

حاشية الخضر

على شرح ابن عقيل

على ألفية ابن مالك

طبعة جديدة تمّت بالضبط والشكل الكامل

لألفية والشرح

ضبط وتشكيل وتصحيح

يوسف الشيخ محمد البقايي

الجزء الأول

إشراف

مكتبة البحوث والدراسات

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

Tous droits de traduction, d'adaptation et de reproduction par tous procédés, réservés pour tous pays pour "Dar El-Fikr-Beyrouth-Liban". Toute reproduction ou représentation intégrale ou partielle, par quelque procédé que ce soit, des pages publiées dans le présent ouvrage, faite sans autorisation écrite de l'éditeur, est illicite et constitue une contrefaçon. Seules sont autorisées, d'une part, les reproductions strictement réservées à l'usage privé du copiste et non destinées à une utilisation collective, et, d'autre part, les analyses et les courtes citations dans un but d'exemple et d'illustration justifiées par le caractère scientifique ou d'information de l'œuvre dans laquelle elle sont incorporée. Pour plus d'informations, s'adresser à l'éditeur dont l'adresse mentionnée.

جميع الحقوق محفوظة لدار الفكر ش.م.ل. بيروت-لبنان. ولا يُسمح بنسخ أو تصوير أو تخزين أو بث أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال بدون الحصول مسبقاً على إذن خطي من الناشر. يُستثنى من هذا الاستثناء بهدف الدراسة الخاصة أو إجراء الأبحاث أو المراجعة على أن يُشار عند الاستشهاد بذلك إلى المرجعية وفي حدود القانون اللبناني لحماية حقوق الناشر والتصاميم. وتوجه الاستفسارات إلى الناشر على العنوان المذكور.

All rights reserved for "Dar El-Fikr S.A.L." Beirut- Lebanon. No parts of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without the prior permission in writing of "Dar El-Fikr S.A.L." Beirut- Lebanon. Exceptions are allowed in respect of any fair dealing for the purpose of research or private study, or criticism or review, as permitted under the Copyright, Designs and Patents Act. Enquiries concerning reproduction outside those terms should be sent to the publisher, at the address shown.

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

Email: darelfikr@cyberia.net.lb
E-mail: darlfikr@cyberia.net.lb
Home Page: www.darelfikr.com.lb



حارة حريك - شارع عبد النور - بريقياً: فكيك - صرب: ١١/٧٠٦١

تلفون: ٥٥٩٩٠٠ - ٥٥٩٩٠١ - ٥٥٩٩٠٢ - ٥٥٩٩٠٣

فاكس: ٥٥٩٩٠٤ - ٩٦١١٥٥٩٩



ISBN 995335125-2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية، وقابل بإحسانه داء التقصير عن أداء شكره بترادف أنواع مننّه الشافية، حمداً تنجرُ إليه كمالات المحامد غير مخفوضة، وتسكن لديه الآمال جازمة بأن عزّ المزيّد بدوامه وثيقة غير منقوضة، ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بأنوار هدايتك فهي أعظم مطلوب، وتبعدنا عن مساوئ الأفعال الناقصة، وتسعدنا بمحاسن أفعال القلوب، ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال، بل أنت الفاعل المختار لكل مفعولٍ من الكائنات والأحوال، ونشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبدك ورسولك، المبعوث من خلاصة معدّ ولباب عدنان، الذي أنزلت عليه القرآن بلسانٍ عربيّ مبين، لا يُخلَقُ جديده، ولا يمل ترديده على مدى الأزمان، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه المشتغلين بسنته بلا تنازع في العمل، وأنصاره المنصرفين لإعلاء كلمة الله من غير وقف ولا بدل، ما أيقن ذو تمييز بأن لشأنهم التكبير ولشأنهم التصغير، وما علم ذو إدراك بأنهم جمع السّلامة ومخالفتهم جموع التكسير.

(أما بعد) فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربّه الغني محمّد الخصري الشافعي عامله الله بلطفه الخفي وبرّه الحفي: إنَّ شرح العلامة ابن عقيل لألفية الإمام ابن مالك رحمهما الله تعالى من أجلّ ما كُتِبَ عليها قدراً وأشهرها في الخافقين ذكراً لسهولة على الطالب، وقرب مأخذه للرّاعب، وإخلاص مؤلفه عمّ نفعه وحسن عند الكل وقعه. وطالما كنت أؤمل عليه حاشية تجمع منه شوارده وتمكّن من اقتناص أوابده رائده، وتتمم منه مع المتن المفاد، وتبين منهما للطالب المراد، فيما نعني عجز القصور عن ارتقاء تلك القصور، وأتّى لمثلي بمعانقة هاتيك الحور، ومع ذلك أذكر قول من قال، وأحسن في المقال: إنَّ أعراض المؤلفين أغراضٌ لسهام ألسنة الحساد وحقائب تصانيفهم معرضة لأيدي النظارة تنتهب فوائدها ثم ترميها بالكساد لا سيما في زمان بدل نعيمه بوساً، وعدّ جيده منحوساً قد ملأ الحسد من أهله جميع الجسد وقادهم الغرور بحبل من مسد فكأنما عناهم من قال:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةَ طَارُوا بِهَا فَرَحاً مِثِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
صُمْ إِذَا سَمِعُوا خِيراً ذُكِرْتُ بِهِ وَإِنْ ذُكِرْتُ بِسَوْءٍ عِنْدَهُمْ أَذْنُوا

أو من قال:

إِنْ يَعْلَمُوا الْخَيْرَ أَخْفَوْهُ وَإِنْ عَلِمُوا شَرّاً أَذَاعُوا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا كَذَبُوا

فهو أن في الحق بعد ما تبين، وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون، فالعاقل بينهم

بسم الله الرحمن الرحيم

مذموم ومهجور، والمعجب برأيه معزوز ومنصور إلا أنني أعود فأقول عدم المبالاة بذلك أخرى، والتأليف ربما انتفع به فأجرى لصاحبه أجراً، وأتعلل بقول البدر الدمايني: هَبْ أَنْ كَلَّ بَذَلَ فِي مُطَاوَعَةِ الْهَوَى مَقْدُورَهُ وَالتَّهَبْ حَسِداً لِيُطْفِئَ نَوْرَ الْبَدْرِ ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ﴾ [التوبة: ٣٢] هل هي إلا منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر، وفعلته ظن أنها تطوي جميل الذكر فإذا هي له تنشر كما قال القائل:

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ قَضِيْلَةٍ طَوِيْتُ أَتَاخَ لَهَا لِسَانَ حَسُودٍ

وما زال هذا الخاطر يقوى ويتردد، وينطلق تارة ويتقيد، حتى أذن الله بإنجاز التوفيق ومن من فضله بالتسديد إلى سواء الطريق، فنلت بفضل الله ما كنت ترجيت، وأتى جمعه فوق ما كنت له تصديت، فجاءت بعون الله حاشية لا كالحواشي، أعيدها بالله الحفيظ من كل حاسد وواش. ومع ذلك لست أبرئها من كل عيب، ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن إصلاح ما عسى يكون فيه لَبْسٌ أَوْ رَيْبٌ، كيف وأن الخطأ والنسيان كالصفة الذاتية للإنسان. إلا أن ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقاً عند ذوي الإنصاف بالقبول وإقالة العثرات، وعدم الإصغاء لقول غبي جهول لا هم له إلا إذاعة الهفوات، وبالله أعتضد، ومن فيض أفضاله أستمد وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وواصلة للفوز لديه بجنت النعيم، وأن ينفع بها من تلقاها بالقبول، ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول، إنه أكرم مسؤول على الدوام وأحق من يرتجى منه حسن الختام. قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكلم عليها غالب من كتب هنا لكن نريد أن نذكر طرفاً مما يتعلق بها تبركاً بخدمتها واستجلاباً لمزيد بركتها، فنقول، ونبرأ إلى الله من القوة والحول:

اعلم أَنَّ البسملة مصدر قياسي لبَسْمَلٍ كَذَخَرَ حَرْجٌ دَحْرَجَةٌ إِذَا قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ عَلَى مَا فِي الصَّحَاحِ وَغَيْرِهِ، أَوْ إِذَا كَتَبَهَا عَلَى مَا فِي تَهْذِيبِ الْأَزْهَرِيِّ فَهِيَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ أَوْ الْكِتَابَةِ، لَكِنْ أَطْلَقُوهَا عَلَى نَفْسِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَجَازاً مِنْ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى الْمَفْعُولِ لِعِلَاقَةِ اللَّزُومِ، ثُمَّ صَارَتْ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً، وَهِيَ مِنْ بَابِ النَّحْتِ، وَهُوَ أَنْ يَخْتَصِرَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَأَكْثَرُ كَلِمَةً وَاحِدَةً وَلَا يَشْتَرُطُ فِيهِ حِفْظُ الْكَلِمَةِ الْأُولَى بِتَمَامِهَا بِالِاسْتِقْرَاءِ خِلَافاً لِبَعْضِهِمْ، وَلَا الْأَخْذُ مِنْ كُلِّ الْكَلِمَاتِ، وَلَا مُوَافَقَةُ الْحَرَكَاتِ، وَالسُّكُنَاتِ، كَمَا يَعْلَمُ مِنْ شَوَاهِدِهِ. نَعَمْ كَلَامُهُمْ يُفْهَمُ اعْتِبَارَ تَرْتِيبِ الْحُرُوفِ. وَلِذَا عُدَّ مَا وَقَعَ لِلشَّهَابِ الْخَفَاجِيِّ فِي شِفَاءِ الْغَلِيلِ مِنْ طَبَاقٍ بِتَقْدِيمِ الْبَاءِ عَلَى اللَّامِ إِذَا قَالَ: أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ سَبْقَ قَلَمٍ وَالْقِيَاسِ طَلِيقٍ وَالنَّحْتِ مَعَ كَثْرَتِهِ عَنِ الْعَرَبِ غَيْرِ قِيَاسِي كَمَا صَرَحَ بِهِ الشُّمْنِي، وَنَقَلَ عَنِ فَهْمِ اللُّغَةِ لِابْنِ فَارَسٍ قِيَاسِيَّتَهُ، وَمَنِ الْمَسْمُوعُ سَمْعَلٌ إِذَا قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَخَوَّلَ بِتَقْدِيمِ الْقَافِ إِذَا قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَقِيلَ بِتَقْدِيمِ اللَّامِ وَهَلَّلَ تَهْلِيلًا وَهَيْلَلَّ هَيْلَلًا، إِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَبَاءَ هَيْلَلٌ لِلْإِلْحَاقِ بِدَحْرَجٍ؛ وَمِنْهُ فِي الْقُرْآنِ ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ [الأنفطار: ٤] قَالَ

الزمخشري: هو منحوت من بعث وأثير، أي بُعِثَ موتاها وأثير ترابها، ومن المولّد الفَذْلَكَةُ من قولهم: فَذْلَكَ العدد كذا وكذا والبَلْكَفَةُ التي أخذها الزمخشري من قول أهل السنة: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يرى بلا كيف وَرَدَّ عَلَيْهِمْ بناء على زعمه الفاسد بقوله:

قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ فَتَخَوُّوا شَنْعَ الْوَرَى فَتَسْتَرُوا بِالْبَلْكَفَةِ

قيل: ومن المولّد بِسْمَلٍ لأنه لم يسمع من فصحاء العرب. قال الشهاب الخفاجي: والمشهور خلافه وقد أثبتها كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة:

لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاً لَقِيَتْهَا فَيَا حَبْدَا ذَلِكَ الْحَدِيثُ الْمُبَسْمَلُ

وقد استعمل كثير لا سيما الأعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله، ككتابة حيثنذ حاء مفردة ورحمه الله رح، وممنوع مم، وإلى آخره تارة الخ، وتارة اه، وصلى الله عليه وسلم صلعم، وعليه السلام عم، إلى غير ذلك. لكن الأولى ترك نحو الأخيرين، وإن أكثر منه الأعاجم. ثم إن الباء أصلية على المشهور، ومعناها الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك، واستؤنس لهذا كما في تفسير البلقيني بحديث: (بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ) فإن لفظ مع ظاهر في إرادة المصاحبة من الباء وليس المراد أن المصاحبة معناها التبرك لوضوح بطلانه، إذ لا تبرك في نحو: رَجَعَ بِحَقْنِي حُنَيْنٍ مما مثلوها به، بل هي مجرد الملابس؛ إلا أنها بمعونة المقام تحمل على الملابس التبركية فتقديرهم أبدأ متبركاً ليس بياناً لمتعلق الباء بل تصوير للمعنى، وبيان لصفة تلك الملابس، فإن لها أحوالاً شتى. فإن قلت: التبرك في بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى إذا لم يبدأ بها كان ناقصاً، وقليل البركة، وهذا غير ممكن في بسملة القرآن. أجب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارئ مع إجزال ثوابه كما قاله ابن عبد السلام: وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديراً لا محلاً لأن الإعراب المحلي للمبنيات ولا ضرر في اجتماع إعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير، والخبر محذوف اسم أو فعل، والتقدير اسم الله مبدوء به، أو أبدأ به بداءة قوية أي بحسن نية وإخلاص، وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التأكيد كما ذكره الرضي، وإلا كان عبثاً لا يقع من العرب. وقولهم: الزائد لا معنى له أي غير التأكيد. ومن الغريب كونها للقسم فيحتاج إلى تقديره مقسم عليه وعلى المشهور من التفسير والأعاريب ووجه بقلة المحذوف لأنه عليه كلمتان وعلى مقابلة ثلاث: المبتدأ والمضاف إليه والخبر، وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلاً كما في آية: ﴿أَفَرَأَى بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] وحديث: «بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنِّي وَبِاسْمِكَ اللَّهُمَّ أَرْفَعُهُ» وبأن الجملة عليه مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمراري وهو أنسب بالمقام من الدوام المقاد بالاسمية.

قلت: وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد أنه الواقع في عبارة الكوفيين، مع جواز غيره كما وقع في رسالة البسملة، بل لعدم صحة غيره، لأن قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضي على حقيقته، ولم يطلب شيئاً في المستقبل حتى يصح الأمر، مع أن أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر، بل مخبر عما هو مُلتبس به من البدء بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه إلا المضارع فتدبر. واختار الزمخشري وتبعه المتأخرون تقديره فعلاً مؤخراً خاصاً أي مناسباً لما بدىء بالبسملة. أما الفعل فليماً مر، وأما تأخيره فللاهتمام باسمه تعالى، وليفيد الحصر فإن تقديم المعمول قد يفيد، ويكون اسمه تعالى مقدماً ذكراً كتقدم مسماه وجوداً، ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لأن الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبديعية. فهي من تمتة ذكره على الوجه المطلوب، ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبي وبهذا يندفع ما يقال: البدء بالبسملة مع اشتغالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشي الكشاف على أن هذا لا يرد إلا على رواية لا يبدأ فيه باسم الله بباء واحدة كما لا يخفى.

وأما كونه خاصاً فلرعاية حق خصوصية المقام ولإشعار ما بعد البسملة به.

فإن قلت: الذابح مثلاً إذا ذكر البسملة يريد التيمّن بالقرآن فتقديره أذبح لا يناسب القرآن، وتقديره أقرأ لا يناسب فعله، وهذا مما يؤيد تقديره عاماً كابداً.

فالجواب كما في الشهاب على البيضاوي: أن هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن إلى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع وقدره البصريون اسماً كابتدائي، لكن الأولى تقديره خاصاً مؤخراً لِمَا مَرَّ. وهو إما مبتدأ وبسم ظرف لغو متعلق به وإن كان يمتنع إعمال المصدر محذوفاً أو مؤخراً لأن محله في غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق نحو: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ﴾ [الصافات: ١٠٢] مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والأصل: تألّفي بسم الله الرحمن الرحيم حاصل، وإما خبر لمحذوف أيضاً وبسم ظرف مستقر متعلق به، والأصل: تألّفي حاصل بسم الله الرحمن الرحيم، وإنما كان هذا مستقراً دون الأول لأن المستقر هو ما متعلقه عام، أي بمعنى الكون والحصول المطلق ولا يكون إلا واجب الحذف، واللغو ما متعلقه خاص ذكر أو حذف للدليل. فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان، إلا أن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه دون الأول، كقول الكوفيين لأنه خاص ولو قدر من مادة الابتداء لما مر. فيكون لغواً ولك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خبراً لمحذوف تقديره: أنا بادئ. فراراً مما ورد على المصدر، ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات، ولا محل لمجموع الجار والمجرور على ما سيأتي تحقيقه في الابتداء.

تنبيه: ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل أو بالمبتدأ ليس على إطلاقه. فإن الجمهور

كما في الشهاب على البيضاوي على أن الظرف مستقرّ مع باء المصاحبة، ولغو مع باء الاستعانة، لأن مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في الظرف، وجوّز الرضي وغيره اللغوية على الأول أيضاً، وينبغي حملهما على ما قاله الليثي إذا قصد بباء المصاحبة مجرد كون معمول الفعل مصاحباً لمجرورها زمن تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل. فمستقر في موضع الحال وإن قصد مشاركته فيه فلغو، ويبيّن: اشْتَرَى الْفَرَسَ بِسَرْجِهِ. فعلى الاحتمال الأول يكون المعنى مصطحباً بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء، وعلى الثاني يكون مشرباً أيضاً بخلاف نحو: نمت بالعمامة فإنه لا يحتمل اللغوية. وكذا ما نحن فيه إذ لم يقصد إيقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى. فالمقصود مجرد المصاحبة من غير مشاركة في معنى العامل فالظرف مستقر، لكن لا يظهر ذلك في بسملة القارئ عند الشافعي إذ القصد إيقاع القراءة عليها، فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغواً فتدبر، وعلى كونه مستقراً ففي جعله متعلقاً بالفعل مسامحة، لأنه متعلق بحال من فاعله هي قيد له، فهو تعلق معنوي لا صناعي، وتقدير تلك الحال متبركاً لا يخرج عن الاستقرار لأن خصوصها بحسب المقام والقرينة، وإلا فحقها ملتبساً كما مر. وقد ذكر الدماميني أن نحو زيد على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راكب لأن خصوصه ليس إلا من القرينة لا أصلي.

بقي أن محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآناً، لأن ألفاظها غير منزلة، ولا متعبد بها، ولا معجزة كما هو شأن القرآن. مع أن معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه إلى كلام البشر وهو نقص.

والجواب كما في الشهاب: أن معناها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاماً للزومها في متعارف اللسان. فهي من المعاني القرآنية المرادة له تعالى. وأما ألفاظها فليست قرآناً لأنها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها، ومنها ما لا يتلفظ به أصلاً كالضمائر المستترة فاحفظه فإنه من مَقْصُورَاتِ الْخِيَامِ ثم إن أريد بالجلالة مدلولها فإضافة اسم إليها حقيقية لامية للاستغراق إن أريد كل اسم من أسمائه تعالى، أو للجنس إن أريد جنس أسمائه تعالى. أي الجنس في ضمن بعض الأفراد لا من حيث هو إذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء، أو للعهد إن أريد اسم مخصوص. قال الشنواني: والاستغراق هنا أولى. وإن قلنا بأولوية الجنس في الحمد لأن القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم كلها، والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الأفراد بخلاف الجنس، والمقصود هنا إثبات اختصاص الأفراد، وإثبات الجنس إثبات لها بطريق البرهان، إذ لو كان فرد منها لغيره لما اختص به الجنس لتحقيقه في ذلك الفرد اهـ.

فإن قلت: يلزم من إثبات الأفراد إثبات الجنس أيضاً إذ لا يتحقق إلا في فرد فهما متلازمان فلا مرجح له قلت: يرجح كون الأفراد غير مضبوطة لعدم تناهيها. فجعل اختصاص الجنس دليلاً عليها أنسب من العكس، ليستدل به على ما سيوجد منها. وإن أريد من الجلالة لفظها بالإضافة

فصل في تسمية

للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن الرحيم، إما من قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير المستتر فيهما لها بمعنى الذات، أو مجاز عقلي من إسناد ما للمدلول للدال، وإنما لم يقل حينئذ بالله مبالغة في التعظيم والأدب كقولهم سلام على مجلسك العالي أو حضرتك الشريفة، أي عليك والرحمن الرحيم اشتهر فيهما بحسب الإعراب تسعة أوجه يمتنع منها جر الرحيم، مع نصب الرحمن، أو رفعه، لأن النعت التابع أشد ارتباطاً بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبي الربيع ولأن في الإتيان بعد القطع رجوعاً إلى الشيء بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لاعتراض الجملة بين الصفة والموصوف لوقوعه في نحو: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] وجعل الرحمن نعتاً مبني على أنه صفة مشبهة. أما على قول الأعلام وابن مالك: إنه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعاً لا تابعاً فيعرب بدلاً من الجلالة، والرحيم نعت له لا للجلالة، إذ لا يتقدم البديل على النعت. فعلى الأول يكون مجروراً بما جر منعوته على الصحيح، وعلى الثاني بعامل مقدر لما تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا البديل فعلى نية تكرار العامل، وعلى القطع فالجملة مستأنفة استثنافاً بيانياً جواباً لسؤال مقصود به التلذذ، وتعظيم شأن المسؤول عنه، لا التعيين لأن المولى تعالى لا يجهل، وليست حالاً من الجلالة، وإن كانت الجمل بعد المعارف أحوالاً لأن الحالية تفيد تقييد البدء باسم الله تعالى بحالة الرحمة، وهي وإن كانت حالاً لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف. وحاصل صور التسمية أن تضرب أربعة العموم والخصوص، والتقدم والتأخر في سبعة، كون الظرف متعلقاً بالفعل، أو بحال من فاعله، أو بالابتداء المصدر، أو بحال من فاعله، أو بخبر، أو باسم الفاعل، أو بحال من فاعله، كما تقدم تفصيله. فصور المتعلقة ثمانية وعشرون، ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها، ويضرب الحاصل وهو أحد وثلاثون في تسعة، الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة. فإن نظر إلى احتمالات الإضافة الأربعة زادت الصور ثم تتكاثر جداً بالنظر لمعاني الباء من الاستعانة، أو المصاحبة، أو التعدية، أو غيرها، فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم.

فائدة: قال الشيخ أبو العباس البوني رحمه الله تعالى: الرحمن الرحيم من أذكار المضطرين لأنه يسرع لهم تنفيس الكرب، وفتح أبواب الفرج، وقال ابن عربي: من داوم على ذكره لا يشقى أبداً. وإنما اختير هذان الوصفان في الابتداء للإشارة الواضحة التامة إلى غلبة جانب الرحمة وسبقها لطفاً بالعباد قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي» نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة بجاه سيد المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قوله: (١٥) (١٦) فيه التفات من التكلم إلى الغيبة عند الجمهور إن روعي متعلق التسمية

المقدر بنحو: أولف وإلا فعند السكاكي فقط لاكتفائه بمخالفة التعبير. مقتضى الظاهر أن كونه حكاية عن نفسه يقتضي أن يقول: قلت لا قال، وأتى بجملته الحكاية ترغيباً في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليكون أدعى لقبوله، والاجتهاد في تحصيله فيثاب مؤلفه. وهكذا مدح الكتاب، وتبيين محاسنه إذ المجهول مرغوب عنه، وقد قيل لو لم يصف الطبيب دواء للمريض ما انتفع به. ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه، وبهذا القصد يضمحل الرياء خصوصاً مع الأمن منه كما هو حال المصنف، والماضي في كلامه بمعنى المضارع بقرينة قوله: وأستعين، الْمُقْتَضَى تَقْدُمُ الخطبة على التأليف وكون المعنى أستعين الله في إظهار ألفية، أو النفع بها خلاف الظاهر فشبّه القول المستقبل بالماضي والجامع إما مطلق الحصول لأن مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج أو تحققه نظراً لما قوي عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي، ثم اشتق منه، قال بمعنى يقول فهو استعارة مصرحة تبعية، أو مجاز مرسل تبعي علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم، وإلا كان لازماً ولمجيء وصفه على فاعل، ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الأول ما سيأتي في قوله:

وفعل أولى وفعل بفعل

وفي الثاني قوله:

فَعُولَةٌ فَعَّالَةٌ لِفَعَلًا

ولا بالكسر وإلا كان مضارعه يُقَالُ كَيْخَافُ، ولا بالسكون لأن الماضي الثلاثي لا يكون ثانياً ساكناً بالأصالة لثلاث يلتقي ساكنان في نحو: ضربت وليست الألف أصلية لأنها لا تكون غير متقلبة إلا في حرف أو شبهه، ولا بدلاً عن ياء لوجود الواو مكانها في المصدر وغيره، وإذا أسند إلى الضمير ضُمَّتْ قافه للدلالة على أن عينه واو، وإنما لم يضموا نحو: خفت ونمت مع أنه واو كقلت إشاراً لتبيين حركة العين على تبيين ذاتها لأن الحركة أهم لاختلاف الهيئة بها وذلك غير ممكن في قلت لأن فاءه مفتوحة بالأصالة كالعين، وأصل مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة الواو إلى ما قبلها لثقلها عليها، وإن كان ما قبلها ساكناً للزومها، ولم تثقل على نحو دلو لتغيرها بالعوامل مع أن الاسم أخف من الفعل والقول إذا كان بمعنى التلطف لا ينصب إلا الحمل كقلت: جاء زيد، أو مفرداً في معناها، كقلت: قصيدة أو شعراً أو مفرداً قصد لفظه نحو: ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] أو مفرداً مسمّاه لفظ كقلت كلمة أي لفظ رجل مثلاً وقال الأمير في حواشٍ للشذور: الأسهل أن يقال القول إنما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا اللفظ فإن توجه للمعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بأن النية واجبة، وإن كان اللفظ مسمّاه لفظاً توجه للدال أو المدلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ، أو قلت معناه وهو لفظ رجل مثلاً، أو اللفظ المنظوم، ومن هنا يظهر أن اسم الفعل ليس موضوعاً للفظ الفعل، وإلا

لصح: قلت صه على معنى قلت اسكت، وقد يقال إنما لم يصح ذلك لأن مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالة على معناه. ولذلك كان كلاماً تاماً كما سيأتي بخلاف نحو القصيدة فإن مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظاً منطوقاً به والله أعلم.

قوله: (مُحَمَّدٌ) هو اسم الناظم لأنه الإمام أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك، نسب لجده لشهرته به الطائي نسباً الشافعي مذهباً الجياني منشأ نسبة إلى جَيَّان بفتح الجيم، وشد المشناة التحتية مدينة بالأندلس بفتح الهمزة والدال، وحكى ضمهما الدمشقي إقامة، ووفاة، لاثني عشر ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين على الموحدة، وستمائة، وهو ابن خمس وسبعين سنة. كان رحمه الله تعالى إماماً في العربية، وغيرها مع كثرة العبادة والعفة، ومع ذلك قَلِيلُ الحِظِّ في التعليم. قيل: كان يخرج على باب مدرسته ويقول: هل من راغب في علم الحديث، أو التفسير، أو كذا أو كذا، قد أخلصتها من ذمتي فإذا لم يجب قال: خرجت من آفة الكتمان وكفاه شرفاً أن ممن أخذ عنه الإمام النووي رضي الله تعالى عنهما. ويقال إنَّه عناه بقوله في المتن ورجل من الكرام عندنا، ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل، وتلميذه ابن عمرون. ويقال إنه جلس عند أبي علي الشلوين بضعة عشر يوماً، ونقل التبريزي في أواخر شرح الحاجبية أنه جلس في حلقة ابن الحاجب، واستفاد منه، قال الدماميني: ولم أقف عليه لغيره، ولا أدري من أين أخذه. ومن تصانيفه الأعلام بمثلث الكلام كتاب بديع في بابيه، والتوضيح في إعراب أشياء من مشكلات البخاري أبان فيه عن اطلاع واسع، وقصيدته الطائية في الفرق بين الضاد والطاء وشرحها، وغير ذلك. قال ابن رشد ونظم رجزاً في النحو عظيم الفائدة تستعمله المشاركة، ثم نشره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية، ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهياً لذلك الكتاب وتكميلاً، وإنه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير أنه في بعض الأبواب يقصر عن معتاده، ويترك ما ارتهن في إيراده، فسبحان المنفرد بالكمال قال الدماميني: وقد قرظ سعد الدين بن العربي الصوفي رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال:

إِنَّ الْإِمَامَ جَمَالَ الدِّينِ فَضَّلَهُ إِلَهُهُ وَلِنَشْرِحِ الْعِلْمِ أَهْلَهُ
أَمَلَى كِتَاباً لَهُ يُسَمَّى الْفَوَائِدَ لَمْ يَزَلْ مُفِيداً لِذِي لَبٍّ تَأَمَّلَهُ
وَكُلُّ فَائِدَةٍ فِي النَّحْوِ يَجْمَعُهَا إِنَّ الْفَوَائِدَ جَمْعٌ لَا نَظِيرَ لَهُ

فظن الصلاح الصفدي أنَّ هذا تقرُّظ لتسهيل الفوائد لا للفوائد نفسه. فقد جاء في التورية في كتابه المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام بأنه ذكر المضاف إليه وترك المضاف الذي هو العمدة ولولا ذلك لكان في غاية الحسن. وقد علمت اندفاع ذلك وإنما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اهـ.

.....هُوَ ابْنُ مَالِكٍ: أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ

قوله: (هُوَ ابْنُ مَالِكٍ) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عن شاركه في اسمه، وتجويز كونها استئنافاً بيانياً لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها. وقيل: حال من محمد فمحلها نصب، وقيل: نعت تابع له، بتقدير تنكيره، فمحلها رفع وقيل: نعت مقطوع فرجع للحال والاستئناف لكن رد هذا بأن شرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت، وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع. ورد بأنه يكفي التعيين ادعاء ومحل وجوب الحذف كما ذكره الأشموني في النعت إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لا للتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتي هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: (أَحْمَدُ رَبِّي) قال المعرب وتبعه أكثر الحواشي: كان مقتضى الظاهر أن يقول: يحمد بالغيبة لكنه التفت منها إلى التكلم تفناً فأبطله الصَّبَانُ بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لأنه مقول القول فهو موافق للظاهر لأنه عبر عن نفسه بطريق التكلم اهـ. وهو ظاهر على ما مشى عليه الأشموني من جعل الجملة مقول القول. لكنه لا يرد على المعرب لذكره جواز كونها حالاً من محمد، ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ. والالتفات على هذا ظاهر فاللائق الحمل عليه دون الأول لظهور بطلانه، والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على أن المقارنة في كل شيء يحسبه كما يأتي في (مُصَلِّياً) أو يؤول قال بنو القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لإشعارها بالتجدد الاستمراري أي إشعارها السامع بأن المتكلم سيحمده مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لأن يجدد حمده دائماً، وذلك حمد مستمر، وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه وهو التربية المأخوذة من رب لتعليقه الحمد به فكما أن تربيته لنا بأنواع النعم لا تزال تتجدد، كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد، فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لأن الأولى، وإن أفادت الدوام المناسب للذات والصفات، لا تفيد التجدد المناسب للنعم. والثانية، وإن أفادت التجدد، أي الوجود بعد العدم، لا تفيد الدوام. قال المعرب: واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الحلقية، والميم الشفوية، والذال اللسانية، في ثنائيه على رب البرية كي لا يخلو محل عن ذلك بالكلية اهـ.

قوله: (الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجع سم الأول بأنه على نية تكرار العامل فيكون حامداً مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي أو أن طرحه بالنسبة للعامل أي إن عامله مطروح ليس عاملاً في البديل أو باعتبار حكم العامل أي إن الحكم المفاد بالعامل لم يقصد به إلا البديل فلا ينافي قصد المبدل منه لشيء آخر كعود الضمير في نحو: أكلت الرغبة ولا يخفى أن هذا لا يتفق هنا لأنه يروج الاعتراض ولا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الدماميني: إن البديل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالبيان والنعت.

قوله: (خَيْرَ مَالِكٍ) أفعل تفضيل من الخير بالفتح مصدر خَارَ يخير خيراً إذا صار خيراً بشد

٢ - مُصَلِّياً.....

الياء أي متلبساً بالخير أو من الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفت همزته تخفيفاً لكثرة استعماله كشر والأولى جعله منصوباً بنحو أمدح محذوفاً لا أعني لما نقله الدماميني عن المحققين: إن النعت المقطوع لا يقدر بأعني إلا في نعت التخصيص وهو هنا للمدح ولم يجعل حالاً لازمة من الجلالة لإيهامه تقييد الحمد ببعض الصفات ولا بدلاً لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفتها لمذهب الجمهور إن جعل بدلاً ثانياً من رب لمنعهم تعدد البديل أو من الله لمنعهم إلا بدلاً من البديل في غير بدل البداء لما فيه من التهافت حيث يكون مقصوداً غير مقصود، وإن أجيب عنه بأن ذلك لا يضر لكونه باعتبارين: إما بدل البداء فلا يمتنع إبداله من البديل وفي البيت الجناس التام اللفظي والخطي، إن كتب مالك الأول بالألف كما هو جيد في مالك العلم وقد رسم بها في المصحف قوله تعالى: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧] فإن حذفت كما هو الأكثر فيه كان لفظياً فقط لأن مالك الثاني لكونه صفة يجب رسم ألفه لعدم كثرة كالعلم ولا يرد حذفها خطأ من ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤] مع قراءته بالألف لأن المصحف العثماني سنة متبعة قال الأشموني: وجملة أحمّد ربي إلخ محلها نصب بالقول والجملة بعدها معطوفة عليها أي فكل جملة في محل نصب وقال السندوبي: أحمد ربي إلى آخر الكتاب في محل نصب بالقول فكل جملة لا محل لها لأنها جزء مقول كالزاي من زيد ولا تنافي لإمكان حمل الأول على ملاحظة العاطف من الحكاية لا من المحكي فكل جملة مقول مستقل والثاني بالعكس فمجموع الجمل مقول أفاده الصبان والثاني ملحظ من ألغز بقوله:

حَاجَيْتُكُمْ مَعَشَرَ جَمْعِ نُبَلَا الْمُغْرِبِينَ مُفْرَدًا وَجَمَلَا
مَا أَلَفَ بَنِي غَيْرِ شَطْرِ نُصْبَتْ بِوَتِدِ مِثْلِهَا رَقِيشُ لَلْعَلَا

قوله: (مصلياً) حال منوية من فاعل أحمّد كما في الأشموني أي أحمد ربي حال كوني ناوياً لصلاة كقوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] أي مقدرين الخلود وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧] الآية بالنسبة للحلق والتقصير فلا يرد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالحمد فلا تتأتى الحالية وفيه أن المطلوب إيجاد الصلاة بالفعل لا نية إيجادها فالأوجه أنها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة الألفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا: المعنى: أحمّد بلساني وأصلي بقلبي فهي مقارنة تحقيقاً فاعترضه سم بأن الصلاة بالقلب بلا تلفظ لا ثواب فيها بقي أن مصلياً اسم مفرد لا يحصل به المقصود من إنشاء الصلاة على رسول الله ﷺ وقول سم إنه في قوة جملة إنشائية يرد عليه امتناع وقوع الانشاء حالاً إلا أن يجعل على تقدير القول أي أحمد ربي حال كوني قائلاً: اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه ﷺ وهو حاصل بالإخبار بها كما قاله: ﴿يس﴾ [يسن: ١] أي أحمّد ربي حال كوني أصلي أي أخبر بأنني أطلب الصلاة عليه، أو بأن الله قد صلى عليه لكن

..... عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى

..... وَأَلِّهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

الأصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لأن المختار أنه ينتفع بصلاتنا عليه بالترقي في أعالي الدرجات، وتوارد أنواع الكمالات، وما من كمال إلا وعند الله أعظم منه، لكن الأدب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة، وانتفاعه هو بثوابها، إذ المنة له ﷺ علينا لا لنا عليه ولم يذكر السلام جرياً على عدم كراهة الأفراد بل إذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتياً بالمطلوب من آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] كما اختاره الحافظ ابن حجر.

قوله: (على النبي) اشتهر أن المهموز من النبأ وهو الخبر لأنه مخبر أو مخبر عن الله والمشدد من النبوة وهي الرفعة لأنه مرفوع الرتبة، أو رافع رتبة من تبعه، فهو على كليهما فاعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من الثبء بسكون الموحدة وهو الارتفاع كما في القاموس فيكون كالمشدد، ويجوز كون المشدد مخفف المهموز فيكون معناه أفاده الضبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبيو اجتمعت الواو والياء الخ.

قوله: (المُصْطَفَى) أصله مُصْتَفَوْ بوزن مفتعل من الصفو، وهو الخلوص من الكدر، والمراد هنا المختار قلبت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف:

طَا تَا افْتِعَالٍ زُدْ إِشْرَ مُطَبَّقٍ

وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: (وآله) الأولى تفسيرهم بمطلق الأتباع أي أمة الإجابة عموماً لا بأقاربه فقط لثلاثي يلزمه إهمال الصاحب ولا بالأتقياء لأنه مقام دعاء يطلب فيه التعميم. ففيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله ﷺ، وهم أهل بيته وأقاربه، بل أراد البعيد وهو مطلق الأتباع بقرينة مقام الدعاء. فإن للآل في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يُعَيَّنُ الأتقياء كما قيل لِبَصْدَقَةِ بِشْرِفِ الْإِيمَانِ لَا خُصُوصَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ لَا سِوَمَا أَنْ جَعَلْتَ السَّيْنَ وَالتَّاءَ لِلطَّلَبِ وَعَلَى هَذَا فَهُوَ وَصْفٌ لَازِمٌ أَمَا عَلَى الْقِيلِ الْمُتَقَدِّمِ فَمُخَصَّصٌ. وكذا إن أريد بالأتباع أمة الدعوى فتأمل هذا والذي اختاره العلامة الضبان أن تفسر الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالأتباع مطلقاً ففي نحو: اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً يحمل على أهل بيته، ونحو: اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هُدَاةَ الْأُمَّةِ وَمُصَابِيحَ الظُّلُمَةِ يُحْمَلُ عَلَى الْعُلَمَاءِ، ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك. يحمل على الأتقياء ونحو: اللهم صل وسلم على سيدنا

٣- وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّتِهِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ

محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يُحْمَلُ على الأتباع.

وبقي ما إذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف، ونحو: اللَّهُمَّ صَلِّ وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بالعمل الصالح، والظاهر أن الأولى حَمَلُهَا على العموم والله أعلم.

قوله: (المُسْتَكْمِلِينَ) السين والتاء إما للطلب أي الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم، أو زائدتان أي الكاملين فالشرف بفتح الشين مفعول به على الأول، ومشبه به على الثاني، كالحسن الوجه أو منصوب بتزع الخافض، أي في الشرف بناء على المرجوح من أنه قياسي، أو أنه توسع فيه فأجري مجرى القياسي لكثرة ما سمع منه، ويصح ضبطه بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيد، ومعمول المستكملين محذوف إيداناً بالعموم أي جميع أنواع الشرف لكن هذا يمنع أن يراد بالآل جميع الأمة، وكذا إن جعلت آل في الشرف بالفتح للاستغراق فيفوت التعميم في مقام الدعاء مع أنه مطلوب؛ فالأولى جعلها جنسية لذلك، إلا أن يحمل على المبالغة بجعل من حاز شرف الإيمان كأنه حاز جميع الشرف لأنه أصل أنواعه فتأمل.

قوله: (وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ) أي أطلب منه الإعانة أي الإقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحالتها عليه تعالى فاستعار الإعانة للإقدار لأنه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى إيجاداً، وقدرة العبد كسباً بلا تأثير، ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضاً اهتماماً بالاستعانة المطلوبة كما قيل في: ﴿أَفَرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] وأصله أَسْتَعِينُ نقلت كسرة الواو إلى الساكن قبلها فقلبت ياء لكسر ما قبلها.

قوله: (فِي أَلْفِيَّتِهِ) أي في نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز، أو ألفين إن جعلت من مشطوره. وعلى هذا لم يقل في ألفينية بالتثنية؛ لأن علم التثنية يحذف للنسب وإن التبس بالنسبة للمفرد لأنهم لا يبالون به كما سيأتي، ثم يحتمل أن لِفِظَ في استعارة تبعية لمعنى على التي تتعدى بها الاستعانة على حد في جذوع النخل، أو أنه ضَمَّنْ أَسْتَعِينُ معنى فعل يتعدى بفي كأرجو تضميناً نحوياً، وهو إشراب الكلمة معنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين، فتفيد الاستعانة بلفظها والترجي بتعديتها بفي، والأول أَوْزَى لأن التجوُّز في الحرف أخف من الفعل مع أنه مختلف في قياسيته، أو تضميناً بيانياً؛ وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجياً وهذا مقيس اتفاقاً لأنه من حذف العامل لدليل لكن قال ابن كمال باشا: التضمين البياني هو عين النحوي، وإنما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من تقدير الكشاف خارجين في قوله تعالى: ﴿فَلْيُحَذِّرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣] مع أنه بيان للمعنى المضمن لا تقدير عامل محذوف، اهـ وإنما قدرنا أرجو دون أستخير كما في الأشموني لما ورد عليه أن الاستخارة للمتردد والمصنف جازم.

قوله: (مَقَاصِدُ النَّحْوِ) أي جُلُّ مقاصده لا كلها ليوافق قوله في آخر الكتاب نظماً على جل المهمات النح، وإنما لم يصرف ما هناك إلى ما هنا مع أنه الأولى لكونه في محل الحاجة لأن هذا هو الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا في حيز الرجاء للكل، وما سيأتي أخبار بما تيسر له فلا تنافي. وللنحو لغة ستة معانٍ: القصد والجهة، كَنَحْوِ النَّحْوِ النَّيِّبِ، والمثل: كزَيْدٌ نَحْوَ عَمْرٍو والمقدار: كعندي نَحْوَ أَلْفٍ، والقسم: كهذا على خمسة أنحاء، والبعض كَأَكَلْتُ نَحْوَ السَّمَكَةِ، وأظهرها وأكثرها الأول وللإمام الداودي:

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً جَمَعْتُهَا ضَمَنْ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمَلَا
قَصْدٌ وَمِثْلٌ وَمِقْدَارٌ وَنَاحِيَةٌ نَوْعٌ وَبَعْضٌ وَحَرْفٌ فَاحْفَظِ الْمَثَلَا

وفي الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة، وعلى ما يقابله أخرى، ويعرّف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال أفرادها؛ كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروطٍ لِـنَحْوِ الثَّوَاسِخِ، وحذف العائد وكسر إنَّ أو فتحها، ونحو ذلك وعلى الثاني، يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الأول فهو مرادف لعلم العربية حيث غلب استعماله في هذين فقط، وإن كان في الأصل يعم اثني عشر علماً: اللغة، والصرف، والاشتقاق، والنحو، والمعاني، والبيان، والخط، والعروض، والقافية، وقرض الشعر، وهو الإتيان بالكلام الموزون المقفى، وإنشاء الخطب والرسائل، والتاريخ، وهو معرفة أخبار الأمم السابقة، وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصل مَلَكَةُ التجارب، والتحرر من مكاييد الدهر، ومنه المحاضرات وهي نُقْلٌ نادرة، أو شعر يوافق الحال الراهنة لأنها ثمرته. وأما البديع فذيل لا قِسْمُ برأسه، وكذا الوضع، وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها السابقة؛ وغايته وفائدته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله، وشرفه بشرف فائدته، وواضعه أبو الأسود الدؤلي بأمر الإمام علي كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة، كان النطق بالإعراب سجية فيهم من غير تَطَبُّعٍ كما قال:

وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانُهُ وَلَكِنْ سَلِيْقِي أَقُولُ فَأُعْرِبُ

فلما كَثُرَ الإسلام، وتألفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناكحة فتولد اللحن والإمالة في غير محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الإمام علي لأبي الأسود منه أبواباً منها باب أن والإضافة والإمالة وقال له: نَحْ هَذَا النَّحْوِ، ثم سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] بالجر فوضع باب العطف والنعت، ثم إنَّ ابنته قالت له يوماً: ما أَحْسَنُ السَّمَاءِ على الاستفهام فقال لها: أي بَيِّنَةٌ نجومها فقالت: إنما أتعجب من حسنها فقال: قولني ما أَحْسَنُ السَّمَاءِ، وافتحي فاك. فوضع باب التعجب والاستفهام، وكان يراجع الإمام في ذلك إلى أن حصل له ما فيه الكفاية، ثم أخذه عن أبي الأسود نفر منهم ميمون الأقرن وغيره، ثم

- بِهَا مَحْوِيَّةٌ
 ٤ - تَقَرَّبُ الْأَقْصَى بِأَلْفِظِ مُرَجَزٍ
 وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بِوَعْدِ مُنْجَزٍ
 ٥ - وَتَقْتَضِي رِضاً بِتَقْرِيرِ مُخْطِ
 لَأَلْفِيَّةِ ابْنِ مُخْطِ

خلفهم جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء، ثم بعدهم الخليل ثم سيوبه، والكسائي، ثم صار الناس فريقين، بصري وكوفي، وما زالوا يتداولونه وَيُحْكِمُونَ تدوينه إلى الآن فجزاهم الله الجنة.

قوله: (بها محوية) أي فيها من ظرفية المدلول في الدال لأن الألفية اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة، والمقاصد هي تلك المعاني أو أن الباء سببية وصلة محوية محذوفة. أي محوية لمتعاطيها بسببها، وأصلها محوية كمفعولة قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وأدغمت فيها وكسرت الواو للمناسبة.

قوله: (تَقَرَّبُ الْأَقْصَى) فيه مجاز عقلي من الإسناد للسبب العادي إذ الْمُقَرَّبُ حقيقةً هو الله تعالى، والأقصى بمعنى القاصي أي البعيد. فأفعل التفضيل على غير بابه كما قاله ابن الناظم ليدل على تقريب البعيد، وإلا بَعُدَ بالمطابقة لأن البعد يطلق على القليل والكثير، وما قيل إنه يلزم من تقريب الأبعد تقريب البعيد رد بأنه قد يهتم بالأبعد لشدة خفائه دون البعيد.

قوله: (بِلَفْظِ مُرَجَزٍ) الباء بمعنى مع كما في الأشموني لا سببية لأن المعهود سبباً للتقريب هو البسط لا الإيجاز. لكن قال السيوطي: لا بدع في كون الإيجاز سبباً للفهم كما في: رأيت عبد الله وأكرمه دون، وأكرمت عبد الله ففي السببية غاية المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعاني بألفاظ موجزة.

قوله: (وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ) أي توسع العطاء يعني تكثر إفادة المعاني ففيه استعارة إما تمثيلية بأن تشبه حال الألفية في كثرة إفادتها المعاني بسرعة عند سماعها بحال الكريم في كثرة إعطائه ووفائه بما يعد ويستعار الكلام الدال على المشبه به، وهو حالة الكريم للمشبه، أو مصرحة بأن تشبه إفادتها المعاني ببذل المال، والوعد ترشيح أو مكنية بأن تشبه الألفية في النفس بكريم وبسط البذل تخيل، وإنجاز الوعد ترشيح لا العكس لأن البسط أقوى اختصاصاً بالكريم من إنجاز الوعد وأسبق في الذكر فاللائق جعله هو التخيل سواء جرينا على طريقة السمرقندي من أن التخيل هو الأقوى اختصاصاً، أو على قول العصام إنه الأسبق ذكراً وما سواه ترشيح.

قوله: (بِوَعْدِ مُنْجَزٍ) أي موفى سريعاً، وبين مُوَجَزٍ وَمُنْجَزٍ الجناس اللاحق لاختلافهما بحرfin متباعدي المخرج، والباء سببية، أو بمعنى مع وقيد بالوعد مع أن الإعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات إليها، وتصور ألفاظها فكأنها لثَبَّتْهَا للفهم منها، وتوقف الفهم على الالتفات إليها تعد وعداً ناجزاً أفاده سم.

- ٦ - وَهُوَ يَسْبِقُ حَائِزٌ تَفْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيٌّ الْجَوِيلَا
٧ - وَاللهُ يَسْتَفْهِسِي بِهَيْبَاتٍ وَافِرَةٍ لَيْسِي زَلَّةً فِي ذُرُوحَاتِ الْآخِرَةِ

قوله: (وَتَفْضِيْسي): إما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها، أو منهما ففيه مجاز عقلي إذ الطالب ناظمها بسببها، أو بمعنى تستلزم الرضا لاشتمالها على المحاسن فلا مجاز.

قوله: (رَضَاً) بكسر الراء وسُخْطٍ بضم فسكون مصدران سماعيان لرضي، وسخط كفرح والقياس كالفرح، وفائدة قوله: بغير سخط الإشارة إلى أنها تطلب رضاً محضاً لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم.

قوله: (فَائِزَةً) حال من فاعل تقتضي، أو خبرٌ لمحذوف، أو نعت لألفية على حد، ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَزْرَنَاءُ مُبَارَكٌ﴾ [ص: ٢٩] من النعت بالمفرد بعد الجملة، وإن كان الغالب العكس، ومن يوجهه وإن أمكنه جعل (مبارك) خبراً ثانياً لهذا، أو خبر المحذوف كيف يصنع في نحو: ﴿يَقُومُ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] أدلة؟ وقد فاقت هذه ألفية ابن معطي لفظاً لأنها من بحر واحد، وتلك من السريع والرجز، ومعنى لأنها أكثر أحكاماً منها كما قاله سم وللجلال السيوطي ألفية زاد فيها على هذه كثيراً، وقال في أولها: فائقة ألفية ابن مالك وللأجهوري المالكي ألفية زاد فيها على السيوطي وقال: فائقة ألفية السيوطي فسبحان المنفرد بالكمال الذي لا يداني.

قوله: (سَبِقَ) متعلق بكل من حائز ومستوجب، والباء سببية أي بسبب سبقه علي في الزمن والإفادة، وفي تقديم المعمول إشارة إلى أنه لم يفضل عليه إلا بالسبق، وجوز سم جعله خبراً آخر عن هو أي وهو ملتبس بسبق ففيه إشارة إلى فضيلة السبق، ثم أشار إلى فضيلة أخرى بقوله: حائز تفضيلاً. توفي ابن معطي سَلَخَ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة وعمره خمس أو أربع وستون سنة، ودفن بقرب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

قوله: (تَفْضِيلاً) إما مصدر فضله على غيره حكمت له بالفضل أو صيرته فاضلاً، والمراد به الفضل نفسه من إطلاق المسبب على السبب، أو مصدر المبني للمجهول أي كونه مفضلاً فلا يقال: التفضيل صفة الفاعل فكيف يحوزه ابن معطي؟.

قوله: (الْجَمِيلَا) إما منصوب بنزع الخافض أي بالجميل أو على أنه صفة لثنائي، أو بالنبابة عن المفعول المطلق أي ثنائي الثناء الجميل فحذف المصدر وأناب عنه صفته وعلى كل فهو صفة كاشفة، أو مخصصة بناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام في تفسير الثناء.

قوله: (بِهَابَاتٍ وَافِرَةٍ) أي عَطِيَّاتٍ تامة ولم يقل وافرات مع أن الأفصح المطابقة في جمع القلة مطلقاً جبراً لقلة وفي جمع الكثرة للعاقل لشرفه لأن هبات، وإن كان جمع قلة، لأن جمعي السلامة منها عند سيويه لكنه مستعمل في الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء، والأفصح في الكثرة لغير العاقل الأفراد، واعلم أن القلة والكثرة إنما يعتبران في تكرات الجموع. أما معارفها فصالحة

الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

لهما كما صرح به غير واحد من المحققين . والصحيح أن مبدأ الجمعين ثلاثة ومنتهى القلة عشرة، ولا منتهى للكثرة.

قوله: (لي وَلَهُ) إما متعلقان بيقضي بمعنى يحكم ويقدر، أو بمحذوف صفة لهبات، وأما في درجات فيمتنع فيه الأول لأن المراد بالدرجات مراتب السعادة الأخروية، وهي ليست ظرفاً للحكم لأنه أزلي؛ بل محكوم بها ومقدرة وهي نفس الهبات إن جعلت في بمعنى من البيانية فإن جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والهبات بغيرها. فإن قلت: يلزم على تعلق لي وله بيقضي الفصل به بين هبات وصفته وهي في درجات قلت: لا يضر لأنه ليس أجنبياً محضاً بل هو معمول لعامل الموصوف نحو: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢] كما سيأتي وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المهم عند العاقل، ولأن الدعاء لابن معطي بعد موته إنما يتأتى في الآخرة. وبدأ بنفسه لحديث أبي داود: كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه [حديث أبي داود] وقال تعالى حكاية عن نوح: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدِي﴾ [نوح: ٢٨] وعن موسى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ [الأعراف: ١٥١] لكن فائدة التعميم المطلوب أيضاً لأنه من أسباب الإجابة كما في كتاب الأدعية لشيخ الإسلام. وكان يوفى به ويسلم من أفراد وصف جمع القلة لو قال كما في الأشموني:

وَاللَّهُ يَقْضِي بِالرِّضَا وَالرَّحْمَةِ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم إنك ولي التوفيق وبيدك الهداية إلى أقوم طريق فوفقنا لما تحبه وترضاه وَقِنَا مِنْ مَنكَ وَكِرْمِكَ كُلِّ شَيْءٍ نَتَوَقَّاهُ آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

هذه الترجمة كسائر التراجم خير لمحذوف. لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد: ﴿فَقَبِضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦] أي من أثر حافر فرس الرسول. والأولى أنه اختصر على التدرج بأن حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب، وأنيب عنه شرح المضاف إليه، ثم شرح وأنيب عنه الكلام، وقيل دفعةً لأنه أقل عملاً. فالكلام، على هذا، إما نائب عن الخبر وحده، أو عنه مع المضاف إليه ورفع لشرف الرفع على الجبر ولأنه إعراب المضاف المقصود بالذات. وأما المبتدأ فمقدر على كل حال لم ينب عنه شيء ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره. أي باب الكلام هذا الآتي أو مفعول لمحذوف أي خذ لا هاك كما قيل لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً وما واقعة على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد

٨ - كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ: كَاسْتَقِمَ، وَاسْمٌ، وَفَعْلٌ: ثُمَّ حَرْفٌ - الْكَلِمَ

شرحها بذكر أسمائها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه، وذكر الضمير المجرور مراعاة للفظ ما، والضمير في يتألف عائد للكلام فهو صلة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأمن اللبس عند الكوفيين وإن أوجبه البصريون مطلقاً بل قيل: محل الخلاف في ضمير الوصف. أما الفعل، كما هنا، فيجوز فيه عدم الإبراز مع أمن اللبس قولاً واحداً لكن في الهمع والتصريح أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصَّبَّان.

قوله: (كَاسْتَقِمَ) إن جُعِلَ من تنمة التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا لمفيد لأن النعت لا ينعت مع وجود المنعوت؛ أي لفظ كائن كاستقم، أو في محل نصب إما صفة لمفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أي مفيد فائدة كفاءة استقم وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطلق كذلك أي مفيد إفادة كإفادة استقم وإن جعل مثلاً بعد تمام الحد فهو خبر لمحذوف أي وذلك كاستقم. وعلى كل فالكاف داخلة على استقم لقصد لفظه فلا حاجة لتقدير كقولك: استقم على أن حذف المجرور وإدخال الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كما سيأتي في الموصول.

قوله: (وَاسْمٌ الْخ) خبر مقدم، والكلم مبتدأ مؤخر أي الكلم اسم وفعل وحرف أي منقسم إليها واعتراض بأنه ليس من تقسيم الكلبي إلى جزئياته لأن المقسم، وهو الكلم، لا يصدق على كل قسم بمفرده بل على ثلاثة ألفاظ فصاعداً ولا من تقسيم الكل إلى أجزائه، لأنها لو كانت أجزائه، لانعدم بانعدام بعضها مع أنه يتحقق بثلاثة ألفاظ، وإن كانت من نوع واحد.

الجواب: إما باختيار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة أي التي يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم. أو ما يسمى أجزاء في العرف وإن لم تتوقف عليها الماهية كَشَعْرٌ زَيْدٌ وَظَفْرُهُ، أو باختيار الأول والتقسيم إما باعتبار أن الكلم اسم جنس يصدق بحسب وضعه على القليل والكثير كما سيأتي فيصدق على كل قسم أنه كلم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره الجوهري أو باعتبار واحده، وهو لفظ كلمة، كما قاله الأشموني فكأنه قال واحد الكلم اسم الخ. ولا شك أن لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لآذاته وأشار الشارح كالتوضيح إلى أن في الكلام تقديماً وتأخيراً وحذفاً والأصل الكلم واحده كلمة وهي اسم الخ فيجملة واحدة كلمة خبر الكلم واسم الخ خبر لمحذوف يعود لكلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لأنه المنقسم إلى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كله على أن الكلم اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعداً وقال ابن هشام في بعض تعاليقه: الظاهر أنه أراد أولاً بيان انحصار جميع الكلمات العربية في الثلاثة كقول سيبويه: هذا باب علم ما الكلم في العربية الكلم اسم وفعل وحرف فكأنه قال: الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا غيرها أي فالكلم جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة، ويكون العطف ملاحظاً قبل الإخبار، ثم أراد بقوله: واحده كلمة بيان أن المسمى في الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لا غيرها من الألفاظ المهمة

٩ - وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمٌ
وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْم
.....

هـ. وهذا الوجه أولى لخلوه عن التكلفات المارة وعليه فتذكير الضمير في واحدٍ لتأولها بالمذكور فلا حاجة إلى الاستخدام يعود الضمير إلى الكلم بمعناه الاصطلاحي.

قوله: (ثُمَّ حَرْفٌ) أتى بـثم إشارة إلى انحطاط رتبة الحرف عن قِسميَّته، وتركها في الفعل لضيق النظم، ولا يكفي في بيان رتبها في الشرف ترتيبها في الذكر لأن المؤخر قد يكون أشرف نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ الثَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠]. قوله: (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ) أي واحد معنى الكلم أي جزء ما صدق عليه الكلم وهو أحد الثلاثة ألفاظ فأكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى واحده إلى مفردة الاصطلاحي هو لفظ كلمة وهذا على أن المراد به اسم الجنس الجمعي، أما على أنه جمع بمعنى الكلمات، فقد مر بيانه في كلام ابن هشام.

قوله: (عَمٌ) هو كغيره من الألفاظ المشددة الموقوف عليها في الشعر يجب تخفيفها لصحة الوزن، وهو إما فعل ماض بمعنى شَمَل، أو اسم فاعل أصله عَامٌ حذفت ألفه تخفيفاً كَبُرَ في بارٍ، أو للضرورة، أو هو أفعال تفضيل حذفت همزته للضرورة. والأول أحسن لفظاً لخلوه عن تكلف الحذف، والآخر أحسن معنى لافادته أن القول يعم جميعها ومجموعها، إذ أفعال التفضيل يقتضي المشاركة وزيادة فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو: غَلَامٌ زَيْدٌ كما سيبين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر إلا بتقدير عَمَ الثلاثة وغيرها.

قوله: (وَكَلِمَةٌ) مبتدأ سوَّغَه قصد لفظها لأنه المحكوم عليه هنا لا التنويع كما في المكودي لأنه إنما يسوغ ما قصد معناه لا لفظه، وبها متعلق بَيُّوْمٌ، وكلام مبتدأ ثانٍ سوَّغَه كونه نائب فاعل في المعنى كما قاله العرب، وهو يستعمل هذا المسوغ كثيراً، ويبعد أنه من غير سند فما قيل إنهم لم يذكروه في المسوغات مردود، وأما جعل المسوغ إرادة الحقيقة، فيُرَدُّه أن الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ما صدق عليه أنه لفظ مفيد. إلا أن يراد الحقيقة في ضمن الأفراد، وفيه ما سيأتي في قوله: فعل ينجلي وجملة قد يؤم بمعنى يقصد خبر الثاني، والجملة خبر الأول، وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره بمعمول خبر الثاني، وهو بها للضرورة.

قوله: (عبارة) أي مُعَبَّرٌ به عن اللفظ، وهو في اللغة: مصدرٌ لَفَظْتُ الشَّيْءَ من بابِ ضَرَبَ إذا طَرَحْتَهُ مُطْلَقاً، أو من الفم خاصة لكن صرح في الأساس بأن لَفَظْتُ الرَّحَى الدَّقِيقَ مَجَازً، وفي عرف النحاة: صوتٌ مُعْتَمِدٌ على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان، أو مقدر كالجوف وسمي ذلك لفظاً لأنه هواء مرمي من داخل الرئة إلى خارجها. فهو مصدر أريد به المفعول كالخلق بمعنى المخلوق، وهذا التعريف لِلْفَظِ أولى من قولهم صوت مشتمل على بعض الحروف لأنه يرد على ما هو على حرف واحد كواو العطف. إذ الشيء لا يشتمل على نفسه، وإن أجب عنه بأنه من اشتمال العام، وهو الصَّوْت، على الخاص، وهو بعض الحروف إذ الحرف مجموع الصوت وكيفيته،

الْكَلَامُ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ عِنْدَ النُّحَاةِ عِبَارَةٌ عَنْ «الْلَفْظِ الْمُفِيدِ فَائِدَةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا»
فَالْلَفْظُ: جِنْسٌ يَشْمَلُ الْكَلَامَ، وَالْكَلِمَةَ، وَالْكَلِمَ، وَيَشْمَلُ الْمُهْمَلَّ، وَ«فَائِدَةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ
عَلَيْهَا» أَخْرَجَ الْكَلِمَةَ، وَبَعْضُ الْكَلِمِ - وَهُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ فَأَكْثَرَ وَلَمْ يَحْسُنِ
السُّكُوتُ عَلَيْهِ - نَحْوُ «إِنْ قَامَ زَيْدٌ».

وَلَا يَتَرَكَّبُ الْكَلَامُ إِلَّا مِنْ اسْمَيْنِ،

وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط، ولا الكيفية فقط،
فإن قيل: وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لامتناع النطق بالساكن،
والحركة متوقفة على الحرف لأنها صفة له قائمة به وأنه دور. قلنا: هو على أن الحركة مع الحرف
دَوْرٌ مَعِيٌّ لَا سَبْقِيٌّ فَلَا يَضُرُّ وَالْحَقُّ أَنَّهَا بَعْدُهُ، وإنما لشدة المقاربة تتوهم المقارنة، ثم اللفظ له
أفراد محققة هي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد أو بالقوة كالمحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر
لتيسر النطق بها صراحة. وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الألفاظ المحققة بالقوة لذلك. وأما
كلام الملائكة والجن فإن ثبت أن النحاة إنما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر دون غيرهم فهي
كذلك وإلا فهي محققة بالفعل، وإلى الأول يشير قول الشنواني: المراد باللفظ في تعريف الكلام
جنسٌ ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اهـ. وأما كلامه تعالى النفسي فليس بحرف
ولا صوت، وله أفراد مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلاً، وهي الضمائر المستترة إذ لم
يوضع لها ألفاظ حتى ينطق بها، وإنما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويراً لمعناها وتدريباً
للمتعلم؛ كما قاله الرضي وأما تقسيمها إلى مستتر وجوباً وجوازاً فإنما هي تفرقة اصطلاحية، ولا
مشاحة في الاصطلاح، وإطلاق اللفظ عليها حقيقي كما قاله الروداني لا مجاز لأنهم أجروا عليها
أحكام الألفاظ المحققة من الإسناد إليها، وتوكيدها والعطف عليها.

قوله: (فَائِدَةٌ يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا) أَخَذَ هَذَا الْقَيْدَ مِنْ قَوْلِهِ: كَاسْتَقَمَ كَمَا سَيَصْرَحُ بِهِ، وَفِيهِ
مَا سَيَأْتِي وَالْمُرَادُ سَكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَبِحَسَنِهِ عَدَّ السَّامِعُ إِيَّاهُ حَسَنًا بَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي
اسْتِفَادَةِ الْمَعْنَى إِلَى لَفْظٍ آخَرَ لِكَوْنِهِ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمَحْكُومِ بِهِ وَعَلَيْهِ. وَالْمُرَادُ بِتِلْكَ الْفَائِدَةِ النَّسْبَةُ
بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِيْجَابًا كَانَتْ أَوْ سَلْبًا، وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً لِلْمَخَاطَبِ كَمَا اخْتَارَهُ أَبُو حَيَّانٍ.

قوله: (فَالْلَفْظُ جِنْسٌ) لَمْ يَخْرُجْ بِهِ الدَّوَالُّ الْأَرْبَعُ لِأَنَّ شَأْنَ الْجِنْسِ الْإِدْخَالَ وَمَا لَمْ يَتَنَاوَلْهُ
يُقَالُ خَرَجَ عَنْهُ لَا بِهِ، وَبَعْضُهُمْ أَخْرَجَهَا بِهِ نَظْرًا لِأَنَّ بَيْنَ الْجِنْسِ وَفَصْلِهِ الْعُمُومِ الْوَجْهِيَّ فَيَخْرُجُ
بِكُلِّ مَا دَخَلَ فِي الْآخِرِ. وَالدَّوَالُّ هِيَ الْكِتَابَةُ وَالْإِشَارَةُ، وَالْعَقْدُ بِالْأَصَابِعِ الدَّالَّةُ عَلَى أَعْدَادٍ
مَخْصُوصَةٍ، وَالتُّصُّبُ كَغَرَفٍ، وَهِيَ الْعَلَامَاتُ الْمَنْصُوبَةُ كَالْمَحْرَابِ لِلْقِبْلَةِ جَمْعُ نَصْبَةٍ كَعَقْدَةٍ. أَمَا
التُّصُّبُ بَضْمَتَيْنِ فَالْأَصْنَامُ.

قوله: (وبعض الكلام) أي بعض ما يصدق عليه لكلم فإنه يصدق بالمفيد وغيره من كل
مركب من ثلاثة ألفاظ فأكثر كما سيأتي.

نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو مِنْ فِعْلٍ وَاسِمٍ كـ «قَامَ زَيْدٌ» وَكَقَوْلِ الْمُصَنِّفِ «اسْتَقِمَّ» فَإِنَّهُ كَلَامٌ مُرَكَّبٌ مِنْ فِعْلٍ أَمْرٍ وَفَاعِلٍ مُسْتَنَرٍّ، وَالتَّقْدِيرُ: اسْتَقِمَّ أَنْتَ، فَاسْتَعْنَى بِالْمِثَالِ عَنْ أَنْ يَقُولَ «فَائِدَةٌ يَحْسُنُ

قوله: (وَهُوَ) أي بعض الكلم الذي خرج ما تركب الخ.

قوله: (إِلَّا مِنْ اسْمَيْنِ) ظاهرُهُ الحَصْرُ، وهو قول ابن الحاجب وَوَجَّهَ السَّيِّدُ بِأَنْ الْإِسْنَادَ نِسْبَةً فَلَا يَقُومُ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ: مُسْنَدٌ؛ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ وَهُمَا إِمَّا كَلِمَتَانِ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا. وَمَا عَدَاهُمَا مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَذَكَّرُ خَارِجَةً عَنْ حَقِيقَةِ الْكَلَامِ عَارِضَةً لَهَا. وَاعْتَمَدَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ ذَلِكَ أَقْلٌ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُ. وَفَضَّلَهُ فِي شَرْحِ الْقَطْرِ بِأَنْ صَوَّرَ تَرَكَيبَ الْكَلَامِ سِتَّةَ: أَسْمَانِ فِعْلٍ وَاسِمٍ كَمَا مِثْلُ، وَمِنْ الثَّانِي الْمُنَادَى. فَإِنْ يَا نَائِبَةٌ عَنْ أَدْعُو وَمَا بَعْدَهَا فَضَّلَهُ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ. فِعْلٌ وَاسْمَانِ نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا. فِعْلٌ وَثَلَاثَةٌ أَسْمَاءُ: كَعَلِمْتَ زَيْدًا قَائِمًا. فِعْلٌ وَأَرْبَعَةٌ أَسْمَاءُ: كَأَعْلِمْتَ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا. السَّادِسَةُ: جَمِلَتَانِ كَجُمْلَةٍ الْقِسْمِ وَجَوَابِهِ، وَالشَّرْطُ وَجَوَابُهُ هـ. وَيَقِي عَلَيْهِ الْمُرَكَّبُ مِنْ اسْمٍ وَجُمْلَةٍ نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، وَعَلَى هَذَا فَالْحَصْرُ إِضَافِي بِالنِّسْبَةِ لِلتَّرَاكِبِ الْمَمْنُوعَةِ كَفَعْلَيْنِ، أَوْ فِعْلٍ وَحَرْفٍ مِثْلًا.

قوله: (كَزَيْدٌ قَائِمٌ) اعْتَرَضَ بِأَنْ الْوَصْفُ مَعَ مَرْفُوعِهِ اسْمَانِ، وَبِأَنْ التَّنْوِينَ مِنْ حُرُوفِ الْمَعْنَى. فَالْأَوَّلَى التَّمثِيلُ بِذَا أَحْمَدَ وَرَدَّ الْأَوَّلُ بِأَنْ الْوَصْفُ مَعَ مَرْفُوعِهِ الْمُسْتَنَرِّ فِي حَكْمِ الْمَفْرُودِ لِعَدَمِ بَرُوزِهِ فِي تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ وَأَمَّا نَحْوُ: قَائِمَانِ وَقَائِمُونَ فَالْأَلْفُ وَالْوَاوُ فِيهِ حُرُوفًا تَثْنِيَةً وَجَمْعًا، وَالضَّمِيرُ مُسْتَنَرٌّ بِخِلَافِهِمَا مَعَ الْفِعْلِ، وَالثَّانِي بِأَنْ التَّنْوِينَ لَيْسَ بِكَلِمَةٍ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ كَأَلْفِ الْمَفَاعِلَةِ، وَيَأْيُ التَّصْغِيرِ وَالنِّسْبِ، وَلِذَا زَادَ فِي التَّسْهِيلِ قَيْدَ الْإِسْتِقْلَالِ فِي حَدِّ الْكَلِمَةِ لِإِخْرَاجِ هَذِهِ.

قوله: (كَقَامَ زَيْدٌ) أَظْهَرَ الْفَاعِلَ لِأَنَّ الْمَاضِي مَعَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَنَرِّ لَا يُسَمَّى كَلَامًا عَلَى الْأَصَحِّ إِذْ لَا تَحْصُلُ الْفَائِدَةُ مِنَ الْفِعْلِ إِلَّا إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ وَاجِبَ الْإِسْتِنَارِ كَمَا فِي التَّصْرِيحِ. وَنَاقَشَهُ يَسُّ بِأَنْ قَامَ فِي جَوَابِ: هَلْ قَامَ زَيْدٌ كَلَامٌ قِطْعًا فَكَيْفَ يَشْتَرِطُ وَجُوبَ الْإِسْتِنَارِ؟ هـ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ الْوَاقِعِ جَوَابًا مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ فِيهِ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ.

قوله: (فَاسْتَعْنَى بِالْمِثَالِ الْخ) أَيِ الْفَالْمِثَالُ تَتِمِّمُ لِلْحَدِّ، وَفِيهِ أَنَّ الْمَفِيدَ فِي عَرَفِ النِّحَاةِ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَا يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْمَفِيدُ فَائِدَةٌ مَا كَعَلَامُ زَيْدٍ، فَيُسَمَّى مَفْهُمًا لَا مَفِيدًا فَلَا حَاجَةَ لِلِاحْتِرَازِ عَنْهُ كَمَا حَرَّرَهُ ابْنُ هِشَامٍ وَمَنْ ثَمَّ جَعَلَهُ سَمًّا وَغَيْرَهُ لِمَجْرَدِ التَّمثِيلِ لِتَمَامِ الْحَدِّ بِدُونِهِ. وَلَمْ يَذْكُرِ التَّرَكِيبَ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَشُدَّ عَنْ اشْتِرَاطِهِ إِلَّا ابْنُ دُخْيَةَ. وَلَا الْقَصْدُ مَعَ أَنَّ الْجُمْهُورَ وَمِنْهُمْ سِ وَالْمُصَنِّفُ فِي التَّسْهِيلِ عَلَى اشْتِرَاطِهِ لِيَخْرُجَ كَلَامُ النَّائِمِ وَالسَّاهِي وَمِحَاكَاةُ الطَّيُورِ نَظْرًا إِلَى أَنَّ الْإِفَادَةَ تَسْتَلْزِمُهُمَا إِذْ لَيْسَ لَنَا مَفِيدٌ غَيْرُ مُرَكَّبٍ. وَحَسَنَ سَكُوتِ الْمُتَكَلِّمِ يَسْتَدْعِي قَصْدَهُ لِمَا تَكَلَّمَ بِهِ لَكِنْ فِيهِ أَنَّ دَلَالَةَ الْإِلْتِزَامِ مَهْجُورَةٌ فِي التَّعَارِيفِ فَالْأَوَّلَى جَعَلَ الْمِثَالَ تَتِمِّمًا مِنْ حَيْثُ إِغْنََاؤُهُ عَنْهُمَا

السُّكُوتُ عَلَيْهَا» فكَأَنَّهُ قَالَ: «الْكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ الْمَفِيدُ فَائِدَةً كَمَا ئِدَةً اسْتَقَمَّ».

وَأِنَّمَا قَالَ الْمَصْنُفُ «كَلَامُنَا» لِيُعْلَمَ أَنَّ التَّعْرِيفَ إِنَّمَا هُوَ لِلْكَلَامِ فِي اصْطِلَاحِ التَّحْوِيلَيْنِ، لَا فِي اصْطِلَاحِ اللَّغَوِيَيْنِ، وَهُوَ فِي اللَّغَةِ: اسْمٌ لِكُلِّ مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ، مُفِيداً كَانَ أَوْ غَيْرَ مُفِيدٍ.

كما فعل ابن الناظم لا لما قاله الشارح وإن كان تمثيلاً من جهة الإيضاح وزاد في التسهيل كونه مقصوداً لذاته لنخرج جملة الصلة والصفة، والحال، والخبر لأن إسنادها لم يقصد لذاته بل لتوضيح الموصول مثلاً لكن يغني عنه المفيد لأن هذه لم تفد لنقص إسنادها بتوقفها على ما هي قيد له. قال الشاطبي: ولا بد من قيد الوضع العربي ليخرج كلام الأعاجم إذ مدار بحث النحاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم. وقد يكون قوله: كاستقيم إشارة إلى هذا القيد. اهـ والأصح أنه لا يشترط اتحاد المتكلم إذ المتفقان على أن يقول: أحدهما قام والآخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وإنما اكتفى بإحدى الكلمتين لتصريح الآخر بالآخرى؛ واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد، ولا تُجَدُّ الفائدة والله أعلم.

قوله: (ليعلم أن التعريف الخ) رد بأنه معلوم من الخطبة. وقد يجاب بأنه عليه أيضاً في أول مسائل الفن زيادة في البيان ليكتفى به في كل مسألة وقع التخالف فيها، أو أن فائدة الإضافة الإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد أنه في النحو. فمحط تعليل الشارح قوله: لا في اصطلاح اللغويين وقيل: فائدتها الإشارة إلى أنه من مُجْتَهِدِي النُّحَاة.

قوله: (في اللغة) هي ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. قال الأمير في حواشي الشذور وذلك لا يظهر في نحو قولهم: في كذا لغتان. ولغة تميم إهمال ما لا يتكلف كان يقال في هذه المادة لفظان موضوعان كل بهيئة مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم ما المهملة فالأحسن أن تفسر باستعمال الألفاظ حتى يكون المعنى في كذا الاستعمالان. واستعمال تميم إهمال ما ويؤيد ذلك أن اللغة مصدر لَعَى إذا لُهِجَ بالكلام، وإطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الألفاظ المستعملة، ويكون معنى قولهم: كتب اللغة كتب بيان استعمال الألفاظ في معانيها اهـ. قلت وهذا أيضاً لا يظهر في نحو قولهم: واضع اللغة هو الله تعالى، أو البشر إذ الموضوع إنما هو الألفاظ لا استعمالها. فالأحسن أن لا يقتصر على أحدهما بل تفسر في كل مقام بما يناسبه. والصحيح أن واضعها هو الله تعالى لا البشر. وعرفها الخلق إما بوحى كما روي أن الله ﴿عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] الموضوعه بكل لغة، وعلمها آدم لأولاده فلما افترقوا في البلاد تفرقت اللغات، أو بخلق علم ضروري في أناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع. ومحل الخلاف أسماء الأجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فواضعها الله اتفاقاً. وأعلام الأشخاص واضعها البشر اتفاقاً كما قاله ابن الهمام في تحريره.

قوله: (اسمٌ لِكُلِّ الخ) مثله في مختار الصحاح كما في ابن الميث، ومقتضاه، أنه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح إنه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم. وقول القاموس إنه

وَالْكَلِمُ: اسْمُ جِنْسٍ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَهِيَ: إمَّا اسْمٌ، وإمَّا فِعْلٌ، وإمَّا حَرْفٌ، لِأَنَّهَا إِنْ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا

عبارة عن القول، وما كان مكتفياً بنفسه أي كالخط، والإشارة إلا أن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوي فلا ينافي اختصاصه بالمستعمل وإطلاقه على نحو الخط مجاز وإن ذكره القاموس لأنه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز، ويطلق حقيقة على الحدث وهو التكلم كقوله:

قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضْغِيَّةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

وهو اسم مصدر لِكَلِمٍ وعلى المعنى القائم بالنفس قال الأخطل:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

والأصح أنه حقيقة أيضاً.

قوله: (وَالْكَلِمُ اسْمُ جِنْسٍ الْخ) اعلم أن اسم الجنس مطلقاً موضوع للماهية من حيث هي، ثم إن صدق على القليل والكثير كماء وضرب سمي إفرادياً، وإن دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء بأن يتفقا في الهيئة، والحروف ما عداها كَتَمَرٌ وَتَمْرَةٌ أو بآلية كَرُومٍ وَرُومِيٌّ سمي جمعياً والفرق بينه وبين مشابهه من الجمع كَتَخِمٌ وَتَخِيْمَةٌ، أن الغالب في ضميره التذكير مراعاة للفظه، وفي الجمع التأنيث وكونه جمعياً إنما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للماهية من حيث هي كما قاله الرضي وبقي ما يصدق على واحد لا بعينه. كَأَسَدٍ وَسَمَاءٍ بَعْضُهُمْ أَحَادِيثًا إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ. فالكلم اسم جنس جمعي لا إفرادي كما قيل لعدم صدقه على القليل، ولا جمع لغلبة تذكيره نحو: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ١٣] ولا اسم جمع لتمييز واحده منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كَقَرْمٍ وَرَهْطٍ وَإِبِلٍ وَنِسَاءٍ وَطَائِفَةٌ وَجَمَاعَةٌ أو له واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجموع كَصَخْبٍ وَرَكْبٍ أو منها مع إجراء أحكام المفرد عليه كتصغيره والنسب إلى لفظه كما جعلوا رَكَابَ اسْمِ جَمْعٍ لِرُكُوبَةٍ لَأَنَّهُمْ نَسَبُوا إِلَى لَفْظِهِ، والجموع لا ينسب إليها. قوله: (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ الْخ) فيه إشارة للإعراب المار.

قوله: (لِأَنَّهَا إِنْ دَلَّتْ الْخ) دليل لانحصارها في الثلاثة والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه في اسم الفعل. وقول الفراء في كلا ليست اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً إنما هو تردد من أيها هي لتعارض الأدلة عنده لا أنها خارجة عنها. والأصح أنها حرف، وترد للزجر إذا تقدمها ما يزجر عنه نحو: كلا إنها كلمة، وللجواب كأي إذا تلاها قسم نحو: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢] والاستفتاح كالأ إذا خلت عن ذلك نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَلْبُ﴾ [العلق: ٦] انظر المغني وحواشيه. قوله: (فِي نَفْسِهَا) خرج به الحرف وفي إما سببية في المواضع الثلاثة أي دلت بسبب نفسها لاستقلالها، والحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه لكن لا يستقل بإفادته، وهو مذهب البيانين ولذلك أجروا فيه الاستعارة التبعية، أو ظرفية مجازاً بـ

غَيْرَ مُقْتَرَنَةٍ بِزَمَانٍ فِيهِ الْأَسْمُ، وَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِزَمَانٍ فِيهِ الْفِعْلُ، وَإِنْ لَمْ تَدُلْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا - بَلْ فِي غَيْرِهَا - فِيهِ الْحَرْفُ.

وَالْكَلِمَةُ: مَا تَرَكَّبَ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ فَأَكْثَرَ، كَقَوْلِكَ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ.
وَالْكَلِمَةُ: هِيَ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ، فَقَوْلُنَا «الْمَوْضُوعُ لِمَعْنَى» أَخْرَجَ الْمُهِمْلَ كَذَبِيزٍ، وَقَوْلُنَا «مُفْرَدٍ» أَخْرَجَ الْكَلَامَ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى غَيْرِ مُفْرَدٍ.

السامع المعنى من اللفظ فكأنه كامن فيه، وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلاً، وإنما يدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة.

قوله: (غَيْرَ مُقْتَرَنَةٍ الْخ) خرج به الفعل لا نحو: أمس، والآن فإن مدلوله نفس الزمان لا إنه مقترن به. والمراد غير مقترنة بأحد الأزمنة وضعاً لا بمطلق زمن لثلا يخرج نحو: الصُّبُوحُ وهو: الشرب أول النهار، والغُبُوقُ وهو: الشرب آخره، والْقِيلُ وهو: الشرب وسطه، فإن معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ولا يعلم أهو ماض أم غيره. أما الفعل فيقترن وضعاً بأحد الأزمنة على التعيين، وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لأنه لم يوضع إلا لأحدهما، ووضع للآخر بوضع ثانٍ. فلذا يحصل فيه اللبس، ودخل بقولنا وضعاً الوصف كاسمي الفاعل والمفعول فإن كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث إنَّ الحدث المدلول له لا بد له من زمن. ولا يكون حاصل حقيقة إلا في حال إطلاقه. وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور، ولا زمن فيه أصلاً وخرج به نحو: عسى، وليس، ونعم، وفعل التعجب لاقتترانها به وضعاً. ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء، وترفع الفاعل لكن لما خرجت إلى معنى الإنشاء، أو النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأحمد لأنه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية، وأما وضعه الأصلي، فقد انسلخ عنه فتدبر.

قوله: (فِي غَيْرِهَا) اعترض بشموله الأسماء الموصولة، وضمير الغائب والكاف الاسمية، وكم الخبرية، وأسماء الاستفهام والشرط، لأن كلاً منها دالٌّ على معنى في غيره. وأجاب الرضي بأن الموصول والضمير معناهما شيء مبهم، وهو مستقل في نفسه، وإنما يحتاج للصلة، والمرجع لكشف إبهامهما لا لدالتهما عليه والكاف الاسمية معناها: المثل، وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية، فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير، وكذا كم الخبرية معناها: شيء كثير لا الكثرة التي هي معنى رُبِّ. وأما اسم الاستفهام والشرط، فكل منهما يدل على معنى في نفسه، وعلى معنى في غيره نحو: أَيُّهُمْ ضَرَبَ، وَأَيُّهُمْ تَضَرَّبَ أَضْرَبَ. فإن معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام، ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء. وأي في الموضعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحداه نكت.

قوله: (الْمَوْضُوعُ الْخ) ظاهر إطلاقه، واقتصاره في الْمُخْتَرِزِ على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وإن لم يستعمل فانظروا.

قوله: (أَيُّ الْخ) أي والكلم أيضاً وكذا المركب الإضافي فليس بكلمة، كما إنه ليس

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ - رحمه الله تعالى! - أَنَّ الْقَوْلَ يَعُمُّ الْجَمِيعَ، والمرادُ أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الْكَلَامِ أَنَّهُ قَوْلٌ أَيْضاً عَلَى الْكَلِمِ وَالْكَلِمَةِ أَنَّهُ قَوْلٌ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْأَصْلَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمُفْرَدِ. ثم ذكر المصنفُ أَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ يُقْصَدُ بِهَا الْكَلَامُ، كَقَوْلِهِمْ فِي «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: «كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ».

وَقَدْ يَجْتَمِعُ الْكَلَامُ وَالْكَلِمُ فِي الصَّدَقِ، وَقَدْ يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا. فَمِثَالُ اجْتِمَاعِهِمَا «قَدْ قَامَ زَيْدٌ» فَإِنَّهُ كَلَامٌ، لِإِفَادَتِهِ مَعْنَى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، وَكَلِمٌ، لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ. وَمِثَالُ انْفِرَادِ الْكَلِمِ «إِنْ قَامَ زَيْدٌ». وَمِثَالُ انْفِرَادِ الْكَلَامِ «زَيْدٌ قَائِمٌ».

كلاماً، ولا كَلِمَةً بل قول مركب. أما العلم الإضافي، فمجموع الجزئين كلمة حقيقة، وكل منهما كلمة اصطلاحية.

قوله: (يَعُمُّ الْجَمِيعُ) أي عموماً مطلقاً لأنه اللفظ الموضوع مفرداً كان أم لا، مفيداً أم لا فينفرد عن كل واحد في آخر منها. وعن الجميع في نحو: غُلَامٌ زَيْدٌ، ولا ينفرد واحد منها عنه. فعلى هذا، يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاماً ولا كَلِمَةً، كما لا يسمى قولاً وحينئذ كان الأولى للمصنف أخذ القول جنساً في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بأن القول لما شاع استعماله في الرأي، والاعتقاد صار كالمشترك المهجور في التعاريف رد بأن محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في إرادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد.

قوله: (قَدْ يُقْصَدُ بِهَا الْكَلَامُ) أي مجازاً مرسلأً عند النحاة، واللغويين أيضاً كما صرح به الشنواني على القطر من إطلاق الجزء على الكل. وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة البتة. ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل: إنه من عيوب الألفية التي لا دواء لها. لكنه ذكره تبرعاً تنبيهاً على كثرتة في نفسه وإن لم يستعمل عندهم. وقرر بعضهم أن المراد بالكلمة ما صدقها لا لفظاً أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كأحرف النداء النائية عن أدعو، وأحرف الجواب النائية عنه كنعم في جواب: هَلْ قَامَ زَيْدٌ فلا مجاز أصلاً، وهو في غاية الحسن.

قوله: (وَقَدْ يَجْتَمِعُ الْكَلَامُ وَالْكَلِمُ الْخ) فيبينهما العموم الوجهي، وأما الكلمة فتباينهما.

قوله: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ) يلغز بذلك فيقال أي قول: إِنَّ نَقْصَ زَادٍ، وَإِنْ زَادَ نَقْصَ أَيِ إِنْ نَقْصَ لفظه زاد معناه وعكسه.

١٠ - بِالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالتَّنَادَا، وَالْإِسْمِ الْمُسْتَنَدِ - لِلْإِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ
ذِكْرُ الْمُصْتَفَى - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى! - فِي هَذَا الْبَيْتِ عِلَامَاتِ الْإِسْمِ.
فَمِنْهَا الْجَرُّ،

قوله: (بِالْجَرِّ) إما متعلق بحصل، وللإسم خبر أو عكسه وتمييز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أي التمييز الحاصل بالجر الخ كائن للإسم، أو الحاصل للإسم كائن بالجر. وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف ومنه البصريون لأن الصفة لا تتقدم. فكذا فرعها إلا في الضرورة، وسهله هنا معها كونه ظرفاً قال الإسقاطي وجوزه الكوفيون، والزمخشري اختياراً، وخرج عليه: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣] بناء على تعليق في بليغاً، أو أن تمييز مبتدأ وبالجر متعلق به وهو الذي سوغه، وحصل خبر، وللإسم متعلق به أو عكسه، أي التمييز بالجر، حصل للإسم، أو التمييز للإسم حصل بالجر. وفيهما تقديم معمول المصدر عليه، ويسهله كونه ظرفاً وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع لأن الخبر الفعلي لا يتقدم. فكذا فرع له لكن جاز هنا للضرورة مع توسعهم في الظروف على أن الأصح جوازه مطلقاً لأن المنع في الخبر لثلا يومهم كون المبتدأ فاعلاً. وذلك منتفٍ مع معموله أفاده الصَّبَان وغيره. وقد يقال في تقديم معمول: الفصل بينه وبين عامله بالمبتدأ، وهو أجنبي لأنه ليس من معمولات الخبر. وقد صرحوا في باب الاشتغال بمنع النصب في: زَيْدٌ أَنْتَ تُضَرِبُهُ للفصل المذكور كما سيأتي فكيف يسوغ هذا الأصح مع ذلك إلا أن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لكونه ليس أجنبياً محضاً لعمله في الخبر مع أن الفعل قوي العمل، أو أنه لا يمنع الفصل إلا مع تأخر الأجنبي والمعمول عن العامل لا مع تقدمها فتأمل فإن فيه دقة وأعارب البيت تنيف على السبعين.

قوله: (عِلَامَاتُ الْإِسْمِ) أي بعضها، ولم يستوفها كما يرشد إليه قول الشارح فمنها ومنها دون أولها، وثانيها إذ بقي منها الإضافة، وعود الضمير إليه كعوده على آل الموصولة في: أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبُّهُ وَالْجَمْعُ، والتصغير وإبدال اسم صريح منه، نحو: كَيْفَ أَنْتَ أَصْحَبُ أَمْ سَقِيمٌ؟ وموافقة ثابت الاسم في لفظه كنز ال موافق للفظ حذام الثابت الاسم، أو في معناه كَقَطُّ وَعِوَضٌ وَحَيْثُ فَإِنَّهَا بِمَعْنَى الزَّمَنِ الْمَاضِي، والمستقبل، والمكان وغير ذلك. والفرق بين العلامة والتعريف أنها تطرد ولا تنعكس، أي يلزم من وجودها الوجود، ولا يلزم من عدمها العدم. فالمغلب فيها جانب السبب لأنها توافق في شق الوجود لا الشرط لمخالفتها له في الشقين. وأما التعريف فيجب أطراؤه وانعكاسه إلا عند من جوز التعريف بالأعم أو الأخص. فإن قلت: سيأتي أن الكلمة إذا لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسماً فقد لزم من عدمها العدم فكيف تكون علامة؟ قلت: لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لأنه لما انحصرت العلامات كلها كانت مساوية للازمها. وهو المعلم والمزوم المساوي يلزم من عدمه العدم، كالإنسان وقابل الكتابة، أما على كل علامة بخصوصها فملزوم أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر.

قوله: (فَمِنْهَا الْجَرُّ) عرفوه على أن الإعراب لفظي بالكسرة التي يحدثها عامل الجر، وفيه

وَهُوَ يَشْمَلُ الْجَرَّ بِالْحَرْفِ وَالْإِضَافَةَ وَالتَّبَعِيَّةَ، نَحْوُ «مَرَزْتُ بِغُلَامٍ زَيْدُ الْفَاضِلِ» فَالْغُلَامُ: مجرورٌ بالحَرْفِ، وَزَيْدٌ: مجرورٌ بالإِضَافَةِ، وَالْفَاضِلُ: مجرورٌ بالتَّبَعِيَّةِ، وَهُوَ أَشْمَلُ مِنْ قَوْلِ غَيْرِهِ «بحرف الجر»، لِأَنَّ هَذَا لَا يَتَنَاوَلُ الْجَرَّ بِالْإِضَافَةِ، وَلَا الْجَرَّ بالتَّبَعِيَّةِ. وَمِنْهَا التَّنْوِينُ، وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

فصور لعدم تناوله ما ينوب عنها إلا بذكره، ودور لأخذ المعرف في التعريف. وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لا لأنه جزء من التعريف فلو حذف ما ضر، أو هو تعريف لفظي، وعلى أنه معنوي بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها.

قوله: (الْجَرُّ بِالْحَرْفِ وَالْإِضَافَةِ وَالتَّبَعِيَّةِ) الصحيح أن الجار هو المضاف لا الإضافة وأن العامل في التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف، أو مضاف إذ لا عامل للجر غيرهما حتى في المجاورة، والتوهم كما حققه ابن هشام في شرح اللوحة، ولم يذكر الشارح هذين لندرتيهما. قال الجلال: ومذهب الناظم أَنَّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له إلا أن يراعى مذهب غيره.

قوله: (لِأَنَّ هَذَا لَا يَتَنَاوَلُ الْخ) عورض بأن الحرف يتناول المبنيات، وَعَنْ، وَعَلَى، والكاف الاسميات. إذ يستدل على اسميتها به لا بالجر لعدم ظهوره. ففي كل ما ليس في الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً. كَعَجِثْتُ مِنْ أَنْ قُمْتُ فَيُوقِعُ الْمَبْتَدِئُ فِي الْخَطَأِ وَالْجَرِّ. وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فِي نَحْوِ يَوْمٍ يَنْفَعُ لَكِنَّهُ لَيْسَ ظَاهِراً فِي الْفِعْلِ حَتَّى يُوَقِعَ فِي الْخَطَأِ بِخِلَافِ الْحَرْفِ، وَقَدْ يَرَادُ بِالْجَرِّ الظَّاهِرِ وَالْمَقْدَرِ وَالْمَحَلِّ، فَلَا يَخْرُجُ مَا ذَكَرَهُ.

قوله: (وَمِنْهَا التَّنْوِينُ) استشكل عده علامة بأن معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم إذ لا يعرف كونه للتمكين مثلاً إلا إذا عرف أن مدخوله اسم مُعَرَّبٌ منصرف. فكيف يكون علامة له؟ وأجيب بأن المستدل به مطلق النون الآتية لا خصوص الأقسام وهو لغة مصدر نَوَّنَتْ أي صَوَّتْ، أو أدخلت نوناً على الكلمة. نقل اصطلاحاً إلى نفس النون المدخلة أعني النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلاً لا خطأً ووقفاً. فهو من إطلاق المصدر إما على آتته لأن النون يحصل بها التصويت لكونها حرفاً أغن، أو على المفعول فخرج بالساكنة النون الأولى من ضيفن. وأما الثانية فتتوين، وبالزائدة نون إذن سواء كتبت ألفاً وهو الصحيح، أو نوناً لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر. وكذا نون إذن لأنها نفس الآخر لا لاحقة له. وقوله وصلاً لبيان الواقع كما قاله: ﴿يس﴾ [يس: ١] وبلا خطأ الخ تنوين الترنم، والغالي الآتيان في الشرح لثبوتيهما خطأً ووقفاً، وحذفهما وصلاً وإنما يطلق عليهما التنوين مجازاً للمشابهة الصورية. لا يقال يخرج به أيضاً تنوين المنصوب لأنه يثبت في الخط ألفاً لأننا نقول: المنفي ثبوت النون بنفسها لا مع بدلها. فإن قلت حيثل: تدخل النون الخفيفة في نحو: ﴿لَتُسْفَعَنَّ﴾ [العلق: ١٥] لأنها ترسم ألفاً عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نوناً فهي خارجة

تَنْوِينُ التَّمَكِينِ، وَهُوَ اللَّاحِقُ لِلْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ، كَزَيْدٍ، وَرَجُلٍ، إِلَّا جَمَعَ الْمُؤَنَّثُ السَّالِمَ، نَحْوُ «مُسْلِمَاتٍ» وَإِلَّا نَحْوَ «جَوَارٍ، وَعَوَاشٍ» وَسَيَأْتِي حُكْمُهُمَا. وَتَنْوِينُ التَّنْكِيرِ، وَهُوَ اللَّاحِقُ لِلْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ فَرْقًا بَيْنَ مَعْرِفَتِهَا وَتَنْكِيرِهَا، نَحْوُ: «مَرَزَتْ بِسَيِّوَيْهِ وَبِسَيِّوَيْهِ آخَرَ». وَتَنْوِينُ الْمُقَابَلَةِ، وَهُوَ اللَّاحِقُ لَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، نَحْوُ: «مُسْلِمَاتٍ» فَإِنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ الثُّنُونِ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ كَمُسْلِمِينَ. وَتَنْوِينُ الْعِوَضِ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: عِوَضٌ عَنْ جُمْلَةٍ، وَهُوَ

بقيد لا خطأ. كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لأنها تكتب نوناً اتفاقاً. ومن يراعي مذهب الكوفيين يزيد قيد لغير توكيد لإخراجها. وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لأن ما خرج بهما يخرج بما بعدهما.

قوله: (تَنْوِينُ التَّمَكِينِ) ويسمى تنوين التمكين والأمكنية لدلالته على تمكين الاسم في باب الاسمية، وعدم مشابهته الحرف والفعل وتنوين الصرف: لصرفه عن تلك المشابهة.

قوله: (وهو اللاحق للأسماء المعربة) أي المنصرفة معرفة كانت أو نكرة. ولذا مثل برجل رداً على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير إذا سمي به. ودعوى أنه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف. وجوز الرضي كونه تمكيناً لكون الاسم منصرفاً وتنكيراً لكونه نكرة، وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه أن تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح إلا أن يمنع ذلك فتدبر.

قوله: (لِلْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ) أي لبعضها، وهو العلم المختوم بويه، واسم الفعل، واسم الصوت، وهو في الأول قياسي، وفي الأخيرين سماعي. فما سمع منوناً وغير منون كصه ومه، وحيهل جاز فيه الأمران. وما سمع منوناً فقط، كواهاً بمعنى أتعجب، وويهاً بمعنى أغر فلا يجوز تركه. وما سمع غير منون كنزاً فلا يجوز تنوينه.

قوله: (وَسَيِّوِيَّةٌ آخَرُ) أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه.

قوله: (لِلْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ) المراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين؛ وإن لم يكن مؤنثاً ولا سالماً.

قوله: (لَأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ الثُّنُونِ) معنى ذلك كما قاله الرضي أن كلاً من هذا التنوين، ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم. ولا يُرَدُّ أَنَّ مفرد هذا الجمع قد لا ينون كَقَاطِمَةٍ لأن تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه. وكذا يقال في جمع المذكر الذي لا ينون مفردة كإبراهيمون والدليل على أنه للمقابلة لا للتنكير ثبوته في المعربات. ولا للتمكين ثبوته فيما لا ينصرف منه، وهو ما سمي به مؤنث (كَأَذْرَعَاتٍ) وتنوين التمكين لا يجامع منع الصرف وفيه ما قاله الصبان إنَّ من ينون المسمى به ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما أن من يمنعه الصرف ينظر إلى ما بعدها، ومن يجره بالكسرة ولا ينونه يعتبر الحاليتين. ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم، ووجهه شارحه بدخوله في التمكين.

قوله: (وَتَنْوِينُ الْعِوَضِ) إضافة بيانية، ويقال: تنوين التعويض بإضافة المسبب إلى سببه.

الَّذِي يَلْحَقُ «إِذْ» عَوْضاً عَنْ جَمْلَةٍ تَكُونُ بَعْدَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ أَي: حِينَ إِذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلُقُومَ، فَحَذَفَ «بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلُقُومَ» وَأَتَى بِالتَّنْوِينِ عَوْضاً عَنْهُ، وَقَسَمَ يَكُونُ عَوْضاً عَنْ اسْمٍ، وَهُوَ اللَّاحِقُ لـ «كُلُّ» عَوْضاً عَمَّا تُضَافُ إِلَيْهِ، نَحْوُ: «كُلُّ قَائِمٍ» أَي: «كُلُّ إِنْسَانٍ قَائِمٌ» فَحَذَفَ «إِنْسَانٍ» وَأَتَى بِالتَّنْوِينِ عَوْضاً عَنْهُ، وَقَسَمَ يَكُونُ عَوْضاً عَنْ حَرْفٍ، وَهُوَ اللَّاحِقُ لـ «عَجَوَارٍ، وَغَوَاشٍ» وَنَحْوَهُمَا

قوله: (وَأَتَى بِالتَّنْوِينِ عَوْضاً عَنْهُ) أَي وكسرت إذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة إعراب بالإضافة خلافاً للأخفش لبقاء افتقارها إلى الجملة معنى. ولا يضر حذفها لفظاً كحذف الصلة لدليل كقوله:

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا
أَي الألى عرفوا بالشجاعة. ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة. ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبه الوضعي، وإضافة حين إليها من إضافة الأعم للأخص كَشَجَرٍ أَرَاكَ وَفَاقاً لِلدَّمَامِينِ لِأَنَّ الْحَيْنَ مُطْلَقٌ زَمَنٌ وَإِذْ زَمَنٌ مُقِيدٌ بِمَا تُضَافُ إِلَيْهِ، وَمِثْلُهَا يَوْمُئِذٍ.
قوله: (وَهُوَ اللَّاحِقُ لِكُلِّ) أَي ولبعض قال في التصريح والتحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الإضافة، ويثبت مع عدمها. اهـ. ويمكن الجمع بأنه للتمكين لصرف مدخوله مع كونه عوضاً عن المضاف إليه.

قوله: (لِجَوَارٍ) جمع جارية تطلق على السفينة والشمس لجريهما في البحر، والفلك، وعلى نعمة الله لجريها على عباده، وعلى فتية النساء كما في القاموس أي لجريها في حاجتها مثلاً فهي في الأصل صفة، ثم جرت مجرى الأسماء، وغلبت في الأخير. وظاهر القاموس إطلاقها على المرأة، وإن كانت حرة، وهو كثير في استعمال العرب فتخصيصها بالأمة عرف طارئ منشؤه حديث: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَلَا أَمَتِي فَإِنَّ الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ لِلَّهِ وَلَيَقُلْ غُلَامِي وَجَارِيتِي» أو كما قال ﷺ.

قوله: (ونحوهما) أَي من كل اسم منقوص منع الصرف جمعاً كما مثل. أو مفرداً كَأَعْيَمَ تصغير أعمى فإنه ممنوع من الصرف للوصفية، ووزن الفعل لأنه كَاذُخْرَجَ وَابْيَظَرَ. وكون تنوينه عوضاً عن حرف هو مذهب سيويه، والجمهور. والراجح بناؤه على تقدم الإعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذي هو حال من أحوالها فالأصل جَوَارِي وَأَعْيَمِي بِتَنْوِينِ الصَّرْفِ حَذَفَتْ ضَمَّةُ الرَّفْعِ وَكَسْرَةُ الْجَرِّ لثَقُلْهُمَا عَلَى الْيَاءِ ثُمَّ الْيَاءُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، ثُمَّ التَّنْوِينُ لَوْجُودِ صَيَغَةِ الْجَمْعِ فِي الْأَوَّلِ. ووزن الفعل في الثاني تقديره لأن الياء لحذفها لعل كالثابتة ولذا يقدر عليها الإعراب لا على ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو التنوين فعوضوا عنها تنويناً لينقطع طمع رجوعها. وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جَوَارِي بِلَا تَنْوِينٍ حَذَفَتْ الضَّمَّةُ لثَقُلْهَا الْيَاءُ. وكذا فتحة الجر لنيابتها عن ثقل ثم الياء للتخفيف، وعوض عنها التنوين وإنما

رَفَعَا وَجَرَّأ، نحو: «هُؤْلَاءِ جَوَارٍ، وَمَرَزْتُ بِجَوَارٍ» فَحُذِفَتِ الْيَاءُ وَأُتِيَ بِالتَّنْوِينِ عَوْضاً عَنْهَا. وَتَنْوِينُ التَّرْتُمِ، وَهُوَ الَّذِي يَلْحَقُ الْقَوَافِي الْمُطْلَقَةَ بِحَرْفِ عِلَّةٍ، كَقَوْلِهِ:

[١]- أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلُ وَالْعِتَابَيْنِ وَقُولِي، إِنَّ أَصَبْتُ: لَقَدْ أَصَابَنِ فَجِيءَ بِالتَّنْوِينِ بَدَلاً مِنَ الْأَلْفِ لِأَجْلِ التَّرْتُمِ، وَكَقَوْلِهِ:

[٢]- أَزَفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا نَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ

لم يراع جره بالفتحة على الأول. كهذا لأنه لا يمنعه إلا بعد الإعلال. ومذهب المبرد والزجاج أنه عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف، ثم حذفت الياء لالتقاءها ساكنة مع تنوين العوض وبقي مذهب رابع للأخفش وهو أنه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل، ونحوها بحذف الياء فصار كليان وسلام وعلى هذا قراءة: «وَلَهُ الْجَوَارِ» [الرحمن: ٢٤] بضم الراء.

قوله: (رَفَعَا وَجَرَّأ) وأما النصب فيظهر على الياء لخصته.

قوله: (يَلْحَقُ الْقَوَافِي) أي في لغة تميم وقيس بدلاً عن حرف المد. والقافية آخر البيت، وهي من الحرف المحرك قبل أول ساكنين يقعان في الآخر إلى انتهاء البيت على الصحيح.

قوله: (الْمُطْلَقَةُ بِحَرْفِ عِلَّةٍ) أي التي أطلقت عن السكون فتحركت، وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها.

قوله: (أَقْلِي اللَّوْمَ) قائله جريز وأقلي بكسر اللام أمر للمؤنثة. واللَّوْمُ بفتح اللام العذل والتعنيف. وعاذل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح الهمزة، وضم التاء أي إن نطقت بالصواب فلا تنكريه بل قولي لقد الخ أو بكسر التاء أي إن أردت أنت النطق بالصواب بدل اللوم فقولي وجواب الشرط محذوف يفسره قولي ولقد أصابن مقول القول. والشاهد في العتابين وأصابن إذ أصلهما: العتابا وأصابا عوض التنوين عن المد، وقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية مردود بأن البيت المقفى ينزل كل من شطريه منزلة البيت الكامل كما بين في العروض.

قوله: (لِتَرْكِ التَّرْتُمِ) أي لأن هذه النون قطعت مد الصوت بالروي الذي هو الترنم فتسميتهما بذلك على حذف مضاف. وقيل لأن الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفاً أغن وليس الترنم خصوص المد المذكور.

قوله: (أَزَفَ التَّرْحُلُ الخ) ساقط في نسخ وقائله زياد بن معاذ الشهير بالنابعة لنبغه بالشعر بغة بعد تعذره عليه. وأزف بالزاي والفاء وروي: أؤد بالفاء والبدال المهملة، وكلاهما بوزن فهم، وبمعنى قرب. والترحل أي الرحيل فاعله. والركاب اسم جمع للإبل التي يسار عليها واحدها راحلة، ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح. وقيل واحده ركوبة كما مر ولما نافية وتزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب. والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل، ومنزله ولعل المراد بها الخيم التي تحمل على الإبل، أو أن الباء بمعنى من. وكأن مخففة من الثقيلة واسمها

وَالْتَّنْوِينُ الْعَالِي - وَأَثْبَتَهُ الْأَخْفَشُ - وَهُوَ الَّذِي يَلْحَقُ الْقَوَافِي الْمُقَيَّدَةَ، كَقَوْلِهِ:

[٣] وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِينَ

وَوَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ التَّنْوِينَ كُلُّهُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الَّذِي يَخْتَصُّ

محذوف أي وكأنها قد زالت وذهبت. والاستثناء منقطع أي قرب الرحيل لكن ركابنا لم تذهب مع عزمنا عليه. والشاهد في قدن حيث أبدلت النون من الياء إذ أصله قدي بكسر الدال وإشباعها للروي، وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد.

قوله: (الْعَالِي) من الغلو وهو الزيادة، ومجاوزة الحد لأنه زائد على الوزن في آخر البيت للترنم بالنون أو ليؤذن بالوقوف إذ الشعر المسكن آخره للوزن لا يدرى أفيه واقف أنت أم واصل فهو كالخزء بمعجمتين وهو زيادة أربعة أحرف فأقل في أوله.

قوله: (الْمُقَيَّدَةُ) أي التي يكون رويها حرفاً صحيحاً ساكناً.

قوله: (وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ الْخ) قَالَهُ رَوِيَّةُ بَنِ الْعَجَّاجِ وَيَعْدُهُ:

مُسْتَبْتَبِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقْنَ

أي ورُبَّ مكان قاتم الأعماق أي مظلم النواحي من القتام، وهو الغبار. والأعماق ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخواوي الخالي والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لأن المار يخترقه. ومشتبه الأعلام أي مختلط العلامات ولماع الخفقن أي شديد لمعان البرق من قولهم خفق البرق خفقاً، وخبر مجرور رب محذوف أي قطعتة مثلاً كما في العيني وقيل مذكور بعد في القصيدة والشاهد إدخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج لتحريكها تخلصاً من السكونين. قال في التصريح. والمشهور كسر ما قبله كصه ويومئذ، واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح: وسمعت بعض العصرين يسكن ما قبله، ويقول: الساكنان يجتمعان في الوقف. وهذا خلاف ما أجمعوا عليه. اهـ ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبني أصالة كالحرف أما الاسم والفعل المعربان فيحركان بما يقتضيه الإعراب كالكسر هنا، والضم في البيت الآتي فتأمل.

قوله: (وَوَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْخ) قد علمت أن تسميتهما تنويناً مجازاً فلا تشملهما عبارته لأن الشيء إذا أطلق إنما ينصرف لحقيقته. وبقي من الأقسام التنوين للحكاية كأن تسمى رجلاً بعاقلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، وتنوينه حينئذ لحكاية أصله، وللضرورة. وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف والمنادى المفرد في الشعر، وللتناسب كقراءة: ﴿سَلَايَ وَأَغْلَالَ﴾ [الإنسان: ٤] وللشدوذ في هؤلاء؛ وجعل ابن هشام الحكاية والضرورة مبيحين للصرف ولإعراب المنادى. ويمكن مثله في التناسب لكن خالفه الدماميني، وجعلها أقساماً مستقلة غير الصرف. وأما الشاذ فاختر المصنف أنه كنون ضيفن. كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها المصنف بقوله:

بِهِ الْاسْمُ إِنَّمَا هُوَ تَنْوِينُ التَّمَكِينِ، وَالتَّنْكِيرِ، وَالْمُقَابَلَةِ، وَالْعَوَضِ، وَأَمَّا تَنْوِينُ التَّرْتُمِ وَالْغَالِي فَيَكُونَانِ فِي الْاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ.

وَمِنْ خَوَاصِّ الْاسْمِ: التَّنْدَاءُ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ»، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: «الرَّجُلُ» وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حَرَزَا

مَكْنٌ وَعَوَضٌ وَقَابِلٌ وَالْمُنْكَرَ زِدْ رَتْمٌ أَوْ اخْلُ اضْطَرُّزٌ غَالٍ وَمَا هَمَزَا

قِيلَ أَشَارَ بِاضْطَرُّزٍ لِلضَّرُورِيِّ بِقِسْمِيهِ، وَبِمَا هَمَزَ لِلشَّاذِ. وَقَوْلُهُ زِدَ تَكْمَلَةٌ وَلَا يَبْعَدُ أَنَّهُ أَشَارَ لِلتَّنَاسُبِ فَتَدْبِرُهُ.

قَوْلُهُ: (يَخْتَصُّ بِهِ) الْبَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَقْصُورِ فَالتَّنْوِينُ مَقْصُورٌ عَلَى الْاسْمِ لِأَنَّ مَعَانِيَهُ الْأَرْبَعَةَ لَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (فَيَكُونَانِ فِي الْاسْمِ) ذَكَرَ الشَّارِحُ مِثَالَ التَّرْتُمِ فِي الثَّلَاثَةِ وَالْغَالِي فِي الْاسْمِ وَمِثَالَهُ فِي الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ:

أَحَارِ بَنَ عَمِرُو كَأَنِّي خَمَرُنْ وَيَغْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُنْ

وَفِي الْحُرُوفِ:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنَّ كَانَ فَقِيرًا مُغْدَمًا قَالَتْ وَإِنَّ

قَوْلُهُ: (التَّنْدَاءُ) هُوَ بَضْمُ النَّونِ وَكُسْرُهَا مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ. وَكُلُّهَا سَمَاعِيَّةٌ مَا عَدَا الْكُسْرَ مَعَ الْمَدِّ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ نَادَى، وَمَصْدَرُ فَاعِلِ الْفِعَالِ. وَحَقِيقَتُهُ طَلَبُ الْإِقْبَالِ بَيَّا أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا. وَإِنَّمَا اخْتَصَّ بِالْاسْمِ لِأَنَّ الْمَنَادَى مَفْعُولٌ بِهِ. وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا. وَأَمَّا دُخُولُ يَا عَلَى الْحَرْفِ فِي نَحْوِ: «يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ» [يس: ٢٦] يَا رَبِّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَعَلَى الْفِعْلِ فِي قِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ أَلَا يَا اسْجُدُوا بِتَخْفِيفٍ إِلَّا فَلَمْجَرْدِ التَّنْبِيهِ وَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ الْمُنْبَهِ بَلْ تَكْفِي مَلَا حِظَتَهُ عَقْلًا. وَقِيلَ: الْمَنَادَى مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ يَا هَؤُلَاءِ مِثْلًا.

قَوْلُهُ: (وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ) أَيِ الْمَعْرِفَةِ كَالرَّجُلِ، أَوْ الزَّائِدَةِ كَالْحَارِثِ وَطَلِبَتِ النَّفْسُ دُونَ الْمَوْصُولَةِ لِدُخُولِهَا عَلَى الْمَضَارِعِ اخْتِيَارًا عِنْدَ النَّازِمِ، وَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ لِدُخُولِهَا عَلَى الْمَاضِي فِي نَحْوِ أَلْ فَعَلْتُ بِمَعْنَى هَلْ فَعَلْتُ.

قَوْلُهُ: (وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: هُوَ أَنْفَعُ الْعَلَامَاتِ لِأَنَّهُ دَلٌّ عَلَى اسْمِيَّةِ نَحْوِ الضَّمَائِرِ كَتَاءَ ضَرَبْتُ. وَمَا الْاسْتِفْهَامِيَّةُ فِي نَحْوِ: «الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ» [الحاقة: ١] وَالْمَوْصُولَةُ فِي نَحْوِ: «إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاجِرٍ» [طه: ٦٩] إِنْ قَدَّرَ الْعَائِدُ أَيَّ صَنْعُوهُ. وَإِلَّا فَهِيَ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ أَيُّ إِنْ صَنَعَهُمْ وَفِيهِ عَلَامَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا، وَلَيْسَتْ إِنَّمَا أَدَاةٌ حَصَرَ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ نَصْبُ

فَمَعْنَى الْبَيِّنَاتِ: حَصَلَ لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ عَنِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ: بِالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالتَّنَادِي، وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ: أَيِ الْإِخْبَارِ عَنْهُ. وَاسْتَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ «أَل» مَكَانَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي عِبَارَةِ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ.

كَيْدُ بَصْنَعُوا مَعَ أَنَّهُ خَبَرٌ إِنْ. فَإِنْ قُلْتَ قَدْ وَرَدَ الْإِسْنَادُ إِلَى الْفِعْلِ فِي نَحْوِ (تَسْمَعُ بِالْمَصِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤] وَقَوْلُهُمْ زَعَمُوا مَطْيَةَ الْكَذِبِ، وَإِلَى الْحَرْفِ نَحْوُ مَنْ حَرَفَ جَرَّ أَجِيبَ بِأَنَّ الْإِسْنَادَ فِي الْأَخِيرِينَ لِقَصْدِ اللَّفْظِ، وَهُوَ اسْمٌ قَطْعاً فَإِنْ الْكَلِمَةُ إِذَا أُريدَ لَفْظُهَا كَانَتْ اسْماً لَهُ. وَمَدْلُولُهَا اللَّفْظُ الْوَاقِعُ فِي التَّرَاكِبِ. فَإِذَا قِيلَ ضَرْبُ فِعْلٍ ماضٍ فَالْحُكْمُ بِالْفِعْلِيَّةِ لَيْسَ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي فِي هَذَا التَّرْكِيبِ وَإِلَّا لَنَافَى كَوْنُهُ اسْماً مُسْتَدَافاً إِلَيْهِ بَلْ عَلَى مَدْلُولِهِ الْوَاقِعُ فِي نَحْوِ ضَرْبَ زَيْدٌ، وَكَذَا مَنْ حَرَفَ جَرَّ وَأَمَّا نَحْوُ ضَرْبُ ثَلَاثِي فَيَصِحُّ كَوْنُ الْحُكْمِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ بِخُصُوصِهِ. أَوْ عَلَى مَدْلُولِهِ الَّذِي فِي ضَرْبِ عَمْرُو مَثَلًا. وَالْمَشْهُورُ تَسْمِيَةُ هَذَا الْإِسْنَادِ لَفْظِيًّا لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ عَلَى اللَّفْظِ لَكِنْ يَصِحُّ تَسْمِيَتُهُ مَعْنَوِيًّا أَيْضاً لِأَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مَدْلُولُ اللَّفْظِ كَمَا سَيَأْتِي إِضَاحَهُ آخِرَ الْبَابِ وَأَمَّا تَسْمَعُ وَيُرِيكُمْ فَمُسْبُوكَانِ بِمَصْدَرٍ مَعَ أَنَّ مَحذُوفَةً، وَقَدْ رَوَى أَنَّ تَسْمَعُ عَلَى الْأَصْلِ، وَحُذِفَ أَنَّ مَعَ رَفْعِ الْفِعْلِ كَمَا هُنَا قِيَاسِي، وَقِيلَ سَمَاعِي. وَأَمَّا مَعَ نَصْبِهِ بِإِضْمَارِهَا كَمَا رَوَى بِهِ تَسْمَعُ فَشَازَ فِي مِثْلِهِ لِعَدَمِ مَقْتَضَى الْإِضْمَارِ لَكِنْ سَهْلُهُ وَجُودُهَا فِيمَا بَعْدَهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَخْضَرَ الْوَعْيُ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

بِنَصْبِ أَخْضَرَ وَقِيلَ يُرِيكُمْ صِفَةً لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ أَيِ آيَةٍ يُرِيكُمْ بِهَا الْبَرْقُ لَا أَنَّهُ الْمَبْتَدَأُ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْذَحُ

عَلَى رَوَايَةِ رَفْعِ أَمُوتَ أَيِ مِنْهُمَا تَارَةٌ أَمُوتَ فِيهَا وَأَكْذَحُ مَضَارِعُ مِنَ الْكَدْحِ وَهُوَ التَّعَبُ حَالُ مَنْ فَاعِلٌ أَبْتَغِي وَأَجِيبُ أَيْضاً بِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يَرَادُ بِهِ جُزْءٌ مَعْنَاهُ الْمُسْتَقْلِلُ. وَهُوَ الْحَدِثُ فَيَكُونُ اسْماً كَالْمَصْدَرِ، وَيَعَامَلُ مَعَ الْأَسْمَاءِ أَيِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى حُذْفِ أَنَّ أَوْ إِضْمَارِهَا فَيَسْتَدِافُ إِلَيْهِ كَالْمَثَالِ وَالْآيَةِ، وَيَكُونُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ. ﴿كَهَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَيَرِدُ هَذَا الْجَوَابُ قَوْلَ الشَّنَوَانِيِّ إِنْ قُلْتَ: لَمْ أَطْبِقُوا عَلَى تَأْوِيلِهِ مَعَ صُدُورِهِ عَنْ يَوْثُقَ بَعْرِيَّتِهِ، وَهَلَا قَالُوا إِنَّهُ فِعْلٌ وَقَعَ مَبْتَدَأٌ؟ قُلْتَ: لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الْحَدِثَ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَدَافاً أَبَدَافاً فَجَعَلَهُ مُسْتَدَافاً إِلَيْهِ خَرَقَ لِإِجْمَاعِهِمْ هـ. وَأَمَّا يَوْمٌ يَنْفَعُ فَمِنْ مَوَاضِعِ سَبْكِ الْجُمْلَةِ بَلَا سَابِكٍ لِإِضَافَةِ اسْمِ الزَّمَانِ إِلَيْهَا. وَمِنْهَا بَابُ التَّسْوِيَةِ فَتَدِيرُ.

قَوْلُهُ: (وَاسْتَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ أَلِ الْبَيْتِ) مَقْتَضَاهُ أَنَّ التَّعْبِيرَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ هُوَ الْأَصْلُ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَ اللَّامَ وَحْدَهَا، وَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ لِلْوَصْلِ إِمَّا عَلَى كَوْنِ الْهَمْزَةِ أَصْلِيَّةً وَصَلَتْ لِكَثْرَةِ

وَهُوَ الْخَلِيلُ - وَاسْتَعْمَلَ الْمُصْتَفُ «مُسْتَد» مكان «الْمُسْتَدِلُّ لَهُ».

١١ - بَتَا فَعَلْتُ وَأَتَيْتُ، وَيَا أَفْعَلِي، وَتُونِ أَفْعَلَنْ - فَعَلَ يَشْجَلِي
ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصْتَفُ أَنَّ الْفِعْلَ يَمْتَازُ عَنِ الْاسْمِ وَالْحَرْفِ بِتَاءٍ «فَعَلْتُ» وَالْمُرَادُ بِهَا تَاءُ الْفَاعِلِ،

الاستعمال فاللائق التعبير بأل لأن ثنائي الوضع ينطق بمسماه لا باسمه، بخلاف الأحادي وإما على كون الهمزة زائدة معتدأ بها في الوضع فيعبر بأل نظراً للاعتداد بها وهو الأتيس، وبالألف واللام نظراً لزيادتها، وقد استعمل سيبويه العبارتين أفاده المرادي، وأل في كلامه بقطع الهمزة لأنها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته إلا ما استثنى.

قوله: (وَاسْتَعْمَلَ مُسْتَد الْخ) أي فأقام المفعول مقام المصدر، وحذف صلته وهي إليه اعتماداً على التوقيف. كما قاله ابن الناظم. ولم يجعل للاسم صلته لثلا يلزم جهل من له التمييز، ولا متنازعا فيه لأن المصنف لا يراه في المعمول المتوسط كالمتقدم. لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسنداً إليها. ولو صحت المصدرية لكان هو بنفسه مصدراً. إلا أنه من إقامة المفعول مقامه لأن الزائد على الثلاثة يأتي مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا أجيز في قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَنْزَلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكاً﴾ [المؤمنون: ٢٩] كون منزلاً مفعولاً مطلقاً أو حالاً أو ظرفاً.

قوله: (بَتَا فَعَلْتُ) علم أن ما كان من حروف الهجاء مختوماً بألف يجوز قصره ومده إجماعاً. كما في الهمع لكن تتعين هنا قصرنا للضرورة. وهي مضافة إلى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية. ويجوز غيره وأت معطوف عليها بتقدير مضاف أي وبتاء أتت. وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع أنهما نوعان متباينتان. إلا أن يجعل من استعمال المشترك وهو تاء في معنييه أفاده ابن قاسم. وفعل مبتدأ خبره ينجلي، وبتاء متعلق به، وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ للضرورة على ما مر. قال الأشموني ومسوخ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة. وفيه أن العلامات لا تميز إلا ما في الخارج والجنس، وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجاً على التحقيق، ولا في ضمن الفرد. ولو قلنا بهذا، وكان المراد الجنس في ضمن بعض الأفراد، لكان حاصله أن المتميز هو الأفراد لأن الحكم على شيء باعتبار شيء آخر حكم على الشيء الآخر. فإذا، لا دخل للجنس في التسويغ بخلاف: تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ. لأن الحكم بالخيرية إنما هو على الجنس من حيث هو فالأحسن أن المسوخ التنويع لأنه نوع من الكلمة. ولعل هذا مراد المعرب بجعله المسوخ كونه قسيماً للمعرفة أعني الاسم والحرف. فقله للمعرفة بيان للواقع لا شرط في التسويغ كما يعلم مما يأتي. وقيل المسوخ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلي بشيء أو كونه فاعلاً في المعنى.

قوله: (وَالْمُرَادُ بِهَا تَاءُ الْفَاعِلِ الْخ) أي لا خصوص المفتوحة مثلاً ففيه مجاز مرسل، أو كناية

وهي المضمومة لِلْمَتَكَلِّمِ، نحو: «فَعَلْتُ» والمفتوحة للمخاطبِ، نحو: «تَبَارَكْتَ» والمكسورة، نحو: «فَعَلْتِ».

ويمتاز أيضاً ببناء «أَنْتَ» والمراد بها تاء التانيث الساكنة، نحو: «نِعِمْتُ» و«بِئْسْتُ» فأخترنا بالسَّكَنَةِ عن اللَّاحِقَةِ لِلْأَسْمَاءِ؛ فإنها تكون متحركة بِحَرَكَةِ الْإِغْرَابِ، نحو: «هَذِهِ مُسْلِمَةٌ»، وَرَأَيْتُ مُسْلِمَةً، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَةٍ وَمِنَ اللَّاحِقَةِ لِلْحَرْفِ، نحو: «لَا، وَرُبْتُ، وَثُمْتُ» وَأَمَّا تَسْكِينُهَا مَعَ رُبْ وَثُمَّ فَقَلِيلٌ، نحو: «رُبْتُ، وَثُمْتُ».

ويمتاز أيضاً بياء «أَفْعَلِي» والمراد بها ياء الفاعلة، وتَلَحُّقُ فِعْلِ الْأَمْرِ، نحو: «اضْرِبِي» وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ، نحو: «تَضْرِبِينَ» وَلَا تَلَحُّقُ الْمَاضِي.

وإنما قَالَ الْمَصْنُفُ «يَا أَفْعَلِي»، وَلَمْ يَقُلْ «يَا الضَّمِيرَ» لِأَنَّ هَذِهِ تَدْخُلُ فِيهَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَهِيَ لَا تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، بَلْ تَكُونُ فِيهِ نَحْوُ: «أَكْرَمَنِي» وَفِي الْأَسْمِ نَحْوُ: «غُلَامِي» وَفِي الْحَرْفِ نَحْوُ: «إِنِّي»، بِخِلَافِ يَاءِ «أَفْعَلِي» فَإِنَّ الْمَرَادَ بِهَا يَاءُ الْفَاعِلَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْفِعْلِ.

ومما يُمَيِّزُ الْفِعْلَ نُونُ «أَقْبَلَنْ» والمراد بها نُونُ التَّوَكُّيدِ: خَفِيفَةٌ كَانَتْ، أَوْ ثَقِيلَةٌ؛ فَالْخَفِيفَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَتَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ» وَالثَّقِيلَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَتُخْرِجَنَّكَ يَا شَعْبُ» فَمَعْنَى الْبَيْتِ: يَنْجَلِي الْفِعْلُ بِنَاءِ الْفَاعِلِ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّكَنَةِ، وَيَاءِ الْفَاعِلَةِ،

من ذكر الملزوم وهو فعلت، وإرادة لازمه وهو الفاعل فكأنه قال ببناء الفاعل، وكذا قوله يا أفعلي ونون أقبلن. والمراد بالفاعل من أسند إليه فعل على جهة القيام به، أو الوقوع منه ثبوتاً أو نفيّاً لا الفاعل اللغوي. وهو من أوجد الفعل لثلاث تاء نحو: مت، وما ضربت، ولا الاصطلاحي لثلاث تاء كان وأخواتها ويلزم الدور بأخذه في تعريف الفعل ثم أخذ الفعل في تعريفه بأنه الاسم المسند إليه فعل. ولا ترد التاء في نحو: ما ضرب إلا أنت لأنها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه. أما مجموع أنت لا التاء وحدها أو أن فقط والتاء حرف خطاب على الصحيح.

قوله: (السَّكَنَةُ) أي أصالة، وإن تحركت لعارض، نحو: «قَالَتْ أُمَّةٌ» بنقل ضمة الهمزة إلى التاء في قراءة ورش «وَقَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ» [يوسف: ٥١] بكسرهما للساكنتين و «قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ» [فصلت: ١١] بفتحها للألف وإنما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون.

قوله: (قَوْلُ) أي فلا ترد لأن القليل لا حكم له. وأجيب أيضاً بأنها لتأنيث اللفظ، والمراد هنا تأنيث الفاعل.

قوله: (يَاءُ الْفَاعِلَةِ) أي ولو مع المضارع لا خصوص الأمر كما مر وبهذه الياء مع الدلالة على الطلب يعلم أن كلاً من هات وتعال فعلاً أمر لا اسمان له، فهما مبنيان على حذف الياء والألف كآرم واخش.

وَتُونِ التَّوَكِيدِ.

١٢ - سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فَعِلْ مُضَارَعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمُ

١٣ - وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّائِمِزِ، وَسَمِ بِالتَّوْنِ فَعِلَ الْأَمْرِ، إِنَّ أَمْرَ فُهِمَ

قوله: (نون التوكيد) ودخلها في اسم الفاعل شاذ كما سيأتي فلا يرد.

تنبيه: بقي مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية، ومثلها باقي الجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية. وبهذه تعرف فعلية أفعال التعجب، وزاد ابن الحاجب: قد، والسين، وسوف، وابن فلاح في مغنيهِ: النواصب، ولو، وأحرف المضارعة. اه نكت.

قوله: (سواهما) خبر مقدم لا مبتدأ لأن الحرف هو المحدث عنه وهي بمعنى غير. ورفعها مقدر على الألف بناء على الراجع من خروجها عن الظرفية أما على أنها في محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائماً فتتعلق بمحذوف هو الخبر. كما سيتضح في الاستثناء قيل: لا فائدة لهذه الجملة لأنه علم من قوله، واسم وفعل الخ. إن كلاً منها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين أي سوى قابلي علامتهما فقيه إشارة إلى أن علامة الحرف عدم القبول، وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل: هي تمهيد لتقسيمه إلى الثلاثة أقسام.

قوله: (فَعِلْ مُضَارَعٌ الخ) شروع في تقسيم الفعل، وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم، والاتفاق على إعرابه، وثنى بالماضي للاتفاق على بناءه، وختم بالأمر للاختلاف في وجوده فإنه عند الكوفيين من المضارع لا قسم برأسه.

قوله: (كَيْشَمُ) خبر لمحذوف أي وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شَمَمْتُ الطَّيْبُ من باب فَرِحَ على الأفتح لا علم كما قيل لأنه لا يوافق في المصدر، وحكاه الفراء، وغيره من باب نصر والأولى تتعين هنا دفعا لسناد التوجيه، وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد، وترك شد ميميه للضرورة. ويجوز كونه مضارع: شَامَ الْبَرْقُ يَشَامُهُ، إذا رآه حذفت ألفه حكاية لحالة جزمه.

قوله: (وماضي الأفعال) أي الماضي منها مفعول مقدم لِمِزْ أمر من مازة يميزه، كباعه يبيعه بمعنى ميزه. وبالتالي متعلق به وأل فيها للعهد الذكري أي التاء المتقدمة بنوعيتها استعمالاً للمشارك في معنيته لا للجنس لثلاث تدخل تاء الأسماء.

قوله: (وَيَسَمِ) بكسر السين أمر من وَسَمَهُ يَسِمُهُ، كوعده يعده إذا علمه بشد اللام وبالنون متعلق به. وفعل الأمر مفعوله، وأمر نائب فاعل لمحذوفه يفسره فهم لأن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل. والمراد به الأمر اللغوي، وهو الطلب فلا دور في جعله علامة فعل الأمر الاصطلاحي. وجواب الشرط محذوف وجوباً أي فسمه بالنون لا جوازاً كما قيل لما نص عليه في المغني أنه يجب حذف الجواب إن تقدم على الشرط، أو اكتنقه ما يدل عليه أي مع كون فعل الشرط ماضياً

١٤ - وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلثَّنُونِ
.....

..... مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلْ

يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْحَرْفَ يَمْتَازُ عَنِ الْاسْمِ وَالْفِعْلِ بِخُلُوهٍ عَنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ، وَعِلَامَاتِ

نَحْوِ: هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلَ ﴿إِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

قوله: (والأمر) مبتدأ خبره هو اسم، وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر. ومن جعل هو اسم جواباً حذف فاءه للضرورة فقد سها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواباً، والخبر محذوفاً وإلا كان خبراً، والجواب محذوفاً كما هنا أفاده الحفني وغيره قبل الصبان والمتجه كما في المغني أن الخبر في الحالة الأولى هو مجموع الشرط، وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة. وقد جوز صاحب المغني في قول ابن معطي:

الْلَفْظُ إِنْ يُفْذَ هُوَ الْكَلَامُ

أن يكون هو الكلام جواباً حذف فاءه للضرورة وجملة الشرط. وجوابه خبر اللفظ. وأن يكون خبراً والجواب محذوفاً فكذا يجوز مثله هنا ولا سهو، اهـ. قلت والله أعلم بيت ابن معطي تلزمه الضرورة على كل حال إذ جملة هو الكلام إن جعلت جواباً كان فيه ضرورة حذف الفاء، أو خبراً كان فيه ضرورة حذف الجواب إذ شرط حذفه اختياراً مضي فعل الشرط لفظاً، أو معنى كما سيأتي فلا مرجح لأحدهما وحذف الجواب هنا اختياري لمضي شرطه معنى فكيف يعدل عنه إلى الاضطراري؟ فما قاله الحفني هو المتعين فلا تكن أسير التقليد وبالله التوفيق والمراد الأمر اللغوي، وهو الطلب لا فعل الأمر لثلاثين ينافية الحكم عليه بأنه اسم، وفيه حذف مضاف، أي ودال الأمر أي الدال عليه بنفسه، فخرجت لام الأمر لأن دلالة الحرف بغيره.

قوله: (مَحَلٌّ) مصدر ميمي بمعنى الحدث أي حلول أو بمعنى المكان؛ وهو أولى لاحتياج الأول لتقدير مضاف أي قبول حلول، وفيه متعلق به، وإن كان اسم المكان لا يعمل لأن الظرف تكفيه رائحة الفعل، وللنون خبر كان أو عكسه، وهو أظهر على جعل محل مصدراً.

قوله: (نَحْوُ صَهْ الْخ) الأولى التمثيل بَنَزَالٍ، وَدَرَاكِ لأن اسمية ما ذكر معلومة من التنوين.

قوله: (وَحَيْهَلْ) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بلا تنوين، ومنونة، وكلام الناظم يحتمل الأولين، وكذا الثالث على لغة ربيعة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون.

قوله: (بِخُلُوهٍ مِنْ عِلَامَاتِ) أي من قبول شيء منها فعلامته عدم القبول، ولا يرد أن العدم لا يصلح علامة للوجودي كما صرحوا به لأنه في العدم المطلق، وهذا مقيد وكون بعض العلامات المجهول عندها علامة له حروفاً لا يوجب الدور لأن جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها، بل بعنوان كونها ألفاظاً معينة، وهذا التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من

الأفعال، ثم مثل به «هَلْ وفي وَلَمْ» مُنْبَهًا على أن الحرف يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: مُخْتَصٍّ، وَغَيْرِ مُخْتَصٍّ، فأشارَ بِهِلَ إلى غَيْرِ الْمُخْتَصِّ، وهو الَّذِي يَدْخُلُ على الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ. نَحْوُ: «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ» و«هَلْ قَامَ زَيْدٌ»، وأشارَ بفي وَلَمْ إلى الْمُخْتَصِّ، وهو قِسْمَانِ: مُخْتَصٌّ بِالأَسْمَاءِ كَفِي، نَحْوُ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، ومُخْتَصٌّ بِالأَفْعَالِ كَلَمْ، نَحْوُ: «لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ».

ثُمَّ شَرَعَ فِي تَبْيِينِ أَنَّ الْفِعْلَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَاضٍ وَمُضَارِعٍ وَأَمْرٍ؛ فَجَعَلَ علامةَ الْمُضَارِعِ صِحَّةَ دُخُولِ «لَمْ» عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ فِي يَشْمُ: «لَمْ يَشْمِ» وَفِي يَضْرِبُ: «لَمْ يَضْرِبْ»، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشْمٌ».

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى مَا يُمَيِّزُ الْفِعْلَ الْمَاضِي بِقَوْلِهِ: «وَمَاضِي الأَفْعَالِ بِالثَّانِي» أَي: مَيِّزُ مَاضِي الأَفْعَالِ بِالثَّانِي، والمرادُ بِهَا تَاءُ الْفَاعِلِ، وتَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى

أقسامها فلا تدخل فيه الجملة، وإن كانت لا تقبل العلامات لأنها لا تسمى كلمة في الاصطلاح. بقي أن يقال: إن أريد بالعلامات التي لا يقبلها الحروف التسع المذكورة هنا فقط دخل فيه ما ليس منه إذ لنا ألفاظ لا تقبلها، وليست حروفاً كقط وعوض ونزال ودراك. وإن أريد المذكورة هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجب باختيار الأول، ويكون تعريفاً بالأعم، وأجازه المتقدمون لإفادة التمييز في بعض الأفراد. فهو أخف من جهل الجميع، وسهله الاعتماد على التوقيف الذي لا يستغني عنه المبتدئ على أن المراد بقبول العلامات ما يعم قبول اللفظ لها بنفسه، أو بمرادفه أو بمعنى معناه، وقط وعوض، يقبلان الإسناد إليهما بمرادفهما، وهو الزمن الماضي والمستقبل، فإن قولك: ما فعلته قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه، ونزال تقبلها إما بمرادفها، وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر.

قوله: (فَأَشَارَ بِهِلَ إِلَى غَيْرِ الْمُخْتَصِّ) هي في الأصل تختص بالفعل لكونها بمعنى قد كما هي في «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ» [الإنسان: ١] ولما عرض لها إفادة الاستفهام تطفلاً على الهمزة دخلت على الجملتين مثلها لكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم، وإن كان معمولاً لفعل مضمر بل لا بد من معانقتها له لفظاً عند سيبويه. فلا يجوز: هل زيد أخرج، ولا: هل زيد رأيت وبالأولى: هل زيدا رأيت بلا ضمير، وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة، وإلا حنت إليه لسابق الإلفة، ولم ترض إلا بمعانقته لفظاً. واكتفى الكسائي بوليها الفعل المضمر فأجاز الأولين دون الثالث.

قوله: (وَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مَاضِي الأَفْعَالِ بِالثَّانِي) وبهاتين التائيتين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس حملاً على النافية، وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى حملاً على لعل، وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبئس مستدلاً بدخول الجار عليهما في نحو: ما هي بنعم الولد لأن قبول

ماضي اللَّفْظِ، نحو: «تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» و«نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ» و«بِئْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ».

ثُمَّ ذَكَرَ فِي بَقِيَّةِ الْبَيْتِ أَنَّ عِلَامَةَ فِعْلِ الْأَمْرِ: قَبُولُ نَوْنِ التَّوَكِيدِ، وَالِدَّلَالَةُ عَلَى الْأَمْرِ بِصِيغَتِهِ، نحو: «أَضْرِبْنِ، وَاخْرُجْنِ».

فَإِنْ ذَلَّتِ الْكَلِمَةُ عَلَى الْأَمْرِ وَلَمْ تَقْبَلْ نَوْنَ التَّوَكِيدِ فَهِيَ اسْمٌ فِعْلٌ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: فَصَّهُ وَحَيَّهْلَ: اسْمَانِ وَإِنَّ دَلًّا عَلَى الْأَمْرِ؛ لِعَدَمِ قَبُولِهِمَا نَوْنَ التَّوَكِيدِ؛ فَلَا تَقُولُ: صَهَنَّ وَلَا حَيَّهَلْنَ، وَإِنْ كَانَتْ صَهً بِمَعْنَى اسْكُتْ، وَحَيَّهْلَ بِمَعْنَى أَقْبِلْ؛ فَالْفَارِقُ بَيْنَهُمَا قَبُولُ نَوْنِ

التَّاءِ نَصٌّ فِي الْفِعْلِيَّةِ. وَأَمَّا الْجَارُ فَدَاخِلٌ عَلَى مُقَدَّرِ أَيِّ مَا هِيَ بَوْلَدٌ مَقُولٌ فِيهِ نِعَمٌ الْوَلَدُ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ.

قَوْلُهُ: (تَبَارَكْتَ إِلَى قَوْلِهِ نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا صَرَحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ مِنْ أَنَّ تَاءَ الْفَاعِلِ تَنْفَرِدُ فِي تَبَارُكٍ كَتَاءِ التَّائِيثِ فِي نَعَمٍ وَبِئْسَ، لَكِنْ فِي الْبَجَائِي عَلَى الْآجُرُومِيَّةِ أَنَّهُ يُقَالُ: تَبَارَكَتْ أَسْمَاءُ اللَّهِ وَرَدَ التَّصْرِيحُ لَهُ بِأَنَّ اللَّغَةَ لَا تُثَبِّتُ بِالْقِيَاسِ يَرُدُّ بِأَنَّ الْقِيَاسَ نَقْلَ اسْمِ الْمَعْنَى إِلَى مَعْنَى آخَرَ لِجَامِعِ بَيْنَهُمَا وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ إِدْخَالُ عِلَامَةٍ فِي فِعْلِ يَصْلُحُ لَهَا أَفَادَةُ الصَّبَانِ. قُلْتُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ: لَعَلَّ الْمُصَنِّفَ رَاعَى أَنَّ مَعْنَى تَبَارَكَ التَّنْزِيهِ الْبَلِيغُ الَّذِي لَا يَلِيْقُ بغيرِهِ تَعَالَى فَمَنْعَ التَّاءَ لَا مَتْنَاعَ التَّائِيثِ فِي جَانِبِهِ تَعَالَى وَلَمَّا لَاحَظَ الْبَجَائِي أَنَّ ذَلِكَ التَّنْزِيهِ يَكُونُ لِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ أَيْضًا. أَجَازَهَا بِاعْتِبَارِ الْجُمْلَةِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ جَدًّا وَبِهِ يُرَدُّ مَا فِي التَّصْرِيحِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ ذَلَّتِ الْكَلِمَةُ الْخ) مِثْلُهُ إِنْ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى الْمُضَارَعِ وَلَمْ تَقْبَلْ لَمْ فَهِيَ اسْمٌ فِعْلٌ مُضَارَعٌ: كَأَوْه، وَأَفْ، أَيْ أَتَوَجَّعُ وَأَتَضَجَّرُ وَإِنْ دَلَّتْ عَلَى الْمَاضِي، وَلَمْ تَقْبَلِ التَّاءَ لِذَاتِهَا فَهِيَ اسْمٌ فِعْلٌ مَاضٍ، كَهَيْهَاتَ، وَشَتَانِ أَيْ بَعْدَ وَافْتَرَقَ فَإِنْ لَمْ تَقْبَلْهَا لِعَارِضٍ فَلَا يَضُرُّ كَفْعَلِي التَّعْجِبِ، وَالِاسْتِثْنَاءِ وَحَيْدًا فِي الْمَدْحِ لِعَرُوضِ ذَلِكَ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا كَالْأَمْثَالِ الَّتِي لَا تَغْيِرُ. قَالَ ابْنُ غَازِي: وَلَوْ شَاءَ التَّصْرِيحُ بِالثَّلَاثَةِ لَقَالَ:

وَمَا يَكُنْ مِنْهَا لِذِي غَيْرِ مَحَلٍّ فَاسْمٌ كَهَيْهَاتَ وَوَيَّ وَحَيَّهْلَ -

أَيُّ وَمَا يَكُنْ مِنَ الْكَلِمَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى مَعَانِي الْأَفْعَالِ غَيْرِ مَحَلٍّ لِهَذِهِ الْعِلَامَاتِ فَاسْمٌ الْخ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ صَهً بِمَعْنَى اسْكُتْ) أَيُّ مَدْلُولُهَا لَفْظُ اسْكُتْ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَدْلُولَ اسْمِ الْفِعْلِ لَفْظُ الْفِعْلِ لَا مَعْنَاهُ وَهُوَ الرَّاجِعُ وَبَيَّانُهُ أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ مُسْتَعْمَلٍ اسْمًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ لَهُ وَضْعَانُ؛ وَضَعُ قَصْدِي بِهِ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ. كَدَلَالَةِ زَيْدٍ عَلَى الذَّاتِ الْمَخْصُوصَةِ وَدَلَالَةِ ضَرْبٍ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ، وَوَضَعُ تَبْعِي بِهِ يَدُلُّ عَلَى لَفْظِهِ الْوَاقِعِ فِي التَّرَاكِبِ فَيَكُونُ عِلْمًا عَلَيْهِ وَلَكُونُ هَذَا الْوَضْعُ تَبْعِيًّا لَا يَصِيرُ بِهِ اللَّفْظُ مُشْتَرَكًا وَلَا يَفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى مَسْمَاةٍ. وَقَدْ اتَّفَقَ لِبَعْضِ الْأَفْعَالِ أَنَّ وَضْعَ لَهَا وَضْعًا قَصْدِيًّا أَسْمَاءً آخَرَ غَيْرَ أَلْفَاطِهَا تَطْلُقُ، وَيُرَادُّ بِهَا أَلْفَاطُ الْأَفْعَالِ لَكِنْ مِنْ حَيْثُ دَلَالَتُهَا عَلَى

التَّوَكُّيدِ وَعَدَمُهُ، نحو: «اسْكُنْ، وَأَقْبِلْ»، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ في «صَه، وَحَيْهَل».

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ

١٥ - وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُذْنِي

معانيها وسموها أسماء الأفعال فصح مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالته على طلب السكوت بخلاف اسكت إذا قصد لفظه فإنه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من س ك ت. لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا. كذا حققه التفتازاني في حواشي الكشف والله أعلم.

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ

أي من الاسم والفعل، ومن قصره على الاسم وجعل قوله:

وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضَيٌّ بُنْيَا

الخ استطرادياً فقد تعسف وأل فيهما اسم موصول يظهر إعرابها على الوصف صلتها بطريق العارية منها لكونها بصورة الحرف، والوصف نفسه لا محل له لكونه صلة في معنى الجملة. وهذا قبل جعلهما ترجمة أما بعده فهي معرفة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية وصيرورته. كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه، كالموصول والمفعول المطلق، وآخرهما عن شرح الكلام لتقدمه عليهما تعقلاً كتقدم الجسم على العرض القائم به، وإن كانت العرب لم تنطق به، ولم تعرفه خالياً عن الإعراب، وقدمها على الإعراب الآتي في قوله: والرفع والنصب الخ مع أن المشتق فرع المصدر قيل: لتقدم المحل على الحال، وقيل: لأنه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بالفعل، بل من حيث قبولهما، وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه. وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه، لأن من عرف قابل الإعراب وغير قابله توجه إلى معرفته فبين أولاً القابل ثم المقبول، أفاده سم. والإعراب لغة له معان كالإبانة والتحسين والإزالة واصطلاحاً ما سيأتي في المتن، ويطلق أيضاً على تطبيق الكلام على قواعد العربية كما نص عليه الدماميني على المغني وغيره. ومنه قولهم: أعرب جاء زيد. وهذا الإطلاق اصطلاحى أيضاً، لأن العرب لم تكن تعرف تلك القواعد، ولا تطبق الكلام عليها وإنما تطبق به مطابقاً لها سجية، أفاده الأمير.

قوله: (والاسم منه مُعْرَبٌ) مذهب الزمخشري في من التبعية أنها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومُعْرَبٌ خبره أو هي جار ومجرور خبر لمُعْرَبٍ، والجملة على كل خبر الاسم. وقوله: ومبني أي ومنه مبني. فأعرا به كذلك والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذي عليه الناظم. وإن كانت عبارته لا تفيد الحصر كما لا تفيد الوساطة خلافاً لمن توهمه. لأن قوله: ومبني ليس معطوفاً على مُعْرَبٍ حتى يكون مجموعهما بعض الاسم. وهناك بعض آخر بل هو من عطف الجمل أي

يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْمَعْرَبُ، وَهُوَ: مَا سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الحُرُوفِ، وَالثَّانِي الْمَبْنِي، وَهُوَ: مَا أَشَبَّ الحُرُوفَ، وَهُوَ الْمَعْنِيُّ بِقَوْلِهِ: «لِشَبِّهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي» أَي: لِشَبِّهِ مُقَرَّبٍ مِنَ الحُرُوفِ؛ فَعِلَّةُ الْبِنَاءِ مُنْهَصِرَةٌ - عِنْدَ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى! -

بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣] نعم يستفاد الحصر من قوله: ومعرب الأسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف. فلتحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بأن يقال وبعضه الآخر مبني كما قدره الأشموني ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة، وسماه خصياً لأن إعرابه مقدر. وقول ابن عصفور: إن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولاً بالواسطة لإمكان حمله على أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة إنها معربة حكماً. أي قابلة له إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف، وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها. وذهب الناظم إلى بنائها لشبهها الآن بالحروف المهمة في كونها لا عاملة ولا معمولة. وكذا الخلاف في فواتح السور على أنها من المتشابهة أما إن جعلت أسماء للسور أو للقرآن مثلاً فليست من هذا القبيل؛ بل هي مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمحذوف، أو مجرورة بحرف قسم مقدر. وما كان منها مفرداً نحو ص، أو موازن مفرد كحم موازن قابيل يقدر إعرابه لحكايته قبل العلمية، أو يعرب لفظاً في غير القرآن كقولك: قرأت ياسيناً وما عدا ذلك نحو: ألم يتعين فيه الأول كذا في البيضاوي وحواشيه.

قوله: (مُقَرَّبٌ مِنَ الْمَعْنِيِّ) أي بأن يكون قريباً بخلاف ما عارضه شيء من خواص الأسماء. فلا يقتضي البناء لضعفه كما أعربت أي مع شبهها الحرف موصولة، أو غيرها لمعارضته بلزومها الإضافة لفظاً، أو تقديراً إلا بعض الموصولة كما سيأتي. وإنما بنيت لدن مع لزومها الإضافة لفظاً وهو أقوى لأن إضافتها إما لمفرد، أو جملة فخرجت عن أصل الإضافة من الأفراد فلم تقوَ على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن الأنباري: إنما أعربت أي تنبيهاً على أن أصل المبني الإعراب كما صح بعض ما يجب إعلاله تنبيهاً على أن أصله التصحيح. وعلى هذا لا ترد لُذُنْ.

قوله: (مُنْهَصِرَةٌ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ) أي كما يفيد قوله لشبه الخ مع قوله: ومعرب الأسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار، وعليه ابن جني والزجاجي وغيرهم خلافاً لمن يجعل بناء اسم الفعل لشبه الفعل ونحو: حذام لشبه شبه الفعل. وهو نزال والمنادى لوقوعه موقع الضمير، واسم لا للتركيب إذ كل هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتي في المتن، وكاسم لا فإنه بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لا للتركيب كما سيأتي. أو بواسطة كحذام فإنه أشبه مشبه الحرف، وهو نزال وزناً وعدلاً وتعريفاً، وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث فهو من الشبه المعنوي بلا واسطة كالمنادى فإنه أشبه ضمير أذكوك أفراداً، وتعريفاً، وخطاباً وهو مشبه لفظاً ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك. وجعل ابن الناظم بناء المنادى لتضمنه معنى كاف الخطاب فهو من الأول لا يقال من أسباب البناء الإضافة لمبني وهي ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام في الواجب.

في شَبِّهِ الحَرْفِ، ثُمَّ نَوَّعَ المَصْنُفُ وُجُوهَ الشَّبِّهِ في البيتين اللَّذَيْنِ بَعْدَ هَذَا البَيْتِ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ حَيْثُ جَعَلَ البناءَ مَنْحَصِراً فِي شَبِّهِ الحَرْفِ أَوْ مَا تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ، وَقَدْ نَصَّ سَيِّبُوهُ - رحمه الله! - عَلَى أَنَّ عِلَّةَ البناءِ كُلُّهَا تَرْجِعُ إِلَى شَبِّهِ الحَرْفِ، وَمِمَّنْ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ.

- ١٦ - كَالشَّبِّهِ الوُضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
١٧ - وَكَنْيَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ بِلا تَأْثُرَ، وَكَافْتَقَارِ أَصْلاً
ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ وُجُوهَ شَبِّهِ الاسْمِ بِالْحَرْفِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

قوله: (أبي علي الفارسي) مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة كما في المزهري.

قوله: (في شَبِّهِ الحَرْفِ) أي مشابهه. وقوله أَوْ مَا تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ، أي معنى الحرف، وهذا هو الشبه المعنوي فهو إما من عطف الخاص على العام، أو المغاير إن خص الشبه الأول بما عدا المعنوي، فأو تنويعية. فهو في المعنى عين مذهب الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي.

قوله: (سَيِّبُوهُ) هو إمام النحو، واسمه عمرو، ومعنى سيب بالفارسية التفاح، ومعنى ويه رائحته، وإضافة العجم مقلوبة. لقب بذلك لأنه كان يشم منه رائحة التفاح، أو لشبهه به في اللطافة. مات في أواخر المائة الثانية، وعمره ينيف على الثلاثين أو الأربعين.

قوله: (كَالشَّبِّهِ الوُضْعِيِّ الخ) قال أبو حيان: لم أقف على هذا الشبه إلا لهذا الرجل يعني الناظم ورد بأنه ثقة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، واعترض بأنه لو سمي بياء أضرب مثلاً أعربت مع همزة الوصل عند سيبويه، ومع ما قبلها عند غيره فيقال أب أو رب. فلو أوجب الشبه الوضعي البناء لكانت هذه الباء أولى به ورد بأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب ما سمي به. ولو كان حرفاً نحو يا كعن لشرفها، وعروض وضعها. ولذا عبر بالوضعي دون اللفظي وإن كان هو الأنسب بمقابلة المعنوي.

قوله: (فِي اسْمِي جِئْتَنَا) بإضافة اسمي إلى جئتنا لأن المقصود لفظه، ولا يرد أن التاء ونا حيثئذ بمنزلة الزاي من زيد لا اسمان لأن المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ. وهو جئتنا المستعمل في معناه. ولا حاجة إلى تقدير قولك: جئتنا لأنه لا يغني عن قصد اللفظ فتدبر والإضافة على معنى من، وإن لم يصح الإخبار بالثاني عن الأول كما هو ضابطها لأن محل ذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف كباب ساج كما قاله الروداني. والأظهر كونها بمعنى في.

قوله: (وَكَنْيَابَةِ) أي، وكشبه نيابة أي فيها كما يفيد عطفه على كالشبه الوضعي. وكذا يقال في وكافتقار. وقوله بلا تأثر نعت نيابة أي كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا بمعنى غير نقل إعرابها لما بعدها غارية لكونها بصورة الحرف وتأثر مضاف إليه وجره مقدر لحركة العارية. والمراد بعدم التأثر

فالأول: شَبَّهُهُ لَهُ فِي الْوَضْعِ، كَأَن يَكُونَ الْأِسْمُ مَوْضُوعاً عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، كَالْتَاءِ فِي ضَرَبَتْ، أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ كـ «نَا» فِي «أَكْرَمْنَا» وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فِي أَسْمَائِنَا جِثَّتْنَا» فَالْتَاءُ فِي جِثَّتْنَا اسْمٌ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ؛ لِأَنَّهُ أَشَبَّهُ الْحَرْفَ فِي الْوَضْعِ فِي كَوْنِهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ «نَا» اسْمٌ؛ لِأَنَّهُا مَفْعُولٌ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ؛ لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ فِي الْوَضْعِ فِي كَوْنِهِ عَلَى حَرْفَيْنِ.

والثاني: شَبَّهُ الْأِسْمَ لَهُ فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا مَا أَشَبَّهُ حَرْفاً مَوْجُوداً، وَالثَّانِي

عدم قبوله أثر العامل، وهو الإعراب بحسب الوضع فالمعنى: يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبول الإعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه. لأن ذلك متأخر عن البناء لا سبب له. ويغني عن هذا القيد في إخراج المصدر الآتي جعل ألف أصلاً للثنائية لأن نيابة المصدر عارضة في بعض التراكيب لا أصلية كاسم الفعل.

قوله: (فِي الْوَضْعِ) أصل وضع الحرف كونه على حرف أو حرفي هجاء فما زاد فعلى خلاف الأصل، وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فما نقص فقد شابه الحرف في وضعه، واستحق حكمه. وهو البناء، ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف، أو أربعة كلعل أو خمسة كلكن لأن هذا الوضع لا يخص الاسم، بل هو للفعل المبني أيضاً. ولعدم احتياجه إليه بخلاف المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية إلى الإعراب كما سيأتي، وأيضاً هو أضعف أقسام الكلمة إذ ليس مقصوداً لذاته بل لربط معاني الأفعال بالأسماء، ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على اكتساب حكم الاسم. وأما الاسم فكان وضعه على الكمال متحلياً بأشرف الحلال فلما تشبه بالدون انحط عن رتبته، وسقط من العيون. وإنما اكتفى في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تباعد ما بينه وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد. وأما الفعل فإنه وإن كان نوعاً آخر لكنه أقرب إليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معناه. فالشبه الواحد به لا يخرج عن حكم الاسم من الصرف فتدبر.

قوله: (أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ) أي ثانيهما لين كما أشار إليه بنا أما مع صحة الثاني فلا يختص بالحرف لوجوده في الاسم المعرب كجمع بناء على أنها ثنائية لا أصلها معي، وكقد الاسم على لغة إعرابها وإن كان الغالب بناءها. فإطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو إسحاق الشاطبي شارح المتن. وهو غير أبي القاسم المقري.

قوله: (فِي كَوْنِهِ عَلَى حَرْفٍ الْخ) فِي سَبِيهِ.

قوله: (شَبَّهُهُ لَهُ فِي الْمَعْنَى) أي بأن يتضمن الاسم معنى جزئياً غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة على معناه المستقل. بمعنى أنه خلف الحرف في إفادة ذلك، وقطع عنه النظر لا أنه ملاحظ في نظم الكلام، وقد اختصاراً كتضمن الظرف معنى في. والتمييز معنى من، فإن هذا التضمن لا يقتضي البناء.

ما أشبه حرفاً غير موجود؛ فمثال الأول «مَتَى» فإنها مبنية لشبهها الحرف، في المعنى؛ فإنها تُستعمل للاستفهام، نحو: «مَتَى تَقُومُ؟» وللشَرْطِ، نحو: «مَتَى تَقُومُ أَقُمُ» وفي الحالتين هي مُشبهة بحرف موجود؛ لأنها في الاستفهام كالحمزة، وفي الشرط كإِنْ، ومثال الثاني «هَنا» مِنَ المعاني؛ فَحَقُّهَا أَنْ يُوضَعَ لها حَرْفٌ يَدُلُّ عليها، كما وَضَعُوا لِلْفَيِّ «ما» وَلِلنَّهْيِ «لا» وَلِلتَّمْنِي «لَيْتَ» وَلِلتَّرَجِّي «لَعَلَّ» ونحو ذلك؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً.

والثالث: شَبَّهَهُ لَهُ في التَّيَابَةِ عَنِ الفِعْلِ وَعَدَمُ التَّأَثُّرِ بِالعَامِلِ، وَذَلِكَ كَأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ، نحو: «دَرَاكَ زَيْدًا» فَدَرَاكَ: مَبْنِيٌّ؛ لِشَبَّهِهِ بِالحَرْفِ في كونه يَعْمَلُ ولا يَعْمَلُ فِيهِ غَيْرُهُ كما أَنَّ الحَرْفَ كذلك.

وَأَحْتَرَزَ بقوله: «بَلَا تَأَثَّرَ» عَمَّا نَابَ عَنِ الفِعْلِ وهو مُتَأَثِّرٌ بِالعَامِلِ، نحو: «ضَرَبَا زَيْدًا» فَإِنَّهُ نَائِبٌ مَنَابِ «أَضْرَبَ» وليس بمبنيٍّ؛ لِتَأَثُّرِهِ بِالعَامِلِ، فإنه منصوبٌ بِالفِعْلِ المحذوف، بخلاف «دَرَاكَ» فإنه وإن كَانَ نَائِباً عَنِ «أَدْرَكَ» فَلَيْسَ مُتَأَثِّراً بِالعَامِلِ.

وحاصل ما ذكره المصنِّف أَنَّ المَصْدَرَ المَوْضُوعَ مَوْضِعَ الفِعْلِ، وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ اشْتَرَكَا في التَّيَابَةِ مَنَابِ الفِعْلِ، لَكِنَّ المَصْدَرَ مُتَأَثِّرٌ بِالعَامِلِ؛ فَأُغْرِبَ لِعَدَمِ مُشَابَهَتِهِ الحَرْفَ، وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ غَيْرُ مُتَأَثِّرَةٌ بِالعَامِلِ؛ فَبَيَّنْتُ لِمُشَابَهَتِهَا الحَرْفَ في أَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنِ الفِعْلِ وَغَيْرُ مُتَأَثِّرَةٌ بِهِ.

قوله: (مَعْنَى مِنَ المَعَانِي) أي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعقل إلا بين شيئين. فإن هذه هي معاني الحروف.

قوله: (حَرْفًا مُقَدَّراً) كذا قال أبو حيان، وتابعه جميع الشراح قال السيوطي: وطالما فحصت عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان أن بناء لذن لدلالاتها على الملاصقة، والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند. وهذا معنى جزئي حقه الحرف، ولم يضعوه وذكر ابن الصائغ أن ما التعجبية كذلك لأنه لم يوضع للتعجب حرف إلا أن الشبه الوضعي ظاهر فيها، ولا يرد على الأول إن أُلِ العهدية حرف موضوع للإشارة إلى معهود ذهني. لأن الكلام في الإشارة الحسية باليد، ونحوها وهي غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبي علي أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى أُل.

قوله: (فِي التَّيَابَةِ عَنِ الفِعْلِ) هذا هو الشبه الاستعمالي، وهو أن يكون الاسم عاملاً غير معمول كالحرف.

قوله: (فِي كَوْنِهِ يَعْمَلُ) أي في الفاعل دائماً، وفي المفعول إن كان متعدياً كمثاله.

قوله: (وَلَا يَعْمَلُ فِيهِ غَيْرُهُ) الأولى أن يقول: ولا يدخل عليه عامل أصلاً أي إذا كان مستعملاً في معناه. وأما قول زهير:

وهذا الذي ذكره المصنّف مبنيّ على أنّ أسماء الأفعال لا محلّ لها من الإعراب، والمسألة خلافية، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

والرابع: شبه الحرف في الافتقار اللازم، وإليه أشار بقوله: «وكافتقار أصلاً» وذلك كالأسماء الموصولة، نحو: «الذي» فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة؛ فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار، فبيّث.

وحاصل البيتين أنّ البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء

وَلَنِعْمَ حَسْبُ الدُّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نِزَالٌ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقصّد لفظه أي دعيت هذه الكلمة، وهي تقال عند طلب النزول للحروب.

قوله: (لَا مَحَلَّ لَهَا) هو قول الأخفش، وهو الصحيح، وعند سيبويه، والجمهور في محل نصب بأفعال مضمرة، وعند آخرين مرفوعة بالابتداء، أغنى مرفوعها عن الخبر. فإن قلت: ما علة البناء على هذين؟ قلت: يرجع لما في النكت عن ابن جني أنها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الأمر، وحمل الباقي عليه.

قوله: (في الافتقار) أي إلى الجملة كما في شرح الكافية فخرج نحو: سبحان، وعند، وكلا وعلتنا، مما لزم الإضافة إلى المفرد فإن هذا الافتقار لا يقتضي البناء، ولا يرد ما قيل في أسماء الجهات أنها بنيت عند حذف المضاف إليه. ونية معناه لافتقارها إليه مع أنه مفرد لأن بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار. والكلام في الأصلي ولم تُبن عند نية لفظه، أو ذكره لأن اللفظ المنوي كالثابت، وظهور الإضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء. ولذلك لم تُبن عند وكل ونحوهما مما لزم الإضافة، أو عوضها وهو التنوين كذا قيل. والأظهر أن علة بنائها شبهها بأحرف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها، أو شبهها الحرف في الجمود حيث تلزم الظرفية، أو شبهها فالاftقار إلى الجملة على إطلاقه. وقوله: اللازم تفسير لقول المتن أصلاً. وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فإن افتقارها إليها عارض لا يلزم في غير تركيبها.

قوله: (كالأسماء الموصولة) يؤكد وإذا وحيث فإنها لا تفارق الإضافة إلى الجملة؛ إلا إلى عوضها وهو التنوين، ولم تعارض إضافتها شبه الحرف لأن الإضافة للجملة كلا إضافة إذ هي في الحقيقة إلى مصادر الجمل فكان المضاف إليه محذوف. ومر في التنوين خلاف الأخفش في إذ.

قوله: (إلى الصلة) أي وهي إما جملة، أو ما قام مقامها كالوصف المشتق في آل الموصولة.

قوله: (في ملازمة الافتقار) أي لأنه موضوع لربط معاني الأفعال، وشبهها بالأسماء فلا يفهم معناه إلا بجملة يقع فيها فهو مفتقر إليها أبداً.

قوله: (في ستة أبواب) أي متفرقة على وجوه الشبه الأربعة المذكورة فالمضمرات للشبه

الاستفهام، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، وَالْأَسْمَاءُ الْمَوْصُولَةُ.

١٨ - وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُومًا يُرِيدُ أَنَّ الْمَعْرَبَ خِلَافَ الْمَبْنِيِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَبْنِيَّ مَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ؛ فَالْمَعْرَبُ مَا لَمْ

الوضعي في أكثرها، وحمل الباقي عليه كما في التسهيل وأسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة للشبه المعنوي، والموصولات، ونحوها للافتقاري، وأسماء الأفعال للاستعمالي. وزاد في شرح الكافية الشبه الإجمالي أي كون الاسم لا عاملاً، ولا معمولاً كالحروف المهملة ومثله بالأسماء قبل التركيب، ونحوها ومر ما فيه نعم هو ظاهر في أسماء الأصوات إذ لا تعمل، ولا يعمل فيها غيرها أصلاً. وذكر في التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجمودي أي عدم التصرف في لفظها لوجه من الوجوه كالحرف. ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول مر وبني الآن لعدم التصرف فيه بشية ولا غيرها بخلاف حين، ووقت. ويمكن إدراج هذين في الاستعمالي كما أدرج ابن هشام فيه الافتقاري، وعدهما نوعاً واحداً في سائر كتبه، وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لا خصوص ما مر، وهذا كله بناء أصلي. ومثله باب حذام فيما يظهر. وأما العارض فكالمندى واسم لا، وأسماء الجهات، وقد علمتها، والمركب العددي، وبنائه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الأول منه موقع ما قبل تاء التانيث، والعلم المختوم بويه تغليباً لعجزه الذي هو من أسماء الأصوات. وهذا البناء كله واجب، وأما الجائز، فمن أسبابه ما سيأتي في الإضافة من إضافة الاسم المبهم إلى مبني، والظرف إلى الجملة. وعد بعضهم منها الشبه اللفظي كما بنيت حاشا الاسميتها لشبهها بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للمصنف، ومثلها عن، وعلى، وقد الاسميات.

قوله: (وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ النَّحْوُ) بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبني لحصر أفرادها كما علمت، والمعرب غير محصور. وما قيل إنه آخر المعرب لأن علته عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الإعراب بل شرطه وإنما علته توارد المعاني عليه كما سيأتي، وهو جمودي قال يس والإضافة على معنى من لأن بين المتضايفين عموماً وجهياً اهـ. ويرد عليه ما مر عن الروداني من أن شرطها إذا كان الثاني جنساً للأول صحة حمله عليه، والحمل لا يصح هنا لاختلافهما إفراداً وجمعاً إلا أن يقال: هذا الاختلاف لا ينظر إليه لعروضه، وإمكان جعل آل جنسية فبتطل معنى الجمع، وأما جعله من إضافة الصفة للموصوف فيرد بأنها غير قياسية.

قوله: (مَا قَدْ سَلِمَ) ما واقعة على اسم بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف، إذ الشيء لا يشبه نفسه وإنما صرح بهذا مع انفهامه من تعريف المبني إشارة إلى حصر الاسم فيهما، وإلى حصر علة البناء في شبه الحرف، وتوطئة لتقسيمه إلى ظاهر الإعراب ومقدره.

قوله: (مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ) أي من شبهه الحرف الشبه المعهود وهو المدني بأن لم يعارضه شيء من خواص الأسماء فلا ترد أي ونحوها.

قوله: (خِلَافَ الْمَبْنِيِّ) أي ضده لا الخلاف الاصطلاحي لأن الخلافين قد يجتمعان كالقيام،

يُشَبِّهِ الْحَرْفَ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ - وهو: مَا لَيْسَ آخِرُهُ حَرْفٌ عِلَّةٌ كَازْرٍ، وَإِلَى مُغْتَلٍّ - وهو: مَا آخِرُهُ حَرْفٌ عِلَّةٌ كَسَمَاءٍ - وَسَمَاءٌ: لُغَةٌ فِي الْأَسْمَاءِ، وَفِيهِ سِتُّ لُغَاتٍ: أَسْمٌ - بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا، وَسِمٌ - بِضَمِّ السَّيْنِ وَكَسْرِهَا، وَسَمَاءٌ - بِضَمِّ السَّيْنِ وَكَسْرِهَا أَيْضاً.

وَيَنْقَسِمُ الْمَعْرَبُ أَيْضاً إِلَى مُتَمَكِّنٍ أَمْكَنَ - وَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ - كَزَيْدٌ وَعَمْرُو، وَإِلَى مُتَمَكِّنٍ غَيْرِ أَمْكَنَ - وَهُوَ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ - نَحْوُ: أَحْمَدٌ وَمَسَاجِدٌ وَمَصَابِيحٌ؛ فَغَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ هُوَ الْمَبْنِيُّ، وَالْمُتَمَكِّنُ: هُوَ الْمَعْرَبُ، وَهُوَ قِسْمَانِ: مُتَمَكِّنٌ أَمْكَنُ، وَمُتَمَكِّنٌ غَيْرُ أَمْكَنَ.

١٩ - وَفَعَلْ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً، إِنْ عَرِبَا

٢٠ - مِنْ ثَوْنٍ تَوَكَّيْدٌ مُبَاشِرٌ، وَمِنْ نَوْنٍ إِنَائِثٍ: كَسِرْعَنْ مَنْ فُتِنَ

والبياض بخلاف الضدين كما هنا. وقوله: والمعرب الخ في نسخ بالفاء وهي الصواب. قوله: (سِتُّ لُغَاتٍ الْخ) واللفظ الثاني بلغتيه يظهر إعرابه على الميم كدم، والثالث مقصور كفتى وهو الذي في المتن، وأوصلها بعضهم إلى ثمانية عشر نظمها بقوله:

سِمٌ سِمَةٌ وَأَسْمٌ سَمَاءٌ كَذَا سَمَاءٌ سَمَاءٌ بِثَلَاثِ لِأَوَّلِ كُلِّهَا

قوله: (إِلَى مُتَمَكِّنٍ) أي في باب الاسمية بإعرابه، وأمكن أي زائد التمكن بالتثنية، وهو من مكن الثلاثي لأن أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره.

قوله: (وَمَضَى) إن عطف على أمر، فمجرور لا غيره، وألف بنيا للإطلاق لأن ضميره لجنس الفعل في ضمن نوعيه وإن عطف على فعل بتقدير مضاف أي، وفعل مضى فهو إما باق على جره بعد حذف المضاف المماثل للمذكور، أو مرفوع بإقامته مقامه أو بجعله بمعنى ماض فآلف بنيا للتثنية وهو مصدر مضى فأصله مضوي، كقعود لقعد أبدلت الواو ياء، وأدغمت، وكسر ما قبلها للمناسبة.

قوله: (وَأَعْرَبُوا) أي العرب أي نطقوا به معرباً أو النحاة أي حكموا بإعرابه.

قوله: (إِنْ عَرِبَا) هو هنا كفرح بمعنى خلا ويأتي كغزا يغزو، وبمعنى نزل كقوله:

وَأَنِّي لَتَسْعُرُونِي لِذِكْرِكِ هَرَّةٌ

قوله: (ثَوْنٌ إِنَائِثٌ) أولى من نون النسوة لأن هذه لا تشمل غير العاقل، والمراد الموضوعية لذلك. وإن استعملت في الذكور مجازاً كقوله:

يَمُرُّونَ بِالذَّهْنِ خِفَافاً عَيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ

قوله: (كَسِرْعَنْ) خبر لمحذوف أي وهي كنون يرعن مضارع راعه من باب قال إذا أخافه، والنون فاعله. ومن فتن مفعوله، والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها، أو بالمضاف المحذوف. ولا حاجة لتقدير كقولك، لأنه لا يغني عن إرادة اللفظ كما مر. وأصله يَزُوعَنَّ كَيَقْتَلَنَّ نقلت حركة

لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ الْمُعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْمُعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْإِعْرَابَ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ، فَرَعَ فِي الْأَفْعَالِ؛ فَالْأَصْلُ فِي الْفِعْلِ الْبِنَاءُ عِنْدَهُمْ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ وَفِي الْأَفْعَالِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَنَقَلَ ضِيَاءُ الدِّينِ بْنُ الْعِلَاجِ فِي الْبَسِيطِ أَنَّ بَعْضَ التَّخَوُّيِّينَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ أَصْلٌ فِي الْأَفْعَالِ، فَرَعَ فِي الْأَسْمَاءِ.

والمبني من الأفعال ضربان:

أحدهما: ما اتَّفَقَ عَلَى بِنَائِهِ، وَهُوَ الْمَاضِي، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ: «ضَرَبَ وَانْطَلَقَ»

الواو إلى الراء، ثم حذفت لالتقاءها ساكنة مع العين المسكنة لأجل التوّن.

قوله: (فَالْأَصْلُ فِي الْأَفْعَالِ الْبِنَاءُ) وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الإعراب لالتبست. فالمتواردة على الاسم كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة في: ما أَحْسَنَ زَيْدًا وعلى الفعل كالنهي عن كلا الفعلين، أو عن أولهما فقط، أو عن مصاحبتهما في نحو: لا تعن بالجفا، وتمدح عمرواً. ولما كان الاسم لا يغني عنه في إفادة معانيه غيره كان الإعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع يغني عنه وضع اسم مكانه كأن يقال في النهي عن كليهما، ومدح عمرو بالجور وعن الأول فقط، ولك مدح عمرو، وعن المصاحبة مادحاً عمرواً فكان إعرابه فرعاً بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختاره في التسهيل في علة إعرابه، ورد ما عداه لكنه غورِض بأن الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضاً نحو ما صام زيد، واعتكف. يحتمل: ما صام، وما اعتكف وما صام، وقد اعتكف أي معتكفاً وما صام، ولكن اعتكف فلو كانت علة الإعراب توارد المعاني لأعرب هذا أيضاً. وأجيب بأنه نادر. ولك أن تقول: هذه المعاني لا يتوقف تمييزها في الماضي على الإعراب لإمكان تمييزها معه بالأدوات الدالة عليها كما سمعته، ولا كذلك المضارع لأنها لا تميز مع وجوده بغير الإعراب كما هو جلي فتدبر. وبعد فالعمدة في هذه الأحكام السماع، وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق.

قوله: (وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ الْخ) أي لتوارد المعاني على كل فليس أحدهما أولى بالأصالة، ورد بأنه يغني عن إعراب المضارع وضع الاسم مكانه كما مر.

قوله: (ابن العِلاج) بكسر العين، والبسيط اسم كتاب له.

قوله: (أصل في الأفعال) أي لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الأسماء، وهو باطل لما علمت أن سبب إعرابهما توارد المعاني قيل إنما جمع الأفعال في المواضع الثلاثة نظراً لإفراد المضارع، وليس بشيء لأن القول بأصالة الإعراب، وفرعيته لم ينظر فيه لنوع مخصوص، بل يعم جميعها فإذا علمت أصالته، أو فرعيته فما أتى منها على أصله لا يسأل عنه، وما خالفه سئل عنه فتدبر.

قوله: (وهو مبني على الفتح) لا يسأل عن بِنَائِهِ لأنه الأصل بل عن كونه لم يسكن على

ما لم يتَّصِلْ بِهِ وَاوُ جَمَعَ فَيَضُمُّ، أَوْ ضَمِيرٌ رَفَعَ مُتَحَرِّكٌ فَيَسْكُنُ.

وَالثَّانِي: مَا اخْتَلَفَ فِي بَنَائِهِ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وَهُوَ فِعْلُ الْأَمْرِ نَحْوُ: «اضْرِبْ» وَهُوَ مَبْنِيٌّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ،

أصل المبني، وذلك لأنه أشبه المعرب، وهو المضارع في وقوعه صفة، وصلة وخبراً وحالاً، وشرطاً، والأصل في المعرب الحركة لما يأتي ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجملة لأن الفعل هو المقصود منها وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل، وظاهر إطلاق الشارح أنه مبني على الفتح حتى مع واو الجماعة كضربوا، ومع ضمير الرفع المتحرك كضربتُ، وانطلقنا واستبقنا، وهو الصحيح ففتح الأول مقدر لمناسبة الواو، وأما فتح نحو: غَزَوْا وقضوا ففتح بنية، وبنائوه مقدر على الحرف المحذوف إذ أصله غَزَوْوا وقَضُوا، قلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين، وبقي ما قبلها على فتحه. وهكذا كل فعل لاهم ألف إذا اتصلت به واو الجماعة. وأما الثاني، فقدّر فتحه لكراهة توالي أربع حركات في الثلاثي وبعض الخماسي كانطلقت مع أنه ككلمة واحدة، وحمل الرباعي، والسداسي، وبعض الخماسي كتعظمت عليه. وإنما حمل الكثير على القليل لأن فيه دفع المحذوف بخلاف عكسه، واعترض بأن نحو شجرة فيه ذلك التوالي، ولم يكرهوه. ولو كانت تأوّه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم إذ كل منهما لا غنى عنه. ولوجب في نحو قلنسوة قلب الواو ياء، والضمّة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة، ومن ثم اختار بعضهم أن ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا بسكون الميم، وفتحها، وحملت التاء، ونون النسوة على نا لأن كلاً منهما ضمير رفع متصل متحرك، وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل إليه فخفف فيه. وأما نحو ضربا مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية لا لمناسبة الألف لسبق البناء عليها بخلاف نحو غلامي في الجر فإن كسره لمناسبة الياء لا للإعراب لسبق الإضافة على دخول العامل فتدبر.

قوله: (وَهُوَ مَبْنِيٌّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كأضرب، أو مقدر كرد، واضرب الرجل، أو حذف نون في الأفعال الخمسة، أو حرف علة في المعتل. ومنه: هات وتعال إذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك، ولا يرد أمر الواحد المؤكد، وأمر الإناث حيث يبينان كمضارعهما على الفتح والسكون لأجل النونين صحيحين كانا، أو معتلين لا على ما يجزم به المضارع لإمكان أن يقدر بناؤهما على سكون، أو حذف منعه تلك النون. ولا يقال: المضارع معهما مبني لا معرب لأنه يثبت له محل الجزم والنصب كما قاله غير واحد، أو يقال لو كان معرباً ولو قيل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المانع بهما لم يبعد فتدبر.

فائدة: قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه إلا حرف واحد نحو: إ، من الوأي كالوعد لفظاً ومعنى. وأصله أَوْتَى حذفت واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو

وَمُعَرَّبٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ .

يوئى لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة، ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بني على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقي منه حرف واحد وهو عين الكلمة . وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جمعها المصنف مبيناً كيفية إسنادها للواحد المذكر ثم المثني مطلقاً ثم الجمع المذكر ثم الواحدة ثم جمعها فقال :

قِ الْمُسْتَجِيرِ قِيَاهُ قُوهُ قِي قَيْنِ	إِنِّي أَقُولُ لِمَنْ تُزَجِّي شَفَاعَتُهُ
لِ شَغْلِ هَذَا لِيَاهِ لَوْهَ لِي لَيْنِ	وإن صَرَفْتَ لِوَالٍ شَغْلٍ آخِرَ قَلٍ
شِ الثَّوْبِ وَيَكْ شِيَاهُ شَوْهُ شِي شَيْنِ	وإن وَشَى ثَوْبٌ غَيْرِي قَلْتُ فِي ضَجْرِ
دِ مَنْ قَتَلَتْ دِيَاهِ دَوْهُ دِي دَيْنِ	وَقُلْ لِقَاتِلِ إِنْسَانٍ عَلَى خَطَا
رِ الرَّأْيِ وَيَكْ رِيَاهِ رَوْهُ رِي رَيْنِ	وإن هَمُوا لَمْ يَرَوْا رَأْيِي أَقُولُ لَهُمْ
عِ الْقَوْلِ مَنِ عِيَاهِ عَوْهُ عِي عَيْنِ	وإن هَمُوا لَمْ يَعُوا قَوْلِي أَقُولُ لَهُمْ
إِ مَنْ تَحَبَّ إِيَاهُ إَوْهُ إِي إَيْنِ	وإن أَمَرْتُ بِوَأْيٍ لِلْمَحَبِّ فَقُلْ
نِ يَا خَلِيلِي نِيَاهُ نَوْهُ نِي نَيْنِ	وإن أَرَدْتُ الْوَنَى وَهُوَ الْفَتُورُ فَقُلْ
فِ يَا فِلَانُ فِيَاهُ فَوْهُ فِي فَيْنِ	وإن أَبَى أَنْ يَفِي بِالْعَهْدِ قُلْتُ لَهُ
جِ الْقَلْبِ مَنِي جِيَاهُ جَوْهُ جِي جَيْنِ	وَقُلْ لِسَاكِنِ قَلْبِي أَنْ سِوَاكَ بِهِ

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلا رَ فيفتح في جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلها متعدية إلا ن فلازم لأنه بمعنى تَأَن فإلهاء في نياه هاء المصدر لا المفعول به وإذا وقع قبل الساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها فلا يبقى من الفعل إلا حركة نحو: قُل بِالْخَيْرِ يَا زَيْدُ بكسر اللام أصله قُل فعلاً أَمَرَ مِنَ الْقَوْلِ، والوَأْيُ . وبهذا ألغز الدماميني من مجزوء الرجز:

أَقُولُ يَا أَسْمَاءُ قُو لِي ثُمَّ يَا زَيْدُ قُلْ

وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل أي جملة النداء، وجملة القول، وجملة الأمر من الوأْي، والباقي من هذه حركة اللام من قُل كما قال بعضهم:

فِي أَيِّ لَفْظٍ يَا نُحَاةَ الْمِلَّةِ حَرَكَةٌ قَامَتْ مَقَامَ الْجُمْلَةِ

وقال شيخنا الإمام العطار:

نُحَاةَ الْعَصْرِ مَا حَرَفَ إِذَا مَا	تَحَرَّكَ حَارَ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ
بِهِ التَّحْرِيكُ قَامَ مَقَامَ فِعْلٍ	بِهِ اسْتَتَرَ الضَّمِيرُ عَلَى الدَّوَامِ

قوله: (وَمُعَرَّبٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ) أي مجزوم بلام الأمر مقدرة لأنه عندهم قطعة من المضارع

والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يُعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناء، فمثال نون التوكيد المباشرة «هَلْ تَضْرِبَنَّ» والفعل معها مبني على الفتح، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة، فإن لم تتصل به لم يبن، وذلك كما إذا فصل بينه وبينها ألف اثنتين نحو: «هَلْ تَضْرِبَانِ»، وأصله: هَلْ تَضْرِبَانِ، فاجتمعت ثلاث نونات؛ فحذفت الأولى - وهي نون الرفع - كراهة توالي الأمثال؛ فصار «هَلْ تَضْرِبَانِ».

وكذلك يُعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد وأو جمع أو ياء مخاطبة، نحو: «هَلْ تَضْرِبَنَّ يا زيدون» و«هَلْ تَضْرِبَنَّ يا هند» وأصل «تَضْرِبَنَّ» تَضْرِبُونَنَّ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تَضْرِبُونَنَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار

المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفاً ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف. ثم يؤتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها.

قوله: (هُوَ الْمُضَارِعُ) تقدم علة إعرابه فلا تغفل.

قوله: (وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ مَعَهَا) أي إن اتصلت به وباشرته لفظاً كما مثله، أو تقديره كقوله:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

أصله لا تهين بالنون الخفيفة حذفت للساكنين، وبقي الفعل مبنياً على الفتح في محل جزم بلا الناهية؛ وإنما بني مع النون لمعارضتهما سبب إعرابه، وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الأفعال فرجع إلى أصله، ولم يبن مع لم وقد والتنفيس، وياء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضاً لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة. ولا كذلك ما ذكر نعم ياء الفاعلة كالجزء لكنها حشو لا آخر إذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر.

فإن قلت: البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علة، أجب بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه، وبني على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلاً في الإعراب، وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كخمسة عشر.

قوله: (هَلْ تَضْرِبَانِ) بالثون الثقيلة إذ لا تقع الخفيفة في فعل الاثنين، ولا جماعة الإناء. وهي مكسورة لشبهها بنون المثني في وقوعها بعد ألف كما سيأتي.

قوله: (لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ) أي الزوائد لأنه هو المستكره فلا يرد النسوة جنن، ويجنن لأن الزائد فيه الأخيرة فقط، ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها. ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب، والجازم.

قوله: (هَلْ تَضْرِبَنَّ الخ) ؟ بضم الباء في هذا وكسرها في الثاني.

قوله: (لِلتَّوَالِي السَّاكِنِينَ) أي لدفعه إن قلت: هو هنا على حده لكون الأول من الساكنين حرف

تَضْرِبَنَّ، وَكَذَلِكَ «تَضْرِبَنَّ» أصله تَضْرِبَنَّ؛ ففعل به ما فعل بَتَضْرِبَنَّ.

وهذا هو المراد بقوله: «وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيا مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ» فشرط في إعرابه أَنْ يَغْرَى مِنْ ذَلِكَ، ومفهومه أنه إذا لم يَغْرَ منه يَكُونُ مَبْنِياً.

فَعَلِمَ أَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمِضَارِعَ لَا يُبْنَى إِلَّا إِذَا بَاشَرَتْهُ نُونُ التَّوْكِيدِ، نحو: «هَلْ تَضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ» فَإِنْ لَمْ تَبَاشِرْهُ أُعْرِبَ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ..

وذهب الأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ، سواءً اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوْكِيدِ أَوْ لَمْ تَتَّصِلْ، وَنُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مُعْرَبٌ وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوْكِيدِ.

ومثال ما اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنَاثِ «الْهِنْدَاثُ يَضْرِبَنَّ» وَالْفِعْلُ مَعَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَنُقِلَ الْمُصَنَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى! - فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي بِنَاءِ الْفِعْلِ الْمِضَارِعِ مَعَ نُونِ الْإِنَاثِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْخِلَافُ مُوجُودٌ، وَمِمَّنْ نَقَلَهُ الْأَسَازُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عُصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ.

٢١ - وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

مد، والثاني مدغماً، وهما في كلمة واحدة لأن الواو والياء كجزئها فلم لم يقبل كما قيل في نحو دابة؟ أجيب بأن الساكنين هنا من كلمتين لا كلمة واحدة إذ الواو والياء كلمة مستقلة، وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤها لثقله، وإنما اغتفر في فعل الاثنين لأن حذف الألف يوجب فتح النون لفوات شبهها بنون المثني فيلتبس بفعل الواحد.

قوله: (إِلَّا إِذَا بَاشَرَتْهُ النُّونُ) ضابط ذلك أن ما يرفع بالضممة يبنى مع النون لتركبه معها، وما يرفع بالنون لا يبنى إذ لا تركب مع الفاصل.

قوله: (مَبْنِيٌّ مَعَهَا عَلَى السُّكُونِ) تقدم علة بنائه. وأما سكونه فله شبه الماضي المتصل بها في صيرورة النون جزءاً منه فحمل عليه في سكون الآخر لفظاً وإن كان سكون الماضي ليس ببناء كما مر هذا ما ظهر، وما في الأشموني، وحواشيه لا يخلو عن نظر، وإنما احتاج لحمله على الماضي لأن الموجب لسكون الفعل معها وهو كراهة أربع حركات أو نحوه. لم يوجد فيه بل في الماضي فقط فتدبر.

قوله: (بَلِ الْخِلَافُ مُوجُودٌ) أي فذهب قوم منهم ابن طلحة، والسهيلي، وابن درستويه إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه الماضي في صيرورة النون جزءاً منه.

قوله: (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل مع أنه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله، ومبني لشبهه من الحروف، والغرض هنا بيان استحقاقه له، أو من كون الواضع حكيماً يعطي كل شيء ما يستحقه أو تجعل أَل للعهد الحضوري أي للبناء الحاضر فيه، والقائم به.

٢٢ - وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ، وَذُو كَسْرٍ، وَضَمٍّ كَأَيْنَ أَمْسٍ حَيْثُ،

..... وَالسَّاكِنُ كَمْ

الحروف كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ؛ إِذْ لَا يَغْتَوِّرُهَا مَا تَفْتَقِرُ فِي دَلَالَتِهَا عَلَيْهِ إِلَى إِعْرَابٍ، نَحْوُ: «أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ» فَالتَّبْعِيضُ مُسْتَفَادٌ مِنْ لَفْظِ «مِنْ» بِذَوْنِ الإِعْرَابِ.

وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ أَنْ يَكُونَ عَلَى السُّكُونِ؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ مِنَ الْحَرَكَةِ، وَلَا يُحَرِّكُ الْمَبْنِيُّ إِلَّا

قوله: (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكناً.

قوله: (أَنْ يُسَكَّنَا) في تأويل مصدر مبني للمفعول لكون الفعل كذلك أي كونه مسكناً فصح كونه وصفاً للكلمة، وإلا فالتسكين وصف الفاعل.

قوله: (وَمِنْهُ الْخ) فيه إشارة إلى أن منه ما بني على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل، وأمر غير الواحد، وعن الضم الألف، والواو في نحو: يا زيدان ويا زيدون. وعن الفتح الكسر، والياء في نحو: لا مسلمات، ولا مسلمين لا الألف خلافاً لما في النكت وأما نحو «لَا وَثْرَانُ فِي لَيْلَةٍ» ففتحه مقدر لأن من يلزم المثنى الألف يقدر إعرابه عليها كالمقصور فكذا بناؤه، وأما نحو: لا أَباً لك فهو على قول سيبويه إنه مضاف للكاف، واللام زائدة معرب لا مبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه غير مضاف إنما يبنى على ما ينصب به، وشرط نصبه بالألف كونه مضافاً، وهذا مفرد فالظاهر أن فتحه مقدر عليها أيضاً بناءً على لغة قصره، وعلى هذا يخرج قوله:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنَ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سَلَاخٍ

فتدبر. قال في النكت: وينوب عن الكسر الفتح في سحر عند من يبنيه. ولعله سهو لأن الفتح إنما ينوب عنه فيما لا ينصرف وسحر عند من يبنيه ليس كذلك لأن ما لا ينصرف لا يبنى إلا للنداء، أو لاسم لا. وليس شيء منهما مكسوراً فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلاً كالياء فتدبر.

واعلم أن حرف البناء لا يكون إلا ظاهراً كما مثل وأما حركته فظاهرة، أو مقدرة كضرب وضربت، وكذا السكون كمن وإذا فإن إذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الأصلي في الألف كما تمنع الحركة الحركة لأن ذات الألف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتياً لا من تأثير البناء بخلاف نحو هؤلاء حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حرك البنية لأنه يقبلها وغيرها فتخصيص الكسرة من تأثير البناء أفاده الأمير.

قوله: (وَالسَّاكِنُ كَمْ) فيه إشارة بلطف إلى كثرة أمثله.

قوله: (إِذْ لَا يَغْتَوِّرُهَا) أي لا يتعاقب عليها ما تفتقر أي معان تركيبة تفتقر الخ.

قوله: (لِأَنَّهُ أَخْفُ) أي للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبني، ولأن الأصل في الإعراب

لِسَبَبٍ كَالْتَخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وقد تكونُ الحركةُ فَتْحَةً، كَأَيْنَ وَقَامَ وَإِنَّ، وقد تكونُ

الحركة لأنه أصلُ الأسماء التي لا جزم فيها فضده يكون بضدها.

قوله: (وَقَدْ تَكُونُ التَّحْنُوتُ إِلَّا لِسَبَبٍ).

اعلم أنَّ ما بني على السكون من الأفعال والحروف لا يسأل عنه لمجيئه على أصل البناء، وهو السكون، ومن الأسماء فيه سؤال واحد: لَمْ بَنِي؟ وما بني على حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان: لَمْ حرك؟ وَلَمْ كانت الحركة كذا؟ ومن الأسماء فيه ثلاثة أسئلة: لَمْ بَنِي؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وقد علمت أسباب أصل البناء، وأما التحريك فأسبابه خمسة: التقاء الساكنين كأَيْن وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات، أو عضة للبدء بها كباء الجر، أو لها أصل في الإعراب كقبل، وبعد، أو شابهت المعرب كالماضي المشبه للمضارع فيما مر. هذا ما ذكره، ولا يصلح واحد منها سبباً لتحريك هو وهي لكن رأيت نقلاً عن الرضي ما نصه الصحيح أن الضمير جملة هو وهي كما عليه البصريون وإنما حركاً لتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها ضميراً منفصلاً إذ لولا الحركة لتوهم كونهما للإشباع كما ظن الكوفيون انتهى.

فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكلمة أو أصالة المحرك. فإن قيل: كيف تعد حركة الساكنين والإتباع الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه: وليس إتباعاً، ولا تخلصاً من سكونين؟ أجيب: بأن محل ما هنا إذا كانا في كلمة واحدة كأَيْن ومنذ للزوم الحركة، وما في التعريف إذا كانا في كلمتين: كاضرب الرجل، والحمد لله، بكسر الدال لأن المقتضي للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلاً وهو منتفٍ عند فصلهما، أو أن ما هنا إذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثير البناء، وما في التعريف إذا لم يصلح غيرها نحو: قل ادعوا فتأمل.

قوله: (وَقَدْ تَكُونُ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً) من أسبابها الخفة كأَيْن، ومجاورة الألف كأَيَّان، والفرق بين أداتين كيا لزيد لعمرو، كسرت الثانية على أصل لام الجر، وفتحت الأولى للفرق بين المستغاث به وله، وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالباً في نحو لِمُوسَى عِبْدٌ. وقد يلتبسان نحو: إِنَّ الزَيْدَيْنِ لَهُمْ عَيْدٌ والإتباع ككيف إذ الساكن حاجز غير حصين. ويمكن مثله في أين لكن الخفة أولى بها لثقلها بالهمزة.

قوله: (كأَيْن) بني لتضمنه معنى الاستفهام، أو الشرط، ولا يخفى حكمة تعداد الأمثلة.

قوله: (وَقَدْ تَكُونُ كَسْرَةً) من أسبابها مجانسة العمل كباء الجر. ولا ترد الكاف، وواو القسم وتاؤه، لأنها لا تلزم عمل الجر إذ الكاف ترد اسماً كمثل، والواو، والتاء للعطف، والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها الجر، ولعلها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه. ومنها الحمل على المقابل ككسر لام الأمر حملاً على لام الجر مع الظاهر لاختصاص كل بقبيل، والإشعار بالتأنيث كانت إذ الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي للمؤنث، والإتباع كذو وته. وكونها أصل التخلص من الساكنين كأمس. وإنما كانت أصلاً لأنها ضد السكون لاختصاص كل بقبيل، وإنما يتخلص من

كَسْرَةً، كَأَمْسٍ وَجَيْرٍ، وقد تكونُ ضَمَّةً، كَحَيْثُ وهو اسمٌ،

الشيء بضده، ولعدم التباسها بحركة الإعراب إذ لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو أل أو الإضافة.

قوله: (كأمس) شرط بنائه خلوه من أل، والإضافة، والتصغير، والتكسير، وأن يراد به معين. وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة، أو اليوم المعهود وإن بعد على ما استظهره الشنواني فيكون كالمحلى بأل أما المنون فيعم كل أمس فإذا اجتمعت هذه الشروط بني على الكسر مطلقاً عند الحجازيين لتضمنه معنى أل إذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم: أمس الدابر لا يعود. وأما تميم فبعضهم يعربه كما لا ينصرف مطلقاً لشبه العلمية. والعدل عن الأمس بأل وعليها قوله:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مَدْ أَمْسَا

وأكثرهم يعربه كذلك في الرفع فقط لشرفه، ويبنيه على الكسر في غيره عملاً بالموجبين. وحكي فيه أيضاً البناء على الكسر منوناً، وإعرابه منصرفاً مطلقاً فهذه خمس لغات كلها في غير الطرف. أما الطرف مع استيفاء الشروط كفعلته أمس فمبني إجماعاً كما نقل عن الموضح وإن نوزع في حكاية الإجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسحراً ظرفاً وإن فقد شرطاً منها أعرب إجماعاً ظرفاً كان أو غيره، لفوات شبه الحرف في عدم الشرط الأخير، ولمعارضته بخواص الأسماء في غيره وأما قوله:

وَأَيْتِي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ بِنَابِكَ حَتَّى كَاذَبَ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

على رواية كسره فخرج على زيادة أل، أو أنه عطف على توهم أنه قال: وقفت في اليوم، والأمس فيكون معرباً. والفرق بين العدل والتضمين أن الأول يجوز فيه ذكر أل، والثاني يؤدي معناها مع طرحها، وامتناع ذكرها والله أعلم.

قوله: (وَجَيْرٍ) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حرف جواب كنعم.

قوله: (وَقَدْ تَكُونُ ضَمَّةً) من أسبابها الإتيان كمنذ. وأن لا تكون للكلمة حال إعرابها كالغايات. وكونها في الكلمة تقابل الواو في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواوهم لتقابلهما تكلماً، وغيبة. والشيء يحمل على مقابله، أو ليتناسباً لفظاً كتناسبهما جمعاً، وإضماراً وكونها تجبر فوات الإعراب لكونها أقوى الحركات كيا زيد في قول وكأي الموصولة إذا بنيت. ويمكن جريان هذه في كل مادة، ومشابهة الغايات في الإعراب في بعض الأحوال كأي ويا زيد. أو في عدم الضم حالة الإعراب كيا زيد ولك أن تجعل وجه شبهه بها صيرورته آخراً في النطق مثلها بعد حذف المضاف إليه لأنها إنما سميت غايات لذلك. أو في القطع عن الإضافة كحيث فإن إضافتها إلى الجمل كلا إضافة إذ هي في الحقيقة لمصادرهما فكان المضاف إليه محذوف كالغايات حال بنائها فحملت عليها في الحركة لا في أصل البناء لأنه أصلي في حيث عارض في الغايات فتدبر.

و«مُنْذُ» وهو حَرْفٌ إِذَا جَرَزَتْ بِهِ، وَأَمَّا السُّكُونُ فنحو: «كَمْ، وَاضْرِبْ، وَأَجَلْ».
وَعَلِمَ مما مَثَّلْنَا بِهِ أَنَّ البناءَ عَلَى الْكَسْرِ وَالضَّمِّ لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ، بَلْ فِي الْأَسْمِ
وَالْحَرْفِ، وَأَنَّ البناءَ عَلَى الْفَتْحِ أَوْ السُّكُونِ: يَكُونُ فِي الْأَسْمِ، وَالْفِعْلِ، وَالْحَرْفِ.
٤٣ - وَالرَّفْعُ وَالنُّصْبُ اجْعَلَنَّ إِعْرَابًا لَأَسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ: لَنْ أَهَابًا

قوله: (وَمُنْذُ) هو ومذ حرفاً جرّاً إذا جر ما بعدهما واسمان إذا رفع نحو: ما رأيته منذ، أو
مذ يومان فهما إما مبتدأ المعنى أمد انقطاع الرؤية يومان، أو خبر مقدم والمعنى بيني وبين رؤيته
يومان. ولعل علة بنائهما حينئذ شبه الحرف في الجمود إذ لا يتصرف فيهما بتثنية، ولا غيرها
ويلزمان الرفع.
قوله: (نَحْوُ كَمْ) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رُبَّ التكاثرية لا للشبه الوضعي لفوات
شرطه المار.

قوله: (أَجَلْ) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كنعم.
قوله: (لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ) أي لثقله وإنما دخله ضم الإعراب لعدم لزومه، وتمثيل الكسر
بنحو اِزْم. والضَّمُّ بنحو رُذِّ بالاتباع فاسد لأن بناء الأول على الحذف، والثاني على سكون مقدر.
وقد علمت ما في ضربوا.

قوله: (وَالرَّفْعُ الْخ) مفعول أول لأجعل، وإعراباً مفعوله الثاني. ولا يرد أن الفعل المؤكد لا
يتأخر عن معموله لثلاث ينافي الاهتمام بتأكيده لأنه للضرورة، وقد استعمله المصنف كثيراً كقوله:
وبه الكاف صلا ونحوه، وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لاحتياج
الخبر الطلبي لتأويل ما كما سيأتي. قيل: وفي هذا البيت بيان مذهبه من أن الإعراب لفظي ورد بأن
الرفع، وأخواته إعراب على كلا المذهبين لأنها أنواعه قطعاً. والخلاف إنما يظهر في الضمة
وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الإعراب، ويعرف حينئذ بأنه الحركات، ونوابها التي يجلبها
العامل وعلى أنه معنوي علامته، ويعرف حينئذ بأنه تغيير أواخر الكلم الخ. والرفع على الأول هو
نفس الضمة وما ناب عنها، وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك. وأما البناء فعلى أنه لفظي
هو الحركات، والسكنات، ونوابها اللازمة لغير عامل ولا اتباع، ولا نقل، ولا تخلص من
سكونين. وعلى أنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تسمى عند البصريين ضمّاً وفتحاً
وكسراً وسكوناً. فالضم على الأول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها، وعلى الثاني لزوم
مخصوص علامته ذلك، وأنواع الإعراب تسمى بالرفع وأخواته. والكوفيون لا يفرقون بين
أسمائهما ولقد أحسن من نظم ألقابهما بقوله:

لَقَدْ فَتَحَ الرَّحْمَنُ أَبْوَابَ فَضْلِهِ وَمَنْ يَضُمُّ الشَّمْلَ فَاَنْجَبَ الْكُسْرُ
وَمَنْ سَكَّنَ الْعَلَبَ التَّصَبُّتُ لِشُكْرِهِ لِحَزْمِي بَأَنَّ الرَّفْعَ قَدْ جَرَّ السُّكْرُ

٢٤ - وَالْأَسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ، كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

٢٥ - فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبْ قُضْحًا، وَجَرِّ كَسْرًا، كَذِكْرِ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْرًا

٢٦ - وَأَجْزِمِ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ يَنْزِبُ، نَحْوُ: جَا أَخُو بَنِي لُؤْلُؤٍ

أنواع الإعراب أَرْبَعَةٌ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَرُّ، وَالْجَزْمُ؛ فَأَمَّا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فَيَشْتَرِكُ فِيهِمَا الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ نَحْوُ: زَيْدٌ يَقُومُ، وَإِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ وَأَمَّا الْجَرُّ فَيَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ؛

قوله: (قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ) الباء داخلة على المقصور كما هو الأكثر، وإنما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الإعراب، وما مر لكونه علامة فلا تكرر.

قوله: (فَارْفَعْ بِضَمٍّ الخ) الباء للتصوير، أو المعنى ارفع معلماً بضم. ولا يتنافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الإعراب لا علامته لأن كونها إعراباً من حيث عموم كونها أثراً جلبيه العامل لا يتنافي أن خصوص إحداها علامة على وجود مطلق الإعراب من تعليم وجود الكلي بجزئيه، وإن اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع، ورفع ضمة لا علامة رفعه فإن قيل كان الأولى أن يقول ارفع برفعة لا بضم لأنه لقب البناء كما مر أجيب بأن الخاص بالبناء هو الضم، وأخواته، وبالإعراب الرفع، وأخواته، وأما الضمة فمشاركة بينهما غاية الأمر أنه تسمح في إطلاق الضم على الضمة مع أن الرضي نص على أن الضم، وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الإعراب تسمحاً مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة، وأما عند الإطلاق فلا تنصرف إلا لحركات غير إعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقفل هـ. وعلى هذا فهي أكثر مورداً من ألقاب الإعراب. ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة، وأخواتها فيهما دون الرفعة، وأخواتها فتدبر.

قوله: (فَلَحَا وَجَرًّا كَسْرًا) الأقرب نصبيهما بنزع الخافض ليوافقا قوله بضم، وبتسكين، ولأن المعنى عليه، وكونه سماعياً على الراجح لا يبعد اختصاصه بما إذا لم يذكر الحرف في نظيره. وقد مر أن المصنفين أجروه كالتقياس لكثرة سماعه أفاده الصبان. قوله: (كَذِكْرِ اللَّهِ) مبتدأ خبره يسر، وعبد مفعول به إما لذكر، أو ليسر، والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها، والجار والمجرور، خبر لمحذوف أي وأمثلة الثلاثة كذكر الله الخ.

قوله: (جَا أَخُو) يقصر جَا لأن الهمزتين من كلمتين إذا اتفقتا حركةً جاز حذف إحداهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة، وَتَمَرٌ كَحَذِرِ أَبُو قَبِيلَةٍ.

قوله: (أَنْوَاعُ الْإِعْرَابِ) جعله الرفع. وأخواته أنواع الإعراب باعتبار مدلولاتها، وهي الحركة ونوابها أو التغيرات المعلمة بها لا يتنافي جعلها ألقابه أي أسماء من حيث ألفاظها. والمراد ألقاب أنواعه لا نفسه فتدبر.

قوله: (فِي الْأَسْمَاءِ) أي لأن المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر.

نحو: «بَزَيْدٍ» وَأَمَّا الْجَزْمُ فيختصُّ بالأفعالِ، نحو: «لَمْ يَضْرِبْ». وَالرَّفْعُ يكونُ بالضَّمَّةِ، والنُّصْبُ يكونُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْجَرُّ يكونُ بِالكَسْرِ، وَالْجَزْمُ يكونُ بالسُّكُونِ، وما عدا ذلكَ يكونُ نائباً عنه، كما نابت الواوُ عَنِ الضَّمَّةِ في «أَخُو» والياءُ عَنِ الكَسْرِ في «بَنِي» مِنْ قوله: «جاءَ أَخُو بَنِي نَمِرٍ» وَسَيَذْكُرُ بَعْدَ هَذَا مَوَاضِعَ النِّبَاةِ.

٢٧ - وَأَرْفَعُ بِوَإِوٍ، وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ، وَأَجْزُرُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ

شَرَعَ في بيان ما يُعَرَّبُ بِالنِّبَاةِ عَمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، والمرادُ بالأسماءِ التي سَيَصِفُهَا الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ، وَهِيَ أَبٌ، وَأَخٌ، وَحَمٌّ، وَهَنْ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ؛ فَهَذِهِ تُرْفَعُ بِالْوَإِوِ نحو: «جاءَ أَبُو زَيْدٍ» وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ نحو: «رَأَيْتُ أَبَاهُ» وَتُجَرُّ بِالياءِ نحو: «مَرَرْتُ بِأَبِيهِ» والمشهورُ أَنَّهَا مُعَرَّبَةٌ بِالحروفِ؛ فالواوُ نائبةٌ عَنِ الضَّمَّةِ، وَالْأَلِفُ نائبةٌ عَنِ الفَتْحَةِ، وَالْيَاءُ نائبةٌ عَنِ الكَسْرِ، ولهذا هو الَّذِي أَشارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بقوله: «وَأَرْفَعُ بِوَإِوٍ - إلى آخر البيت»، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا معرَّبةٌ بحركاتِ

قوله: (يَكُونُ بِالضَّمَّةِ) أي مصوراً بها، أو معلماً بها على ما مرَّ.

قوله: (كما نابت الواو الخ) الحاصل، أنه ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو والألف والنون وعن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون، وعن الكسرة الفتحة والياء، وعن السكون الحذف. وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب الأسماء الستة، والمثنى وجمعي المذكر والمؤنث، وما لا ينصرف، والأمثلة الخمسة، والفعل المعتل وهي مراد الشارح بمواضع النيباة. وبدأ المصنف منها بالأسماء لشرفها وقدم منها ما ناب فيه حرف عن حركة. وهو الأسماء الستة، والمثنى، والجمع على ما ناب فيه حركة عن حركة. وهو جمع المؤنث، وما لا ينصرف لأن الأصل في النيباة الحروف، ونيابة الحركات خلاف الأصل لأنها أصلية في ذاتها ولو قدم الثاني لكان له وجه لأنه معرب بالأصل في الحالتين. والأول معرب بالفرع في جميع الأحوال والنكات لا تتزاحم وقدم الأسماء الستة لسبق المفرد على غيره.

قوله: (وَأَرْفَعُ بِوَإِوٍ) الأولى تعريفه بالفاء كما في نسخ وبياء بالمد، وما موصولة بأصف حذف عائدها أي أصفه. أي أذكره لك وهي في محل نصب تنازعها الأفعال الثلاثة قبلها فأعمل فيها الأخير وحذف مما قبله ضميرها لكونه فضلة. ولو أعمل غير الأخير لوجب الإبراز فيما بعده كما سيأتي ومن الأسماء بيان لما على الأظهر فهو حال منها، أو من ضميرها على قاعدة البيان، وحذف همزة الأسماء للضرورة لاختلاف حركتي الهمزتين.

قوله: (وَفُوهُ) أضافه وما بعده دون باقيها إشارة إلى أنهما لا يقطعان عن الإضافة أصلاً بخلاف غيرهما.

قوله: (وَالصَّحِيحُ الخ) هو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين وصححه في التسهيل لأن الحركات هي الأصل فلا يعدل عنها مع إمكانها. لكن قال في شرحه إعرابها بالحروف أسهل وأبعد

مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْوَائِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ؛ فَالرَّفْعُ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْوَائِ، وَالتَّصْبُ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ، وَالْجَرُّ بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ؛ فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ لَمْ يُنَبَّ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

٢٨ - مِنْ ذَلِكَ «ذُو»: إِنَّ صُحْبَةَ أَبَانَا وَالْقَمُ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

عن تكلف التقدير لحصول فائدة الإعراب. وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف، وإن كانت من بنية الكلمة لصلاحيتها لذلك. كما هي في المشى، والجمع من بنيتهما. وهذان المذهبان أقوى اثني عشر مذهباً في إعرابها ساقها في الهمع.

قوله: (بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ) أي وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر للدلالة على أنه محل الإعراب في غير حالة الإضافة نحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَبَا فَقَدْ سُرِقَ أَخُّ لَهُ﴾ [يوسف: ٧٦] فأصلها تحريك الواو للإعراب، وما قبلها للإتباع فتسكن الواو في الرفع لثقله، وتقلب ألفاً في النصب لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وياء في الجر لكسر ما قبلها.

قوله: (مِنْ ذَلِكَ) أي مما أصفه، وهو خبر مقدم، وذو مبتدأ مؤخر، ورفعه مقدر على الواو لا بها لأن شرط إعرابه بالحروف قصد معناه مع إضافته. والمقصود هنا لفظه، وبدأ بذو لتعين إعرابه بالحروف أبداً، وثني بالقم لتعينه حالة عدم الميم إذا خلا من ياء المتكلم، وآخر الهن لثقله فيه كما سيبين وأصله عند سيبويه ذوي كجبل، وعند الخليل ذو بشد الواو، وأصل فوك عندهما فوه. كضرب، والفراء بضم فائه حذف لاميها اعتباطاً، وبقيت العين حرف إعراب وتبدل في الثاني مما عند عدم إضافته لتقبل الحركة، والتنوين، وقد تبدل مع الإضافة إجراء لها مجرى عدمها كقوله:

كَالْحَوْتِ لَا يُلْهِيه شَيْءٌ يَلْقُمُهُ يُضْبِحُ ظُمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمُهُ

ومنه في النثر حديث: «لَخَلُوفُ قَمِ الصَّائِمِ» الخ كذا في الأشموني، ونقل الروداني عن المصنف أن للقم أربع مواد كلها أصول على الصحيح هي: ف م و ف م ي و ف م م ف و ه وعلى هذا فليست الميم بدلاً فتدبر.

قوله: (إِنَّ صُحْبَةَ) مفعول لمحذوف يفسره أبان المذكور لاشتغاله بضمير مقدر أي أبانها أي أظهرها لا مفعول مقدم للمذكور لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر كذا في يس أي وتقديم المفعول يفصل بينها، وبين الفعل لفظاً. وكون رتبته التقديم لا يصيره مقدراً بعدها، أما المحذوف فيفصلها من الاسم تقديراً، وفرق بين التلو الرتبي، والتقديري. ولذا أجاز الكسائي: هل زيدا رأيته، دون رأيته، بلا ضمير كما مر فتدبر.

قوله: (وَالْقَمُ) عطف على ذو، وحيث هنا ظرف للمكان الاعتباري، وناصبها متصّد من الكلام السابق أي يعرب القم بالحروف في كل تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها للزمان على رأي الأخفش، بل ولا لتضمنها معنى الشرط كما قيل والمراد بانفصال الميم مطلق مفارقتها،

أَيُّ: مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ، وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ - دُو، وَقَم، وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي «دُو» أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَاحِبٍ، نَحْوُ: «جَاءَنِي دُو مَالٍ» أَيُّ: صَاحِبُ مَالٍ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا» أَيُّ: إِنْ أَفْهَمَ صُحْبَةً، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنْ «دُو» الطَّائِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُفْهَمُ صُحْبَةً، بَلْ هِيَ بِمَعْنَى الَّذِي؛ فَلَا تَكُونُ مِثْلَ «ذِي» بِمَعْنَى صَاحِبٍ، بَلْ تَكُونُ مَبْنِيَّةً، وَآخِرُهَا الْوَاوُ رَفْعاً، وَنُصْباً، وَجَرّاً، نَحْوُ: «جَاءَنِي دُو قَامَ، وَرَأَيْتُ دُو قَامَ، وَمَرَرْتُ بِدُو قَامَ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٤] فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مِنْ دُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
وَكَذَلِكَ يُشْتَرَطُ فِي إِعْرَابِ الْقَمِ بِهَذِهِ الْأَحْرُفِ زَوَالُ الْمِيمِ مِنْهُ، نَحْوُ: «هَذَا فُوهُ، وَرَأَيْتُ فَاهُ، وَنَظَرْتُ إِلَى فِيهِ»؛ وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا» أَيُّ: انْفَصَلَتْ مِنْهُ الْمِيمُ، أَيُّ زَالَتْ مِنْهُ؛ فَإِنْ لَمْ تَزَلْ مِنْهُ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ، نَحْوُ: «هَذَا قَمٌ، وَرَأَيْتُ قَمًا، وَنَظَرْتُ إِلَى قَمٍ».

٢٩ - أَب، أَخ، حَم - كَذَاكَ، وَهَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

وإن لم يسبق وجودها فلا يقتضي أنها الأصل حتى ينافي ما مر. ولا يرد أن الفم بلا ميم هو الفاء وحدها، ولا تعرب أصلاً لأنه ليس المراد به اللفظ بل العضو المخصوص على حذف مضاف. أي ودال الفم الخ.

قوله: (بَلْ تَكُونُ مَبْنِيَّةً) أي على سكون الواو عند بعض طييء، وبعضهم يعربها بالحروف حملاً على ذي بمعنى صاحب فلو قال: ذوان أعرب كما في الكافية، والعمدة لشمليها على لغة إعرابها.

قوله: (وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ) أي على روايته بالواو، وهي المشهورة وروي بالياء على لغة إعرابه، ولا شاهد فيه حينئذ. وكرام خبر مبتدأ مقدر أي فالتناس إما كرام الخ. ولقيتهم صفتهم وحسبي إما مبتدأ أو ما كفاني خبره أو العكس وهو أظهر ومن ذو عندهم متعلق بحسبي أو بكفاني. والمعنى أن ما كفاني من الذي عندهم، أي أشبعني، هو حسبي لا أطلب زيادة عليه.

قوله: (فَإِنْ لَمْ تَزَلْ الْخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة إعرابه على الميم مخففة كدم، أو مشددة كعم، أو إعرابه مقصوراً كفتى، أو منقوصاً كفاض مثلث الفاء فيهن، والثالثة عشر اتباع فائه لميمه في الحركة، وفصحاهن كدم. وحكى الدماميني: فوه وفاه وفيه بإعرابه على الهاء منونة وجمع الثلاثة أفواه فجملة لغاته التي تعربه بالحركات ستة عشر.

قوله: (أَب) مبتدأ، وهو معرفة بقصد لفظه، وأخ وحَم معطوفان عليه بحذف العاطف، وكذلك خبر أي كالمذكور من ذوو الفم في الحكم، وهي إما معطوف على أب، أو مبتدأ حذف

٣٠- وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهَا أَشْهَرُ
يعني أَنَّ «أباً، وأخاً، وحمماً» تَجْرِي مَجْرَى «ذو، وفم» اللَّذَيْنِ سَبَقَ ذِكْرُهُمَا؛ فَتَرْفَعُ
بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتَجْرُ بِالْيَاءِ، نَحْوُ: «هَذَا أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُ، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ
وَحَمَاهَا، وَمَرَرْتُ بِأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمِيهَا» وَهَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَسَيَذْكُرُ
الْمُصَنِّفُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لُغَتَيْنِ أُخْرَتَيْنِ.

وَأَمَّا «هَنْ» فَالْفَصِيحُ فِيهِ أَنْ يُعْرَبَ بِالحركاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الثَّوْنِ، وَلَا يَكُونُ فِي آخِرِهِ
حَرْفُ عِلَّةٍ، نَحْوُ: «هَذَا هَنْ زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ هَنْ زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِهِنِ زَيْدٍ» وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:
«وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ» أَيِ: النَّقْصُ فِي «هَنْ» أَحْسَنُ مِنَ الْإِتِمَامِ، وَالْإِتِمَامُ جَائِزٌ لِكُنْهَ
قَلِيلٍ جِذَاً، نَحْوُ: «هَذَا هُوَهُ، وَرَأَيْتُ هَنَاهُ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنِيهِ» وَأَنْكَرَ الْفَرَاءَ جَوَازَ إِتِمَامِهِ، وَهُوَ

خبره أي كذاك فيكون من عطف الجمل. ووزن هذه الأربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها
وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولا ملامها واو، ولا تحذف إلا
مع قطعها عن الإضافة.

قوله: (وَالنَّقْصُ) مراده به حذف اللام، والإعراب على العين لا النقص للتعارف في قاض.

قوله: (يَنْدُرُ أَيِ النقص).

قوله: (وَقَصْرُهَا أَيِ إعرابها كفتى فتقلب لامها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن عينها
مفتوحة لا ساكنة كما مر. وأفرد الضمير هنا، وجمعه فيما بعد إشارة لجواز الأمرين، وإن كان
الثاني أكثر في عدد القلة كما هنا. وقوله: من نقصهن متعلق بأشهر، وقدمه عليه لأنه يجيز تقديم
من على أفعال مطلقاً ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام ولا حجة في قوله:

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

لأنه ضرورة ومقتضاه أن النقص شهير في كلها، وهو كذلك وأما ندرته في أب وتالييه فنسبية
على أنه لا تنافي بين الشهرة والندرة فتدبر.

قوله: (وَحَمُوها) فيه جرى على اختصاص الحم بأقارب الزوج أباً كان أو غيره فلا يضاف
إلا للمؤنث، وقيل: يطلق على أقاربهما معاً فيضاف للزوج أيضاً.

قوله: (هَذَا هَنْ زَيْدٍ) أي شئنه لأنه كناية عن أسماء الأجناس مطلقاً، وقيل عما يستقبح
ذكره، وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح أنه يكنى به عن اسم الإنسان أيضاً تقول جاء هن وفي
الأشئ هنة.

قوله: (مَنْ تَعَزَّى الخ) ساقط في نسخ وقوله: تعزى أي انتسب بانتساب الجاهلية بأن يقول:
يا لفلان فاعضوه أي قولوا له أعضض على هن أبيك الذي انتسبت إليه، ولا تكونوا أي لا تذكروا
الهن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه.

مَحْجُوجٌ بِحِكَايَةِ سَيَوِيهِ الْإِتْمَامَ عَنِ الْعَرَبِ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ.
وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ» إِلَى اللَّغَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ فِي
«أَبٍ» وَتَالِيَيْهِ - وهما «أَخْ، وَحَمْ» - فإِخْدَى اللَّغَتَيْنِ النَّقْصُ، وَهُوَ حَذْفُ الْوَاوِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ،
وَالْإِعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الْبَاءِ وَالْخَاءِ وَالْمِيمِ، نَحْوُ: «هَذَا أَبُهُ وَأَخُهُ وَحَمُّهَا، وَرَأَيْتُ
أَبَهُ وَأَخَهُ وَحَمُّهَا، وَمَرَرْتُ بِأَبِي وَأَخِي وَحَمِّي» وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ:

[٥] بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عَدِيٍّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ
وَهَذِهِ اللَّغَةُ نَادِرَةٌ فِي «أَبٍ» وَتَالِيَيْهِ، وَلِهَذَا قَالَ: «وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ» أَيُّ: يَنْدُرُ
النَّقْصُ.

وَاللَّغَةُ الْأُخْرَى فِي «أَبٍ» وَتَالِيَيْهِ أَنْ يَكُونَ بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وَنَضْبًا، وَجَرًّا، نَحْوُ: «هَذَا أَبَاهُ
وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا، وَمَرَرْتُ بِأَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا» وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٦] إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَعَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
فَعَلَامَةُ الرَّفْعِ وَالنَّضْبِ وَالْجَرِّ حَرَكَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلِفِ كَمَا تُقَدَّرُ فِي الْمَقْصُورِ، وَهَذِهِ
اللَّغَةُ أَشْهُرُ مِنَ النَّقْصِ.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ فِي «أَبٍ، وَأَخْ، وَحَمْ» ثَلَاثَ لُغَاتٍ: أَشْهُرُهَا أَنْ تَكُونَ بِالْوَاوِ
وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ، وَالثَّانِيَةُ أَنْ تَكُونَ بِالْأَلِفِ مُطْلَقًا، وَالثَّلَاثَةُ أَنْ تُحَذَفَ مِنْهَا الْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ، وَهَذَا
نَادِرٌ، وَأَنَّ فِي «هَنْ» لَغَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا النَّقْصُ، وَهُوَ الْأَشْهُرُ، وَالثَّانِيَةُ الْإِتْمَامُ، وَهُوَ قَلِيلٌ.

قوله: (مَحْجُوجٌ) أي مقام عليه الحجة.

قوله: (بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عَدِيٍّ النخ) هو عدي بن حاتم الطائي صحابي، وقوله: فما ظلم، إما منزل
منزلة اللازم فلا مفعول له أي ما حصل منه ظلم لأنه لم يشابه أجنبيًا، أو مفعوله محذوف أي ما
ظلم أحداً في تلك الصفة لكونها صفة أبيه، أو ما ظلم أباه بتضييع صفته، أو أمه باتهامه فيه إذا لم
يشابهه.

قوله: (بِالْأَلِفِ مُطْلَقًا) هي لغة بني الحارث وخنعم وزبيد وغيرهم. وعليها حديث «مَا صَنَعَ
أَبَا جَهْلٍ»، وقول أبي حنيفة: لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قيس.

قوله: (إِنْ أَبَاهَا النخ) ساقط في غالب النسخ، والشاهد في الثالث صراحة، وكذا في الأولين
بقرينته إذ يبعد التلفيق بين لغتين.

وقوله: غايتها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثنى الألف، والضمير للمجد وأنه باعتبار أنه
صفة، أو رتبة. والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية، أو غاية المجد في النسب، وغايته في الحساب أو
الألف للإشباع لا للتثنية.

٣١- وَشَرَطَ ذَا الإِعْرَابِ: أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيْلِيَا، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اُعْتِلَا
ذَكَرَ التَّجْوِيذَ لِإِعْرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْحُرُوفِ شُرُوطاً أَرْبَعَةً:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً، واحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنْ أَلَّا تُضَافَ؛ فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ
الظَّاهِرَةِ، نَحْوُ: «هَذَا أَبٌ، وَرَأَيْتُ أَبًا، وَمَرَرْتُ بِأَبٍ».

الثَّانِي: أَنْ تُضَافَ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: «هَذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُ»؛ فَإِنْ
أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أُعْرِبَتْ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ، نَحْوُ: «هَذَا أَبِي، وَرَأَيْتُ أَبِي، وَمَرَرْتُ
بَأَبِي»، وَلَمْ تُعَرَّبْ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ مَا تُعَرَّبُ بِهِ حِينَئِذٍ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً، واحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنْ أَنْ تَكُونَ مُصَغَّرَةً؛ فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تُعَرَّبُ
بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ، نَحْوُ: «هَذَا أَبِي زَيْدٍ وَدَوِيُّ مَالٍ، وَرَأَيْتُ أَبِي زَيْدٍ وَدَوِيَّ مَالٍ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي
زَيْدٍ وَدَوِيَّ مَالٍ».

الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً، واحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَجْمُوعَةً أَوْ مُتَنَاءَةً؛ فَإِنْ كَانَتْ
مَجْمُوعَةً أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ، نَحْوُ: «هَؤُلَاءِ آبَاءُ الزَّيْدِيِّينَ، وَرَأَيْتُ آبَاءَهُمْ، وَمَرَرْتُ

قوله: (وَشَرَطَ ذَا الإِعْرَابِ) أي بالحروف لأن الكلام فيه، وبديل المثال لا القصر وإن كان
هو أقرب مذکور.

قوله: (لَا لِيْلِيَا) عطف على محذوف أي يضمن لأي اسم ظاهر، أو مضمّر معرفة أو نكرة لا
ليلى، وقد مثل للجميع، ولم يقيد بها بياء المتكلم لأن ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها
الإضافة.

قوله: (إِذَا اُعْتِلَا) حال من المضاف، وهو أخو لا من المضاف إليه لعدم شرطه الآتي في
قوله:

وَلَا تُجْزُ خَالًا مِنْ الْمُضَافِ لَهُ

الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره للوقف.

قوله: (مُضَافَةً) أي لفظاً كما مثل أو نية كقول العجاج:

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَاشِيمَ وَقَا

أي خياشيمها وفاها فحذف المضاف إليه، ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالألف.

قوله: (مِنْ أَنْ لَا تُضَافَ) أي ما عدا ذو وفوك للزومهما الإضافة كما مر.

قوله: (مَجْمُوعَةً) أي جمع تكسير، أما جمع السلامة لمذكر فتعرف إعرابه كالتثنية، وكذا
المؤنث بأن يراد بها ما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات، وهو مسموع فيما عدا فوك، وقيل فيه
أيضاً.

بآبائِهِمْ»، وإن كانت مُثَنَّاةً أُعْرِبَتْ إِعْرَابَ الْمُثَنَّى؛ بِالْأَلِفِ رَفْعاً، وبالياءِ جَزْأً وَنَضْباً، نحو: «هَذَا أَبُو زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أَبَوَيْهِ، وَمَرَرْتُ بِأَبَوَيْهِ».

ولم يذكر الْمُصَنَّفُ - رحمه الله تعالى! - من هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ سِوَى الشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، ثم أَشَارَ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ: وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَاءٍ أَي: شَرَطُ إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْحُرُوفِ أَنْ تُضَافَ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِضَافَتِهَا، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ إِضَافَتُهَا إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ الشَّرْطَانِ الْآخَرَانِ مِنْ كَلَامِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: «يُضَفَّنَ» رَاجِعٌ إِلَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا، وَهُوَ لَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا مُفْرَدَةً مُكَبَّرَةً؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: «وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَافَ أَبٌ وَإِخْوَتُهُ الْمَذْكُورَةُ إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ».

وَاعْلَمْ أَنَّ «ذُو» لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافَةً، وَلَا تُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ، بَلْ إِلَى اسْمٍ جِنْسٍ ظَاهِرٍ غَيْرِ صِفَةٍ، نَحْوُ: «جَاءَنِي ذُو مَالٍ»؛ فَلَا يَجُوزُ «جَاءَنِي ذُو قَائِمٍ».

٣٢ - بِالْأَلِفِ ارْزُقِ الْمُثَنَّى، وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلاً

٣٣ - كِلْتَا كَذَلِكَ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَأَبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

قَوْلُهُ: (وَلَا تُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ) أَي وَإِنْ رَجَعَ إِلَى اسْمِ جِنْسٍ، وَشَذَّ نَحْوُ: إِنَّمَا يَعْرِفُ الْفَضْلُ مِنَ النَّاسِ ذُووَهُ.

قَوْلُهُ: (إِلَى اسْمِ جِنْسٍ) الْمُرَادُ بِهِ مَا وَضَعَ لِمَعْنَى كُلِّي، وَلَوْ مَعْرِفَةً بِأَلْ قَالَ فِي النَّكْتِ: وَإِضَافَتُهَا لِلْعَلَمِ قَلِيلَةٌ نَحْوُ أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّةَ بِالْمَوْحِدَةِ لُغَةً فِي مَكَّةَ أَي أَنَا صَاحِبُهَا، وَإِلَى جُمْلَةٍ شَاذَةٍ كَقَوْلِهِمْ أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمَ أَي بِطَرِيقِ ذِي سَلَامَةٍ. وَقَوْلُهُ غَيْرُ صِفَةٍ أَي نَحْوِيَّةٌ، وَهِيَ الْمَشْتَقُ فَلَا يَقَالُ ذُو فَاضِلٍ وَإِنْ كَانَتْ جَمِيعُ الْمَشْتَقَاتِ أَسْمَاءَ أَجْنَاسٍ، أَمَا الْمَعْنَوِيَّةُ كَالْعَلَمِ وَالْكَرَمِ فَتُضَافُ إِلَيْهَا، وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا وَاصِلَةٌ لِلْوَصْفِ بِمَا بَعْدَهَا، وَالضَّمِيرُ وَالْعَلَمُ لَا يَوْصَفُ بِهِمَا. وَالْمَشْتَقُ وَالْجُمْلَةُ يَصْلِحَانِ بِنَفْسِهِمَا لِلْوَصْفِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا اسْمُ الْجِنْسِ.

قَوْلُهُ: (إِذَا بِمُضْمَرٍ الْخ) الْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِوَصْلٍ مَحْذُوفٍ يَفْسِرُهُ الْمَذْكُورُ، وَمُضَافاً حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ مِنْ ضَمِيرٍ وَصَلِ الْعَائِدُ عَلَى كِلَا لَأَنَّ وَصَلَ الْمُضْمَرِ بِهِ لَيْسَ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ فَالْفُهُ لِلْإِطْلَاقِ لَا لِلتَّنْبِيَةِ، وَجَوَابُ إِذَا مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةٍ مَا قَبْلَهُ أَي إِذَا وَصَلَ كِلَا بِمُضْمَرٍ حَالٌ كَوْنُهُ مُضَافاً إِلَى ذَلِكَ الْمُضْمَرِ فَارْفَعَهُ الْخ، أَوْ هِيَ ظَرْفٌ لَا رَفْعَ مَجْرَدٌ عَنِ الشَّرْطِ.

قَوْلُهُ: (كِلْتَا كَذَلِكَ) مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ يَجْرِيَانِ، وَكَابْنَيْنِ حَالٌ مِنْ فَاعِلِهِ، أَوْ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَي يَجْرِيَانِ جَرِيًّا كَجَرِي ابْنَيْنِ، وَإِعْرَابُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مُقَدَّرٌ عَلَى الْأَلْفِ وَالياءِ لَا بِهِمَا لَمَّا مَرَّ فِي ذَوِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَى النَّوْنِ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ فَلَيْسَتْ

٣٤ - وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَزْأً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن مِمَّا تُنَوِّبُ فِيهِ الْحُرُوفُ عَنْ الْحَرَكَاتِ الْأَسْمَاءُ السُّنَّةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْمُشْنَى، وَهُوَ مِمَّا يُعَرَّبُ بِالْحُرُوفِ.

وَحَدُّهُ: «لَفْظُ دَالٍّ عَلَى اثْنَيْنِ، بِزِيَادَةِ فِي آخِرِهِ، صَالِحٌ لِلتَّجْرِيدِ، وَعَظْفٌ مِثْلُهُ عَلَيْهِ» فَبَدَخُلُ فِي قَوْلِنَا: «لَفْظُ دَالٍّ عَلَى اثْنَيْنِ» الْمُشْنَى نَحْوُ: «الزَّيْدَانِ» وَالْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لِاثْنَيْنِ

محل إعراب، وإن صارت الآن آخر اللفظ المقصود. وكذا يقال في قوله الآتي: عشرون والأهلون الخ هذا، والأظهر أنه يجري فيهما المذاهب الآتية في إعراب المشنى والجمع بعد التسمية بهما. ومن جملتها إعرابهما بالحروف كأصلهما فتدبر.

قوله: (وَتَخْلُفُ الْيَا) بالقصر، والمراد، أنها تقوم مقام الألف في بيان مقتضى العامل لا في النوع الخاص بها، وهو الرفع، والمراد الخلف، ولو تقديراً ليدخل نحو ليك مما لم يستعمل بالألف، وجزأ ونصباً طرفان بتقدير مضاف أي وقت جر الخ كما في: آتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ، لا حالان لأن مجيء المصدر حالاً سماعي.

قوله: (قَدْ أَلِفَ) كالتعليل لبقاء الفتح أي إنما بقي مع الياء لسبق ألفته مع الألف وقيل ليشعر من حيث لزومه للألف بأن الياء خلف عنها إذ الرفع أول أحواله، وإنما لم يبق الضم قبل ياء الجمع بثقله فخفف بالكسر دون الفتح للفرق بينه وبين المشنى، ولم يعكس لأن مقتضى الفتح إنما وجد في المشنى.

قوله: (وَحَدُّهُ لَفْظُ الْخ) الأولى اسم لأنه جنس قريب، وقوله دال الخ مخرج لما دل على واحد كسكران ورجلان أي ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو، والمراد دالّ عليهما في الحالة الراهنة إذ اسم الفاعل حقيقة في الحال فخرج المشنى المسمى به علماً كالبحرين لبلد أو اسم جنس ككلبتي الحداد فإنه ملحق بالمشنى في إعرابه لا مشنى حقيقة على أنه لو عبر بالماضي ما دخل ذلك لأن الفعل في التعاريف منسلخ عن الزمان فإن قلت: يخرج باعتبار الحال نحو حنانيك مما أريد به التكثير مع أنه مشنى حقيقة كما اختاره ابن هشام لا ملحق به. قلت استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقريئة فلا يعتبر بخلاف البحرين، ونحوه فإنه بوضع جديد، وقد انسلخ عن وضعه الأصلي بالكلية فتدبر.

قوله: (وَعَظْفٌ مِثْلُهُ) أي، وصالح لعطف مثله بعد التجريد لأن المعطوف هو المفرد لا المشنى، والمراد أن المعنى يصح مع العطف، وإن امتنع العدول عن التثنية إليه إلا لنكتة كقصد التكثير في: أعطيتك مائة ومائة، وكفصل ظاهر في نحو رجل قصير ورجل طويل، أو مقدر كقول الحجاج محمد ومحمد في يوم أي محمد ابني ومحمد أخي والتثنية لا تغني عن العطف بغير الواو لأن لغيرها معاني تفوت بفواته كالترتيب في الفاء.

قوله: (فَبَدَخُلُ فِي قَوْلِنَا الْخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ جنساً فنحو: سكران خارج

نحو: «شَفَع»، وَخَرَجَ بقولنا: «بزيادة» نحو: «شَفَع»، وَخَرَجَ بقولنا: «صالحٌ لِلتَّجْرِيدِ» نحو: «اثنان» فإنه لا يَصْلُحُ لإسقاطِ الزِّيَادَةِ منه؛ فلا تقول: «أَتْنٌ» وَخَرَجَ بقولنا: «وَعُطِفَ مِثْلُهُ عَلَيْهِ» ما صَلَحَ لِلتَّجْرِيدِ وَعُطِفَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ، كَالْقَمَرَيْنِ؛ فإنه صالحٌ لِلتَّجْرِيدِ، فتقول: قَمَرٌ، وَلَكِنْ

عنه لا به، وهو وإن كان خلاف المألوف أولى من الجنس البعيد فتدبر.

قوله: (نَحْوُ شَفَع) أي زوج، وإنما دخل فيما ذكر لأن المراد بالاثنتين ما يعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما سواء كانا مفردين كرجلين، أو جمعين كجملين، أو اسمي جمعين كركبين فأخرجنا بقيد الزيادة لأنهما ليسا من المثني، ولا من الملحوق به، وبمعناهما زكى بالزاي كفتى وضده خسى بمعجمة فسین مهملة قال الكميت:

مَكَارِمُ لَا تُحْصَى إِذَا نَحْنُ لَمْ نَقُلْ زَكَى وَخَسَى فِيمَا نَعُدُّ خِلَالَهَا

أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم إحصائها.

قوله: (اِثْنَانِ الْخ) مثلها اثنان، وكلتا إذ لم يسمع لها مفرد فهي من الملحوق بالمثني لا مثناة حقيقة، وكذا كلا لكنها تخرج بقيد الزيادة كشفع لأن ألفها بدل عن أصل واو أو ياء، وأما كلتا فآلفها زائدة، وتأوها بدل عن اللام. وقيل بالعكس.

قوله: (وَعُطِفَ غَيْرُهُ) أي مغايره في الوزن كما في قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِأَحَبِّ الْعَمَرَيْنِ إِلَيْكَ» أي عمر بن الخطاب، وأبي جهل عمرو بن هشام فَعَلَبَ مَنْ سَبَقَتْ لَهُ السَّعَادَةُ، أو في الحروف كمثال الشارح، وكالأبوين للأب والأم فكل ذلك تغليب، وهو ملحوق بالمثني على التحقيق لأن شرط التثنية عند الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه.

وقولهم: القلم أحد اللسانين شاذٌ وكذا المشترك باعتبار معنييه كقرءان للحيض والظهر لثلاثا يلتبس بفردَي أحد المعنيين، وإنما ثني العلم المشترك كالزبدتين لتأوله بالمسلمين يزيد، ولعدم التباسه إذ لبس تحته أفراد، وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجمعه مع أمن اللبس كعندي عينان منقودة ومورودة. ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين تثنية قمر الحقيقة، وقمر المجاز مع أن التغليب سائغ لما صرح به غير واحد أن تغليب التثنية سماعي. ولا يقال إنه مجاز لا حجر فيه لأن كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد، وإنما كان مجازاً لأن هيئة التثنية موضوعة للمشاركين لفظاً ومعنى عند الجمهور فاستعمالها في المشاركين لفظاً فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص نقلاً عن يس وغيره. والظاهر أن علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك لا الجزئية كما هو ظاهر، ولا المجاورة كما قيل لأن ذلك إنما هو في فرديه قبل التثنية فيتجاوز بلفظ القمر مثلاً إلى الشمس حتى يشتركا لفظاً لعلاقة المجاورة في الذكر أو الذهن، ثم يثنى فيدل على فردين: حقيقي ومجازي كالمكررين بالعطف هذا في لفظ التثنية والجمع. أما نحو: «وَلِلَّهِ يَسْجُدُ

يُعْطَفُ عَلَيْهِ مُعَايِرُهُ لَا مِثْلُهُ، نحو: «قَمَرٌ وَشَمْسٌ»، وهو المقصود بقولهم: «الْقَمَرَيْنِ».

وأشار المصنف بقوله: «بِالْأَلْفِ اِرْزَعِ الْمَثْنَى وَكِلا» إلى أَنَّ الْمَثْنَى يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ، وَكَذَلِكَ شَبَهُ الْمَثْنَى، وهو: كُلُّ مَا لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْمَثْنَى، وأشار إليه المصنف بقوله: «وَكِلا»؛ فما لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْمَثْنَى مما دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ بزيادةٍ أو شَبْهَها، فَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْمَثْنَى؛ فَكِلا وَكِلتا وَاثْنانٍ وَاثنتانٍ مُلْحَقَةٌ بِالْمَثْنَى؛ لِأَنَّها لَا يَصْدُقُ عَلَيْها حَدُّ الْمَثْنَى، وَلَكِنْ لَا يُلْحَقُ كِلا وَكِلتا بِالْمَثْنَى إِلَّا إِذَا أَضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ، نحو: «جاءني كلاهما»، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما،

مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ» [الرعد: ١٥] حيث استعملت من في غير العاقل لاختلاطه به وتغليب عليه. فالظاهر أنه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز لأنها لم تستعمل في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له. بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكلية التي هي كتعداد أفراد حقيقية ومجازية، ومن يمنع جمعهما له أن يجعلها من عموم المجاز كأن يراد منها مطلق ذات فتعني هذا تحقيق المقام.

قوله: (وَهُوَ) أي المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ.

قوله: (بِزِيَادَةِ) كاثنتين واثنتين وكلتا وقوله، أو شبهها ككلا فإن ألفها أصلية كما مر. وخرج ما دل عليهما بجوهره كشفع كما مر.

فائدة: شروط الثنية عند الجمهور ثمانية مجموعة في قوله:

شَرْطُ الْمَثْنَى أَنْ يَكُونَ مُعْرَبًا وَمُفْرَدًا مُنْكَرًا مَا رُكِبًا
مُوَافِقًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى لَهُ مُمَازِلٌ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ غَيْرُهُ

فلا يثنى المبني على الأصح، ونحو ذان واللذان صيغة مستقلة، وإنما تغيرا بالعوامل نظر الصورة الثنية فبينا على ما يشاكل إعرابهما، وهذا مراد من قال إنهما ملحقان بالمثنى في إعرابه، ونحو: يا زيدان، بناؤه وارد على الثنية، ونحو: منان ومنين زيادته للحكاية تحذف وصلاً لا للثنية، ولا غير المفرد من المثنى وجمعي التصحيح، والجمع المتناهي؛ وإنما يثنى غير المتناهي، واسم الجنس، واسم الجمع لأن لها نظيراً في الأحاد، وكذا يشترط في كل جمع ولا العلم إلا بعد تنكيره بأن يراد به أي واحد مسمى به، ثم يعوض عن العلمية التعريف بأل، أو النداء لأنه يدل على التشخص والثنية على الشيوخ، والتعدد فيتناهيان. ومثلها الجمع ولهذا لا تثنى ولا تجمع كنيات الأعلام كفلان لعدم قبولها التنكير، ولا المركب كما سيبين في الجمع، ولا ما اختلف لفظه أو معناه كما مر، ولا ما ليس له مماثل أو ثانٍ في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما مر ويمكن الاغتناء عن هذا بما قبله لأن ما لا ثاني له لم يوافق شيئاً في معناه، ولا ما استغني عن تثنيته بغيره. كما استغني بتثنية جزء وسي عن بعض وسواء وبكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء وبسته وثمانية عن تثنية ثلاثة وأربعة. وأما قوله:

وجاءتني كِلْتَاهُمَا، ورأيتُ كِلْتَيْهِمَا، ومررتُ بِكِلْتَيْهِمَا» فَإِنْ أَضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ كَانَا بِالْأَلْفِ رُفْعاً وَنُصْباً وَجَزْراً، نحو: «جاءني كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرَاتَيْنِ، ورأيتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وَكِلْتَا المَرَاتَيْنِ، ومررتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرَاتَيْنِ»؛ فَلِهَذَا قَالَ المَصْنُفُ: «وكلا إذا بمضمر مضافاً وَصلاً».

ثم بَيَّنَّ أَنَّ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ مَجْرَى ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ؛ فَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ مُلْحَقَانِ بِالمثنى كما تَقَدَّمَ، وَابْنَانِ وَابْنَتَانِ مُثْنَى حَقِيقَةً.

ثم ذَكَرَ المَصْنُفُ - رحمه الله تعالى! - أَنَّ الْبَاءَ تَخْلُفُ الْأَلِفَ فِي المثنى وَالمُلْحَقِ بِهِ فِي حَالَتَيِ الْجَزْ وَالنُّصْبِ، وَأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْتَوْحاً، نحو: «رَأَيْتُ الرُّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا، وَمررتُ بِالرُّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا» وَاخْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنْ بَاءِ الجَمْعِ؛ فَإِنَّ مَا قَبْلَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَكْسُوراً، نحو: «مررتُ بِالرُّيْدَيْنِ» وَسَيَأْتِي ذَلِكَ.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ المثنى وَمَا أُلْحِقَ بِهِ يُرْفَعُ بِالْأَلْفِ، وَيُنْصَبُ وَيُجَزُّ بِالْبَاءِ، وَهَذَا هُوَ

فَيَا رَبِّ إِنْ لَمْ تَجْعَلِ الحُبَّ بَيْنَنَا
سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْ لِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدًا
فَشَادُّ.

قوله: (كَانَا بِالْأَلْفِ) أَي وَيَقْدَرُ الإِعْرَابُ عَلَيْهَا كَالْمَقْصُورِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ لِهَما حَقّاً مِنَ الإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ لِأَنَّ لَفْظَهُمَا مُفْرَدٌ، وَمَعْنَاهُمَا مثنى فَأَعْرَبَا كَالْمُفْرَدِ تَارَةً، وَكَالمثنى أُخْرَى وَلَمَّا كَانَ إِعْرَابُ المثنى فَرْعَ المُفْرَدِ وَالمضمر فَرْعَ المظهر أُعْطِيَ الأَصْلُ لِلأَصْلِ، وَالفَرْعُ لِلْفَرْعِ لِلْمُنَاسَبَةِ وَبَعْضُهُمْ يَعْزِبُهُمَا كَالْمثنى مُطْلَقاً، وَبَعْضُهُمْ كَالْمَقْصُورِ مُطْلَقاً. وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

نِعَمَ الفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيئَتِي فِي حِينٍ جَدَّ بِنَا المَسِيرُ كِلَانَا

فائدة: الأكثرُ فِيهِمَا مِرَاعَاةُ اللَّفْظِ وَبِهِ جَاءَ الْقُرْآنُ نَصّاً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾ [الكهف: ٣٣] وَأَمَّا ضَمِيرُ خِلَالَهُمَا فَيَحْتَمِلُ رَجُوعَهُ لِلجَنَّتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مُضَافاً إِلَيْهِ كَمَا يَرْجِعُ مَعَ كُلِّ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ يَصِفُ فَرَسَيْنِ تَسَابِقاً:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرِيُّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفُسِهِمَا رَابِي

فثنى أَقْلَعَا أَي تَرَكََا الجَرِي مِرَاعَاةً لِلْمَعْنَى، وَرَاعَى اللَّفْظَ فِي رَابِي بِمَعْنَى مُتَفَخٍّ مِنَ التَّعَبِ قَالَ فِي المَغْنِيِّ: وَقَدْ سَأَلْتُ قَدِيمًا عَنْ قَوْلِكَ: زَيْدٌ وَعَمْرٌ وَكِلَاهُمَا قَائِمٌ، أَوْ قَائِمَانِ أَيُهُمَا الصَّوَابُ؟ فَكُتِبَتْ: إِنْ قَدَرَ كِلَاهُمَا تَوْكِيداً فَقَائِمَانِ لِأَنَّهُ خَبِرَ عَنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، أَوْ مُبْتَدَأُ فَالْوَجْهَانِ، وَالمُخْتَارُ الإِفْرَادُ. وَعَلَى هَذَا، فَإِذَا قِيلَ إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا فَإِنْ قِيلَ كِلَيْهِمَا قِيلَ قَائِمَانِ، أَوْ كِلَاهُمَا فَالْوَجْهَانِ أَهـ قَالَ الدَّمَامِينِي: وَيَتَعَيَّنُ الإِفْرَادُ مِرَاعَاةً لِلْفَرْعِ فِي قَوْلِهِ:

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مِثْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

المشهور، والصَّحِيحُ أَنَّ الإِعْرَابَ فِي المَثْنَى والمُلْحَقِ بِهِ بِحَرَكَةِ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الأَلْفِ رَفْعاً والِيَاءِ نَصْباً وَجَزْأً.

وما ذكره المصنفُ مِنْ أَنَّ المَثْنَى والمُلْحَقَ بِهِ يَكُونَانِ بِالْأَلْفِ رَفْعاً والِيَاءِ نَصْباً وَجَزْأً هُوَ المَشْهُورُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ المَثْنَى والمُلْحَقَ بِهِ بِالْأَلْفِ مُطْلَقاً: رَفْعاً، وَنَصْباً، وَجَزْأً؛ فَيَقُولُ: «جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَرَأَيْتَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا».

٣٥ - وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَيَا أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ سَالِمَ جَمْعِ «عَامِرٍ، وَمُذْنِبٍ»

وضابطه أن ينسب إلى كل منهما حكم الآخر بالنسبة إليه لا إلى ثالث. ا هـ.

قوله: (والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الأسماء الستة، ولم يوافقهم الناظم هنا لأنه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: (بِالْأَلْفِ مُطْلَقاً) أي ويعربه كالمقصود مع كسر النون أبداً وبعض هؤلاء يعربه على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلاً، وخرج على الأول قراءة: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] بشد إِنْ، وحقه هذين كقراءة الأكثر لأنه اسم أن بصورة التثنية فيبنى على ما يشاكل إعرابها كما مر. وقيل اسم أن ضمير الشأن محذوفاً، وجملة هذان الخ خبرها، واللام داخله على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران لا على ساحران لأن لها الصدر فلا تدخل إلا على المقدم من المبتدأ وخبره، وحذف المبتدأ لا ينافي تأكيده باللام لوروده في غير موضع، وقيل: إن بمعنى نعم وما بعدها جملة مستقلة كما حكى أن ابن الزبير قال له رجل: إن ناقتي قد نقتب فقال أرحها قال: وأعطشها الطريق، فقال: اسقها. قال: ما جئتك مستطباً؛ بل مستمنحاً لعن الله ناقة حملتني إليك. قال ابن الزبير: إن وراكبها، أي، نعم لعننا الله وراكبها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المغني وحواشيه.

قوله: (وَيَا أَجْرُزُ) بقصر يا بلا تنوين للضرورة، وهو متعلق بأجرز، وحذف مثله من انصب لدلالته عليه، ولم يتنازعا لتأخرهما عنه فلا يتوجه العامل الثاني إليه على الأصح عند الناظم للفصل بينهما بالأول، وعلى القول بجوازه لطلب المعمول في الجملة يتعين هنا إعمال الثاني إذ لو كان الأول لَوَجَبَ الضمير في الثاني، وإن كان فضلة كما سيبين.

قوله: (سَالِمَ جَمْعِ الخ) تنازعه ارفع وأجرز وانصب فأعمل الأخير لقربه، وحذف ضمير الأولين لكونه فضلة، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، أو على معنى من لصحة حمل الثاني على الأول، وخرج بالسالم تكسير عامر على عوامر كجابر وجوابر ومذنب على مذانب لكن سيأتي في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب

ذكر المصنف قِسْمَيْنِ يعربانِ بالحروفِ: أَحَدُهُمَا الْأَسْمَاءُ السُّتَّةُ، والثاني المثنى، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليهما، ثم ذكر في هذا البيت القِسْمَ الثَّالِثَ، وهو جَمْعُ المذكرِ السَّالِمِ وما حُوِّلَ عَلَيْهِ، وإِعْرَابُهُ: بالواوِ رُفْعاً، وبِالْيَاءِ نَصْباً وَجَزْراً.

وأشارَ بقوله: «عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ» إلى ما يُجْمَعُ هذا الجمعُ، وهو قسمان: جامدٌ وَصِفَةٌ. فَيُشْتَرَطُ في الجامد: أَنْ يَكُونَ عِلْماً، لِمَذْكُورٍ، عَاقِلٍ، خَالِياً مِنْ تَأْيِ التَّأْنِيثِ، وَمِنْ

جمعها تصحيحاً فيكون مذهب مثلها فالتقييد بالسالم ليس للاحتراز إلا بالنسبة لعامر دون مذهب فتدبر.

قوله: (في هذا البيت) أي وما بعده.

قوله: (السَّالِمِ) الأولى جرُّه صفة للمذكر لأن المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير، وأما تغييره في قاضون ومصطفون للإعلال. ويصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحده.

قوله: (جَامِدٌ) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف، والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات.

قوله: (فَيُشْتَرَطُ فِي الْجَامِدِ) أي زيادة على شروط التثنية المارة كما تزداد في الصفة أيضاً كما في الروداني.

قوله: (عِلْماً) أي شخصياً أما الجنسي فلا يجمع منه إلا التوكيدي كأجمعون لأنه في الأصل وصف أفعل تفضيل فإن قلت: كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره عند الجمع كما مر في التثنية؟ قلت: اشتراطها لا لذاتها وهو التشخص حتى تنافي الجمع، بل لتحصيل الوصفية تأويلاً وذلك لأن دلالة الواو على الجمعية إنما هي بالأصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها إلا ما شابهه معنى وصحة وإعلالاً وهو الوصف المشتق، وحمل عليه العلم لأنه وصف تأويلاً لتأوله بالمسمى دون باقي الأسماء، ولا حاجة لما يقال: العلمية شرط للإقدام، وعدمها للتحقق، أو هي شرط معد أي مهيئ لقبول الجمعية، والمعد لا يجامع المشروط وإن توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي، وتسميته شرطاً لمشابهته له في التوقف عليه.

قوله: (لِمَذْكُورٍ عَاقِلٍ) أي باعتبار معناه لا لفظه فيقال زينبون وسعدون في زينب وسعدى لمذكرين كما يقال زيدات وعمرات في زيد وعمر ولمؤنثين. واختص بالمذكور العقلاء لشرفهم كما أن الصحة أشرف من التكسير قال الدماميني وقد ورد هذا الجمع في أسمائه تعالى للتعظيم لامتناع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا يقال: رحيمون قياساً على نحو: فنعم الماهدون لعدم الإذن. وحينئذ، فلا يرد أنه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف يجمع؟ لأن كلامنا في الجمع القياسي.

قوله: (خَالِياً مِنْ تَأْيِ التَّأْنِيثِ) أي ما لم تكن عوض فاء أو لام كعدة وثبة وإلا جمعاً قياساً إذا

التركيب؛ فإن لم يكن علماً لم يُجمع بالواو والثون؛ فلا يقال في: «رجل» رجلون، نعم إذا صغر جاز ذلك نحو: «رجيل، ورجيلون» لأنه وصف، وإن كان علماً لغير مُذكر لم يُجمع بهما؛ فلا يقال في: «زينب» زينون، وكذا إن كان علماً لمُذكر غير عاقل؛ فلا يقال في لاجي - اسم فرس - لاجقون، وإن كان فيه تاء التانيث، فكذلك لا يُجمع بهما؛ فلا يقال في: «طلحة» طلحون، وأجاز ذلك الكوفيون، وكذلك إذا كان مُركباً؛ فلا يقال في: «سيبويه» سيبويهون، وأجازة بعضهم.

ويشترط في الصفة: أن تكون صفة، لمذكر، عاقل،

سمي بهما، وما سيأتي من عدهما في الملحقات عند عدم التسمية. اهـ صبان وأوجب المبرد جمع ذلك بالالف والتاء، ولا يشترط الخلو من ألف التانيث بل تحذف المقصورة، وتقلب الممدودة واواً فيقال: حبلون، وصحراون، عند التسمية.

قوله: (وَمِنْ التَّرْكِيبِ) الأولى حذفه لأنه شرط لكل جمع، بل، وللتثنية أيضاً كما مر.

قوله: (إِنْ صَغُرَ جَزَأٌ) أي لأنه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه، وكذا نحو بصري وكوفي لتأوله بالمنسوب لكذا.

قوله: (فَكَذَلِكَ لَا يُجْمَعُ) أي لأن حذف التاء كالألف المقصورة يلبس بالمجرد، وفتح ما قبل الألف دافع لذلك. ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء فليحذر. ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهراً وسوياً ذلك في الألف الممدودة ذهاب صورتها، وأيضاً يمتنع وقوع التاء حشواً بلا ضرورة، وإنما وقعت كذلك في التثنية لضرورة أن حذفها ملبس مع أنه ليس للمؤنث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع.

قوله: (وَأَجَازَةُ بَعْضُهُمْ) أي سيبويهون بجمع الجزأين، وبعضهم يقول: سيبون بجمع الأول فقط، وبعضهم يجمع المزجي وإن لم يختم بويه، أما الإسنادي فلا يجمع ولا يثنى اتفاقاً بل يقال ذوو أو ذوا برق نحره مثلاً من إضافة المسمى إلى الاسم كذات مرة، وذات يوم كما يقال في المزجي على القول الأول. ويظهر أن التقييدي كذلك، وأما الإضافي فيثنى ويجمع جزؤه الأول مضافاً للثاني كغلامو زيد وعبدو الله وجوز الكوفيون جمع الجزأين قال الروداني: لا أظن أحداً يجترئ على ذلك في نحو عبد الله إنما الله إله واحد. اهـ ومن هنا يؤخذ ما اختاره الأمير من أن إطلاق المذهبين لا يحسن بل إن انفرد المضاف إليه جمع الصدر فقط قولاً واحداً كعبيد زيد. وإن تعدد كل منهما كعبد زيد المكي وعبد زيد المصري مثلاً فالوجه جمعهما كعبيد الزبود.

قوله: (صِفَةٌ لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ) أي ولو تنزيراً ليدخل نحو «أَتَيْنَا طَائِعِينَ» [فصلت: ١١] «رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ» [يوسف: ٤] وليس ذلك ملحقاً بالجمع كما قيل لأنها لما وصفت بصفات العقلاء من

خالية من تاء التانيث، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ، ولا من باب فَعْلَانِ فَعْلَى، ولا مِمَّا يَسْتَوِي فيه المذكر والمؤنث؛ فَخَرَجَ بقولنا: «صفة لمذكر» ما كَانَ صفةً لمؤنث؛ فلا يقال في حائض حائضون، وخَرَجَ بقولنا: «عاقِل» ما كان صفة لمذكر غير عاقل؛ فلا يقال في سابق - صفة فَرَسٍ - سابقون، وَخَرَجَ بقولنا: «خالية من تاء التانيث» ما كَانَ صفةً لمذكر عاقل؛ ولكنَّ فيه تاء التانيث، نحو عَلَّامة؛ فلا يقال فيه: عَلَّامُونَ، وخَرَجَ بقولنا: «ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاءَ» ما كان كذلك، نحو: «أَحْمَر» فإن مؤنثه حمراء؛ فلا يقال فيه: أَحْمَرُونَ، وكذلك ما كان من باب فَعْلَانِ فَعْلَى، نحو: «سَكْرَان، وَسَكْرَى» فلا يقال: سكرانون، وكذلك إذا اسْتَوَى في الوَصْفِ

الطاعة والسجود جمعت جمعهم ويغلب المذكر والعاقِل على غيره فيقال: زيد والهندات أو والحمير منطلقون.

قوله: (خَالِيَةٌ مِنْ تَاءِ التَّانِيثِ) أي الموضوعه له، وإن استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة.

قوله: (لَيْسَتْ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ الْخ) بجر أفعَل وفعْلَان بالكسرة لإضافتهما إلى ما بعدهما فأبطلت ما فيهما من العلمية، ووزن الفعل أو الزيادة، وأما فعْلَاء بفتح الفاء في الموضوعين فغير مصروف للألف الممدودة في الأول، والمقصورة في الثاني، والإضافة لأدنى ملابسَة أي أفعَل الذي مؤنثه فعْلَاء كأحمر وحمراء وفعْلَان، كذلك كسكران وسكْرَى. وعبارته تشمل ما ليس من باب أَفْعَلَ وفعْلَان أصلاً كقائِم، وما هو منهما ولا مؤنث له كأحمر لكبير كمرة الذكر، ولحيان لطويل اللحية، وما له مؤنث على غير ما ذكر كفعلَى بالضم في الأول كأفضل وفضلى وفعْلَانَة في الثاني، كندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم فكل هذه تجمع بالواو على كلامه.

قوله: (وَلَا مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْخ) قال أرباب الحواشي هو مع ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء، أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لأن قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران وأحمر يخرج به نحو أفضل وأحمر ولحيان، والدلالة على التفضيل لا تدخل إلا أفضل فعلى هذا نحو أحمر ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معاً، وبه في أحمر صرح في حواشي الأزهرية وعلى كلام الشارح يجمعان، وصرح به الصبان فتدبر وحرر.

قوله: (فَلَا يُقَالُ الْخ) أي لأن أحمر وسكران يؤنثان بغير التاء، وصبور يصلح للمؤنث بنفسه، وعدم قبول التاء يبعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحمل عليه كما مر، وإنما جمع الأفضل مع عدم قبوله التاء أيضاً لالتزام تعريفه عند جمعه فأشبهه الفعل اللازم حالة التنكير، ومن الشاذ خلافاً للكوفيين قوله:

فَمَا وَجَدْتُ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ حَلَائِلَ أَسْوَدَيْنِ وَأَحْمَرَيْنِ
وقوله:

مِمَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِمَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ

المذكر والمؤنث، نحو: «صَبُور، وجَرِيح» فإنه يقال: رَجُلٌ صَبُورٌ، وامرأةٌ صَبُورٌ، ورجلٌ جَرِيحٌ، وامرأةٌ جَرِيحٌ، فلا يقال في جمع المذكر السالم: صبورون، ولا جريحون. وأشار المصنف - رحمه الله - إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: «عامر» فإنه عَلمٌ لمذكر عاقل خالٍ من تاء التأنيث ومن التركيب؛ فيقال فيه: عامرون. وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله: «ومُذْنِبٌ»، فإنه صِفةٌ لمذكر عاقلٍ خاليةٌ من تاء التأنيث، وليست من باب أَفْعَلَ فَعَلَاءَ ولا من باب فَعْلَان فَعْلَى، ولا مِمَّا يَسْتَوِي فيه المذكر والمؤنث، فيقال فيه: مُذْنِبُونَ.

٣٦ - وَشِبْهُ ذَيْنِ، وَبِهِ عَشْرُونَ وَبَابُهُ أَلْحَقَّ، وَالْأَهْلُونَ

٣٧ - أُولُو، وَعَالَمُونَ، عَلِيُّونَا وَأَرْضُونَ شَذَّ، وَالسُّنُونَ

٣٨ - وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

أشار المصنف - رحمه الله! - بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه عامر، وهو كُلُّ عَلمٍ مُستَجْمِعٍ للشروط السابق ذكرها كَمُحَمَّدٍ وَإِبْرَاهِيمَ؛ فتقول: مُحَمَّدُونَ وَإِبْرَاهِيمُونَ، وإلى شبه مُذْنِبٍ، وهو كُلُّ صِفةٍ اجْتَمَعَ فيها الشروط، كالأَفْضَلِ والضَّرَابِ وَنَحْوَهُمَا، فتقول: الْأَفْضَلُونَ والضَّرَابُونَ، وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما أَلْحَقَ بِجَمْعِ المذكر السالم في إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً.

حيث جمع العانس، وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوج ذكراً كان أو أنثى. قوله: (نحو صبور وجريح) أي غير علمين، وإلا جمعا ومحل استوائهما في فعول إذا كان بمعنى فاعل، وفي فعيل إذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانها على موصوف مذكور. قوله: (وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع، وهو أربعة أنواع أسماء جموع كعشرين، وأولى وجموع لم تستوف الشروط كأهلين وعالمين، وجموع مسمى بها كعَلِيَّينَ، وجموع تكسير كَارْضِينَ وسنين.

قوله: (وبابُهُ) أي أخواته. ولو عبر به لكان أصرح في إرادة العقود إلى التسعين لأن بابه قد يشمل مئين مع أنه من باب سنين، ولم يقل ألحقاً أي عشرون وبابه لتأولهما بالمذكور. قوله: (والأهلون) إلى عليون مبتدآت حذف عاطفها وخبرها. أي كذلك ألحقت، وأرضون مبتدأ خبره شذ، وحذف خبر السنون لدلالة شذ كما أفاده الأشموني، ونص على شذوذ هذين مع أن جميع الملحقات شاذة لشذته فيهما إذ هو من أربعة أوجه. فإن كلا منهما جمع تكسير لاسم جنس مؤنث غير عاقل. والمراد الشذوذ قياساً فقط لكثرة استعمالها.

قوله: (ومِثْلُ حِينَ) حال من ذا الباب أي باب سنين، أو صفة لمصدر محذوف. أي وروداً مثل حين.

وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ هُوَ: مَا سَلِمَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ، وَوُجِدَ فِيهِ الشُّرُوطُ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا؛ فَمَا لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، أَوْ لَهُ وَاحِدٌ غَيْرُ مُسْتَكْمِلٍ لِلشُّرُوطِ؛ فَلَيْسَ بِجَمْعٍ مَذْكَرٍ سَالِمٍ، بَلْ هُوَ مُلْحَقٌ بِهِ؛ فَعِشْرُونَ وَبَابُهُ - وَهُوَ ثَلَاثُونَ إِلَى تِسْعِينَ - مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ؛ إِذْ لَا يُقَالُ: عِشْرٌ، وَكَذَلِكَ «أَهْلُونَ» مُلْحَقٌ بِهِ؛ لِأَنَّ مُفْرَدَهُ - وَهُوَ أَهْلٌ - لَيْسَ فِيهِ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ جَامِدٌ كَرَجُلٍ، وَكَذَلِكَ «أَوَّلُو»؛ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ. وَ«عَالَمُونَ» جَمْعُ عَالِمٍ، وَعَالَمٌ كَرَجُلٍ اسْمُ جِنْسٍ جَامِدٌ، وَعَلِيُّونَ: اسْمٌ لِأَعْلَى الْجَنَّةِ، وَلَيْسَ

قوله: (لَا وَاحِدَ لَهُ) أَي لَا مِنْ لَفْظِهِ، وَلَا مَعْنَاهُ كَمَا قَالَ الدُّنُوشَرِيُّ.

قوله: (إِذْ لَا يُقَالُ عِشْرٌ) وَإِلَّا لَزِمَ إِطْلَاقُ عِشْرِينَ عَلَى ثَلَاثِينَ، وَثَلَاثِينَ عَلَى تِسْعَةٍ لِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ مِنْ مُفْرَدِهِ.

قوله: (لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ جَامِدٍ) أَي لِذِي الْقَرَابَةِ لَا عِلْمَ وَلَا صِفَةَ، وَيُسْتَعْمَلُ وَصْفًا بِمَعْنَى الْمُسْتَحَقِّ كَالْحَمْدِ لِلَّهِ أَهْلُ الْحَمْدِ وَجَمْعُهُ حِينَئِذٍ حَقِيقِي لَا مُلْحَقٌ بِهِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُسْتَحَقِّ، وَلَمْ تَغْلِبْ عَلَيْهِ الْأَسْمِيَّةُ كَالأَوَّلِ، وَقَالَ الرُّودَانِيُّ: هُوَ أَيْضًا مُلْحَقٌ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لَا تَقْبَلُ التَّنَاءُ وَلَا تَدُلُّ عَلَى التَّفْضِيلِ أَفَادَهُ الصَّبَانُ.

قوله: (مِنْ لَفْظِهِ) أَي بَلْ مِنْ مَعْنَاهُ لِأَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ لَذُو بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَيَكْتَبُ بِالْوَاوِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ لِيَتَمَيَّزَ عَنِ إِلَى الْجَارَةِ نَصْبًا وَجَرًّا وَحَمَلِ الرَّفْعِ عَلَيْهِمَا.

قوله: (اسْمُ جِنْسٍ) أَي لِكُلِّ مَا سِوَى اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَالَمُونَ فَخَاصٌّ بِالْعُقْلَاءِ، وَقِيلَ يَعْمُ غَيْرُهُمْ أَيْضًا وَهُوَ الرَّاجِحُ فَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ لِعَالَمٍ لَمَا قَالَ الشَّارِحُ وَلِأَنَّ شَرْطَ الْجَمْعِ أَنْ يَكُونَ أَعْمُ مِنْ مُفْرَدِهِ لَا أَخْصَ، وَلَا مُسَاوِيًّا وَإِلَّا بَطَلَ قَوْلُهُمْ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ مِنْ مُفْرَدِهِ كَذَا قِيلَ. وَفِيهِ أَنْ اسْمَ الْجَمْعِ كَالْجَمْعِ فِي ذَلِكَ وَإِلَّا فَمَا مَعْنَى كَوْنِهِ اسْمُ جَمْعٍ حَيْثُ لَمْ يَفِدْ مَعْنَاهُ فِي الْجُمْلَةِ، فَالْحَقُّ أَنَّهُ جَمْعٌ لَهُ لِأَنَّ الْعَالَمَ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى مَا سِوَى اللَّهِ دَفْعَةً يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ صَنْفٍ بِخُصُوصِهِ كَعَالَمِ الْإِنْسِ، وَعَالَمِ الْجِنِّ فَجَمْعٌ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ لِيَعْمَ أَنْوَاعُ الْعُقْلَاءِ شُمُولًا بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، أَوْ لِيَعْمَ جَمِيعَ الْأَنْوَاعِ وَالْأَصْنَافِ بِنَاءً عَلَى الثَّانِي. وَالْحَقُّ أَيْضًا أَنَّهُ مُسْتَوْفٍ لَشُرُوطِ الْجَمْعِ كَمَا قَالَ الرُّضِّيُّ تَبَعًا لِلْكَشَافِ وَغَيْرِهِ. لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْعِلْمِ كَالْخَاتِمِ لَمَا يَخْتَمُ بِهِ، وَالْقَالَِبُ لَمَا يَقْلَبُ بِهِ الشَّيْءُ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ لِأَنَّ جَمِيعَ الْمَخْلُوقَاتِ لِإِمْكَانِهَا وَافْتِقَارِهَا إِلَى مُؤَثِّرٍ يَعْلَمُ بِهَا ذَاتَ مُوجِدِهَا، وَتَدُلُّ عَلَى وَجُودِهِ، وَلَمَّا غَلَبَ عَلَى الْعُقْلَاءِ مِنْهُمْ جَمْعُ بِالْوَاوِ كَسَائِرِ أَوْصَافِهِمْ فَدَخَلَ غَيْرُهُمْ فِي الْعَالَمِينَ تَغْلِيْبًا.

قوله: (وَعَلِيُّونَ الْخ) مِثْلُهُ كُلُّ عِلْمٍ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ كَزَيْدُونَ مَسْمُومٌ بِهِ، وَكُنُصَيْبِينَ وَقُنُسَرِينَ عِلْمِي بِلَدَيْنِ بِالْعِرَاقِ وَالشَّامِ فَيُلْحَقُ بِالْجَمْعِ فِي إِعْرَابِهِ اسْتِصْحَابًا لِأَصْلِهِ عَلَى الرَّاجِحِ. وَبَقِيَ فِيهِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَعْرَبَ عَلَى النُّونِ مَنُونَةٌ مَعَ لُزُومِ الْيَاءِ كَحَيْنَ، وَغَسْلِينَ أَوْ الْوَاوِ كَعَرَبُونَ،

فيه الشُّرُوطُ المذكورة؛ لكونه لما لا يَغْلُ، وَأَرْضُونَ: جمعُ أرضٍ، وأَرْضٌ: اسمُ جنسٍ جامدٌ مؤنَّثٌ؛ والسَّنُونَ: جمعُ سَنَةٍ، والسَّنَةُ: اسمُ جنسٍ مؤنَّثٌ؛ فلهذه كلها ملحقةٌ بالجمعِ المُدَكَّرِ؛ لما سبقَ من أنَّها غَيْرُ مُسْتَكْمِلَةٍ لِلشُّرُوطِ.

وأشارَ بقوله: «وبابُه» إلى بابِ سَنَةٍ، وهو: كُلُّ اسمٍ ثلاثيٍّ، حُذِفَتْ لامُه، وَعَوُضَ عنها

أو يمنع الصرف مع الواو كهارون للعلمية، وشبه العجمة، أو يقدر إعرابه على الواو مع فتح النون أبداً. وهذا أقلها ثم ما قبله على الترتيب. وأما المثني إذا سمي به فإما أن يعرب كأصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية، والزيادة ومحل ذلك ما لم يجاوزا سبعة أحرف. وإلا تعين إعرابهما بالحروف كما في التسهيل كأشهبيا بين مثني أشهباب مصدر اشهباب من الشهباء، وهي لون معروف.

قوله: (اسمٌ لِأَعْلَى الْجَنَّةِ) فقله تعالى: ﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾ [المطففين: ٩، ٢٠] على حذف مضاف أي محل كتاب، وفي الكشف: إنه اسم لديوان الخير الذي دُون فيه ما عملته الملائكة، وصلاح الثقلين فكتاب الأبرار مصدر بتقدير مضاف أي كتاب أعمال الأبرار.

قوله: (لِكَوْنِهِ لِمَا لَا يَغْلُ) أي اسماً له ليس بجمع الآن، وإن كان في الأصل جمع على كسكيت من العلو فإن كان اسم مكان كان ملحقاً باعتبار أصله أيضاً وإن كان اسم ملك كما قيل كان جمعاً حقيقة.

قوله: (اسمُ جنسٍ الخ) أي لا علم ولا صفة، وهذا مانع أول، ومؤنث مانع ثان، ويزاد كونه لغير عاقل وجمع تكسير، وكذا في سنة كما مر.

قوله: (مؤنَّثٌ) أي بدليل ﴿إِنْ أَرْضِي وَاسِعَةً﴾ [العنكبوت: ٥٦] ولتصغيره على أريضة قوله: (سنة) أصله سنو أو سنة لجمعه على سنوات وسنّهات وفعله سانيت وسانهت، وأصل سانيت سانوت قلبت الواو ياء لتطرفها بعد ثلاثة.

قوله: (وهو كُلُّ اسمٍ الخ) ذكر خمسة قيود الحذف، وكونه للام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير، وزاد في نسخ: كون الاسم ثلاثياً، وتركه في أخرى لأن ما أخرجوه به يخرج الحذف، ولم يأخذ إلا محترز القيد الأخير فيخرج بالأول نحو تمرة مما لم يحذف، وشذ أضون بالكسر جمع أضاة كقناة وهي الغدير، ووازون لا وزه، وبالثاني نحو عدة مما حذف فاؤه، وشذ رقون في رقة وهي الفضة، وأصلها ورق نقلت كسرة الواو إلى الراء وحذفت، وعوض عنها الهاء، وبالثالث نحو يد مما لم يعوض وشذ أبون وأخون، وبالرابع نحو اسم وأخت لأن المعوض في الأول الهمزة، وفي الثاني التاء لا الهاء، وشذ بنون جمع ابن وهو مثل اسم فهذه شذت عن باب سنة في قلة الاستعمال. وكذا ظبون الذي في الشارح. وإن كان الباب من أصله شاذاً عن قياس الجمع. وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لا لقياسيته فيه فتدبر.

هَاءِ التَّائِيثِ، وَلَمْ يُكْسَرْ: كَمَاثَةٌ وَمِثْنٌ وَثَبَّةٌ وَثَبِينٌ. وَهَذَا الِاسْتِعْمَالُ شَائِعٌ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ؛ فَإِنْ كُسِرَ كَشَفَةً وَشِفَاهٍ لَمْ يُسْتَعْمَلْ كَذَلِكَ إِلَّا شُدُودًا، كَطَبِيَّةٍ، فَإِنَّهُمْ كَسَرُوهُ عَلَى طَبَاةٍ، وَجَمَعُوهُ أَيْضًا بِالْوَاوِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَزًّا، فَقَالُوا: طُبُونٌ، وَطُيِينٌ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ» إِلَى أَنَّ سِنِينَ وَنَحْوَهُ، وَقَدْ تَلَزَّمَهُ الْيَاءُ وَيُجْعَلُ الْإِعْرَابُ عَلَى الثُّونِ؛ فَتَقُولُ: هَذِهِ سِنِينٌ، وَرَأَيْتُ سِنِينًا، وَمَرَرْتُ بِسِنِينٍ، وَإِنْ شَتَّ حَذَفَتْ الثُّونِينَ، وَهُوَ أَقْلٌ مِنْ إِبْطَائِهِ، وَاخْتَلَفَ فِي أَطْرَادِ هَذَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَطْرُدُ، وَأَنَّهُ مَقْصُورٌ

قَوْلُهُ: (كَمَاثَةٌ وَمِثْنٌ) بِكسْرِ الميمَ فِيهِمَا لِأَنَّ مَفْرَدَ هَذَا الْبَابِ إِنْ كَانَ مَكْسُورَ الْفَاءِ لَمْ تَغْيِرْ فِي الْجَمْعِ، أَوْ مَفْتُوحَهَا كَسَنَةً كَسَرَتْ فِي الْجَمْعِ عَلَى الْأَفْصَحِ فِيهِمَا، وَحَكِي مَثُونٌ وَعَزُونٌ وَسَنُونٌ بِالضَّمِّ، أَوْ مَضْمُومَهَا كَثِيَّةً ضَمَّتْ فِي الْجَمْعِ أَوْ كَسَرَتْ، وَأَصْلُ مَائَةٍ مَايَ مِنْ مَايَتِ الْقَوْمِ تَمْتَتُهُمْ مَائَةٌ كَمَا فِي الْقَامُوسِ فَالْهَاءُ عَوْضٌ عَنْ لَامِهَا.

قَوْلُهُ: (وَتَبَّةٌ) أَيُّ بِمعْنَى الْجَمَاعَةِ، وَالْأَقْوَى أَنَّ أَصْلَهُ ثَبَوَ مِنْ ثَبُوتِ أَيِّ جَمَعْتَ لَاثِبِي لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا حُذِفَ مِنَ اللَّامَاتِ وَاوْ، وَلَمْ تَجْمَعْ فِي التَّنْزِيلِ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ كَمَا فِي التَّصْرِيحِ نَحْوُ «فَانْفَرُوا ثُبَاتٍ» [النساء: ٧١] وَأَمَّا ثَبَةٌ بِمعْنَى وَسْطِ الْحَوْضِ فَمَحْذُوفَةُ الْعَيْنِ لَا اللَّامَ لِأَنَّهَا مِنْ ثَابٍ يَثُوبُ إِذَا رَجَعَ. وَمِنْهُ مَثَابَةٌ لِلنَّاسِ.

قَوْلُهُ: (كَشَفَةً) أَصْلُهَا شَفَهَةٌ حَذَفَتْ الْهَاءَ لَامِهَا وَقَصِدَ تَعْوِضُ التَّاءِ عَنْهَا وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ شَاةٌ إِذْ أَصْلُهَا شَوْهَةٌ لِتَصْغِيرِهَا عَلَى شَوِيهَةٍ وَالْأَقْرَبُ فَتَحَ وَاوْهَا كَمَا اخْتَارَهُ الرُّودَانِيُّ لِتَأْتِيَ قَلْبُهَا أَلْفًا بَعْدَ حَذْفِ الْهَاءِ.

قَوْلُهُ: (كَطَبِيَّةٍ) بِكسْرِ الْمُعْجَمَةِ كَمَا فِي التَّصْرِيحِ، وَضَمُّهَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ، وَهِيَ: طَرَفُ السِّيفِ أَوْ السَّهْمِ، وَأَصْلُهَا: طَبُو، لِقَوْلِهِمْ: طَبُوتُهُ، إِذَا أَصَبَتْهُ بِالطَّبِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى طَبَا) كَهَدِي، وَعَلَى أَطْبٍ أَيْضًا كَأَذَلٍ جَمْعُ ذَلَوٍ، وَأَصْلُهُ أَطْبُو وَأَذَلُو كَأَرْجَلٍ. قَلْبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْمٌ مَعْرَبٌ آخَرُهُ وَاوْ قَبْلُهَا ضِمَّةٌ، وَالضَّمَّةُ كَسْرَةٌ لِتَنَاسُبِهَا ثُمَّ أَعْلَ كَقَاضٍ.

قَوْلُهُ: (هَذِهِ سِنِينٌ). أَيُّ بَنَتُونِيهِ لِبَنِي عَامِرٍ، وَيَعْدَمُهُ لِتَمِيمٍ مَعَ جَرِّهِ بِالْكَسْرِ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَبِالْفَتْحَةِ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ الْفَرَاءِ، وَلَا وَجْهَ لَهُ أَفَادَهُ الصَّبَانِ.

قَوْلُهُ: (وَاخْتَلَفَ فِي أَطْرَادِ هَذَا) مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ يَطْرُدُهُ فِي بَابِ الْجَمْعِ كَلَهُ، وَلَا يَخْصِمُهُ بِيَابِ سِنِينَ تَمَسُّكَ بِقَوْلِهِ:

رُبَّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِيِينَ الْقَبَابِ

حَيْثُ أَبْقَى النُّونَ مَعَ الْإِضَافَةِ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ عَلَيْهَا وَقَوْلُهُ:

وَقَدْ جَاوَزْتُ خَدَّ الْأَرْبَعِينَ

على السَّماع، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِينَ يُوسَفُ» فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٧] - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ؛ فَإِنْ سَنِيَتْهُ لَعِبْنَ بِنَا شَيْباً وَشَيَّبَتْنَا مُرْداً
الشاهد فيه إجاء السنين مُجَرى الحين، في الإعراب بالحركات، وإلزام النون مع الإضافة.

٣٩ - وَتُونُ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ قَافَتْحُ، وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ

٤٠ - وَتُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقُ بِهِ يَعْكُسُ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَأَنْتَبِهْ

حَقُّ نُونِ الْجَمْعِ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ الْفَتْحُ، وَقَدْ تُكْسَرُ شُدُوداً، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٨] - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ
وقوله:

[٩] - أَكُلَّ الدُّمْرِ حِلًّا وَازْتَحَالَ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي؟!

والصحيح قصره على السماع مطلقاً. والعروندس: الشديد، والطلال بالفتح: الحالة الحسنة.

قوله: (فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ) والرواية الأخرى: اجعلها سنين بلا تنوين كسني يوسف بحذف النون للإضافة وسكون الياء مخففة. وهذا دعاء على أهل مكة بالجذب والقحط، وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم.

قوله: (دَعَانِي) أي اتركاني وعادتهم، خطاب الواحد بالثنائية تعظيماً، والشاهد في سنيته لثبوت نونه مع إضافته. ولو حذفت لسكنت الياء وكسرت الهاء.

قوله: (وَتُونُ مَجْمُوعٍ) الأقرب نصبه مفعولاً لا فتح لأن فاء زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاء الجزاء، ورفع مبدأ يحوج إلى تقدير رابط في افتح.

قوله: (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ) أي مع الياء، ولم تسمع مع الواو لمزيد الثقل.

قوله: (بِعَكْسِ ذَلِكَ) أي بخلافه لأن الكثير في أحدهما قليل في الآخر، ويغني عن هذين البيتين قول الكافية:

وَالْتُونُ فِي جَمْعٍ لَهُ الْفَتْحُ وَفِي ثَنِيَّةٍ كَسْرٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَفِي

قوله: (زَعَانِفُ) جمع زَغِنَفَةٍ بكسر الزاي والنون. وهو الدَّعِيُّ الذي لا أصل له، وأصل الزعانف أطراف الأديم وأكارعه، والشاهد في آخرين بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا: فيه عيب الإصراف، وهو اختلاف حركة الروي المطلق لكسر النون في قول جرير قبله:

عَرِبٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مَثَا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرِبِينَ

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ؟
وليس كسرُها لغةً، خلافاً لمن زعم ذلك.
وَحَقُّ نونِ المثنى وَالْمُلْحَقُ بِهِ الْكَسْرُ، وَفَتْحُهَا لغةً، ومنه قوله:

[١٠] - عَلَى أَخَوَيْيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيبُ

وظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ - رحمه الله تعالى! - أَنَّ فَتْحَ النَّونِ فِي التَّثْنِيَةِ كَكَسْرِ نونِ الجمعِ فِي الْقِلَّةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ كَسْرُهَا فِي الْجَمْعِ شَاذٌ وَفَتْحُهَا فِي التَّثْنِيَةِ لغةً، كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَهَلْ يَخْتَصُّ الْفَتْحُ بِالْيَاءِ أَوْ يَكُونُ فِيهَا وَفِي الْأَلْفِ؟ قولان؛ وظاهرُ كلامِ المصنّفِ الثاني.
ومن الفتح مع الألف قول الشاعر:

إلا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كأمر بطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصغراً بطن من بجيلة.
قوله: (وماذا الخ) قبله:

أَكْلُ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِسَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حلول، أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام، والشاهد كسر نون الأربعين مع إعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على إعرابه بحركات النون، والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به إلا أن يجعل مثلاً، أفاده الصبان.

قوله: (وَحَقُّ نونِ الْمُثْنَى الْكَسْرُ) أي على أصل التخلص من السكونين إذ أصل النون السكون كالنتوين المعوضة هي عنه، ولزادتها والزائد ينبغي تخفيفه ما أمكن، ولم يتخلص بحذف الألف على القياس المذكور في قول الكافية:

إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا اكْسِرْ مَا سَبَقَ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذِّفْهُ اسْتَحَقْ

لثلاث تفوت التثنية والإعراب، ولسبق المثنى على الجمع حرك بأصل التخلص، ثم فتح الجمع فرقاً بينهما.

تنبيه: هذه النون عوض عن التثنية فلذا حذفت للإضافة مثله. وعن الإعراب بالحركات فلذا ثبتت مع أل مثلها، وقيل هي لدفع توهم الإضافة في نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى، ومررت ببنين كرام. ولدفع توهم الأفراد في نحو: جاءني هذان، ومررت بالمهتدين.

قوله: (على أَخَوَيْيْنِ) بفتح النون محل الشاهد لأنه تثنية أحوذي وهو الحاذق الخفيف المشي، وأراد بهما جناحي قطاة يصفها بالسرعة والخفة، واستقلت أي ارتفعت تلك القطاة. وقوله فما هي أي فما مسافة رؤيتها إلا مقدار لمحة، وتغيب عن البصر بعدها قيل: وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حد ما هي إلا حَيَاتُنَا

[١١] - أَعْرِفْ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا
وقد قيل: إنه مصنوع؛ فلا يُحْتَجُّ به.

٤١ - وَمَا بَتَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
لما قَرَعَ من الكلام على الَّذِي ثُبُوتٌ فِيهِ الحُرُوفُ عن الحركاتِ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَا نَابَتْ فِيهِ
حَرَكَةٌ عَنْ حَرَكَةٍ، وَهُوَ قَسْمَانِ، أَحَدُهُمَا: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، نحو: مُسْلِمَاتٍ، وَقَيِّدُنَا
بِالسَّالِمِ احترازاً عن جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وهو ما لم يَسْلَمْ فِيهِ بِنَاءٌ وَاحِدٍ، نحو: هُنُودٌ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ

الدُّنْيَا ﴿[الجائية: ٢٤] وفيه أن المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور.

قوله: (أَعْرِفْ مِنْهَا الْجِيْدَ) بكسر الجيم العنق والعينان وارد على لغة من يلزم المثني الألف
فنصبه مقدر عليها، والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر، ومنخرين إن كان بفتحها أيضاً فذاك وإلا فقد
لفق بين اللغتين كما لفق في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالألف، والمنخر بفتح الميم والياء
أو كسرهما أو ضمهما، وكمجلس وعصفور وظبيان اسم رجل على ما صوبه العيني لا تشنية ظبي
وهل المعنى: أشبها منخرية في الكبير أو الحسن، أو أشبها نفس الرجل في العظم، أو القبح؟
الأقرب الأول.

قوله: (مَضْنُوعٌ) صحح العيني أنه عربي لرجل من ضبة. والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: (وَمَا بَتَا الْخ) أعلم أن هذه الحروف، إذا قصرت، وجب تنوينها عند الشاطبي بناء
على قصرها من الممدود كشرحت ما فيقدر إعرابها على الألف المحذوفة للتنوين لأن حذفها لعل
تصريفية فهي كالثابتة بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر. نعم إن ترك التنوين للوصول بنية الوقف
جاز. وقال ابن غازي: وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة فتبنى للشبه الوضعي، ولا تنون. بقي أن
يقال: إن أوقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد ورد أن الذي يكسر
نصباً هو الجمع. إلا أن يقال: المعنى الجمع الذي تحققت جمعيته بتا الخ.

قوله: (يُكْسَرُ الْخ) سكت عن الرفع لدخوله في قوله سابقاً: فارفع بضم، ولم يسكت عن
الجر مثله ليين أن النصب محمول عليه ولذا قدمه.

قوله: (مَعَا) هي عند الناظم كجميعاً فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا، وعند ثعلب
وابن خالويه تقتضيه دون جميعاً فتكون هنا مجازاً في مطلق المصاحبة.

قوله: (عَلَى الَّذِي يَثُوبُ فِيهِ الْحُرُوفُ) أي من الأسماء وستأتي الأفعال الخمسة.

قوله: (وَقَيِّدُنَا بِالسَّالِمِ الْخ) فيه أنه قد يكون مكسراً كبنات وأخوات وكسجدات وركعات
وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد، ويكون مذكراً كحمامات واصطبلات فعبارة
المصنف أولى، ويجب أن جمع المؤنث السالم صار لقباً لكل ما جمع بألف وتاء فالاختراز إنما
هو عن المكسر بغيرهما.

المصنّف - رحمه الله تعالى! - بقوله: «وَمَا بَتَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا» أي جُمِعَ بِالْأَلْفِ والتاء المَرِيدَتَيْنِ، فَخَرَجَ نحو: قُضَاة، فَإِنَّ أَلْفَهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ، بَلْ هِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَصْلٍ وَهُوَ الْيَاءُ، لِأَنَّ أَصْلَهُ قُضِيَّةٌ، ونحو أبياتٍ فَإِنَّ تَاءَهُ أَصْلِيَّةٌ، والمرادُ منه ما كَانَتْ الألفُ والتاءُ سَبَبًا فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْجَمْعِ، نحو: «هِنْدَاتٍ»، فَاخْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنْ نَحْوِ: «قُضَاةٍ، وَأَبْيَاتٍ»، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَمْعٌ مُلْتَبِسٌ بِالْأَلْفِ والتاءِ، وَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، لِأَنَّ دَلَالََةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْجَمْعِ لَيْسَ بِالْأَلْفِ والتاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالصِّيغَةِ،

واعلم أن هذا الجمع ينقاس في خمسة أنواع: ذي التاء مطلقاً علماً كان مؤنثاً أو غيرهما، وذي الألف مطلقاً مقصورة أو ممدودة. وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى إذا كان علماً لمذكر كتركيبا جمع أم لا وعلم مؤنث لا علامة فيه كزئب إلا باب حذام عند من بناه، ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهمات، ووصف مذكر غير عاقل «كَأَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ» [البقرة: ٢٠٣] وَجِبَالٍ رَاسِيَاتٍ ونظمها الشاطبي فقال:

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرِي وَذِرْهُمْ مُصَغَّرٍ وَصَحْرَا
وَزَيْتَبٌ وَوَصْفٌ غَيْرِ الْعَاقِلِ وَغَيْرُ ذَا مُسَلِّمٍ لِلتَّاقِلِ

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثيبات وشمالات وأمهاات لأنها أسماء جنوس مؤنثة بلا علامة، ونحو: سحلات وحمامات من كل مذكر لا يعقل ليس مصغراً ولا صفة؛ ويستثنى من الأول امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة بضم القاف، وفتح اللام مخففة، وهي لعبة للصبيان زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل: تجمع شفة على شفهاات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات، ومن الثاني فعلاء وفعلى مؤنثي أفعل وفعلان كحمراء وسكرى فلا يجمعان بالألف والتاء. كما لم يجمع مذكرهما بالواو والتون، وكذا فعلاء الذي لا أفعل له كعجزاء ورتقاء عند غير المصنف.

قوله: (فإن تاءه أصلية) أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفرده بخلاف نحو فاطمات فإن تاء مفرده زائدة على بنيته للتأنيث فتحذف في الجمع لثلاث يجتمع علامتا تأنيث، وإنما لم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها ياء وواواً في نحو حبلبات وصحراوات، ولأنها كالجاء من الكلمة والتاء في نية الانفصال فإن قلت حينئذ: يخرج بنات وأخوات لأن تاء مفردهما عوض عن أصل لا زائدة إذ أصل بنت وأخت بنو وأخو كمذكرهما حذفت اللام، وعوض عنها التاء أجيب بأنها مع كونها للعوض دالة على التأنيث فحذفت في الجمع لذلك لا أنها التي فيه بدليل رد اللام في أخوات إذ لا يجتمع العوض والمعوّض، وإنما لم ترد اللام في بنات كأخوات حملاً لكل على مذكروه. وهو أبناء وأخوة لأنها اضمحلت في أبناء بانقلابها همزة فكأنها لم ترد بخلاف أخوة.

قوله: (بالصيغة) أي بصيغة التكسير فإن وزنهما فعلة وأفعال.

فَأَنْدَفَعَ بِهَذَا التَّفْصِيلِ الْإِعْزَاضَ عَلَى الْمُصَنَّفِ بِمِثْلِ: «بِتَا» مُتَعَلِّقَةً بِقَوْلِهِ: «جُمِعَ». وَحُكِّمَ هَذَا الْجَمْعُ أَنْ يُرْفَعَ بِالضَّمَّةِ، وَيُنْصَبَ وَيُجَرَّ بِالْكَسْرِ، نَحْوُ: «جَاءَنِي هُنْدَانٌ، وَرَأَيْتُ هُنْدَانًا، وَمَرَزْتُ بِهِنْدَانًا» فَنَابَتْ فِيهِ الْكَسْرَةُ عَنِ الْفَتْحَةِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ فِي حَالَةِ النَّصْبِ، وَهُوَ فَاسِدٌ، إِذْ لَا مُوجِبَ لِبَنَائِهِ.

٤٢ - كَذَا أُولَاتٍ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «كَذَا أُولَاتٍ» تَجْرِي مَجْرَى جَمْعِ الْمُؤنَّثِ السَّالِمِ فِي أَنَّهَا تُنْصَبُ بِالْكَسْرِ، وَلَيْسَتْ بِجَمْعِ مُؤنَّثٍ سَالِمٍ، بَلْ هِيَ مُلْحَقَةٌ بِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا مُفْرَدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا. ثُمَّ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ» إِلَى أَنَّ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ،

قَوْلُهُ: (مُتَعَلِّقَةٌ بِجَمْعٍ) أَيَّ مَعَ كَوْنِهَا لِلْسَّبِيَةِ لَا بِمَعْنَى مَعَ.

قَوْلُهُ: (وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْكَسْرِ) جُوزَ الْكَوْفِيُّونَ نَصْبَهُ بِالْفَتْحَةِ مُطْلَقًا وَهَشَامٌ فِيمَا حَذَفَتْ لَامَهُ حَكَّى سَمِيتَ لُغَاتِهِمْ، وَرَأَيْتُ بَنَاتِهِمْ بِالْفَتْحِ قَالَ: فَإِنْ رَدَّتْ فِي الْجَمْعِ نَصْبَ بِالْكَسْرِ كَأَخَوَاتٍ وَسَنَوَاتٍ.

قَوْلُهُ: (كَذَا أُولَاتٍ) قَالَ الْمَصْرُوحُ: أَصْلُهَا أُولَى بَضْمٍ فَفَتْحَ قَلْبَتِ الْيَاءِ أَلْفًا، وَحَذَفَتْ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ الْمَزِيدَتَيْنِ فَوَزَنَهُ فَعَاتٍ فَاعْتَرَضَهُ الرُّودَانِيُّ بِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ جَمْعًا لَا مُلْحَقًا بِهِ، فَالضَّوَابُّ أَنَّ وَزْنَهُ فَعَلَتْ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فَقَطْ، وَأَلْفُهُ أَصْلِيَّةٌ أَهْ، وَالْمَقْصُودُ لَفْظُ أُولَاتٍ فَهِيَ مَعْرِفَةٌ بِالْعِلْمِيَّةِ فَإِنْ أُولَتْ بِالْكَلِمَةِ مَنَعَتْ الصَّرْفَ لِلتَّائِيثِ الْمَعْنَوِيِّ، أَوْ بِاللَّفْظِ مِثْلًا صَرَفَتْ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا التَّاءُ لِأَنَّ الْمَنَاعَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ هَاءُ التَّائِيثِ لَا تَأَوُّهُ. وَالنَّظْمُ صَحِيحٌ عَلَى كُلِّ قِيلٍ، وَتَكْتَبُ أُولَاتٍ بِالْوَاوِ لِتَفَرُّقِ مِنَ اللَّاتِ جَمْعِ التِّي، وَفِيهِ نَظَرٌ لِلْفَرَقِ بَيْنَهُمَا بِكُتَابَةِ اللَّاتِ بِلَامِينَ فَإِنْ صَحَّ كُتِبَتْ بِالْوَاوِ فَلْيَكُنْ لِلْحَمْلِ عَلَى مَذْكُورِهِ وَهُوَ أَوَّلُو لَمَّا مَرَّ فِتْدِيرُ.

قَوْلُهُ: (وَالَّذِي اسْمًا الْخ) أَيُّ وَالَّذِي قَدْ جَعَلَ عِلْمًا لِمَذْكُورٍ أَوْ مُؤنَّثٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ جَمْعًا وَأَذْرَعَاتٍ فِي الْأَصْلِ جَمْعُ أَذْرَعَةٍ جَمْعُ ذِرَاعٍ، ثُمَّ جَعَلَ عِلْمًا عَلَى قَرِيَةِ بِالشَّامِ وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ نَوْعَيْنِ مِنَ الْمُلْحَقِ بِجَمْعِ الْمُؤنَّثِ، وَبَقِيَ اللَّاتِ جَمْعُ التِّي فِي لُغَةٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَشْهُرُ بِنَاءً، وَذَوَاتُ جَمْعِ ذَاتِ الطَّائِيَّةِ عِنْدَ بَعْضٍ مِنْ أَتْبَعِهِ وَأَمَّا ذَوَاتُ بِمَعْنَى صَاحِبَاتٍ فَهُوَ جَمْعُ حَقِيقَةٍ لِدَاثٍ بِمَعْنَى صَاحِبَةٍ لَا مُلْحَقٍ بِهِ، وَالتَّاءُ فِي ذَاتِ عَوْضٍ لَامَهَا كَبَتْ وَبَنَاتٍ.

قَوْلُهُ: (مَجْرَى) مُصْدَرٌ مِيمِي بِمَعْنَى الْوَحْدِ فَإِنْ بَنِيَ مَجْرَى لِلْفَاعِلِ كَانَ يَفْتَحُ الْمِيمَ مِنْ جَرَى الثَّلَاثِي، أَوْ لِلْمَفْعُولِ كَانَ بَضْمُهَا مِنْ أَجْرَى الرَّبَاعِيِّ لِأَنَّ مُصْدَرَهُ الْمِيمِي بَوَزَنَ مَفْعُولِهِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ لَفْظِهَا) أَيُّ بَلٍ مِنْ مَعْنَاهَا، وَهُوَ ذَاتٌ فَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ فِي الْمُؤنَّثِ كَأَوَّلُو فِي الْمَذْكُورِ إِلَّا أَنْ أَوَّلُو خَاصٌ بِالْعَاقِلِ.

نحو: «أَذْرَعَاتٍ» يُنْصَبُ بالكسرة كما كَانَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهِ، وَلَا يُحْدَفُ مِنْهُ التَّنْوِينُ، نَحْوُ: «هَذِهِ أَذْرَعَاتٌ، وَرَأَيْتُ أَذْرَعَاتٍ، وَمَرَرْتُ بِأَذْرَعَاتٍ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ، وَفِيهِ مَذْهَبَانِ آخَرَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَيُنْصَبُ وَيَجْرُ بالكسرة، وَيُزَالُ مِنْهُ التَّنْوِينُ، نَحْوُ: «هَذِهِ أَذْرَعَاتٌ، وَرَأَيْتُ أَذْرَعَاتٍ، وَمَرَرْتُ بِأَذْرَعَاتٍ»، وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَيُنْصَبُ وَيَجْرُ بِالْفَتْحَةِ، وَيُحْدَفُ مِنْهُ التَّنْوِينُ، نَحْوُ: «هَذِهِ أَذْرَعَاتٌ، وَرَأَيْتُ أَذْرَعَاتٍ، وَمَرَرْتُ بِأَذْرَعَاتٍ»، وَيُزَوَّى قَوْلُهُ:

[١٢] تَنْوَرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ، أَذْنَى دَارِهَا تَنْظَرُ عَلَيَّ
بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، وَيَكْسِرُهَا بِلَا تَنْوِينٍ كالمذهب الثاني، وَيَفْتَحُهَا بِلَا تَنْوِينٍ كالمذهب الثالث.

٤٣ - وَجَرُّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَل» زَوْفٌ

قوله: (لَا يُحْدَفُ مِنْهُ التَّنْوِينُ) أي لأنه للمقابلة مراعاة لأصله، وهو حال الجمعية، ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلاً.

قوله: (وفيه مَذْهَبَانِ) أي إذا سمي به مؤنث أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كما في التصريح وغيره، وفيه أنه على المذهب الثاني منهما تقلب تاؤه في الوقف هاء كما نص عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضاً للتأنيث اللفظي.

قوله: (وَيُنْصَبُ وَيَجْرُ بالكسرة) أي مراعاة لأصله، ومنع التنوين نظراً للعتين لأنه وإن كان للمقابلة لكنه يشبه الصرف صورة والمذهب الثاني ينظر إليهما فقط، ولا يعتبر أصله.

قوله: (تنورتها الخ) لامرئ القيس من قصيدة أولها:

أَلَا عِمَ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْراً فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

وفي بمعنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال؛ فالمدة خمس سنين ونصف ومعنى تَنْوَرْتُهَا: نظرت بقلبي إلى نارها، يريد أن الشوق يخيّل محبته إليه حتى كأنه ينظر إلى نارها، وجملة وأهلها يثرب حال من الهاء، وكذا جملة أدنى دارها الخ. وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال أو أدنى دارهما ذو نظر عال يعني أن الأقرب إليه من دارها؛ وهي يثرب يحتاج لنظر عال عظيم لشدة بعدها عن أذرعَات فكيف بمحلها، ويثرب اسم مدينة الرسول ﷺ سميت بمن نزلها من العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك لأنه من التشريب وهو الحرج نحو: لا تشرب عليكم وأما قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ﴾ [الأحزاب: ١٣] فحكاية عن المنافقين.

قوله: (وَجَرُّ بِالْفَتْحَةِ الخ) أما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لأن أصله اجرر كانصر نقلت ضمة

أشارَ بهذا البَيِّنَاتِ إلى القِسْمِ الثَّانِي مما نابَ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو الاسمُ الذي لا ينصرفُ، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، نحو: «جَاءَ أَحْمَدُ» وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، نحو: «رَأَيْتُ أَحْمَدَ» وَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ أيضاً، نحو: «مررتُ بِأَحْمَدَ»، فنابَتِ الفَتْحَةُ عن الكَسْرِ. هذا إذا لم يُضَفَّ أو يَقَعُ بَعْدَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَإِنْ أَضِيفَ جُرَّ بالكسرة، نحو: «مررتُ بِأَحْمَدِكُمْ» وكذا إذا دَخَلَهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، نحو: «مررتُ بِالْأَحْمَدِ»، فَإِنَّهُ يُجَرُّ بالكسرة.

٤٤ - وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ «يَفْعَلَانِ» النُّونَ رَفْعاً، وَتَذَعِيرَ وَتَسْأَلُونَا

الراء إلى الجيم فحذفت الهمزة، وأدغم فيكسر على أصل التخلص من الساكنين، ويضم للاتباع، ويفتح للخفة. وكذا كل ما وازنه أو هو ماض مجهول فبالفتح لا غير. ويؤيد الأول لاحقه، والثاني سابقه.

قوله: (مَا لَمْ يُضَفَّ النخ) أي مدة عدم كل من إضافته وردفه لأل فهو من عموم السلب لأن أو بعد النفي لنفي كل نحو «مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ» [البقرة: ٢٣٦] أو تفرضوا النخ ولما كانت البعدية لا تقتضي الاتصال أتى بردف ليفيده فليس حشواً.

قوله: (وَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ) أي، ولو مقدرة على المختار كموسى وجوار، ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقل. وذلك لأنه لما ثقل بشبه الفعل أعطي حكمه من منع تنوينه وكسره لأن التنوين علامة الأخف والأمكن، والكسر يؤاخيهِ في الاختصاص بالاسم فإذا نون للضرورة، فليل يبقى فتحه لأنه ليس صرفاً بل تنوين آخر لمحض الضرورة، وقيل يكسر تبعاً للتنوين لأنه إما صرف، أو بصورته.

قوله: (فَإِنْ أَضِيفَ النخ) ظاهره كالمصنف أنه باق على منع صرفه مطلقاً. كما صرح به في شرح الكافية لأن الذي حكم عليه بالكسر مع الإضافة هو ما لا ينصرف، وهو قول الأكثر لأن الصرف هو التنوين فقط، وهو مفقود مع أل والإضافة، فهو ممنوع منه، وقال المبرد والسيرافي وغيرهما، واختاره في النكت مصروف مطلقاً لأنه دخله ما هو من خواص الأسماء، ويؤثر في معناه فأضعف شبهه بالفعل، فرجع إلى أصله. وهذا إما مبني على أن الصرف هو الكسر فقط؛ أو هو والتنوين معاً فلا يمنع منه إلا بمنع كل، أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للإضافة، أو أل، وقيل إن زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم لزوال علميته مع الإضافة، أو أل، وإن بقيت العلتان فلا نحو: بأحسنكم واختاره الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون إنه التحقيق.

قوله: (أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَل) أي معرفة كانت كالتي في أفعل التفضيل نحو الأفضل، أو في الصفة المشبهة على الأصح كالأعمى واليقظان، أو موصولاً كالعوادل والقوائم أو زائدة. كاليزيد بناء على بقاءه بتعريف العلمية أما على تكثيره قبلها فهي معرفة.

قوله: (لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ) نحو مضاف إلى يفعلان لقصد لفظه وجره مقدر على النون للحكاية،

٤٥ - وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً كَلِمٌ تَكُونِي لِشُرُومِي مَضْلَمَةً
لما قَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَا يُعَرَّبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِالنِّيَابَةِ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَا يُعَرَّبُ مِنَ الْأَفْعَالِ
بِالنِّيَابَةِ، وَذَلِكَ الْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ، فَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «يَفْعَلَانِ» إِلَى كُلِّ فِعْلٍ اشْتَمَلَ عَلَى أَلْفِ اثْنَيْنِ:
سواء كَانَ فِي أَوَّلِهِ الْيَاءُ، نَحْوُ: «يَضْرِبَانِ» أَوْ التَّاءُ، نَحْوُ: «تَضْرِبَانِ» وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَتَنْذِعِينَ»
إِلَى كُلِّ فِعْلٍ اتَّصَلَ بِهِ يَاءٌ مُخَاطَبِيَّةٌ، نَحْوُ: «أَنْتِ تَضْرِبِينَ» وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَتَسْأَلُونَ» إِلَى كُلِّ فِعْلٍ
اتَّصَلَ بِهِ وَאוُ الْجَمْعِ، نَحْوُ: «أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ» سواء كَانَ فِي أَوَّلِهِ التَّاءُ كَمَا مَثَّلَ، أَوْ الْيَاءُ، نَحْوُ:
«الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ».

فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ - وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ - تُرْفَعُ

وَتَدْعَيْنِ وَتَسْأَلُونَ عَطْفَ عَلَيْهِ، أَوْ مَبْتَدَأَ حَذَفَ خَبْرَهُ أَيْ كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (سِمَةً) أَيِ عِلَامَةٍ، وَظَاهِرُهُ يَخَالِفُ مَذْهَبَهُ مِنْ أَنَّ الْإِعْرَابَ لَفْظِي إِلَّا أَنْ يَحْمِلَ الْحَذْفُ
وَالْجَزْمَ وَالنَّصْبَ عَلَى الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةِ أَيْ إِنْ حَذَفَ الْمُتَكَلِّمُ النُّونَ عِلَامَةً عَلَى أَنَّهُ جَزَمَ الْفِعْلَ، أَوْ
نَصَبَهُ فَلَا يَنَافِي أَنْ الْحَذْفَ بِمَعْنَى الْأَثَرِ هُوَ نَفْسُ الْجَزْمِ الْإِصْطِلَاحِيِّ، وَقَدْ مَرَّ أَنْ جَعَلَ الْحَرَكَاتُ
عِلَامَةً يَجْرِي عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ فَلَا تَغْفُلُ.

قَوْلُهُ: (كَلِمٌ تَكُونِي) خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ أَيْ وَذَلِكَ كَلَفَظَ لَمْ تَكُونِي الْخَ وَتُرْوَمِي نَصَبَ بِأَنْ مَضْمُومَةٌ
وَجُوبًا بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ فَهُوَ فِي تَأْوِيلٍ مَصْدَرٌ مُجَرَّرٌ بِاللَّامِ، وَمَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ تَكُونِي أَيْ لَمْ
تَكُونِي قَابِلَةٌ لِرُومٍ مَظْلُومَةٍ بِفَتْحِ اللَّامِ، أَيْ ظَلَمَ، وَكَسَرَهَا غَيْرُ مَقِيسٍ، وَإِنْ كَثُرَ لِأَنَّ مَفْعَلَ لِلْحَدِثِ
قِيَاسُهُ الْفَتْحُ إِنْ كَانَ مُضَارَعُهُ مَكْسُورًا كَمَا هُنَا فَإِنْ أُرِيدَ بِهَا مَكَانُ الظَّلَمِ، أَوْ زَمَانُهُ فَالْقِيَاسُ الْكُسْرُ
كَمَا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ: (فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ الْخَ).

اعْلَمْ أَنَّهُمْ لَمَّا أَعْرَبُوا الْمُشْنَى وَالْجَمْعَ بِالْحُرُوفِ أَرَادُوا مِثْلَهُ فِي تَنْظِيرِهِمَا مِنَ الْأَفْعَالِ. وَهُوَ هَذِهِ
الْأَمْثَلَةُ وَلَا يُمْكِنُ إِعْرَابُهَا بِأَحْرَفِ الْعِلَّةِ الْمَوْجُودَةِ لَثَلًا يَحْذِفُهَا الْجَازِمُ. وَهِيَ ضَمَائِرُ وَلَا الْإِيتِيَانِ
بِحَرْفِ عِلَّةٍ آخَرَ لَثَلًا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ مَعَهَا فَيَحْذِفُ ثَانِيًا فَرَفَعُوهَا بِالنُّونِ لَشِدَّةِ شَبْهِهَا بِأَحْرَفِ الْعِلَّةِ،
وَلِذَا تَدَغَمَ فِيهَا نَحْوُ مِنْ وَالِ، وَتَبَدَّلَ أَلْفًا فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ إِذْنَ، ثُمَّ حَذَفَتْ لِلْجَزْمِ كَأَحْرَفِ
الْعِلَّةِ وَلَمَّا حَمَلُوا النَّصْبَ عَلَى الْجَرِّ فِي تَنْظِيرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ لِتَأْخِيهِمَا فِي إِعْرَابِ الْفَضْلَاتِ حَمَلُوهُ
هُنَا عَلَى الْجَزْمِ الْمَقَابِلِ لَهُ دُونَ الرِّفْعِ، وَلَمْ يَحْمِلُوهُ عَلَيْهِ فِي الْفِعْلِ الْمَعْتَلِّ لِإِمْكَانِ ظُهُورِ الْفَتْحَةِ، أَوْ
تَقْدِيرِهَا عَلَى حَرْفِ الْعِلَّةِ وَلَوْ قَدَّرْتَ هُنَا لَفَاتِ إِعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ، وَكَسَرَتْ النُّونَ بَعْدَ الْأَلْفِ تَشْبِيهًا
بِالْمُشْنَى، وَفَتَحَتْ بَعْدَ أَخْتِيهَا تَشْبِيهًا بِالْجَمْعِ وَلِلْخَفَةِ. وَلَمَّا كَانَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ كَالْجُزْءِ قَدَّمَ عَلَيْهَا
وَبِهَا يُلْغَزُ فَيَقَالُ أَيِ إِعْرَابٍ يَفْصَلُ مِنَ الْكَلِمَةِ بِمَعْمُولِهَا أَوْ أَيِ كَلِمَةٍ تَفْصَلُ بَيْنَ الْكَلِمَةِ وَإِعْرَابِهَا.

قَوْلُهُ: (تُرْفَعُ بِالنُّونِ الْخَ) أَيِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَقِيلَ إِعْرَابُهَا مُقَدَّرٌ عَلَى لَامِ الْفِعْلِ، وَحَذَفَتْ النُّونُ
لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَرْفُوعِ وَغَيْرِهِ.

بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، فَنَابَتِ الثُّونُ فيه عن الحركة التي هي الضَّمَّةُ» نحو: «الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ» فيفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: «الزَّيْدَانِ لَنْ يَقُومَا، وَلَمْ يَخْرُجَا» فعلامة النصب والعزم سُقُوطُ الثُّونِ من «يقوما، ويخرجا»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

٤٦ - وَسَمُّ مُعْتَلًى مِنْ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا

٤٧ - فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَا

قوله: (وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحذفها) لا يرد ثبوتها في ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لأن هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه يفعلن بالبناء على السكون بخلاف: الرجال يعفون فإن واوه ضمير الجمع ونونه للرفع يحذفها الناصب نحو ﴿وَأَنْ تَعْفُوا﴾ [البقرة: ٢٣٧] وأصله تعفون بواوين حذفت الأولى؛ وهي لام الفعل للإعلال والنون للنصب، وقد تحذف النون بلا ناصب وجازم وجوباً مع نون التوكيد، وجوازاً بكثرة مع نون الوقاية، ويجوز إدغامها فيها وفكهما، وقد قرئ: تأمروني، يفك النونين وإدغامهما وبنون واحدة، والصحيح أنها نون الوقاية لا الرفع، وبقلّة فيما عدا ذلك كحديث: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» أي لا تدخلون ولا تؤمنون وأصل تحابوا تتحابوا أفاده في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة لكن في الجمع وغيره لا يقاس عليه اختياراً.

قوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ قيل تنازع الحرفان في الفعل فأعمل الثاني، وحذف نظيره من الأول، وقيل: الأصل إن ثبت أنكم لم تفعلوا فمضى لم في عدم الفعل، واستقبال أن في إثبات ذلك العدم على حد ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا﴾ [يوسف: ٢٧] فإن المعلق عليه إثبات القد لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكمة. وقيل: لم عملت في الفعل وهي معه في محل جزم بأن وجواب الشرط على كل محذوف؟ أي فاتركوا العناد وعبر باتقوا النار تنبيهاً على أنه يوجبها.

قوله: (وَسَمُّ مُعْتَلًى الْبَيْع) معتلاً مفعول ثان، وما مفعول أول، وكالمصطفى صلتها، ومن الأسماء بيان لها فهو حال منها، وتقديم الحال على صاحبها جائز لكن قال الرضي: يجب تأخير البيان عن المبين، فإن قدم، جعل بياناً لمحذوف كشيء أو لفظ، وجعل المتأخر بدلاً منه فعلى هذا يكون المفعول الأول محذوفاً. أي لفظاً من الأسماء، والموصول بدل منه، والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة، وفي الصرف ما فيه حرف علة أولاً أو آخراً. أو وسطاً. ولكل اسم يخصه.

قوله: (مَكَارِمًا) مفعول المرتقى على حذف مضاف أي درج مكارم، أو تمييز محوّل على الفاعل جمع مكرمة بضم الراء، وهي فعل الخير.

قوله: (جَمِيعُهُ) إما تأكيد للضمير في قدر أو نائب فاعله، ولا ضمير فيه أو تأكيد للإعراب.

٤٨ - وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَضْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنَوَّى، كَذَا أَيْضاً يُجَرُّ
شَرَعَ فِي ذِكْرِ إِعْرَابِ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، فَذَكَرَ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَ: «الْمُضْطَفَّى،
وَالْمُرْتَقِي» يُسَمَّى مُعْتَلّاً، وَأَشَارَ «بِالْمُضْطَفَّى» إِلَى مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ لَزِمَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ، مِثْلَ
«عَصَا، وَرَحَى»، وَأَشَارَ «بِالْمُرْتَقِي» إِلَى مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: «الْقَاضِي،
وَالدَّاعِي».

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا يُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ:
الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَرُّ، وَأَنَّهُ يُسَمَّى الْمَقْصُورَ، فَالْمَقْصُورُ هُوَ: الْأِسْمُ الْمَعْرَبُ الَّذِي فِي آخِرِهِ
أَلْفٌ لَزِمَةٌ، فَاحْتَرَزَ بِ«الاسم» مِنَ الْفِعْلِ، نَحْوُ: يَرْضَى، وَبِ«الْمُعْرَبِ» مِنَ الْمَبْنِيِّ، نَحْوُ: «إِذَا،
وَبِ«الْأَلْفِ» مِنَ الْمَنْقُوصِ، نَحْوُ: الْقَاضِي كَمَا سَيَأْتِي، وَبِ«الْأَلْفِ» مِنَ الْمَثْنَى فِي حَالَةِ الرَّفْعِ،
نَحْوُ: الرَّيْدَانِ، فَإِنَّ أَلْفَهُ لَا تَلَزِمُهُ، إِذْ تُقْلَبُ يَاءٌ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، نَحْوُ: رَأَيْتُ الرَّيْدَيْنِ.

وإن فصل بينهما بالخبر لأنه معمول للمؤكد لا أجنبي على حد: «وَلَا يَخْرُجُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ
كُلَّهُنَّ» [الأحزاب: ٥١] لكن الفصل في الآية بمعمول العامل المؤكد لا للمؤكد نفسه، ويصح جره
تأكيداً للضمير في فيه، وقد فصل بينهما بعامل المؤكد.

قوله: (قَدْ قُصِرَا) أي سمي مقصوراً من القصر، وهو الحبس لحبسه عن المد، أو عن ظهور
الإعراب، ومنه: «مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ» [الرحمن: ٧٢] أي محبوسات عن بعولتهن.

قوله: (تَبَوَّى) فيه مع قدر تفنن فإنهما شيء واحد على المشهور، وقيل: المنوي مخصوص
بالياء، وبالألف الأصلية، والمقدر بالألف المنقلبة نكت.

قوله: (كَذَا أَيْضاً يُجَرُّ) الظاهر أن كذا متعلق بيجر على أنه حال من ضميره، أو صفة لمصدر
محذوف أي يجر جراً مثل ذا في كونه منوياً لا على أنه ظرف لغو فتدبر.

قوله: (جَمِيعُ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ) مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فإنه تقدر فيه الفتحة
كما مر. وهذا التقدير للتعذر لأن الألف اللينة لاستطالتها، وجريها مع النفس يتعذر تحريكها إلا
بقليها همزة.

قوله: (آخِرُهُ أَلْفٌ) أي لينة لا همزة كالخطأ.

قوله: (لَزِمَةٌ) أي لفظاً، أو تقديراً كالمقصور المنون، ولا يرد أن نحو القرى اسم مفعول
من أقرأه الكتاب بإبدال الهمزة ألفاً يجري عليه حكم المقصور مع أنه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز
النطق بالهمز بدلها لأننا نقول: إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ، والتعريف
للمقصور قياساً. وكذا يقال في الياء.

قوله: (فَخَرَجَ بِالْأَسْمِ الْفِعْلُ) أي فلا يسمى مقصوراً في الاصطلاح، وكذا المبني وإن كان
ممنوعاً من المد وظهور الإعراب لأن وجه التسمية لا يوجبها.

وأشارَ بقوله: «وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ» إلى الْمُزْتَقِي، فالمنقوص هو: الاسمُ المعربُ الذي آخِرُهُ ياءٌ لازِمةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، نحو: الْمُزْتَقِي، فاحترَزَ بِهَا الاسمَ عن الفعلِ نحو: يَزْمِي، وبِ«المعرب» عن المبني، نحو: الَّذِي، وبقولنا «قَبْلَهَا كَسْرَةٌ» عن التي قَبْلَهَا سُكُونٌ، نحو: طَبِيٍّ وَرَمِيٍّ، فِهَذَا مُعْتَلٌّ جَارٍ مَجْرَى الصَّحِيحِ: فِي رَفْعِهِ بِالضَّمَّةِ، وَنَضْبِهِ بِالْفَتْحَةِ، وَجَرِّهِ بِالْكَسْرِ.

وحكمُ هذا المنقوص أَنَّهُ يَظْهَرُ فِيهِ النَّضْبُ، نحو: «رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ»، وقال اللهُ تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١] وَيُقَدَّرُ فِيهِ الرُّفْعُ وَالْجَرُّ لثَقُلَهُمَا عَلَى الْيَاءِ نَحْوُ «جَاءَ الْقَاضِي، وَمَرَزَتْ بِالْقَاضِي»؛ فَعَلَامَةُ الرُّفْعِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ، وَعَلَامَةُ الْجَرِّ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ.

وَعَلِمَ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ الْاسْمَ لَا يَكُونُ فِي آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، نَعَمْ إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا وَجَدَ ذَلِكَ فِيهِ، نَحْوُ: هُوَ، وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ فِي الْمَعْرَبِ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ السَّتِّ فِي حَالَةِ الرُّفْعِ نَحْوُ: «جَاءَ أَبُوهُ» وَأَجَارَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ فِي مَوْضِعَيْنِ آخَرَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: مَا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْفِعْلِ، نَحْوُ: يَدْعُو، وَيَغْزُو، وَالثَّانِي: مَا كَانَ أَعْجَمِيًّا، نَحْوُ سَمَنْدُو، وَقَمَنْدُو.

٤٩ - وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلًّا عَرِفَ

قوله: (آخِرُهُ ياء) أي لازمة لتخرج ياء المثني والجمع والأسماء الخمسة.

قوله: (يَظْهَرُ فِيهِ النَّضْبُ) أي ما لم يكن الجزء الأول من مركب مزجي أعرب كالمتضافين كرايت معدي كرب، ونزلت قاليقلا اسم موضع فتسكن الياء بلا خلاف استصحاباً لحكمها حالة البناء، أو منع الصرف كما في الهمع وفي الروض الأنف تقول: تفرقوا أيادي سبا بسكون الياء، وهو حال لجعلهما كالاسم الواحد اه نكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضاً وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَسْكُنُ يَاءَ الْمَنْقُوصِ مُطْلَقاً. كقوله:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالسِّمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرُمُوتَ اهْتَدَى لِيَا

فسكن ياء واش وحذفها للثنتين قال المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر لأنه حمل النصب على الرفع والجر، والأصح جوازه في السعة لقراءة جعفر الصادق ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] بسكون الياء، وألف بعد الهاء اه صبان.

قوله: (وَيُقَدَّرُ فِيهِ الرُّفْعُ وَالْجَرُّ) أي لثقلهما على الياء، وقد ظهرا ضرورة كقوله:

لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَتَتْ جَائِي وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمُرِ عَاجِلُ

وكقول جرير:

فَيَوْمًا يُؤَافِقِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَعْوَلَا

قوله: (وَأَيُّ فِعْلٍ الْخ) أي مضارع لأن الكلام في المعرب. وفعل الشرط كان محذوفاً

أشار إلى أنَّ المعتلَّ من الأفعالِ هو ما كان في آخره واوٌ قبلها ضمةً، نحو: يَغْزُو، أو ياءٌ قبلها كسرةً، نحو: يَرْمي، أو ألفٌ قبلها فتحةً، نحو: يَخْشى.

٥٠ - فالألفُ انوٍ فيه غيرُ الجزمِ وأبدي نصبَ ما كيدغو يرمي

٥١ - والرَّفْعُ فيهِمَا انوٍ، وأحذفَ جازماً ثلاثهِنَّ، تقضِ حكماً لازماً

ذكر في هذين البيتين كَيْفِيَّةَ الإعرابِ في الفعلِ المعتلِّ؛ فذكر أنَّ الألفَ يُقدَّر فيها غيرُ الجزم - وهو الرُّفْعُ والنَّصْبُ - نحو: «زَيْدٌ يَخْشى» فيَخْشى: مَرْفُوعٌ وعلامةُ رُفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، و«لَنْ يَخْشى» فيَخْشى: منصوبٌ، وعلامةُ النَّصْبِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، وأمَّا الجزمُ فيُظْهَرُ؛ لأنَّهُ يُحذفُ له الحَرْفُ الآخرُ، نحو: «لَمْ يَخْشَ».

وأشار بقوله: «وأبدي نصبَ ما كيدغو يرمي» إلى أنَّ النَّصْبَ يَظْهَرُ فيما آخره واوٌ أو ياءٌ، نحو: «لَنْ يَدْعُو، وَلَنْ يَرْمي».

للضرورة لأنه لا يحذف مع غير أن ولو إلا مفسراً بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح: بَأَنْتَ سَعَادُ، وآخر اسم كان ومنه صفته وألف خبرها. وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة في المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لإمكان جعله خبر مبتدأ محذوف. أي أو آخر منه واو الخ. فأو لعطف الجملة على جملة كان بتمامها، أو اسمها ضمير الشأن، وجملة آخر منه ألف خبرها مفسرة له كما في الأشموني أي، فهي في محل نصب، وقولهم: لا محل للجملة المفسرة، أي، لغير ضمير الشأن وصريح ذلك الجري على أن كان الشأنية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها. وقيل إنها تامة لأن الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو، وقيل: واسطة ففي كان الشأنية ثلاثة أقوال حكاهما في النكت، وأصحها الأول لأن ضمير الشأن لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه، وعلى الآخرين فهل محل الجملة رفع كمفسرها؟ الفاعل أو لا محل لها يحرر.

قوله: (فَمُعْتَلًا) الأولى جعله مفعولاً ثانياً لعرف بمعنى علم لا حالاً من ضميره لأن القصد علم كونه معتلاً لا معرفة ذاته مقيدة به، أو ضمن عرف معنى سمى. وانظر لم دخلت الفاء في جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الأداة، ولعله على تقدير قد فتأمل.

قوله: (فالألف) منصوب بمحذوف يفسره انوٍ لازم له كاقصد أو لابس على حد: زيداً ضربت أخاه، ولا يقدر انوٍ لأن الألف لا تُنَوَّى.

(ثلاثهِنَّ) أي أحرف العلة مفعول أحذف، ومفعول جازماً محذوف أي الأفعال، أو ثلاثهِنَّ أي الأفعال فهو مفعول جازماً ومفعول أحذف محذوف أي أحرف العلة، وعلى الأول حل الشارح.

قوله: (تَقْضِي) أي تؤد حكماً أي محكوماً به، أو تقض بمعنى تحكم، وحكماً مصدر مبين لنوعه.

قوله: (إلا أن النصب بالمر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله:

وأشارَ بقوله: «وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَنْوَ» إلى أَنَّ الرَّفْعَ يَقْدَرُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ، نحو: «يَدْعُو، وَيَرْمِي»، فَعَلَامَةُ الرَّفْعِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ.

وأشارَ بقوله: «وَأَحْذِفْ جَازِماً ثَلَاثَهُنَّ» إلى أَنَّ الثَّلَاثَ - وهي الألف، والواو، والياء - تُحْذَفُ فِي الْجَزْمِ، نحو: «لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَغْزِ، وَلَمْ يَزِمِ» فَعَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفُ الألفِ والواوِ والياءِ.

فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاثَةِ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَشْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ
وقوله:

ما أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِيَ عَلَيَّ شَحْطِ مَنْ دَارُهُ الْحَزَنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلٌ
وما تعجبية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما مر في المنقوص.

قوله: (إلى أن الثلاث الخ) أي إذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كيقرا ويقرى ويوضو فلا تحذف إن قدر الإبدال بعد الجزم، وهو القياس لأخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فإن قدر قبله كان شاذاً لتحرك الهمزة، ولا يحذف أيضاً في الأكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة، أو على بدلها فتدبر.

قوله: (تحذف في الجزم) أي لضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها لكونه لم يجد غيرها لكن التحقيق مذهب سيويه أنه إنما يحذف الحركة المقدرة، ويحذف الحرف عنده لا به فرقاً بين المجزوم وغيره. وإما ثبوتها مع الجازم في نحو قوله:

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

فضرورة لأنها ترد الكلمة إلى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف، وحينئذ فجزمه بسكون مقدر على الحرف حتى على القول الأول للضرورة، ويحتمل أنه جزم بحذف الحرف، ثم عاد للضرورة. وفي الهمع أنه لغة فجزمه كذلك، وخرج عليها قراءة قنبل أنه من يتقي ويصبر بالياء وجزم يصبر، وقيل الموجود إشباع والحرف الأصلي حذفه الجازم، ويرده أن حرف الإشباع لا يكتب أو من موصولة وسكن يصبر تخفيفاً، أو لنية الوقف وليس من ذلك «سَنَقَرْتُكَ فَلَا تَنْسَى» [الأعلى: ٦] لأنه نفي لا نهْي، أي، فلست تنسى.

تمة: بقي مما تقدر فيه الحركات ما سكن للوقف، أو للإدغام كيضرب بكر وداود جالوت، أو للتخفيف كتسكين بارئكم وبعولتهن ورسلنا ومكر السيئ ويأمركم ويشعركم. والصحيح جوازه نشرأ للقراءة به في السبع والتبع كالحمد لله، والمحكي كالعلم المركب إسناداً، والمضاف لياء المتكلم حتى في حال جره خلافاً للمصنف لسبق حركة المناسبة على الإعراب، وكالياء بدلها كيا غلاماً، ويقدر السكون فيما حرك للساكنين كلم يكن الذين وما أدغم في آخره كلم يشد وما حرك من القوافي كقوله:

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ: أَنَّ الرَّفْعَ يُقَدَّرُ فِي الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَأَنَّ الْجَزْمَ يَظْهَرُ فِي الثَّلَاثَةِ. يَحْذِفُهَا، وَأَنَّ النُّصْبَ يَظْهَرُ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَيُقَدَّرُ فِي الْأَلْفِ.

النُّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

أَعْرَكَ مِنْنِي أَنَّ حُبَّكَ قَاتِلِي وَأَنَّكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

والظاهر، أن هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المخفف لتعذر الحركة الأصلية مع الوقف والإتباع مثلاً. ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الأفعال الخمسة عند تأكيدها كما مر. والحروف الثلاثة في الأسماء الستة إذا وليها ساكن كأبي الرجل وكذا ألف المثنى كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالحو القوم، والمقيمي الصلاة. أما في جمع المكسور فيحركان للساكن كياء المثنى، ولا تحذف لعدم ما يدل عليها لفتح ما قبلها أبداً. والظاهر أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر قيل: وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعا كجاء مسلمي لذهاب صورتها إذ أصله: مسلمون لي حذف النون واللام للإضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها. قال ابن الحاجب: وتقديرها للثقل لأن الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتكلم فرد عليه بأنها تتعذر ما دامت الياء الأولى، فاللائق أنه للتعذر نظراً للحال الراهنة كما قدره في الفتى للتعذر مع أن أصل الألف لا تتعذر عليها الحركة، بل تنقل لكن أنت خيرٌ بأن الموجب لقلب آخر الفتى ألفا ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت، ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لأن الياء الأصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر. وهذا والمختار وفقاً لأبي حيان أن إعرابه لفظي لوجود ذات الواو، وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضى تقديرها والله أعلم.

النُّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

اسما مصدر لنكر، وعرف المشدد، ومصدران للمخفف يقال: نُكِرْتُ الرجل بالكسر ضد عرفت، ثم جعلاً اسمي جنس للاسم المنكر، والمعرف لا علمين لهما كما قيل وإلا لمنعا الصرف، ولا يصح أن علميتهما لكونهما ترجمة لأن مدلولهما حينئذ الألفاظ التي بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لأن التقدير: هذا باب شرح النكرة كما لا يخفى، وقدم النكرة لكثرتها إذ كثير من النكرات لا معرفة له كأحد وعريب دون عكسه، ولسبقها تعقلاً واعتباراً لأنها تدل على الشيء من حيث هو، والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد بنحو صلة، أو عهد قيل ووجوداً كالآدمي إذا ولد يسمى إنساناً ومولوداً، ثم يوضع له العلم ونحوه، ويرده أنه يطلق عليه المعارف أيضاً كهو وهذا والذي ولد والمولود فتدبر. وأنكر النكرات مذكور فموجود فمحدث

٥٢ - نَكْرَةٌ: قَابِلُ أَلْ، مُؤَثَّرًا، أَوْ وَاقِعٌ مَوْقَعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

فجوهه فجسم فنام فحيوان فإنسان فرجل فعالم، ويقاس على ذلك ما شابهه فكذلك معلوم وشيء لصدق الشيء بالمعدوم لغة، وكحيوان شجر وحجر مثلاً، وإنسان فرس وحمار، وكرجل امرأة، وكعالم جاهل وضارب مثلاً، وما بينهما العموم الوجهي كإنسان وأبيض. فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه. وبعد فلا فائدة في هذا البحث إلا التمرين.

قوله: (نكرة) مبتدأ لأنها المحدث عنها، وسوغه التقسيم لا الجنس في ضمن الأفراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغاً كما مر في الكلام، وقابل أَلْ خبر وذكره لأن المراد اسم قابل أَلْ والاسم يقع على المذكر والمؤنث، أو لتأول النكرة باللفظ مثلاً لا بالكلمة. قيل أو لكون النكرة صفة لمحذوف مذكر أي اسم نكرة، وهو الذي سوغ الابتداء بها ويرده ما مر من أنها اسم جنس للمنكر لا وصف إلا أن يلاحظ أصلها، وهو المصدرية، وتؤول بالمشتق بقي أن قابل أَلْ الخ تعريف للنكرة، والتعريف ليس محمولاً على المعرف لا مواطأة ولا اشتقاقاً كما صرح به الميزانيون لثلا يحكم عليه قبل تصوره، وإنما هو تفسير له على حذف أي التفسيرية أو عطف بيان عليه كجاء زيد أو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج إلى مسوغ كذا قيل، وهو مردود بأن الحكم على الشيء إنما يتوقف على تصوره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصوراً خالياً عن الحكم إنما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف. أما بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعاً، وإن كان قصده الأصلي تفسيره. وهذا معنى ما قيل إنه تصوير لا تصور. ولو سلم عدم حمله أصلاً كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لأنهما مبتدأ وخبر صورة لا حقيقة فتدبر. وحمل المواطأة ما يصح بلا تأويل بالمشتق، أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه، وحمل الاشتقاق بخلافه كحمل العلم على الشافعي.

قوله: (مؤثراً) حال من المضاف إليه، وهو أَلْ لأن المضاف اسم فاعل يقتضي العمل في الحال.

قوله: (مَا يَقْبَلُ أَلْ الخ) اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا ومجرور رب وأفعل من، فإنها نكرات مع أنها لا تقبل أَلْ، ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس. وضمير الغائب العائد لنكرة كجاءني رجل فأكرمه فإنها معارف مع أن الأولين يقبلان أَلْ، والثالث واقع موقع قابلها، وهو رجل والجواب عن الأول أن الحال وما معه يقبل أَلْ في الأفراد، ولا يضر عدم قبولها في تراكيبها الخاصة لعروضه وعن الثاني أن يهود ومجوس لا يقبلانها إلا إذا كانا جمعين ليهودي ومجوسي كروم ورومي، وهما حينئذ نكرتان أما إذا كانا علمين على القيلتين فلا. وحينئذ يمتنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، وأما الضمير فمعناه الرجل المذكور، وهو لا يقبل لا رجل بالتنكير فتدبر.

النَّكْرَةُ: مَا يَقْبَلُ «أَل» وَتَوَثَّرُ فِيهِ التَّعْرِيفُ، أَوْ يَقَعُ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُ «أَل» فَمِثَالُ مَا يَقْبَلُ «أَل» وَتَوَثَّرُ فِيهِ التَّعْرِيفُ «رَجُلٌ» فَتَقُولُ: الرَّجُلُ، واحترز بقوله: «وَتَوَثَّرُ فِيهِ التَّعْرِيفُ» مما يقبل «أَل» ولا تَوَثَّرُ فِيهِ التَّعْرِيفُ، كَعَبَّاسٍ عَلَمًا؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ: الْعَبَّاسُ، فَتُدْخِلُ عَلَيْهِ «أَل» لِكِنَّهَا لَمْ تَوَثَّرُ فِيهِ التَّعْرِيفُ، لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ قَبْلَ دُخُولِهَا عَلَيْهِ وَمِثَالُ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُ «أَل» ذُو: التي بمعنى صاحب، نحو: «جَاءَنِي ذُو مَالٍ» أَي صَاحِبُ مَالٍ، فَذُو: نَكْرَةٌ، وَهِيَ لَا تَقْبَلُ «أَل» لِكِنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ صَاحِبٍ، وَصَاحِبٌ يَقْبَلُ «أَل» نحو: الصَّاحِبُ.

٥٣ - وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ: كَهَمٍّ، وَذِي، وَهَيْدٌ وَأَبْنِي، وَالْغُلَامُ، وَالَّذِي

قوله: (وَتَوَثَّرُ فِيهِ التَّعْرِيفُ) قيد به لأنه المراد من تأثير أَل عند الإطلاق فخرج نحو العباس والحاتر فإن أَل فيهما مؤثرة للمح أصلهما من الوصفية بشدة العبوس والحاتر لا للتعريف.

قوله: (وَمِثَالُ مَا يَقَعُ) منه أيضاً ما توغل في الإيهام كأحد وعريب وغير وشبه لوقوعها موقع إنسان مثلاً، وكذا امرؤ وامرأة. ولعله لم يسمع دخول أَل عليها فيكون نحو الغير والشبه مولداً، وكذا أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان، وأما تضمن الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع، ومن هذا النوع أيضاً لا من الأول أسماء الفاعلين والمفعولين لأن أَل فيها موصولة لا معرفة، وهي بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلاً، وكل وبعض بمعنى جميع وجزء وإدخال أَل عليهما لحن عند الجمهور لإضافتهما معنى، وتوניהما بدل عنها، وكذا أسماء الأفعال النكرات لوقوع صه مثلاً موقع سكوتاً، أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر.

قوله: (وَصَاحِبٌ يَقْبَلُ أَل) أي المعرفة لأن المراد به الدوام والثبوت. فهو صفة مشبهة لا اسم فاعل حتى تكون موصولة.

قوله: (وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ) أفرد الضمير لإرادة المذكور لا لأن العطف بأو لأنها تنويعية بمعنى الواو لا للأحد الدائر حتى تقتضي الأفراد. وفي الأخبار: قلب، لأن المعرفة هي المحدث عنها ببيان خاصتها كالنكرة؛ ولم يعرفهما بالحد لما في التسهيل من تعذر بلا اعتراض عليه، وعلمه بما لم يسلم له، وقد عرف كثير النكرة بما شاع في جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه، ولا اعتراض. وأفهم كلامه غدم الواسطة بينهما وهو الأصح خلافاً لمن أثبتها فيما لا يدخله تنوين، ولا أَل كمن وما.

قوله: (كَهَمٍّ وَذِي إلخ) لم يرتبها لضيق النظم وقد رتبها في الكافية بقوله:

فَمُضَمَّرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ فَذُو إِشَارَةٍ فَمَوْضُوعٌ مُتَمِّمٌ
فَذُو أَدَاةٍ فَمُنَادَى عَيْنًا فَذُو إِضَافَةٍ بِهَا تَبْيِينًا

وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون، ونحو أجمع في التوكيد لذكرها في أبوابها، وذكر سحر فيما لا ينصرف، ويقاس به أمس، وبعضهم يرد ذلك إلى ما هنا لأن تعريف أجمع

أي غير التَّكْرَةِ المَعْرِفَةُ، وهي سِتَّةُ أَقْسَامٍ: المَضْمُرُ كَهُمْ، واسْمُ الإِشَارَةِ كَذِي، وَالْعَلَمُ كَهَيْئَتِهِ، وَالْمَحَلُّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَالْعَلَامِ، وَالْمَوْصُولُ كَالَّذِي، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا كَأَنِّي، وَاسْتَكْلَمَ عَلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ.

٥٤ - فَمَا لِيْذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ، وَهُوَ - سَمَّ بِالضَّمِيرِ

بالعلمية الجنسية أو الإضافة المقدرة، والباقي بأل مقدرة لكن اختار في التسهيل أن تعريف المنادى بالمواجهة له، والإقبال عليه لا بأل فليس مما هنا.

واعلم، أن الجلالة أعرف المعارف إجماعاً، ثم الضمير على الأصح لا العلم، ولا الإشارة وأعرفه ضمير المتكلم، فالمخاطب فالغائب السالم من الإيهام بأن يتقدمه اسم واحد كما في التصريح بخلاف: جاء زيد وعمر فأكرمه فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصي كما في التسهيل. أما الجنسي، فالظاهر أنه دون الجميع، وأما المضاف، فكما أضيف إليه عند المصنف مطلقاً وعند الأكثر إلا المضاف للضمير فكالعلم لأنه يوصف به كمررت بزيد صاحبك، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله، أو دونه. ورد بأنه لا ضرر في ذلك بل هو الأنسب لكونها تعين الموصوف وتوضحه. ولذا اختاره ابن هشام تبعاً للقراء والشلوين، وقال المصنف: إنه الصحيح نعم على قول الناظم ينتقض القول بأن الضمير أعرف الجميع، والأنسب كون المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً لاكتسابه التعريف منه، ولأن نحو: غلام زيد صادق بأي غلمانه ففيه إيهام عن زيد.

قوله: (والذي) مقتضاه، أنه يسمى معرفة حال إفراده على الصلة، وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومها له، وعدم استعماله بدونها بخلاف المضاف دون المضاف إليه.

قوله: (فما لذي الخ) لما فاته ترتيبها ذكراً رتبها تبويهاً لكن فاته أن يترجم للضمير كأخوته، والفاء فصيحة كما لا يخفى، وما مفعول أول لسم، والظرف صلته أي فما وضع لذي غيبة الخ، أي لمفهومه الكلي بناء على قول السعدان المضممرات ونحوها كالإشارات، والموصولات والخروف كليات وضعاً جزئيات استعمالاً. فهو مثلاً موضوع لمطلق غائب، ولا يستعمل إلا في واحد بخصوصه كزيد. أو المعنى فما وضع لأفراد ذي غيبة بناء على قول العضد والسيد أنها جزئيات وضعاً واستعمالاً فهو موضوع لكل فرد فرد مما يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلي: يعم تلك الأفراد لتعذر أن يحيط الواضع على أنه من البشر بجميعها وقت الوضع تفصيلاً. فالوضع عام، والموضوع له خاص فإن قلت: إذا كان الضمير والإشارة والموصول مستوية وضعاً واستعمالاً فما معنى كون بعضها أعرف من بعض كما مر؟ قلت: لأن تعريفها من أمر زائد على الوضع كالمرجع، والحضور في الضمير، والإشارة في اسم الإشارة، والصلة في الموصول. ولا شك أن بعض هذه أوضح من بعض فالترتيب إنما هو باعتبارها لا بالوضع. ألا ترى أن الحروف مثلها وضعاً واستعمالاً، وليست معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر.

قوله: (كأنت) جره بالكاف لقصد لفظه، وليس من إنابة ضمير الرفع عن ضمير الجر كما توهم.

يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الضمير: مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةِ كَهْوٍ، أَوْ حُضُورٍ، وَهُوَ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ أَنْتَ، وَالثَّانِي ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ أَنَا.

قوله: (بِالضَّمِيرِ) فعيل من الضمور، وهو الهزال لقلة حروفه غالباً أو من الإضمار وهو الإخفاء لكثرة استتاره، ولأنه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الهمس غالباً. وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمراً أيضاً، ويسميه الكوفيون كناية ومكنياً أي كني به عن الظاهر اختصاراً.

قوله: (مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةٍ) أي لفظ جامد وضع لذي غيبة الخ. فخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو: ذاك، وآخر نحو: أنت وإياه، وضمير الفصل عند البصريين فإنها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لا لذيهما، وخرج أيضاً ما فيه أل الحضورية كجئت الساعة، ونحو: يا زيد، فإن الحضور في ذلك ليس من الوضع بل من القرائن، والمراد بالحضور خصوص التكلم، والخطاب بقرينة التمثيل لا مطلق حضور فخرج أسماء الإشارة على أن حضورها لم يعتبر وضعاً، وإنما لزمها من كونها لا يشار بها إلا لحاضر، وبإيقاع ما على الاسم الجامد خرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب. فإنها مشتقة على أن المراد هنا بالمتكلم شخص يحكي بذلك اللفظ عن نفسه، وبالمخاطب شخص يوجه إليه الخطاب به، وبالغائب ما تقدم له ذكر أي مرجع، وهذه ليست كذلك، وبهذا تخرج الأسماء الظاهرة بناءً على أنها موضوعة للغائب لأنها لم يتقدم ذكرها. والأصح أنها وضعت لسمائها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها في كل منهما حقيقة.

واعلم أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظاً ولو بمادته كـ ﴿اغْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨] أي العدل المفهوم من اعدلوا. أو معنى بأن يعلم من السياق نحو: ﴿وَلَا بُؤْيُوهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ﴾ [النساء: ١١] أي الميت بقرينة ذكر الإرث ﴿حَتَّى تَوَارِثَ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] أي الشمس بقرينة ذكر العشي والإلهاء عن ذكر ربه أي صلاة العصر، أو رتبة كضرب غلامه زيد فإن رتبة الفاعل قبل المفعول. ولا يعود على ما تأخر لفظاً ورتبة إلا في ست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لنكات خاصة بها كالإجمال ثم التفصيل، وهي ضمير الشأن والقصة، والضمير المجرور برب، والمرفوع بنعم، أو بأول المتنازعين كما سَيَبِينُ في أبوابها، والضمير المبدل مفسره كضربته زيدا واللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، والضمير المخبر عنه بمفسره نحو: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] وقولهم: هي النفس تحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت وقيل ضمير هذين للقصة وقيل من باب ضربته زيدا فجملة تقول وتحمل خبره. وفي الهمع أنه قد يرجع إلى نظير السابق نحو: ﴿وَمَا يَعْزَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمْرِهِ﴾ [فاطر: ١١] أي عمر معمر آخر عندي درهم، ونصفه أي نصف درهم آخر. اهـ وجعله الدماميني لنفس السابق مع حذف مضاف. أي من مثل عمره ومثل نصفه.

٥٥ - وَذُو اتَّصَالٍ مِنْهُ: مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَاراً أَهْداً

٥٦ - كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنَ «أَبْنِي أَكْرَمَكَ» وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنَ «سَلِيهِ مَا مَلَكَ»

الضَّمِيرُ الْبَارِزُ يَنْقَسِمُ إِلَى: مُتَّصِلٍ، وَمُنْفَصِلٍ، فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الَّذِي لَا يُبْتَدَأُ بِهِ كَالْكَافِ مِنْ «أَكْرَمَكَ» وَتَحْوِهِ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَ «إِلَّا» فِي الْاِخْتِيَارِ؛ فَلَا يَقَالُ: مَا أَكْرَمْتُ إِلَّاكَ، وَقَدْ جَاءَ شَذُوذاً فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

[١٣] أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَ عَلَيَّ؛ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ
وقوله:

[١٤] وَمَا عَلَيْنَا - إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا - أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

قوله: (وَذُو اتَّصَالٍ) إما خبر مقدم عن ما لأنها هي المعرفة، أو عكسه لأن القصد تعريف المتصل بما ذكر ومنه صفة ذو.

قوله: (مَا لَا يُبْتَدَأُ) أي به فحذف الجار فاتصل الضمير، واستتر وليس محذوفاً لأنه نائب الفاعل. ولثلا يحذف العائد المجزور بغير شرطه. والمراد لا يبتدأ بعد أن كان مفعولاً فلو أريد بقاءه مفعولاً قيل: إياهما ضربت لهما فتدبر.

قوله: (إِلَّا) مفعول يلي لقصد لفظه، واختياراً نُصِبَ بنزع الخافض أي في الاختيار. والمراد ما يعم إلا الاستثنائية والوصفية، وهي التي بمعنى غير كما في شرح الجامع.

قوله: (كَالْيَاءِ وَالْكَافِ الْخ) تمثيل لأنواعه ومحاله لكنه راعى الأعراف فقدم المتكلم فالمخاطب فالغائب. وإن فاته تقديم المرفوع، وتأخير المجزور كعادتهم للضرورة فمثل للمتكلم والمجزور بابني، وللمخاطب والمنصوب بأكرمك، وللمرفوع والغائب بسليه.

قوله: (الْمُضْمَرُ) أي من حيث هو ينقسم الخ. وهل المتصل أصل المنفصل لأن مبنى الضمير على الاختصار، أو كل أصل قولان.

قوله: (فَمَا لِي عَوْضُ الْخ) لي خبر مقدم، وناصر مبتدأ مؤخر، وإلاه مستثنى منه مقدم عليه، وقياسه: إلا إياه، وعوض ظرف يستغرق المستقبل كأبداً إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد، وسمع فيه حينئذ الكسر والفتح. فإن أضيف نصب كلا أفعله عوض العائضين كأبد الأبدين، وفي القاموس ما رأيته عوض فاستعمله في الماضي.

قوله: (وَمَا نُبَالِي الْخ) ما الأولى نافية، والثانية زائدة لا مصدرية خلافاً للعيني لأن إذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية، وجملة أن لا يجاورنا الخ مفعول نبالي، وديار بمعنى أحد من ألفاظ العموم الملازمة للنفي أصله ديار لأنه من دار يدور، وإلا ك مستثنى منه مقدم عليه، وقياسه: إلا إياك أي: لا نبالي بعدم مجاورة سواك أيتها المحبوبة إذا كنت أنت جارتنا. وفي نسخ: وما

٥٧. وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبَيِّنَاتُ يَجِبُ، وَلَقَطُ مَا جَرَّ كَلَفُظَ مَا نَصَبَ

الْمُضْمَرَاتُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ؛ لِشَبْهِهَا بِالْحُرُوفِ فِي الْجُمُودِ، وَلِذَلِكَ لَا تُصَعَّرُ وَلَا تُثَنَّى وَلَا تُجْمَعُ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ: فَمِنْهَا مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْجَرُّ وَالنَّصَبُ، وَهُوَ: كُلُّ ضَمِيرٍ نَصَبٍ أَوْ جَرٍّ مُتَّصِلٍ، نَحْوُ: أَكْرَمْتُكَ، وَمَرَرْتُ بِكَ، وَإِنَّهُ وَلَهُ؛ فَالْكَافُ فِي «أَكْرَمْتُكَ» فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، وَفِي «بِكَ» فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، وَالْهَاءُ فِي «إِنَّهُ» فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، وَفِي «لَهُ» فِي مَوْضِعِ جَرٍّ. وَمِنْهَا مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ وَالْجَرُّ، وَهُوَ «نَا»، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ.

٥٨. لِلرَّفْعِ وَالنَّصَبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَاحٌ كَأَعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا السَّخَّ

علينا. أي: وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك. وإذا تأملت في معنى البيت وجدت إلا بمعنى غير لا استثنائية، فتكون في محل نصب على الحال، والكاف في محل جر بالإضافة لا مستثنى كما قاله أرباب الحواشي، والاتصال ممنوع بعد كل منهما. كما في شرح الجامع.

قوله: (وَكُلُّ مُضْمَرٍ الْخ) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الإعراب يوهم إعرابها دفعه بذلك في ابتدائه ليعلم أن الجَرَّ وغيره لمحالها فقط. وليس هذا مكرراً مع قوله قبل كالشبه الوضعي لأنه لا يفيد هذه الكلية فأشار هنا إلى أن هذا الشبه في بعضها، والباقي محمول عليها، أو أن له عللاً أخرى.

قوله: (كَلَفُظَ مَا نَصَبَ) أي في الصورة ولو مع اختلاف الحركة كضربته وبه. واعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله، وذو اتصال إلى قوله، وذو ارتفاع وانفصال فأشار إلى المجرور والمنصوب في هذا الشطر، وكل منهما اثنا عشر قسمًا كما سيأتي، وإلى المرفوع فيما بعده، وإنما أخره لأنه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار، وهو عام للمتصل والمنفصل فربما توهم أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم المجرور الذي لا يكون في المنفصل أصلاً فتدبر.

قوله: (فِي الْجُمُودِ) هذا أحد أوجه أربعة في التسهيل، ثانيها، الشبه الوضعي في بعضها، وحمل الباقي عليه ثالثها الشبه الافتقاري لافتقار دلالتها إلى المرجع، أو الخطاب مثلاً. رابعها، استغناؤها عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني كالحرف اهـ وقال ابن غازي للشبه المعنوي لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة، وهي من معاني الحروف الجزئية كأحرف المضارعة واللواحق في إيائي وإياك وإياه. اهـ ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي.

قوله: (وَلَا تُثَنَّى الْخ) وأما نحو: هما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء.

قوله: (لِلرَّفْعِ الْخ) متعلق بصلح الواقع خبراً عن نا، وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لثلاث يلزم عيب السناد.

قوله: (كَأَعْرِفَ بِنَا) ضمنه معنى أشعر فعدها بالباء، أو هو بمعنى: اعترف بقدرنا.

أَيُّ: صَلَحَ لَفْظُ «نَا» لِلرَّفْعِ، نَحْو: بَلْنَا، وَلِلنَّصْبِ، نَحْو: فَإِنَّا، وَلِلجَرِّ، نَحْو: بِنَا.
وَمِمَّا يُسْتَعْمَلُ فِي الثَّلَاثَةِ أَيْضاً «هُمْ»؛ فَمِثَالُ الرَّفْعِ: «هُمْ قَائِمُونَ» وَمِثَالُ النَّصْبِ:
«أَكْرَمْتُهُمْ» وَمِثَالُ الْجَرِّ «لَهُمْ».

وَأَمَّا لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ الْبَاءَ وَهُمْ لِأَنَّهُمَا لَا يُشْبِهَانِ «نَا» مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ لِأَنَّ «نَا» تَكُونُ
لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَهِيَ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، بِخِلَافِ الْبَاءِ؛
فَإِنَّمَا - وَإِنْ اسْتَعْمِلْتَ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَكَانَتْ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ - لَمْ تَكُنْ
بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي حَالِ الرَّفْعِ لِلْمُخَاطَبِ، وَفِي حَالَتِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ
لِلْمُتَكَلِّمِ، وَكَذَلِكَ «هُمْ»؛ لِأَنَّهَا - وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ - فَلَيْسَتْ مِثْلَ «نَا»
لِأَنَّهَا فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ، وَفِي حَالَتِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ.

٥٩ - وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالْثَوْنُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، كَقَامَا وَاعْلَمَا

الْأَلِفُ وَالْوَاوُ وَالْثَوْنُ مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلَةِ، وَتَكُونُ لِلْغَائِبِ وَلِلْمُخَاطَبِ؛ فَمِثَالُ
الْغَائِبِ «الرَّيْدَانِ قَامَا، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا، وَالْهَيْدَاثُ قُمْنَ»، وَمِثَالُ الْمُخَاطَبِ «اعْلَمَا، وَاعْلَمُوا،
وَاعْلَمْنَ»، وَيَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ «وغيره» الْمُخَاطَبُ وَالْمُتَكَلِّمُ، وَلَيْسَ هَذَا بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ
هَذِهِ الثَّلَاثَةَ لَا تَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ أَصْلًا، بَلْ تَكُونُ لِلْغَائِبِ أَوْ الْمُخَاطَبِ كَمَا مَثَّلْنَا.

٦٠ - وَمِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْافِقُ نَعْتِبُطُ إِذْ تَشْكُرُ

قوله: (لَا يُشْبِهَانَا النخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا في نحو: أعجبني كوني مسافراً إلى
أبي فإن الباء في الجميع ضمير متصل لمعنى واحد، ومحلها نصب في الأول، ورفع في الثاني
بالكون، وجر في الثالث. والجواب أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعاً كالفعل،
ومحلها الأصلي بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما نا فمشاركة بالأصالة.

قوله: (وَأَلِفٌ) مبتدأ سوغه عطف المعرفة عليه. ولما غاب خبره وأشار بهذا مع قوله: للرفع
والنصب وجر إلى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه. واكتفى بذلك عن ذكره في باب
العطف، وأشار بهذه الثلاثة مع نا المتقدمة إلى بعض أقسام البارز المرفوع، وبقي التاء في نحو:
ضربت ضربت النخ، وباء المخاطبة في تضربين، ثم ذكر المستتر فتكمل ضمائر الرفع المتصلة ستة
عشر كما ستعرفها.

قوله: (مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ) أي مع الأفعال أما في نحو ضاربان وضاربون فحرفان، والفاعل
مستتر.

قوله: (وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ) ولو قال لما غاب، وخوطف لكفاه لكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم
بالمثال كما أفاد به أنها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب الإعراب لا الغائب وغيره.

قوله: (وَمِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لأنه عمدة فلا بد منه

يَنْقَسِمُ الضَّمِيرُ إِلَى مُسْتَتِرٍ وَبَارِزٍ، وَالْمُسْتَتِرُ إِلَى وَاجِبِ الِاسْتِثَارِ وَجَائِزِهِ، وَالْمَرَادُ بِوَاجِبِ الِاسْتِثَارِ: مَا لَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظَّاهِرُ، وَالْمَرَادُ بِجَائِزِ الِاسْتِثَارِ: مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظَّاهِرُ.

وَذَكَرَ المصنّفُ في هَذَا البَيْتِ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا الِاسْتِثَارُ أَرْبَعَةً:

الأول: فَعْلُ الْأَمْرِ لِلوَاحِدِ الْمُخَاطَبِ كَأَفْعَلْ، التَّقْدِيرُ أَنْتَ، وَهَذَا الضَّمِيرُ لَا يَجُوزُ إِبرَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظَّاهِرُ؛ فَلَا تَقُولُ: أَفْعَلْ زَيْدٌ، فَأَمَّا «أَفْعَلْ أَنْتَ» فَأَنْتَ تَأْكِيدُ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي «أَفْعَلْ» وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ لِأَفْعَلْ؛ لِصِحَّةِ الِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ؛ فَتَقُولُ: أَفْعَلْ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لِرِوَادَةٍ أَوْ لِاثْنَيْنِ أَوْ لِمَجْمَعَةٍ بَرَزَ الضَّمِيرُ، نَحْوُ اضْرِبْ بِي، وَاضْرِبْنَا، وَاضْرِبُوا، وَاضْرِبْنِ.

الثاني: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ الْهَمْزَةُ، نَحْوُ: «أَوَافِقُ» وَالتَّقْدِيرُ أَنَا، فَإِنْ قُلْتَ: «أَوَافِقُ أَنَا» كَانَ «أَنَا» تَأْكِيداً لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ.

الثالث: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ الثَّوْنُ، نَحْوُ: «نَعْتَبِطُ» أَيْ نَحْنُ.

لفظاً أو تقديرًا. وأما غيره ففضلة لا داعي إلى تقديره إذا عدم من اللفظ إلا لربط الخبر ونحوه. وذلك نادر وصنيع المصنف صريح في أن المستتر من المتصل لأن كلامه الآن فيه وهو الأصح لا من المنفصل. كما قيل إذ لا يتبدأ به، ولا يلي الإبل لا ينطق به أصلاً. واختار في الجامع أنه واسطة لأن الاتصال والانفصال من عوارض الألفاظ المحققة. اهـ. نكت.

قوله: (أَوَافِقُ) مجزوم في جواب الأمر، ونغبت بالعين المعجمة بدل منه.

قوله: (يَنْقَسِمُ الضَّمِيرُ) أي المتصل لما مر: والمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو: الذي ضربت لإمكان النطق به، أما المستتر فأمر عقلي لا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له المنفصل في قولهم تقديره أنت مثلاً للتقريب كما مر. فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالاً من المحذوف لأنه يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالموجود، ولذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بد له من القرينة.

قوله: (مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظَّاهِرُ) أي بأن يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر، أو الضمير المنفصل كزيد قام يصح فيه قام أبوه أو ما قام إلا هو بخلاف الواجب، وليس المراد بالجواز صحة بروزه إذ لا يقال: قام هو على الفاعلية لأن المستتر مطلقاً لا ينطق به أصلاً لأنه أمر عقلي، وحينئذ فتسمية هذا جائزاً، ومقابلته واجباً مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه فاندفع ما للموضح هنا أفاده. سم.

قوله: (لِلْوَاحِدِ) سيذكر محترزه، والمخاطب لبيان الواقع، ولم يذكر نهى الواحد لدخوله في المبدوء بالتاء.

قوله: (لَا يَجُوزُ إِبرَاؤُهُ) الأولى واجب الاستتار كما قال في مقابله الآتي كما يعلم مما مر.

قوله: (فِي أَوَّلِهِ الْهَمْزَةُ) الأولى حذف في.

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد، نحو: «تَشْكُرُ» أي أنت؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة برز الضمير، نحو: أَنْتِ تَفْعَلِينَ، وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ، وَأَنْتَن تَفْعَلْنَ.

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير. ومثال جائز الاستتار: زَيْدٌ يَقُومُ، أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محله الظاهر؛ فتقول: زَيْدٌ يَقُومُ أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة، نحو هُنْدٌ تَقُومُ، وما كان بمَعْنَاهُ، نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، أي هو.

٦١ - وَدُو أَرْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ: أَنَا، هُوَ، وَأَنْتِ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

قوله: (نَحْوُ تَشْكُرُ) الأفيد جعله للمؤنثة الغائبة نحو هند تشكر ليكون المتن ممثلاً للمستتر جوازاً أيضاً، ولحصول المخاطب بالفعل.

قوله: (هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْخ) بقي مما يجب استتاره كما في التوضيح وشرحه ما رفع بفعل الاستثناء، أو التعجب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل أمر لمفرد كان أو لا كترال يا زيد ويا هند ويا زيدان الخ، أو بالمصدر النائب عن فعله في الأمر نحو: فَضْرُبِ الرقاب، أو بأفعل التفضيل ا هـ. ولا يرد أن الأخير يرفع الظاهر في مسألة الكحل إجماعاً، وفي غيرها على لغة قليلة كما سيأتي لندور ذلك، وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له فجائز الاستتار قطعاً كما سيمثل له الشارح بزيد قائم لأنه يخلفه الظاهر بآطراد كزيد قائم أبوه، وعدم صحة بروزه لا يضر كما علم مما مر. خلافاً لمن وهم فيه. وكذا مرفوع نعم وبئس فتدبر.

قوله: (وكذا كل فعل الخ) أي مضارعاً كان، أو ماضياً إلا فعل الاستثناء والتعجب فإنهما للغائب مع وجوب الاستتار فيهما لجريان الثاني مجرى المثل فلا يغير ولثلاث يفوت حمل الأول على إلا في تلو المستثنى له.

قوله: (وَمَا كَانَ بِمَعْنَاهُ) أي الفعل من الصفات المحضة سواء جرت على من هي له كما مثله أو لا، وخرج بالمحضة ما غلبت عليها الاسمية كالأجرع والأبطح فلا ضمير فيها أصلاً لدلالاتها على مجرد الذات، وبقي من مواضع الجواز اسم الفعل الماضي كهيئات.

قوله: (وَدُو أَرْتِفَاعٍ) أي محلاً كما مر، وهو خبر مقدم عن أنا، وهو يسكون الواو لغة حكاهما الفارسي لا لمجرد الوزن مبتدأ، وأنت عطف عليه، والخبر محذوف أي كذلك، ولم نعطفهما على أنا لإفراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لا تكون بالأصالة إلا مرفوعة، وأما ورودها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة عن ضمير الجر نحو: ما أنا كَأَنْتِ ولا أَنْتِ كَأَنَا لقبح اللفظ معه أو النصب نحو:

يَا لَيْتَنِي وَهَمَا تَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ

تَقَدَّمَ أَنَّ الضَّمِيرَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُسْتَتِرٍ وَإِلَى بَارِزٍ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ فِي الْمُسْتَتِرِ، وَالْبَارِزُ يَنْقَسِمُ إِلَى: مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ؛ فَالْمُتَّصِلُ يَكُونُ مَرْفُوعاً، وَمَنْصُوباً، وَمَجْرُوراً، وَسَبَقَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، وَالْمُنْفَصِلُ يَكُونُ مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً، وَلَا يَكُونُ مَجْرُوراً.

وَذَكَرَ الْمُصَنَّفُ فِي هَذَا الْبَيْتِ الْمَرْفُوعَ الْمُنْفَصِلَ، وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ: «أَنَا» لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، وَ«نَحْنُ» لِلْمُتَكَلِّمِ الْمُشَارِكِ أَوْ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ، وَ«أَنْتَ» لِلْمُخَاطَبِ، وَ«أَنْتِ» لِلْمُخَاطَبَةِ، وَ«أَنْتُمَا» لِلْمُخَاطَبَيْنِ أَوْ الْمُخَاطَبَتَيْنِ، وَ«أَنْتُمْ» لِلْمُخَاطَبَيْنِ، وَ«أَنْتُنَّ» لِلْمُخَاطَبَاتِ، وَ«هُوَ» لِلْغَائِبِ، وَ«هِيَ» لِلْغَائِيَةِ، وَ«هُمَا» لِلْغَائِبَيْنِ أَوْ الْغَائِبَتَيْنِ، وَ«هُمْ» لِلْغَائِبَيْنِ، وَ«هُنَّ» لِلْغَائِبَاتِ.

٦٢ - وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَ: إِيَّايَ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

أَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى الْمَنْصُوبِ الْمُنْفَصِلِ، وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ: «إِيَّايَ» لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، وَ«إِيَّانَا» لِلْمُتَكَلِّمِ الْمُشَارِكِ أَوْ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ، وَ«إِيَّاكَ» لِلْمُخَاطَبِ، وَ«إِيَّاكِ» لِلْمُخَاطَبَةِ، وَ«إِيَّاكُمَا» لِلْمُخَاطَبَيْنِ أَوْ الْمُخَاطَبَتَيْنِ، وَ«إِيَّاكُمْ» لِلْمُخَاطَبَيْنِ، وَ«إِيَّاكُنَّ» لِلْمُخَاطَبَاتِ، وَ«إِيَّاهُ» لِلْغَائِبِ، وَ«إِيَّاهَا» لِلْغَائِيَةِ، وَ«إِيَّاهُمَا» لِلْغَائِبَيْنِ أَوْ الْغَائِبَتَيْنِ، وَ«إِيَّاهُمْ» لِلْغَائِبَيْنِ، وَ«إِيَّاهُنَّ» لِلْغَائِبَاتِ.

للضرورة، ويكثر نيابتها في التوكيد كَرَأَيْتَكَ أَنْتَ، ومرزئتُ بكَ أَنْتَ كما سيأتي، وأما نداؤها في نحو: يَا أَنْتَ فسادٌ.

قوله: (أَنَا لِلْمُتَكَلِّمِ النخ) المختار عند البصريين أن الضمير فيه وفي فروعه أن فقط والألف زائدة لبيان الحركة، والتاء حرف خطاب، ولواحقها لتبيين المشنى وغيره، وأن الهاء في هما وهم وهن هي الضمير وحدها، ولواحقها لتبيين الحال فإن الهاء مشتركان بين المفرد وغيره. واللواحق قرينة على المراد بهما، والنون الأولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو، وفي همو وفي الفارضي أن الواو حذفت من أنتم تخفيفاً، ولذا عادت في ضربتموه لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها فتكون النون الثانية من أنتن في مقابلتها، وأما هو وهي فكلهما الضمير كما مر في البناء، وخالف الكوفيون في الجميع.

قوله: (وَذُو انْتِصَابٍ) مبتدأ خبره جعل، وفي انفصال حال من مفعوله الأول وهو ضميره النائب عن الفاعل وإيائي مفعوله الثاني ولم يقل: وانفصال كسابقه للتفنن، والصحيح أن الضمير أيأ فقط ولواحقها حروف تبيين المراد واختار المصنف أنه الجميع.

قوله: (أَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ النخ) تلخص من كلام المصنف في قوله: وذو اتصال إلى هنا أن الضمير خمسة أنواع لذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل، وخص الجر بالمتصل كما علمته. وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسماً لأنه إما للمفرد المذكر، أو المؤنث أو لمشاها، أو لجمع الذكور، أو الإناث وعلى كل إما مخاطب، أو غائب ثم المتكلم وحده. ومع غيره فالجملة ستون، ولا تخفأك أمثلتها ويزيد ضمير الرفع المتصل أربعة مع المضارع وهي: أضرب

٦٣ - وفي اختيار لا يجيء المُنْفَصِل إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ
كلُّ مَوْضِعٍ أَمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى فِيهِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى الْمُتَّصِلِ، إِلَّا
فِيمَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ؛ فَلَا تَقُولُ فِي: أَكْرَمْتُكَ «أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ» لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْإِتْيَانَ بِالْمُتَّصِلِ؛
فَتَقُولُ: أَكْرَمْتُكَ.

فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْإِتْيَانَ بِالْمُتَّصِلِ تَعَيَّنَ الْمُتَّصِلُ، نَحْوُ إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ؛ وَقَدْ جَاءَ الضَّمِيرُ فِي
الشَّعْرِ مُتَّصِلًا مَعَ إِمْكَانِ الْإِتْيَانِ بِهِ مُتَّصِلًا، كَقَوْلِهِ:

[١٥] - بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

ونضرب ونضرب وتضربين. ولم يعد ضمير أمر الواحد لاتحاده مع تضرب كما اتَّخَذَ مضارع
الغائب مع ماضيه في صورة المقدر، وكذا لم تعد الواو والألف ونون النسوة مع المضارع لاتحاد
صورتها مع الماضي وكذا: اضربي مع تضربين وإنما حمل الضمير في الأمر على المضارع دون
العكس لأنه الأصل فتدبر.

قوله: (لا يجيء المُنْفَصِلُ الخ) أي لأن الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عن
المتصل إلا حيث يتعذر. إما لضرورة كييت الشارح أو لتقدمه على عامله: «كَيْيَاكَ نَعْبُدُ» [الفاتحة:
٤] أو لحصره كـ «لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ» [الإسراء: ٢٣] وقوله:

أَنَا الدَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
أو لكون عامله محذوفًا كَيْيَاكَ وَالشَّرَّ، أو معنويًا كَأَنَا عَبْدُ أَثِيمٍ، وَأَنْتَ مَوْلَى كَرِيمٍ، أو حرف
نفي نحو: مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ، أو فصل من عامله بمتبوع له كيخرجون الرسول وإياكم أو ولي واو
المصاحبة كقوله:

فَأَلَيْتُ لَا أَتَّفُكَ أَخْذُ قَصِيدَةٍ تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي
أو لرفعه بمصدر ومضاف إلى المنصوب نحو: بنصركم نحن كتنم ظافرين، أو لغير ذلك كما
في التصريح.

قوله: (بِالْبَاعِثِ الخ) متعلق بحلفت في بيت قبله، والأموات إما مجرور بإضافة الباعث، أو
الوارث إليه، وحذف نظيره من الآخر على حد:

بَيْنَ ذِرَاعَيْنِ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

أو منصوب تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني، وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة،
وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم حال من الأموات. والدهارير أول الدهر في الزمن
الماضي لا واحد له من لفظه، ويقال: دهور دهاريير أي مختلفة كما في القاموس، وفسرها في
التصريح بالشدائد. ولكن المناسب هنا الأول، وفي الصحاح دهر دهاريير أي شديد كليله ليلاء،
ويوم أيوم، وساعة سوعاء.

٦٤ - وَصِلَ أَوْ أَفْصِلَ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي كُنْثُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

٦٥ - كَذَلِكَ خِلْتَنِيهِ، وَأَتَّصَلَا أَخْتَارُ، غَيْرِي أَخْتَارَ الْإِنْفِصَالَا

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير مُنْفَصِلاً مع إمكان أن يؤتى به مُتَّصِلاً.

فأشار بقوله: «سَلْنِيهِ» إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران، نحو: «الذَّهْمُ سَلْنِيهِ»، فَيَجُوزُ لَكَ فِي هَاءِ «سَلْنِيهِ» الاتِّصَالُ نحو: سَلْنِيهِ، والانفصالُ نحو: سَلْنِي إِيَّاهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ فِعْلٍ أَشْبَهَهُ، نحو: الذَّهْمُ أَعْطَيْتُكَ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ.

قوله: (هاء سَلْنِيهِ) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثاني لا الأول كما قيل. وإلا لأضر في الثاني لما سيأتي إلا أن لا يجعل تنازعا بل حذف من الثاني لدلالة الأول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول الظاهر. وهذا كالاستثناء من قوله: وفي اختيار الخ لا مناقض له كما قيل.

قوله: (وَمَا أَشْبَهَهُ) أشار الشارح في حله إلى أنه على حذف مضاف وما واقعة على فعل أي وهاء كل فعل أشبه سَلْنِيهِ فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل. وليس كذلك فالأحسن جعل الأشموني ما واقعة على ضمير، والهاء في أشبهه عائدة لهاء سَلْنِيهِ أي وكل ضمير أشبه هاء سَلْنِيهِ فيما سيأتي. سواء كان عامله فعلاً كما مثله، أو اسماً كالذرهم أنا معطيكه ومعطيك إياه.

قوله: (لَيْسَ خَبَرًا) صادق بكون العامل ليس ناسخاً أصلاً كسأل، أو ناسخاً لأحد الضميرين فقط كـ ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٣] الآية فإن أرى الحلمية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبراً في الأصل. فالآية من باب سَلْنِيهِ لا خَلْتَنِيهِ لأن النسخ المعتبر في خَلْتَنِيهِ للضميرين معاً فتعبير الشارح أولى من التعبير بكون العامل ليس ناسخاً.

قوله: (وَهُمَا ضَمِيرَانِ) أي أولهما أعرف كما يفيد المثال فلو قدم غيره، أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتي في المتن، وخرج بكونهما مفعولين ما إذا رفع أولهما فيجب الوصل مع الفعل ولو قدم غير الأعرف كضربتكَ، وضربونا لأن الفصل إنما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل، وذلك مفقود هنا إذ المرفوع كجزء الفعل، ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الأول مرفوعاً أو مجروراً كعجبت من ضربيك وضربي إياك، إذ الياء فاعل المصدر مجرور بالإضافة أو مرفوعاً فقط ولا يكون إلا مستتراً كأننا الضَّارِبُكَ، والضارب إياك بناء على أن الكاف مفعول لا مضاف إليه، وإلا تعين الوصل لأن المجرور لا يكون إلا متصلاً به صبان وكذا يجب الوصل في أنا ضاربه بلا أل لتعين الإضافة فيه فإن نون الوصف تعين الفصل كضارب إياه فتدبر. فاعلم أن اشتراط الشارح التعدي إلى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون الاسم بقي أن موضوع المسألة الضميران فلو أبدل أحدهما بالظاهر كالذرهم أعطيته زيداً فالظاهر تعين الوصل على الأصل والله أعلم.

وظاهرُ كلامِ الْمُصَنَّفِ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْإِنْفِصَالُ وَالْإِتِّصَالُ عَلَى السَّوَاءِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ التَّحْوِيلِيِّينَ، وَظَاهِرُ كَلَامِ سَيِّبَوَيْهِ أَنَّ الْإِتِّصَالَ فِيهَا وَاجِبٌ، وَأَنَّ الْإِنْفِصَالَ مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى» إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ خَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا ضَمِيرًا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ اتِّصَالُهُ وَانْفِصَالُهُ، وَاخْتِلَفَ فِي الْمَخْتَارِ مِنْهُمَا؛ فَاخْتَارَ الْمُصَنَّفُ الْإِتِّصَالَ، نَحْو: كُنْتُهُ، وَاخْتَارَ سَيِّبَوَيْهِ الْإِنْفِصَالَ، نَحْو: كُنْتُ إِيَّاهُ، «تَقُولُ؛ الصَّدِيقُ كُنْتُهُ، وَكُنْتُ إِيَّاهُ».

قوله: (على السَّوَاءِ) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته، وأصرح منها قول الكافية:

سَلَنِيه صَلِّ وَقَدْ فُصِّلَ

ومنه: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿أَنزَلْنَاهُمْ مَكُومَهَا﴾ [هود: ٣٨] ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا﴾ [محمد: ٣٧] ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٤٣]. كما مر هذا في الفعل. أما في الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المعمولين به لكونه فرع الفعل في العمل، ومن الوصل قوله:

وَمَنَعُوكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

وقوله:

لَئِنْ كَانَ حُبُّكَ لِي صَادِقًا لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا يَقِينًا

قوله: (مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ) يرده حديث: «إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ» أي الأرقاء ولو شاء لملكهم إياكم والشاهد في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعراف، ولو وصل لقال: مَلَكُكُمْوهُمْ بفتح الكاف الأولى، وضم الثانية، وقد يقال: عدل عن هذا لثقله مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر.

قوله: (إِذَا كَانَ خَبَرُ كَانَ ضَمِيرًا الْخ) سكت عن اسمها فأفاد أنه لا يشترط كونه ضميرًا، ويدل عليه كلام ابن الناطم نحو: الصديق كأنه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط.

قوله: (وَأَخَوَاتِهَا) مثله في شرح الكافية، وجزم أبو حيان بتعين الفصل فيها، وأن ليس وليسه شاذ.

قوله: (فَإِنَّهُ يَجُوزُ اتِّصَالُهُ) أي في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل كجاؤوا ليس إياه، ولا يكون إياه كما يجب مع إلا، وتنفارق هذه المسألة ما قبلها بأن أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول: والعامل ناسخ لهما معاً.

قوله: (فَاخْتَارَ الْمُصَنَّفُ الْإِتِّصَالَ) أي لأنه الأصل، ولكثرته نظاماً ونثراً في الفصح كحديث «أَنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ» الخ وكقول أبي الأسود لعبده:

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو: «خَلَّتِيهِ» وهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل، وهما ضميران، ومذهبُ سيبويه أنَّ المختارَ في هذا أيضاً الانفصال، نحو: خَلَّتْنِي إِيَّاهُ، ومذهبُ سيبويه أَرَجَحُ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِه لهُم، قال الشاعر:

[١٦] - إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ
٦٦ - وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَ مَا شِئْتَ فِي انفِصَالٍ

دَعِ الْخَمَرَ يَشْرِبُهَا الْعَوَاءُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا
فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها عَدْتُهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا

ومراده بأخيها نبذ الزبيب، ولعله ممن يقول بحله إذا لم يسكر، وأما الانفصال فجاء شعراً كقوله:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
ولم يجرى ثراً إلا في الاستثناء ومثاله.

قوله: (الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخاً لهما معاً.

قوله: (وهما ضميران) أي أولهما أخص، وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وسلنيه إلا بالنسخ، وإذا كان أولهما أخص فلا بد من تغايرهما معنى كما هو ظاهر، ولا يحتاج جعل الأخبار فيهما من باب شعري إلا في اتحاد الرتبة كما سيأتي.

قوله: (أَرَجَحُ) أي في المسألتين لأن حق الخبر الانفصال قال الرضي وإنما وصل أولهما لقربه من الفعل، وإن كان حق المبتدأ كذلك، ووافقه في التسهيل على باب ظن لحجز الخبر عنه بمنصوب شبه الفضلة فرجع إلى أصل الخبر بخلاف: كنته فلم يحجزه إلا ضمير رفع كجزء الفعل فأشبهه هاء ضربته، فرجع إلى أصل الضمير من وصله بعامله.

قوله: (إِذَا قَالَتْ خَذَامٌ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء، وقيل غيرها، وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام، وَلَا تَخْطِي في قول تقوله. ولذا صار هذا الشعر مثلاً لمن يقدم قوله على غيره كما هو مراد الشارح.

قوله: (وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ) أي في المسائل الثلاث كما في الأشموني دون غيرها وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسألونا فيجب اتصالهما، وتقديم المرفوع وإن كان أنقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا معارض بخلاف الأبواب الثلاثة، ونص بهذا على أن جواز الأمرين مشروط بتقديم الأخص لأن قوله، وما أشبهه يصدق بأي شبه، ولو في غير ذلك.

ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَحْصُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ أَحْصُ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ؛ فَإِنْ اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ مَنصُوبَانِ أَحَدُهُمَا أَحْصُ مِنَ الْآخَرِ، فَإِنْ كَانَا مُتَّصِلَيْنِ وَجَبَ تَقْدِيمُ الْأَخْصِ مِنْهُمَا؛ فَتَقُولُ: الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ وَأَعْطَيْتَنِي، بِتَقْدِيمِ الْكَافِ وَالْيَاءِ عَلَى الْهَاءِ؛ لِأَنَّهُمَا أَحْصُ مِنَ الْهَاءِ؛ لِأَنَّ الْكَافَ لِلْمُخَاطَبِ، وَالْيَاءُ لِلْمُتَكَلِّمِ، وَالْهَاءُ لِلْغَائِبِ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْغَائِبِ مَعَ الْآتِصَالِ؛ فَلَا تَقُولُ: أَعْطَيْتُكَ، وَلَا أَعْطَيْتُهُوَنِي، وَأَجَاذَهُ قَوْمٌ، وَمِنْهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا»؛ فَإِنْ فُصِّلَ أَحَدُهُمَا كُنْتُ بِالْخِيَارِ؛ فَإِنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ الْأَخْصَ، فَقُلْتَ: الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ، وَأَعْطَيْتَنِي إِيَّاهُ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّمْتَ غَيْرَ الْأَخْصِ، فَقُلْتَ: أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ، وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّايَ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَقَدَّمْتُ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ»، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ إِنَّمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ غَيْرِ الْأَخْصِ فِي الْإِنْفِصَالِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، فَإِنْ خِيفَ لَبْسٌ لَمْ يَجْزْ؛ فَإِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ، لَمْ يَجْزْ تَقْدِيمُ الْغَائِبِ، فَلَا تَقُولُ: زَيْدٌ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ هَلْ زَيْدٌ مَأْخُودٌ أَوْ آخِذٌ.

٦٧ - وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلًا وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلًا

قوله: (فَلَا تَقُولُ أَعْطَيْتُهُوَك) أي ولا حسبتهوك، ولا كانوك بل يجب الفصل لتقديم غير الأخص.

قوله: (وَأَجَاذَهُ قَوْمٌ) كالمبرد، وكثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح.

قوله: (أَرَاهُمُنِي الْخ) الباطل فاعل أرى، والهاء مفعول أول، والياء ثان، وشيطاناً ثالث. قال ابن الأثير: وفيه شذوذان: الوصل، وترك الواو لأن حقه أراهموني كرايتموها.

قوله: (كُنْتُ بِالْخِيَارِ) من هذا مع ما قبله، يعلم جواز الأمرين حال تقديم الأخص.

قوله: (لأنه لا يعلم) الأولى لتبادر خلاف المراد لأن الفاعل معنى وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميراً كان، أو ظاهراً فلو قدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس، وأما عدم العلم بشيء فإجمال لا لبس.

قوله: (وفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْخ) قال سم أي في باب سئنيه، وخلصنيه لأن من قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهذا محترزه، وكذا اقتصر الأسموني في التمثيل عليهما ومقتضى ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككنتني بضم التاء، وكنتك بفتحها، ويكون الإخبار فيه على حد شعري شعري كما سيأتي، وربما يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حيث إنهما هو لتوالي المثلين مع إيهام كون الثاني تأكيداً، وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين وإعرابهما ومنه في الغيبة حديث: أن يكنه الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لما سيأتي أن كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب، وأيضاً مر عن

إذا اجتمع ضميران، وكانا منصوبين، واتحدّا في الرتبة - كأن يكونا لِمُتَكَلِّمَيْنِ، أو مُخَاطَبَيْنِ، أو غَائِبَيْنِ - فإنه يلزم الفصل في أحدهما، فنقول: أَعْطَيْتَنِي إِيَّايَ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاكَ، وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ، ولا يجوز اتّصال الضميرين، فلا نقول: أَعْطَيْتَنِي، وَلَا أَعْطَيْتَكَ، وَلَا أَعْطَيْتُهُ؛ نَعَمْ إِنْ كَانَا غَائِبَيْنِ وَاخْتَلَفَ لَفْظُهُمَا فَقَدْ يَتَّصِلَانِ، نحو: الزَّيْدَانِ الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُمَا، وإليه أشار بقوله في الكافية:

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا، وَنَحْوِ «ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ» الضَّرُورَةُ افْتَضَتْ
وَرُبَّمَا أُثْبِتَ هَذَا الْبَيْتُ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْأَلْفِيَّةِ؛ وَلَيْسَ مِنْهَا، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَنَحْوِ:
ضَمِنْتُ - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ» إِلَى أَنَّ الْإِتْيَانَ بِالضَّمِيرِ مُتَفَصِّلاً فِي مَوْضِعٍ يَجِبُ فِيهِ اتِّصَالُهُ ضُرُورَةً،
كَقَوْلِهِ:

الأشموني أن تقديم الأخص واجب في الأبواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة إلا أن يراد تقديمه عند وجوده فليتأمل ويحرر.

قوله: (وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ) أي في اتحاد الرتبة.

قوله: (لِمُتَكَلِّمَيْنِ) أي بحسب الأصل وإن كانا ذلك التركيب لمتكلم واحد، أو مخاطب واحد إذ لا يمكن اتحاد رتبهما في التكلم والخطاب إلا حينئذ بخلاف الغيبة. وفي نسخ لمتكلم أو مخاطب أو غائب، وهي ظاهرة وإذا اتحد مدلول الضميرين كان الإخبار في خلتك إياك على حد شعري شعري.

قوله: (وَاخْتَلَفَ لَفْظُهُمَا) أي في الأفراد والتذكير أو ضدهما كمثاله ونحوهم أحسن الناس وجوهاً، وأنصرهموها سواء تباعد الهاءان كما ذكر، أم تقارباً نحو أعطاهوها، وأعطاهاه إلا أن الفصل حينئذ أجود تخلصاً من قربهما إذ ليس بينهما إلا حرف واحد بخلاف ما مر. وإنما اشترط اختلاف لدفع توالي المثلين، وإيهام التأكيد، وقيد بالغيبة لأن اختلاف لفظ الضميرين المتحدي الرتبة إذا لم يرفع أولهما يلزمه تعدد مدلولهما، وذلك لا يمكن في الخطاب، أو التكلم لأنهما حينئذ لشيء واحد إذ لا يقال علمتان ولا ظننتكما.

قوله: (وَالْيَهُ أَشَارَ) أي لشرط الاختلاف قال ولده، وأشار إليه هنا بتنكير وصل أي يبيح الغيب فيه نوعاً خالصاً من الوصل، وוכל تفسيره إلى الموقف.

قوله: (فِي الْكَافِيَةِ) مثله في النكت وفي ابن الميت أنه سهو، وإنما هو في الشافية، وأما بيت الكافية فهو:

وَلَا ضُطْرَارَ سَوَّغُوا فِي ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فَحَقَّقْتُ مَا ثَبَتَ

قوله: (وَرُبَّمَا أُثْبِتَ) أي بعد قوله، وفي اتحاد الرتبة.

بِالْبَاءِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ
وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

٦٨ - وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَائِيَّةٌ، وَ«لَيْسِي» قَدْ نُظِمَ
إِذَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ لِحَقِّقَتُهُ لُزُوماً نُونٌ تُسَمَّى نُونَ الْوَقَائِيَّةِ، وَسَمَّيْتُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا
تَقِي الْفِعْلَ مِنَ الْكُسْرِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «أَكْرَمَنِي، وَيَكْرِمُنِي، وَأَكْرَمَنِي»، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا مَعَ

قوله: (وَقَبْلَ يَا النَّفْسُ) أي المتكلم بقريئة وليسي وليتني فلا يرد إطلاق النفس على
المخاطب وغيره سم.

قوله: (مَعَ الْفِعْلِ) متعلق بالتزم أو حال من يا النفس ومفهومه أنها لا تلزم مع غير الفعل بل
أما تجوز براجحية أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله: وليتني فشا الخ أو تمتنع، وهو ما عدا
ذلك. وفي التوضيح أنها تلزم مع اسم الفعل المتعدي أيضاً كدراكني وعليكني وحكى الفراء
مكانكني أي انتظرني لكن صريح الرضي جوازها فقط، وكان من حقها أن تلحق بقية الأسماء لتقيها
خفاء الإعراب لكن تركت لثلاث تفصل بين المتضايقين، وقد لحقت شذوذاً اسم الفاعل لشبهه
بالفعل، واسم التفضيل لشبهه بالتعجب فالأول كقوله ﷺ لليهود: «هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي» ولو حذفت
لقليل صادقي بكسر القاف وشد الياء وقوله:

وَلَيْسَ بِمُعِينِي وَفِي النَّاسِ مُنْتَعٍ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقٌ

ومن الثاني قوله ﷺ: «غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفَنِي عَلَيْكُمْ» روي بلانون وبها أي أخوف الأمور التي
أخافها عليكم، والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم
تلبسه بخلاف غيره فرب مستر بالصلاح أضر على الأمة من متجاهر بالفسق.

قوله: (لِحَقِّقَتُهُ نُونَ الْوَقَائِيَّةِ) أي وتدغم فيها نون الرفع في الأفعال الخمسة، أو تفك كتأمروني
وتحاجوني، وقد تحذف إحداهما تخفيفاً، والصحيح أنه نون الرفع لأنه عهد حذفها لغير ذلك،
ولأنها نائبة عن الضمة التي تحذف تخفيفاً، وشذ حذفها مع فعل الإنانث، ولا فرق في الفعل بين
الماضي المتصرف وغيره، كذرني ويذرني وكخلاني وعداني وحاشاني إذا جعلت أفعلاً كقوله:

تَمَلُّ الْبُندَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلَّعٌ

فإن قدرت حروفاً سقطت كقام القوم خلاي.

قوله: (لِأَنَّهَا تَقِي الْفِعْلَ) أي الصحيح، وحمل عليه نحو دعى ورمى طرداً للباب، وقوله
الكسر أي الذي يختص مثله بالاسم، وهو الذي بسبب ياء المتكلم لأنه أخو الجر في الاختصاص
فَصِيْنٌ عنه الفعل مثله أما ما لا يختص به بأن لم يدخله أصلاً كالذي قبل ياء المخاطبة، أو يدخل
فيهما كالذي للتخلص من السكونين فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضاً وقال الناظم: لأنها تقي
لبس ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث في نحو: أكرمني وأكرمي وحمل

«لَيْسَ» شَذُوذًا، كما قال الشَّاعِرُ:

[١٧] - عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي
وَاخْتَلَفَ فِي أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ: هَلْ تَلَزَمُهُ نُونُ الْوَقَايَةِ أَمْ لَا؟ فَتَقُولُ: مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ
اللَّهِ، وَمَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ، عِنْدَ مَنْ لَا يَلْتَزِمُهَا فِيهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَلَزَمُ.
٦٩ - وَ«لَيْتَنِي» فَشَاءَ، وَ«لَيْتِي» نَدَرَا وَمَعَ «لَعَلَّ» اِغْبِيسَ، وَكُنْ مُخَيَّرًا
٧٠ - فِي الْبَاقِيَّاتِ، وَأَضْطَرَّارًا خَفَفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ حُكْمَ نُونِ الْوَقَايَةِ مَعَ الْحُرُوفِ؛ فَذَكَرَ «لَيْتَ» وَأَنَّ نُونُ الْوَقَايَةِ لَا
تُحَذَفُ مِنْهَا، إِلَّا تَدْوَرًا، كَقَوْلِهِ:

[١٨] - كَمَنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ جُلَّ مَالِي
وَالكَثِيرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ثُبُوتُهَا، وَبِهِ وَرَدَ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾
[النساء: ٧١].

الماضي والمضارع على الأمر، ودخلت في غير الفعل لتقي تغير آخره.
قوله: (وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا مَعَ لَيْسَ) أي لشبهها للحروف الآتية في الجمود والقياس لزومها
كسائر الأفعال، وهو الكثير كقول بعضهم، وقد بلغه أن شخصاً يهدده: عليه رجلاً ليسني أي ليلزم
رجلاً غيري.

قوله: (الطَّيْسُ) بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير، وإذا ظرف زمان لعددت أو
للمفاجأة، والمعنى عدت قومي كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو ففاجأني ذهابهم سواي واسم ليس
مستتر وجوباً، والياء خبرها أي ليس الذاهب إياي ففيه شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء.
قوله: (مَا أَفْقَرَنِي) من فقر بالكسر أي افتقر لا من افتقر لأن صوغ التعجب من غير الثلاثي
شاذ.

قوله: (عِنْدَ مَنْ لَمْ يَلْتَزِمُهَا) هم الكوفيون لقولهم إن صيغة التعجب اسم، والأصح فعليتها
فتلزمها النون كما عند البصريين.

قوله: (إِلَّا تَدْوَرًا) ظاهره جوازه اختياراً وهو أحد قولي الناظم، والثاني قصره على
الضرورة.

قوله: (كَمَنْيَةِ جَابِرٍ الْخ) قبله:

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَا ثِقَةَ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كمنية الخ كان مزيد وجابر يتمنيان لقاء زيد الخيل الذي سماه رسول الله ﷺ: زيد الخير
لعداوة بينهما فلما لقياه طعنهما وهرب فقال ذلك، والعوالي الرماح والمنية التمني.
قوله: (وَالكَثِيرُ ثُبُوتُهَا) أي لشبهها الفعل معنى وعملاً بلا معارض بخلاف لعل فإن عملها

وَأَمَّا «لَعَلَّ» فَذَكَرَ أَنَّهَا بِعَكْسٍ لَيْتَ؛ فَالْفَصِيحُ تَجْرِيدُهَا مِنَ الثُّونِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ - «لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ» [غافر: ٣٦]، وَيَقُلُّ ثُبُوثُ الثُّونِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[١٩] فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقُدُومُ؛ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْراً لَأَبْيَضَ مَاجِدٍ
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّكَ بِالْخِيَارِ فِي الْبَاقِيَاتِ، أَيُّ: فِي بَاقِي أَخَوَاتِ لَيْتَ وَلَعَلَّ - وَهِيَ: إِنْ، وَأَنْ،
وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ - فَتَقُولُ: إِنِّي وَإِنِّي، وَأَنْتِي وَأَنْتِي، وَكَأَنْتِي وَكَأَنْتِي، وَلَكَنْتِي وَلَكَنْتِي.
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ «مِنْ، وَعَنْ» تَلْزِمُهُمَا ثُبُوتُ الْوَقَايَةِ؛ فَتَقُولُ: مِني وَعَنِي - بِالتَّشْدِيدِ - وَمَنْهُمْ مَنْ
يَحْذِفُ الثُّونَ؛ فَيَقُولُ: مِني وَعَنِي - بِالتَّخْفِيفِ - وَهُوَ شَاذٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[٢٠] أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي
٧١ - وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قُلُّ، وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ بَيَّنَّي
أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ الْفَصِيحَ فِي «لَدُنِّي» إِثْبَاتُ الثُّونِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي
غُذْرًا» [الكهف: ٧٦]، وَيَقُلُّ حَذْفُهَا، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «مِنْ لَدُنِّي» بِالتَّخْفِيفِ.

الجر في بعض الأحيان، وتوالي الأمثال في بعض لغاتها وهو لعن بالنون عارض شبهها فندرت معها النون، وإنما خير في الباقيات لأن المعارض فيها واحد، وهو توالي الأمثال فقط.
قوله: ((وَيَقُلُّ ثُبُوتُهَا)) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجريد ليت. فقوله: اعكس أي في مطلق القلة.

قوله: ((الْقُدُومُ)) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أي أنحت، والقبر الغلاف، والأبيض السيف، والماجد العظيم.

قوله: ((فَتَقُولُ أَنِّي وَأَنْتِي)) فتبوتها لشبه الفعل، وحذفها لتوالي الأمثال لأن الثقل حصل بها.
وقيل: حذفت الأولى لسكونها، والساكن أولى بالتغيير، وقيل الوسطى المدغم فيها لأنها في محل اللام التي يلحقها التغيير وكذا الخلاف في أَنَّا بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لأنها ضمير عمدة قاله الروداني اهـ صبان.

قوله: ((تَلْزِمُهُمَا)) أي لتحفظ بناءهما على السكون لأنه الأصل بخلاف ما بني على غيره.

قوله: ((مِنْ قَيْسٍ)) يروى بلا صرف على إرادة القبيلة، ومصرفاً لإرادة أبيها.

قوله: ((وَفِي لَدُنِّي)) متعلق بقول خبر لدني الثانية، وفي قدني متعلق بفِي خبر الحذف، ولا يضر تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ كما مر. وتعليقه بالحذف يرد عليه أعمال المصدر مؤخراً، ومحلى بال، والثاني قليل، وفي الأول خلاف، وأشار بقْد، وأيضاً إلى قلة الحذف فيهما كلدني فيفي من الوفاء بمعنى يأتي لا من النفي.

قوله: ((بِالتَّخْفِيفِ)) هي لنافع، ولم تجعل نونها للوقاية لحقت لد بالسكون لضم الدال في

وَالْكَثِيرُ فِي «قَدْ، وَقَطُّ» ثَبُوتُ النُّونِ، نَحْوُ: قَدْزَنِي وَقَطَّنِي، وَيَقْلُ الْحَذْفُ نَحْوُ: قَدْزِي وَقَطَّنِي، أَيْ حَسْبِي، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْحَذْفُ وَالْإِثْبَاتُ فِي قَوْلِهِ:

[٢١] قَدْزَنِي مِنْ نَضَرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدْزِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ

الْعَلَمُ

الآية، ولا لد بالضم، وهما لغتان في لدن لأن هذه يقال فيها لدي بلا نون كما قاله سيبويه لأن النون إنما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر. وصريح كلام سيبويه هذا أن لد بلا نون تضاف للضمير خلافاً لمن منعه.

قوله: (أَيَّ حَسْبِي) تفسير لكل من قدي وقطني على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيبويه خلافاً للكوفيين في قولهم: يجب الحذف في التي بمعنى حسب. كما يجب في اسم الفاعل الذي هي بمعنى واحترز به عن قد الحرفية كقد قام، وقط الطرفية نحو ما فعلته قط إذ لا يضافان للياء، وعن قد وقط اسم فعل بمعنى يكفي كما في المغني أو كفى كما استقر به الدماميني لأن اسم الفعل المضارع مختلف فيه. فإن النون تلزمهما كالأفعال كما مر عن التوضيح وإذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون، وقد يكسران، وقد يعربان كما في الروداني.

قوله: (قَدْزَنِي مِنْ نَضَرِ الْخ) تمامه: ليس الإمام بالشحيح الملحد، والخبيبين عبد الله بن الزبير، وابنه خبيب على التغليب، أو هو، وأخوه مصعب، ويروى بصيغة الجمع على إرادة خبيب بن عبد الله، ومن على رأيه. والشاهد في الثاني حذف نونه مع إضافته للياء بقرينة سابقة فاحتمال كون الكسر على لغة أو لأجل الروي والياء إشباع لا للمتكلم مرجوح، ومن الحذف أيضاً ما في صحيح البخاري مرفوعاً: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ قَدَمَهُ فِيهَا فَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ وَيُزَوَّى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ» يروى بسكون الطاء وكسرها بلا ياء وبها، وقطني بالنون، وقط بالتنوين والمراد بوضع قدمه لازمه، وهو التجلي عليها بقهره وكبريائه، وقيل: ما قدمه لها لما ورد أنه يخلق لها خلقاً إذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم.

الْعَلَمُ

يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى: «وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ» [الرحمن: ٢٤] وقول الخنساء:

وَأَنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةَ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

وعلى الراية والعلامة نقل اصطلاحاً إلى الاسم الآتي، والظاهر أن النقل من الثالث لقولهم: إِنَّهُ علامة على مسماه فيصلح للنكرة أيضاً بحسب أصله لكن خص بما سيأتي.

٧٢ - اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا . عَلِمُهُ، كَجَعْفَرٍ، وَخِرْنَقَا

٧٣ - وَقَرْنٍ، وَعَدَنٍ، وَلَا حِقٍ، وَشَذَقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقٍ

الْعِلْمُ هُوَ: الاسمُ الَّذِي يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ مُطْلَقًا، أَيُّ بِلَا قَيْدِ التَّكْلُمِ أَوِ الْخِطَابِ أَوِ الْغَيْبَةِ؛ فَالاسْمُ: جِسْمٌ يَشْمَلُ التَّكْرَرَ وَالْمَعْرِفَةَ، وَ«يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ»: فَضْلٌ أَخْرَجَ التَّكْرَرَ، وَ«بِلَا قَيْدٍ» أَخْرَجَ بَقِيَّةَ الْمَعَارِفِ، كَالْمُضْمَرِ، فَإِنَّهُ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ بِقَيْدِ التَّكْلُمِ كـ «أَنْتَ» أَوِ الْغَيْبَةِ كـ «هُوَ»، ثُمَّ مَثَلٌ

قوله: (اسْمُ الْخ) خبر مقدم لعلمه لأنه المحدث عنه بالتعريف لا العكس، والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حد: ملء عين حبيبها فإن عاد إلى الاسم فإضافته بمعنى من، أو إلى المسمى، وهو الظاهر فبمعنى اللام الاختصاصية، ومطلقاً حال من فاعل يعين، أو صفة لمصدر محذوف أي تعييناً مطلقاً.

قوله: (وَخِرْنَقَا) بكسر المعجمة، والنون علم المرأة الآتية منقول من ولد الأرنب كما في قوله:

لَيْتَهُ الْمَسَّ كَمَسَّ الْخِرْنَقِ

فلا ينصرف للعلمية والتأنيث. ولكن المراد هنا لفظه، وإنما منعه لحكاية أصله، أو لملاحظة أن مدلوله كلمة.

قوله: (ووَاشِق) فيه تلميح لقوله تعالى: ﴿وَتَأْمِنُهُمُ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] حيث ذكر سبعة أعلام وثمنهم بالكلب.

قوله: (يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ) أي يدل على تعيينه لا أنه يحصل له لأن المسمى لا يكون إلا معيناً. والمراد ما يعم التعيين الخارجي والذهني معاً كغالب علم الشخص، أو الذهني فقط كعلم الجنس لما سيأتي، وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنياً، وكعلم القبيلة الموضوع لمجموع من وجد وسيوجد فإن هذا المجموع لا يوجد إلا ذهنياً، فقولهم: تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي، أفاده الصبان عن يس.

قوله: (بِلَا قَيْدِ الْخ) تفسير للإطلاق أي بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ لأن تعيين العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فإنها موضوعة لتعيين مسماها لكن بواسطة قرينة إما معنوية كالتكلم وأخويه للضمير، والتوجه والإقبال للمنادى، أو لفظية كالصلة في الموصول، وأل في مدخولها. والظاهر أن منها الإضافة في غلام زيد، أو حسية وهي الإشارة بنحو الأصبع في اسم الإشارة فتعيين المدلول إنما هو بهذه القرائن لا من الوضع، ولا يرد أن العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضاً لأن ذلك عارض من تعدد الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج.

قوله: (أَخْرَجَ التَّكْرَرَ) أي كرجل وشمس فإنه موضوع لكل كوكب نهاري، وإن انحصر في الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع.

الشَّيْخُ بِأَعْلَامِ الْإِنْسَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ، تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ مَسْمِيَّاتِ الْأَعْلَامِ الْعُقْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمَأْلُوفَاتِ؛ فَجَعَلْنَا: اسْمُ رَجُلٍ، وَخَزْنَقُ: اسْمُ امْرَأَةٍ مِنْ شُعْرَاءِ الْعَرَبِ وَهِيَ أَخْتُ طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ لَأُمِّهِ، وَقَرْنُ: اسْمُ قَبِيلَةٍ، وَعَدَنُ: اسْمُ مَكَانٍ، وَلَا حِقْ: اسْمُ فَرَسٍ، وَشَذَقَمُ: اسْمُ جَمَلٍ وَهَيْلَةٍ: اسْمُ شَاةٍ، وَوَأَشِقُ: اسْمُ كَلْبٍ.

٧٤. وَأَسْمَاءُ أَتَى، وَكُنْيَةُ، وَلَقَبًا وَأَخْصَرُنْ ذَا إِنْ يَسَوَاهُ صَحِيحًا
يَنْقَسِمُ الْعِلْمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: إِلَى اسْمٍ؛ وَكُنْيَةٍ، وَلَقَبٍ، وَالْمَرَادُ بِالْاسْمِ هُنَا مَا لَيْسَ بِكُنْيَةٍ وَلَا لَقَبٍ، كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَبِالْكُنْيَةِ: مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ أَبٌ أَوْ أُمٌّ، كَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَأُمِّ الْحَيْرِ،

قوله: (أَوْ الْكُنْيَةِ) أي معرفة مرجعها بذكر، أو غيره وإن كان نكرة لأن المراد بالضمير حينئذ ذلك الشيء المتقدم بعينه، وإن أبهت ذاته.

قوله: (لِلْعُقْلَاءِ الْخ) خبر أن، والأوضح حذف المسميات، وفي نسخ العقلاء بال وهي ظاهرة.

قوله: (مِنَ الْمَأْلُوفَاتِ) هذا في العلم الشخصي، أما الجنسي فإنما يكون غالباً لغير المألوف كالسباع والحشرات الآتية، وقد يكون مألوفاً كأبي المضاء للفرس، وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون المعجمة، وبالفاء ممدوداً للأحمق، وهيان بن بيان بشد الباء فيهما للإنسان المجهول، وهو من الأضداد لأن المجهول صعب خفي لا هين بين، وفي المحكم يقال: ما أدري أي هي بن بَيٍّ هو أي أي الناس هو قال ابن هشام وكأنهم جعلوه لعدم الشعور به كما لا يؤلف، وكذا أبو الدغفاء لفرتهم عنه أفاده المصرح.

قوله: (أَخْتُ طَرْفَةَ) بفتح المهملة، والراء كما في القاموس.

قوله: (وَقَرْنٍ) بفتح القاف والراء، وإليها ينسب أويس القرني رضي الله تعالى عنه.

قوله: (وَعَدَنُ) بفتحتين بلد بساحل اليمن.

قوله: (فَرَسٍ) أي لمعاوية رضي الله تعالى عنه.

قوله: (وَشَذَقَمُ) قيل بالذال المعجمة، وقيل بالمهملة جمل للنعمان بن المنذر.

قوله: (وَأَسْمَاءُ أَتَى الْخ) أي أتى العلم حال كونه اسماً الخ.

قوله: (وَالْمَرَادُ بِالْاسْمِ هُنَا) خرج الاسم في التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف، وفي نحو: «وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ» [البقرة: ٣١] فالمراد به مطلق لفظ موضوع.

قوله: (مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ) أي علم مركب تركيب إضافية في أوله أب الخ. لا نحو: أبو زيد قائم مسمى به لأنه تركيب إستاند، أو لأن المركب الإضافي فيه جزء علم.

قوله: (أَبٌ أَوْ أُمٌّ) أي أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة، سم.

وباللقب: ما أشعر بمدح كَرَيْنِ العَابِدِينَ، أو دَمَّ كَأَنفِ النَّاقَةِ.
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَخْرُنْ ذَا - إلخ» إلى أَنَّ اللَّقْبَ إِذَا صَحِبَ الْأِسْمَ وَجِبَ تَأْخِيرُهُ، كَزَيْدٍ
أَنفُ النَّاقَةِ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْأِسْمِ؛ فَلَا تَقُولُ: أَنفُ النَّاقَةِ زَيْدٌ، إِلَّا قَلِيلًا؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

قوله: (مَا أَشْعَرَ بِمَدْحِ الْخ) أي باعتبار مفهومه الأصلي فإن ذلك قد يقصد تبعاً قاله السيد.
وفي التصريح عن الأبهري أن الاسم يقصد به الذات فقط واللقب يقصد به الذات مع الوصف،
ولذا يختار عند التعظيم أو الإهانة اهـ، ومقتضاه أن إشعاره مقصود في وضعه العلمي من جهة أن
له مفهوماً آخر يلاحظ تبعاً، ويلتفت إليه، وإن كان المقصود منه بالأصالة مجرد الذات فلا يرد أن
نحو زيد إذا اشتهر بصفة كمال كان فيه إشعار بها، ويبعد كونه لقباً نعم إذا سمي به شخص آخر.
بعد ذلك الاشتهار كان لقباً أفاده يس. واعلم أن المفهوم من كلام الأقدمين كما في الروداني أن
الاسم ما وضع الذات ابتداء كائناً ما كان ثم ما وضع بعده. فإن كان مصدرًا بأب مثلاً فهو الكنية
أشعر أم لا وإن لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها، فالثلاثة
متباينة وفي السجاعي عن سم أن الكنية واللقب يجتمعان في نحو: أبي الفضل، وتنفرد الكنية في
أبي بكر، واللقب في مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير، وعليهما يظهر ما
حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير أفريقية في كنيته بأبي القاسم مع قوله ﷺ: «تَسْمُوا بِأَسْمِي
وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي» فأجاب بأنه اسمه لا كنيته أي لأنه يعتبر تأخر وضع الكنية عن الاسم لكن فيه أن
ما وضع بعد الاسم غير مصدر، ولا مشعر يكون خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقرر إلا أن
يجعل اسماً ثانياً، وقيل لا فرق بين الثلاثة إلا بالحيشة فقط كأبي الخير من حيث الدلالة على الذات
اسم، ومن حيث التصدير كنية، ومن حيث الإشعار لقب. وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم
في أم كلثوم اسمها كنيته دون ما قبله لمباينة الاسم، والكنية عليهما إلا أن يراد اسمها بصورة
الكنية لا كنية حقيقة فتدبر.

قوله: (زَيْنِ الْعَابِدِينَ) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمه بنت
كسرى سبيت مع أخيها في فتح العراق، وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر، والثالثة القاسم
بن محمد بن أبي بكر، وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وعلماً، وكانوا يرغبون عن التسري
فرغبوا فيه من حينئذ.

قوله: (كَأَنفِ النَّاقَةِ) لقب جعفر بن قريع أو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاء
ليأخذ قسم أمه؛ ولم يبق إلا الرأس فجرها من أنفها فلقب به، وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى
قال الحطيئة:

قَوْمٌ هُمْ الْأَنفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنفِ النَّاقَةِ الدُّنْيَا

فصار مدحاً، والنسبة إليه أنفى هـ تصريح.

قوله: (وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ اللَّقْبِ) أي حملاً على النعت لأنه يشبهه بالإشعار بالصفة، ولثلا

[٢٢] بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمراً خَيْرُهُمْ حَسَباً بِيْطْنِ شَرِيَّانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذَّبِيبُ
وَوَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَجِبُ تَأْخِيرُ اللَّقَبِ إِذَا صَحِبَ سِوَاهُ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ:
«سِوَاهُ» الْأِسْمُ وَالْكُنْيَةُ، وَهُوَ إِنَّمَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ مَعَ الْأِسْمِ، فَأَمَّا مَعَ الْكُنْيَةِ فَانْتَبَهَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ
تُقَدَّمَ الْكُنْيَةُ عَلَى اللَّقَبِ؛ فَتَقُولُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ زَيْنُ الْعَابِدِينَ، وَبَيْنَ أَنْ تُقَدَّمَ اللَّقَبُ عَلَى الْكُنْيَةِ؛
فَتَقُولُ: زَيْنُ الْعَابِدِينَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ؛ وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ بَدَلُ قَوْلِهِ: * «وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ
صَحِبَا» * * «وَذَا اجْعَلْ آخِراً إِذَا اسْمَاً صَحِبَا» *، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ؛ لِسَلَامَتِهِ مِمَّا وَرَدَ عَلَى
هَذَا، فَإِنَّهُ نَصٌّ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ تَأْخِيرُ اللَّقَبِ إِذَا صَحِبَ الْأِسْمَ، وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ذَلِكَ مَعَ

يتوهم إرادة مسماه الأول في نحو بطة، وأنف الناقة، وحمل الباقي عليه، ولتأخره عن الاسم
وضعاً فكذا لفظاً.

قوله: (لَا قَلِيلاً) أي ما لم يشتهر اللقب وإلا جاز بكثرة لانتفاء الإيهام. كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا
الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] وعليه قول الشاطبي، وقالون عيسى.

قوله: (بَانَ ذَا الْكَلْبِ) متعلق بابليغ في قولها:

أَبْلِغْ هَذَا وَأَبْلِغْ مَنْ يُبْلِغُهَا عَنِّي حَدِيثاً وَبَعْضُ الْقَوْلِ تَكْذِيبُ
بَانَ الْخ. قالته أخت عمرو في مريته له أولها:

كُلُّ امْرِئٍ بِمُحَالِ الدَّهْرِ مَكْرُوبٌ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الْأَيَّامَ مَغْلُوبٌ

وَذَا بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَعَمراً بَدَلُ مِنْهُ، وَبِيْطْنِ شَرِيَّانَ اسْمُ مَوْضِعٍ خَبِرَ أَنَّ، وَجُمْلَةُ يَعْوِي الْخ
حَالٍ، أَوْ عَكْسُهُ وَشَرِيَّانَ بِكسر الشين شَجَرٌ تَعْمَلُ مِنْهُ الْقَسِي، وَمِنْ تَقْدِيمِهِ أَيْضاً قَوْلُ أَوْسِ بْنِ
الصَّامِتِ:

أَنَا ابْنُ مِزْيَقِيَّاءَ عَمْرُو وَجَدِّي أَبُوهُ مُنْذِرُ مَاءِ السَّمَاءِ

كَانَ عَمْرُو الْمَذْكُورُ يَلْبَسُ كُلَّ يَوْمٍ حَلَّتَيْنِ فَإِذَا أَمْسَى مَزَقَهُمَا كَرَاهَةً أَنْ يَلْبَسَهُمَا غَيْرَهُ فَلَقَبَ
مِزْيَقِيَّاءَ.

قوله: (فَأَمَّا مَعَ الْكُنْيَةِ الْخ) رَجَحَ كَثِيرٌ وَجُوبَ تَأْخِيرِهِ عَنْهَا أَيْضاً لَمَّا مَرَّ فِي الْأِسْمِ فَأَبْقَى
الْمَتْنَ عَلَى عَمُومِهِ، وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْكُنْيَةِ فَمِنْ تَقْدِيمِهَا: أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو، وَمِنْ
تَأْخِيرِهَا قَوْلُ حَسَّانَ:

وَمَا اهْتَرَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسْعِدَ أَبِي عَمْرُو

ولم أر في ذلك خلافاً.

قوله: (وَذَا اجْعَلْ آخِراً) ينقل حركة الهمزة إلى اللام.

قوله: (لِسْعِدَ أَبِي عَمْرُو) أَجِيبُ بَانَ قَوْلِهِ: وَأَنْ يَكُونَا أَيُّ اللَّقَبِ وَسِوَاهُ مَفْرُودَيْنِ الْخ فَرِينَةُ

الكُثْبِيَّة، وَهُوَ كَذَلِكَ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَوْ قَالَ: «وَأَحْزَنُ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِيبًا» لَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِذَا يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: وَأَخِرَ اللَّقَبَ إِذَا صَحِبَ سِوَى الكُثْبِيَّة، وَهُوَ الْأَسْمُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَأَخِرَ اللَّقَبَ إِذَا صَحِبَ الْأَسْمُ.

٧٥. وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدَفَ إِذَا اجْتَمَعَ الْأَسْمُ وَاللَّقَبُ: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ، أَوْ مُرَكَّبَيْنِ، أَوْ الْأَسْمُ مُرَكَّبًا وَاللَّقَبُ مُفْرَدًا، أَوْ الْأَسْمُ مُفْرَدًا وَاللَّقَبُ مُرَكَّبًا.

فَإِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ وَجَبَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ الْإِضَافَةُ، نَحْوُ: هَذَا سَعِيدُ كُرْزٍ، وَرَأَيْتُ سَعِيدَ كُرْزٍ، وَمَرَزْتُ بِسَعِيدِ كُرْزٍ، وَأَجَازَ الْكُفَيْيُونَ الْإِتْبَاعَ؛ فَتَقُولُ: هَذَا سَعِيدُ كُرْزٍ، وَرَأَيْتُ سَعِيدًا

على عدم دخولها في السوي لأنها لا تكون مفردة ورده سم بأن كون السوي مفرداً يتحقق ببعض أفرادها فقط، وإن كان البعض الآخر مركباً فتدبر.

قوله: (وَلَوْ قَالَ الْخ) في شرح السيوطي أنه وجد كذلك في نسخ. قوله: (مُفْرَدَيْنِ) المراد بالمفرد هنا كباب الكلمة ما قابل المركب بخلافه في باب الإعراب، والمبتدأ والمنادى كما لا يخفى، وأما ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي.

قوله: (فَأُضِفَ) قال في التصريح إلا لمانع ككون الاسم، أو اللقب بأل كالحارث كُرْزٍ، وهارون الرشيد فتمتنع الإضافة كما نص عليه ابن خروف. اه وفيه أن أل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل، وعبد الأمير فتأمل. بقي أن قوله هنا: فأُضِفَ، حتماً يقتضي أطراد الإضافة في المتحددين معنى، وقوله في الإضافة: ولا يضاف اسم لما به اتحد الخ يقتضي منعها لنا، ويقتصر على ما ورد منه مع تأويله. وقد ذكروا هناك من جملة ما ورد، ويجب تأويله إضافة الاسم إلى اللقب فبين الكلامين تناف قطعاً كما في الحفني، وأجاب بعضهم بأن المراد هنا بأُضِفَ أبق الإضافة الواردة مع تأويلها الآتي فيرجع إلى ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يفيد فحوى الكلام هنا قياسه فتأمل.

قوله: (وَالْأُتْبِعُ الْخ) المراد به الاتباع اصطلاحاً، ويردف التبعية لغة أي اجعل الذي جاء آخراً بدلاً، أو عطف بيان.

قوله: (الْإِضَافَةُ) أي على تأويل الأول بالمسمى لأنه المعرض للإنسان إليه، والثاني بالاسم غالباً، وقد يعكس إذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد كُرْزٍ، وبهذا يندفع اتحاد معنى المتضايين لاختلافه بهذا التأويل، وجعل الزمخشري إضافة الاسم إلى اللقب لفظية لتقدير انفكاكها كإضافة الوصف إلى معموله إذ المعنى على البدلية، أو البيان فلا تحتاج للتأويل بخلاف المعنوية إسقاطي.

قوله: (كُرْزٍ) هو في الأصل خرج الراعي ويطلق على اللثيم والحاذاق.

قوله: (وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ) أي وبعض البصريين الإتيان أي بدلاً، أو بياناً، وهذا هو الحق لعدم

كُرْزَا، وَمَرَزْتُ بِسَعِيدٍ كُرْزٍ، وَوَأَفَقَهُمُ الْمُصَنَّفُ عَلَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ.
وَأَنَّ لَمْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ - بَأَنَّ كَانَا مُرَكَّبَيْنِ، نَحْو: عَبْدُ اللَّهِ أَنْفُ النَّاقَةِ، أَوْ مُرَكَّبًا وَمُفْرَدًا،
نَحْو: عَبْدُ اللَّهِ كُرْزٌ، وَسَعِيدٌ أَنْفُ النَّاقَةِ - وَجَبَ الْإِتْبَاعُ، فَتُبِعَ الثَّانِي الْأَوَّلَ فِي إِعْرَابِهِ، وَيَجُوزُ
الْقَطْعُ إِلَى الرَّفْعِ أَوْ النَّصْبِ، نَحْوَ مَرَزْتُ بِزَيْدٍ أَنْفُ النَّاقَةِ، وَأَنْفُ النَّاقَةِ؛ فَالرَّفْعُ عَلَى إِضْمَارِ
مُبْتَدَأٍ، وَالتَّقْدِيرُ: هُوَ أَنْفُ النَّاقَةِ، وَالتَّصْبُّ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَغْنِي أَنْفُ النَّاقَةِ،
فَيَقْطَعُ مَعَ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّصْبِ، وَمَعَ الْمَنْصُوبِ إِلَى الرَّفْعِ، وَمَعَ الْمَجْرُورِ إِلَى النَّصْبِ أَوْ
الرَّفْعِ، نَحْو: هَذَا زَيْدٌ أَنْفُ النَّاقَةِ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا أَنْفُ النَّاقَةِ، وَمَرَزْتُ بِزَيْدٍ أَنْفُ النَّاقَةِ، وَأَنْفُ
النَّاقَةِ.

٧٦ - وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَفَضِلٍ وَأَسَدٌ وَدُو أَرْتَجَالٍ: كَسَعَادَ، وَأَدَدُ

٧٧ - وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزَجٍ رُكْبًا،

ذَا إِنَّ بَغِيرٍ «وَيْه» تَمَّ أَعْرَبَا

حواجه للتأويل. فجوازه أولى مما لا يصح بدونه، ومثله القطع قال المصنف، وإنما اقتصر سيبويه
على الإضافة لأنها خلاف الأصل فبين أنها مسموعة، وأما الإبتاع والقطع فعلى الأصل مع
اعتضادهما بالسماح.

قوله: (وَجَبَ الْإِتْبَاعُ) أي بالنسبة لامتناع الإضافة فلا ينافي جواز القطع الآتي. هذا،
والمختار جواز الإضافة في الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة كما صرح به الرضي لأنه كغلام عبد
الله فالإضافة في صورتتي كون الأول مفرداً، والابتاع في صورتتي كونه مركباً.

قوله: (وَجُمْلَةٌ الخ) عطف على منقول أي، ومنه جملة، ومنه ما ركب الخ، ومقتضاه أنهما
قسيما للمنقول مع أنه شامل لهما، وللمضاف إلا أن يجعل من عطف الخاص اهتماماً به، أو
يخص المنقول المتقدم بالمفرد لأنه الأصل، والجملة هي المركب الإسنادي بضم كلمة إلى أخرى
على وجه يفيد، وأما المزجي فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلاً ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما
قبلها في أن الإعراب على الثانية، والأولى تلزم حالة واحدة كبعلبك ومعديكرب، والمراد
بالإعراب المذكور ما يشمل المحل ليدخل نحو خمسة عشر، وسيبويه على لغة بنائه. وما ركب
من الظروف والأحوال كصباح مساء وشعر يشجر بفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجي.
والإضافي كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها في أن الإعراب على الأولى، والثانية
ملازمة لخاله واحدة قال يس: ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها، وقال
شيخ الإسلام: ولا يرد ما ركب من حرفين كأنما، أو حرف واسم كيا زيد، أو حرف وفعل كقد
قام لأنها تحكى كالجملة، وأما المركب التوصيفي كزيد القائم فملحق بالمفرد اهـ.

قوله: (ذَا) أي المزجي مبتدأ، أو بغير وفيه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم

٧٨ - وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ

يَنْقَسِمُ الْعِلْمُ إِلَى: مُرْتَجِلٍ، وَإِلَى مَنْقُولٍ، فَالْمُرْتَجِلُ هُوَ: مَا لَمْ يَسْبِقْ لَهُ اسْتِعْمَالٌ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ فِي غَيْرِهَا، كَسَعَادٍ، وَأَدَدٍ، وَالْمَنْقُولُ: مَا سَبَقَ لَهُ اسْتِعْمَالٌ فِي غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالثَّقُلُ إِذَا مِنْ صِفَةِ كَحَارِثٍ، أَوْ مِنْ مُصَدِّرٍ كَفَضْلِ، أَوْ مِنْ اسْمٍ جُنُسٍ كَأَسَدٍ، وَهَذِهِ تَكُونُ مُعَرَّبَةً، أَوْ مِنْ جُمْلَةٍ: كَقَامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَحُكْمُهَا أَنَّهَا تُحْكَى؛ فَتَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمٌ، وَهَذِهِ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُرَكَّبَةِ.

المذكور، وأعرب جواب الشرط لا خبر لصلوحه لمباشرة الأداة، والشرط وجوابه خبر.

قوله: (مُرْتَجِلٌ) من ارتجل الخطبة، والشعر إذا ابتدأها بلا تهيو فكانه مأخوذ من قولهم: ارتجل الشيء، إذا فعله قائماً على رجله من غير أن يقعد ويتروى اه تصريح.

قوله: (وَإِلَى مَنْقُولٍ) منه العلم بالغلبة لأن غلبته كالوضع الجديد خلافاً لمن جعله واسطة قاله في الآيات، وقيل: كل الأعلام منقولة لأن أصل الأسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية، وإن لم يعلم في نحو: سعاد، وقيل: كلها مرتجلة.

قوله: (مَا لَمْ يَسْبِقْ لَهُ اسْتِعْمَالٌ) أي للفظه المخصوص سواء استعملت مادته كسعاد، أم لا كفقس فإن مادة الأول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته، والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا: ولم يجئ من ذلك غيره أفاده المصريح، ولو أبدل الاستعمال بالوضع لخرج ما نقل بعد وضعه فقط فإنه من المنقول كما في شرح الجامع.

قوله: (قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ) أي قبل نوعها الحاضر فخرج أسامة علماً لشخص فإنه منقول كما قاله الشنواني وغيره لاختلاف النوع، ودخل سعاد لامرأة غير الأولى فإنه مرتجل لاتحاده.

قوله: (وَأَدَدٍ) توزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أدة وهي المرة من الود كغرف وغرفة، والهمزة بدل من الواو المضمومة كما في أقتت، وأجوه جمع وجه وقال شيخ الإسلام: أدد علم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمزته بدل من واو، وعند غيره من الأد بفتح الهمزة وكسرهما وهو العظيم فهمزته أصلية اه، ولعل ارتجاله مبني على هذا.

قوله: (كَفَضْلِ) أي وزيد فإنه مصدر زاد يزيد.

قوله: (أَوْ مِنْ جُمْلَةٍ) أي فعلية، أو اسمية كما مثله قال في التسهيل: والتسمية بالاسمية غير مسموعة. وإنما قاسها النحاة على الفعلية، وفاعل هذه إما ظاهر كما مثل، أو ضمير بارز كاطرقا لمفازة، أو مستتر كقوله:

نُبِّئْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدَ

بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فإعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد

وَمِنْهَا أَيْضاً: مَا رُكِّبَ تَرْكِيبَ مَزْجٍ، كَبَعْلَبَكْ، وَمَعْدِي كَرَبْ، وَسَبَوْنِهِ. وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْمُرَكَّبَ تَرْكِيبَ مَزْجٍ: إِنْ خُتِمَ بغير «وَيْهِ» أُعْرِبَ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِنْ خُتِمَ بـ «وَيْهِ» لَا يُعْرَبُ، بَلْ يُبْنَى، وَهُوَ كَمَا ذَكَرَهُ؛ فَتَقُولُ: جَاءَنِي بَعْلَبَكْ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبَكْ، وَمَرَزْتُ بِبَعْلَبَكْ؛ فَتُعْرَبُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَيَجُوزُ فِيهِ أَيْضاً الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ؛ فَتَقُولُ: جَاءَنِي بَعْلَبَكْ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبَكْ، وَمَرَزْتُ بِبَعْلَبَكْ، وَيَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يُعْرَبَ أَيْضاً إِعْرَابَ الْمُتَضَايِفِينَ؛ فَتَقُولُ: جَاءَنِي حَضْرَمُوتُ،

واللباب وليست من المبني. أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، ماضياً كان كَشَمَّرَ بشد الميم لفرس، ويدَّر بشد المعجمة لماء بقرب مكة، أو مضارعاً كيشكر لسيدنا نوح صلوات الله عليه، أو أمراً كإصمت بكسر الهمزة والميم لمفاضة لأن سالكها يقول لصاحبه أصمت من الفزع قال الرضي: وإنما كسرت الميم؛ وإن كان الفعل من باب نصر لأن الأعلام كثيراً ما تغيّر عند النقل، وإنما قطعت الهمزة لصيرورته اسماً فعمل معاملة الأسماء، ولم تجعل هذه كيزيد لسماع منعها من الصرف كقوله:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بُوْخَشٍ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ

فجر اصمت بالفتحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلاباً سلوقية في أصلابها أود أي عوج بوخش تلك المفاضة بخلاف يزيد فإن جره مقدر لضمّة الحكاية فإن احتمل النقل من الجملة، والفعل وحده كقوله:

وَحْسِدِي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

حمل على الثاني لأن النقل من الجملة خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا بدليل كضم يزيد المار.

قوله: (بَعْلَبَكْ) بعل اسم صنم، وبك رجل يعبد، فمزجا وجُعلا علماً لبلدة.

قوله: (وَمَعْدِي كَرَبْ) بكسر الدال شذوذاً، والقياس فتحها كمرمي ومسعى قاله المصرح هنا، وقال في باب النداء: معنى معديكرب، عداء الكرب أي تجاوزه اه وقضيته أنه اسم مفعول أعلّ إعلال مرضي فلا شذوذ لا أنه مفعول فإنه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني، ولا يضر تخفيف يائه وإن كان القياس شدها كمرضي لأن الأعلام كثيراً ما تغيّر عند النقل.

قوله: (إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ) أي على الجزء الثاني، أما الأول فيلزم الفتح، أو السكون وكذا نحو سيبويه إذا أعرب كذلك.

قوله: (على الْفَتْحِ) أي فتح الجزأين تشبيهاً بخمسة عشر بجامع المزج في كل لأن موجب البناء إنما وجد في الثاني، وهو تضمنه معنى العطف كما مر وإذا سمي بالمركب العددي حكى بناؤه على الأشهر كما سيذكره المصنف في بابه فمراده بالمزجي هنا غير العددي.

قوله: (إِعْرَابُ مُتَضَايِفِينَ) أي فيخفض العجز أبداً، وتجري على الصدر وجوه الإعراب إلا

وَرَأَيْتُ حَضْرَمَوْتِ، وَمَرَزْتُ بِحَضْرَمَوْتِ.

وَتَقُولُ فِيمَا خُتِمَ بِوَيْهِ: جَاءَنِي سَيِّوَيْهِ، وَرَأَيْتُ سَيِّوَيْهِ، وَمَرَزْتُ بِسَيِّوَيْهِ؛ فَتَبْنِيهِ عَلَى الْكَسْرِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ إِعْرَابَهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، نَحْوُ: جَاءَنِي سَيِّوَيْهِ، وَرَأَيْتُ سَيِّوَيْهِ، وَمَرَزْتُ بِسَيِّوَيْهِ.

ومنها: مَا رُكِّبَ تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ: كَعَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَةٍ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ؛ فَتَقُولُ: جَاءَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وَأَبُو قُحَافَةٍ، وَرَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وَأَبَا قُحَافَةٍ، وَمَرَزْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةٍ. وَتَبْنِيهِ بِالْمِثَالَيْنِ عَلَى أَنَّ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ؛ يَكُونُ مُعَرَّباً بِالْحَرَكَاتِ، كـ «عَبْدٍ»، وَبِالْحُرُوفِ، كـ «أَبِي» وَأَنَّ الْجُزْءَ الثَّانِي يَكُونُ مُنْصَرَفاً، كـ «شَمْسٍ»، وَغَيْرَ مُنْصَرَفٍ، كـ «قُحَافَةٍ».

- ٧٩ - وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً، وَهُوَ عَمٌ
٨٠ - مِنْ ذَلِكَ: أُمٌ عَزِيطٌ لِلْعَقْرِ، وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلتُّغْلِبِ
٨١ - وَمِثْلُهُ بَرَةٌ لِلْمَبَرَّةِ، كَذَا فَجَارٌ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

أَنَّ الْفَتْحَةَ كغیرها لَا تَظْهَرُ فِي نَحْوِ مَعْدِي كَرَبٍ، وَإِنْ كَانَتْ تَظْهَرُ عَلَى الْيَاءِ فِي غَیْرِهَا لِثِقَلِهَا بِالتَّرْكِيبِ.

قوله: (فَتَبْنِيهِ عَلَى الْكَسْرِ) أي تغليباً لجزئه الثاني لأنه اسم صوت مبني لعدم تأثره بالعوامل، وكسر على أصل التخلص.

قوله: (أَبُو قُحَافَةٍ) اسمه عثمان والد الصديق صحابي مثله رضي الله تعالى عنهما، ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة إلا أبو قحافة، وابنه أبو بكر، وبنته أسماء، وابنها عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم.

قوله: (وَوَضَعُوا) أي العرب لكونه ظهر على ألسنتهم، وإلا فالواضع هو الله تعالى وفيه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي.

قوله: (كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ) صفة لعلم لا حال منه لتكثيره، ولفظاً تمييز لمعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ، أو نصب بنزع الخافض.

قوله: (وَهُوَ عَمٌ) فعل ماض لا أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة لاقتضائه العموم في علم الشخص، وليس كذلك.

قوله: (أُمٌ عَزِيطٌ) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التحتية كنية العقرب، واسمها شوبة ومما جرب للدغتها، وضع خنفساء مشقوقة عليها أو دهنها بما في جوف العقرب.

قوله: (تُعَالَةُ) بالتنوين للوزن وكنيته أبو الحصين.

قوله: (بَرَةٌ) بفتح الموحدة غير مصروف للعلمية والتأنيث، والمبرة بفتحتين البر.

الْعَلَمُ عَلَى قِسْمَيْنِ: عَلَمُ شَخْصٍ، وَعَلَمُ جِنْسٍ.
فَعَلَمُ الشَّخْصِ لَهُ حُكْمَانِ: مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ: أَنْ يُرَادَ بِهِ وَاحِدٌ بِعَيْنِهِ: كَزَيْدٍ، وَأَحْمَدَ،
وَلَفْظِيٌّ، وَهُوَ صِحَّةُ مَجِيءِ الْحَالِ مُتَأَخَّرَةً عَنْهُ، نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكاً» وَمَنْعُهُ مِنَ الصَّرْفِ
مَعَ سَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ، نَحْوُ: «هَذَا أَحْمَدُ» وَمَنْعُ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، فَلَا تَقُولُ:
«جَاءَ الْعَمْرُو».

وَعَلَمُ الْجِنْسِ كَعَلَمِ الشَّخْصِ فِي حُكْمِهِ اللَّفْظِيِّ، فَتَقُولُ: «هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً» فَتَمْنَعُهُ مِنَ
الصَّرْفِ، وَتَأْتِي بِالْحَالِ بَعْدَهُ، وَلَا تُدْخِلُ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، فَلَا تَقُولُ: «هَذَا الْأُسَامَةُ».
وَحُكْمُ عَلَمِ الْجِنْسِ فِي الْمَعْنَى كَحُكْمِ النَّكْرَةِ: مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَخُصُّ وَاحِداً بِعَيْنِهِ، فَكُلُّ
أَسَدٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أُسَامَةُ، وَكُلُّ عَقْرَبٍ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أُمُّ عَزِيزٍ، وَكُلُّ ثَغْلَبٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ ثُعَالَةُ.

قوله: (فَجَارٍ) مبتدأ مبني على الكسر كحذام، وعلم خبره، وكذا حال، والفجرة بسكون
الجميم بمعنى الفجور والتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة.

قوله: (وَتَأْتِي الْحَالُ بَعْدَهُ) قيد بالبعدية لأن تقديهما يسوغ مجيئها من النكرة، وكذا يتبدأ به
بلا مسوغ.

قوله: (كَحُكْمِ النَّكْرَةِ) أي فهو نكرة معنًى كما هو ظاهر المتن ونص عليه المصنف في شرح
التسهيل لكن تعقبه المرادي بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامه لفظاً تؤذن بفرق في المعنى. وإلا
لزم التحكم، والتحقيق في بيانه كما أشار له سيبويه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار
حضورها أي تشخصها في الذهن بمعنى أنه جزء من الموضوع له، أو شرط قيل: هو الصحيح،
واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلاً من حضور أو غيره. وإن لزم الحضور الذهني أيضاً لتعذر
الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالأول. وإن شئت فقل: علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا
بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس، وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهناً وخارجاً كما
قالها بن الصائغ فالتشخص الذهني بجمع العلمين، ويخرج اسم الجنس، والخارجي يفرقهما،
وكعلم الجنس المعروف بلام الحقيقة، وكعلم الشخص المعروف بلام العهد إلا أن العمل يدل على
التعيين بجوهره، وذا اللام بقريئتها هـ. ملخصاً من النكت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبني
على وجود الماهية خارجاً في ضمن الفرد فتشخص بشخصه أما على التحقيق من أنها لا توجد في
الخارج أصلاً فهو للفرد المعين خارجاً، وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه، وكونه
خارجياً أغلبي لما مر أول الباب فتدبر، وعلى ما ذكر فاسم الجنس يغاير النكرة مفهوماً لوضعها
للفرد المنتشر أي للحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما، وإن وافقها في الما صدق فكل من أسد
ورجل إن اعتبر دلالاته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس، ومطلقاً عند الأصوليين، أو بقيد
الوحدة الشائعة سمي نكرة، وعند الأمدي وابن الحاجب أنهما شيء واحد وهو ما وضع للفرد

وَعَلِمُ الْجِنْسِ: يَكُونُ لِلشَّخْصِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَكُونُ لِلْمَعْنَى كَمَا مَثَّلَ بِقَوْلِهِ: «بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ، وَفَجَارٌ لِلْفَجْرَةِ».

اسم الإشارة

٨٢ - بِذَا لِلمُفْرَدِ مُذَكَّرِ أَشِيرُ

المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ ظاهر، وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى إذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الأفراد بلا فرق فتأمل.

قوله: (يَكُونُ لِلشَّخْصِ) في نسخ للعين وهي أوضح.

قوله: (لِلْمَعْنَى) منه كيسان للغدر، وسبحان للتنزيه، ويسار للميسرة. والله أعلم اللهم يسر أمورنا بجاء نبيك عليه الصلاة والسلام.

اسم الإشارة

هو ما وضع لمشار إليه أي حساباً لأصبع ونحوه. فلا بد من كونه حاضراً محسوساً بالبصر فاستعماله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية، أو التبعية على الخلاف في ذلك. فخرج ضمير الغائب وأل لأن اشارتهما ذهنية قيل: والإشارة في التعريف لغوية، وفي المعرف اصطلاحية فلا دور، وفيه أن المراد بالمعرف: اسم تصحبه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضاً، فالأحسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة، أو بشيء آخر.

قوله: (بِذَا) قدم المعمول للحصر بالنسبة لما ذكره هنا، وإلا فمثلهاء بهمزة مكسورة، وذاته بهاء بعدها كذلك، وذأؤه بضمهما مع المد في الكل ويروى بالأخيرين قوله:

هَذَاؤُهُ الدَّفْئَرُ خَيْرُ دَفْئَرٍ فِي يَدِ قَرْمٍ مَاجِدٍ مُصَدَّرٍ

وَأَلْكَ بهمزة ممدودة فلام كما في التسهيل قال الدماميني، وليست بدلاً من الذال لتباعد مخرجيهما فصارت الهمزة اسماً هنا كما هي حرف في النداء، وفعل أمر من الوأي، كما مر فجملة إشارات المفرد خمسة.

قوله: (لِلْمُفْرَدِ) متعلق بأشیر، واللام بمعنى إلى كقوله تعالى: ﴿إِنِّي لَمَّا أَنْزَلْتُ إِلَيْكَ مِنَ خَيْرِ فَقِيرٍ﴾ [القصص: ٢٤] إن لم يضمن معنى سائل لأن الإشارة لا تتعدى باللام كما يفيد صنيع القاموس، والمفرد إما حقيقة أو حكماً. كهذا الجمع، وذاك الفريق، ونحو: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] أي المذكور من الفارض والبكر، وقد يستعمل في الجمع أيضاً.

بِذِي وَذَه تِي تَا عَلَى الْأَثْنَى اقْتَصِرُ
يُشَارُ إِلَى الْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ بِ «ذَا» وَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ الْأَلْفَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، وَذَهَبَ
الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ.

وَيُشَارُ إِلَى الْمُؤَنَّثَةِ بِ «ذِي»، وَ«ذَه» بِسُكُونِ الْهَاءِ، وَ«تِي»، وَ«تَا»، وَ«ذِه» بِكَسْرِ الْهَاءِ:
بِاخْتِلَاسٍ، وَبِإِشْبَاعٍ، وَ«تِه» بِسُكُونِ الْهَاءِ، وَبِكُسْرِهَا، بِاخْتِلَاسٍ، وَإِشْبَاعٍ، وَ«ذَاتُ».

٨٣ - وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ أَذْكَرُ تُطْعَمُ
يُشَارُ إِلَى الْمُثَنَّى الْمُذَكَّرِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ بِ «ذَانِ» وَفِي حَالَةِ النُّصْبِ وَالْجَرِّ بِ «ذَيْنِ» وَإِلَى
الْمُؤَنَّثَيْنِ بِ «تَانِ» فِي الرَّفْعِ، وَ«تَيْنِ» فِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ.

وَلَقَدْ سَمِعْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَيْسَ
قوله: (مُذَكَّرٌ) أَي وَلَوْ تَنْزِيلًا نَحْوُ: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨]
وقيل ذكره مراعاة للخبر، أَوْ لِأَنَّ لُغَةَ إِبْرَاهِيمَ لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ.

قوله: (بِذِي) متعلق باقتصر لتضمينه معنى خصص، والحصص إضافي أيضاً لما سيأتي.
قوله: (مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ) أَي وَهُوَ ثَلَاثِي الْوَضْعِ لَا كَمَا الْمَوْصُولَةُ خِلَافاً لِلْسِيرَافِيِّ لُغْبَةً أَحْكَامُ
الْثَلَاثِي عَلَيْهِ كَالْوَصْفِيَّةِ وَالتَّصْغِيرِ، وَأَصْلُهُ ذِي غَيْرِ مَنْوَنٍ لِلْبِنَاءِ حُذِفَتْ لَامُهُ اعْتِبَاطاً، وَقَلِبَتْ عَيْنُهُ أَلْفاً
لأنها محركة. وقيل: حذفت العين لأنها ساكنة. ورد بأن الحذف بالأواخر أليق. وحكاية سيبويه
إمالة ألفه تعين أن أصلها ياء إذ لا سبب لها سواها، وإن كان باب طويت أكثر من باب حيت.
قوله: (زائدة) أَي فَهُوَ أَحَادِي الْوَضْعِ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالْيَاءَ فِي ذَانِ وَذَيْنِ لِلتَّثْنِيَةِ. وَرَدَ بِأَنَّ أَلْفَهُ
حُذِفَتْ لِلْسَّاكِنِينَ، وَلِذَا شَدَّدَ النَّوْنُ عَوْضاً عَنْهَا عَلَى أَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّهُمَا لَيْسَا مُثْنِيَيْنِ حَقِيقَةً كَمَا
سَيَأْتِي.

قوله: (بِذِي الْخ) جملة ما ذكره لها عشرة. خمسة بالذال، وخمسة بالتاء، وأفاد الروداني أن
أصل الجميع ذا قلبت الألف ياء، والذال تاء في ذي وتي ثم الياء هاء في ذه وته وقس الباقي.

قوله: (وَذَاتُ) بِالضَّمِّ هِيَ أَغْرِبُهَا، وَالْأَسْمُ ذَا وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ.

قوله: (لِلْمُثَنَّى) أَي صُورَةُ الْمُرْتَفِعِ مُحَلًّا لِأَنَّ التَّحْقِيقَ وَضَعَهُمَا كَذَلِكَ ابْتِدَاءً لِلْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ
لَا مُثْنِيَّانِ إِذْ لَا يَثْنَى الْمَبْنِي كَمَا مَرَّ، وَالظَّاهِرُ بِنَاؤُهُمَا عَلَى الْأَلْفِ وَالْيَاءِ مِرَاعَاةً لَصُورَةِ التَّثْنِيَةِ كَمَا
رَجُلَانِ، وَلَا رَجُلَيْنِ.

قوله: (وَفِي سِوَاهُ) أَي وَفِي حَالِ إِرَادَةِ سِوَى الْمُرْتَفِعِ، وَأَمَّا: ﴿إِنَّ هَذَا نِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه:
٦٣] فَقَدْ مَرَّ تَأْوِيلُهُ.

قوله: (لِلْمُثَنَّى الْمَذْكَرِ) أَي وَلَوْ بِاعْتِبَارِ الْخَيْرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَتَيْنَاكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصص: ٣٢]
كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ.

٨٤ - وَيَأُولَى أَشِيرُ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا، وَالْمَدُّ أُولَى، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا

٨٥ - بِالْكَافِ حَرْفًا: دُونَ لَامٍ، أَوْ مَعَهُ، وَاللَّامُ - إِنْ قَدَّمْتَ هَا - مُمْتَنِعَةٌ

يُشَارُ إِلَى الْجَمْعِ - مَذْكَرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا - بـ «أُولَى» وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: «أَشِيرُ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا»، وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ يُشَارُ بِهَا إِلَى الْعُقَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْأَكْثَرَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْعَاقِلِ، وَمِنْ زُرُودِهَا فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ قَوْلُهُ:

[٢٣] دُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

وَفِيهَا لُغَتَانِ: الْمَدُّ، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهِيَ الْوَارِدَةُ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ، وَالْقَصْرُ،

وَهِيَ لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا بِالْكَافِ - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ» إِلَى أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ لَهُ رُتَبَتَانِ:

قوله: (مطلقاً) أي مذكراً عاقلاً أولاً وهو حال من جمع مع تنكيره لورود الحال من النكرة

قليلاً.

قوله: (والممدُّ أُولَى) جرى على عرف اللغويين والقراء أن المد والقصر لا يخص الاسم المعرب وتنوين الممدود لغة، وجعله المصنف كنون ضيفن كثر به اللغظ، وكذا بناؤه على الضم، وإشباع الهمزة أوله، وإبدالها هاء مضمومة، وكذا مفتوحة تليها واو ساكنة كما في التسهيل وشرحه، وتكتب ألف المقصورة ياء، وكذا الممدودة في أولئك، ويفرق بينهما وبين إلى الجارة بواو بين الهمزة واللام، وبهذين مع إشارات المفرد والمفردة وذین وتین تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر، وبلغات أولاء الممدود أربعة وعشرين وهي بالنظر للمشار إليه ستة أقسام فقط باعتبار الأفراد والتذكير وضدهما.

قوله: (انطقاً) ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة.

قوله: (واللام) مبتدأ خبره ممتنعة، وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على ما مر في قوله، والأمر إن لم يك للنون محل الخ. فلا تغفل، وها بالقصر مفعول قدمت، وتكتب مفصولة منه لأن المقصود اللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب من الهاء والألف اللينة، فهو معرفة بالعلمية عليه لكنه ينكر ويضاف للتنبيه ليتضح المراد به من إضافة الدال للمدلول. ولا يقال هاء التنبيه بالمد لثلاثي يقتضي أن الدال عليه هو هاء بالمد إن قصد لفظها، أو مسماها وهو ها المفردة إن قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن العامل مسماها وهو: ب فتدبر.

قوله: (وغيرهم) منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. قوله: (دُمَّ الْمَنَازِلُ) بفتح الميم للخفة وكسرها على أصل التخلص وضمها اتباعاً للذال، وهي على هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر، والمراد بالعيش المعيشة اهـ صبان وفي الاسقاطي الراجح الكسر لأنه الواجب لو فك الإدغام.

الْقُرْبُ، وَالْبُعْدُ؛ فَجَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ يُشَارُ بِهِ إِلَى الْقَرِيبِ، فَإِذَا أُرِيدَ الْإِشَارَةُ إِلَى الْبَعِيدِ أُتِيَ بِالْكَافِ وَخَذَهَا؛ فَتَقُولُ: «ذَاكَ» أَوِ الْكَافِ وَاللَّامِ نَحْوَ «ذَلِكَ».

وَهَذِهِ الْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ، فَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ.

فَإِنْ تَقَدَّمَ حَرْفُ التَّنْبِيهِ الَّذِي هُوَ «هَا» عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ أَتَيْتُ بِالْكَافِ وَخَذَهَا؛ فَتَقُولُ «هَذَاكَ» وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ:

قوله: (أتى بالكاف وخذها) لكنها لا تدخل في إشارات المؤنث إلا مع تي وتا، وكذا ذي بخلاف غيرها كما نقل عن الهمع وغيره. والظاهر منعها أيضاً مع ذاؤه بالضم والكسر من إشارات المذكور.

قوله: (أو الكاف واللام) لكن لا تدخل اللام في المثنى، ولا أولاء الممدود بل في المفرد مطلقاً، وأولى المقصور والظاهر منعها أيضاً فيما لا تدخله الكاف من إشارات المفردة، والمفرد وتميم لا يدخلونها أصلاً، وأصل هذه اللام السكون لكنها تكسر للتخلص في نحو ذلك وتالك وتيلك. ولثلاثا يتوهم أنها لام الجرم مع الضمير، وقد يبقى سكونها، ويحذف ما قبلها من ياء أو ألف كذلك بكسر التاء وفتحها.

قوله: (حرف خطاب) أي لا ضمير، وإلا لأضيف اسم الإشارة إليها إذ لا يتصل الضمير إلا بعامله، ولو أضيف لحذفت النون من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية، وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب على الأفصح كالكاف الاسمية، وقد تفرد إما مفتوحة في الأحوال كلها، أو مفتوحة في المذكور ومكسورة في المؤنث جمعاً أو غيره ففيها ثلاث لغات، وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو هاك هاكما، وللضمير في إياك إياكما الخ، ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو: «أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ» [الإسراء: ٤٦٢] فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم إفراده استغناء بتصرف الكاف، وليست هي الفاعل والتاء حرف خلافاً للفراء لأنها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء، ولا يستخبر بهذا الترتيب إلا عن حالة عجيبة فلا بد بعده من استفهام يبينها إما ظاهر كأرأيت زيدا ما صنع؟ أو مقدر كآلية أي لم كرمته وقوله: «لَيْتَنِي أَخْرَجْتَنِي» [الإسراء: ٦٢] كلام آخر والمنصوب بعده إما بنزع الخافض أي أخبرني خبر زيد كما اختاره الدماميني، وقد يحذف نحو: «أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ» [الأنعام: ٤٠، ٤٧] الخ، ولا محل لجملته الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضي بناء على أن أصله بمعنى: أبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولاً واحداً مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلاً إلى طلب الإخبار.

قوله: (فإن تقدم حرف التنبيه أتيت بالكاف) لكن يقل جمعهما حتى في المثنى والجمع كما اختاره أبو حيان، وإن منعه المصنف فيهما كقوله:

[٢٤] رَأَيْتُ بَنِي عَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ
وَلَا يَجُوزُ الْإِتْيَانُ بِالْكَافِ وَاللَّامِ؛ فَلَا تَقُولُ «هَذَاكَ».

وَوَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُشَارِ إِلَّا رُتْبَتَانِ: قُرْبَى، وَبُعْدَى، كَمَا قَرَّرْنَاهُ؛
وَالْجُمُهُورُ عَلَى أَنَّ لَهُ ثَلَاثَ مَرَاتِبَ: قُرْبَى، وَوُسْطَى، وَبُعْدَى؛ فَيُشَارُ إِلَى مَنْ فِي الْقُرْبَى بِمَا
لَيْسَ فِيهِ كَافٌ وَلَا لَامٌ: كَذَا، وَذِي، وَإِلَى مَنْ فِي الْوُسْطَى بِمَا فِيهِ الْكَافُ وَخَذَهَا نَحْوُ ذَلِكَ،
وَإِلَى مَنْ فِي الْبُعْدَى بِمَا فِيهِ كَافٌ وَلَا مٌ، نَحْوُ «ذَلِكَ».

يَا مَا أُمِيلُحَ غُرْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَاثَكَنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ

وهو تصغير هؤلاء إلا أن يحكم المصنف بشذوذ ذلك، وتمتنع الكاف إن فصل بين ها
التنبيه، واسم الإشارة لأن جمعها بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كما في التسهيل، والفصل إما
بالضمير نحو: ها أنا ذا وهو كثير، وقد تعاد ها تأكيداً نحو: ها أنتم هؤلاء، أو بغيره. وهو قليل
كقوله:

هَا إِنَّ ذِي عَذْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ

والعذرة بالكسر المعذرة والإخبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الإشارة شاذ كما صرح
به ابن هشام في حاشية التسهيل. وإن وقع في دياجة المغني حيث قال: وَهَا أَنَا بَائِحٌ بِمَا أُسْرَرْتُه.
قوله: (بَنِي عَبْرَاءَ) هي الأرض وبنوها الفقراء، أو الأضياف، أو اللصوص. وأهل عطف
على الواو في ينكرونني للفصل بالمفعول، والطراف بكسر المهملة البيت من الآدم، وأراد بأهله
الأغنياء، والبيت لطرفة بن العبد في معلقته.
قوله: (فَلَا تَقُولُ هَذَاكَ) أي كراهة كثرة الزوائد.

قوله: (ثَلَاثُ مَرَاتِبَ) يضعفه أن اللام تمتنع في المثني وأولاء الممدود فيما ذا دل على البعد
حينئذ، وتشديد النون، والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضاً مع أن لغة تميم تركها
مطلقاً.

واعلم أن المشار إليه إما مفرد أو مثني أو جمع مذكر، أو مؤنث فتلك ستة تضرب في ستة
المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية. يتعذر من مرتبة القرب
ثلاثون لأن ستة المشار إليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار المخاطب لعدم لحوقها الكاف، وهي ثابتة
بأنفسها مع كل مخاطب فتقول: كيف هذا الرجل، وذو المرأة مثلاً يا رجل، يا رجلان الخ،
ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر: وهي جمع الكاف واللام في ستة المخاطب، مع مثني المشار إليه
مذكراً أو مؤنثاً نحو: ذان لك، ذان لكما، تان لك، تان لكما، الخ تبقى صور الجواز ستة وستين:
وهي رتبة التوسط بتمامها، وستة من القرب، وأربعة وعشرون في البعد، وهذا العدد باعتبار المعنى
وإلا فيشار للجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وخطاب المثني مذكراً أو مؤنثاً كذلك فباعتبار

٨٦ - وَبِهْنًا أَوْ هُهْنًا أَشِرُّ إِلَى ذَانِي الْمَكَانِ،

..... وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

٨٧ - فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِشَمِّ قَهْ، أَوْ هَنَّا أَوْ بِهْنَالِكَ انْطَقَنْ، أَوْ هِنَّا يُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِ «هِنَّا» وَيَتَقَدَّمُهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ؛ فَيُقَالُ «هِنَّا»؛ وَيُشَارُ إِلَى الْبَعِيدِ

اللفظ تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون، ويمتنع عشرة. وإن نظر إلى تعدد أدوات الإشارة لكل مشار إليه تكاثرت الصور. وهذا الايضاح يغنيك عن الجدول.

قوله: (داني المكان) أي المكان الداني، أو الداني منه فهي خاصة بالمكان لكن في التسهيل أن هناك وهنالك، وهنا بالتشديد قد يشار بها للزمان نحو: «هَنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ» [يونس: ٣٠] أي في يوم نحشرهم وقوله:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ فَهَنَّاكَ يَغْتَرَفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعِ
أي في وقت تشابه الأمور وقوله:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتٍ هُنَّا حَنَّتِ

أي ولات في هذا الوقت حنين، فلات مهملة لتقديم الخبر، وهو هنا على المبتدأ، وهو حنت المؤول بحنين، وليس هنا اسمها، وحنت خبرها على تقدير ولات الوقت وقت حنين لأن هنا لا تخرج عن الظرفية، ولات لا تعمل في معرفة.

واعلم أن المكان والزمان لا يشار إليهما من حيث كونهما ظرفين إلا بهذه الأدوات فهي في محل نصب على الظرفية. أما من غير تلك الحيشية فلا يشار بها بل بغيرها نحو: هذا مكان طيب، وذاك زمان الربيع.

قوله: (وبه الكاف صلا) أي مفتوحة مفردة دائماً سم.

قوله: (أو بشم) بفتح المثلثة، وشد الميم، وقد تلحقها تاء التانيث ساكنة ومفتوحة، كَرَبَّتْ وها السكت وقفاً، وقد يجري الوصل مجراه لا الكاف ولا ها التنبيه. وهي هنا ملازمان للظرفية، أو شبهها، وهو الجر بمن أو إلى كما في أين لا خصوص من كما قاله الدماميني ولذا غلط من زعم أن ثم مفعول رأيت في قوله تعالى: «وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ» [الإنسان: ٢٠] بل الصواب أن الفعل إما منزَّل منزلة اللازم أي، وإذا وقعت رؤيتك ثم أي في ذلك المكان، أو حذف مفعوله أي، وإذا رأيت الموعود به ثم.

قوله: (فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه إذا نطق.

قوله: (أو هنا) بالفتح والتشديد، والأخيرة بالكسر والتشديد.

على رَأْيِ الْمُصَنِّفِ بِهُنَاكَ، وَهُنَاكَ، وَهِنَاً بِفَتْحِ الْهَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ تَشْدِيدِ الثُّونِ، وَبِ«ثَمَّ» وَ«هِنَّتْ»، وَعَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ «هُنَاكَ» لِلْمَتَوَسِّطِ، وَمَا بَعْدَهُ لِلْبَعِيدِ.

المُوصُولُ

٨٨ - مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي، الْأَنْثَى الَّتِي، وَالْيَا إِذَا مَا تُشْيَا لَا تُثْبِتِ

٨٩ - بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْبِعْلَامَةُ،

وَالثُّونُ إِنْ تُشَدِّدُ فَلَا مَلَامَةَ

٩٠ - وَالثُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدَّذَا أَيْضاً، وَتَعْوِيضُ بِذَاكَ قُصِيدَا

قوله: (وهنت) بزيادة تاء ساكنة على هنا المفتوحة المشددة وحذفت ألفها للساكنين، وقد تكسر هاؤها هـ. تصريح والله سبحانه وتعالى أعلم.

المُوصُولُ

هو اسم مفعول من وصل الشيء بغيره جعله من تمامه إذ لا يتم معناه إلا بالصلة.

قوله: (موصول الأسماء) مبتدأ أول، والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه، والجملة خبر الأول، والأنثى مبتدأ خبره التي أي، ومؤنثه أي الذي هو التي فالعاطف محذوف، وأل عوض عن المضاف إليه، أو التي مبتدأ ثان حذف خبره، والجملة خبر الأنثى أي الأنثى لها التي.

قوله: (لا تُثْبِتْ) يضم أوله مجزوم بلا للناحية، ولا يجوز فتحه كما لا يخفى، وهو خبر عن الياء أي لا تثبتها أنت، وجواب إذا محذوف لدلالة هذا عليه، أو الياء مفعوله مقدم، ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط لجواز أن إذا لمجرد الظرفية.

قوله: (بَلْ مَا تَلِيهِ) أي الحرف الذي تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها، ولم يبرز لأمن اللبس. وهذا تصريح بما علم، فلفظ بل انتقال لا إضراب، وكون ما مفعولاً لمحذوف يفسره أوله من باب الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول كما ستعرفه.

قوله: (إِنْ تُشَدِّدْ) إما بضم التاء مع كسر الدال مبنياً للفاعل، أو مع فتحها للمفعول من أشد الرباعي، أو بفتح التاء مع ضم الدال مبنياً للفاعل، أو بعكسه للمفعول من شده يشده، والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لأن معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره الجملة الشرطية، والرابط على بنائه للفاعل محذوف أي تشدها، وللمفعول مستتر فيه.

فائدة:

قال الفراء: كل مضاعف على فعل بالفتح إن كان لازماً كسر مضارعه كعَفَفْتُ أَعْفُفُ، ولا يضم إلا سماعاً أو متعدياً ضم كرددت، أرد، ومددت أمد إلا ثلاثة أحرف من المتعدي كسرت

يَنْقَسِمُ الموصولُ إلى اسْمِيٍّ، وَحَرْفِيٍّ.

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ الموصولاتِ الحَرْفِيَّةَ، وَهِيَ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ.

أحدها: «أَنَّ» المَصْدَرِيَّةُ، وَتُوصَلُ بِالفعلِ الْمُتَصَرِّفِ: ماضياً، مثل «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ» وَمُضَارِعاً، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» وَأَمراً، نحو: «أَشْرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا فِعْلٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ - نحو قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف ١٨٥] - فَهِيَ مُحَقَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ.

أيضاً ندوراً، وهي شدة يشده، ويشده وعله إذا سقاه ثانياً يعله ويعله، ونم الحديث ينمه وينمه. فإن جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو قليل، والضم أصله. وجاء منه حرف واحد بالكسر فقط شذوذاً وهو حبه يحبه اهـ. صحاح.

قوله: (وتعويض) مبتدأ خبره قصد، وسوغه معنى الحصر على حد: شيء جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد لا التعويض عن ياء المفرد خلافاً لمن جعله لتأكيد الفرق بين تشنية المعرب والمبني، وإن حصل أصل الفرق بحذف الياء.

قوله: (إلى اسمي) هو كما في التسهيل ما افتقر أبداً إلى جملة ولو تأويلاً. كالظرف، والوصف، وإلى عائد من ضمير، أو خلفه كما سيأتي. فخرج بأبداً النكرة الموصوفة بجملة فإنما تفتقر إليها حال وصفها بها لا أبداً، وبالعائد الموصول الحرفي، وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر ولم يحتج لعائد.

قوله: (وهي خمسة) نظمها السندوبي فقال:

وَهَاكَ حُرُوفاً بِالمَصَادِرِ أُولَتْ وَذِكْرِي لَهَا خَمْساً أَصْحَ كَمَا رَوُوا

وَهَا هِيَ أَنْ بِالْفَتْحِ أَنْ مُشَدَّداً وَزَيْدٌ عَلَيْهَا كَيْ فَخُذْهَا وَمَا وَلَوْ

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو: ﴿وَحُضِّنْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] أي كخوضهم قالوا: وأل فيه زائدة دخلت على الحرف ندوراً كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته، وحذف عائده وموصوفه أي كالخوض الذي خاضوه، أو أصله الذين حذفت نونه على لغة، أو المراد: كالفرق الذي خاضوا فجمع العائد نظراً للمعنى.

قوله: (ماضياً الخ) لكن لا تنصبه اتفاقاً لأنها لم تؤثر في معناه شيئاً بخلاف أن الشرطية لما قلبته إلى الاستقبال ناسب عملها في محله فالموصولة بالماضي، وكذا بالأمر هي الناصبة للمضارع عند الجمهور لا غيرها، وإن كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لأنها أم الباب فتوسع فيها، ووصلها بالماضي اتفاق، وبالأمر عند سيبويه بدليل دخول الجار عليها في نحو: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ أَوْ، لَا تَقْعُدْ إِذْ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الاسم فتؤول بمصدر طلبي أي: كتبت إليه بالأمر بالقيام كما قدر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١] أي بالأمر

ومنها: «أَنَّ» وتوصل باسمها وخبرها، نحو «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت ٥١]، وَأَنْ الْمُخَفَّفَةُ كَالْمُثَقَّلَةِ، وتوصل باسمها وخبرها، لَكِنْ أَسْمَاهَا يَكُونُ مَحذُوفًا، وَأَسْمُ الْمُثَقَّلَةِ مَذْكُورًا.

ومِنهَا: «كَيْ» وتوصل بفعل مضارع فقط، مثل «جِئْتُ لَكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا».

ومِنهَا: «مَا» وتكون مصدرية ظرفية، نحو: «لَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتُ مُنْطَلِقًا»، أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا وَغَيْرَ ظَرْفِيَّةٍ، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا» وتوصل بالماضي، كما مثل، وبالمضارع، نحو: «لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَعَجِبْتُ مِمَّا تَضْرِبُ زَيْدًا» وَمِنْهُ: ﴿بِمَا نُسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص ٢٦] وبالجمله الاسمية، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ»

بالانذار فلا يفوت معنى الطلب ورده الدمايني بأن كل موضع وقع في الأمر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أي كهذه الآية ونحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] ﴿وَإِذَا أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَانْطَلِقُوا إِلَى الْمَلَأِ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾ [المائدة: ١١١] أي انطلقت ألسنتهم فكل ذلك إذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجمله فيها معنى القول دون حروفه وخلوها عن الجار لفظاً. ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيبويه، أو زائدة كالمثال أي كتبت إليه بقم أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهراً، وإن كان في الواقع اسماً لقصد لفظه.

قوله: (ومنها أن) بالفتح، والتشديد، والمناسب لما مر، أن يقول ثانيها.

قوله: (وتوصل الخ) أي، وتؤول بمصدر خبرها مضافاً لاسمها إن كان مشتقاً، وبالسكون إن كان جامداً أو ظرفاً كبلغني أنك زيد، أو في الدار أي: بلغني كونك زَيْدًا إلى آخره، أو يقال في الجامد: بلغني زَيْدِيَّتُكَ لأن ياء النسب مع التاء تغيد المصدرية كالفروسية أفاده الاسقاطي. وكذا يقال في المخففة إلا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجمله، والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل الجامد، ويضاف لما يناسبه. كأن يقال في الآية الأولى: وعدم كون شيء للإنسان إلا سعيه وفي الثانية: وكون أجلهم متوقع القرب فتأمل.

قوله: (كَيْ) أي المجرورة باللام لفظاً، أو تقدير.

قوله: (ظرفية) الأولى زمانية ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠] أي كل وقت إضاءة إذ الزمن المخفوض لا يُسمى ظرفاً.

قوله: (بالماضي والمضارع) أي المتصرفين، ولو تصرفاً ناقصاً كدام، ويندر وصلها بالجامد كخلا وعدا، ويمتنع بالأمر.

قوله: (وبالجمله الاسمية) أي إذا لم تصدر بحرف مصدرية نحو: ما إن نجماً في السماء لأنها، حيثئذ، فاعل بمحذوف هو صلة ما أي ما ثبت أن نجماً الخ. وقيل إن وصلتها مبتدأ حذف خبره أي ثابت.

وَهُوَ قَلِيلٌ، وَأَكْثَرُ مَا تُوصَلُ الظَّرْفِيَّةُ الْمَصْدَرِيَّةُ بِالْمَاضِي أَوْ بِالْمَضَارِعِ الْمَنْفِيَّةِ بَلَمْ، نَحْوُ: «لَا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا» وَيَقِلُّ وَضَلَّهَا - أَغْنَى الْمَصْدَرِيَّةُ - بِالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الَّذِي لَيْسَ مَنفِيًّا بَلَمْ، نَحْوُ: «لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٥] أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ فَعِيدَتُهُ لِكَاعِ

ومنها: «لَوْ» وتوصل بالماضي، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ» والمضارع، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ».

فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ «مَوْضُولُ الْأَسْمَاءِ» احْتِرَازٌ مِنَ الْمَوْضُولِ الْحَرْفِيِّ - وَهُوَ «أَنْ وَأَنْ وَكَيْ وَمَا وَلَوْ» - وَعَلَامَتُهُ صَحَّةُ وَقْعِ الْمَصْدَرِ مَوْقَعُهُ، نَحْوُ: «وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ» أَيْ قِيَامَكَ، وَ«عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ، وَجِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأَ، وَبِعَجْبِي أَنَّكَ قَائِمٌ، وَأَرِيدُ أَنْ تَقُومَ»، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ. وَأَمَّا الْمَوْضُولُ الْأِسْمِيُّ فَالَّذِي لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ، وَ«الَّتِي» لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ.

قوله: (أَطُوفُ) يشد الواو للتكثير ما أطوف أي مدة تطويفي ولكاع كحذاء ذم للمؤنث أي لثيمة، أو وسخة، ويقال للمذكر لكع كعمر.

قوله: (بالماضي والمضارع) أي المتصرفين لا بالأمر، ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام، وأما نحو: «يُودُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْإِغْرَابِ» [الأحزاب: ٢١] فالمشهور أن تقديره: لو ثبت أنهم إلخ، وبحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم بادون ثابت كما قدره جمع بعد لو الشرطية في: ولو أنهم صبروا كما سيأتي هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل اهـ. والغالب أنها لا تقع إلا بعد مفهم التمني كودَّ وأحب ومن غير الغالب قوله:

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبَّمَا مَنَ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ

قوله: (اختير الخ) أي في بادئ الرأي، وإلا فالحرفي لم يدخل أصلاً لأن الكلام في المعارف فذكر الأسماء لبيان الواقع.

قوله: (فالذي يكتب هو وجمعه والتي بلام واحدة لكثرة استعمالها، واللذين واللتين مثنى بلامين على الأصل في كل ما أوله لام حلي بآل، وللفرق بينه وبين الجمع نصباً وجراً، وحمل الرفع عليهما، ولم يعكس لسبق المثنى فاستحق الأصل، وأل في الجميع زائدة لا معرفة لأن تعريفها بالصلة، وحذفها من الجميع لغة، وكذا حذف نون الجمع. وخرج عليها كالذي خاضوا في قول: ونون المثنى لبني الحارث كقوله:

أَبْنِي كَلْبٍ إِنْ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ، وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَا

وقوله:

هُمَا اللَّتَانِ وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فخرٍ لَهُم صَمِيمٌ

فَإِنْ ثَبَّتَ اسْقَطَتِ الْيَاءُ وَأَثَبَتْ مَكَانَهَا: بِالْأَلِفِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، نَحْوُ: «اللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ»،
وَبِالْيَاءِ فِي حَالَتِي الْجَزِّ وَالنَّصْبِ؛ فَتَقُولُ: «اللَّذِينَ، وَاللَّتَيْنِ».

وإن شئت شددت الثَّوْنَ - عِوَضاً عَنِ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ - فَقُلْتُ: «اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ» وَقَدْ
قُرِئَ: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، وَيَجُوزُ التَّشْدِيدُ أَيْضاً مَعَ الْيَاءِ - وَهُوَ مَذْهَبُ
الْكُوفِيِّينَ - فَتَقُولُ: «اللَّذِينَ، وَاللَّتَيْنِ» وَقَدْ قُرِئَ: ﴿رَبَّنَا أَرْنَا اللَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩] - بِتَشْدِيدِ
الثَّوْنَ -.

وَهَذَا التَّشْدِيدُ يَجُوزُ أَيْضاً فِي تَثْنِيَةِ «ذَا، وَتَا» اسْمِي الْإِشَارَةِ؛ فَتَقُولُ: «ذَانُ، وَتَانُ»،
وَكَذَلِكَ مَعَ الْيَاءِ؛ فَتَقُولُ: «ذَيْنِ وَتَيْنِ» وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ - وَالْمَقْصُودُ بِالتَّشْدِيدِ أَنْ يَكُونَ
عِوَضاً عَنِ الْأَلِفِ الْمَحذُوفَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي «الَّذِي، وَالَّتِي».

٩١ - جَمْعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقاً وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَظْماً

والحاصل، أن الذين الجمع؛ إما بالنون مع أل، أو حذفها؛ أو بحذف النون مع أل،
والرابعة رفعه بالواو والمنى، إما بتخفيف النون مع أل وحذفها، أو بشد النون أو حذفها مع أل
ففيه أربع أيضاً. وأما الذي والتي فتحذف ياؤهما مع أل مع إسكان ما قبلها، أو كسره وكذا تثبت
ساكنة مع أل وبدونها، وتشد مكسورة ومضمومة مع أل ففيهما ست لغات.

قوله: (لِلْمُفْرَدِ) أي حقيقة أو حكماً للفريق.

قوله: (اسْقَطَتِ الْيَاءُ) أي ياء المفرد لكونها مع العلامة، ولم يقل اللذان بتحريك ياء المفرد
لكونها مع العلامة كالشجيان لأنها لاحظ لها في الحركة بسبب البناء، ومقتضى ذلك أنها تثنية
حقيقة فلا يشترط فيها إعراب المفرد كما قيل به، والأصح اشتراطه، وأنهما صيغتان وضعتا ابتداء
للمثنى لا تثنية حقيقة، وحيث أن الظاهر بناؤهما كالمفرد لأن التثنية التي هي من خواص الأسماء لم
توجد حتى تعارض شبيههما الافتقاري، وإنما اختلفا مع العامل نظراً لصورة التثنية فبنينا على ما
يشاكل إعرابهما من ألف أو ياء، ومثلهما ذان وتان، وكذا يقال في اللذان على رفعه بالواو فتدبر.

قوله: (عِوَضاً عَنِ الْيَاءِ) مقتضاه منع تشديد المصغر لرجوع يائه قاله سم، ولم يعوضوا في
يدين ودمين لأن الحذف فيهما قبل التثنية لا لها.

قوله: (وَقَدْ قُرِئَ ﴿وَاللَّذَانِ﴾) [النساء: ١٦] هي لابن كثير وكذا. ﴿أَرْنَا اللَّذِينَ﴾ [فصلت:
٢٩]. ويسكن راء أَرْنَا.

قوله: (جَمْعُ الَّذِي) مبتدأ خبره الألى، والذين بحذف العاطف، ومطلقاً حال من الذين أي
بالياء في الرفع وغيره، والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لأنهما اسما جمع لا جمعان لأن
شرط الجمع إعراب المفرد كالتثنية، ولأن الألى لا واحد له من لفظه، والذين أخص من المفرد
لاختصاصه بالعقلاء فلم يجر على سنن الجموع. كذا قيل وفيه إن عموم الذي للعقلاء وغيرهم

٩٢ - بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ - الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا يُقَالُ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ «الْأَلَى» مُطْلَقًا: عَاقِلًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ، نَحْوُ: «جَاءَنِي الْأَلَى فَعَلُوا» وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الْمُؤَنَّثِ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِهِ:

[٢٦] وَتُبْلَى الْأَلَى يَسْتَلْثِمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبُلِ

بدلى، فلا يمنع جمعه إذا أريد به عاقل ليعمهم شمولاً كجمع نحو: قائم ونائم على قائمين ونائمين لخصوص العقلاء مع إطلاق المفرد على غيرهم، ولو سلم لبطل كونه اسم جمع أيضاً كما مر في عالم وعالمين. فالأسلم التعليل الأول وإن احتمل عليه أنه جمع لم يستوف الشروط فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل، ويكتب الألى بلا واو للزومه أل فلا يشتبه بإلى الجارة كما في التصريح بخلاف أولى الإشارة.

قوله: (وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ الْخ) وكلهم يعرفونه بها في التصغير نحو: اللذيون.

قوله: (بِاللَّاتِ) متعلق بجمع خبر عن التي والباء بمعنى على.

قوله: (كَالَّذِينَ نَزَرُوا) حالان من فاعل وقع، أو صفتان لمصدر، أو مختلفان أي وقع اللاني في كلامهم وقوعاً نازراً حال كونه كالذين في كونه للمذكر كما قاله الشارح أو في أنه يستعمل بالياء والنون كقوله:

وَتَأْمَنُ اللَّائِينَ إِنْ قَدِرُوا عَفَوْا وَإِنْ أَتَرَبُوا جَادُوا وَإِنْ تَرَبُّوا عَفَوْا

وسمع اللاؤن رفعاً كالذون، وأترب بالهمز بمعنى استغنى. كأن ماله عدد التراب، وترب ضده. كأنه لصق بالتراب اهـ. صحاح.

قوله: (عَاقِلًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ) لكن يقل في غيره كما في التوضيح كقوله:

تَهَيَّجْنِي لِلْوَضَلِ أَيَاْمُنَا الْأَلَى مَرَزَنَ عَلَيْنَا وَالرُّمَانُ وَرِيْقُ وَقصره كما ذكر أشهر من مده كقوله:

أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

أي أبى الله ضرر الشم بالضم من الشَّم وهو ارتفاع قصبة الأنف. والقين بفتح القاف الحداد.

قوله: (وَتُبْلَى الْأَلَى الْخ) ضميره للمنون في قوله قبله:

فَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا قُبُلَيْنِ الْمُنُونِ وَمَا نُبْلَى

أي وما نبليها، ويستلثمون أي ويلبسون الأمة وهي الدرع حال كونهم على الخيول الألى تراهن الخ، والروع بالفتح الخوف والحد أجمع حداة كعنب وعنبه طائر معروف، والقبل جمع قبلاء كحمر وحمراء من القبل كالحول في العين وزناً ومعنى. فالأول للمذكر بدليل يستلثمون،

فَقَالَ: «يَسْتَلِيمُونَ» ثُمَّ قَالَ: «تَرَاهُنَّ».

وَيُقَالُ لِلْمَذْكُرِ الْعَاقِلِ فِي الْجَمْعِ «الَّذِينَ» مُطْلَقاً - أَيْ: رَفْعاً، وَنَضْباً، وَجَرّاً - فَتَقُولُ: «جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا، وَرَأَيْتُ الَّذِينَ أَكْرَمُوهُ، وَمَرَزْتُ بِالَّذِينَ أَكْرَمُوهُ».

وَيَبْغُضُ الْعَرَبُ يَقُولُ: «الَّذُونَ» فِي الرَّفْعِ، وَ«الَّذِينَ» فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ؛ وَهُمْ بَنُو هَذِيلٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٢٧] نَحْنُ الذُّونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ عَارَةً مِلْحَاحَا

وَيُقَالُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: «اللَّاتِ، وَاللَّاءِ» بِحَذْفِ الْيَاءِ؛ فَتَقُولُ «جَاءَنِي اللَّاتُ فَفَعَلَنْ، وَاللَّاءُ فَفَعَلَنْ» وَيَجُوزُ إثْبَاتُ الْيَاءِ؛ فَتَقُولُ «اللَّاتِي، وَاللَّائِي».

وقد وَرَدَ «اللَّاءُ» بِمَعْنَى الَّذِينَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[٢٨] فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا

كَمَا قَدْ تَجِيءُ «الْأُولَى» بِمَعْنَى «اللَّاءِ» كَقَوْلِهِ:

فَأَمَّا الْأُولَى يَسْكُنُ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَثْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

٩٣ - وَمَنْ، وَمَا، وَأَلْ - تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طَيِّئٍ شَهْرٍ

والثاني للمؤنث بدليل تراهن، ومنه قول مجنون ليلى:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنْ قَبْلَهَا وَخَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ خُلٌّ مِنْ قَبْلُ

قوله: (الَّذُونَ رَفْعاً) والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر بناؤه على الواو والياء لما مر قريباً، ويكتب حينئذ بلامين لمشابهة المعرب الذي تظهر فيه أل، ولغوات الثقل الحاصل على اللغة الأولى بلزومه حالة واحدة، والظاهر عليها أنه مبني على فتح النون لا على الياء فتأمل.

قوله: (هذيل) في التوضيح أو عقيل بالتصغير فيهما.

قوله: (صَبَّحُوا الصَّبَاحَا) ظرف تأكيدي أي صبحوهم وقت الصباح، والنخيل بالمعجمة مصغراً موضع بالشام، والغارة اسم مصدر لأغار على العدو، مفعول لأجله، أو حال أي مغيرين، وملحاحاً بكسر الميم من ألح المطر دام واشتد.

قوله: (وَرَدَ اللَّائِي بِمَعْنَى الَّذِينَ) أي للمذكر كما أن الألى ورد للمؤنث فيتقارضان. إلا أن الثاني أكثر من الأول.

قوله: (فَمَا أَبَاؤُنَا الْخ) أي ليس أبأؤنا الذين جعلوا حجورهم مهداً لنا بأكثر امتناناً علينا من الممدوح، فأوقع اللائي للمذكر بدليل: مهدوا، وفصل بين الموصوف وصفته بأجنبي هو الخبر وتجويزه قول.

قوله: (تُسَاوِي الْخ) لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول، وهو الثمانية المتقدمة

٩٤ - وَكَأَلَّتِي - أَيْضاً - لَدَيْهِمْ ذَاتٌ، وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ
أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «تُسَاوِي مَا ذُكِرَ» إِلَى أَنَّ «مَنْ، وَمَا» وَالْأَلْفَ وَاللَّامَ، تَكُونُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ:
لِلْمُذَكَّرِ، وَالْمُؤَنَّثِ - الْمُفْرَدِ وَالْمَثْنَى، وَالْمَجْمُوع - فَتَقُولُ: جَاءَنِي مَنْ قَامَ، وَمَنْ قَامَتْ، وَمَنْ
قَامَا، وَمَنْ قَامَتَا، وَمَنْ قَامُوا، وَمَنْ قُمْنَ؛ وَأَعْجَبَنِي مَا رُكِبَ، وَمَا رُكِبَتْ، وَمَا رُكِبَا، وَمَا
رُكِبَتَا، وَمَا رُكِبُوا، وَمَا رُكِبْنَ؛ وَجَاءَنِي الْقَائِمُ، وَالْقَائِمَةُ، وَالْقَائِمَانِ، وَالْقَائِمَتَانِ، وَالْقَائِمُونَ،
وَالْقَائِمَاتُ.
وَأَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ «مَا» فِي غَيْرِ الْعَاقِلِ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي الْعَاقِلِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

الذي والتي ومثاهما والذين والألى واللات واللاء شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره وهو ستة:
من وما وأل وأي وذو وذات فكل واحد منها يساوي الثمانية في الاستعمال.

قوله: (وَهَكَذَا الْخ) أَي ذُو شَهْرٍ عِنْدَ طَبِئٍ حَالُ كَوْنِهِ كَهَذَا الْمَذْكُورِ فِي الْمَسَاوَةِ.

قوله: (طَبِئٍ) بِشَدِّ الْيَاءِ، وَهَمْزُ آخِرِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنَ الطَّاءِ كَالطَّاعَةِ وَهِيَ الْإِبْعَادُ فِي
الْمَرْعَى كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَيُقَالُ بِلَا هَمْزٍ أَيْضاً كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ، وَيَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ لِلْوِزْنِ، وَقَالَ
السِّيُوطِيُّ: سَمِيَ بِهِ جَدُّهُمْ جِلْهَمَةً لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ طَوَى الْمَنَازِلَ.

قوله: (وَمَوْضِعُ) ظَرْفُ لَاتِي وَذَوَاتُ فَاعِلُهُ. قَوْلُهُ: (وَأَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهَا
لِلْعُقْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ كَمَا نَقَلَهُ فِي التَّلْوِيحِ عَنْ أَكْثَرِ اللُّغَوِيِّينَ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا لِغَيْرِهِمْ فَقَطْ لِلْبَعْضِ وَفِي
شَرْحِ الْجَامِعِ عَنْ كُتُبِ الْأَصُولِ وَغَيْرِهَا أَنَّ ابْنَ الزَّبْعَرِيِّ لَمَّا سَمِعَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ
مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] قَالَ: لِأَخْصَمَنْ مُحَمَّدًا أَلَيْسَ قَدْ عَبْدَ الْمَسِيحَ وَالْمَلَائِكَةَ
فَيَكُونُ هَؤُلَاءِ حَصْبُ جَهَنَّمَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَجْهَلَكَ بِلُغَةِ قَوْمِكَ مَا لَمَّا لَا يُعْقَلُ» اهـ. وَهَذَا
إِنْ صَحَّ كَانَ نَصّاً فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ.

قوله: (فِي الْعَاقِلِ) الْأَوَّلَى فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ الْعَالَمُ إِذْ لَمْ يَرِدْ إِذْنٌ فِي وَصْفِهِ تَعَالَى بِالْعَقْلِ.

قوله: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ﴾ [النساء: ٣] وَقِيلَ إِنَّهَا فِي ذَلِكَ لَيْسَتْ لِدَاتِ الْعَالَمِ بَلْ لِمُصَفَاتِهِ
الْمُلْحُوظَةِ مِنَ الذَّاتِ وَهِيَ مِنْ غَيْرِ الْعَالَمِ فَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ أَصْلِهَا. قَالَ السَّعْدُ فِي حَوَاشِي الْكُشَافِ
التَّفَرُّقَ بَيْنَ مَا وَمِنْ إِنَّمَا هِيَ عِنْدَ إِرَادَةِ الذَّاتِ وَحْدَهَا، أَمَّا إِذَا لَوَحَظَ مَعَهَا صِفَةٌ نَحْوُ: أَكْرَمَ مَا شَتَّ
مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَائِمِ وَالْقَاعِدِ، وَمَا زَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْ كَرِيمٌ فَمَا كَمِنْ بِحُكْمِ الْوَضْعِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ
وَالسَّكَاكِيُّ وَغَيْرُهُمَا. وَإِنْ أَنْكَرَهُ بَعْضُهُمُ وَالْمَعْنَى انكِحُوا الْمَوْصُوفَةَ بِأَيِّ صِفَةٍ أَرَدْتُمْ مِنَ الْبِكَارَةِ
وَالثَّبُوتِ وَنَحْوَهُمَا اهـ. وَالْمُرَادُ الصِّفَةُ غَيْرُ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الصِّلَةِ إِذْ هَذِهِ فِي كُلِّ مَوْصُولٍ، وَلَعَلَّ
الْمَعْنَى فِي الْمِثَالِ الثَّانِي: سَبْحَانَ الْقَادِرِ الَّذِي سَخَرَكُنْ مِثْلًا فَتَدِيرُ، وَتُسْتَعْمَلُ فِي الْعَاقِلِ إِذَا اخْتَلَطَ
بِغَيْرِهِ اتِّفَاقًا نَحْوُ: ﴿يَسْبُحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الصف: الجمعة. التغابن: ١] وَفِي
الْمَبْهَمِ أَمْرُهُ كَقَوْلِ مَنْ رَأَسَ شَيْحاً مِنْ بَعْدِ انْظَرِ مَا ظَهَرَ لِي، وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ

﴿فَانْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى﴾ [النساء ٣] وَقَوْلُهُمْ: «سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنْ لَنَا» و«سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ».

و«مَنْ» بالعكس؛ فَأَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْعَاقِلِ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [النور ٤٥]، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٩] بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنْ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ:
أَسِرْبُ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيْتُ أَطِيرُ؟

مَا فِي بَطْنِي ﴿آل عمران: ٣٥﴾ فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلْتُ فِيهِ مَا لِأَنَ الْحَمَلِ فِي حَكْمِ الْجَمَادِ مَا لَمْ يَنْفَصِلَ لَا لِإِبْهَامِ ذِكُورَتِهِ وَأَنُوثَتِهِ كَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ خَالِدٌ عَنِ الْمَصْنُفِ لِأَنَ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُهُ عَنِ الْعُقْلَاءِ قَتْدِيرِ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ) أَيِ إِمَّا لِاقْتِرَانِهِ بِهِ فِي عَمُومِ فَضْلِ بَمِنْ الْجَارَةِ نَحْوُ: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي﴾ [النور: ٤٥] الْخِ فَتَكُونُ مِجَازَ الْمُجَاوِرَةِ أَوْ لِتَشْبِيهِهِ بِهِ نَحْوُ: أَسْرَبَ الْقَطَا الْخِ فَتَكُونُ اسْتِعَارَةً، أَوْ لِاخْتِلَاطِهِ بِهِ نَحْوُ: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمُومَاتِ﴾ [النور: ١٥] فَتَكُونُ تَغْلِيظًا وَقَدْ بَيَّنَّا فِي بَحْثِ الشُّبْنَةِ.

قَوْلُهُ: (بَكَيْتُ الْخِ) قِيلَ إِنَّهُمَا لِلْعَبَّاسِ بْنِ الْأَحْنَفِ وَهُوَ مَوْلِدٌ لَا يَحْتَجُّ بِشَعْرِهِ وَلِذَا سَقَطَا فِي نَسْخٍ، وَالسَّرْبُ بِكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْجَمَاعَةِ، وَالْقَطَا جَمْعُ قَطَاةٍ نَوْعٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَهُوَ يَتَكَبَّرُ الْوَاوِ أَيِ أَحْبَبْتُ، وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: هَلْ مِنْ يُعِيرُ، نَزَلَ الْقَطَا مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ وَنَادَاهُ وَطَلَبَ مِنْهُ الْإِعَارَةَ فَاسْتَعْمَلُ فِيهِ مِنْ وَبَعْدَ الْبَيْتَيْنِ:

فَجَاوَزْنِي مِنْ فَوْقِ غُضَنِ أَرَاكَةِ أَلَا كُلُّنَا يَا مُسْتَعِيرُ نُعِيرُ
وَأَيُّ قَطَاةٍ لَمْ تُعِرْكَ جَنَاحَهَا تَعِيشُ بِذُلٍّ وَالْجَنَاحُ كَسِيرُ
فَائِدَةٌ: تَأْتِي مِنْ وَمَا لِمَعَانٍ جَمَعَتْهَا بِقَوْلِي:

مَحَامِلُ مَنْ خَمَسَ فَشَرَطَ تَفْهِيمَ وَمَوْضُوعُهُ تَنْكِيرُ نَقْصٍ وَتَمَمًا
وَهَذِي لِمَا مَعَ نَفْيِ كَفِّ تَعْجَبَ تُغَيِّرُ مَعْنَى مَعَ تَهْيِئِ أَعْلَمًا
وَزَائِدَةٌ تَأْتِي كَذَا مَضْرِبَةً مَعَ الظَّرْفِ أَوْ لَا قَافَهُمْ لِتَغْنَمَا

أَيِ يَأْتِي كُلُّ مِنْهُمَا شَرْطًا، وَاسْتِفْهَامًا وَمَوْضُوعًا وَنَكْرَةً مَوْصُوفَةً، أَوْ تَامَةً فَالْمَوْصُوفَةُ، إِمَّا بِمَفْرَدٍ كَقَوْلِهِ:

لِمَا نَافِعٌ يَسْعَى اللَّيْبُ فَلَا تَكُنْ لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرُ سَاعِيَا

وَنَحْوُ مَرَرْتُ بِمَا مَعْجَبٌ لَكَ، وَبِمَنْ مَعْجَبٌ لَكَ فَنَافِعٌ، وَمَعْجَبٌ بِالْجَرِّ صِفَتَانِ، أَوْ بِجُمْلَةٍ كَقَوْلِهِ:

وَأَمَّا الْإِلْفُ وَاللَّامُ فَتَكُونُ لِلْعَاقِلِ، وَلِغَيْرِهِ، نَحْوُ: «جَاءَنِي الْقَائِمُ، وَالْمَرْكُوبُ» وَاخْتَلَفَ فِيهَا؛ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ مُوْضُولٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ: إِنَّهَا

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَ
وقوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ رَلَهُ فَرْجَةً كَحَلِّ الْعِقَالِ

فجملة أنضجت وتكره صفتان لا صلتان لأن رب خاصة بالنكرة، ومن الأمر بيان لماوله فرجة خبرها وأما جعل ما كافة، وله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول تكره، ومن الأمر بيان له أي قد تكره النفوس حالاً من الأمر له فرجة الخ. فيرده أن الموصوف بالجملة لا يحذف. إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن، أو في نحو: منا ظعن، ومنا أقام، وفيما سلم وفيما هلك، وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحجاج قارئاً يقرأ: ﴿إِلَّا مَنْ اعْتَرَفَ غَرْفَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩] بالفتح فأنكرها وتوعده بالقتل إن لم يأت بشاهد على وقوع فعله في الكلام فخرج الرجل هائماً يطلب شاهداً فبعد أيام سمع رجلاً يشد لأمية بن أبي الصلت:

صَبَّرَ النَّفْسَ عِنْدَ كُلِّ مُلَمٍّ إِنَّ فِي الصَّبْرِ جِيلَةَ الْمُخْتَالِ
لَا تَضِقْ بِالْأُمُورِ ذُرْعاً فَقَدْ يُكْ شَفَّ عَمَّاؤُهَا بِغَيْرِ اخْتِيَالِ

ربما تكره الخ وسمع عقب ذلك نعي الحجاج فقال: ما أدري أنا بأيهما أكثر سروراً، والنكرة التامة لا تحتاج لوصف كما التعجبية عند البصريين، ونحو: غسلته غسلًا نعمًا وقوله: فنعم من هو في سر وإعلان. أي نعم شيئاً ونعم شخصاً فما ومن تمييز لفاعل نعم المستتر، ولفظ هو مخصوص بالمدح، وفي سر حال أي نعم من أي شخصاً هو الممدوح حال كونه في سر الخ كما قدره الفارسي، وتزيد ما عن من بكونها تعجبية، وزائدة ونافية وكافة نحو: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [الكهف: ١١٠] مصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كربما يود هيأت رب للفعل ومغيرة كلوما ضربت غيرت لو من الشرط إلى التحضيض وبقي الإبهامية نحو: أعط شيئاً ما ولأمر ما جنع قصير أنفه وجعلها المصنّف زائدة متنبهة على وصف لائق بالمحل وليست هي وصفاً لأنها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة، ألا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل، وطعمنا شاة أي شاة اهـ.

قوله: (وَاخْتَلَفَ فِيهَا) مَحَلُّ الْخِلَافِ حَيْثُ لَا عَهْدٌ وَإِلَّا فَمُعَرَّفَةٌ اتِّفَاقاً كَجَاءَنِي مُخْسِنٌ فَأَكْرَمْتُ الْمُخْسِنَ قَالَهُ الرُّضِّي.

قوله: (وَهُوَ الصَّحِيحُ) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كما سيأتي، ولعود الضمير عليها في: أفلح المتقي ربه وهو لا يعود إلا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازني لأن الموصوف لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بني

حَرْفٌ مَوْضُولٌ، وَقِيلَ: إِنَّهَا حَرْفٌ تَعْرِيفٌ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْمَوْضُولِيَّةِ فِي شَيْءٍ.
وَأَمَّا مَنْ وَمَا غَيْرُ الْمَصْدَرِيَّةِ فَاسْمَانِ اتِّفَاقًا، وَأَمَّا «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا حَرْفٌ،
وَدَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ.

وَلَعْنَةُ طَيِّئٍ اسْتِعْمَالُ «ذُو» مَوْضُولَةٌ، وَتَكُونُ لِلْعَاقِلِ، وَلِغَيْرِهِ، وَأَشْهَرُ لُغَاتِهِمْ فِيهَا أَنَّهَا
تَكُونُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ: لِلْمَذْكُورِ، وَالْمَوْثُوثِ، مُفْرَدًا، وَمُثْنًى، وَمَجْمُوعًا؛ فَنَقُولُ: «جَاءَنِي ذُو قَامٍ»،
وَذُو قَامَتٍ، وَذُو قَامًا، وَذُو قَامَتَا، وَذُو قَامُوا، وَذُو قُفْمَنٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ فِي الْمُفْرَدِ
الْمَوْثُوثِ: «جَاءَنِي ذَاتُ قَامَتٍ»، وَفِي جَمْعِ الْمَوْثُوثِ: «جَاءَنِي ذَوَاتُ قُفْمَنٍ» وَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ
بِقَوْلِهِ: «وَكَالْتِي أَيْضًا - الْبَيْتِ» وَمِنْهُمْ مَنْ يُثْنِيهَا وَيَجْمَعُهَا فَيَقُولُ: «ذَوَا، وَذَوُ» فِي الرَّفْعِ،
و«ذَوِي، وَذَوِي» فِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ، وَ«ذَوَاتَا» فِي الرَّفْعِ، وَ«ذَوَاتِي» فِي الْجَرِّ وَالنُّصْبِ،
و«ذَوَاتُ» فِي الْجَمْعِ، وَهِيَ مُبَيَّنَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، وَحَكَى الشَّيْخُ بَهَاءُ بْنُ النَّحَّاسِ أَنَّ إِعْرَابَهَا
كَإِعْرَابِ جَمْعِ الْمَوْثُوثِ السَّالِمِ.

كما مر. أو كان النعت صالحاً لمباشرة العامل نحو: «أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ» [سبأ: ١١] أي دروغاً
سابغات وليس هذا واحداً منها وقد يقال: هو من الثالث كما في الصبان.

قوله: (حَرْفٌ مَوْضُولٌ) قائله المازني ورد بأنه لم يوجد موصولٌ حرفي إلا وهو مؤولٌ
بالمصدر وذلك باطل هنا.

قوله: (حرف تعريف) قائله الأخفش، ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على
الجملة، وأن الوصف معها يعمل، ولو كان بمعنى المضي مع أنها، حينئذ، من خواص الأسماء
فكان ينبغي إبطالها عمله كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل. وأجاب الأخفش عن هذا بالتزامه.
قوله: (بلفظ واحد) أي مبني على سكون الواو في الأحوال كلها وهي مراد المتن بقوله:
وهكذا ذو أي تساوي ما ذكر.

قوله: (وهو المشار إليه بقوله وكالتي الخ) أي فهو إشارة أي لغة ثانية كما يفيد قوله أيضاً،
وحاصلها أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة، وجمعها وذو للباقي، وهو مفرد المذكر ومثناه وجمعه
وكذا مثنى المؤنث. كما هو ظاهر المتن والشارح. لكن في الرضي أن له ذات على هذه اللغة
كمفردة فقول المتن: وكالتي أي واللتين لذيهم ذات.

قوله: (ومنهم من يشيها الخ) أي فيصرفها تصريف ذي بمعنى صاحب مع إعراب جميع
تصاريدها حملاً عليها كذا في الرضي، ومقتضاه أن ذات تعرب بالحركات الثلاث؛ وإن يقال في
تشنيها ذواتاً وذواتي بواو بعد الذال كما في التي بمعنى صاحبة، وإن ذوات تعرب كجمع المؤنث
كالتي بمعنى صواحبات على هذه اللغة.

قوله: (وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلّم، أولاً على ذو من حيث أفرادها

وَالْأَشْهُرُ فِي «ذُو» هَذِهِ - أَغْنِي الْمَوْصُولَةَ - أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْرِبُهَا: بِالْوَاوِ رَفْعاً، وَبِالْأَلِفِ نَصْباً، وَبِالْيَاءِ جَرّاً؛ فَيَقُولُ: «جَاءَنِي ذُو قَامَ، وَرَأَيْتُ دَا قَامَ، وَمَرَرْتُ بِذِي قَامَ» فَتَكُونُ مِثْلَ «ذِي» بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَقَدْ رُوِيَ قَوْلُهُ:

فَإِذَا كِرَامَ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
بِالْيَاءِ عَلَى الْإِعْرَابِ، وَبِالْوَاوِ عَلَى الْبِنَاءِ.

وَأَمَّا «ذَاتُ» فَالْفَصِيحُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ رَفْعاً وَنَصْباً وَجَرّاً، مِثْلَ «ذَوَاتُ»، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْرِبُهَا إِعْرَابَ مُسْلِمَاتٍ: فَيَرْفَعُهَا بِالضَّمِّ، وَيَنْصِبُهَا بِالنَّصْبِ، وَيَجْرُهَا بِالنَّجْوَةِ.

٩٥ - وَمِثْلُ مَا «ذَا» بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ، إِذَا لَمْ تُلَخَّ فِي الْكَلَامِ

وعندهما فذكر فيها ثلاث لغات، وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث الإعراب والبناء فهذا كلام مستأنف بين به أن من يقول ذوات بعضهم يبننها وهي اللغة الثانية في كلامه، وبعضهم يعربها وهي الثالثة، وليس مرتبطاً بقوله، ومنهم من يشيها لثلاث يخالف كلام الرضي المار ثم بين أن بناء ذو المفردة أي في اللغة الأولى والثانية أشهر من إعرابها بالحروف، وهي اللغة الثالثة. وليس هذا مكرراً مع قوله فيما مر: وأشهر لغاتهم الخ لأن ذلك من حيث لزومها لفظاً واحداً بقطع النظر عن بنائها، وهذا من حيث البناء، والإعراب نعم كان يكفيه أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله: وأما ذات فالفصيح الخ، وبهذا التقرير يعلم أنه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضي من اختصاص إعرابها بلغة تصريفها وبنائها بما عداها فتدبر.

قوله: (ابن النحاس) توفي بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلاثمائة كما في السجاعي، وقوله هذا هو ما مر عن الرضي في لغة تصريفها. قال أبو حيان: وهو نقل غريب.

قوله: (فإذا كرام الخ) تقدم في الأسماء الستة.

قوله: (ومنهم من يعربها إعراب مسلمات) صريحه أن هذا لذات المفردة، وهو أيضاً في الهمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول: لم يقل أحد بذلك، وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساده. نعم يوهم كلامه إن ذات لا تنصب بالفتحة أصلاً؛ وليس كذلك بل حكاة أبو حيان في الارتشاف كما في التصريح ومر عن الرضي.

تنبيه: إذا أعرب ذات وذوات هذين: وجب تنوينهما لعدم الإضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءني ذات قامت، وذوات قمن، وهكذا كما في التصريح وقياسه ثبوت النون في تثنية ذو وذات وجمع ذو فيقال ذوان قاما، وذوون قاموا وذواتان قامتا لعدم الإضافة لكنها في جميع النسخ محذوفة، ولم أر من نبه عليه فلي نظر ما وجهه والله أعلم.

قوله: (ومثل ما) خبر مقدم عن ذا وهو إما مرفوع لفظاً، أو مبني على الفتح في محل رفع لأن الإضافة إلى المبني تجوز البناء كما سيأتي وقرأ بهما في السبع قوله تعالى: ﴿مِثْلُ مَا أَنْكُم

يَعْنِي أَنَّ «ذَا» اخْتَصَّتْ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ بِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ مَوْضُوعَةً، وَتَكُونُ مِثْلَ «مَا» فِي أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ: لِلْمُذَكَّرِ، وَالْمُؤَنَّثِ - مُفْرَدًا كَانَ، أَوْ مُثَنًى، أَوْ مَجْمُوعاً - فَتَقُولُ: «مَنْ ذَا عِنْدَكَ» وَ«مَاذَا عِنْدَكَ» سَوَاءً كَانَ مَا عِنْدَهُ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا أَوْ غَيْرَهُ.

وَشَرَطُ اسْتِعْمَالِهَا مَوْضُوعَةً أَنْ تَكُونَ مَسْبُوقَةً بِ«مَا» أَوْ «مَنْ» الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، نَحْوُ «مَنْ ذَا جَاءَكَ، وَمَاذَا فَعَلْتَ» فَمَنْ: اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَ«ذَا» مَوْضُوعَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَهُوَ خَبَرٌ مَنْ، وَ«جَاءَكَ» صِلَةُ الْمَوْصُولِ، وَالتَّقْدِيرُ «مَنْ الَّذِي جَاءَكَ؟» وَكَذَلِكَ «مَا» مُبْتَدَأٌ، وَ«ذَا» مَوْضُوعٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَهُوَ خَبَرٌ مَا، وَ«فَعَلْتَ» صِلَتُهُ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ «مَاذَا فَعَلْتَهُ؟» أَيُّ: مَا الَّذِي فَعَلْتَهُ.

وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ» مِنْ أَنْ تَجْعَلَ «مَا» مَعَ «ذَا» أَوْ «مَنْ» مَعَ «ذَا» كَلِمَةً وَاحِدَةً لِلِاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: «مَاذَا عِنْدَكَ؟» أَيُّ: أَيُّ شَيْءٍ عِنْدَكَ؟ وَكَذَلِكَ «مَنْ ذَا عِنْدَكَ؟» فَمَاذَا:

تَنْطِقُونَ [الذاريات: ٢٣] وقوله ما استفهام من إضافة الدال للمدلول فهي على معنى لام الاختصاص لا بيانية، ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلمه منه.

قوله: (في أنها تستعمل الخ) أي لا في كونها لغير العاقل، بل هي للعاقل وغيره كما صرحوا به.

قوله: (أن تكون مسبقة بما) أي وأن لا تكون مشاراً بها نحو: ماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تلغى كما في المتن، ولم يشترط الكوفيون الأول عملاً بقوله:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوَتْ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ
أي والذي تحمليه ورد بجعل ذا إشارية، وتحملين حال أي، وهذا طليق حال كونه محمولاً لك.

قوله: (وهو خبر) لا يرد امتناع الأخبار بالمعرفة عن النكرة لأن ذلك في غير الاستفهام. نعم الأولى عكسه.

قوله: (كلمة واحدة للاستفهام) أي أو اسماً موصولاً، أو نكرة موصوفة كقوله:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُعَيَّبِ خَبْرِي

فماذا كلها اسم موصول بجملة علمت عند السيرافي، ونكرة موصوفة بها عند الفارسي قال: لأن التركيب إنما ثبت في أسماء الأجناس لا في الموصولات أي اتركي الذي علمته أنا، وخبريني بما تغيب عني لاجتنبه وهذا أي جعلها جزء كلمة إلغاء حكمي، أما الحقيقي فجعل ما استفهامية، وذا زائدة على رأي من يجوز زيادة الأسماء كالناظم، ويظهر أثر الإلغاء في نحو: سألتها عما ذا فتثبت ألف ما في الإلغاء الحكمي لصيرورتها جزءاً من المركب، وتحذف للجبار في الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان.

مُبْتَدَأً، وَ«عِنْدَكَ» خَبَرُهُ، وَكَذَلِكَ: «مَنْ ذَا» مُبْتَدَأٌ، وَ«عِنْدَكَ» خَبَرُهُ، قَدْ ذَا فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ مُلْغَاءٌ؛ لِأَنَّهَا جُزْءُ كَلِمَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ اسْتَفْهَمَ.

٩٦ - وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَا يَتِي مُشْتَمِلَةً
الموصولات كلها - حَرْفِيَّةٌ كَانَتْ، أَوْ أَسْمِيَّةٌ - يَلْزَمُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا صَلَةٌ تَبَيَّنَ مَعْنَاهَا.

قوله: (فماذا مبتدأ)، ويحتمل أيضاً عدم الإلغاء فذا موصول بالظرف خبر عن ما، ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه. فتقول في الإلغاء: ماذا صنعت أخيراً، أم شراً بالنصب بدلاً من ماذا لأنه مفعول مقدم وعند عدمه بالرفع بدلاً من ما لأنها مبتدأ ومنه قوله:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْخَبَ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

وكذلك يفعل في الجواب نحو: «مَاذَا يُتَّفَقُونَ قُلُ الْعَفْوِ» [البقرة: ٢١٩] بالرفع لأبي عمرو على جعل ذا موصولاً وبالنصب للباقيين على الإلغاء كما في قوله تعالى: «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا» [النحل: ٣٠] قيل، ويتعين الإلغاء إذا وقع بعد ذا موصول نحو: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ» [البقرة: ٢٥٥] فمن ذا مبتدأ، أو من فقط وذا زائدة على ما مر، والذي خبر لكن قال الدماميني بل يترجح فقط لاحتمال أن الذي تأكيد لذا، أو خبر لمحذوف، والجملة صلة ذا اهـ.

قوله: (يلزم بعده صلة) ويجوز حذفها لدليل إما لفظي كأن يدل بصلة الموصول على صلة آخر نحو: وأعط الذي والتي وصلتك، أو معنوي كقوله:

نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي الأولى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام. وكقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخصلة التي من فظاعة شأنهم كيت وكيت فحذفوا الصلة إيهاماً لقصر العبارة عن تصوير شدتها. انتهى تصريح، واللتيا بفتح اللام، وتضم تصغير التي، وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان:

أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ وَنُكُومٍ وَيَسْخَرُهُ وَيَضُرُّهُ سَوَاءٌ؟

قوله: (حرفية) هذا زائد على المتن لأنه خاص بالاسمية، ولذا أوجب اشتمالها على الضمير.

قوله: (أن يقع بعدها صلة) أي متصلة بها، وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية كقوله:

ذَاكَ الَّذِي وَأَبَيْكَ يَعْرِفُ مَا لِكَأ وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثَرَّهَاتِ الْبَاطِلِ

أو الندائية كقول الفرزدق لذئب رمى إليه من زاده:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكَنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُئْبُ يَضْطَحِبَانِ

وكذا الاعتراضية كما في الهمع وسيأتي مثاله، ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لأنها كالجاء المتمم له، وأما نحو: وكانوا فيه من الزاهدين فمتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة آل أي: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالظرف الثاني، إما خبر ثالث، أو صفة للخبر

وَيُشْتَرَطُ فِي صِلَةِ الْمَوْصُولِ الْأَسْمِيُّ أَنْ تُشْتَمِلَ عَلَى ضَمِيرٍ لَاقٍ بِالْمَوْصُولِ: إِنْ كَانَ مُفْرَدًا مُفْرَدًا، وَإِنْ كَانَ مُذَكَّرًا مُذَكَّرًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا فَغَيْرُهُمَا، نَحْوُ: «جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتَهُ»، وَكَذَلِكَ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ، نَحْوُ: «جَاءَنِي اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا، وَالَّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ»، وَكَذَلِكَ الْمُؤَنَّثُ، تَقُولُ «جَاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتَهَا، وَاللَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا، وَاللَّاتِي ضَرَبْتَهُنَّ».

وَقَدْ يَكُونُ الْمَوْصُولُ لَفْظُهُ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا وَمَعْنَاهُ مُثَنَّى أَوْ مَجْمُوعًا أَوْ غَيْرَهُمَا، وَذَلِكَ نَحْوُ: «مَنْ، وَمَا» إِذَا قَصَدْتَ بِهِمَا غَيْرَ الْمَفْرُودِ الْمُذَكَّرِ؛ فَيَجُوزُ جِيئُكَ مُرَاعَاةَ اللَّفْظِ، وَمُرَاعَاةَ الْمَعْنَى؛ فَتَقُولُ: «أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ، وَمَنْ قَامَتْ، وَمَنْ قَامَا، وَمَنْ قَامَتَا، وَمَنْ قَامُوا، وَمَنْ قُمْنَ» عَلَى حَسَبِ مَا يُغْنِي بِهِمَا.

٩٧ - وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَتْهُ كُفَيْلٌ

المحذوف للتأكيد كعالم من العلماء، أو للتأسيس على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين.

قوله: (تبين معناها) أي لأن تعريف الموصول إنما هو بصلته الرافعة لإبهامه بتعيين شخصه، أو جنسه إذ هو موضوع للدلالة على معهود بمضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لأن وضعها على الإبهام، وتخصيصها بها عارض فلم تتعرف بها.

قوله: (على ضمير) يسمى عائداً، وقد يخلفه الظاهر سماعاً كقوله:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

قوله: (إن مفرداً الخ) نصب الأول ورفع الثاني. أي إن كان الموصول مفرداً فالضمير مفرد، ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب كان.

قوله: (مراعاة اللفظ) هو الأكثر نحو: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ» [محمد: ١٦] ومن الثاني: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ» [يونس: ٤٢] ويجزي الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كأسماء الشرط والاشتقاق إلا أن الموصولة فيراعى معناها فقط لخفاء موصوليتهما، وجوز أبو حيان مراعاة لفظها إذا لم تقع خبراً ولا نعتاً. كجاء الضارب للواحد وغيره، وتجب مراعاة المعنى إذا حصل باللفظ ليس كأعط من سألتك لا من سألك، أو قبح كجاء من هي حمراء ولا تقل هو لأن الخبر مؤنث، ويترجح إذا عضده سابق كقوله:

وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ

كما في التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لأن التاء للوحدة لا للتأنيث كما لا قبح في: زيد علامة فتدبر.

قوله: (وجملة الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يوصل به جملة الخ، وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي.

صِلَّةُ الموصولِ لا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً أَوْ شِبْهَ جُمْلَةٍ، وَتَغْنِي بِشِبْهِ الْجُمْلَةِ الظَّرْفَ وَالْجَارَ وَالْمُجْرُورَ، وَهَذَا فِي غَيْرِ صِلَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَسَيَأْتِي حُكْمُهَا.

وَيُسْتَرْطَفُ فِي الْجُمْلَةِ الْمَوْصُولِ بِهَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ: أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً، الثَّانِي: كَوْنُهَا خَالِيَةً مِنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، الثَّلَاثُ: كَوْنُهَا غَيْرَ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى كَلَامٍ قَبْلَهَا، وَاخْتِرَ بِ«الْخَبَرِيَّةِ» مِنْ غَيْرِهَا، وَهِيَ الطَّلِبِيَّةُ وَالْإِنْشَائِيَّةُ؛ فَلَا يَجُوزُ: «جَاءَنِي الَّذِي أَضْرَبُهُ» خِلَافاً لِلْكَسَائِيِّ، وَلَا:

قوله: (والظرف والجار والمجرور) لم يجعلهما جملة باعتبار متعلقهما الفعل لأنه ليس بظاهر.

قوله: (ثلاثة) بقي أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو: جاء الذي حاجباه فوق عينيه إلا عند إرادة الاستغراق، وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول.

قال في التوضيح: إلا في مقام التهويل التفضيم فيحسن إبهامها نحو: «فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا عَشِيَهُمْ» [طه: ٧٨] «فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى» [النجم: ١٠] ويلزم من عهدها خبريتها دون العكس لأن الخبر قد يجهله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى.

قوله: (خبرية) أي محتملة للصدق والكذب في ذاتها، وإن قطع بأحدهما بالنظر لقائلها، ومنها الجملة القسمية نحو: وإن منكم لمن ليظنن، وإن كان القسم إنشاء لأن المقصود جوابه وهو خبر، وكذا الجملة الشرطية إذا كان جوابها خبراً كجاء الذي إن قام قمت، والمراد خبرية أصالة إذ هي الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كلاماً فضلاً عن كونها خبراً، كذا جملة الصفة والحال والخبر.

قوله: (جاء الذي أضربه) هذه إنشائية لفظاً ومعنى طلبية صراحة، وليته قائم طلبية ضمناً، وبقي: جاء الذي رحمه الله مما هو إنشاء معنى فقط إذ لا فرق بين الثلاثة عند الجمهور، وخالف المازني في الأخير، والكسائي في الكل كما في الأشموني فقول الشارح: خلافاً لهشام أي والكسائي ولا حجة لهما في قوله:

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةَ قَبْلِ السَّيِّ لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

لأن تقديره: التي أقول فيها لعلي الخ، أو أن أزورها صفة دالة على خبر لعلي وهي معترضة بين الصلة والموصول، ولا في قوله:

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقٌ

لإمكان أن ذا ملغاة لا موصولة، وقال بعض المحققين: المشهور أن عسى لإنشاء الترجي لكن دخول الاستفهام عليها نحو: فهل عسيتم ووقوعها خبراً لأن نحو: إني عسيت صائماً دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف.

«جَائِنِي الَّذِي لَيْتَهُ قَائِمٌ» خلافاً لهشام، واحترز بـ«خَالِيَّةٍ مِنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ» مِنْ جُمْلَةِ التَّعَجُّبِ، فَلَا يَجُوزُ: «جَاءَنِي الَّذِي مَا أَحْسَنُهُ» وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا خَبَرِيَّةٌ وَاحْتَرَزَ «بِغَيْرِ مُفْتَقَرَةٍ إِلَى كَلَامٍ قَبْلَهَا» مِنْ نَحْوِ: «جَاءَنِي الَّذِي لَكِنَّهُ قَائِمٌ» فَإِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ تَسْتَدْعِي سَبْقَ جُمْلَةٍ أُخْرَى، نَحْوِ: «مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قَائِمٌ».

وَيُسْتَرْطُ فِي الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ أَنْ يَكُونَ تَامِينَ، وَالْمَعْنَى بِالتَّامِ: أَنْ يَكُونَ فِي الْوَصْلِ بِهِ فَائِدَةً، نَحْوِ: «جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ، وَالَّذِي فِي الدَّارِ» وَالْعَامِلُ فِيهِمَا فِعْلٌ مَحذُوفٌ وَجُوباً، وَالتَّقْدِيرُ: «جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ» أَوْ «الَّذِي اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ»، فَإِنْ لَمْ يَكُونَ تَامِينَ لَمْ يَجْزِ الْوَصْلُ بِهِمَا؛ فَلَا تَقُولُ: «جَاءَ الَّذِي بِكَ» وَلَا «جَاءَ الَّذِي الْيَوْمَ».

٩٨ - وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صَلَّةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لَا تَوْصُلُ إِلَّا بِالصَّفَةِ الصَّرِيحَةِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: وَأَعْنِي بِالصَّفَةِ الصَّرِيحَةِ اسْمَ الْفَاعِلِ نَحْوِ: «الضَّارِبِ» وَاسْمَ الْمَفْعُولِ نَحْوِ: «الْمَضْرُوبِ» وَالصَّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ نَحْوِ: الْحَسَنُ الْوَجْهَ فَخَرَجَ نَحْوِ: «الْقَرَشِيُّ»، وَالْأَفْضَلُ، وَفِي كَوْنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ

قوله: (وإن قلنا إنها خبرية) أي أصالة لأنها الآن إنشائية اتفاقاً، ولذا منعت، وقيل لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه ففيه إبهام، والمقصود من الصلة التعريف.

قوله: (فائدة) أي بأن يكون متعلقه عاماً أو خاصاً بقرينة كأن يقال: اعتكف زيد في الجامع، وعمر في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا تام كما قاله الدماميني، أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح هذا هو التحقيق في تفسير التام والناقص، وسيأتي في الابتداء اللغو والمستقر.

قوله: (فعل) أي لوجوب كون الصلة جملة، ولا يقدر اسماً خبراً لمحذوف كجاء الذي هو كائن عندك لأن شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل به كما سيأتي، والظرف هنا صالح لذلك دماميني.

قوله: (صريحة) أي خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية.

قوله: (وكونها) أي أل بمعرب الأفعال أي موصولة به، أو الضمير لصلة أل، والباء بمعنى من.

قوله: (اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما التجدد لا الدوام، وإلا كانا من الصفة المشبهة كالمؤمن والصانع فيجري فيهما الخلاف، وكذا أمثلة المبالغة.

قوله: (نحو القرشي) أي لأنه جامد مؤول بالمشتق أي المنسوب إلى كذا لا صفة صريحة وأما الأفضل فمشتق الصفة المشبهة لكنهما بعدا عن الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد فلا

الذَّاحِلَتَيْنِ عَلَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ مَوْضُوعَةً خِلَافَ، وَقَدْ اضْطَرَبَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ عَصْفُورٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَمَرَّةً قَالَ: إِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ، وَمَرَّةً مَعَ ذَلِكَ. وَقَدْ شَذَّ وَضُلَّ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَكَوْنُهَا بِمُغَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٣٠] مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ
وهذا عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ، وَزَعَمَ الْمُصَنِّفُ - فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ -
أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِهِ، بَلْ يُجُوزُ فِي الْاخْتِيَارِ، وَقَدْ جَاءَ وَضَلُّهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَبِالظَّرْفِ شَذُودًا؛
فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ:

[٣١] مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

يُؤُولَانِ بِهِ، وَيَزِيدُ الْأَفْضَلَ بِكَوْنِهِ لَا يَطْرُدُ رَفْعُهُ الظَّاهِرَ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكَحْلِ. فَلِذَا اتَّفَقَ عَلَى أَنَّ أَلَّ فِيهِ مَعْرِفَةٌ، وَاخْتَلَفَ فِيهَا فَمَنْ نَظَرَ إِلَى رَفْعِهَا الظَّاهِرِ كَالْفِعْلِ جَعَلَهَا مَوْضُوعَةً كَالْمَصْنَفِ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى كَوْنِهَا لِلثَّبُوتِ جَعَلَهَا مَعْرِفَةً، وَهُوَ الْأَصَحُّ، لِعَدَمِ تَأْوِيلِهَا بِالْفِعْلِ كَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ. وَخَرَجَ أَيْضًا مَا غَلِبَتْ عَلَيْهِ الْأَسْمِيَّةُ مِنَ الْأَوْصَافِ كَالصَّاحِبِ اسْمٍ لَصَاحِبِ الْمَلِكِ، وَالْأَبْطَحِ لِلْمَكَانِ الْمُنْبَطِحِ أَيْ الْمَتَسِعِ، وَالْأَجْرَعِ لِلْمَكَانِ الْمَسْتَوِيِّ فِيهِ الرَّمْلُ لَا يَنْبَتُ شَيْئًا. قَالَ فِيهِ مَعْرِفَةٌ لَانْسِلَاخِهَا عَنْ الْوَصْفِيَّةِ إِذْ لَا تَجْرِي عَلَى مَوْصُوفٍ، وَلَا تَعْمَلُ عَمَلَ الصِّفَاتِ، وَلَا تَحْمِلُ ضَمِيرًا كَمَا قَالَه الشَّاطِبِيُّ.

قَوْلُهُ: (وَإِلَيْهِ أَشَارَ) أَيُّ إِلَى الْوَصْلِ بِالْمُضَارِعِ لَا مَعَ وَصْفِهِ بِالشَّذُودِ لِقَوْلِهِ بِجَوَازِهِ اخْتِيَارًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الضَّرُورَةَ مَا لَيْسَ لِلشَّاعِرِ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ، أَيْ، بِحَسَبِ مَا يَسْهَلُ عَادَةً مِنَ الْعِبَارَاتِ لَا مَطْلُوقٍ مَا وَقَعَ فِي الشَّعْرِ. وَإِنْ سَهَلَ تَغْيِيرُهُ كَمَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ، وَالشَّاعِرُ هُنَا يُمْكِنُهُ بِسَهُولَةٍ أَنْ يَقُولَ: الْمَرَضِيُّ حُكُومَتُهُ فَعْدُولُهُ إِلَى الْمُضَارِعِ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ، وَلَا يَرَدُّ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ تَأْنِيثُ الْمَرَضِيِّ فَيَنْكَسِرُ الْوِزْنُ لِأَنَّهُ عَلَى تَأْوِيلِ الْحُكُومَةِ بِالْحَكْمِ، وَفِي التَّصْرِيحِ مَا يَفِيدُ أَنَّ بَعْضَ الْكُوفِيِّينَ يَجِيزُهُ بِكَثْرَةِ فَتْكَوْنِ الْمَذَاهِبِ ثَلَاثَةً، وَاسْتَبْعَدَهُ الصَّبَانُ، وَخَرَجَ بِالْمُضَارِعِ الْمَاضِي فَيَمْتَنِعُ وَصْلُهَا بِهِ اسْتِقْلَالًا لَكِنْ يَحْسَنُ عَطْفُهُ كَالْمُضَارِعِ عَلَى صِلَتِهَا لِكُونِهَا مَوْضُوعَةً بِالْفِعْلِ نَحْوُ: «فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرُنَّ» [العاديات: ٣ - ٤] أَيُّ فَالْخِيُولُ الَّتِي أَغْرَنَ صَبْحًا فَأَثَرُنَ بِهِ نَفْعًا أَيُّ غِبَارًا وَنَحْوُ: يَعْجِبُنِي الصَّائِمُ وَيَعْتَكِفُ.

قَوْلُهُ: (التَّرَضَى) بِإِدْغَامِ أَلٍّ فِي التَّاءِ وَفَكَهًا بِخِلَافِ أَلِّ الْحَرْفِيَّةِ يَجِبُ إِدْغَامُهَا فِيهَا لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ. اهـ سَجَاعِي.

قَوْلُهُ: (الرَّسُولُ اللَّهُ) أَيُّ الَّذِينَ رَسُولُ اللَّهِ كَاثِنٌ مِنْهُمْ وَدَانَتْ أَيُّ خَضَعَتْ وَبَنُو مَعَدٍّ هُمْ قَرِيشٌ.

وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُ:

[٣٢] مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٍ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ
٩٩ - أَيُّ كَمَا، وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَضَلِّهَا ضَمِيرٌ أُنْحَذَفْ

قوله: (على المعه) أي الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسماً بخلافه في صلة غير أل كما مر، وسعة بفتح السين وتكسر.

واعلم أن صلة أل إن كانت وصفاً فهو مع مرفوعه شبيهة بالجملة كما في التوضيح، وما في المطول وغيره من أنه جملة فلعل المراد في معناها، ولا إعراب له كما هو شأن الصلة لأن العامل إنما يتسلط على أل، ولكن ينتقل إليه إعرابها عارية كما انتقل إعراب ألا ولا بمعنى غير بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ﴿وَلَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] لكن ما بعد هذين مجرور تقديرأ بإضافتهما إليه بخلاف ذلك فإن وصلت بجملة فبحث الدماميني أنه يثبت لمحلها إعراب المفرد التي هي في موضعه كالجر في البيت. أي ينتقل إعراب العارية لمحلها قال: فهذه جملة يثبت لها أنواع الإعراب، وليست خبراً ولا حالاً ولا صفة ولا مضافاً إليها. وهذا غريب ورده الشمني بأن المفرد الذي هي في موضعه ليس مفرداً حقيقة حتى تستحق إعرابه بل في معنى الجملة مع أن إعرابه ليس أصلياً بل عارية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لآل نفسها كباقي الموصولات لا للجملة هذا وطالما توقفت في قولهم: ظهر إعرابها على ما بعدها الخ فإنه يقتضي أنها معربة مع قيام موجب البناء بها وهو الافتقار كسائر الموصولات، وافتقارها، وإن كان إلى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر، فيؤثر البناء، وكذا لا وإلا اللتان بمعنى غير قام بهما سبب البناء، وهو الشبه اللفظي فيهما والوضعي في لكن يمكن في هذين أن إضافتهما عارضت شبه الحرف مع أن الشبه اللفظي مجوز لا موجب فأعربا على ما بعدهما لما مر بخلاف أل فإن موجب بنائها لم يعارضه شيء إلا أن يراد بقولهم: ظهر إعرابها، أي، الذي حقه أن يكون لمحلها كسائر الموصولات لا لفظها فلا ينافي أنها مبنية، وقولهم لكونها بصورة الحرف، أي، الذي هو جزء مما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده، والحرف لا يقبل الإعراب لفظاً ولا محلاً. فكذا ما هو بصورته فتدبر والله أعلم.

قوله: (ما لم تضف) ما مصدرية ظرفية وجملة، وصدر وصلها الخ حال من ضمير تضف فتقدير الإضافة المنفية بحذف صدر الصلة أي مدة عدم إضافتها المقيدة بالحذف، والنفي إذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بنفيهما معاً بأن لا تضاف، لا يحذف الصدر نحو أي هو قائم وبانتفاء المقيد فقط بأن لا تضاف، ويحذف الصدر نحو: أي قائم وبانتفاء القيد فقط بأن تضاف، ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطق عبارته، ومفهومها صورة ثبوت الإضافة، والحذف معاً نحو: أيهم أشد فتبنى حيثنذ، ولو قال:

أَيُّ كَمَا وَبُنِيَتْ إِذْ مَا تُضَفْ

يُعْجِبُنِي أَنْ «أَيًّا» مِثْلُ «مَا» فِي أَنَّهَا تَكُونُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ: لِلْمُذَكَّرِ، وَالْمَوْثُثِ - مُفْرَدًا كَانَ، أَوْ مُثْنًى، أَوْ مَجْمُوعًا - نَحْوُ: «يُعْجِبُنِي أَنَّهُمْ هُوَ قَائِمٌ».

ثُمَّ إِنَّ «أَيًّا» لَهَا أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ؛ أَحَدُهَا: أَنْ تُضَافَ وَيُذَكَّرَ صَدْرُ صَلَاتِهَا، نَحْوُ: «يُعْجِبُنِي أَنَّهُمْ هُوَ قَائِمٌ» الثَّانِي: أَنْ لَا تُضَافَ وَيُذَكَّرَ صَدْرُ صَلَاتِهَا، نَحْوُ: «يُعْجِبُنِي أَيُّ قَائِمٍ» الثَّالِثُ: أَنْ لَا تُضَافَ وَيُذَكَّرَ صَدْرُ صَلَاتِهَا، نَحْوُ: «يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ»، وَفِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ تَكُونُ مُعْرَبَةً بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ، نَحْوُ: «يُعْجِبُنِي أَنَّهُمْ هُوَ قَائِمٌ»، وَرَأَيْتُ أَنَّهُمْ هُوَ قَائِمٌ، وَمَرَزْتُ بِأَيِّهِمْ هُوَ قَائِمٌ»، وَكَذَلِكَ: «أَيُّ قَائِمٍ، وَأَيًّا قَائِمٌ، وَأَيُّ قَائِمٌ» وَكَذَا، «أَيُّ هُوَ قَائِمٌ، وَأَيًّا هُوَ قَائِمٌ، وَأَيُّ هُوَ قَائِمٌ» الرَّابِعُ، أَنْ تُضَافَ وَيُحَذَفَ صَدْرُ الصَّلَاةِ، نَحْوُ: «يُعْجِبُنِي أَنَّهُمْ قَائِمٌ» فَبِئْسَ هَذِهِ الْحَالَةُ

الخ، لَكَانَ أَوْضَحَ وَمَحَلُّ هَذِهِ الصُّورِ إِذَا كَانَ صَدْرُ الصَّلَاةِ ضَمِيرًا كَمَا هُوَ فَرَضُ كَلَامِهِ فَلَوْ وَصَلْتُ بِفَعْلٍ، أَوْ ظَرَفَ أَعْرَبْتُ إِجْمَاعًا كَمَا نَقَلَ عَنْ أَبِي حَيَّانٍ نَحْوُ: أَيُّهُمْ قَامَ أَوْ عِنْدَكَ إِذْ لَا حَذْفَ فِي الْأَوَّلِ، وَالْمَحذُوفُ فِي الثَّانِي لَيْسَ ضَمِيرًا بَلْ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ هـ.

قوله: (فِي أَنَّهَا تَكُونُ الْخ) أَيُّ فِي الْمَوْصُولِيَّةِ كَمَا يَعْلَمُ مِنَ الْمَقَامِ، وَتَخَالَفُهَا فِي الْإِعْرَابِ، وَكَوْنُهَا لِلْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ، وَلِزُومِهَا الْإِضَافَةَ لَفْظًا، أَوْ تَقْدِيرًا لِتَعْرِيفِ جِنْسٍ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ، وَالصَّلَاةُ تَعْرِفُ عَيْنَهُ فَبِهَا مَعْرِفَانِ لَكِنْ بِجِهَتَيْنِ فَلَا إِشْكَالَ، وَلَا تُضَافُ لِنَكْرَةِ أَصْلًا بِخِلَافِ الشَّرْطِيَّةِ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةِ. وَجَوَزَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ وَابْنُ الصَّائِغِ وَجَعَلَا مِنْهُ: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] عَلَى مَعْنَى سَيَعْرِفُونَ الْمُنْقَلَبَ الَّذِي يَنْقَلِبُونَهُ، وَجَعَلَهَا الْجُمْهُورُ اسْتِفْهَامِيَّةً لَا مَوْصُولَةً، وَهِيَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِيَنْقَلِبُونَ عُلِقَتْ يَعْلَمُ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْجُمْلَةِ أَيُّ سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا يَنْقَلِبُونَ أَيُّ انْقِلَابٍ.

قوله: (مُعْرَبَةٌ أَيُّ لِأَنَّ شَبَهَهَا الْحَرْفَ فِي الْإِفْتِقَارِ عَوْرَضٌ بِمَا يَخْتَصُّ بِالْأَسْمِ وَهُوَ إِضَافَتُهَا لَفْظًا، أَوْ تَقْدِيرًا فَرَجَعْتُ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْأَسْمَاءِ وَهُوَ الْإِعْرَابُ، وَلِذَا أَعْرَبْتُ الشَّرْطِيَّةَ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةَ دَائِمًا، وَبَنَيْتُ فِي الْحَالَةِ الرَّابِعَةِ لِتَنْزِيلِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِثْلَ صَدْرِ الصَّلَاةِ لَشَبَهِهِ بِهِ فِي الصُّورَةِ فَكَأَنَّهُ لَا إِضَافَةَ حَتَّى تَعَارِضَ شَبَهَ الْحَرْفِ، وَمَنْ أَعْرَبَهَا حِينَئِذٍ لَاحِظُ الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَبْنِ فِي: أَيُّ قَائِمٍ مَعَ عَدَمِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا لِقِيَامِ التَّنْوِينِ مَقَامَهَا كَمَا فِي كُلِّ وَبَعْضٍ، وَلَا يُمْكِنُ قِيَامُهُ مَقَامَ الْمَبْتَدَأِ لِكَوْنِهِ لَا يَشَبَّهُهُ وَلَئِنَّهُ لَمْ يَعْهَدْ. هَذَا مَا عَلَّلُوا بِهِ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَنْزِيلُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِثْلَ الْمَبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ فِي نَحْوِ أَيُّهُمْ قَائِمٍ لِاخْتِلَافِهِمَا جَمْعًا وَإِفْرَادًا، وَإِنْ أُمْكِنَ فِي أَيُّهُمْ أَشَدُّ لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ يَخْبِرُ بِهِ عَنِ الْوَاحِدِ وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ حَمَلُ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي طَرْدًا لِلْبَابِ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا، وَبَنَيْتُ عَلَى حَرَكَةِ دَفْعًا لِلْسَّاكِنَيْنِ، أَوْ لِأَنَّ لَهَا أَصْلًا فِي الْإِعْرَابِ وَكَانَتْ ضَمَّةٌ جَبْرًا لِقَوَاتِ إِعْرَابِهَا بِأَقْوَى الْحَرَكَاتِ، أَوْ تَشْبِيهًا بِقَبْلِ وَبَعْدَ فِي حَذْفِ بَعْضٍ مَا يَوْضَحُهَا.

قوله: (وَرَأَيْتُ أَيُّهُمْ الْخ) جَرَى عَلَى رَأْيِ الْمَصْنُفِ وَالْبَصْرِيِّينَ مِنْ صَحَّةِ عَمَلِ الْمَاضِي فِيهَا

تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ؛ فَتَقُولُ: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ، وَمَرَزْتُ بِأَيُّهُمْ قَائِمٌ» وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا» [مريم ٦٩]، وقول الشاعر:

[٣٣] إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلَ

وهذا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَعْرَبْتُ مَا لَمْ تُضَفْ - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ» أَي: وَأَعْرَبْتُ أَيُّ إِذَا لَمْ تُضَفْ فِي حَالَةِ حَذْفِ صَدْرِ الصَّلَةِ؛ فَدَخَلَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةُ السَّابِقَةُ، وَهِيَ مَا إِذَا أُضِيفَتْ وَذُكِرَ صَدْرُ الصَّلَةِ، أَوْ لَمْ تُضَفْ وَلَمْ يُذَكَّرْ صَدْرُ الصَّلَةِ، أَوْ لَمْ تُضَفْ وَذُكِرَ صَدْرُ الصَّلَةِ، وَخَرَجَ الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ، وَهِيَ: مَا إِذَا أُضِيفَتْ وَحُذِفَ صَدْرُ الصَّلَةِ، فَإِنَّهَا لَا تُعْرَبُ حَيْثُئِذٍ.

١٠٠ - وَبَغَضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرَ أَيٍّ يَقْتَضِي

١٠١ - إِنْ يُسْتَطَلَّ وَضُلَّ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبْوَأُ أَنْ يُخْتَزَلَ

١٠٢ - إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَضَلٍ مُكْمِلٍ وَالْحَذْفُ عَنْدهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

قال في التسهيل. ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين. اهـ وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز: أعجبنى أيهم قام فقال أي كذا خلقت فصار مثلاً.

قوله: (إذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد في أيهم حيث بني على الضم مع إضافته، وحذف صدر صلتها أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل، وكذا في الآية.

قوله: (مطلقاً) حال من المفعول المحذوف أي أعرب أيّاً حال كونه مطلقاً عن التقيد بما مر، أو المراد إعرابها إعراباً مطلقاً.

قوله: (أيّاً) مفعول يقتضي الذي هو خبر عن غير أي غير أي من الموصولات يقتضي أيّاً أي يتبعها في حذف صدر الصلة فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، والأصح جوازه كما مر.

قوله: (إن يستطل) السين والتاء أما للعد أي أن يعد طويلاً كاستحسن العذل عدده حسناً، أو زائدتان أي أن يطل أي يطله المتكلم فهو مجهول على كل، ويصح على الثاني بناؤه للفاعل. أي أن يطل بفتح الياء أصله يستطل، وحذف جواب الشرط ضرورة لعلمه مما قبله. أي جاز حذف الصدر وإنما كان ضرورة لأن فعل الشرط ليس ماضياً.

قوله: (يختزل) أي يحذف وضميره لصدر الصلة الذي هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح.

قوله: (مكمل) بكسر الميم الثانية أي كامل بأن يكون جملة بعائدها أو شبهها.

قوله: (كثير منجلي) خبران تنازعا قوله: في عائد فإن جعل منجلي صفة لكثير كان هو العامل وحده. لأن الموصوف لا يوصف قبل عمله، وفي كلامه عيب التضمين. وهو تعلق القافية

١٠٣ - فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ بِفِعْلٍ، أَوْ وَصَفٍ: كَمَنْ تَرْجُو يَهَبُ
يَعْنِي أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ أَعْرَبَ «أَيًّا» مُطْلَقًا، أَيْ: وَإِنْ أُضِيفَتْ وَحُذِفَ صَدْرُ صَلَتِهَا؛
فَيَقُولُ: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ، وَمَرَزْتُ بِأَيُّهُمْ قَائِمٌ»، وَقَدْ قُرِئَ «ثُمَّ لِنَنْزَعَنَّ
مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ» [مریم ٦٩] بِالنَّصْبِ، وَرَوِي * فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ * [٣٣] بِالْجَرِّ.
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَفِي ذَا الْحَذَفِ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُحْذَفُ فِيهَا الْعَائِدُ عَلَى
الْمَوْصُولِ، وَهُوَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، أَوْ غَيْرَهُ؛ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا لَمْ يُحْذَفْ، إِلَّا إِذَا كَانَ
مُبْتَدَأً وَخَبَرُهُ مُفْرَدٌ نَحْوُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ [الزخرف ٨٤]، وَ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [الرحمن ٦٩]

بما بعدها وإن لم يكن عمدة وخصه بعضهم بالثاني أفاده الصبان.

قوله: (أعرب أياً مطلقاً) هو مذهب الخليل ويونس وتأولاً بالآية أنها استفهامية مبتدأ خبره أشد
فضممتها لإعراب ثم قال يونس الجملة سدت مسد مفعول ننزع لأن أي علقته عن العمل لأن التعليق
عنده لا يختص بأفعال القلوب، وقال الخليل: هي صفة لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي:
لننزع من كل شيعه فريقاً يقال فيه أيهم أشد ورد عليهما بقوله:

فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

بالضم لامتناع الاستفهامية فيه لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل، ولا يصح أن يقدر على
شخص مقول فيه أيهم أفضل لامتناع حذف المجرور، وإدخال الجر على معمول صلته بلا ضرورة
كما في المغني؟ والمراد بصلته ما هو من تمامه. ولو صفة كما هنا، وإنما قدروا كذلك في نحو:
ما هي بنعم الولد ما ليلي بنام صاحبه لضرورة أن الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها
موصولة ومبنية. وبذلك يرد على ثعلب المنكر لموصولية أي والنصب في الآية، والجر في البيت
شاذان لا يحتج بهما على الإعراب.

تنبيه: يؤخذ مما ذكر على المغني أنه لا يجوز في قوله: كمن نرجو يهب أن يقدر كقولك،
من نرجو لأن الجملة صالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة إلى حذف المجرور، وإدخال الجار
على معموله كما لا يدخل على معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أي كهذا اللفظ،
ومثله كاستقم ونحوه، فاحفظ ذلك ينفعك في مواطن كثيرة.

فائدة: كما ترد أي موصولة وشرطاً واستفهاماً ترد وصلة لنداء ما فيه أل کیا أيها الرجل،
ونعتاً لنكرة وحالاً من معرفة دالتين على الكمال كمررت بفارس أي فارس، وبزيد أي رجل. وكلها
معربة إلا الموصولة فيما مر والندائية.

قوله: (إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله: وفي ذا الحذف لعود اسم
الإشارة لقوله: وصدر وصلها ضمير انحذف، وصدر الوصل هو المبتدأ، وكون خبره مفرداً من
قوله: وأبوا أن يُخْتَزَلَ إن صلح الخ كما سنبينه. وهذان شرطان للجواز، وطول الصلة للكثرة،

فلا تقول: «جاءني اللذان قام» ولا «اللذان ضرب»؛ لرفع الأول بالفاعلية والثاني بالثبائية، بل يقال: «قاما، وضربا»، وأما المبتدأ فيحذف مع «أي» وإن لم تطل الصلة، كما تقدم من قولك: «يعجبني أنهم قائم» ونحوه، ولا يحذف صدر الصلة مع غير «أي» إلا إذا طالبت الصلة، نحو: «جاء الذي هو ضارب زيداً» فيجوز حذف «هو» فتقول: «جاء الذي هو قائل لك سوءاً»، فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل، وأجازة الكوفيون قياساً، نحو: «جاء الذي قائم» التقدير «جاء الذي هو قائم»، ومنه قوله تعالى: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الإنعام ١٥٤] في قراءة الرفع، والتقدير «هو أحسن».

وقد جوزوا في «لا سيما زيد» إذا رفع زيد: أن تكون «ما» موصولة، وزيد: خبراً لمبتدأٍ محذوف، والتقدير «لا سيَّ الذي هو زيد» فحذف العائد الذي هو المبتدأ - وهو قولك هو -

وبقي للجواز أن لا يكون الضمير معطوفاً ولا معطوفاً عليه كجاء الذي زيد، وهو أو هو وزيد قائمان لثلا يخبر بالمشى عن المفرد أو يبقى العاطف بدون معطوف، ولا بعد لولا كالذي لولا هو لأكرمك لوجوب حذف الخبر بعدها فيلزم الإجحاف ولا منفياً، ولا محصوراً كالذي ما هو قائم أو ما في الدار إلا هو.

قوله: (بالفاعلية الخ) أي والفاعل ونائبه لا يحذفان إلا في مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدأ.

قوله: (فيحذف مع أي الخ) أي لطولها بالإضافة لفظاً أو تقديرأ فاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح يعجبني أي قائم لعدم الطول لفظاً كما نقله ابن خروف وإن كان جائزاً.

قوله: (إلا إذا طالبت) أي بشيء يتعلق بها كعمول الخبر، أو نعت، أو غير ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما مثله، أو تقدم نحو: وهو الذي في السماء إله أي الذي هو إله في السماء أي معبود فيها، وجعل إله مبتدأ خبره الظرف، أو فاعلاً به يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد، والمعنى كما هو ظاهر.

قوله: (قليل) أي لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله:

لَا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَتْ إِلَّا تُفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونََا

أي الذي هو خير، والألى هم ناوون للشَّر. قوله: (في قراءة الرفع) هي شاذة ليحيى بن يعمر، ومثلها لمالك بن دينار وابن السماك ما بعوضة بالرفع أي ما هو بعوضة فما موصولة بدلاً من مثلاً حذف صدر صلتها بلا طول، وجوز أبو البقاء زيادتها فالجملة نعت لمثلاً، وأما على النصب فما نكرة موصوفة ببعوضة بدلاً من مثلاً، أو زائدة وبعوضة بدل، وأما فتح أحسن فعلى أنه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه وجعله الكوفيون موصولاً حرفياً أي على إحسانه.

قوله: (لا سيَّ الذي الخ) سي بمعنى مثل لا يتعرف بإضافته لما الموصولة لتوغله في الإيهام

وَجُوباً؛ فَهَذَا مَوْضِعٌ حُذِفَ فِيهِ صَدْرُ الصَّلَاةِ مَعَ غَيْرِ «أَيٍّ» وَجُوباً وَلَمْ تَطُلِ الصَّلَاةُ، وَهُوَ مَقِيسٌ وَلَيْسَ بِشَاذٍ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ *» إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَضْعِ مُكْمِلٍ إِلَى أَنْ شَرَطَ حَذْفَ صَدْرِ الصَّلَاةِ أَنْ لَا يَكُونَ مَا بَعْدَهُ صَالِحاً لِأَنْ يَكُونَ صَلَاةً، كَمَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ، نَحْوُ: «جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» أَوْ «هُوَ يَنْطَلِقُ» أَوْ ظَرْفٌ، أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ، تَأْمَانٍ، نَحْوُ: «جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ» أَوْ «هُوَ فِي الدَّارِ»؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَاةِ؛ فَلَا تَقُولُ: «جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» تَعْنِي: «الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ»؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَتِمُّ دُونَهُ، فَلَا يُدْرَى أَلَمْ يَحْذَفْ مِنْهُ

فصَح كونه اسم لا، ولك جعل ما نكرة موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو زيد، أو زائدة وسي مضاف إلى زيد فإن كان بدله نكرة كقوله:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيِّمَا يَوْمٌ بِدَاوَةَ جُلْجُلٍ
فلَكَ فِيهِ الرِّفْعُ، وَالْجَرُّ كَذَلِكَ وَيَزِيدُ بِالنَّصْبِ فَيُمَيِّزُ السِّيَ كَمَا تُمَيِّزُ مِثْلَ نَحْوِ: «وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا» [الكهف: ١٠٩] وما حينئذٍ كافة عن الإضافة، وفتحة سي بناء على هذا لإفرادها، وإعراب في سواء لإضافتها لما، أو تاليها والبيت مروي بالأوجه الثلاثة، وخبر لا على الجميع محذوف أي لا مثل كذا موجود، ولا محل للجملة، وقد تخفف ياؤها، وقد تحذف منها الواو إما وحدها أو مع لا كما حكاه الرضي وتعقبه الدماميني. هذا وقد يرد بمعنى خصوصاً فيكون في محل نصب مفعولاً مطلقاً لا خص محذوفاً، وحينئذٍ يؤتى بعده بالحال كأحب زيداً ولا سيما راكباً، أو وهو راكب فهي حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه بزيادة المحبة خصوصاً في حال ركوبه، وكذا بالجملة الشرطية نحو: ولا سيما إن ركب أي أخصه بذلك فقول المصنفين لا سيما والأمر كذا تركيب عربي أفاده الدماميني وغيره.

قوله: (وجوباً) أي لجريانه مجرى المثل، وليكون ما بعد لا سيما مفرداً صورة لأنها كالاستثنائية في مخالفة ما بعدها لما قبلها، وهي لا يقع بعدها جملة. ولذا جرت عادتهم بذكرها في الاستثناء، وإن لم تكن من أدواته لأن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لا خارج عنه. كما هو شأن الاستثناء.

قوله: (وهو مَقِيسٌ) أي فهو مستثنى من شرط الطول لما مر. فإن قلت: لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنع، ومنه البيت المار.

قوله: (جملة) هذا محترز قوله وخبره مفرد. ومتى كان خبر العائد جملة، أو ظرفاً فلا بد من اشتماله على ما يربطه بالمبتدأ وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعاً فهو أبداً صالح للوصل به، والكاف في قوله كما إذا وقع استقصائية فتأمل.

قوله: (فلا يُدْرَى الخ) فيه أن هذا إجمال لا يعاب مع أن الحاصل اللبس فلو قال: لتبادر عدم المحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف فإن جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره.

شَيْءٌ أَمْ لَا؟ وَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ «أَيَّ» وَغَيْرِهَا؛ فَلَا تَقُولُ فِي: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ يَقُومُ»: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ يَقُومُ» لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْحَذْفُ، وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِالضَّمِيرِ إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً، بَلِ الضَّابِطُ أَنَّهُ مَتَى اخْتَمَلَ الْكَلَامُ الْحَذْفَ وَعَدَمَهُ لَمْ يُجْزَ حَذْفُ الْعَائِدِ، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا كَانَ فِي الصَّلَةِ ضَمِيرٌ - غَيْرَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الْمَحذُوفِ - صَالِحٌ لِعَوْدِهِ عَلَى الْمَوْصُولِ، نَحْوُ: «جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ»؛ فَلَا يُجُوزُ حَذْفُ الْهَاءِ مِنْ ضَرَبْتُهُ؛ فَلَا تَقُولُ: «جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ فِي دَارِهِ» لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْمَحذُوفُ.

وَبِهَذَا يَظْهَرُ لَكَ مَا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مِنَ الْإِبْهَامِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ مَتَى صَلَحَ مَا بَعْدَ الضَّمِيرِ لَأَنَّهُ يَكُونُ صَلَةً لَا يُحَذَفُ، سَوَاءً أَكَانَ الضَّمِيرُ مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مَجْرُوراً، وَسَوَاءً أَكَانَ الْمَوْصُولُ أَيَّامَ غَيْرِهَا، بَلْ رُبَّمَا يُشْعِرُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ بِأَنَّ الْحُكْمَ مَخْصُوصٌ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ، وَبَعِيرُ أَيٍّ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي ذَلِكَ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ لَا يُحَذَفُ مَعَ «أَيَّ» وَلَا مَعَ غَيْرِهَا مَتَى صَلَحَ مَا بَعْدَهَا لَأَنَّهُ يَكُونُ صَلَةً كَمَا تَقَدَّمَ، نَحْوُ: «جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، وَيُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» وَكَذَلِكَ الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ، نَحْوُ: «جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ، وَمَرَزْتُ بِالَّذِي مَرَزْتُ بِهِ فِي دَارِهِ»، وَ«يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ، وَمَرَزْتُ بِأَيُّهُمْ مَرَزْتُ بِهِ فِي دَارِهِ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى الْعَائِدِ الْمَنْصُوبِ.

قوله: (بل رُبَّمَا يشعر الخ) أي لانقضاء الكلام على أي، وهو الآن في غيرها، ولرجوع ضمير يختزل لقوله: وصدر وصلها. وهو لا يكون إلا مرفوعاً اللهم إلا أن يرجع لقوله: ضمير انحذف بلا قيد الصدرية فيعم المرفوع، وغيره في أي وغيرها فتدبر. قوله: (وشرط جواز حذفه) أي زيادة على عدم صلوح الباقي للوصل لوجوب هذا في كل عائد كما قدمه.

قوله: (تام) أخذه من مثال المصنف، ولم يذكره في الوصف لعلمه من هذا.

قوله: (ومن خلقت) إما معطوف على الياء من ذرني أو مفعول معه ووحيداً حال أي خلخته حال كونه منفرداً بلا أهل ولا مال، وهو الوليد بن المغيرة.

قوله: (ما الله الخ) الله مبتدأ خبره موليك أي معطيك، والجملة صلة ما حذف عائدها وهو المفعول الثاني لموليك، وفضل خبر ما، وفاء: فاحمدنه سبيبة، وفاء فما للتعليل.

قوله: (موليكه) قدره متصلاً مع أن عامله اسم يترجح معه الانفصال كما مر. لأن الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم أن المراد المتصل ولو جوازاً كما سيتضح.

قوله: (كلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد إلى ذلك بتقديم الفعل، واتكل علم. اشتهاه أصله في العمل، والتصرف الذي من جملته حذف المعمول وفرعية الوصف فيهما.

وَشَرَطُ جَوَازِ حَذْفِهِ أَنْ يَكُونَ: مُتَّصِلًا، مَنْصُوبًا، بِفِعْلِ تَامٍّ أَوْ بِوَصْفٍ، نَحْوُ: «جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ، وَالَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمًا».

فيجوزُ حَذْفُ الهَاءِ مِنْ «ضربتُهُ» فتقولُ «جاء الذي ضَرَبْتُ» ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدر ١١]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان ٤١] التَّقْدِيرُ «خَلَقْتُهُ، وَبَعَثْتُهُ».

وكذلك يجوزُ حَذْفُ الهَاءِ مِنْ «مُعْطِيكَهُ»؛ فتقولُ «الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمًا» ومنه قَوْلُهُ:

[٣٤] مَا اللَّهُ مُلِيكَ فَضْلٍ فَأَحْمَدْنَهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

تقديره: الَّذِي اللَّهُ مُلِيكَهُ فَضْلٌ، فحذفتِ الهاء.

وكلامُ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي أَنَّهُ كَثِيرٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلِ الْكَثِيرُ حَذْفُهُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا مَعَ الْوَصْفِ فَالْحَذْفُ مِنْهُ قَلِيلٌ.

فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُتَّصِلًا لَمْ يَجْزِ الْحَذْفُ، نَحْوُ «جاء الذي إِيَّاهُ ضَرَبْتُ» فلا يجوزُ حَذْفُ «إِيَّاهُ» وكذلك يمتنعُ الحذفُ إِنْ كَانَ مُتَّصِلًا مَنْصُوبًا بِغَيْرِ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ - وَهُوَ الْحَرْفُ - نَحْوُ: «جاء الَّذِي إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ» فلا يجوزُ حَذْفُ الهَاءِ، وكذلك يمتنعُ الحذفُ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا مُتَّصِلًا بِفِعْلِ نَاقِصٍ، نَحْوُ: «جاء الَّذِي كَانَهُ زَيْدٌ».

قوله: (وأما الوصف) ظاهره كالمصنف أنه لا فرق بين صلة آل وغيره، ومذهب الجمهور أن منصوب صلتها لا يُحذف أصلاً إِنْ عاد عليها لأنه يدل على اسميتها الخفية. وأما قوله:

مَا الْمُسْتَفْزِزُ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ وَلَوْ أُتْسِخَ لَهُ صَفْوٌ بِلا كَدَرٍ

أي المستفزه فشاذ فإن عاد إلى موصول قبلها جاز كجاء الذي أنا الضارب أي الضاربة.

قوله: (منفصلاً) أي وجوباً إما لتقدمه كمثال أو لحصره كجاء الذي ما ضربت إلا إياه. لأن حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جوازاً فيحذف كالبيت المار ونحو: ﴿فَاكْهَيْنِ بِمَا آتَاهُم رَّبُّهُمْ﴾ [الطور: ١٨] أي آتاهم إياه، ولا يقدر متصلاً لأن اتحاد رتبة الضميرين في الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ومثله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] ﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال: ضعف الوصل في ذلك إنما هو عند التلطف. أما مع الحذف فلا ضعف لعدم النطق كما في إعراب السمين.

قوله: (فلا يجوز حذف الهاء) أي لأنها عمدة والحرف لا يستقل بدونها نعم قد تحذف تبعاً للحرف نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] أي تزعمون أنهم شركائي ورب شيء يجوز تبعاً لا استقلالاً فَإِنْ قدر تزعمونهم فلا إشكال.

قوله: (يفضل الحذف) أي لأنه كالحرف في أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لأنه

- ١٠٤ - كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصِفُ خُفِضًا كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
- ١٠٥ - كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَزَّ كَمُرٍّ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَهُوَ بَرٌّ
- لما قَرَعَ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شَرَعَ في الكلام على المجرور وهو إمَّا أَنْ يَكُونَ مجروراً بالإضافة، أو بالحذف.
- فإن كَانَ مجروراً بالإضافة لم يُحذف، إلا إذا كَانَ مجروراً بإضافة اسم فاعل بِمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، نحو: «جَاءَ الَّذِي أَنَا ضَارِبُهُ: الآنَ، أو غداً»؛ فتقول: جَاءَ الَّذِي أَنَا ضَارِبٌ، بِحذف الهاء.
- وإن كَانَ مجروراً بغير ذلك لم يُحذف، نحو: «جَاءَ الَّذِي أَنَا غُلَامُهُ، أو أَنَا مَضْرُوبُهُ، أو أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ» وأشارَ بِقَوْلِهِ: «كَأَنَّ قَاضٍ» إلى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه ٧٢] التَّقْدِيرُ «مَا أَنتَ قَاضِيهِ» فَحُذِفَتِ الهاءُ، وَكَأَنَّ الْمُصَنَّفَ اسْتَعْنَى بِالْمَثَالِ عَنْ أَنْ يُقَيَّدَ الْوَصْفُ بِكَوْنِهِ اسمَ فاعِلٍ بِمعنى الحالِ أو الاستقبالِ.
- وإن كَانَ مجروراً بِحَرْفٍ فلا يُحذف إلاَّ إِنْ دَخَلَ على الموصولِ حَرْفٌ مِثْلُهُ: لَفْظاً

كالعوض عن مصدره لا سيما على قول البصريين أنه لمجرد الزمان لا حدث له أصلاً.

قوله: (بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضى، أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة.

قوله: (كذا الذي جر) بضم الجيم صلة الذي وجر الثاني بفتحها صلة ما.

قوله: (بمعنى الحال) أي مع كونه معتمداً ليكون عاملاً في محل الضمير النصب وإن جره بالإضافة أيضاً، وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم.

قوله: (بغير ذلك) أي بغير وصف أصلاً، أو باسم مفعول، أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله. ومحلّه في اسم المفعول المتعدي لواحد كمثاله لأن الضمير حيثئذ فاعله في المعنى. أما المتعدي لاثنتين كخذ الدرهم الذي أنا معطاه فلا منع فيه لأنه حيثئذ فضلة منصوب المحل أفاده الإسقاطي.

قوله: (ما أنت قاض) قيل لا شاهد فيه لاحتمال أن ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية أي اقض قضاءك، أو مصدرية ظرفية أي مدة قضائك بدليل: «إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا» [طه: ٧٢]. قوله: (إلا إن دخل على الموصول الخ) أي ليكون في الكلام ما يدل على المحذوف لأن الموصول عين الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله:

لَا تَرْتَكُنِّي إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتُ أَبْنَاءَ يَعْصِرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

أي ركنت إليه. وكذا المضاف للموصول، أو للموصوف به كمررت بغلام الذي مررت، أو بغلام الرجل الذي مررت أي به.

وَمَعْنَى، وَاتَّفَقَ الْعَامِلُ فِيهِمَا مَادَّةً، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِالَّذِي مَرَزْتُ بِهِ، أَوْ أَنْتَ مَارٌّ بِهِ» فَيَجُوزُ حَذْفُ الْهَاءِ؛ فَتَقُولُ: «مَرَزْتُ بِالَّذِي مَرَزْتُ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون ٣٣] أَي: مِنْهُ، وَتَقُولُ: «مَرَزْتُ بِالَّذِي أَنْتَ مَارٌّ أَي بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٣٥] وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ

أَي: أَنْتَ بَائِحٌ بِهِ.

فَإِنْ اخْتَلَفَ الْحَرْفَانِ لَمْ يَجَزِ الْحَذْفُ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِالَّذِي غَضِبْتُ عَلَيْهِ» فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ «عَلَيْهِ» وَكَذَلِكَ «مَرَزْتُ بِالَّذِي مَرَزْتُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ» فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ «بِهِ» مِنْهُ؛ لِاخْتِلَافِ

قَوْلِهِ: (مَادَّةٌ) أَي لَفْظًا. وَكَذَا مَعْنَى فَلَا يَكْفِي اتِّفَاقُ اللَّفْظِ فَقَطْ. كَوَقَفْتُ عَلَى الَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْوَقْفِ وَالْوُقُوفِ، وَلَا الْمَعْنَى فَقَطْ كَسَرَرْتُ بِالَّذِي فَرَحْتُ بِهِ لَكِنْ اسْتَوْجَهَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْاِكْتِفَاءَ بِالثَّانِي وَخَرَجَ عَلَيْهِ «فَاصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ» [الحجر: ٩٤] أَي أَوْمَرُ بِمَا تُؤْمَرُ بِهِ بَلْ نَقْلُ السَّجَاعِيِّ فِي النَّدْبَةِ عَنِ الشَّاطِبِيِّ أَنَّ الْمَصْنُفَ لَا يَشْتَرِطُ اتِّحَادَ الْمُتَعَلِّقِ أَصْلًا، وَخَرَجَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ

أَي بِهِ وَخَرَجَ بِالمَادَّةِ الصَّبِغَةِ فَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُهَا قِطْعًا كَمَا مِثْلُهُ مِنَ الْفِعْلِ مَعَ الْوَصْفِ. وَجُمْلَةٌ مَا ذَكَرَ لِحَذْفِ الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ خَمْسَةٌ شُرُوطٌ: جَرُّ الْمَوْصُولِ، وَكَوْنُ جَارِهِ كَجَارِ الْعَائِدِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَاتِّفَاقُ الْعَامِلِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

ويزاد أن لا يكون الضمير عمدة، ولا محصوراً ولا موقعاً حذفه في لبس فلا حذف في: مررت بالذي مر به، أو بالذي ما مررت إلا به، أو رغبت في الذي رغبت فيه، وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالحاصل أنه يزاد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي المجرور بالاسم كون جاره اسم فاعل عاملاً، أو اسم مفعول متعدياً لاثنتين على ما مر. وفي المنصوب كونه متصلاً ويلزمه عدم الحصر، وكون ناصبه فعلاً أو وصفاً، وكونه تاماً. ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملاً كما مر. وفي المرفوع أن يكون مبتدأ، وأن لا يكون معطوفاً إلى آخر ما مر فتدبر.

قوله: (أَي مِنْهُ) لم يقدره تشربونه لمشاكلته ما قبله، ولأن ما كان مشروباً لهم لا ينقلب مشروباً لغيرهم. وتصحيحه بأن المعنى تشربون جنسه تكلف.

قوله: (حِبِّ سَمْرَاءَ) كحمرء اسم امرأة، وحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فموحدة أي مدة طويلة، وتخفي من الخفاء ضد الظهور وقوله: فبح بضم الباء أي أظهر جواب شرط مقدر أي إذا كان كذلك فبح. وقوله لأن أصله الآن حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام فاستغنى عن همزة الوصل.

قوله: (فإن اختلف الحرفان) أي لفظاً ومعنى أو معنى فقط، كما مثله أو لفظاً لا معنى

مَعْنَى الْحَرْفَيْنِ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمَوْصُولِ لِلْإِلْصَاقِ وَالذَّاخِلَةَ عَلَى الضَّمِيرِ لِلتَّسْبِيَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ لَمْ يَجْزِ الحَذْفُ أَيْضاً، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِالَّذِي فَرَحْتُ بِهِ» فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ «بِهِ». وَهَذَا كُلُّهُ هُوَ الْمَشَارُ إِلَى بَقُولِهِ: «كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرٌّ» أَيْ كَذَلِكَ يُحَذَفُ الضَّمِيرُ الَّذِي جُرَّ الْمَوْصُولُ بِهِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَهُوَ بَرٌّ» أَيْ: «الَّذِي مَرَزْتُ بِهِ» فَاسْتَعْنَى بِالْمِثَالِ عَنْ ذِكْرِ بَقِيَّةِ الشَّرُوطِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا.

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

.....

كحللت في الذي حللت به. وقيل بجواز الحذف حيثنظر وفيه نظر لأنه لا يعلم نوع المحذوف. ١ هـ تصريح.

قوله: (للتسبية) أو المصاحبة وهي أظهر فإن حذف على زيد كانت بمعنى الأول فتأمل.

قوله: (وإن اختلف العاملان) أي عند غير المصنف كما مر وشذ قوله:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهِدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّ اللَّهُ عَلَقَمُ

لتعلق على المذكورة بعلقم أي شاق، والمحذوفة بصبه أي علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم جر الموصول في قول حاتم:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أي فيه فذو بمعنى الذي خبر أي الاستفهامية، وحذف عائدها المجرور بفي لكن قيل لا شذوذ في البيتين لأن محل الشروط المذكورة إذا لم يتعين الحرف المحذوف وإلا جاز الحذف مطلقاً كما فيهما، وهذا ظاهر في الثاني لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان، وهو إذا كان الزمان ظرفاً لا يجر إلا بفي نحو: أعجبني اليوم الذي جئت، أي فيه. فالمحذوف متعين بخلاف الأول إذ يحتمل أن صب بمعنى سلط فيتعدى بعلى، وبمعنى أطلق فيتعدى بفي فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى. وأما قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] أي به فقيل: الحذف فيه سماعي أيضاً لعدم جر الموصول، وقيل على مذهب الكسائي من أن الحذف تدريجي فحذف الجار أو لا فانتصب الضمير واتصل، ثم حذف وهو منصوب لا مجرور فهو قياسي، وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلاً لتأنيبه في كل حذف. ١ هـ لكن أنت خبير بأن المبشر به لا يجر إلا بالباء فالمحذوف فيها متعين جزماً، وتقديره يبشر فيه يأباه أن مساق الآية لبيان المبشر به لا لمكان البشارة كما لا يخفى فتخرج الآية على هذا أولى فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم.

المعرّف بأداة التعريف

هذا أولى من التعبير بال لجريانه على كل الأقوال الآتية، ولصدقه بأم عند حمير لكن لا

١٠٦ - أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ، فَتَمَطَّ عَرَفْتُ قُلْ فِيهِ: «النَّمَطُ»

اِخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي حَرْفِ التَّعْرِيفِ فِي «الرَّجُلِ» وَنَحْوِهِ؛ فَقَالَ الْخَلِيلُ: الْمُعَرَّفُ هُوَ «أَلْ»، وَقَالَ سَيِّبِيُّهُ: هُوَ اللَّامُ وَخَذَهَا؛ فَالْهَمْزَةُ عِنْدَ الْخَلِيلِ هَمْزَةُ قَطْعٍ، وَعِنْدَ سَيِّبِيِّهِ هَمْزَةُ وَضَلٍ اجْتَلَيْتَ لِلنَّطْقِ بِالسَّاكِنِ.

وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ الْمُعَرَّفَةُ تَكُونُ لِلْعَهْدِ، كَقَوْلِكَ: «لَقِيتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ» وَقَوْلِهِ

حاجة لإضافتها للتعريف لأن أداة الشيء ما يحصله، والأنسب بباقي المعارف حيث لم يقل فيهن المعرف بالعلمية مثلاً أن يقول ذو الأداة، والمقام يعينها قيل: إن كانت الباء سببية فقوله: أَلْ حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة، أو بمعنى مع فلا زيادة.

قوله: (أو اللام) أو لتنوع الخلاف لا للشك، واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله أي حرف تعريف. وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم وعمرو فإن تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين فلأول أو الثاني، أو مخير فيه أقوال فإن صلح لأحدهما فهو له، وخبر الآخر محذوف نحو: زيد وهند قائم أو قائمة. وهذا كله في أو التنويعية لأنها يجب معها المطابقة كالواو كما في المغني، أما التي للشك ونحوه فلا حذف معها لأنها للأحد الدائر كما أفاده يس.

قوله: (فقط) الفاء زائدة لتزيين اللفظ، وقط بمعنى حسب حال من اللام أي حال كونها حسبك أي كافيتك عن طلب غيرها. وقيل: الفاء في جواب شرط مقدر، وقط خبر لمحذوف، أو اسم فعل بمعنى انتبه أي إذا عرفت ذلك فهي حسبك أو فاتته عن طلب غيرها. قوله: (فنمط عرفت) أي أردت تعريفه مبتدأ أو صفة، وقل فيه خبر، والنمط مفعول قل لقصد لفظه.

قوله: (همزة قطع) أي أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة إلا لعارض، ولشبهتها مع تحرك اللام في نحو الأحمر بنقل حركة همزة أحمر إلى اللام. إلا أنها وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال.

قوله: (همزة وصل) أي زائدة بعد الوضع للنطق بالساكين، ولا مدخل لها في التعريف، وإنما لم تحرك اللام، ويستغنى عنها لأن كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر وفتحها بلام الابتداء، وضمها لا نظير له. ونقل في التسهيل عن سيبيويه أن المعرف أَلْ بجملتها كأول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء الأداة، وإن كانت زائدة فيها كأحرف المضارعة، وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتداد بها في الوضع، وتظهر ثمرة الخلاف في نحو من القوم فعلى الثاني لا همزة فيه أصلاً للاستغناء عنها، وعلى غيره موجودة إلا أنها حذفت لكثرة الاستعمال. وعن المبرد أن المعرف الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام. فالأقوال أربعة: اثنان أحاديان واثنان ثنائيان.

قوله: (للعهد) فيه حذف مضافين أي لتعريف ذي العهد أي الشيء المعهود واحداً كان، أو

تَعَالَى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾ [المزمل ١٦] ولاسْتَعْرَاقِ الْجِنْسِ، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر ٢] وَعَلَامَتُهَا أَنَّ يَصْلُحَ مَوْضِعَهَا «كُلٌّ» وَلِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ، نحو: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ» أي: هَذِهِ الْحَقِيقَةُ خَيْرٌ مِنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ.

أكثر، وهو ثلاثة أقسام: ذكرى وعلمي وحضوري. فالأول ما تقدم ذكره صريحاً كما مثل، أو كناية نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦] لتقدم الذكر مكنياً عنه بما في قولها: ﴿مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرٌ﴾ [آل عمران: ٣٥] لأن التحرير أي الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصاً بالذكور، والثاني ما حصل في علم المخاطب بغير الذكر المار، والحس الآتي نحو: ﴿بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢] ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [التوبة: ٤٠١]، والثالث ما حضر في الحس والمشاهدة كقولك لمن فوق سهماً أي رفعه القرطاس أي أصب القرطاس الحاضر، وهو الغرض المنصوب للرمي إليه ومنه ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] أي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزلت فيه الآية، ومن جعلها للعهد العلمي نظر إلى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد في الثلاثة خارجي عند البيانيين. والنحاة يجعلون الثاني ذهنياً كما في يس وهو في الجميع كعلم الشخص في الدلالة على الفرد المعين إلا أنه بقرينة ال والعلم بجوهره. ولذا كان أعرف من المحلي مطلقاً.

قوله: (ولاستغراق الجنس) أي استغراق أفراده ولو كان مدخولها جمعاً كما حقيقة في المطول إن خلفها كل حقيقة كما مثل. ولذا صح الاستثناء بعده، ولاستغراق خصائص الجنس وأوصافه إن خلفها كل مجازاً كأنت الرجل وزيد الرجل علماً أي الجامع لأوصاف كل الرجال، ولخصائص العلم المتفرقة فيهم إذ يصح: أنت كل رجل على استعارة ما للكل للبعض لاستجماعه صفاتهم، وقد تخلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده لا صاغة الدنيا، وليست آل في الصاغة موصولة لأن المراد بها الدوام كالصفة المشبهة، ومدخولها في كل ذلك كنكرة مسورة بكل.

قوله: (ولتعريف الحقيقة) أي الماهية باعتبار حضورها الذهني بقطع النظر عن الأفراد فمدخولها كعلم الجنس في الدلالة على ذلك إلا أنه بقرينتها، والعلم بجوهره كما مر، وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهي الداخلة على المعارف كالإنسان حيوان ناطق، والكلبيات كالإنسان نوع، وبقي من أقسام آل ما أشير بها لبعض مبهم واحد أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد ﴿وَأَخَافُ أَنَّ يَأْكُلَهُ الذُّئْبُ﴾ [يوسف: ١٢] وتركها الشارح لأنها كلام الجنس في وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وإنما حملت على ذلك البعض من المقام، والقرينة كالدخول، والأكل فيما ذكر لا من الوضع فهي داخلة في لام الجنس عند النحاة، وأما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة التي لذلك البعض في الذهن، وإن كان هو مبهماً ومدخول هذه، وإن كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجري عليه أحكام المعارف كمجيئه مبتدأ وذو حال، ووصفاً للمعرفة إلا أنه في المعنى كالنكرة نظراً لقرينة ذلك البعض المبهم، ولذا نعت بالجملة في قوله:

وَالنَّمَطُ ضَرْبٌ مِنَ الْبُسْطِ، وَالْجَمْعُ أَنْمَاطٌ - مِثْلُ سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ - وَالنَّمَطُ - أَيْضاً - الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ أَمَرُهُمْ وَاحِدٌ، كَذَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ.

١٠٧ - وَقَدْ تَزَادَ لَازِمًا: كَاللَّاتِ، وَالْآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِ

١٠٨ - وَلَا ضِطْرَارَ: كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ، كَذَا «وَطِبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ» السَّرِيُّ

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُونِي فَمَضَيْتُ ثَمَّةً قُلْتُ لَا يَغْنِينِي

وليس نكرة حقيقة لأن النكرة ما وضع لبعض مبهم، أو للحقيقة في ضمنه. وهذا للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد أصلاً كما علمت فالمجرد، وذو اللام بالنظر للقرينة سواء في الإبهام، وبالنظر لأنفسهما مختلفان، وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كلقيت أسامة كما أفاده السعد في شرح التلخيص.

والحاصل أن أل عند النحاة ثلاثة أقسام: واحد للجنس، واثنان للفرد، وعند البيانين أربعة. لكنها ترجع إلى خمسة أو ستة لأن العهدية ثلاثة أقسام. ورجح السيد الصفوي أنها قسمان فقط لأنها إما لحصة معهودة خارجاً بأقسامها الثلاثة، أو للجنس من حيث هو فإن قصد ذلك فلام الحقيقة، أو من حيث وجوده في بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام العهد الذهني، أو في جميع الأفراد فلام الاستغراق، ومع عدم قرينة البعضية تحمل على الكلية، وإن لم توجد قرينتها كالاستثناء لكن لا بد من قرينة على إرادة الفرد دون الحقيقة. وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام الحقيقة حملت عليه بالقرينة كالتى للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الأول فوضعها للأفراد لا الحقيقة، وأما العهدية خارجاً فللفرد عليهما وبقي قول ثالث وهي أنها للحقيقة من حيث هي مطلقاً ثم يتشعب منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمل.

قوله: (أي هذه الحقيقة خبر الخ) التفاضل بينهما من حيث تغايرهما بالذكورة والأنوثة، وإن اتحدتا في الإنسانية. ولكون الحكم على الحقيقة لا ينافي تخلف الخيرية في بعض الأفراد لخصوصيات عرضت له.

قوله: (وقد تزداد) أي لفظة أل المتقدمة في قوله أل حرف تعريف فالجملة عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة، والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أل من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير، وأنت الفعل هنا باعتبار أنها كلمة وذكره في قوله الآتي دخلاً باعتبار أنها حرف أو لفظ إشارة إلى جواز الأمرين.

قوله: (لازماً) صفة لمصدر محذوف أي زيداً لازماً ولاضطرار عطف عليه أي وزيداً لاضطرار.

قوله: (كاللآت) هذا اسم صنم، والثاني موصول جمع التي، وفيهما جناس تام لاتفاقهما لفظاً لا معنى.

قوله: (يا قيس) منادى مضموم، والسري بفتح فكسر أي الشريف نعته فيجوز رفعه تبعاً للفظه، ونصبه مراعاة لمحلّه كما سيأتي في النداء.

ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ فِي هَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ تَأْتِي زَائِدَةً، وَهِيَ - فِي زِيَادَتِهَا - عَلَى قِسْمَيْنِ: لَا زِمَةَ، وَغَيْرِ لَا زِمَةَ.

ثُمَّ مَثَلُ الزَّائِدَةِ اللَّازِمَةِ بِاللَّاتِ «وَهُوَ اسْمُ صَنْمٍ كَانَ بِمَكَّةَ، وَبِ«الآن» وَهُوَ ظَرْفُ زَمَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَاخْتَلَفَ فِي الْأَلِفِ وَاللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ؛ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا لَتَعْرِيفِ الْحُضُورِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ»؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: «الآن» بِمَعْنَى هَذَا الْوَقْتِ، وَعَلَى هَذَا لَا تَكُونُ زَائِدَةً، وَذَهَبَ قَوْمٌ - مِنْهُمْ الْمُصَنَّفُ - إِلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ، وَهُوَ لَا مَ الْحُضُورِ.

وَمَثَلٌ - أَيْضاً - بِ«الَّذِينَ»، وَ«اللَّاتِ» وَالْمَرَادُ بِهِمَا مَا دَخَلَ عَلَيْهِ «أل» مِنَ الْمُوصُولَاتِ،

قوله: (تأتي زائدة) أي غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول، أو على واجب التنكير كالحال والتمييز لا صالحة للسقوط لأنها قد تكون جزء علم كالأيسع.

قوله: (لازمة) هي ما قارنت وضع الكلمة، وغير اللازمة ما عرضت بعده.

قوله: (باللات) مثله كل علم قارنت أل وضعه للعلمية مرتجلاً كان كالسموأل اسم شاعر يهودي أو منقولاً كالات فإن أصله بشد التاء وصف من لت يلت، وكان رجلاً يلت السويق بالطائف فلما مات اتخذه صنماً، وسموه به فخفت تاؤه، وكالغزى تأنيث الأعز نقلت لصنم أو شجرة تعبدتها غطفان، وكالأيسع بناء على أنه عربي منقول من مضارع وسع. وقولهم: لا عربي من الأنبياء إلا شعيب وهود وصالح ومحمد معناه لا عربي مصروفاً، أو اتفاقاً إلا هؤلاء، وقيل هو أعجمي قارنت أل ارتجاله.

قوله: (وهو ظرف زمان) أي للزمن الحاضر، وقد يستعمل في غيره مجازاً.

واعلم أن الجمهور على أنه علم جنس للزمان مبني لقولهم من الآن بالفتح ثم اختلفوا في سبب بنائه فقليل تضمنه معنى أل الحضورية مع زيادة التي فيه. كما بني الأيسع على الكسر في قوله:

وَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ

لذلك عند المصنف، وفيه غرابة حيث ألغى اللفظ الموجود، وضمن معنى غيره من جنسه، وقال الزجاج: تضمنه معنى الإشارة فإنه بمعنى هذا الوقت. وقيل: الشبه الجمودي إذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان، ومن غير الجمهور من جعله اسم إشارة للزمان كهنالك للمكان، وعليه الموضح فعلة بنائه كأسماء الإشارة، ومنهم من قال غير ذلك.

قوله: (لتعريف الحضور) أي للعهد الحضورى كهي في قولك: هذا الرجل أي الحاضر فهي

وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ تَعْرِيفَ الْمَوْصُولِ بِالصَّلَةِ؛ فَتَكُونُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ زَائِدَةً، وَهُوَ مَذْهَبُ قَوْمٍ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ تَعْرِيفَ الْمَوْصُولِ بِ«أَل» إِنْ كَانَتْ فِيهِ نَحْو: «الَّذِي» فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَبِنَيْتِهَا نَحْو: «مَنْ، وَمَا» إِلَّا «أَيَّا» فَإِنَّهَا تَتَعَرَّفُ بِالِإِضَافَةِ؛ فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَا تَكُونُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ زَائِدَةً، وَأَمَّا حَذْفُهَا فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة ٧] فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ؛ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ حُذِفَتْ شُذُوداً وَإِنْ كَانَتْ مُعَرَّفَةً، كَمَا حُذِفَتْ مِنْ قَوْلِهِمْ: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ - يُرِيدُونَ «السَّلَامَ عَلَيْكُمْ».

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ غَيْرُ اللَّازِمَةِ فَهِيَ الدَّاخِلَةُ - اضْطِرَّاراً - عَلَى الْعَلَمِ، كَقَوْلِهِمْ فِي: «بَنَاتِ أُوبَرَ» عَلِمَ لِضَرْبٍ مِنَ الْكَمَاءِ «بَنَاتِ الْأُوبَرِ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٣٦] وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبَرِ

وَالْأَصْلُ «بَنَاتِ أُوبَرَ» فَزِيدَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَزَعَمَ الْمَبْرُودُ أَنَّ «بَنَاتِ أُوبَرَ» لَيْسَ بِعَلَمٍ؛

معرفة لا زائدة، وفتحته حيثئذٍ إعراب، وهو ملازم النصب على الظرفية، وقد يجز بمن كما روي من الآن بالجر قال في النكت، وهذا قول لا يمكن القدح فيه وهو الراجح عندي، والقول بينائه لا توجد له علة صحيحة. اهـ.

قوله: (فبنيتها) شامل لآل الموصولة فتعريفها بنية آل، ولا مانع منه. اهـ صبان.

قوله: (وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أي لو كانت معرفة لنكّر الموصول بعد حذفها مع أنه باق على تعريفه إذ لم يختلف معناه، ويحتمل أنه إيراد على لزومها في الموصول أي لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك، وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الأول قول الشارح فلا يدر على أنها زائدة. وقوله وإن كانت معرفة، وفي التسهيل أن حذفها من الذين واللاتي لغة لا شاذ وكذا الذي والتي كما مر. فالأحسن أن يقال إنها لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب.

قوله: (بنات الأوبر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لا أنه يقال ثراً لأن الكلام في الضرورة.

قوله: (ولقد جنيتك) أي جنيت لك على الحذف. والإيصال ليوأزن نهيتك، والأكمؤ بهمز آخره جمع كمء كأفلس وفلس والكمء: واحد الكمأة، لأنها اسم جنس جمعي له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد، وهي نبت في البادية له ثمر يجنى والعساقيل جمع عسقول كعصفور نوع منها، وهي الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض، وأصله عساقيل كعصافير حذفت ياءه للضرورة وبنات الأوبر كمأة صغيرة مزغبة على لون التراب رديئة الطعم، وهي أول الكمأة وقيل مثلها، وليست منها تصريح بزيادة.

قوله: (ليس يعلم) أي بل جمع ابن أوبر كبَنَاتِ آوى، وبنات عرس جمع ابن آوى، وابن عرس، وإنما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره.

فَالْأَلِفُ وَاللَّامُ - عِنْدَهُ - غَيْرُ زَائِدَةٍ.

وَمِنْهُ الدَّاخِلَةُ اضْطِرَّاراً عَلَى التَّمْيِيزِ، كَقَوْلِهِ:

[٣٧] رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتُ، وَطَبْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وَالْأَصْلُ «وَطَبْتُ نَفْساً» فَرَادَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ. وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى جَوَازِ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً؛ فَالْأَلِفُ وَاللَّامُ عِنْدَهُمْ غَيْرُ زَائِدَةٍ.

وَالِى هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ اللَّذَيْنِ أَنْشَدْنَاهُمَا أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ»، وَقَوْلِهِ: «وَطَبْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ».

١٠٩ - وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِيَلْمَحَ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ ثِقَلًا

١١٠ - كَالْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالتُّعْمَانِ؛ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

قوله: (غير زائدة) أي بل معرفة لأنه نكرة حينئذ، وعليه فمنعه من الصرف إذا جرد من أل للوزن والوصفية الأصلية كأدهم وأسود لأن أصل أوبر بمعنى كثير الوبر، وعلى الأول للوزن والعلمية لأن جزء العلم في حكمه.

قوله: (على التمييز) وكذا الداخلة شذوذاً على الحال كادخلوا الأول فالأول فإن السابق حال، واللاحق عطف عليه زيد فيهما أل شذوذاً لوجوب تنكير الحال، والأصل ادخلوا أول فأول، وأتى بالفاء لتدل على الترتيب أي ادخلوا مرتبين.

قوله: (وجوهنا) أي ذواتنا، أو أكابرنا، وضمن طبت معنى تسليت فعدها بعن، أو هي متعلقة بصددت.

قوله: (طبت نفساً) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس مفعول صددت، وحذف تمييز طبت، أو لا تمييز له.

قوله: (وبعض الاعلام عليه دخلاً) فيه إيماء إلى أنه سماعي فلا تدخل على غير ما ورد كمحمد وصالح ومعروف.

قوله: (للمح) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كل نقل هو أي ذلك البعض عنه أي عن ما فالصلة جرت على غير ما هي له.

قوله: (كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أي الحدث بالمطابقة لكونه مصدراً، والجرث مشتق يدل عليه بالتضمن، وآخر النعمان لأن دلالته على وصف الحمرة التزامية لكونه في الأصل اسماً للدم، أو أنه رتبها على الترقى بزيادة الحروف، وكون أل في النعمان عارضة للمح ينافي تمثيله به في التسهيل لما قارنت أل وضعه إلا أن يقال يحتمل أن العرب سموا بالنعمان فتلزمه أل

ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ - فِيمَا تَقَدَّمَ - أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تَكُونُ مُعَرِّفَةً، وَتَكُونُ زَائِدَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ
الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ أَنَّهَا تَكُونُ لِلْمَحِ الصِّفَةِ، وَالْمُرَادُ بِهَا الدَّاخِلَةُ عَلَى مَا
سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُنْقُولَةِ، مِمَّا يَصْلُحُ دُخُولُ «أَل» عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ فِي «حَسَنٍ»: «الْحَسَنُ»
وَأَكْثَرُ مَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُنْقُولِ مِنْ صِفَةٍ، كَقَوْلِكَ فِي «حَارِثٍ»: «الْحَارِثُ» وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى
الْمُنْقُولِ مِنْ مُضَدِّرٍ، كَقَوْلِكَ فِي «فَضْلٍ»: «الْفَضْلُ» وَعَلَى الْمُنْقُولِ مِنْ اسْمِ جِنْسٍ غَيْرِ مُضَدِّرٍ،
كَقَوْلِكَ فِي «نُعْمَانٍ»: «النُّعْمَانُ» وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَسْمَاءِ الدَّمِّ؛ فَيَجُوزُ دُخُولُ «أَل» فِي هَذِهِ
الثَّلَاثَةِ نَظَرًا إِلَى الْأَصْلِ، وَحَذْفُهَا نَظَرًا إِلَى الْحَالِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نِقْلًا» إِلَى أَنَّ فَائِدَةَ دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ الدَّلَالَةُ عَلَى
الْإِثْبَاتِ إِلَى مَا نُقِلَتْ عَنْهُ مِنْ صِفَةٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ بِالْمُنْقُولِ مِنْ صِفَةٍ وَنَحْوِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ تَقَاوُلًا بِمَعْنَاهُ أَتَيْتَ
بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: «الْحَارِثُ» نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ لِلتَّقَاوُلِ، وَهُوَ
أَنَّهُ يَعِيشُ وَيَحْرُثُ، وَكَذَا كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَهُوَ مِمَّا يُوصَفُ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ، كَفَضْلِ
وَنَحْوِهِ، وَإِنْ لَمْ تَنْظُرْ إِلَى هَذَا وَنَظَرْتَ إِلَى كَوْنِهِ عِلْمًا لَمْ تَدْخِلِ الْأَلِفَ وَاللَّامَ، بَلْ تَقُولُ:
فَضْلٌ، وَحَارِثٌ، وَنُعْمَانٌ؛ فَدُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ أَفَادَ مَعْنَى لَا يُسْتَفَادُ بِدُونِهِمَا؛ فَلَيْسَتْ
بِزَائِدَتَيْنِ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَيْسَ حَذْفُهُمَا وَإِثْبَاتُهُمَا عَلَى السَّوَاءِ كَمَا هُوَ
ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، بَلِ الْحَذْفُ وَالْإِثْبَاتُ يُزِيلُ عَلَى الْحَالَتَيْنِ اللَّتَيْنِ سَبَقَ ذِكْرُهُمَا، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا
لُمِحَ الْأَصْلُ جِيءَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَإِنْ لَمْ يُلْمَحْ لَمْ يُؤْتَ بِهِمَا.

وبنعمان فتدخله للمح قال الشمني: ومن الأول النعمان بن المنذر ملك العرب لأنه لم يسمع بغير
أل.

قوله: (المنقولة مما يصلح الخ) خرج المرتجلة كسعاد، والمنقولة مما لا يصلح لها كيزيد
ويشكر فلا تدخلها أل وأما قوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكًا

فضرورة سهلها مشاكلة الوليد، والتقييد بالنقل، وبما يصلح لها ليس للاحتراز من غيره لأن
الباب سماعي بل لبيان مورد السماع باطراد سم.

قوله: (في الجملة) أي في بعض الأحوال، وهو ما إذا أول باسم الفاعل مثلاً في الفضل،
وبالأحمر في الدم بخلاف ما لا يوصف به أصلاً، ولا بالتأويل.

قوله: (فليستا بزائدتين) أجيب بأن المراد بالزائدة ما ليست للتعريف، وإن لم تصلح للسقوط
كما مر. وكذا قول المصنف: سيان أي في عدم إفادة التعريف لا مطلقاً.

١١١ - وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ

١١٢ - وَحَذَفَ أَلْ ذِي - إِنْ تُنَادٍ أَوْ تُضِيفُ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

مِنْ أَقْسَامِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ أَنَّهَا تَكُونُ لِلْغَلْبَةِ، نَحْوُ: «الْمَدِينَةُ»، وَ«الْكِتَابُ» فَإِنَّ حَقَّهُمَا الصُّدُقُ عَلَى كُلِّ مَدِينَةٍ وَكُلِّ كِتَابٍ، لَكِنْ غَلَبَتْ «الْمَدِينَةُ» عَلَى مَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَ«الْكِتَابُ» عَلَى كِتَابِ سَيِّبُونِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، حَتَّى إِنَّهُمَا إِذَا أُطْلِقَا لَمْ يَبْدَأْزَ إِلَى الْفَهْمِ غَيْرُهُمَا.

قوله: (بالغلبة) هي أن يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة إطلاقه على شيء بعينه، ثم إن كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة تحقيقية. وإن لم يستعمل في غيره أصلاً مع صلوحه لذلك بحسب وضعه. كالإله بأل فتقديرية، وأما الله فعلم بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعاً، ولا استعمالاً، وأما إله بغير أَل فليس علماً بالغلبة، ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق، أو باطل على السواء. اهـ لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية، أما الآن فلا يبعد أنه علم بالغلبة التحقيقية إذ لا يفهم منه إذا أطلق غيره تعالى، وبهذا يجمع بين القولين.

قال ابن هشام: وكان الأنسب ذكر ذلك في باب العلم فينوعه إلى وضعي وغلبي ليكون ذكر المضاف في مركزه فإنه هنا استطرادي، وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالإضافة وأل العهدية، ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علماً، ويلغى تعريفه السابق.

قوله: (مضاف) اسم يصير مؤخر، وعلماً خبرها مقدم.

قوله: (كالعقبة) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه، ثم اختص بعقب مئى التي يقال فيها جمره العقبة قاله الشاطبي وقيل بعقبة أيلة عند مصر.

قوله: (وحذف أَل) مفعول مقدم لأوجب، وقوله ذِي أي التي في الغلبة كما بينه الشارح، وخصها بالذكر مع أن المعرفة كذلك احترازاً عن المقارنة للوضع نقلاً كالنضر والنعمان، أو ارتجالاً كالأيسع والسموأل. فلا تحذف للدعاء، والإضافة كما قال في الكافية:

وَقَدْ تُقَارَنُ الْأَدَاءُ التَّسْمِيَةِ فَتُسْتَدَامُ كَأُصُولِ الْأَبْنِيَةِ

قال في شرحها: أي لأنها جزء علم كهزمة أحمد وجيم جعفر بخلافها في الغلبة كالأعشى والنابعة فإنها، وإن كانت لازمة، إلا أنها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد، ثم ألغى تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اهـ. ويحتمل أن قوله: ذِي إشارة إلى الزائدة مطلقاً بناء على أن المقارنة تحذف أيضاً كما نقل عن الهمع والتسهيل، وشرحه لابن عقيل والروداني كقول خالد بن الوليد:

يَا عَزَّ كُفْرَانُكَ لَا سَبْحَانَكَ إِنْ سِي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ أَهَانَكَ

فائدة التنبيه على ذلك مع أن مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لكونها زائدة لا يلزم

وَحُكْمُ هَذِهِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ أَنَّهَا لَا تُحَذَفُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ أَوْ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ: «يَا صَعِقُ» فِي الصَّعِقِ، وَ«هَذِهِ مَدِينَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». وَقَدْ تُحَذَفُ فِي غَيْرِهِمَا شَذْوَذًا، سَمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ: «هَذَا عَيْوُقُ طَالِعًا»، وَالْأَصْلُ الْعَيْوُقُ، وَهُوَ أَسْمُ نَجْمٍ.

وَقَدْ يَكُونُ الْعِلْمُ بِالْعَلَبَةِ أَيْضًا مُضَافًا: كَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ؛ فَإِنَّهُ غَلَبَ عَلَى الْعِبَادَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنْ أَوْلَادِهِمْ، وَإِنْ كَانَ حَقُّهُ الصَّدَقَ عَلَيْهِمْ، لَكِنْ غَلَبَ عَلَى هَؤُلَاءِ، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ «ابْنُ عُمَرَ» لَا يُفْهَمُ مِنْهُ غَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَذَا «ابْنُ عَبَّاسٍ» وَ«ابْنُ مَسْعُودٍ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ؛ وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ لَا تَفَارِقُهُ؛ لَا فِي نِدَاءٍ، وَلَا فِي غَيْرِهِ، نَحْوُ: «يَا ابْنَ عُمَرَ».

الابتداء

.....

عليها جمع معرّفين، أو أن فائدته التنبيه على تعيين حذفها فلا يتوصل لندائها بأي، ولا بذا كالمعرفة فلا يقال: يا أيها السموأل، ولا يا ذا الأعشى أو الحرث. لأن التوصل بذلك إنما هو في أل الجنسية بخلاف العهدية، والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الإضافة فتدبر.

قوله: (في الصعق) بكسر العين هو خويلد بن نفيل كان يطعم الناس بتهامة فسفت الريح التراب في جفانه أي أوعية طعامه فسبها فرمي بصاعقة فسمي الصعق وهو في الأصل اسم لكل من رمي بصاعقة.

قوله: (عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم، وهو نجم كبير قرب الثريا والدبران سمي بذلك لزعمهم أن الدبران يطلب الثريا، وهو يعوقه عنها، والثريا تصغير ثروي من الثروة وهي الكثرة لكثرة كواكبها فأصلها ثرويو اجتمعت الواو والياء الخ.

قوله: (وابن مسعود) قيل: الصواب ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل إطلاق العبادلة لأنه من الطبقة الأولى من الصحابة، ويرده أن الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد أن كان جمع عبد الله، وإنما قال: غلبت هذه الأعلام، وهو ابن عمر الخ على العبادلة، أي. على الأشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع أن ابن عمر مثلاً يصدق بعبد الله وغيره من إخوته. والعبادلة: جمع عبدل بزيادة اللام كما يقال في زيد زيدل هي زيادة شائعة في مثله من الأسماء، أو أن عبدل مأخوذ من عبد الله، ومثل هذا يسمى نحتاً لا اشتقاقاً لأنه لا يكون من كلمتين في قياس التصريف. اهـ إسقاطي والله سبحانه وتعالى أعلم.

الابتداء

لما فرغ من الأحكام الإفرادية شرع في الأحكام التركيبية، والتركيب المفيدة ترجع إلى جمليتين: فعلية، ومنها جملة النداء كما مر واسمية، ومنها اسم الفعل مع مرفوعه، والوصف

١١٣ - مُبْتَدَأُ زَيْدٌ، وَعَاذِرُ خَبَرٌ، إِنَّ قُلْتَ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اغْتَدَزَ»

١١٤ - وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي «أَسَارَ دَانَ»

١١٥ - وَقَسٌّ، وَكَاسَتْفُهُامُ النَّفْيِ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ «فَائِزٌ أَوَّلُ الرُّشْدِ»

ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ، وَمُبْتَدَأٌ لَهُ فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ؛

المكتفي بمرفوعه. وأما قولهم: الوصف مع مرفوعه ولو ظاهراً في قوة المفرد فمخصوص بغير هذا وبغير صلة أل فإنها في قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف باب المبتدأ في سائر كتبه لأنه أصل المرفوعات عند سيبويه لأنه مبدوء به، وقيل: أصلها الفاعل لأن عامله لفظي ولذا قدمه ابن الحاجب، وقيل: كل أصل ولما كان الابتداء يستدعي مبتدأ، وهو يستدعي خبراً، أو ما يسد مسده كان في الترجمة به توفية بالمقصود مع الاختصار، وإشارة من أول الأمر إلى أنه العامل، وإلى عدم ملازمة المبتدأ للخبر فتأمل.

قوله: (مبتدأ زيد الخ) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر سوغه قصد لفظه، ولفظ خبر خبره، وجواب الشرط محذوف أي إن قلت ذلك فزيد الخ.

قوله: (وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ خبر عن أول، وسوغ الابتداء به كونه قريباً للمعرفة أعني قوله، والثاني وجملة أغنى صفة فاعل أي أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من سرى يسري إذا مشى ليلاً.

قوله: (إن المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثال، وأحسن مما هنا قول الكافية:

المبتدأ مرفوعٌ معنًى ذو خبرٍ أو وصفٌ استغنى بمرفوعٍ ظهر

لأنه مع اختصاره صرح بحد نوعي المبتدأ، وبين بقوله مرفوع معنى أن عامله معنوي. فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية، والمراد بقوله ظهر مطلق البروز فيشمل الضمير المنفصل. فهو بمعنى قولهم هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه مخبراً عنه، أو وصفاً مكتفياً بمرفوعه، والمراد الاسم ولو تأويلاً ليدخل نحو: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ» [البقرة: ١٨٤] فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل، أو حرف مثلاً، ودخل بغير الزائدة ما سيأتي في الشرح، وخرج بكونه مخبراً عنه الخ أسماء الأفعال، والأسماء قبل التركيب كالأعداد المسرودة فإنها عارية عن العوامل لكنها ليست مبتدآت لأنها ليست مخبراً عنها، ولا وصفاً الخ، ولا يرد على حصره في القسمين قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث إنه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتفى به، بل الجملة صفة للنكرة أغنت عن الخبر في الإفادة لأن افتقارها إلى الصفة أشد من الخبر لأن هذا سماعي والكلام في القياسي على أنه أجاز في التسهيل جعل الجملة خبراً. وقيل: إن أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لأنه بمعنى: قل رجل يقول ذلك أي صغر وحقر فلذا لم يخبر عنه.

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ» وَالْمُرَادُ بِهِ: مَا لَمْ يَكُنِ الْمُبْتَدَأُ فِيهِ وَصْفًا مُشْتَمِلًا عَلَى مَا يُذَكَّرُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي؛ فَرَزِيدٌ: مُبْتَدَأٌ، وَعَاذِرٌ: خَبَرُهُ، وَمَنِ اعْتَذَرَ: مَفْعُولٌ لِعَاذِرٍ، وَمِثَالُ الثَّانِي «أَسَارِ دَانَ» فَالْهَمْزَةُ: لِلْاِسْتِفْهَامِ، وَسَارٍ: مُبْتَدَأٌ، وَدَانَ: فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، وَيُقَاسُ عَلَى هَذَا مَا كَانَ مِثْلَهُ، وَهُوَ: كُلُّ وَصْفٍ اعْتَمَدَ عَلَى اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نَفْيٍ - نَحْوُ: أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ، وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ - فَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدِ الْوَصْفُ لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا الْأَخْفَشَ - وَرَفَعَ فَاعِلًا ظَاهِرًا، كَمَا مِثْلُ، أَوْ ضَمِيرًا مُتَفَصِّلًا، نَحْوُ: «أَقَائِمُ أَنْتَمَا» وَتَمَّ الْكَلَامُ بِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ بِهِ الْكَلَامُ لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً، نَحْوُ: «أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ» فَرَزِيدٌ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَقَائِمٌ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَأَبَوَاهُ: فَاعِلٌ بِقَائِمٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «قَائِمٌ» مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَغْنِي بِفَاعِلِهِ حِينَئِذٍ؛ إِذْ لَا يُقَالُ «أَقَائِمُ أَبَوَاهُ» فَيَتِمَّ الْكَلَامُ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ مُبْتَدَأً إِذَا رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا؛ فَلَا يُقَالُ فِي «مَا

قوله: (له فاعل) أي أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع.

قوله: (سد مسد الخبر) ليس المراد أن له خبراً محذوفاً، وهذا قام مقامه لأنه لا يستحق حينئذ خبراً بل إنه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل، ولذا لا يصغر، ولا يوصف، ولا يعنى، ولا يشنى، ولا يجمع في الفصحى كما في التسهيل.

قوله: (كل وصف) أي اسم فاعل، أو مفعول، أو صفة مشبهة، أو أفعل تفضيل فإنه يرفع الظاهر باطراد في مسألة الكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو: هل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره؟ فالكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضياً أو غيره. بخلاف عمله النصب ملفوظاً، أو مقدراً نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] وأعندك زيدان؟ جعل شك فاعلاً بمبتدأ متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدأ أي أكائن في الله شك؟ والجملة حينئذ اسمية كما إذا جعل الظرف خبراً مقدماً عما بعده فإن جعل فاعلاً باستقر محذوفاً كانت فعلية، أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما في المغني وسواء كان وصفاً حقيقة أو تأويلاً نحو: أعدل أبواك لتأوله بعادل، وكالمنسوب ونحوه كما يأتي في الخبر.

قوله: (ورفع فاعلاً) عطف على اعتمد الواقع صفة لوصف، وكذا قوله: وتم الكلام به فشروطه ثلاثة.

قوله: (وأبواه فاعل بقائم) في نسخ، وأبوه بالافراد، وعليها فلا يتعين ذلك كتعيينه في الأولى. بل يجوز كون قائم خبراً عن أبوه والجملة خبر زيد.

قوله: (لا يستغنى الخ) أي لافتقاره لمرجع الضمير فإن علم كأن جرى ذكر زيد فقليل أقائم أبواه؟ لم يمتنع أفاده الاسقاطي وقيل: يجوز مطلقاً لأن الاكتفاء بالمرفوع إنما هو عن الخبر لا مطلقاً.

زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ: إِنَّ «قَاعِدًا» مُبْتَدَأٌ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِيهِ فَاعِلٌ. أَعْنَى عَنِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُنْفَصِلٍ، عَلَى أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الاسْتِفْهَامُ بِالْخَرْفِ، كَمَا مَثَلٌ، أَوْ بِالاسْمِ كَقَوْلِكَ: كَيْفَ جَالِسُ الْعُمَرَانِ؟ وَكَذَلِكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ التَّفْهِي بِالْخَرْفِ، كَمَا مَثَلٌ، أَوْ بِالْفِعْلِ كَقَوْلِكَ: «لَيْسَ قَائِمُ الزَّيْدَانِ» فَلَيْسَ: فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، وَقَائِمٌ: اسْمُهُ، وَالزَّيْدَانِ: فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ خَبَرِ لَيْسَ، وَتَقُولُ: «غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ» فغَيْرُ: مُبْتَدَأٌ، وَقَائِمٌ: مَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَالزَّيْدَانِ: فَاعِلٌ بِقَائِمِ سَدَّ مَسَدَ خَبَرٍ غَيْرٍ: لِأَنَّ الْمَعْنَى «مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ» فَعُومِلَ «غَيْرُ قَائِمٍ» مُعَامَلَةً «مَا قَائِمٌ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٣٨] غَيْرُ لَاهِ عِدَاكَ؛ فَاطْرِحِ اللَّهُو، وَلَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضِ سِلْمٍ
فَغَيْرُ: مُبْتَدَأٌ؛ وَلَاهٍ: مَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَعِدَاكَ: فَاعِلٌ بِلَاهِ سَدَّ مَسَدَ خَبَرٍ غَيْرٍ؛ وَمِثْلُهُ
قَوْلُهُ:

قوله: (فلا يقال في ما زيد قائم الخ) أي بل قاعد معطوف على قائم الواقع خبراً فإن قلت
أقائم أخواك؟ وأردت العطف فالقياس، أم قاعد هما بإبراز الضمير وحكي: أم قاعدان بالضمير
المستتر لأن الألف حرف قال ابن هشام: فقاعدان مبتدأ لعطفه بأمر المتصلة على المبتدأ، وليس له
خبر ولا فاعل منفصل، وجاز ذلك لتوسيعهم في الثواني أي فهو مبتدأ اكتفى بفاعله المستتر توسعاً
فتقيدهم بالبارز جري على الأصل والغالب، أو أرادوا البارز ولو حكماً كهذا فإنه في حكم البارز
لمكان العطف والتنازع، وقد يقال إن التقدير: أم هما قاعدان بحذف المبتدأ فالمعطوف الجملة
أفاده الإسقاطي، ومثل ذلك سواء يجري في نحو ما قائم زيد ولا قاعد بخلاف مثال الشارح فإن
العطف فيه ليس على وصف مكثف فتدبر.

قوله: (كيف جالس العمران) أي ومن ضارب الزيدان؟ ومتى ذاهب أخواك؟ فكيف حال من
الفاعل ومن مفعول الوصف؟ ومتى ظرفه؟ وقس. قوله: (وقائم اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل،
وإدخال ذلك هنا لكونه مبتدأ في الأصل، وكذا يقال في اسم ما الحجازية وخبرها لكن فيه إغناء
مرفوع عن منصوب، ولا نظير له، وأيضاً فالوصف إنما يعمل لقوة شبهه بالفعل، والناسخ يبعده
عنه لاختصاصه بالمبتدأ، والخبر أفاده الإسقاطي.

قوله: (سد مسد خبر ليس) ظاهره أنه في محل نصب كخبرها، وليس كذلك فالمراد سد عن
أن يكون لها خبر لأنها لا تستحق حيثن خبراً بل فاعل اسمها نظير ما مر.

قوله: (مخفوض بالإضافة) لا يرد أنه حيثن ليس مبتدأ لأن المتضايقين كالشيء الواحد على
أنه وإن خفض لفظاً فهو في قوة المرفوع لأنه المقصود بالإسناد فكأنه قيل: ما قائم كما أشار له
الشارح.

قوله: (غير لاه) من لها يلهو والمراد لازمه أي غير غافل، وأطرح بشد المهملة وكسر الراء
أي اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أي بسلم عارض.

[٣٩] غَيْرُ مَا سُوفِ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ
 فَعَيَّرُ: مُبْتَدَأٌ، وَمَأْسُوفٌ مَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَعَلَى زَمَنِ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ
 بِمَا سُوفِ لِإِيَابَتِهِ مَتَابِ الْفَاعِلِ، وَقَدْ سَدَّ مَسَدَ خَيْرٍ غَيْرِ.
 وَقَدْ سَأَلَ أَبُو الْفَتْحِ بَنُ جُنِّيَّ وَلَدَهُ عَنْ إِغْرَابِ هَذَا النَّيْتِ؛ فَأَرْتَبَكَ فِي إِغْرَابِهِ.
 وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ - إِلَّا الْأَخْفَشَ - أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَا يَكُونُ مُبْتَدَأً إِلَّا إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى نَفْيٍ
 أَوْ اسْتِفْهَامٍ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ؛ فَأَجَازُوا: «قَائِمُ الزَّيْدَانِ»
 فَقَائِمٌ: مُبْتَدَأٌ، وَالزَّيْدَانِ: فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَيْرِ.

قوله: (في موضع رفع بمأسوف) أي والأصل غير آسف الشخص على زمن الخ أي لا
 يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده:

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ قَتَى عَاشَ فِي أَثَرِ مِنَ الْإِخْنِ
 فحول الوصف إلى المفعول، وحذف فاعله وهو الشخص، وأنيب عنه الجار والإحـ
 بالمهملـة جمع أحنة كقرب بالكسر وقربة، وهي الحقد والعداوة، والمراد بها هنا مكاييد الدهر
 والبيتان لأبي نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بانت سعاد.

قوله: (أبا الفتح) في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلاً فليحرر، وقد كان ولده
 مثله حذقاً وأدباً جيد الضبط حسن الخط، واسمه غالي، وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان
 وأربعمئة.

قوله: (فارتبك) في القاموس ريبه ألقاه في وحل فارتبك فيه فهو استعارة تبعية للتحرير.
 قوله: (على نفي) أي ولو معنى كأنما قائم الزيدان، أو منقوضاً كما قائم إلا الزيدان.
 قوله: (أو استفهام) أي ولو مقدراً نحو: قائم الزيدان أم قاعدان، والراجح أن النفي
 والاستفهام إنما يشترط للاكتفاء بالمرفوع، وأما العمل فشرطه مطلق اعتماد ولو على الموصوف
 مثلاً كما سيأتي في بابه.

قوله: (وذهب الأخفش الخ).

واعلم أن المذاهب ثلاثة: مذهب البصريين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح
 والتوضيح وغيرهما لا جوازه بقبح كما قيل، ومذهب الكوفيين والأخفش جوازه بلا قبح، ومذهب
 المصنف جوازه بقبح كما صرح به في التسهيل، وذكره الشارح بقوله، وزعم المصنف الخ فكان
 الأولى حمل المتن عليه بجعل قد كناية عن القبح، والمسوغ للابتداء حيثئذ عمله في المرفوع، ولا
 يرد أن شرط العمل عند المصنف الاعتماد لأنه معتمد على المسند إليه، وهو كاف في العمل لأن
 اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر. وأما الأخفش والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتماداً أصلاً
 كما في التصريح.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أَوَّلُو الرُّشْدِ» أَي: وَقَدْ يَجُوزُ استعمالُ هذا الوَصْفِ مُبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْبِقَهُ نَفْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ. وَرَعَمَ المَصْنُفُ أَنَّ سَيِّئِيهِ يُجِيزُ ذَلِكَ عَلَى ضَعْفٍ، وَمِمَّا وَرَدَ مِنْهُ قَوْلُهُ:

[٤٠] فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ: يَا لَا فَخَيْرَ: مُبْتَدَأً، وَنَحْنُ: فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَيْرِ، وَلَمْ يَسْبِقْ «خَيْرٌ» نَفْيٌ وَلَا اسْتِفْهَامٌ، وَجُعِلَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ:

[٤١] خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ؛ فَلَا تَكْ مُلْغِيَا مَقَالَةً لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ فَخَيْرٍ: مُبْتَدَأً، وَبَنُو لَهَبٍ: فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَيْرِ.

١١٦ - وَالثَّانِ مُبْتَدَأً، وَذَا الوَصْفُ خَبَرٌ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

قوله: (المثوب) أي المرجع صوته والمكرر له ليستغيث من ثاب الرجل يشوب ثوباً وثوباناً جمع بعد ذهابه، والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى، ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَابَةٌ لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٥] وقوله: يا لا صله يا لفلان فوقف على اللام.

قوله: (فخير مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبراً مقدماً عن نحن لثلاثا يفصل بين أفعل ومن بأجنبي وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اكتفاؤه بالمرفوع بلا اعتماد، ولرفع الضمير المتفصل بأفعل التفضيل في غير مسألة الكحل إلا أن يؤول بأن خير خبر عن نحن محذوفة، والمذكورة تأكيد للضمير في خير فلا شاهد فيه.

قوله: (بنو لهب) بكسر اللام قبيلة من الأزدي عالمون بزجر الطير وعيافته بالفاء، وهي أن يعتبر الطير بأسمائه ومساقطه وأنوائه فيستسعد، أو يتشام.

قوله: (فخير مبتدأ) أي لأنه مفرد لا يخبر به عن الجمع، وهو بنو ورده البصريون بأن فعلاً بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالمصدر فإنه يوازنه كصهيل ونعيق نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] وقوله:

هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَثُوبَ

قوله: (طبقاً) اسم بمعنى المطابق كالشبه بمعنى المشابه حال من فاعل استقر العائد لذا، أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز محول عن الفاعل أي إن استقرت مطابقتها في سوى إلخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله:

أَنْفُساً تَطِيبُ بِئِيلِ المُنَى وداعي المَثُونِ يُنَادِي جِهَاراً

كما في المعرب، ومقتضاه إن استقر المذكور هو العامل، وليس كذلك بل هو مفسر للمحذوف بعد أن فتدبر ولولا كتابته بالألف لأمكن جعله على حد: ﴿وَأِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

الوصف مع الفاعل: إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنيةً أو جمعاً، أو لا يتطابقا، وهو قسمان: ممنوع، وجائز.

فإن تطابقاً إفراداً - نحو: أقائم زيداً - جاز فيه وجهان؛ أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر، والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا، ويكون الوصف خبراً مقدماً، ومنه قوله تعالى: «أَرَاغِبَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ» [مریم: ٤٦] فيجوز أن يكون «أَرَاغِبَ» مبتدأ، و«أَنْتَ» فاعل سد مسد الخبر، ويحتمل أن يكون «أَنْتَ» مبتدأ مؤخرًا، و«أَرَاغِبَ» خبراً مقدماً.

والأول - في هذه الآية - أولى؛ لأن قوله: «عَنْ آلِهَتِي» مفعول لـ«أَرَاغِبَ»؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفضل بين العامل والمفعول بأجنبي؛ لأن «أَنْتَ» على هذا التقدير فاعل لـ«أَرَاغِبَ»؛ فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم فيه الفضل بين العامل والمفعول بأجنبي، لأن «أَنْتَ» أجنبي من «أَرَاغِبَ» على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأ؛ فليس لـ«أَرَاغِبَ» عمل فيه، لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

وإن تطابقاً تثنيةً نحو: «أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ» أو جمعاً نحو «أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ» فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مقدّم، وهذا معنى قول المصنف: «وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ

اسْتَجَارَكَ» [التوبة: ٦]. قوله: (وهو قسمان) أي غير المطابق قسمان.

قوله: (فإن تطابقاً إفراداً الخ) هذا مفهوم المتن، ومثله في جواز الأمرين كما في الهمع. والنكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع. كجنب وجريح نحو أجنب زيد؟ أو الزيدان؟ أو الزيدون، أو جمع تكسير مع مثنى، أو مجموع لا مع مفرد لما يأتي نحو أقيام الزيدان؟ أو الزيدون؟ فالجملة ست صور لكن في التصريح عن الشاطبي أن جمع التكسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية.

قوله: (وجهان) أرجحهما الفاعلية لأن الأصل عدم التقديم والتأخير إلا لمانع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أَرَاغِبَ إلخ لما في الشرح، وفي نحو: أحاضر القاضي امرأة لثلا يخبر بمذكر عن مؤنث، وفصل الفاعل من الوصف مجوز لعدم تأنيثه كالفعل، وتمتنع الفاعلية في نحو: أفي داره زيد؟ لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وفيه أنه إذا جعل زيد فاعلاً بالوصف المحذوف أي أكائن زيد في دائرة؟ كان مقدم الرتبة عن المجرور كما لا يخفى إلا أن يجعل فاعلاً بالظرف نفسه فتدبر.

قوله: (ويحتمل الخ) أي بقطع النظر عن المانع الآتي وقوله أولى أي، واجب.

قوله: (فيلزم فيه الفضل) أي: إن لم يقدر للجار متعلق بعد أنت أي: أَرَاغِبَ أَنْتَ رَاغِبَ عَنْ آلِهَتِي فيجوز حينئذٍ لعدم المانع.

- إلى آخِرِ الْبَيْتِ» أي: والثاني - وهو ما بَعْدَ الْوَصْفِ - مُبْتَدَأٌ، وَالْوَصْفُ خَبَرٌ عَنْهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، إِنْ تَطَابَقَا فِي غَيْرِ الْإِفْرَادِ - وَهُوَ التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ - هَذَا عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، وَيجوزُ عَلَى لُغَةِ «أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثَ» أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ أَعْنَى عَنِ الْخَبَرِ.

وإِنْ لَمْ يَتطَابَقَا - وَهُوَ قِسْمَانِ: مُمْتَنِعٌ، وَجَائِزٌ، كَمَا تَقَدَّمَ - فَمِثَالُ الْمَمْتَنِعِ «أَقَائِمَانِ زَيْدٌ» وَ«أَقَائِمُونَ زَيْدٌ» فَهَذَا التَّرْكِيْبُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَمِثَالُ الْجَائِزِ «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ» وَ«أَقَائِمُ الزَّيْدُونَ» وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونَ الْوَصْفُ مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ.

١١٧ - وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعَ خَبَرٌ بِالْمُبْتَدَأِ

مَذْهَبُ سَيَّوِيهِ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْأَبْتِدَاءِ، وَأَنَّ الْخَبَرَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ. فَالْعَامِلُ فِي الْمُبْتَدَأِ مَعْنَوِيٌّ - وَهُوَ كَوْنُ الْأِسْمِ مُجَرَّدًا عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ، وَمَا أَشَبَّهَهَا - وَاخْتَرَزَ بِغَيْرِ الزَّائِدَةِ مِنْ مِثْلِ «يَحْسِبُكَ ذِرْهَمٌ» فَيَحْسِبُكَ: مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مُجَرَّدٌ عَنِ الْعَوَامِلِ

قوله: (على المشهور) أي: من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع.
قوله: (وإن لم يتطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أي: فتحكمه مختلف، وقوله: وهو قسمان بالواو تفصيل له.

قوله: (وما بعده فاعل) وتمتنع الخبرية لثلا يخبر بالمفرد عن غيره. والحاصل أن الصور خمسة عشر ترجع إلى أربعة أحكام: امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثنى والمجموع لما ذكر، وامتناع الفاعلية في تطابقهما تثنية، وجمع تصحيح نحو: أقائمان الزيدان؟ وأقائمون الزيدون؟ إلا على لغة أكلوني البراغيث، وامتناع الأمرين في عكس هذه الأربعة نحو أقائمان زيد؟ وأقائمون زيد؟ وأقائمان الزيدون؟ وأقائمون الزيدان؟ فهو تركيب فاسد، وكذا نحو أقيام زيد؟ وجواز الأمرين في الصور الست المتقدمة إلا لمانع كما مر. فتأمل والله أعلم.

قوله: (ورفعوا) أي جمهور البصريين أي حكموا بذلك.

قوله: (بالمبتدأ) خبر عن رفع، وكذلك حال من المستكن في الخبر، أو هو خبر، وبالمبتدأ متعلق برفع أي رفع الخبر بالمبتدأ كائن كذا في النسبة لمن ذكر، ولا يرد أنه عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رافعاً لنفسه لأن الرفع من عوارض الألفاظ، ولفظهما مختلف بل ومفهومهما أيضاً لأن مفهوم المبتدأ مجرد الذات، والخبر هي مع حكمها وإن اتحدا ما صدقا.

قوله: (والعامل في المبتدأ) الأولى تفريعه بالفاء كما في نسخ.

قوله: (وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحاً، وقيل وهو كون الاسم أولاً ليخبر عنه بشان ولو في الرتبة، وأما لغة فهو الافتتاح فمن فسر به بالاهتمام بالشيء، وجعله أولاً لثان أراد لازم المعنى معه لأن الاهتمام لازم للغوي والاصطلاحي.

قوله: (بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد، فالباء زائدة في المبتدأ على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفائته.

الَلْفُظِيَّةِ غَيْرِ الرَّائِدَةِ، وَلَمْ يَتَجَرَّدْ عَنِ الرَّائِدَةِ؛ فَإِنَّ الْبَاءَ الدَّاخِلَةَ عَلَيْهِ رَائِدَةٌ؛ وَاحْتَرَزَ «بشبهها» مِنْ
مِثْلِ: رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ «فَرَجُلٌ: مبتدأ، وَقَائِمٌ خَبَرُهُ؛ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رَفْعُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، نَحْوُ:
رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَأَمْرًا».

وَالْعَامِلُ فِي الْخَبَرِ لَفْظِيٌّ، وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ!
وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الْإِبْتِدَاءُ، فَالْعَامِلُ فِيهِمَا مَعْنَوِيٌّ.
وَقِيلَ: الْمُبْتَدَأُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْمُبْتَدَأِ.
وَقِيلَ: تَرَفَّعًا، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْخَبَرَ رَفَعَ الْمُبْتَدَأُ، وَأَنَّ الْمُبْتَدَأَ رَفَعَ الْخَبَرَ.

قوله: (نحسبك مبتدأ) أي ودرهم خبر، وكذا كل نكرة وليتها، واختار الكافيجي عكسه لأن
القصد الإخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافي بأنه درهم اهـ، وكون القصد هذا دائماً ممنوع
بل لكل مقام فلا ينبغي إطلاق أحدهما ثم ينظر ما المسوغ للإبتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لأن
هذا ليس منه كما سيبين، ولا قصد الحقيقة لأن الكفاية لا تتعلق بها إلا أن يقدر له وصف أي
درهم واحد فتأمل. فإن وليها معرفة كبحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لأنها بمعنى
كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة، ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا في باب
الاستفهام وأفعل التفضيل كمن أبوك، وخير منك زيد، وإلا في النسخ نحو فإن حسبك الله،
وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقاً لأن الباء لا تزداد في الخبر، واكتفى في الأخبار بالمعرفة عن النكرة
بتخصيصها. واعلم أن حسب إن استعمل بحرف الجر الأصلي كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا
أي بقدره، وإلا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم.

قوله: (فرجل مبتدأ) هو كحسب رفعه مقدر لحركة الجار الزائد، أو شبهه، ولا ضرر في
اجتماع إعرابين: لفظي، وتقدير لا اختلاف جهتهما، وقيل مرفوع محلاً، ولا يختص المحلي
بالمبنيات.

قوله: (وذهب قوم الخ) أي: لأن الإبتداء يستلزمهما معاً فعمل فيهما كالفاعل في الفاعل
والمفعول، ويرده أنه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي
الضعيف؟ ولا يرد المبتدأ في نحو: القائم أبوه ضاحك لأن رفعه الفاعل بجهة شبهه الفعل لا بكونه
مبتدأ فلم تتحد جهتهما، وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو: هذا حلو حامض فمجموعهما الخبر لكن
ظهر الرفع في أجزائه لتعذره فيه، ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر.

قوله: (بالإبتداء والمبتدأ) أي: لضعف الإبتداء فيقوي بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل
منهما مستقلاً حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد.

قوله: (ترافعا) أي: لافتقار كل إلى الآخر فعمل فيه كأداة الشرط مع فعله في نحو: ﴿أَيَّامًا
تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] وهو قياس مع الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين.

وَأَعْدَلَ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ مَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ، وَهُوَ الْأَوَّلُ، وَهَذَا الْخِلَافُ مِمَّا لَا طَائِلَ فِيهِ.

١١٨ - وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ، كَاللَّهِ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

عَرَّفَ الْمُصَنِّفُ الْخَبَرَ بِأَنَّهُ الْجُزْءُ الْمَكْمُلُ لِلْفَائِدَةِ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ الْفَاعِلُ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ» فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى زَيْدٍ أَنَّهُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ لِلْفَائِدَةِ، وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ: إِنَّهُ الْجُزْءُ الْمُنْتَظَمُ مِنْهُ مَعَ الْمَبْتَدَأِ جُمْلَةً، وَلَا يَرِدُ الْفَاعِلُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ عَرَّفَ الْخَبَرَ بِمَا يُوجَدُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، وَالتَّعْرِيفُ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِالْمُعَرَّفِ دُونَ غَيْرِهِ.

١١٩ - وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ

قوله: (لا طائل تحته) فيه أنه يترتب عليه صحة عطف المفردات في نحو زيد قائم وعمرو جالس إذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الأقوال لثلاث يعطف على معمولي عاملين مختلفين.

قوله: (والخبر الخ) عرفه دون المبتدأ اهتماماً بمحط الفائدة، وتوطئة لتقسيمه إلى مفرد وغيره.

قوله: (التمم الفائدة) أي المحصل الفائدة تامة إذا لم تحصل قبله، وأما الحاصلة في: زيد يضرب أبوه مع حذف الأب فهي غير المقصودة، ولا يرد قائم في: زيد أبوه قائم لأنه محصل لها وضعاً، وتوقفها على المرجع ليس من حيث الإسناد، ولا شعري شعري لحصولها بالتأويل أي شعري الآن هو شعري المعروف سابقاً.

قوله: (كالله برٌّ) أي محسن، والأأيادي أي النعم جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازاً.

قوله: (ويرد عليه الفاعل) أي فاعل الفعل وفاعل الوصف المكتفى به، ويجاب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور للعلم به من قوله: مبتدأ زيد الخ لدلالته على أن الخبر لا يكون إلا مع المبتدأ، وأن ذلك الوصف لا خبر له، وأكد ذلك بتمثيله بالله بر الخ.

قوله: (ولا يرد الفاعل) فيه نظر لأن فاعل الوصف مع مبتدئه جملة كما مر، فلا بد في هذا أيضاً من استثناء ذلك الوصف.

قوله: (بما يوجد الخ) أي فهو تعريف بالأعم، وقد جوزوه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه.

قوله: (ومفرداً) حال من فاعل يأتي العائد للخبر، والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها. فيشمل المثنى والجمع والمركب بأقسامه، والوصف مع مرفوع لم يكتف به.

قوله: (ويأتي جملة) أي غير ندائية، ولا مصدرة بل لكن أو بل أو حتى بالإجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوي استشكل وقوع الاستدراك خبراً في نحو: زيد وإن كثر ماله

١٢٠ - وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى بِهَا كُنْطَقِي: اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى
يَنْقَسِمُ الْخَبْرُ إِلَى: مُفْرَدٍ، وَجُمْلَةٍ، وَسَيَّأَتِي الْكَلَامُ عَلَى الْمُفْرَدِ.
فَأَمَّا الْجُمْلَةُ فَإِذَا أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى أَوْ لَا.

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بِالْمُبْتَدَأِ، وَهَذَا مَعْنَى
قَوْلِهِ: «حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ» وَالرَّابِطُ: إِمَّا ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَامَ
أَبُوهُ» وَقَدْ يَكُونُ الضَّمِيرُ مُقَدَّرًا،

لكنه بخيل مع وروده في كلامهم، وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدأ مقيداً بالغاية، وبعضهم
قال: الخبر محذوف، والاستدراك منه اهـ. والصحيح جواز كونها قسمية خلافاً للثعلب، وإنشائية
خلافاً لابن الأنباري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافاً لابن السراج لأن القصد
من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت. لكن كونها خبراً ليس
باعتبار نفس معناها لقيامه بالمنشئ لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في: زيداً
ضربه، وإن قام بالمتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه مثلاً، وبهذا صح كونها
خبراً، واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدماميني عن بعضهم، وقال: إنه في غاية الحسن.

قوله: (حَاوِيَةُ الْخ) أي مشتملة على اسم بمعنى المبتدأ الذي سيقّت خبراً له هو الرابط.

قوله: (مَعْنَى) سيشير الشارح في حله إلى نصبه بنزع الخافض أي في المعنى والأحسن كونه
تمييزاً.

قوله: (اَكْتَفَى) أي المبتدأ بها عن الرابط.

قوله: (وَكَفَى) أصله وكفى به حسيباً لأن الكثير جر فاعل كفى بالباء الزائدة فحذف الجار
فاتصل الضمير واستتر.

قوله: (يَرْبِطُهَا) من بابي ضرب وقتل كما في المصباح.

قوله: (إِمَّا ضَمِيرُ الْخ) أي ولو في جملة أخرى مرتبة بالأولى، إما بشرط كزيد يقوم عمرو
إن قام أو يعطف بالقاء كقوله:

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُئُ فَيَغْرَقُ

أو بالثاوي أو ثم كما قاله الرضي كزيد ماتت هند وورثها، أو ثم ورثها فيكتفى في الجملتين
بضمير واحد لارتباطهما، وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال.

قوله: (مُقَدَّرًا) أي إن علم ونصب بفعل كقراءة ابن عامر في الحديد: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ
الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠] بالرفع أي وعده أو بصوف كالدرهم أنا معطيك، أو جر باسم فاعل كزيد
أنا ضارب، أو بحرف دال على التبويض كمثال الشارح أو الظرفية نحو:

نحو: السَّمْنُ مَنَوَانٌ بِدَرْهِمٍ التَّقْدِيرُ: مَنَوَانٌ مِنْهُ بِدَرْهِمٍ أو إِشَارَةٌ إِلَى الْمَبْتَدَأِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] في قراءة مَنْ رَفَعَ اللَّبَاسَ أو تَكَرَّرَ الْمَبْتَدَأُ بِلَفْظِهِ، وأكثرُ ما يَكُونُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١- ٢] و﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١- ٢]، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهَا، كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ مَا زَيْدٌ» أو عُمُومٌ يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمَبْتَدَأُ، نحو: «زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ».

فَيَوْمٌ نُسَاءٌ وَيَوْمٌ نُسَرٌ

أي فيه، أو مسبوق بمثل المحذوف كقوله:

أَصْحُ فَالَّذِي تُوصِي بِهِ أَنْتَ مُفْلِحٌ

أي به كذا في التسهيل، ولم يشترط ابن الحاجب سوى العلم به. اهـ نكت، وبقي نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحِجَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١] أي له وزوجي المس أرنب أي المس له أو منه فهذا رابط مقدر عند البصريين، وليس واحداً مما ذكر فلعله ليس مراداً لتسهيل الحصر.

قوله: (منوان) ثنية منا كعصا مكيال أو وزان، ويقال منيان كما في القاموس، وهو مبتدأ ثانٍ سوغه الوصف المقدر أي كائنان منه.

قوله: (رفع اللباس) أي إن جعل ذلك مبتدأً ثانياً خبره خير فإن جعل بدلاً من لباس، أو نعتاً له على تجويز الفارسي كون النعت أعرف من المنعوت، وخير خبر لباس فالخبر مفرد لا يحتاج لرابط، وكذا على نصب لباس عطفاً على لباس الأول وهما سبعيتان.

قوله: (وأكثر ما يكون الخ) أفاد أن وضع الظاهر موضع الضمير قياسي في التفخيم وغيره، وإن كان فيه أكثر قال الأخفش: وإن لم يكن بلفظه الأول فعنده يكفي إعادة المبتدأ بمعناه فقط، وجعل منه آية ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ [الأعراف: ١٧٠] الخ فالرابط إعادة الذين يمسكون الخ بلفظ المصلحين لأنه بمعناه، ورد بأن الذين مجرور عطفاً على الذين يتقون لا مبتدأ. ولئن سلم فالرابط عموم المصلحين، أو محذوف أي منهم، أو الخبر محذوف أي مأجورون بدليل: لا نضيع إلخ كما في المغني، واشترط سيبويه كونه بلفظه الأول، وخصه بمواقع التفخيم وبنحو: أما العبيد فذو عبيد، وفي غير ذلك خاص بالشعر اهـ تصريح بزيادة.

قوله: (ما الحاقة) ما استفهامية مبتدأ ثانٍ سوغه العموم لأنها نكرة عند الجمهور، وأما عند ابن كيسان فمعرفة، والحاقة بعدها خبرها، والجملة خبر الأول، والرابط إعادة المبتدأ بلفظه.

قوله: (زيد نعم الرجل) أي لأن الأصح أن أل في فاعل نعم استغرافية فتشمل زيداً، أما على كونها عهدية فالرابط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على ما قاله الأخفش، ومن الربط بالعموم قوله:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

وقوله:

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تَخْتَجِ إلى رَابِطٍ، وهذا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وإن تَكُنْ - إلى آخِرِ النَّبْتِ» أي: وإن تَكُنِ الْجُمْلَةُ إِيَّاهُ - أي المبتدأ - في المعنى اكْتَفَى بِهَا عَنِ الرَّابِطِ، كَقَوْلِهِ: «نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي»، فَنُطْقِي: مبتدأ أول، والاسم الكريم: مبتدأ ثانٍ، وَحَسْبِي: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وَخَبْرُهُ خبرٌ عَنِ المبتدأ الأول، وَاسْتَعْنَى عَنِ الرَّابِطِ، لَأَنَّ قَوْلَكَ «اللَّهُ حَسْبِي» هُوَ مَعْنَى «نُطْقِي» وَكَذَلِكَ «قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

١٢١ - وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِرٍّ

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْخَبَرِ إِذَا كَانَ جُمْلَةً، وَأَمَّا الْمَفْرَدُ: فَمَا أَنْ يَكُونَ جَامِداً، أَوْ مُشْتَقًّا. فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ يَكُونُ فَارِغاً مِنَ الضَّمِيرِ، نَحْوُ «زَيْدٌ أَخُوكَ» وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ وَالرَّمَايْنِيُّ وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُمْ: «زَيْدٌ أَخُوكَ هُوَ» وَأَمَّا

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

فَالصَّبْرُ وَالْقِتَالُ مَبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةٌ لَا صَبْرَ وَلَا قِتَالَ خَبَرٌ رُبِطَ بِعُمُومِ النِّكَرَةِ الْمُنْفِيَةِ، وَيَحْتَمَلُ إِعَادَةُ الْمَبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ، وَيَرِدُ عَلَى الرِّبْطِ بِالْعُمُومِ أَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ جَوَازَ: زَيْدٌ مَاتَ النَّاسَ وَعَمَرُوا لَا رَجُلَ هُنَا قَالَ سَمٌ: وَلَا مَانِعَ مِنْهُ أَخْذًا مِنْ هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا أَنْ يَوْجِدَ نَصٌّ بِخِلَافِهِ.

قَوْلُهُ: (هِيَ الْمَبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى) لَا يَرِدُ أَنْ كُلَّ خَبَرٍ كَذَلِكَ كَمَا مَرَّ. لِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَا كَوْنُ الْمَبْتَدَأِ مَفْرُداً فِي مَعْنَى الْجُمْلَةِ كَحَدِيثٍ وَكَلَامٍ كَمَا مِثْلُهُ، وَكَضَمِيرِ الشَّأْنِ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِنُطْقِي مَنْطُوقِي وَكَقَوْلِهِ ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ» [يونس: ١٠] أَنْ جَعَلْتَ أَنْ صِلَةَ لَا مَخْفَافَةَ، وَكَوْنِ الْخَبَرِ فِي هَذَا جُمْلَةً إِنَّمَا هُوَ فِي الظَّاهِرِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَفْرَدٌ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَفْظَ الْجُمْلَةِ كَمَا أَخْبَرَ عَنْهَا فِي «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ» نَعَمْ ذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ نَحْوُ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: ١] فَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ عَنِ هُوَ بَلَا رَابِطٍ لِأَنَّهُا عَيْنُهُ أَيْ مَفْسَرَةٌ لَهُ أَيْ الْحَالِ، وَالشَّأْنُ اللَّهُ أَحَدٌ وَيَصِحُّ كَوْنُ هُوَ ضَمِيرِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ جَوَاباً لِقَوْلِ الْمُشْرِكِينَ: صِفْ لَنَا رَبَّكَ فَاللهُ خَبَرٌ، وَأَحَدٌ بَدَلٌ أَوْ خَبَرٌ ثَانٍ.

قَوْلُهُ: (نُطْقِي الْخ) أَيِ مَنْطُوقِي وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي: قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَيْ مَقُولِي.

قَوْلُهُ: (وَالْمَفْرَدُ الْخ) مَبْتَدَأٌ خَبَرَهُ جُمْلَةُ الْجَامِدِ فَارِغٌ حَذَفَ رَابِطُهَا أَيِ الْجَامِدِ مِنْهُ وَلَيْسَ الْجَامِدُ صِفَةً لِلْمَفْرَدِ لِثَلَا يَنَافِي عَوْدَ الضَّمِيرِ فِي يَشْتَقُّ عَلَيْهِ، وَعَوْدُهُ إِلَيْهِ بِدُونِ صِفَتِهِ خَطَأٌ عِنْدَ الشَّاطِبِيِّ لِقَوْلِ سَبِيوِيهِ أَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ لَكِنْ الْأَصَحُّ جَوَازُهُ عِنْدَ الْقَرِينَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ لِأَنَّ حَذْفَ الرَّابِطِ كَثِيرٌ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَشْتَقَّ) أَيِ يَصْنَعُ مِنَ الْمَصْدَرِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مُتَصِفٍ بِهِ كَمَا هُوَ اصْطِلَاحُ النُّحَوِيِّينَ، أَمَّا عِنْدَ الصَّرْفِيِّينَ فَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَذَاتٍ، وَإِنْ لَمْ تَتَصِفْ بِهِ فَيَشْمَلُ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْأَلَةِ وَلَيْسَتْ مُرَادَةً هُنَا.

قَوْلُهُ: (إِلَى أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَأْوُلْ بِالمَشْتَقِّ فَهَذَا هُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ بَيْنَهُمْ، وَبَيْنَ

البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق، أو لا، فإن تضمن معناه نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ» - أي شجاع - تَحْمَلُ الضمير، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل. وإن كان مشتقاً فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة، نحو: «مِفْتَاحٌ» فإنه مشتق من «الفتح» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مِفْتَاحٌ» لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة مفعول وقصد به الزمان أو المكان كـ «مَرَمَى» فإنه مشتق من «الرَّمَى» ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مَرَمَى زَيْدٍ» تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقاً ولا ضمير فيه.

وإنما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً، فإن رفعه لم يتحمل ضميراً، وذلك نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ غَلاماً» فعلاماً: مرفوع بقائم، فلا يتحمل ضميراً. وحاصل ما ذكر: أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين، إلا إن أول المشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجرى الفعل، نحو: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» أي: هو، فإن لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً، نحو: «هذا مِفْتَاحٌ»، و«هذا مَرَمَى زَيْدٍ».

١٢٢ - وَأَبْرَزُهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلاً

البصريين أما المؤول فيتحمله اتفاقاً كما هو مفاد الشارح، وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضاً كما لا يخفى.

قوله: (أسد) أو تميمي أو ذو مال أو رجل فكل هذه تتحمل الضمير، وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالمنسوب إلى كذا وبصاحب وصغير.

قوله: (فإن رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلاً كان كزيد قائم أنت إليه، أو متصلاً مجروراً كالكافر مغضوب عليه. فالضمير المجرور نائب الفاعل في محل رفع، والوصف فارغ إذ ليس له إلا مرفوع واحد.

قوله: (وأبرزته) أي ضمير الخبر المشتق مطلقاً أي أمن اللبس أولاً أي وأبرز الضمير مطلقاً إن تلا البر المشتق ما أي مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ. ولا يخفى ما في ذلك من التعسف، وتشيت الضمائر وأكمل منه قول الكافي:

وَأَنْ تَلَا غَيْرُ الَّذِي تَعَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزَ الضمير مطلقاً
فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ وَرَأْيُهُمْ حَسَنٌ

إذا جَرَى الْخَبَرُ الْمُشْتَقُّ عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ اسْتَرَّ الضَّمِيرُ فِيهِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَيُّ هُوَ، فَلَوْ أَتَيْتَ بَعْدَ الْمُشْتَقِّ بِ«هُوَ» وَنَحْوِهِ وَأَبْرَزْتَهُ فَقُلْتَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ» وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِ«قَائِمٌ». هَذَا إِذَا جَرَى عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ.

فَإِنْ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ - وَهُوَ الْمُرَادُّ بِهَذَا الْبَيْتِ - وَجَبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ، سَوَاءً أَمِنَ اللَّبْسُ، أَوْ لَمْ يُؤْمَنْ؛ فَمِثَالُ مَا أَمِنَ فِيهِ اللَّبْسُ: زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ وَمِثَالُ مَا لَمْ يُؤْمَنْ فِيهِ اللَّبْسُ لَوْلَا الضَّمِيرُ «زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ» فَيَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَأَبْرَزْتَهُ مطلقاً» أَيُّ سَوَاءً أَمِنَ اللَّبْسُ، أَوْ لَمْ يُؤْمَنْ.

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَقَالُوا: إِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ جَازَ الْأَمْرَانِ كَالْمِثَالِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ: «زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» - فَإِنْ شِئْتَ أَتَيْتَ بِ«هُوَ» وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَأْتِ بِهِ، وَإِنْ خِيفَ اللَّبْسُ وَجَبَ الْإِبْرَازُ كَالْمِثَالِ الثَّانِي؛ فَإِنَّكَ لَوْ لَمْ تَأْتِ بِالضَّمِيرِ فَقُلْتَ: «زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ» لَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ الضَّرْبِ زَيْدًا، وَأَنْ يَكُونَ عَمَرًا، فَلَمَّا أَتَيْتَ بِالضَّمِيرِ فَقُلْتَ: «زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ» تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ «زَيْدٌ» هُوَ الْفَاعِلُ.

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعت والصلة، ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن، والشارح بل مثله الفعل والظرف إذ جريا على غير صاحبهما كزيد عمرو ضربه هو، أو في داره هو فيجب فيهما الإبراز مطلقاً عند البصريين بشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المحذور في الجميع كما في الهمع. وقال بعضهم: محل الخلاف إنما هو الوصف، أما الفعل فلا يجب فيه الإبراز عند الأمن اتفاقاً. ولعل سره أصالته في العمل، وتحمل الضمير.

قوله: (فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثاني أن المستتر يمكن إبرازه والنطق به، ويلزمه أن يجوز: زيد قام هو على الفاعلية وإلا فما الفرق، وغير سيبويه يوجب الوجه الأول لما مر أن المستتر واجباً كان أو جائزاً لا يتيسر النطق به، وإنما يستعيرون له لفظ المنفصل تقريباً وتدريباً فالوصف الجاري على صاحبه كالفعل في امتناع بروز ضميره. وإن سمي مستتراً جوازاً لأنه يخلفه الظاهر فتدبر.

قوله: (وجب إبراز الضمير) ويخلفه الظاهر كزيد عمرو ضاربه زيد كما قاله أبو حيان.

قوله: (ضاربها) خبر هند، وهو قائم بغيرها وهو زيد لأنه هو الضارب ولا لبس فيه لتذكيره فيعلم أنه لزيد، ومثله هند زيد ضاربه.

قوله: (أتيت بهو) أي على أنه فاعل نظراً لجريانه على غير صاحبه فيمنع استتاره، أو تأكيداً نظراً لأمن التباسه المجوز استتاره، وأما عند الخوف ففاعل لا غير. والبصريون يجعلونه فاعلاً مطلقاً فيقال في التثنية على الفاعلية: الهندان الزيدان ضاربتهما هما، وعلى التأكيد ضاربتاهما هما، وكذا في الجمع قال الدماميني. والمسموع من العرب أفراد الوصف في مثل ذلك إلا على لغة أكلوني البراغيث أي فيؤيد مذهب البصريين.

وَاخْتَارَ الْمُصَنَّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ، وَلِهَذَا قَالَ: «وَأَبْرَزْنُهُ مطلقاً» يَعْنِي سِوَاءَ خِيفِ اللَّبْسِ، أَوْ لَمْ يُخَفْ، وَاخْتَارَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ، وَقَدْ وَرَدَ السَّمَاعُ بِمَذْهَبِهِمْ؛ فَمِنْ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٤٢] قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ

التقدير: بَانُوهَا هُمْ؛ فَحُذِفَ الضَّمِيرُ لِأَمْنِ اللَّبْسِ.

١٢٣ - وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ نَاوِينَ مَعْنَى «كَائِنْ» أَوْ «أَسْتَقَرَّ»

قوله: (ذُرَا المجد) جمع ذروة بتثليث المعجمة وهي أعلى الشيء ويكتب بالألف عند البصريين لانقلابها عن واو وبالياء عند الكوفيين لضم أوله كما في الصبان، وهو مبتدأ ثان خبره بانوها جمع بان من بنى يبنى، وفيه ضمير مستتر عائد لقومي لجريانه عليه، وأما الواو فحرف جمع، ولم يبرزه مع جريانه على غير مبتدئه. وهو الذرى للعلم بأنها مبنية لا بانية ولدلالة الواو على إسناده لقومي وإلا لقليل بانياتها. ولو أبرز لقال على الفصحى بانيهاهم، وعلى غيرها بانوها هم وتكلف البصريون باحتمال كون ذرا معمولاً لوصف محذوف خبر عن قومي يفسره المذكور فلا شاهد فيه أي قومي بانون ذرا المجد بانوها، ويراد من الوصف الدوام لا الماضي بقريته المدح فيعمل، ويفسر العامل.

قوله: (بانوهاهم) الأصح بانيها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو هم لا غير.

قوله: (بظرف) أي مكاني أو زمني مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكاني، وإنما يخبر به، وبالمجرور إذا كانا تامين بأن يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاماً أو خاصاً بقريته كما مر في الصلة عن الدماميني. ومثاله هنا على قياس ما مر أن تقول بل زيد اليوم وعمرو أمس في جواب زيد قائم أمس، وعمرو اليوم وفي المغني أن من الحذف الخاص لقريته قوله تعالى: «الْحُرُّ بِالْحُرِّ» أي مقتول أو يقتل لأن تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكلف حذف المضاف من المبتدأ والخبر أي قتل الحر كائن بقتله.

قوله: (أو بحرف جر) أي مع مجروره لأن الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فأطلق الجزء على الكل، وما قيل إنه أراد بالحرف المجرور مجازاً لعلاقة المجاور أخذاً من قول الرضي محل العامل للمجرور وحده لأن الحرف لتوصيل معاني الأفعال وشبهها إلى الأسماء لا يصح لأن مراد الرضي المحل الذي يقتضيه المتعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية. فالحاصل أن محل العامل في الظرف اللغو للمجرور فقط، ولا محل للمجموع وهو نصب، وقد يكون رفعاً كمُرَّ بزيد مجهولاً فزيد وحده نائب الفاعل، ولا يكون جرّاً. وكذا في المستقر من حيث تعلقه بعامله إلا أن محله نصب أبداً، وأما من حيث قيامه مقام عامله فالمحل للمجموع رفعاً في الخبر، ونصباً في الحال وجرّاً في الصفة المجرورة، ولا محل له في الصلة كعامله.

تَقَدَّمَ أَنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ مُفْرَدًا، وَيَكُونُ جُمْلَةً، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ يَكُونُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، نَحْوُ: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، وَ«زَيْدٌ فِي الدَّارِ» فَكُلُّ مِنْهُمَا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ وَاجِبِ الْحَذْفِ، وَأَجَارَ قَوْمٌ - مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ - أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَحذُوفُ اسْمًا أَوْ فِعْلًا نَحْوُ: «كَائِنْ» أَوْ «اسْتَقَرَّ» كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْخَبَرِ بِالْجُمْلَةِ.

وَاخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي هَذَا، فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْخَبَرِ بِالْمُفْرَدِ، وَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، وَذَلِكَ الْمَحذُوفُ اسْمٌ فَاعِلٍ، التَّفْذِيرُ «زَيْدٌ كَائِنْ عِنْدَكَ»، أَوْ مُسْتَقَرٌّ

قوله: (متعلق بمحذوف) أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم، وهو مذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله، ولا مجموعهما كما اختاره الرضي لكن لا بد منهما عند الجميع إلا أن الأول نظر إلى أن العامل أولى بالاعتبار وإن كان معموله قيداً لا بد منه، والثاني إلى الملفوظ به وهو معمول العامل فلا بد من ملاحظته معه، والثالث إلى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف في الحال والصفة والصلة، أما عمل الرفع في نحو: «أَيُّيَ اللَّهِ شَكٌّ» وتحمل الضمير فيجري فيه القولان الأولان فقط، ثم هذا الخلاف في المتعلق العام. أما الخاص فهو الخبر أو الحال مثلاً اتفاقاً ذكر أو حذف.

قوله: (واجب الحذف) أي عند الجمهور لأنه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقر الاستقرار معنى عامله فيه أي فهمه منه، ولأن الضمير يستقر فيه إذا قلنا بأنه الخبر. أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة. وأما معها فتارة يجوز كيزيد في جواب: بمن مررت، وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال، ويسمى الظرف في كل ذلك لغواً لخلوه عن الضمير فمدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق، وعمومه يقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغني. وعليه اقتصر الدماميني لكن قد يقدر المتعلق خاصاً كزيد على الفرس، أو من العلماء، أو في البصرة أي راكب ومعدود ومقيم، ولا يخرج ذلك عن الاستقرار إذ يجوز تقدير العام لتوجيه الإعراب، وخصوصه بمعرفة المقام لا يقتضي لغويته كما صرح به الدماميني في أول شرح التسهيل وفي بسملة الشنواني عن السيد نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطاً مطرداً اعتبره النحاة، وفسروا المستقر به، وحينئذ فلا يكون الخاص المحذوف لغواً إلا إذا امتنع تقدير العام كمثال الجواب والاشتغال لا مطلقاً. هذا ومقتضى ذلك مع ما مر في تفسير التام أنه أعم من المستقر لانفراده في نحو: «الْحَرُّ بِالْحَرِّ» [البقرة: ١٧٨] أما على القول بأن مدار المستقر على حذف العامل عاماً كان أو خاصاً، واللغو على ذكره، ولا يكون إلا خاصاً فملازم له، وما اشتهر من أن المستقر هو ما وقع صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً لا يتمشى على إطلاقه إلا على هذا دون الأول لأن الخبر مثلاً عليه قد يكون غير مستقر كما علمت فتدبر.

قوله: (كائن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدر لغو متعلق به لا من الناقصة وإلا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كائن آخر، ويتسلسل أفاده السعد.

عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ وَقَدْ نُسِبَ هَذَا لِسَبَوِيهِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُمَا مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلَةِ، وَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ هُوَ فِعْلٌ، وَالتَّقْدِيرُ «زَيْدٌ اسْتَقَرَّ - أَوْ يَسْتَقِرُّ - عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ» وَنُسِبَ هَذَا إِلَى جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ، وَإِلَى سَبَوِيهِ أَيْضًا. وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ مِنْ قَبِيلِ الْمُفْرَدِ؛ فَيَكُونُ الْمُقَدَّرُ مُسْتَقَرًّا وَنَحْوَهُ، وَأَنْ يُجْعَلَ مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلَةِ؛ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ «اسْتَقَرَّ» وَنَحْوَهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ «نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ».

وَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَّاجِ إِلَى أَنَّ كُلًّا مِنَ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ قِسْمٌ بِرَأْسِهِ، وَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمُفْرَدِ وَلَا مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلَةِ، ثَقُلَ عَنْهُ هَذَا الْمَذْهَبُ تَلْمِيذُهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ. وَالْحَقُّ خِلَافُ هَذَا الْمَذْهَبِ، وَأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، وَذَلِكَ الْمَحذُوفُ وَاجِبُ الْحَذْفِ، وَقَدْ صُرِّحَ بِهِ شَدِيدًا كَقَوْلِهِ:

[٤٣] لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ، وَإِنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ

وَكَمَا يَجِبُ حَذْفُ عَامِلِ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ - إِذَا وَقَعَا خَبَرًا - كَذَلِكَ يَجِبُ حَذْفُهُ إِذَا وَقَعَا صِفَةً، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ» أَوْ حَالًا، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ» أَوْ صِلَةً، نَحْوُ: «جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ» لَكِنْ يَجِبُ فِي الصِّلَةِ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ فِعْلًا، وَالتَّقْدِيرُ: «جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ» وَأَمَّا الصِّفَةُ وَالْحَالُ فَحُكْمُهُمَا حُكْمُ الْخَبَرِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قوله: (وقد نسب هذا لسبويه) أيده في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اسماً بعد أما وإذا الفجائية نحو: أما في الدار فزيد إذا لهم مكر، لأن الفعل لا يليهما فحمل الباقي عليهما لكن رده ابن هشام بإمكان تقدير الفعل مؤخراً.

قوله: (وقيل يجوز الخ) اختاره في المغني.

قوله: (في الشيرازيات) اسم كتاب أملاه بشيراز قال السيوطي: لم أر ذلك فيه ولا في الحليات.

قوله: (وإن يهين) نائب فاعله يعود لمولاه المراد به الناصر والحليف، وبحبوحه بضم الموحدين وبمهملتين وسط الدار وغيرها، والهون بضم الهاء الذل والهوان.

قوله: (وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك إذا قدر كوناً عاماً كما هو فرض كلام المتن فإن قدر خاصاً جاز ذكره في الكل كما علمت، وجوز ابن جني إظهار العام أيضاً تمسكاً بنحو: «فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ» [النحل: ٤٠] ورد بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه.

١٢٤ - وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفْذَ فَأَخْبَرًا
ظَرَفُ الْمَكَانِ يَقَعُ خَبَرًا عَنِ الْجُثَّةِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ عِنْدَكَ» وَعَنِ الْمَعْنَى نَحْوُ: «الْقِتَالُ عِنْدَكَ»
وَأَمَّا ظَرَفُ الزَّمَانِ فَيَقَعُ خَبَرًا عَنِ الْمَعْنَى مُنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا بِفِي، نَحْوُ: «الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ
فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ» وَلَا يَقَعُ خَبَرًا عَنِ الْجُثَّةِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِلَّا إِذَا أَفَادَ نَحْوُ: «اللَّيْلَةُ الْهَالِلُ»،
وَالرُّطْبُ شَهْرِي رَّبِيعٍ فَإِنْ لَمْ يُفْذَ لَمْ يَقَعْ خَبَرًا عَنِ الْجُثَّةِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ الْيَوْمَ» وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ
قَوْمٌ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ، وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ هُؤَلَاءِ إِلَى الْمَنْعِ مُطْلَقًا؛ فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ، نَحْوُ

قوله: (ولا يكون اسم زمان خبراً عن جُثَّةٍ) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالاً منها إلا مع
الفائدة لأنها كالخبر في المعنى. وإنما قيد بالزمان، والجثة لأن الغالب أن الإخبار به عن المعنى،
وبالمكان عن الجثة والمعنى مفيد لأن كل معنى من فعل أو حركة مثلاً لا بد له من زمان ومكان
يخصه، وكذا الجثة بالنسبة للمكان فيحصل بالإخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافها مع الزمان
المطلق لأنه يعم جميع الأجسام إذ لا بد لها من زمان تحصل فيه. وذلك معلوم فلا فائدة في
الأخبار به فلو كان الزمان مع المعنى، أو المكان معهما عاماً امتنع أيضاً نحو القتال زماناً وزيد، أو
القتال مكاناً لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقاً كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم
جداً ثم استظهر جواز الإخبار مطلقاً عند من لا يشترط تجديد الفائدة فتدبر.

قوله: (عن جثة) هي الجسم قاعداً، والقامة الجسم قائماً فكان الأولى عن جسم ليعمهما
لكن قال في شرح الجامع الذات، والجوهر، والعين، والجثة ألفاظ متقاربة المراد بها ما يقابل
المعنى.

قوله: (عن المعنى) أي غير الدائم كما مثله فلا يقال: طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم
الفائدة إسقاطي.

قوله: (إلا إن أفاد) أي وذلك بأحد أمور ثلاثة إما بتخصيص الزمان بوصف أو إضافة مع
جره بفِي، وكذا بعلمية على الظاهر كنحن في يوم طيب، أو في شهر ربيع، أو في رمضان وإما
بتقدير مضاف هو معنى كالיום خمر وغداً أمر أي اليوم شرب خمر. ولا يحتاج لتقدير في أمر لأن
المراد به القتال المترقب. وهو معنى وأما بشبه الذات للمعنى في تجدها وقتاً فوقتاً كالرطب
شهري ربيع، والليلة الهلال، والورد أيار بفتح الهمزة وشد المثناة التحتية كما في التصريح اسم
شهر رومي غير مصروف للعلمية والعجمة يوافق أوله سادس بشنس القبطي والنوع الأول يجب جره
بفِي فلا يجوز: نحن يوم طيب، والثالث يجوز كالورد في أيار فيكون فيه مسوغان.

قوله: (غير هؤلاء) هم جمهور البصريين.

قوله: (ويؤول) أي بتقدير مضاف مطلقاً سواء كان المبتدأ يشبه المعنى كما مثله أو لا كنحن
في يوم طيب. أو وجودنا واليوم خمر أي شربه، ومذهب الناطم أن الأولين يفيدان بلا تقدير وهو
الحق.

قَوْلِهِمْ: اللَّيْلَةُ الْهِلَالُ، وَالرُّطْبُ شَهْرِي رَبِيعٍ؛ التَّقْدِيرُ: طُلُوعُ الْهِلَالِ اللَّيْلَةُ، وَوُجُودُ الرُّطْبِ شَهْرِي رَبِيعٍ؛ هَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ، وَذَهَبَ قَوْمٌ - مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ - إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ شُدُوزٍ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يُفِيدَ، كَقَوْلِكَ: «نَحْنُ فِي يَوْمٍ طَيِّبٍ، وَفِي شَهْرٍ كَذَا»، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ يُفِيدَ فَأَخِيرًا» فَإِنْ لَمْ يُفِيدَ امْتَنَعَ، نَحْوُ: «زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

- ١٢٥ - وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ مَا لَمْ تُفِيدَ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٍ
 ١٢٦ - وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟ فَمَا خَلَّ لَنَا، وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
 ١٢٧ - وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ، وَلِيُقَسَّ مَا لَمْ يُقَلَّ
 الْأَصْلُ فِي الْمَبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَقَدْ يَكُونُ نِكْرَةً، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ تُفِيدَ، وَتَحْصُلَ الْفَائِدَةُ بِأَحَدِ أُمُورٍ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْهَا سِتَّةً:

قوله: (الليلة الهلال) بنصب الليلة ظرف لمحذوف خبراً عن الهلال وكذا ما بعده.
 قوله: (وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتمثيل بنوع ثانٍ مما يفيد، وللتصريح بعدم شذوذه فكان الأخصر ذكر ذلك مع ما تقدم.
 قوله: (نمره) بفتح فكسر كساء مخطط تلبسه الأعراب، والجمع مَمَارَ كما في المصباح.
 قوله: (فما خلَّ لنا) يتعين جعل ما تميمية لأن الكلام في المبتدأ غير المنسوخ، ومنه ما أحد أغير من الله.
 قوله: (ورجل من الكرام) قيل أراد به الإمام النووي لأنه تلميذ المصنف رضي الله تعالى عنهما.
 قوله: (يزين) بالفتح كيبع.

قوله: (وليُقَسَّ ما لم يقل) أي من بقية أنواع المسوغات، وأما الكاف في كعند زيد الخ فلا دخال بقية أمثلة الأنواع المذكورة فلا تكرار سم.

قوله: (أن يكون معرفة الخ) أي لأنه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لأن الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحير السامع فيه فينفر عن الإصغاء لحكمه المذكور بعده، وإنما لم يشترط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضاً لتقدم حكمه، وهو الفعل أبداً فيتقرر مضمونه في الذهن، أولاً ويعلم أنه صفة لما بعده وإن كان غير معين فلا ينفر السامع عن الإصغاء لحصول فائدة ما، وبهذا التقرير يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول، وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره. أولاً فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها مطلقاً كقائم رجل، ولم يقولوا به لإمكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف

أحدها: أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبْرُ عَلَيْهَا، وَهُوَ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، نحو: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ»، و
«عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ»؛ فَإِنْ تَقَدَّمَ وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ وَلَا جَارٍّ وَمَجْرُورٍ لَمْ يَجْزِ، نحو: «قَائِمٌ رَجُلٌ».
الثاني: أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى التَّنْكِيرِ اسْتِفْهَامٌ، نحو: «هَلْ فَتَى فِيكُمْ؟».
الثالث: أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا نَفْيٌ، نحو: «مَا جِلُّ لَنَا».
الرابع: أَنْ تُوصَفَ، نحو: «رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا».
الخامس: أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً، نحو: «رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ».

الأصل فلم يكف مسوغاً بمجرد خلاف تقديم الفعل فإنه لازم أبداً فتدبر. واختار الرضي جعله
كالمبتدأ، ومن لا يشترط تجدد الفائدة لا يشترط مسوغاً أصلاً ثم ما ذكر في المبتدأ المخير عنه.
أما المكثفي. بمرفوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه، ولا يحتاج لمسوغ لأنه محكوم به كالفعل لا
عليه، ولذا كان أصل الخبر التنكير، وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم
يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما يطراً، ويحتاج لعلامة وهو التعريف.

قوله: (وهو ظرف الخ) الحق في شرح التسهيل بهما الجملة كقصديك غلامه رجل، ويشترط في
الثلاث الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف إليه الظرف والمسند إليه في الجملة صالحاً
للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال، وإنسان ثوب، وولد له ولد رجل لعدم الفائدة قال في
المعني: ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسويغ وإلا لجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص،
واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية. اهـ. وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخل له لجواز كونه
جزء علة هنا وإن كان علة تامة في الفاعل لاختصاص كل باب بأحكام ولما مر من الفرق فتدبر.

قوله: (استفهام) أي سواء كان بغير الهمزة مع أم كما مثله أم بهما نحو أرجل في الدار؟ أم
امرأة؟ خلافاً لابن الحاجب في قصره على الثاني. وإنما كان مسوغاً لأن الإنكاري منه بمعنى النفي
فتحصل به فائدة العموم، والحقيقي سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فكان السؤال عم
جميع الأفراد فأشبه العموم الحقيقي في حصول الفائدة أفاده المصريح.

قوله: (أن توصف) أي يوصف مخصص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة
والوصف إما لفظي كما مثل، أو تقديري بأن يقدر في نظم الكلام نحو وطائفة قد أهمتهم أي من
غيركم بدليل ما قبله أو معنوي بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس التكرة بقرينة لفظية
كاللتصغير في: رجيل جاء لأنه في معنى رجل صغير أو حالية كالتعجب في: ما أحسن زيدا! أي
شيء عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضي صحة حيوان ناطق هنا دون إنسان هنا، وهو كذلك
وإن كان بمعناه لأن الموصوف مظنة الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الإجمال، ونقل سم عن شيخه
الصفوي أن اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع، فأناطوا الحكم
به، وإن لم يظهر أثره في بعض آخر طرداً للباب.

قوله: (رغبة في الشيء) قيل ليس الظرف معمولاً لرغبة بل وصف لها فهو مما قبله،

السادس: أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً، نحو: «عَمَلُ بَرِّ يَزِينُ».

هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَقَدْ أَنَهَاهَا غَيْرُ الْمُصَنِّفِ إِلَى ثَلَاثِينَ مَوْضِعًا، وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرَ هَذِهِ السَّتَّةَ الْمَذْكُورَةَ.

وَالسَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ شَرْطًا، نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ».

الثامن: أَنْ تَكُونَ جَوَابًا، نحو أَنْ يُقَالَ: مَنْ عِنْدَكَ؟ فَتَقُولَ: «رَجُلٌ»، التَّقْدِيرُ «رَجُلٌ عِنْدِي».

التاسع: أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، نحو «كُلُّ يَمُوتُ».

العاشر: أَنْ يُقَصَّدَ بِهَا التَّنْوِيعُ، كَقَوْلِهِ:

[٤٤] فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجْرُ

والصواب خلافه لأنها مصدر رغب في الشيء أي أحبه فتتعدى بفي، والمجرور في محل نصب بها قطعاً.

قوله: (مضافة) هو داخل فيما قبله لأن كونها عاملة يشمل عمل الجر كخمس صلوات كتبهن الله، وعمل برزين، ومثلك لا يبخل، والنصب كأمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، ورغبة في الخير خير، وأفضل منك عندنا فإن المجرور في محل نصب بالمصدر والوصف، والرفع كقائم الزيدان عند من جوزه كذا في الأشموني وغيره، وفي الأخير نظر لأن المبتدأ المكتفى بمرفوعه شرطه التنكير كما مر فليس مما نحن فيه. فالأولى التمثيل بنحو: ضرب الزيدان حسن بتنين ضرب كما قاله الدماميني.

قوله: (إلى نيف) في نسخ إلى أكثر من ذلك وهي الصواب لأنه سيذكر النيف بعد ذلك.

قوله: (التقدير رجل عندي) أي لا عندي رجل لأن الجواب يسلك به مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل. فلو قيل أعندك رجل أم امرأة؟ كان تقدير الجواب: عندي رجل موافقة له فيكون فيه مسوغان فتأمل.

قوله: (عامّة) أي بنفسها كما مثله، وكأسماء الشرط والاستفهام أو غيرها كالنكرة في سياق النفي، أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في المغني والشرح عدها أربعة، ولو ذكر اسم الاستفهام كالشرط كانت خمسة، وليس داخلاً في هل فتى فيكم لأن هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لا أنه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولي كما هو في هذه المذكرات، وأما البدلي فليس مسوغاً لوجوده في كل نكرة، وجعل في التسهيل قصد الحقيقة الآتي داخلاً في العموم لوجودها في كل فرد، والأظهر عده مسوغاً مستقلاً كما سيأتي عن المغني.

قوله: (التنويح) هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم.

قوله: (رحفاً) إما مصدر لأقبلت من معناه، أو حال من التاء أي زحفاً. وقوله ليست الذي

فَقَوْلُهُ: «تُوبٌ مُبْتَدَأٌ، وَ «لَيْسَتْ» حَبْرُهُ، وَكَذَلِكَ «تُوبٌ أَجْرٌ».

الحادي عشر: أَنْ تَكُونَ دُعَاءً، نحو: «سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ» [الصفات: ١٣٠].

الثاني عشر: أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!».

الثالث عشر: أَنْ تَكُونَ خَلْقًا مِنْ مَوْصُوفٍ، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ».

الرابع عشر: أَنْ تَكُونَ مُصَغَّرَةً، نحو: «رُجُلٌ عِنْدَنَا»؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ فِيهِ فَائِدَةٌ مَعْنَى الوَصْفِ، تَقْدِيرُهُ: «رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا».

الخامس عشر: أَنْ تَكُونَ فِي مَعْنَى المحصورِ، نحو: «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ جَاءَ بِكَ»

في المغني نسييت من النسيان بدله قال وإنما نسي ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته، وجر الآخر ليخفي أثره، ولهذا زحف على الركبتين والبيت لامرئ القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسييت، وأجر محتملان للوصفية والخبر محذوف أي فمن أثوابي ثوب نسييت الخ وإن كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أي فتوب لي نسييت الخ. اهـ.

قوله: (دعاء) غير عنه في المغني بكون النكرة في معنى الفعل، وجعله شاملاً للدعاء لشخص كمثال الشارح وعليه: كـ «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّقِينَ» [المطففين: ١] ولما يراد به التعجب كعجب لزيد، والشارح جعل التعجب مستقلاً، وأراد به ما أحسن زيداً. وقد مر أنه داخل في الوصف المعنوي كالتغير الآتي فتدبر.

قوله: (خلفاً عن موصوف) يعبر أيضاً عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهما مسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضح في الوصف لأنه يشمل ما ذكر فيه الصفة، والموصوف نحو: «وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ» [البقرة: ٢٢٣] أو الموصوف فقط نحو: «وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ» [آل عمران: ١٥٤] أو الصفة فقط كحديث «سَوْدَاءٌ وَلَوْ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ عَقِيمٍ». فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ في الحقيقة سوغة الوصف أي امرأة سوداء إلا أنه حذف، وأقيم الوصف مقامه اهـ وصرح في المغني بأن عده مسوغاً مستقلاً خلاف الصواب، ويظهر أن منه قول الشاعر:

ثَلَاثَ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا

أي أشخاص ثلاث، ونحو تميمي عندي أي رجل تميمي.

قوله: (في معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالأولى، فالمسوغ هو الحصر إلا أنه تارة يكون معنوياً كمثاله، وتارة لفظياً نحو: إنما رجل في الدار، وتنظير المغني فيه إنما هو من حيث تمثيله وإنما في الدار رجل لأن فيه مسوغاً آخر فتدبر.

قوله: (شر أهر الخ) أي شر جعل ذا الناب، وهو الكلب مهراً أي مصوتاً، وهذا مثل لظهور أمارات الشر.

التقدير «مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ، وَمَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ» على أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ التَّقديرَ «شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ عَظِيمٌ جَاءَ بِكَ»؛ فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي قِسْمِ مَا جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ لِكَوْنِهِ مَوْصُوفًا؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا أَوْ مُقَدَّرًا، وَهُوَ هَا هُنَا مُقَدَّرٌ.

السَّادِسَ عَشَرَ: أَنْ يَقَعَ قَبْلَهَا وَאוُ الْحَالِ، كَقَوْلِهِ:

[٤٥] سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ؛ فَمُذْ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

السَّابِعَ عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَعْرِفَةٍ، نَحْوُ: «زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ».

الثَّامِنَ عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى وَصْفٍ، نَحْوُ: «تَمِيمِي وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ».

الثَّاسِعَ عَشَرَ: أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا مَوْصُوفٌ، نَحْوُ: «رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ».

الْعِشْرُونَ: أَنْ تَكُونَ مُبْهَمَةً، كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

[٤٦] مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْزَبَا

الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ «لَوْلَا»، كَقَوْلِهِ:

قوله: (واو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال، وإن لم تكن بواو كقوله:

تَرَكْتُ ضَانِي تَوَدُّ الذُّبَّ رَاعِيَهَا وَأَنْهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبَدِ

الذُّبُّ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مَذِيَّةً بِيَدِي

فمذية مبتدأ سوغه كونه بدء جملة حالية من ياء تراني، ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي.

قوله: (ونجم قد أضاء) فيه الشاهد، ومحياك وجهك، والشارق الكوكب الطالع من الأفق

من شرق يشرق كطلع يطلع وزناً ومعنى.

قوله: (السابع عشر) والاثنتان بعده ترجع إلى مسوغ واحد، وهو العطف بأن يكون أحد

المتعاطفين يصلح للابتداء إما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لأن العاطف يشرك في الحكم فالصور

أربعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان.

قوله: (مبهمة) أي مقصوداً إبهامها لأن البليغ قد يقصده فلا يرد أن إبهام النكرة هو المانع

فكيف يسوغ.

قوله: (مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات خطاباً لأخته هي:

أَيَا هَيْدُ لَا تُنْكِحِي بُوَهَةَ عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْزَبَا

لِيَجْعَلَ فِي رِجْلِهِ كَغَبِيهَا حَذَارَ الْمَنِيَّةِ أَنْ يُعْطَبَا

والبوهة الأحمر، وعقيقته شعره الذي ولد به لكونه لا يتنظف، وإلا حسب الأحمر في

[٤٧] لَوْلَا اضْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظُّعْنِ
 الثَّانِي وَالْعَشْرُونَ: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ، كَقَوْلِهِمْ: «إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ».
 الثَّالِثُ وَالْعَشْرُونَ: أَنْ تَدْخُلَ عَلَى التَّكْرَةِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: «لَرَجُلٍ قَائِمٌ».
 الرَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ: أَنْ تَكُونَ بَعْدَ «كَمْ» الْخَبَرِيَّةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

[٤٨] كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

سواد، والمرسعة بمهملات على زنة اسم المفعول تميمة تعلق مخافة العطب على الرسغ، وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع. وفي القاموس: رسغ الصبي كمنعه شد في يده، أو رجله حرز الدفع العين، والعسم بفتح المهملتين بيس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد، وإنما طلب الأرنب لزعمهم أن الحنّ تجتنبها لحيضها فمن علق كعبها لم يصبه جن، ولا سحر بخلاف الثعالب والظباء والقنفاذ يقول لها لا تنكحي شخصاً من أولئك الحمقاء، والشاهد في مرسعة حيث قصد إبهامها تحقيراً للموصوف حيث يحتمي بأدنى تميمة، وبين أرساغه خبرها فتدبر.

قوله: (لولا اضطبار) خبره محذوف وجوباً أي موجود، وإنما سوغ بلولا لإفادتها تعليق الجواب على الجملة التي فيها النكرة، وأودى أي هلك، والمقة كعدة من ومقه يمقه كوعده يعده إذا أحبه، واستقلت أي مضت، والظعن بفتح المعجمة فالمهملة السير.

قوله: (إن ذهب عير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته، وهو ما دون العشرة من الرجال خاصة أي إن ذهب من القوم سيد ففيهم غيره. ويروى فعير في الرباط فالمراد به الحمار، وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب. وجعل في المغني المسوغ في ذلك الوصف المقدر أي فعير آخر.

قوله: (كم عمّة الخ) أي على رواية رفع عمّة مبتدأ خبره قد حلبت، ولك صفته ففيه مسوغان، وخالة مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه، وفدعاء بفاء فمهملتين صفتها وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب. قال في النهاية: الفدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق، وكذلك في اليد فهو زوال المفاصل عن أماكنها رجل أفدع وامرأة فدعاء كأحمر وحمراء، وقد حذف نظيره من عمّة كما حذف لك من خالة ففيه احتباك، والعشار: جمع عشاء وهي الناقة الحامل وأتى بعلی إشارة إلى أنه كان مكرهاً في حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما، وكم على هذا خبرية للتكثير وهي إما ظرف، أو مصدر لحلبت حذف مميزها أي حلبت كم وقت، أو كم حلبة بالجر، أما على رواية جر عمّة، وخالة تمييزاً لكم الخبرية، ورواية نصبهما تمييزاً لها استفهامية فلا شاهد فيه لأن كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها، وسوغها إضافتها للتمييز على الأول والعموم على الثاني، وقد حلبت خبرها، والاستفهام للتهكم أي أخبرني بعدد عماتك اللاتي حلبن لي فقد نسيت، والظاهر جواز استفهاميتها على الأول أيضاً فيقدر تمييزها منصوباً إلا عند الفراء فيجوز جره كما سيأتي فتدبر.

وَقَدْ أَنهَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ ذَلِكَ إِلَى نَيْفٍ وَثَلَاثِينَ مَوْضِعاً، وَمَا لَمْ أَذْكُرْهُ مِنْهَا أَسْقَطْتُه؛ لِرَجُوعِهِ إِلَى مَا ذَكَرْتُهُ؛ أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

قوله: (بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس، ومن جملة ما ذكره كما في النكت أن يراد بالنكرة واحد مخصوص كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر: رجل اختار لنفسه أمراً فما يريدون، ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبراً لمحذوف، والباقي مستغنى عنه، أو باطل فأنظره.

قوله: (إلى نيف) بشد الياء وقد تخفف من ناف ينوف إذا ارتفع، وهو كل ما زاد على العقد إلى أن يبلغ العقد الثاني، وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة.

قوله: (وما لم أذكره الخ) أرجع بعضهم جميع المسوغات إلى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته نهاية الإعراب:

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّفْسِيمِ يَرْجِعُ لِلتَّخْصِصِ وَالتَّعْمِيمِ

وجرى عليه في الشذور وغيره، وقال في المغني لم يعول المتقدمون إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطنها فتتبعوها فمن مقلّ مخلّ، ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدّد لأمر متداخلة. والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور: تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها في معنى الفعل، وفي أول الحال، وقد علمت شرح ذلك الثامن: أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير من جراحة، ومؤمن خير من كافر. وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوغان، التاسع: كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت، وشجرة سجدت. العاشر: كونها بعد إذا الفجائية كخرجت فإذا رجل بالباب، وزاد الأشموني في خمسة: وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء، أو كم الخبرية، أو كونها جواباً، أو مبهمة فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر، وزاد عليها اثنين: الحصر والتنويع، وباقي ما ذكره متداخل. ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلاً أو نائبه في المعنى نحو كريم يوفي بوعده، وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الأمر كوصية لأزواجهم، ويمكن دخوله في معنى الفعل، أو يؤتى بها للمناقضة كرجل قائم لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين، وقد نظمتها فقلت:

مُسَوِّغَاتُ ابْتِدَاءٍ مِنْكُورُهُمْ صِفَةٌ	عُطْفُ عُمُومٍ وَمَعْنَى الْفِعْلِ مَعَ عَمَلٍ
حَضَرٌ وَخَرَقٌ وَتَنَوُّيعٌ حَقِيقَتُهُ	أَوْ بَدْءُ حَالٍ جَوَابٌ لِلسُّؤَالِ يَلِي
أَوْ بَعْدَ لَوْلَا وَكَمْ لَمْ ابْتَدَأَ وَإِذَا	تَقْدِيمٌ إِجْبَارُهُ الْإِبْهَامُ فَانْتِهَلِ
كَذَا إِزَادَةُ مَخْصُوصٍ مُنَاقِضَةٌ	أَوْ كَوْنُهُ فَاعِلاً مَعْنَى فَلَا تَحِلِ

والله أعلم.

١٢٨ - والأصل في الأخبار أن تؤخرًا وجوزوا التقديم إذ لا ضررًا
الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ،
فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحو، على ما سيبين؛
فتقول: «قائم زيد، وقائم أبوه زيد، وأبوه مطلق زيد، وفي الدار زيد، وعندك عمرو» وقد
وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصريين، وفيه
نظر؛ فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين، والكوفيين - على جواز «في داره زيد» فنقل
المنع عن الكوفيين مطلقاً لبس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث، نعم منع الكوفيون
التقديم في مثل: «زيد قائم، وزيد قام أبوه، وزيد أبوه مطلق» والحق الجواز، إذ لا مانع من
ذلك، وإليه أشار بقوله: «وجوزوا التقديم إذ لا ضررًا» فتقول: «قائم زيد» ومنه قولهم:

قوله: (والأصل في الأخبار الخ) أي الأرجح والأغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز
وامتناع، ثم فصل ذلك مقدماً للجواز لأن الأصل عدم غيره، وأتبعه بوجوب التأخر بقوله: فامتنعه
لجريانه على أصل التأخر دون أصل الجواز، وآخر وجوب التقدم بقوله: ونحو عندي درهم إلى
آخره لمخالفته الأصليين معاً.

قوله: (وجوزوا التقديم) أي لم يمنعه فلا ينافي ما مر من أصالة التأخير أي أرجحيته.
قوله: (إذ لا ضرراً) الأحسن والأنسب بقوله فامتنعه حين الخ أن إذ ظرفية كما يشير إليه قول
الشارح إذا لم يحصل الخ لا تعليلية.

قوله: (فاستحق التأخير كالوصف) وإنما امتنع تقديم الوصف دونه لأنه تابع من كل وجه
حتى في التعريف والتذكير والإعراب الحاصل والمتجدد، ولا كذلك الخبر، وانحطت رتبته عنه في
التبعية وكان له نوع استقلال.

قوله: (فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد، والجملتين، والظرفين، ومحل تقديم
الفعل إذا لم يرفع ضمير المبتدأ كما مثله، وإلا امتنع كما سيأتي.

قوله: (وفيه بحث) أي في الاعتراض على نقل المنع بتجويزه هذه الصورة بحث قيل وجهه
أن ناقل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ، وهو ناقل المنع، وهو كلام ركيك، وقيل
وجهه أن تجويز هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لإمكان تسامحهم في الظرف، وفيه أن
هذا هو عين كلام المعترض إذ معناه ينبغي لناقل المنع أن لا يطلقه بل يقيد بغير الظرف، وهو
المفرد والجملتان، ولعل الأحسن أن يقال تجويزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلاً
بالظرف، وإن لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم الخبر فيصح إطلاق المنع عنهم، والحاصل
أن قوله: وفيه بحث ظاهر في تأييد إطلاق المنع لكن قوله نعم الخ ربما يؤيد جواز تقديم الظرف
فتدبر فإن فيه دقة إلا أن يحمل قوله: وفيه بحث على أنه محض تكرار لقوله المار وفيه نظر فيكون

«مَشْنُوَةٌ مَن يَشْنُوُكَ» فَمَنْ: مُبْتَدَأٌ، وَمَشْنُوَةٌ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ «قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٤٩] قَدْ تَكَلَّثَ أُمُّهُ مَن كُنْتُ وَاحِدَهُ وَبَاتَ مُنْتَشِباً فِي بُرْثَنِ الْأَسَدِ

فَالْمَنْ كُنْتُ وَاحِدَهُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ «قَدْ تَكَلَّثَ أُمُّهُ»: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ «أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ»؛

ومنه قَوْلُهُ:

[٥٠] إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ، وَلَا كَانَتْ كُتَيْبُ تَصَاهِرُهُ

ف «أَبُوهُ»: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ «مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ»: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

وَنَقَلَ الشَّرِيفُ أَبُو السَّعَادَاتِ هَيْبَةُ اللَّهِ بْنِ الشَّجَرِيِّ الإِجْمَاعَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ جُمْلَةً، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَقَدْ قَدَّمْنَا نَقْلَ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ.

١٢٩ - فَاُتْمَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفاً وَتُكْرَماً، عَادِمِي بَيَانٍ

١٣٠ - كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرًا، أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِراً

هو الاعتراض على إطلاق المنع بعينه. فقوله نعم إلخ استدراك على ما يوهمه إجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضاً، ولعل هذا هو الموافق فليحذر.

قوله: (مَشْنُوَةٌ) بهمز آخره كمبغوض وزناً ومعنى، وللکوفيين أن يقولوا: ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم قوله: (قد تكَلَّثَ) من باب تعب أي عدمت ولدها وأوجده بالجيم خبر أنت أو كنت كما في نسخ، وهو من وجد بمعنى لقي فيتعدى لواحد فقط، والجملة صلة من الواقع مبتدأ، ومنتشبا بالشين المعجمة أي متعلقاً، والبرثن بموحدة ثم مثلثة مضمومتين من السباع كالأصبع للإنسان.

قوله: (إلى ملك) هو للفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك. ومحارب وکليب قبيلتان.

قوله: (فأبوه مبتدأ مؤخر إلخ) أي والجملة صفة ملك أي ملك موصوف بأن أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للأب لتقدمه رتبة، وهو رابط الخبر وضمير أبوه لملك، وهو رابط الصفة هذا هو الصواب.

قوله: (نقل الخلاف) أي خلاف الكوفيين للبصريين لا أن بين الكوفيين خلافاً.

قوله: (عرفاً ونكراً) اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد، ونصبهما بنزع الخافض أي في العرف، والنكر لتوسع المؤلفين فيه أوضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوي.

قوله: (عادمي) حال من الجزءان، وبيان بمعنى المبين، وهو القرينة المبينة للمسند من المسند إليه.

قوله: (إذا ما الفعل إلخ) فيه حذف للدليل ولغيره، وقلب فالأول حذف شرط إذا المفسر

١٣١ - أَوْ كَانَ مُسْتَدًّا: لِئَلَا يَلَامَ ابْتِدَاءً، أَوْ لِأَزِمِ الصَّدْرِ، كَمَا لِي مُسْتَدًّا
يُنْقَسِمُ الْخَبَرُ - بِالنَّظَرِ إِلَى تَقْدِيمِهِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ تَأْخِيرِهِ عَنْهُ - ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ؛ قِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ
التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ، وَقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ.
فَأَشَارَ بِهَذِهِ الْآيَاتِ إِلَى الْخَبَرِ الْوَاجِبِ التَّأْخِيرُ، فَذَكَرَ مِنْهُ خَمْسَةَ مَوَاضِعَ:

الأول: أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَعْرِفَةً أَوْ نِكْرَةً صَالِحَةً لِجَعْلِهَا مُبْتَدَأً، وَلَا مُبَيَّنَّ
لِلْمُبْتَدَأِ مِنَ الْخَبَرِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَخُوكَ»، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ
فِي هَذَا وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قَدَّمْتَهُ قُلْتَ «أَخُوكَ زَيْدٌ»، وَأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ» لَكَانَ
الْمَقْدَمُ مُبْتَدَأً، وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا، مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ وَجَدَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الْمُقَدَّمُ خَبَرٌ جَازٍ، كَقَوْلِكَ: «أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ» فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ - وَهُوَ أَبُو حَنِيفَةَ - لِأَنَّهُ
مَعْلُومٌ أَنَّ الْمُرَادَ تَشْبِيهَ أَبِي يُوسُفَ بِأَبِي حَنِيفَةَ، لَا تَشْبِيهَ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَبِي يُوسُفَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

بِكَانَ وَجَوَابِهَا الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِكَذَا، وَالثَّانِي حَذْفُ نَعْتِ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلَأَنَّ الْمُحَدَّثَ عَنْهُ
الْخَبَرُ، وَالْأَصْلُ كَذَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا مُسْتَدًّا لِمُضْمِرِ الْمُبْتَدَأِ الْمُسْتَتِرِ فَا مَنَعَ تَقْدِيمَهُ بِخِلَافِ غَيْرِ
الْمُسْتَتِرِ. كَمَا سَيَبِينُهُ الشَّارِحُ، وَلَكِنْ جَعَلَ إِذَا لِمَجْرَدِ الظَّرْفِ مُتَعَلِّقَةً بِالْمَنْعِ الْمَفْهُومِ مِنْ كَذَا فَلَا
تَحْتَاجُ لْجَوَابٍ.

قوله: (منحصرًا) بالفتح أي منحصرًا فيه على الحذف والإيصال، وإن قيل: إنه سماعي فقد
يُمنع، ويروى بالكسر على تقدير مضاف أي منحصرًا مبدؤه فيه فإن المنحصر هنا هو المبتدأ لا
الخبَر.

قوله: (أو لازم المصدر) بالجر عطفًا على ذي أي، أو مسند لل لازم الخ.

قوله: (وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة المسوغة بعمل النصب في المجرور، أو بكونها
صفة لمحدوف، ولا يشترط اتحاد المسوغة.

قوله: (لكان المتقدم مبتدأ) أي لأنه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين، أو
النكرتين، وإن تفاوتتا تعريفًا كما هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقًا.
وقيل المشتق خبر وإن تقدم، والتحقيق أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما، أو جهله
لهما، أو لغير الأعراف فقط فإن علم هذا فقط فهو المبتدأ وإن تساويا، وعلم أحدهما فهو المبتدأ،
أو علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ انظر المغني وحواشيه.

قوله: (فإن وجد دليل) أي لفظي نحو حاضر رجل صالح التسويغ، الثاني بالوصف دون
الأول، أو معنوي كمثال الشارح فإن القرينة الحالية وهي كون أبي يوسف تابعًا لأبي حنيفة تدل
على أن المراد تشبيه الأول بالثاني لا العكس. اللهم إلا أن يكون المقام للمبالغة في مدح أبي
يوسف.

[٥١] بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

فَقَوْلُهُ: «بَنُونَا» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ «بَنُو أَبْنَائِنَا» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، لِأَنَّ الْمَرَادَ الْحُكْمَ عَلَى بَنِي أَبْنَائِهِمْ بِأَنَّهُمْ كَبَنِيهِمْ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ الْحُكْمَ عَلَى بَنِيهِمْ بِأَنَّهُمْ كَبَنِي أَبْنَائِهِمْ.

وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ الْخَبَرَ فِعْلاً رَافِعاً لِضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ مُسْتَتِراً، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَامَ» فَقَامَ وَفَاعِلُهُ الْمُقَدَّرُ: خَبَرَ عَنْ زَيْدٍ، وَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ؛ فَلَا يُقَالُ: «قَامَ زَيْدٌ» عَلَى أَنَّ يَكُونُ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَالْفِعْلُ خَبَرًا مُقَدَّمًا، بَلْ يَكُونُ «زَيْدٌ» فَاعِلًا لِقَامَ؛ فَلَا يَكُونُ مِنْ بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، بَلْ مِنْ بَابِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ؛ فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ رَافِعًا لِظَاهِرٍ - نَحْوُ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» - جَازَ التَّقْدِيمُ؛ فَتَقُولُ: «قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ إِذَا رَفَعَ الْفِعْلُ ضَمِيرًا بَارِزًا، نَحْوُ: «الزَّيْدَانِ قَامَا» فَيَجُوزُ أَنْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ فَتَقُولُ «قَامَا الزَّيْدَانِ» وَيَكُونُ «الزَّيْدَانِ» مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَ «قَامَا» خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَمَنْعَ ذَلِكَ قَوْمٌ.

وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ» يَفْتَضِي وَجُوبَ تَأْخِيرِ الْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ مُطْلَقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ إِنَّمَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ إِذَا رَفَعَ ضَمِيرًا لِلْمُبْتَدَأِ مُسْتَتِرًا، كَمَا تَقَدَّمَ.

قوله: (وبناتنا) مبتدأ خبره جملة بنوهن الخ أي أولاد بناتنا ليس نفعهم لنا بل لأبائهم الأجانب منا لعدم نسبتهم إلينا بخلاف أولاد بنينا فإنهم ينسبون إلينا.

قوله: (فلا يقال قام زيد) أي لثلاث يتوهم أن زيد فاعل لا مبتدأ فيفوت الدوام الحاصل بالاسمية، وكذا تقوي الحكم بتكرار إسناد الجملة إلى الظاهر بعد إسناد الفعل لضميره لكن نقل الدمايني عن السيد أن الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام، وعليه فلا يفوت إلا تقوي الحكم، والأصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول، وإبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير ما هو له، ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ وهو الأصح كعمراً زيد ضرب إذ لا إيهام فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم معمول أفاده الصبان.

قوله: (قاما الزيدان) أي والالتباس في النطق بحذف الألف يدفعه الوقف والخط، وتقديم الخبر أكثر من لغة أكلوني البراغيث فلا يحمل عليها، واحتمال كون الظاهر بدلاً خلاف الظاهر، ولذا قالوا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرًا﴾ [المائدة: ٧١] ﴿وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] إن كثير، والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان.

قوله: (فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن أل في الفعل للعهد العلمي بين النحاة العارفين، وأما المبتدئ فلا بد له من موقف.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بآئمة، نحو: «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ» أو بإلاً، نحو: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ» وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُتَّحَصِراً؟» فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» في المثالين، وَقَدْ جَاءَ التَّقْدِيمُ مَعَ «إِلَّا» شذوذاً، كقول الشاعر:

[٥٢] قَيَّا رَبَّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يَرْتَجَى عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ؟
الأصل «وَهَلْ الْمُعْوَلُ إِلَّا عَلَيْكَ» فَقَدَّمَ الْخَبَرَ.

الرابع: أن يكون خبراً للمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء، نحو: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «أَوْ كَانَ مُسْتَدَ لِيذِي لَامِ ابْتِدَاءً» فلا يجوز تقديم الخبر على اللام؛ فلا تقول: «قائم لزيد» لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، وَقَدْ جَاءَ التَّقْدِيمُ شذوذاً، كقول الشاعر:

[٥٣] خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ يَنْبُلُ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ
ف«لَأَنْتَ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ«خَالِي» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

الخامس: أن يكون المبتدأ له صدر الكلام: كَأَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ، نحو: «مَنْ لِي مُنْجِدٌ؟»

قوله: (محصوراً) أي فيه كما علم مما مر.

قوله: (فلا يجوز تقديم قائم) أي لثلاث ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف، وانتفاءه عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره، وأما كون غيره قائماً أو لا فشيء آخر فإن قلت: ينتفي اللبس في إلا بتقديمها مع الخبر كما في البيت فلم حكم بشذوذه قلت حملوا إلا على إنما طرداً للباب.

قوله: (فيا رب الخ) الشاهد في عجزه كما أشار له الشارح، وكذا في صدره إن جعل الخبر بك، ويرتجى حال لا إن جعل الخبر يرتجي وبك متعلقاً به لأن المقدم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه، والاستفهام إنكاري بمعنى النفي.

قوله: (فقدم الخبر) أي وهو عليك، ولا يجوز كون المعول فاعلاً بالظرف كما لا يجوز هل إلا قام زيد إذ الظرف العامل كالفاعل، ولأن إلا تمنع اعتماده على الاستفهام.

قوله: (شذوذاً) أوله بعضهم بأن اللام ليست للابتداء بل زائدة، أو أنها داخلية على مبتدأ محذوف أي لهو أنت فهي مصدرة في جملتها، أو أن أصله لخالي أنت زحلت اللام للضرورة.

قوله: (ومن جرير الخ) قيل من شرطية لجزم ينل جواباً لها، وكسر للساكين، وفعل الشرط كأن الشأنية محذوفة وجملة جرير إلخ خبرها ويرده أن حذف فعل الشرط بعد غير أن شاذ فالأحسن جعلها موصولة، وينل خبرها، وجزم لإجرائها مجرى الشرطية، والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو وبالضم، والقصر جمع علياً كذلك، ويكرم عطف على ينل، أو مرفوع استئنافاً أي وهو يكرم، والأخوالا مفعوله إن بني للفاعل ومنصوب بنزع الخافض إن بني للمفعول أي للأخوال.

قوله: (له صدر الكلام) أي أما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام، وما التعجبية، وكم الخبرية،

فَمَنْ: مُبْتَدَأٌ، وَلِي: خَبَرٌ، وَمُنْجِداً: حَالٌ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى «مَنْ»؛ فَلَا تَقُولُ «لِي مَنْ مُنْجِداً».

أو بغيره كالمضاف لما ذكر كغلام مَنْ عندك، وغلام مَنْ يقيم أضربه، ومال كم رجل عندك؟ فإنه يكتسب منها الشرط ونحوه، ويكون الشرط والجواب حيتنئذ للمضاف لا لمن لأنها خلعت عليه كما قاله الناصر الطبلاوي: ومقتضى ذلك أن الجازم حينئذ المضاف لا من لكن استظهر الروداني عكسه، ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كنطقي الله حسبي كما في التسهيل، وكذا كل ما يغير معنى الكلام كالعرض والتمني والنفي والنهي، وغير ذلك كما في الرضي إذ لو آخر ذلك لتحير السامع هل هو راجع لما قبله، أو لما سيرد، ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينيني عليه الكلام من أول الأمر.

تنبيه: ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل، ومثلها الخبر المقرون بالفاء كالذي يأتيني فله درهم لشبهه بجواب الشرط، وبالباء الزائدة كما زيد بقائم، والظلي كزيد أضربه، والمخبر به عن مذ ومنذ. نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومان. إذا جعلاً مبتدئين لتعريفهما معنى إذ المعنى: أمد انقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج لمسوِّغ وهي مذ ومنذ مراده أنهما نكرة لفظاً.

فائدة: لا يقترن الخبر بالفاء إلا إذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم، والاستقبال، وترتب ما بعده عليه، وذلك لكونه موصلاً بفعل صالح للشرطية بأن يخلو من علم الاستقبال كالسين، وأداة الشرط ومن قد وما النافية أو بطرف أو مجرور. كالذي يأتيني أو هنا، أو في الدار فله درهم، أو نكرة موصوفة بذلك كرجل يأتيني، أو هنا أو في الدار فله درهم، أو مضافاً إلى الموصول، والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كما قاله السيد البليدي كغلام الذي يأتيني، أو كل رجل يأتيني إلخ، أو موصوفاً بالموصول المذكور كالرجل الذي يأتيني إلخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتيني إلخ فتلك ثماني عشرة صورة يكثر اقتران خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتب الدرهم على الإتيان مثلاً فلو عدم العموم كالسعي الذي تسعه في الخير ستلقاه، أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا، أو اقترن الفعل بشيء مما مر كالذي سيأتيني أو إن يأتيني أكرمه، أو قد أتاني، وما أتاني له كذا امتنعت الفاء لفوات الشبه بالشرط، وكذا لو كانت الصفة، أو الصفة غير ما ذكر كالذي أبوه محسن مكرم، والقائم زيد، ولا يجوز فمكرم ولا فزيد خلافاً للمصنف في الثاني، وأما آية السرقة والزنى فخيرهما محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق والزاني إلخ، وقوله فاقطعوا وفاجلدوا بيان للحكم، وتدخل الفاء بقلة في خبر كل إذا أضيف لغير ما مر بأن أضيف لغيره موصوف أصلاً ككل نعمة فمن الله أو لموصوف بغير ما ذكر كقوله:

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعِدٌ أَوْ مُدَانٍ فَمَثُوطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِ

١٣٢ - وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطْرٌ، مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

١٣٣ - كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبِرُ

١٣٤ - كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ : كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا

١٣٥ - وَخَبَرَ الْمَحْضُورَ قَدَّمَ أَبَدًا : كَمَا لَنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَحْمَدًا

أشار في هذه الآيات إلى القسم الثالث، وهو وجوب تقديم الخبر؛ فذكر أنه يجب في أزيعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على أن العبرة بالصفة الأولى فإن اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من الكثير لصلوحه للشرط كما في الصبان، والظاهر أن مثل ذلك إضافتها لموصول بغير ما مر ككل الذي أبوه قائم فله درهم، فجملة ما تدخل الفاء في خبره أحد وعشرون صورة ما لم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء بإجماع المحققين إلا أن وأن ولكن على الصحيح كآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [فصلت: ٣٠]، [والأحقاف: ١٣] الخ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤١] الخ، وذلك كثير والله أعلم.

قوله: (ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كعند زيد نمرة لأن ذلك لبيان التسويغ، ولا يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرار. قوله: (كذا إذا عاد الخ) أي يلتزم التقدم التزاماً كذا أي كالتزامه فيما مر إذا عاد عليه أي الخبر مضمّر مما، أي مبتدأ يخبر به أي بالخبر عنه. أي المبتدأ حال كونه أي الخبر مبنياً لذلك الضمير العائد إليه. قال ابن غازي: وهذا البيت مع تعقيده وتشيت ضمائره كان يغني عنه. وعما بعده أن يقول:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ

أهـ.

قوله: (التصديراً) أي في جملة فلا يرد: زيد أين مسكنه.

قوله: (وخبر المحصور) الأولى، والخبر المحصور لأنه هو المحصور في المبتدأ هنا لا العكس. إلا أن يجعل من إضافة الموصوف للصفة، أو فيه حذف، وإيصال كما مر أي خبر المبتدأ المحصور فيه.

قوله: (والخبر ظرف الخ) أي أو جملة كقصداً غلامه رجل، وإنما وجب ذلك لثلاث يتوهم كون المؤخر نعتاً لأن حاجة النكرة المحضة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها أقوى من الخبر. وكذا كل ما أوقع في لبس كعندي إنك فاضل إذ لو أخر الخبر وهو عندي لالتبس أن المؤكدة بالتي بمعنى لعل وأما قوله:

وَمَجْرُورٌ، نحو: «عِنْدَكَ رَجُلٌ، وَفِي الدَّارِ امْرَأَةٌ»؛ فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ هُنَا؛ فَلَا تَقُولُ: «رَجُلٌ عِنْدَكَ»، وَلَا «امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ» وَأَجْمَعَ النُّحَاةُ وَالْعَرَبُ عَلَى مَنَعِ ذَلِكَ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرٌ - الْبَيْتُ»؛ فَإِنْ كَانَ لِلنَّكِرَةِ مُسَوِّغٌ جَارَ الْأُمْرَانِ، نحو: «رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدِي»، وَ «عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ».

الثَّانِي: أَنْ يَشْتَمِلَ الْمَبْتَدَأُ عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَبَرِ، نحو: «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» فَصَاحِبُهَا: مُبْتَدَأٌ، وَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهِ رَاجِعٌ إِلَى الدَّارِ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الْخَبَرِ؛ فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ، نحو: «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ»؛ لِثَلَا يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً.

وَهَذَا مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ: «كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ - الْبَيْتُ» أَيُّ: كَذَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا يُخْبَرُ بِالْخَبَرِ عَنْهُ، وَهُوَ الْمَبْتَدَأُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ إِذَا عَادَ عَلَيْهِ ضَمِيرٌ مِنَ الْمَبْتَدَأِ، وَهَذِهِ عِبَارَةُ ابْنِ عُصْفُورٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ، وَلَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِكَ: «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» إِنَّمَا هُوَ عَائِدٌ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْخَبَرِ، لَا عَلَى الْخَبَرِ؛ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ تَقْدِيرَ مُضَافًا مَحْذُوفًا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ «عَادَ عَلَيْهِ» التَّقْدِيرُ «كَذَا إِذَا عَادَ عَلَى مُلَابِسِهِ» ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ - الَّذِي هُوَ مُلَابِسٌ - وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ - وَهُوَ الْهَاءُ - مَقَامَهُ؛ فَصَارَ اللَّفْظُ «كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ».

وَمِثْلُ قَوْلِكَ: «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» قَوْلُهُمْ: «عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا» وَقَوْلُهُ:

[٥٤] أَهَابُكَ إِجْلَالًا، وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

عِنْدِي اضْطِيبَارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْلَجِدِ كَادَ يَبْرِينِي

فإنما آخر الخبر، وهو لوجد لعدم اللبس إذ المكسورة، والتي بمعنى لعل لا يقعان بعد أما.

قوله: (أجمعت النحاة) قال الإسقاطي: بل أجازاه الجزولي والواحدي بل الكوفيون قاطبة.

قوله: (تقدر مضاف) أي بقرينة أن كل مثال وجد من هذا النوع فإنما يعود ضميره على

شيء في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من ذلك التقدير.

قوله: (على الثمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها، وزيداً تمييز لمثل، أو حال منه، ويجوز رفعه بياناً أو بدلاً من مثل، أو هو المبتدأ، ومثلها حال منه وإن كان نكرة لتقدمها عليه، وحيث أنه من المسألة الأولى لا من هذه، وعلى كل فمثل إما معرب رفعاً أو نصباً أو مبني على الفتح لإضافته للمبني كما قرئ بهما مثل: «مَا أَتُكْمُ تَنْطِقُونَ» [الذاريات: ٢٣] وبحث الدماميني في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المحذوف، وهو يصح تقديره مؤخراً على الأصل كما يذكر الخاص مؤخراً نحو: على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بأنه مبني على كون الظرف نفسه هو الخبر.

قوله: (أهباك) بكسر الكاف.

فَحَبَّيْهَا: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَمِلءُ عَيْنٍ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالْمُبْتَدَأِ - وَهُوَ «هَا» - عَائِدٌ عَلَى «عَيْنٍ» وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِالْخَبَرِ؛ فَلَوْ قُلْتُ «حَبَّيْهَا مِلءُ عَيْنٍ» عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظاً وَرُتْبَةً.

وَقَدْ جَرَى الْخِلَافُ فِي جَوَازِ «ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا» مَعَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ عَائِدٌ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظاً وَرُتْبَةً، وَلَمْ يَجْرِ خِلَافٌ - فِيمَا أَعْلَمُ - فِي مَنَعِ «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ» فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَا عَادَ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ اشْتَرَكَا فِي الْعَامِلِ فِي مَسْأَلَةِ «ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا» بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» فَإِنَّ الْعَامِلَ فِيمَا اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ وَمَا عَادَ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ مُخْتَلِفٌ.

الثَّالِثُ: أَنَّ يَكُونَ الْخَبَرُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ» نَحْوُ: «أَيْنَ زَيْدٌ؟ فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَأَيْنَ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَلَا يُؤَخَّرُ؛ فَلَا تَقُولُ: «زَيْدٌ أَيْنَ»؛ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَكَذَلِكَ «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا؟» فَأَيْنَ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَمَنْ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ«عَلِمْتُهُ نَصِيرًا» صِلَةٌ مَنْ.

الرَّابِعُ: أَنَّ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَحْضُورًا، نَحْوُ: «إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ» وَمِثْلُهُ: «مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ».

١٣٦ - وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا تَقُولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا»

١٣٧ - وَفِي جَوَابِ «كَيْفَ زَيْدٌ» قُلْ «دَنِفٌ» فَزَيْدٌ أَسْتَغْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

فَائِدَةٌ: سئل بعضهم عما قرئ شاذاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] برفع الجلالة ونصب العلماء ما معنى ذلك؟ فأجاب بهذا البيت أهابك الخ أي إن الخوف مستعمل في لازمه وهو الإجلال.

قوله: (ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عاد فيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده.
قوله: (وهو ظاهر) أي الإشكال المعلوم من قوله: فما الفرق بدليل أمره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد، ومما فرق به أن المفعول مشعور به من الفعل، والفاعل فكان كالمتقدم بخلاف هذا فإن المبتدأ، وإن أشعر بالخبر لا يشعر بملايسه الذي هو المرجع أصلاً.

قوله: (ما يعلم) أي تفصيلاً لا إجمالاً بأن يعلم أن هناك حذفاً ما بلا تعيين له فلا يكفي إسقاطي.

قوله: (جائز) أي غير ممتنع فيصدق بالوجوب.

قوله: (كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عندكما لاحتمال أن يجيب أحد المسؤولين فقط، ويصح: نقول بالنون إن لم تعلم الرواية.

قوله: (قل دنف) أي مريض من العشق أو غيره مريضاً ملازماً كما في القاموس، وهذا

يُحَذَفُ كُلُّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ: جَوَازًا، أَوْ وَجُوبًا، فَذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ الْحَذْفَ جَوَازًا؛ فَمِمَّا ثَلَّ حَذْفُ الْخَبَرِ أَنْ يُقَالَ: «مَنْ عِنْدَكُمَا؟» فَتَقُولُ: «زَيْدٌ» التَّقْدِيرُ «زَيْدٌ عِنْدَنَا» وَمِثْلُهُ - فِي رَأْيٍ - «خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ» التَّقْدِيرُ «فَإِذَا السَّبْعُ حَاضِرٌ» قَالَ الشَّاعِرُ:

[٥٥] نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

الجواب مبني على قول السيرافي والأخفش أنه يستفهم بكيف عن الأحوال والصفات، وليست ظرفاً، وضابط إعرابها حينئذ أنها إن لم يستغن عنها ما بعدها فمحلها بحسبه رفعاً في: كيف أنت بالخبرية، ونصباً في: كيف كنت كذلك، وكذا في: كيف ظننت زيداً على أنها مفعول ثان، وإن استغنى عنها فمحلها النصب أبداً. أما على الحال فكيف جاء زيد؟ أو على المفعول المطلق نحو: «كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ» [الفجر: ٦] أي أي فعل فعل، ومثله: «فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ» [النساء: ٤١] أي أي صنع يصنعون إذا جئنا إلخ فحذف عاملها، ولا يصح كونها حالاً من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية، ولأن السؤال ليس عن كيفية المجيء بل عن حالهم وقته تعجبياً منها لفظاعتها هذا هو المشهور. وأما قول سيويه إنها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناه أنها في محل نصب دائماً على الظرفية المجازية كما توهم، بل أنها في تأويل ما يسمى ظرفاً، وهو الجار والمجرور لأنها تفسير بقولك على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال. اهـ واستحسنه في المغني وأيده، وحينئذ فتكون في محل رفع عند سيويه أيضاً، ويكون تفسيرها المطابق للفظها في: كيف أنت؟ أصحيح أنت؟ وفي: كيف جاء زيد أراكباً جاء زيد؟ مثلاً، وحق الجواب صحيح أو سقيم وراكباً أو ماشياً، ويكون تفسيرها بقولهم على أي حال أو في أي حال، وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سيويه كما توهم لما علمت من رجوعه إلى الأول. بل هو تفسير لمعناها قولاً واحداً إذ هي سؤال عن الأحوال العامة، ولذا قال الزمخشري: إنها سؤال تفويض كأنك فوضت للمخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف الهمزة فسؤال حصر أي عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه. هذا وقد تسلب الاستفهام، وتخلص لمعنى الحال والكيفية. كقول بعضهم: انظر إلى كيف يصنع زيد أي إلى حال صنعه، وكيفيته. ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله الدماميني.

قوله: (من المبتدأ والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولو لمبتدأ اكتفى بهما فلا يحذفان، ولا ذلك المبتدأ كما نقله يس عن الشاطبي وإذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أو خبراً فالأولى المبتدأ وقيل الخبر.

قوله: (زيد عندنا) أي بتقديم المبتدأ ليطابق السؤال كما مر.

قوله: (في رأي) هو أن إذا الفجائية حرف إما على كونها ظرف زمان، أو مكان فهي الخبر، ولا حذف أي. ففي الوقت أو الحضرة الأسد.

قوله: (نحن بما عندنا الخ) من المنسرح ونصفه نون عندك، وفيه شذوذ لأنه حذف من

التَّقْدِيرُ «نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ».

وَمِثَالُ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ أَنْ يُقَالَ: «كَيْفَ زَيْدٌ؟ فَتَقُولُ: «صَحِيحٌ» أَيْ: «هُوَ صَحِيحٌ».

وَأِنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَقُلْتَ: «زَيْدٌ عِنْدَنَا، وَهُوَ صَحِيحٌ».

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا» [الجاثية: ١٥] أَيْ: «مَنْ

عَمِلَ صَالِحًا فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِإِسَاءَتُهُ عَلَيْهَا».

قِيلَ: وَقَدْ يُحْذَفُ الْجُزْءُ إِنْ - أَغْنَى الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ - لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

«وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَاللَّائِي لَمْ

يَحْضُنَّ» [الطلاق ٤] أَيْ: «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ» فَحَذَفَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ - وَهُوَ «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ

أَشْهُرٍ» - لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا حُذِفَا لَوْفُوعِهِمَا مَوْقِعَ مُفْرَدٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَحْذُوفَ مُفْرَدٌ،

وَالْتَّقْدِيرُ: «وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ كَذَلِكَ» وَقَوْلُهُ: «وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ» مَعْطُوفٌ عَلَى «وَاللَّائِي

يَيْسَنَ» وَالْأَوَّلَى أَنْ يُمَثَّلَ بِنَحْوِ قَوْلِكَ: «نَعَمْ» فِي جَوَابِ «أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟» إِذِ التَّقْدِيرُ «نَعَمْ زَيْدٌ

قَائِمٌ».

١٣٨ - وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّرَ

الأول لدلالة الثاني، والقياس العكس، ولا يصح جعل راض خبر نحن على أنه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة، والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان إذ لم يسمع نحن قائم بل تجب المطابقة لفظاً نحو: «وَأَنَا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُؤْمِتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ» [الحجر: ٢٣].

قوله: (لوقوعهما الخ) قيل هذا تعليل غير صحيح لحذفهما بعد نعم، ولم يحلا محل المفرد، وفيه أن الشارح لم يقل: لا يحذفان إلا لذلك حتى يرد عليه ما بعد نعم. بل يعلل لحذفهما حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيها على أن هذا التعليل يمكن بناؤه على أن الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة، ومقدرة بعدها لكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل.

قوله: (هو كذلك) أي الخبر المحذوف لفظ كذلك قوله: (وقوله الخ) الأولى التعبير بأولان هذا احتمال ثالث في الآية لا من تنمة ما قبله، وحاصله أن اللائي يئسن مبتدأ، والثاني عطف عليه، وقوله فعدتهن خبر عنهما، ولا حذف أصلاً كما في المغني أي وليس هذا من باب زيد قائمان وعمرو حتى يمتنع للقبح اللفظي بل من باب زيد في الدار، وعمرو، وهو جائز لعدم القبح. نعم فيه تقدير الخير المقرون بالفاء على المبتدأ المعطوف، وهو واجب التأخير كما مر إلا أن يقال يغتفر في التابع أفاده الصبان، وفي كون فعدتهن خبراً نظراً لأنه جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر فتأمل، ومعنى إن ارتبتم: شككتم في عدتهن ما هي.

قوله: (وبعد لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده وهو حتم، أو يحتم نفسه، ولا يرد تقديم معمول المصدر لتوسعهم في الظرف كما مر. وكذا يقال في وبعد واو وقبل حال لأنهما

١٣٩ - وَبَعْدَ وَائٍ عَيِّنْتَ مَفْهُومَ مَع كَمِثْلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ»

١٤٠ - وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمِرًا

١٤١ - كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا، وَأَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقِّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ

حَاصِلُ مَا فِي هَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ الْخَبَرَ يَجِبُ حَذْفُهُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

الأول: أَنْ يَكُونَ لِمُبْتَدَأٍ بَعْدَ «لَوْلَا»، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَيْتُكَ» التَّقْدِيرُ «لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ لَا تَيْتُكَ» وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «غَالِبًا» عَمَّا وَرَدَ ذِكْرُهُ فِيهِ شُدُودًا، كَقَوْلِهِ:

[٥٦] لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدًّا بِالْمَقَالِيدِ

«عُمَرُ» مُبْتَدَأٌ، وَ«قَبْلَهُ» خَبَرٌ.

معطوفان عليه، والمراد هنا لولا الامتناعية لأن التحضيضية لا يليها إلا الفعل كما سيأتي نحو: «لَوْلَا أَرْسَلْتُ إِلَيْكَ رَسُولًا» [طه: ١٣٤].

قوله: (غالبًا) هو نصب بنزع الخافض أي في الغالب.

قوله: (وفي نص يمين) من إضافة الصفة للموصوف، وهو متعلق باستقرار الواقع خبراً عن ذا، وأظهره مع أنه كون عام للضرورة كما مر. ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات، وعدم التزلزل فيكون خاصاً كما قيل به في قوله تعالى: «فَلَمَّا رَأَوْهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ» [النمل: ٤٠] لأن عدم التحرك لا يحصل في المعاني فتدبر.

قوله: (كمثل الخ) الكاف زائدة، وما مصدرية لتكون الواو نصاً في المعية أي كل صانع وصنعتة إذ هي التي تلازم الصانع لا ما صنعه.

قوله: (لا يكون الخ) الجملة صفة لحال أي لا يحذف الخبر قبل الحال إلا إذا لم تصلح تلك الحال للخبرية عن ذلك المبتدأ وإن صلحت لغيره.

قوله: (منوطاً) من ناط الشيء بالشيء ينوطه إذا ربطه وعلقه به.

قوله: (واحترز بغالب الخ) دفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم، وحاصله أن المراد بالغالب الكلام الفصيح فيتحتّم فيه الحذف مطلقاً عاماً كان الخبر أو خاصاً، وأما ذكره فشاذاً، ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة.

قوله: (معد) هو ابن عدنان أبو العرب، وأنت فعله لإرادة القبيلة، والمقاليد المفاتيح جمع إقليد بكسر الهمزة على غير قياس. ولعل قياسه أقاليد، وقيل لا واحد له من لفظه كما في العيني وهو مفعول أَلْقَتْ بزيادة الباء، وكنتي بذلك عن الطاعة والامتثال أي لولا ظلم أبيك يزيد بن هبيرة وجدك عمر قبله لأطاعتك جميع العرب.

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب - من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلاً - هو طريقة لبعض التحويين، والطريقة الثانية: أن الحذف واجب دائماً وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول، والطريقة الثالثة: أن الخبر: إما أن يكون كوناً مطلقاً، أو كوناً مقيداً؛ فإن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه، نحو: «لولا زيد لكان كذا» أي: لولا زيد موجود، وإن كان كوناً مقيداً،

قوله: (هي طريقة الخ)، وإنما حمل المتن عليها لأنها المتبادرة من التعبير بغالباً. ولكن الأولى حملة على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر أحوالها. وهو كون الخبر عاماً فيتحم الحذف فيه، أما كونه خاصاً فقليل ولا يتحم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الأحوال لا على الكلام الفصيح، والتحم على الحذف في تلك الحال فتدبر.

قوله: (أن الحذف واجب) أي في كل تركيب لأن الخبر لا يكون إلا كوناً مطلقاً فإن أريد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافاً إلى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسالمة زيد ما سلم. ولا يجوز لولا زيد سالمنا ما سلم لا في شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فإن ورد ما يوهمه أول بما سيأتي، ولا يحمل على أنه شاذ كما في الأولى فحصل الفرق بين الطريقتين خلافاً للمحشي.

قوله: (مؤول) أي كما أول قوله ﷺ لعائشة: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنتت الكعبة على قواعد إبراهيم» بأنه مروي بالمعنى، والمشهور في الروايات: لولا حدثان عهد قومك، لولا حدثاة عهد قومك، لولا أن قومك حديثو عهد إلخ. ولحنوا المعري في بيته الآتي ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالأحاديث ويسد باب الاحتجاج بها مع أن الأصل عدم التبديل لتحريمهم في نقلها بأعيانها، وتشديدهم في ضبطها، ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الأولى، وغلبة الظن كافية في الأحكام الشرعية فضلاً عن النحوية على أن الأحاديث دونت في الصدر الأول قبل فساد اللغة فغايتها إبدال لفظ يحتج به بآخر كذلك، وبعد تدوينها لا يجوز تبديلها بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح فبقي الحديث حجة في بابه وكيف يلحنون المعري مع ورود مثله في الشعر الموثوق به كبيت الشارح؟ وقوله:

لَوْلَا زُهَيْرُ جَفَانِي كُنْتُ مَغْتَذِراً

وَلَوْلَا الشُّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِي

وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الأصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع الفعل، والخبر محذوف أي موجود، ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين، وكذا الحديث، ولا يجوز جعل يمسكه حالاً من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الحال أيضاً عند هؤلاء لكونه خبراً في المعنى كما نقله في المغني عن الأخفش، وبهذا يبطل جعل قبله في بيت الشارح حالاً فتدبر.

قوله: (وجب حذفه) أما الحذف فللعلم به، وأما وجوبه فلأن جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما.

فَإِذَا أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، أَوْ لَا، فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَجَبَ ذِكْرُهُ، نَحْوُ: «لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ مَا أَتَيْتُ»، وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ جَازَ إِثْبَاتُهُ وَحَذْفُهُ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: هَلْ زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيْكَ؟ فَتَقُولُ: «لَوْلَا زَيْدٌ لَهَلَكْتُ» أَيْ: «لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ»، فَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ الْخَبَرَ، وَإِنْ شِئْتَ أَثْبَتَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ:

[٥٧] يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

وَقَدْ اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ.

الْمَوْضِعُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَصًّا فِي الْيَمِينِ، نَحْوُ: «لَعَمْرُكَ لَا فَعَلَنْ» التَّقْدِيرُ «لَعَمْرُكَ قَسَمِي» فَعَمْرُكَ: مُبْتَدَأٌ، وَقَسَمِي: خَبَرُهُ، وَلَا يَجُوزُ التَّضْرِيحُ بِهِ.

قِيلَ: وَمِثْلُهُ: «يَمِينُ اللَّهِ لَا فَعَلَنْ» التَّقْدِيرُ: «يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي» وَهَذَا لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ فِيهِ خَبَرًا؛ لِجَوَازِ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً، وَالتَّقْدِيرُ: «قَسَمِي يَمِينُ اللَّهِ» بِخِلَافِ «لَعَمْرُكَ» فَإِنَّ الْمَحذُوفَ مَعَهُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا؛ لِأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَحَقُّهَا الدُّخُولُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ.

قوله: (دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم لأن شأن الغمد الإمساك، والناصر الحماية، أو خارج عنه كالمثال الأول.

قوله: (يذيب الخ) يصف سيفاً معلوماً بأن السيوف القاطعة تذوب في أعمادها لرعبها وفزعها منه فلولا أن أعمادها تمسكها لسالت على الأرض فضمير يمسكه لكل غضب، والمنفي بمقتضى لولا سيلانها على الأرض، والمثبت بقوله يذيب سيلانها في نفسها فلا تنافي.

قوله: (وقد اختار المصنف) وكذا الرمانى وابن الشجري والشلوبين وهو الحق، وشواهدا كفلق الصبح اه سندوبي وقد علمت حمل المتن عليها خلافاً للشارح.

قوله: (لَعَمْرُكَ) أي لحياتك من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زماناً طويلاً، والمصدر عمراً بالفتح، والضم على غير قياس لأن قياسه كالفرح، والتزموا المفتوح في القسم خاصة تخفيفاً لكثرته، وقيل أصله تعميماً فحذفت زوائده.

قوله: (يمين الله) في نسخ أيمن بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن، وهو البركة وكلٌ صحيح.

قوله: (وهو لا يتعين الخ) رد لذلك القيل، وأجاب سم بأنهم لم يدعوا التعيين، والمثال يكفيه الاحتمال.

قوله: (لجواز كونه مبتدأ) قال سم ولعل الحذف حينئذ غير واجب إذ لم يسد جواب القسم مسده أي لعدم حلوله محله لكن قال الورداني لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسده بخلاف الخبر لأنه محط الفائدة.

قوله: (على المبتدأ) أي المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي لقسمي عمرك لأنه خلاف الظاهر.

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُبْتَدَأُ نَصًّا فِي الْيَمِينِ لَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْخَبَرِ، نَحْوُ: «عَهْدُ اللَّهِ لَا فَعَلَنْ»
 التَّقْدِيرُ: «عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ» فَعَهْدُ اللَّهِ: مُبْتَدَأٌ، وَعَلَيَّ: خَبْرُهُ، وَلَكَ إِثْبَاتُهُ وَحَذْفُهُ.
 الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَفْعَ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ وَأَوْ هِيَ نَصٌّ فِي الْمَعِيَّةِ، نَحْوُ: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ»
 فَكُلُّ: مُبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ: «وَضِيعَتُهُ» مَعْطُوفٌ عَلَى كُلِّ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «كُلُّ رَجُلٍ
 وَضِيعَتُهُ مُقْتَرِنَانِ» وَيُقَدَّرُ بَعْدَ وَأَوْ الْمَعِيَّةِ.
 وَقِيلَ: لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» كُلُّ رَجُلٍ مَعَ
 وَضِيعَتِهِ، وَهَذَا كَلَامٌ تَامٌّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ، وَاخْتَارَ هَذَا الْمَذْهَبَ ابْنُ عُصْفُورٍ فِي شَرْحِ
 الْإِيضَاحِ.

قوله: (عهد الله) إنما لم يكن نصاً في القسم لاستعماله في غيره كثيراً كعهد الله يجب الوفاء به: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٩١] ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه بخلاف عمرك فإنه غلب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره إلا بقرينة فمرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال، وعدمها لا الصريح والكنائية فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر والعهد في أنهما كناية يمين لأن مرادهم اليمين الشرعي الموجب للإثم وهو لا يكون إلا بأسماء الله وصفاته لا اللغوي الأعم ولا يعتد بهما شرعاً إلا إذا نوى بالعمر بقاء الله أو حياته، وبالعهد استحقاقه لما أوجبه علينا من العبادات بخلاف ما إذا أطلق، أو نوى بهما نفس العبادة لأنهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتدبر.

قوله: (نصي في المعية) أي مع كونها للعطف، والمراد أنها ظاهرة فيها لأن الواو فيما ذكره تحتل مجرد العطف أيضاً كأن يقال كل رجل وضيعته مخلوقان لكنها ظاهرة في المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف.

قوله: (وضيعته) بفتح المعجمة وسكون التحتية أي حرفته سميت به لأن تركها يضيعها وصاحبها، وتطلق على الثوب والعقار أيضاً. وههنا إشكال مشهور وهو أنه لا يصح عود الضمير إلى كل لإفادته أن كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا إلى رجل لإفادته أن كل رجل يقارن ضيعة رجل واحد، وهما فاسدان، والجواب أن كل لما كانت في قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها، أو على مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحاداً كركب القوم دوابهم فكانه قيل: زيد وضيعته وعمره كذلك الخ.

قوله: (بعد واو المعية) أي بعد معطوفها لكونه خبراً عن المتعاطفين. واعترض بأنه لا شيء بعد الواو، ويسد مسد الخبر حتى يجب حذفه، وأجاب سم بأن المعطوف يسد مسده من حيث كونه خبراً عن الأول لحلوله حيثئذ في محله وإن لم يسد مسده من حيث كونه خبراً عنه هو.

قوله: (وقيل لا يحتاج الخ) رد بأن الواو وإن كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للإخبار بها لكونها ليست ظرفاً بخلاف مع.

فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْوَائِ نَصّاً فِي الْمَعِيَةِ لَمْ يُحْذَفِ الْخَبَرُ وَجُوباً، نحو: «زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمَانِ».

الْمَوْضِعُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَراً، وَنَعْدَهُ حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ، وَهِيَ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَراً؛ فَيُحْذَفُ الْخَبَرُ وَجُوباً؛ لِسَدِّ الْحَالِ مَسَدَّهُ، وَذَلِكَ نحو: «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئاً» فَضَرْبِي: مُبْتَدَأٌ، وَالْعَبْدُ: مَعْمُولٌ لَهُ، وَمُسِيئاً: حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَجُوباً، وَالتَّقْدِيرُ «ضَرْبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مُسِيئاً» إِذَا أَرَدْتَ الْاسْتِقْبَالَ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْمَضِيَّ فَالتَّقْدِيرُ «ضَرْبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مُسِيئاً» فَمُسِيئاً: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي «كَانَ» الْمُفْسَّرِ بِالْعَبْدِ، وَ «إِذَا

قوله: (فإن لم تكن النسخ) أي بأن لم تكن للمعية أصلاً بل لمجرد التشريك في الحكم كزيد وعمرو متباعداً أولها لا نصاً كمثال الشارح.

قوله: (لم يحذف الخبر وجوباً) أي بل جوازاً إن علم بدليل وإلا امتنع فلو قلت: زيد وعمرو، وأردت مقترنان جاز حذفه لأن الاقتصار على المتعاطفين يفيد معنى الاصطحاب، وجاز ذكره لأن الواو ليست نصاً فيه بخلاف قائمان مثلاً لعدم دليله قال الفرزدق:

تَمَتُّوا لِي الْمَوْتُ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

ويشعب كي علم أي يفرق فذكر الخبر. وهو يلتقيان لأن الواو لم تنص على المعية، ولو حذفه لفهم أفاده المصريح. وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضيعته. بل أن اللقي يحصل ولو بعد حين. كما هو الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلاً فلو أريد كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر الخبر شاذاً للنص على المعية فتأمل.

قوله: (مصدراً) أي صريحاً عند جمهور البصريين، وقيل ولو مؤولاً كان ضربت العبد مسيئاً، ولا بد من عمله في اسم يرجع إليه الضمير المحذوف مع الفعل، وذلك الاسم هو غير صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح.

قوله: (وبعده حال) أي مفردة كمثال أو ظرف كضربي العبد مع عصيانه، أو جملة كحديث: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» وقوله:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى خَلِيفُ رِضَا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

ولو مضارعية عند سيبويه خلافاً للفراء كضربي العبد يسيء ومنه قوله:

وَرَأْيِي عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يَعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

قوله: (حال من الضمير النسخ) إنما لم يجعل حالاً من معمول المصدر. وهو العبد نفسه العائد إليه الضمير لئلا يكون الحال من معمولات المبتدأ فيتقدم محلها حيثنذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيفتقر إلى تقديم خبر كما هو رأي الكوفيين أي ضربي العبد مسيئاً موجود فيفوت المقصود من حصر الضرب مثلاً في حال الإساءة، وحيثنذ يكون الحذف جائزاً لعدم

كَانَ» أَوْ «إِذَا كَانَ» ظَرْفُ زَمَانٍ نَائِبٌ عَنِ الْخَبَرِ.

وَبَيَّنَّ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «وَقَبْلَ حَالٍ» عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْمَحْذُوفَ مُقَدَّرٌ قَبْلَ الْحَالِ الَّتِي سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبَرِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ.

وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «لَا يَكُونُ خَبَرًا» عَنِ الْحَالِ الَّتِي تَضْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ الْمَذْكُورِ، نَحْوُ مَا حَكَى الْأَخْفَشُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ قَوْلِهِمْ: «زَيْدٌ قَائِمًا» فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «ثَبَّتَ قَائِمًا» وَهَذِهِ الْحَالُ تَضْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا؛ فَتَقُولُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ» فَلَا يَكُونُ الْخَبَرُ وَاجِبَ الْحَذْفِ، بِخِلَافِ: «ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا» فَإِنَّ الْحَالُ فِيهِ لَا تَضْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي قَبْلَهَا؛ فَلَا تَقُولُ: «ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا» لِأَنَّ الضَّرْبَ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُسِيئٌ.

وَالْمُضَافُ إِلَى هَذَا الْمَصْدَرِ حُكْمُهُ كَحُكْمِ الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: «أَنْتُمْ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ» فَأَنْتُمْ: مُبْتَدَأٌ، وَتَبَيَّنِي: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالْحَقُّ: مَفْعُولٌ لَتَبَيَّنِي، وَمَنُوطًا: حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَ خَبَرِ أَنْتُمْ، وَالتَّقْدِيرُ: «أَنْتُمْ تَبَيَّنِي الْحَقَّ إِذَا كَانَ - أَوْ إِذَا كَانَ - مَنُوطًا بِالْحَكَمِ».

سَدَّ شَيْءٌ مَسَدَهُ، وَإِنَّمَا لَمْ تَجْعَلْ كَانَ نَاقِصَةً، وَالْمَنْصُوبُ خَبَرُهَا لَا حَالًا مَعَ أَنْ حَذَفَ النَّاقِصَةُ أَكْثَرَ مِنَ التَّامَةِ لَوْ قَوِيَ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ مَقْرُونَةً بِالْوَاوِ مَوْقَعَهُ كَالْحَدِيثِ وَالْبَيْتِ الْمَارِينَ وَهِيَ لَا تَكُونُ خَبَرًا لَهَا فَتَدْبِرُ.

قَوْلُهُ: (نَائِبٌ) بِالرَّفْعِ صِفَةٌ لِحَالٍ.

قَوْلُهُ: (فَلَا يَكُونُ الْخَبَرُ الْخ) أَيُّ بَلٍ يَجِبُ ذِكْرُهُ، وَمَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ شَاذٌ كَقَوْلِهِمْ حَكَمَكَ مَسْمُومًا كَمَحْمَدٍ أَيُّ حَكَمَكَ لَكَ حَالٌ كَوْنُهُ نَافِذًا، وَخَرَجْتَ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا بِنَاءً عَلَى أَنْ إِذَا خَرَفَ أَمَّا عَلَى أَنَّهَا ظَرْفٌ فَهِيَ الْخَبَرُ وَلَا حَذْفَ. فَلَا يُقَالُ قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ: ضَرَبِي الْعَبْدَ شَدِيدًا بَلْ إِنْ قَصِدَتْ الْحَالِيَّةُ وَجِبَ ذِكْرُ الْخَبَرِ كضَرَبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ شَدِيدًا أَوْ الْخَبَرِيَّةُ وَجِبَ الرِّفْعُ.

قَوْلُهُ: (لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُسِيئٌ) أَيُّ بِحَسَبِ قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ كَوْنِ الْمُسِيئِ هُوَ الْعَبْدُ لَا الضَّرْبُ. فَلَوْ قَصِدَ وَصَفَ الضَّرْبِ بِهَا مَجَازًا عَنْ فَاعِلِهِ، وَلَا حَجَرَ فِي الْمَجَازِ تَعْيِينَ رَفْعِهِ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي مِثَالِ الْمَتْنِ الثَّانِي لِأَنَّ مَنُوطًا يَصْلُحُ لَجَرِيَانِهِ عَلَى التَّبْيِينِ بِحَسَبِ ذَاتِهِ حَقِيقَةً لَكِنْ لَمْ يَقْصِدْ إِلَّا جَرِيَانَهُ عَلَى الْحَقِّ فَهُوَ غَيْرُ صَالِحٍ لِلْخَبَرِيَّةِ بِحَسَبِ الْقَصْدِ فَقَطْ، وَأَوْضَحَ مِنْهُمَا: ضَرَبِي الْعَبْدَ قَائِمًا، وَ: أَكْثَرَ شَرِبِي السُّوَيْقِ مَلْتَوْتًا لِأَنَّ الْحَالُ فِيهِمَا لَا تَصْلُحُ لِلْخَبَرِيَّةِ لَا بِحَسَبِ ذَاتِهَا وَلَا فِي الْقَصْدِ فَتَدْبِرُ.

قَوْلُهُ: (وَالْمُضَافُ إِلَى هَذَا الْمَصْدَرِ الْخ) أَيُّ صَرِيحًا كَانَ كَمَا مِثْلُهُ، أَوْ مُؤَوَّلًا كَأَخْطَبَ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا أَيُّ أَخْطَبَ كَوْنُ الْأَمِيرِ أَيُّ أَكْوَانِهِ إِذَا كَانَ قَائِمًا.

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يُحذفُ فِيهَا الْمَبْتَدَأُ، وَجُوبًا، وَقَدْ عَدَّهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَرْبَعَةً:

الأول: النَّعْتُ الْمَقْطُوعُ إِلَى الرَّفْعِ: فِي مَدْحٍ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمِ» أَوْ ذَمٍّ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثِ» أَوْ تَرْحَمٍ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ الْمُسْكِينِ» فَالْمَبْتَدَأُ مَحذُوفٌ فِي هَذِهِ الْمَثَلِ وَنَحْوِهَا وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: «هُوَ الْكَرِيمُ، وَهُوَ الْخَبِيثُ، وَهُوَ الْمُسْكِينُ».

المَوْضِعُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَخْصُوصٌ «نِعَمَ» أَوْ «يُسَّ» نَحْوُ: «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَيُسَّ الرَّجُلُ عَمْرُو» فزَيْدٌ وَعَمْرُو: خَبَرَانِ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ «هُوَ زَيْدٌ» أَيْ الْمَمْدُوحُ زَيْدٌ «وَهُوَ عَمْرُو» أَيْ الْمَذْمُومُ عَمْرُو.

قوله: (أربعة) زاد في الهمع وغيره مواضع منها لا سيما زيد بالرفع كما مر. ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله، أو مفعوله بحرف جر نحو سقياً ورعياً لك. فلك خبر مبتدأ حذف وجوباً ليلي المصدر فاعله أو مفعوله كما يليان الفعل أي: اسق يا الله هذا الدعاء لك يا زيد مثلاً فالكلام جملتان، وليس الجار متعلقاً بالمصدر لامتناع خطابين لاثنتين في جملة واحدة، ومحل ذلك كما نرى إذا كان المصدر نائباً عن فعل الأمر، وكان المجرور ضمير المخاطب فإن ناب عن غير الأمر كشكراً لك أي شكرت لك شكراً، أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقياً لزيد فالظاهر أن اللام لتقوية العامل، ومدخولها معمول المصدر أي: اسق يا الله زيداً وارع فاحفظ هذا التحقيق أه صبان، واللام في ذلك مبينة للمفعول، ومثال الفاعل كما في الرضي نحو: بؤساً لك وسحقاً وبعداً، أي بئست وسحقت وبعدت، ولعل المانع من كون الجار متعلقاً بالمصدر هنا أن التعدي باللام إنما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل. قال الرضي: وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبينة للمعارف نحو: وما بكم من نعمة إذا جعلت ما موصولة أما المبينة للنكرات فهي صفة لها كما إذا جعلت ما في الآية نكرة اهـ.

قوله: (النعت المقطوع) سمي نعتاً باعتبار ما كان، وإنما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمنعوت، أو للإشعار بإنشاء كما فعلوا في النداء.

قوله: (في مدح النخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص، أو الإيضاح فإن الحذف فيه جائز كما في التصريح وغيره.

قوله: (محذوف وجوباً) أي لصيرورة الكلام لإنشاء المدح مثلاً فجري مجرى الجملة الواحدة.

قوله: (مختصص نِعَمَ) أي المؤخر عنها كما مثله، أما المقدم كزيد نعم الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة، ورباطها العموم كما مر. ومثل نعم فيما ذكر ما شاكلها في المدح أو الذم كحب وساء.

المَوْضِعُ الثَّالِثُ: مَا حَكَى الْفَارِسِيُّ مِنْ كَلَامِهِمْ «فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنْ» فِي ذِمَّتِي: خَيْرٌ لِمَبْتَدِئٍ مَحْذُوفٍ وَاجِبِ الحَذْفِ، وَالتَّقْدِيرُ «فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ» وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، وَهُوَ مَا كَانَ الْخَبَرُ فِيهِ صَرِيحاً فِي الْقِسْمِ.

المَوْضِعُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَصْدَراً نَائِباً مَتَابَ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «صَبْرٌ جَمِيلٌ» التَّقْدِيرُ «صَبْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ» فَصَبْرِي: مُبْتَدَأٌ، وَصَبْرٌ جَمِيلٌ: خَبَرُهُ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَبْتَدَأُ - الَّذِي هُوَ «صَبْرِي» - وَجُوباً.

١٤٢ - وَأَخْبَرُوا بِالنِّسْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَّاهُ شَعْرًا
اختلفَ التَّخْوِثُونَ فِي جَوَازِ تَعَدُّدِ خَبَرِ الْمَبْتَدِئِ الْوَاحِدِ بِغَيْرِ حَرْفٍ عَطْفٍ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَاتِمٌ صَاحِكٌ».

قوله: (في ذمتي يمين) أي أو عهد أو ميثاق أو متعلق ذلك، وهو مضمون الجواب لأنه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد، وإنما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه، وسده مسده لكونه واجب التأخير، والجواب في محله.

قوله: (صريحاً في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف، ومثاله لا صراحة فيه قطعاً اه إسقاطي.

قوله: (نائباً متاب الفعل) أي أتى به بدلاً عن اللفظ بفعله إذ أصله اصبر صبراً فحذف الفعل، وعوض عنه المصدر اكتفاءً بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل إلى الرفع ليفيد الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ استصحاباً لحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل، وإعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية.

قوله: (صبر جميل) أي في قول الراجز:

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

أي أمرنا صبر جميل، ومثله سمع وطاعة أي أمرنا ذلك.

فائدة: الصبر الجميل هو الذي لا شكاية معه، والصفح الجميل هو الذي لا عتاب معه، والهجر الجميل هو الذي لا أذية معه.

قوله: (سراة) بفتح المهملة، وقد تضم أصله سرية قلبت ياؤه ألفاً كقضاة جمع سري أي شريف على غير قياس إذ قياس جمع فعيل المعتل باللام أفعلاء كنبى وأنبياء، وتقي وأتقياء كما سيأتي في قوله:

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمُعَلِّ

لا ما الخ.

فَدَهَبَ قَوْمٌ - مِنْهُمْ الْمُصَنَّفُ - إِلَى جَوَارِ ذَلِكَ، سَوَاءَ كَانَ الْخَبَرَانِ فِي مَعْنَى خَيْرٍ وَاحِدٍ،
 نَحْوُ: «هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ» أَيْ مَزٌ، أَمْ لَمْ يَكُنَا فِي مَعْنَى خَيْرٍ وَاحِدٍ؛ كَالْمَثَالِ الْأَوَّلِ.
 وَدَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرَانِ فِي مَعْنَى خَيْرٍ وَاحِدٍ فَإِنْ لَمْ
 يَكُنَا كَذَلِكَ تَعَيَّنَ الْعَطْفُ؛ فَإِنْ جَاءَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ شَيْءٌ بِغَيْرِ عَطْفٍ قُدِّرَ لَهُ مُبْتَدَأٌ آخَرُ، كَقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج ١٥-١٤] وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[٥٨] مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي
 وقوله:

[٥٩] يَنَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَائِي؛ فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

قوله: (سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لأنه إما
 في اللفظ والمعنى كمثال المتن والآية والبيتين فيجوز فيه العطف، وتركه بالواو وغيرها، أو في
 اللفظ فقط. وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو حلو حامض أي مز وهذا أعسر
 يسر أي أضيف للعمل لأنه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لأنهما شيء واحد في المعنى،
 ولا يتوسط المبتدأ بينهما، ولا يتقدمان عليه على الأصح فيهما، وزاد ولده نوعاً يجب فيه العطف
 وهو تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة كقوله:

يَدَاكَ يَدَّ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

أو حكماً لكونه ذا أجزاء كقوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ﴾ [الحديد: ٢٠]
 الخ، والنوع الأول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين إلا مجازاً أفاده
 الدماميني.

قوله: (مز) بضم الميم كما في القاموس أي متوسط بين الحلاوة والحاموضة الصرفتين،
 وليس مجتمعين فيه لأنهما ضدان بخلاف: زيد كاتب شاعر فإنه جامع بين الصفتين لذاتهما فكل
 منهما خبر مستقل.

قوله: (من يك الخ) من شرطية لحذف نون يكن وقوله: فهذا بتي قائم مقام جوابها من إقامة
 السبب مقام المسبب أي فأنا مثله لأن هذا بتي، والبت كساء غليظ مربع ومقيظ، وما بعده بصيغ
 اسم الفاعل أي كاف لي في القیظ، وهو شدة الحر والصيف والشتاء.

قوله: (ينام الخ) المروي فهو يقظان هاجع بدل نائم لأن قبله:

وَبِتُّ كَنُومِ الذُّبِّ فِي ذِي حَفِیْظَةٍ أَكَلْتُ طَعَاماً دُونَهُ وَهُوَ جَائِعٌ

ينام الخ، والعرب تزعم أن الذب ينام بعين، ويحرس بأخرى، ثم يتناوبان في الحرس فهو
 نائم من جهة، يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر.

وَرَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، كَأَن يَكُونَ الْخَبَرَانِ مَثَلًا مُفْرَدَيْنِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ» أَوْ جَمَلَتَيْنِ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَحِكٌ»، فَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُفْرَدًا وَالْآخَرُ جُمْلَةً فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ فَلَا تَقُولُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَحِكٌ» هَكَذَا زَعَمَ هَذَا الْقَائِلُ، وَيَقَعُ فِي كَلَامِ الْمُعَرِّبِينَ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَغَيْرِهِ تَجْوِيزُ ذَلِكَ كَثِيرًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه ٢٠] جَوَزُوا كَوْنَهُ «تَسْعَى» خَبْرًا ثَانِيًا، وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ؛ لِجَوَازِ كَوْنِهِ حَالًا.

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

- ١٤٣ - تَرَفَّعَ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا، وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرَ
١٤٤ - كَكَانَ ظِلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَضْبَحًا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ، زَالَ بَرَحًا
١٤٥ - فَتَيَّ، وَأَنْفَكَ، وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لَشِبَهُ نَفْيٍ، أَوْ لِنَفْيٍ، مُشَبَّعَةٌ

قوله: (ويقع الخ) رد لذلك الزعم.

قوله: (لجواز كونه حالاً) الصواب إذا لم يجعل خبراً كونه صفة لحية لأنها نكرة لا مسوغ لمجيء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم.

كان وأخواتها

استعار الأخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة، وخص كان بالذكر لأنها أم الباب إذ حدثها وهو الكون يعم جميع أخواتها، ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات، وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر في الخطبة.

قوله: (اسماً) الظاهر أنه معمول لمحذوف كما يشير له حل الشارح أي ويسمى اسماً لها، وقد يجعل حالاً أي حال كونه اسماً لها أي مسمى بذلك.

قوله: (ككان) خبر مقدم عن ظل، وما عطف عليه يحذف العاطف في غالبه.

قوله: (زال) أي ماضي يزال لا ماضي بزيل بفتح أوله فإنه تام متعدي بمعنى ماز تقول: زال ضأنك من معرك أي ميزها، ومصدرها الزيل، ولا ماضي يزول فإنه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١] ومصدره الزوال، ولا مصدر للناقصة، ووزنها فعل بالكسر، وغيرها بالفتح كما في التصريح وغيره.

قوله: (فتي) بثلاث التاء، ويقال أفناً كما في الهمع.

قوله: (وهذي الأربعة) أي موادها فلا يرد أنها أفعال ماضية لا تلي النهي الذي من جملة شبه النفي.

قوله: (لشبهه نفي) قدمه على النفي جبراً لضعفه.

١٤٦ - وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِـ «مَا» كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دَرَهَمًا
لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ شَرَعَ فِي ذِكْرِ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ، وَهِيَ قِسْمَانِ:
أَفْعَالٌ، وَحُرُوفٌ؛ فَالْأَفْعَالُ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَأَفْعَالُ الْمَقَارَبَةِ، وَظَنٌّ وَأَخَوَاتُهَا؛ وَالْحُرُوفُ: مَا
وَأَخَوَاتُهَا، وَلَا الَّتِي لِنَقْيِ الْجِنْسِ، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا.
فَبَدَأَ الْمَصْنَفُ بِذِكْرِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَكُلُّهَا أَفْعَالٌ اتِّفَاقًا، إِلَّا «لَيْسَ»؛ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى
أَنَّهَا فِعْلٌ، وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ - وَأَبُو بَكْرِ بْنُ شُقَيْرٍ - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ - إِلَى أَنَّهَا
حَرْفٌ.
وَهِيَ تَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ، وَتَنْصُبُ خَبَرَهُ،

قوله: (ومثل كان الخ) خبر مقدم عن دام لقصد لفظها، ومسبوقاً حال منها، أو من ضمير خبرها.

قوله: (كأعط الخ) درهماً إما مفعول ثانٍ لأعط، وحذف الأول كمفعول مصيباً أي واجداً أي أعط المحتاج درهماً ما دمت واجداً له ففيه تقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيباً، وحذف مفعولاً أعط، وأصل دام دوم بالفتح، وينقل إلى المضموم عند اتصال التاء به توصلًا إلى نقل الضمة إلى الدال لتدل بعد حذف عينه للساكنتين على أنها واو وانظر لم جعل مفتوحاً مع أنه لا يتصرف على الصحيح، وقد يقال لكثرة الفتح وخفته، وبالحمل على التامة لأنها جاء وصفها على فاعل. وهو قليل في المضموم، والمكسور كما مر. ويأتي.

قوله: (نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الإزالة لإزالتها حكم المبتدأ والخبر.

قوله: (إلى أنها فعل) أي لقبول التاءين.

قوله: (ترفع المبتدأ) أي تجدد له رفعاً غير رفع الابتداء عند البصريين. وهو الصحيح لاتصال الضمير بها، وهو لا يتصل إلا بعامله استقراء، ولأنها لو لم تعمل إلا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة، ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ إنما هو باعتبار ما كان، وأل في المبتدأ كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فإن منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير إلا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر، واللازم لصفة واحدة كطوبى للمؤمن وويل للكافر، وكأيمن في القسم واللازم للابتداء بنفسه كأقل رجل يقول ذلك والله درك، وما التعجبية فإن هذه الأشياء جرت مجرى الأمثال فلا تغير عما وردت، أو بغيره كمصحوب لولا وإذا الفجائية فإنهما لا يصاحبان غير المبتدأ.

قوله: (وتنصب خبره) أي غير الطلبي في الجميع وشذ قوله:

وَكُونِي بِالْمَكَارِهِ ذَكْرِي

أو هو بمعنى تذكيري وغير الفعل الماضي في صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها بخلاف

وَيُسَمَّى المرفوعُ بها اسماً لها، والمنصوبُ بها خبراً لها.
وهذه الأفعالُ قسمان: منها ما يَعْمَلُ هذا الْعَمَلُ بِلا شَرْطٍ، وَهِيَ: كَانَ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَأَضْحَى، وَأَضْبَحَ، وَأَمْسَى، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمِنْهَا ما لا يَعْمَلُ هذا الْعَمَلُ إِلَّا بِشَرْطٍ، وَهُوَ قِسْمَان: أَحَدُهُما ما يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهِ أَنْ يَسْبِقَهُ نَفْيٌ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ شِبْهُ نَفْيٍ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: زَالَ، وَبَرِحَ، وَفَتِيَءٌ، وَانْفَكَ؛ فَمِثَالُ النَّفْيِ لَفْظاً «ما زال زيد قائماً» وَمِثَالُهُ تَقْدِيرًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُو تَذَكُّرُ يَوْسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أَيْ: لا تَفْتَأُ، وَلا يُحَذَفُ النَّافِي مَعَهَا إِلَّا بَعْدَ الْقَسَمِ كَالآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَقَدْ شَذَّ الْحَذْفُ بِدُونِ الْقَسَمِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[٦٠] وَأَبْرَحَ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقاً مُجِيداً
أَي: لا أَبْرَحُ مُنْتَطِقاً مُجِيداً، أَيْ: صَاحِبَ نَطَاقٍ وَجَوَادٍ، مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي، وَعَنَى بِذَلِكَ

البقية نحو: إن كنت قلته، وغير اسم الاستفهام في دام وليس المنفي بما فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ولا أين ليس زيد لأن خبر دام وليس لا يتقدم عليهما، ولا: أين ما زال زيد لأن ما النافية تلزم الصدر عند البصريين فتزحم مع الاستفهام بخلاف المنفي بغير ما نحو: أين لا يزال زيد، وغير المنفي ككيف كان زيد.

واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر في هذا الباب اقتصاراً أي بلا دليل، ولا اختصاراً أي به عند الجمهور إلا ضرورة لشبه الاسم بالفاعل، والخبر صار كالعوض عن مصدرها إذ القيام مثلاً كون من أكوأ زيد، والعوض لا يحذف أي، وأما حذفها في أن خير فخير كما سيأتي فتبع لكان لا بالاستقلال، وأجاز بعضهم حذف الخبر لقربة مطلقاً، والمصنف في ليس فقط حكى سيبويه ليس أحد أي هنا أفاده في الهمع مع زيادة.

قوله: (ويسمى المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لأن زيد مثلاً اسم للذات لا لكان، والأفعال لا يخبر عنها، وقد يسميان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها. فمعنى كان زيد قائماً كان قيام زيد.

قوله: (أن يسبقه نفي) أي لأن القصد بالجملة الإثبات، وهذه الأفعال معناها نفي فإذا نفيت انقلبت إثباتاً.

قوله: (إلا في القسم) أي مع المضارع، وكون النافي لا كما قال الدنوشري:

وَيُحَذَفُ نَافٍ مَعَ شُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ إِذَا كَانَ لَا قَبْلَ الْمُضَارِعِ فِي قَسَمٍ

قوله: (بحمد الله) متعلق بالاستمرار لمفهوم من أبرح المنفي، ومجيد بضم الميم خبر ثان إن قلنا بتعدد الخبر في هذا الباب وإلا فنعت.

قوله: (نطاق) هو ما يشد به الوسط جمعه نُطُقُ ككتاب وكتب.

قوله: (وجواد) بتخفيف الواو يطلق على الفرس ذكراً أو أنثى كما في المصباح.

أَنَّهُ لَا يَزَالُ مُسْتَعِينًا مَا بَقِيَ لَهُ قَوْمُهُ، وَهَذَا أَحْسَنُ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ الْبَيْتُ.

وَمِثَالُ شِبْهِ النَّفْيِ - وَالْمُرَادُ بِهِ النَّهْيُ - كَقَوْلِكَ: «لَا تَزَلْ قَائِمًا» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٦١] صَاحَ شِمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ؛ فَنَسِيَائُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

وَالدُّعَاءُ، كَقَوْلِكَ: «لَا يَزَالُ اللَّهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ» وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[٦٢] أَلَا يَا أَسْلَمِي، يَا دَارَ مَيِّ، عَلَى الْبَلَى، وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَائِكَ الْقَطَرُ

وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ».

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهِ أَنْ يَسْبِقَهُ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ، وَهُوَ «دَامَ» كَقَوْلِكَ:

«أَعْطِ مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا» أَيْ: أَعْطِ مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا دِرْهَمًا؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

قوله: (وهذا أحسن) الإشارة إما إلى الإعراب فمقابله إن أبرح غير منفي بل تام بمعنى أزل عن كوني منتطقاً مجيداً أي أترك ذلك ما دامت قومي لأنهم يكفوني فلا شاهد فيه، أو إلى المعنى فمقابله أن منتطقاً معناه ناطق، ومجيداً أي محسناً في الثناء على قومي أفاده العيني.

قوله: (النهي والدعاء) أي لأن المطلوب بهما ترك الفعل، وهو نفي فخرج غيرهما كالاستفهام قيل إلا الإنكاري لأنه بمعنى النفي، ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا أو بلى كقوله:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَمْ ثُمَّ لَا زَلْ سَتَ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

إن قلنا بأنها فيه للدعاء، وهو المختار لتناسب ما عطف عليها بتم فراراً من عطف الإنشاء على الخبر.

قوله: (صاح) منادى مرخم صاحب على غير قياس لكونه ليس بعلم وشمر أي اجتهد في الاستعداد للموت ولا تنسه.

قوله: (ألا يا أسلمي الخ) ألا حرف استفتاح وتنبية، ويا مؤكدة لها، أو المنادى محذوف أي يا هذه، ومي اسم امرأة غير مية لا ترخيمها كما في التصريح أي فلا يرد أن ترخيم غير المنادي شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام ذي الرمة نظماً ونثراً وجدته يسمي محبوبته بهما، وعلى البلى أي منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضي صار خلقاً، والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئاً ومنهلاً كمنصبا وزناً ومعنى، والمراد انصباب غير مضر بدليل: أسلمي.

قوله: (المصدرية الظرفية) أخذهما من المثال، وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نيابتها عن الظرف، وهو المدة وهما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها في ما دامت السموات والأرض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة أي مدة بقائهما فخرج غير المصدرية كالنافية في نحو: ما دام شيء، وغير الظرفية كيَعْجَبَنِي مَا دَمْتُ صَاحِحًا أَيْ دَوَامِكَ فِدَامَ فِيهِمَا تَامَةٌ بِمَعْنَى بَقِيَ وَالْمَنْصُوبُ حَالٌ، وَكَذَا عِنْدَ حَذْفِ مَا كَأَوْ دَامَ الظُّلْمُ أَهْلَكَ، وَلَا تَوْجِدُ الظَّرْفِيَّةَ بِدُونِ الْمَصْدَرِيَّةِ.

﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدة دَوَامِي حَيًّا. وَمَعْنَى ظَلَّ: اتَّصَفَ الْمُخْبِرُ عَنْهُ بِالْخَبَرِ نَهَارًا، وَمَعْنَى بَاتَ: اتَّصَفَهُ بِهِ لَيْلًا، وَأَضْحَى: اتَّصَفَهُ بِهِ فِي الضُّحَى، وَأَصْبَحَ: اتَّصَفَهُ بِهِ فِي الصَّبَاحِ، وَأَمْسَى: اتَّصَفَهُ بِهِ فِي الْمَسَاءِ، وَمَعْنَى صَارَ التَّحَوُّلُ مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى، وَمَعْنَى لَيْسَ: النَّفْيُ، وَهِيَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِنَفْيِ الْحَالِ، نَحْوُ: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا» أي: الآنَ، وَعِنْدَ التَّقْيِيدِ بِزَمَنِ عَلَى حَسْبِهِ، نَحْوُ: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا» وَمَعْنَى زَالَ وَأَخَوَاتُهَا: مُلَازِمَةُ الْخَبَرِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ نَحْوُ: «مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، وَمَا زَالَ عَمْرُو أَزْرَقَ الْعَيْنَيْنِ» وَمَعْنَى دَامَ: بَقِيَ وَاسْتَمَرَّ.

١٤٧ - وَغَيْرُ مَا ضِمَّ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

قوله: (ومعنى ظل) أي مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماضٍ نهارِي، وقوله: بالخبر أي بمدلوله التضميني، وهو الحدث وقوله: نهاراً أي ماضياً، وكذا يقال في الباقي. قوله: (ومعنى صار التحول) أي موضوعه له، وأما التحويل المفهوم من كل فعل فإنما لزم من دلالة على التجدد، والحدوث لا من الوضع فحصل الفرق بينهما أفاده سم، وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمعته بقولي:

بمعنى صارَ في الأفعال عشرٌ تحوّل آصَ عاد ارجع لِنَغْنَمِ
وَرَّاحَ غَدَا اسْتَحَالَ اِزْتَدَّ فَاغْعُذْ وَحَارَ فَهَآكَهَا وَاللَّهُ أَغْلَمُ

وحكى سيبويه ما جاءت حاجتك بالنصب أي أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير ما الاستفهامية، وبالرفع أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم، وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيراً نحو: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ [النبا: ١٩] زاد الزمخشري بات قال في شرح الكافية ولا حجة له عليها.

قوله: (لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال، وإنما لم تدل على المضي كسائر الأفعال الماضية لأن شبهها الحرف في الجمود، والمعنى جردها عن الزمان أصلاً لكن حدث خبرها لا بد له من زمن فحمل على الحال لأنه الأقرب.

قوله: (وعند التقيد بزمن) أي صريحاً كما مثله، أو ضمناً كليس خلق الله مثله أي في الماضي، واسمها ضمير الشأن ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً أي في المستقبل، وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفاً، ولم تقلب ألفاً لجمودها.

قوله: (على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله محسناً. لا يزال زيد أزرق العينين، أم لا نحو ما زال زيد ضاحكاً أو عالماً أي مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقاً.

قوله: (مثله) أما حال من فاعل عمل أو نعت لمصدره محذوفاً أي عمل عملاً مثل عمله،

هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَا يَتَصَرَّفُ، وَهُوَ مَا عَدَا لَيْسَ وَدَامَ.

وَالثَّانِي مَا لَا يَتَصَرَّفُ، وَهُوَ لَيْسَ وَدَامَ، فَتَبَّهَ الْمُصَنِّفُ بِهَذَا الْيَبْتِ عَلَى أَنَّ مَا يَتَصَرَّفُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ يَعْمَلُ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ عَمَلُ الْمَاضِي، وَذَلِكَ هُوَ الْمُضَارِعُ، نَحْوُ: «يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] وَالْأَمْرُ، نَحْوُ: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠]، وَاسْمُ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ كَائِنٌ أَخَاكَ»، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

[٦٣] وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا
وَالْمُضْدَرُّ كَذَلِكَ، وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي «كَانَ» الْبَاقِصَةِ: هَلْ لَهَا مُضْدَرٌّ أَمْ لَا؟ وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَهَا مُضْدَرًّا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٦٤] يَبْذُلُ وَجَلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقدر عليه، وهو ممنوع فلعل فيه خلافاً أو للضرورة.

قوله: (وهو ليس ودام) حصره غير المتصرف فيهما يقتضي أن مراده بالمتصرف ما يعم التصرف التام، والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فإنه ليس لها إلا الماضي والمضارع واسم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والأمر، وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلاً على الصحيح في دام، وأما يدوم ودم وذائم ودوام فمن دام التامة لكن رجح الصبان أن الناقصة لها المضارع، والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدرية، وادعاء أن هذا المنسبك مصدر التامة، أو اختراع مصدر لم يرد جور وسوء ظن، والباقي تصرفه تام كما بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فمنعه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللوحة: إن تلميذه أبا الفتح بن جني سأله عن قول سيبويه مكون فيه فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب، وأجازة آخرون، وعليه فالنائب عن الاسم إما الظرف كما مثل أو ضمير مصدره ألمفهوم منه نحو مكون قائماً فتلخص أنها ثلاثة أقسام.

قوله: (أخاك) خبر كائناً، واسمه ضمير يعود على من وكائناً خبر ما الحجازية، وتلفه أي

تجده.

قوله: (والصحيح أن لها مصدرًا) أي فلكان الكون، والكينونة، ولصار الصير والصيرورة، ولبات البيات والبيتوتة، ولظل الظلول، ولأصبح وأمسى وأضحى الإصباح والإمساء والإضحاء.

قوله: (يبذل) الباء سببية متعلقة بساد أي شرف، وكونك مبتدأ، والكاف في محل جر بالإضافة، ورفع من حيث إنها اسم الكون، وإياه خبره من حيث النقصان، ويسير أي سهّل خبره من حيث الابتداء، وعليك متعلق به.

وَمَا لَا يَتَصَرَّفُ مِنْهَا - وَهُوَ دَامَ، وَلَيْسَ - وَمَا كَانَ النَّفْيُ أَوْ شِبْهُهُ شَرْطًا فِيهِ - وَهُوَ زَالَ وَأَخَوَاتُهَا - لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ أَمْرٌ وَلَا مَضَرٌّ.

١٤٨ - وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ أَجْزُ، وَكُلُّ سَبْقَةٍ دَامَ حَظَرَ مُرَادُهُ أَنَّ أَخْبَارَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ - إِنْ لَمْ يَجِبْ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْأَسْمِ، وَلَا تَأْخِيرُهَا عَنْهُ - يَجُوزُ تَوْسُطُهَا بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْأَسْمِ؛ فَمِثَالُ وَجُوبِ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْأَسْمِ قَوْلُكَ: «كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» فَلَا يَجُوزُ هُنَا تَقْدِيمُ الْأَسْمِ عَلَى الْخَبَرِ، لِثَلَاثِ أَعْدَادٍ: الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخَّرِ لَفْظًا وَرُتْبَةً، وَمِثَالُ وَجُوبِ تَأْخِيرِ الْخَبَرِ عَنِ الْأَسْمِ قَوْلُكَ: «كَانَ أَخِي رَفِيقِي» فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ رَفِيقِي - لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ، لِإِعْدَمِ ظُهُورِ الْإِغْرَابِ، وَمِثَالُ مَا تَوْسَطَ فِيهِ الْخَبَرُ قَوْلُكَ: «كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ - مِنَ الْمُتَصَرِّفِ، وَغَيْرِهِ - يَجُوزُ تَوْسُطُ أَخْبَارِهَا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ.

قوله: (وما لا يتصرف منها الخ) هذه العبارة في غاية الفلاحة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كما لا يخفى.

قوله: (وفي جميعها) متعلق بأجر وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع وسبقه مفعول حظر وهو مصدر ومضاف لفاعله، ودام مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها.

قوله: (كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لأن تقديم الخبر يصدق بتقديمه على الاسم وحده كهذا، وعلى الفعل أيضاً كفى الدار كان صاحبها، وليس كلامه الآن في وجوب التوسط حتى يعترض عليه بأن هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل، والحاصل أن للخبر ستة أحوال: وجوب التأخر ككان صاحبها عدوي لما ذكره الشارح ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾ [الأنفال: ٣٥] أي تصفير بالفاء، وتصدية أي تصفيقاً لحصره وجوب التوسط كيحجني أن يكون في الدار صاحبها فيمتنع تأخير في الدار لمكان الضمير، وتقديمه على الفعل لثلاث يفصل بين أن وصلتها، وعلى أن لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كأين كان زيد وجوب التأخر، أو التوسط كهل كان زيد قائماً فيمتنع تقديمه على هل لأن لها الصدر، وعلى أن لثلاث يفصل بينهما وجوب التوسط، أو التقدم ككان في الدار صاحبها، وكان غلام هند بعلها بنصب غلام ونحو ما كان قائماً إلا زيد لجواز تقديم الخبر على كان لا على ما لان لها. الصدر السادس: جواز الثلاثة ككان زيد قائماً، وكان غلام هند مبغضها بنصب مبغض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وإن تأخر لفظاً.

قوله: (بالشروط المذكورة) هو قوله إن لم يجب تقديمها الخ أي بشرط أن تخلو من موجب التقديم والتأخير ولا تدخل من التخصيص المتقدم.

وَنَقَلَ صَاحِبُ الْإِرْشَادِ خِلَافاً فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِ «لَيْسَ» عَلَى اسْمِهَا، وَالصُّوَابُ جَوَازُهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[٦٥] سَلِي - إِنْ جَهِلْتَ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجَاهُولٍ
وَذَكَرَ ابْنُ مُعْطٍ أَنَّ خَبَرَ «دَامَ» لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا؛ فَلَا تَقُولُ: «لَا أَصَاحِبُكَ مَا دَامَ قَائِماً زَيْدٌ» وَالصُّوَابُ جَوَازُهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

[٦٦] لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ لَذَائِهِ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرٌ» إِلَى أَنَّ كُلَّ الْعَرَبِ - أَوْ كُلُّ النَّحَاةِ - مَنَعَ سَبْقَ خَبَرِ «دَامَ» عَلَيْهَا، وَهَذَا إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُمْ مَنَعُوا تَقْدِيمَ خَبَرِ دَامَ عَلَى «مَا» الْمُتَّصِلَةِ بِهَا، نَحْوُ: «لَا

قوله: (والصواب جوازه) منه قراءة حمزة وحفص «ليس البر أن تولوا» بنصب البر.

قوله: (فليس سواء) خبر ليس مقدم، وعالم اسمها مؤخر، وهذا من قصيدة للسموأل اليهودي يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فمالت للآخر. أولها:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَذَنْسَ مِنَ اللَّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ
تُعِيرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ
وَمَا قَلَّ مَنْ كَانَتْ بَقَايَاهُ مِثْلُنَا شَبَاباً تَسَامَى لِلْعُلَا وَكُھُولُ
وَمَا ضَرَرْنَا أَنَا قَلِيلٌ وَجَارُنَا عَزِيزٌ وَجَارُ الْأَكْثَرِينَ ذَلِيلٌ
وَأَنَا أَنَاسٌ لَا تَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ
يُقَرِّبُ حُبِّ الْمَوْتِ أَجَالَنَا لَنَا وَتَكَرُّهُ أَجَالُهُمْ فَتَطُولُ
وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ فِي فِرَاشِهِ وَلَا طُلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلٌ
إِذَا سَيِّدٌ مِنَّا خَلَا قَامَ سَيِّدٌ قَوْلُ بِمَا قَالَ الْكِرَامُ فَعُولُ
وَتُنَكِّرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلُهُمْ وَلَا يُنَكِّرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ
وَأَيَّامُنَا مَشْهُودَةٌ فِي عَدُونَا لَهَا غُرَرٌ مَشْهُورَةٌ وَحُجُولُ
وَأَسْيَافُنَا فِي كُلِّ شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ بِهَا مِنْ قِرَاعِ الدَّارِعِينَ فُلُولُ
مُعَوَّدَةٌ أَنْ لَا تُسَلَّ نِصَالُهَا فَتُغَمَدَ حَتَّى يُسْتَبَاحَ قَتِيلُ

سلي النخ.

قوله: (لا طيب للعيش) أي العيشة والحياة، ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته

قال شيخ الإسلام: ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو «لذاته فالأولى

أَصْحَبُكَ قَائِمًا مَا دَامَ زَيْدٌ» فَمُسَلَّمٌ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُمْ مَنَعُوا تَقْدِيمَهُ عَلَى «دَامَ» وَخَذَهَا، نَحْوُ: «لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ» - وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلُهُ وَلَدُهُ فِي شَرْحِهِ - فَبِهِ نَظَرٌ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ خَبَرِ دَامَ عَلَى دَامَ وَخَذَهَا؛ فَتَقُولُ: «لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ» كَمَا تَقُولُ: «لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدًا كَلَّمْتُ».

١٤٩ - كَذَلِكَ سَبَقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَةِ فَجِئَ بِهَا مَثَلُوهُ، لَا تَالِيَةَ
يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى مَا النَّافِيَةِ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا
كَانَ النَّفْيُ شَرْطًا فِي عَمَلِهِ، نَحْوُ: «مَا زَالَ» وَأَخَوَاتُهَا؛ فَلَا تَقُولُ: «قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ» وَأَجَازَ
ذَلِكَ ابْنُ كَيْسَانَ وَالنَّحَّاسُ، وَالثَّانِي: مَا لَمْ يَكُنِ النَّفْيُ شَرْطًا فِي عَمَلِهِ، نَحْوُ: «مَا كَانَ زَيْدٌ
قَائِمًا» فَلَا تَقُولُ: «قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ»، وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ.
وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ النَّفْيُ يَغْيِرُ «مَا» يَجُوزُ التَّقْدِيمُ؛ فَتَقُولُ: «قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ،
وَمُنْطَلِقًا لَمْ يَكُنْ عَمْرُو» وَمَنْعُهُمَا بَعْضُهُمْ.

احتمال أن دامت ومنغصة تنازعا في لذاته فأعمل الثاني وأضمر في دامت ضميراً مستتراً هو اسمها
فلا شاهد فيه وأصل اذكّار إذ تكرر قلبت تاء الافتعال دالاً، وأدغمت فيها الذال المعجمة بعد قلبها
من جنسها كما سيأتي.

قوله: (فمسلم) أي الإجماع على ذلك مسلم لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول
قيل، وهذا الاحتمال أقرب إلى كلامه ليوافق ما شبهه به بقوله: كذلك سبق الخ في أن الخبر في
كل سابق على ما فتأمل.

قوله: (ففيه نظر) أي في ادعاء الإجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه، والصحيح
منه الجواز، ولا يضر الفصل بين الحرف المصدرى وصلته لأنه غير عامل بخلاف العامل كأن
المصدرية فلا يفصل منها لشدة تعلقه بها لأنه يطلبها للوصول بها، وللعمل فيها، وغير العامل يطلبها
للوصل فقط فتدبر.

قوله: (كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله، وهو خبر بالتثوين، وما مفعوله أي سبق الخبر
على ما النافية مثل سبقه على ما المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالإجماع لما
سيأتي.

قوله: (فجىء بها الخ) فيه مع توكيد ما قبله الإشارة إلى أن ما تلزم صدر جملتها أبداً.

قوله: (وأجازه بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لأن ما لا تلزم الصدر عندهم، ووافقهم
ابن كيسان في الأولى لأن نفيها إيجاب فكأنه لم يكن نفي بخلاف الثانية.

قوله: (ومنعهما بعضهم) حكاه في التسهيل عن الفراء، وكذا جميع حروف النفي لكن قال

وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ أَيْضاً جَوَازُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْفِعْلِ وَخَدَهُ إِذَا كَانَ التَّفْئِي بِمَا، نَحْوُ: «مَا قَائِماً زَالَ زَيْدٌ» و «مَا قَائِماً كَانَ زَيْدٌ» وَمَنْعُهُ بَعْضُهُمْ.

١٥٠ - وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ أَصْطَفِي، وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي

١٥١ - وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي فَتَيَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها؛ فذهب الكوفيون والمبرّد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنف - إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسي وابن بزهان إلى الجواز؛ فتقول: «قائماً ليس زَيْدٌ» واختلف الثقل عن سيبويه؛ فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يرد من لسان العرب تقدّم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وبهذا استدلل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أن «يَوْمَ يَأْتِيهِمْ» معمول الخبر الذي هو «مَصْرُوفاً» وقد تقدّم على «ليس» قال: ولا يتقدّم معمول إلا حيث يتقدّم العامل.

في شرح الكافية إنه جائز عند الجميع اهـ ومن شواهد الصريحة:

مُهْ عَاذِلِي فَهَائِماً لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى
قوله: (على الفعل وحده) هو الصحيح.

قوله: (ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله، واصطفى خبره أي، ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق، وخبر بالتوئين فاعله مجرور بالإضافة، وعدم تنوينه يفسد الوزن والمعنى لإفادته منع سبقه مطلقاً ولو على الاسم. وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس، والمنفي بما لسكوته عنه. وهو كذلك. ولو كان جملة على الأصح انظر الصبان.

قوله: (والنقص) مبتدأ خبره قفي بضم القاف أي تبع، ودائماً حال من ضميره، وحذف العاطف من ليس وزال.

قوله: (اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها إجماعاً، ومثلها لا يكون.

قوله: (وتقريره) براءين أي بيان وجه دلالته، وقد أجاب عنه المانعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول المعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر إذا كان ظرفاً، أو أن يوم معمول لمحذوف أي ألا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفاً حال منه مؤسسة أو أنه مبتدأ بني على الفتح لإضافته إلى جملة يأتيهم، وليس مصروفاً خبره، والضمير في ليس يعود له لا للعذاب.

قوله: (إلا حيث يتقدم العامل) أي الأصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الأصل كما أجازوا

وَقَوْلُهُ: «وَدُوْ تَمَام - إِلَى آخِرِهِ» مَعْنَاهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ انْقَسَمَتْ إِلَى قِسْمَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: مَا يَكُونُ تَامًا وَنَاقِصًا، وَالثَّانِي: مَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَاقِصًا، وَالْمُرَادُ بِالتَّامِّ: مَا يَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهِ، وَبِالنَّاقِصِ: مَا لَا يَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهِ، بَلْ يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى مَنْصُوبٍ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ يَجُوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ تَامَةً، إِلَّا «فَتِيٌّ»، وَ«زَالٌ» الَّتِي مُضَارِعُهَا يَزَالُ، لَا الَّتِي مُضَارِعُهَا يَزُولُ فَإِنَّهَا تَامَةٌ، نَحْوُ: «زَالَتِ الشَّمْسُ» وَ«لَيْسَ» فَإِنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا نَاقِصَةً.

وَمِثَالُ التَّامِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أَيْ: إِنْ وَجَدَ ذُو عُسْرَةٍ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧].

تقديم معمول خبر إن على اسمها دون الخبر كإن في الدار زيداً جالس، وقدموا معمول الفعل المنفي بلم أو لن دونه كزيداً لم أو لن أضرب، ومعمول الخبر الفعلي على المبتدأ عند البصريين دونه كعمراً زيد ضرب، ومعمول الفعل بعد أما دونه نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] وكل ذلك لنكات تعلم من أبوابها.

قوله: (وإن كان ذو عسرة) جوز الكوفي نقصها على حذف الخبر أي من غمائمكم، ويرده أن الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مر، ويوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهَرِّمُهُ الشِّتَاءُ
والأكثر عدمه.

قوله: (ما دامت السموات) أي بقيت.

قوله: (حين تمسون الخ) أي تدخلون في المساء والصباح، وكذا بات وأضحى التامان معناهما دخل في البيات، والضحى وظل أما بمعنى دام كَلَوْ ظَل الظلم هلك الناس أو طال كظل البيت أو الليل، وتقول برح الخفاء أي ذهب وانفك الشيء خليص، وصرت إلى زيد تحولت ورجعت إليه. ومنه ألا إلى الله تصير الأمور وصار فلان الشيء يصيره ويصوره أي ضمه أو قطعه وقوله تعالى: ﴿فَصْرُوهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] أي ضمهن. وبهذا ينحل قوله:

إِنِّي رَأَيْتُ غَزَالًا أَوْرَثَ قَلْبِي حَبَالًا
قَدْ صَارَ كَلْبًا وَقِرْدًا وَصَارَ بَعْدَ غَزَالًا
وَلِي بِذَلِكَ دَلِيلٌ فِي قَوْلِ رَبِّي تَعَالَى

تنبيه: نحو كان زيد قائماً يحتمل التمام فقائماً حال بخلاف: كان زيد أخاك لامتناع كون الحال معرفة إلا أن تجعل كان بمعنى كفل فأخاك مفعول، وكذا يتعين النقص في: وكونك إياه لما ذكر إلا أن يجعل الأصل، وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير.

١٥٢ - وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرَفَ أَتَى أَوْ حَزَفَ جَرَّ
يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلِيَ «كَانَ» وَأَخَوَاتُهَا مَعْمُولُ خَبَرِهَا الَّذِي لَيْسَ بِظَرْفٍ وَلَا جَارٍ
وَمَجْرُورٍ، وَهَذَا يَشْمَلُ خَالَتَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ وَخَدَهُ عَلَى الْاسْمِ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ مُؤَخَّرًا عَنِ الْاسْمِ،
نَحْوُ: «كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا» وَهَذِهِ مُتَنَعَةٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَجَارَها الْكُوفِيُّونَ.

الثَّانِي: أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَعْمُولُ وَالْخَبَرُ عَلَى الْاسْمِ، وَيَتَقَدَّمَ الْمَعْمُولُ عَلَى الْخَبَرِ، نَحْوُ: «كَانَ
طَعَامُكَ أَكَلًا زَيْدٌ» وَهِيَ مُتَنَعَةٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَأَجَارَها بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ.

وَيَخْرُجُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ الْخَبَرُ وَالْمَعْمُولُ عَلَى الْاسْمِ، وَقُدِّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْمَعْمُولِ
جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلِ «كَانَ» مَعْمُولُ خَبَرِها؛ فَتَقُولُ: «كَانَ أَكَلًا طَعَامُكَ زَيْدٌ» وَلَا يَمْتَنِعُهَا
الْبَصْرِيُّونَ.

فَإِنْ كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا جَازَ إِيلاؤُهُ «كَانَ» عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ،
نَحْوُ: «كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا»، وَكَانَ فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبًا.

١٥٣ - وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَ إِنْ وَقَعَ مُوْهَمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أَمْتَنَعَ
يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ وَلِيَ «كَانَ» وَأَخَوَاتُهَا مَعْمُولُ خَبَرِها فَأَوَّلُهُ
عَلَى أَنَّ فِي «كَانَ» ضَمِيرًا مُسْتَرًّا هُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ:

قوله: (لا يلي كان الخ) أي لامتناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول لغير ذلك المعمول
لأنه أجنبي بالنسبة للمعمول الأول، وإن كان ذلك الغير معمولاً لذلك العامل فلا يجوز: جاء عمراً
زيد يضرب بخلاف: زيد جاء عمراً يضرب، وزيد كان طعامك أكلاً لأن مرفوع الفعل مستتر لم
يفصل منه.

قوله: (وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسي لأن الخبر يجوز تقديمه،
ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده، وجمهور البصريين على المنع مطلقاً، والكوفيون على
الجواز مطلقاً.

قوله: (جازت المسألة) أي باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا
يُظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

قوله: (ومضمر الشان) أي المضمر الدال على الشان. وهو مفعول انو واسماً حال منه أي
حال كونه اسماً لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة، وهو الأصح كما مر في آخر المعرب، وموهم
فاعل وقع أي ورد.

قوله: (فأوله الخ) اعترض بأنه لا يصح ذلك في كل ما ورد كقوله:

[٦٧] قَنَافِذُ هَذَا جَوْنَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَظِيَّةً عَوْدًا
فَهَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِثْلُ «كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلًا» وَيَتَخَرَّجُ عَلَى أَنَّ فِي «كَانَ» ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا هُوَ
ضَمِيرُ الشَّانِ، وَهُوَ اسْمُ كَانَ.
وَمِمَّا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِثْلُ «كَانَ طَعَامَكَ أَكَلًا زَيْدٌ» قَوْلُهُ:

[٦٨] فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينَ
- إِذَا قُرِئَ بِالتَّاءِ الْمُثَنَّى مِنْ فَوْقَ - فَيُخَرَّجُ الْبَيِّنَاتِ عَلَى إِضْمَارِ الشَّانِ:
وَالْتَقْدِيرُ فِي الْأَوَّلِ «بِمَا كَانَ هُوَ» أَيِ الشَّانِ؛ فَضَمِيرُ الشَّانِ اسْمُ كَانَ، وَعَظِيَّةٌ: مُبْتَدَأٌ،

بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتَ الْحَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ
وقوله:

لَيْتَن كَانَ سَلَمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِيًا لَقَدْ هَوَّنَ السَّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ
فقدّم فؤادي وسلمى مع نصبهما بسالبة ومغرياً ولا سبيل إلى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر،
وهذا أقوى ما استدل به الكوفيون، وأجيب بأنه ضرورة أو أن فؤادي وسلمى منادى، ومعمول سالبة،
ومغرياً محذوف أي لك، وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها إعراضاً وطرحاً لها.

قوله: (قنافذ الخ) جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها آخره معجمة، وهذا جَوْنَ من الهدجان. وهي
مشية الشيخ الضعيف يهجو الفرزدق قوم جرير بالفجور والخيانة أي هم كالقنافذ في مشيهم ليلاً
للسرقة، وعظية أبو جرير، أو عمه، والشاهد تلو إياهم لكان مع أنه معمول خبرها، وهو عوداً،
وعظية اسمها.

قوله: (أنه مثل كان الخ) أي في أن المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه، وأما في
البيت الثاني فالمعمول، والخبر معاً مقدمان على الاسم.

قوله: (فأصبحوا الخ) المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل، والمراد هنا
النزول ليلاً مطلقاً، وقائله حميد بن ثور أحد البخلاء المشهورين يهجو أضيافاً له بكثرة الأكل حتى
أن نوى التمر الذي أكلوه أصبح عالياً على محل نزولهم مع أنهم لا يلقونه كله بل يبتلعونه بنواه.
وأول القصيدة:

لَا مَرْحَبًا بِوُجُوهِ الْقَوْمِ إِذْ نَزَلُوا كَأَنَّهُمْ إِذْ أَنَاخُوهَا الشَّيَاطِينُ

قوله: (إذا قرئ بالتاء) أما إذا قرئ بالياء وهي الأصح فيتعين كون المساكين فاعله والجملة
خبر ليس واسمها ضمير الشأن إجماعاً إذ لو كان اسمها المساكين، ويلقي خبرها لوجب أن يقال:
يلقون ليطابقه في الجمعية، والتاء تغني عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة.

قوله: (فضمير الشأن اسم كان) أي وجملتها صلة ما، والعائد محذوف أي عودهم به،

وَعَوَّدَ: خَبَرَ، وَإِيَّاهُمْ: مَفْعُولُ عَوَّدَ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدِ وَخَبَرِهِ خَبَرُ كَانَ؛ فَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ «كَانَ» وَاسْمِهَا مَعْمُولُ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ اسْمَهَا مُضْمَرٌ قَبْلَ الْمَعْمُولِ.

وَالْتَقْدِيرُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي «وَلَيْسَ هُوَ» أَي: الشَّانُ؛ فَضَمِيرُ الشَّانِ اسْمٌ لَيْسَ، وَكُلُّ النَّوَى مَنْصُوبٌ بِنَتْلَقِي، وَتَلْقِي الْمَسَاكِينِ: فِعْلٌ وَقَاعِلٌ وَالْمَجْمُوعُ خَبَرُ لَيْسَ، هَذَا بَعْضُ مَا قِيلَ فِي الْبَيْتَيْنِ.

١٥٤ - وَقَدْ تَرَادَّدَ كَانَ فِي حَشْوٍ: كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، أَحَدُهَا: النَّاقِصَةُ، وَالثَّانِي: التَّامَّةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا وَالثَّالِثُ: الزَّائِدَةُ، وَهِيَ الْمَقْصُودَةُ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عُصْفُورٍ أَنَّهَا تَرَادَّدَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَازِمَيْنِ: كَالْمَبْتَدِ وَخَبَرِهِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ» وَالْفِعْلُ وَمَرْفُوعُهُ؛ نَحْوُ: «لَمْ يَوْجَدْ كَانَ مِثْلُكَ» وَالصَّلَاةَ وَالْمَوْضُوعَ، نَحْوُ: «جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمَتُهُ» وَالصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ، نَحْوُ «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٌ» وَهَذَا يُفْهَمُ أَيْضاً مِنْ إِطْلَاقِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ «وَقَدْ تَرَادَّدَ كَانَ فِي حَشْوٍ» وَإِنَّمَا تَنْقَاسُ زِيَادَتُهَا بَيْنَ «مَا» وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ، نَحْوُ: «مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ» وَلَا تَرَادَّدَ فِي غَيْرِهِ إِلَّا سَمَاعاً.

ويحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما، وجملة عطية عوداً خبرها، ورابطها بالمبتدأ محذوف أي عودهم به، وقيل كان زائدة.

قوله: (فضمير الشان اسم ليس) أي لا المساكين لثلا يلزم الفصل المتقدم، ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدأ والخبر، ولم أر من ذكره هنا لكن سيأتي في أفعال المقاربة ما يؤيده.

قوله: (وقد تراد) التقابل بالنسبة إلى عدم الزيادة فلا ينافي كثرتها في ذاتها ومعنى زيادتها أنها لا تعمل شيئاً فلا مرفوع لها على الأصح لأنها قسم غير الناقصة والتامة كما في الشارح، وقيل تامة، ومرفوعها إن لم يكن ظاهراً هو ضمير مصدرها فمعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل لمجرد التوكيد، ولا تدل على الحدث اتفاقاً كذا قيل. وهو مشكل على القول بأن لها مرفوعاً لأنها حينئذ مسندة إليه، ولا يسند من الفعل إلا حدثه.

قوله: (في حشو) خرج الأول لأنه محل الاعتناء، والآخر لأنه محط الفائدة.

قوله: (وإنما تنقاس الخ) الذي في التوضيح وغيره أنها تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لكنها في فعل التعجب أكثر، وقال في الكافية:

وَزَيْدٌ كَانَ بَيْنَ جُزْأَيْ جُمْلَةٍ وَشَدَّ حَيْثُ حَزَفُ جَرِّ قَبْلَةٍ

وَقَدْ سُمِعَتْ زِيَادَتُهَا بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَرْفُوعِهِ، كَقَوْلِهِمْ: وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ الْأَثْمَارِيَّةُ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُمْ.

وَقَدْ سَمِعَ أَيْضاً زِيَادَتُهَا بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ كَقَوْلِهِ:

[٦٩] فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

وَشَدَّ زِيَادَتُهَا بَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَمَجْرُورِهِ، كَقَوْلِهِ:

[٧٠] سِرَاءُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

وَأَكْثَرُ مَا تَزَادُ بِلَفْظِ الْمَاضِي، وَقَدْ شَدَّتْ زِيَادَتُهَا بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ فِي قَوْلِ أُمِّ عَقِيلٍ بِنِ أَبِي

طَالِبٍ:

[٧١] أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُ شَمَالٌ بَلِيلٌ

قوله: (بِنْتُ الْخُرْشُبِ) يضم الخاء والشين المعجمتين، وسكون الراء آخره موحدة، والإنمارية بالرفع صفتها نسبة إلى أنمار قبيلة من العرب، والكملة بفتحات جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل، وقيس الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس، وقيل لها أي بنيك أفضل فقالت: ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها حكاه الزمخشري في المستصفي.

قوله: (كانوا كرام) بجر كرام صفة لجيران، والواو فاعل كان بناء على أن الزائدة تامة، ولا يمنع عملها من زيادتها كما تستند ظن المლება إلى الفاعل إلا أن يفرق بأن الزيادة أضعف من الإلغاء فتنافي العمل، وأما على أنها قسم ثالث فقليل الأصل: وجيران كائنين لنا هم على أن هم تأكيد للمستكن في الظرف فلما زيدت كان بعد لنا وصل بها هذا المؤكد بالكسر فانقلب واواً إصلاحاً للفظ لئلا يقع الضمير المنفصل بجانب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل إلا بعامله، فالواو حينئذ تأكيد للضمير في لنا. وقيل غير ذلك، وفر بعضهم من هذا التكلف فجعلها في البيت ناقصة لا زائدة، والواو اسمها، ولنا خبرها، وجملتها معترضة بين الصفة والموصوف.

قوله: (سِراءُ الخ) بفتح المهملة جمع سري أي سيد على غير قياس كما مر وتسامى أصله تتسامى حذفت إحدى التاءين تخفيفاً والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بالضم أي علامة لتترك في المرعى والعرب العربية، ويروى المطهمة الصلاب أي المتناسقة الأعضاء الشديدة.

قوله: (عَقِيلٌ) بوزن وكيل كما في السجاعي أخو الإمام علي كرم الله وجهه، والماجد الكريم، والنبل كشریف من النبل بالضم، وهو الفضل وشمال كجعفر ریح الشمال كسحاب، ويقال شامل بتقديم الهمزة، وشمل بسكون الميم وفتحها، وبليل أي مبلولة من الندى، أو بالة لما تمر عليه لوطوبتها، وقولها إذا تهب الخ كناية عن الدوام.

تنبيه: أفهم تخصيص الحكم بكان أن غيرها من أخواتها لا يزاد. وهو كذلك إلا ما شذ من

١٥٥ - وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا إِذَا اسْتَهَزَ
تُحَذَفُ «كَانَ» مَعَ اسْمِهَا وَيَبْقَى خَبَرُهَا كَثِيرًا بَعْدَ إِنْ، كَقَوْلِهِ:
[٧٢] قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا؟
التَّقْدِيرُ: «إِنْ كَانَ الْمَقُولُ صِدْقًا، وَإِنْ كَانَ الْمَقُولُ كَذِبًا».
وَبَعْدَ لَوْ كَقَوْلِكَ: «أَتَيْتَنِي بِذَاتِهِ وَلَوْ حِمَارًا» أَيْ: «وَلَوْ كَانَ الْمَأْتِي بِهِ حِمَارًا».
وَقَدْ شَذَّ حَذْفُهَا بَعْدَ لَدُنْ، كَقَوْلِهِ:

قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها روى ذلك الكوفيون، وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله:

عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ
وقوله:

أَعَاذِلُ قَوْلِي مَا هَوَيْتُ قَاوِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ دُنُوبِي
وأجاز بعضهم زيادة سائرهما إذا لم ينتقض المعنى.

قوله: (وبعد أن ولو) أي الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف، واختص ذلك بهما لأن إن أم الأدوات الجازمة، ولو أم غير الجازمة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون في الأمهات، والغالب كون أن تنويعية كما مثل ومن غير الغالب:

انْطِقْ بِحَقٍّ وَإِنْ مُسْتَخْرِجًا إِحْنًا

أي وإن كنت مستخرجاً. وأما لو فقال أبو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لا أعلى منه، ولا أعم كمثال الشارح ونحوه ألا طعام ولو تمرأ ورد بقولهم ألا حشف ولو تمرأ، وقوله:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْوَعْرُ

فإن الملك أعلى مما قبله، والتمر أعم من الحشف اهـ تصريح.

قوله: (التقديران كان الخ) أي فحذفت كان مع اسمها، وبقي خبرها، وقد تحذف وحدها، ويبقى الاسم والخبر كقوله:

أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي لَزِمَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

قال سيبويه أراد أزمان كان قومي مع الجماعة الخ فقومي اسمها، والجماعة مفعول معه، وكالذي خبرها، وإنما قدر كان لأن المفعول معه لا يقع إلا بعد جملة فيها لفظ الفعل، أو معناه، وحروفه كما سيأتي قال الشنواني: ومراد الشاعر وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل عثمان رضي الله تعالى عنه أي فمثل حال قومه في لزوم بعضهم بعضاً، وعدم تنافرهم بحال راكب لزوم الرحل خوف أن يميل مميلاً بفتح الميم الأولى أي ميلاً فهو مفعول مطلق كما في التصريح، وقد

[٧٣]

* مِنْ لَدْ شَوْلَا فَإِلَى إِثْلَاثَهَا *

التَّقْدِيرُ: مِنْ لَدْ أَنْ كَانَتْ شَوْلَا.

١٥٦ - وَبَعْدَ «أَنْ» نَعْوِضُ «مَا» عَنْهَا أُرْتَكِبَ كَمِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ بَرَأَ فَأَقْسَرِبَ»
ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ «كَانَ» تُحْذَفُ بَعْدَ «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ وَيُعَوِّضُ عَنْهَا «مَا» وَيَبْقَى اسْمُهَا

تحذف مع خبرها، ويبقى الاسم نحو ألا طعام ولو تمر بالرفع. أي ولو يكون عندكم تمر كما قدره سيبويه. فلا يختص حذفها بالماضي بخلاف الزيادة ومنه الممرء مجزى بعمله إن خير فخير وإن شر فشر برفعهما أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير الخ. وفي هذه المسألة أربعة أوجه. ثانيها نصبهما على تقدير إن كان عمله خيراً فهو يجزى خيراً. الثالث: نصب الأول ورفع الثاني أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير. الرابع: عكسه وهو أضعفها لأن فيه حذف كان وخبرها، وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء، وكلاهما نادر، والثالث أرجحها لسلامته منهما، والأولان متوسطان. وقد حذفت مع معموليها بعد إن الشرطية في قولهم: افعل هذا إن ما لا أي إن كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان، ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل، وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لأن لا جزء من الخبر فكأنه لم يحذف، وقال اللقاني: ما زائدة لتأكيد الشرط نحو: فإما ترين، ولا داخلة على فعل الشرط بلا تقدير لكان أي أن لا تفعل غيره، والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله، واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروداني بأن ما لا تزداد قبل الشرط المنفي بلا وبأن جواب الشرط لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً. وهو على زعمه مستقبل.

قوله: (من لد الخ) يضم الدال لغة في لدن، وشَوْلَا بفتح المعجمة وسكون الواو منوناً جمع شائلة على غير قياس إذ قياسها شوائل وهي الناقة التي خف لبنها، وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر، أو ثمانية أما الشائل بلا هاء فالتى تشول بذنبها أي ترفعه لطلب اللقاح وجمعها شَوْل كراكم وركع، والفاء زائدة، والإتلاء بالكسر مصدر أثلت الناقة إذا تلاها ولدها أي تبعها.

قوله: (من لد ان كانت الخ) أي من زمن كونها شَوْلَا. وهذا تقدير سيبويه، وفيه حذف الموصول الحرفي وصلته، وإبقاء معمولها. وهو ممنوع وإن جاز حذف أن وحدها أه صبان وفي الإسقاطي بل نص سيبويه على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه إلا أن يقال إنه حل معنى أتى فيه بأن فراراً من قلة إضافة لدن إلى الجمل، وحل الإعراب من لد كانت بحذف أن، وقدرها بعضهم من لد شالت شَوْلَا فيكون مصدرأ لا جمعاً، وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد. وسيأتي ما فيه.

قوله: (ارتكب) مثل هذه العبارة لا يقال إلا فيما خرج عن القياس مع أن هذا المحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى.

قوله: (تحذف) أي وحدها، ولا يحذف الاسم معها كما في الشارح، وصرح به الفارسي.

وَحَبَّرُهَا، نحو: «أَمَا أَنْتَ بَرَأً فَاقْتَرَبْ» وَالْأَصْلُ «أَنْ كُنْتَ بَرَأً فَاقْتَرَبْ» فَحَذَفَتْ «كَانَ» فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهَا وَهُوَ التَّاءُ، فَصَارَ «أَنْ أَنْتَ بَرَأً» ثُمَّ أَتَى بِـ «مَا» عَوْضاً عَنْ «كَانَ»، فَصَارَ «أَنْ مَا أَنْتَ بَرَأً» ثُمَّ أَدْغَمَتِ الثَّوْنُ فِي الْمِيمِ، فَصَارَ «أَمَا أَنْتَ بَرَأً»، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٧٤] أَبَا خَرَّاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُحُ

فَأَنْ: مُضَدَّرِيَّةٌ وَمَا: زَائِدَةٌ عَوْضاً عَنْ «كَانَ»، وَأَنْتَ: اسْمٌ كَانَ الْمَحذُوفَةُ، وَذَا نَفَرٍ: خَبَّرُهَا، وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ كَانٍ وَمَا؛ لِيَكُونَ «مَا» عَوْضاً عَنْهَا، وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَوَاضِ وَالْمَعَوَاضِ، وَأَجَارَ ذَلِكَ الْمُبَرَّدُ، فَيَقُولُ: «أَمَا كُنْتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلَقْتُ».

وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ حَذْفُ «كَانَ» وَتَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا وَإِبْقَاءُ أَسْمِهَا وَخَبَرُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُهَا ضَمِيرٌ مُخَاطَبٌ كَمَا مَثَّلَ بِهِ الْمُصَنِّفُ، وَلَمْ يُسْمَعْ مَعَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: «أَمَا أَنَا مُنْطَلِقاً أَنْطَلَقْتُ» وَالْأَصْلُ «أَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً» وَلَا مَعَ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: «أَمَا زَيْدٌ ذَاهِباً أَنْطَلَقْتُ» وَالْقِيَاسُ جَوَازُهُمَا كَمَا جَازَ مَعَ الْمُخَاطَبِ، وَالْأَصْلُ «أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِباً أَنْطَلَقْتُ» وَقَدْ مَثَّلَ سَيِّئُوهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ بِـ «أَمَا زَيْدٌ ذَاهِباً».

١٥٧ - وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحَذَفُ ثَوْنٌ، وَهُوَ حَذْفُ مَا التَّرْمُ إِذَا جَزِمَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مِنْ «كَانَ» قِيلَ: لَمْ يَكُنْ: وَالْأَصْلُ يَكُونُ، فَحَذَفَ الْجَزِمُ الضَّمَّةَ الَّتِي عَلَى الثَّوْنِ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الْوَاوُ، وَالثَّوْنُ؛ فَحَذَفَ الْوَاوُ لِالتَّوَادُّعِ السَّاكِنَيْنِ؛ فَصَارَ اللَّفْظُ «لَمْ يَكُنْ» وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُحَذَفَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ، لِيَكُنْهُمْ حَذَفُوا الثَّوْنَ بَعْدَ ذَلِكَ تَخْفِيفاً لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ؛ فَقَالُوا: «لَمْ يَكْ» وَهُوَ حَذْفُ جَائِزٍ، لَا لَزِمَ، وَمَذْهَبُ سَيِّئُوهُ وَمَنْ تَابَعَهُ أَنَّ هَذِهِ الثَّوْنَ لَا تُحَذَفُ عِنْدَ مُلَاقَاةِ سَاكِنٍ؛ فَلَا تَقُولُ: «لَمْ يَكْ الرَّجُلُ قَائِماً» وَأَجَارَ ذَلِكَ

قوله: (والأصل أن كنت برأ) أصله الأول اقترب لأن كنت برأ قدمت العلة على المعلول للحصر، ثم حذفت اللام لإطراد حذفها مع أن، وزيدت الفاء في المعلول تشبيهاً بجواب الشرط في ترتيبه على ما قبله، ثم حذفت كان فانفصل الضمير لأن صلة الحرف المصدرية قد تحذف نحو: لا أصبحك ما أن حراء مكانه ما ثبت إن الخ.

قوله: (أبا خراشة) بضم الخاء المعجمة وحكي كسرهما صحابي وهو منادى، وأما أنت الخ علة أولى، وإن قومي الخ علة ثانية حذف معلولاً هما لدلالة المقام أي لأن كنت ذا نفر افتخرت علي لا تتفخر فإن قومي الخ والمراد بالضبع إما السنة المجدة بالاستعارة التصريحية والأكل ترشيح، وقيل هو حقيقة فيها، أو هو الحيوان المعروف، وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم.

قوله: (وأجاز ذلك المبرد) أي على زيادة ما لا أنها عوض.

قوله: (ما التزم) أي لم يلتزمه العرب.

يُونُسُ، وَقَدْ قُرِئَ شَاذًا ﴿لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وَأَمَّا إِذَا لَاقَتْ مُتَحَرِّكًا فَلَا يَخْلُوا: إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُتَحَرِّكُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا، أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا لَمْ تُحَذَفِ النُّونُ اتِّفَاقًا، كَقَوْلِهِ ﷺ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ابْنِ صَيَّادٍ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ؛ فَلَا تَقُولُ: «إِنْ يَكُهُ، وَإِلَّا يَكُهُ»، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ جَازَ الْحَذْفُ وَالْإِتْبَاطُ، نَحْوُ: «لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا».

وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين «كَانَ» الناقصة والثامة، وقد قرئ: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] برفع حسنة وحذف النون، وهذه هي الثامة.

فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

١٥٨ - إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُحْمِلْتُ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا السُّفْيَى، وَتَرْتِيبِ رُكْنِ

١٥٩ - وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَ «مَا» بِ«أَنْتَ مَعْنِيًا» أَجَازَ السُّلَمَا

تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ بَابِ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا أَنْ تَوَاسِعَ الْإِبْتِدَاءُ تَنْقِسُ إِلَى أَفْعَالٍ وَخُرُوفٍ، وَسَبَقَ

قوله: (غير ضمير الخ) أي بأن لم يكن ضميرًا أصلاً كما مثله، أو ضميرًا منفصلاً كالصديق لم تك إياه، والحاصل أن شروط حذف نون كان ستة: كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلًا ليس بعده ساكن، ولا ضمير متصل ذكر المصنف الأولين، والشارح الآخرين، وتركوا الوسطين فلا حذف في الجزم بغير السكون نحو ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩] ولا في حالة الوقف بل ترد النون لأن جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كلم يع، والظاهر أنها لا ترد في القرآن لأن الوقف فيه على مرسوم الخط، ولأنه لا يجتلب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو: اقتده فكذا النون فليحذر والله أعلم.

فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

قوله: (إعمال ليس) مفعول مطلق لأعملت، وما نائب فاعله، ودون ومع حالان من ما.

قوله: (وترتيب) أي وبقاء ترتيب ركن أي علم من قوله فيما مر:

وَالْأَصْلُ فِي الْإِخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا

لأنه يصدق بالمنسوخ.

قوله: (وسبق) مفعول به لأجاز، وهو مضاف لفاعله، وحذف مفعوله أي جاز العلماء أن الحرف، والظرف المعمولين لخبرها كما يفيد المثال يسبقان اسمها، وخبرها دونها هي لأن لها الصدر، ومفهوم ذلك أن معمول الخبر إذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح.

الكلام على «كان» وأخواتها، وهي من الأفعال الناسخة، وسيأتي الكلام على الباقي، وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسماً يعمل عمل. «كان» وهو: ما، ولا، ولات، وإن.

أما «ما» فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً، فتقول: «ما زيد قائم» فزيد: مرفوع بالابتداء، وقائم: خبره، ولا عمل لـ «ما» في شيء منهما؛ وذلك لأن «ما» حرف لا يختص؛ لدخوله على الاسم نحو: «ما زيد قائم» وعلى الفعل نحو: «ما يقوم زيد» وما لا يختص فحقه ألا يعمل.

ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل «ليس» لشبهها بها في أنها لتفي الحال عند الإطلاق؛ فيرفعون بها الاسم، ويتصبون بها الخبر، نحو: «ما زيد قائم» قال الله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ [يوسف: ٣١] وقال تعالى: ﴿ما هن أمهاتهم﴾ [المجادلة: ٢]، وقال الشاعر:

[٧٥] أبناؤها متكئون أباهم حنقو الصدور، وما هم أولادها

قوله: (على الباقي) إنما قدم هذه الحروف على بقية الأفعال لأنها أظهر شبهاً بباب كان لموافقتها ليس معنى وعملاً، ولكثرة مجيء خبرها مفرداً فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة.

قوله: (فإن تميم النخ) بها قرأ ابن مسعود: ما هذا بشر، ونقل عن عاصم: ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه. وهي القياس لما قاله الشارح، وقد أهملوا ليس حملاً على ما في قولهم: ليس الطيب إلا المسك بالرفع معنى.

قوله: (كعمل ليس) أي عند البصريين، أما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب خبره على نزع الخافض، ولم يعمل شيئاً ولعل الخافض هو الباء التي يزداد بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلاً أو تقديراً كحالة وجود الباء فتأمل.

قوله: (نحو النخ) قبله:

وَأَنَا السُّدَيْرُ بِحُورَةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادُهَا

والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سود أراد بها هنا الكتيبة السوداء لكثرة رجالها أما الحرة بالكسر فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرة أي عطش مع برد، والأقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بأبنائها رجالها، وبآبائهم ساداتها، ومتكفؤ بلا نون لإضافته لما بعده أي أبناء تلك القبيلة محدقون برؤسائهم، ومحيطون بهم، وفي نسخ بالنون فأباءهم مفعول به وتقصر همزته الأولى للوزن وحنقو الصدور جمع حنق بفتح فكسر من الحنق بفتحيتين، وهو الغيظ وهو خبر ثان لأبنائها، وقوله وما هم أولادها أي حقيقة بل مجازاً كقولهم هؤلاء بنو الحرب.

لَكِنْ لَا تَعْمَلُ عِنْدَهُمْ إِلَّا بِشُرُوطِ سِتَّةٍ، ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْهَا أَرْبَعَةً:

الأول: «أَلَا يُزَادُ بَعْدَهَا «إِنْ» فَإِنْ زِيدَتْ بَطُلَ عَمَلُهَا، نحو: «مَا إِنْ زِيدَ قَائِمٌ» يَرْفَعُ قَائِمٌ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ، وَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ.

الثاني: «أَلَا يَنْتَقِضُ النَّفْيُ بِإِلَّا»، نحو: «مَا زِيدَ إِلَّا قَائِمٌ»؛ فَلَا يَجُوزُ نَصْبُ «قَائِمٌ» وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [يس: ١٥] وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٩] خِلَافاً لِمَنْ أَجَازَهُ.

الثالث: «أَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ وَلَا جَارٍ وَمَجْرُورٍ؛ فَإِنْ تَقَدَّمَ وَجَبَ رَفْعُهُ، نحو: «مَا قَائِمٌ زِيدٌ»؛ فَلَا تَقُولُ: «مَا قَائِمًا زِيدٌ» وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ.

فَإِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا فَقَدِّمْتَهُ فَقُلْتُ: «مَا فِي الدَّارِ زِيدٌ»، وَ «مَا عِنْدَكَ عَمْرُو» فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي «مَا» حِينَئِذٍ: هَلْ هِيَ عَامِلَةٌ أَمْ لَا؟ فَمَنْ جَعَلَهَا عَامِلَةً قَالَ: إِنَّ الظَّرْفَ وَالْجَارَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِهَا، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلَهَا عَامِلَةً قَالَ: إِنَّهُمَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُمَا خَبَرَانِ لِلْمُبْتَدَأِ الَّذِي بَعْدَهُمَا، وَهَذَا الثَّانِي هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، فَإِنَّهُ شَرَطَ فِي إِعْمَالِهَا أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ بَعْدَ «مَا» عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي زَكَّنَ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَتَرْتِيبِ زَكَّنَ»

قوله: (أربعة) تقدم أن الرابع مذكور ضمناً لا صريحاً.

قوله: (بطل عملها) أي لأن أن تبعد شبهها بليس لكونها لا تليها أصلاً، ولضعف ما عن تخطيها، أما أن النافية فلا تضر بل تكون مؤكدة لما تأكيداً لفظياً بالمرادف بخلاف الزائدة. فتأكيدها معنوي كسائر الحروف المزادة.

قوله: (أن لا ينتقض النفي) أي عن خبرها كما في الشذور، ولا يضر نقضه عن معمول الخبر إجماعاً لأنه ليس معمولاً لها نحو ما زيد قائماً إلا في الدار.

قوله: (بالأ) خرج غير فيجب نصبها عند البصريين كما زيد غير قائم.

قوله: (خلافاً لمن أجاز) هو يونس والشلوبين، وتبعهما المصنف في التسهيل وسبك المنظوم لوروده في قوله:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

وقوله:

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَغْشَوْنَ نَهَارًا وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نِكَالًا

وأجيب بأنه شاذ أو مؤول بأنه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يدور دوران منجنون وهو دولا ب الماء ويعذب معذباً أي تعذيباً وينكل نكالاً على حد: ما زيد إلا سيرا.

قوله: (وفي ذلك خلاف) اختار في التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب، ونسبه لسيبويه.

أَي: عَلِمَ، وَيَعْنِي بِهِ أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ مُقَدِّمًا وَالْخَبَرُ مُؤَخَّرًا، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ مَتَى تَقَدَّمَ الْخَبَرُ لَا تَعْمَلُ «مَا» شَيْئًا، سِوَاهُ كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَلَّا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ وَلَا جَارٍ وَمَجْرُورٍ؛ فَإِنْ تَقَدَّمَ بَطَلَ عَمَلُهَا، نَحْوُ: «مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلَ» فَلَا يَجُوزُ نَصْبُ «أَكَلَ» وَمَنْ أَجَارَ بَقَاءَ الْعَمَلِ مَعَ تَقَدُّمِ الْخَبَرِ يُجِيزُ بَقَاءَ الْعَمَلِ مَعَ تَقَدُّمِ الْمَعْمُولِ بِطَرِيقِ الْأُولَى، لِتَأَخُّرِ الْخَبَرِ، وَقَدْ يُقَالُ: لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ؛ لِمَا فِي الْأَعْمَالِ مَعَ تَقَدُّمِ الْمَعْمُولِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْحَرْفِ وَمَعْمُولِهِ، وَهَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ مَعَ تَقَدُّمِ الْخَبَرِ.

فَإِنْ كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا لَمْ يَنْطَلِ عَمَلُهَا، نَحْوُ: «مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا، وَمَا بِي أَنْتَ مُغْنِيًا»؛ لِأَنَّ الظُّرُوفَ وَالْمَجْرُورَاتِ يَتَوَسَّعُ فِيهَا مَا لَا يَتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهَا.

وهو مذهب الفراء، وقال الجرمي إنه لغة سمع ما مسيئًا من أعتب أي من اعتذر من إساءته، وخرج على أنه شاذ، أو حال، والخبر محذوف أي موجود وكذا قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

بنصب مثل أو أنه مبني لإضافته للمبني على حد: «مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطَفُونَ» [الذاريات: ٢٣] فهو مبتدأ وبشر خبره وما مهملة لأنه تميمي.

قوله: (وقد صرح بهذا الخ) رد بأن تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه، أو قد منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هنا بالأولى لأن الحرف أضعف من الفعل، ولذا كان مذهب الجمهور الأول، وصححه الأعلام، وابن عصفور كما قاله ابن هشام أفاده في النكت.

قوله: (بطل عملها) منه قوله:

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلُ مِنْ مَتَى وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِنْنَى أَنَا عَارِفٌ

بنصب كل مفعول عارف الذي هو خبر أنا، وما مهملة، ومعنى تعرفها طلب معرفتها في المنازل، وإنما أهملت لضعفها عن أن يتصرف فيها، واغتفروا الظرف لتوسعهم فيه، وكذا يمتنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لثلاثي فصل بينها وبين معمولها بأجنبي. فلا يقال: ما زيد طعامك أكلاً، ولا: ما زيداً ضارب قائماً. وإن تردد فيهما سم كذا في يس لكن الظاهر جواز الأولى لأنها لم تفصل من معموليها معاً.

قوله: (لم يبطل عملها) منه قوله:

بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لُذٍّ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيَا

وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخير بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جازاً ومجروراً.

الشرط الخامس: ألا تتكرر «ما»؛ فإن تكرر بطل عملها، نحو: «ما ما زيد قائم» فالأولى نافية، والثانية نفت النفي، فبقي إثباتاً، فلا يجوز نصب «قائم» وأجازه بغضهم.

الشرط السادس: ألا يُبدل من خبرها موجب، فإن أُبدل بطل عملها، نحو: «ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ بِهِ» فبشيء: في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو «زيد» ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن «ما» وأجازه قوم، وكلام سيويو - رحمه الله تعالى! - في هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين - أعني القول باشتراط ألا يُبدل من خبرها موجب، والقول بعدم اشتراط ذلك - فإنه بعد ذكر المثال المذكور - وهو «ما زيد بشيء» إلى آخره -:

قوله: (أن لا تتكرر) أي مع كون الثانية نافية لنفي الأولى كما صرح به الشارح لصيرورة الكلام إيجاباً وهي لا تعمل فيه، وكذا إن كانت زائدة فيما يظهر قياساً على أن الزائدة أما إن كانت نافية مؤكدة للأولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح التسهيل، واعتمده الدماميني وغيره بقوله:

لَا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُغْتَصِمًا

قوله: (فالأولى نافية والثانية نفت النفي فبقي إثباتاً). الأظهر في المعنى أن الأولى هي التي نفت نفي الثانية عن الخبر أي انتفى عدم قيام زيد فتأمل، وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ، ومحلها بعد قوله: ما ما زيد قائم.

قوله: (فإن أُبدل بطل عملها) لأن إيجاب البدل إيجاب للمبدل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار.

قوله: (في موضع رفع) أي بناء على أن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات، أو رفعه مقدر لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه، وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل، أو التقدير لوجود محرزه وهو كونه خبر المبتدأ، ولا يعبأ به صفته.

قوله: (وأجازه قوم) وحينئذ فشيء الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز أما على اشتراطه. وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدأ محذوف، أي إلا هو شيء الخ. وإلا حينئذ بمعنى لكن.

تنبيه: يجوز نصب شيء الثاني على الاستثناء مطلقاً، وكذا على البدل من محل الأول إن أعملتها على القول الثاني، ويمتنع على الأول لأن البدل عليه يمنع عملها، ولا يجوز جره تبعاً لجر الأول مطلقاً لأن الباء لا تعمل في موجب فتدبر.

أَسْتَوَتْ اللَّغَتَانِ، يَغْنِي لُغَةُ الْحِجَازِ وَلُغَةُ تَمِيمٍ، وَاخْتَلَفَ شَرَاخُ الْكِتَابِ فِيمَا يَزْجَعُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: «أَسْتَوَتْ اللَّغَتَانِ» فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَسْمِ الْوَاقِعِ قَبْلَ «إِلَّا» وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا عَمَلٌ لـ «مَا» فِيهِ، فَاسْتَوَتْ اللَّغَتَانِ فِي أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ شَرَطُوا فِي إِعْمَالِ «مَا» أَلَّا يُبَدَّلَ مِنْ خَبَرِهَا مُوجِبٌ، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «إِلَّا» وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعاً سَوَاءً جُعِلَتْ «مَا» حِجَازِيَّةً، أَوْ تَمِيمِيَّةً، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ لَمْ يَشْتَرِطُوا فِي إِعْمَالِ «مَا» أَلَّا يُبَدَّلَ مِنْ خَبَرِهَا مُوجِبٌ، وَتَوْجِيهِ كُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ، وَتَرْجِيحُ الْمُخْتَارِ مِنْهُمَا - وَهُوَ الثَّانِي - لَا يَلِيْقُ بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ.

١٦٠ - وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلِكِنٍ أَوْ بِبَلٍ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أَلْزَمَ حَيْثُ حَلَّ

إِذَا وَقَعَ بَعْدَ خَبَرٍ «مَا» عَاطِفٌ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُقْتَضِياً لِلِإِيجَابِ، أَوْ لَا.

فَإِنْ كَانَ مُقْتَضِياً لِلِإِيجَابِ تَعَيَّنَ رَفْعُ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَهُ - نَحْوُ: «بَلٍ وَلَكِنْ» - فَتَقُولُ: «مَا زَيْدٌ قَائِماً لَكِنْ قَاعِدٌ» أَوْ «بَلٍ قَاعِدٌ»؛ فَيَجِبُ رَفْعُ الْأَسْمِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ «لَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ، وَبَلٍ هُوَ قَاعِدٌ» وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ «قَاعِدٌ» عَاطِفاً عَلَى خَبَرِ «مَا»؛ لِأَنَّ «مَا» لَا تَعْمَلُ فِي الْمَوْجِبِ.

وَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ الْعَاطِفُ غَيْرَ مُقْتَضٍ لِلِإِيجَابِ - كَالَوَاوِ وَنَحْوِهَا - جَازَ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ، وَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ، نَحْوُ: «مَا زَيْدٌ قَائِماً وَلَا قَاعِدٌ» وَيَجُوزُ الرَّفْعُ؛ فَتَقُولُ: «وَلَا قَاعِدٌ» وَهُوَ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَلَا هُوَ قَاعِدٌ».

فَقُهُمْ مِنْ تَخْصِيصِ الْمُصَنَّفِ وَجُوبِ الرَّفْعِ بِمَا إِذَا وَقَعَ الْأَسْمُ بَعْدَ «بَلٍ، وَلَكِنْ» أَنَّهُ لَا يَجِبُ الرَّفْعُ بَعْدَ غَيْرِهِمَا.

قوله: (في أنه مرفوع) أي محلاً، أو تقديراً على ما مر لأنه خبر المبتدأ وما مهملة.

قوله: (سواء جعلت الخ) وعلى كونها حجازية فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر.

قوله: (وترجيح المختار) أي بيان وجه ترجيحه، والحاصل أن الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا تركهما المتن وبفرض صحة السادس يغني عنه شرط بقاء النفي لما مر.

قوله: (ورفع الخ) مفعول الزم، ومن بعد متعلق برفع.

قوله: (منصوب بما) مثله المجرور بالباء الزائدة فيتعين الرفع بعده أيضاً، ويمتنع الجر لأن الباء لا تزداد في الإثبات والنصب لما سيأتي.

قوله: (خبر مبتدأ الخ) أي وبلى، ولكن حينئذ حرفاً ابتداءً لا عاطفان إذ لا يعطفان إلا المفرد فإطلاق العطف مجاز للشبه الصوري.

قوله: (وهو خبر مبتدأ محذوف) أي لا عطف على المحل على التحقيق لأنه منسوخ.

١٦١ - وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ لَا وَتَفِي كَانَ قَدْ يُجَرُّ

تُزَادُ الْبَاءُ كَثِيرًا فِي الْخَبَرِ بَعْدَ «لَيْسَ، وَمَا» نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ» [الزمر: ٣٦] و «أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ» [الزمر: ٣٧] و «وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ» [الأنعام: ١٣٢] و «وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ» [فصلت: ٤٦] وَلَا تَخْتَصُّ زِيَادَةُ الْبَاءِ بَعْدَ «مَا» بِكُونِهَا حِجَازِيَّةً، خِلَافًا لِقَوْمٍ، بَلْ تُزَادُ بَعْدَهَا وَبَعْدَ التَّيْمِيمَةِ، وَقَدْ نَقَلَ سَيِّبُونَهُ وَالْفَرَّاءُ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى! - زِيَادَةَ الْبَاءِ بَعْدَ «مَا» عَنْ بَنِي تَيْمِيمٍ؛ فَلَا التَّفَاتُ إِلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ، وَهُوَ مُوجُودٌ فِي أَشْعَارِهِمْ.

وَقَدْ اضْطَرَبَ رَأْيُ الْفَارِسِيِّ فِي ذَلِكَ؛ فَمَرَّةً قَالَ: لَا تُزَادُ الْبَاءُ إِلَّا بَعْدَ الْحِجَازِيَّةِ، وَمَرَّةً قَالَ: تُزَادُ فِي الْخَبَرِ الْمُنْفِيِّ.

وَقَدْ وَرَدَتْ زِيَادَةُ الْبَاءِ قَلِيلًا فِي خَبَرٍ «لَا» كَقَوْلِهِ:

[٧٦] فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
وَفِي خَبَرٍ مُضَارِعٍ «كَانَ» الْمُنْفِيَّةِ بِ «لَمْ» كَقَوْلِهِ:

قوله: (جر الباء لخبر) الباء بالقصر فاعل جر، والخبر مفعوله.

قوله: (ونفي كان) أي وبعد نفي مادتها وإن لم تكن ماضياً، وأعم منه قول التسهيل. وبعد نفي فعل ناسخ قال في شرحه كقوله:

دعاني أخي والخيّل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بشغف

فزاد الباء في المفعول الثاني ليجد لكونه ناسخاً منفياً، والقعدد بضم القاف والبدال الأولى الضعيف.

قوله: (في الخبر المنفي) أي إذا كان قابلاً للإيجاب، ولم ينتقض نفيه، وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد، وليس زيد إلا بقائم، وقاموا ليس بزيد، وهذه الباء لتأكيد النفي على الصحيح، والمجورور بها على الأعمال منصوب محلاً أو تقديرًا وعلى الإهمال مرفوع كذلك على ما مر، ولم يقع خبرها في القرآن مجرداً عن الباء إلا وهو منصوب فليحمل عليه المقرون بها. تنبيه: الاسم إذا وقع في محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوكَا» [البقرة: ١٧٧] بنصب البر وقوله:

أَلَيْسَ عَجِيباً بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ

قوله: (فكن لي) الخطاب للنبي ﷺ، والفتيل خيط في شق النواة، وهو مفعول مطلق أي ليس مغنٍ إغناء قليلاً، وسواد بن قارب صحابي جليل هو قاتل البيت فقيه التفات.

[٧٧] وَإِنْ مُدَّتِ الْإِيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
 ١٦٢ - فِي النُّكْرَاتِ أَعْمَلْتُ كَلَيْسَ «لَا» وَقَدْ تَلِي «لَاتَ» وَ «إِنْ» ذَا الْعَمَلَا
 ١٦٣ - وَمَا لَ «لَاتَ» فِي سَوَى حِينَ عَمَلْ وَحَذَفَ ذِي الرُّفْعِ فُشَا، وَالْعَكْسُ قُلْ
 تَقَدَّمَ أَنَّ الْحُرُوفَ الْعَامِلَةَ عَمَلِ «لَيْسَ» أَرْبَعَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى «مَا» وَذَكَرَ هُنَا «لَا» وَ
 «لَاتَ» وَ «إِنْ».

أَمَّا «لَا» فَمَذْهَبُ الْحِجَازِيِّينَ إِعْمَالُهَا عَمَلِ «لَيْسَ»، وَمَذْهَبُ تَيْمِيمِ إِعْمَالُهَا وَلَا تَعْمَلُ عِنْدَ
 الْحِجَازِيِّينَ إِلَّا بِشُرُوطِ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ وَالْخَبَرُ نَكْرَتَيْنِ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[٧٨] تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَزٌّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا
 وَقَوْلُهُ:

[٧٩] نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَاذِلٍ قَبُوْتُ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِيْنَا

قوله: (أجشع القوم) أي أشدهم حرصاً على الأكل، وأعجل الأول بمعنى عجل بقرينة
 المدح، والثاني على بابه أو مثله، وإذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر.

قوله: (في النكرات) متعلق بأعملت، ولا نائب فاعله، وكليس حال من لا، أو مفعول
 مطلق أي عملاً كليس.

قوله: (وقد تلي) من ولي الشيء يليه ولاية أي تولاه، ولات، وإن فاعله، وذا العمل
 مفعوله، والإشارة لأعمال ليس في البيت الأول لا لقوله في النكرات الخ لأن التنكير لا يشترط في
 أن كما، وقد للتحقيق بالنسبة للات، وللتقليل في أن استعمالاً للمشارك في معنييه فلا ينافي قول
 التوضيح، وعمل لات إجماع من العرب على أن هذا الإجماع لا ينافي قلة الوقوع، والمراد أن
 العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها، فلا ينافي قول الأخفش الآتي.
 قوله: (بشروط ثلاثة).

اعلم أن شروط إعمال ما الأربعة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف إلا عدم الاقتران بأن
 فإنها لا تزداد بعدها أصلاً فلا حاجة إليه لكن يظهر قياساً على ما سبق في ما أن تأكيد أن بمثلها لا
 يضر ثم لا يشترط غير ذلك في أن، وأما لا ولات فيزيدان بتنكير معموليهما، وتختص لا بأن لا
 تنفي الجنس نصاً. وإلا عملت كأن، وتختص لات بكون معموليها اسمي زمان كساعة، وحين وأن
 يحذف أحدهما فشروط لات ستة، ولا خمسة، وإن ثلاثة. قوله: (تعز) أي تسل وتصبّر والوزر
 الملجأ، والشاهد في الثاني صراحة أما الأول فإن جعل الخبر باقياً فكذلك، أو على الأرض،
 وباقياً حال كان فيه الشاهد بقرينة الثاني إذ يعده التلقيق.

قوله: (إذ لا صاحب الخ) إذ ظرف لنصرتك، وبوئت ماض مجهول من بوأه الله منزلاً أسكنه

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا قَدْ تَعَمَلُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَأَنْشَدَ لِلنَّابِغَةِ:

[٨٠] بَدَتْ فِعْلٌ ذِي وَدٍّ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ، وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وَاحْتَلَفَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ فِي هَذَا الْبَيْتِ؛ فَمَرَّةً قَالَ: إِنَّهُ مُؤَوَّلٌ، وَمَرَّةً قَالَ: إِنَّ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ سَائِغٌ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَلَّا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا؛ فَلَا تَقُولُ: «لَا قَائِمًا رَجُلٌ».

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَلَّا يَنْتَقِضَ النَّفْيُ بِإِلَّا؛ فَلَا تَقُولُ: «لَا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ» بِنَضْبِ «أَفْضَلُ»، بَلْ يَجِبُ رَفْعُهُ.

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الْمُصَنِّفُ لِهَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ.

وَأَمَّا «إِنْ» الثَّانِيَةُ فَمَذْهَبُ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ -

إِيَّاهُ وَالْكَمَاةَ جَمَعَ كَمَيٍّ، وَهُوَ الشَّجَاعُ الْمَتَكَمِي بِسِلَاحِهِ أَيْ الْمَتَغَطِّي بِهِ، وَهُوَ مَتَعَلِّقٌ بِحَصِينَا.

قَوْلُهُ: (لِلنَّابِغَةِ) أَيْ الْجَعْدِي وَهُوَ قَيْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّحَابِيُّ لَا الذُّبْيَانِي وَلَمَّا وَفَدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعَهُ قَصِيدَتَهُ الَّتِي أَوَّلَهَا:

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

فَقَالَ لَهُ: إِلَى أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى الْجَنَّةِ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ لَمَّا وَصَلَ قَوْلُهُ فِيهَا:

فَلَا خَيْرَ فِي جَلْمٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَوَادِرُ تَحْمِي صَفْوَهُ أَنْ يَكْذُرَا

وَلَا خَيْرَ فِي جَهْلٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَلِيمٌ إِذَا مَا أَوْرَدَ الْأَمْرَ أَضْدَرَا

قَالَ لَهُ ﷺ: «لَا يَقْضِضُ اللَّهُ فَاكٌ» فَلَمْ يَنْكَسِرْ لَهُ سَنَ مَعَ طَوْلِ عَمْرِهِ قِيلَ عَاشَ مَائَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (بَدَتْ) أَيْ ظَهَرَتْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَفِعْلٌ نَصَبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ لَا مَفْعُولٌ لِأَنَّهُ بَدَا لِأَنَّهُ بَدَا فَعَلَهَا كَفَعَلَ الْخَ، وَبَقِيَ بِتَشْدِيدِ الْقَافِ أَيْ تَرَكْتُ، وَسَوَادُ الْقَلْبِ وَسَوِيدَاؤُهُ وَسَوْدَاؤُهُ حَبْتُهُ، وَبَاغِيَا أَيْ طَالِبًا.

قَوْلُهُ: (مُؤَوَّلٌ) أَيْ بِأَنَّهُ نَائِبٌ فَاعِلٌ لِمَحْذُوفٍ أَيْ لَا أَرَى بَاغِيًا مِنْ رَأْيِ الْبَصْرِيَّةِ فَبَاغِيًا حَالٌ فَلَمَّا حَذَفَ الْفِعْلُ بَرَزَ الضَّمِيرُ. أَوْ أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ خَبَرُهُ أَيْ لَا أَنَا أَرَى الْخَ فَإِنْ قِيلَ: قَدْ وَقَعَ فِي أَمْثَلَةِ سَبْيُوهِ مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا أَخُوهُ قَاعِدًا فَاعْمَلْ لَا فِي الْمَعْرِفَةِ أَجِيبُ بِأَنَّ لَا زَائِدَةً، وَالْأَسْمَانُ تَابِعَانِ لِمَعْمُولٍ مَا هَذَا تَصْرِيحٌ.

قَوْلُهُ: (أَنَّ لَا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا) أَيْ وَلَا مَعْمُولُهُ غَيْرَ الظَّرْفِيِّ كَمَا مَرَّ فِي مَا.

قَوْلُهُ: (فَمَذْهَبُ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ الْخَ) يَتَخَرَّجُ عَلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّ قَائِمَ بَشَدِ الثَّنُونِ فَأَصْلُهُ أَنَّ أَنَا

خَلَا الْفَرَاءَ - أَتَاهَا تَعْمَلُ عَمَلٌ «لَيْسَ»، وَقَالَ بِهِ مِنَ الْبَصْرِينِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ السَّرَّاجِ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، وَأَبُو الْفَتْحِ بْنُ جِثِّي، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ، وَزَعَمَ أَنَّ فِي كَلَامِ سَيِّوِيهِ - رحمه الله تعالى! - إِشَارَةً إِلَى ذَلِكَ، وَقَدْ وَرَدَ السَّمَاعُ بِهِ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

[٨١] إِنَّهُ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْعَفِ الْمَجَانِينِ
وَقَالَ آخَرُ:

[٨٢] إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُنْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا
وَذَكَرَ ابْنُ جِثِّي - فِي الْمُحْتَسَبِ - أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ! - قَرَأَ «إِنَّ الَّذِينَ
تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ» [الأعراف: ١٩٤] بِنُصْبِ الْعِبَادِ.
وَلَا يُشْتَرَطُ فِي اسْمِهَا وَخَبَرُهَا أَنْ يَكُونَا نَكِرَتَيْنِ، بَلْ تَعْمَلُ فِي النِّكَرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَتَقُولُ:
«إِنَّ رَجُلًا قَائِمًا، وَإِنْ زَيْدٌ الْقَائِمُ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمًا».

وَأَمَّا «لَات» فَهِيَ «لَا» التَّائِيَةُ زِيدَتْ عَلَيْهَا تَاءُ التَّائِيَةِ مَفْتُوحَةً؛ وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا
تَعْمَلُ عَمَلُ «لَيْسَ»؛ فَتَرْفَعُ الْاسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، لَكِنْ اخْتَصَّتْ بِأَنَّهَا لَا يُذَكَّرُ مَعَهَا الْاسْمُ
وَالْخَبَرُ مَعًا، بَلْ إِنَّمَا يُذَكَّرُ مَعَهَا أَحَدُهُمَا، وَالْكَثِيرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ حَذْفُ اسْمِهَا وَبَقَاءُ خَبَرِهَا،
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ» [ص: ٣] بِنُصْبِ الْحَيْنِ؛ فَحُذِفَ الْاسْمُ وَبَقِيَ الْخَبَرُ،
وَالْتَّقْدِيرُ «وَلَاتِ الْحَيْنِ حِينَ مَنَاصٍ» فَالْحَيْنُ: اسْمُهَا، وَحِينَ مَنَاصٍ: خَبَرُهَا، وَقَدْ قُرِئَ شُدُودًا
«وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ» بِرَفْعِ الْحَيْنِ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ «لَات» وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ «وَلَاتِ حِينَ

قَائِمِ أَي لَسْتُ قَائِمًا حَذَفْتُ هَمْزَةً أَنَا عِتَابًا، وَأَدْغَمْتُ ثُمَّ حَذَفْتُ الْأَلْفَ الْآخِرَةَ لِلْوَصْلِ، وَمِثْلُ هَذَا
فِي «لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي» فَاصِلُهُ لَكِنْ أَنَا فَعَلَ بِهِ مَا مَرَّ، وَسَمِعَ أَنَّ قَائِمًا عَلَى الْأَعْمَالِ أَفَادَهُ فِي الْمَغْنِيِّ
فَلَكِنْ فِي الْآيَةِ حَرْفُ اسْتِدْرَاكِ مَهْمَلٍ لِتَخْفِيفِهَا، وَأَنَا مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ خَبَرُهُ
جُمْلَةُ اللَّهِ رَبِّي، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ أَنَا قَالَ الدِّمَايْنِيُّ، وَأَثْبَتَ ابْنُ عَامِرٍ أَلْفَ لَكِنَّا وَصَلًا وَوَقْفًا تَعْوِضًا بِهَا
عَنِ الْهَمْزَةِ، وَأَثْبَتَهَا غَيْرُهُ وَقَفًا فَقَطَّ عَلَى الْأَصْلِ فِي أَلْفِ أَنَا.

قوله: (إلا على الخ) يؤخذ منه أن نقض النفي في معمول الخبر لا يضر كما في ما.

قوله: (إن الذين الخ) أي ليس الأصنام الذين تدعونها عباداً أمثالكم. بل أقل منكم لعدم
حياتها، وعقلها فكيف تعبدونها.

قوله: (زيدت عليها تاء التانيث) أي لتقوى شبهها بليس إذ تصيرها بوزنها وهي لتانيث لفظها
كتاء ربت وثمت وحركت للساكنين، ولفرقتها من تاء الفعل.

قوله: (ولات الحين) قدره معرفة لأن المنفي حين خاص، وهو الذي ينوصون فيه أي
يهربون أي ليس حين مناصهم حين فرار أي ليس صالحاً له، ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير معموليها

مَنَاصٍ لَهُمْ» أَي: وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ كَانَتْ لَهُمْ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَمَا لَإِلَاتٍ فِي سِوَى حِينَ عَمَلٍ» إِلَى مَا ذَكَرَهُ سِبْيَوِيهِ مِنْ أَنَّ «لَاتَ» لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحِينِ، وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: الْمُرَادُ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي لَفْظِ الْحِينِ، وَلَا تَعْمَلُ فِيمَا رَادَفَهُ كَالسَّاعَةِ وَنَحْوِهَا، وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُرَادُ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي أَسْمَاءِ الزَّمَانِ؛ فَتَعْمَلُ فِي لَفْظِ الْحِينِ وَفِيمَا رَادَفَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ، وَمِنْ عَمَلِهَا فِيمَا رَادَفَهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٨٣] نَدِمَ الْبُعَاةَ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمَ وَالْبَغْيِي مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ
وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ مُحْتَمِلٌ لِلْقَوْلَيْنِ، وَجَزَمَ بِالثَّانِي فِي التَّنْهِيلِ، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئاً، وَأَنَّهُ إِنْ وُجِدَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا مَنصُوباً فَتَنَاصِبُهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ، وَالتَّقْدِيرُ «لَاتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ» وَإِنْ وُجِدَ مَرْفُوعاً فَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ «لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ كَانَتْ لَهُمْ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

.....

لأن محله في الظاهر دون المقدر قوله: (كانتاً لهم) أي حيناً كانتاً لهم.

قوله: (ولات ساعة مندَم) أي ندم، والجملة حال أي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أي لا تصلح له، والمرتع مكان الرتع أي الرعي ومبتغيه طالبه، ووخيم كثقال وزناً ومعنى خبر مرتع، والجملة خبر البغي.

قوله: (محتمل للقولين) فعلى الأول يكون المعنى في سِوَى لَفْظِ حِينَ وَعَلَى الثَّانِي فِي سِوَى اسْمِ حِينَ، فَيَعْمَلُ لَفْظُ الْحِينِ وَغَيْرُهُ، فَتَحْصُلُ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِ اسْمِ زَمَانٍ اتِّفَاقاً وَأَمَّا قَوْلُهُ:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرُ

فتقديره حين لات يوجد مجير، أو لات مجير له فهو إما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم.

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

لم يقل كاد وأخواتها لأنه لا دليل على أنها أم بابها بخلاف كان لما مر قيل: والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة لأنه للخبر فقط، وقد يقال يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر. فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو لحكاية سبويه كدت بالضم، وكان قياسها أكود كطلت أطول لكنهم قالوا: أكاد شذوذاً، وجعله المصنف من تداخل

١٦٤ - كَكَانَ كَادَ وَعَسَى، لَيْكُنْ نَدَرَ عَسِرَ مُضَارِعَ لِهَاتَيْنِ خَبِرَ
 هذا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ لِلابتداءِ، وَهُوَ «كَادَ» وَأَخَوَاتُهَا، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ
 مِنْهَا أَحَدَ عَشَرَ فِعْلاً، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا أَفْعَالٌ، إِلَّا عَسَى؛ فَتَقَلَّ الزَّاهِدُ عَنْ ثَغْلِبِ أَنَّهَا حَرْفٌ،
 وَنُسِبَ أَيْضاً إِلَى ابْنِ السَّرَّاجِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا فِعْلٌ؛ بِدَلِيلِ اتِّصَالِ تَاءِ الْفَاعِلِ وَأَخَوَاتِهَا بِهَا،
 نَحْوُ: «عَسَيْتُ، وَعَسَيْتَ، وَعَسَيْتُمَا، وَعَسَيْتُمْ، وَعَسَيْتُنَّ».

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ تُسَمَّى أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ، وَلَيْسَتْ كُلُّهَا لِلْمُقَارَبَةِ، بَلْ هِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:
 أَحَدُهَا: مَا دَلَّ عَلَى الْمُقَارَبَةِ، وَهِيَ: كَادَ، وَكَرَبَ، وَأَوْشَكَ.

وَالثَّانِي: مَا دَلَّ عَلَى الرَّجَاءِ، وَهِيَ: عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلَقَ.

وَالثَّالِثُ: مَا دَلَّ عَلَى الْإِنْشَاءِ، وَهِيَ: جَعَلَ، وَطَفِقَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ، وَأَنْشَأَ. فَتَسْمِيَتُهَا

اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة. اه صبان، وقولهم: كدت
 بالكسر لا يدل على أن عينها ياء لاحتمال أنه لبيان حركة العين كخفت فتحصل أنه لا يقال: كاد
 يكود، ولا يكيد هذا في التي بمعنى قارب، أو التي بمعنى المكر فكاد يكيد.

قوله: (ككان كاد) أي في العمل، وعدم الاستغناء بالمرفوع لا مطلقاً كما يفيد قوله: لكن
 ندر الخ أي فتخالفها في ذلك، وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتي، ولا يتقدم على
 الفعل اتفاقاً، ولا يتوسط مقترناً بأن كما صححه ابن عصفور والدمامي، ويجوز حذفه إن علم
 كحديث من تأتي أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ، أو كاد، وفي أنها لا تزداد بخلاف كان في
 الجميع، ولذا أفردت عنها باب.

قوله: (تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء الْمُثَنَّى والجَمْعِ ونون النسوة، والتكلم مع
 غيره كما مثل بعضه.

قوله: (وهي كاد وكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى، وفي بعض نسخه وألم.

قوله: (على الرجاء) بالمد وأصله الطمع في الأمر المحبوب لكن المراد هنا ما يعم الطمع
 في الخير محبوباً، والإشفاق أي الخوف منه مكروهاً ففيه تغليب كما في يس، وقد اجتمعاً في آية
 ﴿عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً﴾ [البقرة: ٢١٦] الخ فالأولى للترجي، والثانية للإشفاق كما قاله الدمامي
 نظراً للواقع، ونفس الأمر وعكس الشمني نظراً إلى حال المخاطبين، وما عندهم، وعسى في الآية
 تامة، وأن والفعل فاعلها.

قوله: (على الإنشاء) أي الشروع في العمل، ولذلك تسمى أفعال الشروع.

قوله: (وهي جعل وطفق الخ) زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب
 كقوله:

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْبَعْضِ.

وَكُلُّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ؛ فَتَرْفَعُ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا لَهَا، وَيَكُونُ خَبَرُهُ خَبَرًا لَهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «كَكَانَ كَادَ وَعَسَى» لَكِنَّ الْخَبَرَ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُضَارِعًا، نَحْوُ: «كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» وَنَدَرَ مَجِيئُهُ اسْمًا بَعْدَ «عَسَى، وَكَادَ» كَقَوْلِهِ:

[٨٤] أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وقوله:

[٨٥] قَابُتٌ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كَذْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَضْفِرُ
وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ: «لَكِنَّ نَدَرَ - إِلَى آخِرِهِ» لَكِنَّ فِي قَوْلِهِ: «غَيْرُ مُضَارِعٍ» إِيهَامٌ؛ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَهُ: الْأَسْمُ، وَالظَّرْفُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ، وَالْجُمْلَةُ

هَبَيْتُ أَلُومَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِبًا

وينبغي عدُّ شَرْعٍ وزاد الرضى أقبل، وقرب، وفي الشذور هلهل كقوله:

وِطْنًا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلْتُ نَفْسُهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزْهَقُ

قال في النكت: ولم أقف عليه لغيره، بل جزم في التسهيل بأنها لدنو الخبر، وكذا في الجامع وغيره.

قوله: (من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح، واعترض بأن شرط هذه التسمية أن يكون الكل مركباً حقيقة كتسمية المركب من كلمتين فأكثر كلمة، وأما تسمية الأشياء المجتمعة بلا تركيب باسم بعضها فتغليب كالقمرين فكان الأنسب أن يقول فغلب البعض لشهرته، وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل: إن الجميع للمقاربة إذ الشروع في الفعل يلزمه القرب منه، ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا مجاز ولا تغليب.

قوله: (إلا مضارعاً) أي ولا يرفع إلا ضمير اسمها لا الظاهر، ولو سبباً في غير عسى لأن وضع هذه الأفعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله:

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبَتْهُ تَكَلَّمْنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

وقوله:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قَمْتُ يُثْقِلُنِي تَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

الْفِعْلِيَّةُ بِغَيْرِ الْمُضَارِعِ، وَلَمْ يَنْدَرْ مَجِيءُ هَذِهِ كُلُّهَا خَبَرًا عَنْ «عَسَى»، وَكَادَ «بَلِ الَّذِي نَدَّرَ مَجِيءُ الْخَبَرِ اسْمًا»، وَأَمَّا هَذِهِ فَلَمْ يَسْمَعْ مَجِيئَهَا خَبَرًا عَنْ هَذَيْنِ.

٤٦٥ - وَكَوْنُهُ بِدُونِ «أَنْ» بَعْدَ عَسَى نَزَرُ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

وأولاً بأن ثوبي، وأحجاره بدلاً اشتغال من اسم جعلت، وهو التاء، واسم كاد وهو ضمير يرجع لربع مية قبله، وفاعل يثقلني وتكلمني ضمير البدل لتقدمه رتبة، ولأنه المقصود بالحكم، والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فأغنيا عن خبر المذكور، أما خبر عسى فيرفع السببي بلا قلة خلافاً لأبي حيان في النكت الحسان، والمراد بالسببي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله:

وماذا عسى الحجاج يَبْلُغُ جُهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

يرفع جهده أي، وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده، أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج، ولا شاهد فيه أن يبلغ الحجاج جهده به.

قوله: (وندر مجيئه اسماً) أي شد كما في التوضيح، وليس من ذلك فطفق مسحاً، بل الخبر محذوف أي فطفق يمسح السيف مسحاً بسوق الخيل أي أرجلها وأعتاقها فمسحاً مصدر مبين للنوع لتعلق ما بعده به لا مؤكداً حتى يمتنع حذف عامله.

قوله: (مُلْحَاً) اسم فاعل من ألح في القول داوم تكراره، وصائماً أي ممسكاً عن خطبك، أو سماع كلامك، وهو محل الشاهد، ومثله قول الزباء: عسى العَوَيْرُ أَبُوساً تصغير غار اسم ماء لكلب، وأبوس أي شدائد جمع بؤس، وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في المغني أنه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبوس لبقاء عسى على استعمالها الأصلي اهـ وسبقه إلى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي: وما كدتُ أكونُ آيباً، ومثله يقال في عسيثُ أكونُ صائماً، أفاده المصريح.

قوله: (فَأَبَتْ) أي رجعت، وفُهِمَ قَبِيلَةَ وَآيِباً أي راجعاً محل الشاهد، وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ ومثلها بالجبر تمييز لها، وفارقتها خبر، وتصفر بالفاء مضارع صفر كتعب يتعب أي خلا، أو مضارع أصفر كأكرم يكرم بمعناه.

قوله: (لكن في قوله الخ) أشار الأشموني لجوابه بأن فيه تقدير العطف أي لهذين وأخواتهما لأنه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية، وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج إلى إثبات وروده ظرفاً ومجروراً أيضاً، وإلا فالأولى الجواب بأن الحكم بالنذور على غير المضارع يكفي في صدقه ثبوته لبعض أفرادها، وإن لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله:

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبٌ

والقُلُوصُ الناقة الشابة والأكوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كما في الصبان. أي جعلت ترعى قرب المنازل لضعفها، والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج

أي: افْتَرَأَنَّ خَبَرَ «عَسَى» بـ «أَنَّ» كَثِيرٌ؛ وَتَجَرِيدُهُ مِنْ «أَنَّ» قَلِيلٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ، وَمَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَتَجَرَّدُ خَبَرُهَا مِنْ «أَنَّ» إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مُقْتَرِنًا بـ «أَنَّ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ [الأنعام: ٨].

وَمِنْ وَرُودِهِ بِدُونِ «أَنَّ» قَوْلُهُ:

[٨٦] عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

وقوله:

[٨٧] عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ؛ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

أرسل رسولاً بناءً على أن إذا ظرف لأرسل مجرد عن الشرط، وإلا فالخبر جملة الشرط، وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضاً باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها، والشرط قيد له لا سيما مع كون أرسل عاملاً في إذا فهو أول الجملة في الحقيقة فتدبر.

قوله: (كثير) أي لأن المترجى مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها، ومن ثم خص الجمهور عدمها بالشعر كما في الشارح ويحتاج في صحة الإخبار بها عن الذات إلى تأويل كالمصدر الصريح أي عسى زيد ذا أن يقوم، أو عسى حال زيد أن يقوم. لكن قال السيد: المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا تأويل كزيد إما أن يقول خيراً، أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح.

قوله: (عسى الكرب الخ) بعده:

فَيَأْمَنُ خَائِفٌ وَيُفَكُّ عَانٌ وَيَأْتِي أَهْلَهُ النَّائِي الْغَرِيبُ

وأُسميت فيه بضم التاء، ويروى بفتحها على أنه جرد من نفسه شخصاً يخاطبه، واسم يكون ضمير الكرب، وجملة وراءه فرج خبرها، وليس فرج اسمها، ووراءه خبرها لأن خبر عسى لا يرفع إلا ضمير اسمها، أو سببه المضاف لضميرها، وفرج أجنبي منه كذا في التصريح، والدمايني وغيرهما وانظر ما تصنع في قوله: عسى فرج يأتي به الله فإن فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم، وإنما حصل الربط بينهما بالهاء من به فمقتضى ذلك أنه لا يشترط السببي بالمعنى المذكور، بل يكفي ملاسته للضمير بأي وجه كالهاء من: وراءه ويؤيد ذلك تجويز ابن أياز كما في التصريح جعل يكون تامة، ووراءه متعلقاً بها فإن فاعلها حيثنذ هو فرج لا ضمير الاسم لأن القصد الحكم بوجود الفرج عقب كربه لا بوجود الكرب لأنه حاصل فتأمل برأي سديد، ولا تكن أسير التقيد.

قوله: (عسى فرج الخ) قبله:

عَلَيْكَ إِذَا ضَاقَّتْ أُمُورُكَ وَالتَّوْتُ بَصْبَرٍ فَإِنَّ الضِّيقَ مِفْتَاحُ الصَّبْرِ

وَأَمَّا «كَادَ» فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهَا عَكْسُ «عَسَى»؛ فَيَكُونُ الْكَثِيرُ فِي خَبَرِهَا أَنْ يَتَجَرَّدَ مِنْ «أَنْ» وَيَقِلُّ اقْتِرَانُهُ بِهَا، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْأَنْدَلُسِيُّونَ مِنْ أَنَّ اقْتِرَانَ خَبَرِهَا بِ «أَنْ» مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ؛ فَمِنْ تَجَرِيدِهِ مِنْ «أَنْ» قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وَقَالَ: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧]، وَمِنْ اقْتِرَانِهِ بِ «أَنْ» قَوْلُهُ ﷺ: «مَا كَذْتُ أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ» وَقَوْلُهُ:

وَلَا تَشْكُونُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ وَخَدَهُ
عَسَى فَرَجَ الْخِ وَبَعْدَهُ:

إِذَا لَاحَ عُسْرٌ فَارُجٌ يُسْرًا فَإِنَّهُ قَضَى اللَّهُ أَنَّ الْعُسْرَ يَغْفُضُهُ يُسْرٌ
وَضَمِيرُ أَنَّهُ وَلَهُ لِلْجَلَالَةِ وَلَيْسَ الْأَوَّلُ لِلشَّانِ لِتَقَدُّمِ مَرْجِعِهِ مَعَ احْتِيَاجِ الثَّانِي إِلَى ذَلِكَ الْمَرْجِعِ،
وَلَهُ خَبَرٌ عَنْ أَمْرٍ، وَفِي خَلِيقَتِهِ حَالٌ، وَكُلُّ يَوْمٍ ظَرْفٌ لِلْخَبَرِ.

قَوْلُهُ: (أَنْ يَتَجَرَّدَ الْخِ) أَي لِدَلَالَتِهَا وَضَعًا عَلَى قَرَبِ الْخَبَرِ فَكَأَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِيهِ حَالًا لَا
مُسْتَقْبَلٌ، وَقَرْنَ بِهَا قَلِيلًا نَظْرًا لِأَصْلِهَا مِنْ اسْتِقْبَالِ خَبَرِهَا، وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا وَمِثْلَهَا فِي ذَلِكَ كَرَبَ.

قَوْلُهُ: (فَذَبْحُوهَا الْخِ) لَا يَنَاقِضُهُ، وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ الدَّالُّ عَلَى انْتِفَاءِ الذَّبْحِ بَانْتِفَاءِ مَقَارِبَتِهِ
لِعَدَمِ اتِّحَادِ زَمَنِمَا الَّذِي هُوَ شَرْطُ التَّنَاقُضِ إِذِ الْمَعْنَى: فَذَبْحُوهَا بَعْدَ أَنْ امْتَنَعُوا حَتَّى لَا يَقْرَبُوا مِنْهُ،
وَلَا تَنَاقُضُ فِي ذَلِكَ وَأَمَّا الْجَوَابُ بِأَنْ كَادَ نَفْيُهَا إِثْبَاتٌ، وَعَكْسُهُ فَبَاطِلٌ لِأَنَّهَا كَسَائِرُ الْأَفْعَالِ يَتَسَلَطُ
النَّفْيُ عَلَى مَعْنَاهَا، وَهُوَ مَقَارِبَةُ الْخَبَرِ، وَيَلْزِمُهُ نَفْيُ الْخَبَرِ بِالْأَوَّلَى، وَلِذَا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكُذِّ
يَرَاهَا﴾ [النور: ٤٠] أَبْلَغُ مِنْ: لَمْ يَرَهَا لِأَنَّ نَفْيَ الرُّؤْيَا لَا يَنْفِي مَقَارِبَتَهَا بِخِلَافِ عَكْسِهِ وَكَذَا قَوْلُ ذِي
الرِّمَّةِ:

إِذَا عَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكُذِّ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرُخُ
أَبْلَغُ مِنْ لَمْ يَبْرَحْ أَيْ لَمْ يَذْهَبْ كَمَا لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ الْخِ) اسْمُ كَادَ ضَمِيرُ الْقَوْمِ الْمَعْلُومِ مِنْ ذِكْرِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ قَبْلَهُ،
وَقُلُوبُ بَدَلٍ مِنْهُ، وَتَزْيِغٌ بِالْفَوْقِيَّةِ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْقُلُوبِ لِتَقَدُّمِهَا رَتَبَةً كَمَا مَرَّ فِي تَكْلِمَتِي أَحْجَارَهُ لَا
الْقُلُوبُ نَفْسَهَا لَثَلَا يَخْلُو الْخَبَرُ عَنْ ضَمِيرِ الْأَسْمِ، أَمَّا عَلَى قِرَاءَتِهِ بِالتَّحْتِيَّةِ فَلَا يَصِحُّ كَوْنُ الْقُلُوبِ
فَاعِلَهُ لَمَّا ذَكَرَ، وَلَا ضَمِيرُهَا لَوْجُوبِ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ لَضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ قَالَ الدَّمَامِينِي بَلْ هُوَ عَلَى
إِضْمَارِ الشَّانِ: أَهْ أَيْ فَاسْمُ كَادَ ضَمِيرُ الشَّانِ لَا أَنَّهُ فَاعِلٌ يَزْيِغُ إِذْ لَيْسَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ تَفْسِرُهُ، وَلَأنَّهُ لَا
يَرْفَعُهُ إِلَّا الْإِبْتِدَاءَ، أَوْ نَوَاسِخَهُ لَكِنْ حِينَئِذٍ يَخْلُو الْخَبَرُ عَنْ ضَمِيرِ الْأَسْمِ إِلَّا أَنْ يَخْصُصَ هَذَا الشَّرْطُ
بِغَيْرِ ضَمِيرِ الشَّانِ لِأَنَّ جُمْلَةَ الْمُضَارَعِ لِكَوْنِهَا مَفْسُورَةٌ لَهُ كَأَنَّهَا عَيْنُهُ وَذَلِكَ أَبْلَغُ فِي الرِّبْطِ مِنْ اشْتِمَالِهَا
عَلَى الضَّمِيرِ فَتَأْمَلْ.

[٨٨] كَادَتْ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ زَيْطَةً وَيُرُودِ

١٦٦ - وَكَعَسَى حَرَى، وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرَهَا حَتْمًا بِ «أَنْ» مُتَّصِلَا

١٦٧ - وَالزَّرُمُوا أَخْلَوْلَقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ أُنْتَفَا «أَنْ» نَزَرَا

يَعْنِي أَنَّ «حَرَى» مِثْلُ «عَسَى» فِي الدَّلَالَةِ عَلَى رَجَاءِ الْفِعْلِ، لَكِنْ يَجِبُ افْتِرَاقُ خَبَرِهَا بِ «أَنْ»، نَحْوُ: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» وَلَمْ يُجَرَّدْ خَبَرُهَا مِنْ «أَنْ» لَا فِي الشَّعْرِ وَلَا فِي غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ «أَخْلَوْلَقَ» تَلَزَمَ «أَنْ» خَبَرُهَا نَحْوُ: «أَخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُنْطَرَفَ» وَهُوَ مِنْ أَمْثِلَةِ سَيَبُونِهِ، وَأَمَّا «أَوْشَكَ» فَالْكَثِيرُ افْتِرَاقُ خَبَرِهَا بِ «أَنْ» وَيَقِلُّ حَذْفُهَا مِنْهُ؛ فَمِنْ افْتِرَاقِهِ بِهَا قَوْلُهُ:

[٨٩] وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لِأَوْشَكُوا - إِذَا قِيلَ هَاتُوا - أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

وَمِنْ تَجَرُّدِهِ مِنْهَا قَوْلُهُ:

قوله: (أَنْ تَفِيضَ الْخ) يقال فاض الرجل يفيض فيضاً وفيوضاً وفيضاناً بالضاد أو الظاء بدلها إذا مات، وكذلك فاضت نفسه وفاظت أي خرجت روحه عن أبي عبيدة، والفراء قالاً: والضاد لتميم والظاء لقيس، ومنع الأضمعي فاظت نفسه بالظاء وفاض مع النفس وغيرها لأن الفيض للدمع والماء، وإنما يقال فاظ إذا مات كذا في الصحاح بزيادة، وبه يعلم ما في السجاعي، والريطة بفتح الراء وسكون التحتية، وبالظاء المهملة الملاء إذا كانت شقة واحدة، وقد تطلق على كل ثوب رقيق، وجمعها رباط ككلبة وكلاب، والبُرود جمع بُرد نوع من الثياب، والمراد أنه صار حشو أكفانه.

قوله: (وكعسى) خبر عن حرى بفتح المهملة والراء، وحتماً صفة لمصدر محذوف أي اتصالاً حتماً.

قوله: (والزرموا الخ) يصح في كل من اخلوق، وأن كونه مفعولاً أولاً، أو ثانياً لأن لزوم من الجانبين. ومثل حرى حال من اخلوق.

قوله: (وبعد الخ) متعلق بنزراً الذي هو خبر عن انتفا بالقصر للضرورة لأن التقاء الهمزتين من كلمتين لا يجوز حذف إحداهما اختياراً إلا إذا اتفقا في الحركة.

قوله: (لكن يجب الخ) إنما وجبت فيهما دون عسى مع أن الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لأن عسى هي الأصل، والشبهة فيه فاغتنت عن لزوم أن بخلافهما.

قوله: (وأم أوشك الخ) إنما خالفت كاد وكره مع أن الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح للتجرد لأن أصل وضعها للسرعة كأوشك فلان يوشك إشراكاً أي أسرع السير ووشك البين سرعة الفراق، ثم عرض استعمالها في القرب لترتبه على الإسراع فلذلك خالفتهما، أما على ما ذكره الشاطبي عن الشلوبيين وغيره من أنها للرجاء كعسى فالأمر ظاهر لكن كان حقها لزوم أن كحرى واخلوق. إذ لم تشتهر في الرجاء اشتها عسى فتأمل.

- [٩٠] يُوْشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَائِهِ يُوَافِقُهَا
 ١٦٨ - وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا وَتَرَكَ «أَنْ» مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا
 ١٦٩ - كَالنَّشَأِ السَّائِقِ يَخْدُو، وَطَفِقَ، كَذَا جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقَ

لَمْ يَذْكُرْ سَيَبَوِيهِ فِي «كَرَبٍ» إِلَّا تَجَرَّدَ خَبَرَهَا مِنْ «أَنْ»، وَزَعَمَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ، وَهُوَ أَنَّهَا مِثْلُ «كَادَ»؛ فَيَكُونُ الْكَثِيرُ تَجْرِيدَ خَبَرِهَا مِنْ «أَنْ» وَيَقُلُّ اقْتِرَانُهُ بِهَا؛ فَمِنْ تَجْرِيدِهِ قَوْلُهُ:

- [٩١] كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاءُ: هِنْدُ عَضُوبُ
 وَسَمِعَ مِنْهُ اقْتِرَانُهُ بِهَا قَوْلُهُ:

- [٩٢] سَقَاهَا دَوُو الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَ
 وَالْمَشْهُورُ فِي «كَرَبٍ» فَتَحَ الرَّاءِ، وَنُقِلَ كَسْرُهَا أَيْضًا.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَتَرَكَ أَنْ» مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا أَنَّ مَا دَلَّ عَلَى الشُّرُوعِ فِي الْفِعْلِ لَا يَجُوزُ اقْتِرَانُ خَبَرِهِ بِ «أَنْ» لِمَا بَيَّنَّهَ وَبَيَّنَّ «أَنْ» مِنَ الْمُنَافَاةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْحَالُ، وَ «أَنْ» لِلْإِسْتِقْبَالِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْدُو، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَدْعُو، وَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ، وَأَخَذَ يَنْظُمُ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا».

قوله: (غرائه) بكسر المعجمة وشد الراء أي غفلاته، والبيت من المنسرح.

قوله: (وترك أن النخ) ليستفيد من النظم أن خبر هذه الأفعال أربعة أقسام ما يجب اقترانه بأن، وهو حرى واخلولق، وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع، وما يغلب اقترانه، وهو عسى وأوشك، وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب.

قوله: (يخدو) بمهملتين بعد التحتية أي يغني للإبل لتسرع والسائق هو الذي يسوقها.

قوله: (وطفق) بالفاء والموحدة بدلها كفرح فيهما.

قوله: (وزعم المصنف النخ) نقل الطبرلاوي عن شرح مسلم للنووي أن سيبويه كثيراً ما يريد بالزعم النسبة إلى القائل لا التمريض فليحمل كلام الشارح عليه.

قوله: (من جواه) أي شدة وجده وحزنه.

قوله: (سقاها) أي العروق المذكورة في قوله:

مَدَحْتُ عُروْقاً لِلنَّدَى مَصَّبِ الثَّرَى

وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم العارضين إذ لا يناسبه الجمع في أعناقها، ولأن الشاعر يهجو جماعة بأنهم حديثون في الغنى، وأصلهم الفاقة كما في

١٧٠ - وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لَأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوشِكَا
أَفْعَالُ هَذَا الْبَابِ لَا تَتَصَرَّفُ، إِلَّا «كَادَ، وَأَوْشَكَ»؛ فَإِنَّهُ قَدْ اسْتَعْمَلَ مِنْهُمَا الْمُضَارِعُ، نَحْوُ
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَكَادُونَ يُسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢] وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ

وَزَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ «يُوشِكُ» إِلَّا بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ «أَوْشَكَ» بِلَفْظِ
الْمَاضِي، وَلَيْسَ بِجَجْدٍ، بَلْ قَدْ حَكَّى الْخَلِيلُ اسْتِعْمَالَ الْمَاضِي، وَقَدْ وَرَدَ فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

نَعَمْ الْكَثِيرُ فِيهَا اسْتِعْمَالُ الْمُضَارِعِ، وَقَلَّ اسْتِعْمَالُ الْمَاضِي.

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «وَزَادُوا مُوشِكَا» مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ أَيْضاً اسْتِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ
«أَوْشَكَ» كَقَوْلِهِ:

[٩٣] فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنْبَسِ وَحُوشاً يَبَاباً

وَقَدْ يُشْعِرُ تَخْصِيصُهُ «أَوْشَكَ» بِالذِّكْرِ أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ «كَادَ»، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ، بَلْ قَدْ وَرَدَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

[٩٤] أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ، وَإِنِّي يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ

العيني والأحلام العقول، والسجل بالفتح الدلو العظيمة ممثلة كما في القاموس، أو التي فيها ماء
وإن قل وتقطعا أصله تتقطعا صبان.

قوله: (لا غير) لا عاطفة لغير على أوشك فهو مبني على الضم في محل جر أي لا لغيرهما
مكودي.

قوله: (فموشكة الخ) خبر عن أرضنا، وفيه ضمير هو اسمه، وأن تعود خبره، وخلاف
بمعنى بعد كقوله تعالى: ﴿فَرَحَ الْمُخْلَفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] ووحوشاً خبر
تعود أي تصير، وهو بفتح الواو أي متوحشة، وبضمها أي ذات وحوش، ويباباً بفتح التحتية بعدها
موحدتان أي خراباً.

قوله: (أموت أسى) أي حزناً، والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع وقع به حرب،
ورهن أي مرهون، وكائد بالهمز التي ترسم ياء بلا نقط لما سيأتي في الأبدال، وخبره محذوف أي
كائد آتية كما في شرح الكافية، وتصويب الموضح أنه بالموحدة من المكابدة على غير قياس إذ
قياسه مكابد كمقاتل فلا شاهد فيه رجع عنه في شرح الشواهد الكبرى فقال: ظهر لي أن الحق مع
الناظم اه تصريح، وقد يقال لا شاهد فيه على الأول أيضاً لاحتمال أنه من كاد التامة بلا تقدير
خبر أي بالذي أنا قريب من فعله كما قالوا إن قوله:

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ .

وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ غَيْرَ «كَادَ، وَأَوْشَكَ» مِنْ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ الْمُضَارِعُ وَلَا اسْمُ الْفَاعِلِ، وَحَكَى غَيْرُهُ خِلَافَ ذَلِكَ؛ فَحَكَى صَاحِبُ الْإِنْصَافِ اسْتِعْمَالَ الْمُضَارِعِ وَاسْمَ الْفَاعِلِ مِنْ «عَسَى» قَالَ: عَسَى يَعْصِي فَهُوَ عَاسٍ، وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ مُضَارِعَ «طَفِقَ»، وَحَكَى الْكِسَائِيُّ مُضَارِعَ «جَعَلَ».

١٧١ - بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غِنَى بِ «أَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

اخْتَصَّتْ «عَسَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَأَوْشَكَ» بِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةً وَتَامَةً.

فَأَمَّا النَّاقِصَةُ فَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا.

وَأَمَّا التَّامَةُ فَهِيَ الْمُسْتَدَّةُ إِلَى «أَنْ» وَالْفِعْلُ، نَحْوُ: «عَسَى أَنْ يَقُومَ، وَاخْلَوْلَقَ أَنْ يَأْتِيَ، وَأَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ» قَدْ «أَنْ» وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ فَاعِلِ «عَسَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَأَوْشَكَ» وَاسْتَعْنَتْ بِهِ عَنِ الْمَنْصُوبِ الَّذِي هُوَ خَبَرُهَا.

وَهَذَا إِذَا لَمْ يَلِ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَ «أَنْ» اسْمَ ظَاهِرٍ يَصِحُّ رَفْعُهُ بِهِ؛ فَإِنْ وَلِيَهُ نَحْوُ «عَسَى أَنْ

أُبَيَّيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاغْجَلِ

لا يدل على مجيء اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال أنه من التامة كقولهم كرب الشتاء أي قرب والأصل كارب يومه بالرفع أي قريب يوم وفاته، ولا يرد أنه لم يأت من أفعال الباب تاماً غير ما في البيت الآتي لأن المراد به المكتفي بأن يفعل لا مطلقاً فتدبر.

قوله: (عسى يعسى) قيل وعسى يعسو أيضاً فهو واوي ويائي.

قوله: (مضارع طفق) أي ومصدره أيضاً كمصدر جلس وفرح.

قوله: (مضارع جعل) كقولهم: إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه. وفيه شذوذ وقوع الماضي خبراً كما مر في: أرسل رسولاً فتلخص من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة، وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان، وزاد الموضح كارب يومه، وقد علمت ما فيه، واستعمل المصدر لثلاثة لطفك كما مر، ولأوشك إيشاكاً، ولكاد كوداً، ومكاداً ومكادة وكيداً. بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه.

قوله: (أوشك قد) يسكون الكاف للوزن فتدغم في القاف فتصير قافاً مشددة.

قوله: (غني بأن يفعل عن ثان) أي عن أن يكون لها ثان لتماها فلا خبر لها أصلاً كما هو مذهب الجمهور، وأما عند الناظم فهي ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين في: «أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا» [العنكبوت: ٢٤] ولا يضرب كونه في محل نصب ورفع لأنه باعتبارين كما في: أعجبنى كرنك مسافراً، وكان المناسب للشارح حمله على مذهبه بأن يقول: غني عن ثان

يَقُومُ زَيْدٌ» فَذَهَبَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ مَرْفُوعاً بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ «أَنْ» وَ«أَنَّ» وَمَا بَعْدَهَا فَاعِلٌ لِعَسَى، وَهِيَ تَامَةٌ، وَلَا خَبَرَ لَهَا، وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ وَالسَّيْرَافِيُّ وَالْفَارِسِيُّ إِلَى تَجْوِيزِ مَا ذَكَرَهُ الشَّلُوبِيُّ وَتَجْوِيزِ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ «أَنْ» مَرْفُوعاً بِعَسَى اسماً لَهَا، وَ«أَنَّ» وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ نَضْبِ بِعَسَى، وَتَقَدَّمَ عَلَى الْأِسْمِ، وَالْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَ «أَنْ» فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى فَاعِلِ «عَسَى» وَجَارَ عَوْدُهُ عَلَيْهِ - وَإِنْ تَأَخَّرَ - لَأَنَّهُ مُقَدَّمٌ فِي النَّيَّةِ.

وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ هَذَا الْخِلَافِ فِي الثَّانِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّائِيثِ.

فَقُتِلَ - عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِ الشَّلُوبِيِّ - «عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ، وَعَسَى أَنْ يَقُمْنَ الْهِنْدَاتُ» فَتَأْتِي بِضَمِيرٍ فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَيْسَ مَرْفُوعاً بِهِ، بَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِ«عَسَى».

وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول: «عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهندات» فلا تأتي في الفعل بضمير؛ لأنه رَفَعَ الظاهر الذي بعده.

١٢٢ - وَجَرَّدَنَ عَسَى، أَوْ أَرْفَعُ مُضَمَّراً بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ

اِخْتَصَصَتْ «عَسَى» مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ بِأَنَّهَا إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا اسْمٌ جَارَ أَنْ يُضْمَرَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْأِسْمِ السَّابِقِ، وَهَذِهِ لُغَةٌ تَمِيمٌ، وَجَارَ تَجَرُّدُهَا عَنِ الضَّمِيرِ، وَهَذِهِ لُغَةٌ

أي وعن الأول أيضاً، وإنما سكت المصنف عن هذا الوقوع أن يفعل في محله فإغناؤه عنه واضح.

قوله: «(الشلوبين) بفتح الشين وضم اللام، وقد تفتح، وينطق بما بعد الواو بين الفاء والموحدة لأنه لفظ أعجمي كما ذكره الدماميني».

قوله: «(وتجوز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدها. وقد منعوا تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل، وقد يجاب بأن هذا اللبس لا محذور فيه هنا لأن الجملة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فإن الجملة تخرج عن الاسمية إلى الفعلية اهـ، ويرده جواز كونه حينئذ مبتدأ مؤخراً، وجملة عسى خبره، وفيها ضميره فتنتقل إلى الاسمية كما ذكره الأشموني في شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في: وليس كل النوى».

قوله: (مرفوعاً بعسى) قال سم: هل يجوز ذلك إذا لم يقترن الفعل بأن كعسى يقوم زيد اهـ واستظهر الصبان الجواز إذ قدرت أن مع الفعل وإلا وجب لعدم ما يصلح لمرفوعة عسى حينئذ غيره.

الْحِجَازِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ» فَعَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ يَكُونُ فِي «عَسَى» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى «زَيْدٍ» وَ «أَنْ يَقُومَ» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِعَسَى، وَعَلَى لُغَةِ الْحِجَازِ لَا ضَمِيرَ فِي «عَسَى» وَ «أَنْ يَقُومَ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِعَسَى.

وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّانِيثِ؟

فَتَقُولُ - عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ -: «هَذَا عَسَى أَنْ يَقُومَ، وَالزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا، وَالْهِنْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا، وَالْهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ».

وَتَقُولُ - عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِ -: «هَذَا عَسَى أَنْ يَقُومَ، وَالزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا، وَالْهِنْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا، وَالْهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ».

وَأَمَّا غَيْرُ «عَسَى» مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ فَيَجِبُ الْإِضْمَارُ فِيهِ؛ فَتَقُولُ: «الزَّيْدَانِ جَعَلَا يَنْظِمَانِ» وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْإِضْمَارِ؛ فَلَا تَقُولُ: «الزَّيْدَانِ جَعَلَ يَنْظِمَانِ» كَمَا تَقُولُ: «الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا».

١٧٣ - وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ «عَسَيْتُ»، وَانْتَقَا الْفَتْحُ زُكْنَ

إِذَا اتَّصَلَ بِ «عَسَى» ضَمِيرٌ مَوْضُوعٌ لِلرَّفْعِ، وَهُوَ لِمُتَكَلِّمٍ، نَحْوُ: «عَسَيْتُ» أَوْ لِمُخَاطَبٍ، نَحْوُ: «عَسَيْتَ، وَعَسَيْتُمَا، وَعَسَيْتُمْ، وَعَسَيْتُنَّ» أَوْ لَغَائِبٍ، نَحْوُ: «عَسَيْنِ» جَازَ كَسْرُ سَيِّئِهَا وَفَتْحُهَا، وَالْفَتْحُ أَشْهُرُ، وَقَرَأَ نَافِعٌ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ: ٢٢] بِكَسْرِ السَّيْنِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِهَا.

تنبيه: يمتنع كون الظاهر اسم عسى في: عسى أن يضرب زيد عمراً، لثلا يفصل بين صلة أن، وهي يضرب ومعمولها، وهو عمراً بأجنبي هو زيد، ونظيره قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ [الإسراء: ٧٩] إن نصب مقاماً يبعثك على الظرفية، أو غيرها فإن جعل مصدر المحذوف أي فتقوم مقاماً جاز الأمران.

قوله: (لُغَةُ الْحِجَازِ) عليها قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا﴾ [الحجرات: ١١].

قوله: (وَأَمَّا غَيْرُ عَسَى الْخ) صريح في أن اخلولق، وأوشك يجب فيهما الإضمار، ولكن نص المرادي والأشموني وغيرهما على أنهما كعسى.

قوله: (وَأَنْتَقَا) بكسر التاء الفوقية ففاف مصدر انتقاء أي اختاره؛ فصره للضرورة والفتح «ضاف إليه، وزكن أي علم لكونه الأصل والمشتهر، والله أعلم».

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

١٧٤ - لِإِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَأَنَّ - عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

١٧٥ - كِلَانٌ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفَّاءٌ، وَلَكِنَّ أَبْنَهُ ذُو ضِعْفَيْنِ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْحُرُوفِ النَّاسِخَةِ لِلْإِبْتِدَاءِ، وَهِيَ سِتَّةٌ أُخْرَفِ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَعَدَّهَا سَبْعُونَ خَمْسَةً؛ فَاسْقَطَ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةَ لِأَنَّ أَصْلَهَا «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ، كَمَا سَيَأْتِي.

وَمَعْنَى «إِنَّ، وَأَنَّ» التَّوَكِيدُ، وَمَعْنَى «كَأَنَّ» التَّشْبِيهُ، وَ«لَكِنَّ» لِلإِسْتِذْرَاكِ، وَ«لَيْتَ»

إن وأخواتها

قوله: (وَهِيَ سِتَّةٌ أُخْرَفِ) زاد الموضح عسى في لغة حملاً على لعل لكونها بمعناها، وإنما يكون اسمها ضمير نصب متصلاً كقوله:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَيْهَا

وهي حينئذ حرف كامل، وفاقاً للسيرافي، وخلافاً للجمهور في إطلاق فعليتها، ولابن السراج وثعلب في إطلاق حرفيتها اهـ، والحاصل أن نحو: عساك وعساه فيه ثلاثة مذاهب: مذهب سيبويه أنها حرف كَلْعَلٌ، ومذهب المبرد أنها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الإسناد فما كان مبتدأ في الأصل وهو الضمير جعل خبرها مقدماً، وجعل خبره اسمها مؤخراً فالضمير على هذين في محل نصب. ومذهب الأخفش أنها على أصلها، والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع، ويرده رفع الخبر في البيت البار وأن النيابة إنما سمعت في المنفصل نحو: ما أنا كَأَنْتَ لا في المتصل. وأما قوله:

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَسَيْكََا

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفاً لا نيابة.

قوله: (فَاسْقَطَ أَنْ الْخ) وإنما لم يسقط كان مع أن أصلها أن المكسورة، والكاف لانتساخ هذا الأصل بصيرورتهما كلمة واحدة بدليل أن الكاف لا تتعلق بشيء، ولا تجر ما بعدها عند الجمهور، وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة.

قوله: (لِلتَّوَكُّيدِ) أي منسوب له من نسبة الجزئي لكتابه لأن توكيدهما جزئي من مطلق توكيد، أو اللام زائدة أي معناهما التوكيد، وكذا الباقي، والمراد توكيد النسبة، وتقريرها في ذهن السامع إيجابية كِلَانٌ زَيْدًا قائمٌ، أو لا نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤] فَإِنَّ قُلْتَ كَيْفَ تَكُونُ الْمَفْتُوحَةُ لِلتَّوَكُّيدِ مع أنها بمعنى المصدر فمعنى علمت أنك قائم: علمت قيامك، ولا توكيد

لِلتَّمَنِّي، وَ «لَعَلَّ» لِلتَّرَجِّي وَالْإِشْفَاقِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّرَجِّي وَالتَّمَنِّي أَنَّ التَّمَنِّي يَكُونُ فِي الْمُتَمَكِّنِ،

فيه لعدم جريانه على فعله؟ قلت: كونها بمعناه لا يوجب مساواتها له من كل وجه. سم.

قوله: (لِلتَّمَنِّي) أي المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية، وأن المؤكدة، والأصل: إن زيدا كأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار، ثم صاروا كلمة واحدة، ولا يليها إلا المشبه، وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال في المغني: أطلق الجمهور كونها للتشبيه، وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فإن كان وصفاً أو ظرفاً أو فعلاً، كانت للظن. قال الكوفيون، وترد للتحقيق كقوله:

فَأَصْبَحَ بَطْنٌ مَكَّةَ مُقَشَّعِرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

أي لأن الأرض الخ، وللتقريب نحو: كأنك بالفرج آت، وبالشقاء مقبل، وكأنك بالدنيا لم تكن، وبالأخرة لم تزل. وقد اختلف في إعراب ذلك فقيل: الكاف اسم كان على حذف مضاف في الأولين، وما بعد الجار خبرها أي كان زمانك مقبل بالفرج، أو بالشقاء. وأما الأخيران فأحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضي أن الخبر محذوف، ولم تكن حال، بدليل روايته بالواو كقولهم: كأنني بالليل وقد أقبل، وبالشمس وقد طلعت. والأصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن. وكأنني أبصر الليل الخ فحذف الفعل وزيدت الباء. اهـ ولولا وروده بالواو لأمكن جعل لم تكن خبراً، والباء بمعنى في متعلقه به، وقيل: الظرف خبر، ولم تكن حال لما ذكر.

قوله: (لِلْإِسْتِدْرَاكِ) هو تعقيب الكلام برفع ما يُتَوَهَّمُ ثبوته كزيد شجاع لكنه ليس بكريم، أو بإثبات ما يتوهم نفيه كما زيد شجاع لكنه كريم، وما قام زيد لكن عمرو، إذا كان بينهما ملاسة كملاسة الكرم والشجاعة. هذا هو التعريف السالم من التكلف، وأما قولهم: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفاً على ثبوته، أو بالجر عطفاً على الهاء إذ المعنى على الأول، أو، برفع ما يُتَوَهَّمُ نفيه وعلى الثاني، أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه، وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهماً لشيء فأى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أي أو برفع نفي ما يتوهم نفيه، ورفع النفي إثبات، كما أن المراد في الأول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل. وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالباً إذ قد ترد لمجرد التوكيد كلو جاء زيد لأكرمه لكنه لم يجيء أكدت لو في نفي المعجىء، وكذا ما زيد ساكن لكنه متحرك، وقيل: لا تخرج عنه أصلاً وهو المشهور، لكن فسروه بمخالفة حكم ما بعدها لما قبلها. وإن لم يندفع به توهم فلا تقع إلا بين متغايرين إما بالتناقض كما ذكر، أو التضاد كما زيد أبيض لكنه أسود، وكذا بالخلاف. كما اختاره الرضي كما زيد قائم لكنه ضاحك، وقيل: يُمنع هذا. أفاده في المغني مع زيادة.

نحو: «لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ» وَفِي غَيْرِ الْمُمَكِّنِ، نحو: «لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا»، وَأَنَّ التَّرَجِّيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمُمَكِّنِ؛ فَلَا تَقُولُ: «لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ» وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّرَجِّيِّ وَالْإِشْفَاقِ أَنَّ التَّرَجِّيَّ يَكُونُ فِي الْمَحْبُوبِ، نحو: «لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحَمُنَا» وَالْإِشْفَاقُ فِي الْمَكْرُوهِ نحو: «لَعَلَّ الْعَدُوَّ يَقْدَمُ». وَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَعْمَلُ عَكْسَ عَمَلِ «كَانَ» فَتَنْصِبُ الْأَسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ نحو: «إِنَّ زَيْدًا

قوله: (وَفِي غَيْرِ الْمُمَكِّنِ) أي الممتنع. وهو الأكثر فيه، ولا يكون في الواجب كليت غداً يجيء، وأما فتمنوا الموت فالمراد: تمنوا تعجيله، وهو مستحيل.

قوله: (إِلَّا فِي الْمُمَكِّنِ) أي المتوقع، أما الممكن في التمني فغير متوقع فهذا فرق ثانٍ، ولا يرد قول فرعون: لعلِّي أبلغ الأسباب الخ، لأنه ممكن متوقع في زعمه الباطل.

قوله: (وَالْإِشْفَاقُ فِي الْمَكْرُوهِ) أي الخوف منه كقدوم العدو في مثاله، وأما التمثيل له بلعل العدو هالك فباطل لأن هلاكه محبوب لا مكروه. ولا بد من كون المكروه ممكناً كالمحبوب، ولا يرد قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَى﴾ [هود: ١٢] الخ لأن الترك والضيق ممكنان في ذاتهما وإن استحالا عقلاً بالنسبة له ﷺ لأن دليل عصمته عقلي.

فائدة: اختلف في لعل وعسى في كلامه تعالى لاستحالة تَرْفِيعِهِ غير الموثوق به، إذ علمه محيط فقيل: وللتحقيق: الوقوع. ويرد عليه: فلعلك تارك الخ، وقيل إنهما باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والإشفاق متعلقان بهم كالكشك في أو ويؤخذ من التصريح أن معناهما في القرآن أمر بالتَرْجِّي أو الإِشْفَاق.

قوله: (عَكْسُ عَمَلِ كَانَ) إنما عملت رفعاً ونصباً كالأفعال لأنها أشبهت كان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، وأشبهت مطلق الماضي لفظاً في البناء على الفتح وكونها ثلاثية فأكثر، ومعنى لكونها بمعنى أكدت، وتمنيت مثلاً، وعملت على عكس الفعل تنبيهاً على الفرعية، ولم ينه عليها في ما وأخواتها مع حملها على ليس لظهور فرعيتها بعدم اتفاق العرب على إعمالها.

قوله: (فتنصب الاسم) أي اتفاقاً بخلاف الخبر قال في التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل على هذه الأحرف أي فلا تدخل على المبتدأ لازم الحذف، أو الابتداء أو التصدير إلا ضمير الشأن إلى آخر ما مر في كان. وأما قوله:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

فاسم إن ضمير الشأن محذوف لا من الشرطية للزومها الصدر، وقد كثر فيها حذف ضمير الشأن. ومنه كما قاله المصنف حديث: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ» وليست من زائدة في اسم أن خلافاً للكسائي ولا تدخل على خبر طلبي ولا إنشائي وأما نحو: «إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ» [النساء: ٥٨] «إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [التوبة: ٩] فهو إما على تقدير القول كقوله:

قَائِمٌ؛ فَهِيَ عَامِلَةٌ فِي الْجُزْأَيْنِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ.
وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا لَا عَمَلَ لَهَا فِي الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا هُوَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ الَّذِي كَانَ لَهُ
قَبْلَ دُخُولِ «إِنَّ» وَهُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

١٧٦ - وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ، إِلَّا فِي الَّذِي كَلِمَتِ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرِ الْبَيِّنِي

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَنْفُسَ سَيِّدِهِمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا
أَوْ عَلَى اسْتِعْمَالِ نَعَمٍ وَشَبَّهَهَا خَبَرًا لَا إِنْشَاءَ، وَاسْتثنَى فِي الْمَغْنَى أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ الْمَخْفُفَةَ،
فَيَكُونُ خَبَرُهَا جُمْلَةً دَعَائِيَّةَ كَقِرَاءَةِ: أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا، بِسُكُونِ النُّونِ. وَغَضِبَ كَفَرَحَ، وَقَوْلُهُمْ
أَمَّا إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا.

قوله: (وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنَّ خَطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

وقوله:

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّقَا قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرِّفَا

وقوله:

وَيَا لَيْتَ أَيَّامَ الصُّبَا رَوَّاجِعَا

ولعل أباك قائماً، وأوله الجمهور بحذف الخبر، والمنصوب الثاني. أما حال أي تلقاهم أسداً
وأقبلن رواجعاً. ويوجد قائماً، أو مفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدمة أجنحته،
بل الحذف في هذا متعين لثلاثي يخبر بالمفرد عن غيره.

قوله: (وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ الْخَبَرَ) سيأتي ما يترتب عليه عند قوله: وجائز رفعك الخ.

قوله: (وَهُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ) الواو للحال أي باقٍ على رفعه في حال كونه خبر المبتدأ. فهو
مرفوع بالمبتدأ قبل النسخ وبعده، بدليل أنه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معمولها لجاز،
ومذهب البصريين أصح لما مر من شبهها بالفعل، وأما عدم الفصل فلما سيذكر قريباً.

قوله: (وراعِ ذا الترتيب) أي المعلوم من الأمثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم، ولم
يراعَ في كان لضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخواتها، وما أحسن قول ابن عنين:

كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارٍ أَنْ وَلَمْ يُجْزَ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ

عَسَى حَرْفٌ جَرَّ مِنْ تَدَاكَ يُجْرِنِي إِلَيْكَ فَأُضْجِي فِي عِلَاكَ مُقَدِّمًا

قوله: (إِلَّا فِي الَّذِي) استثناء من مقدر أي في كل تركيب إلا في التركيب الذي استقر، كليت
الخ. في كون خبره ظرفاً أي يقدم الخبر على الاسم لتوسعهم في الظروف، لا على الأحرف نفسها
لأن لها الصدر، وأن المفتوحة، وإن لم تقع صدرًا لما سيأتي لكنها حملت على المكسورة، وإنما

أي: يَلْزَمُ تَقْدِيمُ الاسم في هذا البابِ وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومَجْرُوراً؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ تَأْخِيرُهُ، وَتَحْتَ هَذَا قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَيْدِي» أَوْ «لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَيْدِي» أَيِ الْوَقْحِ؛ فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ «فِيهَا، وَهُنَا» عَلَى «غَيْرِ» وَتَأْخِيرُهُمَا عَنْهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، نَحْوُ: «لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ «فِي الدَّارِ» لِثَلَاثِ يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظاً وَرُتْبَةً.

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ إِذَا كَانَ غَيْرَ ظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ طَعَامَكَ» فَلَا يَجُوزُ «إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا أَكَلَ» وَكَذَا إِنْ كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا وَائِقٌ بِكَ» أَوْ «جَالِسٌ عِنْدَكَ» فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ عَلَى الْاسْمِ، فَلَا تَقُولُ: «إِنَّ بِكَ زَيْدًا وَائِقٌ» أَوْ «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ» وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ:

[٩٥] فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا؛ فَإِنْ بَحَبَهَا أَخَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلُهُ

١٧٧ - وَهَمْزٌ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدَ مَضْدِرٍ مَسَدَهَا، وَفِي سَوَى ذَلِكَ أَكْسِرِ

«إِنْ» لَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: وَجُوبُ الْفَتْحِ، وَوُجُوبُ الْكَسْرِ، وَجَوَازُ الْأَمْرِينِ:

قدم الخبر الظرفي هنا دون ما لقوة هذه بشبهها الفعل فيما مر، ولأنها محمولة على الفعل المتصرف، وما على الجامد وهو ليس سم، ويجب أن يُقَدَّرَ متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو: إن مالا وإن ولداً، فجعل الظرف من تقديم الخبر إنما هو بحسب الظاهر، وإلا ففي الحقيقة من تقديم معمول الخبر.

قوله: (لا يلزم تأخيرهُ) أي إلا لمانع كإن زيدا لفي الدار، لامتناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرفي ثلاثة.

قوله: (أي الوقح) بفتح الواو وكسر القاف، قليل الحياء، فهو تفسير للبدي وهو الفاحش في نطقه بلازمه.

قوله: (على الاسم) أي لثلاث يفصلها عن معموليها معاً، بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لأنه مفصول منها في الجملة.

قوله: (وأجازه بعضهم) هو الظاهر لأنه يقدم في ما، وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك.

قوله: (فلا تلحني) بفتح التاء والحاء المهملة، مضارع مجزوم بلا من: لَحَيْتُ الرجلَ الحاء بفتح الحاء فيهما أي لمته، وأخاك اسم أن، ومصاب خبرها، ونحبها متعلق به وفيه الشاهد، وجم أي كثير خبر ثان، وبلابله أي وساوسه، وهمومه فاعله.

فَيَجِبُ فَتَحُهَا إِذَا قُدِّرَتْ بِمَضْدَرٍ، كَمَا إِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ فَعِلٌ، نحو: «يُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: قِيَامُكَ، أو مَنْصُوبِهِ، نحو: «عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: قِيَامُكَ، أو فِي مَوْضِعٍ مَجْرُورٍ حَرْفٍ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: مِنْ قِيَامِكَ، وَإِنَّمَا قَالَ: «لَسَدَ مَضْدَرٍ مَسْدَهَا» وَلَمْ يَقُلْ: «لَسَدَ مَفْرَدٍ مَسْدَهَا» لِأَنَّهُ قَدْ يَسُدُّ الْمَفْرَدُ مَسْدَهَا وَيَجِبُ كَسْرُهَا، نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ»؛ فَهَلْذِهِ يَجِبُ كَسْرُهَا وَإِنْ سَدَّ مَسْدَهَا مَفْرَدٌ؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَلَكِنْ لَا تُقَدَّرُ بِالْمَضْدَرِ؛ إِذَا لَا يَصِحُّ «ظَنَنْتُ زَيْدًا قِيَامَهُ».

فَإِنْ لَمْ يَجِبِ تَقْدِيرُهَا بِمَضْدَرٍ لَمْ يَجِبِ فَتَحُهَا، بَلْ تُكْسَرُ: وَجُوبًا، أَوْ جَوَازًا، عَلَى مَا سَنَبِّينُ، وَتَحْتَ هَذَا قِسْمَانِ؛ أَحَدُهُمَا: وَجُوبُ الْكَسْرِ، وَالثَّانِي: جَوَازُ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ؛ فَأَشَارَ إِلَى وَجُوبِ الْكَسْرِ بِقَوْلِهِ:

قوله: (إِذَا قُدِّرَتْ بِمَضْدَرٍ) أي إذا وجب سد المصدر مسدّها، ومسد معموليها فإن امتنع ذلك وجب الكسر، وإن جاز جاز كما سيأتي، والمصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها إن كافي مشتقًا، والكون المضاف لاسمها إن كان جامدًا أو ظرفًا، وكذا يجب الفتح إذا سد مسد مفعولي علم؛ وإن لم يصح تأويلها بالمصدر لأن المدار على أحد أمرين، إما تأويلها بالمصدر، أو وقوعها موقع مفعولي علم مع عدم التعليق كعلمت أنك قائم كذا في الجمل على التفسير.

قوله: (مَرْفُوعٍ فَعِلٌ) أي فاعلاً كان كما مثل أو نائبه نحو: «قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ» [الجن: ١] ظاهراً كان الفعل كما ذكر أو مقدراً كاجلس ما إن زيدا جالس أي ما ثبت جلوسه بناء على أن ما المصدرية لا توصل بجمله اسمية مصدرية بحرف، وهو الأصح كما مر أول الموصول، ونحو: ولو أنهم صبروا، أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لو كوقعها مبتداً نحو: «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ» [فصلت: ٣٩] الخ، أو خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل، على معنى معتقدي فضلك فإن قدر اعتقادي فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو: قولي إنك فاضل، واعتقادي أنه حق فيجب كسره كما سيأتي.

قوله: (أَوْ مَنْصُوبِهِ) بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولاً به لفعل غير قول، ولا ناسخ كما مثل بخلاف المحكية بالقول، والمفعول الثاني لنحو: ظننت كما سيأتي في الشرح، أو مفعولاً له كجئتكم أني أحبك، أو معه كيـعجبني جلوسك عندنا، وأنك تحدثنا، وتقع مستثنى كتعجبني أمورك إلا أنك تشتم الناس، لا مفعولاً مطلقاً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا تمييزاً كما في الدمايني وغيره.

قوله: (مَجْرُورٍ حَرْفٍ) أي أو إضافة نحو: «مِثْلُ مَا أَتَّكُمُ تَنْطِقُونَ» [الذاريات: ٢٣] فما صلة، ومثل مضاف إلى أن وصلتها، ومحل تعين الفتح في الإضافة إذا كان المضاف مما لا يضاف

- ١٧٨ - فَأَكْسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي بَدْءِ صَلَةٍ وَحَيْثُ «إِنَّ» لِيَمِينٍ مُكْمِلَةٍ
 ١٧٩ - أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَسْلٍ
 ١٨٠ - وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلِ عُلُقًا بِاللَّامِ، كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو نَقَى
 فَذَكَرَ أَنَّهُ يَجِبُ الْكَسْرُ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ:

الأوّل: إِذَا وَقَعَتْ «إِنَّ» ابْتِدَاءً، أَي: فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، نَحْو: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» وَلَا يَجُوزُ
 وَقُوعُ الْمَفْتُوحَةِ ابْتِدَاءً؛ فَلَا تَقُولُ: «أَنَّكَ فَاضِلٌ عِنْدِي» بَلْ يَجِبُ التَّأْخِيرُ؛ فَتَقُولُ: «عِنْدِي أَنَّكَ
 فَاضِلٌ» وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا.

الثاني: أَنْ تَقَعَ «إِنَّ» صَدْرَ صَلَةٍ، نَحْو: «جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ
 مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾ [القصص: ٧٦].

الثالث: أَنْ تَقَعَ جَوَابًا لِلْقَسَمِ وَفِي خَبَرِهَا اللَّامُ، نَحْو: «وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ» وَسَيَأْتِي
 الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

إِلَّا إِلَى الْمَفْرُودِ فَإِنْ كَانَ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْجُمْلَةِ كَحَيْثُ، وَإِذَا تَعَيَّنَ الْكَسْرُ عَلَى مَا سَيَأْتِي، أَوْ
 يُضَافُ لِهَمَا كَحِينَ، وَوَقْتُ جَازِ الْأَمْرَانِ. وَمِثْلُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَا عَطَفَ عَلَيْهَا نَحْو: «اذْكُرُوا نِعْمَتِي
 الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ» [البقرة: ٤٧] أَوْ أَبْدَلَ مِنْهَا نَحْو: «وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى
 الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ» [الأنفال: ٧].

قوله: (وحيث إن الخ) عطف على في الابتداء فهو متعلق بالكسر على أنه ظرف مكان
 اعتباري له أي واكسر في تركيب تكون أن فيه مكمل لميمين.

قوله: (أو حكيت الخ) عطف على مدخول حيث.

قوله: (لذو نقى) اللام للابتداء دخلت في خبر إن، وقد علقنا اعلم عن العمل في لفظ
 الجملة فهي في محل نصب به، ولولاها لفتحت الهمزة وكان عاملاً في لفظ المصدر المنزول منها.

قوله: (وَلَا يَجُوزُ وَقُوعُ الْمَفْتُوحَةِ ابْتِدَاءً) أي لثلاث تلتبس بالمكسورة خطأ، وبالتالي هي لغة في
 لعل لفظاً وخطأً.

قوله: (صدر صلة) مثلها الصفة كما إذا جعلت ما في الآية نكرة موصوفة، وخرج حشوها
 كجاء الذي أو رجل عندي أنه فاضل، ولا أفعله ما إن في السماء نجماً، فتفتح لأنها في الأول
 مبتدأ مؤخر فهي حشو لفظاً، وفي الثاني فاعل لثبت محذوفاً فهي حشو رتبة.

قوله: (لتنوء) أي تثقل خبر إن وجملتها صلة ما الواقعة مفعولاً ثانياً لأنيناه أي أعطيناه من
 الكنوز القدر الذي أن مفاتحه الخ.

قوله: (وفي خبرها اللام) أخذ هذا من قول المصنف الآتي لا لام بعده، وذلك شامل لذلك

الرَّابِعُ: أَنْ تَقَعَ فِي جُمْلَةٍ مَحْكِيَةٍ بِالْقَوْلِ، نَحْوُ: «قُلْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]؛ فَإِنْ لَمْ تُحْكَمْ بِهِ - بَلْ أُجْرِيَ الْقَوْلُ مُجْرَى الظَّنِّ - فُتِحَتْ، نَحْوُ: «أَتَقُولُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ؟» أَيْ: أَتَقْظُرُ.

الخامسُ: أَنْ تَقَعَ فِي جُمْلَةٍ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، كَقَوْلِهِ: «رُزِنْتُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، وقول الشاعر:

[٩٦] مَا أَعْطَيْانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرِيمِي

السادسُ: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ وَقَدْ غُلِقَ عَنْهَا بِاللَّامِ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ» وَسَبَّيْنُ هَذَا فِي بَابِ «ظَنَّ» فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي خَبَرِهَا اللَّامُ فُتِحَتْ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

فعل القسم، واللام نحو: ﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ أَنَّهُمْ لَمِنْكُمْ أَهْلَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ أَنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦، والمائدة: ٥٣] ولحذفه دونها نحو: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢] فيتعين الكسر في هاتين كما هو منطوق الشارح، وإن لم يمثل للثانية. ومفهومه لا يجب الكسر بلا اللام سواء ذكر فعل القسم كحلفت بالله إن زيدا قائم، أو لا كوالله إن زيدا قائم، وهو أيضاً ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده، وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الأخيرة كالأولين نحو: ﴿حَمِّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ١-٣] قال في شرح الجامع، وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع، ونقل في التوضيح إجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث، فينبغي أن يقيد المفهوم. وقوله: لا لام بعده بذكر فعل القسم، ولا يحمل على مذهب الكوفيين لما علمت خلافاً لما سيأتي في الشرح بقي ما إذا كان القسم جملة اسمية، ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام، وعدمه مع عدمها نحو: لعمرك إن زيدا لقائم، أو قائم وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر.

قوله: (فإن لم تحك به) أي مع كونها معمولة له كما مثل، أو لغيره كأخضك بالقول أنك فاضل، أي لأنك، فيجب الفتح.

قوله: (في موضع الحال) أي في صدرها كما مر في الصلة والصفة، فتفتح في: جاء زيد، وعندني أنه فاضل. وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] فكسرت لأنها حال ولأن في خبرها اللام ففيها موجبان كببت الشارح، والآية فإن قلت لِمَ لَمْ تفتح في الحال مع أن أصله الإفراد؟ قلت: لأن مصدرها معرفة لإضافته للمسند إليه، ولأن مجيء المصدر حالاً مع كونه لا يتقاسم لم يسمع إلا في الصريح لا المؤول.

قوله: (ما أعطيني) أي الخليلان في قوله:

هذا ما ذكره المصنف، وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر «إن» فيها:
الأول: إذا وقعت بعد «ألا» الاستفناجية، نحو: «ألا إن زيدا قائم»، ومنه قوله تعالى:
﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾ [البقرة: ١٣].

الثاني: إن وقعت بعد «حيث»، نحو: «أجلس حيث إن زيدا جالس».
الثالث: إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عین، نحو: «زيد إنّه قائم».
ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع؛ لدخولها تحت قوله: «فأكسر في الابتداء» لأن هذه
إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها.

١٨١ - بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نسبي

دع عنك سلمى إذ عز مطلبها. واذكر خليلك من بني الحكم

وهما من المنسرح.

قوله: (ألا الاستفناجية) أي التي يستفتح بها الكلام قال في المغني، وقول المعربين ألا
حرف استفتاح بيان لمكانها، وإهمال لمعناها، وهي حرف للتنبيه على تأكيد مضمون الكلام عند
المتكلم، ومثلها في وجوب الكسر بعدها كلا التي بمعناها، وهي التي لم يتقدمها ما يزجر عنه كما
قاله أبو حاتم والزجاج نحو: «كلاً إن الإنسان» فكلاً حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقاً كما قاله
الكسائي، وإلا لوجب بعدها الفتح مثله، وهو خلاف المسموع، أما التي للزجر فالكسر بعدها
ظاهر لأنها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز الوقف أبداً على كلا، والابتداء بما بعدها، والجمهور
على أنها في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه إذا لم يوجد، حتى قال جماعة: متى سمعت
كلاً فاعلم أن السورة مكية، أي لأن أكثر التهديد نزل بها لكونها دار العتو.

قوله: (بعد حيث) أي وإذا لوجب إضافتهما للجمال لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافاً
لأبي حيان كما جاز بعد إذا الفجائية مع اختصاصها بالجمال فإن وصلتها؛ إما فاعل لثبت محذوفاً،
أو مبتدأ خبره محذوف، وقيل: يكفي إضافتهما لصورة الجملة، وعلى قول الكسائي بجواز إضافة
حيث للمفرد فلا إشكال في الفتح.

قوله: (عن اسم عين) أي لأن المصدر لا يخبر به عن الذات إلا بتأويل. وهو ممتنع مع أن
هـ تصريح وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار.

قوله: (لدخولها الخ) أي فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها إما حقيقة كما مر، أو حكماً بأن
يسبقها ماله تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذكورات، ومثلها بعد حتى الابتدائية كمرض
زيد حتى أنهم لا يرجونه.

قوله: (بعد إذا فجاءة) بضم الفاء، والمد من إضافة الدال للمدلول أي إذا الدالة على هجوم
ما بعدها، ووقوعه بغتة، وبعد ظرف لنمي أي نسب، ونائب فاعله ضمير عائد لهمز إن فيما مر
لكن لا بقيد فتحه، أو كسره، وبوجهين متعلق به.

١٨٢ - مَعَ تِلْوَ فَا الْجَزَا، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ «خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ»

يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ فَتَحُ «إِنَّ» وَكَسْرُهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ، نَحْوُ: «خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» فَمَنْ كَسَرَهَا جَعَلَهَا جُمْلَةً، وَالتَّقْدِيرُ: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَنْ فَتَحَهَا جَعَلَهَا مَعَ صِلَتِهَا مَصْدَرًا، وَهُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ «فَإِذَا قِيَامُ زَيْدٍ» أَيُّ فِی الْحَضْرَةِ قِيَامُ زَيْدٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحْذُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ «خَرَجْتُ فَإِذَا قِيَامُ زَيْدٍ مَوْجُودٌ»، وَمِمَّا جَاءَ بِالْوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ:

[٩٧] وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ - سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ رُوي بِفَتْحِ «إِنَّ» وَكَسْرِهَا؛ فَمَنْ كَسَرَهَا جَعَلَهَا جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً، وَالتَّقْدِيرُ: «إِذَا هُوَ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ» وَمَنْ فَتَحَهَا جَعَلَهَا مَصْدَرًا مُبْتَدَأً، وَفِي خَبَرِهِ الْوَجْهَانِ السَّابِقَانِ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْأَوَّلِ «فَإِذَا عَبْدِيَّتُهُ» أَيُّ: فِی الْحَضْرَةِ عَبْدِيَّتُهُ، وَعَلَى الثَّانِي: «فَإِذَا عَبْدِيَّتُهُ مَوْجُودَةٌ». وَكَذَا يَجُوزُ فَتَحُ «إِنَّ» وَكَسْرُهَا إِذَا وَقَعَتْ جَوَابَ قَسَمٍ، وَلَيْسَ فِي خَبَرِهَا اللَّامُ، نَحْوُ: «حَلَفْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ؛ وَقَدْ رُوي بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ قَوْلُهُ:

[٩٨] لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِثْلِي ذِي الْقَادُورَةِ الْمَقْلِيِّ

قَوْلُهُ: (لَا لَامَ بَعْدَهُ) بِهَذَا غَايِرُ مَا مَرَّ. وَلَا بَدَ هُنَا مِنْ ذِكْرِ فِعْلِ الْقِسْمِ كَمَا عَلِمْتَ، خِلَافًا لِلشَّارِحِ.

قَوْلُهُ: (مَعَ تَلَوٍّ) عَطَفَ عَلَى بَعْدِ بِإِسْقَاطِ الْعَاطِفِ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِنَمِي أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (فَمَنْ كَسَرَهَا الْخ) هَذَا كَالْقَوْلِ بِأَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ إِذَا حَرْفُ مَفْجَأَةٍ لَا مَحَلَّ لَهُ فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ كَامِلَةً وَهُوَ قَوْلُ النَّازِمِ. أَمَّا عَلَى أَنَّهَا ظَرْفُ مَكَانٍ، أَوْ زَمَانٍ فَهِيَ الْخَبَرُ وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ، وَيَجِبُ حَيْثُ فَتَحُ أَنَّ وَالتَّقْدِيرُ: فِی الْحَضْرَةِ أَوْ فِی الْوَقْتِ قِيَامُ زَيْدٍ.

قَوْلُهُ: (وَكُنْتُ أَرَى) أَيُّ أَظُنُّ، وَالْغَالِبُ فِي اسْتِعْمَالِهِ بِمَعْنَى الظَّنِّ ضَمُّ هَمْزِهِ كَمَا قَالَ يَسُّ، وَقَدْ تَفْتَحُ، وَيَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ فَقَطْ فَتَحُ أَوْ ضَمُّ فَزَيْدًا مَفْعُولُ أَوَّلٍ وَسَيِّدًا ثَانٍ، وَلَا يَرُدُّ أَنَّ الْمَضْمُومَ مُضَارِعٌ أَرَى الْمُتَعَدِّي لثَلَاثَةٍ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ بِمَعْنَى ظَنِّ قَصْرِهِ عَنِ الثَّالِثِ، وَحَيْثُ ضَمُّهُ الْمُسْتَتَرُّ فَاعِلٌ لَا نَائِبَهُ وَفِي الْمُرَادِيِّ عَلَى التَّسْهِيلِ وَالْمَتْنِ مَا يَفِيدُ تَعْدِيَةً لثَلَاثَةٍ أَوَّلُهَا الضَّمِيرُ لِأَنَّهُ نَائِبُ فَاعِلٍ وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ مَا بَعْدَهُ، وَالكَثِيرُ كَوْنُهُ لِلْمَتَكَلِّمِ كَأَرَى وَنَرَى وَأَرَيْتُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَقَدْ يَكُونُ لِمَخَاطَبِ كَقِرَاءَةِ: «وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى» بِضَمِّ النَّاءِ وَنَصْبِ النَّاسِ أَيُّ تَظَنُّهُمْ وَالْقَفَا مُؤَخَّرُ الْعَتَقِ، وَاللَّهَازِمُ جَمْعُ لِهْزِمَةٍ بِالْكَسْرِ طَرَفُ الْحَلْقُومِ وَذَلِكَ كُنَايَةٌ عَنْ دِنَاءَتِهِ وَخُسْتِهِ لِأَنَّ الْقَفَا مَوْضِعُ الصَّفْعِ، وَاللَّهَازِمُ مَوْضِعُ اللَّكْزِ الْحَاصِلِينَ لِلْعَبْدِ. وَقَوْلُهُ كَمَا قِيلَ أَيُّ ظَنًّا مُوَافَقًا لِمَا قِيلَ.

قَوْلُهُ: (لَتَقْعُدَنَّ الْخ) اللَّامُ لِلْقِسْمِ، وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ بِالنُّونِ الْمَحْذُوفَةِ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ، وَحَذَفَتْ

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَيْنِي أَبُو ذَيْبٍ الصَّبِيِّ
وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَجُوزُ فَتَحُ «إِنَّ» وَكُسْرُهَا بَعْدَ الْقَسَمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي خَبَرِهَا
الْلَّامُ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْجُمْلَةُ الْمُقْسَمُ بِهَا فِعْلِيَّةً، وَالْفِعْلُ فِيهَا مَلْفُوظٌ بِهِ، نَحْوُ: «حَلَفْتُ إِنَّ زَيْدًا
قَائِمٌ» أَوْ غَيْرُ مَلْفُوظٍ بِهِ، نَحْوُ: «وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» أَوْ اسْمِيَّةً، نَحْوُ: «لَعَمْرُكَ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».
وَكَذَلِكَ يَجُوزُ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ إِذَا وَقَعَتْ «إِنَّ» بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ، نَحْوُ: «مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ»
فَالْكَسْرُ عَلَى جَعَلٍ «إِنَّ» وَمَعْمُولِيهَا جُمْلَةٌ أُجِيبَ بِهَا الشَّرْطُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ يَأْتِنِي فَهُوَ مُكْرَمٌ،
وَالْفَتْحُ عَلَى جَعَلٍ «أَنَّ» وَصِلَتْهَا مَصْدَرًا مُبْتَدَأً وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «مَنْ يَأْتِنِي فَإِكْرَامُهُ
مَوْجُودٌ» وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا وَالْمُبْتَدَأُ مَحذُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ: «فَجَزَاؤُهُ الْإِكْرَامُ».

ياء الفاعلة لكونها مع نون التوكيد، وكسر الدال دليل عليها، ومقعد ظرف مكان ومنى حال من ياء
الفاعلة أي بعيدة مني، أو متعلق بالقصي أي البعيد وذو القاذورة صفة القصي، وكذا المقلبي أي
المبغوض، وتحلفي منصوب بأن مضمرة بعد أو التي بمعنى إلا وذالك تصغير ذلك على غير
قياس، والشاهد في: أيني أبو الخ فالكسر على أن جملة جواب القسم، والفتح على نصبها بنزع
الخافض سدت مسد الجواب أي على أي الخ، لا أنها هي الجواب لأنه لا يكون إلا جملة.
فجواز الوجهين موزع على الاحتمالين.

قوله: (أو غير ملفوظ) تقدم أن هذا مذهب الكوفيين، وهو غلط، فالمتعين فيه الكسر كما
علمت.

قوله: (أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام، كما قدمناه.

قوله: (بعد فاء الجزاء) قال المصنف: والكسر أحسن قياساً لعدم إحقاقه لتقدير. ولذا لم
يجئ الفتح في القرآن إلا مسبوقة بمثله نَحْوُ: «أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ»
[التوبة: ٦٣] «كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ» [الحج: ٤] وإلا كان واجب الكسر أي قراءة
نَحْوُ: «إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ» [طه: ٧٤] أنه «مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ» [يوسف: ٩٠]
ولذا لم يفتح فإنه غفور رحيم إلا من فتح أنه من عمل منكم سوءاً وينبغي أن يكون كالجواب
ما يشبهه نَحْوُ: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ» [الأنفال: ٤١] بالفتح والكسر فما موصولة
لا شرطية لأنها لا تدخل عليها التواسخ كما مر، وعائدها محذوف أي غنمتموه، ودخلت الفاء في
خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر إن جملة خبرها هي الخبر، وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف،
أي فكون خمسة لله ثابت، أو خبر لمحذوف، أي فالواجب كون خمسة لله، والجملة خبر إن
الأولى.

قوله: (ويجوز أن يكون خبراً الخ) هذا أولى لأن حذف المبتدأ في جملة الجواب أكثر من
الخبر نَحْوُ: «فَيُؤْوِسُ قَتُوطٌ» [فصلت: ٤٩] أي فهو يؤوس.

وَمِمَّا جَاءَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] قُرِئَ: ﴿فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ؛ فَالْكَسْرُ عَلَى جَعْلِهَا جُمْلَةً جَوَابًا لِمَنْ، وَالْفَتْحُ عَلَى جَعْلِ أَنْ وَصِلَتْهَا مَصْدَرًا مُبْتَدَأً خَبَرَهُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «فَالْغُفْرَانُ جَزَاؤُهُ» أَوْ عَلَى جَعْلِهَا خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «فَجَزَاؤُهُ الْغُفْرَانُ».

وَكَذَلِكَ يَجُوزُ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ إِذَا وَقَعَتْ «أَنْ» بَعْدَ مُبْتَدَأٍ هُوَ فِي الْمَعْنَى قَوْلٌ وَخَبَرٌ «إِنْ» قَوْلٌ، وَالْقَائِلُ وَاحِدٌ، نَحْوُ: «خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» فَمَنْ فَتَحَ جَعَلَ «أَنْ» وَصِلَتْهَا مَصْدَرًا خَبَرًا عَنْ «خَيْرٍ»، وَالتَّقْدِيرُ: «خَيْرُ الْقَوْلِ حَمْدُ اللَّهِ» وَ «خَيْرٌ»: مُبْتَدَأٌ، وَ «حَمْدُ اللَّهِ»: خَبَرُهُ، وَمَنْ كَسَرَ جَعَلَهَا جُمْلَةً خَبَرًا عَنْ «خَيْرٍ» كَمَا تَقُولُ: «أَوَّلُ قِرَاءَتِي: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]» فَأَوَّلُ: مُبْتَدَأٌ، وَ «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» جُمْلَةٌ خَبَرٌ عَنِ «أَوَّلِ» وَكَذَلِكَ «خَيْرُ الْقَوْلِ» مُبْتَدَأٌ، وَ «إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» خَبَرُهُ، وَلَا تَحْتَاجُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ إِلَى رَابِطٍ؛ لِأَنَّهَا نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى؛ فَهِيَ مِثْلُ «نُطْقِي اللَّهَ حُسْبِي» وَمِثْلُ سَبَبُونِهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِقَوْلِهِ: «أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ» وَخَرَجَ الْكَسْرُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلِ، وَعَلَيْهِ جَرَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمَتَأَخِّرِينَ: كَالْمُبَرِّدِ، وَالرَّجَاجِ، وَالسَّيرَافِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ طَاهِرٍ؛ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ.

قوله: (در في المعنى قول) أي وإن كان من غير مادته. وكذا ما بعده وترك شرطاً ثالثاً وهو اتحاد القائل فإن انتفى القول الأول تعين الفتح كعملي أني أحمد الله ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق، وإلا كان من الأول، أو القول الثاني، أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولي: إني مؤمن، وقولي: إن زيداً يمد الله، فقولي مبتدأ فإن جعل بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بلا رابط لأنها عينه في المعنى لقصد لفظها كنطقي الله حسبي، وإن بقي على مصدريته فجملة أن محكية به، وخبره محذوف أي: قولي هذا اللفظ ثابت، ولا يجوز الفتح على أن المصدر المنسبك منها خبر، لأن قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه، ولا بحمد غيره لاختلاف موردهما.

قوله: (يسر خير القول) إنما كان هذا قولاً لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه.

قوله: (من فتح الخ) أي والقول حينئذ باقٍ على مصدريته للإخبار عنه بمصدر إن وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول، وجملة أن خبره لقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كأول قراءتي أي مقروني بلفظ سبح، وتجويز كونه حينئذ مصدراً، وجملة أن محكية به، والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطرد في نحو أول قولي أني أحمد الله إذ التقدير حينئذ أول قولي هذا اللفظ ثابت. فيكون غير أوله ليس بثابت، وليس مراداً، والحاصل أن المخبر عنه بأن إن كان اسم ذات وجب الكسر لما مر، أو اسم معنى فلا يخلو إما أن يكون قولاً أو غيره، وعلى كل خبر إن إما قول أو

١٨٣ - وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ لَامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَّرُ

يَجُوزُ دُخُولُ لَامِ الْابْتِدَاءِ عَلَى خَبَرِ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةِ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ».

وهذه اللام حَقُّها أَنْ تَدْخُلَ عَلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ؛ فَحَقُّهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى «إِنَّ» نَحْوُ: «لَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» لَكِنْ لَمَّا كَانَتِ اللَّامُ لِلتَّأْكِيدِ، وَإِنَّ لِلتَّأْكِيدِ كَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَأَخْرَجُوا اللَّامَ إِلَى الْخَبَرِ.

غيره وعلى كل إما أن يصدق على المبتدأ أو لا، فيجب الفتح إذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبر إن قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملي أني أحمد الله، واعتقادي أنك فاضل، ويجب الكسر في الثاني إن صدق عليه كاعتقادي أنه حق، وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على ذلك المبتدأ فمتعذر إذ القول لا يصدق على غيره، وكذا يجب الكسر إن كان المبتدأ قولاً، وخبر أن غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولي: إنه حق، وقولي: إنك فاضل، وكذا إن كان خبرها قولاً غير صادق عليه، لكونه لم يتحد القائل كقولي: إن زيداً يحمد الله، فإن اتحد جاز الأمران فتأمل.

قوله: (وبعد ذات الكسر) متعلق بتصحب، قدّمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لأخواتها لا مطلقاً فلا ينافي أنها تصحب المقدم من المبتدأ، وخبره على الأصح في الثاني نحو: لَقَائِمٌ زَيْدٌ، ولزید قائم. كما تصحب المؤخر من اسم أن وخبرها، ومعموله المتوسط، وضمير الفصل لا غير ذلك. وأما نحو ليقوم زيد: ﴿لَيْشَسَ مَا كَانُوا يَغْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢] ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] فالمشهور أنها لام القسم، لأن لام الابتداء لا تدخل على الفعل إلا في باب أن كما في المغني، وسميت بذلك لأن أصلها الدخول على المبتدأ.

قوله: (تصحب الخبر) أي بشرط تأخره عن الاسم، وإن تقدم معموله عليه خلافاً لابن المصنف بدليل: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١٠٠] وبشرط كونه مثبتاً، وغير ماضٍ، متصرف، خالٍ من قد، كما سيذكره المصنف، وغير جملة شرطية بأن يكون مفرداً نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، أو مضارعاً ولو مع التنفيس كإن زيداً لسيقوم، أو ماضياً جامداً كإن لعسى أن يقوم، أو متصرفاً مع قد كإنه لقد قام، أو ظرفاً، أو مجروراً، أو جملة اسمية، وأول جزأها أولى باللام: فإن زيداً لوجهه حسن، أولى من وجهه لحسن، بل في البسيط أن هذا شاذ.

قوله: (لوزر) بزاي فراء أي ملجأ.

قوله: (فحقها أن تدخل على أن) أي، ولا تراحمها في الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية، وواو العطف في عدم تفويت صدارة ما بعدها.

قوله: (بين حرفين) أي باقيين على صورتها، فخرج لَهْكَ قَائِمٌ بإبدال همزة أن هاء لزوال صورة أن لا يقال: هلا كانا هنا من التأكيد اللفظي بالمرادف كنعم جَبَرٍ لأننا نمنع المرادفة إذ اللام

وَلَا تَدْخُلْ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى خَبَرِ بَاقِي أَخَوَاتِ «إِنَّ»؛ فَلَا تَقُولُ «لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ» وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ دُخُولَهَا فِي خَبَرِ «لَكِنَّ»، وَأَنْشَدُوا:

[٩٩] يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ
وَخُرَجَ عَلَى أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ، كَمَا شَذَّ زِيَادَتُهَا فِي خَبَرِ «أَمْسَى» نَحْوَ قَوْلِهِ:

[١٠٠] مَرُّوا عَجَالِي، فَقَالُوا: كَيْفَ سَيَذُكُّمُ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لَمْجُودًا
أَيُّ: أَمْسَى مَجْهُودًا، وَكَمَا زِيدَتْ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدِئِ شَذُودًا، كَقَوْلِهِ:

[١٠١] أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ
وَأَجَازَ الْمَبْرُودُ دُخُولَهَا فِي خَبَرِ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ، وَقَدْ فُرِيَ شَاذًا: «إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ»
[الفرقان: ٢٠] يَفْتَحِ «أَنَّ»، وَيَتَخَرَّجُ أَيْضًا عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ.

١٨٤ - وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

لا تعمل، ولا تخص الاسم، وأن بمعنى الفعل. وهو أؤكد بخلاف اللام فتأمل.
قوله: (فأخروا اللام) أي لكون أن عاملة، وحق العامل التقديم لا سيما مع ضعف عملها بالحرفية.

قوله: (لعميد) من عمده العشق بالكسر إذا هذه، وأوله الزمخشري بأن الأصل لكن أنني فحذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى لكن، ثم أدغم فلم تدخل اللام إلا في خبر أن.
قوله: (من سئلوا) مرسوم في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناء للمفعول، وعليه قالوا:
وعائد الموصول باعتبار معناه، لكن قيل: الرواية بناؤه للفاعل فحقه الرسم بالالف، والعائد حينئذ محذوف يقدر مفرداً لأن الأكثر مراعاة لفظ من أي سألوه، ولمجهوداً خبر أمسى من جهده الأمر بلغ منه المشقة.

قوله: (أم الحليس) بالضم مصغراً، والعجوز بلا هاء عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الأنباري تحقيقاً للتأنيث. وهي المرأة المسنة، والشهيرة القانية الضعيفة. ويقال شهيرة بتقدم الباء على الراء لكن يتعين الأول هنا لصحة القافية، ومن تبعيضية إن قدر مضاف بعد الباء أي بلحم عظم الرقبة، وإلا فيمعنى بدل، وإنما شذ دخولها في هذا الخبر لتأخره، ومنع الشذوذ بجعلها داخلة على مبتدئ محذوف أي لهي عجوز، يرد عليه أن الحذف ينافي التأكيد، وفيه ما مر.

قوله: (ويخرج على زيادة اللام) أي ليست لام ابتداء، وإن أفادت التأكيد كالحرف الزائد، وكذا الشعر المار قال السمين يحكي عن الخيث الروح الحجاج أنه سبق لسانه ففتح همزة: «إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ» [العاديات: ١٠٠] فحذف اللام لثلاث ينسب إليه لحن، وهو من جراته على الله ورسوله.

قوله: (ذو اللام) بالنصب بدل من ذي الواقع مفعول يلي وما قد نفيا فاعله.

١٨٥ - وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَيْانَ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذًا
إِذَا كَانَ خَبَرٌ «إِنَّ» مَنفِيًّا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ اللَّامُ؛ فَلَا تَقُولُ: «إِنَّ زَيْدًا لَمَّا يَقُومُ» وَقَدْ وَرَدَ فِي
الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

[١٠٢] وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكَأَ لَلا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ
وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا» إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مَاضِيًّا مُتَصَرِّفًا غَيْرَ مَقْرُونٍ
بِقَدْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ اللَّامُ؛ فَلَا تَقُولُ «إِنَّ زَيْدًا لَرَضِي» وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ، وَهَشَامٌ؛ فَإِنْ كَانَ
الْفِعْلُ مُضَارِعًا دَخَلَتِ اللَّامُ عَلَيْهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُتَصَرِّفِ نَحْو: «إِنَّ زَيْدًا لَرَضِي» وَغَيْرِ
الْمُتَصَرِّفِ، نَحْو: «إِنَّ زَيْدًا لَيَذُرُ الشَّرَّ» هَذَا إِذَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِ السَّيْنُ أَوْ سَوْفَ؛ فَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِهِ،
نَحْو: «إِنَّ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ» أَوْ «سَيَقُومُ» فَفِي جَوَازِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ خِلَافٌ؛ فَيَجُوزُ إِذَا كَانَ

قوله: (ولا من الأفعال) بيان لما مقدم عليها، أو لمحذوف أي ولا شيء من الأفعال، وما
كرضيا بدل منه بناء على منع الرضي تقديم البيان على المبين كما مر.

قوله: (على العِدَا) بكسر العين، وقد تضم جمع عدو كما في المصباح، ومستحوذًا أي
مستوليًا حال.

قوله: (لم تدخل عليه اللام) أي فرارًا من توالي لامين في نحو لا ولم، وطرْدًا للباب في
باقي النوافي، ولأن اللام لتأكيد الإثبات وهو ضد النفي.

قوله: (واعلم أن الخ) بكسر أن لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعليق شاذ لبنائه على شاذ،
وتسليمًا أي على الناس، أو تسليمًا للأمر، وتركأ أي لذلك. وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء
يخبر به عن الواحد وغيره، وحقه التقديم على متشابهان لأن نفي التشابه ينفي الاستواء بالأولى،
بخلاف عكسه لكن آخره للضرورة.

قوله: (فلا تقول إن زيداً لرضي) أي على أن اللام للابتداء، ويجوز على أنها للقسمة،
وحينئذ تفتح أن في نحو: علمت أن زيداً لرضي، لأن الفعل لا يعلق على أن إلا بلام الابتداء
خاصة، وإنما امتنع في ذلك لأن أصلها الدخول على الاسم، والماضي المتصرف لا يشبهه فإن
قرن بقدر قربته من الحال فيشبه المضارع الشبه للاسم فتدخل عليه، وكذا على الجامد لأنه كالاسم
المفرد لعدم دلالة على الزمان.

قوله: (وأجاز ذلك الكسائي) أي على تقدير قد كما في المغني.

قوله: (ليذر الشر) أي يتركه، والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفاً تاماً، وإلا فله الأمر نحو:
فذرهم، وقد يأتي منه ماضٍ، ومصدر كوذرته وذراً وهما قليلان كما في المصباح. ولذا قيل إن
الحرب أمانتهما لعدم اعتبار ذلك لقلته، أو شدوده.

«سَوْفَ» عَلَى الصَّحِيحِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ السَّيْنُ فَقَلِيلٌ.

وَإِذَا كَانَ مَاضِيًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ جَوَازُ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ؛ فَتَقُولُ: «إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ، وَإِنَّ عَمْرًا لَبِئْسَ الرَّجُلُ» وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْفَرَّاءِ، وَالْمَنْقُولُ أَنَّ سَبَبِيَّةَ لَا يُجِيزُ ذَلِكَ.

فَإِنَّ قُرْنَ الْمَاضِيِ الْمُتَصَرِّفِ بِ «قَدْ» جَازَ دُخُولَ اللَّامِ عَلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ» نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ».

١٨٦ - وَتَضَحَّبُ الْوَاسِطُ مَعْمُولُ الْخَبَرِ وَالْفَضْلُ، وَأَسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

تَدْخُلُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ إِذَا تَوَسَّطَ بَيْنَ اسْمِ إِنَّ وَالْخَبَرِ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ» وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ حَيِّثُذِي مِمَّا يَصِحُّ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ كَمَا مَثَلْنَا، فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ لَا يَصِحُّ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ دُخُولُهَا عَلَى الْمَعْمُولِ، كَمَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا مَاضِيًا مُتَصَرِّفًا غَيْرَ مَقْرُونٍ بِ «قَدْ» لَمْ يَصِحَّ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى الْمَعْمُولِ؛ فَلَا تَقُولُ: «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ» وَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، وَإِنَّمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: «وَتَضَحَّبُ الْوَاسِطُ» - أَيِ: الْمُتَوَسَّطُ - تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَعْمُولِ إِذَا تَأَخَّرَ؛ فَلَا تَقُولُ: «إِنَّ زَيْدًا أَكَلٌ لَطَعَامَكَ».

وَأَشْعَرَ قَوْلُهُ بَأَنَّ اللَّامَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَعْمُولِ الْمُتَوَسَّطِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ، فَلَا تَقُولُ: «إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَاكِلٌ»، وَذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ خَصَّصَ دُخُولَ اللَّامِ بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ الْمُتَوَسَّطِ، وَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ قَلِيلًا، وَخَبَّرَنِي مِنْ كَلَامِهِمْ: «إِنِّي لَيَحْمَدُ اللَّهُ لَصَالِحٌ».

قوله: (فيجوز إن كان سوف الخ) يرد عليه أن المضارع مع اللام يتعين للحال، ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه. وحيث قد فتنا في التنفيس لا سيما سوف. وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم.

قوله: (ماضياً غير متصرف) يشمل ليس مع امتناع اللام معها، ولا تخرج بقوله ما قد نفياً لأنها نافية لا متفية اللهم إلا أن يراد ما لا يسه النفي سواء كان واقعاً عليه أو به.

قوله: (الواسط) أي المتوسط من وسط القوم كوعد أي توسطهم، ومعمول الخبر حال منه أو بدل، وفي البيت الايطاء، لأن شطري البيت المقفى كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني، وعليه فلا إيطاء.

قوله: (إذا توسط الخ) أي سواء تقدم الاسم كمثاله، أو الخبر كان عندي لفي الدار زيدا، وكذا تقدم غيرهما كان عندي لفي الدار زيدا جالس. فلو قال إذا توسط بين ما بعد أن لشم ذلك.

قوله: (مما يصح) أي لأن المعمول فرع العامل فلا تدخله إلا حيث تدخل أصله، ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل أل في الخبر للعهد أي الخبر الذي سبق دخول اللام عليه ففي المتن

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالْفَضْلَ» إِلَى أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ تَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرِ الْفَضْلِ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَهُوَ الْقَائِمُ»، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، فـ «هَذَا» اسْمٌ «إِنَّ»، وَ «هُوَ» ضَمِيرُ الْفَضْلِ، وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ، وَ «الْقَصَصُ» خَبَرٌ «إِنَّ».

وَسُمِّيَ ضَمِيرُ الْفَضْلِ لِأَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ، وَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ» فَلَوْ لَمْ تَأْتِ بِـ «هُوَ» لَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ «الْقَائِمُ» صِفَةً لَزَيْدٍ، وَأَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْهُ، فَلَمَّا أَتَيْتَ بِـ «هُوَ» تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ «الْقَائِمُ» خَبَرًا عَنْ زَيْدٍ.

وَشَرَطُ ضَمِيرِ الْفَضْلِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ» أَوْ بَيْنَ مَا أَصْلُهُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَهُوَ الْقَائِمُ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَأَسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ» إِلَى أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الْخَبَرِ، نَحْوُ: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣]. وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ أَيْضًا بِأَنَّهُ إِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ عَلَى ضَمِيرِ الْفَضْلِ أَوْ عَلَى الْاسْمِ الْمُتَأَخِّرِ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْخَبَرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ فَلَا تَقُولُ: «إِنَّ زَيْدًا لَهُوَ لَقَائِمٌ»، وَلَا «إِنَّ لَقِي الدَّارِ لَزَيْدًا».

شرطان، وسيأتي إشعاره بثالث، وهو عدم دخولها على الخبر، وسيذكر الشارح رابعاً، وهو أن لا يكون المعمول حالاً لعدم سماعه قيل: وكذا التمييز فلا يقال إن زيداً لراكباً منطلق، أو لنفساً طيب، وتدخل على المصدر والمفعول له كإن زيداً لضرباً، أو لتأديباً ضارب خلافاً لأبي حيان، والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه.

قوله: (ضمير الفضل) سماه البصريون بذلك لما في الشارح، وقد يسمى فصلاً فقط كما في المتن، وسماه الكوفيون عماداً للاعتماد عليه في تأدية المعنى، وإنما سمي ضميراً مع أنه حرف لا محل له عند الأكثر لأنه بصورته، وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل، وقيل له محل ما قبله، وقيل ما بعده.

قوله: (بين المبتدأ والخبر) أي بشرط كونها معرفتين، أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أل كافعل من نحو زيد هو أفضل من عمرو، ولا يكون إلا بصيغة ضمير الرفع مطابقاً لما قبله غيبة وإفراداً وغيرهما. ﴿كَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ﴾ [المائدة: ١١٧] ﴿وَأَنَا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥]، وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المغني.

قوله: (إذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط إن قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كإن في الدار لزيداً جالس.

قوله: (غير ممنون) أي غير مقطوع، أو غير ممنون به عليك من الناس فإنه تعالى يعطيك بلا توسط بيضاوي.

وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ - فِي قَوْلِهِ: إِنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ تَدْخُلُ عَلَى الْمَعْمُولِ الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ - أَنَّ كُلَّ مَعْمُولٍ إِذَا تَوَسَّطَ جَارَ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ؛ كَالْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ، وَالْجَارَ وَالْمَجْرُورِ، وَالظَّرْفِ، وَالْحَالِ، وَقَدْ نَصَّ التَّحْوِيلُونَ عَلَى مَنَعِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى الْحَالِ؛ فَلَا تَقُولُ: «إِنَّ زَيْدًا لَصَاحِبًا رَاكِبًا».

١٨٧ - وَوَضِلَ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ إِذَا اتَّصَلَتْ «مَا» غَيْرَ الْمَوْصُولَةِ بِإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا كَفَتْهَا عَنِ الْعَمَلِ، إِلَّا «لَيْتَ» فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْإِعْمَالُ وَالْإِهْمَالُ فَتَقُولُ: «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ «زَيْدٍ» وَكَذَلِكَ أَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَعَلَّ، وَتَقُولُ: «لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ «زَيْدًا» فَقُلْتَ: «لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ» وَظَاهِرٌ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى! - أَنَّ «مَا» إِنْ اتَّصَلَتْ بِهِذِهِ الْأَحْرُفُ كَفَتْهَا عَنِ الْعَمَلِ، وَقَدْ تَعَمَّلُ قَلِيلًا، وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّحْوِيلِينَ كَالزَّجَاجِيِّ، وَابْنِ السَّرَاجِ، وَحَكِي الْأَخْفَشِ وَالْكِسَائِيِّ «إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ» وَالصَّحِيحُ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مِنْهَا مَعَ «مَا» إِلَّا «لَيْتَ»، وَأَمَّا مَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ وَالْكِسَائِيُّ فَشَاذٌ، وَاحْتَرَزْنَا بِغَيْرِ الْمَوْصُولَةِ مِنَ الْمَوْصُولَةِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَكُفُّهَا عَنِ الْعَمَلِ، بَلْ تَعْمَلُ مَعَهَا، وَالْمُرَادُ مِنَ الْمَوْصُولَةِ الَّتِي بِمَعْنَى «الَّذِي»، نَحْوُ: «إِنَّ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ» أَيْ: إِنَّ الَّذِي عِنْدَكَ حَسَنٌ، وَالَّتِي هِيَ مُقَدَّرَةٌ بِالْمَضْدَرِّ، نَحْوُ: «إِنَّ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ» أَيْ: إِنَّ فِعْلَكَ حَسَنٌ.

قوله: (غير الموصولة) أي وغير الموصوفة، والمصدرية كأن ما فعلت حسن أي إن فعلك، فالكافة هي ما الزائدة فقط، وتوصل بها في الرسم دون غيرها.

قوله: (كفتها) أي لإزالتها اختصاصها بالأسماء فتدخل على الفعل نحو: «قُلْ إِنَّمَا يُوحَى» [الأنبياء: ١٠٨] كأنما يساقون فوجب إهمالها.

قوله: (فإنه يجوز فيها الإعمال) أي لبقاء اختصاصها بالأسماء، ولذا قيل بوجوب إعمالها لكن حكي في شرح التسهيل الإجماع على خلافه. ولعله لم يعتبر ذلك القيل لشدة ضعفه، وما حيثنذ زائدة ملغاة، وعلى الإهمال كافة.

قوله: (قليلًا) أي في غير ليت لكثرتة فيها.

قوله: (وحكى الأخفش الخ) أي فالإعمال مسموع في غير ليت أيضاً لا مقيس عليها. كما قيل: قال الزجاج في الجمل: ومن العرب من يقول: إنما زيداً قائم، ولعلماً بكرة جالس، وكذلك أخواتها ينصب بها ويلغى ما، ومشى عليه ابن السراج، ووافقهما المصنف.

قوله: (الأول) هو مذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر، والثاني يكتفي بالاختصاص الأصلي.

١٨٨ - وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبٍ «إِنَّ»، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

أي: إذا أتيت بَعْدَ اسْمِ «إِنَّ» وَخَبَرَهَا بِعَاطِفٍ جَازٍ فِي الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ وَجَهَانٍ؛ أَحَدُهُمَا: التَّنْصِبُ عَظْماً عَلَى اسْمِ «إِنَّ» نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا»، وَالثَّانِي: الرَّفْعُ نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو» وَاخْتِلَافٌ فِيهِ؛ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ اسْمِ «إِنَّ» فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَرْفُوعٌ لِكُونِهِ مُبْتَدَأً، وَهُوَ يُشْعِرُ بِهِ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرَهُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَعَمْرُو كَذَلِكَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

فَإِنْ كَانَ الْعَظْفُ قَبْلَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ «إِنَّ» - أَي قَبْلَ أَنْ تَأْخُذَ خَبَرَهَا - تَعَيَّنَ التَّنْصِبُ عِنْدَ

قوله: (وجائز) أي إجماعاً. وهو خبر عن رفعك، وبعد متعلق بمعطوفاً كعلي، ومفعول تستكملا محذوف أي خبرها.

قوله: (على منصوب أن) أي المكسورة وسيذكر المفتوحة.

قوله: (بعاطف) لم يقيده بالواو لأن لا مثلها كإن زيدا قائم لا عمراً ولا عمرو، واستظهر الصبيان أن الفاء وثم وأو وحتى. كذلك، والأصح أن الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما في الجمع، وأجازه الجرمي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد، وعطف البيان قال. سم: والظاهر بناؤه على أن الرفع على محل اسم أن.

قوله: (على محل اسم أن) أي بناء على أنه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لأن الطالب للرفع هنا الابتداء، وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين. واشترط ذلك جمهورهم فمعنوا تبعية المحل في مثل ذلك لنسخ طالبيه بخلاف نحو: ما عندي من رجل، ولا امرأة بالرفع عطفاً على محل رجل لأن طالبيه، وهو الابتداء باقٍ لم ينسخ. وإن جر لفظه.

قوله: (يشعر به) أي لجعله معطوفاً على منصوب إن، لا أن يراد معطوفاً صورة.

قوله: (مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل، أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر إن وجد فاصل كإن زيدا أكل طعامك وعمرو فهو عطف مفرد. فإن لم يفصل تعين الأول عند الجمهور لما سيأتي في العطف.

قوله: (تعين النصب) أي لأن المرفوع إن عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه، أو على محل الاسم لزم توارده عاملين على معمول واحد لأن المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر، وكذا أن عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لأن أن لم تعمل في الخبر كما مر. ولذا أجازه بعضهم كما سيأتي، وقد يقال على الأول: ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلاً كما قالوه في أن زيدا وأن عمراً قائمان إلا أن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتي في باب لا، وإن قدر له خبر، وعطفت جملة على جملة إن لزم العطف

جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ؛ فَتَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ، وَإِنَّكَ وَزَيْدًا ذَاهِبَانِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الرُّفْعَ.
 ١٨٩ - وَأَلْحَقْتُ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ
 حُكْمُ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةِ وَ «لَكِنَّ» فِي الْعَطْفِ عَلَى اسْمَيْهِمَا حُكْمُ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةِ؛ فَتَقُولُ:
 «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو» بِرُفْعِ «عَمْرٌو» وَنَضْبِهِ، وَتَقُولُ: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ»
 بِالنَّضْبِ فَقَطْ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا، لَكِنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ وَخَالِدًا» بِنَضْبِ

قبل تمام المعطوف عليه قال سم. وما المانع من جعل الجملة حيثئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة.

قوله: (وأجاز بعضهم الرفع) أجازته الكسائي مطلقاً والفراء فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه نحو: إنك وزيد ذاهبان، فراراً من قبح اللفظ. استدلت الكسائي بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ﴾ [المائدة: ٦٩] الخ وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] رفع ملائكته وقول الشاعر:

فَمَنْ بِكَ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَلِإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعَرِيبُ

وخرج ذلك على أنه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى، بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إن عليه مع ملاحظة تقديمه أي: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابثون والنصارى كذلك، فحذف من الثاني لدلالة الأول كما هو الكثير، ولا يلزم حيثئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة أن في النية بملاحظة تقديم خبرها، أو أن الخبر المذكور خبر عن المرفوع، وخبر أن محذوف، وإن كان الحذف من الأول لدلالة الثاني قليلاً، ويتعين الأول في البيت لمكان لام الابتداء في خبر إن إلا أن تقدر زائدة، ويتعين الثاني في يصلون فلا يصح خبراً عن الجملة كقوله:

خَلِيلِي هَلْ طَبَّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَىٰ ذَنْبَانِ

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهي: في ﴿رَبِّ ازْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٩] لأنه لا بد في الإسناد من المطابقة اللفظية نحو: ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣] إذ لم يسمع غيرها. فإن قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار، فكيف تدل على المحذوفة التي بمعنى الرحمة؟ فالجواب ما اختاره في المغني من أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف، ثم هو بحسب من ينسب إليه فهي من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي.

قوله: (حكم أن المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة بأن تسد مسد مفعولي العلم اللذين أصلهما الجملة، فتكون في حكم المكسورة كما أشار له الشارح بالمثال. وكذا ما في معنى العلم كآية: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٣] إلى قوله ورسوله، وقيل يجوز مطلقاً، وقيل يمنع مطلقاً.

خَالِدٍ وَرَفْعِهِ، و «مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ عَمْرًا وَخَالِدًا مُنْطَلِقًا» بِالنَّصْبِ قَطُّ.
وَأَمَّا «لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ» فَلَا يَجُوزُ مَعَهَا إِلَّا النَّصْبُ. سَوَاءٌ تَقَدَّمَ الْمُعْطُوفُ، أَوْ تَأَخَّرَ؛
فَتَقُولُ: «لَيْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ، وَلَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا وَعَمْرًا» بِنَصْبِ «عَمْرًا» فِي الْإِثْمَالَيْنِ، وَلَا
يَجُوزُ رَفْعُهُ، وَكَذَلِكَ «كَأَنَّ، وَلَعَلَّ»؛ وَأَجَازَ الْفَرَاءَ الرُّفْعَ فِيهِ - مُتَقَدِّمًا وَمَتَأَخِّرًا - مَعَ الْأَخْرَفِ
الثَّلَاثَةِ.

١٩٠ - وَخُفِّفَتْ إِنْ قَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

١٩١ - وَزَيِّمًا أَسْتَغْنِي عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

إِذَا حُفِّفَتْ «إِنْ» فَلَا أَكْثَرَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ إِهْمَالُهَا؛ فَتَقُولُ: «إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ» وَإِذَا أَهْمِلْتَ
لَزِمَتْهَا اللَّامُ فَارِقَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «إِنْ» النَّاقِيَةِ، وَيَقِلُّ إِعْمَالُهَا فَتَقُولُ: «إِنْ زَيْدًا قَائِمًا» وَحَكَى الْإِعْمَالُ

قوله: (وَأَمَّا لَيْتَ الْخ) أي لأن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى الإنشاء فيلزم على الرفع عطف
الخبر على الإنشاء. لكن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لأنه مفرد لا يوصف بخبر،
ولا إنشاء. ولذا قال في متن الجامع: يرفع مطلقاً تالي العاطف أن نسق على ضمير الخبر، وبعد
إن وأن، ولكن إن قدر مبتدأ الخ. ومقتضى ما ذكر إن كان لإنشاء التشبيه وهو قول نقله الدماميني،
وصرح في المغني بأنها للإخبار.

قوله: (وأجاز الفراء) أي بشرط خفاء الإعراب نظير ما مر.

قوله: (وخففت أن) أي بشرط كون اسمها ظاهراً لا ضميراً مع صلوح خبرها للام بأن لا
يكون مقدماً، ولا ماضياً متصرفاً، ولا جملة شرطية إلا الخبر المنفي فإنها تخفف معه، وإن لم
يصلح للام لعدم التباسها معه بأن النافية.
قوله: (إذا ما تهمل) ما زائدة.

قوله: (وربما استغني الخ) اعترض بأنه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل،
والاحتياج حينئذ إليها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبداً.

وأجيب بأن المراد بالاستغناء الترك لا عدم الحاجة، ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة أكثر
من تركها، أو أن التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة إلى عدمها فتأمل.

قوله: (ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعدها صلتها، وسوخ الابتداء بناطق كونه فاعلاً
في المعنى، ومعتمداً حال من فاعل أراد، أي معتمداً على قرينة معنوية كمثال الشارح، أو لفظية
كقوله إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة، إذ وجود لا يمنع من كون أن نافية لأن نفي النفي يفسد
المعنى، والتأكيد خلاف الظاهر فتأمل.

قوله: (لزمته اللام) أي في خبر المبتدأ بعدها.

قوله: (ويقل إعمالها) أي إن وليها اسم فإن وليها فعل كالأمثلة الآتية وجب الإهمال، ولا

سَيِّوِيهِ، وَالْأَخْفَشُ، رَجِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى؛ فَلَا تَلَزُمُهَا جِنْتِدِ اللَّامِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَلْتَسِسُ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - بِالنَّافِيَةِ، لِأَنَّ النَّافِيَةَ لَا تَنْصِبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَإِنَّمَا تَلْتَسِسُ بِنِ الْنَّافِيَةِ إِذَا أَهْمِلْتَ وَلَمْ يَظْهَرِ الْمَقْصُودُ بِهَا، فَإِنْ ظَهَرَ الْمَقْصُودُ بِهَا، فَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنِ اللَّامِ، كَقَوْلِهِ:

[١٠٣] وَأَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

التَّقْدِيرُ: وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَلْتَسِسُ بِالنَّافِيَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَرُبَّمَا اسْتُعْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ».

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي هَذِهِ اللَّامِ: هَلْ هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ أَدْخَلَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ «إِنْ» النَّافِيَةِ وَ«إِن» الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، أَمْ هِيَ لَامُ أُخْرَى اجْتَلِبَتْ لِلْفَرْقِ؟ وَكَلَامُ سَيِّوِيهِ يُدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ دَخَلَتْ لِلْفَرْقِ.

وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ هَذَا الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ جَرَتْ بَيْنَ ابْنِ أَبِي الْعَافِيَةِ وَابْنِ الْأَخْضَرِ؛ وَهِيَ قَوْلُهُ

يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفاً كما قاله زكريا.

قَوْلُهُ: (وَحَكَى الْإِعْمَالُ سَيِّوِيَةَ) مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِقْنَهُمْ﴾ [هود: ١١١] عَلَى قِرَاءَةِ تَخْفِيفِ الْمِيمِ. فَكَلَّا اسْمُ أَنْ وَاللَّامُ الْأُولَى لِلْإِبْتِدَاءِ أَكَدَتْ بِالثَّانِيَةِ كَمَا فِي الْبِيضَاوِيِّ، وَمَا زَائِدَةٌ لِلْفَصْلِ بَيْنَ اللَّامَيْنِ، وَلِيُؤْفِقْنَهُمْ خَبَرُ أَنْ، أَوْ مَا مُوصُولُ خَبَرِهَا قَرْنَ بِاللَّامِ أَيْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَلِيُؤْفِقْنَهُمْ جَوَابُ قَسَمٍ مُحذُوفٍ هُوَ صِلَةٌ مَا، وَإِنْ كَانَ الْقِسْمُ إِشْأَاءً لِأَنَّهُ لِمَجْرَدِ التَّأَكُّدِ، وَالصِّلَةُ فِي الْحَقِيقَةِ جَوَابُهُ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ، وَالتَّقْدِيرُ وَإِنْ كَلَّا لِلَّذِينَ وَاللَّهُ لِيُؤْفِقْنَهُمْ، وَكَذَا الْإِعْرَابُ عَلَى تَخْفِيفِ الْمِيمِ مَعَ شَدِّدِ إِنْ أَمَا عَلَى عَكْسِهِ فَإِنَّ نَافِيَةَ، وَلَمَّا بِمَعْنَى إِلَّا، وَكَلَّا مَفْعُولٌ لِمُحذُوفٍ أَيْ مَا أَرَى كَلَّا إِلَّا، وَاللَّهُ لِيُؤْفِقْنَهُمْ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ، وَأَمَا عَلَى شَدِّدِهَا فَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ: إِنْ لَمَّا جَازِمَةٌ لِمُحذُوفٍ قَدَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ لَمَّا يَهْمِلُوا، وَفِي الْمَغْنِيِّ: لَمَّا يُوَفُّوْا أَعْمَالَهُمْ وَهُوَ الْأُولَى لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ، وَجُمْلَةُ الْقِسْمِ مُسْتَأْنَفَةٌ، وَالظَّاهِرُ صَحَّةُ هَذَا الْإِعْرَابِ عَلَى الثَّلَاثِ أَيْضاً.

قَوْلُهُ: (إِذَا أَهْمِلْتَ) أَيْ أَوْ أَهْمِلْتَ، وَكَانَ اسْمُهَا خَفِي الْإِعْرَابِ نَحْوُ أَنْ هَذَا الْذَاهِبُ فَتَلْزَمُ اللَّامُ حِينَئِذٍ أَيْضاً.

قَوْلُهُ: (أَنَا ابْنُ أَبَاةٍ) جَمَعَ أَبَ كَقَضَاءٍ وَقَاضٍ مِنْ أَبِي إِذَا امْتَنَعَ، وَالضَّمِيمُ الظَّلَمُ، وَمَالِكُ الْأَوَّلِ اسْمُ أَبِي الْقَبِيلَةِ، وَالثَّانِي نَفْسُ الْقَبِيلَةِ، وَلِذَا أَنْتَ فَعَلَهُ، وَصَرَفَهُ لِلضَّرُورَةِ أَوْ عَلَى مِرَاعَاةِ الْحَيِّ، وَمِنْ آلِ مَالِكٍ حَالُ مَنْ ابْنِ، أَوْ مِنْ أَبَاةٍ لِأَنَّ الْمُضَافَ بَعْضُ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: (فَحُذِفَتِ اللَّامُ) أَيْ لِدَلَالَةِ مَقَامِ الْمَدْحِ عَلَى الْإِثْبَاتِ. وَلَوْ دَخَلَتْ فِي الْبَيْتِ لَدَخَلَتْ عَلَى كِرَامٍ لَا كَانَتْ خِلَافاً لَمَّا قَدَرَهُ الشَّارِحُ لَمَّا مَرَّ مِنْ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى مَاضٍ مُتَصَرِّفٍ خَالٍ مِنْ قَدَرٍ. فَإِنَّ هَذَا عَامٌ فِي أَنَّ الْعَامِلَةَ وَغَيْرَهَا. كَمَا فِي الْإِرْتِشَافِ، أَفَادَهُ الصَّبَانُ. لَكِنْ هَذَا لَا يَظْهَرُ عَلَى كَوْنِهَا لَاماً فَارِقَةً لَمَّا سَيَّأَتِي عَنِ الْفَارَسِيِّ.

عَلَيْهِ: «قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لِمُؤْمِنًا» فَمَنْ جَعَلَهَا لَامَ الْإِبْتِدَاءِ أَوْجَبَ كَسْرَ «إِنْ» وَمَنْ جَعَلَهَا لَامًا أُخْرَى - اجْتَلَبْتَ لِلْفَرْقِ - فَتَحَ أَنْ، وَجَرَى الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهُمَا بَيْنَ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ الْبَغْدَادِيِّ الْأَخْفَشِ الصَّغِيرِ، وَبَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ؛ فَقَالَ الْفَارِسِيُّ: هِيَ لَامٌ غَيْرُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ اجْتَلَبْتَ لِلْفَرْقِ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ أَبِي الْعَافِيَةِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ الصَّغِيرُ: إِنَّمَا هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ أَذْخَلْتَ لِلْفَرْقِ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْأَخْضَرِ.

١٩٢ - وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَلَا إِذَا حُقِّقَتْ «إِنْ» فَلَا يَلِيهَا مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا الْأَفْعَالُ النَّاسِخَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ [القم: ٥١]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وَيَقُلُّ أَنْ يَلِيهَا غَيْرُ النَّاسِخِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

قوله: (أوجب كسران) أي لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجملة.

قوله: (فتح إن) أي لطلب العامل لها، ولا معلق لأن الفارقة ليست من المعلقات.

قوله: (فقال الفارسي) قال الدماميني حجته دخولها على الماضي المتصرف نحو: إن زيد لقام، وعلى منصوب الفعل المؤرخ عن ناصية نحو: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] وكلاهما لا يجوز مع المشددة هـ. وقد يجاب بأنهم توسعوا في المخففة لضعفها بالتخفيف هـ صبان. وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارتشاف؟ وفي التصريح وحجته أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل، ولا راجعاً إلى الخبر كالمفعول في نحو: إن قتلت لمسلماً. وأجيب بأن الفعل مع فاعله لكونهما كالشيء الواحد حلاً محل الجزء الأول مما بعد إن، والمفعول كالجزء الثاني فإن قتلت لمسلماً بمنزلة إن قتيلك لمسلم.

قوله: (غالباً) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفي أي انتفى في غالب الأزمنة، أو التراكيب اتصال الفعل عبر الناسخ بأن، ومفهومه أن اتصال الناسخ بها لم ينتف في غالب التراكيب فتصدق بالكثر. ولا يلزم منه كون الاتصال غالباً ولو علق بالمنفي لا فهم أن اتصال الناسخ بها غالب، مع أن القوم إنما ذكروا الكثرة لا الغلبة، وبينهما فرق أفاده سم.

قوله: (موصلاً) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعي وهو المفعول الثاني لتلفيه، وذو إشارة لأن فهو صفة لها.

قوله: (فلا يليها الخ) أي إذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخاً لأنها لما ضعفت بالتخفيف، وزال اختصاصها بالمتبدا والخبر عوضوها الدخول على فعل يختص بهما مراعاة لحقها الأصلي في الجملة، وشرطه كونه غير نافي ولا منفي كلياً وما زال، ولا صلة كما دام.

«غَالِبًا» وَمِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: «إِنْ يَزِيْكَ لَتَنُفْسُكَ، وَإِنْ يَشِيْكَ لَهَيْه» وَقَوْلُهُمْ: «إِنْ قَتَعْتَ كَاتِيكَ لَسَوْطًا» وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ: «إِنْ قَامَ لَنَا».

ومنه قول الشاعر:

[١٠٤] شَلَّتْ يَمِيْنُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
١٩٣ - وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكْنُ وَالْخَبَرُ أَجْعَلُ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ
إِذَا خَفَّفْتَ أَنْ الْمَفْتُوحَةُ بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَ لَهَا مِنَ الْعَمَلِ، لَكِنْ لَا يَكُونُ اسْمُهَا إِلَّا ضَمِيرَ

قوله: (وقد يليها غير الناسخ) أي عند غير من ذكر.

واعلم أن الأقسام أربعة: كثير وهو مضارع الناسخ وأكثر، وهو ماضيه، ويقاس عليهما اتفاقاً. ونادر وهو ماضي غير الناسخ، ومنع غير الأخفش القياس عليه وأندر وهو مضارعه، ولا يقاس عليه اتفاقاً. ثم إن اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبراً في الأصل، كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد غيره. وعلى معموله فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، وأمثلة الجميع في الشارح فإن اجتمع الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضميراً متصلاً، أفاده في التصريح.

قوله: (أن يزينك) بفتح الياء، وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون.

قوله: (قَتَعْتَ) بشد النون أي ضربته سوطاً على رأسه وجعلته له كالفناع، وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار.

قوله: (شَلَّتْ) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة دعائية من الشلل، وهو بطلان حركة اليد، وحلت أي وجبت أو نزلت.

قوله: (استكن) أي حذف وجوباً لا أنها تحملته لأنها حرف، ولأن ضمير النصب لا يستكن.

قوله: (بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَ لَهَا) أي وجوباً بخلاف المكسورة وإن كانت فرعها، لأنها أشبه بالفعل منها إذ لفظها كلفظ عض ماضياً وأمرأ، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد ولا عبرة تشبهها نحو قيل، لأنه مغير عن أصله، ولأن طلبها المعمول من جهتين: الاختصاص والوصل به، والمكسورة من الأولى فقط وإنما عملت في ضمير محذوف لتكون كلا عاملة إظهاراً لضعفها بالتخفيف لثلاث تظهر مزية الفرع على أصله.

قوله: (إلا ضمير الشأن) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما أمكن غيره، ولذا قدر سيبويه في: «أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا» [الصفات: ١٠٤ - ١٠٥] إِنَّكَ وكان المناسب للشارح حمل كلامه على مذهبه.

الشَّانِ مَحذُوفًا، وَخَبَرُهَا لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَذَلِكَ نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» فـ «أَنَّ» مُحَقَّقَةٌ مِنْ التَّقْيِيلَةِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ، وَهُوَ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: «أَنَّهُ»، وَ «زَيْدٌ قَائِمٌ» جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرٍ «أَنَّ» وَالتَّقْدِيرُ: «عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَقَدْ يَبْزُرُ اسْمُهَا وَهُوَ غَيْرُ ضَمِيرِ الشَّانِ، كَقَوْلِهِ:

[١٠٥] فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ

١٩٤ - وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دَعَا وَلَمْ يَكُنْ تَضْرِيغُهُ مُمْتَنِعًا

١٩٥ - فَلَا أَحْسَنَ الْفَضْلِ بِقَدْ، أَوْ نَفِي، أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ لَوْ، وَقَلِيلٌ ذَكَرَ لَوْ

إِذَا وَقَعَ خَبَرٌ «أَنَّ» الْمُحَقَّقَةُ جُمْلَةً اِسْمِيَّةٌ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى فَاصِلٍ؛ فَتَقُولُ: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» مِنْ غَيْرِ حَرْفِ فَاصِلٍ بَيْنَ «أَنَّ» وَخَبَرِهَا، إِلَّا إِذَا قُصِدَ التَّقْيِي؛ فَيَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِحَرْفِ التَّقْيِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أُنْتُمْ مُسْلِمُونَ» [هود: ١٦].

قوله: (إلا جملة) أي إن حذف الاسم كما هو الواجب سواء كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمسند إليه. فإن ذكر شذوذاً أو ضرورة جاز كون الخبر جملة ومفرداً وقد اجتمعا في قوله:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شِمَالًا

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَعَيْنٌ مُرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثُّمَالًا

فربيع خبر الأولي مفرد، وجملة تكون الشمال خبر الثانية، والمرمل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت أي هبت الريح شمالا، والشمال بكسر المثلثة الغياث وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير الشأن، وكونه مذكوراً، وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح.

قوله: (فليو أثلي) بالكسر، وكذا سألتني لأنه خطاب لزوجته، وصديق فعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث، أو أنه من إجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول، وفي المصباح يقال: امرأة صديق وصديقة؛ يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى إن صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لأجابه كراهة رد السائل. فجملة: وأنت صديق حال من تاء سألت وخص يوم الرخاء لأن الإنسان ربما يهون عليه مفارقة أحبائه في الشدة.

قوله: (وإن يكن) أي الخبر.

قوله: (فيفصل بينهما) أي بين أن والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وإن كان حرف النفي جزءاً منه.

وإن وَقَعَ خَبَرُهَا جُمْلَةً فَعِلِيَّةٌ، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَصَرِّفًا، أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ لَمْ يُوْت بِفَاصِلٍ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وَإِنْ كَانَ مُتَصَرِّفًا، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ دُعَاءً، أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ دُعَاءً لَمْ يُفْصَلْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْحَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩] فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿غَضِبَ﴾ بِصِغَةِ الْمَاضِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دُعَاءً فَقَالَ قَوْمٌ: يَجِبُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا إِلَّا قَلِيلًا، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ: يَجُوزُ الْفُضْلُ وَتَرْكُهُ وَالْأَحْسَنُ الْفُضْلُ، وَالْفَاصِلُ أَحَدُ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

قوله: (وأن عسى الخ) الظاهر في إعراب هذه الآية أن مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة عسى الخ خبرها. ويظهر أن عسى تامة فاعلها أن يكون، وإن اسم يكون إما ضمير الشأن محذوف، وقد اقترب خبرها، أو أنه تنازع يكون، واقترب في أجلهم فاعمل فيه الثاني، واستتر ضميره في الأول كما جوز بعضهم الوجهين في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤] بناء على أنه لا يشترط وجوب توجه العاملين للمتنازع فيه كما سيأتي أو أن أجلهم اسم يكون، وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وإن كان فعلاً كما في المغني، وإن منعه ابن عصفور. وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة، وأجلهم اسمها، وأن يكون خبرها واسم يكون ضميره، وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياساً على ما مر؟ عن المبرد في عسى أن يقوم زيد، أو يفرق بطول الفصل هنا بالفعلين.

قوله: (أن غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع.

قوله: (يجب أن يفصل) أي للفرق بين المخففة والناصفة للمضارع، ولم يحتج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لأن الناصبة لا تدخل عليها، واعتراض بأن المخففة لا تقع إلا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين، وهي بعد العلم لا تحتاج لفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لما سيأتي في بابها، وأما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيهما، وأجيب بأن هذا الفرق أغلبي، ولذا قال المصريح وغيره: إنما وجب الفصل ليكون عوضاً من المحذوف. وهو اسمها مع إحدى النونين أو لثلاثا تلتبس بالمصدرية، ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم. وما أشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره. اهـ.

قوله: (يجوز الفصل وتركه الخ) صريحه أن تركه حسن على هذه الطريقة فافعل التفضيل في قول المصنف فالأحسن على بابيه بالنسبة لمذهبه، أما على الأول وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح للبسها بالمصدرية قال الروداني وينبغي أن محل قبحه إذا لم يكن هناك فارق غير الفصل كوقوع إن بعد العلم قال الصبان ويظهر أن من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اهـ أي مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة

الأول: «قَدْ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

الثاني: حَرْفُ التَّنْفِيسِ، وَهُوَ السَّيْنُ أَوْ سَوَفَ؛ فَمِثَالُ السَّيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى﴾ [المزمل: ٢٠]، ومِثَالُ «سَوَفَ» قولُ الشاعر:

[١٠٦] وَأَعْلَمَ فَعِلِمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنَّ سَوَفَ يَأْتِي كُلَّ مَا قَدِرَا

الثالث: التَّنْفِي، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

الرابع: «لَوْ» - وَقُلْ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فَاصِلَةً مِنَ التَّخَوُّيْنِ - وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦] وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠].
وَمِمَّا جَاءَ بِدُونِ فَاصِلٍ قَوْلُهُ:

[١٠٧] عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

حينئذٍ عند جمهور البصريين، ولذا حملوا أن يتم الرضاعة بالرفع على إهمال أن المصدرية. وسيأتي لذلك مزيد في إعراب الفعل.

قوله: (أحد أربعة أشياء) فالتنفيس ولن ولم للمضارع فقط، وقد للماضي فقط. كما في التصريح ولو ولا لهما، والظاهر امتناع الأمر هنا.

قوله: (أن قد صدقتنا) اسمها أما ضمير الشأن أو ضمير المخاطب على مذهب المصنف أي أنك، وقد صدقتنا خبر، والجملة سدت مسد مفعولي نعلم. وقس باقي الأمثلة لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الأول بعضها يقدر فيه ضمير المخاطب، أو الغائب، أو المتكلم بحسب ما يناسب.

قوله: (الثالث النفي) أي بلا أو لن أو لم، وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما سم.

قوله: (أن لا يرجع) أي بالرفع مضارع رجع الثلاثي، وهو يستعمل متعدياً كما هنا، ولازماً كرجع زيد، وهذيل يعدونه بالهمزة واسم أن إما ضمير الشأن أو ضمير العجل، ومن الفصل بلا قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ في قراءة الرفع قوله: (عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ) اسم أن إما ضمير الشأن، أو ضمير القوم المحذث عنهم والسؤال بمعنى المسؤول كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أُوتِيَ سُؤْلُكَ﴾ [طه: ٣٦] ومما ورد بغير فصل قوله:

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْفَةَ إِن أَمِيتَ مِنَ الرِّزَاحِ
وَنَجَوْتُ مِنْ عَرَضِ الْمَسُو نِ مِنَ الْعَشِيِّ إِلَى الصُّبَاحِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فِي قِرَاءَةٍ مَنْ رَفَعَ (يُتِمُّ) فِي قَوْلٍ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ «أَنَّ» لَيْسَتْ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، بَلْ هِيَ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَازْتَفَعَ (يُتِمُّ) بَعْدَهُ شِدُودًا.

١٩٦ - وَخَفَّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَيُورِي مَنُصُّوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي إِذَا خَفَّفَتْ «كَأَنَّ» نُوي أَسْمُهَا، وَأَخْبَرَ عَنْهَا بِجُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ، نَحْوُ: «كَأَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ» أَوْ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ مُصَدَّرَةٍ بِـ «لَمْ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] أَوْ مُصَدَّرَةٍ بِـ «قَدْ» كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا، وَكَأَنَّ قَدِ
أَيُّ: «وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ» فَاسْمُ «كَأَنَّ» فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَخْذُوفٌ، وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَالتَّقْدِيرُ: «كَأَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَكَأَنَّهُ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ، وَكَأَنَّهُ قَدْ زَالَتْ». وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَتُورِي مَنُصُّوبُهَا» وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَتَابِتًا أَيْضًا رُوي» إِلَى أَنَّهُ قَدْ رُويَ اثْبَاتٌ مَنُصُّوبُهَا، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٠٨] وَصَدِرَ مُشْرِقَ النَّخْرِ كَأَنَّ ثَدْيَيْهِ حُقَانِ

أَنَّ تَهَبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ
وَالرَّزَاحُ بَضْمُ الرِّاءِ وَكسرها فزاي هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح.
قوله: (في قول) أي قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن، وهم الكوفيون.
قوله: (بجمله اسمية) لا تحتاج لفصل كالخبر المفرد. أما الفعلية فتفصل بلم أو قد، كما في شرح القطر وسمي مثله الشارح.

قوله: (وهو ضمير الشأن) لا يتعين عند المصنف كما في أن، فيحتمل في الآية أن اسمها ضمير لأرض المذكورة قبل أي كأنها وفي البيت ضمير الركاب. أما في المثال الأول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه، ولا يتعين كون الخبر جملة إلا مع ضمير الشأن، ويجوز إفراده مع غيره سواء ذكر الاسم، كبيت الشارح الآتي، أو حذف كقوله:

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَغْطُو إِلَى وَارِفِ السَّلَمِ

أي كأنها ظبية، والمقسم من القسم وهو الحسن، وتعطو أي تأخذ من عطوت إلى الشيء تناولته باليد، وضمته معنى تميل فعداه بإلى، والسلم بفتحين كما في الشمني شجر معروف.
قوله: (مشرق النحر) أي مضيء العنق، وثدييه أي الصدر أي الثديان فيه وتشبيههما بالحقين في الاستدارة.

فَ «تُدْيَاهُ» اسْمُ كَأَنَّ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ لِأَنَّهُ مُثْنًى، وَ «حُقَّانٍ» خَبَرُ كَأَنَّ، وَرُوي «كَأَنَّ» تُدْيَاهُ حُقَّانٍ فَيَكُونُ اسْمُ «كَأَنَّ» مَحذُوفاً وَهُوَ ضَمِيرُ الشَّانِ، وَالتَّقْدِيرُ: «كَأَنَّهُ تُدْيَاهُ حُقَّانٍ» وَ «تُدْيَاهُ حُقَّانٍ»: مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِ كَأَنَّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «تُدْيَاهُ» اسْمُ «كَأَنَّ» وَجَاءَ بِالْأَلِفِ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَجْعَلُ الْمُثْنَى بِالْأَلِفِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا.

لا التي لنفي الجنس

١٩٧ - عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِيَا فِي نَكْرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً
هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنَ الْحُرُوفِ النَّاسِخَةِ لِلانْتِدَاءِ، وَهِيَ «لا» الَّتِي لِنْفِي الْجِنْسِ،
وَالْمُرَادُ بِهَا «لا» الَّتِي قُصِدَ بِهَا التَّنْصِيفُ عَلَى اسْتِغْرَاقِ النَّفْيِ لِلْجِنْسِ كُلِّهِ.
وَأَمَّا قُلْتُ «التَّنْصِيفُ» اخْتِزَازاً عَنِ الَّتِي يَقَعُ الْأِسْمُ بَعْدَهَا مَرْفُوعاً، نَحْوُ: «لا رَجُلٌ قَائِمًا»؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَصّاً فِي نَفْيِ الْجِنْسِ؛ إِذْ يُحْتَمَلُ نَفْيُ الْوَاحِدِ وَنَفْيُ الْجِنْسِ، فَيَتَقَدَّرُ إِرَادَةُ نَفْيِ الْجِنْسِ لَا يَجُوزُ «لا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ» وَيَتَقَدَّرُ إِرَادَةُ نَفْيِ الْوَاحِدِ يَجُوزُ «لا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ»، وَأَمَّا «لا» هَذِهِ فَهِيَ لِنْفِي الْجِنْسِ لَيْسَ لَا؛ فَلَا يَجُوزُ «لا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ».

قوله: (وهو ضمير الشأن) لا يتعلق، بل يحتمل ضمير الصدر، دمايني.
خاتمة: لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها، وأما لكن فتخفف وتهمل وجوباً نحو: ﴿وَلَكِنْ اللَّهُ قَتَلَهُمْ﴾ وأجاز يونس والأخفش إعمالها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(لا) التي لنفي الجنس

أي لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه، لأن النفي إنما يتعلق بالأحكام لا الذوات فهو مجاز عقلي في النسبة الإيقاعية، وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال للمدلول لأنها تدل على تبرئة الجنس من الخبر.

قوله: (ليست نصاً) أي بل ظاهرة فيه ضرورة أن النكرة في سياق النفي للعموم، فاحتماها لنفي الوحدة، أي لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته، مرجوح يحتاج لقريضة. كقولك بعدها بل رجلان، وقد تنص على نفي الجنس بقريضة خارجية كقوله:

تَعَزَّزْ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَزَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

قوله: (لنفي الجنس ليس إلا) أي عند أفراد اسمها بُني، أو نصب خلافاً للتاج السبكي، حيث خصه بحالة البناء، فإن ثنى أو جمع احتملت ذلك، ونفي قيد الأثنينية أو الجمعية كما في المهمة. والتي كليس فالفرق بين الثلاثة إنما هو عند أفراد الاسم في الجميع كما أوضحه في المطول. وقال ابن الهمام: (لا) تفيد النص كالعاملة كليس.

وَهِيَ تَعْمَلُ عَمَلٌ «إِنْ»؛ فَتَنْصِبُ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا لَهَا، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهَا، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا الْعَمَلِ بَيْنَ الْمُفْرَدَةِ - وَهِيَ الَّتِي لَمْ تَتَكَرَّرْ - نَحْوُ: «لَا غُلَامٌ رَجُلٍ قَائِمٌ» وَبَيْنَ الْمَكْرَرَةِ، نَحْوُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

وَلَا يَكُونُ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا إِلَّا نَكْرَةً؛ فَلَا تَعْمَلُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ مُؤَوَّلٌ بِنَكْرَةٍ، كَقَوْلِهِمْ «قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا» فَالتَّقْدِيرُ: وَلَا مُسَمًّى بِهَذَا الْاسْمِ لَهَا، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُعَامَلٌ مُعَامَلَةَ النُّكْرَةِ وَضَفُّهُ بِالنُّكْرَةِ كَقَوْلِكَ: «لَا أَبَا حَسَنِ حَلَالًا لَهَا» وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا؛ فَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا أُلْغِيَتْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

قوله: (عمل إن) أي لشبهها بها في توكيد النفي، كما هي في الإثبات، وفي التصدر، وتساوي لفظها إذا خففت.

قوله: (إلا نكرة) الحاصل أن شروط إعمالها ستة: أربعة ترجع إليها كونها نافية، وللجنس، ونصاً وعدم جار لها، وواحد لمعمولها وهو تنكيرهما، وواحد لاسمها وهو اتصاله بها، ويلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطاً مستقلاً. وأما قول المصنف: وبعد ذاك الخبر اذكر فلا يغني عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل في نحو: لا في الدر رجل قائم، فلو لم تكن نافية فهي زائدة لا عاملة، أو كانت لنفي الوحدة، أو الجنس لا نصاً عملت كليس، وإن دخل عليها جار ألغيت، وكانت معترضة بينه وبين مجروره كجئت بلا زاد، غضبت من لا شيء، وجعلها الكوفيون حيثئذ بمعنى غير مضافة للنكرة، والحرف جار لها، وسيدكر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم، ويقاس عليه الخبر.

قوله: (قضية الخ) أي هذه قضية ولا أبا حسن قاضٍ لها. وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما، كما في شرح الجامع لا شطر بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل، ثم صار مثلاً للأمر المتعسر.

قوله: (ولا مسمى بهذا الاسم) فيه أن هذا كذب لكثرة المسمى به، وأيضاً ليس كل مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام، وأما تأويله بأنه على تقدير لأمس أبي حسن. وذلك المضاف لا يتعرف بالإضافة ففيه أن مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لا نفي مثله. فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أي قضية، ولا فيصل لها، أي لا قاضي يفصلها كقولهم: لكل فرعون موسى، بتوניהما أي: لكل جبار قهار.

قوله: (حناناً) بمهملة فنونين أي رحمة أي راحماً، وفي نسخ حياً من الحياة، وفيه أن علياً ما مات إلا بعد عمر القائل لذلك إلا أن يجعل الوصف ليس من كلامه، كما يرشد إليه قول الشارح كقولك.

قوله: (ألغيت) أي لضعفها بالفصل، ووجب حيثئذ تكرارها كمثاله، تنبيهاً على نفي الج

١٩٨ - فَأَنْصِبَ بِهَا مُضَافًا، أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرِ أَذْكَرُ رَافِعَةً

١٩٩ - وَرَكِبَ الْمُسْفَرَدَ فَاتِحًا: كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، وَالثَّانِي أَجْعَلًا

٢٠٠ - مَرْفُوعًا، أَوْ مُنْصُوبًا، أَوْ مُرَكَّبًا، وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

لَا يَخْلُو اسْمُ «لَا» هَذِهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ: الْحَالُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا نَحْوُ: «لَا غَلَامَ رَجُلٍ حَاضِرٍ». الْحَالُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا لِلْمُضَافِ، أَيْ مُشَابِهًا لَهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ: كُلُّ اسْمٍ لَهُ تَعَلُّقٌ بِمَا بَعْدَهُ: إِمَّا بِعَمَلٍ، نَحْوُ: «لَا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرًا، وَلَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ رَاكِبًا»، وَإِمَّا بِعَطْفٍ نَحْوُ: «لَا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثَيْنِ عِنْدَنَا» وَيُسَمَّى الْمَشَبَّهُ بِالْمُضَافِ: مُطَوَّلًا، وَمَمْطُولًا، أَيْ:

إِذْ هُوَ تَكَرَّرَ لِلنَّفْيِ، كَمَا يَجِبُ مَعَ الْمَعْرِفَةِ جَبْرًا لِمَا فَإِنَّهَا مِنْ نَفْيِ الْجِنْسِ، وَأَجَازَ الْمَبْرَدُ وَابْنُ كَيْسَانَ عَدَمَ التَّكَرُّارِ فِيهِمَا.

قوله: (غول) أي شيء يغتال عقولهم ويذهبها.

قوله: (وركب الخ) أشار به إلى علة البناء الآتية في الشرح، وفي قوله: فاتحًا، قصور سيشير إليه الشارح.

قوله: (والثان) مفعول أول لإجْعَلًا حذف ياءه للضرورة، ومرفوعاً مفعوله الثاني، وألف اجْعَلًا مبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة.

قوله: (مضافاً) منه قولهم: لا أبالك، ولا يدي لك عند سيبويه والجمهور. فأباً مضاف للكاف منصوب بالألف بلا تنوين، والخبر محذوف أي لا أباك موجود، وليس معرفة لأن الإضافة غير محضة كهي في مثلك، لأنه لم يقصد نفي أب معين، بل هو ومن يشبهه إذ هو دعاء بعدم الناصر، وإنما زيدت اللام بينهما كراهة لإدخال لا على صورة المعرفة، وقال الفارسي وابن الطراوة: أباً مفرداً مبني جاء على لغة القصر أي ففتحته مقدر على الألف كإعرابه على تلك اللغة لا مبني عليها، ولأن شرط نصبه بها كونه مضافاً، وهو حينئذ غير مضاف كما مر في المبني، فحذف تنوينه للبناء، وحذف نون يدي للتخفيف شذوذاً، ولك خبر، وقيل: هو شبيه بالمضاف لوصفه بلك، والخبر محذوف، وحذف تنوينه تشبيهاً به.

قوله: (لا ثلاثة وثلثين) أي غير علم بأن أريد مطلق جماعة بهذا العدد، أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر ما إذا أريد جماعة معينة هذه عدتهم لأنه حينئذ يجب تعريفهما بأل فتهمل لا، وتكرر مع شيء آخر معطوف فإن أريد بالثلاثة جماعة معينة، وبالثلثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت في الثاني فيقال: لا الثلاثة ولا الثلاثون. هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمل.

واعلم أن شبه المضاف يلزم إعرابه منوناً عند البصريين وجوز ابن كيسان بناءً أيضاً فلا يتون إجراء له مجرى المضاف لعدم الاستناد بالمعمول لصحة الكلام بدونه، وأجاز الناظم إعرابه غير منون

مَمْدُودًا، وَحُكْمُ الْمُضَافِ وَالْمُسَبِّهِ بِهِ النَّصْبُ لَفْظًا، كَمَا مَثَلٌ، وَالْحَالُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، وَالْمُرَادُ بِهِ - هُنَا - مَا لَيْسَ بِمُضَافٍ، وَلَا مُسَبِّهِ بِالْمُضَافِ؛ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ، وَحُكْمُهُ الْبِنَاءُ عَلَى مَا كَانَ يُنْصَبُ بِهِ؛ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ «لَا» وَصَيْرُورَتِهِ مَعَهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ؛ فَهُوَ مَعَهَا كَخَمْسَةِ عَشَرَ، وَلَكِنْ مَحَلُّهُ النَّصْبُ بِلَا؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَهَا؛ فَالْمُفْرَدُ الَّذِي لَيْسَ بِمُثَنَّى وَلَا مَجْمُوع يُثْنَى عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ نَصَبُهُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» وَالْمُثَنَّى وَجَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمُ يُثْنَيْنِ عَلَى مَا كَانَا يُنْصَبَانِ بِهِ - وَهُوَ الْيَاءُ - نَحْوُ: «لَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ، وَلَا مُسْلِمِينَ» فَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ مَبْنِيَّانِ؛ لِتَرْكِيبِهِمَا مَعَ «لَا» كَمَا بَيَّنَّ «رَجُلٌ» لِتَرْكِيبِهِ مَعَهَا.

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَالزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ «رَجُلٌ» فِي قَوْلِكَ: «لَا رَجُلٌ» مُعَرَّبٌ، وَأَنَّ فَتْحَهُ فَتْحَةُ إِعْرَابٍ، لَا فَتْحَةُ بِنَاءٍ، وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ إِلَى أَنَّ «مُسْلِمَيْنِ» وَ«مُسْلِمِينَ» مُعَرَّبَانِ.

بِقَلَّةٍ تَشْبِيهًا بِالْمُضَافِ، وَعَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ يَخْرُجُ حَدِيثُ: «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ وَلَا مُعْطِيٍ لِمَا مَنَعْتَ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا جَدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] وَيُمْكِنُ تَخْرِيجُهُ عَلَى الْأَوَّلِ بِجَعْلِ الظَّرْفِ خَبْرًا مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ لَا بِاسْمٍ لَا فَهُوَ مُفْرَدٌ مَبْنِيٌّ لَا شَبِيهَ بِالْمُضَافِ، أَيْ لَا مَانِعَ مَانِعٍ لِمَا أُعْطِيتَ، وَاللَّامُ لِلتَّقْوِيَةِ، وَلَا جَدَالَ حَاصِلٌ فِي الْحَجِّ، وَأَجَازَ الْبَغْدَادِيُّونَ بِنَاءَهُ إِنْ عَمِلَ فِي ظَرْفٍ كَالْآيَةِ اهـ إسقاطي بزيادة.

قوله: (لتركبه معها) هكذا علل سيبويه وكثيرُ البناء مستلدين بإعرابه عند فصله منها، وفيه أن التركيب إنما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا لأصل البناء، وإلا لبني بعلبك وحضرموت وأما بناء خمسة عشر وسيبويه، فليس للتركيب كما مر. فالأوجه أنه بني لتضمينه معنى من الاستغراقية لأن النص على استغراق الجنس يستدعي وجود من الدالة عليه لفظاً أو معنى، ولذا صرح بها في قوله:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هُنْدٍ

ولأن قولنا: لا رجل في الدار، مبني على سؤال محقق، أو مقدر كأنه قيل: هل من رجل في الدار؟ فأجيب بالنفي على وجه الاستغراق. ولما عارضت الإضافة هذا التضمن أعرب المضاف، وحمل عليه شبهه لا يقال: التضمن المقتضي البناء ما كان بأصل الوضع. وهذا عارض بدخول لا لأننا نقول ذلك في البناء الأصلي لا العارض، ولا يرد أن هذا التضمن كتضمن الحال معنى في حيث أنها مقدرة في نظم الكلام بدليل ذكرها في البيت فلا يقتضي البناء كما مر، لأن ذكرها ضرورة، وبني على حركة إيداناً بعروض البناء، وكانت فتحة للخفة.

قوله: (فتحة إعراب) أي وحذف تنوينه للخفة، ورد بأنه لم يعهد حذف التنوين إلا لمنع صرف، أو إضافة، أو وصف العلم بابن، أو ملاقة ساكن، أو وقف، أو بناء. وليس هذا من غير البناء.

قوله: (وذهب المبرد الخ) أي لأن التثنية والجمع من خواصه أنهما علة البناء،

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ فَقَالَ قَوْمٌ: مَبْنِي عَلَى مَا كَانَ يُنْصَبُ بِهِ - وَهُوَ الْكُسْرُ - فَتَقُولُ: «لَا مُسْلِمَاتٍ لَكَ» بِكُسْرِ التَّاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٠٩] إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ وَأَجَازَ بَعْضُهُم الْفَتْحَ، نَحْوُ: «لَا مُسْلِمَاتٍ لَكَ».

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ أَذْكَرُ رَافِعَةً» مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُذَكَّرُ الْخَبَرُ بَعْدَ اسْمِ «لَا» مَرْفُوعاً، وَالرَّافِعُ لَهُ «لَا» عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَجَمَاعَةٍ وَعِنْدَ سَيِّوِيهِ الرَّافِعُ لَهُ «لَا» إِنْ كَانَ اسْمُهَا مُضَافاً أَوْ مُشَبَّهاً بِالْمُضَافِ، وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ مُفْرَداً فَاخْتَلَفَ فِي رَافِعِ الْخَبَرِ؛ فَدَهَبَ سَيِّوِيهِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَرْفُوعاً بـ «لَا» وَإِنَّمَا هُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، لِأَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ «لَا» وَاسْمُهَا الْمُفْرَدَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْاسْمُ الْمَرْفُوعُ بَعْدَهُمَا خَبَرٌ عَنِ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأِ، وَلَمْ تَعْمَلْ «لَا» عِنْدَهُ فِي

ورد بأنهما واردة عليهما، والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها بخلاف اللذين على القول بإعرابه. ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو: يا زيدان، ولا قائل به، وتظهر ثمرة الخلاف في: لابنين كراماً، فتنى الصفة على الفتح عند الجمهور دونه.

قوله: (بكسر التاء) أي بلا تنوين لأنه وإن كان لمقابلة مشبه لتنوين التمكين الذي لا يجامع البناء، وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياساً لا سماعاً، نظراً إلى أنه للمقابلة.

قوله: (إن الشباب) يروى: أودى الشباب بفتح الهمزة وسكون الواو فдал مهمة أي فني وذهب، ومجد خبر عن عواقبه، وضح الإخبار به عن الجمع لكونه مصدراً، والجملة صلة الذي، وجملة فيه نلذ بفتح اللام مضارع لذ من باب تعب خبر إن على الرواية الأولى، ومستأنفة على الثانية، والشيب إما بكسر الشين جمع أشيب، أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أي لذي الشيب، أو اللام بمعنى في أي في زمن الشيب، والشاهد كسر لذات على هذه الرواية، ويروى بفتحها بلا تنوين.

قوله: (والرافع له لا عند المصنف وجماعة) أي سواء ركبت مع الاسم أو لا، وهذا هو مذهب الأخفش الآتي، ومخالفة سيويه إنما هي في حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح، فتحصل منه أنه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب، وصرح به الشلوبين. وينبغي أن يراد لا خلاف بين البصريين، وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل أن في الخبر فلا بالأولى أفاده الدماميني.

قوله: (أن لا واسمها المفرد الخ) صريحه أن المبتدأ مجموع لا مع اسمها، ويرد عليه أن الخبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفي ويكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم، فيفيد إثبات القيام لغير الرجل، وأن نفيه عنه مسكوت عنه وليس مراداً، وأيضاً لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير سابق، وأجيب بأن في نحو هذه العبارة تسامحاً، كما أشار إليه سم، وأن المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط. وهو الذي عمل في الخبر كحال قبل دخول لا، لكن لما كانت

هذه الصُورَة إلا في الاسم، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَرْفُوعٌ بِـ «لا» فَتَكُونُ «لا» عَامِلَةً فِي الْجُزْأَيْنِ كَمَا عَمِلَتْ فِيهِمَا مَعَ الْمُضَافِ وَالْمُسَبِّبِ بِهِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالثَّانِي أَجْعَلًا» إِلَى أَنَّهُ إِذَا أُتِيَ بَعْدَ «لا» وَالاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا بِعَاطِفٍ وَنَكِيرَةٍ مُفْرَدَةٍ وَتَكَرَّرَتْ «لا» نَحْوُ: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» يَجُوزُ فِيهِمَا خَمْسَةُ أَوْجُهٍ، وَذَلِكَ

كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحاً. ولذلك قال الأشموني: مذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا، ولم تعمل لا إلا في الاسم فينبغي إرجاع ما خالف هذه العبارة إليها، ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في شرح الكافية والتسهيل أن لا عامل ضعيف؟ فلم تنسخ حكم الابتداء إلا لفظاً وهو باقٍ تقديرًا، ولذلك يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف أن، فتنسخه لفظاً ومحلًا لقوتها. أفاد جميع ذلك الصبان.

قوله: (إلا في الاسم) أي لقربه منها، ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها بأن حيث صارت جزء كلمة، وقال في المغني: الذي عندي أن سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضاً لأن جزء الشيء لا يعمل، وأما: لا رجل ظريفاً، بالنصب فمثل: يا زيد الفاضل، بالرفع أي إن نصب ظريف بتبعية اللفظ لا المحل، كما أن رفع الفاضل كذلك.

قوله: (وذهب الأخفش إلخ) يظهر أثر الخلاف في نحو: لا رجل ولا امرأة قائمان. فعند سيبويه يجوز لأن العامل في الخبر مجموع المبتدئين المتعاطفين، وعند الأخفش يمتنع لثلاث يتوارد على الخبر عاملان لا الأولى والثانية فيذكر لكل خبر مستقل، ويكونان جملتين، وكذا يقدر في نحو: لا حول ولا قوة. أما عند سيبويه فيجوز تقديره مثني عنهما ويكون جملة واحدة. كذا قيل ورد بأنهما وإن كانتا عاملتين في الخبر إلا أنهما متماثلتان لفظاً ومعنى. فيجوز عملهما في اسم واحد عملاً واحداً كما في أن زيداً وأن عمراً قائمان. أفاده المصريح والدمامي. قال الروداني: والحق المتجه أن رفع الخبر في ذلك إنما هو بمجموع الحرفين لا بكل على حدته؛ إذ لا يعقل معمول لعاملين تماثلاً، أو لا، لاستحالة أثر بين مؤثرين، ولأن قائمان لكونه مثني لا يخبر به عن كل من الاثنين بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولاً لمجموع الحرفين سوى أن ولا، وكذا نحو زيد وعمرو قائمان. وعلى هذا فلا خلف بين سيبويه والأخفش في جواز ذلك، بل في أن العامل عند سيبويه مجموع المبتدئين المعطوفين مثل: زيد وعمرو قائمان. وعند الأخفش مجموع الحرفين مثل إن زيداً وإن عمراً قائمان.

قوله: (وتكررت لا) سيأتي محترزه في المتن.

قوله: (يجوز فيه) أي في التركيب المشتمل على ذلك لا في الاسم الثاني، ويحده. فإن أوجهه ثلاثة فقط وهي البناء والرفع والنصب.

قوله: (خمس أوجه) فيه نظر لأن كلامه الآتي يقتضي أنها ثمانية، لأنه إن بنى الأول أو

لأنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ: إمَّا أَنْ يُبَيَّنَ مَعَ «لا» عَلَى الْفَتْحِ، أَوْ يُنْصَبَ، أَوْ يُرْفَعَ.

فَإِنْ بُيِّنَ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ جَزَأَ فِي الثَّانِي ثَلَاثَةً أَوْجُهُ:

الْأَوَّلُ: الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ «لا» الثَّانِيَّةَ، وَتَكُونُ لَا الثَّانِيَّةُ عَامِلَةً عَمَلِ إِنْ، نَحْوُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

الثَّانِي: التَّنْصِبُ عَطْفًا عَلَى اسْمِ «لا» وَتَكُونُ «لا» الثَّانِيَّةُ زَائِدَةً بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ، نَحْوُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١١٠] لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

نصب ففي الثاني ثلاثة، وإن رفع فوجهان، ومن ذكر أنها خمسة كالأشعري اقتصر. على كون الأول مفرداً كالثاني كمثال المصنف: وحيث أن فليس في الأول إلا البناء بثلاثة في الثاني، أو الرفع بوجهيه وإن كان قول المصنف: وإن رفعت أولاً لا تنصب، بقطع النظر عن مثاله يفيد أكثر لأنه علق منع نصب مفرداً أو مضافاً أو شبهه وجهان، فالجملة خمسة عشر، وأما الثاني فمفيد في كلامه بالمفرد بدليل أنه خُيِّرَ فيه بين التركيب وغيره فتدبر.

قوله: (الثاني النصب) هذا أضعف الأوجه لأن القياس مع وجود لا بناؤه لا نصبه، وأيضاً لا الأولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفرداً فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد.

قوله: (على محل اسم لا) أي عند الناظم أما عند غيره فاتباعاً للفظ الاسم، وإن كان مبنياً لشبهه بحركة الإعراب في العروض، وعلى هذا فالحركة اتباعية، والإعراب مقدر رفعاً أو نصباً فتدبر. اهـ صبان. وجوز الزمخشري نصبه بمحذوف أي لا أرى قوة، وقال يونس وجماعة: تنوين الثاني في البيت للضرورة. كتينون المنادى المفرد كذا في التوضيح، أي فهو مركب مع لا، وهي غير زائدة، لكنه نون للضرورة.

قوله: (اليوم) خبر لا الأولى، وخبر الثانية محذوف لدلالة الأول عليه أي ولا خلة اليوم، أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي، والخبر محذوف إما خبر واحد لهما أي لا نسب ولا خلة بيننا، أو لكل خبر، ويتعين هذا عند سيبويه إن نصب الثاني على محل الأول لأن خبر الأول حينئذ مرفوع بالمبتدأ، وخبر الثاني بلا، لأن لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقاً. فلو قدر خبر واحد لزم ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممتنع أفاده المصريح. وفيه نظر، أما أولاً: فإن لا الثانية عند نصب ما بعدها زائدة لا تحتاج لخبر، بل الثاني معطوف على الأول عطف مفرد لا جملة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين، والكلام جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها، ونون للضرورة يصح ما ذكر. وأما ثانياً: فكونه يتعين لكل خبر عند سيبويه إلى آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظره. وقوله اتسع الخرق على الواقع يروى: اتسع الفتق على الراتق، وهو بمعناه قيل: وهذا هو الصواب لأن القافية قافية.

الثالث: الرفع، وفيه ثلاثة أوجه؛ الأول: أن يكون معطوفاً على محل «لا» واسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون «لا» زائدة، الثاني: أن تكون «لا» الثانية عملت عمل «ليس»، الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس لا عمل فيه، وذلك نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله» ومنه قوله:

[١١١] هَذَا - لَعَمْرُكُمْ - الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي - إِنْ كَانَ ذَلِكَ - وَلَا أَبٌ وَإِنْ نُصِبَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ جَزَاءً فِي الْمَعْطُوفِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ - أَغْنِي الْبِنَاءَ وَالرَّفْعَ - وَالنَّصْبَ - نحو: لَا غُلَامَ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةً، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا امْرَأَةً. وَإِنْ رُفِعَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ جَزَاءً فِي الثَّانِي وَجْهَانِ؛ الْأَوَّلُ: الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةً، وَلَا غُلَامٌ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةً» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

قوله: (على محل لا واسمها) أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يرد أن لا الأولى، لكونها جزء المعطوف عليه، لا تتسلط على الخبر فكيف تكون الثانية زائدة؟ لأن العطف في الحقيقة على محل الاسم فقط، فتدبر.

قوله: (زائدة) أي بين المتعاطفين، والخبر المحذوف مثنى عنهما، فهو جملة واحدة.

قوله: (وليس للأعمال فيه) أي لوجود شرط إلغائها وهو تكرارها، وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الأول كما في الزائدة، فيجب لكل خبر. ويكون من عطف الجمل كما إذا عملت كليس.

قوله: (هذا لعمركم الخ) بفتح العين، مبتدأ خبره محذوف وجوباً أي لعمركم قسمي، والصغار، بفتح الصاد المهملة فعين معجمة، الذل والهوان.

قوله: (وإن نصب المعطوف عليه) أي لكونه مضافاً أو شبهه، مع كون الثاني مفرداً.

قوله: (أعني البناء) أي لتركبه مع الثانية والنصب أي عطفاً على لفظ الأول، والرفع أي لإلغائها، أو إعمالها كليس، أو زيادتها مع عطفه على محل اسم لا عند سيبويه لأنه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من أن لا عامل ضعيف، لا تنسخ حكم الابتداء إلا لفظاً، مع بقاء تقدير لكن فيه. إن لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقاً، فإذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ لزم أن هذا المبتدأ لا يعمل في شيء إلا أن يقال النافي، والمنفي كالشيء الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه في: غير قائم الزيدان، فتأمل. صبان.

قوله: (الأول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبر إن عند الجميع، سواء عملت الأولى كليس، أو أهملت، لثلاثا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر، ويلزم على الأول كون الخبر منصوباً مرفوعاً.

[١١٢] فَلَا لَعُوَ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقْسِمٌ

وَالثَّانِي: الرُّفْعُ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ».

وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ لِلثَّانِي؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ فِيمَا تَقَدَّمَ لِلْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ اسْمِ «لَا» وَ«لَا» هُنَا لَيْسَتْ بِنَاصِبَةٍ؛ فَيَسْقُطُ النَّصْبُ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: «وَأِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبْ».

٢٠١ - وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي فَاَفْتَحْ، أَوْ انصِبْ، أَوْ أَرْفَعْ، تَعْدِلْ

قوله: (فلا لغو الخ) اللغو الباطل، والتأنيث اللوم من قولك للشخص أثمت، والضمير للجنة، وما فاهوا أي نطقوا به، وهذا من قصيدة لأمية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها، وهو ملفق من بيتين وأصله:

فَلَا لَعُوَ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلَا حِينَ وَلَا فِيهَا مَلِيمٌ

وفيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبِحَرٍّ وَمَا فَاهُوا..... الخ

والحين بالفتح الهلاك، والمليم اللائم، ولا ساهرة أرض يجدها الله تعالى يوم القيامة فالمعنى: فيها لحم بر وبحر.

قوله: (والثاني الرفع) أي على عمل الثانية كليس، أو إهمالها، وما بعدها مبتدأ مستقل، أو زيادتها وعطفه على الأول، سواء عملت الأولى كليس، أو أهملت. وتقدير خبر واحد أو اثنين يعلم مما مر.

قوله: (ولا يجوز نصب) أي عطفاً على المحل أو تبعاً للفظ لانتفائهما. أما النصب بمحذوف، كما مر عن الزمخشري، فيجوز. والحاصل أن الاسمين إن كانا مفردين جاز في الأول البناء، والرفع إلغاء، أو عملاً كليس فتلك ثلاثة. وفي الثاني سبعة: بناؤه، ونصبه على محل الأول، أو لفظه، أو بمحذوف، ورفع على إلغاء الثانية أو زيادتها أو عملها كليس، فتلك أحد وعشرون وجهاً يمتنع منها أربعة وهي: رفع الأول إلغاء، وعملاً كليس مع نصب الثاني على محله، أو لفظه فإن أفرد الأول فقط فسبعة.

الثاني تأتى في كونه مضافاً أو شبهه مع إبدال البناء بنصبه بلا الثانية، فتلك أربعة عشر في ثلاثة. الأول باثنين: وأربعين يمتنع منها الأربعة السابقة مع كونه مضافاً أو شبهه بثمانية، وإن أفرد الثاني فقط فتلاثة: الأول: تأتى في كونه مضافاً أو شبهه مع إبدال البناء بالنصب فتكون ستة في سبعة. الثاني: باثنين وأربعين يمتنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين؛ وهما نصب الأول سواء كان مضافاً أو شبهه، مع نصب الثاني على محله إذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي، وإن كانا غير مفردين ففي الثاني أربعة عشر في ستة. الأول بأربعة وثمانين يمتنع منها ضعف ما قبله. فجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع منها اثنان وأربعون كما هو ظاهر للمتأمل والله أعلم.

قوله: (ومفرداً) مفعول افتح، وفاؤه للتحسين فلا تمنع عمله في المقدم عليه ونعتاً بدل منه،

إذا كَانَ اسْمُ «لا» مَبْنِيًّا، وَنُعِتَ بِمُفْرَدٍ يَلِيهِ - أَيِ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِفَاصِلٍ - جَازَ فِي النَّعْتِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

الأول: البناء عَلَى الفَتْح؛ لِتَرْكُوبِهِ مَعَ اسْمِ «لا»، نحو: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ».

الثاني: النَّصْبُ، مُرَاعَاةً لِمَحَلِّ اسْمِ «لا» نحو: «لَا رَجُلَ ظَرِيفًا».

الثالث: الرَّفْعُ، مُرَاعَاةً لِمَحَلِّ «لا» وَأَسْمَاءٍ؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عِنْدَ سَيِّوِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ،

نحو: لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ».

٢٠٢ - وَغَيْرَ مَا يَلِيهِ، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ، وَأَنْصِبُهُ، أَوْ الرَّفْعَ أَقْصِدِ

أَوْ بَيَانِ كَذَا قِيلَ، وَالْأَظْهَرُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى قَاعِدَةِ نَعْتِ النُّكْرَةِ إِذَا تَقَدَّمَ يَعْرَبُ حَالًا، وَتَعْرَبُ هِيَ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ. وَلِمَبْنِيِّ وَيْلِي صِفَتَانِ لِنَعْتًا، أَوِ الْأَوَّلُ مَتَعَلِّقٌ بِالثَّانِي، وَحُذِفَ مَفْعُولُ أَنْصَبِنِ وَارْفَعْ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَلَا تَنَازَعُ لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ لَا يَرَاهُ فِي الْمَتَقَدَّمَ.

قوله: (لتركبه مع اسم لا) أي قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد، ثم تدخل عليه لا مثل لا خمسة عشر. كذا في التوضيح والأشموني وغيرهما. وإنما جعل التركيب سابقاً لثلاث يلزم تركيب ثلاثة أشياء كما في الصبان هذا، وصريح ذلك أن اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت، والمنعوت لصيرورتهما اسماً واحداً قبل دخولها، كخمسة عشر وبعليك. لا أن كلا منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح، وأن الاسم بني لتركبه مع لا، والنعت بُني لتركبه مع الاسم إذ لا وجه له على ما ذكر مع أن التركيب لا يصلح علة لأصلية البناء كما علمت. إلا أن يكون من باب إعطاء الجزء حكم الكل فتأمل. وقيل علة بناء الاسم تضمنته معنى من، ولما كان الوصف من تمامه كان كأنهما معاً تضمنانها قَبْنِيًّا، وفرق سم بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تبين بأن صفة المنادى ليست مناداة فلم تعطَ حكمه، وهذه الصفة هي المنفية في المعنى. فإعطاؤها حكم الاسم ظاهر، وقيل الصفة ليست مبنية بل فتحها إعراب على المحل، ولم تنون للتشاكل، وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعاً للفظ، والظاهر أن من جعل الموصوف في النداء من الشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا، حيث يجعل من نفي الموصوف لا من وصف المنفي فينصب الأول لشبهه بالمضاف، والثاني لأنه تابع للموصوف كما ذكره في النداء. لكن لم أرَ من ذكره هنا إلا ما مر عن بعضهم في: لا أبا لك فليتأمل.

قوله: (مراعاة لمحل اسم لا) أي أو اتباعاً للفظه وإعرابه مقدر كما مر نظيره.

قوله: (لمحل لا واسمها) فيه التسامح المار.

قوله: (وغير ما يلي) مفعول لتبن المجزوم بلا الناهية، وغير المفرد عطف عليه أي غيره من النعت والمنعوت كما سيشير إليه الشارح فهو محترز قول المصنف، ومفرداً مع قوله: لمبني. قال ابن غازي: ولو قال:

تَقَدَّمَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ النَّعْتُ مُفْرَدًا، وَالْمَنْعُوتُ مُفْرَدًا، وَوَلِيَهُ النَّعْتُ، جَارَ فِي النَّعْتِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَلِ النَّعْتُ الْمُنْعُوتَ الْمُنْفَرِدَ، بَلْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ، لَمْ يَجُزْ بِنَاءُ النَّعْتِ؛ فَلَا تَقُولُ: «لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفٌ» بِنَاءِ ظَرِيفٍ، بَلْ يَتَعَيَّنُ رَفْعُهُ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفٌ» أَوْ نَضْبُهُ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفًا» وَإِنَّمَا سَقَطَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَارَ - عِنْدَ عَدَمِ الْفَصْلِ - لِتَرْكِبِ النَّعْتِ مَعَ الْاسْمِ، وَمَعَ الْفَصْلِ لَا يُمَكِّنُ التَّرْكِيبَ، كَمَا لَا يُمَكِّنُ التَّرْكِيبُ إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ، نَحْوُ: «لَا طَالِعًا جَبَلًا ظَرِيفًا» وَلَا فَرْقَ - فِي امْتِنَاعِ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ فِي النَّعْتِ عِنْدَ الْفَصْلِ - بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُوتُ مُفْرَدًا، كَمَا مَثَلٌ، أَوْ غَيْرَ مُفْرَدٍ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَعَبَّرَ الْمُنْفَرِدُ» إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ النَّعْتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ - كَالْمُضَافِ وَالْمُسَبَّهِ بِالْمُضَافِ - تَعَيَّنَ رَفْعُهُ أَوْ نَضْبُهُ؛ فَلَا يَجُوزُ بِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُوتُ مُفْرَدًا أَوْ غَيْرَ مُفْرَدٍ، وَلَا بَيْنَ أَنْ يُفَصَّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّعْتِ أَوْ لَا يُفَصَّلَ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ صَاحِبٌ بِرٍّ فِيهَا، وَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ فِيهَا صَاحِبٌ بِرٍّ».

وَحَاصِلُ مَا فِي الْبَيْتَيْنِ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ النَّعْتُ مُفْرَدًا، وَالْمَنْعُوتُ مُفْرَدًا، وَلَمْ يُفَصَّلَ بَيْنَهُمَا، جَارَ فِي النَّعْتِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ، وَظَرِيفًا، وَظَرِيفٌ»، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ الرَّفْعُ أَوْ النَّضْبُ، وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ.

٢٠٣ - وَالْعُطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَحْكَمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ التَّمْيِ

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمٍ «لَا» نَكْرَةً مُفْرَدَةً، وَتَكَرَّرَتْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الرَّفْعُ، وَالنَّضْبُ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا امْرَأَةٌ» وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ مَا جَارَ فِي النَّعْتِ الْمَفْصُولِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ: الرَّفْعُ، وَالنَّضْبُ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ؛ فَتَقُولُ: «لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، وَامْرَأَةٌ» وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ «لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ» بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ «لَا» فَكَأَنَّهُ قَالَ: «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ» ثُمَّ حَذَفَتْ «لَا».

وَارْفَعَ أَوْ انْصَبَ مُطْلَقًا نَعْتَ اسْمٍ لَا وَالْفَتْحَ زِدْ إِنْ أُفْرِدَا وَاتَّصَلَا

لا غنى عن البيتين مع الإيضاح.

قوله: (وتكررت لا) فعل وفاعل، ويجوز جواب إذا لا منفي بلا. فالأولى حذف لا لتقدم ذكرها، وكذا ما بعده.

قوله: (على تقدير تكرير لا) أي فحذفت وبوبت، وليس الفتح بالتركيب مع الأول للفصل بالواو.

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ غَيْرَ مُفْرَدٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ، سَوَاءً تَكَرَّرَتْ «لَا»
نحو: «لَا رَجُلٌ وَلَا غُلَامٌ امْرَأَةً» أَوْ لَمْ تَتَكَرَّرْ، نحو: «لَا رَجُلٌ وَغُلَامٌ امْرَأَةً».
هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ نَكْرَةً؛ فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ، عَلَى كُلِّ حَالٍ،
نحو: «لَا رَجُلٌ وَلَا زَيْدٌ فِيهَا»، أَوْ «لَا رَجُلٌ وَزَيْدٌ فِيهَا».

٢٠٤ - وَأَعْطِ «لَا» مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ
إِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَ لَهَا مِنَ الْعَمَلِ،
وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا؛ فَتَقُولُ: «لَا رَجُلٌ قَائِمٌ، وَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ، وَلَا طَالِعاً
جَبَلًا ظَاهِرًا» وَحُكْمُ الْمَعْطُوفِ وَالصِّفَةِ - بَعْدَ دُخُولِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ - كَحُكْمِهَا قَبْلَ دُخُولِهَا.
هَكَذَا أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هُنَا، وَفِي كُلِّ ذَلِكَ تَفْصِيلٌ.
وَهُوَ: أَنَّهُ إِذَا قُصِدَ بِالْاسْتِفْهَامِ التَّوْبِيخُ، أَوْ الاسْتِفْهَامُ عَنِ النَّفْيِ؛ فَالْحُكْمُ كَمَا ذَكَرَ، مِنْ
أَنَّهُ يَبْقَى عَمَلُهَا وَجَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ أَحْكَامِ الْعَطْفِ، وَالصِّفَةِ، وَجَوَازِ الْإِلْغَاءِ.
فَمِثَالُ التَّوْبِيخِ قَوْلُكَ: «أَلَا رُجُوعَ وَقَدْ شَبِتَ؟» وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

[١١٣] أَلَا اِرْجِعْ أَوْ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشْيِبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ؟

وَمِثَالُ الاسْتِفْهَامِ عَنِ النَّفْيِ قَوْلُكَ: «أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ؟» وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

[١١٤] أَلَا اضْطَبَّارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ؟ إِذَا الْأَقْيَ الَّذِي لَأَقَاهُ أُمِّثَالِي

تنبيه: البدل النكرة كالنعت المفصول نحو: لا أحد رجل وامرأة فيها، بالنصب والرفع. ولا
يبنى على تركبه مع البدل منه لأنه على نية تكرار العامل فيبينهما فاصل مقدر، وجوزه بعضهم لأن
هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح، فإن كان معرفة تعين رفعه نحو: لا أحد زيد ويكر فيها، وكذا يقال
في عطف البيان. وأما التوكيد فالأولى في اللفظي منه كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التنوين،
ويجوز رفعه ونصبه. وأما المعنوي فيمتنع بناءً على أنه لا يتبع نكرة لأن ألفاظه معارف. أما على
أنه يتبعها فيتعين رفعه لعدم تسلط لا على المعرفة.

قوله: (وأعط لا) قال سم يمكن شموله للعامة عمل إن وليس.

قوله: (دون الاستفهام) ليس فيه مع الأول إبطاء لتخالفهما تعريفاً وتنكيراً.

قوله: (فالحكم كما ذكر) لكن مع التوبيخ كثير، ومع الاستفهام عن النفي قليل. حتى توهم

الشلوبين عدم وقوعه.

قوله: (ألا ارجع) أي انكشافاً عن القبح وهو اسم لا، وخبرها محذوف أي موجود،
والهمزة للتوبيخ والإنكار، والشبيبة الشباب، وأذنت أي أعلمت، والهرم بفتح الحين الكبير. وقد هرم
هرماً كتعب تعباً فهو هرم. إذا كبر وضعف. كذا في المصباح.

قوله: (ألا اضطبار) الهمزة للاستفهام، واضطبار اسم لا، ولسلمى خبرها أو صفته، والخبر

وَإِذَا قُصِدَ بِالْأَلَا التَّمْنَى: فَمَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ أَنَّهَا تَبْقَى عَلَى جَمِيعِ مَا كَانَ لَهَا مِنَ الْأَحْكَامِ، وَعَلَيْهِ يَتِمَسَّى إِبْرَاهِيمُ الْمُصَنِّفُ، وَمَذْهَبُ سَبْيَوِيَّةٍ أَنَّهُ يَبْقَى لَهَا عَمَلُهَا فِي الْأَسْمِ، وَلَا يَجُوزُ الْغَاوَاهَا، وَلَا الْوَصْفُ أَوْ الْعَطْفُ بِالرَّفْعِ مُرَاعَاةً لِلإِبْتِدَاءِ.

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهَا لِلتَّمْنَى قَوْلُهُمْ: «أَلَا مَاءٌ مَاءً بَارِداً» وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

[١١٥] أَلَا غُمْرٌ وَلَّى مُسْتَطَاعَ رُجُوعِهِ فَيَزَابُ مَا أَثْنَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ

محذوف أي موجود، والذي لاقاه أمثاله كناية عن الموت. والمعنى: إذا مت هل ينتفي اصطبار سلمى زوجتي أم تتجلد، وأم إما متصلة فالمطلوب بها مع الهمزة تعيين أحدهما، أو منقطعة فتكون إضراباً عن الاستفهام الأول إلى الاستفهام عن التجلد. دماميني.

قوله: (إلا عملها في الاسم) أي، ولا خبر لها لأنها بمنزلة أتمنى فقولك: ألا ماء كلام تام حملاً على معناه وهو أتمنى ماء، فلا خبر لها لا لفظاً ولا تقديرًا، كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول، وعلى قول المازني يكون الخبر مقدراً.

قوله: (ولا يجوز إلغاؤها) أي لأنها كليت وهي لا تلغى.

قوله: (بالرفع) مقتضى اقتضاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحذر.

قوله: (ألا ماء ماء بارداً) ماء الثاني نعت للأول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق كمررت برجل رجل صالح، ويسمى نعتاً موطناً فهو مبني على الفتح لتركيبه مع الأول، ويمتنع رفعه عند سبويته، ويجوز عند المازني، ويتعين تنوين بارداً لأن العرب لم تركب أربعة أشياء، ولا يصح كون ماء الثاني تأكيداً، ولا بدلاً كما في التوضيح لأنه مقيد بالوصف، والأول مطلق فليس مرادفاً له حتى يؤكد، ولا مساويه حتى يبدل منه لكن جوز بعضهم التوكيد في قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦] فكذا هنا، وجوز في النكت كونه عطف بيان لجواز كونه أوضح من متبوعه.

قوله: (فَيَزَابُ) بفتح التحتية والهمزة وسكون الراء آخره موحدة أي يصلح، وفاعله ضمير العمر، وأثأت بمثلثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين، ثم تاء التأنيث أي أفسدت، ويد الغفلات فاعله، وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب، وأثبت من لوازمه اليد تخيلاً، واحتج المازني بالبيت على سبويته فقال: مستطاع، إما خبر لا فيبطل قوله: لا خبر لها، أو صفة لاسمها مراعاةً للإبتداء، فيبطل قوله بعدم ذلك. وأياً كان، فرجوعه نائب فاعل مستطاع، ورد بجواز كونه خبراً مقدماً عن رجوعه، والجملة صفة ثانية لعمر بعد وصفه بولي ولا خبر لئلا، قال الروداني، وتجوز الوصفية مكابرة إذ لا يشك عاقل في أن التَّمْنَى إنما هو استطاعة رجوع العمر، لا العمر المدبر المستطاع رجوعه. فمستطاع هو الخبر بلا شك.

تنبيه: ترد ألا للتنبيه وهي الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾

٢٠٥ - وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ
 إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى خَبَرٍ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ وَجَبَ حَذْفُهُ عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ وَالطَّائِفِيِّينَ، وَكَثُرَ
 حَذْفُهُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، وَمِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ؟ فَتَقُولُ: «لَا رَجُلٌ» وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ -
 وَهُوَ قَائِمٌ - وَجُوباً عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ وَالطَّائِفِيِّينَ، وَجَوَازاً عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ
 يَكُونَ الْخَبَرُ غَيْرَ ظَرْفٍ وَلَا جَارٍ وَمَجْرُورٍ، كَمَا مَثَلٌ، أَوْ ظَرْفاً أَوْ جَاراً وَمَجْرُوراً، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ:
 هَلْ عِنْدَكَ رَجُلٌ؟ أَوْ هَلْ فِي الدَّارِ رَجُلٌ؟ فَتَقُولُ: «لَا رَجُلٌ».
 فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْخَبَرِ دَلِيلٌ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ، نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ
 مِنَ اللَّهِ» وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[١٦٦] وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحُ

[يونس: ٦٢] الخ ألا يوم يأتيهم، وللعرض والتخصيص فتختص بالفعلية نحو: «أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ
 اللَّهُ لَكُمْ» [النور: ٢٢] أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْماً الخ.

قوله: (إذا المراد الخ) إذا شرطية كما يشير إليه صنيع الشارح. فالذال مفتوحة، وليست هي
 إذ التعليلية لأن المراد لا يظهر في كل تركيب كما لا يخفى.

قوله: (إذا دل دليل) أي مقالي كوقوعها جواباً لسؤال، أو حالي بأن دل عليه السياق نحو فلا
 فوت، أي: لهم. قالوا: لا ضمير، أي: علينا. وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع ألا نحو: لا إله إلا
 الله، فيرفع ما بعد إلا على البدلية من ضمير الخبر، أو من محل لا مع اسمها على ما فيه من
 التسامح المار، فهو بمعنى قول بعضهم من محل الاسم قبل الناسخ، وليس هذا مبنياً على عدم
 وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية، فتأمل.

قوله: (أغير من الله) المراد بالغيرة لازمها وغايتها، وهو مقت من تعرض لمحارمه لا انفعال
 النفس من فعل ما يستكره لاستحالاته على الله تعالى. يقال غار الزوج يغار على امرأته، كخاف
 يخاف غضب من فعلها والمصدر غيراً كخوفاً وغيره كضربة، ولا يكسر أولهما كما قاله ابن
 السكيت. مصباح.

قوله: (ولا كريم الخ) قيل إنه لحاتم، وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والنابعة
 عند امرأة، تسمى مارية خاطبين لها فقدمت حاتماً فقال النبي:

هَلَّا سَأَلْتُ النَّبِيَّتَيْنِ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشَّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
 وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَزْفاً مَصْرُمةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَضْلَاءِ تَمْلِيحُ
 إِذَا اللَّفَاحُ عَدَتْ مُلْقَى أَصْبَرْتُهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحُ

والحرف الناقة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعها

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «إذا المراد مع سقوطه ظهراً واختَرَزَ بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه؛ فإنه لا يجوز حَيْثُ الحذف كما تقدّم.

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

- ٢٠٦ - أَنْصَبَ بِفَعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيَّ ابْتِدَاءً أَغْنَى: رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا
٢٠٧ - ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، مَعَ عَدَدٍ حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ اللَّذَّ كَأَعْتَقَدَ
٢٠٨ - وَهَبَ، تَعَلَّمَ، وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضاً بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبَرَا

لينقطع لبنها ليكون أقوى لها، والأصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب، والتمليح الشحم لشبهه الملح في البياض، واللقاح جمع لقوح وهي الناقة الحلوب، والأصرة جمع صرار خيط يشد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى وتترك عند عدم اللبن، والولدان جمع وليد من صبي وعبد، والمصبوح اسم مفعول من صبخته سقيته الصبوح والله سبحانه وتعالى أعلم.

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

قوله: (بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم.

قوله: (جزأي ابتداء) الإضافة لأدنى ملابسة، أي جزأي جملة ذات ابتداء، والمراد الجنس الصادق بالبعض، لأن أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدأ يلزم الحذف، أو الصدر، أو غيره مما يمتنع في كان إلا اسم الاستفهام أو المضاف إليه، فيجوز هنا مقدماً على أنه مفعول أول كليهم ظننت أفضل بخلاف كان، لأن اسمها لا يقدم عليها، وأما الخبر فيكون استفهاماً في البابين كآين كنت؟ وآين ظننت زيد؟ ولا يكون جملة إنشائية فيهما. وأما قول أبي الدرداء: وجدت الناس أخبر ثقله، فعلى إضمار القول أي مقولاً في كل واحد منهم: اختبره تبغضه، ومر مثله في كان، ولا تدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر إلا بعد استيفاء فاعلها أي وجوده. وذكره وإن تأخر عنها فإن قلت نحو: حسبت زيدا عمراً، وصيرت الطين خزفاً، ليس أصلهما المبتدأ والخبر. إذ لا يقال: زيد عمرو، ولا الطين خزف لعدم صحة الإخبار. أجيب بأنه يصح في الأول باعتبار التشبيه على حذف الأداة، وفي الثاني باعتبار الأول.

قوله: (مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعني، أو حال من مفعوله.

قوله: (الذ) بسكون الدال لغة في الذي، وكأعتقد صلته احترز به عن جعل التي من أفعال المقاربة، وقد مرت. والتي بمعنى صبر وستأتي.

قوله: (وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لا من الهبة، واستعماله مع أن وصلتها قليل حتى زعم الحريري أنه من لحن الخواص ويرده قصة: هب أن أبانا كان حماراً، كذا في شرح الجامع.

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ لِلْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ ظَنٌّ وَأَخَوَاتُهَا.
وَتَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَفْعَالُ الْقُلُوبِ، وَالثَّانِي: أَفْعَالُ التَّحْوِيلِ.
فَأَمَّا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ فَتَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: مَا يَدُلُّ عَلَى الْيَقِينِ، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ
مِنْهَا خَمْسَةً: رَأَى، وَعَلِمَ، وَوَجَدَ، وَدَرَى، وَتَعَلَّمَ، وَالثَّانِي مِنْهَا: مَا يَدُلُّ عَلَى الرُّجْحَانِ،
وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْهَا ثَمَانِيَةً: خَالَ، وَظَنَّ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَعَدَّ، وَحَجَّأَ، وَجَعَلَ، وَهَبَّ.
فَمِثَالُ رَأَى قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[١١٧] رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا
فَاسْتَعْمَلَ «رَأَى» فِيهِ لِلْيَقِينِ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ «رَأَى» بِمَعْنَى «ظَنَّ».

قوله: (رَأَى) مبتدأ، وكصيرا صلته، وبها انصب خبره أي، والأفعال التي بمعنى صيرا نصب بها أيضاً مبتدأ وخبراً، كما تنصبهما بأفعال القلوب.

قوله: (وَرَجَحَ ظَنُّ وَأَخَوَاتُهَا) جعل منها الناظم تبعاً للأخفش، وغيره سمع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دل على صوت. كسمعت زيدا يتكلم فزيداً مفعول أول، والثاني يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط، وقال الجمهور: لا تتعدى مطلقاً إلا لواحد كسائر أفعال الحواس فإن كان مما يسمع فذاك، وإلا ففيه حذف مضاف، والفعل بعده حال أي سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم.

قوله: (إِلَى قِسْمَيْنِ) قسمها غيره إلى أربعة: فَوَجَدَ وَتَعَلَّمَ وَدَرَى، لِلْيَقِينِ فقط. وَجَعَلَ وَحَجَّأَ وَعَدَّ وَزَعَمَ وَهَبَّ، لِلرُّجْحَانِ فقط. وَرَأَى وَعَلِمَ، لِلْيَقِينِ غالباً. وَظَنَّ وَخَالَ وَحَسِبَ لِلرُّجْحَانِ غالباً. والشارح أدرج الثالث في الأول، والرابع في الثاني نظراً للغالب فيهما، وتقليلاً للأقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على مجيئه لغير ذلك.

قوله: (مِثَالُ رَأَى) أي اليقينية بمعنى علم، كما هو فرض كلامه، لا بمعنى أبصر أو أصاب رثته، وإلا تعدت لواحد، وأما بمعنى الرأي والاعتقاد فمحصل كلام الرضي تعديتها تارة لاثنتين كراي الشافعي كذا حلالاً ومنه قوله:

رَأَى النَّاسُ إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ خَوَارِجَ تَرَائِكِينَ قَضَدَ الْمَخَارِجَ

وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافاً لأولهما كراي أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل عَلِمَ اليقينية كذلك اهـ. وصريح هذا عدم الاحتياج حينئذ لتقدير المفعول الثاني، لأن هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضي غير مرة، فليجز الاقتصار عليه، وإن كان في الدماميني ما يخالفه.

قوله: (مُحَاوَلَةً) أي قدرة، وهو تمييز لأكبر بالباء الموحدة كما أن جنوداً تمييز لأكثرهم بالمثلثة.

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦٠] أَيْ: يَظُنُّونَهُ.
وَمِثَالُ «عَلِمَ» «عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ»، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

[١١٨] عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ؛ فَأَنْبَعَثْتُ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتِ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ
وَمِثَالُ «وَجَدَ» قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَأَى وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].
وَمِثَالُ «دَرَى» قَوْلُهُ:

[١١٩] دُرِيتَ الْوَفَى الْعَهْدِ يَا عَزُورَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ
وَمِثَالُ «تَعَلَّمَ» - وَهِيَ الَّتِي بِمَعْنَى اِغْلَمَ - قَوْلُهُ:

قوله: (إنهم يرونه الخ) أي يظنون البعث بعيداً أي ممتنعاً، ونراه أي نعلمه قريباً أي واقعاً لأن العرب تستعمل البعد في النفي، والقرب في الوقوع، ففي الآية الظن واليقين معاً.
قوله: (ومثال علم) أي اليقينية، وتأتي للظن قليلاً نحو: «فإن علمتموهن مؤمنات» وكان عليه ذكره كراي، أما التي بمعنى عرف فستأتي في المتن، والتي من علم يعلم علماً كفرح يفرح فرحاً فهو أعلم، والمرأة علماء إذا انشقت شفته العليا فلازم، ويقال علمه يعلمه ككسره يكسره إذا شق شفته، ومشقوق الشفة السفلى يسمى أفلح بالفاء، والحاء المهملة.
قوله: (المعروف) بالنصب مفعول البازل، أو بالجر بإضافته إليه وانبعثت أي انطلقت، وواجفات الشوق، بالجيم والفاء، أسبابه ودواعيه.

قوله: (وجد) أي بمعنى علم ومصدرها الوجود، وقيل: الوجدان لا بمعنى أصاب الشيء أي لقيه، وإلا تعدت لواحد، ومصدرها الوجدان قيل: والوجود أيضاً، ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد للزوم الثلاثة، ومصدر الثالثة مَوْجِدَةٌ بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجداً بفتح الواو، والأولى بتليثها كما في القاموس.

قوله: (دریت الخ) التاء نائب فاعل، وهي المفعول الأول، والثاني الوفي وهو صفة مشبهة فالعهد إما فاعله، أو مضاف إليه، أو نصب على التشبيه بالمفعول به وعرو مرخم بحذف التاء، والاعتباط بالغين المعجمة من الغبطة وهي تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه، والظاهر أن المعنى فليغبطك غيرك، أو أنه دعاء له بدوام اغتباط الغير له كناية عن دوام أوصافه الحميدة.
قال أبو حيان: ولم يعد أصحابنا درى فيما يتعدى لمفعولين. ولعله ضمنها في البيت معنى علمت، والتضمين لا يتقاس. اهـ لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل، والأكثر تعديه لواحد بالباء نحو دريت بكذا فإن دخلت عليه الهزمة تعدى لآخر بنفسه نحو: «وَمَا أَذْرَاكُمْ بِهِ» [يونس: ١٦] قيل إلا مع الاستفهام فيتعدى لثلاثة نحو: «وَمَا أَذْرَاكُمَا الْقَارِعَةُ» [القارعة: ٢] لسد الجملة مسد المفعولين، والأوجه ما في الهمع والمغني أنها سدت مسد المفعول بالباء فقط. فهي في محل نصب بإسقاط الجار كما في: فكرت أهذا صحيح أم لا؟

قوله: (وهي التي بمعنى أعلم) أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلاً، وإلا تعدت لواحد،

[١٢٠] تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدُوَّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ
وهذه مثل الأفعال الدالة على اليقين.
ومثال الدالة على الرجحان قولك: «خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ» وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ «خَالَ» لِلْيَقِينِ،
كقوله:

[١٢١] دَعَانِي الْعَوَانِي عَمَّهَنْ، وَخِلْتَنِي لِي أَسْمُ؛ فَلَا أَدْعِي بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ
وَ «ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ» وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْيَقِينِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا مِلَّةَ اللَّهِ
إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] وَ «حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ» وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْيَقِينِ، كَقَوْلِهِ:
[١٢٢] حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ بَجَارَةٍ وَبَاحًا، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا
وَمِثَالُ «زَعَمَ» قَوْلُهُ:

والفرق بينهما أن هذه أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه والأولى أمر بتحصيله في الحال
بما يذكر من المتعلقات، والكثير المشهور دخولها على أن وصلتها فتسد مسد مفعولها كقوله:

فَقُلْتُ تَعَلَّمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ خَاتِلُهُ
وفي حديث الدجال: «تَعَلَّمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ».

قوله: (تعلم الخ) مفعوله الأول شفاء، والثاني قهر.

قوله: (خلت زيداً الخ) ومضارعها إخال، والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس كقوله:

إِخَالُكَ إِنَّ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ
فإن كانت خال بمعنى تكبر، أو ظلع في مشيه أي عرج، أو اعوجج فلازمة.

قوله: (دعاني) أي سماني، الغواني جمع غانية، وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى،
والياء من خلتن مفعول أول، والثاني جملة لي اسم، وقوله: فلا أدعي به يظهر أنه على تقدير
الإنكار أي، أفلا أدعي به والحال أنه أول اسم لي، وقد عمل خال في ضميرين لشيء واحد،
وهما التاء والياء. وذلك خاص بأفعال القلوب.

قوله: (حسب) أي بكسر السين بمعنى ظن. والأكثر في مضارعها الكسر أيضاً، ويقل
الفتح. وإن كان القياس في مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح، ومصدرها الحسبان بالكسر،
والمحسبة بفتح السين وكسرها فإن كانت بمعنى صار أحسب أي ذا شقرة وبياض وحمرة فلازمة،
أو بمعنى عدت لواحد، وفتحت سينها في الماضي وضمت في المضارع، ومصدرها: حسباً
كصراً وحسباناً بالضم والكسر، وحساباً وحسابة وحسبة بكسرها، قاموس.

قوله: (رباحاً) تمييز لخير، وثاقلاً كناية عن الموت لثقل الشخص به.

قوله: (زعم) أي لا بمعنى كفل أو رأس أي شرف وساد وإلا تعدت لواحد تارة بنفسها،

[١٢٣] فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرِّتُ الْجِلْمَ بِغَدِكَ بِالْجَهْلِ وَمِثَالُ «عَدَّ» قَوْلُهُ:

[١٢٤] فَلَا تُعَدِّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ

وتارة بالحرف، ومصدرها الزعامة. ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال. وإلا فلازمة. أما الهزل ضد الجد فيبنى للفاعل.

قوله: (فإن تزعميني الخ) الياء مفعول أول، وجملة كنت الخ ثان، وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لا أفعل تفضيل، والمراد بالجهل خلاف الحلم، وهو الغضب والسبب لأنه لا يصدر غالباً إلا من الجاهل، والأكثر تعدي زعم إلى أن وصلتها كتعلم نحو: «زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا» [التغابن: ٧] وقوله:

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بِغَدِهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ

وكون زعم من أفعال الرجحان إنما يأتي على قول السيرافي الزعم قول مع اعتقاد صح، أولاً فإذا قلت: زعم فلان كذا، فمعناه قاله معتقداً له، وإن كان اعتقاده غير صحيح. أما على قول الجرجاني أنه قول مع علم فمن أفعال اليقين، وقال ابن الأنباري أنه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم: زعم مطية الكذب، أي مطية لنسبة الكذب إلى الغير فإذا قلت: زعم فلان كذا، فكأنك قلت: كذب، أي: قال قولاً غير صحيح، فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب إلا إذا كان فلان معتقداً لما قال، ويحتمل أن المعنى مطية الكاذب، أي هو يتصل إلى حكاية الكذب بقوله: زعم فلان ليبرئ نفسه من اختلاقه، ومن هذا المعنى حديث: «بُئْسَ مَطِيَّةُ الْقَوْمِ زَعَمُوا» إذ هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للمحكي لأنك لا تقول: زعموا إلا عند عدم تحقق صحة الخبر، والظاهر أنه ليس مراد السيرافي ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً، فمن العلم قول أبي طالب:

وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحٌ وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثُمَّ أَمِينَا

أي قلت ذلك عالماً له بدليل قوله بعد: ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقديه لا عن دليل. ولذلك قال الفاكهي إنه يستعمل في الحق والباطل، وأكثر استعماله فيما يشك فيه أي فإذا قلت: زعم فلان كذا، فقد يكون ذلك حقاً عندك كالبيت، أو باطلاً كما في الآية، وقد تكون شاكاً فيه فتأمل.

قوله: (عد) أي لا بمعنى حسب المال، وإلا تعدت لواحد.

قوله: (فلا تعدد المولى) هو للنعمان بن بشير الصحابي وقوله:

وَإِنِّي لِأَعْطِيَ الْمَالَ مَنْ كَانَ سَائِلاً وَأَغْفِرُ لِلْمَوْلَى الْمُجَاهِرِ بِالظُّلْمِ وَإِنِّي مَتَى مَا تُلْفِنِي صَارِمًا لَهُ فَمَا يَبِينَنَا عِنْدَ الشَّدَائِدِ مِنْ صَرَمٍ

وَمِثَالُ «حَجَا» قَوْلُهُ:

[١٢٥] قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتٍ
وَمِثَالُ «جَعَلَ» قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا﴾ [الزخرف:

. [١٩]

وَقَيْدَ الْمُصَنَّفِ «جَعَلَ» بِكَوْنِهَا بِمَعْنَى اعْتَقَدَ اخْتِرَازًا مِنْ «جَعَلَ» الَّتِي بِمَعْنَى «صَيَّرَ»، فَإِنَّهَا
مِنْ أَفْعَالِ التَّخْوِيلِ، لَا مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ.
وَمِثَالُ «هَبَّ» قَوْلُهُ:

[١٢٦] فَقُلْتُ: أَجْزَنِي أَبَا مَالِكٍ، وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا
وَنَبَّهَ الْمُصَنَّفُ بِقَوْلِهِ: «أُعْجِنِي رَأَى» عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ مِنْهَا مَا يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ وَهُوَ
«رَأَى» وَمَا بَعْدَهُ مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنَّفُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَهُوَ قِسْمَانِ: لِأَوَّلِهِ،
نَحْوُ: «جَبْنُ زَيْدٌ» وَمَتَّعَهُ إِلَى وَاحِدٍ، نَحْوُ: «كَرِهْتُ زَيْدًا».

هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ.
وَأَمَّا أَفْعَالُ التَّخْوِيلِ - وَهِيَ الْمُرَادَةُ بِقَوْلِهِ: «وَالَّتِي كَصَيَّرَا - إِلَى آخِرِهِ» - فَتَتَعَدَّى أَيْضًا إِلَى

أَي قَطْعٍ، وَالْمُرَادُ بِالْمَوْلَى الْحَلِيفُ أَوِ الصَّاحِبُ أَيْ لَا تَحْسَبِ الصَّاحِبَ هُوَ مَنْ يَخَالُطُكَ فِي
الْغَنَى بَلْ فِي الْعَدَمِ بَضْمٌ فَسَكُونُ أَيْ الْفَقْرُ لِأَنَّ كُلَّ النَّاسِ تَتَمَلَّقُ لِلْغَنَى، كَمَا قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي
مَقْصُورَتِهِ:

وَالنَّاسُ كُلًّا إِنْ بَحِثْتَ عَنْهُمْ فِي كُلِّ أَقْطَارِ الْبِلَادِ وَالْقُرَى
عَبِيدُ ذِي الْمَالِ وَإِنْ لَمْ يَطْمَعُوا مِنْ عَمْرٍو فِي جَزَعَةٍ تَشْفِي الصَّدَا
وَهُمْ لِمَنْ أَمْلَقَ أَعْدَاءُ وَإِنْ شَارَكَهُمْ فِيمَا أَفَادَ وَحَوَى

وقال آخر:

حَتَّى الْكِلاَبُ إِذَا رَأَتْ ذَا أَثَرَةٍ حَثَّتْ إِلَيْهِ وَحَرَّكَتْ أَذْنَابَهَا
وَإِذَا رَأَتْ يَوْمًا فَقِيرًا مُغْدِمًا هَرَّتْ عَلَيْهِ وَكَشَّرَتْ أَثْيَابَهَا

قَوْلُهُ: (حَجَا) أَي بِمَعْنَى ظَنَ لَا بِمَعْنَى قَصَدَ، أَوْ رَدَّ، أَوْ سَاقَ، أَوْ حَفِظَ، أَوْ كَتَمَ، أَوْ غَلَبَ
فِي الْمَحَاجَاةِ مِنْ حَاجِيَتِهِ فَحُجُوتِهِ أَيْ فَاطَتِهِ فغلبته، وَإِلَّا تَعَدَّتْ لِوَاحِدٍ فِي الْكُلِّ، وَلَا بِمَعْنَى أَقَامَ،
أَوْ بَخَلَ. وَإِلَّا فَلَا زِمَةَ.

قَوْلُهُ: (أَخَا ثِقَةً) بِتَنْوِينِ أَخٍ لِعَدَمِ إِضَافَتِهِ، وَثِقَةً صِفَتُهُ أَيْ مَوْثُوقًا بِهِ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَخَا
وِثْقٍ، وَالْمَلَمَاتِ الْحَوَادِثِ.

قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَهَبْنِي) أَي ظَنَنْتِي هَالِكًا.

مَفْعُولَيْنِ أَضْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَعَدَّهَا بَعْضُهُمْ سَبْعَةً: «صَيَّرَ» نحو: صَيَّرْتُ الطِّينَ حَزْفًا وَ «جَعَلَ» نحو قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] وَ «وَهَبَ» كَقَوْلِهِمْ: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ» أَي صَيَّرَنِي، وَ «تَخَذَ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَتَّخِذَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] وَ «اتَّخَذَ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] وَ «تَرَكَ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩] وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[١٢٧] وَرَبَّنِيئُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ
وَ «رَدَّ» كَقَوْلِهِ:

[١٢٨] رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدَنْ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَ شُعُورُهُنَّ السُّودَ بَيْضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا

قوله: (أي صيرني) هو بهذا المعنى لازم المضي لجريانه كالمثل، والفداء بالكسر يمد، ويقصر، وبالفتح مقصور فقط، قاموس وغيره.

قوله: (لتخذت عليه أجراً) مقتضى الشارح أنه بمعنى صيرت فمفعوله الأول أجراً، والثاني عليه لكن فسرهما البيضاوي بقوله لأخذت فتأمل.

قوله: (حتى إذا ما تركته) حتى ابتدائية وما زائدة وجواب إذا قوله بعده:

تَعَمَّدَ حَقِّي ظَالِمًا وَلَوَّى يَدِي لَوَّى يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

قاله فرعان في ابن عاق له، وقوله: واستغنى الخ كناية عن كبره، واستقلاله بنفسه لأن الصغير يحتاج إلى من يزيل القدر عن فمه وأنفه، وتعمد بالغين المعجمة أي ستر وجهه، وأصل ترك كونها بمعنى طرح، وخلى فلها مفعول واحد فضمن معنى صيّر فتعدى لاثنيين مثله نحو: ﴿وَتَرَكْنَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

قوله: (رمى الحدثان الخ) حدثان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس، وفي السجاعي بفتحيتين تجدد مصائبه. فهو مرفوع بضم النون، وفسره العيني بالليل والنهار، ومقتضاه أنه مشى حدث بفتحيتين بمعنى حادث، فتونه مكسورة. وعليه فضمير رد للمقدار أي مقدار من المصائب، وسمدن بفتح الميم من باب دخل كما في المختار أي حزن، ويطلق على السرور أيضاً. كما في القاموس فهو من الأضداد.

تنبيه: عد بعضهم من أفعال التصيير ضرب العامل في مثل: كـ ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا﴾ [النحل: ٣٥] وَ «اضْرَبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ» [يس: ١٣] فمثلاً مفعول أول، وما بعده ثان أو عكسه، ونبد كـ ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ﴾ الخ فكتاب الله مفعول أول، ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبد، لأن الظرف يجب احتواؤه على فاعل عامله، ورَدَ الروداني هذا الوجوب بأنه لا شك

٢٠٩ - وَخُصَّ بِالتَّغْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠ - كَذَا تَعَلَّمْ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا أَجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكْنٌ

تَقَدَّمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ قِسْمَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَفْعَالُ الْقُلُوبِ، وَالثَّانِي: أَفْعَالُ التَّحْوِيلِ، فَأَمَّا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ فَتَنْقَسِمُ إِلَى: مُتَصَرِّفَةٍ، وَغَيْرِ مُتَصَرِّفَةٍ.

فَالْمُتَصَرِّفَةُ: مَا عَدَا «هَبْ، وَتَعَلَّمْ» فَيُسْتَعْمَلُ مِنْهَا الْمَاضِي، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» وَغَيْرُ الْمَاضِي - وَهُوَ الْمُضَارِعُ، نَحْوُ: «أُظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا» وَالْأَمْرُ، نَحْوُ: «ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا» وَاسْمُ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: «أَنَا ظَانٌّ زَيْدًا قَائِمًا» وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا» فَأَبُوهُ: هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَارْتَفَعَ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَ «قَائِمًا» الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَالْمُضَدَّرُ: نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا» - وَيُثْبِتُ لَهَا كُلُّهَا مِنَ الْعَمَلِ وَغَيْرِهِ مَا ثَبَتَ لِلْمَاضِي.

وغيرُ الْمُتَصَرِّفِ اثْنَانِ - وَهُمَا: هَبْ، وَتَعَلَّمْ، بِمَعْنَى اِغْلَمْ - فَلَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُمَا إِلَّا صِيغَةُ الْأَمْرِ، كَقَوْلِهِ:

في صحة قولك: أبصرت الهلال بين السحاب، على أن بين ظرف لأبصرت مع عدم احتوائه على الفاعل. فالحق أن نبذ بمعنى طرح، ووراء ظرف له لا بمعنى ضبر، وأما ضرب فاختار في التسهيل أنه بمعنى ذكر، ومثلاً مفعول له، والمنصوب الثاني بدل أو بيان.

قوله: (وخص) إما ماض مجهول، ويرجحه آخر البيت، أو أمر، ويؤيده قوله: اجعل كل ما له زكن، وقوله: واتوا ضمير الشأن ومن قبل هب صلة ما، أي ما ذكر من قبله. قوله: (والأمر) مبتدأ، وهب مبتدأ ثان خبره ألزما، والجملة خبر الأمر، رابطها محذوف أي الزمه، أو أن الأمر مفعول ثان مقدم لازم لجواز تقديم معمول الخبر الفعلي على الأصح.

قوله: (ولغير الماض) مفعول ثان لأجعل، والأول كل المضاف لما الموصولة أو الموصوفة بجملة زكن أي علم، ومن سواهما حال من غير أي اجعل كل الأحكام التي علمت للماضي ثابتة لغيره حال كون ذلك الغير من سوى هب، وتعلم لعدم تصرفهما.

قوله: (وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على خروج الصفة المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم، وأفعل التفضيل، والتعجب لأن الأول لا ينصب المفعول أصلاً، والثاني لا ينصب مفعولين، وإن صح صوغهما من القليبي كزيد أعلم من عمرو، وما أعلمه، صبان.

قوله: (أنا ظان) أي أنا رجل ظان فالضمير في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف، ولا يقدر أنا لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب كما قاله بعض المحققين اهـ سجاجي.

قوله: (إلا صيغة الأمر) أما هب فاتفاق، وأما تعلم فعند الأعلام، وقال غيره بتصرفها حكى

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالِغٍ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ
وَقَوْلِهِ:

فَقُلْتُ: أَجْزَنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا
وَاخْتَصَّتِ الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَرِّفَةُ بِالْتَّغْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ؛ فَالْتَّغْلِيْقُ هُوَ: تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا دُونَ مَعْنَى

ابن السكيت: تعلمت أن فلاناً خارج، أي علمت قال سم، وقياس تصرفها أن يدخلها التعليق والإلغاء.

قوله: (واختصت القبيلة المتصرفة النخ)، واختصت أيضاً بأن يسد مسد مفعولها أن وأن وصلتتهما وإن كانتا في تقدير المفرد لتضمنهما المسند، والمسند إليه صريحاً وهي حيثنذ عاملة في لفظ المصدر المتصيد من الصلة لا في محل الجملة لأنها ليست معلقة عنها وإلا لكسرت أن، ويجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد كظننتني قائماً، وخلصني لي اسم: ﴿أَنْ رَأَتْ أَسْتَعْنَى﴾ [العلق: ٧] وألحق بها في ذلك رأى الحلمية والبصرية بكثرة نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَغْصِرُ خَمْرًا﴾ [يونس: ٣٦] وقوله:

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَشِمَالِي

وعدم وفقد ووجد بمعنى لقي بقله دون باقي الأفعال، فلا يقال: ضربتني اتفاقاً لثلا يكون الفاعل مفعولاً بل ضربت نفسي، وظلمت نفسي ليتغاير اللفظان، فإن ورد ما يوهمه قدر فيه النفس نحو: ﴿وَهَزَيْتُ إِلَيْكَ﴾ [مریم: ٢٥] و ﴿أَضْمُمُ يَدَكَ إِلَيَّ جَنَاحَكَ﴾ [طه: ٢٢] ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أي إلى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب، فإن مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة، لا المنصوب بها، فلا ضرر في اتحاده مع الفاعل، ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور، فلا يقال: ظننت نفسي عالمة، وجوزة ابن كيسان؛ فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو: ما ضربت إلا إياي.

قوله: (بالتعليق والإلغاء) أي بمجموعهما أو أن التخصيص بالنسبة إلى غير المتصرف منها فلا ينافي أنه يشاركهن في الإلغاء كان، كزيد كان قائم ذهب بعضهم إلى أنها فيه ملغاة لا زائدة، وفي شرح الكافية ما يساعده، كذا في النكت، ويشاركهن في التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥-٦] ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [النازعات: ١٢] و ﴿يَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣] عرفت من أنت ونسبت أيهم زيد، واعلم أن الجملة مع المعلق سادة مسد المفعولين إن لم ينصب الأول وإلا فمسد الثاني كعلمت زيداً أبو من هو، قال بعض المغاربة فالعامل حيثنذ معلق عن العمل في لفظ الجملة عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان، وقيل: لا تعليق حيثنذ لأن حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في محل نصب، ولا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق كعلمت زيداً أبوه قائم،

لِمانعٍ، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدًا قَائِمًا» فَقَوْلُكَ: «لَزَيْدًا قَائِمًا» لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ «ظَنَنْتُ» لَفْظًا؛ لِأَجْلِ الْمَانِعِ لَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ اللَّامُ، وَلِكُنْهَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ عَطَفْتَ عَلَيْهِ لَنَصَبْتَ، نَحْوُ «ظَنَنْتُ لَزَيْدًا قَائِمًا وَعَمْرًا مُنْطَلِقًا»؛ فَهِيَ عَامِلَةٌ فِي «لَزَيْدًا قَائِمًا» فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ.

وَالْإِلْغَاءُ هُوَ: تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَمَعْنَى، لَا لِمانعٍ، نحو: «زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا» فَلَيْسَ لـ «ظَنَنْتُ» عَمَلٌ فِي «زَيْدًا قَائِمًا»: لَا فِي الْمَعْنَى، وَلَا فِي اللَّفْظِ.

وَيَنْبَغُ لِلْمُضَارِعِ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ التَّغْلِيْقِ وَغَيْرِهِ مَا ثَبَتَ لِلْمَاضِي، نَحْوُ: «أَظُنُّ لَزَيْدًا قَائِمًا» وَ «زَيْدًا أَظُنُّ قَائِمًا» وَأَخَوَاتُهَا.

وَغَيْرُ الْمُتَصَرِّفَةِ لَا يَكُونُ فِيهَا تَغْلِيْقٌ وَلَا إِلْغَاءٌ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُ التَّحْوِيلِ، نَحْوُ: «صَبَّرَ» وَأَخَوَاتُهَا.

٢١١ - وَجَوَزَ الْإِلْغَاءُ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَأَنْتِ ضَمِيرُ الشَّانِ، أَوْ لَامُ ابْتِدَاءِ

ويؤيد الأول ما سيأتي في الشرح عند تمثيله بأن لبثتم فإن كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجمله في محل نصب بإسقاطه كفكرت أهذا صحيح أي في ذلك أو بنفسه فالجمله سادة مسده إن لم يذكر كعرفت أيهم زيد وإلا فالراجح أنها بدل منه كعرفت زيداً أبو من هو، حال لأنها إنشائية فقيل: بدل كل بتقدير عرفت شؤون زيد، وقيل اشتمال بلا تقدير. والظاهر جريان الخلاف المتقدم في التعليق وعدمه هنا أيضاً.

قوله: (فالتعليق ترك العمل الخ) سمي بذلك لعمل العامل في المحل دون اللفظ فكأنه لم يعمل كالمرأة المعلقة؛ لا مزوجة ولا مطلقة، لإساءة الزوج عشرتها.

قوله: (لمانع) هو اعتراض ماله صدر الكلام، وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظاً لثلاث تزيل صدارتها بسبب عمله فيها أو فيما بعدها، فتكون حشواً وهو باطل.

قوله: (لا لمانع) أي لفظي بل معنوي. وهو ضعف العامل بتوسطه أو تأخره.

قوله: (وكذلك أفعال التحويل) أي لقوتها، لأنها تؤثر في الذوات بقلبها وتحويلها، والقلبية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها إنما تؤثر في الأحداث المأخوذة من مفاعيلها الثانية فعلقت وألغيت، ومنع من ذلك في هب، وتعلم لزوم لفظهما حالة واحدة فناسب كون عملهما كذلك. وهل المراد بعدم إلغاء ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل؟ أو يمتنع تأخره أصلاً؟ وبعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلاً؟ أو أنه يدخل ويلغى والظاهر فيها الأول؟ فليحرر.

قوله: (لا في الابتداء) عطف على محذوف أي في حال توسط العامل أو تأخره لا في حال الابتداء به أي جعله قبلهما فهنا ابتداء لغوي وفي آخر البيت اصطلاحى؛ ففيه الجنس التام لاختلاف معناهما مع اتفاق لفظهما، ولا تضر أل في الأول لكونها في نية الانفصال كما ذكره علماء البديع.

٢١٢ - فِي مُوْهِمِ الْإِغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَأَلْثَرِمَ التَّغْلِيْقُ قَبْلَ نَفْيِ «مَا»

٢١٣ - وَ «إِنْ» وَ «لَا»؛ لَمْ أَبْتَدَأْ، أَوْ قَسَمَ، كَذَا، وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ

يَجُوزُ الْإِغَاءُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَصَرِّفَةُ إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ، كَمَا إِذَا وَقَعَتْ وَسَطاً، نَحْوُ: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» أَوْ آخِراً، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»، وَإِذَا تَوَسَّطَتْ، فَقِيلَ: الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ سَيِّانٌ، وَقِيلَ: الْإِعْمَالُ أَحْسَنُ مِنَ الْإِلْغَاءِ، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَالْإِلْغَاءُ أَحْسَنُ، وَإِنْ تَقَدَّمَ امْتَنَعَ الْإِلْغَاءُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ؛ فَلَا تَقُولُ: «ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ» بَلْ يَجِبُ الْإِعْمَالُ؛ فَتَقُولُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» فَإِنْ جَاءَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا يُوْهِمُ الْإِغَاءَ مُتَقَدِّمَةً أَوَّلَ عَلَى إِضْمَارِ ضَمِيرِ الشَّانِ، كَقَوْلِهِ:

[١٢٩] أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

قوله: (يجوز إغناء هذه النخ) أي بشرط عدم انتفاء الفعل. وإلا تعين الإعمال كزيداً قائماً لم أظن، لأن الإغناء حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى إلى المفعولين. وأما قوله: وما إخال لدينا النخ، فمؤول بما سيأتي لا ملغى، ولو سلم فلا تناقض فيه لابتناؤه على النفي من أوله فتأمل.

ويشترط أيضاً كون العامل غير مصدر وأن لا توجد لام الابتداء. وإلا وجب الإلغاء كزيد قائم ظني، غالب لامتناع عمل المصدر مؤخراً، ونحو: لزيد قائم ظننت، لمنع اللام من العمل فيما بعدها، وقيل الفعل معلق بها لا ملغى. ومثلها باقي المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق.

قوله: (سيان) أي لأن الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي وهو الابتداء، وقوله: وقيل الإعمال أحسن أي لقوة اللفظي وإن توسط بخلاف ما إذا تأخر فإنه يضعف، فقدم عليه المعنوي.

قوله: (فالإلغاء أحسن) أي إذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب كزيداً قائماً ظننت ظناً. وإلا قبح الإلغاء إذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل، والإلغاء ظاهر في عدمه فبينهما شبه التنافي فإن أكد بضمير المصدر، أو بإشارة إليه كان الإلغاء سهلاً لعدم صراحتهما في المصدرية، وكذا يقال في المتوسط.

قوله: (وإن تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما، فإن تقدم عليها شيء مما يتعلق بالجملة غيرهما كمتى ظننت زيداً قائماً فقل يرجح الإعمال، وقيل يجب. وعلى الأول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتين لتقدم وما في الأول، وإني في الثاني، إلا للحمل على الأرجح.

قوله: (وأمّل) عطف مرادف وهو لا يكون إلا بالواو، وتدنو منصوب تقديره للضرورة على

حد.

فَالْتَقْدِيرُ: «وما إخاله لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ»، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ الشَّانِ؛ وَهِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَ
«لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ» جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَحِينَئِذٍ فَلَا إِلْعَاءَ؛ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ لَا
الْإِتْدَاءَ؛ كَقَوْلِهِ:

[١٣٠] كَذَاكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ
التَّقْدِيرُ: أَنِّي وَجَدْتُ لِمِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْقِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِلْعَاءِ
فِي شَيْءٍ.

وَدَهَبَ الْكُوفِيُّونَ - وَتَبِعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَّيْدِيُّ وَغَيْرُهُ - إِلَى جَوَازِ الْإِلْعَاءِ الْمَتَقَدِّمِ، فَلَا يَحْتَاجُونَ
إِلَى تَأْوِيلِ الْبَيِّنَتَيْنِ.
وَإِنَّمَا قَالَ الْمَصْنُفُ: «وَجَوَّزَ الْإِلْعَاءَ» لِيَنْبَهُ عَلَى أَنَّ الْإِلْعَاءَ لَيْسَ بِلَازِمٍ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ،
فَحِينَئِذٍ جَازَ الْإِلْعَاءُ جَازَ الْأَعْمَالِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا بِخِلَافِ التَّغْلِيْقِ، فَإِنَّهُ لَا زِمَ وَلِهَذَا قَالَ:
«وَالْتَرَمَ التَّغْلِيْقُ».

فَيَجِبُ التَّغْلِيْقُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْفِعْلِ «مَا» النَّافِيَةُ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ».
أَوْ «إِنْ» النَّافِيَةُ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» وَمَثَلُوا لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ
إِلَّا قَلِيلًا» [الإسراء: ٥٢] وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ التَّغْلِيْقِ فِي شَيْءٍ، لِأَنَّ شَرْطَ التَّغْلِيْقِ
أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْمُعْلَقُ تَسَلَّطَ الْعَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَهُ فَيَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ»؛
فَلَوْ حَذَفْتُ «مَا» لَقُلْتُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» وَالآيَةُ الْكَرِيمَةُ لَا يَتَأْتَى فِيهَا ذَلِكَ، لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ
الْمُعْلَقَ - وَهُوَ «إِنْ» - لَمْ يَتَسَلَّطْ «تَظُنُّونَ» عَلَى «لَبِثْتُمْ»؛ إِذْ لَا يُقَالُ: «وَتَظُنُّونَ لَبِثْتُمْ»، هَكَذَا زَعَمَ

أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ

وَإِخَالُ بِكسر الهمزة أفصح من فتحها، والتنوِيلُ العطاء.

قوله: (كذلك) أي مثل الأدب المذكور في قوله قبله:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوْءُ اللَّقْبُ

وملاك الأمر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به، ويتوقف عليه، والشيمة بالكسر الخلق،
والطبيعة.

قوله: (والتقدير أني وجدت الخ) قيل يجوز في كل من البيتين تقدير ضمير الشأن، أو اللام
كما قدره غير واحد كالأشْمُونِي خلافا لما يوهمه صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام في الأول
لأنها لتأكيد الإثبات فتتافي النفي فتأمل.

قوله: (بل هو جائز) أي إلّا مع المصدر واللام، فيجب كما مر.

قوله: (فإنه لازم) أي إلّا إذا كان المعلق في المفعول الثاني كعلمت زيدا من هو، فإنه يجوز

هذا القائل، وَلَعَلَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا هُوَ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ - مِنْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّغْلِيْقِ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَهُ - وَتَمَثِيلُ التَّخَوُّيْنَ لِلتَّغْلِيْقِ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَشِبْهَيْهَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ يُعَلِّقُ الْفَضْلُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ «لَا» النَّافِيَةُ، نحو: «ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو» أَوْ لَاَمُ الْإِبْتِدَاءِ، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» أَوْ لَاَمُ الْقَسَمِ، نحو: «عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» وَلَمْ يَغْدُهَا أَحَدٌ مِنَ التَّخَوُّيْنَ مِنَ الْمُعْلَقَاتِ، أَوْ الِاسْتِفْهَامِ، وَلَهُ صُورٌ ثَلَاثٌ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْمَفْعُولِينَ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ، نحو: «عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ»؛ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مُضَافاً إِلَى اسْمِ اسْتِفْهَامٍ، نحو: «عَلِمْتُ غَلَامُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ»؛ الثَّالِثَةُ: أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ أَدَاةُ الِاسْتِفْهَامِ، نحو: «عَلِمْتُ أَرَيْدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟» وَ «عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو؟»

٢١٤ - لِعِلْمِ عَرَفَانَ وَظَنَّ تَهْمَةً مَعْدِيَّةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً إِذَا كَانَتْ «عِلْمٌ» بِمَعْنَى عَرَفَ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ: «عَلِمْتُ زَيْدًا» أَيُّ:

نصب زيد لأنه غير مستفهم عنه، فهو مفعول أول، والجملة في محل الثاني، ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لأنه مستفهم عنه معنى كما في قولهم إن أحداً لا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي. وهو لا يقع إلا بعده لكونه هو، والضمير في يقول شيئاً واحداً في المعنى. قوله: (ولعله مخالف الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة.

قوله: (بعده لا النافية) قيدها هي، وإن في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم لأنهما لا يلزمان الصدر إلا حينئذ كما نقله في المغني عن سيبويه في لا وإن مثلها قال في التوضيح، والقسم إما ملفوظ كعلمت والله أن زيد قائم أو لا زيد قائم، ولا عمرو أو مقدر كمثالي الشرح إذا قدر فيهما القسم. فالعامل في ذلك معلق عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب لتسلط العامل عليها. وإن كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن في النكت أن التقييد بذلك مذهب الكوفيين، والبصريون على خلافه قال: ولذا أطلقه في القطر، وقد بسطته في حاشية التوضيح اهـ.

قوله: (ولا عمرو) كرر لا لوجوبه مع المعرفة لإلغاء لا معها. لكن لا فرق هنا بين الملقاة والعاملة كلياً أو أن.

قوله: (اسم استفهام) أي لأنه لا يعمل فيه ما قبله إلا إذا كان حرفاً، كمن أخذت؟ وعمن تسأل؟.

قوله: (لعلم عرفان الخ) إنما نبه على هذين دون باقي الأفعال مما مر التنبيه عليه لأنهما أصل أفعال اليقين والظن، ولم يخرجاً حينئذ عن كونهما قلبيين، وغيرهما إذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالباً.

قوله: (إذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح في أن بين العلم والمعرفة فرقاً كما عليه ابن

عَرَفْتُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨].
وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ «ظَنَّ» بِمَعْنَى انْتَهَمَ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا»
أَي: انْتَهَمْتُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] أَي: بِمُتَّهِمٍ.

٢١٥ - وَلِرَأَى الرُّؤْيَا أَنْتَمَ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى

إِذَا كَانَتْ رَأَى حُلُمِيَّةً - أَي: لِلرُّؤْيَا فِي الْمَنَامِ - تَعَدَّتْ إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ كَمَا تَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا
«عَلِمَ» الْمَذْكُورَةُ مِنْ قَبْلُ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلِرَأَى الرُّؤْيَا أَنْتَمَ» أَي: أَنْسَبَ لِرَأَى الَّتِي
مَصْدَرُهَا الرُّؤْيَا مَا تُسَبِّبُ لِعَلِمِ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى اثْنَيْنِ؛ فَعَبَّرَ عَنِ الْحُلُمِيَّةِ بِمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ «الرُّؤْيَا» وَإِنْ
كَانَتْ تَقَعُ مَصْدَرًا لِعَبَّرَ «رَأَى» الْحُلُمِيَّةِ، فَالْمَشْهُورُ كَوْنُهَا مَصْدَرًا لَهَا.

وَمِثَالُ اسْتِعْمَالِ «رَأَى» الْحُلُمِيَّةِ مُتَعَدِّيَةً إِلَى اثْنَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْبِرُ خَمْرًا﴾
[يوسف: ٣٦] فَالْيَاءُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ «أَعْبِرُ خَمْرًا» جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَكَذَلِكَ
قَوْلُهُ:

الحاجب. فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات، وبالذات فمعنى:
علمت زيدا قائماً، علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفته ذاته وقال الرضي: لا فرق بينهما في
المعنى، وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب، ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى
بحكم لفظي.

قوله: (ولرأى) متعلق بانم بمعنى أنسب ثم إن أريد بالرؤيا لفظها، وهو المصدر الاصطلاحي
فإضافة رأى إليها لامية لنسبتها إليها باشتقاقها منها، وعلى هذا حل الشرح، وإن أريد معناها. وهو
الحلم فمن إضافة الدال للمدلول، وما مفعول انم وانتمى أي انتسب صلتها، ولعلما متعلق به،
وطالب حال من علم احترزه به عن العرفانية، ومن قبل إما متعلق بانتمى لمجرد الإيضاح، أي من
قبل ذكر العرفانية كما يشير إليه حل الشرح، أو حال ثانية من علم أي حال كونها من قبل
المفعولين وهو أولى لينص على أن الحلمية لا تلغى كما أفهم عدم تعليقها بقوله: طالب مفعولين،
إذ المتبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز إلغاؤها ولا تعليقها خلافاً للشاطبي.

قوله: (حلمية) بضم الحاء نسبة إلى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم يحلم. كقتل يقتل إذا
رأى في منامه شيئاً.

قوله: (بما ذكر) أي برأى الرؤيا، وقوله لأن الرؤيا الخ جواب عما يقال: ليس في كلامه
نص على المراد، إذ الرؤيا تستعمل مصدراً لرأى مطلقاً، حلمية أو غيرها فأجاب بما ذكر، ومذهب
الحريري والمصنف أنها لا تأتي لغيرها فلا إشكال عليه، وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها للبصرية
والعلمية.

[١٣١] أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي، وَطَلِقَ، وَعَمَّارٌ، وَأَوْنَةٌ أَثَالَا

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْحَزَلَ انْحِزَالًا

إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ؛ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا

فَالِهَاءُ وَالْيَمِيمُ فِي «أَرَاهُمْ»: الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، «رُفْقَتِي» هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي.

٢١٦- وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ سَقُوطُ الْمَفْعُولَيْنِ، وَلَا سَقُوطُ أَحَدِهِمَا، إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى

ذَلِكَ.

قوله: (أبو حنش) اسم شخص وكذا طلق وعمار، وأثالا مرخم إثالة في غير النداء للضرورة، ويورقني أي يسهرني خبر الأول، وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه، وأونة جمع أوان ظرف للخبر المحذوف أي يؤرقوني أونة، وحتى ابتدائية، وإذا الأولى شرطية، وتجافى الليل، وانحزل بمعنى ذهب، وإذا الثانية فجائية دخلت في جواب الأولى، والورد المنهل أي الماء العذب، والآل بالهمزة السراب الذي يرى وسط النهار كأنه ماء، وبلا لا بكسر الموحدة ما يبيل به الحلق من ماء وغيره، والمراد هنا الماء. يذكر الشاعر رفقة له فارقه، ولحقوا بالشام فصار يراهم مناماً.

قوله: (ورفتي هو المفعول الثاني) بحث فيه الدماميني بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقة لأنه محقق قبل ذلك قال: فرفتي حال لأنه بمعنى مرافقي اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة، وقد يقال: المحقق كونهم رفقة يقظة لا مناماً. كما هو فرض كلام الشاعر على أن المراد هنا بالمرافقة الاجتماع الجسمي لا الصداقة المحققة كما يعطيه النظر السديد. أي أراهم مجتمعين بي فهو مفعول ثان جزماً. ولا إشكال أصلاً فتدبر.

قوله: (بلا دليل) والحذف حينئذ يسمى اختصاراً، والذي للدليل اختصاراً.

قوله: (سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثاني فاتفق لأن المفعول في الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد، فحذف أحدهما فقط بلا دليل كحذف جزء الكلمة، وهو ممتنع بخلاف حذفهما معاً فمختلف فيه لأنه كحذف الكلمة بتمامها وهو سائغ، وجوزه الأكثرون مطلقاً، والأعلم في أفعال الظن دون العلم، ومنعه سيبويه والأخفش مطلقاً كما هو ظاهر المصنف، وأما قوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ [النجم: ٣٥] أي ما يعتقده حقاً ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ عَنْ آلِ فِرْعَوْنَ الْأَعْلَمِ الْأَعْمَى﴾ [الشعراء: ١٩٢] أي ظننتهم انقلاب الرسول والمؤمنين منتفياً، ونحو من يسمع بخل أي يظن مسموعه حقاً فالحذف في كلها للدليل لأن: أعنده علم الغيب يشعر بهما في الأول، ﴿وَبَلَّغْنَاكَ اللَّهُ الْأَمْرَ﴾ [النجم: ١٩٢] الخ أوضح دليل عليهما في الثاني، ويسمع في الثالث يشعر بالأول وحال المخاطب بالثاني.

قوله: (في هذا الباب) أي لانعدام الفائدة فيه بالحذف إذ يكون إخباراً بمجرد وقوع ظن أو

فَمِثَالُ حَذْفِ الْمَفْعُولِينَ لِلدَّلَالَةِ أَنْ يُقَالَ: «هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا» فَتَقُولُ: «ظَنَنْتُ»،
التَّقْدِيرُ: «ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا» فَحَذَفْتَ الْمَفْعُولِينَ لِلدَّلَالَةِ مَا قَبْلَهُمَا عَلَيْهِمَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٣٢] بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ؟
أَي: «وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ» فَحَذَفَ الْمَفْعُولِينَ - وَهُمَا: «حُبَّهُمْ»، وَ «عَارًا عَلَيَّ» -
لِلدَّلَالَةِ مَا قَبْلَهُمَا عَلَيْهِمَا.

وَمِثَالُ حَذْفِ أَحَدِهِمَا لِلدَّلَالَةِ أَنْ يُقَالَ: «هَلْ ظَنَنْتَ أَحَدًا قَائِمًا؟» فَتَقُولُ: «ظَنَنْتَ زَيْدًا»
أَي: ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا، فَتَحْذِفُ الثَّانِي لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٣٣] وَلَقَدْ نَزَلَتْ - فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ - مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ
أَي: «فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا» ذ «غَيْرَهُ» هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَ «وَاقِعًا» هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي.
وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذَاهِبِ التَّحْوِيلِ.
فَإِنْ لَمْ يَدُلْ دَلِيلٌ عَلَى الْحَذْفِ لَمْ يَجْز: لَا فِيهِمَا، وَلَا فِي أَحَدِهِمَا؛ فَلَا تَقُولُ:
«ظَنَنْتُ»، وَلَا «ظَنَنْتَ زَيْدًا»، وَلَا «ظَنَنْتَ قَائِمًا» تُرِيدُ «ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا».

٢١٧ - وَكَتَطَّنْ أَجْعَلْ «تَقُولُ» إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ

٢١٨ - بِغَيْرِ ظَرْفٍ، أَوْ كَظَرْفٍ، أَوْ عَمَلٍ، وَإِنْ بِيَعُضِ ذِي فَصَلْتِ يُحْتَمَلُ

علم، وذلك معلوم إذ لا يخلو أحد عن ذلك، بخلاف غير هذه الأفعال كأعطيت، وكسوت،
وضربت. فالإخبار بمجرد الفعل مفيد وإن لم يعلم متعلقه، وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد
الفائدة فافهم، ثم محل المنع إذا أريد مطلق علم أو ظن فإن أريد ظننت ظناً عجيباً، أو أريد تجدد
الظن مثلاً وأبهم المظنون لنكتة فينبغي الجواز كما في الروداني، وكذا إذا قيد بظرف كظننت في
الدار أو عندك لحصول الفائدة حيثنذ كما في التسهيل.

قوله: (وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى كما في الروداني، والضمير في حبههم
لآل البيت وهو للكميت.

قوله: (ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أي والله لقد نزلت وقوله: فلا تظني
غير مفرع على ذلك القسم، وهاء غيره للنزول المفهوم من نزلت، ومني متعلق بنزلت، وكذا
بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول، وواقعاً هو المفعول الثاني المحذوف، ويحتمل أنه مني أي
فلا تظني غيره كائناً مني ومتعلق نزلت محذوف، فلا شاهد فيه.

قوله: (وكتظن) مفعول ثان لأجعل، والأول تقول.

قوله: (أو عمل) أي معمول كما يشير إليه الشارح.

قوله: (وإن بيعض ذي) قال سم أو بأكملها لأن أصل ضم الجائز إلى الجائز الجواز، وحينئذ

الْقَوْلُ شَأْنُهُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ أَنْ تُحْكِيَ، نَحْوُ: «قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ»، وَ«تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، لَكِنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

وَيَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ مُجْرَى الظَّنِّ؛ فَيَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ مَفْعُولَيْنِ، كَمَا تَنْصِبُهُمَا «ظَنٌّ».

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ لِلْعَرَبِ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: - وَهُوَ مَذْهَبُ عَامَّةِ الْعَرَبِ - أَنَّهُ لَا يُجْرَى الْقَوْلُ مُجْرَى الظَّنِّ إِلَّا بِشُرُوطٍ - ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ - أَرْبَعَةً، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا عَامَّةُ النُّحَوِيِّينَ؛ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُضَارِعاً؛ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِلْمُخَاطَبِ، وَإِلَيْهِمَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «أَجْعَلْ تَقُولُ» فَإِنَّ «تَقُولُ» مُضَارِعٌ، وَهُوَ لِلْمُخَاطَبِ، الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَسْبُوقاً بِاسْتِفْهَامٍ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «إِنْ وَلِيَّ مُسْتَفْهَماً بِهِ»؛ الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا - أَيْ بَيْنَ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْفِعْلِ - بِغَيْرِ ظَرْفٍ، وَلَا مَجْرُورٍ، وَلَا مَعْمُولٍ الْفِعْلِ، فَإِنْ فُصِّلَ بِأَحَدِهَا لَمْ يَضُرَّ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَلَمْ يَنْفَصِلْ بِغَيْرِ ظَرْفٍ - إِلَى آخِرِهِ».

فهذه الجملة حشو إذ لم تزد على ما قبلها، وقال سيبويه الظاهر أنها احتراز عن الفصل بالكل، ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات اهـ، وقد يفرق بأن النهي إنما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا في مذهب واحد كما هنا، وهو محمل حديث: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ» فتأمل.

قوله: (إن تحكي) أي بلفظها الأصلي بلا تغيير إعرابه، سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكي لفظها كما سمع كقال زيد عمرو منطلق، أم لا كأقول، أو قل عمرو منطلق، وتجوز حكاية معناها إجماعاً، فلك أن تقول: قال زيد انطلق عمرو، ولو حكيت قول زيد: أنا قائم، أو قولك له: أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم، وقلت له هو بخيل كما في الرضي. وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجرف فصيح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب الرفع اعتباراً بالمعنى، وقيل يجوز، والظاهر أن محل الخلاف إذا لم يقصد حكاية اللحن، وإلا فلا يسع أحداً منعه.

قوله: (على المفعولية) أي المفعول به عند الجمهور لا المطلق، وكالجملة مفرد في معناها كقلت شعراً، أو قصد لفظه كيقال له إبراهيم، أو مدلوله لفظ كقلت كلمة، أي لفظ زيد مثلاً فكل ذلك مفعول به للقول إلا أن هذه الثلاثة تنصب لفظاً لا تحكي خلافاً لمن منع الثاني منها، وجعل إبراهيم منادى، أو خبراً لمحذوف.

قوله: (مجرى الظن) أي إذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها إلا الحكاية، ولا في المفرد إلا النصب إجماعاً وهل المراد مجراه في العمل فقط مع بقاءه على معناه وهو التلفظ، كما يشير إليه تبين الشرح بقوله فينصب الخ أو في العمل والمعنى معاً، فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله. الجمهور على الثاني حتى عند سليم، وعليه فالظاهر صحة تعليقه وإلغائه، وكون فاعله ومفعوله ضميرين لمسمى واحد كالظن الذي هو بمعناه، كما بحثه المصريح.

قوله: (أربعة) زاد السهيلي أن لا يتعدى بلام الجر وإلا وجب الرفع على الحكاية نحو:

فَمِثَالُ مَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ قَوْلُكَ: «أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا»؛ فَعَمْرًا: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَمُنْطَلِقًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٣٤] مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أَمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

قَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُضَارِعٍ، نَحْوُ: «قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ» لَمْ يَنْصِبِ الْقَوْلُ مَفْعُولَيْنِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، وَكَذَا إِنْ كَانَ مُضَارِعًا بِغَيْرِ تَاءٍ، نَحْوُ: «يَقُولُ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ» أَوْ لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا بِاسْتِفْهَامٍ؛ نَحْوُ «أَنْتَ تَقُولُ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ» أَوْ سُبِقَ بِاسْتِفْهَامٍ وَلَكِنْ بِغَيْرِ ظَرْفٍ، وَلَا جَارٍ وَمَجْرُورٍ، وَلَا مَعْمُولٍ لَهُ، نَحْوُ: «أَأَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» فَإِنْ فُصِّلَ بِأَحَدِهَا لَمْ يَضُرَّ، نَحْوُ: «أَعِنْدَكَ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»، وَ«أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» وَ«أَعْمَرًا تَقُولُ مُنْطَلِقًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٣٥] أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمَّ مُتَجَاهِلِينَ

فَبَنِي لُؤْيٍ: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَجْهَالًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ.

أَتَقُولُ لَزَيْدٍ: عَمْرُو مُنْطَلِقٌ؟ لِأَنَّهَا تَبْعُهُ مِنَ الظَّنِّ لَكُونِهَا لِلتَّبْلِيغِ، وَقَوَاعِدُهُمْ تَشْهَدُ بِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرُوهُ، وَزَادَ فِي التَّسْهِيلِ كَوْنُ الْقَوْلِ حَالِيًا، وَرَدَهُ الْأَكْثَرُ بِقَوْلِهِ:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ عَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا

بَنْصِبِ الدَّارَ مَعَ أَنْ مَتَى ظَرْفٌ لِلْقَوْلِ فَتَجْعَلُهُ مُسْتَقْبَلًا وَأَجَابَ الْمَوْضِعَ وَالدَّمَامِيَّ بِأَنَّهَا ظَرْفٌ لَتَجْمَعُنَا، فَالْمُسْتَقْبَلُ هُوَ الْجَمْعُ وَالْقَوْلُ حَالِيٌّ، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ غَيْرَ مُسْتَفْهَمٍ عَنْهُ حِينَئِذٍ لِأَنَّ الشَّرْطَ سَبَقَهُ بِالِاسْتِفْهَامِ، وَلَوْ عَنْ غَيْرِهِ كَمَا فِي الدَّمَامِيَّ خِلَافًا لِلْمَصْرَحِ، كَقَوْلِهِ:

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أُطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

فَإِنَّ الْاسْتِفْهَامَ عَنْ سَبَبِ الْقَوْلِ لَا عَنْهُ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ تَعْلُقَ الْاسْتِفْهَامِ بِالْقَوْلِ اشْتَرَطَ كَوْنَهُ بِغَيْرِ هَلٍ، وَنَحْوَهَا مِمَّا يَخْلُصُ الْمَضَارِعَ لِلِاسْتِقْبَالِ أَمَّا عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْحَالِيَةِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَلٍ وَغَيْرِهَا.

قَوْلُهُ: (الْقُلُوصُ) بضمّتين مخفف اللام جمع قلووص، وهي الناقة الشابة، مفعول أول، والرواسم صفة جمع راسمة من الرسم، وهو التأثير في الأرض لشدة الوطء أو من الرسم، وهو ضرب من سير الإبل، ويحملن مفعوله الثاني ويروى يدين بدله، ومتى ظرف له، أي أظن النياق يدينهما في أي وقت.

قَوْلُهُ: (وَلَا مَعْمُولٌ لَهُ) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ مِثْلُهُ مَعْمُولٌ مَعْمُولٌ فِيَجُوزُ: أَهْنَدًا تَقُولُ زَيْدًا ضَارِبًا، وَقِيلَ: لَا يَضُرُّ الْفَصْلُ مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ وَأَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ مَا عَدَا سَبِيحِيَّةَ وَالْأَخْفَشِ.

قَوْلُهُ: (نَحْوُ أَنْتَ تَقُولُ الْخُ) مُحَلَّهُ مَا لَمْ يَجْعَلْ أَنْتَ فَاعِلًا بِتَقُولَ مُحَذُوفًا نَاصِبًا لِلْمَفْعُولَيْنِ، وَلَا جَازَ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ الْفَصْلِ، كَذَا فِي التَّوْضِيحِ فَاسْتَشْكَلَهُ شَارِحُهُ لَمَّا نَقَلَهُ الْمَوْضِعَ فِي حَوَاشِي

وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ جَازَ نَصْبُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَفْعُولَيْنِ لِيَقُولُ، نَحْوُ «أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» وَجَازَ رَفْعُهُمَا عَلَى الْحِكَايَةِ، نَحْوُ: «أَتَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ».

٢١٩ - وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَطَرْنٍ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ «قُلْ ذَا مُشْفِقًا»
أَشَارَ إِلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي لِلْعَرَبِ فِي الْقَوْلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سُلَيْمٍ، فَيُجْزَوْنَ الْقَوْلُ مُجْزَى الظَّنِّ فِي نَصْبِ الْمَفْعُولَيْنِ، مُطْلَقًا، أَي: سَوَاءٌ كَانَ مُضَارِعًا، أَمْ غَيْرَ مُضَارِعٍ، وَجَدْتُ فِيهِ الشُّرُوطَ الْمَذْكُورَةَ، أَمْ لَمْ تُوجَدْ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «قُلْ ذَا مُشْفِقًا» ف «ذَا» مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ «مُشْفِقًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

[١٣٦] قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا قَطِينًا: هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيًّا
ف «هَذَا»: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِقَالَتْ: وَ «إِسْرَائِيًّا»: مَفْعُولٌ ثَانٍ.

أَعْلَمَ وَأَرَى

٢٢٠ - إِلَى ثَلَاثَةِ رَأْيٍ وَعَلِمَا عَدَّوْا، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

الألفية من أن المحذوف لا تعلق له بسوى المشتغل عنه. وباقي المعمولات إنما هي للمذكور المفصول من الاستفهام، ويجب أن يمتنع عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر مطلقاً، والمذكور لمجرد التفسير.

قوله: (جاز نصب المبتدأ الخ) أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر. وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التلغظ، فالجواز عندهم موزع على الحالتين.

قوله: (هذا لعمر الله) الإشارة إلى ضَبِّ صَادَةِ الشاعِر لاعتقاد العرب أن الضَّبَابَ من مسخ بني إسرائيل، ففيه حذف مضافين أي هذا ممسوخ بني إسرائيل، بالتون بدل اللام لغة ثانية، وهو يعقوب عليه السلام واحتج الأَعلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سُلَيْمٍ تضمين القول معنى الظن، لأن قصد الشاعر حكاية لفظ المرأة لا أنها ظنت ذلك كما هو ظاهر، واحتمال أن إسرائيلين باقٍ على جره بالفتحة بعد حذف المضاف السابق، وهو خبر عن هذا لا مفعول القول بعيد فلا يصلح ردّاً للاحتجاج المبني على الظاهر والله أعلم.

أَعْلَمَ وَأَرَى

في نسخ أرى وأعلم ولكل وجه لموافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيباً، والأولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في محل إذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقاً.

قوله: (إلى ثلاثة) متعلق بعَدَّوْا بفتح الدال مشددة، وأرى وعِلِمَا مفعولاه مقدم، والمراد رأى المتقدمه بقسميها يقينية، وحلمية نحو: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٤٣].

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل؛ فذكر سبعة أفعال: منها «اعلم، وأرى» فذكر أن أصلهما «علم، ورأى»، وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين، نحو: «علم زيداً عمرأً منطلقاً، ورأى خالدٌ بكرأً أخاك»، فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولاً ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: «اعلمتُ زيداً عمرأً منطلقاً» و«أريتُ خالدأً بكرأً أخاك»؛ فزيداً، وخالدأً: مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً حين قلت: «علم زيداً، ورأى خالدأً». وهذا هو شأن الهمزة، وهو: أنها تُصير ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحد، نحو: «خرج زيداً، وأخرجتُ زيداً»، وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين، نحو: «لبسَ زيداً جبّةً»، فنقول: «اللبستُ زيداً جبّةً» وسيأتي الكلام عليه، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة، كما تقدّم في «اعلم، وأرى».

٢٢١ - وَمَا لِمَفْعُولِي عِلْمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا

أي: يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل «اعلم، وأرى» ما ثبت لمفعولي «علم، ورأى» من كونيهما مبتدأً وخبراً في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلّ على ذلك دليل.

ومثال ذلك «اعلمتُ زيداً عمرأً قائماً»، فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر - وهما «عمرأً قائماً» - ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو: «عمرأً أعلمتُ زيداً قائماً»، ومثله قولهم: «البركة أعلمنا الله مع الأكابر» ف«نا»: مفعول أول، و«البركة»: مبتدأ، و«مع الأكابر» ظرف في موضع الخبر، وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل: «أعلمنا الله البركة مع الأكابر»، ويجوز التعليق عنهما: فنقول: «اعلمتُ زيداً لعمرأً قائماً».

قوله: (وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاثي، وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب، خلافاً للأخفش في إدخالها على الجميع قياساً عليهما لخروجهما عن القياس، إذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة بدونها حتى تحمل عليه، فيجب الوقوف عند المسموع.

قوله: (صار بعد دخولها متعدياً) مثلها في ذلك التضعيف ويقابلهما البناء للمفعول والمطاوعة فإنهما يجعلان المتعدي لواحد لازماً، والمتعدي لأكثر ينقص واحداً.

قوله: (وسيأتي الخ) أي في باب تعدي الفعل ولزومه.

قوله: (مطلقاً) حال من ضمير حققا الواقع خبراً عن أي، والذي ثبت لمفعولي علمت حقاً

وَمِثَالُ حَذْفِهَا لِلدَّلَالَةِ أَنْ يَقَالَ: أَعْلَمْتُ أَحَدًا عَمْرًا قَائِمًا؟ فَتَقُولُ: أَعْلَمْتُ زَيْدًا.
وَمِثَالُ حَذْفِ أَحَدِهِمَا لِلدَّلَالَةِ أَنْ تَقُولَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا» أَيْ: قَائِمًا،
أَوْ «أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا» أَيْ: عَمْرًا قَائِمًا.

٢٢٢ - وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلِثَنَيْنِ بِهِ تَوَصُّلاً

٢٢٣ - وَالثَّانِي مِنْهُمَا كَشَائِي ائْتَى كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَيْسَا

تَقْدَمُ أَنْ «رَأَى، وَعَلِمَ» إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا هَمْزَةُ الثَّقَلِ تَعَدِّيَا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَأَشَارَ فِي هَذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ لِهَذَا الْحُكْمِ إِذَا كَانَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ يَتَعَدِّيَانِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ يَتَعَدِّيَانِ إِلَى وَاحِدٍ - كَمَا إِذَا كَانَتْ «رَأَى» بِمَعْنَى أَبْصَرَ، نَحْوُ: «رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا» وَ«عَلِمَ» بِمَعْنَى عَرَفَ نَحْوُ: «عَلِمَ زَيْدٌ الْحَقَّ» - فَإِنَّهُمَا يَتَعَدِّيَانِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: «أَرَيْتَ زَيْدًا عَمْرًا» وَ«أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْحَقَّ»، وَالثَّانِي مِنْ هَذَيْنِ الْمَفْعُولَيْنِ كَالْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولَيْنِ «كَسَا» وَ«أَعْطَى» نَحْوُ: «كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً» وَ«أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا»: فِي كَوْنِهِ لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ؛ فَلَا تَقُولُ: زَيْدٌ الْحَقُّ، كَمَا لَا تَقُولُ «زَيْدٌ دِرْهَمٌ»، وَفِي كَوْنِهِ يَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ الْأَوَّلِ، وَحَذْفُ الثَّانِي وَإِبْقَاءُ الْأَوَّلِ، وَحَذْفُ الْأَوَّلِ وَإِبْقَاءُ الثَّانِي، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ؛ فَمِثَالُ حَذْفِهَا: «أَعْلَمْتُ، وَأَعْطَيْتُ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥] وَمِثَالُ حَذْفِ الثَّانِي وَإِبْقَاءِ الْأَوَّلِ «أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، وَمِثَالُ حَذْفِ الْأَوَّلِ وَإِبْقَاءِ الثَّانِي نَحْوُ: «أَعْلَمْتُ الْحَقَّ، وَأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَالثَّانِي مِنْهُمَا - إِلَى آخِرِ الْبَيِّنَةِ».

لِلثَّانِي وَالثَّلَاثِ حَالُ كَوْنِهِ مُطْلَقًا عَنِ التَّقْيِيدِ، بِحُكْمٍ أَوْ حَالٍ، خِلَافًا لِمَنْ اشْتَرَطَ فِي جَوَازِ التَّعْلِيقِ، وَالْإِلْغَاءِ هُنَا لِلْمَفْعُولِ. أَمَّا الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ، بَلْ هُوَ كَسَائِرِ الْمَفَاعِيلِ.

قَوْلُهُ: (تَوَصُّلاً) إِذَا مَاضٍ مَعْلُومٌ فَالْفَهْمُ لِلتَّنْبِيَةِ عَائِدَةً عَلَى عِلْمِ وَرَأْيٍ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ كَأَلْفِ تَعْدِيَا، أَوْ أَمْرٍ قَائِلُهُ بِدَلٍّ مِنَ النَّوْنِ الْخَفِيفَةِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا وَجُودُ الْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ بِلَا احْتِيَاجٍ إِلَى تَقْدِيرٍ قَدْ. لَا مَاضٍ مَجْهُولٌ لِأَنَّهُ لَا يَبْنَى مِنَ الْإِلْزَامِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِهِ يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلُفٍ جَعَلَ نَائِبَ الْفَاعِلِ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ. لَا الْأَلْفَ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ مَفْعُولًا بِهِ، بَلْ تَكُونُ لِلْإِطْلَاقِ. وَلَا الْجَارُ قَبْلَهُ لِمُقَدِّمِهِ.

قَوْلُهُ: (فَهِيَ هِيَ الْمَعْنَى) أَتَى بِذَلِكَ لِدَفْعِ تَوْهَمِ أَنَّ التَّشْبِيهَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، لَكِنَّهُ يَقْتَضِي مَنَعَ التَّعْلِيقِ هُنَا كِبَابِ كَسَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَلَوْ قَالَ بِدَلِّهِ:

٢٢٤ - وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَأًا، أَخْبَرََا حَدَّثَ، أَنْبَأَ، كَذَلِكَ خَبَرَا
تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ عَدَّ الْأَفْعَالَ الْمُتَعَدِّيَّةَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ سَبْعَةٍ، وَسَبَقَ ذِكْرُ: «أَعْلَمَ،
وَأَرَى»، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ الْخَمْسَةَ الْبَاقِيَّةَ، وَهِيَ: «نَبَأَ» كَقَوْلِكَ: «نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا» وَمِنْهُ
قَوْلُهُ:

[١٣٧] بُنْتُ زُرْعَةً - وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمِهَا - يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ
وَوَ «أَخْبَرَ» كَقَوْلِكَ: «أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٣٨] وَمَا عَلَيْكَ - إِذَا أَخْبَرْتَنِي دِنْفًا، وَعَاَبَ بِعَلْكَ يَوْمًا - أَنْ تَعُوْدِيَنِي؟
وَ «حَدَّثَ» كَقَوْلِكَ: «حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٣٩] أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ، فَمَنْ حُدَّ ثُمُّوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ؟

وَمَنْ يُعَلِّقُ هَهُنَا فَمَا أَسَا

لوفى بالمراد، وإنما جاز التعليق هنا لأن أعلم العرفانية قلبية، وأرى البصرية ملحقة بها،
ومن تعليقها قوله تعالى: «رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى» [البقرة: ٢٦٠] فجملة كيف الخ، في
محل المفعول الثاني علق عنها أرى، وقد يقال: يصح كون كيف اسماً معرباً مجرداً عن الاستفهام
هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية، مضافة إلى الفعل بعدها على حد: يوم ينفع أي: أرنى كيفية
إحيائك، كما قيل به في «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ» [الفجر: ٦].

قوله: (نبأ) هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كأرى، والسابق بالجر صفته أي
السابق قبل قوله، وإن تعدياً لواحد قال الدماميني، وتعدياً هذه الأفعال إلى ثلاثة إنما هو بتضمينها
معنى أعلم، لا بالهمزة والتضعيف، إذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اهـ، ولم يسمع تعديها
إلى ثلاثة صريحة إلا وهي مبنية للمفعول، كما قاله شيخ الإسلام. ولا يرد قوله تعالى: «يُنَبِّئُكُمْ
إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مَرْجَلٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ» [سبا: ٧] لأن جملة (إنكم) سدت مسد الثاني والثالث
لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة.

قوله: (نبئت زرة الخ) التاء مفعول أول نابت عن الفاعل، وزرة ثان، وجملة يهدي
ثالث، وقوله والسفاهة كاسمها، أي في القبح، جملة معترضة قصد بها التعريض بدم زرة لسفهه
عليه في أشعاره.

قوله: (وما عليك الخ) استفهام إنكاري، أي شيء ثبت عليك في عيادتي إذا أخبرتني بكسر
التاء خطاباً لأنثى وهي المفعول الأول نابت عن الفاعل، والياء ثان، ودنفاً ثالث، وأن تعوديني
على حذف في متعلق ببيت المقدر كما قدرناه.

قوله: (أو منعتم الخ) عطف على أبيات قبله أو منعتم ماضٍ من مجهول، ومن

و «أُنْبَأْتُ» كَقَوْلِكَ: «أُنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٤٠] وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
و «خَبَرْتُ» كَقَوْلِكَ: «خَبَرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٤١] وَخَبَرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا
وَأَنَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: «وَكَاذِبُ السَّابِقِ» لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ «أَرَى» تَارَةً تَتَعَدَّى إِلَى
ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَتَارَةً تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، وَكَانَ قَدْ ذَكَرَ أَوَّلًا أَرَى الْمُتَعَدِّيَةَ إِلَى ثَلَاثَةٍ؛ فَتَبَّهَ عَلَى أَنَّ
هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ مِثْلُ «أَرَى» السَّابِقَةِ، وَهِيَ الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى ثَلَاثَةٍ، لَا مِثْلُ «أَرَى» الْمُتَأَخِّرَةِ،
وَهِيَ الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى اثْنَيْنِ.

الْفَاعِلُ

٢٢٥ - الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي «أَتَى زَيْدٌ» «مُنِيرًا وَجْهَهُ» «زَهْمُ النَّحْلِ»
لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَا يَطْلُبُهُ الْفِعْلُ التَّامُّ مِنَ الْمَرْفُوعِ -
وَهُوَ الْفَاعِلُ، أَوْ نَائِيُهُ - وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى نَائِيِهِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِي هَذَا الْبَابَ.
فَأَمَّا الْفَاعِلُ فَهُوَ: الْأَسْمُ، الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فِعْلٌ،

استفهام إنكاري، والشاهد في حدثموه فالفاء مفعول أول والهاء ثان، وجملة علينا الولاء ثالث،
والولاء بفتح الواو بمعنى العلاء بالعين، كما في النسخ.

قوله: (ولم أبله) من بلاه يبلوه إذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم اللام عليها،
وقوله: كما زعموا، أي لم أجربه تجربة موافقة لما زعموا، والجملة حالية معترضة بين الثاني
والثالث، والتاء هي الأول.

قوله: (سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغميم، بفتح
الغين المعجمة فعرفت به، واسمها ليلي، وقوله بمصر صفة لأهلي أي الكائنين بمصر، وجملة
أعودها حال مقدرة من تاء أقبلت، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الفاعل

هو لغةً مَنْ أوجد الفعل، واصطلاحاً ما في الشرح.

قوله: (التام) أي ولو ناسخاً كظننت فخرج الناقص ككان وكاد.

قوله: (المسند إليه) أي المرتبط به، والمنسوب إليه فعل على جهة الإثبات أو النفي أو
التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل في: لم يضرب، وإن ضرب، وهل ضرب زيد. وخرجت

على طَرِيقَةٍ فَعَلَ، أو شَبَّهَهُ، وَحُكْمُهُ الرُّفْعُ،

المفاعيل لأنها لا تسمى اصطلاحاً مسنداً إليها ولا منسوباً إليها بل متعلقاً بها، والمتبادر الإسناد بالأصالة، فخرج البذل والنسق فإن الإسناد فيهما تبعي، وأما باقي التوابع فلا إسناد فيها أصلاً، والمراد الفعل الاصطلاحي الحقيقي الذي هو الحدث لثلاثا يتكرر قوله أو شبهه، ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام لخروج اسم كان بقيد الإسناد، إذ لم تسند إليه أصلاً. إما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيود للمسند، وهو الخبر فظاهر. وإما على أن لها حدثاً مطلقاً هو الحصول والثبوت، فلأنه لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة، وهو مصدر خبرها مضافاً لاسمها، فمعنى: كان زيد قائماً، حصل قيام زيد، وكذا يقال في أفعال المقاربة، ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لإخراج المبتدأ في: زيد قام، وزيد قائم، وقائم زيد فإنه أسند إليه فعل وشبهه لكنه مؤخر لفظاً في الأولين، ورتبة في الأخير لأن هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله. وبعد فعل الخ لا قيد في تعريفه، واستغنى في إخراج ذلك المبتدأ بقوله: أسند إليه فعل ما سَيِّئُهُ.

قوله: (على طريقة فعل) أي بفتحيتين وطريقته هي كونه مبنياً للفاعل، ثلاثياً كان أو غيره، مفتوح العين أو غيره، وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل أي بضم فكسر، وهذا التعبير أولى من قول غيره: أصلي الصيغة لأنه يخرج به نحو نعم، وشهد بالسكون تخفيفاً، وإن أجيب عنه بأن المراد بأصالتها عدم بنائها للمجهول، لا عدم التصرف فيها.

قوله: (أو شبهه) بالرفع عطفاً على فعل.

قوله: (وحكمه الرفع) أي لأنه عمدة، والرفع إعراب العمدة، وأشار بذلك إلى أن الرفع المأخوذ من قوله كمرفوعي أتى ليس من تنمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة في المتن، ورافعه عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الإسناد، وقد ينصب شذوذاً عند أمن اللبس كما قاله في الكافية:

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَبِسُ مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَّاهُ فَلَا تَقِسْ

سَمِعَ: خرق الثوب المسمارَ، وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر، ومنه قوله:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جَوْزٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآئِهِمْ هَجْرٌ

برفع نجران وهجر ونصب سوات، وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة «فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ» [البقرة: ٣٧] بنصب آدم ورفع كلمات. ورد بإمكان حمله على الأصل من أن المرفوع هو الفاعل لأن التلقي نسبة من الجانبين، وقد يجر لفظه بإضافة المصدر نحو: «وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ» [الحج: ٤٠] أو اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء، أو بمن والباء الزائدتين نحو: «أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ» [المائدة: ١٩] «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً» [الفتح: ٢٨، النساء: ١٦٦] أي مَا جَاءَنَا بِبَشِيرٍ، وَكَفَى اللَّهُ، وهو حيثنذ مرفوع تقديرأ، وقيل محلاً، ويجوز في تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر. قيل: وقد يراد من الفعل جزء معناه المستقل، وهو الحدث

والمراء بالاسم: ما يَشْمَلُ الصَّرِيحَ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» والمؤوَّلُ بِهِ، نحو: «يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ» أي: قِيَامُكَ.

فيكون اسماً بلا تأويل بمصدر فيصح أن يسند إليه كَتَشَمُعُ بِالْمَعِيدِي خَيْرٌ، ويضاف إليه كيوم ينفع، ويجر فاعله بإضافته إليه حتى ألغز فيه الدمايني بقوله:

أَيَا عُلَمَاءَ الْهِنْدِ إِنِّي سَائِلٌ فَمُنُّوا بِتَحْقِيقِ بِهِ يَظْهَرُ السَّرُّ
أَرَى فَاعِلاً بِالْفِعْلِ أَغْرِبَ لَفْظُهُ بِجَرٍّ وَلَا حَرْفٍ يَكُونُ بِهِ الْجَرُّ
وَلَيْسَ بِمَخْكِيٍّ وَلَا بِمُجَاوِرٍ لِذِي الْخَفْضِ وَالْإِنْسَانِ لِلْبَحْثِ يَضْطَرُّ
فَهَلْ مِنْ جَوَابٍ عِنْدَكُمْ أَسْتَفِيدُهُ فَمِنْ بَحْرِكُمْ لَا زَالَ يُسْتَخْرَجُ الدَّرُّ

قال الشمي على المغني، وسبقه إلى الإلغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الأندلسي فقال في منظومته التوتية في الألغاز النحوية:

مَا فَاعِلٌ بِالْفِعْلِ لَكِنْ جَرُّهُ مَعَ السُّكُونِ فِيهِ ثَابِتَانِ

جوابه ما أنشده ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال:

بِحِفْظَانِ نَغْتَرِي نَادِيَنَا مِنْ سَنَامٍ حِينَ هَاجَ الصُّنْبِيرُ

بشد النون وكسر الباء: البرد الشديد، وهو فاعل هاج، لكن لما أريد منه الحدث أضيف إلى فاعله فخفضه. ولكون الروي في البيوت قبله ساكناً نقل كسر الراء إلى الباء التي أصلها السكون، والحفظان جمع جفنة وهي القصعة، والنادي المجلس، والسنام أعلى ظهر البعير هو أعز ما فيه، وعلى ذلك فهاج في محل جر بإضافة حين إليه كما قيل في يوم ينفع فيقال في الإلغاز أي فعل في محل جر بالإضافة، وفاعله: مجرور، ساكن، مرفوع أي مجرور بالكسرة المنقولة، ساكن للضرورة مرفوع محلاً. هذا وفي الصحاح ما نصه: وصنابر الشتاء شدة برده كذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة:

بِحِفْظَانِ نَغْتَرِي مَجْلِسَنَا وَسَدِيفٍ حِينَ هَاجَ الصُّنْبِيرُ

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام العجوز، ويحتمل أن يكونا بمعنى: وإنما حركت الباء للضرورة اهـ، وعلى هذا فاللغز من أصله باطل لأن كسر الباء إما أصلي ينطق به في غير البيت أيضاً، وإما ضرورة للتخلص من سكونها مع الروي على أصل التخلص، وفراراً من اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد، لا أنه منقول عن الراء، بل هي مرفوعة تقديرأ ولولا الروي للفظ برفعها فادعاء كون الفعل مضافاً إليه فيه ما فيه، وقد مر أول الكتاب عن الشنواني رد كون الفعل يسند إليه فتأمل، والسديف بالفاء هو السنام، وأيام العجوز عند العرب خمسة أو سبعة موصوفة بشدة البرد.

قوله: (الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قاما بقرينة المقابلة.

قوله: (والمؤوَّل) أي لوجود سابق ولو تقديرأ، والسابق هنا أن، وأن وما دون كي واو

فَخَرَجَ بِ «المسندِ إِلَيْهِ فَعَلَ» ما أَسْنَدَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ، نحو: «زَيْدٌ أَحْوَكُ» أو جُمْلَةً، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبْوَهُ» أو «زَيْدٌ قَامَ» أو ما هُوَ فِي قُوَّةِ الْجُمْلَةِ، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ غَلَامُهُ» أو «زَيْدٌ قَائِمٌ» أي: هُوَ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا «على طَرِيقَةٍ فَعَلَ» ما أَسْنَدَ إِلَيْهِ فَعَلَ على طَرِيقَةٍ فَعَلَ، وَهُوَ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ».

وَالْمُرَادُ بِشِبْهِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ: اسْمُ الْفَاعِلِ، نحو: «أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ»، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» وَالْمَصْدَرُ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا» وَاسْمُ الْفِعْلِ، نحو:

نحو: «أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ» [العنكبوت: ٥١] «أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ» [الحديد: ١٦] أي أَلَمْ يَحْنِ خَشُوعُهَا.

يَسُرُّ الْمَرَّةَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي

أي ذهابها، ولا يقدر منها إلا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو وما راغبي إلا يسير الخ، أي إلا أن يسير أي سيره، وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سابك من الثلاثة قال الدماميني إلا في باب التسوية: «كَسَوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ» [البقرة: ٦] بناء على أن سواء بمعنى مستو خبر إن، وما بعده فاعله، ولا تقع الجملة فاعلاً بلا تأويل أصلاً فلا يقال: يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد خلافاً للكوفيين، ولا حجة لهم في «ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً» [يوسف: ٣٥] وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال أن جملة (ليس جنة) ليست هي الفاعل بل مفسرة له، وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي: ثم بدا لهم بداء، كما صرح به في قوله:

بَدَأَ لِي مِنْ تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءً

وأما كيف، فسيأتي أنها بمعنى كيفية وقيل: تقع أن علق عنها فعل قلبي بأي معلق وقال الدماميني تبعاً للمعنى بخصوص الاستفهام كالأية لأن الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لا نفس الجملة إذ المعنى تبين لكم جواب كيف فعلنا، فالأقوال أربعة.

قوله: (ما أسند إليه غيره الخ) الظاهر أنه سقط منه التعميم بقوله: سواء كان مفرداً، ليصح عطف قوله: أو جملة عليه أو أن قوله غيره صفة لمحذوف أي مفرد غيره، ويعلم من كلام الشرح أن قيد الإسناد إلى الفعل مُعْنٍ عن قيد تقديمه كما مر.

قوله: (والمصدر) مثله اسمه كعجبت من. عطاء الدنانير زيد، وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد.

قوله: (عجبت من ضرب زيد عمراً) يتنوين ضرب ورفع زيد على أنه فاعل المصدر، ولا يحذف إضافته إليه لأن الكلام في الفاعل المرفوع لفظاً، ولأجعل عمرو هو الفاعل لكتابته بالألف

«هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ» وَالظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ» أَوْ «فِي الدَّارِ غُلَامَاهُ» وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، نحو: «مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ أَبُوهُ» فَأَبُوهُ: مَرْفُوعٌ بِالْأَفْضَلِ، وَإِلَى مَا ذُكِرَ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «كَمَرَفُوعِي أَتَى - الْخ».

٢٢٦ - وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَنْزَعَ

على أن إضافة المصدر لمفعوله، ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله:

قَرَعَ الْقَوَارِيرَ أَفَوَاهُ الْأَبَارِيقِ

برفع أفواه.

قوله: (ما كان مرفوعاً بالفعل الخ) أشار بذلك إلى دفع ما ورد على المصنف من أنه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط، وحاصل الجواب أن المراد مرفوعي الفعل وشبهه الكائنين في قولك: أتى الخ، ثم عمم في الفعل بين الجامد والمتصرف.

قوله: (وبعد فعل الخ) إشارة لثاني أحكام الفاعل، وهو وجوب تأخره، وفاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره، وهو الظرف المختص، ووجه اختصاصه أن فعل المضاف إليه يصلح للابتداء معني لكون المراد به العموم كما في «عَلِمْتُ نَفْسٌ» [الانقطاع: ٥] أي وبعد كل فعل فاعل فيفيد أنه لا بد لكل فعل من فاعل، وأنه لا يكون إلا بعده وهذه هي المقصودة هنا. أما الأولى فتستفاد من قوله: فإن ظهر الخ، كما سنبينه. لكن يرد على عمومه أن بعض الأفعال لا يطلب فاعلاً فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو أتاك أتك اللاحقون، والمبني للمجهول، وكان الزائدة على الصحيح، والفعل المكفوف بما كفلما وطالما وكثرما، وقيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل، وقال الشاطبي إن قلما ترد لإثبات الشيء القليل، وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كما، لا فعلاً بلا فاعل اهـ، ولا يقع بعد هذه الألفاظ إلا جملة فعلية فعلها مذكور وأما قوله:

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

حيث جعل وصال فاعلاً بمحذوف يفسره يدوم، فضرورة، وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة. كذا في المغني.

قوله: (فإن ظهر) أي الفاعل المذكور قبل، والمراد به الفاعل الاصطلاحي أي الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لأنه لا يظهر، ويستتر، ويكون بعد الفعل إلا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لا هي كما هو ظاهر. وقوله: فهو، أي الظاهر المفهوم من ظهر وخبره محذوف أي فالظاهر المطلوب. أو فهو أي الحكم واضح وإلا فيحكم باستتاره، وبهذا التقرير ينتفي اتحاد الشرط والجزاء بلا تكلف، وهذا إشارة إلى حكم ثالث وهو أنه لا بد منه لفظاً، أو تقديرًا، ولا يجوز حذفه لأنه عمدة.

قوله: (ولا فضمير) اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفاً،

حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأَخَّرُ عَنْ رَافِعِهِ - وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ - نحو: «قَامَ الزَّيْدَانِ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ، وَقَامَ زَيْدٌ» وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ؛ فَلَا تَقُولُ: «الزَّيْدَانِ قَامَ»، وَلَا «زَيْدٌ غُلَامَاهُ قَائِمٌ»، وَلَا «زَيْدٌ قَامَ» عَلَى أَنْ يَكُونَ «زَيْدٌ» فَاعِلاً مُقَدِّماً، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ رَافِعٌ لِضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «زَيْدٌ قَامَ هُوَ»، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

ويجاب بأن حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة: الفعل المجهول، والمؤكد بالنون للجماعة، والمخاطبة نحو: «وَلَا يَصُدُّكَ» [القصص: ٨٧] لا تضربن بكسر الباء، والاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيد أي ما قام أحد، والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجموده كضرباً زيداً «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ» [البلد: ١٤] والتعجب «كَأَسْمِعَ بِهِمْ وَأَبْصَرَ» [مريم: ٣٨] أي بهم فحذف فاعل الثاني لدلالة الأول عليه، ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس، وهو أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفصيل نحو: فتلقفها رجل رجل فإن أصله فتلقفها الناس رجلاً رجلاً أي متناوبين كما في: أدخلوا الأول فالأول أي مرتبين فحذف الفاعل، وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شيء واحد لا تعدد إلا في أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد، فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف، كما يمتنع في حلو حامض. وزاد يس واحداً وهو ما قام وقعد إلا زيد لأنه من الحذف لا التنازع لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه، وإنما هو منفي عن غيره مثبت له اهـ، وقد يقال يضم في أحدهما مع الإتيان بإلا أخرى فلا يرد ما قاله، وقد ينازع في الباقي بإمكان جعل ما في التعجب من الحذف والايصال بأن يجعل فاعل أبصر مستتراً فيه بعد حذف الجار لا محذوفاً، وأما المصدر فصحيح السيوطي تحمله للضمير لتأوله بالمشققت فضرراً بمعنى أضرب، وإطعام بمعنى أن يطعم ففاعله مستتر لا محذوف، وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحاً ما بعد إلا وكون الأصل ما قام أحد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ، والفعل المؤكد حذف فاعله لعله تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله، أو كسره فهو كالثابت، وأما الفعل المجهول فإنما حذف فاعله لسد النائب مسده، ومثله يقال في رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري، وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائي حذفه مطلقاً تمسكاً بحديث: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ» ونحو: «إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي» [القيامة: ٢٦] وقولهم: إذا كان غداً فائتني، ورد بأن الفاعل في كلها مستتر لا محذوف ففي شرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل، وفي بلغت ضمير الروح المعلومة من السياق، والترقي أعالي الصدر، وفي الأخير ضمير يعود لما دلت عليه الحال المشاهدة أي إذا كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غداً فائتني.

قوله: (ولا يجوز تقديمه) أي إلا في الضرورة كما نص عليه الأعلام وابن عصفور وهو ظاهر

وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الْأَخِيرَةِ - وَهِيَ صُورَةُ الْإِفْرَادِ - نَحْوُ: «زَيْدٌ قَامَ»؛ فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ: «الزَّيْدَانِ قَامَ، وَالزَّيْدُونَ قَامَ» وَعَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ: «الزَّيْدَانِ قَامَا، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا»، فَتَأْتِي بِالْفِ وَوَاوٍ فِي الْفِعْلِ، وَيَكُونَانِ هُمَا الْفَاعِلَيْنِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «إِنْ ظَهَرَ - الْخِ» إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَشَبْهَهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَرْفُوعٍ، فَإِنْ ظَهَرَ فَلَا إِضْمَارَ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ» وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فَهُوَ ضَمِيرٌ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَامَ» أَيُّ: هُوَ.

٢٢٧ - وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنَدًا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ «فَارَزَ الشُّهَدَا»

مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى ظَاهِرٍ - مُتَنًى، أَوْ مَجْمُوعٍ - وَجِبَ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلَامَةِ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أَسْنَدَ إِلَى مُفْرَدٍ؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ»، كَمَا تَقُولُ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَلَا تَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ: «قَامَا الزَّيْدَانِ»، وَلَا «قَامُوا الزَّيْدُونَ»، وَلَا «قَمْنَ الْهِنْدَاتُ» فَتَأْتِي بِعِلَامَةٍ فِي الْفِعْلِ الرَّافِعِ لِلظَّاهِرِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الْفِعْلِ مَرْفُوعاً بِهِ، وَمَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ - مِنَ الْأَلِفِ، وَالْوَاوِ، وَالتَّوْنِ -

كَلَامُ سِيبَوِيهِ، وَقِيلَ: يَمْتَنِعُ مَطْلَقاً لِأَنَّ الْفِعْلَ وَفَاعِلَهُ كَجَزَائٍ كَلِمَةً فَلَا يَقْدَمُ عَجْزُهَا عَلَى صَدْرِهَا فَإِنْ وَجَدَ مَا ظَاهِرُهُ التَّقْدِيمُ وَجِبَ كَوْنُ الْفَاعِلِ ضَمِيراً مُسْتَرّاً، وَالْمَقْدَمُ إِمَّا مُبْتَدَأً كَزَيْدٍ ضَرْبٍ، أَوْ فَاعِلٍ بِمَحْذُوفٍ نَحْوُ: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» [التوبة: ٦٦].

قوله: (فأجازوا التقديم) أي تمسكاً بقول الزباء بفتح الزاي وشد الموحدة:

مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَثِيدًا أَجْنَدَلًا يَجْمَلُنَ أَمْ حَدِيدًا

أَمْ الرِّجَالُ جُثْمًا قُعُودًا

بَرَفَعُ مَشْيِهَا وَلَيْسَ مُبْتَدَأً لَعَدَمِ خَبَرٍ لَهُ لِنَصْبِ وَثِيدًا عَلَى الْحَالِ فَتَعَيْنُ كَوْنُهُ فَاعِلاً لَوَثِيدًا مُقَدِّماً عَلَيْهِ وَهُوَ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَكَسْرِ الْهَمْزَةِ كَفَعِيلٍ مِنَ التَّوْدَةِ، وَهِيَ التَّائِي وَهُوَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ضَرْبُورَةٌ كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ: وَقَلَمًا وَصَالَ الْخِ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ مَطْلَقاً يَجْعَلُ الْخَبَرَ مُحْذَوْفًا لَسَدِ الْحَالِ مَسْدُهُ أَيُّ يَظْهَرُ وَثِيدًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَيُرَوَّى مَشْيُهَا بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ أَيُّ تَمَشَّى مَشْيُهَا، وَبِالْجَرِّ بَدَلِ اشْتِمَالٍ مِنَ الْجَمَالِ.

قوله: (وجرد الضعل الخ) هذا رابع الأحكام، ومثل الفعل الوصف، وإنما خصه لأنه الأصل، أو أراد الفعل اللغوي على حذف مضاف أي مفهوم الفعل، ومثل ذلك يقال فيما مر من قوله: وبعد فعل الخ.

قوله: (من علامة التثنية الخ) وإنما لم يجردوه من علامة التأنيث للحاجة إليها لأن الفاعل قد يكون لفظه مذكراً، ومعناه مؤنث، وبالعكس فلا يعلم المراد إلا بالتاء وعدمها بخلاف التثنية والجمع فإن صيغتهما تغني عن العلامة.

حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى تَنْبِيَةِ الْفَاعِلِ أَوْ جَمْعِهِ بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الظَّاهِرُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَالْفِعْلُ الْمُتَقَدِّمُ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ اسْمًا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرًا عَنِ الْأِسْمِ الْمُتَأَخِّرِ.

وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا آخَرَ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ مَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ مَرْفُوعًا بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَا بَعْدَهُ بَدَلٌ مِمَّا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُضْمَرَّةِ - أَغْنِي الْأَلِفُ، وَالْوَاوُ، وَالْثَوْنُ -.

وَمَذْهَبُ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَرَبِ - وَهُمْ بَنُو الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، كَمَا نَقَلَ الصَّفَّارُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ - أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ظَاهِرٍ - مُثْنَى، أَوْ مَجْمُوعٍ - أَتَى فِيهِ بِعَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّنْبِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ؛ فَتَقُولُ: «قَامَا الزَّيْدَانِ، وَقَامُوا الزَّيْدُونَ، وَقَفَمَنْ الْهِنْدَاثُ»، فَتَكُونُ الْأَلِفُ وَالْوَاوُ وَالْثَوْنُ حُرُوفًا تَدُلُّ عَلَى التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ، كَمَا كَانَتْ النَّاءُ فِي «قَامَتْ هِنْدٌ» حَرْفًا تَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ، وَالْأِسْمُ الَّذِي بَعْدَ الْمَذْكُورِ مَرْفُوعٌ بِهِ، كَمَا ارْتَفَعَتْ «هِنْدٌ» بِ«قَامَتْ»، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

[١٤٢] تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدَ وَحَمِيمٍ
وقوله:

[١٤٣] يَلُومُونَنِي فِي أَشْتِرَاءِ النَّخِيبِ لِي أَهْلِي؛ فَكُلُّهُمْ يَعْدِلُ
وقوله:

[١٤٤] رَأَيْنَ الْعَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ التَّوَاضِرِ
ف «مُبَعَّدَ وَحَمِيمٍ» مَرْفُوعَانِ بِقَوْلِهِ: «أَسْلَمَاهُ» وَالْأَلِفُ فِي «أَسْلَمَاهُ» حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْفَاعِلِ اثْنَيْنِ، وَكَذَلِكَ «أَهْلِي» مَرْفُوعٌ بِقَوْلِهِ «يَلُومُونَنِي» وَالْوَاوُ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ، وَ«الْعَوَانِي» مَرْفُوعٌ بِ«رَأَيْنَ» وَالْثَوْنُ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، وَإِلَى هَذِهِ اللَّغَةِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ».

وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ يُؤْتَى فِي الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَى الظَّاهِرِ بِعَلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّنْبِيَةِ، أَوْ الْجَمْعِ؛ فَأَشْعَرَ قَوْلُهُ: «وَقَدْ يُقَالُ» بِأَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ، وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ.

وَلِنَّمَا قَالَ: «وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ» لِيُنَبِّهَ عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ إِنَّمَا يَكُونُ قَلِيلًا إِذَا

قوله: (تولى قتال النخ) الضمير لمصعب بن الزبير، والمارقين هم الخوارج من مرق السهم إذا خرج وأسلماه أي خذلاه وفيه الشاهد إذ قياسه أسلمه، والمبعد بكسر العين أو فتحها الأجني، والحميم القريب أو الصديق.

قوله: (يلومونني) قياسه يلومني، ويعدل بالضم من باب نصر كما في المختار.

جَعَلْتَ الْفِعْلَ مُسْتَدًا إِلَى الظَّاهِرِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَهُ مُسْتَدًا إِلَى الْمُتَّصِلِ بِهِ - مِنَ الْأَلِفِ، وَالْوَاوِ، وَالثَّوْنِ - وَجَعَلْتَ الظَّاهِرَ مُبْتَدَأً، أَوْ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ؛ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ قَلِيلًا، وَهَذِهِ اللَّغَةُ الْقَلِيلَةُ هِيَ الَّتِي يُعَبَّرُ عَنْهَا التَّخْوِيثُ بِلُغَةٍ: «أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثَ»، وَيُعَبَّرُ عَنْهَا الْمُصَنَّفُ فِي كُتُبِهِ بِلُغَةٍ «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»، فَ«الْبَرَاغِيثُ» فاعِلُ «أَكْلُونِي» وَ«مَلَائِكَةٌ» فاعِلُ «يَتَعَاقَبُونَ» هَكَذَا زَعَمَ الْمُصَنَّفُ.

٢٢٩ - وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرًا كَمِثْلِ «زَيْدٌ» فِي جَوَابِ «مَنْ قَرَأَ؟» إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى الْفِعْلِ جَارَ حَذْفُهُ، وَإِبْقَاءُ فَاعِلِهِ، كَمَا إِذَا قِيلَ لَكَ: «مَنْ قَرَأَ؟» فَتَقُولُ: «زَيْدٌ» التَّقْدِيرُ: «قَرَأَ زَيْدٌ».

وَقَدْ يُحذفُ الْفِعْلُ وَجُوبًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] فَ«أَحَدٌ» فاعِلٌ يَفْعَلُ مَحذُوفٌ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: «وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ»، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ مَرْفُوعٍ وَقَعَ بَعْدَ «إِنْ» أَوْ «إِذَا» فَإِنَّهُ مَرْفُوعٌ يَفْعَلُ مَحذُوفٌ وَجُوبًا، وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي «إِذَا» قَوْلُهُ

قوله: (مبتدأ أو بدلاً الخ) لا يجوز حمل جميع ما ورد من ذلك على الابتداء، أو الإبدال لأن أئمة العربية اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات كتاء التأنيث، لئلا يكون الإبدال أو تقديم الخبر واجباً ولا قائل به.

قوله: (أكلوني البراغيث) حقه على الأفصح أكلتني وأكلتني بالتاء وعلى هذه اللغة أكلتني بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل، وإنما أتى بواو العقلاء لتتزيلهم منزلتهم في الجور والتعدي المعبر عنه بالأكل مجازاً.

قوله: (يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب أخرى.

قوله: (هكذا زعم المصنف) أشار بذلك إلى أنه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوي صدره، ولفظه: «إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» فيتعاقبون صفة لملائكة السابق، والواو ضمير يرجع إليها، وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجمل أو لا. وهكذا يكون الحال بعد الاختصار، فالواو ضمير عائد على ملائكة المحذوفة كأصلها، لكن قال سم: يبعد كون الراوي يختصره، ويجعل المحذوف ملاحظاً بلا دليل فيتعين جعل الواو حرفاً لئلا يكون الكلام ناقصاً لعدم العلم بمرجع الضمير هـ.

قوله: (ويرفع الفاعل الخ) هذا خامس الأحكام ولو قال:

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا حُذِفَا كَمِثْلِ زَيْدٍ فِي جَوَابِ: مَنْ وَقَى

لسلم من التجوز بالإضمار عن الحذف لأن الفعل لا يسمى مضمراً بل محذوفاً.

قوله: (التقدير قرأ زيد) إنما لم يقدر زيد القارئ ليكون جملة اسمية كالسؤال لأن الفعلية في هذا الباب أكثر، فالحمل عليها أولى تصريح.

تَعَالَى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] فَ «السَّمَاءُ» فاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ» وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ التَّحْوِيلِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ الْاِسْتِغَالِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[٢٣٠] وَتَاءُ تَأْنِيثِ تَلِي الْمَاضِي، إِذَا كَانَ لِأَنْثَى، كَ «أَبَتْ هُنْدُ الْأَذَى» إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ الْمَاضِي إِلَى مُؤَنَّثٍ لِحَقِّقَتُهُ تَاءٌ سَاكِتَةٌ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْفَاعِلِ مُؤَنَّثًا، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ، نَحْوُ: «قَامَتْ هُنْدُ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ»، لَكِنْ لَهَا خَالَتَانِ: حَالَةٌ لُزُومٍ، وَحَالَةٌ جَوَازٍ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

[٢٣١] وَإِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ

..... مُتَّصِلٍ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتِ حِرِّ

قوله: (وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الأحكام وهي من إضافة الدال للمدلول.

قوله: (تلي الماضي) مثله الوصف نحو أفاعمة هند؟ إلا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول، وفعول بمعنى فاعل فلا تلحقه تاء.

قوله: (إذا كان لأنثى) أي مسنداً إليها ولو على وجه النفي. والمراد بها المؤنث حقيقة، وهو ما له فرج كالمرأة والنعجة، أو مجازاً وهو ما لا فرج له كالشمس والأرض، أو تأويلاً كالكتاب مراداً به الصحيفة، أو حكماً وهو المضاف المؤنث كصدر القناة.

قوله: (تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث وإلا فمثله نائبه، واسم كان، ولو عبر بمرفوع الفعل لشملهما ولما كان المرفوع المؤنث قد يخلو عن التاء، وقد توجد في المذكر، وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداءً، ألحقوا علامته بالفعل لكونه كجزء منه كما وصلوا علامة الرفع في الأفعال الخمسة بمرفوعها.

قوله: (فعل مضمر) أي فعل فاعل مضمر ولو مجازي التأنيث مستتراً كان كما مثله، أو بارزاً وهو خصوص الألف في نحو: قامت، بخلاف قمت للمؤنثة، وقمتما لمثناهما، وقمتن، وقمن لجمعها فلا تلحقه التاء فضلاً عن لزومها للاستغناء عنها، ويستثنى من المستتر نحو: نعمت امرأة هند. فإن الفاعل ضمير مؤنث مستتر يعود على امرأة بعده، لكن لا تلزم التاء في فعله لما سيأتي في نعم الفتاة، ثم هذا اللزوم باق، وإن عطف عليه مذكر كهند قامت هي وزيد، كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند، ومحل تغليب المذكر مطلقاً قدم أو أخر إذا جمعتهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان.

قوله: (أو مفهم) عطف على مضمر أي أو فعل اسم ظاهر مفهم الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت بعده، وما قيل إنه حذف هذا القيد من الثاني لذكره في الأول فيه أن

تَلَزَمَ تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ الْفِعْلَ الْمَاضِيَّ فِي مَوْضِعَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يُسَنَّدَ الْفِعْلُ إِلَى ضَمِيرٍ مُؤَنَّثٍ مُتَّصِلٍ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ؛ فَنَقُولُ: «هَئِذَا قَامَتْ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ»، وَلَا نَقُولُ: «قَامَ» وَلَا «طَلَعَ»، فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُتَّفَصِلًا لَمْ يُؤْتَ بِالتَّاءِ، نَحْوُ: «هَئِذَا مَا قَامَ إِلَّا هِيَ».

الثاني: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ظَاهِرًا حَقِيقِيًّا التَّأْنِيثِ، نَحْوُ: «قَامَتْ هَئِذَا» وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتُ جِرٍّ» وَأَصْلُ جِرٍّ حَرِيحٌ، فَحُذِفَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ.

معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كما لا يخفى وإن كان لازماً له فالأولى ما سمعته.
قوله: (تلتزم تاء التأنيث الخ) مثلها في لزوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث، فتلتزم مع الظاهر الحقيقي التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفرداً، أو مثني. وأما الجمع فإن كان ظاهراً جازت فيه كتقوم الهندات، كما سيأتي في تاء الماضي أو ضمير استغنى عنها بالنون كـ ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ﴿يُنَائِغُكَ﴾ [المتحنة: ١٢] فهل تمتنع حينئذ لذلك كتاء الماضي أو لا؟ فليحرر.

قوله: (ما قام إلا هي) مثله إنما قام هي.

قوله: (حقيقي التأنيث) أي سواء كان بالتاء كفاطمة، أو لا كزينب، ويستثنى من المجرد ما لا يتميز مذكره من مؤنثه كبرغوث فلا يؤنث فعله، وإن أريد به مؤنث كما إن ذا التاء الذي لا يتميز يجب تأنيث فعله وإن أريد به مذكر بلا خلاف كنملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما في النكت فمتى لم يعرف حال المعنى في الواقع يراعى اللفظ فعلم أن الاستدلال على أن نملة سليمان كانت أنثى بقوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨] وهم لعدم تميزها. وكل ذلك في الحقيقي أما المجازي فذو التاء مؤنث جوازاً، والمجرد مذكر وجوباً، إلا أن يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسماء وقد نظمت ذلك فقلت:

وَإِنِّي فَعِلْتُ الْكُلَّ أَنْتُهُ مُطْلَقًا	إِذَا سَقَطَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ مُذَكَّرٍ
كَنَمْلَةٍ مَعَ بَرْعُوثٍ فَاغْلَمَ وَحَقَّقًا	لِذِي التَّاءِ وَذَكَرَ فِي الْمَجْرَدِ يَا فَتَى
مِنْ التَّاءِ وَذَكَرَ فِي سَوَاهُ لِيُثْنَتَقَى	وَإِنْ مُيَّزًا أَنْتَ لِأَنْتَى وَلَوْ خَلَا
مَعَ التَّاءِ بِالْوَجْهَيْنِ فِي الْحُكْمِ قَدْ رَفَى	وَذَا فِي الْحَقِيقِيِّ لَا الْمَجَازِيِّ فَإِنَّهُ
بِنَقْلِ كَشْمَسٍ فَهُوَ بِالثَّقَلِ عُلُقًا	وَمَعَ حَذْفِهَا ذَكَرَ وَجُوبًا سِوَى الَّذِي

تنبيه: حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر، وكل ذلك فيما إذا أريد معنى الاسم فإن قصد لفظه جاز تذكره باعتبار اللفظ، وتأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء وقال: الفراء حروف الهجاء مؤنثة، ولا تُذَكَّرُ إلا في الشعر.

قوله: (حرج) أي بدليل تصغيره على حريح، وجمعه على أحراج فحذفت لامه وهي الحاء

وَفُهُمْ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ التَّاءَ لَا تَلْزَمُ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ؛ فَلَا تَلْزَمُ فِي الْمُؤَنَّثِ الْمَجَازِيِّ الظَّاهِرِ؛ فَتَقُولُ: «طَلَعَ الشَّمْسُ»، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ» وَلَا فِي الْجَمْعِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ.

٢٣٢ - وَقَدْ يَسِجُ الْفُضْلُ تَرْكُ التَّاءِ، فِي نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ»
إِذَا فُضِّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ بِغَيْرِ «إِلَّا» جَازَ اثْبَاتُ التَّاءِ وَحَذْفُهَا، وَالْأَجُودُ الْإِثْبَاتُ؛ فَتَقُولُ: «أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ» وَالْأَجُودُ «أَتَتْ» وَتَقُولُ: «قَامَ الْيَوْمَ هُنْدٌ» وَالْأَجُودُ «قَامَتْ».

٢٣٣ - وَالْمَحَذَفُ مَعَ فَضْلِ «إِلَّا» فَضْلاً، كَ «مَازَكَا إِلَّا قَتَاةً ابْنِ الصَّلَا»
وَإِذَا فُضِّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ بـ «إِلَّا» لَمْ يَجْزِ اثْبَاتُ التَّاءِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، فَتَقُولُ: «مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ»، وَمَا طَلَعَ إِلَّا الشَّمْسُ» وَلَا يَجُوزُ «مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ»، وَلَا «مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ»، وَقَدْ جَاءَ فِي الشُّعْرِ كَقَوْلِهِ:

[١٤٥] وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «إِنَّ الْحَذْفَ مُفْضَلٌ عَلَى الْإِثْبَاتِ» يُشْعِرُ بَأَنَّ الْإِثْبَاتَ - أَيْضاً - جَائِزٌ،

اعتباطاً، فبقي كيد ودم، وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر الحاء فرج المرأة كما في المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولو دبراً كالطير.

قوله: (الفصل) أي بين الفعل وفاعله الظاهر، فتضعف العناية به لبعده عن الفعل، ويصير الفصل كالعوض من التاء.

قوله: (والأجود الإثبات) أي كما يفهم من تعبيره بقد، وفرض الكلام في ظاهر حقيقي التأنيث. أما المجازي فنقل الدماميني أن الأجود فيه ترك التاء إظهاراً للفضل الحقيقي على غيره، ثم اختار عكسه لأن إثباتها كثر جداً في القرآن على حذفها.

قوله: (ثم يجوز الخ) أي لأن الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف إذ المعنى: ما قام أحد إلا هند، وإنما جوز المصنف إثباتها نظراً للظاهر الملفوظ به، ومثل إلا سوى وغير ففيهما الخلاف وإن كانا مذكرين لاكتسابهما التأنيث من المضاف إليه.

قوله: (فما بقيت الخ) صدره لذي الرمة:

طَوَى النُّخْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا

فما بقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحر بحاء مهملة فزاي هو النخس والركض، وهو فاعل طوى أي أذهب. والأجراز جمع جرز، بجيم فراء فزاي، أرض لا نبات بها. والغروض بمعجمتين بينهما راء، جمع غرض كفلوس وفلس كما في الصحاح وهو حزام الناقة. والجراشع جمع جرشع كقنافذ وقنفذ، أي الضلوع المنتفخة الغليظة، وأما الرقيقة فذهبت

وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ مُفَضَّلٌ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي النَّشْرِ وَالنُّظْمِ، وَأَنَّ الْإِثْبَاتَ إِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ؛ فَصَحِيحٌ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْحَذْفَ أَكْثَرُ مِنَ الْإِثْبَاتِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْإِثْبَاتَ قَلِيلٌ جِدًّا.

٢٣٤ - وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَضْلٍ، وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ قَدْ تُحَذَفُ النَّاءُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُسْتَدِ إِلَى مُؤَنَّثٍ حَقِيقِيٍّ مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ، وَهُوَ قَلِيلٌ جِدًّا، حَكَى سِيبَوَيْهِ: «قَالَ فَلَانَةُ»، وَقَدْ تُحَذَفُ النَّاءُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُسْتَدِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ الْمَجَازِيِّ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

[١٤٦] فَلَا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

٢٣٥ - وَالنَّاءُ مَعَ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ - كَالنَّاءِ مَعَ إِخْدَى اللَّيْنِ

من الهزال ووجه الشاهد منه أنه إذا أجاز إثبات الناء في الفصل بإلا مع الضلوع وهي جمع تكسير يجوز فيها الإثبات وعدمه عند عدم الفصل، فليجز فيما يجب فيه الإثبات عند عدم الفصل بالأولى فاندفع ما اعترض به هنا.

قوله: (وليس كذلك) أي ليس جائزاً في النثر بل هو خاص بالشعر، لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب: إن الصحيح جوازه نثراً أيضاً خلافاً للجمهور وقد قرئ: «فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ» [الأحقاف: ٢٥] بالرفع نائب فاعل يُرَى. إن كانت إلا صحيحة بالرفع فلا اعتراض عليه، والشق الثاني من الترديد هو المراد.

قوله: (إلى مؤنث حقيقي) أي ظاهر أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الحذف.

قوله: (مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان في النثر أيضاً فيقال: الشمس طلع كطلع الشمس.

قوله: (فلا مزنة) بالتنوين على إعمال لا كليس أو إهمالها، وأما الثانية فعاملة كإن والمزنة السحابة البيضاء، وودقت ودقها أي أمطرت كإمطارها، وأقبل أي أنبت البقل كإنباتها.

قوله: (والنَّاءُ مَعَ جَمْعِ الْخ) أفاد بهذا أن ما مر من لزوم الناء مع الظاهر الحقيقي التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعدد، سالماً كان كزبدون وفاطمت وطلحات، أو مكسراً كهنود وزبود، أو اسم جمع كنساء وقوم، أو اسم جنس كشجر وبقر. فكل ذلك يجوز فيه ترك الناء لتأوله بالجمع، أو الفریق مثلاً وإنباتها ولو مذكراً سالماً لتأوله بالجماعة وهي من المؤنث المجازي، والفرج في نساء وفاطمت ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقياً، بل لآحاده هذا مذهب الكوفيين، وذهب البصريون إلى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وتمرات، ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لأن سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكور بخلاف

٢٣٦ - وَالْحَذْفُ فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْضَرُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجَمْعِ فِيهِ بَيِّنٌ

إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى جَمْعٍ: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ سَلَامَةً لِمُذَكَّرٍ، أَوْ لَا؛ فَإِنْ كَانَ جَمْعٌ سَلَامَةً لِمُذَكَّرٍ لَمْ يَجْزِ اقْتِرَانُ الْفِعْلِ بِالنَّاءِ؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الرَّيْدُونُ»، وَلَا يَجُوزُ: «قَامَتِ الرَّيْدُونُ»، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمْعٌ سَلَامَةً لِمُذَكَّرٍ - بَأَنَّ كَانَ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ لِمُذَكَّرٍ كَالرَّجَالِ، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ كَالهُنُودِ، أَوْ جَمْعٌ سَلَامَةً لِمُؤَنَّثٍ كَالْهِنْدَاتِ - جَازَ اثْبَاتُ النَّاءِ وَحَذْفُهَا؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الرَّجَالُ»، وَقَامَتِ الرَّجَالُ، وَقَامَ الْهُنُودُ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ، وَقَامَ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ؛ فَإِثْبَاتُ النَّاءِ لِتَأْوِيلِهِ بِالْجَمَاعَةِ، وَحَذْفُهَا لِتَأْوِيلِهِ بِالْجَمْعِ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «كَالنَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ» إِلَى أَنَّ النَّاءَ مَعَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ السَّلَامَةِ لِمُؤَنَّثٍ، كَالنَّاءِ مَعَ الظَّاهِرِ الْمَجَازِيِّ التَّائِيثِ كَلِبْنَةٍ؛ فَكَمَا تَقُولُ: «كُسِرَتِ اللَّبْنَةُ، وَكُسِرَ اللَّبْنَةُ» تَقُولُ: «قَامَ الرَّجَالُ، وَقَامَتِ الرَّجَالُ» وَكَذَلِكَ بَاقِي مَا تَقَدَّمَ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالْحَذْفُ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ - إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ» إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي «نِعْمَ» وَأَخَوَاتِهَا

البقية، ورد عليهم بقوله تعالى: ﴿أَمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [المتحنة: ١٢] وقول الشاعر:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَرَوْجَتِي وَالنَّاظِرُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما إذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل، أما ما تغير كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقاً كما قاله الشاطبي وأما التذكير في: جاءك فللفصل بالكاف، وبهذا تعلم أن ما ذكره المصنف، وجاراه عليه الشارح من جواز الأمرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل لسالم المؤنث ليس مذهباً بصرياً ولا كوفياً لكنه مذهب الفارسي من البصريين كما في التصريح، وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشري:

إِنَّ قَوْمِي تَجَمَّعُوا وَبَقَثَلِي تَحَدَّثُوا

لَا أَبَالِي بِجَمْعِهِمْ كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ

أي جوازاً، وليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره، وأما لغز من قال:

أَيَا فَاضِلاً قَدْ حَارَ كُلُّ فَضِيلَةٍ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْعَوِيصِ يُرَادُّ

أَيْنَ جَمْعُ تَصْجِيحٍ يَجِيءُ مُذَكَّراً وَفِي فِعْلِهِ نَاءُ الْإِنْسَانِ تُزَادُ

فإنما يصح على مذهب البصريين أو المصنف من وجوب ترك الناء في سالم المذكر، ويجاب عنه بما تغير فيه بناء الواحد ك: ﴿أَمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] فتأمل، وسكت المصنف والشارح عن حكم المثني. وهو كالمفرد حقيقياً أو غيره.

قوله: (قال: مع إحدى اللبن) أي في أصل الجواز، وإلا فالنساء مع نحو لبنة أُرْجِحُ،

.. إِذَا كَانَ فَاعِلُهَا مُؤَنَّثًا - إِبْتِاثُ النَّاءِ وَحَذْفُهَا، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا حَقِيقِيًّا: «نِعِمَ الْمَرْأَةُ هُنْدُ، وَنِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هُنْدُ»، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ فَاعِلَهَا مَقْصُودٌ بِهِ اسْتِغْرَاقُ الْجِنْسِ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةً جَمْعَ التَّكْسِيرِ فِي جَوَازِ إِبْتِاثِ النَّاءِ وَحَذْفِهَا، لِشَبَهِهِ بِهِ فِي أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ مُتَعَدِّدٌ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «اسْتَخْسَنُوا» أَنَّ الْحَذْفَ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ حَسَنٌ، وَلَكِنَّ الْإِبْتِاثَ أَحْسَنُ مِنْهُ.

٢٢٧ - وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ

٢٢٨ - وَقَدْ يَجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ، وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

الْأَصْلُ أَنَّ يَلِيَّ الْفَاعِلِ الْفِعْلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ فَاصِلٌ؛ لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ يُسَكَّنُ لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ: إِنْ كَانَ ضَمِيرٌ مُتَكَلِّمٌ، أَوْ مُخَاطَبٌ، نَحْوُ «ضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ» وَإِنَّمَا سَكَّنُوهُ كَرَاهَةً تَوَالِي أَرْبَعِ مُتَحَرِّكَاتٍ، وَهُمْ إِنَّمَا يَكْرَهُونَ ذَلِكَ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ؛ فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ مَعَ فِعْلِهِ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.

والحذف في جمع التكسير مطلقاً، واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما للدماميني، والذي للسيوطي استواء الأمرين.

قوله: (مقصود به استغراق الجنس) أي بناء على أن أل في فاعل نعم للجنس لا للعهد، ومقتضى ذلك جواز الوجهين في كل مؤنث قصد به الجنس، ولا بعد فيه كصار المرأة خيراً من الرجل، ومن ذلك ما قام من امرأة فيخير فيه لأن من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة لكون المراد بها الفرد، وإنما جاء العموم من النفي قاله الشاطبي وقد يقال جواز الأمرين في الأول للفصل بمن لا للجنس، ونقل ابن هشام أن التأنيث في المقرون بمن الزائدة أكثر قال: ويتعين التذكير في: كفى بهند، لالتزامه من العرب. بقي أن الحكم لا يختص بإسناد نعم إلى الظاهر كما وهمه المتن والشرح، بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضاً كنعم امرأة هند، كما صرح به السيوطي.

قوله: (والأصل) أي الراجح والغالب، وهذا سابع الأحكام التي في المتن ومن هنا إلى الآخر من تعلقاته. وبقي منها إغناؤه عن الخبر في نحو: أقاتم الزيدان، وكونه لا يتعدد إجماعاً كما في تعليق ابن هشام، وأما نحو: اختصم زيد وعمرو فالفاعل المجموع إذ هو المسند إليه فلا تعدد إلا في أجزائه وأما:

فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فمن حذف الفاعل كما مر إيضاحه.

قوله: (والأصل في المفعول النخ) قال سم: لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن الاتصال أصل في كل. كما نقل عن الأخفش أي إن الأصل اتصال أحدهما لا بعينه إذ لا يمكن اتصالهما معاً.

قوله: (وقد يجي) بالقصر في لغة من قال جايجي وشايشي.

قوله: (كراهة توالي النخ) تقدم في المعرب والمبني نقضه بنحو شجرة فانظره.

وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصَلَ مِنَ الْفِعْلِ: بِأَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ إِنْ خَلَا مِمَّا سَيَذْكُرُهُ؛ فَتَقُولُ: «ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرًا»، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ» إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ قَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ، وَتَحْتَ هَذَا قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ اسْمَ شَرْطٍ، نَحْوُ: «إِيَّاءُ تَضْرِبُ أَضْرِبَ» أَوْ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ، نَحْوُ: «أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟» أَوْ ضَمِيرًا مُتَفَصِّلًا لَوْ تَأَخَّرَ لَزِمَ اتِّصَالُهُ، نَحْوُ: «إِيَّاءُ تَعْبُدُ» [الفاتحة: ٥] فَلَوْ أَخَّرَ الْمَفْعُولَ لَزِمَ الْإِتِّصَالُ، وَكَأَن يُقَالُ: «تَعْبُدُكَ» فَيَجِبُ التَّقْدِيمُ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ «الذَّهْمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتَكَ» فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ تَقْدِيمُ «إِيَّاهُ» لِأَنَّكَ لَوْ أَخَّرْتَهُ لَجَازَ اتِّصَالُهُ وَإِنْفَصَالُهُ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْمُضْمَرَاتِ؛ فَكُنْتَ تَقُولُ: «الذَّهْمُ أَعْطَيْتَكَ»، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ.

وَالثَّانِي: مَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ، نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»؛ فَتَقُولُ: «عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ».

قوله: (ما يجب تقديمه) أي على الفعل ذكر الشارح من ذلك مسألتين الأولى كون المفعول مما له الصدر كالشرط، والاستفهام أي وكم الخبرية نحو: كم عبيد ملكك، والمضاف إلى ذلك كغلام من تضرب أضرب، وغلام من ضربت، ومال كم رجل أخذت؟ الثانية كونه ضميراً منفصلاً أي في غير باب سلبه وخلتيه، وكذا يجب تقديمه إذا وقع عامله في جواب أما ليفصلها من الفعل إذا لم تفصل بغيره ظاهرة كانت نحو: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ» [الضحى: ٩] أو مقدرة نحو «وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ» [المدثر: ٣] بخلاف: أما اليوم فاضرب زيدا للفصل بالطرف، ولا يرد أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لأن محله في غير أما لكون الفاء معها مزحلقة عن موضعها، كما سيتضح في بابها.

قوله: (ما يجوز تقديمه) أي على الفعل وتأخيره عنه، وذلك إذا خلا من موجب التقديم المار، ومن مانعه وهو غالب ما سيأتي مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه، وكذا يمتنع تقديمه على الفعل إذا كان أن المشددة أو المخففة منها ومعموليهما. فلا يقال: إنك فاضل عرفت إلا مع نحو: أما أنك فاضل فعرفت، أو كان معمول فعل تعجبي أو معمول صلة حرف مصدري ناصب كأن وكفي فلا يقال: جئت أن زيدا أضرب أو كي زيدا أضرب، بخلاف غير الناصب فيجوز كي عجبني ما زيدا تضرب، ووددت لو زيدا تضرب، وقيل: يمتنع مطلقاً، أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن، إلا إذا قدم على الجازم ولن أيضاً فيجوز، وكذا المنصوب بإذن عند الكسائي، أو معمولاً لعامل مقرون بلام ابتداء لم تسبق بأن، أو بلام قسم، أو بقدر أو بسوف، أو بقلما، أو

٢٣٩ - وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ، أَوْ أَضْمِرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ
يَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ، إِذَا خِيفَ التَّبَاسُ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ، كَمَا إِذَا خَفِيَ
الْإِعْرَابُ فِيهِمَا، وَلَمْ تَوْجَدْ قَرِينَةً تُبَيِّنُ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى»
فَيَجِبُ كَوْنُ «مُوسَى» فَاعِلًا، وَ «عِيسَى» مَفْعُولًا.
وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ؛ وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ، قَالَ: لِأَنَّ الْعَرَبَ
لَهَا غَرَضٌ فِي الْإِتِّبَاسِ كَمَا لَهَا غَرَضٌ فِي التَّبْيِينِ.
فَإِذَا وَجَدْتَ قَرِينَةً تُبَيِّنُ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ جَازَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ وَتَأْخِيرُهُ؛ فَتَقُولُ: «أَكَلَ
مُوسَى الْكُمَثْرَى، وَأَكَلَ الْكُمَثْرَى مُوسَى»، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ».
وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «أَوْ أَضْمِرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ» أَنَّهُ يَجِبُ - أَيْضًا - تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ وَتَأْخِيرُ

ربما، أو نون توكيد فكل ذلك يمتنع تقديم معموله عليه كما في الهمع وغيره، وأما تقديم ذلك
على الفاعل وتأخيره عنه فهو جارٍ على ما في البيتين الآتين.
قوله: (غير منحصر) بكسر الصاد أي غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله: انحصر،
وكذا قول الشارح الآتي غير محصور، أي فيه غيره. ولا يجوز فتح الصاد لأن انحصر لازم لا يبنى
منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب السناد.
قوله: (كما إذا خفي الإعراب فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب أربعة: المقصور،
واسم الإشارة، والموصول، والمضاف للياء في نفسها.
قوله: (وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور.

قوله: (لها غرض في الالتباس) أي بدليل تصغير عمر وعمره على عمير، وتجوز ضرب
أحدهما الآخر، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً، وأجيب بأن هذا مبني على أنه
لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق بينهما، فإن اللبس تبادل خلاف المراد كالذي هنا وهو
ممنوع لإيقاعه في الخطأ، والإجمال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك للأعور: لبت عينيه
سواء، وهذا هو الذي من مقاصد البلغاء دون الأول.

قوله: (قرينة) أي معنوية كما ذكره، أو لفظية كظهور الإعراب في تابع أحدهما كضرب
موسى الظريف عيسى، أو اتصال ضمير الثاني بالأول كضرب فتاه موسى، لوجوب تقديم مرجع
الضمير ولو رتبة أو تأنيث الفعل كضربت موسى سلمى.

قوله: (الكُمَثْرَى) بفتح الميم مشددة في الأكثر ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحده
كُمَثْرَا فيصرف كأسماء الأجناس. كذا نقل عن المصباح، وانظر ما وجه صرفه مع ألف التأنيث
المقصورة إلا أن يكون مراده المفرد لا الجمع.

قوله: (وتأخير المفعول) أي عن الفاعل، والوجوب إضافي أي بالنسبة لامتناع توسطه بين

المفعول إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور، نحو: «ضربت زيداً».

فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيرُهُ، نحو: «ما ضرب زيداً إلا أنا».

٢٤٠ - وَمَا إِلَّا أَوْ إِنَّمَا انْحَصَرَ آخر، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قُصِدَ ظَهَرَ

يَقُولُ: إذا انحصَرَ الفاعِلُ أو المفعولُ بـ «إِلَّا» أو بـ «إِنَّمَا» وَجِبَ تَأْخِيرُهُ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ المَحْصُورُ مِنَ الفَاعِلِ أو المفعولِ على غَيْرِ المَحْصُورِ، إذا ظَهَرَ المَحْصُورُ مِنْ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ كما إذا كانَ الحَصْرُ بـ «إِلَّا» فَأَمَّا إذا كانَ الحَصْرُ بـ «إِنَّمَا» فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ المَحْصُورِ؛ إِذْ لَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ مَحْصُوراً إِلَّا بِتَأْخِيرِهِ، بِخِلَافِ المَحْصُورِ بـ «إِلَّا» فَإِنَّهُ يُعْرَفُ بِكَوْنِهِ وَاقِعاً بَعْدَ «إِلَّا»؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ.

فَمِثَالُ الفَاعِلِ المَحْصُورِ بـ «إِنَّمَا» قَوْلُكَ: «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمراً زَيْدٌ» وَمِثَالُ المفعولِ المَحْصُورِ بِإِنَّمَا «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمراً» وَمِثَالُ الفَاعِلِ المَحْصُورِ بـ «إِلَّا» «مَا ضَرَبَ عَمراً إِلَّا زَيْدٌ» وَمِثَالُ المفعولِ المَحْصُورِ بِإِلَّا «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمراً» وَمِثَالُ تَقْدِيمِ الفَاعِلِ المَحْصُورِ بـ «إِلَّا» قَوْلُكَ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرُو زَيْدَا»، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

[١٤٧] فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا
وَمِثَالُ تَقْدِيمِ المفعولِ المَحْصُورِ بِإِلَّا قَوْلُكَ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمراً زَيْدٌ»، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

[١٤٨] تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِغْفَ مَا بِي كَلَامُهَا
هَذَا مَعْنَى كَلَامِ المَصْنُفِ.

الفعل والفاعل، فيصدق بوجوب تأخره عنهما بأن كانا ضميرين متصلين كضمرته، ويجوز تقديمه على الفعل كمثال الشارح فإن قدر في المتن حذف المعطوف. أي أضمر الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الأمر حقيقياً، ولا يمكن مثله في الشرح لأن مثاله يأباه.

قوله: (وما بالاً) مفعول مقدم لقوله: آخر، وقوله: انحصر أي غيره فيه.

قوله: (وقد يسبق) أي ما انحصر بإلا أو إنما بشرط ظهور القصد. وهو لا يظهر في إنما فتعين قصره على إلا إذا قدمت معه لأن القصد لا يظهر إلا حيثئذ فلا إيهام في المتن.

قوله: (ما هيجت لنا) مفعول يدر، وقد تقدم عليه الفاعل المحصور مع إلا. وعشية ظرف لهيجت والإثناء كالإبعاد وزناً ومعنى، وشامها بكسر الواو فاعل هيجت، جمع وشيمة وهي كلام الشر والعداوة، وأنت فعله لأنه جمع، ويظهر أن ضميره لعاذلته.

قوله: (الأضعف) مفعول زاد تقدم وهو محصور بالأعلى الفاعل. وهو كلامها، والبيت لمجنون ليلي.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَحْضُورَ بِـ «إِنَّمَا» لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، وَأَمَّا الْمَحْضُورُ بِإِلَّا فَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ.

أَحَدُهَا: وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْفَرَّاءِ، وَابْنِ الْأَثَّارِيِّ - أَنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَحْضُورُ بِهَا فَاعِلًا، أَوْ مَفْعُولًا، فَإِنْ كَانَ فَاعِلًا اِمْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ؛ فَلَا يَجُوزُ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا» فَأَمَّا قَوْلُهُ:

«فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا»

فَأَوَّلَ عَلَى أَنَّ «مَا هَيَّجَتْ» مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «ذَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا» فَلَمْ يَتَقَدَّمَ الْفَاعِلُ الْمَحْضُورُ عَلَى الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مَفْعُولًا لِلْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ كَانَ الْمَحْضُورُ مَفْعُولًا جَارَ تَقْدِيمُهُ؛ نَحْوُ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ».
الثَّانِي: وَهُوَ مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ - أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَحْضُورِ بِـ «إِلَّا»: فَاعِلًا كَانَ، أَوْ مَفْعُولًا.

الثَّالِثُ: - وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ، وَاخْتَارَهُ الْجُزُولِيُّ، وَالشَّلُوبِيُّ - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَحْضُورِ بِـ «إِلَّا»: فَاعِلًا كَانَ، أَوْ مَفْعُولًا.

٢٤١ - وَشَاعَ نَحْوُ: «خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ» وَشَدَّ نَحْوُ «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ»

أَيُّ: شَاعَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْفَاعِلِ الْمُتَأَخِّرِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ» وَ «رَبَّهُ» مَفْعُولٌ، وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى «عَمْرٍ» وَهُوَ الْفَاعِلُ، وَإِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ فِيهِ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا - لِأَنَّ الْفَاعِلَ مَنُوبِي التَّقْدِيمِ عَلَى الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ بِالْفِعْلِ؛ فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ رُبَّنَةً، وَإِنْ تَأَخَّرَ لَفْظًا.

فَلَوْ اشْتَمَلَ الْمَفْعُولُ عَلَى ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى مَا اتَّصَلَ بِالْفَاعِلِ، فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ؟ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «ضَرَبَ عَلَامَهَا جَارُ هِنْدٍ» فَمَنْ أَجَارَهَا - وَهُوَ الصَّحِيحُ - وَجَّهَ الْجَوَازَ بِأَنَّهُ لَمَّا عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مَا اتَّصَلَ بِمَا رُبَّنَتُهُ التَّقْدِيمُ كَانَ كَعَوْدِهِ عَلَى مَا رُبَّنَتُهُ التَّقْدِيمُ، لِأَنَّ الْمُتَّصِلَ بِالْمُتَقَدِّمِ مُتَقَدِّمٌ.

قوله: (مذهب الكسائي) هو الذي في المتن، والثالث هو الأصح إجراء لا مجرى وإنما، فيقدر للمتأخر عاملاً كما ذكر في الأول.

قوله: (شاع في لسان العرب) أي والأصل في كثرة الاستعمال كونه قياسياً، وقوله: شد أي قياساً، وإن سمع كثيراً أيضاً.

قوله: (فمن أجازها النح) أي ومن منعها نظر إلى تأخر مفسر الضمير لفظاً ورتبة، مع عدم

وَقَوْلُهُ: «وَشَدَّ - إِلَى آخِرِهِ» أَيَّ شَدَّ عَوْدَ الضَّمِيرِ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُتَأَخِّرِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرَ»، فَالْهَاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِنَوْرَ - الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ - عَائِدَةٌ عَلَى «الشَّجَرَ» وَهُوَ الْمَفْعُولُ، وَإِنَّمَا شَدَّ ذَلِكَ لِأَنَّ فِيهِ عَوْدَ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظاً وَرُتْبَةً؛ لِأَنَّ «الشَّجَرَ» مَفْعُولٌ، وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ لَفْظاً، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَتَفَصَّلَ عَنِ الْفِعْلِ؛ فَهُوَ مُتَأَخِّرٌ رُتْبَةً.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَمْنُوعَةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ تَأْوِيلُهُ، وَأَجَازَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الطَّوَالُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَأَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَنِّيٍّ، وَتَابَعَهُمَا الْمُصَنِّفُ، وَمِمَّا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

[١٤٩] لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُضْعَباً دُعِرُوا وَكَادَ، لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ، يَنْتَصِرُ
وقوله:

[١٥٠] كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي دُرَى الْمَجْدِ
وقوله:

[١٥١] وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماً وَقَوْلُهُ:

[١٥٢] جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

تعلق الفعل به بخلاف: زان نوره الشجر فإنه وإن عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به، وعمل فيه فكان مشعوراً به.

قوله: «ممتوحة» أي شعراً ونثراً، وقوله: وأجازها أي فيهما أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو، وابن جني سكون الياء لأن أصله كني فعرب بإبدال الكاف جيماً وليس منسوباً للجن كما قد يتوهم، وبقي قول ثالث هو الحق وهو جوازها شعراً لا نثراً.

قوله: (لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم، وهو طلبوه، إلى المفعول المؤخر، وهو مصعب ابن الزبير رضي الله تعالى عنه. وذعروا مبني للمجهول أي خافوا جواب لما وهي إما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب، أو حرف وجود لوجود خلاف.

قوله: (ورقى) بشد القاف أي أعلى ورفع، والندى العطاء، والذرى بالضم جمع ذروة بالضم والكسر كما في القاموس وهي أعلى الشيء، والشاهد في شطريه ظاهر.

قوله: (ولو أن مجداً الخ) لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه يرثي به المطعم بن عدي أحد رؤساء المشركين بمكة لأنه كان يحوط النبي ﷺ وينصره قبل الهجرة، وأبقى جواب لو فعاد الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعماً وهو مفعول مؤخر.

قوله: (جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب بالحجارة، وقيل دعاء عليه بالأبنة، لأنها إنما تتعاقب عند طلب السفاد، وعدي بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهجاء.

وَقَوْلُهُ:

[١٥٣] جَزَى بَثْوُهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سَيْنَمَارُ
فَلَوْ كَانَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِالْفَاعِلِ الْمُتَقَدِّمِ عَائِداً عَلَى مَا اتَّصَلَ بِالْمَفْعُولِ الْمُتَأَخِّرِ امْتَنَعَتْ
الْمَسْأَلَةُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «ضَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هَيْدٍ»، وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضاً
خِلَافاً، وَالْحَقُّ فِيهَا الْمَنَعُ.

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

٢٤٢ - يَنْبُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ، كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ
يُحَذَفُ الْفَاعِلُ وَيُقَامُ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ، فَيُعْطَى مَا كَانَ لِلْفَاعِلِ: مِنْ لُزُومِ الرُّفْعِ؛

قوله: (أبا الغيلان) بكسر المعجمة، وعن بمعنى بعد، وعبر بالمضارع في يجزي استحضاراً
للحال الماضية وسينمار بكسر المهملة والنون وشد الميم رجل رومي بنى القصر المسمى بالخوزنق
بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة، فلما فرغ ألفاه من أعلاه لثلا يبني لغيره مثله
فضرب به المثل في سوء المجازاة. اللهم أحسن جزاءنا عندك بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام،
والله أعلم.

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

هذه الترجمة مصطلح المصنف، وهي أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذي لم
يسم فاعله لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينبوب كالظرف. إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق،
ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو: أعطى زيد ديناراً، وليس مراداً وإن أوجب بأن تلك العبارة
غلبت على ما ينبوب عن الفاعل أياً كان دون غيره.

قوله: (خير نائل) في الصحاح النوال العطاء، والنائل مثله لكن المراد هنا الشيء المعطى
لأنه تمثيل لإنابة المفعول به، لا المصدر.

قوله: (يحذف الفاعل) أي لغرض: إما لفظي كالإيجاز في نحو: ﴿بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ﴾
[النحل: ١٢٦] والسجع نحو: من طابت سريرته حمدت سيرته، وتصحيح النظم كقوله:

عُلِقْتُهَا عَرْضاً وَعُلِقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعُلِقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

أي علقنيها الله أي جعلني أحبها عرضاً بلا قصد، أو معنوي كالعلم به في: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ
ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] وجهله كسرق المتاع، وإبهامه كتصدق على مسكين، وتعظيمه بصون اسمه
عن لسانك، أو عن قرنه بالمفعول كخلق الخنزير وتحقيره. كقطع عمرو كراهة سماعه، والخوف
عليه أو منه، ونحو ذلك.

وَوُجُوبِ التَّأَخُّرِ عَنِ رَافِعِهِ، وَعَدَمِ جَوَازِ حَذْفِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «نَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ» فَخَيْرُ نَائِلٍ: مَفْعُولٌ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَالْأَصْلُ: «نَالَ زَيْدٌ خَيْرٌ نَائِلٍ» فَحَذَفَ الْفَاعِلُ - وَهُوَ «زَيْدٌ» - وَأَقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ - وَهُوَ «خَيْرٌ نَائِلٍ» - وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ؛ فَلَا تَقُولُ: «خَيْرٌ نَائِلٍ نَيْلٍ» عَلَى أَنَّ يَكُونَ مَفْعُولًا مُقَدِّمًا، بَلْ عَلَى أَنَّ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَخَبَرُهُ الْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ - وَهِيَ «نَيْلٍ»، وَالْمَفْعُولُ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ - وَالتَّقْدِيرُ: «نَيْلٌ هُوَ»، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ «خَيْرٍ نَائِلٍ» فَتَقُولُ: «نَيْلٍ».

٢٤٣ - فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اِضْمَامُنْ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ أَكْسَرُ فِي مُضِيِّ كَوُصِلْ

٢٤٤ - وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَةٍ كَيْسْتَحْيِيَ الْمَفْعُولَ فِيهِ: يُنْتَحَى

قوله: (مُقامه) بضم الميم لأنه من أقام الرباعي.

قوله: (فيعطي ما كان للفاعل) منه كون الأصل اتصاله بعامله وصيرورته كالجاء منه، وإغناؤه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان، وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب، وتأنيث العامل لتأنيثه، وتجريده من علامة التثنية، والجمع على ما سبق فيهما، وصيرورته مبتدأ إذا تقدم، ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الظرف والمجرور، لأن الكلام الآن في النائب المفعول به لا مطلق نائب.

قوله: (فأول الفعل الخ) كالاستدراك على قوله فيما له أي في كل شيء لا في صيغة العامل فإن الفاعل يرفع بالفعل الأصلي، واسمي الفعل، والفاعل والظرف، وأمثلة المبالغة، والجماد المؤول بمشتق، ولا يرتفع نائبه إلا بالفعل المغير، واسم المفعول، وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن، والفعل أقوال ثالثها الأصح جوازه حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل، ورفع الطعام أي من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمرو إذا كان عمرو مضروباً فيتعين إضافته له على أنه في محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه.

قوله: (اِضْمَمْنِ) أي ولو تقديرأ كنيل، وكذا قوله: اكسر كرد فإن وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فإذا أن يقدر مجيء غير الأولين، أو يراد بقوله: اضمم واكسر إذا لم يكن، وكذا يقال في قوله: منفتحاً.

قوله: (اكسر في مضي) أي في لغة الأكثر، ومنهم من يسكنه مطلقاً كقوله:

لَوْ عُصِرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ

ومنهم من يفتح في معتل اللام فتقلب الياء ألفاً فيقول في: رُئِي زَيْدٌ رُئِي بفتح الهمزة ففي المعتل ثلاثة لغات أفاده في التصريح.

قوله: (كَيْسْتَحْيِيَ) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل: الاعتراض، يقال: انتحيت جهة كذا، أي اعتمدتها في السير وملت إليها، وانتحيت لفلان عرضت له، وانتحيت السكين على حلقه عرضتها،

يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مُطْلَقاً، أَي: سَوَاءَ كَانَ مَاضِياً، أَوْ مُضَارِعاً، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمَاضِي، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ.
وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْمَاضِي قَوْلُكَ فِي وَصَلَ: «وَصَلَ» وَفِي الْمُضَارِعِ قَوْلُكَ فِي «يَنْتَحِي»:

«يَنْتَحِي».

٢٤٥ - وَالثَّانِي السَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَةٍ

٢٤٦ - وَثَالِثُ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَاسْتَحْلِي

إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مُفْتَتِحاً بِتَاءِ الْمُطَاوَعَةِ ضَمَّ أَوَّلُهُ وَثَانِيَهُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ فِي «تَدَخَّرَجَ» وَفِي «تَكَسَّرَ»؛ «تَكَسَّرَ» وَفِي «تَغَافَلَ»: «تَغَوَّلَ».

وَإِنْ كَانَ مُفْتَتِحاً بِهِمْزَةٍ وَضَلَّ ضَمَّ أَوَّلُهُ وَثَالِثُهُ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ فِي «اسْتَحْلَى»: «اسْتَحْلِي» وَفِي «اقتَدَرَ»: «اقتَدِرْ» وَفِي «انطلقَ»: «انطلقَ».

والمقول بالجر صفة لينتحي الأول بفتح الياء والثاني بضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظها.

قوله: (تا المطاوعة) هي قبول التأثير، وحصوله من الأول في الثاني كعلمته، فتعلم، وكسرتة فتكسر، وإنما قيد تاليها بكونه ثانياً لينبه على اختصاص هذا الحكم بالماضي فإن تاليها في المضارع ثالث فيبقى على أصله.

قوله: (وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولاً ولا أول لمحذوف يفسره اجعلنه، وكالأول مفعوله الثاني، ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله. فلا يفسر عاملاً فيه فإن جعل مبتدأ خبره اجعلنه بقي الإشكال في قوله كالأول لتقدمه عليه، وقد مر أن المصنف ارتكب ذلك كثيراً للضرورة.

قوله: (وفي تغافل الخ) أشار بذلك إلى أن مثل تاء المطاوعة وما أشبهها من كل تاء معتاد زيادتها، وإن لم تكن للمطاوعة كتبخر وتواني وتغافل، بخلاف ترمس الشيء أي رسمه، أي دفته فلا يضم تاليها لعدم اعتبار زيادتها إذ الأصل التوصل للساكن بالهمزة لا التاء.

قوله: (وفي انطلق الخ) صريحه بناء اللازم للمجهول، وقد منعه أكثرهم مطلقاً، ولا يرد عليهم قراءة: «وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا» [هود: ١٠٨] بضم السين لحكاية الكسائي سعد متعدياً، ومنعه أبو البقاء فيما لا يتعدى بحرف كقام وجلس. إذ لو بني ل بقي الفعل خبراً بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به. فيجوز كمر به، وقيل يجوز مطلقاً، وينوب المصدر المعروف عن الفاعل كجلس الجلوس. وأما الفعل الجامد فلا يبني اتفاقاً، وأما بناء كان وكاد وأخواتها فأجازته سيبويه والجمهور، ومنعه أبو حيان تبعاً للفارسي كما في النكت.

٢٤٧ - واكسر أو اشمم فَا ثَلَاثِي أَعْلُ عَيْنًا، وَضَمَّ جَا كَ «بُوعَ» فَاحْتُمِلْ
إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَبْنِي لِلْمَفْعُولِ ثَلَاثِيًّا مُعْتَلَّ الْعَيْنِ سُمِعَ فِي قَائِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ:
(١) إِخْلَاصُ الْكَسْرِ، نَحْوُ: «قِيلَ، وَبِيعَ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٥٤] حَيْكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تَحَاكَ تَخْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكَ
(٢) وَإِخْلَاصُ الضَّمِّ، نَحْوُ: «قُولُ، وَبُوعَ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٥٥] لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ
وَهِيَ لَعْنَةُ بَنِي دَبِيرٍ وَبَنِي فَقْعَسٍ، وَهُمَا مِنْ فَصْحَاءِ بَنِي أَسَدٍ.

(٣) وَالْإِشْمَامُ - وَهُوَ الْإِثْنَانُ بِالْفَاءِ بِحَرَكَةِ بَيْنِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ - وَلَا يَظْهَرُ ذَلِكَ إِلَّا فِي

قوله: (واكسر الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضممن.

قوله: (أو اشمم) بنقل فتح الهمزة إلى الواو وليست مكسورة لأنه من أشم الرباعي، ومصدره الإشمام، وفا بالقصر تنازعه كل من اكسر واشمم فاعمل فيه الثاني، وحذف من الأول ضميره لكونه فضلة، وعيناً تمييز محوّل عن نائب الفاعل أي أعلنت عينه، وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجابا لقصر خبره قال ابن هشام، ولما كان ذكر الضم لا يكفي لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على إسكان العين وقلبها واواً.

قوله: (معتل العين) الأولى هنا وفيما يأتي معل بلا تاء ليساوي عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعمور وصيد واعتور، فإذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح.

قوله: (ثلاثة أوجه) الكسر أعلاها والضم أَرادها.

قوله: (حيكت) بالياء وروي بالواو فأورده الأشموني شاهداً للضم، وضميرها لرداء يصفه بالقوة والمتانة وهو يؤنث ويذكر أي نسجت تلك الرداء على نيرين أي طاقتين، وإذ تحاك أي إذ حيكت وتختبط الشوك أي تضربه من اختبط الشجرة ضربها بعصا ونحوها، ولا تشاك أي لا يخرقها الشوك لصفاقتها.

قوله: (شباباً) اسم ليت الأولى، وبوع خبرها، والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فهي مرفوعة بالضممة الظاهرة، والثالثة مؤكدة للأولى وما بينهما اعتراض، والاستفهام إنكاري، وشيئاً مفعول مطلق لينفع أي لا تنفع ليت نفعاً ما لا مفعول به خلافاً للعبني وروي بما بدل هل.

قوله: (بني دبير) بمهمله فموحدة مصغراً.

قوله: (بالفاء محركة) بالميم فهو حال من الفاء، وفي نسخ الإثنيان بحركة بين الخ، ولا غبار على هذين. وفي نسخ: الإثنيان بالفاء بحركة الخ، وفيها تعلق حرفي بمعنى واحد بعامل واحد،

الَلْفُظُ، ولا يظهر في الحُطِّ، وقد قُرِئَ في السبعة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ﴾ [هود: ٤٤] بالإشمام في «قِيلَ»، و «غِيضَ».

٢٤٨ - وَإِنْ بِشَكْلِ خِفَفَ لَبْسٌ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِبَاعٌ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ

إذا أُسْنِدَ الْفِعْلُ الثَّلَاثِيُّ الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ - بَعْدَ بَنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ - إِلَى ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُحَاطٍ أَوْ غَائِبٍ: فَإِذَا أَنْ يَكُونَ وَائِيًّا، أَوْ يَأْتِيًّا.

فَإِنْ كَانَ وَائِيًّا - نحو: «سَامٌ» مِنَ السَّوْمِ - وَجَبَ - عِنْدَ الْمُصَنِّفِ - كَسْرُ الْفَاءِ أَوْ الْإِشْمَامُ؛ فَتَقُولُ: «سِمْتُ»، ولا يَجُوزُ الضَّمُّ؛ فَلَا تَقُولُ: «سُمْتُ»؛ لِثَلَاثِ يَلْتَبَسُ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّهُ بِالضَّمِّ لَيْسَ إِلَّا، نَحْوُ: «سُمْتُ الْعَبْدُ».

وَإِنْ كَانَ يَأْتِيًّا - نَحْوُ: «بَاعٌ» مِنَ الْبَيْعِ - وَجَبَ - عِنْدَ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا - ضَمُّهُ أَوْ الْإِشْمَامُ؛ فَتَقُولُ: «بَعْتُ يَا عَبْدُ» ولا يَجُوزُ الْكَسْرُ؛ فَلَا تَقُولُ: «بِعْتُ»؛ لِثَلَاثِ يَلْتَبَسُ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ؛ فَإِنَّهُ الْكَسْرُ فَقَطْ، نَحْوُ: «بِعْتُ الثَّوْبَ».

وهذا معنى قوله: «وَإِنْ بِشَكْلِ خِفَفَ لَبْسٌ يُجْتَنَّبُ» أي: وَإِنْ خِفَفَ اللَّبْسُ فِي شَكْلِ مَنْ الْأَشْكَالِ السَّابِقَةِ - أَغْنَى الضَّمُّ، وَالْكَسْرُ، وَالْإِشْمَامُ - عِدْلَ عَنْهُ إِلَى شَكْلِ غَيْرِهِ لَا لَبْسَ مَعَهُ.

وهو ممنوع إلا أن تجعل الباء الأولى لمجرد التعدية، والثانية للملابسة أو الثانية للتعدية، والأولى بمعنى على.

قوله: (بين الضم والكسر) أي بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق، وجزء من الكسرة كثير لاحق، ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوي فالبينية على جهة الإفراس لا الشيوخ. والقراء يسمون ذلك دوماً، والإشمام عندهم يطلق على الإشارة بالشفيتين في الرفع والضم عند الوقف على نحو نستعين، ومن قبل، وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق.

قوله: (في السبعة) أي للكسائي وهشام.

قوله: (إلى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور وغيره نحو: بعنا وبعتما وبعتن. إلا أن الغائب لا يلتبس إلا عند إسناده لنون النسوة فما قيل إن الصواب إسقاط قوله: أو غائب خلاف الصواب نعم الأولى بدله، أو غائبات كما في نسخ.

قوله: (ولا يجوز الضم) أي إذا لم يكن مكسور العين كخفت، وإلا امتنع فيه الكسر كاليائي لا الضم لأن المبني للفاعل ليس إلا بالكسر.

قوله: (من الأشكال السابقة) صريح في أن الإشمام شكل، وهو كذلك إن أريد بالشكل كيفية اللفظ، وصيغته المسموعة لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره. فالمراد من مجموع الأشكال السابقة، أو يقال الجملة الشرطية لا تستلزم الوقوع، فإن أريد بالشكل التحرك بحركة خاصة كان إطلاقه على الإشمام بالتغليب.

هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرُهُ أَنَّ الْكَسْرَ فِي الْوَائِي، وَالضَّمُّ فِي الْيَائِي، وَالْإِشْمَامُ، هُوَ الْمُخْتَارُ، وَلَكِنْ لَا يَجِبُ ذَلِكَ، بَلْ يَجُوزُ الضَّمُّ فِي الْوَائِي، وَالْكَسْرُ فِي الْيَائِي. وَقَوْلُهُ: «وَمَا لِيَاغَ قَدْ يَرَى لِيَخُو حَبَّ» مَعْنَاهُ أَنَّ الَّذِي ثَبَتَ لِفَاءِ «بَاع» - مِنْ جَوَازِ الضَّمِّ، وَالْكَسْرِ، وَالْإِشْمَامِ - يَثْبُتُ لِفَاءِ الْمُضَاعَفِ، نَحْوُ: «حَبَّ» فَتَقُولُ: «حَبَّ»، وَ«حَبَّ» وَإِنْ شِئْتَ أَشْمَمْتَ.

٢٤٩ - وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي
أَيُّ: يَثْبُتُ - عِنْدَ الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ - لِمَا تَلِيهِ الْعَيْنُ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ يَكُونُ عَلَى وَزْنٍ: «افْتَعَلَ» أَوْ «انْفَعَلَ» - وَهُوَ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ - مَا يَثْبُتُ لِفَاءِ «بَاعَ»: مِنْ جَوَازِ الْكَسْرِ، وَالضَّمِّ، نَحْوُ: «أَخْتَوَرُ»، وَ«أَنْقَوَدَ» وَالْكَسْرُ، نَحْوُ: «أَخْتِيرُ»، وَ«أَنْقِيدُ» وَالْإِشْمَامُ، وَتَحَرُّكُ الْهَمْزَةُ بِمِثْلِ حَرَكَةِ التَّاءِ وَالْقَافِ.
٢٥٠ - وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرَّ بِنِيَابَةٍ حَرِي
تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا بُنِيَ لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ أَقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَأَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ الْمَفْعُولُ بِهِ أَقِيمَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَصْدَرُ أَوْ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَقَامَهُ، وَشَرَطَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلنِّيَابَةِ، أَيُّ: صَالِحًا لَهَا، وَأَخْتَرَزَ بِذَلِكَ مِمَّا لَا يَصْلُحُ لِلنِّيَابَةِ.

قوله: (هذا ما ذكره المصنف) أي فإن قوله يجنب ظاهر في المنع، وإن احتمل الكراهة.

قوله: (بل يجوز الخ) أي ولا يضر الإلباس، كما لم يبالوا به في نحو مختار وتضار، فإنهما يحتملان المجهول والمعلوم، ورد بأن هذا إجمال لا لبس كما هنا لكن في النكت عن أبي حيان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب، ونص على جوازها سيبويه.

قوله: (الذي ثبت لفاء باع الخ) لكن الأوضح في المضاعف الضم فالإشمام فالكسر، وفي باع بالعكس حتى قيل: لا يجوز فيه غير الضم، والأصح الجواز قرأ علقمة «رُذْتُ إِلَيْنَا» [يوسف: ٦٥] ولو ردوا لعادوا بالكسر، وقرأ الجماعة بالضم الخالص، والتباس الثاني بأمر الجماعة مدفوع «بلو لأن الأمر لا يقع بعدها على أن اللازم بدون لو إجمال لا إلباس».

قوله: (وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تمثيله باختار وانقاد، وليس بلازم بل مثله المضاعف كاشتد وأنهل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي.

قوله: (بمثل حركة التاء) أي من ضم أو كسر أو إشمام.

قوله: (وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفاً لمحدوف أي ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده إن جعل صفة له أو عمله فيه إن جعل حالاً من ضميره المستتر فيه، وحر أي حقيق خبره وبنية متعلق به.

قوله: (أو حرف جر) أي مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعاً لظاهر التسهيل وشرح

كَالظَّرْفِ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ، وَالْمُرَادُ بِهِ: مَا لَزِمَ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، نَحْوُ: «سَحَرَ» إِذَا أُريدَ بِهِ سَحَرُ يَوْمٍ بَعَيْنِهِ، وَنَحْوُ: «عِنْدَكَ» فَلَا تَقُولُ: «جُلِسَ عِنْدَكَ» وَلَا «رُكِبَ سَحَرٌ»؛ لِثَلَاثِ تَخْرِجَهُمَا عَمَّا اسْتَقَرَّ لَهُمَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مِنْ لُزُومِ النَّصْبِ، وَكَالْمَصَادِرِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ، نَحْوُ: «مَعَاذَ اللَّهِ» فَلَا يَجُوزُ رَفْعُ «مَعَاذَ اللَّهِ»؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الظَّرْفِ، وَكَذَلِكَ مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ: مِنَ الظَّرْفِ،

الكافية من أن الغائب هو المجموع ونقل ترجيحه عن ابن هشام. لكن قال في الارتشاف لم يذهب إلى ذلك أحد، بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده. فهو في محل رفع كما أنه بعد المبني للفاعل في محل نصب، وعند الفراء الحرف وحده، وهذا مرغوب عنه إذ الحرف لا حَظَّ له في الإعراب أصلاً اهـ.

وعلى الثاني، ففي المتن مضاف مقدر أي أو مجرور حرف جر. وذهب السهيلي وابن درستويه إلى عدم نية الجار والمجرور أصلاً، وما أوهم ذلك يقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل، أو ضمير مبهم يعود لما دل عليه الفعل من حدث، أو زمان أو مكان، إذ لا دليل على تعيين أحدها، والمختار مذهب البصريين.

قوله: (ما لزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض، وإذا وسحر، ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها. وهو الجر بمن كعند وثم بالفتح فكل ذلك لا تجوز إنابته لعدم تصرفه إذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً، ولا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكر. فلا يقال ما جيء قط، ولا يجاء إذا جاء زيد على إنابتهما، وأجازه الأخفش فيقال: جُلسَ عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلاً، ومبتدأ مع نصبه على الظرفية لكن المشهور أن فتحته حيثئذ بناء لإضافته إلى المبني لا إعراب أفاده في التصريح.

قوله: (ونحو عندك) عطف على قوله: ما لزم لا على سحر لثلا يقتضي أنه يلزم النصب أبداً، وليس كذلك بل يخرج عنه إلى شبهه. وهو الجر بمن. قوله: (من لزوم النصب) أي أو شبهه.

قوله: (معاذ الله) مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله أي: أعوذ بالله معاذاً، وإنما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية، ومثله سبحانه.

قوله: (وكذلك ما لا فائدة فيه الخ) استفيد منه أنه لا ينوب من الظروف والمصادر إلا المتصرف المختص بالمتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم، ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل، والمختص من الظروف ما خصص بشيء من أنواع المخصصات، ومن المصادر ما ليس لمجرد التأكيد بأن يكون مبيناً للعدد كضرب ثلاثون ضربة، أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم، أو لنوع مقصود إيهامه كقوله تعالى: ﴿قَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [البقرة: ١٧٨] شيء أي نوع ما من أنواع العفو، سواء صدر من كل الورثة أو بعضهم. وإنما

وَالْمُضَدَّرِ، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، فَلَا تَقُولُ: «سِيرَ وَقُتٌ»،

جعل شيء مصدرًا لا مفعولاً به لأن عفا لازم، وجعله بمعنى ترك ضعيف إذ لم يثبت عفا الشيء بمعنى تركه بل أعفاه كما في البيضاوي، وأما النائب من المجرور فشرطه أيضاً الاختصاص كما يفيد قول الشارح ولا جلس في دار وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كمذ، ومنذ الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم، والاستثناء الملازمة للمقسم به والمستثنى، ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن إذا جاءت له وأما قوله:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ

فنائب فاعل يُغْضِي ضمير المصدر أي، ويغضي هو أي الإغضاء المعهود وهو إغضاء الحياء أو إغضاء كائن من مهابته، أو التقدير، ويغضي هو أي الطرف أي تطبق العين من مهابته كما استقر به الروداني لأن الإغضاء خاص بالطرف فيدل عليه، وليس المجرور نائب الفاعل لأنه لكون جاره للتعليل مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى، ولهذا امتنع إنابة المفعول لأجله، والحال والتمييز، وأما منع المفعول معه، والمستثنى فللفصل بينهما وبين الفعل، والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم، حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه، وجهد أن يستلم الحجر فمنعه الزحام. فجلس بعيداً على كرسي ينتظر الفصوف فجاء زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أرجاً فلما انتهى للحجر تنحى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابته الناس هذه الهيئة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل إليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا أعرفه:

هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا التَّقِيُّ التَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِهِ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ
يَكَاذُ يُمَسِّكُهُ عِزْفَانُ رَاحَتِهِ رُكْنَ الْحَطِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ
هَذَا ابْنُ قَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلُهُ بِجَدِّهِ أَتَبَيَّاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا
يُغْضِي حَيَاءً الْخَ إِلَى أَنْ قَالَ:

مِنْ مَعْشَرِ حُبِّهِمْ دِينَ وَيُغْضُهُمْ كُفْرَ وَقَرْبُهُمْ مَلَجًا وَمُعْتَصَمُ
إِنْ عُدَّ أَهْلُ التَّقَى كَانُوا أُمَمَتُهُمْ أَوْ قِيلَ مَنْ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ قِيلَ هُمْ
لَا يَسْتَطِيعُ جَوَادُ بُعْدِ غَايَتِهِمْ وَلَا يُدَانِيهِمْ قَوْمٌ وَإِنْ كَرُمُوا
مَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ يَعْرِفُ أَوْلِيَّةَ دَا الدِّينِ مِنْ بَيْتِ هَذَا نَالُهُ الْأُمَمُ

فغضب عليه هشام حتى سجنه، فأرسل إليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها، وقال مدحت الله لا للعتاء فأرسل يقول له: إنا أهل البيت إذا وهبنا شيئاً لا نستعيده. والله يعلم نيتك ويشيك عليها فقبلها.

ولا «ضَرَبَ ضَرْبًا»، ولا «جَلَسَ فِي دَارٍ» لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةٌ فِي ذَلِكَ.

وَمِثَالُ الْقَائِلِ مِنْ كُلِّ مِنْهَا قَوْلُكَ: «سَبَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَضَرَبَ ضَرْبًا شَدِيدًا، وَمَرَّ بِرَيْدٍ».

٢٥١- وَلَا يَنْتُوبُ بَعْضُ هَٰذَا، إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدُ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ - إِلَّا الْأَخْفَشَ - أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ بَعْدَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَمَصْدَرٌ، وَظَرْفٌ، وَجَارٌ وَمَجْرُورٌ - تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ، فَتَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ

قوله: (ولا ضرب ضرب) أي لأنه لا فائدة في إسناد الفعل إلى المبهم من المصدر، أو الزمان، أو المكان لانفهام الأولين منه وضعاً، والثالث التزاماً فلا بد من تخصيصها بشيء من المخصصات. ولا عبرة، إفادة المصدر تأكيد الفعل لأن هذه غير فائدة الإسناد وأولى من ذلك بالمنع ضرب على إضمار ضمير الضرب المبهم لأن الضمير أشد إبهاماً من الظاهر نعم إن عاد على مصدر مختص بلام العهد، أو بصفة محذوفة لدليل جاز، كما مر في: يغضي حياء الخ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَجِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبا: ٥٤] وقوله:

وَقَالَتْ مَتَى يَنْتَحِلُ عَلَيْكَ وَيَعْتَلِلُ يَسُوكُ وَإِنْ يَكْشِفَ غَرَامَكَ تَذَرِبُ

وقوله:

فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُهُ هُوَ طَائِلُهُ

أي حيل هو أي الحول المعهود الحاصل بالموت، أو بغزوة بدر في أحد التفاسير، ويعتدل هو أي الاعتلال المعهود الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم، واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح وغيره أي، ولا يصح جعل بين في الآية، ودون في البيت نائب الفاعل، لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كما في التصريح نعم يجوز ذلك عند الأخفش فيكونان منصوبين على الظرفية في محل رفع بالنيابة كما مر في عند وكذا عند من يجوز تصرفهما كما في قراءة ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالرفع ﴿وَمَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥] بالجر وقوله:

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمِيْتُ حَقِيبَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء، ولا يصح جعل النائب في البيت الأخير ضمير ذي حاجة حملت لأن الفعل لازم لا يتعدى إلى المفعول بنفسه، فتدبر.

قوله: (في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولاً به لكن لم يذكر فلا يمتنع إنابة غيره سم.

قوله: (مفعول به) أي ولو منصوباً بنزع الخافض فتمتنع إنابة غيره مع وجوده، كإنابته مع وجود منصوب بنفس الفعل. كاخترت زيدا الرجال عند الجمهور خلافاً للقراء والتسهيل.

قوله: (وقد يرد) أي شذوذاً أو ضرورة.

ضَرْباً شَدِيداً يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ مُقَامَهُ مَعَ وُجُودِهِ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ شَأْداً أَوْ مُؤَوِّلاً.

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ وَهُوَ مَوْجُودٌ: تَقَدَّمَ، أَوْ تَأَخَّرَ؛ فَتَقُولُ: «ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْداً، وَضَرِبَ زَيْداً ضَرْبٌ شَدِيدٌ» وَكَذَلِكَ فِي الْبَاقِي؛ وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ: «لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» [الجاثية: ١٤] وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[١٥٦] لَمْ يُغْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّداً وَلَا شَفَى ذَا الْعَيِّ إِلَّا دُوْهُدَى

وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَيْهِ جَارَ إِقَامَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ فَتَقُولُ: ضَرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَضَرِبَ فِي الدَّارِ زَيْداً، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ، نَحْوُ: «ضَرِبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ»؛ فَلَا يَجُوزُ «ضَرِبَ زَيْداً فِي الدَّارِ».

٢٥٢ - وَيَبْتَغِي قَدْ يَنْتُوبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ «كَسَا» فَيَسَمَّى التَّيْبَاسُةَ أَوْ مِنْ

إِذَا بَنِيَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: فَإِذَا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ «أَعْطَى»، أَوْ مِنْ بَابِ «ظَنَّ».

فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ «أَعْطَى» - وَهُوَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْبَيْتِ - فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا وَكَذَلِكَ الثَّانِي، بِالِاتِّفَاقِ؛ فَتَقُولُ: «كُسي زَيْدٌ جَبَّةً، وَأَعْطِي عَمْرُو دِرْهَماً»، وَإِنْ شِئْتَ أَقَمْتَ الثَّانِي؛ فَتَقُولُ: «أَعْطِي عَمراً دِرْهَماً، وَكُسي زَيْداً جَبَّةً».

هَذَا إِنْ لَمْ يَخْصُلْ لَبْسٌ بِإِقَامَةِ الثَّانِي، فَإِذَا حَصَلَ لَبْسٌ وَجَبَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «أَعْطَيْتَ زَيْداً عَمراً» فَتَتَعَيَّنُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ، فَتَقُولُ: «أَعْطِي زَيْداً عَمراً» وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي حَيْثُ لَدَّ، لِثَلَا يَخْصُلُ لَبْسٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُضْلَحُ أَنْ يَكُونَ آخِذاً، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ.

قوله: (أبي جعفر) هو من العشرة.

قوله: (ليجزي قوماً الخ) أي ببناء يجزي للمجهول، ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به. وهو قوماً، وكذا لم يعن مجهول، وبالعليا نائبه مع وجود المفعول به وهو: سيداً، أي لم يعن الله أي لم يجعل أحداً يعتني بالعليا إلا سيداً، وأوله البصريون بأنه ضرورة، والنائب في الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفروا، وغاية ما فيه إنابة المفعول الثاني. وهو جائز، هذا وحقق في شرح الجامع أن الأحق النيابة ما يكون أهم في الكلام مثلاً لو كان القصد إيقاع ضرب زيد أمام الأمير أنيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا.

قوله: (من باب كسا) هو ما كان ثاني مفعوليه غير خبر في الأصل، ولا أحدهما منصوباً بنزع الخافض كاخترت الرجال زيداً.

قوله: (لثلا يحصل لبس الخ) أي ولا يدفعه تأخير النائب لأن كون الأصل تأخير الثاني، عارض

وَنَقَلَ الْمُصَنَّفُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَابِ يَجُوزُ إِقَامَتُهُ عِنْدَ أَمَنِ اللَّبْسِ؛ فَإِنْ عَنَى بِهِ أَنَّهُ اتِّفَاقٌ مِنْ جِهَةِ النُّحَوِيِّينَ كُلِّهِمْ فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مَعْرِفَةً، وَالثَّانِي تَكْريراً تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ؛ فَتَقُولُ: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا»، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ إِقَامَةُ الثَّانِي، فَلَا تَقُولُ: «أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا».

٢٥٣- فِي بَابِ «ظَنَّ» رَأَى الْمَنْعَ اسْتَهْزَأَ وَلَا أَرَى مَلْعَمًا إِذَا الْقَصْدُ شَهْرٌ

يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًّا إِلَى مَفْعُولَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا خَبَرٌ فِي الْأَصْلِ، كَظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا، أَوْ كَانَ مُتَعَدِّيًّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ كَأَرَى وَأَخَوَاتِهَا - فَالْأَشْهُرُ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ يَجِبُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ، وَيَمْتَنِعُ إِقَامَةُ الثَّانِي فِي بَابِ «ظَنَّ» وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ فِي بَابِ: «أَعْلَمَ»؛ فَتَقُولُ: «ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا» وَلَا يَجُوزُ: «ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا» وَتَقُولُ: «أَعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا» وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي؛ فَلَا تَقُولُ: «أَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا» وَلَا إِقَامَةُ الثَّلَاثِ؛ فَتَقُولُ: «أَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا» وَنَقَلَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى مَنَعِ إِقَامَةِ الثَّلَاثِ، وَنَقَلَ الْإِتِّفَاقَ - أَيْضًا - ابْنُ الْمُصَنَّفِ.

وَدَهَبَ قَوْمٌ - مِنْهُمْ الْمُصَنَّفُ - إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ، لَا فِي بَابِ «ظَنَّ» وَلَا فِي بَابِ «أَعْلَمَ» لَكِنْ يَشْتَرَطُ أَلَّا يَحْصُلَ لِبَسٌ؛ فَتَقُولُ: «ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا»، وَأَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا». وَأَمَّا إِقَامَةُ الثَّلَاثِ مِنْ بَابِ «أَعْلَمَ» فَتَقَلَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ وَابْنُ الْمُصَنَّفِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى مَنَعِهِ، وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَا، فَقَدْ نَقَلَ غَيْرُهُمَا الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ؛ فَتَقُولُ: «أَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا».

كون الأصل إنابة الفاعل معنًى، فلا يدل على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف: ضرب موسى عيسى. فإن تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه. وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لأن غاية ما يفيد كونه المؤنث هو النائب، وأما كونه أخذاً أو مأخوذاً فشيء آخر.

قوله: (فليس بجيد الخ) يجاب عنه بأنه لم يصح عنده حكاية الخلاف، أو مراده اتفاق جمهور البصريين.

قوله: (ولا يجوز عندهم الخ) أي وإن لم يحصل لبس، لأن المعرفة أحق بالإسناد، وقيل بالمنع مطلقاً طرداً للباب.

قوله: (إذا قصد ظهر) أي بشرط ظهوره فإذا شرطية لا إذا التعليلية.

قوله: (فقد نقل غيرهما الخلاف) أي أجازه بعضهم حيث لا لبس كما مثل، وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنا لأنه ثاني مفعولي ظن فنقل الاتفاق غلط، قاله ابن هشام.

تنبيه: شرط إنابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة، وإلا امتنع اتفاقاً كما يمتنع في غير الثاني إلا إذا حكيت بالقول لأنها حينئذ كالمفرد لقصد لفظها نحو: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا» [البقرة: ١١] فإن كان الثاني ظرفاً مع وجود الأول ففيه الخلاف المار في الظرف مع المفعول،

فَلَوْ حَصَلَ لَبَسٌ تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ فِي بَابِ «ظَنَّ، وَأَعْلِمَ» فَلَا تَقُولُ: «ظَنَّ زَيْدًا عَمَرُو» عَلَى أَنَّ «عَمَرُو» هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَلَا «أَعْلِمَ زَيْدًا خَالِدٌ مُنْطَلِقًا».

٢٥٤ - وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلَّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا حُكْمُ الْمَفْعُولِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْفَاعِلِ حُكْمُ الْفَاعِلِ؛ فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْفِعْلُ إِلَّا فَاعِلًا وَاحِدًا، كَذَلِكَ لَا يَرْفَعُ الْفِعْلُ إِلَّا مَفْعُولًا وَاحِدًا؛ فَلَوْ كَانَ لِلْفِعْلِ مَعْمُولَانِ فَأَكْثَرَ أَقَمْتُ وَاحِدًا مِنْهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَنَصَبْتُ الْبَاقِي؛ فَتَقُولُ: «أَعْطَيْ زَيْدٌ دِرْهَمًا، وَأَعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا، وَضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ».

اِسْتِغْثَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَفْعُولِ

٢٥٥ - إِنْ مُضْمِرٌ أَسْمَ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلَ عَنْهُ: يَنْصَبُ لْفِظِهِ، أَوْ الْمَحَلِّ

وعلى الجواز فالتائب متعلقه لأنه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافاً لسم لأنه معمول للمتعلق لا للفعل بخلاف: مُرَّ بزيد كما مر.

قوله: (فلا تقول ظن الخ) أي لأن كلا منهما يصلح أن يكون ظاناً ومظنوناً.

قوله: (ونصب الباقى) أي لفظاً في غير المجرور ومحلاً فيه والله أعلم.

اِسْتِغْثَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَفْعُولِ

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه، ووسطوه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى. اهـ صبان. وفيه أن أول المنصوبات المفعول به في باب تعدي الفعل ولزومه، وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع أنه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا توسطه أيضاً.

قوله: (إن مضمراً اسم الخ) مضمراً فاعلاً بمحذوف يفسره شغل، وفعلًا مفعولاً لذلك المحذوف وضمير عنه، ولفظه للاسم السابق والباء في: ينصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه بإعادة العامل بمعناه، وآل في المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أي إن شغل ضمير اسم سابق فعلاً عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيداً ضربته أو محله كهذا ضربته فالسابق الخ فاللفظ، والمحل للاسم السابق لا للمضممر لأن نصبه محلي أبداً. هذا ما أشار إليه الموضح والأشموني، وهو التحقيق. وأشار الشارح كغيره إلى أن اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدي الفعل إليه بنفسه وبمحله تعديه بالحرف كزيداً مرت به، مجازاً من إطلاق الملزوم، وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه، وهو التعدي بالنفس والواسطة، وعلى هذا بالضمير في لفظه للمضممر والباء سببية متعلقة بشغل، ويكون قوله الآتي:

وَقَضَلَ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَزَ

٣٥٦ - قَالِ السَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلٍ أَضْمَرَ حَشَمًا، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

الاشْتِغَالُ: أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمُ، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ، قَدْ عَمِلَ فِي ضَمِيرِ ذَلِكَ الْاسْمِ أَوْ فِي سَبَبِيهِ - وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْاسْمِ السَّابِقِ - فَمِثَالُ الْمُشْتَغِلِ بِالضَّمِيرِ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وَزَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ» وَمِثَالُ الْمُشْتَغِلِ بِالسَّبَبِيِّ «زَيْدًا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ» وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «إِنْ مُضَمَّرَ اسْمٌ - إِلَى آخِرِهِ» وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ شَغَلَ مُضَمَّرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا عَنْ ذَلِكَ الْاسْمِ الْمُضَمَّرَ لَفْظًا نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» أَوْ بِنَصْبِهِ مَحَلًّا، نَحْوُ: «زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ» فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ «ضَرَبْتُ»، وَ«مَرَزْتُ» اشْتَغَلَ بِضَمِيرِ «زَيْدٍ» لَكِنْ «ضَرَبْتُ» وَصَلَ إِلَى الضَّمِيرِ بِنَفْسِهِ، وَ«مَرَزْتُ» وَصَلَ إِلَيْهِ بِحَرْفٍ جَرٍّ؛ فَهُوَ

تعميماً بعد تخصيص لأن فصل المشغول إما من ضمير الاسم السابق كما ذكر، أو من سببيه كزيداً مررت بغلامه فلا تكرر.

قوله: (فالسابق) نصب بمحذوف يفسره انصبه. وأفاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه.

قوله: (أضمر) أي حذف حتماً أي إضماراً حتماً كما سيذكره الشرح لا نصباً حتماً لأن في النصب التفصيل الآتي.

قوله: (أن يتقدم اسم) أي واحد لأنه نكرة في الإثبات فيفيد أن المشغول عنه لا يتعدد مع اتحاد العامل المقدر لأنه لم يسمع، وأما: زيداً وعمراً ضربتهما، فكالاسم الواحد بسبب العطف، وأجازه الأخفش أن عمل المقدر في متعدد كزيداً درهماً أعطيته إياه. فإن تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضي كزيداً أخاه غلامه ضربته. أي لابتست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه وأفاد أيضاً اشتراط تقدمه وأما: ضربته زيداً فليس اشتغالاً، بل إن نصب زيد فبدل من الهاء، أو رفع فمبتدأ مؤخر، ويشترط فيه أيضاً قبوله الإضمار، فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور ما يختص بالظاهر كحتى، كذا في الصبان. لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين إلا أن يكون فيه خلاف. وكونه مفتقراً لما بعده فلا اشتغال في: جاءك زيد فأكرمه، وكونه مختصاً لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء، وإن تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في: ﴿وَرُهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغني.

قوله: (ويتأخر عنه فعل) هذا هو المشغول، وهو العامل الذي يذكر، وشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي، وصلوحه للعمل فيما قبله سواء كان فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو مفعولاً دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب، لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يعمل فيما قبله. نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل، وليس عند مجوز تقديم معمول الأولين. وخبر الثالث كزيداً لست مثله أي باينت زيداً لست مثله.

قوله: (في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل، وشرطه كونه ضمير الاسم السابق، أو سببيه

مَجْرُورٌ لَفْظًا وَمَنْصُوبٌ مَحَلًّا، وَكُلٌّ مِنْ «ضَرَبْتُ، وَمَرَزْتُ» لَوْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِالضَّمِيرِ لَتَسَلَّطَ عَلَى «زَيْدٍ» كَمَا تَسَلَّطَ عَلَى الضَّمِيرِ، فَكُنْتُ تَقُولُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ» فَتَنْصِبُ «زَيْدًا» وَيَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِتَنْبِيهِهِ كَمَا وَصَلَ إِلَى ضَمِيرِهِ، وَتَقُولُ: «بِزَيْدٍ مَرَزْتُ» فَيَصِلُ الْفِعْلُ إِلَى زَيْدٍ بِالْبَاءِ كَمَا وَصَلَ إِلَى ضَمِيرِهِ، وَيَكُونُ مَنْصُوبًا مَحَلًّا كَمَا كَانَ الضَّمِيرُ.

وَقَوْلُهُ: «فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ - إِلَى آخِرِهِ» مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْأِسْمَ وَالْفِعْلَ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَيَجُوزُ لَكَ نَصْبُ الْأِسْمِ السَّابِقِ.

وَاخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فِي نَاصِبِهِ:

فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ نَاصِبَهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمُفَسَّرِ وَالْمُقَسَّرِ، وَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمُضْمَرُ مُوَافِقًا فِي الْمَعْنَى لِذَلِكَ الْمُظْهِرِ، وَهَذَا يَشْمَلُ مَا وَافَقَ لَفْظًا نَحْوَ قَوْلِكَ فِي «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»: إِنَّ التَّقْدِيرَ «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» وَمَا وَافَقَ مَعْنَى دُونَ لَفْظِ كَقَوْلِكَ فِي «زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ»: إِنَّ التَّقْدِيرَ: «جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ»، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ.

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ كُوفِيٍّ، وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ عَمَلٌ فِي الضَّمِيرِ وَفِي الْأِسْمِ مَعًا؛ فَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» كَانَ

كما يعلم من كلامه. ويجوز حذفه بقیح لما فيه من القطع بعد التهيئة اه صبان، ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه، ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه. وقوله: فالسابق انصبه الخ، أن العامل إذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» [التوبة: ٦] لا يكون اشتغالا، والمنقول عن شارح التسهيل وأبي حيان أنه منه، وكذا في التوضيح وهو المتجه، ففي الضابط قصور؛ فأحد فاعل بمحذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره، ولا يرد أنه لو تفرغ له لم يعمل فيه لأن ذلك لعارض تقدمه، ولو تأخر عنه لعمل فيه. والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل، والأسم السابق، وصحح الدماميني خلافه لحكاية الأخفش عن العرب: زيداً جلست عنده، مع أن زيداً مفعول به، وعنده ظرف، والتقدير: لا يست زيداً جلست عنده.

قوله: (مضمر وجوباً) أي لأن المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما. وأما قوله تعالى: «إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا» [يوسف: ٤] الآية، فليس اشتغالا بل رأيت الثاني تأكيد، وساجدين مفعول ثانٍ لرأيت الأول، أو مفعوله الثاني محذوف أي ساجدين لي، وقوله: «وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ» [الأنبياء: ٣٣] مفعول لمحذوف يفسره رأيتهم، والجمع حيثئذٍ للتعظيم.

قوله: (وما وافق معنى دون لفظ) أي سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدي بالباء. والمجاورة بخلاف المتعدي بعلى فمعناه المحاذاة أو بالزوم ولو عرفاً كزيداً ضربت أخاه، أو قتلت عدوه: أي أهنت زيداً أو سررت. لأن ذلك لازم عرفاً للفعل المذكور فهو يدل عليه، ومثله: زيداً

«صَرَيْتُ» ناصباً لـ «زَيْدٍ» وَلِلْهَاءِ، وَرَدَّ هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَامِلٌ وَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ اسْمٍ وَمُظْهَرِهِ، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ عَامِلٌ فِي الظَّاهِرِ، وَالضَّمِيرُ مُلَغًى، وَرَدَّ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُلَغًى بَعْدَ اتِّصَالِهَا بِالْعَوَامِلِ.

٢٥٧ - وَالنَّصْبُ حَتْمٌ، إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ: كَإِنْ وَحَيْثُمَا

ذَكَرَ التَّخْوِيُونَ أَنَّ مَسَائِلَ هَذَا الْبَابِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، أَحَدُهَا: مَا يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ، وَالثَّانِي: مَا يَجِبُ فِيهِ الرَّفْعُ، وَالثَّلَاثُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ، وَالرَّابِعُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَالرَّفْعُ أَرْجَحُ، وَالْخَامِسُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ عَلَى السَّوَاءِ.

فَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: «وَالنَّصْبُ حَتْمٌ - إِلَى آخِرِهِ»، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَجِبُ نَصْبُ الْأِسْمِ السَّابِقِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ أَدَاةٍ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ، كَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ نَحْوُ: «إِنْ، وَحَيْثُمَا»؛ فَتَقُولُ: «إِنْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرَمْتَهُ»؛ فَيَجِبُ نَصْبُ «زَيْدًا» فِي الْمِثَالَيْنِ

مررت بغلامه أي لا بست زيدا لا جاوزت لأن المجاوزة ليست له.

واعلم أنه لا محل لجملة العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة خلافاً للشلوبيين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أي فلا محل لها في: زيدا ضربته، ومحلها الرفع في: «إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ» ونحو زيد الخبز يأكله لأنها مفسرة للخبر والنصب. في «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ» [المائدة: ٩] إذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوباً. هذا وكون المفسر جملة إنما هو في اشتغال النصب الذي كلامنا فيه، أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لأنه المحذوف لا الجملة، وله إعراب ما يفسره لفظاً أو محلاً. ولذا جزم في قوله:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ

قوله: (بأنه لا يعمل الخ) وبأنه يلزم كون المتعدي لواحد متعدياً لاثنتين وهو خرم للقاعدة.

قوله: (لا تلغى الخ) وبأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بالحرف؛ فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدى، وأيضاً لا يمكن الإلغاء في السببي لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه.

قوله: (كأدوات الشرط) أي والتحضيض والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقاً، وأدوات الاستفهام، إلا الهمزة لاختصاصها به، إذا رآته في حيزها بخلاف ما إذا لم تره كآين زيد؟ وهل زيد قائم؟ وإنما ذكروا ذلك في خصوص هل لعروض استفهامها بالتطفل كما مر، وأما الهمزة فلا تختص به مطلقاً لأنها أم الباب، وهم يتوسعون في الأمهات لكن الغالب فيها الفعل.

قوله: (وحيثما زيدا تلقاه الخ) أي وهلا زيدا أكرمته؟ ومتى زيدا تكرمه؟ وآين زيدا فارقته؟

وَفِيْمَا أَشْبَهَهُمَا، وَلَا يَجُوزُ الرُّفْعُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ؛ إِذْ لَا يَقَعُ الْاسْمُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ وَقَوْعَ الْاسْمِ بَعْدَهَا؛ فَلَا يَمْتَنِعُ عِنْدَهُ الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[١٥٧] لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفْسٌ أَهْلَكَتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي
تَقْدِيرُهُ: «إِنْ هَلَكَ مُنَفْسٌ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٥٨ - وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ بِالرُّفْعِ التَّزْمُّهُ أَبَدًا

٢٥٩ - كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلَ تَعْمُّولِهِ لِمَا بَعْدَ وَجِدْ

فيجب النصب في كل ذلك وقوله: لتلقاه ليس مجزوماً لأنه مع فاعله مفسر للجمله المحذوفة بعد حيثما، وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوماً كمفسره، وفي نسخ: تلقه، بالجزم، إجراء له مجرى المحذوف.

تنبيه: تسوية النظم بين أن حيثما إنما هي في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما أعم من كونه في شعر أو نثر لا من جميع الوجوه. فلا يرد أن جميع الأدوات المذكورة لا يليها في النثر إلا صريح الفعل. فلاشتغال بعدها خاص بالشعر، إلا أن مع الماضي لفظاً أو معنى وإذا مطلقاً فلا يقبح تلو غير الفعل ظاهراً لهما في النثر، لضعف طلبهما له لأن إن لا يظهر عملها حيثئذ مع أنها أم بابها، وإذا لا تعمل أصلاً قال الروداني ومثلها كل شرط لا يجزم نحو: لو ذات سوار لطمتني، لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، بخلاف أن مع المضارع لمّا ظهر أثرها فيه قوي طلبها له فقبح تلو غيره لها في النثر كباقي الأدوات ويستثنى من أدوات الشرط: أما. فإن الاشتغال يقع بعدها نظماً ونثراً لكن لا يجب النصب لأن الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو: «وَأَمَّا ثُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ» [فصلت: ١٧] قرئ بالرفع على الابتداء، وبالنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب لأن أما لا يليها إلا الاسم وبعد الفاء، لأنه لا يفصلها من أما إلا اسم واحد أي: وأما ثمود فهدين هديناهم.

قوله: (ولا يجوز الرفع) أي على الابتداء كما ذكره أما على الفاعلية لفعل مطاوع للمذكور فيجوز كقوله:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفْسٌ أَهْلَكَتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

أي إن هلك منفس أهلكته والظاهر أن مثل المطاوع المبني للمجهول كإن زيد أكرمته أكرمك، على أن زيد نائب فاعل بمحذوف أي: إن أكرم زيد أكرمته، فتدبر.

قوله: (وأجاز بعضهم وقوع الاسم) أي المبتدأ بعدها أي أدوات الشرط، وكذا التحضيض والاستفهام وهذا القول ضعيف.

قوله: (السابق) بالرفع فاعل تلا، وما بالابتداء الخ مفعوله أي ما يختص بذئ الابتداء.

قوله: (كذا الخ) مفعول مطلق لمحذوف، وفاعل تلا ضمير الفعل، وما لم يرد مفعوله، وما

أَشَارَ بِهِذَيْنِ الْبَيِّنَتَيْنِ إِلَى الْقِسْمِ الثَّانِي، وَهُوَ مَا يَجِبُ فِيهِ الرَّفْعُ، فَيَجِبُ رَفْعُ الْأَسْمِ الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ أَذَاةٍ تَخْتَصُّ بِالْإِبْتِدَاءِ، كإِذَا الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ؛ فَتَقُولُ: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» بِرَفْعِ «زَيْدٍ». - وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ؛ لِأَنَّ «إِذَا» هَذِهِ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ: لَا ظَاهِرًا، وَلَا مُقَدَّرًا.

وَكَذَلِكَ يَجِبُ رَفْعُ الْأَسْمِ السَّابِقِ إِذَا وَلِيَ الْفِعْلَ الْمُشْتَغَلُ بِالضَّمِيرِ أَذَاةٌ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، كَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ، وَالْإِسْتِفْهَامِ،

قبل بالضم أي قبله فاعل يرد، ومعمولاً حال منه أي إذا تلا الفعل شيئاً لم يرد ما قبله معمولاً لما وجد بعده بأن كان له صدر الكلام فالتزم الرفع التزاماً مثل ذلك.

قوله: (فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ) مقتضى ذلك أن هذا القسم من باب الاشتغال مع أن ابن الحاجب لم يذكره، وصوبه ابن هشام. قال لأنه ليس من باب الاشتغال في شيء، ولم يدخل تحت ضابطه لأن العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق، والمتجه ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لأن العامل صالح في ذاته للعمل فيه. وإنما امتنع لعارض وقوعه في هذه الأماكن. فقول المصنف في الضابط بنصب لفظه، أو المحل على الإعراب الأول يعني باعتبار حالته الذاتية، وإن منعه مانع عارض، ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجامد أفاده سم.

قوله: (لا يقع بعدها الفعل) أي مطلقاً لفرقها من إذا الشرطية، وقيل: يقع إن اقترن بقدر لأنها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق، وقيل: يقع مطلقاً، والأول أصح، ومثلها ليتما فلا يجوز النصب في ليتما بشراً زرتة على الاشتغال لأن ما لم تنزل اختصاص ليت بالاسم خلافاً لابن أبي الربيع نعم يجوز النصب على إعمالها، ومما يلزم الابتداء وأو الحال مع المضارع المثبت فلا نصب في نحو: خرجت وزيد يضربه عمرو لما سيأتي في قوله:

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ

الخ، وكذا لام الابتداء فلا نصب في: إني لزيد ضربته.

قوله: (إذا ولي الفعل الخ)، وكذا إذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبي نحو زيد أنت تضربه، وهند عمرو يضربها فلا نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي فلا يفسر عاملاً فيه، وهذا قد يدخل في قوله كذا إذا الفعل تلا الخ.

قوله: (كأدوات الشرط) أي والتحضيض والعرض ولام الابتداء وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء، فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله، فلا نصب في: زيد هلا ضربته، أو ألا تضربه، أو لأننا ضاربه، أو كم أو أني ضربته، أو زيد الذي تضربه، أو رجل ضربته، أو ما زيد إلا يضربه عمرو، بخلاف حرف التنفيس كزيداً سأضربه، فيجوز نصبه على الراجح.

و «مَا» النَّافِيَّةُ، نحو: «زَيْدٌ إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ، وَزَيْدٌ مَا لَقِيْتَهُ» فَيَجِبُ رَفْعُ «زَيْدٍ» فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَنَحْوِهَا، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِيْمَا قَبْلَهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يُفْسَرَ عَامِلًا فِيْمَا قَبْلَهُ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا - إِلَى آخِرِهِ».

أَيُّ: كَذَلِكَ يَجِبُ رَفْعُ الْأِسْمِ السَّابِقِ إِذَا تَلَا الْفِعْلُ شَيْئًا لَا يَرُدُّ مَا قَبْلَهُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَهُ، وَمَنْ أَجَازَ عَمَلَ مَا بَعْدَ هَذِهِ الْأَدْوَاتِ فِيْمَا قَبْلَهَا، فَقَالَ: «زَيْدٌ مَا لَقِيْتَهُ» أَجَازَ النَّصْبَ مَعَ الضَّمِيرِ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ؛ فَيَقُولُ: «زَيْدٌ مَا لَقِيْتَهُ».

٢٦٠ - وَأَخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ

٢٦١ - وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ، وَهُوَ مَا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ.

وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْأِسْمِ فِعْلٌ دَالٌّ عَلَى طَلَبٍ - كَالْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالِدُّعَاءِ - نحو: «زَيْدٌ

قوله: (وما النافية) مثلها لا في جواب القسم لأن لها الصدر أيضاً، ولذا قال سيبويه في قول

الشاعر:

أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ

إن نصب حب بنزع الخافض هو على لا بمحذوف يفسره أطعمه على الاشتغال لأنه على تقدير لا فلا يعمل فيما قبله أي: حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر بخلاف: زيد لا أضربه، أو لم أضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لأنه من القسم الخامس الآتي.

قوله: (ولا يجوز نصبه) أي على الاشتغال، وقوله: لا يصلح أن يفسر عاملاً أي على وجه كونه عوضاً عن المقدر، كما هو شأن الاشتغال، فلو نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالملفوظ دون تعويض جاز، ولم تكن المسألة من الاشتغال، ولا يلزم صلاحية الملفوظ حينئذٍ للعمل فيما قبله، ولذا صرح المصنف في قول الشاعر:

يَا أَيُّهَا الْمَائِخُ دَلَوِي دُونَكَا

بأن دلوي مفعول لمحذوف يدل عليه دونك أي خذ دلوي مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله، وحينئذٍ يجوز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال.

قوله: (وبعد ما إيلاؤه النخ) أي، وبعد شيء يغلب في لسان العرب جعل الفعل تالياً له. فإيلاؤه مصدر مضاف لمفعوله الثاني، والفعل مفعول أول لأنه الفاعل معنًى، وفاعله محذوف أي إيلاء العرب الفعل له.

قوله: (على معمول فعل) أي على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها، لأن العطف على الجملة الفعلية بتمامها.

قوله: (كالأمر) أي ولو باللام نحو: زيداً لتضربه، لأنها كلا الناهية لا يلزمان الصدر. فلا

أَضْرِبُهُ، وَزَيْدًا لَا تَضْرِبُهُ، وَزَيْدًا رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَيَجُوزُ رَفْعُ «زَيْدٍ» وَنَضْبُهُ، وَالْمُخْتَارُ النَّضْبُ.
وَكَذَلِكَ يُخْتَارُ النَّضْبُ إِذَا وَقَعَ الْأِسْمُ بَعْدَ أَدَاةٍ يَغْلِبُ أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ، كَهَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ،
نَحْوُ: «أَزَيْدًا ضَرَبْتُهُ» بِالنَّضْبِ وَالرَّفْعِ، وَالْمُخْتَارُ النَّضْبُ.
وَكَذَلِكَ يُخْتَارُ النَّضْبُ إِذَا وَقَعَ الْأِسْمُ الْمُشْتَعَلُ عَنْهُ بَعْدَ عَاطِفٍ تَقَدَّمَتُهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ وَلَمْ
يُفْصَلْ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْأِسْمِ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرًا أَكْرَمْتُهُ؟» فَيَجُوزُ رَفْعُ «عَمَرُو» وَنَضْبُهُ،
وَالْمُخْتَارُ النَّضْبُ؛ لِتُعْطَفَ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ.

يَمْتَنَعُ عَمَلُ مَا بَعْدَهُمَا فِيمَا قَبْلَهُمَا، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ عَلَيْهِمَا لَضَعْفِهِمَا مَعَ تَأْخُرِهِمَا عَنِ
الْعَمَلِ، كَمَا فِي لَمْ وَلَمَّا وَلَنْ.

قَوْلُهُ: (وَالِدَعَاءُ) أَيُ بَخِيرٍ أَوْ شَرِّ بَصِيفَةٍ الْطَلَبُ كَزَيْدِ الْلَّهِمِ ارْحَمِهِ، أَوِ الْخَبَرُ كَمَا مِثْلُهُ.
قَوْلُهُ: (وَالْمُخْتَارُ نَضْبُهُ) أَيُ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ بِالطَّلَبِ عَنِ الْمَبْتَدَأِ قَلِيلٌ، وَخِلَافُ الْقِيَاسِ لِعَدَمِ
احْتِمَالِهِ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ بَلْ قِيلَ بِمَنْعِهِ، وَإِنَّمَا اتَّفَقَتْ السَّبْعَةُ عَلَى الرِّفْعِ
فِي آيَةِ السَّرْقَةِ وَالزُّنَى لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ بَلْ تَقْدِيرُهُ عِنْدَ سَيُوبِهِ: مِمَّا يَتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمَ السَّارِقِ
الْخِ وَالزَّانِيَةِ الْخِ فَخَبْرُهُ مُحْذُوفٌ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ مُسْتَأْنَفٌ لِبَيَانِ الْحُكْمِ، فَالْكَلَامُ جُمْلَتَانِ لِأَنَّ هَذَا
لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ دُخُولِ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ عِنْدَهُ كَمَا مَرَّ، وَعِنْدَ الْمَبْرَدِ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ خَبَرٌ، وَدَخَلَتْهُ
الْفَاءُ لَمَّا فِي الْمَبْتَدَأِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلِهَذَا امْتَنَعَ النَّضْبُ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ الْجُزْءُ، وَشَبَّهَهَا لَا يَعْمَلُ
فِيمَا قَبْلَهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنَعُ إِجْمَاعُ السَّبْعَةِ عَلَى الْمَرْجُوحِ قِيَاسًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ
وَالْقَمَرُ﴾ [الْقِيَامَةُ: ٩] حَيْثُ لَمْ يُوْنِثِ الْفِعْلُ مَعَ أَنَّهُ الْمُخْتَارُ فِي الْمُؤْنِثِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ وَإِنْ عُطِفَ عَلَيْهِ
مَذْكَرٌ كَمَا مَرَّ، وَقَالَ ابْنُ بَابِشَاذٍ: يَخْتَارُ الرِّفْعُ فِي الْعُمُومِ كَالْآيَةِ، وَالنَّضْبُ فِي الْخُصُوصِ كَزَيْدًا
أَضْرِبُهُ.

قَوْلُهُ: (كَهَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ) مِثْلُهَا النَّفْيُ بِمَا أَوْ لَا، أَوْ أَنْ وَكَذَا حَيْثُ الْمَجْرَدَةُ مِنْ مَا لِأَنَّ دُخُولَ
الْجَمِيعِ عَلَى الْفِعْلِ أَكْثَرُ، فَيَتَرَجَّحُ النَّضْبُ بَعْدَهَا كَمَا زَيْدًا رَأَيْتَهُ، وَلَا عَمَرًا كَلِمَتَهُ، وَأَنْ بَكَرًا رَأَيْتَهُ،
وَاجْلِسْ حَيْثُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ بِخِلَافِ لَمْ وَلَمَّا فَتَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ وَلَا يَقَعُ الْأِسْمُ بَعْدَهَا إِلَّا ضَرُورَةً فَيَجِبُ
نَضْبُهُ فَإِنْ فَصَلَتْ الْهَمْزَةُ بِغَيْرِ ظَرْفٍ نَحْوُ: أَأَنْتَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ؟ تَرَجَّحَ الرِّفْعُ، أَوِ الظَّرْفُ فَلَا أَثَرَ لَهُ
نَحْوُ أَكَلِ يَوْمٍ زَيْدٌ أَتَضْرِبُهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَ مَعَهَا.

قَوْلُهُ: (بَعْدَ عَاطِفٍ) أَيُ أَوْ شَبَّهَ كَضَرَبْتَ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتَهُ، وَمَا رَأَيْتَ زَيْدًا لَكِنْ عَمَرًا
ضَرَبْتَهُ، فَيَتَرَجَّحُ النَّضْبُ لِأَنَّ حَتَّى وَلَكِنْ وَإِنْ كَانَا حَرْفِي ابْتِدَاءٍ لِدُخُولِهِمَا عَلَى الْجُمْلَةِ لَكِنَّهُمَا أَشْبَهَا
الْعَاطِفِينَ فِي كَوْنِ مَا بَعْدَ حَتَّى بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهَا، وَفِي كَوْنِ لَكِنْ بَعْدَ النَّفْيِ كَمَا هُوَ شَأْنُهُمَا عِنْدَ
الْعُطْفِ فَإِنْ خَلَا مِنْ ذَلِكَ كَأَكْرَمْتَ زَيْدًا حَتَّى عَمَرُو أَكْرَمْتَهُ، وَقَامَ بَكَرَ لَكِنْ عَمَرُ ضَرَبْتَهُ تَرَجَّحَ الرِّفْعُ
لِعَدَمِ شَبَّهِمَا بِالْعَاطِفِ، وَلَا وَجْهَ لَتَعْيْنِهِ كَمَا قِيلَ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُمَا مِثْلُ: زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ، أَفَادَهُ سَمٌ.

قَوْلُهُ: (لِتُعْطَفَ جُمْلَةُ الْخِ) إِنْ قُلْتَ كَمَا يَرَجَّحُ النَّضْبُ بِذَلِكَ يَرَجَّحُ الرِّفْعُ بِكَوْنِ الْأَصْلِ عَدَمِ

فَلَوْ فُصِّلَ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْإِسْمِ كَانَ الْإِسْمُ كَمَا لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَأَكْرَمْتُهُ» فَيَجُوزُ رَفْعُ «عَمْرُو» وَنَصْبُهُ، وَالْمُخْتَارُ الرَّفْعُ كَمَا سَيَأْتِي، وَتَقُولُ: «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَأَكْرَمْتُهُ» فَيُخْتَارُ النَّصْبُ كَمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ قَبْلَ فِعْلٍ دَالٌّ عَلَى طَلَبِ.

٢٦٢ - وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً بِهِ عَنِ اسْمٍ، فَاغْطِظْ مُخْبِراً أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فَاغْطِظْ مُخْبِراً» إِلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْقِسْمُ الْخَامِسُ.

وَصَبَطَ التَّحْوِيلُونَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْإِسْمُ الْمُشْتَغَلُ عَنْهُ بَعْدَ عَاطِفٍ تَقَدَّمَ جُمْلَةً ذَاتَ وَجْهَيْنِ، جَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ عَلَى السَّوَاءِ، وَكَسَرُوا الْجُمْلَةَ ذَاتَ الْوَجْهَيْنِ بِأَنَّهَا جُمْلَةٌ: صَدَرَهَا

التقدير أجيب بأن التقدير في العربية كثير جداً، وتخالف المتعاطفين قليل جداً بل نقل في المغني قبحه عن الرازي فلا يصلح للترجيح، ومحل قلة التخالف إذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى: «سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ» [الأعراف: ١٩٣] فَإِنَّ الْمُقْتَضَى لِلتَّخَالَفِ أَنْ دَعَاءِ الْأَصْنَافِ مُتَجَدِّدٌ مِنْهُمْ فَنَاسِبُهُ الْفَعْلِيَّةُ، وَعَبَّرَ فِي الثَّانِي بِالْإِسْمِيَّةِ لِتَفِيدِ أَنَّ هَذَا الدَّعَاءَ مَسَاوٍ لِلصَّمْتِ الدَّائِمِ فِي عَدَمِ الْإِفَادَةِ. فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَدْعُوا أَصْلًا. وَلَوْ عَبَّرَ بِالْفَعْلِيَّةِ لَفَاتَ هَذَا الْمَعْنَى فَتَدْبِر.

قوله: (قام زيد وأما عمرو الخ) إنما اختير رفعه لأن ما بعد أما مستأنف ومنقطع عما قبلها، ومثلها إذا الفجائية كرايت عبد الله فإذا زيد يضربه عمرو لكن الرفع في هذه واجب لما مر. ولا أثر للفصل بغيرهما كقام زيد، وفي الدار عمراً ضربته.

قوله: (فيختار نصب عمرو الخ) أفاد أن محل ترجح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتضى آخر غير العطف كالطلب. وإلا ترجح النصب لتعدد مقتضيه، واعلم أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا إذا كانت زائدة، أو مع إما لكونها معها مزحلقة عن مكانها كما سيأتي بيانه، ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لأنه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزء واحد فالتقدير: وأما عمراً فأكرم أكرمه.

قوله: (بعد عاطف) أي غير مفصول بأما لما مر، وشبه العاطف في هذا أيضاً كالعاطف، وشبه الفعل كالفعل فالأول كأننا ضربت القوم حتى عمراً ضربته. والثاني كهذا ضارب زيدا وعمراً يكرمه.

قوله: (جملة ذات وجهين) أي غير تعجبية لجريان فعل التعجب مجرى الأسماء لجموده، ولذلك صغروه.

قوله: (جاز الرفع والنصب) أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول كزيد قام وعمرو أكرمه في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالأولى. قال ابن هشام أو بالواو لإفادتها الجمعية

اسم، وَعَجَزَهَا فِعْلٌ، نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُوهُ أَكْرَمْتُهُ» فَيَجُوزُ رَفْعُ «عَمَرُو» مُرَاعَاةً لِلصَّدْرِ، وَنَضْبُهُ مُرَاعَاةً لِلْعَجَزِ.

٢٦٣ - وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ؛ فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلَ، وَدَعُ مَا لَمْ يَسُجْ
هَذَا هُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْقِسْمُ الرَّابِعُ، وَهُوَ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَيُخْتَارُ الرَّفْعُ، وَذَلِكَ:
كُلُّ اسْمٍ لَمْ يُوَجَدْ مَعَهُ مَا يُوجِبُ نَضْبَهُ، وَلَا مَا يُوجِبُ رَفْعَهُ، وَلَا مَا يُوجِبُ نَضْبَهُ، وَلَا مَا يَجُوزُ
فِيهِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» فَيَجُوزُ رَفْعُ «زَيْدٍ» وَنَضْبُهُ، وَالْمُخْتَارُ رَفْعُهُ؛
لأنَّ عَدَمَ الْإِضْمَارِ أَرْجَحُ مِنَ الْإِضْمَارِ.

وَرَعِمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّضْبُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كَلْفَةِ الْإِضْمَارِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، فَقَدْ نَقَلَهُ
سِبْيَوْنُهُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَأَنْشَدَ أَبُو السَّعَادَاتِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ عَلَى
النَّضْبِ قَوْلَهُ:

[١٥٨] فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحِماً غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكِلَ

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَنَاتٍ عَذْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣] بِكَسْرِ تَاءِ «جَنَاتٍ».

٢٦٤ - وَقَفُضَ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَضُلٍ يَجْرِي

كما في الفاء السببية، ورد بأن جمعيتها في المفردات لا في الجمل فإن خلت عن ذلك امتنع
النصب بالعطف على الصغرى عند الأخفش والسيرافي لأن المعطوف على الخبر خبر، ولا رابط
فيه، وجوزه الناظم وجماعة. ومنه مثال الشرح للتوسع في الثواني. وقد أجمعت القراء على نصب
السماء في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: ٦-٧] مع خلوها عن
ضمير النجم والشجر فإن عطف على الكبرى ترجح الرفع لتناسب المتعاطفين، والنصب مرجوح
على حد: زيداً ضربته، ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الإسقاطي وللأخفش أن يدعي
مثل ذلك في الآية فتدبر.

قوله: (فما أبيع الخ) فائدته دفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس
عليه، نقله سم عن الشاطبي.

قوله: (فارساً ما غادروه) أي تركوه، وما زائدة وملحماً بفتح الحاء المهملة أي غشيه الحرب
من كل جانب، والزُمَيْل بضم الزاي وشد الميم الجبان، والنكس بكسر فسكون الضعيف، والوكيل
بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره إلى غيره لعجزه، أو بفتح الكاف فعل ماضٍ ولا يرد أن شرط
المشغول عنه كونه مختصاً، وفارساً نكرة محضة لأن ما قائمة مقام الوصف وإن كانت زائدة أي
فارساً أي فارس.

قوله: (بكسر جنات) هي شاذة.

قوله: (أو بإضافة) أي بذى إضافة، أو بمضاف ولو تعدد كزيداً ضربت غلام صاحب أخيه،

يَعْنِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْأَحْوَالِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ بَيْنَ أَنْ يَتَّصِلَ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ الْمَشْغُولِ بِهِ
 نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ» أَوْ يَنْفَصِلَ مِنْهُ: بِحَرْفِ جَرٍّ، نَحْوُ: «زَيْدٌ مَرَزْتُ بِهِ» أَوْ بِإِضَافَةٍ، نَحْوُ: «زَيْدٌ
 ضَرَبْتُ غُلَامَهُ»، أَوْ غُلَامَ صَاحِبِهِ، أَوْ مَرَزْتُ بِغُلَامِهِ، أَوْ بِغُلَامِ صَاحِبِهِ؛ فَيَجِبُ النَّصْبُ فِي
 نَحْوِ: «إِنْ زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ أَكْرَمَكَ» كَمَا يَجِبُ فِي «إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ أَكْرَمَكَ»، وَكَذَلِكَ يَجِبُ الرَّفْعُ
 فِي «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ مَرَّ بِهِ عَمَرُوا» وَيُخْتَارُ النَّصْبُ فِي «أَزِيدًا مَرَرْتُ بِهِ؟» وَيَخْتَارُ الرَّفْعُ فِي «زَيْدٌ
 مَرَزْتُ بِهِ» وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ عَلَى السَّوَاءِ فِي «زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُوا مَرَزْتُ بِهِ» وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي «زَيْدٌ
 ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، أَوْ مَرَزْتُ بِغُلَامِهِ».

٢٦٥ - وَسَرَفِي ذَا الْبَابِ وَضَفَاءً ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ، إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ
 يَعْنِي أَنَّ الْوَصْفَ الْعَامِلَ فِي هَذَا الْبَابِ يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَالْمُرَادُ بِالْوَصْفِ
 الْعَامِلِ: اسْمُ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ.

وَاخْتَرْتُ بِالْوَصْفِ مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ وَلَيْسَ بِوَصْفٍ كَاسْمِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ دَرَاكِهِ»
 فَلَا يَجُوزُ نَصْبُ «زَيْدٍ»؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ لَا تَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا؛ فَلَا تُقَسَّرُ عَامِلًا فِيهِ.
 وَاخْتَرْتُ بِقَوْلِهِ «ذَا عَمَلٍ» مِنَ الْوَصْفِ الَّذِي لَا يَعْمَلُ، كَاسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى

وَأَوْ مَانِعَةٍ خَلَوْ فَتَجُوزُ الْجَمْعُ كَمَا أَشَارَ لَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: مَرَرْتُ بِغُلَامِهِ، لَكِنْ قَالَ الشَّاطِبِيُّ لَا يَتَّقِدُ
 الْفِعْلُ بِمَا ذَكَرَ بَلْ يَجُوزُ زَيْدًا ضَرَبْتُ رَاغِبًا فِيهِ، أَوْ ضَرَبْتُ مِنْ أَكْرَمِهِ، أَوْ رَجُلًا يُحِبُّهُ كَمَا سَيَأْتِي
 فِي قَوْلِهِ:

وَعَلَقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ

الْخ، وَحَيْثُذُ فَلَيْسَتْ أَوْ لَمَنْعُ الْجَمْعِ وَلَا الْخَلْوُ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَقْدَرُ فِي اتِّصَالِ الضَّمِيرِ
 بِالْفِعْلِ مِنْ لَفْظِ الْمَذْكُورِ وَفِي فَصْلِهِ مِنْهُ مِنْ مَعْنَاهُ، أَوْ لَازِمُهُ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، وَلِذَا كَانَ
 النَّصْبُ عِنْدَ الْإِتِّصَالِ أَحْسَنَ مِنْهُ عِنْدَ الْفَصْلِ.

قَوْلُهُ: (فِيمَا تَقَدَّمَ) أَيُّ فِي الْجُمْلَةِ إِذْ لَا يَتَأْتِي فِيهِ وَجُوبُ النَّصْبِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَا
 يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ.

قَوْلُهُ: (اسْمُ الْفَاعِلِ) أَيُّ وَأَمْثَلَةُ الْمِبَالِغَةِ لَا الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ وَلَا فِعْلُ التَّفْضِيلِ.

قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ نَصْبُ زَيْدٍ) أَيُّ بَلْ يَجِبُ رَفْعُهُ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ جُمْلَةً اسْمُ الْفِعْلِ وَفَاعِلُهُ،
 فَالْمَحَلُّ لِلْجُمْلَةِ أَمَا هُوَ وَحْدَهُ فَلَا مَحَلَّ لَهُ عَلَى الرَّاجِحِ، وَكَذَا يَجِبُ الرِّفْعُ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ ضَرَبَا إِيَاهُ
 لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ فَزَيْدٌ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ الْفِعْلُ الَّذِي نَابَ عَنْهُ الْمَصْدَرُ. نَعَمْ يَجُوزُ الْإِشْتَغَالُ
 فِيهِمَا عِنْدَ الْكَسَائِي الْمَجْزُوزِ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ اسْمِ الْفِعْلِ وَالسِّيَرَا فِي الْمَجْزُوزِ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ
 الَّذِي لَا يَنْحَلُّ بِحَرْفٍ مَصْدَرِي وَهُوَ النَّائِبُ عَنْ فِعْلِهِ. أَمَا مَا يَنْحَلُّ فَلَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ اتِّفَاقًا لِأَنَّ

الماضي، نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ» فلا يَجُوزُ نَصْبُ «زَيْدٍ»؛ لأنَّ ما لا يَعْمَلُ لا يُقَسَّرُ عامِلاً. ومِثَالُ الوَصْفِ العَامِلِ «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ: الآنَ، أَوْ غَدًا، وَالذَّرْهَمُ أَنتَ مُعْطَاةٌ» فَيَجُوزُ نَصْبُ «زَيْدٍ، وَالذَّرْهَمُ» وَرَفْعُهُمَا كَمَا كَانَ يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ الْفِعْلِ.

وَاخْتَرِ بِقَوْلِهِ: «إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ» عَمَّا إِذَا دَخَلَ عَلَى الْوَصْفِ مَانِعٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ، كَمَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، نحو: «زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ»؛ فلا يَجُوزُ نَصْبُ «زَيْدٍ»؛ لأنَّ ما بَعْدَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُمَا؛ فلا يُقَسَّرُ عامِلاً فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٦٦ - وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ
تَقْدَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ مَا اتَّصَلَ فِيهِ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» وَبَيْنَ مَا انْفَصَلَ بِحَرْفِ جَرٍّ، نحو: «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ»؛ أَوْ بِإِضَافَةٍ، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ». وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الْمُلَابَسَةَ بِالتَّابِعِ كَالْمُلَابَسَةِ بِالسَّبَبِيِّ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ الْفِعْلُ فِي أَجْنَبِيٍّ، وَاتَّبَعَ بِمَا اشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرِ الْأِسْمِ السَّابِقِ - مِنْ صِفَةٍ، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ» أَوْ عَطْفٍ بَيَانٍ، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَبَاهُ» أَوْ مَعْطُوفٍ بِالْوَاوِ خَاصَّةً، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ» - حَصَلَتِ الْمُلَابَسَةُ بِذَلِكَ كَمَا تَحْصُلُ بِنَفْسِ السَّبَبِيِّ، فَيَنْزِلُ «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ» مَثَرَةً «زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ» وَكَذَلِكَ الْبَاقِي.

الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، ومحل ما ذكر ما لم يمنع منه مانع كالفاء في: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾ [محمد: ٨] فيتعين فيه الابتداء اتفاقاً، وتعمساً مصدر لمحذوف هو الخبر أي تعسهم تعساً، ودخلته الفاء مع أن فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البروج: ١٠] الخ.

قوله: (زيداً أنا ضاربه الآن) أي بنصب زيداً بفعل مضمر يفسره جملة: أنا ضاربه، أو باسم فاعل مضمر خبر عن أنا مقدم عليه، أو مبتدأ وأنا فاعله إن اعتمد على نحو استفهام نحو: أزيداً أنا ضاربه، والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف كما قاله الدماميني، وهو مفسر للمحذوف، وقائم مقامه بلا تقدير مبتدأ له كما قاله سم، فإن قيل قد مر في الابتداء أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبي. وحيث فلا يصلح ضاربه لأن يفسر عاملاً في زيد لأنه لو تفرغ له لم يتسلط عليه لفصله بأننا قلنا: هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل، أو أن محل امتناع الفصل عند تأخر الأجنبي والمعمول عن الوصف كما في آية: ﴿أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي﴾ [مريم: ٤٦] أخذاً من كلامهم، أفاده الصبان. ولا يرد أنهم صرحوا بامتناع: زيداً أنت تضربه، للفصل كما مر مع تقدمهما لأنهم اغتفروا ذلك في الوصف لاحتياجه إلى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل.

قوله: (وعلاقة الخ) يعني أن الارتباط بين العامل الظاهر، والاسم السابق الذي لا بد منه في

وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ إِذَا أَتَبَعَ بِمَا فِيهِ ضَمِيرُ الْأَسْمِ السَّابِقِ جَرَى مَجْرَى السَّبَبِيِّ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

تَعْدِي الْفِعْلِ، وَلَزُومُهُ

٢٦٧ - علامة الفعل المُعْدَى أَنْ تَصِلَ «ها» غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ، نَحْوَ عَمِلَ

يَنْقَسِمُ الْفِعْلُ إِلَى مُتَعَدٍّ، وَلَازِمٍ؛ فَالْمُتَعَدِّي: هُوَ الَّذِي يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِغَيْرِ حَرْفٍ جَرٍّ،
نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» وَاللَّازِمُ: مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَهُوَ: مَا لَا يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ إِلَّا بِحَرْفٍ جَرٍّ
نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ» أَوْ لَا مَفْعُولَ لَهُ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ» وَيُسَمَّى مَا يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ: فِعْلًا

الاشتغال ليكون العامل موجهاً إليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلاً لكونه ضمير
السابق، أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الأجنبى إذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق، فالعلاقة
بمعنى الارتباط والملابسة، والباء في بتابع وبالاسم سببية كما يشير إليه صنيع الشارح فإن كلاً
منهما سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه، أو في متبوعه، والمراد بتابع الشاغل وصفه أو
بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لإفادتها الجمعية لا البدل والتوكيد. ويحتمل أن المراد بالعلاقة
الضمير، والباء في بتابع، وبالاسم بمعنى في، والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي
فتأمل والله أعلم.

تَعْدِي الْفِعْلِ وَلَزُومُهُ

لزومه عطف على تعدى فهو تابع له في إعراب التراجم من رفع أو غيره، وهو من إضافة
الصفة للموصوف أي الفعل المتعدي والفعل اللازم لأنهما المذكوران صراحة لا نفس التعدي
واللزوم. وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الأولى تأخيرها عن التنازع كما
مر في الاشتغال.

قوله: (علامة الفعل المعدى) أي بنفسه وضعاً لأنه المراد عند الإطلاق لا المعدى بالحرف،
ولا بنزع الخافض.

قوله: (أن يصل) أي صحة أن تصل النخ وله علامة ثانية. وهي صحة صوغ اسم مفعول منه
تام أي غير مفتقر إلى جار ومجرور.

قوله: (ها) بالقصر مفعول تصل، وغير بالجزم مضاف إليه أي هاء هي ضمير غير مصدر أي
وغير ظرف أيضاً فإن ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو: الليلة قمتها، والنهار صمته وإنما لم
يذكره المصنف لأنه لا يتصل به إلا توسعاً بحذف الجار. والأصل: قمت فيها وصمت فيه بخلاف
ضمير المصدر.

قوله: (واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف: ولازم غير المعدى صريح في انحصار

مُتَعَدِّياً، وَوَاقِعاً، وَمُجَاوِزاً، وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ يُسَمَّى: لَازِماً، وَقَاصِراً، وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ، وَيُسَمَّى مُتَعَدِّياً بِحَرْفِ جَرٍّ.

وَعَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي: أَنْ تَتَّصِلَ بِهِ هَاءُ تَعَوُّدٍ عَلَى غَيْرِ الْمَصْدَرِ، وَهِيَ هَاءُ الْمَفْعُولِ بِهِ، نَحْوُ: «الْبَابُ أَغْلَقَتْهُ».

وَاخْتَرَزَ بِهَاءِ غَيْرِ الْمَصْدَرِ مِنْ هَاءِ الْمَصْدَرِ؛ فَإِنَّهَا تَتَّصِلُ بِالْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ؛ فَلَا تَدُلُّ عَلَى تَعَدِّي الْفِعْلِ؛ فَمِثَالُ الْمُتَّصِلَةِ بِالْمُتَعَدِّي «الضَّرْبُ ضَرَبْتُهُ زَيْدًا» أَيْ ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زَيْدًا، وَمِثَالُ الْمُتَّصِلَةِ بِاللَّازِمِ «الْقِيَامُ قُمْتُ» أَيْ: قُمْتُ الْقِيَامَ.

٢٦٨ - فَأَنْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ شَأْنُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ يَنْصَبَ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلِهِ، نَحْوُ: «تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ» فَإِنْ تَابَ عَنْهُ وَجَبَ رَفْعُهُ كَمَا تَقَدَّمَ، نَحْوُ: «تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ».

وَقَدْ يُرْفَعُ الْمَفْعُولُ وَيَنْصَبُ الْفَاعِلُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، كَقَوْلِهِمْ: «خَرَقَ الثُّوبُ الْمِسْمَارَ» وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ، بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ. وَالْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَهِيَ قِسْمَانِ؛ أَحَدُهُمَا: مَا أَضَلَّ الْمَفْعُولَيْنِ فِيهِ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، كَطَلَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَالثَّانِي: مَا لَيْسَ أَضْلُهُمَا ذَلِكَ، كَأَعْطَى وَكَسَا. وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، كَأَغْلَمَ وَأَرَى. وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ: مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَضَرَبَ، وَنَحْوِهِ.

الفعل في القسمين لكن الجمهور على أن كان وأخواتها واسطة قيل: ولعل المصنف أدخلها في المتعدي لشبهها به في عمل الرفع والنصب لأنها يتصل بها هاء غير المصدر، والظاهر أن موضوع كلامه الأفعال التامة بدليل قوله: فانصب به مفعوله. وإلا لقال: أو خبره. ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور، وفي التسهيل أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته، وشكرت له ونصحته، ونصحت له، واسطة وهو الأصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم، وحذف الحرف توسعاً، ولا متعدياً، والحرف زائد كما قيل بكل. وأما ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كَقَفَرَفَاهُ بقاء فغين معجمة أي فتحه وفغر فوه أي انفتح، وكزاد ونقص فلا يخرج عن القسمين.

قوله: (فانصب به مفعوله) أي المفعول به لأنه المراد عند الإطلاق، أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضاً.

قوله: (كنهم) في القاموس النهم محركة وكسحابة إفراط الشهوة في الطعام وأن لا تمتلئ

٢٦٩ - وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى، وَحُتِمَ لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا، كَنُهِمَ

٢٧٠ - كَذَا أَفْعَلٌ، وَالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَا، وَمَا أَفْتَضَى: نَظَافَةٌ، أَوْ دَنَسَا

٢٧١ - أَوْ عَرَضَا، أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ، كَمَدُّهُ نَامَتْدَا

الْأَزِمُ هُوَ: مَا لَيْسَ بِمُتَعَدٍّ، وَهُوَ: مَا لَا يَتَّصِلُ بِهِ هَاءُ ضَمِيرٍ غَيْرِ الْمَصْدَرِ، وَيَتَحَتَّمُ اللَّزُومُ لِكُلِّ فِعْلٍ دَالٌ عَلَى سَجِيَّةٍ - وَهِيَ الطَّبِيعَةُ - نَحْوُ: «شَرَفٌ، وَكَرَمٌ، وَظَرْفٌ، وَنَهَمٌ» وَكَذَا كُلُّ فِعْلٍ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٌ، نَحْوُ: «أَفْشَعَرٌ، وَأَظْمَأَنٌ» أَوْ عَلَى وَزْنِ أَفْعَنْلٌ، نَحْوُ: «أَفْعَنْسَسٌ، وَأَخْرَنْجَمٌ» أَوْ دَلٌ عَلَى نَظَافَةٍ كَ «طَهَّرَ الثَّوْبَ»، وَنَظَفَ «أَوْ عَلَى دَنَسٍ كَ «دَنَسَ الثَّوْبَ»، وَوَسَخَ» أَوْ دَلٌ عَلَى

عين الأكل ولا يشيع، نهم كفرح، وغني أي بضم فكسر فهو نهم ونهيم ومنهوم اهـ، وفيه أيضاً: نهم كفرح وضرب وتختم، وعلى هذا الثاني فهو عرض لا سجية. وتمثيله بنهم المكسور يفيد أن أفعال السجاي لا يلزم ضم عينها، وفي التصريح خلافه.

قوله: (والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابه، واقعنسا أما مفعوله أي، والذي شابه اقعنسا في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كأخْرَنْجَمَ أي اجتمع، أو أحدهما زائد للتضعيف كاقعنسس أو لغيره كاسلنقى أي نام على ظهره، وأخرنبي الديك إذا انتفش للقتال، وأما فاعله ومفعوله محذوف بناء على مذهب المصنف من جواز حذف عائد آل الموصولة أي والذي ضاهاه اقعنسس لإلحاقه به وهو وزن افعلنل أصلي اللامين، كأخْرَنْجَمَ فإن السين الثانية في اقعنسس زائدة لإلحاقه بأخْرَنْجَمَ لا أصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد اقعنسس وما شابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل: ويضعف الأول أنه لا يفيد الإلحاق المذكور فالتشبيه عليه مقلوب لما علمت من إلحاقه بأخْرَنْجَمَ لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنقى فإن اقعنسس لم يلحق به بل هو أيضاً ملحق بأخْرَنْجَمَ فالأولى حمل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة، والحاصل أن كلاً من افعلنل المضاعف كاقعنسس، ومن افعلنى كاسلنقى ملحق بافعنل أصلي اللامين، وكلها لازمة وأما قوله:

قَدْ جَعَلَ الشُّعَاسُ يَسْرَنْدِينِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِينِي

فشاذ، ومعنى اسرندى واغرندى علا وركب.

قوله: (وهي الطبيعة) المراد بها المعنى الملازم للفاعل أي الذي لا يفارقه، غالباً أو بشرط عدم المعارض. فلا يرد أن نحو الظرف يزول لعارض كالمريض، ولك التزام عدم زواله بذلك، وإنما يستتر.

قوله: (كطهر) بالضم والفتح، ونظف بالضم لا غير.

قوله: (كدنس ووسخ) كلاهما كفرح.

قوله: (على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فمنها لازم

عَرَضِ نحو: «مَرَضَ زَيْدٌ، وَآخَمَرَ» أَوْ كَانَ مُطَاوِعاً لِمَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ نحو: «مَدَدْتُ الْحَدِيدَ فَاثْمَدْتُ، وَدَخَرَجْتُ زَيْدًا فَتَدَخَّرَجَ».

وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «لِلْوَاحِدِ» مِمَّا طَاوَعَ الْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ لَازِماً، بَلْ يَكُونُ مُتَعَدِّياً إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نحو: «فَهَمْتُ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهَمَهَا، وَعَلِمْتُهُ النَّحْوَ فَتَعَلَّمَهُ».

٢٧٢ - وَعَدُّ لَازِماً بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْمُضَبُّ لِلْمُجَرَّرِ

٢٧٣ - نَقْلًا، وَفِي «أَنَّ» وَ «أَنَّ» يَطْرُدُ مَعَ أَشْنِ لَبْسٍ: كَمَجِئَتْ أَنْ يَدُوا

تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَّ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ الْفِعْلَ اللَّازِمَ يَصِلُ إِلَى

كمشي، ومتعد كمدًا، أما ما يلزم فمن السجاي كما مر، ودخل في العرض: نظف ودنس فعطفه عليها عام، وشمل أيضاً فهم وعلم مع أنهما متعديان فإن جعلنا ثابتين، أو كالثابت أشكلا على أفعال السجاي.

قوله: (مطاوَعاً الخ) المطاوعة قبول الأثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً، فإن حصل الأثر بلا ملاقة فليس مطاوَعاً كضربته فتألم، وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال: علمت المسألة فانعلمت، ولا: ظننت كذا فانظرن، لعدم العلاج المحسوس، وأما نحو قولهم: انقطعت إلى الله، وانكشفت حقيقة المسألة مما كان معنوياً فمجاز لا حقيقة، أو أنه ليس مطاوَعاً لفعلت بل مستقل كذهب ومضى، ويجوز قلت هذا الكلام فانقال إذا عنيت الألفاظ المسموعة لإحساس علاجها بتحريك اللسان والشفيتين فإن أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع، أفاده الدماميني. ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوَعه لا يتعديان معاً إلى مفعول أو اثنين، ولا يلزمان معاً بل المتعدي لواحد يلزم، ولاثنين يقصر عن واحد، وأما استعطيته درهماً فأعطاني درهماً، واستنصحتني فنصحتني فمن باب الطلب والإجابة لا المطاوعة. وأما قوله:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحْتُ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قِتَّةِ الْبَيْتِ مُنْهَوِي

فضرورة أو أن منهوي مطاوع أهويته المتعدي لا هوى اللازم لكن مطاوعة انفعلي لا فعل شاذة والنيق بكسر النون وسكون التحتية، وبالقاف الجبل وقته أعلاه.

قوله: (وعدلاً لازماً الخ) مثله المتعدي لواحد أو أكثر فإنه يتعدى لغيره بالجار.

قوله: (بحرف جر) وكذا بالهمزة كأذهبت زيداً وإنما تنقاس في اللازم عند سبويه قيل وفي المتعدي لواحد أيضاً، وقيل سماعية مطلقاً، وبتضعيف العين ما لم تكن همزة كئأى وإلا امتنع، ويقال في غيرها من حروف الحلق كدهن، ولم يسمع في غير اللازم والمتعدي لواحد، وفي قياسه فيهما خلاف وبغير ذلك.

قوله: (نقلاً) راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقرينة قول المصنف،

مَفْعُولُهُ بِحَرْفِ جَرٍّ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِزَيْدٍ» وَقَدْ يُحذفُ حَرْفُ الْجَرِّ فَيَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ زَيْدًا» قَالَ الشَّاعِرُ:

[١٥٩] تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ
أَيُّ: تَمُرُونَ بِالدِّيَارِ. وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَنْقَاسُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ غَيْرِ «أَنَّ» وَ
«أَنَّ» بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبَغْدَادِيُّ وَهُوَ الْأَخْفَشُ

وفي أن وأن يطرد فهو متعلق بمحذوف من مادته أي ويحذف نقلاً كما قدره الأشموني، وليس راجعاً للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالاً، ولثلاً يقتضي أن عدم النصب مع الحذف ليس سماعياً فيصدق بقياسيته وليس كذلك، وبهذا يبطل رجوعه لهما معاً وإن استوجهه شيخ الإسلام أفاده الصبان.

قوله: (فيصل إلى مفعوله الخ) أي فينصب وجوباً وناصبه عند البصريين الفعل فقولهم: منصوب بنزع الخافض أي عنده، وعند الكوفيين النزع هو الناصب قالباء للآلة، وشذ بقاء الجر في قوله:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شُرٌّ قَبِيلَةً أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ
أي أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب.
قوله: (ولم تعوجوا) أي تميلوا وتدخلوا.

قوله: (مع غير أن وأن) مثلهما كي المصدرية فيطرد تقدير اللام قبلها كجئت كي تكرمني أي لكي، وفي التسهيل إن ما ورد في الحذف كثيراً من غير ذلك قيل: وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليهما: دخلت البلد والبيت، وإن لم يكثر كتوجهت مكة وذهبت الشام، لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلاً، لأنه لم يسمع في غير مكة والشام مع قلته فيهما، وكذا مطرنا السهل والجبل، وضرته الظهر والبطن أي عليهما، وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة، أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذاً لأن ظرف المكان شرطه الإبهام، وهذا محض خلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لأنه على معنى إلى لا في، فتنبه لذلك وسيأتي في حروف الجر اطراد الحذف في غير ذلك. ثم من السماعي ما ورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصحته بناء على حذف الجار منهما، ومنه ما لم يرد إلا ضرورة فلا يجوز لنا نشرأ ولو في التركيب الذي سمع فيه كقوله:

لَذَنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَغْسِلُ مَثْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ
وقوله:

أَلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ

أي حلفت على حب العراق. وكما عسل الثعلب أي اضطرب في الطريق، ولدن بفتح

الصَّغِيرُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الحَذْفُ مَعَ غَيْرِهِمَا قِيَاساً، بِشَرْطِ تَعَيُّنِ الحَرْفِ، وَمَكَانِ الحَذْفِ، نَحْوُ: «بَرَيْتُ القَلَمَ بالسَّكِينِ» فَيَجُوزُ عِنْدَهُ حَذْفُ البَاءِ؛ فَتَقُولُ: «بَرَيْتُ القَلَمَ السَّكِينِ» فَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنِ الحَرْفُ لَمْ يَجْزِ الحَذْفُ، نَحْوُ: «رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ» فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ «فِي»؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى حَيْثُ هَلِ التَّقْدِيرُ: «رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ» أَوْ «فِي زَيْدٍ» وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَتَّعَيْنِ مَكَانَ الحَذْفِ لَمْ يَجْزِ، نَحْوُ: «اخْتَرْتُ القَوْمَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ» فَلَا يَجُوزُ الحَذْفُ؛ فَلَا تَقُولُ: «اخْتَرْتُ القَوْمَ بَنِي تَمِيمٍ»؛ إِذْ لَا يُدْرَى: هَلِ الْأَصْلُ «اخْتَرْتُ القَوْمَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ» أَوْ «اخْتَرْتُ مِنَ القَوْمِ بَنِي تَمِيمٍ».

وَأَمَّا «أَنْ، وَأَنَّ» فَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ مَعَهُمَا قِيَاساً مُطَرِّداً، بِشَرْطِ أَمْنِ اللِّبْسِ، كَقَوْلِكَ: «عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا» وَالْأَصْلُ «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَدُوا» أَي: مِنْ أَنْ يُعْطُوا الدَّيَّةَ، وَمِثَالُ ذَلِكَ مَعَ أَنْ - بِالتَّشْدِيدِ - «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ» فَيَجُوزُ حَذْفُ «مِنْ» فَتَقُولُ: «عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ»؛ فَإِنْ حَصَلَ لِبْسٌ لَمْ يَجْزِ الحَذْفُ، نَحْوُ: «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ» أَوْ «رَغِبْتُ فِي أَنَّكَ قَائِمٌ» فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ «فِي» لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ المَحذُوفُ «عَنْ» فَيَحْصُلُ اللِّبْسُ.

وَاخْتَلَفَ فِي مَحَلِّ «أَنْ، وَأَنَّ» - عِنْدَ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ - فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهُمَا فِي

فسكون أي رمح، ومنتنه صدره قال حفيد الموضح: والحكم بقياسية الحذف مع أن وأن دون: نصحته وشكرته غير ظاهر لأن المراد بالقياس جوازه في أي تركيب وإن لم يسمع. وهذا بعينه في نصح وشكر اهـ.

قوله: (الأخفش الصغير) الأولى الأصغر لأن الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، والأصغر علي ابن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد، والأكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه، وجملة من لُقِبَ بالأخفش أحد عشر نحوياً، وسيبويه أربعة كما في التصريح.

قوله: (بريت القلم) من باب رمى ويقال بروته بالواو، ولا يسمى قلماً إلا بعد البراية وقبلها بوصة وقصة ففي قولهم: بريت القلم مجاز الأول كـ: «أَغْصِرُ خَمْرًا» [يوسف: ٣٦] أي عنياً يؤل للخمر أفاده المصباح.

قوله: (فلا يجوز حذف في لاحتمال الخ) هذا مبني على مذهب المصنف من عدم الفرق بين الإجمال واللبس. وهو خلاف التحقيق كما مر، واللازم في المثال إنما هو الإجمال لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلغاء إلا إذا اقتضى المقام التعيين فيمنع كاللبس فينبغي أن يحمل المثال عليه بخلاف «وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ» [النساء: ١٢٧] فإن الإجمال فيه مقصود ليرتدع من يرغب في النساء لجمالهن ومالهن. ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن إشارة إلى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه، وقيل: الحذف في الآية لقريئة كانت وقت النزول لأنها نزلت في فرقة ترغب فيهن لجمالهن، وقيل: في فرقة ترغب عنهن لفقرهن وقيل في الفرقتين فالقريئة في كل فرقة حالها فلا إجمال فيه بالنسبة لذلك.

مَحَلَّ جَرٍّ، وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّهُمَا فِي مَحَلِّ نَصَبٍ، وَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى تَجْوِيزِ الْوَجْهَيْنِ.
وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْفِعْلَ اللَّازِمَ يَصِلُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَجْرُورُ غَيْرَ
«أَنَّ»، وَأَنَّ «لَمْ يَجُزْ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ إِلَّا سَمَاعًا، وَإِنْ كَانَ «أَنَّ»، وَأَنَّ «جَارَ ذَلِكَ قِيَاسًا عِنْدَ أَمَنِ
الْأَلْسِنِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

٢٧٤ - وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ «الْبَسَنَ مَنْ زَارَكُمْ تَسْجَ الْيَمَنِ»
إِذَا تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا لَيْسَ خَبَرًا فِي الْأَصْلِ؛ فَالْأَصْلُ تَقْدِيمُ مَا هُوَ
فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» فَالْأَصْلُ تَقْدِيمُ «زَيْدًا» عَلَى «دِرْهَمٍ» لِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي
الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ الْآخِذُ لِلدِّرْهَمِ، وَكَذَا «كَسَرْتُ زَيْدًا جُبَّةً» وَ «الْبَسَنَ مَنْ زَارَكُمْ تَسْجَ الْيَمَنِ» فَ
«مَنْ»: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ «تَسْجَ»: مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَالْأَصْلُ تَقْدِيمُ «مَنْ» عَلَى «تَسْجَ الْيَمَنِ» لِأَنَّهُ

قوله: (في محل جر) أي تمسكاً بقوله:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تُكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

بجر دين عطفاً على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخر لأن الأول
أظهر، ولا يرد فقدر الطالب لذلك المحل لأن المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر إذ هذا الجر لفظي
أي مستحق للفظ المصدر المقدر، لا محلي بمعنى استحقاقه للموضع حتى يشترط بقاء طالبه.
قوله: (وذهب الكسائي) أي والخليل وهذا هو الأقيس لضعف الجار عن العمل محذوفاً.
ولذا وجب النصب في غيرهما فكذا معهما غايته أنهما لما طالاً بالصلة انقاس معهما الحذف
تخفيفاً، وذلك لا يقتضي بقاء الجر.

قوله: (وذهب سيبويه الخ) أي فإنه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك: ولو قيل إن الموضع جر
لكان قوياً. ولذلك نظائر كقولهم: لاه أبوك أي لله أبوك، ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه
يجوز الأمرين، وأما نسبة الجر إلى الخليل، والنصب إلى سيبويه كما في الأشموني تبعاً للتسهيل،
وكذا في البيضاوي عند ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦] فسهو.

قوله: (من ألسن) إما بضم السين مسنداً لجماعة الذكور بدليل: زاركم، أو بفتحها مسنداً
للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين، أو أنه للتعظيم، ونسج اليمن
أي منسوجه.

قوله: (الثاني منهما ليس خبراً) قيد بذلك لقول المصنف: فاعل معنى وإلا فالخبر والمبتدأ
في الأصل كالمفعول، والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في: ظننت زيدا قائماً لا
في: ظننت زيدا عمراً، ويجب في ظننت في الدار صاحبها.

قوله: (والأصح تقديم الخ) أي، وتقديم ما لا يجر على ما قد يجر فاخترت زيدا الرجال،
ويجوز اخترت الرجال زيدا.

اللبس، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَا لَيْسَ فَاعِلاً مَعْنَى، لِكِنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ.

٢٧٥ - وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَا وَتَزَكُ ذَلِكَ الْأَصْلُ حَثْمًا قَدْ يُرَى
أَي: يَلْزَمُ الْأَصْلُ - وَهُوَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى - إِذَا طَرَأَ مَا يُوجِبُ ذَلِكَ، وَهُوَ خَوْفُ
اللبس، نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْآخِذِ مِنْهُمَا، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ غَيْرِهِ؛ لِأَجْلِ
اللبس؛ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْفَاعِلُ.

وَقَدْ يَجِبُ تَقْدِيمُ مَا لَيْسَ فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى، وَتَأْخِيرُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، نحو:
«أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ صَاحِبَهُ» فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ صَاحِبِهِ وَإِنْ كَانَ فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى؛ فَلَا تَقُولُ:
«أَعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدَّرْهَمَ» لِثَلَاثِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرِ لَفْظًا وَرُتْبَةً، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٧٦ - وَحَذَفَ فَضْلُهُ أَجْزَ، إِنْ لَمْ يَضُرْ، كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ
الْفَضْلَةُ: خِلَافُ الْعُمْدَةِ، وَالْعُمْدَةُ: مَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ كَالْفَاعِلِ، وَالْفَضْلَةُ: مَا يُمَكِّنُ
الِاسْتِغْنَاءَ عَنْهُ كَالْمَفْعُولِ بِهِ؛ فَيَجُوزُ حَذْفُ الْفَضْلَةِ إِنْ لَمْ يَضُرْ، كَقَوْلِكَ فِي «ضَرَبْتُ زَيْدًا»:
«ضَرَبْتُ» بِحَذْفِ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَكَقَوْلِكَ فِي «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا»: «أَعْطَيْتُ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ

قوله: (عرا) أي نزل ووجد، ومضارعه يعرو كغزا يغزو، وأما عرى يعري كتعب يتعب
فبمعنى خلا، ولا يصح هنا.

قوله: (وهو خوف اللبس) أي مثلاً فمثله كون الثاني محصوراً فيه كما أعطيت زيداً إلا
درهماً. وكونه ظاهراً والأول ضميراً متصلاً كأعطيتك درهماً فلا يقدم على الأول وإن قدم على
الفعل.

قوله: (وقد يجب) أي لمانع من التأخير كالحصص في الأول كما أعطيت الدرهم إلا زيداً،
وكونه ظاهراً، والثاني ضميراً متصلاً كالدرهم أعطيته زيداً وكالضمير في مثاله، ومنه قولهم:
أسكنت الدار بانيها، وأعطيت القوس باريها. فلو كان ضمير الأول في الثاني كأعطيت زيداً ماله
جاز، وجاز لما عرف في باب الفاعل.

قوله: (إن لم يضر) كيعد مضارع ضار يضير ضيراً بمعنى ضرٌّ قال تعالى: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾
كَيْدُهُمْ شَيْئاً [آل عمران: ١٢٠] أي لا يضرركم. قوله: (كحذف ما سبق الخ) مثال للمتنفي وهو
الحذف المضمر.

قوله: (فيجوز حذف الفضلة) أي للدليل، ويسمى اختصاراً ولغيره، ويسمى اقتصاراً إلا في
باب ظن فيمنع الاقتصار، والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع. فيشمل الوجوب في: ضربت وضربني
زيد، لما سيأتي في التنازع.

قوله: (كقولك الخ) مثال للمتنفي وهو الحذف غير المضمر.

تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥]، وَ «أَعْطَيْتُ زَيْدًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، وَ «أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا» قِيلَ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] التَّقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - حَتَّى يُعْطَوْكُمْ الْجِزْيَةَ.

فَإِنْ ضُرَّ حَذَفُ الْفَضْلَةِ لَمْ يَجْزُ حَذْفُهَا، كَمَا إِذَا وَقَعَ الْمَفْعُولُ بِهِ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» أَوْ وَقَعَ مَحْضُورًا، نَحْوُ: «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا»؛ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ «زَيْدًا» فِي الْمَوْضِعَيْنِ؛ إِذْ لَا يَحْصُلُ فِي الْأَوَّلِ الْجَوَابُ، وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِي الثَّانِي دَالًّا عَلَى نَفْيِ الضَّرْبِ مُطْلَقًا، وَالْمَقْصُودُ نَفْيُهُ عَنْ غَيْرِ «زَيْد» فَلَا يُفْهَمُ الْمَقْصُودُ عِنْدَ حَذْفِهِ.

٢٧٧ - وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا، إِنْ عَلِمَا، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلَسَّرًا
يَجُوزُ حَذْفُ نَاصِبِ الْفَضْلَةِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: «مَنْ ضَرَبْتَ؟»، فَتَقُولُ: «زَيْدًا» التَّقْدِيرُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» فَحَذَفَ «ضَرَبْتُ»؛ لِذِلَّةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ، وَهَذَا الْحَذْفُ جَائِزٌ، وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْأَشْتِغَالِ، نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» التَّقْدِيرُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» فَحَذَفَ «ضَرَبْتُ» وَجُوبًا كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

٢٧٨ - إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبِلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

قوله: (الناصبها) نائب فاعل يحذف، وها مفعول الناصب لأنه صلة آل فلا يحتاج في عمله إلى شرط، وفاعله مستتر فيه يعود لآل أي؛ ويحذف العامل الذي نصب الفضلة، ويمتنع كون الناصب مضافاً إلى ها، لأن الوصف المحلى بآل لا يضاف للخالى منها، ولا لضميره عند سيبويه، ويجوز عند غيره كما سيأتي في الإضافة.

قوله: (في باب الاشتغال) أي، والنداء فإن ناصب المنادى أدعو محذوفاً ثابت عنه يا، ولا يجمع بين العوض والمعوض وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الآتي، وفي المثل كالكلاب على البقر أي أرسل. وما جرى مجراه كـ «انتهوا خيراً لَكُمْ» [الأنبياء: ١٧١] أي انتهوا وأتوا خيراً والله أعلم.

التنازع في العمل

هو لغة التجاذب، واصطلاحاً ما سيذكره الشارح.

قوله: (إن عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا، وعمل مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة، أو للتوسع

٢٧٩ - وَالثَّانِ أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَأَخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ
التَّنَازُعُ عِبَارَةٌ عَنْ: تَوَجُّهِ عَامِلَيْنِ إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، نحو: «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا» فَكُلُّ

في الظرف، والمراد باقتضائهما العمل توجههما لذلك الاسم، وطلب كل منهما له في المعنى إما مع التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو التخالف فيهما كما سيمثل.

قوله: (قبل) حال من عاملان أي حال كونهما قبل الاسم.

قوله: (ذا أسرة) في القاموس الأسرة بضم الهمزة الدرع الحصينة وأسرة الرجل رهطه الأدنون. وضبطه المعرب بالفتح، وفسره بالجماعة القوية.

قوله: (عن توجه عاملين) قال الموضح أي فعلين متصرفين كـ «آتوني أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا» [الكهف: ٩٦] أو اسمين يشبهانهما كقوله:

عَهِدْتُ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتُهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا قِتَاءَكَ مَوْثِلًا

أو اسم وفعل كذلك. نحو: «هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَةَ» [الحاقة: ١٩] اهـ وقوله: يشبهانهما، أي في العمل لا في التصرف كما قاله شارحه لثلاثينافية تمثيله بهاؤم اقرووا. فإنه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو واقرووا في كتابيه فأعمل فيه الثاني، وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة، والميم علامة الجمع، والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمّل اسم الفاعل كالبيت والمفعول كقوله:

وعزة ممطول معنئى غريمها

واسم الفعل كالأية والمصدر كقوله:

لَقِيتُ فَلَمْ أَكِلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا

فلقيت والضرب تنازعا مسمعا، وانكل أي أعجز من باب دخل وطرب، واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال: من قبله الرجل ومسه امرأته الوضوء. ولم أر من ذكر الصفة المشبهة وأفضل التفضيل، ولا مانع منهما فيما يظهر كزيد أضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر وكريم أبوه، فليحذر. فلا تنازع بين حرفين، ولا حرف وغيره. وأما نحو: فإن لم تفعلوا، فلم جزمت الفعل وهما في محل جزم بأن، ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد لضعفه لا يفصل من معموله، والفصل لازم في التنازع عند إعمال الأول. فإذا بطل إعماله لذلك بطل التنازع إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما. ومن هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو. لأنه لا يفصل بين أفعل ومن بأجنبي قال الروداني: ما لم يتأخر الجامد عن غيره، وإلا جاز لعدم فصله سواء أعمل الأول أم الثاني كاعجيني ولست مثل زيد. وأجازه المبرد في فعلي التعجب مطلقاً، واغتفر فصل الأول من معموله إذا كان هو العامل لامتزاج الجملتين بالعاطف، واتحاد مطلوبهما، وقيده في شرح التسهيل بإعمال الثاني حذراً من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين إما بعطف مطلقاً كما مثل، أو بعمل أولهما في ثانيهما نحو: «وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنَّ لَنْ يَبْعَثَ

وَاحِدٍ مِنْ «ضَرَبْتُ» وَ«أَكْرَمْتُ» يَطْلُبُ «زَيْدًا» بِالْمَفْعُولِيَّةِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «إِنْ عَامِلَانِ - إِلَى آخِرِهِ».

اللَّهُ أَحَدًا» [الجن: ٧] فظنوا وظننتم تنازعا أن لن يبعث، والثاني معمول للأول لأنه صفة لمصدره المحذوف أي ظنوا ظناً كظنكم، أو يكون الثاني جواباً للأول جواب السؤال نحو: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ» [النساء: ١٧٦] أو الشرط كأتوني أفرغ عليه قطراً ومنه كما في الإسقاطي: هاؤم اقرؤوا كتابه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كما في المغني فلا يجوز: قام قعد أخوك.

قوله: (أي معمول) إطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلاً مطلقاً، أو متصلاً مجروراً نحو: زيد إنما قام، وقعد هو وما ضربت وأكرمت إلا إياه، ووثقت وتقويت بك على خلاف في الأخير، واشترط قوم وجوب توجه العاملين إلى المعمول فخرج قوله تعالى: «وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا» [الجن: ٤] لاحتمال أن اسم كان ضمير الشأن فلا تتوجه إلى سفيهن. والأظهر عدم اشتراطه، فيجوز التنازع في الآية كما يجوز عدمه، وخرج بتوجه العاملين: أذاك أذاك اللاحقون. فليس تنازعا وإلا فسد اللفظ لوجوب أن يقال: أذاك أتوك أو أتوك أذاك، بل الثاني لمجرد التوكيد كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلاً، ومثله: هيهات هيهات العقيق. وخرج أيضاً قول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ

فقليل فاعل كفاني ولم يتوجه إليه أطلب. وإلا فسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أي لو سعيت للأدنى كفاني القليل، ولم أطلب الملك بدليل قوله:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

انظر الصبان.

قوله: (واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنين أو ثلاثة وهو رأي. وصحح في التسهيل والجامع الجواز، وقد يتعدد المعمول لغيره كما يزيد العامل عن اثنين، وقد اجتمعا في حديث: «تَسْبُحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» فتنازع الثلاثة في الطرف. وهو دبر والمصدر وهو ثلاثا الخ فاعمل الأخير، وحذف الضميرين من الأولين لكونهما فضلتين أي: تسبحون فيه إياها، وتكبرون فيه إياها. ولو أعمل غير الأخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لأن الفضلة لا تحذف إلا من الأول على المختار. ومن ذلك قوله:

طَلَبْتُ فَلَمْ أَدْرِكْ بِوَجْهِي وَلَيْتَنِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافاً لمن وهم فيه وهي: طلبت وأدرك وأبغ في الندى وعند، فاعمل الأخير كما مر ومن تنازعا مع إعمال الأول قوله:

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِبْ فَاشْكُرْ لَهُ أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ

وَقَوْلُهُ: «قَبْلُ» مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَامِلَيْنِ يَكُونَانِ قَبْلَ الْمَعْمُولِ كَمَا مَثَلْنَا، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ الْعَامِلَانِ لَمْ تَكُنِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ.

وَقَوْلُهُ: «فَلِلَّوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ» مَعْنَاهُ أَنَّ أَحَدَ الْعَامِلَيْنِ يَعْمَلُ فِي ذَلِكَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، وَالْآخَرُ يُهْمَلُ عَنْهُ وَيَعْمَلُ فِي ضَمِيرِهِ، كَمَا سَيَذْكُرُهُ.

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِعْمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَامِلَيْنِ فِي ذَلِكَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْأَوَّلَى مِنْهُمَا.

فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الثَّانِيَّ أَوْلَى بِهِ؛ لِقُرْبِهِ مِنْهُ.

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى بِهِ؛ لِتَقَدُّمِهِ.

ونقل الإجماع على جواز إعمال أي الثلاثة لكن قيل: لا يحفظ إعمال الثاني.

قوله: (لم تكن المسألة من باب التنازع) أي لأن السابق إن رفع كزيد قام وقعد فكل من الفعلين مستوفٍ لمعموله. وهو ضميره فلم يطلباه ليعملا فيه وإن نصب كزيداً ضربت وأكرمت فهو معمول للأول بمجرد وقوعه عقبه، فلا يطلبه الثاني كما قاله بعضهم. ولتلا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه، وهو ممتنع إلا في نحو: «أَقْلَمَ يَسِيرُوا» [يوسف: ١٠٩] عند الزمخشري حيث قدر فيه تأخير الهمزة لا أنها داخلة على محذوف أي أقعدوا فلم يسيروا، كما عند الجمهور، بل يطلب ضميره. لكنه فضلة يجوز ذكره وحذفه. وكذا يمتنع التنازع في المتوسط كضربت زيداً وأكرمت؛ فزيداً معمول الأول، وحذف معمول الثاني. كما قاله ابن هشام، وتعقبه بأن غاية ما فيه كون الأول أولى بالعمل لأن معمول العامل يجوز تقدمه يردده منع تقدم ما في حيز العاطف عليه، وأجازه جماعة منهم الرضي في المتقدم المنصوب، والفارسي في المتوسط. أما المتقدم المرفوع فيبعد جوازه لما مر.

قوله: (ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفقا في عمل الرفع كجاء وقام زيد، لما سيأتي عن الفراء.

قوله: (إلا أن الثاني أولى) أي وإن كان أضعف عملاً من الأول بدليل استدلالهم على إعمال المصدر المحلي بآل بقوله: لقيت فلم أكل الخ، وعلى إعمال المجموع بقوله:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَتَا

ولم يحملوه على أن العامل لقيت وزادت.

قوله: (لقربه) أي ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه. ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي. وإن اغتفر هنا للضرورة على أن الرضي نص على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل إسقاطي.

قوله: (لتقدمه) أي ولسلامته من الإضمار قبل الذكر كما عند البصريين، ومن حذف ضمير

٢٨٠ - وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَالتَّزَمَ مَا التَّزَمَا

٢٨١ - كَيْحُسَيْنٍ وَيُسَيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ

أي: إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير الظاهر، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه، كالفاعل، وذلك كقولك: «يُحْسِنُ وَيُسَيءُ ابْنَاكَ» فكل واحد من «يُحْسِنُ» و «يُسَيءُ» يطلب «ابنك» بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجب أن تُضمير في الأول فاعله؛ فتقول: «يُحْسِنَانِ وَيُسَيءُ ابْنَاكَ» وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني؛ فتقول: «يُحْسِنُ وَيُسَيئَانِ ابْنَاكَ» ومثله «بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ» وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلت: «بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ» ولا يجوز ترك الإضمار؛ فلا تقول «يُحْسِنُ وَيُسَيءُ ابْنَاكَ» ولا «بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ» لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعل ملترزم الذكر، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف، بناءً على مذهبه في جواز حذف الفاعل،

الرفع كما عند الكسائي، ومحل الخلاف ما لم يكن لأحدهما مرجح، وإلا فيجب إعمال الثاني في نحو: ضربت بل أكرمت زيدا، والأول في ضربت لا أكرمت زيدا كما في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه.

قوله: (والتزم ما التزما) أي من وجوب إضمار العمدة ومطابقته للظاهر إفراداً وغيره. إلا إذا صلح العامل للكل فيضم مفعلاً مذكراً لا غير نحو: أجريح وقتيل هند أو الزيدون مثلاً. لكن في التسهيل أن تلك المطابقة أغلبية، فقد جوز سيبويه الإفراد في الأحوال كلها كضربني وضربت قومك بالنصب أي ضربني هو أي من ذكر، لكنه قبيح كما نقله الدماميني، فالمراد التزم ذلك في الفصح.

قوله: (لأن تركه الخ) هذا الدليل لا يعين الإضمار لإمكان وجوب إظهاره أو جوازه. إلا أن يقال: اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على الكسائي أي ولأن إظهاره يؤدي إلى التكرار فتعين الإضمار. أما في الثاني وهو اتفاق أو في الأول عند البصريين، واعتراض الكوفيين بلزوم الإضمار قبل الذكر مردود بوقوعه في غير هذا الباب كربه رجلاً، وبسماعه فيه نظماً ونشراً حكى سيبويه: ضربوني وضربت قومك وكقوله:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لِعَبِيرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ

وغير ذلك.

قوله: (في جواز حذف الفاعل) أي في باب التنازع عند إعمال الثاني فراراً من الإضمار قبل الذكر، لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه إلا أن يقال إنه عهد حذف الفاعل في المواضع المتقدمة في بابه فليقس عليها هذا. لكن قال في شرح الإيضاح: ما اشتهر عنه من حذف الفاعل في ذلك

وَأَجَارَهُ الْفَرَاءُ عَلَى تَوَجُّهِ الْعَامِلَيْنِ مَعًا إِلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُمَا عَلَى مَنَعِ الْإِضْمَارِ فِي الْأَوَّلِ عِنْدَ إِعْمَالِ الثَّانِي؛ فَلَا تَقُولُ: «يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَاهُ عَنْهُمَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِهِمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

٢٨٢ - وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِحَسْبِ رَفِيعٍ أَوْهَلَا

٢٨٣ - بَلْ حَذَفَهُ الْأَزْمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا أُعْمِلَ أَحَدُ الْعَامِلَيْنِ فِي الظَّاهِرِ وَأَهْمِلَ الْآخَرُ عَنْهُ أُعْمِلَ فِي ضَمِيرِهِ، وَيَلْزَمُ الْإِضْمَارُ إِنْ كَانَ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ مِمَّا يَلْزَمُ ذِكْرُهُ؛ كَالْفَاعِلِ، أَوْ نَائِبِهِ، وَلَا فَرْقَ فِي وَجُوبِ الْإِضْمَارِ - حَيْثُئِذٍ - بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُهْمَلُ الْأَوَّلُ أَوْ الثَّانِي، فَتَقُولُ: «يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ»، وَيُحْسِنُ وَيُسَيِّئَانِ ابْنَاكَ».

وَذَكَرْنَا هُنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ الْمُهْمَلِ غَيْرَ مَرْفُوعٍ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ عُثْمَةُ فِي الْأَصْلِ - وَهُوَ مَفْعُولٌ «ظَنٌّ» وَأَخَوَاتُهَا؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ أَوْ خَبَرٌ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ» - أَوَّلًا: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الْأَوَّلُ، أَوْ الثَّانِي، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَمْ يَجْزِ الْإِضْمَارُ؛ فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَزْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» وَلَا تُضْمِرُ فَلَا تَقُولُ: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ» وَلَا «مَرَزْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» وَقَدْ جَاءَ فِي الشُّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

[١٦٠] إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ وَيُزْضِيكَ صَاحِبٌ
جَهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

باطل. بل هو عنده مستتر في الفعل مفرداً في الأحوال كلها كما مر عن سيبويه، أفاده يس. قوله: (على توجُّه العاملَيْنِ معاً) أي إن عطفاً بالواو، واتفقا في طلب الرفع قال الصبان، وكذا في النصب كما يقتضيه قول الهمع في الإعراب المطلوب اهـ. وينبغي تقييده بنصب العمد لعدم جواز حذفها دون غيره، فإن اختلفا أضمر مؤخراً كضربني وضربت زيداً هو، فراراً من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل، ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل إلا أن يدعى أن العامل مجموعهما.

قوله: (أَوْهَلَا) ماض مجهول من أوهله الله لكذا أي أهله، بشد الهاء، أي جعله أهلاً له.

قوله: (وَلَا تُضْمِرُ) أي بل يجب حذفه لأنه فضلة لا ملجأ فيه للإضمار قبل الذكر إلا إذا أوقع حذفه في لبس فيضمر مؤخراً كرغبت ورغب في الزيدان، عنهما همع، وفي شرح الكافية ميل إلى إضمار الفضلة مقدمة. وهو ظاهر التسهيل أيضاً.

قوله: (إِذَا كُنْتُ السَّامِعُ) الشاهد في ترضيه ويرضيك فالأول يطلب صاحب مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً فأعمل فيه الثاني، ولم يحذف من الأول ضميره مع أنه فضلة، وتقدم الكلام على قلماً في الفاعل.

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ؛ فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشِ غَيْرَ هِجْرَانَ ذِي وَدٍّ
وَأَنَّ كَانَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الثَّانِي وَجَبَ الْإِضْمَارُ؛ فَتَقُولُ: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، وَمَرَّ بِي
وَمَرَزْتُ بِهِ زَيْدٌ» وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ؛ فَلَا تَقُولُ «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ» وَلَا مَرَّ بِي وَمَرَزْتُ زَيْدٌ
وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

[١٦١] بَعُكَاطُ يُغِشِي السَّاطِرِي - ن - إِذَا هُمْ لَمَحُوا - شَعَاعُهُ
وَالْأَضْلُ «لَمَحُوهُ» فَحَذَفَ الضَّمِيرَ ضُرُورَةً، وَهُوَ شَاذٌ، كَمَا شَذَّ عَمَلُ الْمُهْمَلِ الْأَوَّلِ فِي
الْمَفْعُولِ الْمُضْمَرِ الَّذِي لَيْسَ بِعُمْدَةٍ فِي الْأَضْلِ.

هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ الْمَرْفُوعِ لَيْسَ بِعُمْدَةٍ فِي الْأَضْلِ، فَإِنْ كَانَ عُمْدَةً فِي الْأَضْلِ فَلَا
يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الْأَوَّلُ، أَوِ الثَّانِي؛ فَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الْأَوَّلُ وَجَبَ
إِضْمَارُهُ مُؤَخَّرًا؛ فَتَقُولُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ» وَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الثَّانِي أَضْمَرْتُهُ:

قوله: (بعكاظ) بضم العين المهملة وتخفيف الكاف ثم ظاء مشالة، سوق كانت تقام في
الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم. ويعشي من الإعشاء بالعين المهملة وهو عدم الإبصار ليلاً،
والمراد عدمه مطلقاً. ولمحوا من الملح وهو سرعة البصر؛ فيعشي يطلب شعاعه أي السلاح
فاعلاً، ولمحوا يطلبه مفعولاً فأعمل فيه الأول فهو فاعله، وحذف ضميره من الثاني مع أن حقه
الذكر. وإن كان فضلة.

قوله: (وهو شاذ) أي خلافاً لما يقتضيه مفهوم قوله، والتزم ما التزما من جواز حذف الفضلة
من الثاني المهمل لعدم التزام ذكره في غير ذلك. وإنما شذ حذفه هنا لأن فيه تهيئة العامل للعمل،
ثم قطعه عنه لغير مقتضى، بخلاف حذفه من الأول، فإنه للفرار من الإضمار قبل الذكر مع كونه
فضلة.

قوله: (فإن كان عمدة الخ) إشارة إلى أن المراد بالخبر في قول المصنف غير خير العمدة من
ذكر الملزوم، وإرادة اللازم فيشمل المفعول الأول لظننت فإنه لا فرق بين المفعولين في وجوب
التأخير كظننت منطلقة، وظننتي منطلقاً هند إياها. فإياها مفعول أول لظننت فاندفع ما يوهمه المتن
من القصور. نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير في الفضلة عند خوف اللبس، كما مر مثاله،
فلو قال كما في المكودي:

واخِذْفُهُ لَكِنْ مَعَ لَبْسٍ أَوْ خَبَرٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ آخِرُهُ فَهُوَ الْمُغْتَبَرُ

لسلم من ذلك، ودخل في كلامه خبر كان، ككنت وكان زيد قائماً إياه. فإياه خبر كنت عائداً
على قائماً.

قوله: (وجب إضماره الخ) أي لأنه عمدة لا يحذف، وقوله مؤخراً أي خلافاً لما في
التسهيل تبعاً لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الإضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة. وإن

مُتَّصِلًا كَانَ، أَوْ مُتَّفَصِّلًا، فَتَقُولُ: «ظَنَنْتُ وَظَنَنْتِيهِ زَيْدًا قَائِمًا، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتِي إِيَّاهُ زَيْدًا قَائِمًا». وَمَعْنَى الْبَيِّنَتَيْنِ أَنَّكَ إِذَا أَهْمَلْتَ الْأَوَّلَ لَمْ تَأْتِ مَعَهُ بِضَمِيرٍ غَيْرِ مَرْفُوعٍ - وَهُوَ الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ - فَلَا تَقُولُ: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدًا»، وَلَا مَرَزْتُ بِهِ وَمَرَّ بِِي زَيْدًا» بَلْ يَلْزَمُ الْحَذْفُ؛ فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدًا»، وَمَرَزْتُ وَمَرَّ بِِي زَيْدًا» إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ خَبَرًا فِي الْأَصْلِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، بَلْ يَجِبُ الْإِثْنَانُ بِهِ مُؤَخَّرًا؛ فَتَقُولُ: «ظَنَنْتُ وَظَنَنْتِي زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ». وَمَفْهُومُهُ أَنَّ الثَّانِي يُؤْتَى مَعَهُ بِالضَّمِيرِ مُطْلَقًا: مَرْفُوعًا كَانَ، أَوْ مَجْرُورًا، أَوْ مَنْصُوبًا، عُمْدَةً فِي الْأَصْلِ أَوْ غَيْرَ عُمْدَةً.

٢٨٤ - وَأُظْهِرَ أَنَّ يَكُنْ ضَمِيرُ خَبَرًا لِعَبْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَا

٢٨٥ - نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

أَيُّ: يَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِمَفْعُولِ الْفِعْلِ الْمُهْمَلِ ظَاهِرًا إِذَا لَزِمَ مِنْ إِضْمَارِهِ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِمَا يُفسَّرُهُ؛ لِكَوْنِهِ خَبَرًا فِي الْأَصْلِ عَمَّا لَا يُطَابِقُ الْمُفسَّرَ، كَمَا إِذَا كَانَ فِي الْأَصْلِ خَبَرًا عَنْ مُفْرَدٍ وَمُفسَّرُهُ مُثْنًى، نَحْوُ: «أَظُنُّ وَيُظَنَّنَانِي زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ» ذ «زَيْدًا»: مَفْعُولُ أَوَّلِ لَظُنُّ، وَ «عَمْرًا»: مَغْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَ «أَخَوَيْنِ»: مَفْعُولُ ثَانٍ لَظُنُّ، وَالْيَاءُ: مَفْعُولُ أَوَّلِ لِيُظَنَّنَانِي؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ؛ فَلَوْ أَتَيْتُ بِهِ ضَمِيرًا فَقُلْتُ: «أَظُنُّ وَيُظَنَّنَانِي إِيَّاهُ زَيْدًا أَخَوَيْنِ» لَكَانَ «إِيَّاهُ» مُطَابِقًا لِلْيَاءِ، فِي أَنَّهُمَا مُفْرَدَانِ، وَلَكِنْ لَا يُطَابِقُ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ وَهُوَ «أَخَوَيْنِ»؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ، وَ «أَخَوَيْنِ» مُثْنًى؛ فَتَقَوَتْ مُطَابَقَةُ الْمُفسَّرِ لِلْمُفسَّرِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَإِنْ قُلْتُ «أَظُنُّ وَيُظَنَّنَانِي إِيَّاهُمَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ» حَصَلَتْ مُطَابَقَةُ الْمُفسَّرِ لِلْمُفسَّرِ؛ وَذَلِكَ لِكَوْنِ «إِيَّاهُمَا» مُثْنًى وَ «أَخَوَيْنِ» كَذَلِكَ، وَلَكِنْ

لزم فصله من عامله بأجنبي كذا قيل. وفيه أنهم صرّحوا بجواز حذف مفعولي ظن، وخبر كان في قول لدليل فكيف يمتنع حذفه. ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل. والإضمار قبل الذكر.

قوله: (ظننت وظننتي الخ) الأول يطلب زيداً فاعلاً، وقائماً مفعولاً ثانياً، والثاني يطلبهما مفعولين فاعل فيهما الثاني فهما منصوبان به، وأضمر في الأول فاعله مستتراً يعود لزيد المؤخر لفظاً ورتبة، والياء مفعوله الأول، والثاني إيّاه المؤخر العائد لقائم.

قوله: (ظننت وظننتي الخ) الأول يطلب زيداً وقائماً مفعولين فاعله فيهما، والثاني يطلب زيداً فاعلاً فاعله في ضميره مستتراً فيه. وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه معمول الأول، ويطلب قائماً مفعولاً ثانياً فاعله في الهاء العائدة عليه. فهي مفعوله الثاني، والياء مفعوله الأول.

قوله: (وأظهر) أي ضمير المتنازع فيه أي اتت به اسماً ظاهراً بدل الضمير.

قوله: (لغير ما يطابق) أي لمبتدأ في الأصل غير مطابق للمفسر كالياء في (يظنناني) في مثاله.

تَفُوتُ مُطَابَقَةُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي - الَّذِي هُوَ خَبَرٌ فِي الْأَصْلِ - لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ - الَّذِي هُوَ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ؛ لِكَوْنِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مُفْرَدًا، وَهُوَ الْيَاءُ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي غَيْرُ مُفْرَدٍ، وَهُوَ «إِيَّاهُمَا»، وَلَا بُدَّ مِنْ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَأِ، فَلَمَّا تَعَدَّرَتِ الْمُطَابَقَةُ مَعَ الْإِضْمَارِ وَجِبَ الْإِظْهَارُ؛ فَتَقُولُ: «أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ»؛ فَ «زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ»: مَفْعُولَا أَظُنُّ، وَالْيَاءُ مَفْعُولُ يُظَنَّنِي يُظَنَّنَانِ الْأَوَّلُ، وَ «أَخَا» مَفْعُولُهُ الثَّانِي، وَلَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ - حِينَئِذٍ - مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِنَ الْعَامِلِينَ عَمِلَ فِي ظَاهِرٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَضْرِيِّينَ.

وَأَجَازُ الْكُفَيُّونَ الْإِضْمَارَ مُرَاعَى بِهِ جَانِبِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ؛ فَتَقُولُ: «أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي إِيَّاهُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ» وَأَجَازُوا أَيْضًا الْحَذْفَ؛ فَتَقُولُ: «أَظُنُّ وَيُظَنَّنِي زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ».

قوله: (فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين. وهو أخوين للمفسر بفتحها وهو إياه.

قوله: (وجب الإظهار الخ) أي وحيث كان أخاً اسماً ظاهراً فلا يحتاج لشيء يفسره كما تقدم فلا تضر مخالفته للأخوين لعدم افتقاره إليهما. بل إنما يطابق مبتدأه الأصلي.

قوله: (فلا تكون المسألة حينئذٍ من باب التنازع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لأن أخوين معمول لأظنُّ، ولم يتوجه إليه يظناني لعدم مطابقتها لمفعوله الأول. وهو لا يطلب إلا ما يطابقه فلم يتنازعا فيه. كذا قال الموضح، وتبعه الشرح، وأجاب سم بما محصله أن كلاً من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية فكلاهما يطلبه مفعولاً ثانياً مطابقاً لمفعوله الأول. فلما أعملنا فيه أظن، وطابقنا به مفعوله الأول تعذر علينا الإضمار في الثاني لما مر، فانقطع طلبه له فعدلنا إلى الإظهار، وقلنا: أخا موافقة للمخبر عنه. وإن خالف المفسر. وهو أخوين لعدم احتياجه إليه. ألا ترى صحة التنازع في: ضربني، وضربت زيداً لتوجههما إليه بقطع النظر عن نوع العمل مع أنه إذا رفع انقطع طلب الناصب له، وبالعكس فكذا ما هنا هـ. وتقول عند إعمال الثاني: أظن ويظنني الزيدان أخا إياهما أخوين، أو: يظناني وأظن الزيدتين أخوين أخا.

قوله: (وأجاز الكوفيون الخ) أي كما يجوزون الإظهار والحذف أيضاً لدلالة معمول الآخر عليه كما جوزه عند عدم التخالف في المسألة السابقة لوجود دليله. كذا في التوضيح والأشموني وغيرهما لكن يعكر عليه ما نقله المصريح في المسألة السابقة عن أبي حيان في النكت الحسان أن شرط الحذف عندهم مطابقة المحذوف للمثبت إفراداً وغيره، وإلا امتنع نحو: علمني وعلمت الزيدتين قائمين. فلا بد أن تقول: إياه. ولا يجوز حذفه هـ.

قوله: (مراعى فيه جانب المخبر عنه) أي وإن خالف المفسر، ويضمّر مقدماً عن معمول الأول كما مثله الشرح. وليس إضماراً قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة، لكونه معمول الأول. فإن أعمل الثاني أضمر مؤخراً كما في التصريح عن المرادي. فيقال أظن ويظنني الزيدان أخا إياهما إياهما، أو يظنني وأظن الزيدتين أخوين هما إياه. فهما فاعل يظنني، وإياه مفعوله الثاني. وتقول

المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

٢٨٦ - الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ
 الْفِعْلُ يَذُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ: الْحَدَثِ، وَالزَّمَانِ؛ فَ «قَامَ» يَذُلُّ عَلَى قِيَامٍ فِي زَمَنِ مَاضٍ، وَ
 «يَقُومُ» يَذُلُّ عَلَى قِيَامٍ فِي الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ؛ وَ «قُمَ» يَذُلُّ عَلَى قِيَامٍ فِي الْإِسْتِقْبَالِ، وَالْقِيَامُ هُوَ
 الْحَدَثُ - وَهُوَ أَحَدُ مَذْلُولِي الْفِعْلِ - وَهُوَ الْمَصْدَرُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
 مَذْلُولِي الْفِعْلِ» فَكَأَنَّهُ قَالَ: الْمَصْدَرُ اسْمُ الْحَدَثِ كَأَمِنْ؛ فَإِنَّهُ أَحَدُ مَذْلُولِي أَمِنْ.
 وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ هُوَ: الْمَصْدَرُ، الْمُتَنَصِّبُ: تَوْكِيداً لِعَامِلِهِ، أَوْ بَيَاناً لِنَوْعِهِ، أَوْ عَدَدِهِ،

على الإظهار: أَظُنَّ وَيُظَنُّنِي الزَّيْدَانِ أَخَا إِيَاهُمَا أَخَوَيْنِ، وَيُظَنُّنِي وَأُظُنُّ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ هُمَا أَخَا.
 وتقول على الحذف: أَظُنَّ وَيُظَنُّنِي الزَّيْدَانِ أَخَا إِيَاهُمَا فَيَا هُمَا عَائِدٌ عَلَى الزَّيْدَيْنِ، وَحَذَفْنَا الْعَائِدَ
 عَلَى أَخَا وَيُظَنُّنِي وَأُظُنُّ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ هُمَا، وَتَحَذَفُ عَائِدُ الْأَخَوَيْنِ فَتَأْمَلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

قوله: (يدل على شيئين) أي على مجموعهما مطابقة بناءً على مذهب الجمهور من عدم
 دخول النسبة إلى الفاعل المعين في مفهوم الفعل، بل الدال عليها جملة الكلام. أما عند من يقول
 بدخولها كالسيد فتضمن كدلالته على أحدهما فقط، ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاماً.
 قوله: (وهو المصدر) أي مدلوله لأن المصدر هو اللفظ، والحدث مدلوله. والمراد بالحدث
 المعنى القائم بغيره.

قوله: (المصدر اسم الحدث) لا يقال: يدخل فيه اسم المصدر كإغتسل غسلاً، وتوضأ
 وضوءاً، وأعطى عطاءً، لأن مدلوله لفظ المصدر لا الحدث. كما نقله الدماميني عن ابن يعين
 وغيره وأقره. فهو يدل على الحدث بواسطة. والمراد بالدلالة مباشرة؛ فإن قلنا: يدل عليه مباشرة
 كالمصدر فلا بد لإخراجه من قيد ملحوظ أي الجاري على فعله، واسم المصدر لا يجري عليه بل
 ينقص عن حروفه، أو المراد الدال على الحدث بالأصالة، واسم المصدر نائب عنه، وبما ذكر
 يعلم الفرق بينهما.

قوله: (هو المصدر) أي الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً. والمتنصب يخرج المرفوع
 ولو نائب فاعل. فلا يسمى مفعولاً في الاصطلاح خلافاً لظاهر الأشموني واعلم أن بين المصدر
 والمفعول المطلق عمومًا وجهان يجتمعان في ضربته ضرباً. ويفرد المصدر في ضربك ضرب
 أليم، والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سيأتي. فإن لم يعتبر هذا النائب، وجعل المفعول هو
 المصدر المقدر نظراً للأصل، فالمصدر أعم مطلقاً.

قوله: (توكيداً لعامله) أي لنفس عامله إن كان مصدرًا مثله، وإلا فيؤكد مصدر عامله ليتحد

نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْباً، وَسَرْتُ سِرّاً، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ».

وَسُمِّيَ مَفْعُولاً مُطْلَقاً لِصِدْقِ «المَفْعُولِ» عَلَيْهِ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ وَنَحْوِهِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ إِلَّا مُقَيَّداً، كَالْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْمَفْعُولِ فِيهِ، وَالْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَالْمَفْعُولِ لَهُ.

٢٨٠ - بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُسِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ أَنْتَضِبَ

يُنْتَضِبُ الْمَضْدَرُ بِمِثْلِهِ، أَيْ الْمَضْدَرُ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً ضَرْباً شَدِيداً» أَوْ

المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظي الذي هذا منه. فمعنى قولك: ضربت ضرباً أحدثت ضرباً ضرباً كما أفاده الدماميني والرضي. فإن قلت كيف يكون لفظياً مع قول النحاس؟ أجمع النحاة أن توكيد المصدر يدفع المجاز كالمعنوي نحو: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً» أي بذاته لا بترجمان أجيب بأن ذلك ليس خاصاً بالمعنوي بل يكون في اللفظي أيضاً كما في المطول نحو قطع اللص الأمير الأمير.

قوله: (أو بياناً الخ) أي مع كونه مؤكداً أيضاً فالنوعي والعددي مؤكدان، وإن كان القصد منهما بالذات البيان. وأما القسم الأول فللتوكيد لا غير. فهو لا يجامع غيره، وأما الباقيان فيجتمعان في: ضربت ضربتي الأمير.

قوله: (غير مقيد بحرف) أي لأنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل. إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث بخلاف سائر المفعولات فإنه لم يوجد لها، وإنما سميت بذلك باعتبار إصاق الفعل بها أو وقوعه لأجلها أو معها فلذلك لا تسمى به إلا مقيدة بما ذكر. فالأحق بالذكر أولاً هو المفعول المطلق، وإنما قدم المفعول به في باب تعدي الفعل استطراداً لا قصداً، وعند اجتماعها ترتبت على ما في قوله:

مَفَاعِيْلُهُمْ رَتَّبَ قَصْدُزٌ بِمُطْلَقٍ وَثَنٌ بِهِ فِيهِ لَهُ مَعَهُ قَدْ كَمَلِ
تَقُولُ: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زَيْداً بِسَوْطِهِ نَهَاراً هُنَا تَأْدِيْبُهُ وَامِراً نَكَلِ

قوله: (بمثله) أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله: المصدر اسم الخ. وكذا الضمير في قوله وكونه. وإما ضمير نصب فراجع له بقيد كونه مفعولاً مطلقاً ففيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظاً. وإما يعجيني إيمانك تصديقاً وقعدت جلوساً على ما صححه الناظم من أنه منصوب بالمذكور فمن باب النيابة. وستأتي في أفرح الجدل، أفاده شيخ الإسلام.

قوله: (أو فعل) أي متصرف غير ملغى عن العمل فخرج فعل التعجب وكان وأخواتها وباب ظن عند إلغائه فلا يقال: زيد قائم ظننت ظناً.

قوله: (أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل. ولا صفة مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله:

بِالْفِعْلِ، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا» أو بِالْوَصْفِ، نحو: «أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا».

وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ، وَالْفِعْلُ وَالْوَصْفُ مُشْتَقَّانِ مِنْهُ؛ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ ائْتِخَبَ» أَي: الْمُخْتَارُ أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ لِهَذَيْنِ، أَي: الْفِعْلِ، وَالْوَصْفِ.

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْفِعْلَ أَصْلٌ، وَالْمَصْدَرَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ.

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ، وَالْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، وَالْوَصْفُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ.

وَذَهَبَ ابْنُ طَلْحَةَ إِلَى أَنَّ كَلَامًا مِنَ الْمَصْدَرِ وَالْفِعْلِ أَصْلٌ بِرَأْسِهِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْتَقًّا مِنَ الْآخَرِ.

وَالصَّحِيحُ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ كُلَّ فَرْعٍ يَتَضَمَّنُ الْأَصْلَ وَزِيَادَةً، وَالْفِعْلُ وَالْوَصْفُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَصْدَرِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ وَزِيَادَةً؛ فَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ، وَالْوَصْفُ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالْفَاعِلِ.

أَمَّا الْمُلُوكُ فَانْتِ الْيَوْمَ الْأُمَمُ لُؤْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ

فناصب لؤماً محذوف أي تلؤم لؤماً وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة:

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ طَرَبَ السَّوَالِهِ أَوْ كَالْمُخْتَبَلِ

قوله: (مشتقان منه) الاشتقاق ردُّ لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى - ولو مجازياً - مع اتفاقهما في الحروف الأصول فإن اتفقا في كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة. أو الدلالة مجازاً، وإن اختلفا ترتيباً فقط فاشتقاق كبير كما في جذب وجذب، وإن اختلف فيهما بعض الأصول فاشتقاق أكبر. كثلث من الثلث فعمل أن مناسبة المعنيين شرط في الجميع.

قوله: (إن الفعل أصل) أي لأنه يعمل في المصدر ويؤثر فيه فكان أصلاً لقوته، ورد بأن الحرف يؤثر في الاسم مع أنه ليس أصلاً له. والمراد الفعل المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق، فترجح لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً. وحين وجوده حالاً وبعده ماضياً، وقيل الماضي هو الأصل لسبقه بمضي زمنه، ويرجح الأول أنه فرض الأوصاف الثلاثة في زمن واحد، وهذا في زمنين مختلفين. والظاهر أن غير الأصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر. وكذا الوصف، وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع، لا قسم برأسه.

قوله: (والزمنان مشتقان من الفعل) أي فهو فرع الفرع.

قوله: (وذهب ابن طلحة) هو شيخ الزمخشري، وانظر ما أصل الوصف على هذا.

٢٨٨ - تَوَكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدٌ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرِ ذِي رَشْدٍ

المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ كَمَا تَقَدَّمَ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مُؤَكِّدًا، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا».

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُبَيِّنًا لِلنَّوْعِ، نَحْوُ: «سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ»، و «سِرْتُ سَيْرًا حَسَنًا».

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُبَيِّنًا لِلْعَدَدِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وَضَرَبَتَيْنِ، وَضَرَبَاتٍ».

٢٨٩ - وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ ذَلْ كَجِدَّ كُلِّ الْجِدِّ، وَأَفْرَحَ الْجَدَلِ

قَدْ يَنْوُبُ عَنِ الْمَصْدَرِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَكُلِّ وَبَعْضٍ، مُضَافَيْنِ إِلَى الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: «جِدَّ كُلِّ الْجِدِّ» وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، و «ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

وَكَاالْمَصْدَرِ الْمُرَادِفِ لِمَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، نَحْوُ: «قَعَدْتُ جُلُوسًا، وَأَفْرَحَ الْجَدَلِ» فَالْجُلُوسُ: نَائِبٌ مَنَابِ الْقُعُودِ لِمُرَادِفَتِهِ لَهُ، وَالْجَدَلُ: نَائِبٌ مَنَابِ الْفَرَحِ لِمُرَادِفَتِهِ لَهُ.

قوله: (يبين) أي المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً أو الضمير للمفعول المطلق في الترجمة.

قوله: (مبيناً للنوع) أي لكونه مضافاً أو موصوفاً كما مثله، أو محلىً بآل المهديّة كسرت السير أي المعهود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة أقسام، ويسمى المختص أيضاً باختصاصه بما ذكر، والتحقيق أن المعدود مختص أيضاً لتحديده بالعدد المخصوص. ولذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين: مبهم وهو المؤكد، ومختص وهو قسمان: معدود ونوعي. واعلم أن النوعي إن كان مضافاً كان من باب النياحة على التحقيق لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره. وإنما يفعل مثله فالأصل سيراً مثل سير ذي رشد، فحذف المصدر ثم صفته، وأنبأ المضاف إليه منابها كما حققه الدماميني. ولا يرد ذلك على المصنف لأن مراده تمثيل النوعي بقطع النظر عن كونه أصلاً أو نائباً، وأما ذو آل فالظاهر أنه قد يكون كذلك كما إذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك، وقد يكون أصلياً كأن قصدت الإخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه استحضاراً لصورته فتدبر.

قوله: (وقد ينوب عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية، وهو ما كان من لفظ عامله لا عن مطلق المصدر حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد أن الجدل في مثاله بفتح الجيم والذال المعجمة مصدر جدل كفرح وزناً ومعنى. وظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور، وهو مذهب المازني والسيرافي والمبرد. واختاره المصنف لأطرافه. وأما مذهب سيبويه والجمهور من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه أي: فرحت وجدلت جدلاً، فلا يطرد في نحو: حلفت يميناً، إذ لا فعل له مع أن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة، قاله الرضي.

قوله: (قد ينوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة: الكلية والبعضية والمرادف والإشارة والضمير والعدد والآلة. أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح،

وَكَذَلِكَ يُتَوَبُّ مَتَابَ الْمَصْدَرِ اسْمُ الْإِشَارَةِ، نحو: «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ» وَرَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِذَا نَابَ اسْمُ الْإِشَارَةِ مَتَابَ الْمَصْدَرِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْفِهِ بِالْمَصْدَرِ، كَمَا مَثَّلْنَا، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَمِنْ أَمْثَلَةِ سَيِّوِيَّةٍ: «ظَنَنْتُ ذَلِكَ» أَيْ: ظَنَنْتُ ذَلِكَ الظَّنَّ، فَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الظَّنِّ، وَلَمْ يُوصَفْ بِهِ. وَيُتَوَبُّ عَنِ الْمَصْدَرِ - أَيْضاً - ضَمِيرُهُ، نحو: «ضَرَبْتُهُ زَيْدًا» أَيْ: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا أَعَذُّهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] أَيْ: لَا أَعَذُّبُ الْعَذَابَ. وَعَدَدُهُ، نحو: «ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

وكذا الإشارة والضمير كما في الروداني، والباقي عن المبين فقط وبقي مما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كاستغسلت غسلاً، وتوضأت وضوء العلماء، والملاقي للمصدر في الاشتقاق بأن يشاركه في مادته إما مع كونه مصدر فعل آخر كَتَبْتُ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً، فإنه مصدر لبَّتل كقدس. وقد ناب عن مصدر تبتل، وهو التبتل كالتجمل أو مع كونه اسم عين ك﴿أَتَبَتُّكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [النساء: ١٤٩] وَأَتَبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا فنباتاً اسماً للنبات من زرع أو غيره، وقد ناب عن إنباتاً، وقال سيبويه إنه مصدر جارٍ على غير فعله أي فيكون من الأول لأنه في الأصل مصدر لنبت سمي به النبات كما نص عليه غير واحد، فيصح فيه الاعتباران. والظاهر صحة اعتباره أيضاً اسماً مصدر لأنبت كغسلًا ووضوءًا لاغتسل وتوضأً مع أنهما مصدران لَغَسَلَ ووضؤ وأما تَبْتِيلاً فلا يمكن جعله اسماً مصدر لتبَّتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما هو شأن اسم المصدر فتأمل. وقد جعل الموضح الملاقي في الاشتقاق شاملاً للأقسام الثلاثة، أي فيكفي في النياحة ملاحظة الملاقة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره، وبقي مما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقري، وصفته كسِرْتُ أحسن السير، وهيته كيموت الكافر ميتة سوء، ووقته كقوله:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَ

أي اغتماض ليلة أرمَد، وما الاستفهامية نحو: ما ضربت زيدا؟ أي أيَّ ضرب ضربته، وما الشرطية نحو: ما شئت فاجلس، أي أيَّ جلوس شئت فاجلس، وجملة ذلك ستة عشر منها ستة عنهما، وعشرة عن المبين، لكن لم أر نصاً في إنابة مصدر فعل آخر عن المبين، والظاهر جوازه كتبتل إليه تبتل الخائفين.

قوله: (ذلك الضرب) أي المعهود للمخاطب كأن علم الضرب، وجُهل فاعله فأخبرته بأنه أنت فيكون مثلاً للمبين وظننت ذاك، مثال للمؤكد لعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل، وقد ينوب عن النائب كأن يقال: ضرب الأمير زيدا، فتقول: ضربت اللص ذلك الضرب، أي ضرباً مثل ذلك لأن فعل الأمير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأنيب عنه الصفة، ثم الصفة، وأنيب عنها الإشارة.

قوله: (نحو ضربته زيدا) إن رجع الضمير إلى مصدر الفعل المبهم فمؤكد، لأنه لو صرح

وَالْآلَةُ، نحو: «ضَرَبْتُهُ سَوْطًا» وَالْأَصْلُ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ، فَحُذِفَ الْمَضَافُ وَأُقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامُهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٢٩٠ - وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوْحَدٍ أَبَدًا وَتَنُّ وَاجْهَمْعَ غَيْرَهُ وَأَفْرِدًا لَا يَجُوزُ تَثْنِيَةُ الْمَضْدَرِ الْمُؤَكِّدِ لِعَامِلِهِ، وَلَا جَمْعُهُ، بَلْ يَجِبُ إِفْرَادُهُ؛ فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَثَابَةِ تَكَرُّرِ الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ لَا يَتَنَّى وَلَا يُجْمَعُ. وَأَمَّا غَيْرُ الْمُؤَكِّدِ - وَهُوَ الْمُبَيِّنُ لِلْعَدَدِ، وَالنَّوْعِ - فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَثْنِيَةُ وَجَمْعُهُ.

بالظاهر لم يفد إلا التوكيد، وإن رجع إلى مصدر معهود لدلالة المقام فنوعي. فقول الشرح أي الضرب يحتمل جعل آل فيه للجنس وللعهد، ومحل ذلك ما لم يجعل زيدا بدلاً مفسراً للضمير، وإلا كان مفعولاً به لا مطلقاً وهكذا قوله:

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ نِلْتُهُ

وقوله:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

أي نلت النيل، ويدرس الدرس فيحتمل المؤكد، والنوعي بالطريق المذكور، وأما: لا أعذبه أحداً من العالمين، فنوعي لا غير لرجوعه لعذاباً قبله بمعنى تعذيباً عظيماً، لأن تنوينه للتعظيم، والأصل: أعذبه أي من يكفر تعذيباً عظيماً لا أعذب تعذيباً مثله أي التعذيب المذكور أحداً لأن تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف، وأنااب عنه صفته وهي مثله، ثم حذفها وأنااب المضاف إليه وهو التعذيب منابها، ثم حذفه وأنااب عنه ضميره، أفاده في التصريح وغيره، فتأمل.

قوله: (والآلة) أي إذا كانت في العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال: ضربته خشبة.

قوله: (مقامه) أي في إعرابه وإفراده وتثنيته وجمعه كضربته سوطين وأسواطاً.

قوله: (غيره) تنازعه الفعلان قبله، فأعمل فيه الثاني، وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة، وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله، ودفع به توهم امتناع الأفراد من الأمرين قبله. ولا يغني عنه قوله: فوحد أبداً من حيث أن مفهومه أن غير المؤكد لا يوحد أبداً لأن هذا المفهوم كما يحتمل نفي التأييد أي لا تدم توحيد غير المؤكد يحتمل تأييد النفي أي لا توحده في وقت أبداً. فاندفع الاعتراض بأن الأفراد هو الأصل فلا حاجة لذكره، سم.

قوله: (بمثابة تكرير الفعل) فيه أنه ليس مؤكداً للفعل نفسه، بل للمصدر المفهوم منه كما مر. فالأولى أن يقول لأن المقصود به الجنس من حيث هو، قليلاً أو كثيراً. كما أن المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك.

فَأَمَّا الْمُبَيَّنُ لِلْعَدَدِ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، وَضَرْبَاتٍ».

وَأَمَّا الْمُبَيَّنُ لِلنَّوْعِ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ، إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ، نَحْوُ «سِرْتُ سِيرَتِي زَيْدَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ».

وَوَظَاهِرُ كَلَامِ سَيِّبَوَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَثْنِيَّتُهُ وَلَا جَمْعُهُ قِيَاساً، بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، وَهَذَا اخْتِيَارُ الشَّلَوْبِيِّينَ.

٢٩١ - وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَاعٌ وَفِي سِوَاهِ لِدَلِيلِ مُتَسَعٍ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ عَامِلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُسَوِّقٌ لِتَقْرِيرِ عَامِلِهِ وَتَقْوِيَّتِهِ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لِذَلِكَ.

وَأَمَّا غَيْرُ الْمُؤَكَّدِ فَيُحَذَفُ عَامِلُهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ: جَوَازاً، وَوَجُوباً. فَالْمَحْذُوفُ جَوَازاً، كَقَوْلِكَ: «سِيرَ زَيْدٌ» لِمَنْ قَالَ: «أَيُّ سِيرٍ سِرْتُ» وَ«ضَرَبَتَيْنِ» لِمَنْ قَالَ: «كَمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا؟» وَالتَّقْدِيرُ: «سِرْتُ سِيرَ زَيْدٍ، وَضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ». وَقَوْلُ ابْنِ الْمُصَنِّفِ: إِنَّ قَوْلَهُ: «وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَاعٌ» سَهْوٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ:

قوله: (فالمشهور النسخ) أي بدليل قوله: «وَتَقْطُؤْنَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا» [الأحزاب: ١٠] والألف زائدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي، تصريح.

قوله: (متسع) أي اتساع، مبتدأ خبره في سواء أي وفي حذف عامل سواء اتساع أو المعنى، والحذف في سواء متسع فيه فيكون خبراً لمحذوف دل عليه ما قبله.

قوله: «لَا يَجُوزُ حَذْفُ عَامِلِهِ» أي ولا تأخير، بخلاف النوعي والعدي فيهما. قوله: «(لتقرير عاملة)» أي دفع المجاز عنه لكون المجاز لا يؤكد، وقوله: وتقويته أي تثبيت معناه في النفس بواسطة تكرره، ولا يرد قوله تعالى: «وَمَكَرَزْ مَكْرَأً» [النمل: ٥٠] وقوله:

بَكَى الْخَزْرُ مِنْ عَوْفٍ وَأَنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَّتْ عَجِينَجَا مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ
حيث أكد المكر والعجيج أي التصويت بالمصدر مع أنهما مجازان عن المجازاة والمباينة، والمطارف هي الثياب الرقيقة لأن محل عدم تأكيد المجاز إذا كان يحتمل الحقيقة أيضاً كقتلت قتلاً، لا فيما هو مجاز قطعاً كما في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كالأية والبيت، وما يحتملها لا يؤكد إلا إذا استعمل في حقيقته لأن تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» [النساء: ١٦٤].

قوله: «(فيحذف عاملة)» أي لدلالته على معنى زائد على العامل، فأشبه المفعول به وهو يحذف عامله. قوله: (وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح، وقوله: إن قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف، وسهو خبر إن، والضمير في منه للنظام.

«ضَرْباً زَيْدًا» مَضَدَرٌ مُؤَكَّدٌ، وَعَامِلُهُ مَحْذُوفٌ وَجُوباً، كَمَا سَيَأْتِي - لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى دَعْوَاهُ مِنْ وَجُوبِ حَذْفِ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ بِمَا سَيَأْتِي - لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى دَعْوَاهُ مِنْ وَجُوبِ حَذْفِ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ بِمَا سَيَأْتِي لَيْسَ مِنْهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ «ضَرْباً زَيْدًا» لَيْسَ مِنَ التَّأْكِيدِ فِي شَيْءٍ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ خَالٍ مِنَ التَّأْكِيدِ، بِمَثَابَةِ «أَضْرِبْ زَيْدًا» لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقَعُهُ، فَكَمَا أَنَّ «أَضْرِبْ زَيْدًا» لَا تَأْكِيدَ فِيهِ كَذَلِكَ: «ضَرْباً زَيْدًا» وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا لَيْسَتْ مِنَ بَابِ التَّأْكِيدِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمَضَدَرَ فِيهَا نَائِبٌ مَنَابِ الْعَامِلِ، دَالٌّ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَوَضٌ مِنْهُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عَدَمُ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَيَبِينُ الْمُؤَكَّدُ.

قوله: (لأن قوله ضرباً زيداً الخ) هذا أحد دليلين لابن المصنف، وحاصله أن عامل المؤكد قد سمع حذفه؛ جوازاً في نحو: أنت سيراً، ووجوباً في نحو: أنت سيراً سيراً، وما أنت إلا سيراً وضرباً زيداً وغير ذلك مما سيأتي فمنعه من حذفه هنا إما سهو عن ورود هذا، وإما للبناء على أن ذلك من المصدر المختص لا المؤكد وهي دعوى بلا دليل. الثاني إن تعليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية المنافي للحذف إن أراد أن المقصود منه ذلك دائماً فممنوع، ولا دليل عليه. وإن أراد أنه قد يقصد به ذلك، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم. ولكن لا نسلم أن الحذف منافي لذلك القصد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقريته بالأولى اهـ. وأجاب الشاطبي عن الأول بما في الشرح وسيأتي ما فيه، وعن الثاني بأن الحذف منافي للتأكيد مطلقاً لأنه إذا قصد تقرير العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الأول فيكون معتنى به، وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتنافيان. اهـ فالأولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد فلا ينهض ذلك جواباً عنهما. وقد اعترف الشاطبي بأن نحو: أنت سيراً للتأكيد مع ما فيه من الحذف فمنازعة ابن الناظم قوية. فالأولى التزام أن هذه الأمثلة من المؤكد كما قال ابن هشام إنه الحق، وهي مستثناة من امتناع الحذف لنكات تأتي، ويدل على الاستثناء قوله: والحذف حتم الخ. فلا ترد على الناظم لا يقال لا دليل على استثناء: أنت سيراً لأنه لم يذكره، لأننا نقول: يشير إليه مفهوم قوله كذا. مكرر.

قوله: (لأنه واقع موقعه) أي ففائدته النيابة عن فعله، وإعطاؤه معناه لا تأكيده، وإلا كان مؤكداً لنفسه وهو باطل.

قوله: (ليست من باب التأكيد) أي بل هي قسم برأسه. فالمصدر إما مؤكد أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله، ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله: توكيداً، أو نوعاً الخ أو أن المراد ليست منه الآن بعد النيابة، وإن كانت منه أصالة.

قوله: (عدم جواز الجمع) قد يقال إن ذلك لعارض نيابتها لا بالنظر لذاتها، وأيضاً لا يأتي في نحو: أنت سيراً، لأن الحذف فيه غير واجب فالأولى الجواب بما مر.

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ «ضَرْباً زَيْدًا» وَنَحْوَهُ لَيْسَ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ لِغَامِلِهِ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْفِعْلِ: هَلْ يَعْمَلُ أَوْ لَا؟ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَعْمَلُ؛ فَ«زَيْدًا» فِي قَوْلِكَ: «ضَرْباً زَيْدًا» مَنْصُوبٌ بِـ«ضَرْبًا» عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، وَهُوَ: «أَضْرَبَ»؛ فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ نَابَ «ضَرْبًا» عَنِ «أَضْرَبَ» فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ وَفِي الْعَمَلِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي نَابَ عَنْهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ الْعَمَلِ.

٢٩٢ - وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ، كَنَدَلًا أَلَدًا كَانَدَلًا

يُحْذَفُ غَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا فِي مَوَاضِعَ:

مِنْهَا: إِذَا وَقَعَ الْمَصْدَرُ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، نَحْوُ: «قِيَامًا لَا

قوله: (ومما يدل الخ) فيه أن من قال: يعمل النائب يحتمل أنه يراه من المؤكد، ولكن اختص بمزية اقتضت عمله وهي نيابته عن فعله فتأمل.

قوله: (بدلاً من فعله) أي عوضاً عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله، ولو المقدر في المصدر الذي لا فعل له كَبَلَةٍ بمعنى تركاً في قوله يصف السيف:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا بَلَّةُ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

أي ترك الأكف في رواية خفض الأكف بالإضافة قبله، إما منصوب بفعله المهمل، وإن لم يصح النطق به، أو بفعل أمر مرادف لفعله المهمل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذكر الأكف بله أي تركاً أما على رواية نصب الأكف قبله اسم فعل بمعنى ترك. ومثل ما ذكر يقال في ويحه وويله وويسه وويبه وهي بحسب الأصل كنايات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ويغض وقيل إن ويح وويس كلمتا رحمة، وويل وويب للعذاب، فهي مفاعيل مطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أي أحزنه الله أو أهلكه أو رحمه مثلاً، وقيل منصوبة على المفعول به والتقدير: ألزمه الله ويله، وفي الإيضاح أن المصدر في نحو: ضرباً زيداً وقياماً لا قعوداً مفعول به أيضاً عند سيبويه أي ألزم ضرباً الخ. أي فكونه بدلاً من فعله إنما يظهر عند غير سيبويه القائل بأنه مفعول مطلق.

قوله: (في الأمر والنهي) أي سواء تكرر كقوله:

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا قَمًا نِيلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

أم لا كما مثله، وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل.

قُعُودًا أَي: قُمْ قِيَامًا وَلَا تَقْعُدْ قُعُودًا، وَالِدُعَاءِ، نَحْو: «سَقِيَ لَكَ» أَي: سَقَاكَ اللَّهُ. وَكَذَلِكَ يُحْذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا إِذَا وَقَعَ الْمَصْدَرُ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ الْمَقْصُودِ بِهِ التَّوْبِيخُ، نَحْو: أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ؟ أَي: أَتَتَوَانِي وَقَدْ عَلَاكَ؟.

قوله: (أَي قُمْ قِيَامًا لَا تَقْعُدْ الخ) اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع، فالأولى في التخلص عن ذلك أن يجعل قِيَامًا مفعولاً به لفعل محذوف، ولا قُعُودًا عطف عليه أي افعل قِيَامًا لَا قُعُودًا، وأما جعل أَبِي حِيَان لَا نَافِيَةً لِلْجِنْسِ، وقُعُودًا اسمها نَوْنٌ شذوذاً فتكلف. مع أنه يحتاج، كما قاله الدماميني، إلى جعله خبراً بمعنى النهي. أفاده الصبان. وعلى هذا فليس المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلاً من فعله في النهي مع أنهم صرحوا بوقوعه فيه، ولا يبعد أن يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما إذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل.

قوله: (نَحْو سَقِيَ لَكَ) الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي: سحقاً لزيد وبعداً له، لبيان فاعله فهو متعلق بأعني محذوفاً أَي لَكَ أعني، أو خبر لمحذوف وجوباً أَي إرادتي أو دعائي لك. وعلى كُلِّ فَالْكَلَامِ جملتان. وتقدم لذلك مزيد في الابتداء، ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده، ويكون المسوغ له معنى الفعل كـ «سَلَامٌ عَلَى آلِ يَسَ» [الصفات: ١٣٠] وأما المصدر المضاف نحو: بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبر له، وأما ذُو آلِ فرفعه أحسن كالويل له والخيبة لكن إدخال آل سماعي عند سيبويه فلا يقال السقي له لعدم سماعه، وقاسه الفراء والجرمي كما في الهمع. ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضاً وهو الأوجه إذ لا مانع من تقدير خبره، ويجوز الرفع أيضاً في المكرر والمحصور والمؤكد نفسه وغيره. لكن على الخبرية كما في التسهيل نحو: له علي ألف اعتراف وزيد قائم حق أَي هذا اعتراف وحق، وكذا في المفيد خبراً سواء كان إنشائياً كعجب لتلك قضية، وقول الأعرابي: حمداً لله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أي أمري عجب وشأنني حمد الله أو غير إنشائي كأفعل، وكرامة أي ولك كرامة اه قال الصبان: والظاهر أن ما للتفصيل كذلك، والأوجه اطراد الرفع فيما ذكر، كما يفيد كلام ابن عصفور.

قوله: (وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه أن الواقع بعد الاستفهام، وفي الخبر ليسا من الآتي بدلاً عن فعله وقوله الآتي: والمصدر نائب متابه الخ، نص في أنهما منه، ففي عبارته قلاقة. والثاني هو الصواب؛ فالآتي بدلاً نوعان: طلبي وخبري؛ فالأول هو الواقع أمراً أو نهياً أو دعاء. أو توبيخاً، وهذا النوع مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفرداً منكراً وإلا كان سماعياً كويله. والخبري إما مسموع، ولم يتعرض له المصنف. ومثله الشارح بقوله: افعل وكرامة، وإما مقيس وهو ما ذكره بقوله: وما لتفصيل إلى آخر الباب. فكل ذلك بدل عن فعله خلافاً لما يقتضيه الشرح.

وَيَقُلْ حَذَفَ عَامِلِ الْمَصْدَرِ وَإِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مُقَامُهُ فِي الْفِعْلِ الْمَقْصُودِ بِهِ الْخَبَرُ، نَحْوُ: «أَفْعَلْ وَكَرَامَةً» أَي: وَأَكْرِمَكَ.

فَالْمَصْدَرُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَنَحْوِهَا مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوباً، وَالْمَصْدَرُ نَائِبٌ مَتَابَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ.

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «كَتَدَلَا» إِلَى مَا أَنْشَدَهُ سَيِّبِيُّهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[١٦٢] يَمْرُونَ بِالدَّهْنِ خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيَزْجَعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ أَلْهِى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ فَتَدَلَا زُرَيْقُ الْمَالِ تَدَلَّ الثَّعَالِبِ

قوله: (في الفعل المقصود به الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الإنشاء غير الطلبي كقولهم عند تذكر النعمة: حمداً وشكراً لا كفرأ، وعند تذكر الشدة: صبراً لا جزعاً، وعند ظهور معجب: عجباً، وعند الامتثال: سمعاً وطاعة، أي حمدت حمداً وشكرت شكراً وصبرت صبراً الخ. فالمقصود في ذلك الإنشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظراً للفظ العامل. وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظاً ومعنى، والمراد بقلة الحذف في ذلك قصره على السماع، فإن المصدر الخبري خمسة أنواع، أربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله: وما لتفصيل الخ، وواحد سماعي وهو هذا، وضابطه أن يدل على عامله دليل، ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الأمثلة، ومثال الشرح. فالعامل في جميعها محذوف وجوباً لكثرة دورانها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كالأمثال، ولا يتجاوز مورد السماع، وإنما يجب الحذف في حمد أو شكر إلا كفرأ عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال: حمدت حمداً، وشكرت شكراً على أن الكلام بذكر الفعل يكون خبراً، وكلامنا عند قصد الإنشاء. وحينئذ يكون المصدر والفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال الدماميني نقلاً عن الشلوبين، والظاهر أن صبراً لا جزعاً وسمعاً وطاعة، كذلك فوجوب الحذف خاص باجتماعهما، أو عند قصد الإنشاء هذا. وللرضي تفصيل آخر حيث قال: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلقت به من مجرور بحرف أو بإضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز ذكره كحمدت حمداً وشكرت شكراً وسقاك الله سقياً. وأما ما بين فاعله بإضافة نحو: كتاب الله وسنة الله ووعد الله وصبغة الله وحنانيك ودوايك، أو بحرف جر كسحقاً لك أي بعداً، وبؤساً لك أي شدة، أو بين مفعوله بإضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولييك وسعديك ومعاذ الله، أو بحرف كحمداً لك وشكراً وعجباً منك، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً، والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي بحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع احترازاً من نحو: «وَمَكَرُوا مَكْرَهُمْ» [إبراهيم: ٤٦] و«سَعَى لَهَا سَعْيَهَا» [الإسراء: ١٩] ثم علل ذلك فانظره.

قوله: (على حين الخ) قبله:

يَمْرُونَ بِالدَّهْنِ خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيَزْجَعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ

ف «نَدَلَا» نَائِبٌ مَنَابٍ فِعْلُ الْأَمْرِ، وَهُوَ أَنْدُلُ، وَالنَّدَلُ: خَطَفَ الشَّيْءُ بِسُرْعَةٍ، وَ «زُرَيْقٌ» مُنَادَى، وَالتَّقْدِيرُ: نَدَلَا يَا زُرَيْقُ الْمَالُ، وَزُرَيْقُ اسْمُ رَجُلٍ، وَأَجَازَ الْمُصَنَّفُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً بِنَدَلَا، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ جُعِلَ «نَدَلَا» نَائِباً مَنَابٍ فِعْلُ الْأَمْرِ لِلْمُخَاطَبِ، وَالتَّقْدِيرُ: «أَنْدُلُ» لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً بِهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ إِذَا كَانَ لِلْمُخَاطَبِ لَا يَرْفَعُ ظَاهِراً؛ فَكَذَلِكَ مَا نَابَ مَنَابَهُ، وَإِنْ جُعِلَ نَائِباً مَنَابٍ فِعْلُ الْأَمْرِ لِلْغَائِبِ، وَالتَّقْدِيرُ: «لِيَنْدُلُ» صَحَّ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً بِهِ؛ لِكِنَّ الْمَنْقُولِ أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَنْتُوبُ مَنَابَ فِعْلِ الْأَمْرِ لِلْغَائِبِ، وَإِنَّمَا يَنْتُوبُ مَنَابَ فِعْلِ الْأَمْرِ لِلْمُخَاطَبِ، نَحْوُ: «ضَرَبَا زَيْدًا» أَي: أَضْرَبَ زَيْدًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٩٣ - وَمَا لِتَفْصِيلِ كَلِمًا مَّا عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَمَّا

يُحَذَفُ أَيْضاً عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوباً إِذَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِعَاقِبَةٍ مَا تَقَدَّمَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ؛ فِيمَا مَتَّأ بَعْدُ، وَإِنَّمَا فِدَاءٌ﴾ [محمد: ٤] فَمَتَّأ، وَفِدَاءٌ: مَصْدَرَانِ

والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء موضعان والضمير في يمرؤن للصوص، وكذا في يرجعن وأثنه تحقيراً لهم وعيابههم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالحقائب أوعية الثياب والزاد ونحوهما وبجر بضم الموحدة وسكون الجيم جمع بجراء كحمر وحمراء، أي ممثلة حقائبهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على البناء لإضافته لجملة ألهى، وبالجر على الإعراب والظاهر أنه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين ألهى الخ، والمال مفعول به لنَدَلَا أو لفعله المحذوف أي اختطف المال.

قوله: (وزريق اسم رجل) لا ينافي قول العيني اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم أبيها.

قوله: (وما لتفصيل الخ) عطف على ندلاً فهو مثال ثان للآتي بدلاً من فعله، وكذا ما بعده فقوله: عامله يحذف تأكيد لمفاد عطفه على المثال، وليست ما مبتدأ خبرها ما بعدها لثلا يورهم أنه قسيم للآتي بدلاً من فعله مع أنه منه.

قوله: (لعاقبة ما تقدمه) أي الفائدة المرتبة عليه، والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالآية فإن طلب شد الوثاق يترتب عليه ما فصله بالمصادر بعده أو خبر كقوله:

لَأَجْهَدَنَّ فَإِذَا رَدَّ وَاقِعَةٍ تُخْشَى وَإِنَّمَا بُلُوعُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

فلأجهدن جواب قسم مدلول عليه باللام، وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه، واحترز بالقبلية عن نحو: إما إهلاكاً أو تأديباً فاضرب زيداً فيجوز إظهار فعله، وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة، فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كلزید سفر فإما صحة، أو اغتناماً لقيود ثلاثة تفصيل العاقبة. وكونها عاقبة جملة، وتقدمها.

قوله: (إذا أثخنتموهم) أي أكثرتم فيهم القتل، فشددوا الوثاق أي فأمسكوا عن القتل، وأسروهم وشددوا وثاقهم أي ما يقيدون به.

مَنْصُوبَانِ يَفْعَلِ مَحْذُوفٍ وَجُوباً، وَالتَّقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فَإِنَّمَا تَمُوتُونَ مَتًّا، وَإِنَّمَا تَقْدُونَ فِدَاءً، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَمَا لِتَقْصِيلِ - إِلَى آخِرِهِ» أَي: يُحْذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ الْمَسْوقِ لِلتَّقْصِيلِ، حَيْثُ عَنْ، أَي: عَرَضَ.

٢٩٤ - كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدَ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَدْرَجَ

أَي: كَذَلِكَ يُحْذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوباً، إِذَا نَابَ الْمَصْدَرُ عَنْ فِعْلٍ اسْتَدْرَجَ لِاسْمِ عَيْنٍ - أَي: أَخْبَرَ بِهِ عَنْهُ - وَكَانَ الْمَصْدَرُ مُكَرَّرًا أَوْ مَحْضُورًا؛ فَمِثَالُ الْمُكَرَّرِ: «زَيْدٌ سَيَرًا سَيَرًا» وَالتَّقْدِيرُ: زَيْدٌ يَسِيرُ سَيَرًا، فَحُذِفَ «يَسِيرُ» وَجُوباً لِقِيَامِ التَّكْرِيرِ مَقَامَهُ، وَمِثَالُ الْمَحْضُورِ «مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيَرًا»، وَ«إِنَّمَا زَيْدٌ سَيَرًا» وَالتَّقْدِيرُ: إِلَّا يَسِيرُ سَيَرًا، فَحُذِفَ «يَسِيرُ» وَجُوباً لِمَا فِي الْحَضَرِ مِنَ التَّأَكِيدِ الْقَائِمِ مَقَامَ التَّكْرِيرِ.

فَإِنْ لَمْ يُكْرَرْ وَلَمْ يُحْضَرْ لَمْ يَجِبِ الْحَذْفُ، نَحْو: «زَيْدٌ سَيَرًا» التَّقْدِيرُ: زَيْدٌ يَسِيرُ سَيَرًا؛ فَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ «يَسِيرُ» وَإِنْ شِئْتَ صَرَّحْتَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٢٩٥ - وَمِثْلُهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ؛ قَالَ مُبْتَدَأًا

٢٩٦ - نَحْوُ «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا» وَالثَّانِي كَ «أَبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا»

«أَي: مِنَ الْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ عَامِلُهُ وَجُوباً مَا يُسَمَّى: الْمُؤَكِّدُ لِنَفْسِهِ، وَالْمُؤَكِّدُ لِغَيْرِهِ.

قوله: (كذا مكرر) أي مرتين فأكثر.

قوله: (ورد) أي المذكور من المكرر والمحضور لأن الجملة نعت لهما، ونائب حال من فاعله، ولاسم عين متعلق باستند. وهو صفة لفعل كما استظهره المعرب، وجعلها المكودي نعتاً ثانياً لمكرر وما عطف عليه.

قوله: (اسند الخ) يستفاد منه أن شروط وجوب الحذف ثلاثة: كون عامله خبراً أي ولو منسوخاً كإِنَّ زَيْدًا سَيَرًا سَيَرًا، وكون المبتدأ اسم عين، وتكرار المصدر أو حضره، ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدأ نحو: أَنْتَ سَيَرًا، والعطف عليه كَأَنْتَ أَكَلًا وَشَرِبًا كما في التصريح، ويشترط أيضاً استمراره إلى الحال كما نصوا عليه لا منقطعاً ولا مستقبلاً، وإنما اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر إذ لا يخبر عنها إلا بتأويل فيحتاج للفعل بخلاف اسم المعنى، فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بلا تأويل كأمرِك سِيرَ، ومقتضى ذلك أن اسم المعنى إذا لم يصح المصدر خبراً عنه إلا بالتأويل كاملك نقصاناً وشغلك زيادة يصح فيه النصب. ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير أملك ينقص نقصاناً ويزيد زيادة. وحيث في مفهوم قوله لاسم عين تفصيل، يس.

قوله: (صرفاً) نعت لحقاً، وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده، فكأنهما مثالان في مثال

واحد.

فَالْمُؤَكَّدُ لِنَفْسِهِ: الْوَاقِعُ بَعْدَ جُمْلَةٍ لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، نَحْوُ: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُزْفًا» أَيْ: اعْتِرَافًا، فَاعْتِرَافًا: مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: «اعْتَرَفَ اعْتِرَافًا» وَيُسَمَّى مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ: لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ لِلْجُمْلَةِ قَبْلَهُ، وَهِيَ نَفْسُ الْمَصْدَرِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ سِوَاهُ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «فَالْمُبْتَدَأُ» أَيْ: فَالْأَوَّلُ مِنَ الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ.

وَالْمُؤَكَّدُ لِغَيْرِهِ هُوَ: الْوَاقِعُ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَحْتَمِلُهُ وَتَحْتَمِلُ غَيْرَهُ؛ فَتَصِيرُ بِذِكْرِهِ نَصًّا فِيهِ، نَحْوُ: «أَنْتَ ابْنِي حَقًّا» فَحَقًّا: مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: «أَحْقُّهُ حَقًّا» وَسُمِّيَ مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ قَبْلَهُ تَضَلُّعُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: «أَنْتَ ابْنِي» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً، وَأَنْ يَكُونَ مَجَازًا عَلَى مَعْنَى: أَنْتَ عِنْدِي فِي الْحُنُوِّ بِمَنْزِلَةِ ابْنِي، فَلَمَّا قَالَ: «حَقًّا» صَارَتِ الْجُمْلَةُ نَصًّا فِي أَنَّ الْمُرَادَ الْبُتُوَّةَ حَقِيقَةً فَتَأَثَّرَتِ الْجُمْلَةُ بِالْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ بِهِ نَصًّا؛ فَكَانَ مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ؛ لِوُجُوبِ مُعَايَرَةِ الْمُؤَثِّرِ لِلْمُؤَثَّرِ فِيهِ.

قوله: (لا تحتل غيره) إن أراد أنها لا تفيد معنى حقيقياً غير معنى المصدر فما بعده كذلك، أو أنها لا تفيد معنى غيره ولو مجازياً فممنوع سم أي لاحتمال كونها للتهكم مجازاً إلا أن يراد: لا تحتل غيره احتمالاً قريباً، والتهكم بعيد صبان. والأصح منع تقديم هذا المصدر كالذي بعده على الجملة، وتوسطه بين جزأها لأنها دليل العامل فلا يفهم إلا بتمامها، وأما قولهم: أحقاً زيد منطلق، فحقاً ظرف لا مصدر كما نص عليه.

قوله: (وهي نفس المصدر) فيه تسميح، والمراد أن التكلم بها هو نفس الاعتراف، ونص فيه فالمصدر مؤكد للاعتراف الذي تضمنته الجملة فصار مؤكداً لنفسه كما في: ضربت ضرباً، ولا يشكل ذلك على قوله، وحذف عامل المؤكد امتنع لما مر أن هذا مستثنى منه، أو يقال لما دلت الجملة على العامل كان كأنه مذكور لقيامها مقامه.

قوله: (أنت ابني حقاً) مثله لا أفعله البتة. فالبتة مصدر حذف عامله وجوباً، والتاء للوحدة، والبت القطع أي أقطع بذلك القطعة الواحدة أي لا أتردد، ثم أجزم مرة أخرى، وكان اللام للعهد أي القطعة المعلومة التي لا تردد معها، ولا يجوز حذف أل على المشهور. ولم يسمع فيها إلا قطع الهمزة والقياس وصلها، تصريح. وإنما كان مثله لأن البتة محقق لاستمرار النفي قبله بعد احتماله الانقطاع.

قوله: (يحتمل أن يكون حقيقة) مقتضاه أن حقاً هنا بمعنى حقيقة، فيكون رافعاً لاحتمال المجاز. أما إذا كان بمعنى ضد الباطل فلا يرفعه بل يصح معه أن يراد بئرة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجملة قبله للصدق والكذب، فتصير به نصاً في الثبوت. وسمي مؤكداً لغيره لأن الجملة مغايرة له لفظاً ومعنى، قاله الدماميني. قال الرضي: وهو مؤكد لنفسه أيضاً لأن الجملة تدل عليه نصاً من حيث أنه مدلول لفظها. وأما احتمالها للكذب أو المجاز فأمر عقلي لا

٢٩٧ - كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَ «لِي بُكَاءٌ بَكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ»

أَي: كَذَلِكَ يَجِبُ حَذْفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ إِذَا قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى فَاعِلِ الْمَصْدَرِ فِي الْمَعْنَى، نَحْو: «لَزَيْدٍ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءَ الثُّكْلَى» فـ «صَوْتُ حِمَارٍ» مَصْدَرٌ تَشْبِيهِيٌّ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوباً، وَالتَّقْدِيرُ: يَصُوتُ صَوْتُ حِمَارٍ، وَقَبْلَهُ جُمْلَةٌ وَهِيَ: «لَزَيْدٍ صَوْتُ» وَهِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ «زَيْدٌ» وَكَذَلِكَ «بُكَاءُ الثُّكْلَى» مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوباً، وَالتَّقْدِيرُ: يَبْكِي بُكَاءَ الثُّكْلَى.

مدلول للفظ بل هو نقيض مدلوله. وكذا جميع الأخبار فلا تفيد إلا ثبوت مدلولها في الواقع حقيقة، وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به أن الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل، وحينئذ فإنما سمي هذا مؤكداً لغيره مع أنه كالأول لأنك إنما تؤكد بمثله إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة في نفس الأمر، وغلب عنده كذب مدلولها، فكان الجملة تحتمله له ولنقيضه قليل مؤكداً لغيره. وأما الأول فلا يؤتى به لمثل هذا الغرض.

قوله: (كلي بكاء) ينبغي جعله صفة لجملة أي بعد جملة كائنة كهذه، ليكون مشيراً لباقي الشروط. والبكاء بالقصر إسالة الدمع، وبالمند رفع الصوت، وقيل لغتان في كل كما في المصباح، وعلى الأول يحتاج لارتكاب الضرورة في قصر الأول، أو مد الثاني، وإلا ورد أن الجملة لم تحو معنى المصدر لكن يرد أنها لم تحو فاعل المصدر المنصوب إذ فاعله ذات عضلة؛ أي ممنوعة من النكاح وهي غير الباء في لي، ويدفعه أن المعنى لي بكاء مثل بكائها، أو صاحب المثل هو المتكلم، والعضلة أيضاً الداهية يقال إنه لعضلة من العضل أي داهية من الدواهي.

قوله: (إذا قصد به التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة: كونه مصدراً، ومشعراً بالحدوث، وقصد به التشبيه، وبعد جملة مشتملة على فاعله، وعلى معناه. وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثة، وترك الباقي. وستعلم محترزها.

قوله: (الثكلى) بفتح المثلثة مقصوراً أي الحزينة لفقدها ولدها. يقال: ثكلت ولدها إذا فقدته.

قوله: (تشبيهي) أي لكون المعنى مثل صوت حمار، ولذا كان في الجملة قبله معناه وفاعله لأن فاعل المثل هو زيد، وهو أيضاً مشعر بالحدوث لكونه مصدر صات يصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت أي إخراج ما يسمع، وإحداثه لا بمعنى المسموع خلافاً للمرادى، وليس في الجملة قبله ما يصلح لعمله لما سيأتي فاستوفى الشروط. ومثله مثال المصنف، ونحو: له ضرب ضرب الملوك. واعلم أن هذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب، ويجوز معها رفعه بدلاً مما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبر المحذوف. وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء؟ قولان.

قوله: (بفعل محذوف وجوباً) أي لا بالمصدر الذي في الجملة لأن المصدر لا يعمل إلا إذا

فَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ هَذَا الْمَصْدَرِ جُمْلَةٌ وَجَبَ الرُّفْعُ نَحْوُ: «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ، وَبُكَاءُهُ بُكَاءُ الثُّكْلَى»، وَكَذَا لَوْ كَانَ قَبْلَهُ جُمْلَةٌ، وَلَيْسَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: «هَذَا بُكَاءُ بُكَاءِ الثُّكْلَى، وَهَذَا صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ».

وَلَمْ يَتَّعِزْ الْمُصَنَّفُ لِهَذَا الشَّرْطِ، وَلَكِنَّهُ مَفْهُومٌ مِنْ تَمْثِيلِهِ.

كان بدلاً من فعله. أو مقدراً بالحرف المصدرى، وليس هذا كذلك أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلا أنه مبتدأ، والأصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر. لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ، وهو ممنوع. وعلل المرادي مثال الصوت بأن الأول (فيه) بمعنى ما يسمع فليس مصدراً حتى يعمل، وفيه ما مر مع قصوره، وقال في الشذور لأن الصوت الأول لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى في قولك: مررت. فإذا له صوت صوت حمار إنك مررت به، وهو في حال تصويته فلذا قدروا للثاني ناصباً أه أي، واشتراط الإشعار بالحدوث إنما هو في الثاني المنصوب فلا تنافي فليتأمل هذا. وقال الناظم اشتراط ذلك في عمل المصدر غالب لا لازم، فعليه يجوز النصب بالمصدر الذي في الجملة بلا تقدير فعل، وهو ظاهر كلام سيبويه في هذا المثال، قاله الرضى.

قوله: (وجب الرفع) أي خبراً لما قبله.

قوله: (وكذا) أي يجب الرفع لكن ليس خبراً لما قبله بل بدل منه، أو نعت بتقدير مثل أو خبر لمحدوف أي هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافي جواز النصب على الحال إن وجد مسوغه كالمثال الآتي، لأنه حال من المستكن في الظرف. ومما لم يشتمل على الفاعل قولهم: عليه نوح نوح الحمام، لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح. وكذا يجب الرفع إذا عدم المصدر كله يد يد أسد، أو لم يشعر بالحدوث كله ذكاء ذكاء الحكماء، لأن الذكاء من الملكات الراسخة لا من الأفعال المتجددة بالعلاج كالضرب والتصويت، أو لم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن، أو لم يكن في الجملة قبله معناه كله ضرب صوت حمار أما إذا كان في الجملة ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوك فيتعين نصبه به..

تنبيه: المراد باشتمالها على معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظه أيضاً كما مر. أو معناه فقط كقوله يمدح فرساً بالضمور:

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنِكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طِيَّ الْمَحْمَلِ

أي بلغ في الضمور إلى حيث لو اضطجع لم تمس بطنه الأرض بل منكبه، وحرف ساقه فالمعنى أنه مدمج الخلق مدكوك بعضه في بعض، ومطوي كطي المحمل وهو علاقة السيف أي كدمجه في بعضه بالضفر والله أعلم.

المَفْعُولُ لَهُ

٢٩٨ - يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ، إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلًا، كَ «جُدَّ شُكْرًا، وَدِنْ»

٢٩٩ - وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ: وَقْتًا وَقَاعِلًا، وَإِنْ شَرَطَ فُقِدَ

٣٠٠ - فَأَجْرُهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ: كَلِزْهَدٍ ذَا قَبْنِ

المَفْعُولُ لَهُ هُوَ: الْمَصْدَرُ، الْمُفْهَمُ عِلَّةً، الْمُشَارِكُ لِعَامِلِهِ: فِي الْوَقْتِ، وَالْفَاعِلِ، نَحْوُ:

«جُدَّ شُكْرًا» فَشُكْرًا: مَصْدَرٌ، وَهُوَ مُفْهَمٌ لِلتَّغْلِيلِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى جُدَّ لِأَجْلِ الشُّكْرِ، وَمُشَارِكُ

لِعَامِلِهِ وَهُوَ: «جُدَّ»: فِي الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ زَمَنَ الشُّكْرِ هُوَ زَمَنُ الْجُودِ، وَفِي الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ فَاعِلَ

الْجُودِ هُوَ الْمُخَاطَبُ وَهُوَ فَاعِلُ الشُّكْرِ.

المَفْعُولُ لَهُ

ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله، وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية، وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة. بل قال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق. وعكس ابن الحاجب لأن احتياج الفعل إلى الظرف أشد من العلة.

قوله: (ودن) أمر من الدّين بفتح الدال أي اقرض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع، وحذف علة لدلالة علة الأول. أي دن شكرًا لأنه يجوز حذف المفعول له للدليل، أو أن شكرًا المذكور علة لهما معاً.

قوله: (وقتاً) تمييز محوّل عن الفاعل أي متحد وقته، أو منصوب بتزاع الخافض.

قوله: (كازهد الخ) يفيد جواز تقديم المفعول له. وهو كذلك سواء جر كمثاله أو نصب كقوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ

وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي.

قوله: (في الوقت) أي بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كهربت جبنًا، أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كحبستك خوفًا من فراك، أو عكسه كجئتك إصلاً لحالك، تصريح.

قوله: (والفاعل) أي بأن يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله. ولم يشترطه ابن خروف تمسكاً بقوله تعالى: «يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا» [الرعد: ١٢] حيث أن فاعل الإراءة هو الله، والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له. ورد بأنه متحد بتأويل الخوف، والطمع بالإخافة والإطماع، أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشري. وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التي تضمنها يريكم لا للإراءة التي هي فعل الله تعالى، فيرده أن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التي في ضمنه وأيضاً لا يظهر كون الخوف باعثاً على الرؤية لأنهم لا يرون لأجل خوفهم بل الله يريهم لأجل ذلك فتدبر.

وَكَذَلِكَ: «ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا» فَتَأْدِيبًا: مَصْدَرٌ، وَهُوَ مُفْهِمٌ لِلتَّعْلِيلِ؛ إِذْ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ فِي جَوَابِ «لَمْ فَعَلْتَ الضَّرْبَ؟» وَهُوَ مُشَارِكٌ لِضَرَبْتُ؛ فِي الْوَقْتِ، وَالْفَاعِلِ.
وَحُكْمُهُ جَوَازُ النَّصْبِ إِنْ وَجَدْتَ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ - أَغْنِي الْمَصْدَرِيَّةَ، وَإِبَانَةَ التَّعْلِيلِ، وَاتِّحَادَهُ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ وَالْفَاعِلِ.

قوله: (ضربت ابني تأديباً) قيل فيه تعليل الشيء بنفسه، لأن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي. ولا يصح تقدير إرادة تأديب لصيرورة المعنى: أدبته أو ضربته لإرادة ذلك. وفيه ركابة لا تخفى إذ إرادة الشيء مسببة عن الباعث عليه لا إنها هي الباعث. وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره، وهو التأديب أي ضربته لإرادة أن يتأديب، بناء على شرط اتحاد الفاعل، أو ضربته لأجل أن يتأديب، بناء على عدمه. ولا شك أن التأديب يحصل أثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتاً على حد: جئتكم إصلاحاً لحالك. فلا حاجة لبنائه على عدم اتحاد الوقت أيضاً لكن يرد عليه أن الضرب هو سبب التأديب وعلة، فكيف يجعل التأديب علة للضرب؟ ويجاب بانفكاك الجهة فوجود الضرب علة في وجود التأديب، وتصور التأديب علة في إيجاد الضرب كحفز البشر لأجل الماء، فتدبر.

قوله: (جواز النصب) أي بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين، لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أي جئتكم أكرمكم إكراماً كما قال الزجاج، ولا للفعل المذكور لملاقاته له في المعنى كقعدت جلوساً كما قال الكوفيون.

قوله: (إن وجدت الخ) ظاهره كالنظم إن هذه شروط لنصبه لا لتسميته مفعولاً له فيسمى بذلك عند جره. والجمهور على أن المجرور ولو مستوفياً للشروط مفعول به. وعليه فهذه شروط لتحقيق ماهيته.

قوله: (الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذي في المتن أي مفهماً لعلة الفعل والباعث عليه لأنه رتب على فقدائها الجر بحرف التعليل وذلك ممتنع عند فقد العلية، وليس تركه إشارة للاعتراض على المتن لأن العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لأن محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما مر لا الغلية، بل هي شرط يخرج به نحو: أحسنت إليك إنعاماً عليك، لأن الشيء لا يعلل بنفسه وهي تغني عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف: وإن شرط فقد الخ خاص بغيرها، وبقي من الشروط كونه قلبياً فلا يجوز: جئتكم قراءة للعلم، أو قتلاً للكافر، أو ضرب زيد خلافاً للفارسي. لأن الحامل على الشيء متقدم عليه. وأفعال الجوارح ليست كذلك ورده الرضي بأنه إن أراد أن الباعث يتقدم وجوداً فممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر، أو تصوراً فمسلم ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تأديباً، وجئتكم إصلاحاً لحالك فإنه مفعول له إجماعاً، وليس قلبياً ولا مقدم الوجود فإن قدر فيه إرادة تأديب وإصلاح قلنا فليجز: جئتكم إكرامكم لي، وجئتكم اليوم إكراماً لك غداً، بل جئتكم سمناً وعسلاً على تقدير إرادة ذلك.

فَإِنْ فُقِدَ شَرْطُ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ تَعَيَّنَ جَرُّهُ بِحَرْفِ التَّغْلِيلِ، وَهُوَ اللَّامُ، أَوْ «مِنْ» أَوْ «فِي» أَوْ «الْبَاءُ».

فَمِثَالُ مَا عُدِمَتْ فِيهِ الْمَصْدَرِيَّةُ قَوْلُكَ: «جِئْتُكَ لِلسَّمَنِ».
وَمِثَالُ مَا لَمْ يَتَّحِدْ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ «جِئْتُكَ الْيَوْمَ لِلْإِكْرَامِ غَدًا».
وَمِثَالُ مَا لَمْ يَتَّحِدْ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْفَاعِلِ «جَاءَ زَيْدٌ لِلْإِكْرَامِ عَمْرُو لَهُ».
وَلَا يَمْتَنِعُ الْجَرُّ بِالْحَرْفِ مَعَ اسْتِكْمَالِ الشُّرُوطِ، نَحْوُ: «هَذَا قَنَعٌ لِرُؤُوسِهِ».
وَرَعِمَ قَوْمٌ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي نَصْبِهِ إِلَّا كَوْنُهُ مَصْدَرًا، وَلَا يُشْتَرَطُ اتِّحَادُهُ مَعَ عَامِلِهِ فِي الْوَقْتِ وَلَا فِي الْفَاعِلِ، فَجَوَّزُوا نَصْبَ «إِكْرَامٍ» فِي الْمِثَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فظهر أن المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر وإنه على ضربين لأن المتقدم إما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جنباً، أو تصوره فقط لكونه غرضاً يترتب على الفعل، ولا يلزم كونه فعل قلب كضربته تأديماً.

قوله: (وهو اللام) هي الأصل في التعليل وما بعدها نائب عنها نحو: «فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا» [النساء: ١٦٠] لاختلاف الفاعل: و «دَخَلَتِ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ» لعدم المصدرية: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ» [الأنعام: ١٥١] أحلنا دار المقامة من فضله لعدم القلباني إن قلنا باشتراطه. وإلا فمما جر مع استيفاء الشروط، وبقي مما يفهم التعليل نحو: «وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ» [البقرة: ١٩١] أي لهدايتكم، و: أسلم حتى تدخل الجنة، و: جئتكم كي تكرموني «وَلْتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ» [البقرة: ١٨٥] وفي شرح اللحمية لابن هشام أن الكاف وحتى وكى لا تجر المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل وسابكه اهـ. وينبغي أن على كذلك ومقتضاه أن المصدر المؤول لا يقع مفعولاً له وإن أفاد التعليل.

قوله: (جئتكم للسمن) مثله: «وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ» [الرحمن: ١٠] أي المخلوقات.

قوله: (جئتني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السُّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضَّلِ
ونضت بتخفيف الضاد المعجمة أي خلعت وزمته قبل النوم.

قوله: (لاكرام عمرو له) مثله:

وَإِنِّي لَتَعْمُرُونِي لِذِكْرَاكِ هِرَّةٍ كَمَا انْتَفَضَ الْعُضْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ
ففاعل العمرو الهزة وفاعل الذكرى المتكلم.

قوله: (ولا يشترط اتحاده الخ) هو مذهب سيبويه والمتقدمين كما في الهمع، ومر عن الرضي ترجيح كونه غير قلبي، وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكاً بنحو: أما العبيد فذرو عبيد

٣٠١ - وَقُلْ أَنْ يَضْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَضْحُوبٍ «أَلْ» وَأَنْشُدُوا

٣٠٢ - لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال: أحدها: أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُحَلًى بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا، وَكُلُّهَا يَجُوزُ أَنْ تُجَرَّ بِحَرْفِ التَّغْلِيلِ، لَكِنَّ الْأَكْثَرَ فِيمَا تَجَرَّدَ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ النَّضْبُ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ أَبْنِي تَأْدِيبًا»، وَيَجُوزُ جَرُّهُ؛ فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ أَبْنِي لِتَأْدِيبٍ»، وَزَعَمَ الْجَزُولِيُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ جَرُّهُ، وَهُوَ خِلَافُ مَا صَرَّحَ بِهِ النُّحَوِيُّونَ، وَمَا صَحَبَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ بِعَكْسِ الْمُجَرَّدِ؛ فَالْأَكْثَرُ جَرُّهُ، وَيَجُوزُ النَّضْبُ؛ فَ «ضَرَبْتُ ابْنِي لِلتَّأْدِيبِ» أَكْثَرُ مِنْ «ضَرَبْتُ ابْنِي التَّأْدِيبَ» وَمِمَّا جَاءَ فِيهِ مَنْصُوبًا مَا أَنْشَدَهُ الْمُصَنِّفُ:

[١٦٣] لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

البيت، ف «الجُبْنَ» مفعول له، أي: لَا أَقْعُدُ لِأَجْلِ الْجُبْنِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

[١٦٤] فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَتُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

وَأَمَّا الْمُضَافُ فَيَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ - النَّضْبُ، وَالْجَرُّ - عَلَى السَّوَاءِ؛ فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ أَبْنِي تَأْدِيبَهُ، وَلِتَأْدِيبِهِ» وَهَذَا قَدْ يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ يَقُلُّ جَرُّ الْمُجَرَّدِ وَنَضْبُ الْمُصَاحِبِ لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلِمَ أَنَّ الْمُضَافَ لَا يَقُلُّ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، بَلْ يَكْثُرُ فِيهِ الْأَمْرَانِ، وَمِمَّا

بالنصب أي مهما تذكر أحد الأجل العبيد فالمدكور ذو عبيد فلم يبق له شرط إلا العلية لكن قال سيويه: رواية النصب رديئة جداً فلا يخرج عليها، وجعله بعضهم مفعولاً به أي مهما تذكر العبيد الخ.

قوله: (أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فأجره بالحرف، وأنه لتأويله بالكلمة، وفي نسخ: أن يصحبه بالتذكير، وفي أخرى: فأجره باللام فالتأنيث ظاهر.

قوله: (وأنشدوا) أي النحاة شاهداً لجوازه قول بعض العرب: لَا أَقْعُدُ الخ، فهو ليس من نظم المصنف.

قوله: (لكن الأكثر فيما تجرد الخ) أي لأنه أشبه الحال والتمييز في التنكير والتبيين.

قوله: (لا يجوز الجر) رد بقوله:

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فَيَكُمُ جَبِرَ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرَ

قوله: (فليت لي بهم) الباء للبدلية أي بدلهم، وشنا من شن إذا فرق حذف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة، أو هو بمعنى تفرقوا لأنهم عند الإغارة على الأعداء يتفرقون ليأتوهم من كل الجهات.

جَاءَ مَنْصُوبًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ١٦٥ - وَأَعْرِضْ عَنَّا الْكَرِيمِ ادْخَارُهُ وَأَعْرِضْ عَن شَتْمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا

الْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

٣٠٣ - الظَّرْفُ: وَقْتُ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمْنَا «فِي» بِاطْرَادٍ، كَهُنَا أَمْكُثْ أَزْمُنَا

قوله: (عوراء الكريم) بفتح العين المهملة ممدوداً أي كلمته القبيحة، وكل ما يستحي منه فهو عورة، ومنه عورة الإنسان أي: إذا فلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لأجل ادخاره، ومثله قوله تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥] ومن جره ﴿لَمَّا يَهْبِطُ مِنَ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤] قيل ﴿وَلَا يَلَايَافُ قُرَيْشٌ﴾ [قريش: ١] فإنه علة ليعبدوا ودخلته الفاء لما في الكلام من معنى الشرط إذ المعنى فإن لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبدوه لأجل إيلافهم ﴿رِخْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ [قريش: ٢] أي السفر فيهما إلى اليمن والشام مع أمنهم من القطار والمنتهبين، واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم. لكن الجرح هنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لأن العبادة مستقبلية والإيلاف حالي، وقيل اللام متعلقة بأعجبوا مقدراً، وقيل بقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصِفٍ مَأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥] لأن السورتين سورة واحدة، تصريح.

تنبيه: لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جر ومن ثم منع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُمْ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١] تعلق لتعتدوا بالفعل، أن جعل ضراراً مفعولاً له، أي بل هو متعلق بضراراً، وإنما يتعلق به إن جعل حالاً أي مضارين هم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

أي تسمية مجازية اصطلاح عليها البصريون. ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد أن الظرف هو الوعاء المتناهي الأطراف، وليس هذا كذلك، وسماء الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة. ولعله باعتبار الكينونة فيه اهـ صبان.

وقد مه على المفعول معه لقربه من المصدر باستلزامه له ولوصول العامل إليه بنفسه لا بحرف ملفوظ.

قوله: (وقت) أي اسم وقت، أو اسم مكان، لأن الظرف اصطلاحاً من صفات الألفاظ، وألف ضمناً إما للإطلاق إن جعلت أو للأحد الدائر على التخيير، ويرجح أن المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو ضمير التثنية إن جعلت تنويعية بمعنى الواو. وهو أظهر لأن كلا منهما ظرف لا أحدهما فقط.

قوله: (أزمناً) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل وجمعه مع أن الزمن المفرد يطلق على

عَرَفَ الْمُصَنَّفُ الظَّرْفَ بِأَنَّهُ: زَمَانٌ - أَوْ مَكَانٌ - ضُمِّنَ مَعْنَى «فِي» بِاطْرَادٍ، نَحْوُ: «أَمَكْتُ هُنَا أَزْمَنًا» فَهُنَا: ظَرْفُ مَكَانٍ، وَأَزْمَنًا: ظَرْفُ زَمَانٍ، وَكُلُّ مِنْهُمَا تَضَمَّنَ مَعْنَى «فِي»؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَمَكْتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَفِي أَزْمَنٍ.

وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «ضُمِّنَ مَعْنَى فِي» مِمَّا لَمْ يَتَضَمَّنْ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ مَعْنَى «فِي» كَمَا إِذَا جُعِلَ اسْمُ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ مُبْتَدَأً، أَوْ خَبَرًا، نَحْوُ: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، وَالدَّارُ لِيَزِيدٍ» فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى ظَرْفًا وَالحَالَةُ هَذِهِ، وَكَذَلِكَ مَا وَقَعَ مِنْهُمَا مَجْرُورًا، نَحْوُ: «سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ» وَ «جَلَسْتُ فِي الدَّارِ» عَلَى أَنَّ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ خِلَافًا فِي تَسْمِيَةِ ظَرْفًا فِي الْاضْطِلَاحِ، وَكَذَلِكَ مَا نُصِبَ مِنْهُمَا مَفْعُولًا بِهِ، نَحْوُ: «بَنَيْتُ الدَّارَ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجَمَلِ».

وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «بِاطْرَادٍ» مِنْ نَحْوِ: «دَخَلْتُ الْبَيْتَ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ» فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ «الْبَيْتِ، وَالدَّارِ، وَالشَّامِ» مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى «فِي» وَلَكِنَّ تَضَمُّنَهُ مَعْنَى «فِي» لَيْسَ مُطَرِّدًا؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْمَكَانِ الْمُخْتَصَّةَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ «فِي» مَعَهَا؛ فَلَيْسَ «الْبَيْتُ، وَالدَّارُ،

الْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ لِأَنَّهُ قَدْ يَرَادُ بِهِ قِطْعَةٌ خَاصَّةٌ مِنَ الْوَقْتِ. وَأَفَادَ بِالْمِثَالِ جَوَازَ تَعَدُّدِ الظَّرْفِ لِعَامِلٍ وَاحِدٍ بِغَيْرِ اتِّبَاعٍ إِذَا اخْتَلَفَ جِنْسُهُ. أَمَّا الْمُتَّفِقُ فَلَا يَتَعَدَّدُ إِلَّا مَعَ اتِّبَاعِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ بَدَلًا كَسَرَتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِحْرًا، أَوْ مَعَ كَوْنِ الْعَامِلِ اسْمَ تَفْضِيلٍ كَزَيْدٍ الْيَوْمَ أَحْسَنَ مِنْهُ أَمْسَ، وَفِي عَطْفِ الزَّمَانِ عَلَى الْمَكَانِ وَعَكْسِهِ قَوْلَانِ، وَظَاهِرُ الْكِشَافِ مِنْهُ حَيْثُ قَدَّرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [التوبة: ٢٥] وَمَوْطِنُ يَوْمٍ حُنَيْنٍ أَوْ فِي أَيَّامٍ مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، وَيَوْمَ حُنَيْنٍ وَوَجْهٌ بَعْدَ سَمَاعِهِ وَبِأَنَّ الْفِعْلَ مُقْتَضٍ لِكُلِّ مِنْهُمَا، فَلَا يَجْعَلُ أَحَدُهُمَا تَابِعًا. كَمَا لَا يَعْطِفُ الْفَاعِلُ عَلَى أَحَدِ الْمَفَاعِيلِ وَلَا بَعْضُهَا عَلَى الْآخَرِ وَلَاخْتِلَافُهُمَا بِاشْتِرَاطِ الْإِبْهَامِ فِي الْمَكَانِ دُونَ الزَّمَانِ. وَمِنْ جَوَازِهِ نَظَرُ لِلِاشْتِرَاقِ فِي الظَّرْفِيَّةِ، أَفَادَهُ الْمَعْنَى.

قَوْلُهُ: (مَعْنَى فِي) هُوَ الظَّرْفِيَّةُ، وَمَعْنَى تَضَمُّنِهِ لَهُ إِشَارَتُهُ إِلَيْهِ لِكَوْنِ الْحَرْفِ مُقَدَّرًا فِي نَظْمِ الْكَلَامِ. وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي الظَّرُوفِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ. وَلِذَلِكَ أَعْرَبَ لِأَنَّ الْحَرْفَ يُوْدِي مَعْنَاهُ بِنَفْسِهِ مَحْذُوفًا لَا أَنْ مَعْنَاهُ انْتَقَلَ لِلظَّرْفِ وَصَارَ الْحَرْفُ غَيْرَ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ كَتَضَمُّنِ الْاسْمِ مَعْنَى الْهَمْزَةِ مِثْلًا حَتَّى يَقْتَضِي بِنَاءَهُ، فَتَدْبِرُ.

قَوْلُهُ: (بِاطْرَادٍ) أَيُّ بَأَنَّ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ سَائِرُ الْأَفْعَالِ مَعَ بَقَاءِ تَضَمُّنِهِ لِذَلِكَ الْحَرْفِ كَمَا سَيُشِيرُ لَهُ الشَّرْحُ فخرَجَ ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] لِأَنَّهُ وَإِنْ تَضَمَّنَ مَعْنَى فِي عَلَى قَوْلٍ لَكِنْ لَا يَطْرُدُ فِي غَيْرِ هَذَا الْفِعْلِ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ لَيْسَ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا، فَلَا حَاجَةَ لِإِخْرَاجِهِ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ مَكَانًا عِتْبَارِيًّا لِلرَّغْبَةِ. لَا يَقَالُ يَخْرُجُ بِالْأَطْرَادِ مَا صَيَغَ مِنَ الْفِعْلِ، إِذْ لَا يَنْصَبُ إِلَّا بِمَادَتِهِ لِأَنَّهُ مَسْتَثْنَى مِنْ شَرْطِ الْأَطْرَادِ بِدَلِيلِ مَا سَيَأْتِي. وَكَذَا أَسْمَاءُ الْمَقَادِيرِ لَا تَنْصَبُ إِلَّا بِأَفْعَالِ السَّيْرِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ دَخَلْتُ الْبَيْتَ) أَيُّ مِمَّا سَمِعَ انْتِصَابَهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ. وَهُوَ اسْمُ مَكَانٍ مُخْتَصٍّ فَإِنَّهُ

وَالشَّامُ» فِي الْمَثَلِ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ هُوَ: مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى «فِي» بِاطْرَادٍ، وَهَذِهِ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى «فِي» لَا بِاطْرَادٍ. هَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جُعِلَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَنَحْوُهَا مَنْصُوبَةً عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ لَمْ تَكُنْ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى «فِي»؛ لِأَنَّ المَفْعُولَ بِهِ غَيْرُ مُتَضَمِّنٍ مَعْنَى «فِي»؛ فَكَذَلِكَ مَا شُبِّهَ بِهِ؛ فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى قَوْلِهِ: «بِاطْرَادٍ» لِيُخْرِجَهَا؛ فَإِنَّهَا خَرَجَتْ بِقَوْلِهِ: «مَا ضَمَّنَ مَعْنَى فِي» وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٣٠٤ - فَاِنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ: مُظْهِراً كَانَ، وَإِلَّا فَاِنْصِبْهُ مُقَدَّراً حُكْمُ مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى «فِي» مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ النَّصْبُ، وَالتَّائِيْبُ لَهُ مَا وَقَعَ فِيهِ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا، يَوْمَ الْجُمُعَةِ، عِنْدَ الْأَمِيرِ» أَوْ الْفِعْلُ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا، يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَمَامَ الْأَمِيرِ» أَوْ الْوَصْفُ، نَحْوُ: «أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا، الْيَوْمَ، عِنْدَكَ». وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يَنْصِبُهُ إِلَّا الْوَاقِعَ فِيهِ فَقَطْ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَنْصِبُهُ هُوَ وَغَيْرُهُ: كَالْفِعْلِ، وَالْوَصْفِ.

لَا يَنْصِبُ إِلَّا بِمَا سَمِعَ مَعَهُ وَهُوَ: دَخَلْتُ وَسَكَنْتُ وَنَزَلْتُ فَلَا يُقَالُ: نَمَتِ الْبَيْتُ مَثَلًا لَكِنْ فِي ذِكْرِ ذَهَبِ الشَّامِ نَظَرُ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى: إِلَى، لَا فِي، فَهُوَ مِمَّا نَصَبَ بِحَذْفِ الْخَافِضِ تَوْسِعًا، لِأَنَّ الذَّهَابَ لَمْ يَقَعْ فِي الشَّامِ بَلْ فِي طَرِيقِهَا إِلَيْهَا، وَكَذَا: تَوَجَّهْتُ مَكَّةَ فَلَا يَأْتِي فِيهِ قَوْلُ الْجُمْهُورِ إِنَّهُ ظَرَفَ حَقِيقَةٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ) أَيُ لِإِجْرَاءِ الْقَاصِرِ مُجْرَى الْمُتَعَدِّي قَالَهُ الْإِسْقَاطِي فِيمَا سَيَأْتِي. وَهَذَا غَيْرُ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى التَّوَسُّعِ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ، لِأَنَّ الشَّارِحَ حَكَاهُ مَعَهُ فِيمَا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ: (لَمْ تَكُنْ مُتَضَمِّنَةً) أَيُ فِيهِ خَارِجَةٌ بِالتَّضَمُّنِ فَلَا يَحْتَاجُ لِقَيْدِ الْإِطْرَادِ لِأَنَّ الْفِعْلَ أَجْرِي مُجْرَى الْمُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ، فَنَصَبُهَا بِلَا مَلَاظَمَةٍ حَرْفٍ أَصْلًا، كَمَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ حَقِيقَةً. وَأَمَّا عَلَى نَصَبِهَا بِحَذْفِ الْخَافِضِ فَقَالَ ابْنُ الْمُصَنِّفِ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَضَمَّنْ مَعْنَى فِي، بَلْ لَفْظُهَا. لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّضَمُّنِ اللَّفْظِيِّ مَا يَعْمُ وَجُودَ لَفْظُهَا أَوْ مَلَاظَمَتَهُ بَعْدَ حَذْفِهِ تَوْسِعًا. وَأَمَّا الْمَعْنَوِي فَهُوَ الْإِشَارَةُ إِلَى مَعْنَاهَا مِنْ غَيْرِ تَوْسِعٍ بِحَذْفِهَا سِوَاهُ أَمَكْنَ النُّطْقِ بِهَا أَمْ لَا، لَكِنْ الْمَشْهُورُ أَنَّ الْمُرَادَ بِاللَّفْظِيِّ وَجُودَ لَفْظُهَا فِي الْكَلَامِ وَبِالْمَعْنَوِيِّ خِلَافُهُ. فَقَيْدُ الْإِطْرَادِ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ عَلَى هَذَا كَمَا دَرَجَ عَلَيْهِ الْأَشْمُونِي وَأَمَّا عَلَى أَنَّهَا ظَرَفُ حَقِيقَةٍ فَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ الْقَيْدُ، فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمَصْدَرُ) فِيهِ تَسَامُحٌ لِأَنَّ الْوَاقِعَ فِي الظَّرْفِ هُوَ الْحَدِثُ لَا الْمَصْدَرُ لِأَنَّهُ لَفْظٌ. وَأَيْضًا الْحَدِثُ لَمْ يَقَعْ فِي الظَّرْفِ اصْطِلَاحًا وَهُوَ اللَّفْظُ بَلْ فِي مَدْلُولِهِ، أَيُ نَفْسِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَفِي الْمَتْنِ حَذْفُ مُضَافِينَ أَيُ فَاِنْصِبْهُ بِدَلَالِ الْوَاقِعِ فِي مَدْلُولِهِ أَيُ بِاللَّفْظِ الْهَالِ عَلَى الْحَدِثِ

وَالنَّاصِبُ لَهُ إِمَّا مَذْكُورٌ كَمَا مُثِّلَ، أَوْ مَحْذُوفٌ: جَوَازًا، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: «مَتَى جِئْتُ؟» فَتَقُولُ: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، وَ «كَمْ سِرْتُ؟» فَتَقُولُ: «فَرَسَخَيْنِ»، وَالتَّقْدِيرُ: «جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَسِرْتُ فَرَسَخَيْنِ».

أَوْ وَجُوبًا، كَمَا إِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ صِفَةً، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ» أَوْ صِلَةً، نَحْوُ: «جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ» أَوْ حَالًا، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عِنْدَكَ» أَوْ خَبَرًا فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْأَصْلِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ».

فَالْعَامِلُ فِي هَذِهِ الظَّرُوفِ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا، وَالتَّقْدِيرُ فِي غَيْرِ الصِّلَةِ «اسْتَقَرَّ» أَوْ «مُسْتَقَرٌّ» وَفِي الصِّلَةِ «اسْتَقَرَّ»؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ مَعَ فَاعِلِهِ لَيْسَ بِجُمْلَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٠٥ - وَكُلُّ وَفْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبَيَّهًا

٣٠٦ - نَحْوُ الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

بالمطابقة، أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره، ويندفع اعتراض الشارح الآتي أو فيه استخدام بجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحي، وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثاني فقط. والأول لا بد منه. والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل: ما صمت اليوم.

قوله: (متى جئت الخ) هي لطلب تعيين الزمان خاصة، كأي في المكان، وكم لطلب تعيين المعدود زماناً أو مكاناً أو غيرهما، فهي أعم وقوعاً.

قوله: (صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صمت فيه، ولا يقال صمته لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي، كما في التصريح. لكن قال الشاطبي: قد ينصب توسعاً بحذفها. وفي المسموع بالحذف كقولك لمن ذكر أمراً تقادم حينئذ الآن أي وجد ما تقوله حين إذ كان كذا واسمع الآن قولي فهما من جملتين والمقصود نهي عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له. وأعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الإضافة لا يقع صفة ولا نحوها كما في التصريح قال يس، ومحله إذا لم يعلم المضاف إليه لعدم الفائدة حينئذ وإلا وقع.

قوله: (وكل وقت) أي داله وقوله ذاك أي النصب على الظرفية، والمراد الوقت الظاهر لما مر في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراداً به الزمان كقعدت مقعد زيد أي زمن قعوده فإنه يكون ظرف زمان كما يكون مكاناً.

قوله: (وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين، ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على (مبهما) كما يفصح به صنيع الشارح الآتي لا على الجهات لثلا يفيد أنه مبهم مع أنه من المختص اتفاقاً نصب تشبيهاً بالمبهم كما في النكت.

يَغْنِي أَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ يَقْبَلُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ: مُبْهِمًا كَانَ، نحو: «سِرْتُ لَحْظَةً، وَسَاعَةً» أَوْ مُخْتَصًّا: إِمَّا بِإِضَافَةٍ، نحو: «سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، أَوْ بِوَصْفٍ نحو «سِرْتُ يَوْمًا طَوِيلًا» أَوْ بِعَدَدٍ، نحو: «سِرْتُ يَوْمَيْنِ».

وَأَمَّا اسْمُ الْمَكَانِ فَلَا يَقْبَلُ النَّصْبَ مِنْهُ إِلَّا نَوْعَانِ؛ أَحَدُهُمَا: الْمُبْهِمُ، وَالثَّانِي: مَا صِغَ مِنْ الْمَصْدَرِ بِشَرْطِهِ الَّذِي سَنَذْكُرُهُ، وَالْمُبْهِمُ كَالْجِهَاتِ السَّتِّ، نحو: «فَوْقَ، وَتَحْتَ، وَبَيْنَ».

قوله: (مبهماً كان) المراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة، وبالمختص ما دل على مقدر معلوماً كان، وهو المعروف بالعلمية كرمضان، أو بالإضافة كزمن الشتاء، أو بأل كسرت اليوم. أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوماً أو يومين، أو الموصوفة كسرت زمناً طويلاً كذا في الأشموني فقول الشاعر: كلحظة وساعة، ينبغي تقييدهما بما إذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطرفة العين. والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة وإلا كانا من المختص، وانتصاب المبهم على جهة التأكيد اللفظي لزمن الفعل إذ لا يزيد عليه كليلاً من: «أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا» [الإسراء: ١] إذ السري لا يكون إلا لَيْلاً فالظرف يكون مؤكداً كالمصدر إلا أن تأكيده لزمن عامله.

قوله: (بإضافة) لم تضيف العرب لفظ شهر إلا لرمضان والربيعين مع جواز تركها، والراجح جواز إضافته إلى غير الثلاثة قياساً عليها.

قوله: (إلا نوعان) أي لضعف دلالة الفعل، وهو أصل العوامل، على المكان لكونها بالالتزام فلم يتعد إلى جميع أسمائه، بل إلى المبهم لدلالته عليه في الجملة، وإلى ما هو من مادته لقوة دلالاته عليه حيثند، ولما قويت دلالاته على الزمان بالتضمن تعدى إلى جميع أسمائه.

قوله: (أحدهما المبهم) المراد بالمبهم هنا ما ليس له صورة، أي هيئة وشكل محسوس. ولا حدود محصورة أي نهايات مضبوطة من جوانبه، والمختص بخلافه كالدار وإن شئت قلت: المبهم ما لا تعرف حقيقته بنفسه؛ بل بما يضاف إليه، وهو معنى قول الموضح تبعاً لابن المصنف: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه أي صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقته إلا بالمضاف إليه كمكان زيد وكالجهات وما ألحق بها من عند ولدى ووسط وبين وإزاء وحذاء ونحو ذلك. ونقل الدماميني عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية؛ بل يجب جرهما بفي، قال: لأن فيها اختصاصاً ما، إذ لا تصلح لكل بقعة. وكذا استثنائها الحفيد نقلاً عن الرضي وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف ثم قال فقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن اهـ لكن ذكر الموضح مما يشبه الجهات في الشياخ جانب وناحية ومكان، فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره بفي بمقتضاه صحة نصب ناحية ومكان، وهو ما يفيد الهمع فيهما وفي جانب أيضاً ونحوها كجهة ووجه. ولعل هذا هو الأوجه فتدبر.

وَشِمَالٌ، وَأَمَامٌ، وَخَلْفٌ وَنَحْوُ هَذَا، كَالْمَقَادِيرِ، نَحْوُ: «غُلُوةٌ، وَمِيلٌ، وَفَرَسَخٌ، وَبَرِيدٌ» تَقُولُ: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ، وَسِرْتُ غُلُوةً» فَتَنْصِبُهُمَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

وَأَمَّا مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: «مَجْلِسٌ زَيْدٌ، وَمَقْعَدُهُ» فَشَرْطُ نَصْبِهِ - قِيَاساً - أَنْ يَكُونَ عَامِلُهُ مِنْ لَفْظِهِ، نَحْوُ: «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو» فَلَوْ كَانَ عَامِلُهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ تَعَيَّنَ جَرُّهُ بِفِي، نَحْوُ: «جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ»؛ فَلَا تَقُولُ: «جَلَسْتُ مَرَمَى زَيْدٍ» إِلَّا شُدُوداً. وَمِمَّا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «هُوَ مِنِّي مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ، وَمَزَجَرَ الْكَلْبِ، وَمَنَاطُ الثَّرِيَا» أَي: كَائِنٌ مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ، وَمَزَجَرَ الْكَلْبِ، وَمَنَاطُ الثَّرِيَا، وَالْقِيَاسُ: «هُوَ مِنِّي فِي مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ، وَفِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ، وَفِي مَنَاطِ الثَّرِيَا» وَلَكِنْ نُصِبَ شُدُوداً، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، خِلَافاً لِلْكَسَائِيِّ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

٣٠٧ - وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَاسٍ أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ
أَي: وَشَرْطُ كَوْنِ نَصْبٍ مَا اشْتَقَّ مِنَ الْمَصْدَرِ مَقْيَاساً: أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي

قوله: (ويمين وشمال) مثلهما ذات اليمين وذات الشمال أي البقعة ذات اليمين الخ.
قوله: (والمقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب ستأتي.

قوله: (غُلُوة) بفتح المعجمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو ألف باع، والفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ، وفي المصباح الغلوة الغاية وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه، ويقال ثلثمائة ذراع إلى أربعمائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات.

قوله: (من لفظه) إنما لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما اكتفوا به في: قعدت جلوساً، لأن نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف: قعدت جلوساً.

قوله: (أي كائن مقعد القابلة) أي في مقعدها، ومثي متعلق بذلك المحذوف أيضاً، ومن بمعنى إلى أي هو مستقر مني أي بالنسبة إلي في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أي محل قعودها عند ولادة المرأة، ومثله هو مني مقعد الإزار أي هو مستقر مني في مكان قريب كقرب مكان عقد الإزار وهو وسط الشخص.

قوله: (ومزجر الكلب) أي هو مستقر مني أي بالنسبة إلي في مكان بعيد كبعد مكان زجر الكلب من زاجره فهو ذم، ومناط الثريا مدح، أي هو بالنسبة إلي في مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أي تعلقها من الشخص الرائي أي لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا.

قوله: (ولكن نصب شدوداً) أي على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فلو قدر بعد مني أي بالنسبة إلي، وزجر مني وناط مني لم يكن شاذاً.

قوله: (لما في أصله الخ) المراد بالأصل المادة لا المصدر فلا يرد أنه في: أعجبني جلوسك مجلس زيد، ظرف لأصله لا لما اجتمع معه فيه.

أَصْلِهِ، أَي: أَنْ يَنْتَصِبَ بِمَا يُجَامِعُهُ فِي الْاِشْتِقَاقِ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ، كَمُجَامَعَةٍ: «جَلَسْتُ» بِـ «مَجْلِسٍ» فِي الْاِشْتِقَاقِ مِنَ الْجُلُوسِ؛ فَأَصْلُهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ: «الْجُلُوسُ».

وَوَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْمَقَادِيرَ وَمَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ مُبْهَمَانِ؛ أَمَّا الْمَقَادِيرُ فَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا مِنَ الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ، لِأَنَّهَا - وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةُ الْمِقْدَارِ - فَهِيَ مَجْهُولَةُ الصِّفَةِ، وَدَهَبَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِيُّ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ؛ لِأَنَّهَا مَعْلُومَةُ الْمِقْدَارِ، وَأَمَّا مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ فَيَكُونُ مُبْهَمًا، نَحْوُ: «جَلَسْتُ مَجْلِسًا» وَمُخْتَصًّا، نَحْوُ: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ».

وَوَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَيْضًا أَنَّ «مَرَمَى» مُشْتَقٌّ مِنْ رَمَى، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَهُمْ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ، لَا مِنَ الْفِعْلِ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَكَانَ الْمُخْتَصَّ - وَهُوَ: مَا لَهُ أَقْطَارٌ تَحْوِيهِ - لَا يَنْتَصِبُ ظَرْفًا، فَاعْلَمْ أَنَّهُ سَمِعَ نَصْبُ كُلِّ مَكَانٍ مُخْتَصٍّ مَعَ «دَخَلَ، وَسَكَنَ» وَنَصْبُ «الشَّامِ» مَعَ «دَهَبَ»، نَحْوُ: «دَخَلْتُ الْبَيْتَ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ، وَدَهَبْتُ الشَّامَ» وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، فَقِيلَ: هِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ شُدُودًا، وَقِيلَ: مَنْصُوبَةٌ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَالْأَصْلُ «دَخَلْتُ فِي الدَّارِ» فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ؛ فَانْتَصَبَ الدَّارُ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ زَيْدًا» وَقِيلَ: مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ.

قوله: (مبهمان) أي لأن المتبادر عطفهما على الجهات، وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ما صيغ عطف على مبهما فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً.

قوله: (مجهولة الصفة) أي لعدم تعيين محلها.

قوله: (ليست من المبهمة) أي فتكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث صححه أبو حيان. وهو أنها مبهمة حكماً أي تشبه المبهم في عدم التعيين في الواقع لأن الميل مثلاً يختلف بدءاً ونهاية وجهة بالاعتبار، ويحتمل جري المصنف على هذا بأن أراد المبهم حقيقة أو حكماً.

قوله: (من رمى الخ) قد علمت دفعه.

قوله: (مع دخل وسكن) مثلهما نزل كما في الرضي.

قوله: (ونصب الشام) أي فقط، وكذا مكة مع توجه.

قوله: (على الظرفية شذوذاً) قيل هو مذهب سيبويه والمحققين، وصححه ابن الحاجب، ونسبه الشلوبين للجمهور تشبيهاً بالمبهم لكن لا يظهر في ذهب الشام لما مر.

قوله: (على إسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم، ونسب لسيبويه.

قوله: (على التشبيه بالمفعول به) أي لإجراء القاصر مجرى المتعدي، وبقي قول رابع إنها

٣٠٨ - وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

٣٠٩ - وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ: الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبِيهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

يَنْقَسِمُ اسْمُ الزَّمَانِ وَاسْمُ الْمَكَانِ إِلَى: مُتَصَرِّفٍ، وَغَيْرِ مُتَصَرِّفٍ؛ قَالَ الْمُتَصَرِّفُ مِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ: مَا اسْتَعْمَلَ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ، كـ «يَوْمٍ، وَمَكَانٍ»، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا، نَحْوُ: «سِرْتُ يَوْمًا، وَجَلَسْتُ مَكَانًا»، وَيُسْتَعْمَلُ مُبْتَدَأً، نَحْوُ: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، وَمَكَانُكَ حَسَنٌ» وَقَاعِلًا، نَحْوُ: «جَاءَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَارْتَفَعَ مَكَانُكَ».

وَغَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ هُوَ: مَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ شَبِيهَهُ نَحْوُ: «سَحَرَ» إِذَا أَرَدْتَهُ مِنْ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ، فَإِنْ لَمْ تَرُدَّهُ مِنْ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ فَهُوَ مُتَصَرِّفٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، وَ«فَوْقَ» نَحْوُ: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ» فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ «سَحَرَ، وَفَوْقَ» لَا يَكُونُ إِلَّا ظَرْفًا.

مفعول به حقيقة لأن نحو: دخل، يتعدى بنفسه وبالحرف، وكثرة الأمرين فيه تدل على أنهما أصلا ن ا هـ. إسقاطي.

قوله: (أو شبهها) عطف على محذوف أي لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها، بانصباب اللزوم على الأحد الدائر بين الظرفية وشبهها، ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط إن جعلت، أو تنويعية مع أنه ليس كذلك، أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائران جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها، وكذا يقال في قول الشارح إلا ظرفاً أو شبهه، والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية، فقط، وما يلزمها أو شبهها. وكلام الشرح والتمتن لا يفيد ذلك إلا بالتقدير المذكور.

قوله: (نحو سحر) مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلاً إذا كان معيناً، واعتراضه بأنه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لأن هذا غير معين كما هو صريح الشرح، والكلام في المعين، ومما لزم الظرفية أيضاً قط وعوض، ظرفين للماضي والمستقبل، ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبهه، وبدل بمعنى مكان كخذ هذا بدل هذا لا بمعنى بديل فإنه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل إما بمعناه الأصلي فظرف متصرف، والظروف المركبة كصباح مساء، وبين بين، وبين وبينما، ومذ ومنذ عند من جعلهما خبرين، فكل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلاً ومنه غير ذلك.

قوله: (وفوق) فيه نظر لجره بمن في قوله تعالى: ﴿مِنْ قَوْقِهِمْ... وَمِنْ تَحْتِهِمْ﴾ [الزمر: ١٦] فهما من القسم الثاني كعند بل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو: فوقك رأسك وتحتك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك، وتحتك نعلك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما. لكن المسموع نصبهما في ذلك كما حكاه الأخفش. نعم وقع لبعض رواة

وَالَّذِي لَزِمَ الظَّرْفِيَّةَ أَوْ شَبَّهَهَا «عِنْدَ وَلَدُنْ» وَالْمُرَادُ بِشَبَّهِ الظَّرْفِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا بِاسْتِعْمَالِهِ مَجْرُوراً بِ «مِنْ» نَحْوُ: «خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ» وَلَا تُجَرُّ «عِنْدَ» إِلَّا بِ «مِنْ» فَلَا يُقَالُ «خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ»، وَقَوْلُ الْعَامَةِ: «خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ» خَطَأً.

٣١٠ - وَقَدْ يَنْبُؤُ عَنْ مَكَانٍ مُضَدَّرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ يَنْبُؤُ الْمُضَدَّرُ عَنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ قَلِيلاً، كَقَوْلِكَ: «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ» أَيْ: مَكَانَ قُرْبِ زَيْدٍ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَهُوَ «مَكَانٌ» وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، فَأُغْرِبَ بِإِغْرَابِهِ، وَهُوَ التَّنْصِبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ؛ فَلَا تَقُولُ «أَتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ» تُرِيدُ مَكَانَ جُلُوسِهِ.

البخاري: وفوقه عرش الرحمن، ويتوقد تحته ناراً بالرفع وإنما يتخرج على التصرف، دمايني.
واعلم أن الظروف أربعة أقسام: ما يمتنع تصرفه أصلاً كما مر ومنه عند ونحوها، وما يتصرف كثيراً كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال، وما تصرفه متوسط كأسماء الجهات إلا فوق وتحت فيمتنع لما مر. وإلا يمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال فمن الكثير، وكبين المجرد من التركيب ومن ما والألف ومن تصرفها: «مَوَدَّةٌ بَيْنَكُمْ» [العنكبوت: ٢٥] بالجر «لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ» [الأنعام: ٩٤] بالرفع، ومن قرأ هذا منصوباً على أنه مرفوع المحل على الفاعلية فحماً له على أغلب أحواله من كونه ظرفاً كما قيل بمثله في: ومنا دون ذلك إما بين المركبة والمقرونة بما أو الألف فغير متصرفة، وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى رديء ووسط بسكون السين أما بفتحها فيتصرف كثيراً ولهذا إذا صرح بفي فتحت السين انظر الصبان.

قوله: (عند) مثلث العين والكسر أكثر وهي اسم لمكان شيء حاضر أو قريب فالأول نحو: «فَلَمَّا رَأَى مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ» [النمل: ٤٠] والثاني: «وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةً أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى» [النجم: ١٢ - ١٤] وقد يكون الحضور والقرب معنيين كقال الذي عنده علم من الكتاب: رب ابن لي عندك بيتاً. وقد تكون للزمان كعند الليل كما في تحرير النوي، ومنه: إنما الصبر عند الصدمة الأولى قاله الدمايني.

قوله: (بمن) أي فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذ قياساً قولهم حتى متى، وإلى متى وإلى أين.

قوله: (ينوب المصدر النخ) ومما ينوب عن الظرف مطلقاً صفته وعدده وكليته وجزئيته كجلست طويلاً من الدهر شرقي الدار، وسرت عشرين يوماً ثلاثين بريداً، ومشيت كل اليوم كل البريد أو بعض ذلك، وينوب عن ظرف الزمان ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازي لتضمنها معنى في نحو: أحقاً أنك ذاهب؟ أي أفي حق ذهابك، وقد نصبوا بفي في قوله:

أَفِي الْحَقِّ أَتِي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ

وَيَكْثُرُ إِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مَقَامَ ظَرْفِ الزَّمَانِ، نَحْوُ: «آتِيكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ، وَقُدُومَ الْحَاجِّ، وَخُرُوجَ زَيْدٍ، وَالْأَضَلِّ: وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَوَقْتُ قُدُومِ الْحَاجِّ، وَوَقْتُ خُرُوجِ زَيْدٍ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُعْرِبَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِإِعْرَابِهِ، وَهُوَ مَقِيسٌ فِي كُلِّ مَصْدَرٍ.

الْمَفْعُولُ مَعَهُ

٣١١- يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ «سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً»

٣١٢- بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النِّصْبِ، لَا بِالْوَائِ، فِي الْقَوْلِ الْأَخْقَ

الْمَفْعُولُ مَعَهُ: هُوَ الْأَسْمُ، الْمُتَنَصِّبُ، بَعْدَ وَائٍ بِمَعْنَى مَعَ.

ولنباينته عن الزمان لا يخبر به إلا عن المعنى لا الجثة، ومثله غير شك، أو ظناً مني أنك قائم أي في غير شك، وفي ظن مني قيامك. هذا مذهب سيويو والجمهور. وذهب المبرد، وتبعه المصنف إلى أن حقاً مصدر بدل من اللفظ بفعله، وأن ومعمولاًها فاعله أي أحق، وثبت قيامك، ورده أبو حيان تصريح.

قوله: (ويكثر الخ) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر. وشرطه إفهام تعيين وقت كما مثله أو بيان مقداره وإن لم يعين كانتظرتة نحر جزور وحلب ناقة، أي مقدار ذلك فحذف المضاف، وأقيم المصدر مقامه، وقد يضاف ذلك المصدر إلى اسم عين فتقوم مقامه كلا آتية الفرقدين، أي مدة بقائهما ولا أكلمه القارطين أي مدة غيابهما، وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذي يصبغ به فلم يعلم خبرهما فضرب بهما المثل والله أعلم.

الْمَفْعُولُ مَعَهُ

قال الجلال: آخره عن المفاعيل لاختلافهم في قياسيته ولوصول العامل إليه بالحرف دون باقيها.

قوله: (تالي الواو) فيه إشارة إلى أنه لا يفصل منها أي ولا بالظرف وإن فصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتزليل واو المعية من المفعول معه منزلة الجار والمجرور يس.

قوله: (في نحو سيري) فعل أمر للمؤنثة، والطريق مفعول معه ومسرعةً حال من الياء قوله: (بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذي هو صلتها.

قوله: (هو الاسم) أي الفضلة، وقوله: بعد واو الخ أي وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ فخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة، والفعل كلا تأكل السمك وتشرب اللبن. فلا يسميان مفعولاً معه وإن كانت واوهما للمعية

وَالنَّاصِبُ لَهُ مَا تَقَدَّمَهُ: مِنَ الْفِعْلِ، أَوْ شِبْهِهِ.
فَمِثَالُ الْفِعْلِ: «سِيرِي وَالطَّرِيقُ مُسْرِعَةً» أَي: سِيرِي مع الطريق، فَالطَّرِيقُ مَنْصُوبٌ بِسِيرِي.
وَمِثَالُ شِبْهِ الْفِعْلِ: «زَيْدٌ سَائِرٌ وَالطَّرِيقُ»، وَ «أَعْجَبَنِي سَيْرُكَ وَالطَّرِيقُ»، فَالطَّرِيقُ: مَنْصُوبٌ بِسَائِرٍ وَسَيْرِكَ.

وَرَعِمَ قَوْمٌ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ مَعَهُ الْوَاوُ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ كُلَّ حَرْفٍ اخْتَصَّ بِالاسْمِ وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ؛ لَمْ يَغْمَلْ إِلَّا الْجَرُّ، كَحُرُوفِ الْجَرِّ، وَإِنَّمَا قِيلَ: «وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ» اخْتِرَازًا مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَإِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِالاسْمِ وَلَمْ تَغْمَلْ فِيهِ شَيْئًا؛ لِكُونِهَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ، بِدَلِيلِ تَخْطِي الْعَامِلِ لَهَا، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِالْغَلَامِ».
وَيُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقُ مُسْرِعَةً» أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَقْيَسٌ

قاله الموضح وقال حفيده: ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب، وإلا فهو اسم تأويلاً، فينبغي أن يكون مفعولاً معه، وبه صرح بعضهم وهو الحق، وبالفصلة اشترك زيد وعمرو، ويكونه بعد الواو بقية المفاعيل. ونحو: جئت مع عمرو وبعث العبد بشيابه، مما يفيد المعية بغير واو هو وإن خرج بقول الشارح المنتصب لكنه حكم من أحكامه لا ينبغي جعله قيداً في التعريف، والمراد بكونها للمعية أنها للتخصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضاً كجئت وزيداً. فإن العدول عن العطف إلى النصب يدل على قصد المعية أم لا كاستوى الماء والخشبة على ما سيبين عكس واو العطف فإنها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها لمطلق الجمع. فخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصباً على ما بعدها كضربت زيداً وعمراً، فللعطف اتفاقاً. وكذا أشرت زيداً وعمراً وخلطت البر والشعير لأن المعية فيه من العامل، وخرج بتلوها لجملة كل رجل وضيعته إن قدر الخبر مقتربان مثلاً فيجب رفع ضيعته، فإن قدر مفرداً قبل الواو جاز نصبها لأنه حينئذ من قبيل جئت وزيداً، أي كل رجل موجود هو وضيعته، ويكون الجملة ذات فعل الخ نحو: هذا لك وأباك، فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي بل يجب جر أيك لعدم اشتمال الجملة على حروف الفعل.

قوله: (أو شبهه) أي في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المنغني فخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل، ودخل اسم الفعل كحسبك وزيداً درهم، فزيداً مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي، والكاف مفعوله فإن جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيداً مفعول به لمحذوف أي، وبحسب زيداً لا مفعول معه.

قوله: (مقيس فيما كان مثل ذلك) أي، فيما يتمتع فيه العطف من حيث المعنى. خلافاً لابن جني في اشتراطه صحته، وإنما امتنع فيما ذكر لأن الطريق لا يصح إسناد السير إليه فلا يمكن أن

فِيْمَا كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ: كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ بَعْدَ وَائٍ بِمَعْنَى مَعَ، وَتَقَدَّمَ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ.

وَكَذَلِكَ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ» أَنَّ عَامِلَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ؛ فَلَا تَقُولُ: «وَالنَّيْلُ سِرْتُ» وَهَذَا بِاتِّفَاقٍ، أَمَّا تَقَدُّمُهُ عَلَى مُصَاحِبِهِ - نَحْوُ: «سَارَ وَالنَّيْلُ زَيْدٌ» - فَفِيهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ مَنْعُهُ.

٣١٣ - وَبَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامٌ أَوْ «كَيْفَ» نَصَبٌ بِفِعْلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ حَقُّ الْمَفْعُولِ مَعَهُ أَنْ يَسْبِقَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ، كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ، وَسَمِعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ نَصْبُهُ بَعْدَ «مَا» وَ «كَيْفَ» الْاسْتِفْهَامِيَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْفَظَ بِفِعْلٍ، نَحْوُ: «مَا أَنتَ وَزَيْدًا» وَ «كَيْفَ أَنتَ

يَقَالُ: سَرْتُ وَسَارَ الطَّرِيقَ بِلِ الْمَعْنَى أَوْجَدْتُ السَّيْرَ حَالِ كَوْنِهِ مُصَاحِبًا لِلطَّرِيقِ، وَمِثْلُهُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ أَيْ ارْتَفَعَ الْمَاءُ حَالِ كَوْنِهِ مُصَاحِبًا لِلْخَشْبَةِ فَإِنْ جَعَلَ بِمَعْنَى: تَسَاوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ فِي الْعُلُوِّ، صَحَّ الْعُطْفُ بِلِ الظَّاهِرِ حَيْثُودَ وَجُوبِ رَفْعِ الْخَشْبَةِ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَقُومُ إِلَّا بِأَثْنَيْنِ كَاشْتَرَكَا زَيْدٌ وَعَمَرُوهُ، فَتَأْمَلْ. وَأَمَّا: سَرْتُ وَالنَّيْلُ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِمَّا يَصْحَحُ فِيهِ الْعُطْفُ مَعْنَى لَصْحَةِ إِسْنَادِ السَّيْرِ لِلنَّيْلِ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ لَفْظًا لِمَا يَأْتِي، وَالْمَعْنَى عَلَى النَّصَبِ: سَرْتُ مُصَاحِبًا فِي سَيْرِي لِلنَّيْلِ بِلَا نَظَرٍ لِكُونِ النَّيْلِ سَائِرًا أَوْ لَا، وَعَلَى الْعُطْفِ: سَرْتُ وَسَارَ النَّيْلُ، وَلَا نَظَرَ لِكُونِهِمَا مُصْطَحِبَيْنِ زَمَنًا أَمْ لَا.

قَوْلُهُ: (وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ) قَدْ عَلِمْتَ مُقَابِلَهُ لَا بِنِ جَنِي.

قَوْلُهُ: (وَالصَّحِيحُ مَنْعُهُ) أَيْ خِلَافًا لَا بِنِ جَنِي وَلَا حُجَّةٌ فِي قَوْلِهِ:

جَمَعْتُ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

لِأَنَّهُ مِنْ تَقْدِيمِ الْوَائِ وَمَعْطُوفِهَا لِلضَّرُورَةِ لَا الْمَفْعُولِ مَعَهُ.

قَوْلُهُ: (مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ) أَيْ بَعْضُهُمْ أَكْثَرُهُمْ عَلَى الرَّفْعِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (بِفِعْلِ مُضْمَرٍ) أَيْ جَوَازًا لَا وَجُوبًا خِلَافًا لِلْأَشْمُونِي، وَلِلَّذَلِكَ اكْتَفَوْا بِتَقْدِيرِهِ هُنَا دُونَ هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ لِنَتْرِيلِ جَوَازِ إِظْهَارِهِ مَنْزِلَةً ذَكَرَهُ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَ فَإِنْ إِظْهَارُ الْفِعْلِ فِيهِ مَمْتَنَعٌ، وَلَا يَرِدُ جَوَازُ النَّصَبِ فِي مَالِكَ وَزَيْدًا مَعَ امْتِنَاعِ ذَكَرِ الْفِعْلِ لِأَنَّ فِيهِ مَقْتَضِيًّا آخَرَ لِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ، وَهُوَ الْاسْتِفْهَامُ الَّذِي هُوَ أَوْلَى بِهِ فَقَوِي طَلِبُهُ لِلْفِعْلِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنْ فِيهِ مَقْتَضِيًّا وَاحِدًا وَهُوَ الظَّرْفُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْوَغَ لِلنَّصَبِ هُوَ الْاسْتِفْهَامُ وَجَدَ ظَرْفَ أَمْ لَا لِأَنَّهُ يَشْتَدُّ طَلِبُهُ لِلْفِعْلِ فَقَدَّرُوهُ بَعْدَهُ عَامِلًا هَذَا وَلِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ قَدْ جَوَزَ سَبِيوِيهِ إِضْمَارُ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ:

أَزْمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي

الْخ، أَيْ أَزْمَانُ إِنْ كَانَ قَوْمِي مَعَ الْجَمَاعَةِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ اسْتِفْهَامٌ وَلَا ظَرْفٌ يَقْتَضِي تَقْدِيرَهُ،

وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ» فَخَرَجَهُ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مُشْتَقٍّ مِنَ الْكَوْنِ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا تَكُونُ وَزَيْدًا، وَكَيْفَ تَكُونُ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ، فَزَيْدًا وَقَصْعَةً: مَنْصُوبَانِ بِـ «تَكُونُ» الْمُضْمَرَةِ.

٣١٤ - وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

٣١٥ - وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ
الاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ هَذِهِ الْوَاوِ: إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ، أَوْ لَا، فَإِنْ أُمْكِنَ عَطْفُهُ،
فإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِضَعْفٍ، أَوْ بِلَا ضَعْفٍ.

فَإِنْ أُمْكِنَ عَطْفُهُ بِلَا ضَعْفٍ فَهُوَ أَحَقُّ مِنَ النَّصْبِ، نَحْوُ: «كُنْتُ أَنَا وَزَيْدٌ كَالْأَخَوَيْنِ» فَرَفَعَ
«زَيْدٌ» عَطْفًا عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ أَوَّلَى مِنْ نَصْبِهِ مَفْعُولًا مَعَهُ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ مُمَكِّنٌ لِلْفَصْلِ،
وَالتَّشْرِيكَ أَوَّلَى مِنْ عَدَمِ التَّشْرِيكِ، وَمِثْلُهُ «سَارَ زَيْدٌ وَعَمَرُو» فَرَفَعَ «عَمَرُو» أَوَّلَى مِنْ نَصْبِهِ.

فكان النصب في: هذا لك وأباك أولى لوجود مقتضى الفعل. إلا أن يقال إنه لا يمكن تخريج البيت
على غير ذلك فيكون مقصوراً على السماع بخلاف المثال، وإنما يصح هذا الجواب بإثبات أن أبا علي
أجازه قياساً، ولم يسمعه فتأمل. وتقدم الكلام على البيت في كان.

قوله: (مشتق من الكون) لكن يجوز تقدير غيره كتصنع إذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان
حاصل المعنى.

قوله: (ما تكون الخ) هي في المثالين ناقصة، والاستفهام خبرها، واسمها ضمير المخاطب
مستتر فيها، فلما حذفت برز وانفصل. قال يس عن الدماميني: ويجوز التمام مع كيف لجواز
كونها حالاً بخلاف ما ا هـ وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولاً مطلقاً أي أي وجود
توجد مع زيد.

قوله: (كالأخوين) مقتضاه جواز النصب في هذا المثال، وهو مبني على قول الأخفش: إن
ما بعد النفعول معه يطابقهما معاً قياساً على العطف وهو ضعيف، والصحيح المؤيد بالقياس
والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط. فالعطف في المثال متعين. ولذا مثل
النصب في القطر بكنت أنا وزيداً كالأخ.

قوله: (للفصل) أي بين الضمير المتصل والمعطوف عليه كما سيأتي في قوله:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ

وقوله: والتشريك أي في الحكم لصحة توجه العامل إلى المعطوف أولى من عدمه، لثلا
تصير العمدة فضلة، ولأن الأصل في الواو العطف. ولم يختلف في قياسته، وأما النصب فقصره
الأخفش على السماع، ومثل ذلك قوله تعالى: «اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» [البقرة: ٣٥] فعطفه
على الضمير المستتر أولى لما ذكر. ولا يرد أن فعل الأمر لا يتوجه للظاهر لأنه يغتفر في التابع
فجعله فاعلاً فمحذوف أي وليسكن زوجك، والمعطوف الجملة لا داعي إليه على أن حذف الفعل

وَأَنْ أَمَكَنَ الْعَطْفُ بَضْعَفٍ فَالْتَّصُبُ عَلَى الْمَعِيَّةِ أَوْلَى مِنَ التَّشْرِيكِ؛ لِسَلَامَتِهِ مِنَ الضَّعْفِ،
نحو: «سِرْتُ وزيداً»؛ فَتَضُبُّ «زيد» أَوْلَى مِنْ رَفْعِهِ؛ لِضَعْفِ الْعَطْفِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ
الْمُتَّصِلِ بِلا فَاصِلٍ.

وَأِنْ لَمْ يُمَكِّنْ عَطْفُهُ تَعَيَّنَ التَّضُبُّ: عَلَى الْمَعِيَّةِ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ يَلِيقُ بِهِ، كَقَوْلِهِ:

[١٦٦] عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِداً

فَمَاءٌ: مَنُصُوبٌ عَلَى الْمَعِيَّةِ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ يَلِيقُ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِداً»

بلام الأمر شاذ، ويجوز النصب في ذلك عربية أي اسكن الجنة مصاحباً لزوجك لكنه ضعيف لما
مر واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لأن النصب نص في المعية، والرفع لمطلق الجمع كما
هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى؟ فالوجه أن يقال: إن قصدت
المعية نصاً فالنصب أو بقاء الاحتمال والإبهام فالرفع، أو لم يقصد شيء جاز الأمران. ولعل هذا
الآخر محمل كلامهم، دمايني.

قوله: (بضعف) أي من جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم: لو تُرِكَتِ الناقةُ وقَصِيلُهَا
لِرَضْعِهَا فَإِنَّ الْمَعْنَى لَا يَصِحُّ مَعَ الْعَطْفِ إِلَّا بِتَكْلُفٍ كَأَن يَقْدَرُ: لو تركت الناقة تَرَامُ فصيلها. أي
تعطف عليه، وتركت فصيلها يرضعها أي يتمكن منه لرضعها لأن رضاعه لا يتسبب عن مجرد
تركها لاحتقال بفرتها منه. وكذا قوله:

«إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِى» قَدَعُهُ وَوَاكِلُ أَمْرُهُ وَاللَّيَالِيَا

فيحتاج العطف إلى تقدير واكل أمره لليالي، والليالي لأمره، وفي التصب سلامة من ذلك
أي لو تركت الناقة مع فصيلها أي حساً ومعنى، وواكل أمره مع الليالي قيل ومن الضعف المعنوي
نحو: كن أنت وزيداً كالأخ وقوله:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

فإن العطف يقتضي توجه الأمر إلى ما بعد الواو، وأنت لا تريد إلا أمر المخاطب بأن يكون
معه كذلك. لكن هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء، وتبعه المصريح لا
ترجحه لفساد المراد بدونه، وأيضاً يمنع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للمعطوفين، إذ لو
كان المأمور كلاً منهما لقال: كالأخوين ففيه مانع لفظي ومعنوي. وليس في البيت إلا الثاني. فإن
قيل: كالأخوين تعين العطف كما مر.

قوله: (وإن لم يمكن عطفه) أي لعدم صحة توجه العامل إليه إما لفساد المعنى ولو في
القصد أو للزوم محذور لفظي كما مر في مثال الأخ، ونحو: ما لك وزيداً، لامتناع العطف على
ضمير الجر بلا إعادة الجار عند الجمهور.

قوله: (أو على إضمار فعل) صريحه أن ما امتنع فيه العطف يُخَيَّرُ فيه بين المعية وإضـ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، فَقَوْلُهُ: «وَشُرَكَاءَكُمْ» لَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى «أَمْرَكُمْ»؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى نَبْذَةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: «أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي» وَإِنَّمَا يُقَالُ: «أَجْمَعْتُ أَمْرِي، وَجَمَعْتُ شُرَكَائِي»، فَشُرَكَائِي: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَعْيَةِ، وَالتَّقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ مَعَ شُرَكَائِكُمْ، أَوْ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ يَلِيقُ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ».

العامل، ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في: علفتها الخ ونحو:

رُجِحْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

إِذِ الْمَاءُ لَا يَشَارِكُ التَّبْنَ فِي مَعْنَى الْعَلْفِ وَلَا زَمَانَهُ، وَالْعُيُونُ لَا تَصَاحِبُ الْحَوَاجِبَ فِي مَعْنَى التَّرْجِيحِ. وَهُوَ تَدْقِيقُهَا وَتَطْوِيلُهَا، وَمَصَاحِبَتُهَا فِي الزَّمَانِ أَمْرٌ مَعْلُومٌ لَا فَائِدَةَ فِي قَصْدِهِ فَيَجِبُ فِيهِمَا تَقْدِيرُ الْعَامِلِ أَيْ وَسَقِيَّتُهَا مَاءً، وَكَحْلُنَ الْعُيُونِ فَيَنْبَغِي جَعْلُ أَوْ فِي الْمَتْنِ تَنْوِيعِيَّةٌ كَمَا فِي الْأَشْمُونِي. أَيْ إِنْ مَا امْتَنَعَ فِيهِ الْعَطْفُ نَوْعَانِ: مَا يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيرُ الْعَامِلِ كَمَا ذَكَرَ، وَمَا يَجِبُ فِيهِ الْمَعْيَةُ كَسَرَتْ وَالطَّرِيقَ، وَمَشَيْتِ وَالْحَائِطَ، وَمَاتَ زَيْدٌ وَطَلُوعُ الشَّمْسِ. لَكِنْ فِيهِ أَنْ امْتَنَاعُ التَّقْدِيرِ فِي ذَلِكَ غَيْرُ مُسَلِّمٍ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ تَقْدِيرِ: سَرَتْ وَلَا بَسَتْ النَّبِيلُ. فَالْمَخْلَصُ جَعْلُهَا تَنْوِيعِيَّةً مَعَ مِلَاحَظَةِ أَنْ ضَمِيرُ يَجِبُ يَعُودُ لِلنَّصَبِ لَا بِقَيْدِ الْمَعْيَةِ فَيَصْدُقُ بِجَوَازِ الْإِضْمَارِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ اعْتَقَدَ الْخُ أَيِ أَوْجَبَ ذَلِكَ فَالنَّوْعُ الْأَوَّلُ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ، وَالثَّانِي يَجِبُ فِيهِ الْإِضْمَارُ. وَتَقْدِمُ نَوْعَانِ تَرْجِيحِ النَّصَبِ وَتَرْجِيحِ الْعَطْفِ، وَبَقِيَ خَامِسٌ وَهُوَ تَعْيِنُ الْعَطْفِ كَكُلِّ رَجُلٍ وَضِيعَتِهِ. وَاشْتَرَكِ زَيْدٌ وَعَمَرُو وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ لِعَدَمِ شُرُوطِ النَّصَبِ السَّابِقَةِ وَنَحْوِ: كُنْ أَنْتَ وَزَيْدٌ كَالْأَخَوَيْنِ لَمَّا مَرَّ فَتَذَكَّرَ.

قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ أَجْمَعْتَ الْخُ) أَيِ لِأَنَّ أَجْمَعَ بِالْهَمْزَةِ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعَانِي لَا بِالذَّوَاتِ. يُقَالُ أَجْمَعَ أَمْرَهُ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ أَيِ عَزَمَ. وَأَمَّا جَمْعٌ فَمَشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا بِدَلِيلِ فَجَمْعُ كَيْدِهِ جَمْعٌ مَالاً فَنُصِبَ شُرَكَاءُكُمْ إِمَّا لَكُونِهِ مَفْعُولاً مَعَهُ، أَوْ لَكُونِ الْوَائِ لِعَطْفِ مَفْرَدٍ عَلَى مَفْرَدٍ بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ أَيْ وَأَمْرُ شُرَكَائِكُمْ أَوْ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ بِتَقْدِيرِ: وَاجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْمِيمِ أَمْرًا مِنْ جَمْعٍ. وَقِيلَ إِنْ أَجْمَعَ يَسْتَعْمَلُ فِي الذَّوَاتِ أَيْضاً. وَعَلَيْهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْعَطْفِ، وَكَذَا عَلَى قِرَاءَةِ فَاجْمَعُوا بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ وَيَقْرَأُ بَرَفْعِ شُرَكَاءَ عَطْفاً عَلَى الْوَائِ فِي اجْمَعُوا. وَمِمَّا يَمْتَنَعُ فِيهِ الْعَطْفُ: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩] لِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَتَبَوَّأُ فَهُوَ إِمَّا مَفْعُولٌ مَعَهُ، أَوْ لِمَحْذُوفٍ أَيْ وَأَخْلَصُوا الْإِيمَانَ وَلَكَ تَأْوِيلُ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ بِفِعْلِ يَتَعَدَّى لِهَمَّا كُنَّا وَلَتَهَا تَبْنَأُ الْخُ. وَحَسَنَ الْحَوَاجِبِ الْخُ. وَلَزِمُوا الدَّارَ الْخُ، فَتَدَبَّرْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الاستثناء

٣١٦ - مَا اسْتَثْنَيْتَ «أَلَا» مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَيَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِيٍّ أَنْتَضِبَ

٣١٧ - إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ، وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ

حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِـ «إِلَّا» النَّصْبُ، إِنْ وَقَعَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ الْمَوْجِبِ، سَوَاءً كَانَ مُتَّصِلاً أَوْ مُنْقَطِعاً، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا، وَمَرَزْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا، وَقَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جِمَارًا، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ إِلَّا جِمَارًا، وَمَرَزْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا «جِمَارًا» فـ «زَيْدًا» فِي هَذِهِ الْمَثَلِ مُضَوَّبٌ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَكَذَلِكَ «جِمَارًا».

الاستثناء

هو لغة: استفعال من الثني بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه. وحقيقته اصطلاحاً الإخراج بالألا، أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً، أو كالدخل، لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات. وقد يقال: يمكن إرادة المعنى المصدري وذكره فيها باعتبار متعلقة كما في تعدي الفعل ولزومه فالإخراج جنس، وبالألا يخرج التخصيص بالوصف أو الإضافة والتقييد بالشرط ونحوه، وما كان داخلاً أي في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً في النية من أول الأمر، أو المراد بإخراجه إظهاره لأنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عاماً مستعملاً في خاص، وهو ما عداه بقريئة الاستثناء لئلا يلزم التناقض لإدخال الشيء ثم إخراجه والكفر ثم الإيمان في لا إله إلا الله، أو كالدخل لإدخال المنقطع على ما ستره. وأما المفرغ فداخل في المستثنى منه المقدر حقيقة، فالدخول الحقيقي إما لفظي أو تقديري، سم.

قوله: (ما استثنيت الخ) إلا فاعل استثنيت، والجملة صلة ما حذف عائدها أي استثنته، وينتصب خبرها. والمراد إلا الاستثنائية وستعلم الوصفية وإنما بدأ بها لأنها أصل الأدوات وغيرها يقدر بها. والمقصود هنا عملها النصب، وذكر المرفوع استطرادي لتتميم القسمة فلا يقال: كان الأولى تقديم ما ينصب أبداً كليس ولا يكون.

قوله: (مع تمام) أي للكلام السابق بأن يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أي ومع إيجابه أيضاً بقريئة قوله ويعد نفي الخ فإنه مقيد بالتمام أيضاً كما بينه الشرح.

قوله: (وعن تميم فيه) الأظهر أن الظرفين متعلقان بوقع، وهو خبر عن إبدال، وسوغ الابتداء به التنويع لأن المنقطع يجوز فيه نوعان من الإعراب عن تميم، فتدبر.

قوله: (النصب إن وقع الخ) قيل هو حينئذ واجب اتفاقاً، ويرده جواز الإتيان في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة: «فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا» [البقرة: ٢٤٩] بالرفع بدلاً من الواو، وانظر

وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذَاهِبِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ النَّاصِبَ لَهُ مَا قَبْلَهُ بِوَاسِطَةِ «إِلَّا» وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ - فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ - أَنَّ النَّاصِبَ لَهُ «إِلَّا» وَزَعَمَ أَنَّهُ مَذْهَبُ سَبِيئِيَّةٍ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «مَا اسْتَنْتَ أَلَا مَعَ تَمَامِ يَنْتَصِبُ» أَي: أَنَّهُ يَنْتَصِبُ الَّذِي اسْتَنْتَهُ «إِلَّا» مَعَ تَمَامِ الْكَلَامِ، إِذَا كَانَ مُوجِبًا. فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ الَّذِي لَيْسَ بِمُوجِبٍ - وَهُوَ الْمُشْتَمِلُ عَلَى التَّنْفِي، أَوْ شِبْهِهِ،

هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالأية أم لا. وقيل إن الآية نفي لا إيجاب لأن شربوا في تأويل لم يكونوا مني. بدليل: «فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي» فالمختار فيه الإبدال، وجعل الفراء قليل مبتداً خبره محذوف أي لم يشربوا، والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى، لأن وجوب النصب عندهم إنما هو بالنسبة لعدم الإتيان في المفرد. فلا ينافي جواز الرفع مبتداً خبره محذوف أو مذكور، ويكون المستثنى حينئذ جملة كما في قوله تعالى: «لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ» [الغاشية: ٢٤] قال ابن خروف: مَنْ مبتداً، ويعذبه خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من الجمل التي لها محل من الإعراب كما عدها صاحب المغني ومتى كان ما بعد إلا جملة فهي بمعنى لكن ولو كان متصلاً لكن إن نصب تالي إلا فكلكن المشددة كما سيأتي، أو رفع فكالمخففة، أفاده الصبان عن الدمايني.

قوله: (بواسطة إلا) أي فتكون معدية له إلى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه في العمل فقط لا في المعنى. وهذا رأي السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سبويه والفارسي وجماعة من البصريين. وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين: وقيل إن الناصب ما قبلها مستقلاً لا بواسطة. وقيل استثنى محذوفاً، وقيل غير ذلك. وعلى الأولين فلو لم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم أخوتك إلا زيدا أول به كتأويل أخوتك بالمتسبين لك.

قوله: (غير هذا الكتاب) أي ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنى إلا الخ، ثم قال وألغ إلا فإن ظاهره ألغها عن النصب المذكور قبل، وإنما عملت لنيابتها عن استثنى كحرف النداء عن أدعو. وظاهر الشرح جريان الخلاف في المنقطع أيضاً فيكون منصوباً على الاستثناء والعامل فيه إلا عند المصنف. وهو المختار عند المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها، وخبرها محذوف غالباً نحو: جاء القوم إلا حماراً، أي لكن حماراً لم يجيء، وقد يذكر نحو: «إِلَّا قَوْمٌ يُؤْنِسُ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا» [يونس: ٩٨] وعند سبويه نصبه بما قبل إلا كالمتصل فما بعد إلا عنده مفرد في المتصل وغيره وهي كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها. وإن لم تكن للعطف، ولذا وجب فتح أن بعدها كزيد غني إلا أنه شقي، أفاده الرضي.

قوله: (على التنفي) أي لفظاً ومعنى كما سيمثله أو لفظاً فقط نحو: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» [الواقعة: ٧٩] فإنه نهي في المعنى، وقد يراد بالنهي الآتي ما يشمل المعنوي فيدخل فيه هذا. أو معنى فقط كقراءة «فَشَرُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ» [البقرة: ٢٤٩] كما مر، ونحو: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد أي لا رجل يقول الخ. وقوله:

وَالْمُرَادُ بِشِبْهِ النَّفْيِ: النَّهْيُ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ - فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا، أَوْ مُنْقَطِعًا، وَالْمُرَادُ بِالْمُتَّصِلِ: أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهُ، وَبِالْمُنْقَطِعِ: أَلَّا يَكُونَ بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهُ. فَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا، جَازَ نَصْبُهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَجَازَ إِتْبَاعُهُ لِمَا قَبْلَهُ فِي الْإِعْرَابِ، وَهُوَ

وَبِالضَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلَ خَلِقَ عَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا السُّؤْيِ وَالرَّوَدُ

فتغير بمعنى لم يبق على حال، والصريمة رملة منصرفة أي منقطعة عن معظم الرمل، والنوي بضم النون وسكون الهمزة حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر. ومن النفي المعنوي ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ﴾ [التوبة: ٣٢] أي لا يريد إلا ذلك ﴿وَأِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] أي لا تسهل إلا عليهم لكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه. وأما نحو: لو جاء القوم إلا زيدا لأكرمهم، فيتعين فيه النصب لأن نفي لو ضمنني لا قصدي. وأما الرفع في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] فلما سيأتي.

قوله: (والاستفهام) أي المؤول بالنفي إنكارياً كان؛ وهو ما متعلقه غير واقع ومدعيه كاذب، ويسمى إبطالاً أيضاً نحو: ﴿وَمَنْ أَضَدَّقَ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ أو توبيخياً وهو ما متعلقه واقع ومدعيه صادق لكنه ملوم عليه نحو: ﴿أَفَنُكَا آلِهَةً﴾ [الصفافات: ٨٦] الخ فهو بمعنى نفي الانبغاء واللياقة. ومثال الشرح يصلح لهما.

قوله: (بعضاً مما قبله) عدل عن قول غيره: من جنسه لثلا يدخل في المتصل: جاء القوم إلا حماراً، وجاء بنوك إلا ابن زيد لاتفاقهما في الجنس مع أنه منقطع، وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع في الثاني وإن صح في الأول. ولثلا يخرج منه نحو: أحرقت زيدا إلا يده، مما كان المستثنى فيه جزءاً مما قبله لأنه لا يصدق عليه أنه من جنس كله مع أنه متصل. فقوله: بعضاً، المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالأول نحو: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ [النساء: ٢٩] فإن المستثنى بعض مما قبله ومن جنسه، مع أنه منقطع، فينبغي أن يقال: المتصل ما كان بعضاً محكوماً عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعض، والمنقطع بخلافه إمَّا لِفَقْدِ الْقَيْدِ الْأَوَّلِ كَقَامِ بَنُوكَ إِلَّا حِمَاراً أَوْ إِلَّا ابْنَ زَيْدٍ، أَوْ الثَّانِي كَالْآيَتَيْنِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحْكَمْ عَلَى الْمَوْتَةِ الْأُولَى بِذَوَقِهِمْ لَهَا فِي الْجَنَّةِ الَّذِي هُوَ نَقِيضُ عَدَمِ ذَوْقِ الْمَوْتِ فِيهَا. وَلَا عَلَى التِّجَارَةِ بِجَوَازِ أَكْلِهَا بِالْبَاطِلِ الَّذِي هُوَ نَقِيضُ مَنَعِ أَكْلِهَا بِالْبَاطِلِ. قَالَ الْقَرَفِيُّ، وَالْأَسْهَلُ أَنْ يُقَالَ: الْمَتَّصِلُ إِخْرَاجُ شَيْءٍ دَخَلَ فِيْمَا قَبْلَ إِلَّا مِثْلًا بِهَا صَبَانٌ وَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ مِنَ الْمَتَّصِلِ وَالْمُنْقَطِعِ وَيُسَمَّى بِالْإِسْتِثْنَاءِ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً بَلَا نِزَاعٍ كَمَا فِي التَّلْوِيحِ. وَأَمَّا مَا اشْتَهَرَ مِنْ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْمَتَّصِلِ مُجَازٌ فِي الْمُنْقَطِعِ فَالْمُرَادُ بِهِ أَدَوَاتُهُ لَا تَسْمِيَتُهُ.

قوله: (وهو المختار) أي إن لم يتقدم المستثنى لما يأتي في المتن ولم يطل الفصل وإلا اختير النصب، كما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيدا. ومنه الحديث القدسي: «مَا لِعَبْدِي

المُخْتَارُ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ مَتَّبِعِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا، وَلَا يَقُمْ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا، وَهَلْ قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ؟ وَإِلَّا زَيْدًا، وَمَا ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا، وَلَا تَضْرِبُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا، وَهَلْ ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا؟»؛ فَيَجُوزُ فِي «زَيْدًا» أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ «أَحَدٍ»، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ، وَتَقُولُ: «مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا، وَلَا تَمْرُزُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا، وَهَلْ مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ؟ وَإِلَّا زَيْدًا».

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَتَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَتَفِي انْتِخَبَ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ» أَي: اخْتِيارَ إِتْبَاعِ الِاسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ، وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شِبْهِ نَفْيٍ.

وَإِنْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا تَعَيَّنَ النَّصْبُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعَرَبِ، فَتَقُولُ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا

جَزَاءً إِذَا قَبِضْتُ صَفِيَّهُ مِنَ الدُّنْيَا ثُمَّ اخْتَسَبَهُ إِلَّا الْجَنَّةَ» بِالنَّصْبِ لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ إِنَّمَا يَخْتَارُ لِلتَّشَاكُلِ. وَهُوَ لَا يَظْهَرُ مَعَ الطَّوْلِ، وَكَذَا يَخْتَارُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ: مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدًا رَدًّا لِمَنْ قَالَ: قَامُوا إِلَّا زَيْدًا لِيَحْصَلَ التَّشَاكُلُ، وَدَعَوَى تَعْيِينَ النَّصْبِ فِي هَذِهِ مَرْدُودَةٌ بَلْ نَازِعَ أَبُو حَيَّانَ فِي اخْتِيَارِهِ فِيهَا وَفِي الَّتِي قَبْلُهَا. وَكُلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَنْقُضِ النَّفْيُ بِلَا وَإِلَّا كَانَ إِبْتِثَانًا فَيَنْصَبُ مَا بَعْدَ إِلَّا الثَّانِيَةَ وَجُوبًا كَمَا شَرِبَ أَحَدٌ إِلَّا الْمَاءَ إِلَّا زَيْدًا لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ شَرَبُوا الْمَاءَ إِلَّا زَيْدًا.

قَوْلُهُ: (بَدَلٌ مِنْ مَتَّبِعِهِ) أَي بَدَلٌ بَعْضُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَلَا يَرِدُ احْتِيَاجُهُ لِلرَّابِطِ وَهُوَ مَفْقُودٌ لِحَصُولِ الرِّبْطِ بِلَا لِدَلَالَتِهَا عَلَى إِخْرَاجِ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ فَتَفِيدُ أَنَّهُ كَانَ بَعْضًا مِنْهُ، وَلَا يَشْتَرِطُ الرِّبْطُ بِخُصُوصِ الضَّمِيرِ فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَكُونُ بَدَلًا وَهُوَ مُثَبَّتٌ وَمَتَّبِعُهُ مَنفِيٌّ مَعَ أَنَّهُ يَجِبُ تَطَابُقُهُمَا لِيَصِحَّ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ مَتَّبِعِهِ؟ أَجِيبُ بِمَنْعِ ذَلِكَ لِأَنَّ سَبِيلَ الْبَدَلِ جَعْلُ الْأَوَّلِ كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ، وَالثَّانِي حَالًا فِي مَوْضِعِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَمَلِ الْعَامِلِ بِلَا نَظَرٍ لِلنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَهُوَ هُنَا كَذَلِكَ. فَقَوْلُهُمُ الْبَدَلُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ أَي نِسْبَةِ مِثْلِ الْعَامِلِ، بِلَا اعْتِبَارِ نَفْيِهِ وَإِثْبَاتِهِ. كَمَا قَدْ يَتَخَالَفُ الْمَحْطُوفَانِ فِي: زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدَ، وَالصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ فِي: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا قَصِيرَ وَلَا طَوِيلَ. وَهَذَا الْإِشْكَالُ إِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ يَجْعَلُ الْبَدَلَ هُوَ الْمُسْتَثْنَى وَحْدَهُ فَيَجَابُ بِمَا ذَكَرْتُ. أَمَّا عَلَى قَوْلِ الْمُحَقِّقِينَ إِنَّهُ الْمُسْتَثْنَى مَعَ إِلَّا فَلَا يَرُدُّ أَصْلًا لِصِحَّةِ إِحْلَالِهِ مَحَلَّ الْأَوَّلِ بِلَا انْعِكَاسِ الْمَعْنَى، وَلَوْ بِالتَّأْوِيلِ فِي نَحْوِ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ إِذْ هِيَ فِي تَأْوِيلٍ مَا فِي الْوُجُودِ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَصِحُّ فِيهَا الْإِحْلَالُ حِينَئِذٍ. وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ إِلَّا حَرْفَ عَطْفٍ فِي الِاسْتِثْنَاءِ خَاصَّةٌ فَمَا بَعْدَهَا عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلُهَا لَا بَدَلَ، وَهِيَ كَلَامُ الْعَاطِفَةِ فِي مَخَالَفَةِ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلُهَا، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهَا تَبَاشِرُ الْعَامِلَ بِاطْرَادٍ فِي: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَالْعَاطِفُ لَا يَبَاشِرُهُ. وَيَجَابُ بِأَنَّهَا مَفْصُولَةٌ تَقْدِيرًا إِذْ الْأَصْلُ مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَيَرُدُّ أَنْ حَذَفَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ لَا يَطْرُدُ مَعَ أَنَّ هَذَا مَطْرُدٌ.

قَوْلُهُ: (وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ) مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى. قَالَ الدِّمَاْمِيُّ: وَمَقْتَضَى تَعْلِيلِ الْإِتْبَاعِ بِتَشَاكُلِ

حِمَارًا»، وَلَا يَجُوزُ الْإِتْبَاعُ، وَأَجَازُهُ بَنُو تَمِيمٍ؛ فَتَقُولُ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا، وَمَا صُرِبَتْ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا، وَمَا مَرَزَتْ بِالْقَوْمِ إِلَّا حِمَارًا».

وهذا هو المراد بقوله: «وَأَنْصِبَ مَا انْقَطَعَ» أي: أَنْصِبِ الاستِثْنَاءَ الْمُنْقَطِعَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ عِنْدَ غَيْرِ بَنِي تَمِيمٍ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُجِيزُونَ إِتْبَاعَهُ.

فَمَعْنَى الْبَيِّنَتَيْنِ أَنَّ الَّذِي أَسْتَثْنِي بِهِ «إِلَّا» يَنْتَصِبُ، إِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا وَوَقَعَ بَعْدَ تَمَامِهِ، وَقَدْ ثَبَّهَ عَلَى هَذَا التَّقْيِيدِ بِذِكْرِهِ حُكْمَ النَّفْيِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِطْلَاقَ كَلَامِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْتَصِبُ، سَوَاءً كَانَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَطِعًا.

وَأِنْ كَانَ غَيْرَ مُوجِبٍ - وَهُوَ الَّذِي فِيهِ نَفْيٌ أَوْ شِبْهُ نَفْيٍ - انْتُخِبَ - أَي: اخْتِيرَ - إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَوَجِبَ نَصْبُ مَا انْقَطَعَ عِنْدَ غَيْرِ بَنِي تَمِيمٍ؛ وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُجِيزُونَ إِتْبَاعَ الْمُنْقَطِعِ.

المستثنى والمستثنى منه تساوي النصب على البدلية، والاستثناء في هذه الصورة. وفيه أنه لا يحصل بتشاكل في نوع النصب وإن حصل في لفظه.

واعلم أنه إذا تعذر الإبدال على اللفظ، أبدل على الموضع كما جاءني من أحد إلا زيد، ولا أحد فيها إلا زيد، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعاب به، وليس زيد بشيء إلا شيئاً حقيراً فيجب نصب ما بعد إلا في الأخير ورفع في الباقي باعتبار المحل لأن من والباء لا يزدان في الإثبات، وما ولا لا يعملان بعده. فالمستثنى في الأول والأخير بدل من محل المجرور بمن والباء الزائدتين وهو الرفع في الأول، والنصب في الأخير، وفي الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود المحرز. أو خبر لمحدوف إن قلنا به أي إلا هو شيء وتكون إلا بمعنى لكن، وأما في الثاني فبدل من محل لا مع اسمها لأن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه، أو من محل الاسم قبل دخول لا أو من الضمير في الخبر. والأقوال الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد، ومر في باب لا مزيد لذلك.

قوله: (وأجازه بنو تميم) أي على أن حمار بدل غلط كما صرح به الرضي، وقيل بدل كل بملاحظة معنى إلا إذ المعنى غير حمار. وهو وإن صدق على الأحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص. وإنما يبدلون في المنقطع إذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده، ولو في مادة أخرى كما هو شأن البذل، وإلا وجب النصب اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلا النقص، وما نفع زيد إلا الضرر إذ لا يقال: زاد النقص، ونفع الضرر، ومثل ذلك: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فمن رحم في محل نصب على الاستثناء المنقطع، ويمتنع الإبدال لعدم صحة تسلط العامل عليه، وقيل: الاستثناء متصل أي إلا الراحم وهو الله، أو إلا مكان من رحم وهو السفينة، ومن الإبدال في المنقطع قوله:

وَسَلْدَةُ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

٣١٨ - وَغَيْرُ نَصَبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ إِذَا تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، فَمَا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُوجِبًا، أَوْ غَيْرَ مُوجِبٍ. فَإِنْ كَانَ مُوجِبًا وَجَبَ نَصَبُ الْمُسْتَثْنَى، نَحْوُ: «قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ». وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُوجِبٍ فَالْمُخْتَارُ نَصَبُهُ؛ فَتَقُولُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٦٧] فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ وَقَدْ رُوِيَ رَفَعُهُ، فَتَقُولُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدُ الْقَوْمِ» قَالَ سَيِّوِي: «حَدَّثَنِي يُونُسُ أَنَّ قَوْمًا يُوْتَقُّ بِعَرَبِيَّتِهِمْ يَقُولُونَ: مَا لِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ» وَأَعْرَبُوا الثَّانِي بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ عَلَى الْقَلْبِ لِهَذَا السَّبَبِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

وقوله:

وَبِئْسَ كِرَامٌ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ وَعَلِيهِ قِرَاءةٌ: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] بالرفع، وجعل منه الزمخشري ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] فأعرب الجلالة بدلًا من مَنْ الذي هو فاعل يعلم، والاستثناء منقطع، وفيه تخريج قراءة السبعة على لغة مرجوحة فإن النصب هو المختار عندهم. ولذا جعله المصنف متصلاً بتقدير متعلق الظرف من: يذكر في السموات الخ لا استقر، وقيل من مفعول يعلم، والغيب بدل اشتغال منه، والله فاعل. هذا والمسموع من بني تميم إنما هو مجرد رفع ما بعد إلا في تلك الشواهد ونحوها وكونه بدلًا أو غيره من تخريج النحاة فَلَمْ يَخْتَارُوا البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره مع أنه مقيس عند الجميع كما مر نظيره إلا أن يكون قد سمع منهم جر ما بعد إلا تبعًا لمجرور قبلها.

قوله: (وغير نصب سابق) أي مستثنى سابق على المستثنى منه. والمراد غير نصبه على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على الإتيان الآتي في المرفوع. وهذا البيت تقييد لقوله: وبعد نفي الخ. قوله: (قد يأتي) أي قليلًا، وفي القياس عليه خلاف.

قوله: (إن ورد) أي السابق والرواية كسر إن أي إن أردت ورود السابق أي النطق به فاختر نصبه، أو إن ورد السابق عن العرب فاختر نصبه أي احكم باختياره وإلا فالوارد متبع نصباً أو غيره.

قوله: (على المستثنى منه) أي بدون عامله كما مثله لامتناع تقديمه عليهما معاً عند المصنف خلافاً للكسائي. وأما قوله:

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

فضرورة، ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم إلا زيداً ضربت.

قوله: (بدلاً) أي بدل كل من كل لأن العامل فرغ لما بعد إلا فهو معرب بما يقتضيه العامل،

[١٦٨] فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا التَّيْبُونَ شَافِعُ
فَمَعْنَى الْبَيْتِ: إِنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي الْمُسْتَثْنَى السَّابِقِ غَيْرُ النَّصْبِ - وَهُوَ الرَّفْعُ - وَذَلِكَ إِذَا كَانَ
الْكَلَامُ غَيْرَ مُوجِبٍ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدُ الْقَوْمِ» وَلَكِنَّ الْمُخْتَارَ نَصْبُهُ.
وَعُلِمَ مِنْ تَخْصِيصِهِ وَرُودِ غَيْرِ النَّصْبِ بِالنَّفْيِ أَنَّ الْمُوجِبَ يَتَعَيَّنُ فِيهِ النَّصْبُ، نَحْوُ: «قَامَ
إِلَّا زَيْدُ الْقَوْمِ».

٣١٩ - وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقُ «إِلَّا» لِمَا بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوْ «إِلَّا» عُدِمَا
إِذَا تَفَرَّغَ سَابِقُ «إِلَّا» لِمَا بَعْدَهَا - أَيِ: لَمْ يَشْتَغِلْ بِمَا يَطْلُبُهُ - كَانَ الْأِسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ «إِلَّا»
مُعْرَبًا بِإِعْرَابٍ مَا يَخْتَصِيهِ مَا قَبْلَ دُخُولِهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبَتْ إِلَّا زَيْدًا،
وَمَا مَرَزَتْ إِلَّا «بِزَيْدٍ» ذ «زَيْدٌ»: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِقَامَ، وَ «زَيْدًا»: مَنْصُوبٌ بِضَرَبَتْ، وَ «بِزَيْدٍ»:
مُتَعَلِّقٌ بِمَرَزَتْ، كَمَا لَوْ لَمْ تُذَكَّرْ «إِلَّا».
وَهَذَا هُوَ الْأَسْتِثْنَاءُ الْمَفْرُغُ وَلَا يَقَعُ فِي كَلَامٍ مُوجِبٍ فَلَا تَقُولُ: «ضَرَبَتْ إِلَّا زَيْدًا».

والمؤخر عام أريد به الخصوص فصح إبداله من المستثنى، وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل
بعض، فقلب المتبوع تابعاً كما في نحو: ما مررت بمثلك أحد.

قوله: (وإن يفرغ سابق) بالتونين، وإلا مفعوله وإضافته لها تخل الوزن.
قوله: (يكن) أي السابق، أو ما بعد.

وقوله: كما لو الخ، لو زائدة وما مصدرية أو عكسه وإلا فاعل بمحذوف يفسره عدم إن بني
للمجهول فإن بني للفاعل كانت إلا مفعوله، وفاعله ضمير السابق، أو ما بعد أي يكن السابق أي
حكمه كحكم انعدام إلا أو كحكم عدمه إلا في تسلط العامل على ما بعدها. وهذا عند غير
الكسائي. أما هو فيجوز النصب في نحو: ما قام إلا زيد لتجوز حذف الفاعل.

قوله: (المفرغ) سمي به لتفرغ العامل لما بعد إلا في الظاهر وإن كان معموله في الحقيقة.
وهو المستثنى منه مقدراً، ويجوز التفرغ لجميع المعمولات إلا المفعول معه، والمصدر والحال
المؤكدین فلا يقال: ما سرت إلا والنيل، وما ضربت إلا ضرباً، ولا تعث إلا مفسداً لتناقضه بالنفي
والإثبات، وإما: إن نظن إلا ظناً فتقديره إلا ظناً عظيماً فهو نوعي لا مؤكد.

قوله: (فلا يقال ضربت إلا زيدا) أي لاستحالة ضربك جميع الناس غيره، ووجود قرينة على
إرادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادر فأطلق المنع طرداً للباب إلا إذا أمكن تأويله بالنفي نحو:
«وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ» [التوبة: ٣٢] كما مر. هذا مذهب المصنف، وجوز ابن الحاجب
التفرغ في الموجب بشرط كونه فضلة وأن تحصل به فائدة كقرأت إلا يوم كذا لإمكان أن تقرأ في
غيره من الأيام ورد بأنه نادر فمنع طرداً للباب كما اتفقا على الجواز في النفي، وإن لم يستقم
المعنى كما مات إلا زيد لذلك.

٣٢٠. وَالْخِ «إِلَّا» ذَاتُ تَوْكِيدٍ: كَلَّا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا
 إِذَا كُرِّرَتْ، «إِلَّا» لِقَصْدِ التَّوْكِيدِ لَمْ تُؤَثَّرْ فِيْمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ شَيْئاً، وَلَمْ تُفِدْ غَيْرَ تَوْكِيدِ
 الْأَوَّلَى، وَهَذَا مَعْنَى إِلْعَائِهَا، وَذَلِكَ فِي الْبَدَلِ وَالْعَطْفِ، نَحْوُ: «مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا
 أَخِيكَ» فَ «أَخِيكَ» بَدَلٌ مِنْ «زَيْدٍ» وَلَمْ تُؤَثَّرْ فِيهِ «إِلَّا» شَيْئاً، أَيْ لَمْ تُفِدْ فِيهِ اسْتِثْنَاءً مُسْتَقِلاً،
 وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ أَخِيكَ، وَمِثْلُهُ: «لَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا»،
 وَالْأَصْلُ: لَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى الْعَلَا فِي «الْعَلَا» بَدَلٌ مِنَ الْفَتَى، وَكُرِّرَتْ «إِلَّا» تَوْكِيداً، وَمِثَالُ
 الْعَطْفِ «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا عَمْرًا» وَالْأَصْلُ: إِلَّا زَيْدًا وَعَمْرًا، ثُمَّ كُرِّرَتْ «إِلَّا» تَوْكِيداً، وَمِثْلُهُ
 قَوْلُهُ:

[١٦٩] هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا . وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

وَالْأَصْلُ: وَطُلُوعُ الشَّمْسِ، وَكُرِّرَتْ «إِلَّا» تَوْكِيداً.

وَقَدْ اجْتَمَعَ تَكَرُّرُهَا فِي الْبَدَلِ وَالْعَطْفِ فِي قَوْلِهِ:

[١٧٠] مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ . إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ

قوله: (إلا العلا) بفتح العين ممدوداً بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة، ويجوز ضم العين
 مع القصر جمع علياء كذلك، وعلى كل ففيه حذف مضاف، أو نحوه كما في: زيد عدل.
 قوله: (إذا كررت إلا) أي في الإيجاب أو النفي كما يفهمه الإطلاق هنا، والتقييد بعده.
 قوله: (وهذا معنى إلغائها) أي فالمراد إلغها عن إفادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه
 بناءً على الخلاف المار.

قوله: (في البدل) أي بدل الكل كما مثل، وكذا البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبني
 أحد إلا زيد إلا وجهه أو علمه أو عمرو.
 قوله: (والعطف) أي بخصوص الواو.

قوله: (فالعلا بدل من الفتى) أي إن نصب الفتى على الاستثناء لا إن جعل بدلاً من الضمير
 في بهم، لأن الجمهور يمنعون الإبدال من البدل، ويرد على الأول أن العامل في البدل نظير
 العامل في المبدل منه فلا الثانية محتاج إليها لتعمل في البدل لا مؤكدة ملغاة، فاللافتى جعله عطف
 بيان لا بدلاً هـ. سم. لكن هذا لا يظهر إلا في بدل الكل فيبقى الإشكال في بدل البعض،
 والاشتمال والغلط وقد يقال: العامل في البدل منوي لا ملفوظ، فيستغنى عن الثانية بالمنوية فكانت
 لمحض التوكيد لا عاملة، فتدبر.

قوله: (ثم غيارها) بالعين المعجمة من غارت الشمس أي غابت، وفي نسخ: ثم غياها
 بالموحدة بدل الراء.

قوله: (مالك من شيخك) أي جملك، والرسم والرمل نوعان من السير.

وَالْأَصْلُ: إِلَّا عَمَلُهُ رَسِيمُهُ وَرَمَلُهُ فَـ «رَسِيمُهُ»: بَدَلٌ مِنْ عَمَلِهِ، «وَرَمَلُهُ» مَغْطُوفٌ عَلَى «رَسِيمِهِ»، وَكُرِّرَتْ «إِلَّا» فِيهِمَا تَوْكِيدًا.

٣٢١ - وَإِنْ تُكْرَرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَنْعَ تَفْرِيعِ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعِ

٣٢٢ - فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتِثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

إِذَا كُرِّرَتْ «إِلَّا» لِغَيْرِ التَّوْكِيدِ - وَهِيَ: الَّتِي يَقْصُدُ بِهَا مَا يَقْصُدُ بِمَا قَبْلَهَا مِنَ الِاسْتِثْنَاءِ، وَلَوْ أَسْقَطْتَ لَمَا فَهَمَ ذَلِكَ - فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الِاسْتِثْنَاءُ مُفَرَّغًا، أَوْ غَيْرَ مُفَرَّغٍ.

فَإِنْ كَانَ مُفَرَّغًا شَغَلَتْ الْعَامِلَ بِوَاحِدٍ وَنَصَبَتْ الْبَاقِي؛ فَتَقُولُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» وَلَا يَتَعَيَّنُ وَاحِدٌ مِنْهَا لِشُغْلِ الْعَامِلِ، بَلْ أَيُّهَا شَيْءٌ شَغَلَتْ الْعَامِلَ بِهِ، وَنَصَبَتْ الْبَاقِي، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَمَنْعَ تَفْرِيعٍ - إِلَى آخِرِهِ» أَيُّ: مَعَ الِاسْتِثْنَاءِ الْمُفَرَّغِ أَجْعَلْ تَأْثِيرَ الْعَامِلِ فِي وَاحِدٍ مِمَّا اسْتِثْنَيْتَهُ بِإِلَّا، وَانْصَبِ الْبَاقِي.

وَإِنْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ غَيْرَ مُفَرَّغٍ - وَهَذَا هُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ -:

قوله: (فرسيمه بدل) أي بدل بعض لأن المراد بالعمل مطلق السير.

قوله: (وإن تكرر) بالبناء للمجهول ونائب فاعله يعود على إلا وقوله لا لتوكيد عطف على محذوف أي لتأسيس لا لتوكيد وفي نسخ دون توكيد، وعلى كل فالظرف المحذوف أو المذكور متعلق بتكرر أو حال من مرفوعه.

قوله: (بالعامل) المراد به ما قبل إلا. وقوله: دع في واحد الخ، أي اترك تأثير العامل الذي قبل إلا باقياً في واحد، وانصب سواه بإلا كما قدره الأشموني. وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله: اجعل الخ، بيان لحاصل المعنى لا أنه تفسير لدع باجعل لأنه غير معهود في اللغة، وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد، وأبقه فيما سواه كما يوهمه ظاهر المتن لفساده. نعم إن أريد بالعمل الأصح أي اترك التأثير بها في واحد، وانصب بها ما سواه فيكون قوله: مما بإلا، إظهاراً في محل الإضمار للضرورة، ويؤيد هذا عدم التقدير في قوله: دع، ويؤيد الأول خلوه من الإظهار وتصريحه بحكم الواحد المتروك. وأما على الثاني فمسكوت عنه وإن كان يعلم من قوله سابقاً: وأن يفرغ الخ، فتدبر.

قوله: (وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به، والخبر محذوف أي موجوداً أو الاسم ضمير مستتر يعود إلى الواحد أو التأثير، ومغني خبرها، وقِفَ عليه بالسكون على لغة ربيعة.

قوله: (ونصبت الباقي) أي وجوباً بالامتناع شغل العامل بأكثر من واحد، ولا يجوز على قصد بدل البدء لأن إلا حينئذ تكون مؤكدة وليس الكلام فيها.

٣٢٣ - وَدُونَ تَفْرِيعٍ: مَعَ التَّقْدِمِ نَصَبُ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزِمُ

٣٢٤ - وَانْصَبَ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ

٣٢٥ - كَلِمَ يَفُوا إِلَّا أَمْرُو إِلَّا عَلَيَّ وَحُكْمُهَا فِي الْقَضْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ تَقْدَمَ الْمُسْتَثْنَاةُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَوْ تَتَأَخَّرَ.

فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَاةُ وَجَبَ نَصَبُ الْجَمِيعِ، سَوَاءً كَانَ الْكَلَامُ مُوجِباً أَوْ غَيْرَ مُوجِبٍ،
نَحْوُ: «قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ»، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ»، وَهَذَا
مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَدُونَ تَفْرِيعٍ - الْبَيْتِ».

وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُوجِباً، أَوْ غَيْرَ مُوجِبٍ، فَإِنْ كَانَ مُوجِباً
وَجَبَ نَصَبُ الْجَمِيعِ؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا»، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُوجِبٍ
عُومِلَ وَاحِدٌ مِنْهَا بِمَا كَانَ يُعَامَلُ بِهِ لَوْ لَمْ يَتَكَرَّرَ الِاسْتِثْنَاءُ؛ فَيُبْدَلُ مِمَّا قَبْلَهُ - وَهُوَ الْمُخْتَارُ - أَوْ
يُنْصَبُ - وَهُوَ قَلِيلٌ كَمَا تَقْدَمُ، وَأَمَّا بَاقِيهَا فَيَجِبُ نَصَبُهُ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا
عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» فَ «زَيْدًا» بَدَلٌ مِنْ أَحَدٍ، وَإِنْ شِئْتَ أَبْدَلْتَ غَيْرَهُ مِنَ الْبَاقِينَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ:
«لَمْ يَفُوا إِلَّا أَمْرُو إِلَّا عَلَيَّ» فَ «أَمْرُو» بَدَلٌ مِنَ الْوَاحِدِ فِي «يَفُوا» وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَانْصَبَ

قوله: (ودون تفریع الخ) دون ومع متعلقان باحكم، وحذف نظيرهما من التزم لدالتهما أو
الفعالان تنازعاهما بناء على جوازه في المتقدم، ونصب مفعول لمحذوف يفسره احكم أي أمض
نصب الجميع لا باحكم، لأنه لا يتعدى بنفسه ولأخذه معموله ولا بالتزم، لأن ما بعد الواو لا
يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال: والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك.

قوله: (كما لو لكان الخ) قال المكوذي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي
منها وما زائدة ولو مصدرية أو عكسه، وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه، وفيه حذف
مضاف أي وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه اهـ، وفيه تسميح لأن الواحد يكون مشبهاً
بحال وجوده دون زائد عليه فالأولى جعل كما خبراً لمحذوف، والجملة حال من واحد أو صفة
له، أي وجيء بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في الحكم. ويصح جعل ما اسماً
واقعاً على الواحد، وجملة كان الخ صفتها أو صلتها، أفاده الصبان.

قوله: (سواء كان الكلام موجباً الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما مر، وغير نصب سابق
في النفي الخ لأنه في غير تكرار المستثنى.

قوله: (وهو المختار) أي في المتصل أما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى
نحو ما قام أحد إلا حمراً إلا جملاً إلا فرساً، ويجوز الإبدال في واحد على لغة تميم.

قوله: (فامرؤ يدل من الواو) أي وعلي منصوب سكن وفقاً على لغة ربيعة، ولك عكسه، إذ

لا يتعين واحد للإبدال.

لِتَأْخِيرِ - إِلَى آخِرِهِ أَي: وَأَنْصِبِ الْمُسْتَثْنِيَّاتِ كُلَّهَا إِذَا تَأَخَّرَتْ عَنِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ إِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُوجِباً، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُوجِبٍ فَجِئْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا مُعَرَّباً بِمَا كَانَ يُعَرَّبُ بِهِ لَوْ لَمْ يَتَكَرَّرِ الْمُسْتَثْنَى، وَأَنْصِبِ الْبَاقِي.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ» أَنَّ مَا يَتَكَرَّرُ مِنَ الْمُسْتَثْنِيَّاتِ حُكْمُهُ فِي الْمَعْنَى حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى الْأَوَّلِ؛ فَيُثَبِّتُ لَهُ مَا يَثْبُتُ لِلأَوَّلِ: مِنَ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ؛ فَفِي قَوْلِكَ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» الْجَمِيعُ مُخْرَجُونَ، وَفِي قَوْلِكَ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» الْجَمِيعُ دَاخِلُونَ، وَكَذَا فِي قَوْلِكَ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» الْجَمِيعُ دَاخِلُونَ.

٣٢٦ - وَأَسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرِ مُعَرَّبٍ بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نِسْباً اسْتَعْمِلَ بِمَعْنَى «إِلَّا» - فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ - أَلْفَاظٌ: مِنْهَا مَا هُوَ اسْمٌ وَهُوَ «غَيْرٌ»، وَسَوَى، وَسَوَى، وَسَوَاءٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِعْلٌ، وَهُوَ «لَيْسَ»، وَلَا يَكُونُ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ فِعْلاً وَحَرْفًا، وَهُوَ «عَدَا، وَخَلَا، وَحَاشَا» وَقَدْ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ كُلَّهَا.

فَأَمَّا «غَيْرٌ، وَسَوَى، وَسَوَى، وَسَوَاءٌ» فَحُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِهَا الْجَرُّ؛ لِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ؛ وَتُعَرَّبُ

قوله: (حكم المستثنى الأول) أي إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فإن أمكن ذلك كله نحو على عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين فقليل: الحكم كذلك. وإن الكل خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقراً بواحد، لكن الصحيح إن كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقراً بسبعة، وطريق معرفته أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وهي الأولى والثالثة والخامسة، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلاً، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله، ثم باقية مما قبله، وهكذا فما بقي فيهما فهو المراد.

قوله: (من الدخول) أي إن كان الكلام منفياً، والخروج إن كان موجباً لأن الاستثناء من النفي إثبات عكسه. والمراد الدخول في النسبة الثبوتية والخروج منها فلا ينافي أن الاستثناء إخراج دائماً لأن المراد به الخروج مما قبله إثباتاً أو نفياً.

قوله: (بغير) بالتعويض تنازعه كل من استثنى، ومجروراً ومعرباً حال من غير لقصد لفظه.

قوله: (ويعرب غير الخ) أي لفظاً، وقد بينى على الفتح جوازاً في الأحوال كلها، إذا أضيف لمبني كما في التسهيل نحو: ما قام غير هذا، ومنه قوله:

لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَرْقَالٍ

يفتح غير لإضافتها إلى أن وصلتها، وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقاً لتضمنها معنى إلا. واعلم أن أصل غير كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة، ولتوغلها في

«غَيْر» بِمَا كَانَ يُعْرَبُ بِهِ الْمُسْتَثْنَى مَعَ «إِلَّا»؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» بِتَضْبِ «غَيْر» كَمَا

الإبهام لا تتعرف بالإضافة فلا يوصف بها إلا نكرة كـ ﴿صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] أو شبه لها كـ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٨.٧] فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم، وقيل إنها إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها فتتعرف بها، فلذا وصف بها المعرفة في الآية. وأما إلا فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا وإثباتًا فلما اتفقا في مطلق المغايرة حملت غير على إلا في الاستثناء بها، أي في المغايرة نفيًا وإثباتًا بلا نظر لمغايرة ذات أو صفة فاستحق الاسم بعدها إعراب المستثنى لكنه مشغول بجر الإضافة، فجعل حقه من الإعراب على غير بطريق العارية، ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو: ما قام غير زيد وعمرو، بالرفع إذ المعنى: ما قام إلا زيد وعمرو، وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير الذي كان حقه لولا الإضافة، لأن مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الإعراب حالاً أو في الأصل. وعند الشلوين على توهم وجود إلا، ويمتنع في تابع ما بعد إلا الجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه له أصلاً. وكما حملوا غير على إلا، حملوا إلا عليها في الوصف بها، فتفيد المغايرة ذاتاً أو صفة بلا نظر للنفي والإثبات، لكن حمل غير على إلا أكثر لأن التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع إلا، ولا تقع إلا في موقعها إلا بشرط كون موصوفها جمعاً نكرة أو شبههما كـ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وقوله:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيْرَهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمَ الدَّكَرَ

فإلا صفة لغيري لأنه شبه جمع نكرة، قال جماعة. ولا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ويرده الآية لامتناعه فيها معنى ولفظاً أما الأول فلأنه يصير التقدير: لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الله لفسدنا فيقتضي عدم الفساد مع التعدد إذا لم يخرج، وهو باطل لرتبه على مجرد التعدد. ولذا كان هذا الوصف مؤكداً صالحاً للسقوط، إذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد. وأما الثاني فلأن آلهة جمع منكر في الإثبات فعمومه بدلي، وشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في المغني. فإن قلت: قد جوز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ إِلَّا آلَ لُوطٍ﴾ [الحج: ٥٨]. ٥٩ كون آل لوط استثناء منقطعاً من قوم وهو نكرة في الإثبات، قلت: أجاب الدماميني بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى إنا أرسلنا إلى قوم لوط. والقصة واحدة أفاده الصبان. ومن أمثلة سيبويه: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا، مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله أيضاً فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك، وجعل من الشاذ قوله:

وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

لصحته فيه بل قيل إنها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الألف، وقال الرضي: مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو: ما أتاني أحد إلا زيد بالرفع، بدلاً أو صفة، وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بهذا البيت اهـ وما مر عن المغني من أن عموم آلهة بدلي الخ كلام اقناعي

تَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» بِنَصْبِ «زَيْدٍ»، وَتَقُولُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، وَغَيْرُ زَيْدٍ، بِالِاتِّبَاعِ وَالنَّصْبِ، وَالْمُخْتَارُ الْإِتِّبَاعُ، كَمَا تَقُولُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا» وَتَقُولُ: «مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ» فَتَرْفَعُ «غَيْرَ» وَجُوباً كَمَا تَقُولُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ» بِرَفْعِهِ وَجُوباً، وَتَقُولُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ جَمَارٍ» بِنَصْبِ «غَيْرِ» عِنْدَ غَيْرِ بَنِي تَمِيمٍ، وَبِالِاتِّبَاعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، كَمَا تَفْعَلُ فِي قَوْلِكَ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا جَمَارٌ، وَإِلَّا جَمَارًا».

وَأَمَّا «سَوَى»، فَالْمَشْهُورُ فِيهَا كَسْرُ السَّيْنِ وَالْقَصْرُ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ سَيْنَهَا وَيَمُدُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَضُمُّ سَيْنَهَا وَيَقْصُرُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ سَيْنَهَا وَيَمُدُّ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ لَمْ يَذْكُرْهَا الْمُصَنِّفُ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا، وَمِمَّنْ ذَكَرَهَا الْفَاسِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلشَّاطِئِيَّةِ.
وَمَذْهَبُ سَبِيئُونِهِ وَالْفَرَّاءِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا ظَرْفًا، فَإِذَا قُلْتَ: «قَامَ الْقَوْمُ سَوَى

لِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ لِأَنَّهُ عُمُومُ الْجَمْعِ إِنَّمَا يَكُونُ بَدَلِيًّا بِالنَّظَرِ لِكُلِّ جُمْلَةٍ يَصْدُقُ عَلَيْهَا الْجَمْعُ. أَمَّا بِالنَّظَرِ لِأَفْرَادِهِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَهُ فَشُمُولِي قِطْعًا، فَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْمَفْرَدِ مِنْهُ كَلْفِظِ الْجَلَالَةِ لَشُمُولِهِ لَهُ بِخِلَافِ الْجَمْعِ. وَلَيْسَ الْمُسْتَثْنَى هُنَا جَمْعًا حَتَّى يَتَجَهَّ مَا ذَكَرَهُ، كَذَا قِيلَ. وَهُوَ مُرَدُّوْدٌ إِذْ كُلُّ جُمْلَةٍ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا جَمْعٌ لَمْ يَتَحَقَّقْ دُخُولُ الْمُسْتَثْنَى فِيهَا فَالْأَلْهَةُ فِي الْآيَةِ يَصْدُقُ بِكُلِّ جَمْعٍ مِنَ الْآلِهَةِ بَدَلًا عَنْ الْآخَرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ الذَّاتُ الْأَقْدَسُ فَكَيْفَ يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنْهُمْ؟ فَكَلَامُ الْمَغْنِيِّ هُوَ الْحَقُّ. وَمَا جَوَّزَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي آلِ لُوطٍ لَا يَرُدُّ لِأَنَّ الْعُمُومَ الشُّمُولِيَّ إِنَّمَا يَشْتَرِطُ لِلْمُتَّصِلِ لَا الْمُنْقَطِعِ كَمَا يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الصَّبَّانِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ مُقْتَضَى مَا مَرَّ فِي تَعْرِيفِ الْمُنْقَطِعِ فَتَدْبِيرٍ. وَهَلْ إِذَا وَصَفَ بِهَا تَبَقَّى عَلَى حَرْفِيَّتِهَا فَيَكُونُ الْوَصْفُ مَجْمُوعًا مَعَ مَا بَعْدَهَا، وَظَهَرَ إِعْرَابُ هَذَا الْمَجْمُوعِ فِي آخِرِهِ أَوْ تَكُونُ أَسْمَاءً بِمَعْنَى غَيْرِ مُضَافَةٍ إِلَى مَا بَعْدَهَا، وَظَهَرَ إِعْرَابُهَا عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْعَارِيَةِ كَمَا فِي: زَيْدٌ لَا قَائِمَ، وَلَا قَاعِدٌ قَوْلَانِ، وَعَلَى الثَّانِي فَمَا بَعْدَهَا مُجَرَّرٌ تَقْدِيرُ الْحَرَكَةِ الْعَارِيَةِ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (بِنَصْبِ غَيْرِ) أَيُّ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ كَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ، وَقِيَاسًا عَلَى نَصْبِ مَا بَعْدَ إِلَّا وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ إِلَّا عَلَى الصَّحِيحِ، وَفِي غَيْرِ مَا قَبْلُهَا مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبْهِهِ. وَقِيلَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِظَرْفِ الْمَكَانِ لِإِبْهَامِ كُلِّ، وَجَعَلَهَا الْفَارِسِيُّ حَالًا فَتَوَوَّلَ بِمُسْتَقَى أَيُّ: قَامَ الْقَوْمُ مَغَايِرِينَ لَزَيْدٍ، وَكَذَا يُقَالُ فِي سَوَى.

قَوْلُهُ: (فَالْمَشْهُورُ فِيهَا كَسْرُ السَّيْنِ الْمَخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَسْتَثْنَى بِهَا فِي جَمِيعِ لُغَاتِهَا، وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ تَكُنِ الْأَوَّلَى بِمَعْنَى مُسْتَوٍ نَحْوَ مَكَانًا سَوَى أَيُّ مُسْتَوٍ طَرِيقَنَا وَطَرِيقَكَ إِلَيْهِ كَمَا قَالَ الْمُفَسِّرُونَ وَلَا الثَّانِيَةِ بِمَعْنَى وَسْطٍ نَحْوُ: «فَالْقُوَّةُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ» [الصفات: ٩٧] أَوْ تَامَ نَحْوَ هَذَا دَرَاهِمٍ سَوَاءً، أَوْ مُسْتَوٍ نَحْوَ فَهْمٍ فِيهِ سَوَاءً أَيُّ مُسْتَوٍ فَلَا يَسْتَثْنَى بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (سَوَى) نِسْبَةً إِلَى فَاسٍ مَدِينَةٍ بِالْمَغْرِبِ، وَحَكَاهَا أَيْضًا ابْنُ هِشَامٍ فِي الْجَامِعِ وَأَبُو حَيَّانٍ وَابْنُ الْخَبَّازِ.

قَوْلُهُ: (لَا ظَرْفًا) أَيُّ مَكَانِيًّا مُلَازِمًا لِلنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُوَصَّلُ بِهَا الْمَوْصُولُ.

زَيْدٍ» فَ «سَوَى» عِنْدَهُمْ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَهِيَ مُشْعَرَةٌ بِالِاسْتِثْنَاءِ، وَلَا تَخْرُجُ عَنْهُمْ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ.
وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهَا كـ «غَيْرٍ» فَتُعَامَلُ بِمَا تُعَامَلُ بِهِ «غَيْرٍ»: مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

٣٢٧- وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ أَجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِعَيْرٍ جُعِلَا
فَمِنْ اسْتِعْمَالِهَا مَجْرُورَةٌ قَوْلُهُ ﷺ: «دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سَوَى أَنْفُسِهَا»، وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ»، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

[١٧١] وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا
وَمِنْ اسْتِعْمَالِهَا مَرْفُوعَةٌ قَوْلُهُ:

[١٧٢] وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بَايَعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى
وَقَوْلُهُ:

فمعنى: جاء الذي سواك في الأصل. جاء الذي استقر في مكانك عوضاً عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك، ومكانك بمعنى عوضك. وإن لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية، ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه أنه لا مانع من جعلها في ذلك خبراً لمحذوف، والجملة صلة الموصول حذف صدرها لطولها بالإضافة أو حالاً من فاعل ثبت مقدراً مع أن وقوعها صلة لا يدل على ملازمتها للظرفية.

قوله: (إلا في ضرورة الشعر) أي فلا ترد الأبيات الآتية لكن يرد عليه الحديثان الآتيان؛ أما الأول فلأنها خرجت فيه عن الظرفية إلى شبهها، وأما الثاني فخرجت فيه عنهما، ولا ضرورة فيهما. وحمل ذلك على الشذوذ كما حمل عليه قول بعض العرب: أتاني سواك لا يليق، وأما قول أبي حيان لا يحتج بالأحاديث على إثبات القواعد فقد مر رده في الابتداء.

قوله: (بما تعامل به غير) أي من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع، وجر ما بعدها بالإضافة، وجواز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لنكرة أو شبهها، وقبولها تأثير العامل.

قوله: (ولا ينطق الفحشاء) نصب بنزع الخافض أي بالفحشاء أو مفعول مطلق على حذف مضاف أي نطق الفحشاء أو مفعول به بتضمين ينطق معنى يذكر ومن في قوله منّا ولا من سوانا بمعنى في متعلقة بينطق.

قوله: (وإذا تباع كريمة) أي خصلة كريمة، وأو بمعنى الواو كما في العيني، وقيل على

[١٧٣] وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا
فَ «سِوَاكَ» مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ «سِوَى الْعُدْوَانِ» مَرْفُوعٌ بِالْفَاعِلِيَّةِ.
وَمِنْ اسْتِعْمَالِهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى غَيْرِ الظَّرْفِيَّةِ قَوْلُهُ:

[١٧٤] لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالنَّمَى لِمُؤْمِلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى
فَ «سِوَاكَ» اسْمٌ «إِنَّ» هَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

وَمَذْهَبُ سَبِيئُونِهِ وَالْجُمْهُورِ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَمَا
اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

٣٢٨ - وَأَسْتَشْنِي نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلَا وَبَعْدًا، وَيَكُونُ بَعْدُ «لَا»

أَي: اسْتَشْنِي بـ «لَيْسَ» وَمَا بَعْدَهَا نَاصِبًا الْمُسْتَشْنَى؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَخَلَا
زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا» فـ «زَيْدًا» فِي قَوْلِكَ: «لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا» مَنْصُوبٌ
عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ «لَيْسَ»، وَلَا يَكُونُ، وَاسْمُهُمَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ
الْمَفْهُومِ مِنَ الْقَوْمِ، وَالتَّقْدِيرُ: «لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا»، وَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ

بَابِهَا. فَقَوْلُهُ: فَسِوَاكَ بَاتِعَهَا رَاجِعٌ لِلأَوَّلِ، وَمَا بَعْدَهُ لِلثَّانِي أَيْ إِذَا وَجَدَ بَيْعَ فُلَيْسَ إِلَّا مِنْ غَيْرِكَ أَوْ
شَرَاءَ فُلَيْسَ إِلَّا مِنْكَ.

قَوْلُهُ: (دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا) أَيْ جَزَيْنَاهُمْ كَجَزَائِهِمْ، وَالْجُمْلَةُ جَوَابٌ لِمَا فِي قَوْلِهِ:

فَلَمَّا أَضْبَحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عَرِيَانٌ

وَلَمْ يَبْقَ الْخ.

قَوْلُهُ: (لَدَيْكَ كَفِيلٌ) أَيْ عِنْدَكَ جُودُ كَفِيلٍ الْخ أَوْ هُوَ تَجْرِيدٌ وَالْمُرَادُ: أَنْتَ كَفِيلٌ.

قَوْلُهُ: (مَحْتَمِلٌ لِلتَّأْوِيلِ) أَيْ بِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ أَوْ شَاذٌ، بَعْضُهُمْ لَا يَخْرُجُ الظَّرْفُ عَنِ الزُّومِ وَهُوَ
الْجَرِّ بِمَنْ، وَمَذْهَبُ الرِّمَانِيِّ وَالْعَكْبَرِيِّ أَنَّهَا تَكُونُ ظَرْفًا غَالِبًا وَكَغَيْرِ قَلِيلًا. وَهَذَا أَعْدَلُ الْمَذَاهِبِ
لِعَدَمِ تَكْلِفِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.

قَوْلُهُ: (بَلَيْسَ الْخ) تَنَازَعَهُ اسْتَشْنِي، وَنَاصِبًا نَظِيرُ مَا مَرَّ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ لَا حَالٌ مِنْ يَكُونُ لِقَصْدِ
لَفْظِهِ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ التَّمَامِ وَالْإِتِّصَالِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَكُونُ زَيْدًا) أَيْ لَا تَعُدْ وَلَا تَحْسَبْ فِيهِمْ زَيْدًا فَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَ اسْتِقْبَالِهِ وَمَضَى قَامُوا

سَم.

قَوْلُهُ: (عَائِدٌ إِلَى الْبَعْضِ الْخ) أَيْ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ فَإِنَّ النُّونَ عَائِدَةٌ عَلَى
الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِنْ كُلِّهِ السَّابِقِ فَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ يَشْمَلُ الذَّكَورَ وَالْإِنَاثَ، وَالنُّونُ لِلْإِنَاثِ فَقَطْ. وَقِيلَ

وَجُوباً، وَفِي قَوْلِكَ: «خَلَا زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدًا» مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَ «خَلَا، وَعَدَا» فِعْلَانِ فَاعِلُهُمَا - فِي الْمَشْهُورِ - ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْقَوْمِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مُسْتَتِرٌ وَجُوباً، وَالتَّقْدِيرُ: خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَعَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا.

وَنَبَّهَ بِقَوْلِهِ: «وَيَكُونُ بَعْدَ لَا» - وَهُوَ قَيْدٌ فِي «يَكُونُ» فَقَطْ - عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ لَفْظِ الْكَوْنِ غَيْرُ «يَكُونُ» وَأَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ «لَا» فَلَا تُسْتَعْمَلُ فِيهِ بَعْدَ غَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ، نَحْو: لَمْ، وَإِنْ، وَلَنْ، وَلَمَّا، وَمَا.

الضمير للأولاد وأنه باعتبار الخبر وإنما كان هذا هو المشهور لأطرافه في جميع المواد بخلاف عوده إلى الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل، أي ليس هو القائم زيداً أو ليس هو أي قيامهم قيام زيد فلا يطردان في نحو: القوم أخوتك ليس زيداً لعدم الفعل وشبهه كذا قيل. وقد يقال يُصَيِّدُ من الكلام ما يمكن عود الضمير إليه كأن يقال: ليس هو أي المنتسب إليك بالأخوة زيداً أو ليس نسب أخوتهم نسب زيد. نعم المصدر لا يؤدي مقصود الاستثناء من إخراج زيد من القوم، والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار. وكذا يقال في فاعلي خلا وعدا.

قوله: (مستتر وجوباً) أي لأن هذه الأفعال محمولة على إلا في تلو المستثنى لها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا، وظهور الفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل.

قوله: (وخلا وعدا فعلان) أي جامدان لوقوعهما موقع إلا ونصب الاسم بعدهما على أنه مفعول به لأنهما متعديان بمعنى جاوز، أما عدا فتعد قبل الاستثناء أيضاً كعدا فلان طوره أي جاوزه. وفي القاموس أنه يتعدى بنفسه ويعن، ومعناه جاوز وترك. وأما خلا فأصله لازم نحو: خلا المنزل من أهله، وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه، والتزم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذي بعد إلا وحسن ذلك أن كل من خلا عن شيء فقد جاوزه.

قوله: (عائد على البعض الخ) أي لا على الوصف أو المصدر على ما مر. لكن اعترض الرضي هنا بأنه لا يلزم من مجاوزة البعض لزيد في القيام مثلاً ومجاوزة الكل له الذي هو المقصود، وأجيب بأن مرجع الضمير بعض مبهم فلا تتحقق مجاوزته إلا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر. أو أن المراد بالبعض من عدا المستثنى وإن كان إطلاق البعض على الأكثر قليلاً. وبحث الصبان عوده فيما عدا ليس، ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون كالاستثناء بإلا ولجريانه كالمثل مثل حبذا الزيدان. فلا يرد تنظير الرضي كما لا يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجملة من هذه الأفعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أي قام القوم حال كونهم مجاوزين زيداً. لا يرد وجوب اقتران الحال الماضي بقد لأنه في غير الاستثناء كما قاله أبو حيان وقيل مستأنفة أي لم تتعلق بما قبلها في الإعراب، وإن تعلقت به معني فلا محل لها وصححه ابن عصفور، تصريح.

٣٢٩ - وَأَجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدَ وَبَعْدَ «مَا» أَنْصَبَ، وَأَنْجَرًا قَدْ يَرِدُ
 أَيُّ: إِذَا لَمْ تَتَقَدَّمْ «مَا» عَلَى، «خَلَا، وَعَدَا» فَأَجْرُزُ بِهِمَا إِنْ شِئْتَ؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ
 خَلَا زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدًا» فَخَلَا، وَعَدَا: حَرْفَا جَرٍّ، وَلَمْ يَحْفَظْ سَبِيوِيهِ الْجَرُّ بِهِمَا، وَإِنَّمَا حَكَاهُ
 الْأَخْفَشُ؛ فَمِنْ الْجَرِّ بـ «خَلَا» قَوْلُهُ:

[١٧٥] خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ
 وَمِنْ الْجَرِّ بـ «عَدَا» قَوْلُهُ:

[١٧٦] تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتٍ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى الثُّسُورِ
 أَبْحَنَّا حَيْثُهُمْ قَتَلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ
 فَإِنْ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِمَا «مَا» وَجَبَ النَّصْبُ بِهِمَا؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا، وَمَا عَدَا

قوله: (بسابقى يكون) أي باللذين سبقاها في الذكر وهما خلا وعدا.

قوله: (حرفا جر) أي يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه فموضع مجرورهما نصب به كسائر
 حروف الجر، وقيل لم يتعلقا بشيء تشبيهاً بالزائد وإنما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أي
 الجملة قبله فهي الناصبة له محلاً على الاستثناء كما أن نصب تمييز النسبة كذلك قيل. وهذا هو
 الصواب لعدم اطراد الأول في نحو: القوم أخوتك خلا زيد، ولأنهما لا يعديان معنى الأفعال إلى
 الأسماء بل يزيلانه عنها فأشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنهما بمنزلة إلا، وهي لا
 تتعلق بشيء، ويرد الأول بما مر من تصيد الفعل من الكلام، والثاني بأن التعدية إيصال معنى الفعل
 إلى الاسم على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط. ألا ترى أن انتفاء
 الفعل في نحو: لم أضرب زيدا لا يخرججه عن كونه مفعولاً به، والثالث بأنه لا يلزم مساواتها لا
 في جميع الوجوه ألا ترى أنهما يجران وهي لا تجر.

قوله: (ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا.

قوله: (تركنا الخ) ذكر البيت الأول ليدل على أن القافية مجرورة فيتم الشاهد من الثاني
 والحضيض بمعجمتين موضع، وبنات عوج أي بنات خيل عوج جمع أعوج، وهو فرس مشهور
 عند العرب، وعواكف أي مقيمين خاضعين تأكل منها الثور لإبطال منعها، وحيهم مفعول أبحنأ
 فقتلاً تمييز محول عنه، أو هو المفعول، وحيهم نصب بنزع الخافض أي في حيهم والشمطاء هي
 المرأة التي يخالط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل أشمط.

قوله: (وجب النصب) أي لتعنيهما بها للفعلية لأن ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكل
 عليه أنها لا توصل بفعل جامد كما في التسهيل، وأجيب باستثناء هذين أو أن المنع في الجامد
 أصالة، وهذان بالعروض، وموضع ما وصلتها نصب اتفاقاً فليل على الظرفية، وما وقتية ثابت هي

زَيْدًا» فَ «مَا»: مَصْدَرِيَّةٌ، وَ «خَلَا، وَعَدَا»: صَلَّتْهَا، وَفَاعِلُهُمَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى الْبَعْضِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَ «زَيْدًا»: مَفْعُولٌ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَبَعْدَ مَا أَنْصَبَ» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ.

وَأَجَارَ الْكِسَائِيُّ الْجَرَّ بِهِمَا بَعْدَ «مَا» عَلَى جَعْلٍ «مَا» زَائِدَةً، وَجَعَلَ «خَلَا، وَعَدَا» حَرْفِي جَرٍّ؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدٌ، وَمَا عَدَا زَيْدٌ»، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَأَجْرَارٌ قَدْ يَرُدُّ»، وَقَدْ حَكَى الْجَزْمِيُّ فِي الشَّرْحِ الْجَرَّ بَعْدَ «مَا» عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ..

٣٣٠- وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ
أَيُّ: إِنْ جَرَزْتَ بـ «خَلَا، وَعَدَا» فَهُمَا حَرْفَا جَرٍّ، وَإِنْ نَصَبْتَ بِهِمَا فَهُمَا فِعْلَانِ، وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ.

٣٣١- وَكَخَلَا حَاشَا، وَلَا تَضَحَبُ «مَا» وَقِيلَ «حَاشَ، وَحَشَا» فَاحْفَظْهُمَا
الْمَشْهُورُ أَنَّ «حَاشَا» لَا تَكُونُ إِلَّا حَرْفَ جَرٍّ؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٌ» بِجَرِّ «زَيْدٍ» وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْجَزْمِيُّ وَالْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرُودُ وَجَمَاعَةٌ - مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ - إِلَى أَنَّهَا مِثْلُ «خَلَا»: تُسْتَعْمَلُ فِعْلًا فَتَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا، وَحَرْفًا فَتَجَرُّ مَا بَعْدَهَا؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا، وَحَاشَا

وصلتها عن الوقت أي قاموا وقت مجاوزتهم زيداً وهو المعد ولأنه كثيراً ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر. وقال ابن خروف على الاستثناء، كما ينتصب غير في: قاموا غير زيد وقال السيرافي على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا مجاوزتهم زيداً أي مجاوزين له. وفيه أنهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حالاً لتعرفه بالضمير المشتمل عليه.

قوله: (على جعل ما زائدة) إن قاله قياساً على زيادتها مع بعض حروف الجر ففاسد. لأن ما لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فيما رحمة أو سماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يحتاج به.
قوله: (وحيث جراً) متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله: فهما حرفان أي تثبت حرفيتهما حيث جراً، وأدخل الفاء لإجراء الظرف بحرفي الشرط على حد: «وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَسْأَلُونَ» [الأحقاف: ١١] أو أنه جرى على إجازة الفراء شرطية حيث مجردة من ما.

قوله: (كما هما) الظاهر أن ما مصدرية وصلت بجملتهما هما فعلان، والكاف متعلقة بنسبة الجملة قبلها على أنها صفة لمصدر متصيد منها أي تثبت حرفيتهما حيث جراً ثبوتاً كثبوت فعليتهما إن نصباً فتأمل.

قوله: (تستعمل فعلاً) ويأتي في فاعلها ومحل جملتها ما مر على المشهور، وقال الفراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول، ونصب ما بعده على الاستثناء بالحمل على إلا ولم يتقل عنه ذلك في خلا وعدا مع إمكانه فيهما.

قوله: (وحرفاً فتجر) وفي متعلقها ما مر.

زَيْدٌ، وَحَكَى جَمَاعَةٌ - مِنْهُمْ الْفَرَاءُ، وَأَبُو زَيْدٍ الْآتَصَارِيُّ، وَالشَّيْبَانِيُّ - التَّضَبُّ بِهَا، وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْإِصْبَعِ» وَقَوْلُهُ:

[١٧٧] حَاشَا قُرَيْشًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْدِّينِ وَقَوْلُ الْمُصَنَّفِ: «وَلَا تَضَحَبْ مَا» مَعْنَاهُ أَنَّ «حَاشَا» مِثْلُ «حَلَا» فِي أَنَّهَا تَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا أَوْ تَجْرُهُ، وَلَكِنْ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا «مَا» كَمَا تَتَقَدَّمُ عَلَى «حَلَا»؛ فَلَا تَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا»، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ الْكَثِيرُ، وَقَدْ صَحِّبَتْهَا «مَا» قَلِيلًا؛ فَفِي مُسْنَدِ أَبِي أُمَيَّةَ الطَّرْسُوسِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ». وَقَوْلُهُ:

[١٧٨] رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا وَيُقَالُ فِي «حَاشَا»: «حَاشَ، وَحَشَا».

قوله: (حاشا الشيطان) ليس بنظم كما قد يتوهم، وأبا الأصبع يفتح الهمزة فمهملة ثم معجمة، وإنما أتى بحاشا تهكمًا لأنها إنما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضربت القوم حاشا زيدًا، ولا يحسن: صلى الناس حاشا زيدًا، إلا إذا أريد المبالغة في خسته كما هنا فكأنها تنزه المغفرة عن الشيطان لخسته، وعما بعده لالتحاقه به.

قوله: (ما حاشا فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث مصدرية، وحاشا استثنائية جامدة بناء على أنها من كلامه ﷺ، فاستدل به على أنه يقال: قام القوم ما حاشا زيدًا، وليس كذلك بل ما نافية وحاشا فعل ماض متصرف متعد من قولك: حاشيته أحاشيه إذا استثنيته على حد قوله:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
فهو من كلام الراوي أي أنه ﷺ قال: أسامة أحب الناس إلي ولم يستثن فاطمة بدليل ما في معجم الطبراني: ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذ.

قوله: (رأيت الناس الخ) الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف، أي دوننا، كما قاله الدماميني. فالفاء تعليلية لهذا المحذوف أو تفريع عليه، أو أن جملة فأننا الخ هي المفعول الثاني بزيادة الفاء على رأي الأخفش في نحو: زيد فقائم. وقد روي: فأما الناس فالفاء في جوابها، وإن بالكسر على كل حال. وما قيل إنها تفتح إذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لها، ولا معلق له، سهو ظاهر لأن كونها مفعولاً ثانياً في باب ظننت مما يوجب كسرهما نحو: ظننت زيداً أنه قائم، لأنها في الأصل خبر عن اسم ذات كما مر. فكذا هذا وفعلاً بفتح الفاء أي كرمًا أما بكسرهما فجمع فعل.

قوله: (حاش وحشا) ظاهره كالمتن، وشرح الكافية أنهما لغتان في حاشا الاستثنائية، وظاهر

الْحَالُ

٣٣٢ - الْحَالُ وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، مُنْتَصِبٌ، مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرَدَا أَذْهَبَ
عَرَّفَ الْحَالُ بِأَنَّهُ «الْوَصْفُ، الْفَضْلَةُ»

التسهيل أنهما في التنزيهية وهو الأقرب لأنها لا تكون حرفاً باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفاً، واعلم أن حاشا ثلاثة أقسام: الاستثنائية، وكونها فعلاً متصرفاً بمعنى استثنى وقد مرا، والثالث التنزيهية أي الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص كحاش الله. والصحيح أنها اسم لا فعل خلافاً للكوفيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السماك حاشاً لله، وإضافتها في قراءة ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله وسبحان الله. وهل هي مصدر أو اسم فعل؟ صرح ابن الحاجب بالثاني قال: ومعنى حاش لله برىء الله، فاللام زائدة في الفاعل: ك ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] وهو لا يظهر على قراءة الإضافة، وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدراً مرادفاً للتنزيه بدلاً من اللفظ بفعله أي تنزيهاً لله، كما يقال: رعيًا لزيد. والعامل فيه فعل من معناه كويح وويل. والوجه أنها عند ترك تنوينها وإضافتها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى وقد مر أن الشبه اللفظي مما يجوز البناء ولا يوجب والله أعلم.

الْحَالُ

الأفصح في ضميره، ووصفه التأنيث، وفي لفظه التذكير بأن يجرد من التاء فيقال: حال حسنة. ومنه قوله:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرِئِ

وألغها بدل على واو لجمعها عن أحوال وتصغيرها على حويلة، مشتقة من التحول، وهو التنقل.

قوله: (في حال) بلا تنوين لأن المضاف إليه منوي الثبوت أي في حال كذا وهو في محل جر بإضافة مفهوم إليه من إضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أي مفهوم معنى في حال أي إن قولك: جاء زيد راكباً يفيد المعنى الذي في قولك: جاء زيد في حال الركوب، وهو بيان هيئة صاحبه كما سيذكره الشارح.

قوله: (بأنه الوصف) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به، وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفضل التفضيل، والمراد الوصف ولو تأويلًا لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأويل كل بالوصف المشتق.

قوله: (الفضلة) المراد بها ما ليس ركناً في الإسناد، وإن توقف صحة المعنى عليه نحو: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِأَعْيُنٍ﴾ [الأنبياء: ١٦] ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢].

الْمُنْتَصِبُ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى هَيْئَةٍ» نحو: «فَرَدَا أَذْهَبُ» وَ «فَرَدَا» حَالٌ؛ لَوْجُودِ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ .
وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «فَضْلَةُ» الْوَصْفُ الْوَاقِعُ عُمْدَةً، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» .
وَبَقَوْلِهِ: «لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ» التَّمْيِيزُ الْمُشْتَقُّ، نحو: «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسَاءٌ» فَإِنَّهُ تَمْيِيزٌ لَا حَالٌ
عَلَى الصَّحِيحِ؛ إِذْ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْهَيْئَةِ، بَلِ التَّعَجُّبُ مِنْ فُرُوسِيَّتِهِ، فَهُوَ لِبَيَانِ
الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ، لَا لِبَيَانِ هَيْئَتِهِ .
وَكَذَلِكَ: «رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا» فَإِنَّ «رَاكِبًا» لَمْ يُسَقَّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ، بَلِ لِتَخْصِصِ
الرَّجُلِ .

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ «مَفْهُمٌ فِي حَالٍ» هُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا «لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ» .

٣٣٣ - وَكَوْنُهُ مُشْتَقًّا مُشْتَقًّا يَخْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

الْأَكْثَرُ فِي الْحَالِ أَنْ تَكُونَ: مُنْقَلَةً، مُشْتَقَّةً .

وَمَعْنَى الْإِنْتِقَالِ: أَلَّا تَكُونَ مُلَازِمَةً لِلْمُتَّصِفِ بِهَا، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا» وَ «رَاكِبًا»:
وَصَفٌ مُتَقَبَّلٌ؛ لِجَوَازِ انْفِكَائِهِ عَنْ «زَيْدٍ» بِأَنْ يَجِيءَ مَاشِيًا .

قوله: (المنتصب) أي أصالة، وقد يجر لفظه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله:

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رَكَابَ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاها

ولا يرد أن النصب حكم من أحكام الحال فأخذه في تعريفه يؤدي للدور لتوقفه على
التصور، والتصور على التعريف لأنه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم. فلا يتوقف
على التصور المستفاد من الحد أو أن قوله المنتصب خبر لمحدوف، والجملة معترضة لا قيد في
التعريف، وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج به شيئاً.

قوله: (الدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه، وصفته وقت وقوع الفعل.

قوله: (البيان المتعجب منه) أي لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لا في.

قوله: (بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وإن كان فيه بيان الهيئة أيضاً لكن بطريق
اللزوم والتبع لا بالقصد. فقوله: مفهوم في حال، أي قصد المخرج هذا.

قوله: (لكن ليس مستحقاً) فائدته مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجباً في الفصيح كما
قاله سم. وضمير ليس إما للكون فمستحقاً بفتح الحاء، أو للحاء فبكسرها، ومتعلقه حينئذٍ
محدوف أي ليس مستحقاً له.

قوله: (أن يكون منتقلاً) أي لأنه مأخوذ من التحول، وهو التنقل، ومشتقاً لأنه صفة لصاحبه
في المعنى، وهي لا تكون إلا مشتقة.

وَقَدْ تَجِيءُ الْحَالُ غَيْرَ مُنْتَقِلَةٍ، أَيْ وَصْفًا لَازِمًا، نَحْوُ: «دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعًا» وَ «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ بِذَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»، وَقَوْلُهُ:

[١٧٩] فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ، كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرُّجَالِ لِوَاءِ
ف «سَمِيعًا»، وَأَطْوَلَ، وَسَبْطُ «أَحْوَالٍ»، وَهِيَ أَوْصَافٌ لَازِمَةٌ.

وَقَدْ تَأْتِي الْحَالُ جَامِدَةً، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ بَعْضَهَا يَقُولُهُ:

٣٣٤ - وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ: فِي سِغَرٍ، وَفِي مُبِيدٍ تَأُولٍ بِلا تَكْلُفٍ

٣٣٥ - كَبِغُهُ مَذًا بِكَذَا، يَدًا بِيَدٍ، وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا، أَيْ كَأَسَدٍ

يَكْثُرُ مَجِيءُ الْحَالِ جَامِدَةً إِنْ ذَلَّتْ عَلَى سِغَرٍ، نَحْوُ: «بِغُهُ مَذًا بِدِزْهِمْ» فَمَذًا: حَالٌ
جَامِدَةٌ، وَهِيَ فِي مَعْنَى الْمُشْتَقِّ؛ إِذِ الْمَعْنَى «بِغُهُ مُسْعَرًا كُلُّ مَذٍ بِدِزْهِمْ» وَيَكْثُرُ جُمُودُهَا - أَيْضًا -

قَوْلُهُ: (وقد تجيء الحال غير منتقلة) أي في ثلاث مسائل: إحداها كون عاملها مشعرًا بتجدد صاحبها كما بعد مثاله الأول ونحو ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] الثانية أن تكون مؤكدة إما لعاملها كـ ﴿أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣] أو لصاحبها نحو: ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] أو لمضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفًا، الثالثة أن يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثال الشرح الأول ونحو: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] ﴿أُنْزِلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابُ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤].

قوله: (الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها، حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف في الكلام زاد، كذا في القاموس. وقيل لأنها في صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالإيل، وجلدها كالنمر، وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقرة، وذنبها كالظبي، والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما في المصباح، ويديها بدل بعض منها، وأطول حال من الزرافة كما في شرح الشذور، وقيل من يديها، ويروى يداها أطول مبتدأ وخبر، والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون آل فيها جنسية. قال الغزالي: لما كانت الزرافة ترعى الشجر وتقتات به جعل يداها أطول ليسهل عليها ذلك.

قوله: (وجاءت به) أي ولدته أمه سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن في غير البيت أي ممتد القامة حسنهما، واللواء الراية الصغيرة أي إن عمامته كاللواء في الارتفاع، والعلو على الرؤوس.

قوله: (إذ المعنى مسعرًا الخ) أي بفتح العين إن جعل مدًا حالاً من المفعول، وهو الهاء الراجعة للبر مثلاً. وبكسرهما إن جعل حالاً من الفاعل، وبكذا صفة لمدًا أي كائنًا بكذا، والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته، ويصح كون مد مبتدأ سوغه الوصف المقدر أي مد منه، وبكذا خبر، والجملة حال. وكذا يقال في: يداً بيد، أي يداً كائنة مع يد أو يد منه مع يد منك. ومن هذا

فيما دلَّ عَلَى تَفَاعُلٍ، نحو: «يَعْتَهُ يَدًا بَيِّدًا» أي: مُنَاجَزَةً، أَوْ عَلَى تَشْبِيهِ، نحو: «كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا»: أي مُشَبِّهًا الْأَسَدَ، فـ «يد، وأسد» جَامِدَانِ، وَصَحَّ وَفَوْعُهُمَا حَالًا لِيُظْهَرَ تَأْوِيلُهُمَا بِمُسْتَقٍّ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ» أي: يَكْثُرُ مَجِيءُ الْحَالِ جَامِدَةً حَيْثُ ظَهَرَ تَأْوِيلُهُمَا بِمُسْتَقٍّ.

وَعَلِمَ بِهَذَا وَمَا قَبْلَهُ أَنَّ قَوْلَ التَّخْوِينِ: «إِنَّ الْحَالَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُتَقَبِّلَةً مُسْتَقَّةً» مَعْنَاهُ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْغَالِبُ، لَا أَنَّهُ لَا زِمَ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ «لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا».

٣٣٦ - وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَمِدَ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى: كَوَحْدِكَ اجْتِهَدَ

يعلم أن قول المصنف وفي مبدي تأول عام بعد خاص لأن السعر من المؤول.
قوله: (أي مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لضمير المشتري المعلوم من السياق أي مقابضة، ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التانيث على أنه مصدر فيؤول باسم الفاعل.

قوله: (أي مشبهاً لأسد) الأسد على هذا مستعمل في حقيقته والتجوز. إنما هو بحذف الكاف. أما على قول التوضيح كرَّ زيد أسداً أي شجاعاً فمجاز لغوي بناء على مذهب السعد من تجويز الاستعارة في مثله.

قوله: (لظهور تأويلهما بمشتق) مثلهما ما دل على ترتيب كادخلوا رجلاً رجلاً، أو رجلين رجلين أي مرتبين، وضابطه أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل ببعضه مكرراً، والمختار أن كلا منهما نصب على الحال وإن كانت الحال، هي مجموعهما، لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب، جعل في أجزائه كما مر في حلو حامض، وجعل ابن جني الثاني صفة بتقدير مضاف أي رجلاً ذا رجل، أو مفارق رجل واستحسن بعضهم عطفه على الأول بتقدير الفاء إذ لا يعطف لفظاً بغيرها. وقال الرضي: وقد يعطف بـ هـ. ومن العطف لفظاً ادخلوا الأول فالأول أي مرتبين إلا أن هذا فاته الاشتقاق والتشكيك أيضاً لتأوله بهما فهذه مع ما في المتن أربع مسائل تقع فيها الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تكلف، وبقي ست مسائل لا يظهر تأويلها إلا بتكلف، وهي كونها موصوفة نحو: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] بناء على أن تمثل بمعنى تشخص، أما على أنه بمعنى تصور فنصب بشراً بإسقاط الباء لا الحال لأن التصور في حال الملكية لا البشرية قاله اللقاني. والفرق بين هذه وبين: مدأ بكذا ويدأ بيد مع أن الكل موصوف، أن المقصود هنا الصفة وحدها وذكر ما قبلها تمهيداً وتوطئة لها. ولذلك تسمى حالاً موطئة كالخبر الموطئ في: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النحل: ٥٥] والحال في مدأ الخ مجموعهما كما مر. أو كونها دالة على عدد نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] أو على طور فيه تفضيل بالضاد المعجمة كهذا بשרاً أطيب منه رطباً، أو نوعاً لصاحبها كهذا مالك ذهباً أو فرعاً له كهذا حديدك خاتماً: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤] أو أصلاً له كهذا خاتمك حديداً: ﴿أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] فهذه لا تؤول أصلاً

مَذْهَبُ جُنْهُورِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، وَأَنَّ مَا وَرَدَ مِنْهَا مُعَرَّفًا لَفْظًا فَهُوَ مُنْكَرٌ مَعْنَى، كَقَوْلِهِمْ: جَاؤُوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ.

[١٨٠] وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ...

وَأَجْتَهَدَ وَحْدَكَ، وَكَلَّمْتُهُ فَأَهَ إِلَى فِيٍّ؛ ذ «الْجَمَّاءَ، وَالْعِرَاقَ، وَوَحْدَكَ، وَقَاهُ»: أَحْوَالُ،

لما فيها من التكلف والخفاء بخلاف الأربعة الأولى. ولهذا كثر وقوعها دون هذه. وقال ابن الناظم تبعاً لشرح الكافية: يجب تأويل الجميع أي مقروءاً عربياً ومتصفاً بصفات البشر من استواء الخلقة ونحوها، ومعدوداً ومطوراً بطور البسر والرطب، ومنوعاً ومصنوعاً ومتأصلاً. وفيه تكلف، وجعل الموضح السعر من القسم الثاني ليكون المصنف متعرضاً للقسمين فقوله: وفي مبدي تأول عطف مغاير لا عام لكن فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكلف، فالأولى ما مر.

قوله: (إلا نكرة) أي لأن الغالب تعريف صاحبها فلو عرفت مع كونها مشتقة لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الإعراب، وحمل غير الغالب عليه.

قوله: (وإن ما ورد) أي عن العرب، لأن تعريفها سماعي، كما قاله الشاطبي.

قوله: (الجماء) بفتح الجيم وشد الميم ممدوداً كحمراء من الجموم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى: ﴿حُبّاً جَمّاً﴾ [الفجر: ٢٠] أي كثيراً، وأنه لأنه صفة المؤنث أي الجماعة الجماء أي الكثيرة، والغفير من الغفر وهو الستر أي الساترين لكثرتهم وجه الأرض، وحذف التاء منه وإن كان فعيل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لأنه قد يحمل على فعيل بمعنى مفعول في استواء المذكور والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع. ويقال أيضاً: جاؤوا جمّاء غفيراً بالتكثير والمد، وجماء الغفير، وجم الغفير بالإضافة، والجم الغفير كما في الصحاح والقاموس فلا نظر لما قيل لا يذكر الغفير إلا مع الجماء بالمد لا الجم.

قوله: (وأرسلها العراق) أي في قول الشاعر:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

والضمير في أرسلها للإبل أو الخيل أو الأتّن أي أرسلها للشرب معتركة، ولم يذدها أي لم يمتنعها عن ذلك، ونعص الدخال أي تنغصها من مداخلتها في بعضها، وازدحامها على الماء فيتكدر وينعص عليها فلا تتم الشرب.

قوله: (وأجتهد وحداً) هو مصدر وحد يحد وحداً كوعد يعد وعداً إذا انفرد، فلذلك أول من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو في ذلك حال من الفاعل قطعاً. وكذا في نحو: رأيت زيداً وحده، عند سيبويه، لأن المصادر إنما تجيء أحوالاً من الفاعل غالباً فالحاء مفعوله بحذف الجار أي حال كوني منفرداً به أي برؤيته، ولك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمز أي أفرده مؤولاً باسم الفاعل، فالحاء مفعوله بلا حذف، أي حال كوني موحده أي مفردة بالرؤية، وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول، وأوجب ابن طلحة وضعف.

وَهِيَ مَعْرِفَةٌ، لِكِنَّهَا مُؤَوَّلَةٌ بِنَكْرَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: جَاءُوا جَمِيعاً، وَأَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً، وَاجْتَهَدَ مُتَفَرِّداً، وَكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً.

وَزَعَمَ الْبَغْدَادِيُّونَ وَيُونُسُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَعْرِيفُ الْحَالِ مُطْلَقاً، بِلَا تَأْوِيلٍ؛ فَأَجَازُوا «جَاءَ زَيْدٌ الرَّابِّ».

وَفَصَّلَ الْكُوفِيُّونَ، فَقَالُوا: إِنْ تَضَمَّنَّ الْحَالُ مَعْنَى الشَّرْطِ صَحَّ تَعْرِيفُهَا، وَإِلَّا فَلَا؛ فَمِثَالُ مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ «زَيْدُ الرَّابِّ أَحْسَنُ مِنْهُ الْمَاشِي»، فَ «الرَّابِّ وَالْمَاشِي»: حَالَانِ، وَصَحَّ تَعْرِيفُهُمَا لِتَأْوِيلِهِمَا بِالشَّرْطِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: زَيْدٌ إِذَا رَكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا مَشَى، فَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّرْ بِالشَّرْطِ لَمْ يَصِحَّ تَعْرِيفُهَا؛ فَلَا تَقُولُ، «جَاءَ زَيْدُ الرَّابِّ» إِذْ لَا يَصِحُّ «جَاءَ زَيْدٌ إِِنْ رَكِبَ».

٣٣٧ - وَمَضَدَرٌ مُنْكَرٌ حَالاً يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ حَقُّ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ وَضْفاً - وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَصَاحِبِهِ: كَقَائِمٍ، وَحَسَنٍ، وَمَضْرُوبٍ - فَوْقُوعُهَا مَضْدرًا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ؛ إِذْ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى صَاحِبِ الْمَعْنَى. وَقَدْ كَثُرَ مَجِيءُ الْحَالِ مَضْدرًا نَكْرَةً، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِمَقْبُولٍ؛ لِمَجِيئِهِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ،

قوله: (فاه إلى في) ما ذكره الشارح من أن فاه حال أحد أقوال، وإلى للتيبين كهي في سقياً لك فلا تتعلق بشيء كما قاله الدماميني، واستظهر الصبان أنها صفة لفاه كما في مدأ بكذا، أي الكائن إلي في أي الموجه إليه اهـ. وهذا من الجامد المؤول بالمشتق، والمؤول به مجموع فاه إلى في لدلالته على التفعّل كما في يدأ بيد أي مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتكثير كأدخلوا الأول فالأول، وقيل: إن فاه نصب بمحذوف هو الحال أي جاعلاً فاه فتاب عنه في الحالية، وقيل غير ذلك، ويروى فوه إلى في فالحال الجملة قال في التسهيل: ولا يقال قياساً على ذلك جاورته منزله إلى منزلي، وناضلته قوسه إلى قوسي خلافاً لهشام، لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود، وعن الظاهر من الرفع بالابتداء، وجعل الجملة حالاً، وينبغي جوازه عند بقية الكوفيين لأنه عندهم مفعول لمحذوف اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقيس اهـ دماميني.

قوله: (معتركة) الأولى معاركة لأنه اسم فاعل العراك وقيل: العراك مفعول مطلق، والحال عامله المحذوف أي تعارك العراك أو عامله أرسلها على حذف مضاف ولا حال أي أرسلها إرسال العراك.

قوله: (مشافهة) إما مصدر أو اسم فاعل كما مر في مناجزة.

قوله: (مطلقاً) أي تضمن معنى الشرط أولاً قياساً على الخبر وعلى ما سمع منه.

قوله: (يقع بكثرة الخ) كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعروف حالاً قليل وهو كذلك وهو نوعان: علم جنس كجاءت الخيل بداد، بوزن حذام، فبداد علم جنس على التفرق. ومعرف بال الجنسية كأرسلها العراك. والصحيح أنه مؤول بنكرة مشتقة كما في المنكر أي متبعدة ومعتركة.

قوله: (ليس بمقيس) أي عند سيبويه والجمهور لأن الحال نعت في المعنى، والنعت

وَمِنْهُ: «زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» وَ «بَغْتَةً»: مَصْدَرٌ نَكْرَةً، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَالتَّقْدِيرُ: زَيْدٌ طَلَعَ بَاغْتًا؛ هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُورِ.

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْمُبَرِّدُ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: طَلَعَ زَيْدٌ يَبْعَثُ بَغْتَةً، وَ «يَبْعَثُ» عِنْدَهُمَا هُوَ الْحَالُ، لَا «بَغْتَةً».

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَلَكِنَّ النَّاصِبَ لَهُ عِنْدَهُمُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ طَلَعَ، لِتَأْوِيلِهِ بِفِعْلِ مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ، وَالتَّقْدِيرُ فِي قَوْلِكَ: «زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» «زَيْدٌ بَعَثَ بَغْتَةً»؛ فَيُؤْوَلُونَ «طَلَعَ» بِبَعَثَ، وَيَنْصُوبُونَ بِهِ «بَغْتَةً».

٣٣٨ - وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ، إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّنْصَ، أَوْ يَبِينْ

٣٣٩ - مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مَضَاهِيهِ، كَ «لَا» يَنْبَغُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلاً

حَقُّ صَاحِبِ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، وَلَا يُنْكَرُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ مُسَوِّغٍ، هُوَ أَحَدُ أُمُورٍ:

مِنْهَا: أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى النَّكْرَةِ، نَحْوُ: «فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ» وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ. وَأَنْشَدَهُ

سِيبَوَيْهِ:

[١٨١] وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ، وَإِنْ تَشْتَشْهَدِي الْعَيْنُ تَشْهَدِ وَكَقَوْلِهِ:

[١٨٢] وَمَا لَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌّ وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي فَ «قَائِمًا»: حَالٌ مِنْ «رَجُلٍ»، وَ «بَيِّنًا» حَالٌ مِنْ «شُحُوبٍ»، وَ «مِثْلَهَا» حَالٌ مِنْ «لَائِمٍ».

بِالْمَصْدَرِ لَا يَطْرُدُ فَكَذَا مَا بِمَعْنَاهُ. وَقَدْ يُقَالُ غَايَةً مَا فِي ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْمَصْدَرِ عَلَى الْوَصْفِ مُجَازًا. وَيَكْفِي فِي صَحَةِ الْمُجَازِ وَرُودِ نَوْعِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَدْ وَرَدَ هُنَا فَكَيْفَ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَالْمُجَازُ لَا حَجَرَ فِيهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى اشْتِرَاطٍ، وَرُودِ شَخْصِ الْمُجَازِ أَوْ أَنْ هَذَا اصطلاحاً لِلنَّحْلَةِ غَيْرِ اصطلاحِ الْبَيَانِيِّينَ لَكِنْ اسْتَظْهَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَطْرَادَهُ مُطْلَقًا كَمَا نَقَلَ عَنِ الْمُبَرِّدِ أَيَّ سَوَاءٍ كَانَ نَوْعًا كَجَاءَ زَيْدٌ سَرْعَةً، أَمْ لَا كَأَطْرَادِهِ خَيْرًا. فَإِنَّ الْحَالَ أَشْبَهَ بِهِ مِنَ النَّعْتِ بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ عَامِلَ الْحَالِ تَعَيَّنَ كَوْنُهَا خَيْرًا عَنْ صَاحِبِهَا لِتَكْثِيرِهَا وَتَعْرِيفِهَا. وَلَا كَذَلِكَ النَّعْتُ وَلَكِنَّهُ مَا وَرَدَ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: «(حَقُّ صَاحِبِ الْمَطَالِ)» أَيُّ لَأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ لَا يَكُونُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً بِمَسْوُغٍ.

قَوْلُهُ: «(مِنْهَا أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ)» أَيُّ فَالتَّجْدِيدُ هُوَ الْمَسْوُغُ لَكُونِ صَاحِبِهَا نَكْرَةً قِيَاسًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ إِذَا قَدَّمَ خَبْرَهُ عَلَى أَنَّ الْمَسْوُغَ هُوَ التَّجْدِيدُ.

قَوْلُهُ: «(شُحُوبِيَّةٌ)» كَقَعُودٍ بِمَعْجَمَةٍ فَمَهْمَلَةٌ مَصْدَرٌ شَحَبَ جِسْمَهُ مِنْ بَابِ قَعَدَ إِذَا تَغَيَّرَ، وَيُقَالُ

وَمِنْهَا: أَنْ تُخَصَّصَ النِّكَرَةُ بِوَضْفٍ، أَوْ بِإِضَافَةٍ، فَمِثَالُ مَا تَخَصَّصَ بِوَضْفٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤ - ٥].
وكقول الشاعر:

[١٨٣] نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نَوْحًا، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيَّنَّةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

ومثال ما تَخَصَّصَ بِالْإِضَافَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠].
وَمِنْهَا: أَنْ تَقَعَ النِّكَرَةُ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ، وَشَبْهُ النِّفْيِ هُوَ الِاسْتِفْهَامُ وَالتَّنْهِي، وَهُوَ الْمُرَادُّ بِقَوْلِهِ: «أَوْ يَبِينُ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ» فَمِثَالُ مَا وَقَعَ بَعْدَ النِّفْيِ قَوْلُهُ:

[١٨٤] مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حَمَى وَإِقْيَا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] ذ «لَهَا كِتَابٌ» جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ «قَرْيَةٍ» وَصَحَّ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ لِتَقْدُمِ النِّفْيِ عَلَيْهَا، وَلَا يَصُحُّ

شحب شحوبة كسهل سهولة. وهو مبتدأ خبره بالجسم، ومنى صفة للجسم، وبيناً حال من شحوب على مذهب سيبويه من مجيء الحال من المبتدأ، وفيه حينئذ الشاهد. أما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن في الخبر. ولا شاهد فيه إذن. وكذا المثال قبله، وجملة لو علمته بكسر التاء خطاباً لمؤنث معترضة، وجواب لو محذوف أي لرحمتي.

قوله: (فيها يفرق الخ) أي فأمرأ حال من أمر الأول لتخصيصه بالوصف بحكيم أي محكم، والأمر الأول واحد الأمور، والثاني واحد الأوامر ضد النهي، أي حال كونه مأموراً به من عندنا. كذا عربه الناظم وابنه مع قولهما بامتناع الحال من المضاف إليه إلا بشرطه، وهو مفقود هنا. فالأولى كما قاله ابن هشام أنه حال من كل، أو من الضمير في حكيم، أو من فاعل أنزلناه، أي حال كوننا أمرين، أو من مفعوله، أو هو مفعول به لمنذرين، أو مصدر معنوي ليفرق أي يؤمر أو مفعول لأجله. اهـ وقد يجاب عن الناظم بأن المضاف هنا كالجاء في صحة الاستغناء عنه من حيث أن لفظ كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف إليه فيسوغ مجيء الحال منه، أفاده الفارضي وزكريا.

قوله: (في فلك) بضمتين، وماخر بكسر المعجمة صفة له وهو الذي يشق البحر بسيره ومنه ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ﴾ [النحل: ١٤] واليم البحر، والشاهد في: مشحوناً أي مملوءاً حيث وقع حالاً من فلك مع أنه نكرة لتخصيصه بالوصف.

قوله: (ما حُمَّ) بضم المهملة أي ما قدر، وحُمى بمعنى حماية نائب فاعله، وواقياً حال منه ومن موت متعلق بواقياً.

قوله: (لتقدم النفي) وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو الحالية لأنها من المسوغات كقوله

كَوْنُ الْجُمْلَةِ صِفَةً لِقَرْيَةٍ، خِلَافاً لِلزَّمْخَشَرِيِّ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ،
وَأَيْضاً وَجُودُ «إِلَّا» مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ لَا يُعْتَرَضُ بِ «إِلَّا» بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ
بِمَنْعِ ذَلِكَ، أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ فِي الْمَسَائِلِ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي التَّذَكُّرَةِ.
وَمِثَالُ مَا وَقَعَ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ:

[١٨٥] يَا صَاحِبَ هَلْ حَمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِنْعَادِهَا الْأَمْلا؟
ومثال ما وَقَعَ بَعْدَ التَّهْنِئَةِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «لَا يَنْبَغُ أَمْرُؤُ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهَلًا» وَقَوْلُ قَطْرِي
بِالنَّجَاحَةِ:

[١٨٦] لَا يَزَكُّنْ أَخْذُ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِجَمَامِ
وَأَخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «غَالِيًا» مِمَّا قُلَّ مَجِيءُ الْحَالِ فِيهِ مِنَ التَّنْكِيرَةِ بِلا مُسَوِّغٍ مِنَ الْمُسَوِّغَاتِ
الْمَذْكُورَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «مَرَزْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةَ رَجُلٍ»، وَقَوْلُهُمْ: «عَلَيْهِ مَائَةٌ بَيْضًا» وَأَجَارَ سَيُوبِيهِ:

تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

قوله: (خِلَافاً لِلزَّمْخَشَرِيِّ) أَي فِي جَعْلِهِ الْجُمْلَةَ صِفَةً لِقَرْيَةٍ فِي نَحْوِ ذَلِكَ، وَالْوَاوُ بَيْنَهُمَا
لِتَأْكِيدِ التَّصَاقِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ فَصَلَتْ بَيْنَهُمَا لَفْظاً.

قوله: (بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ) أَي إِنْكَارِيّاً أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ.

قوله: (يَا صَاحِبَ) مَرْحَمٌ صَاحِبٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِكَوْنِهِ غَيْرَ عِلْمٍ، وَبَاقِياً حَالٌ مِنْ عَيْشٍ،
وَقَوْلُهُ فَتَرَى جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ أَي فَلَا تَرَى.

قوله: (مُسْتَسْهَلًا) أَي لِلْبَغْيِ.

قوله: (قَطْرِي) بَفَتْحِ الْقَافِ وَالطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ نِسْبَةً إِلَى مَوْضِعِ يَدْعَى قَطْرًا بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ وَغُمَانٍ،
وَالْفَجَاءَةُ بَضْمُ الْفَاءِ مَمْدُوداً، وَقَطْرِي هَذَا خَارِجِي مَكْتُوبٌ عَشْرِينَ سَنَةً يُقَاتِلُ الْحِجَاجَ، وَغَيْرِهِ وَاسْلَمَ
عَلَيْهِ بِالْخِلَافَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ سَنَةً، ثُمَّ قَتَلَ سَنَةَ ثَمَانِيَةَ وَسَبْعِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ كَمَا فِي الْمِثْنِيِّ، وَصَرَحَ
الْشَّارِحُ بِاسْمِهِ رَدًّا عَلَى ابْنِ الْمُصَنِّفِ حَيْثُ نَسَبَ الْبَيْتَ لِلطَّرِيقِ بِكُسْرَتَيْنِ وَشَدَّ الْمِيمَ آخِرَهُ مَهْمَلَةً.

قوله: ((إِلَى الْإِحْجَامِ)) بِتَقْدِيمِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ عَلَى الْجِيمِ وَعَكْسِهِ مُصَدَّرٌ أَحْجَمَ كَذَلِكَ إِذَا
تَأَخَّرَ، وَالْوَعَى بِالْمَعْجَمَةِ الْحَرْبِ، وَالْجَمَامُ بِكُسْرِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ الْمَوْتِ، وَتَخَوُّفًا حَالٌ
مِنْ أَحَدٍ، وَبَقِيَ مِنَ الْمُسَوِّغَاتِ كَوْنُ الْحَالِ جُمْلَةً مَعَ الْوَاوِ كَمَا مَرَّ لِأَنَّهَا تَرْفَعُ تَوْهَمَ النَّعْتِيَّةِ وَكَوْنُ
الْوَصْفِ بِهَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِمُجْمُودِهَا نَحْوُ: هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا. وَكَوْنُ النُّكْرَةِ مُشْتَرَكَةً مَعَ مَعْرِفَةِ
أَوْ نُكْرَةٍ مُخَصَّصَةً فِي الْحَالِ نَحْوُ: هَذَا زَيْدٌ وَرَجُلٌ، أَوْ رَجُلٌ صَالِحٌ وَامْرَأَةٌ مُنْطَلِقِينَ.

قوله: (بِلا مُسَوِّغٍ) هُوَ مُقَيِّسٌ عِنْدَ سَيُوبِيهِ لِأَنَّ الْحَالِ إِنَّمَا دَخَلَ لِتَقْيِيدِ الْعَامِلِ، فَلَا مَعْنَى
لِاسْتِثْنَاءِ الْمُسَوِّغِ فِي صَاحِبِهَا وَقَصْرِهِ الْخَلِيلَ وَيُونُسَ عَلَى السَّمَاعِ.

قوله: (قَعْدَةُ) بِكُسْرِ الْقَافِ أَي مَقْدَارُ قَعْدَتِهِ.

«فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا»، وَفِي الْحَدِيثِ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجَالٌ قِيَامًا».

٣٤٠ - وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جَرُّ قَدْ أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ؛ فَقَدْ وَرَدَ

مَذْهَبُ جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ فَلَا تَقُولُ فِي «مَرَزْتُ بِهِنْدَ جَالِسَةً» مَرَزْتُ جَالِسَةً بِهِنْدَ.

وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ، وَابْنُ كَيْسَانَ، وَابْنُ بَرْهَانَ، إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ، وَتَابَعَهُمُ الْمُصَنِّفُ؛ لِوُرُودِ السَّمَاعِ بِذَلِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٨٧] لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى حَيْبًا، إِنَّهَا لَحَيْبٌ

فَ هَيْمَانَ، وَصَادِيًا: حَالَانِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ يَالِي، وَهُوَ الْيَاءُ، وَقَوْلُهُ:

[١٨٨] فَإِنْ تَكُ أَدَوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٍ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْعًا بِقَتْلِ حَبَالٍ

فَ «فَرْعًا» حَالٌ مِنْ قَتْلِ.

وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ فَجَائِزٌ، نَحْوُ: «جَاءَ ضَاحِكًا زَيْدٌ، وَضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْدًا».

قوله: (مائة بيضاً) بكسر الباء حال من مائة لا تمييز لأن تمييز المائة يجب كونه مفرداً مجروراً بإضافتها إليه، تصريح.

قوله: (وسبق حال) مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف لفاعله، وما مفعوله وجمله جر صلتها أي منعوا أن يسبق الحال على صاحبها المجرور بالحرف وكذا بالإضافة لكن هذا مجمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعاً في عرفت قيام زيد مسرعاً إجماعاً، وكذا يمتنع تقديمها إذا كانت محصوراً فيها نحو: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨] أو كان صاحبها منصوباً بكأن أوليت أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضميراً متصلاً بصلة آل كالفائدة صائلاً زيد، أو بصلة حرف مصدري كأعجبني أن ضربت زيدا مؤذياً، ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء ركباً إلا زيد، والمضاف إلى ضمير ملابسها كجاء زائر هنداً أخوها.

قوله: (وذهب الفارسي الخ) محل الخلاف إذا كان حرف الجر أصلياً، أما الزائد فتقدم عليه اتفاقاً كما جاء ركباً من رجل.

قوله: (هيمان صادياً) كلاهما بمعنى عطشان.

قوله حالان أي مترادفان لأن صاحبهما واحد وهو الياء، ويجوز جعل الثانية حالاً من الضمير في هيمان، فتكون متداخلة.

قوله: (فإن تلك أدواء) بالذال المعجمة جمع ذود وهو من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة وفرغاً بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره معجمة من قولهم ذهب دمه فرغاً أي هدرأ لم يطلب بثأره، وحبال اسم ابن أخي الشاعر.

٣٤١ - وَلَا تَجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

٣٤٢ - أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أَضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ؛ فَلَا تَحِيفًا

لَا يَجُوزُ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ مِمَّا يَصُحُّ عَمَلُهُ فِي الْحَالِ؛ كَأَسْمِ الْفَاعِلِ، وَالْمُضَدِّ، وَنَحْوَهُمَا مِمَّا تَضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ؛ فَتَقُولُ: هَذَا ضَارِبٌ هُنْدٌ مُجَرَّدَةٌ، وَأَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مُسْرِعًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤] وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[١٨٩] تَقُولُ أَبْتَنِي: إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

وَكَذَلِكَ يَجُوزُ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ: إِذَا كَانَ الْمُضَافُ جُزْءًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فِي صَحَّةِ الاسْتِغْنَاءِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ عَنْهُ، فَمِثَالُ مَا هُوَ جُزْءٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الأعراف: ٤٣] فـ «إِخْوَانًا» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ «صُدُورٌ»، وَالصُّدُورُ: جُزْءٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَمِثَالُ مَا هُوَ مِثْلُ جُزْءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ - فِي صَحَّةِ الاسْتِغْنَاءِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ عَنْهُ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] فَـ «حَنِيفًا»: حَالٌ مِنَ «إِبْرَاهِيمَ» وَالْمِلَّةُ كَالْجُزْءِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ إِذْ يَصُحُّ الاسْتِغْنَاءُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ عَنْهَا؛ فَلَوْ قِيلَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ: «أَنْ اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» لَصَحَّ.

قوله: (عمله) أي عمل الحال أي العمل فيه. وهو نصبه بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل، وقيل: الضمير للمضاف إليه أي إذا اقتضى المضاف العمل في المضاف إليه، من حيث أنه كالفعل لا من حيث الإضافة، وإنما اشترط أحد الأمور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها. إذا كان مضافاً إليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال إلا إذا أشبه الفعل بأن كان مصدرًا أو صفة، وحيثئذ فالقاعدة موفاة، فإن كان المضاف جزءاً أو كالجُزء للمضاف إليه صار هو كأنه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكنهه، فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك. وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لأنه أشبه بالخبر من النعت، وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ على الصحيح، ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف إليه مطلقاً، فليحذر، ثم رأيت في الصبان التصريح به.

قوله: (إليه مرجعكم) مصدر ميمي بمعنى الرجوع، والقياس فتح جيمه لأن مضارعه مكسور العين مع صحة لامة فقياسه في المصدر الفتح، وفي الزمان والمكان الكسر.

قوله: (تقول ابنتي الخ) واحداً حال من الكاف المضاف إليها المصدر، والروع بفتح الراء الخوف، والمراد سببه وهو الحرب، وتاركي خبر إن مضاف لمفعوله الأول، وجملة لا أباليا مفعوله الثاني لأنه بمعنى مصيري، وخبر لا محذوف أي موجود.

قوله: (إذ يصح الاستغناء الخ) وأيضاً فالملة لا تفارق الشخص كما لا يفارقه جزؤه.

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ مِمَّا يَصُحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ، وَلَا هُوَ جُزْءٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلَا مِثْلُ جُزْئِهِ - لَمْ يَجُزْ أَنْ يَجِيَءَ الْحَالُ مِنْهُ؛ فَلَا تَقُولُ: «جَاءَ غُلَامٌ هُنْدٌ ضَاحِكَةً» خِلَافاً لِلْفَارِسِيِّ، وَقَوْلُ ابْنِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ مَمْنُوعَةٌ بِلا خِلَافٍ» لَيْسَ بِجَيِّدٍ، فَإِنَّ مَذْهَبَ الْفَارِسِيِّ جَوَازُهَا، كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِمَّنْ نَقَلَهُ عَنْهُ الشَّرِيفُ أَبُو السَّعَادَاتِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ.

٣٤٣ - وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلٍ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا

٣٤٤ - فَجَائِزُ تَقْدِيمِهِ: كـ «مُسْرِعًا» ذَا رَاجِلٍ، وَ«مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا»

يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى نَاصِبِهَا إِنْ كَانَ فِعْلاً مُتَصْرَفًا، أَوْ صِفَةً تُشَبِّهُ الْفِعْلَ الْمُتَصْرَفَ، وَالْمُرَادُ بِهَا: مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ وَخُرُوفَهُ، وَقَبْلُ التَّائِيثِ، وَالتَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ: كَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ؛ فَمِثَالُ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْفِعْلِ الْمُتَصْرَفِ «مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا» قَدْ عَا: فِعْلٌ مُتَصْرَفٌ، وَتَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ الْحَالُ، وَمِثَالُ تَقْدِيمِهَا عَلَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ لَهُ: «مُسْرِعًا ذَا رَاجِلٍ».

فَإِنْ كَانَ النَّاصِبُ لَهَا فِعْلاً غَيْرَ مُتَصْرَفٍ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ضَاحِكًا» وَلَا تَقُولُ: «ضَاحِكًا مَا أَحْسَنَ زَيْدًا»؛ لِأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ غَيْرُ مُتَصْرَفٍ فِي نَفْسِهِ؛ فَلَا يُتَصْرَفُ فِي مَعْمُولِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ النَّاصِبُ لَهَا صِفَةً لَا تُشَبِّهُ الْفِعْلَ الْمُتَصْرَفَ كَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ

قوله: (وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه في شرح التسهيل.

قوله: (صرفاً) بشد الراء صفة لفعل أي بأن يتغير من الماضي مثلاً إلى غيره قوله: (أشبهت مصرفاً) أي الفعل المتصرف.

قوله: (يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقترنة بالواو عند الجمهور، خلافاً للمغاربة.

قوله: (أو صفة الخ) مثلها المصدر النائب عن فعله كمجرد اضرباً زيداً، وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كاقترانه بلام ابتداء أو قسم: كأَنَّ زيداً ليقوم طائعاً ولأصبرن محتسباً، أو كونه صلة لحرف مصدري نحو: لك أن تنتقل قاعداً، أو صلة لآل كَأَنْتِ المصلي فذا فلا يقدم الحال في شيء من ذلك لأن اللام لها الصدر، ومعمول الصلة لا يتقدم.

قوله: (وقبل التائيت الخ) أي قبولاً غير مقيد بشيء ليصح إخراج أفعال التفضيل فإنه إنما يقبل ذلك مع آل أو الإضافة لا مطلقاً وفيه أن فعلاً بمعنى مفعول إنما يقبل ما ذكر إذا لم يجر على موصوف لا مطلقاً مع جواز تقديم الحال عليه فالعله مستثنى صبان.

قوله: (مخلصاً الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ.

قوله: (كأفعل التفضيل) مثله اسم الفعل كنزال مسرعاً.

لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُتَى، وَلَا يُجْمَعُ، وَلَا يُؤْتَى، فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِي نَفْسِهِ؛ فَلَا يَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ، فَلَا تَقُولُ: «زَيْدٌ صَاحِبًا أَحْسَنَ مِنْ عَمْرٍو» بَلْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْحَالِ؛ فَتَقُولُ: «زَيْدٌ أَحْسَنَ مِنْ عَمْرٍو صَاحِبًا».

٣٤٥- وَحَامِلُ ضَمْنٍ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَحْمَلَ

٣٤٦- كـ «تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ» وَلَنْدَرُ نَحْوُ «سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجْرٍ»

لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ؛ وَهُوَ: مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ:

قوله: (مستقراً) حال مؤكدة لعاملها، وهو في هجر كما قاله ابن قاسم وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام إذ هو المفهوم من الظرف. وقيل: خاص أي غير متحرك فهو حال مؤسسه على حد «فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ» [النمل: ٤٠] لأن العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام إذا كان له معمول يقوم مقامه، وإلا جاز ظهوره. وهذا هو المتعين إذ لا شك في صحة: هذا ثابت هذا حاصل مثلاً، أفاده الصبان أي، وما هنا كذلك لأن الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف لا لمستقراً، وفي الآية لراه.

قوله: (وهو ما تضمن الخ) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنوي هنا ما قابل اللفظي كالابتداء والتجرد فإن ذلك لا يعمل في الحال أصلاً، إذ لا يعمل إلا الرفع، وما ذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكر خمسة: الظرف والمجرور والإشارة وحرفا التمني والتشبيه، وبقي حرف الترجي كلعل زيدا أميراً قادم، والتنبيه كها أنت زيد ركباً فراكباً، حال من زيد أو من أنت على رأي سيويه، والعامل فيه ها لتضمنها معنى أنه والاستفهام المقصود به التعظيم:

كَيْمَا جَارَتْ مَا أَنْتَ جَارَةٌ

بناء على أن جارة حال لا تميز، والنداء نحو: يا أيها الرجل قائماً، وعاشرها أما نحو: أما علماً فعالماً، بناءً على تقدير مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم فعلاً حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان: ويظهر أن من ذلك إن وأن ولكن. اهـ وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى: «أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً» [البقرة: ١٦٥] ما قد يؤيده هذا، وفي المغني: المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس بلام عند سيويه ويشهد له: أعجبنى وجه زيد متبسماً وصوته قارئاً. فإن عامل الحال الفعل، وعامل صاحبها المضاف وفي قوله:

لَمِئَةً مُوحِشًا طَلَلْ

عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء، وفي «إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً» [المؤمنون: ٥٢] وَ«إِنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمٌ» [الأنعام: ١٥٣] عمل فيها حرف التنبيه أو الإشارة، وفي صاحبها أن وفي قوله:

كَاسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، وَخُرُوفِ التَّمَنِّي، وَالتَّشْبِيهِ، وَالظَّرْفِ، وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، نَحْوُ: «تِلْكَ هُنْدٌ مُجَرَّدَةٌ، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخُوكَ، وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدًا، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ - أَوْ عِنْدَكَ - قَائِمًا»؛ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ فِي هَذِهِ الْمَثَلِ وَنَحْوِهَا؛ فَلَا تَقُولُ: «مُجَرَّدَةٌ تِلْكَ هُنْدٌ» وَلَا «أَمِيرًا لَيْتَ زَيْدًا أَخُوكَ» وَلَا «رَاكِبًا كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا».

وَقَدْ نَدَرَ تَقْدِيمُهَا عَلَى عَامِلِهَا الظَّرْفِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمًا عِنْدَكَ، وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ نَحْوُ: «سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] فِي قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ التَّاءَ، وَأَجَازَهُ الْأَخْفَشُ قِيَاسًا.

هَذَا بَيِّنَا ذَا صَرِيحِ النُّصْحِ فَاضِغٌ لَهُ

عَمِلَ فِيهَا التَّنْبِيهِ وَفِي صَاحِبِهَا غَيْرُهُ. وَلَكِ أَنْ تَمْنَعَ أَنْ مَوْحِشًا حَالٌ مِنْ طُلُلٍ بَلٍ مِنْ ضَمِيرِهِ فِي الظَّرْفِ لِيَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ. وَأَمَّا الْبَوَاقِي فَالْإِتِّحَادُ مَوْجُودٌ فِيهَا تَقْدِيرًا، إِذِ الْمَعْنَى أَشِيرَ إِلَى أَمْتِكُمْ وَإِلَى صَرَاطِي، وَتَنْبِيهِ لَصَرِيحِ النُّصْحِ أَيْ فَالْعَامِلُ فِي الْحَقِيقَةِ الْفِعْلُ الَّذِي أَشِيرَ إِلَيْهِ بِهَذِهِ الْأَدْوَاتِ كَأَتَمْنِي وَأَتَرَجَّى، وَفِعْلُ الشَّرْطِ فِي أَمَّا فإِسْنَادُ الْعَمَلِ إِلَيْهَا ظَاهِرٌ فَقَطْ، وَأَمَّا مَثَلًا الْإِضَافَةُ فَصِلَاحِيَةُ الْمُضَافِ فِيهِمَا لِلْسَّقُوطِ تَجْعَلُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ مَعْمُولُ الْفِعْلِ وَعَلَى هَذَا فَالشَّرْطُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الْإِتِّحَادُ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا. اهـ وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ وَجْهُ مَنَعِهِمُ الْحَالُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَا يَصْلُحُ عَامِلًا فِي الْحَالِ لَضَعْفِهِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى عَامِلٍ غَيْرِهِ وَالْإِخْتِلَافُ مَمْنُوعٌ. وَأَجَازُهُ سَبْيُوهُ بِنَاءٍ عَلَى مَذْهَبِهِ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ. قَالَ الرُّضْيِيُّ: وَهُوَ الْحَقُّ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى وَجُوبِ الْإِتِّحَادِ، وَلَا ضَرُورَةَ تَلَجُّئٍ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَأَحْرَفِ التَّمَنِّي وَالتَّشْبِيهِ) جَمْعُ الْأَحْرَفِ لِأَنَّ التَّشْبِيهِ كَانَ وَالْكَافُ فَذَكَرَ الْجَرَّ عَامٌّ بَعْدَ خَاصٍّ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ نَدَرَ الْخ) أَيِ فَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ يَحْفَظُ وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَاسَهُ الْفَرَاءُ وَالْأَخْفَشُ مَطْلَقًا وَرَجَحَهُ فِي الْجَامِعِ وَالْكَوْفِيِّونَ إِنْ كَانَ صَاحِبُهَا ضَمِيرًا كَأَنَّ قَائِمًا فِي الدَّارِ، وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ الْحَالُ ظَرْفًا قَوِي تَقْدِيمُهَا وَالْأَضْعَفُ. وَرَجَحَهُ فِي التَّسْهِيلِ. وَضَابُطُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ خَيْرًا مُؤَخَّرًا، وَالْحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَبْتَدَأِ كَمَا رَأَيْتُ. أَمَّا تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَى الْجُمْلَةِ كَقَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ، فَمَمْتَنِعٌ إِجْمَاعًا كَمَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ وَمَحَلُّهُ إِذَا تَأَخَّرَ الْخَبَرُ كَالْمَثَلِ. فَإِنْ تَقَدَّمَ بَعْدَ الْحَالِ كَقَدْ لَكَ أَبِي وَأُمِّي، جَازَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، وَأَجَازَهُ ابْنُ بَرَهَانَ إِذَا كَانَتْ الْحَالُ الْمُتَقَدِّمَةُ ظَرْفًا نَحْوُ: «هَئِلَكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ» [الكهف: ٤٤] فَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ ظَرْفٌ وَهُوَ اللَّهُ، وَتَقَدَّمَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ لَكُونِهَا ظَرْفًا.

قَوْلُهُ: (فِي قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ التَّاءَ) هُوَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَهِيَ شَاذَةٌ فَمَطْوِيَّاتٌ حَالٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ عَامِلِهَا الظَّرْفِيِّ الْوَاقِعِ خَيْرًا وَهُوَ بِيَمِينِهِ، وَبَيْنَ مَبْتَدَأِهِ وَهُوَ السَّمَوَاتُ أَيْ، وَالسَّمَوَاتُ كَأَنَّ بِيَمِينِهِ حَالٌ كُونِهَا مَطْوِيَّاتٌ، وَصَاحِبُ الْحَالِ إِمَّا السَّمَوَاتُ أَوْ ضَمِيرُهَا فِي الْخَبَرِ. وَرَدَ الْمَانِعُونَ ذَلِكَ بِأَنَّ

٣٤٧ - وَنَحْوُ: «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا» مُسْتَجَارٌ لَنْ يَهِنَ تَقَدَّمَ أَنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ مُتَقَدِّمَةً، وَاسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَهِيَ: مَا إِذَا فُضِّلَ شَيْءٌ فِي حَالٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فِي حَالٍ أُخْرَى، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ فِي حَالَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ، وَالْأُخْرَى: مُتَأَخِّرَةً عَنْهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا» وَ «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا» فَ «قَائِمًا»، وَمُفْرَدًا مَنْصُوبًا بِأَحْسَنَ وَأَنْفَعُ، وَهُمَا خَالَانِ، وَكَذَا «قَاعِدًا»، وَمُعَانًا» وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَرَزَعَمَ السَّيرَافِيُّ أَنَّهُمَا خَبْرَانِ مَنْصُوبَانِ بِكَانَ الْمَحْذُوفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: «زَيْدٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا كَانَ قَاعِدًا»، وَزَيْدٌ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو إِذَا كَانَ مُعَانًا». وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ عَلَى أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، وَلَا تَأْخِيرُهُمَا عَنْهُ؛ فَلَا تَقُولُ «زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنْهُ» وَلَا تَقُولُ «زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا».

٣٤٨ - وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ - فَأَعْلَمَ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لأنها بمعنى مقبوضة، ومطويات حال من السموات، وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات، والتقدير: والأرض جميعاً مقبوضة له هي والسموات حال كونها مطويات بيمينه، والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله: يوم القيامة.

قوله: (ونحو زيد النح) مبتدأ خبره مستجاز، ويهين بالكسر أي يضعف وأصله يوهن حذف الواو لوقوعها بين عدوتيهما الباء والكسرة، ونحو مضاف، وجملة زيد مفرداً إلى قوله: معاناً مضاف إليه لقصد لفظها، ولا حاجة إلى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله:

أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفَا

كما بينه الشرح.

قوله: (وهما خالان) فقائماً حال من الضمير في أحسن، وقاعداً حال من الضمير المجرور بمن، والعامل فيهما أحسن.

قوله: (منصوبان. بكان النح) صريح في أن كان ناقصة، والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامّة، والمنصوبان خالان من فاعلها. ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة. ويرد أن فيه تكلف إضمار ستة أشياء إذا وكان واسمها أو فاعلها، أولاً وثانياً ويلزم عليه إعمال أفعل النصب في إذا مع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه إلا أن يجاب بالتوسع في الظرف دون الحال.

قوله: (زيد إذا كان النح) أي يؤتى إذا للاستقبال، ويأذ للماضي.

قوله: (فاعلم). جملة معترضة تعريضاً برد قول ابن عصفور الآتي.

يَجُوزُ تَعَدُّدُ الْحَالِ وَصَاحِبُهَا مُفْرَدًا، أَوْ مُتَعَدِّدًا.

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا» فَ «رَاكِبًا، وَضَاحِكًا»: حَالَانِ مِنْ «زَيْدٍ» وَالْعَامِلُ

فِيهِمَا «جَاءَ».

وَمِثَالُ الثَّانِي: «لَقِيتُ هِنْدًا مُضْعِدًا مُنَحْدِرَةً» فَ «مُضْعِدًا»: حَالٌ مِنَ الثَّاءِ، وَ «مُنَحْدِرَةً»

حَالٌ مِنَ «هِنْدٍ» وَالْعَامِلُ فِيهِمَا «لَقِيتُ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٩٠] لَقِيَ ابْنِي أَخَوِيهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ؛ فَأَصَابُوا مَعْنَمًا

فَ «خَائِفًا» حَالٌ مِنَ «ابْنِي»، وَ «مُنْجِدِيهِ» حَالٌ مِنَ «أَخَوِيهِ» وَالْعَامِلُ فِيهِمَا «لَقِيَ».

قوله: (يجوز تعدد الحال) أي لشبهه بالخبر في كونه محكوماً به في المعنى على صاحبها،

وبالنسبة في إفهام الانصاف بصفة وإن لم يكن ذلك بالقصد، بل بالتبع بما هو المقصود منه وهو

تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه. ويجب تعدده مع إما نحو: «إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا» [الإنسان: ٣]

ومع لا كجاء زيد لا خائفاً، ولا أسفاً. وأما قوله:

قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِغَضَبِي

ولكن بأنواع الخدائع والمكر فضرورة.

قوله: (حالات من زيد) أي فهي حال مترادفة فإن جعلت الثانية حالاً من الضمير في الأولى

كانت متداخلة. ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فأكثر على شيء واحد، لزعهم أن

العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياساً على الظرف. فالمنصوب الثاني إما نعت للأول، أو

حال متداخلة، واستثنوا أفعال التفضيل فإنه يعمل في حالين كما مر، لأنه باعتبار ما تضمنه من معنى

المفاضلة بين شيئين في قوة عاملين إذ المعنى: زيد يزيد حسنه في حال قيامه على حسنه قاعد،

أورد بأن القياس على الظرف مع الفارق. إذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف

تقييد الحدث بقيدتين مختلفتين فجائز كالوصفين.

قوله: (ومثال الثاني) أي تعدد الحال لتعدد صاحبها. وهذا القسم إن اختلف فيه لفظ الحالين

أو معناهما وجب تفريقهما إما مع تأخيرهما كما مثله. أو مع إيلاء كل حال صاحبها كلقيت مصعداً

زيداً منحدرًا. وإن اتحدا لفظاً ومعنى، وجب جمعهما لأنه أخصر، سواء اتحد معنى العامل وعمله

في صاحب الحال نحو: «وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ» [إبراهيم: ٣٣] وَ «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ» [الأعراف: ٥٤] أو اختلف معنى العامل كجاء زيد وذهب عمرو مسرعين، أو

عمله كضربت عمراً قائمين، وجاء زيد وضربت عمراً راكبين، ونقل عن الرضي أنه لا مانع من

التفريق حيثئذ كلقيت راكباً زيداً راكباً، أو لقيت زيداً راكباً راكباً. ويظهر أن العامل في الحال عند

تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلاً، لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد، أفاده

الصبان.

فَعِنْدَ ظُهُورِ الْمَعْنَى تُرَدُّ كُلُّ حَالٍ إِلَى مَا يَخْلُقُ بِهِ، وَعِنْدَ عَدَمِ ظُهُورِهِ يُجْعَلُ أَوَّلُ الْحَالَيْنِ لِثَانِيهِمَا الْأَوَّلِ الْأَسْمَيْنِ؛ فَبَيْنَ قَوْلِكَ: «لَقَيْتُ زَيْدًا مُضْعِداً مُنْحَدِراً» يَكُونُ «مُضْعِداً» حَالاً مِنْ زَيْدٍ، وَ «مُنْحَدِراً» حَالاً مِنَ الثَّاءِ.

٣٤٩ - وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا فِي نَحْوِ: «لَا تَغْثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِداً»
تَنْقَسِمُ الْحَالُ إِلَى مُؤَكَّدَةٍ، وَغَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ، فَالْمُؤَكَّدَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ، وَغَيْرِ الْمُؤَكَّدَةِ مَا سِوَى الْقِسْمَيْنِ.

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمُؤَكَّدَةِ: مَا أَكَّدَتْ عَامِلُهَا، وَهِيَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْبَيْتِ، وَهِيَ: كُلُّ وَضْفٍ دَلَّ عَلَى مَعْنَى عَامِلِهِ، وَخَالَفَهُ لَفْظاً، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، أَوْ وَافَقَهُ لَفْظاً، وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ فِي الْكَثَرَةِ؛ فَمِثَالُ الْأَوَّلِ «لَا تَغْثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِداً»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «ثُمَّ وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ» [التوبة: ٢٥]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا تَغْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ» [الأعراف: ٧٤]، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا» [النساء: ٧٩]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ» [الأعراف: ٥٤].

فَإِنْ قُلْتَ: حَيْثُ إِنْ تَعَدَّدَ الْحَالُ بِالْحَمَلِ عَلَى تَعَدُّدِ النِّعَتِ فَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ إِلَّا حَيْثُ يَجُوزُ جَمْعُ النِّعَتِ وَذَلِكَ بِأَنْ يَتَّحِدَ الْعَامِلُ مَعْنَى وَعَمَلًا. وَإِلَّا وَجِبَ التَّفْرِيقُ فَلَا يَقَالُ: جَاءَ زَيْدٌ وَضُرِبَتْ عَمْرًا الْعَاقِلِينَ وَلَا: جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ، بَلْ: يَجْعَلُ كُلُّ نِعَتٍ بِجَنْبِ صَاحِبِهِ لئَلَّا يَجْتَمِعَ عَلَيْهِ مَوْثِرَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَيَكُونُ مَرْفُوعًا مَنْصُوبًا.

فَالْجَوَابُ أَنَّ الْحَالَ لِكَوْنِهِ مَنْصُوبًا أَبَدًا لَا يَضُرُّهُ اخْتِلَافُ عَمَلِ الْعَامِلِينَ فِي صَاحِبِهِ فَيُمْكِنُ ادِّعَاءُ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَجْمُوعُهُمَا لِاتِّحَادِ عَمَلِهِمَا فِيهِ، بِخِلَافِ النِّعَتِ فَإِنَّهُ تَابِعٌ لِمَنْعُوتِهِ فِي الْعَمَلِ فَيَلْزِمُ كَوْنَهُ مَرْفُوعًا مَنْصُوبًا مِثْلًا، وَحَمَلٌ عَلَيْهِ اخْتِلَافُ الْمَعْنَى فَقَطُّ طَرْدًا لِلْبَابِ فَتَدْبِرُ.
قوله: (إلى ما يخلق به) أي تقدم أو تأخر.

قوله: (بجعل أول الحالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه، ولا يعكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة فإن جعل كل حال بجنب صاحبها فلا كلام في جوازه.

قوله: (إلى مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدونها. وادعى المبرد والفراء والسهيلي أن الحال لا تكون مؤكدة بل هي مبينة أبدأ، لأن الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة.

قوله: (وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبينة لأنها تبين هيئة صاحبها، ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب.

قوله: (على قسمين) زاد الموضح ثالثاً وهي المؤكدة لصاحبها نحو: «لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعاً» [يونس: ٩٩].

قوله: (لا تَغْثُ) يقال عثا يعثو عثواً، من باب قعد. وعثى يعثى عثياً من باب فرح. وعلى

٣٥٠ - وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَهِيَ: مَا أَكَّدَتْ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ، وَشَرَطَ الْجُمْلَةَ: أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً، وَجُزْءًا مَعْرِفَتَانِ، جَامِدَانِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا، وَأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٩١] أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارٍ؟
فَ «عَطُوفًا، وَمَعْرُوفًا» خَالَانِ، وَهُمَا مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْأَوَّلِ، «أَحَقُّهُ عَطُوفًا» وَفِي الثَّانِي: «أَحَقُّ مَعْرُوفًا».

الثاني جاءت الآية وأما مثال الناظم؛ فإن كان بفتح المثلثة كلا تخش، فكذلك أو بضمها كلا تدع فمن الأول.

قوله: (مضمون الجملة) هو مصدر مسندها مضافاً للمسند إليه إن كان المسند مشتقاً بقيام زيد في: زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للمسند إليه مخبراً عنه بالمسند إن كان جامداً ككون زيد أخاك في: زيد أخوك عطوفاً. وهذا هو الممكن هنا لما سيأتي من اشتراط جمود جزأي الجملة والتأكيد في الحقيقة للآزم الكون أحياناً وهو العطف، والحنو كما قاله الشنواني ففي كلامه حذف مضاف أي ما أكدت لازم مضمون الجملة.

قوله: (وشروط الجملة الخ) يمكن أخذ هذه الشروط من المتن فتعريف جزأيها من كونها مؤكدة بالحال إذ لا يؤكد إلا ما عرف عند البصريين، والاسمية والجمود من إضمار عامل الحال أو من كونها مؤكدة للجملة. إذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملاً في الحال فلا يضم عاملها، وتكون هي مؤكدة له لا لمضمون الجملة. والمراد بالجمود المحض ليخرج نحو: أنا الأسد مقداماً، فإنها مؤكدة لعاملها وهو الأسد لتأويله بالشجاع لا للجملة لأن ليس جامداً محضاً. وكذا زيد أبوك عطوفاً وهو الحق بيناً كما في التسهيل لتأويل الأب بالعاطف، والحق بالواضح فجمودهما ليس محضاً ولما كان عطف الأخ وحنوه قليلاً بالنسبة للأب، وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به بل جعل جامداً محضاً بخلاف الأب.

قوله: (أنا ابن دارة) هي اسم أمه، ويا للاستغاثة وإنما كان معروفاً مؤكداً للجملة لاشتغال نسبه بذلك حتى لا يجهل.

قوله: (محذوف وجوباً) أي لأن الجملة كالعوض منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض.

قوله: (في الأول) يعني به: زيد أخوك الخ، ويعني بالثاني الاثنين بعده، ومراده أن المبتدأ إذا كان غير أنا يقدر الفعل مبنياً للفاعل، ومع أنا للمفعول أو يقدر حقني فعل أمر.

قوله: (أحقه) بفتح فضم من حققت الأمر بالتخفيف أي تحققت أو بضم فكسر من أحققته بمع. أثبتته، وأحق الثاني بضم ففتح لا غير.

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ فَلَا تَقُولُ: «عَطُوفاً زَيْدٌ أَخُوكَ» وَلَا «مَعْرُوفاً أَنَا زَيْدٌ» وَلَا تَوَسِّطُهَا بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ؛ فَلَا تَقُولُ: «زَيْدٌ عَطُوفاً أَخُوكَ».

٣٥١ - وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً»

الْأَصْلُ فِي الْحَالِ وَالْخَبَرِ وَالصِّفَةِ الْإِفْرَادُ، وَتَقَعُ الْجُمْلَةُ مَوْقِعَ الْحَالِ، كَمَا تَقَعُ مَوْقِعَ الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ، وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رَابِطٍ، وَهُوَ فِي الْحَالِيَّةِ: إِمَّا ضَمِيرٌ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ» أَوْ وَآوٍ - وَتُسَمَّى وَآوُ الْحَالِ، وَوَآوُ الْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَتُهَا صِحَّةٌ وَقُوعٌ «إِذْ» مَوْقِعُهَا - نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَائِمٌ» التَّقْدِيرُ: إِذْ عَمَرُو قَائِمٌ، أَوْ الضَّمِيرُ وَالْوَاوُ مَعاً، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً».

٣٥٢ - وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوْتَ ضَمِيرًا، وَمِنْ الْوَآوِ خَلَّتْ

٣٥٣ - وَذَاتُ وَآوٍ بَعْدَهَا أَوْ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنَّ مُسْتَدَا

الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا: إِنْ صُدِّرَتْ بِمُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ لَمْ يَجْزَ أَنْ تَقْتَرَنَ بِالْوَاوِ، بَلْ لَا تُرْبِطُ إِلَّا

قوله: (ولا يجوز تقديم الخ) أي لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف المؤكدة لعاملها فإنها كالمصدر المؤكد يجوز تقديمه.

قوله: (وموضع الحال) ظرف مكان لتجيء شاذ لعدم اجتماعه معه في المادة، والمراد موضع الحال المفردة أو الأصلية فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة لا نائية عنها، بدليل تقسيمه الحال إلى مفرد وجملة، كالخبر والنعته.

قوله: (ولا بد فيها من رابط) لا بد أيضاً من كونها خبرية غير تعجبية، ولا مصدرة بعلم استقبال كسوف، ولن وأداة الشرط. فلا يقال: جاء زيد إن يسأل يعطى لاستقبالها كما قاله المطرزي فإن أردت صحة ذلك فقل: وهو أن يسأل الخ فتكون جملة اسمية، دماميني. وصحح بعضهم وقوعها حالاً في نحو لأضربه إن ذهب أو مكث، لانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله إذ المعنى: لأضربه على كل حال، وجعل منه: «فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ» [الأعراف: ١٧٦] على كل حال لكن يبعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل.

قوله: (وواو الابتداء) أي لدخولها كثيراً على المبتدأ وإن لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال.

قوله: (صحة وقوع إذ موقعها) أي لأنها تشبه إذ في كونها هي وما بعدها قيداً للعامل السابق كما أن إذ كذلك. وليس المراد أنها بمعناها إذ الحرف لا يرادف الاسم.

قوله: (إن صدرت بمضارع) خرج المصدرة بمعمولة فتربط بالواو. ولذا جَوَزَ البيضاوي جعل: «وَأَيَّاكَ تَسْتَعِينُ» [الفاتحة: ٥] حالاً من فاعل نعبد، وقوله مثبت أي غير مقترن بقدر وإلا

بالضَّمِير، نَحْو: «جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وَجَاءَ عَمْرُو تَقَادُ الْجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ» وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الْوَاوِ؛ فَلَا تَقُولُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ».

فَإِنْ جَاءَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا ظَاهِرُهُ ذَلِكَ أَوَّلَ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ بَعْدَ الْوَاوِ؛ وَيَكُونُ الْمُضَارِعُ خَبَرًا عَنْ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأِ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ» وقوله:

[١٩٢] فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَزْهَنُهُمْ مَالِكَا
ف «أَصُكُ، وَأَزْهَنُهُمْ» خَبَرَانِ لِمُبْتَدَأٍ مَخْذُوفٍ؛ وَالتَّقْدِيرُ: وَأَنَا أَصُكُ، وَأَنَا أَزْهَنُهُمْ.

٣٥٤ - وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَ بِوَاوٍ، أَوْ بِمُضْمَرٍ، أَوْ بِهِمَا

الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً، أَوْ فِعْلِيَّةً، وَالْفِعْلُ إِمَّا مُضَارِعٌ، أَوْ مَاضٍ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، إِمَّا مُثَبَّتَةٌ، أَوْ مَنْقِيَّةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا صُدِّرَتِ الْجُمْلَةُ بِمُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ لَا تَصْجُبُهَا الْوَاوُ، بَلْ لَا تُزْبِطُ إِلَّا بِالضَّمِيرِ فَقَطْ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ

لزمته الواو نحو: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الصف: ٥] وكما تمتنع في المثبت تمتنع في المنفي بلا، كما في الشارح نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾ ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ﴾ والمنفي بما كقوله:

عَهْدْتُكَ مَا تَضْبُو وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتِيماً

بخلاف المنفي بلم أو لما، فإن مضيه يقربه من الماضي الجائز الاقتران بها. وكذا تمتنع في الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو: ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْتَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] والمؤكد لمضمون جملة كهو الحق لا شك فيه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] والجملة التالية الاسمية كانت كما ضربت أحداً إلا زيد خير منه أو ماضوية. كما تكلم زيد إلا قال حقاً: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا﴾ [الحجر: ١١] الخ وشذ قوله:

نِعْمَ امْرَأَةً هَرِمَ لَمْ تَغْر نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا

وقيل غير شاذ، وجملة الماضي المتلو بأو نحو لأضر به ذهب أو مكث ومنه قوله:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِخْ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلًا

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت.

قوله: (تَقَادُ الْجَنَائِبُ) جمع جنينة وهي الفرس تساق بين يدي الأمير بلا ركوب.

قوله: (أَظَافِيرُهُمْ) أي أسلحتهم.

قوله: (إِمَّا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةٌ الْخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو في واحدة، وتجاوز

في الخمسة الباقية. وليس على إطلاقه في بعضها كما مر، وسننبه عليه.

يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُرَبِّطَ بِالْوَاوِ وَخَدَّهَا، أَوْ بِالضَّمِيرِ وَخَدَّهُ، أَوْ بِهِمَا؛ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْجُمْلَةُ
الاسْمِيَّةُ: مُثَبِّتَةٌ، أَوْ مَنفِيَّةٌ، وَالْمُضَارِعُ الْمَنفِيُّ، وَالْمَاضِي: الْمَثْبُتُ، وَالْمَنفِيُّ.
فَقُولُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَائِمٌ، وَجَاءَ زَيْدٌ عَلَى رَأْسِهِ» وَكَذَلِكَ الْمَنفِيُّ، وَقُولُ: «جَاءَ
زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ، أَوْ وَلَمْ يَضْحَكْ، أَوْ وَلَمْ يَقُمْ عَمَرُو، وَجَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ قَامَ عَمَرُو، وَجَاءَ زَيْدٌ قَدْ
قَامَ أَبُوهُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ قَامَ أَبُوهُ» وَكَذَلِكَ الْمَنفِيُّ، وَنَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَمَا قَامَ عَمَرُو، وَجَاءَ زَيْدٌ
مَا قَامَ أَبُوهُ، أَوْ وَمَا قَامَ أَبُوهُ».

وَيَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا أَيْضاً الْمُضَارِعُ الْمَنفِيُّ بِلا؛ فَعَلَى هَذَا تَقُولُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَلَا يَضْرِبُ
عَمراً بِالْوَاوِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بِالْوَاوِ كَالْمُضَارِعِ الْمَثْبُتِ، وَأَنَّ
مَا وَرَدَ مِمَّا ظَاهِرُهُ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ: «فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ»
[يونس: ٨٩] بِتَخْفِيفِ الثَّوْنِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَنْتُمَا لَا تَتَّبِعَانِ؛ فَ «لَا تَتَّبِعَانِ» خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ.

٣٥٥ - وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمِلٌ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلٌ

يُحَذَفُ عَامِلُ الْحَالِ: جَوَازاً، أَوْ وَجُوباً.
فَمِثَالُ مَا حَذَفَ جَوَازاً أَنْ يَقَالَ: «كَيْفَ جِئْتُ» فَتَقُولُ: «رَاكِباً» تَقْدِيرُهُ: «جِئْتُ رَاكِباً»،
وَكَقَوْلِكَ: «بَلَى مُسْرِعاً» لِمَنْ قَالَ لَكَ: «لَمْ تَسِرْ» وَالتَّقْدِيرُ: «بَلَى سِرْتُ مُسْرِعاً»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى: «أَيَخْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ» [القيامة: ٤]
التقدير - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - بَلَى نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ.

قوله: (الجملة الاسمية) أي غير المؤكدة لمضمون جملة، والمعطوفة على حال، والواقعة
بعد إلا كما مر.

قوله: (والمضارع المنفي) أي بغير لا وما.
قوله: (والماضي المثبت) أي غير التالي لئلا، والمثلوث بأو. واشترط البصريون اقترانه بقدر
مطلقاً ظاهرة أو مقدرة. والمختار لا تلزمه إلا مع الواو كجاء زيد وقد قام أبوه، فإن قيل: وقام
أبوه وجب تقدير قد، ويجوز إثباتها وعدمه في غير ذلك إلا ما يمتنع قرنه بالواو، فتمتنع فيه قد
أيضاً.

قوله: (خطل) بمهملة فمعجمة أي منع قوله: (يحذف عامل الحال) أي غير المعنوي أما هو
كالظرف واسم الإشارة فلا يحذف عليم أو لا أما الحال نفسها فالأصل جواز حذفها لأنها فضلة،
وقد يمتنع ككونه محصوراً فيه نحو ما ضربت زيداً إلا قائماً، أو نائباً عن عامله: ك «هَنِيئاً مَرِيئاً»
أي كُلُّهُ هَنِيئاً أو توقف عليه المراد ك «قَامُوا كُسَالَى» [النساء: ١٤٢] أو جواباً، أو نائباً عن خبر
كان، ومثلهما في الشرح فلا تحذف الحال في شيء من ذلك.

وَمِثَالُ مَا حُذِفَ وَجُوباً قَوْلُكَ: «زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا» وَنَحْوُهُ مِنَ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ؛ وَكَالْحَالِ النَّائِيَةِ مَنَابِ الْخَبَرِ؛ نَحْوُ: «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا» التَّقْدِيرُ: إِذَا كَانَ قَائِمًا، وَقَدْ سَبَقَ تَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

وَمِثْلًا حُذِفَ فِيهِ عَامِلُ الْحَالِ وَجُوباً قَوْلُهُمْ: «اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا، وَتَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا، فَ«صَاعِدًا، وَسَافِلًا»: حَالَانِ، عَامِلُهُمَا مَحذُوفٌ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: «فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، وَذَهَبَ الْمُتَصَدِّقُ بِهِ سَافِلًا».

هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُطْلٌ» أَيُّ بَعْضُ مَا يُحَذَفُ مِنْ عَامِلِ الْحَالِ مُنْعَ ذِكْرُهُ.

التمييز

٣٥٦ - أَسْمٌ بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ، نَكْرَةٌ، يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فُسِّرَ.

قوله: (اشتريته الخ) أي من كل حال تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدرج، ويجب اقترانها بالفاء أو بضم كما يجب حذف عاملها. وصاحبها كما قدره الشارح بقوله: فذهب الثمن، فالمعطوف بالفاء جملة خبرية محذوفة فإن قدر فاذهب بالعدد صاعداً كانت إنشائية. وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخاً نحو: أقائمًا. وقد قعد الناس! أي أثبت قائماً، وحذف العامل في كل ذلك قياسي، أما في نحو هنيئاً فسماعي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

التمييز

هو لغة تخليص شيء من شيء ومنه: «وَأَمْتَارُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ» [يس: ٥٩] أي انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتي مجازاً من إطلاق المصدر على اسم الفاعل، ثم صار فيه حقيقة عرفية.

قوله: (اسم) أي صريح لأن التمييز لا يكون جملة، ومبين صفة لاسم، ولا يصح جره صفة لمن، لأنها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالنكرة، ولا نصبه حالاً منها إذ لا يساعده الرسم إلا عند ربيعة.

قوله: (بما قد فسر) الضمير المستتر في: فسر يعود للتمييز، والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها. ولم يبرز لأمن اللبس كما مر. واعترضه الموضح بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نسبة. مع أن تمييز النسبة إنما ينصب بغير مفسره، وهو نفس الجملة أو ما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة المفسرة، وأجاب الأشموني بأن كلاً من الجملة والفعل يوصف بالإبهام من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسراً لهذا أو لهذا باعتبار

٣٥٧ - كَشَبَرِ اَرْضًا، وَقَفِيْزٍ بُرًا، وَمَنْوِيْنٍ عَسَلًا وَتَمْرًا
تَقْدَمُ مِنَ الْفَضْلَاتِ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَالْمَفْعُولُ فِيهِ،
وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَالْمُسْتَنْثَى، وَالْحَالُ، وَبَقِيَ التَّمْيِيزُ - وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْبَابِ - وَيُسَمَّى
مُفَسِّرًا، وَتَفْسِيرًا، وَمُبَيِّنًا، وَتَبْيِيْنًا، وَمُمَيِّزًا، وَتَمْيِيزًا.
وَهُوَ: كُلُّ اسْمٍ، نَكْرَةٍ، مُتَضَمِّنٍ مَعْنَى «مِنْ»، لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ مِنْ إِجْمَالٍ، نَحْوُ: «طَابَ زَيْدٌ
نَفْسًا، وَعِنْدِي شَبْرٌ أَرْضًا».
وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى مِنْ» مِنَ الْحَالِ؛ فَإِنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى «فِي».

نسبتهما. فيصدق أنه نصب بمفسره، فالمتن على عمومه، ويجري على كل من القولين، أو يقال
هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله: انصبين بأفعلا، فإنه يدل على أن أفعال ليس مفسراً به وإلا كان
محض تكرار فيقاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة أو أنه مقيد بقوله: كشبر أرضاً، بأن يجعل حالاً
من ما، أي ينصب بالذي فسرته حال كونه كشبر أرضاً، فيخرج تمييز النسبة. وعلى هذين فإنما
خص المفرد بالذكر لأنه جامد غالباً، فربما يتوهم أنه لا يعمل.

قوله: (وقفيز برا) مقدار القفيز من الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعاً، ومن الكيل ثمانية
مكايك، والمكوك صاع كما في الصبان، وفي السجاعي صاعان ونصف، وفي الصحاح المكوك
ثلاث كيلجات، والكيلجة مناً وسبعة أثمان مناً، والمنا كعصا أفصح من المن بالتشديد: رطلان،
وتثنيته منوان، وجمعه أمناء اهـ. وهذا أقرب إلى الثاني فالقفيز مقدار مساحي وكيلى، والمراد هنا
الثاني لذكر المساحي في شبر أرضاً، والوزني في منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح، وجمعه
أقفزة وقفزان كركبان وهو للعراقي كالأردب لمصر، والمربد للحجاز، والرساق لخراسان.

قوله: (كل اسم الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطاً فأدخل فيه كل التي للأفراد. وليس
حداً حقيقياً وارداً على الماهية حتى تنافيه كل، لكن اعترض بأنه يشمل نحو: عندي عشرة دراهم
بتنوين عشرة: «وَائْتْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا» [الأعراف: ١٦] لأنه على معنى من، مع أنه ليس تمييزاً بل
بدل، لأن تمييز العشرة لا يرفع، وتمييز العدد المركب لا يجمع. ويجاب بأنه ليس على معنى من
بل المراد عشرة هي دراهم، وائتي عشرة هي أسباط، وأما المجرور في نحو: رطل زيت وقفيز بر
بالإضافة فلا يرد لأنه يسمى تمييزاً. كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سيأتي وغيرهما.
وعلى منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لإخراجه من الضابط بملاحظة قيد النصب، كما فعل في
التسهيل، وإن كان حكماً.

قوله: (نكرة) خرج المعرفة في نحو: حسن وجهه بالنصب فإنه مشبه بالمفعول به لا تمييز
عند البصريين، ولا يرد: وطبت النفس، لأن أل فيه زائدة.
قوله: (تضمن معنى من) ليس المراد أنها مقدرة في الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها بل إنه

وَقَوْلُهُ: «لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ» اخْتِرَارٌ مِمَّا تَضَمَّنَ مَعْنَى «مَنْ» وَائِسَ فِيهِ بَيَانٌ لِمَا قَبْلَهُ: كَاسِمٍ «لَا» الَّتِي لِنَقْيِ الْجِنْسِ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ قَائِمٌ» فَإِنَّ التَّقْدِيرَ: «لَا مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ».

وَقَوْلُهُ: «لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ مِنْ إِجْمَالٍ» يَشْمَلُ تَوْعِي التَّمْيِيزِ، وَهُمَا: الْمُبَيِّنُ إِجْمَالِ ذَاتٍ، وَالْمُبَيِّنُ إِجْمَالِ نِسْبَةٍ.

فَالْمُبَيِّنُ إِجْمَالِ الذَّاتِ هُوَ: الْوَاقِعُ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ - وَهِيَ الْمَمْسُوحَاتُ، نَحْوُ: «لَهُ شَيْبَرٌ أَرْضًا» وَالْمَكِيلَاتُ، نَحْوُ: «لَهُ قَفِيرٌ بُرًّا» وَالْمَوْزُونَاتُ، نَحْوُ: «لَهُ مَتَوَانٍ عَسَلًا وَتَمْرًا» - وَالْأَعْدَادُ، نَحْوُ: «عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا».

مفيد لمعناها، وهو بيان ما قبله أي بيان جنسه. ولو بالتأويل كما أن من البيانية كذلك فشمّل تمييز العدد والمقادير ونحوهما. فإنه يبين جنس المعدود مثلاً وتمييز النسبة فإنه يبين جنس الشيء المقصود نسبة العامل إليه فمثلاً: طاب زيد نفساً، في تأويل طاب شيء زيد أي شيء يتعلق به وجنس هذا الشيء مبهم ففسر بنفساً.

قوله: (كاسم لا) مقتضى صنيعة أنه أراد بمعنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لإخراجه بقيد البيان، لكن يرد عليه حينئذ أن الحال لا تخرج بقوله: بمعنى من لأنها ترد للظرفية نحو: «إِذَا تُؤَدِّي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» [الجمعة: ٩] بل بمبين مع ملاحظة قيد آخر أي مبين للذوات لا للهيئات. وقد يجاب بأن المراد معاني من المشهورة لها كالابتداء والتبعض والاستغراق، فتخرج به الحال لأن الظرفية لم تشع فيها فمبين على هذا مخرج لاسم لا فقط أو أنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال، فقوله مبين قرينة على المراد للإخراج، والأول أكثر فائدة.

قوله: (إجمال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب أن التمييز إنما يفسر الذوات مطلقاً. غاية الأمر أنها مقدرة في تمييز النسبة، إذ لا إبهام في تعلق الطيب بزيد مثلاً الذي هو النسبة، بل في متعلقها المنسوب إليه الطيب فيحتمل كونه داره أو علمه مثلاً. فالتمييز في الحقيقة لأمر مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه، وإنما سمي تمييز نسبة نظراً للظاهر.

قوله: (بعد المقادير) أي ونحوها مما أجرتة العرب مجراها لشبهه بها في مطلق المقدار، وإن لم يكن معيناً، كذئوب ماء ونحى سمناً، لشبهه بالكيل وعلى الثمرة مثلها زيدا لشبهه بالوزن أو المساحة، والحاصل أن تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع كما في التوضيح المقادير وما يشبهها، والعدد. والرابع ما كان فرعاً للتمييز كخاتم حديداً، وليس هذا حالاً عند المبرد والمصنف لجموده وتنكير صاحبه ولزومه. والغالب في الحال خلاف ذلك أما نحو: خاتمك حديداً فيتعين حالاً لتعريف صاحبه، وأوجب سيبويه فيهما الحالية لأنه ليس مقداراً ولا شبهه، دمايني. وأما تمييز التعجب فسيأتي ما فيه.

قوله: (والأعداد) ظاهره أن العدد من المقادير. وعليه ابن الحاجب، وجعله المصنف

وَهُوَ مَنصُوبٌ بِمَا قَسَرَهُ، وَهُوَ: شَبْرٌ، وَقَفِيزٌ، وَمَتَوَانٌ، وَعِشْرُونَ.
وَالْمُبِينُ إِجْمَالُ النَّسَبَةِ هُوَ: الْمَسُوقُ لِيَبَيِّنَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْعَامِلُ: مِنْ فَاعِلٍ، أَوْ مَفْعُولٍ،
نَحْوُ: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»، وَمِثْلُهُ: «اشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا» [مريم: ٤]، وَ«غَرَسْتُ الْأَرْضَ
شَجَرًا»، وَمِثْلُهُ: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا» [القمر: ١٢].
فَ «نَفْسًا» تَمَيِّزٌ مَنقُولٌ مِنَ الْفَاعِلِ، وَالْأَصْلُ: «طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ»، وَ«شَجَرًا» مَنقُولٌ مِنَ

قَسِيمِهَا لَا قِسْمًا مِنْهَا لِعَدَمِ صَحَةِ إِضَافَةِ الْمَقْدَارِ إِلَيْهِ، فَلَا يُقَالُ: مَقْدَارُ عَشْرَةٍ، كَمَا يُقَالُ: مَقْدَارُ
شَبْرٍ إِسْقَاطِي، أَيْ فَالْمَرَادُ بِالْمَقْدَارِ مَا يَقْدَرُ بِهِ غَيْرُهُ كَالرُّطْلِ لِلزَّيْتِ. مَثَلًا. وَأَمَّا الْعَدَدُ فَهُوَ نَفْسُ
الْمَعْدُودِ، إِذِ الْعَشْرَةُ هِيَ نَفْسُ الرِّجَالِ. وَعَلَى هَذَا فَيَعْطَفُ قَوْلُهُ، وَالْأَعْدَادُ عَنِ الْمَقَادِيرِ لَا عَلَى
الْمَسْوُوحَاتِ.

قوله: (بما فسرته) أي بلا خلاف وإنما عمل المفسر بالفتح مع جموده لشبهه اسم الفاعل في
الاسمية، وطلب معموله في المعنى، ووجود ما به تمام الاسم وهو التثوين والتثنية فغشرون درهماً
شبيه بضاربين زيدا، ورطل زيتاً، بضارب زيدا. وقيل لشبهه بأفعل من، ورجحه المصريح.

قوله: (ليبين ما تعلق به العامل الخ) صريح في أن المبهم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كما
مر عن ابن الحاجب، فالتقسيم المار إنما هو بحسب الظاهر.

قوله: (من فاعل أو مفعول) بيان لما، واقتصاره عليهما يقتضي أن تمييز النسبة لا ينقل عن
غيرهما. وسيأتي ما في أفعل التفضيل، ثم أنه قد يكون غير محوّل أصلاً كتمييز التعجب في: لله
دره فارساً، ونحوه، بناءً على أنه من تمييز النسبة. وككرم زيد رجلاً أو ضيفاً، إن كان هو الضيف
فإنه غير محوّل عن شيء، ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير أن الأصل كرمت رجولية زيد أو
ضيافته لأن هذا المصدر عين التمييز فإن كان الضيف غير زيد كان محوّلًا عن الفاعل، ومنه امتثال
الإناء ماءً، بناءً على أن المحوّل عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلاً للفاعل المذكور إما على
الاكتفاء بصحة كونه فاعلاً ولو لل لازم المذكور وهو التحقيق، فمحوّل عن الفاعل. والأصل ملأ
الماء الإناء، والضابط أنه متى كان المنسوب إليه الحكم ظاهراً نفس التمييز في المعنى، كان غير
محوّل أصلاً كنعم رجلاً زيد، وما أحسن زيدا رجلاً. وإن كان في المعنى فاعلاً في الأول،
ومفعولاً في الثاني بخلاف: ما أحسن زيدا أدباً، فإنه محوّل عن المفعول أي ما أحسن أدب زيد
لأنه غير المنسوب إليه الحسن في المعنى، فتدبر.

قوله: (نحو طاب زيد نفساً) أي ونحو: عجبت من طيب زيد نفساً وزيد طيب نفساً، فهو
محوّل عن فاعل المصدر أو الوصف، والأصل عجبت من طيب نفس زيد، وزيد طيبة نفسه.
فالنسبة المميزة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل.

قوله: (ومثله) أي في أنه محوّل عن الفاعل إذ الأصل: اشتغل شيب الرأس،

المَفْعُول، وَالْأَصْلُ: «عَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ» فَبَيَّنَ «نَفْساً» الْفَاعِلَ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْفِعْلُ، وَبَيَّنَ «شَجَرًا» الْمَفْعُولَ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْفِعْلُ.

وَالنَّاصِبُ لَهُ فِي هَذَا النَّوْعِ هُوَ الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَهُ.

٣٥٨ - وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا أَجْرُزُهُ إِذَا أَضْفَتْهَا، كَ «مُدَّ حِنْطَةَ غَدًا»

٣٥٩ - وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ «مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»

أَشَارَ بِهِ «ذِي» إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْمُقَدَّرَاتِ - وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَسَاحَةِ، أَوْ

فَحَوَّلَ الْإِسْنَادَ عَنِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ الرَّأْسُ فَارْتَفَعَ بِدَلِّهِ، وَحَصَلَ فِي الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ إِبْهَامٌ فَجِيءَ بِذَلِكَ الْمُضَافِ الَّذِي كَانَ فَاعِلًا، وَجَعَلَ تَمِييزًا لِأَنَّ التَّفْصِيلَ بَعْدَ الْإِجْمَالِ أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْبَاقِي. وَقَدْ شَبَّهَ سَرِيانُ الشَّيْبِ فِي جَمِيعِ الرَّأْسِ بِاشْتِعَالِ النَّارِ فِي الْحَطَبِ بِجَامِعِ الْعُمُومِ أَوِ الْبَيَاضِ أَوْ اسْتِعْقَابِ الْفَنَاءِ فِي كُلِّ، فَاسْتَعْلَ اسْتِعَارَةً تَبْعِيَةً لِمَعْنَى امْتِلَاءٍ، أَوْ شَبَّهَ الشَّيْبَ بِالنَّارِ اسْتِعَارَةً بِالْكُنَايَةِ، وَاسْتَعْلَ تَخْيِيلًا، وَالْجَامِعُ مَا مَرَّ.

قوله: (هو العامل الذي قبله) أي من فعل أو شبهه كما مر مثاله. وقيل: الناصب له نفس الجملة، ولذلك يسمى التمييز المنتصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة، لأنها هي الناصبة له. واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المذهبين.

قوله: (بعد ذي) أي المقدرات ونحوها أي مما يشبهها كيلاً أو وزناً أو مساحة. وقوله: إذا أضفتها أي إلى التمييز بقرينة البيت بعد لأنه تقييد لهذا، أي فتمييز المقدرات إذا أضيفت له جر، أو لغيره نصب.

قوله: (كمد حنطة) مبتدأ، وغذا خبر كما في المكودي، أو الخبر محذوف أي عندي وغذا بدل أو حال، والكاف جارة للجملة لقصد لفظها.

قوله: (إن كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف، ومثل خبرها أي إن كان المقدار الذي أضيف مثل المضاف في: ملء الأرض ذهباً، وفي أنه مضاف لغير التمييز، وجب النصب بعده، هذا ما يفيد حل الشارح. وقال الأشموني والمرادي: إن كان أي المضاف مثل ملء الخ أي في أنه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه، ومثله قدر راحة سحاباً إذ لا يقال: ملء ذهب ولا قدر سحاب، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز النصب والجر بالإضافة بعد حذف المضاف إليه الأول كاشجع الناس رجلاً وأشجع رجلاً، وفيه أن الذي يغني عن المضاف إليه في أشجع الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الهمع، لأنه الذي يحل في محله فالأولى على هذا أن يعود اسم كان إلى التمييز المعلوم من المقام، أي إن كان التمييز مثل ملء الخ، في أنه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه وجب نصبه، وينبغي أن يراد بقوله: بعد ما أضيف أي لغير التمييز ما يعم المقدرات وغيرها ليكون للتقييد بقوله: إن كان الخ.

كَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ - فَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بَعْدَ هَذَا بِالْإِضَافَةِ إِنْ لَمْ يُصَفَ إِلَى غَيْرِهِ، نَحْوُ: «عِنْدِي شِبْرٌ أَرْضٍ، وَقَفِيرٌ بَرٌّ، وَمَتَوَا عَسَلٍ وَتَمَرٍ».

فَإِنْ أَضِيفَ الدَّالُّ عَلَى مِقْدَارٍ إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ وَجَبَ نَصْبُ التَّمْيِيزِ، نَحْوُ: «مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْنَ يُقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١].

وَأَمَّا تَمْيِيزُ الْعَدَدِ فَسَيَأْتِي حُكْمُهُ فِي بَابِ الْعَدَدِ.

٣٦٠ - وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصَبَنَ بِأَفْعَلَا مَقْضَلًا: كَ «لَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا»
التَّمْيِيزُ الْوَاقِعُ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ: إِنْ كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى وَجَبَ نَصْبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَجَبَ جَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ.

وَعَلَامَةُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى: أَنْ يَصْلُحَ جَعْلُهُ فَاعِلًا بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا،

فائدة: إذ محترزه وهو ما يعني عن المضاف إليه لا يكون في المقدرات وشبهها فلا حاجة لإخراجه منها. ولأن مما يجب فيه النصب لإضافته لغير التمييز مع عدم إغنائه نحو: لله دره فارساً، وويحه رجلاً، كما في الهمع. لكن يرد على هذا أن التمييز ليس للمضاف الذي هو در وويح، بل للمضاف إليه وهو الضمير على ما سيأتي. فالأوجه أن وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتّي إضافة المميز إليه فتأمل.

قوله: (فيجوز جر التمييز الخ) ظاهره كالمتمن أنه يسمى تمييزاً عند جره. وقال ابن هشام بخلافه، وإنما يجوز الجر إذا أريد بالشبر ونحوه نفس الشيء المقدر من البر والأرض مثلاً، فإن أريد به الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزاً أصلاً، لأنه على معنى اللام لا من. ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح.

قوله: (فإن أضيف الدال على المقدار) قيد به لأن الكلام في المقدرات وإن كان غيرها كذلك، ولذا أطلقه المرادي والأشموني، لكن الشارح جعل قوله: إن كان الخ، لبيان الواقع وبيان المراد من أضيف لا للاحتراز كما مر، فلا يضره التقييد بها.

قوله: (وجب نصب التمييز) أي بالنسبة إلى عدم الإضافة فلا يتنافى جواز جره بمن أخذاً مما سيأتي.

قوله: (والفاعل المعنى) مفعول لأنصبين قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة. والمعنى نصب بنزع الخافض كما في السندوبي، أو هو مفعول للفاعل إما منصوب أو مجرور بإضافته إليه من إضافة الوصف لمعموله، أي الفاعل الذي فعل المعنى أي قام به لأن فاعل العلو مثلاً في الحقيقة أي القائم به العلو هو المنزل.

نَحْوُ: «أَنْتَ أَعْلَى مَثَرًا، وَأَكْثَرُ مَالًا» فَ «مَثَرًا، وَمَالًا» يَجِبُ تَضَمُّنُهُمَا؛ إِذْ يَصَحَّ جَعْلُهُمَا فَاعِلَيْنِ بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا؛ فَتَقُولُ: أَنْتَ عَلَا مَثَرُكَ، وَكَثُرَ مَالُكَ.
وَمِثَالُ مَا لَيْسَ بِفَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى «زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ» فَيَجِبُ جَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ، إِلَّا إِذَا أُضِيفَ «أَفْعَلٌ» إِلَى غَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ جَيِّنِيذٌ، نَحْوُ: «أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا».

٣٦١ - وَيَعْدُ كُلُّ مَا أَفْتَضَى تَعَجُّبًا مَيَّزٌ، كَ «أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»
يَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ كُلِّ مَا دَلَّ عَلَى تَعَجُّبٍ، نَحْوُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا، وَأَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ

قوله: (إذ يصح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كالمتمن. إن هذا التمييز محوّل عن الفاعل الاصطلاحي كما ذهب إليه بعضهم ويؤيده حصره فيما مر تمييز النسبة في الفاعل والمفعول، وفيه أنه يفوت التفضيل المستفاد من أفعل، إذ لم تبين العرب فعلاً يؤدي معناه حتى يوضع مكانه. ولذا حقق ابن هشام أنه محوّل عن مبتدأ مضاف. والأصل منزلك أعلى فجعل المبتدأ تمييزاً والضمير المضاف إليه مبتدأ فانفصل وارتفع. وعلى هذا فمراده بقوله، والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب إليه المعنى أي المتصف به في الحقيقة لا أنه محوّل عنه اهـ. وقد يجاب بإمكان أن يراد: علا علواً زائداً، وكثر كثرة زائدة، فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بأن فواته غير ضار إذ لا يجب بقاءه في الفعل الموضوع مكان أفعل في غير هذا الباب فكذا فيه، فتدبر.

قوله: (ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعل بعضاً من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول في مثاله: زيد بعض الرجال وهند بعض النساء، فيجب فيه الجرح لوجوب إضافة أفعل لما هو بعضه وإنما نصب: في أكرم الناس رجلاً، مع أنه بعضه، لتعذر إضافة أفعل مرتين. فالحاصل أن تمييز أفعل ينصب في صورتين ويجر في صورة.

قوله: (وبعد كل الخ) قيل لا فائدة في هذا البيت إذ الإتيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له، وأجيب بأن المراد بقوله: ميز أي بالنصب وجوباً كما يشعر به المثال فيمتنع جرحه بالإضافة.

قوله: (ما دل على تعجب) أي بالوضع وهو ما أفعله وأفعل به أو بالعرض نحو: لله دره فارساً، وما بعده. والتمييز في كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز في نحو: لله دره فارساً لا يكون من تمييز النسبة إلا إذا علم مرجع الضمير كزيد لله دره فارساً ويا له رجلاً، وحسبك به ناصراً والله درك عالماً، أو كان بدل الضمير ظاهراً كالله در زيد رجلاً، فإن جهل المرجع كان من تمييز المفرد لأن افتقار الضمير المبهم إلى بيان عينه أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه، والضمير المعلوم بالعكس، اهـ وهو في الرضي أيضاً، ثم قال ما ملخصه: فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب إليه كهذه الأمثلة، إذ المعنى: لله در رجل هو زيد

أَبَا، وَلِلَّهِ دَرْكٌ عَالِمًا، وَحَسْبُكَ بَزِيدٌ رَجُلًا، وَكَفَى بِهِ عَالِمًا.

[١٩٣] وَيَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

٣٦٢. وَأَجْزُرُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى: كَ «طِبْتُ نَاسًا ثَقَدُ

يُجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بِمَنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى، وَلَا مُمَيِّزًا لِعَدَدٍ؛ فَتَقُولُ: «عِنْدِي

وكفى رجل هو زيد الخ. وهو في ذلك غير محول كما مر، وقد يكون متعلقه كما في طببت علماً هـ. والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير ما أفعله وأفعل به، وأما الضمير في نعم وبئس فقال الرضي وغيره من تمييز المفرد وإن علم مرجعه لأنه لا يعود إلا على التمييز، ونقل عن المصنف أنه من تمييز الجملة ومثله: رُبُّهُ رَجُلًا. وأما تمييز كم فمن تمييز العدد لأنها كناية عنه.

قوله: (ولله درك عالماً) الدر بفتح الدال اللبن. فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو يراد به لبن ارتضاعه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نشأ به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة. وعلى كل فإضافته لله للتعظيم لأنه منشئ العجائب.

قوله: (يا جارتا) مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً كيا غلاماً، وما للاستفهام التعظيمي مبتدأ، وأنت خبره، وجارة تمييز للنسبة لأن الضمير معلوم المرجع بالخطاب، أي لبیان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار.

قوله: (إن شئت) أشار به إلى جواز الجر لا أنه واجب، وقوله غير ذي العدد أي الصريح فلا ينافي أن تمييز كم يجز بمن وهو من ذي العدد لأنها غير صريحة فيه.
قوله: (والفاعل) بالجر عطف على ذي أي وغير الفاعل، والمعنى منصوب أو مجرور على ما مر.

قوله: (إن لم يكن فاعلاً) أي محولاً عنه فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحي، ومنه أفعال التفضيل على ما مر. وكذا عن المفعول لأن المحول عنهما مفسر للنسبة أو لذات مقدرة على ما مر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله. وذلك شرط في مجرور من البيانية، وكذا التمييز في: عشرون رجلاً، لا يصلح للحمل. لأنه مفرد، وما قبله متعدد فامتنعت من في هذه الثلاثة بخلاف غيرها من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلاً، وإن كان فاعلاً أو مفعولاً في المعنى كلفه درك فارساً، وأبرحت جاراً وما أحسن زيداً رجلاً فيجوز جره بمن وإن كان في الأولين فاعلاً في المعنى لأن مدلول الظاهر والضمير شيء واحد إذ المعنى: عظمت فارساً وعظمت جاراً، وفي الثالث مفعولاً معنى لكنه غير محول لأنه عين ما قبله ومن الجر قوله:

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأُ الْأَكْنَافِ رَحْبُ الدَّرَاعِ

وكذا يجز في: نعم رجلاً زيد، لأنه غير محول كما مر كقوله:

فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

شَبْرٌ مِنْ أَرْضٍ، وَفَقِيرٌ مِنْ بَرٍّ، وَمَتَوَانٌ مِنْ عَسَلٍ وَتَمْرٍ، وَعَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ، وَلَا تَقُولُ: «طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ» وَلَا «عِنْدِي عَشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ».

٣٦٣- وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدْ مَطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّضْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ! - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ، سَوَاءً كَانَ مُتَصَرِّفًا أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ؛ فَلَا تَقُولُ: «نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ» وَلَا «عِنْدِي دِرْهَمًا عَشْرُونَ». وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ، وَالْمَازِنِيُّ، وَالْمُبَرِّدُ، تَقْدِيمَهُ عَلَى عَامِلِهِ الْمُتَصَرِّفِ؛ فَتَقُولُ: «نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ، وَشَيْئًا اشْتَغَلَ رَأْسِي»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٩٤] أَتَهْجُرُ لِنَلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
وقوله:

[١٩٥] ضَيَعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ، وَشَيْئًا رَأْسِي أَشْتَغَلَا
وَوَافَقَهُمُ الْمُصَنِّفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ، وَجَعَلَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ قَلِيلًا.
فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ؛ فَقَدْ مَنَعُوا التَّقْدِيمَ: سَوَاءً كَانَ فِعْلًا، نَحْوُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا» أَوْ غَيْرَهُ، نَحْوُ: «عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا».
وَقَدْ يَكُونُ الْعَامِلُ مُتَصَرِّفًا، وَيَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا» فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ «رَجُلًا» عَلَى «كَفَى» وَإِنْ كَانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى فِعْلِ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ، وَهُوَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ؛ فَمَعْنَى قَوْلِكَ: «كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا» مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا.

قوله: (غرس الأرض الخ) مثال غير صحيح لأنه محول عن المفعول. وقد سمعت ما فيه.

قوله: (سبقًا) ماض مجهول ونائب فاعله يعود للفعل، ونزراً صفة مصدر محذوف أي سبق سبقاً نزراً لا حال من ضمير سبق كما قيل لأن القصد إسناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف.

قوله: (لا يجوز تقديم التمييز) أي لأنه كالتعت في الإيضاح فلا يتقدم مثله.

قوله: (ووافقهم المصنف) أي قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكاً بما سمع منه كقوله:

أَنْفُسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَثُونِ يُنَادِي جَهَارًا

وليس من التقديم قوله:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُغْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدْمَمًا

لأن المرء فاعل بمحذوف يفسره قر بالعيش مثيراً والمحذوف هو العامل في التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم.

حُرُوفُ الْجَرِّ

٣٦٤ - هَاكَ حُرُوفُ الْجَرِّ، وَهِيَ: مِنْ، إِلَى، حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى

٣٦٥ - مُذْ، مُنْذُ، رَبُّ، اللَّامُ، كَيْ، وَآوُ، وَتَا، وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَنَشَى

هَذِهِ الْحُرُوفُ الْعَشْرُونَ كُلُّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ، وَهِيَ تَعْمَلُ فِيهَا الْجَرُّ، وَتَقْدَمُ الْكَلَامُ عَلَى «خَلَا، وَحَاشَا، وَعَدَا» فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ «كَيْ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى» فِي حُرُوفِ الْجَرِّ. فَأَمَّا «كَيْ» فَتَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِذَا دَخَلَتْ عَلَى «مَا» الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ: «كَيْمَةً؟» أَيْ: لِمَةً؟ فَ «مَا» اسْتِفْهَامِيَّةٌ مَجْرُورَةٌ بِ «كَيْ»، وَحَذَفَتْ أَلِفُهَا لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا، وَجِيءَ بِالْهَاءِ لِلْسَكْتِ. الثَّانِي: قَوْلُكَ: «جِئْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا» فَ «أَكْرِمَ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِ «أَنْ» بَعْدَ

حُرُوفُ الْجَرِّ

سميت بذلك لأنها تعمل بالجر، كما قيل حروف النصب والجزم لذلك. أو لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي تضيفها وتوصلها إليها ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة. ولا يرد خلا وعدا في الاستثناء من حيث إنهما للإخراج لا للتوصيل لأن المراد أنها تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي، والمراد بالجر على هذا معناه المصدري، وعلى الأول الإعراب المخصوص، وقدمها على الإضافة لأنها تقدر بالحرف دون العكس. ولما قيل إن الجر في الإضافة بالحرف المقدر.

قوله: (هاك) اسم فعل بمعنى خذ، وحروف مفعوله، والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالكاف في رويدك وذلك وإياك وأرأيتك بمعنى أخبرني، وقد تبدل في هاك همزة متصرفه كذلك فيقال هاء هاؤم الخ.

قوله: (في موضعين) زيد عليهما ثالث وهو ما المصدرية وصلتها كقوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرٌّ فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ

أي للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الأخفش. وقيل: ما كافة لكي عن العمل كما تكف رب.

قوله: (ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة.

قوله: (وجيء بالهاء) أي وقفاً لتحفظ الفتحة الدالة على الألف وكذا يفعل بها مع سائر

حروف الجر كما سيأتي في قوله:

وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلِفُهَا وَأَوَّلُهَا أَلِفٌ إِنْ تَقِفَ

«كَيَّ»، وَ «أَنَّ» وَالْفِعْلُ مُقَدَّرَانِ بِمَصْدَرٍ مَجْرُورٍ بِـ «كَيَّ»، وَالتَّقْدِيرُ: جِئْتُ كَيَّ إِكْرَامَ زَيْدٍ، أَيْ لِإِكْرَامِ زَيْدٍ.

وَأَمَّا «لَعَلَّ» فَالْجَرْ بِهَا لُغَةٌ عَقِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ [١٩٦]

وَقَوْلُهُ:

[١٩٧] لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيبٌ

فـ «أَبِي الْمِغْوَارِ» وَالاسْمُ الْكَرِيمُ: مَبْتَدَأٌ، وَ «قَرِيبٌ»، وَ «فَضَّلَكُمْ» خَبَرَانِ، وَ «لَعَلَّ» حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ دَخَلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ؛ فَهُوَ كَالْبَاءِ فِي «يَحْسِبُكَ ذِرْهَمٌ».

وَقَدْ رُوِيَ عَلَى لُغَةٍ هُؤُلَاءِ فِي لَامِهَا الْأَخِيرَةِ الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ، وَرُوِيَ أَيْضاً حَذْفُ اللَّامِ الْأُولَى؛ فَتَقُولُ: «عَلَّ» يَفْتَحِ اللَّامَ وَكُسِرَها.

قوله: (بأن مضمرة) اعلم أن كي إن ذكرت أن بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعاً، أو ذكرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعاً، وإن خلت عنهما كمثاله احتملت الجارة بتقدير أن بعدها، والمصدرية بتقدير اللام قبلها، والثاني أولى لأن ظهور أن معها ضرورة، وظهور اللام كثير فالأولى الحمل عليه وإن قرنت بهما، فالأرجح كونها جارة مؤكدة للام فما جرى عليه الشرح احتمال مرجوح.

قوله: (عقيل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي.

قوله: (أبي المغوار) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل، ويروى: أبا علي عملها عمل كان، وأول البيت:

فَقُلْتُ اذْغُ أَخْرَى وَارْزُقِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

لعل الخ.

قوله: (شريم) بالشين المعجمة أي مشرومة، أي مفضضة.

قوله: (مبتدآن) أي ورفعهما محلي أو مقدر للجار الشبيه بالزائد على ما مر.

قوله: (حرف جر زائد) صوابه شبيه بالزائد، ومثلها لولا ورب، لأن الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد. وهذه تفيد الترجي والامتناع والتقليل. وإنما أشبهت الزائد في أنها لا تتعلق بشيء كما في المغني، وكذا أحرف الاستثناء في قول مر، ولا زائد على ذلك. فقوله: كالباء الخ، أي في عدم التعلق فقط لا من كل وجه.

قوله: (وروي أيضاً حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الأربعة من لغات لعل،

تصريح.

وَأَمَّا «مَتَى» فَالْجَرُّ بِهَا لَعْنَةُ هُذَيْلٍ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ: «أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِهِ»، يُرِيدُونَ «مِنْ كُمِهِ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

[١٩٨] شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لَجَجِ خُضِرٍ، لَهُنَّ نَثِيحٌ
وَسَيَاتِي الْكَلَامِ عَلَى بَقِيَّةِ الْعِشْرِينَ عِنْدَ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ عَلَيْهَا.

وَلَمْ يَعُدَّ الْمُصَنَّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ «لَوْلَا» مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَذَكَرَهَا فِي غَيْرِهِ.
وَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ أَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، لَكِنْ لَا تَجُزُّ إِلَّا الْمُضْمَرُ؛ فَتَقُولُ: «لَوْلَايَ،
وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاةُ» فَالْيَاءُ، وَالْكَافُ، وَالْهَاءُ - عِنْدَ سِيبَوِيهِ - مَجْرُورَاتٌ بِ «لَوْلَا».

وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَوُضِعَ ضَمِيرُ الْجَرِّ مَوْضِعَ ضَمِيرِ الرَّفْعِ؛
فَلَمْ تَعْمَلْ «لَوْلَا» فِيهَا شَيْئاً، كَمَا لَا تَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ، نَحْوُ: «لَوْلَا زَيْدٌ لَا تَيْتُكَ».
وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ أَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ - أَغْنَى «لَوْلَاكَ» وَنَحْوَهُ - لَمْ يَرِدْ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ، وَهُوَ
مَخْجُوجٌ بِثُبُوتِ ذَلِكَ عَنْهُمْ، كَقَوْلِهِ:

قوله: (يريدون من كمه) أي فهي عندهم بمعنى من الابتدائية.

قوله: (شرين الخ) ضمنه معنى روين فعداه بالباء أو هي بمعنى من التبعية، واللجج جمع
لجة بالضم وهي معظم الماء. ونثيح بنون فهمزة فياء فجيم كصهيل أي صوت عال وجملة لهن
نتيح حال من نون شرين العائدة للسحاب، لزعم العرب والحكماء أنها تدنو من البحر الملح في
أماكن مخصوصة، فتمتد منها خراطيم عظيمة كخراطيم الإبل فتشرب من مائه بصوت مزعج، ثم
تصعد في الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء، ثم تمطره
حيث شاء الله تعالى.

قوله: (ولم يعد المصنف لولا) كذا لم يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام إذا عوضنا عن باء
القسم فإنه يقال لله بالمد مع وصل الهمزة، وها الله لأفعلن بقطع همزة الله ووصلها مدأ وقصراً،
وأضعفها القطع مع القصير بل أنكرها ابن هشام. ويقال ألله بالقطع والقصير بلا تعويض شيء عن
الباء لما في التسهيل أن الجر بالباء المعوض عنها لا بهما خلافاً للأخفش. ومن وافقه لكن يؤيد
الأخفش أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء، والتاء عوض من الواو.

قوله: (إنها من حروف الجر) أي الشبيهة بالزائدة فلا تتعلق بشيء كرب ولعل الجارة، كما

مر.

قوله: (مجرورة بلولا) أي مع كونها في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف فلها محلان
على رأي سيبويه؛ فإن عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء إجماعاً، لأنها لا تجر
الظاهر. فقوله: وزعم الأخفش أنها في محل رفع أي فقط.

قوله: (ووضع ضمير الجر الخ) أي كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأت ولا أنت كأتا، ولا

[١٩٩] أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ وَقَوْلُهُ:

[٢٠٠] وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحِتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

٣٦٦ - بِالظَّاهِرِ اخْصَصْ: مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرَبَّ، وَالشَّاءَ

٣٦٧ - وَأَخْصَصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا، وَبِرَبِّ مُنْكَرًا، وَالشَّاءَ لِلَّهِ، وَرَبَّ

٣٦٨ - وَمَا رَوَّاهُ مِنْ نَحْوِ «رُبُّهُ قَتَى» نَزَرَ، كَذَا «كَيْهًا»، وَنَحْوُهُ أَتَى

مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ مَا لَا يَجُزُّ إِلَّا الظَّاهِرُ، وَهِيَ هَذِهِ السَّبْعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ؛ فَلَا تَقُولُ «مُنْذُهُ»، وَلَا مُذَّهُ» وَكَذَا الْبَاقِي.

وَلَا تَجُزُّ «مُنْذُ»، وَمُنْذُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ إِلَّا أَسْمَاءَ الزَّمَانِ، فَإِنْ كَانَ الزَّمَانُ حَاضِرًا كَانَتْ بِمَعْنَى «فِي» نَحْوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِنَا» أَيْ: فِي يَوْمِنَا، وَإِنْ كَانَ الزَّمَانُ مَاضِيًا كَانَتْ

يرد أن النيابة إنما عهدت في الضمائر المنفصلة لوجودها في المتصلة أيضاً في: عساك وعساه، على قول تقدم في باب أن وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وإن كان الضمير مبتدأ لأن معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وجر. كعجبت من ضربك زيداً.

قوله: (أنطمع) بالضم من الإطماع والأحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر، وحسن هو ابن الإمام علي سبط الرسول ﷺ، والبيت تحريض لمعاوية على قتاله.

قوله: (وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير، ظرف لطحت، أو مبتدأ خبره جملة لولاي طحت أي طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح أي هلك، وتاؤه للخطاب، وما مصدرية وهوى أي سقط، وفاعله منهوي أي ساقط، والإجرام جمع جرم أي جثة، والقنة بضم القاف وشد النون أعلى الجبل كالقلة وزناً ومعنى، وكذا النيق بكسر النون وسكون التحتية آخره قاف من إضافة المسمى إلى الاسم.

قوله: (بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الآتي: واخصص بمذ الخ، وكذا يختص به كي ولعل ومتى فالجملة عشرة لا تجر الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت أو المنكر أو الآخر والمتصل به أو بكونه عوضاً من باء القسم لا أصلاً فيه، أو بغرابة الجر به، أو بتأديته إلى اجتماع مثلين في نحو كك، فطرد المنع، وما عداها يجزها.

قوله: (والشَّاءَ لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها قليلة مع رب إلا أن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة.

قوله: (إلا أسماء الزمان) أي لأنهما إذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصا به حرفين

بِمَعْنَى «مِنْ» نَحْوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مِذَّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» أَيْ: مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَسَيَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ هَذَا فِي آخِرِ الْبَابِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَإِخْصَصَ بِمِذَّ وَمُنْذَّ وَقْتًا».

وَأَمَّا «حَتَّى» فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَجْرُورِهَا عِنْدَ ذِكْرِ الْمُصَنِّفِ لَهُ، وَقَدْ شَذَّ جَرُّهَا لِلضَّمِيرِ، كَقَوْلِهِ:

[٢٠١] فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَاَسُ فَتَى حَتَّاكَ يَا أَبْنَ أَبِي زِيَادٍ
وَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، وَلُغَةً هَذِيلٌ إِبْدَالٌ حَائِثُهَا عَيْنًا، وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ
﴿فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٢٥].

وَأَمَّا الْوَاوُ فَمُخْتَصَّةٌ بِالْقَسَمِ، وَكَذَلِكَ النَّاءُ، وَلَا يَجُوزُ ذِكْرُ فِعْلِ الْقَسَمِ مَعَهُمَا؛ فَلَا تَقُولُ
«أَقْسِمُ وَاللَّهِ» وَلَا «أَقْسِمُ تَاللَّهِ».

وَلَا تَجْرُ النَّاءُ إِلَّا لَفْظَ «اللَّهِ»؛ فَتَقُولُ: «تَاللَّهِ لِأَفْعَلَنْ» وَقَدْ سَمِعَ جَرُّهَا لِـ «رَبِّ» مُضَافًا إِلَى
«الْكُفْبَةِ»، قَالُوا: «تَرَبَّ الْكُفْبَةُ» وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَالنَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ» وَسَمِعَ أَيْضًا «تَالرَّحْمَنِ»،
وَذَكَرَ الْخَفَافُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ أَنَّهُمْ قَالُوا «تَحْيَاتِكَ» وَهَذَا غَرِيبٌ.

وَلَا تَجْرُ «رُبُّ» إِلَّا نَكْرَةً، نَحْوُ: «رُبُّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيتُ» وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَبِرُبِّ

طَلَبًا لِلْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ مَعْنِيهِمَا، وَلَا يَرِدُ قَوْلُهُمْ مَا رَأَيْتُهُ مِنْذُ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ لِأَنَّ الزَّمَانَ مُقَدَّرٌ فِيهِ، أَيْ مِنْذُ
زَمَنِ أَنْ اللَّهُ الْخُ، وَأَمَّا الدَاخِلَةُ عَلَى الْفِعْلِ، وَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ فَلَيْسَتْ حَرْفُ جَرِّ بَلِّ اسْمٍ بِمَعْنَى
الزَّمَنِ كَمَا سَيَأْتِي وَشُرُوطُ الزَّمَانِ الْمَجْرُورُ بِهِمَا كَوْنُهُ مُتَعَيَّنًا لَا مُبْهَمًا كَمِنْذُ زَمَنِ، وَمَاضِيًا أَوْ خَالِيًا لَا
مُسْتَقْبَلًا كَمِنْذُ غَدٍ، وَمُتَصَرِّفًا لَا غَيْرُهُ كَمِنْذُ سَحَرٍ تَرِيدُ بِهِ مَعْنِيًا، وَشَرْطُ عَامِلِهِمَا كَوْنُهُ مَاضِيًا إِمَّا مُنْفِيًا
يَصِحُّ تَكَرُّرُهُ كَمَا رَأَيْتُهُ مِنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَوْ مُثْبِتًا مُتَطَاوِلًا كَسَرَتْ مِذَّ يَوْمِ الْخَمِيسِ بِخِلَافٍ: قَتَلْتَهُ
أَوْ مَا قَتَلْتَهُ مِذَّ كَذَا. فَإِنْ قُلْتَ: مَا قَتَلْتَ مِذَّ كَذَا، بَلَاءٌ، صَحَّ لِأَنَّ الْقَتْلَ الْمُتَعَلِّقَ بِمَعْنِيٍّ لَا يَكْرُرُ
بِخِلَافٍ غَيْرِهِ مَا لَمْ يَتَجَوَّزْ بِالْقَتْلِ عَنِ الضَّرْبِ فَتَدْبِرُ. وَمِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الظُّرُوفُ الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ كَمِذَّ
كَمْ أَوْ مِنْذُ مَتَى أَوْ مِنْذُ أَيِّ وَقْتٍ سَرَتْ.

قوله: (وقد شذ جرها الضمير) قال ابن هشام الخضراوي: وكذا لا تعطفه أيضاً فهي مختصة
بالظاهر عاطفة وجارة، وقيل تعطف المضممر كضربتهم حتى إياك.

قوله: (لا يلفي) بضم الياء وكسر الفاء أي لا يجد أناس فتى حتى يجدوك، فحينئذ يجدون
الفتى.

قوله: (تحياتك) أي وحياتك فالتاء بدل عن واو القسم.

قوله: (ولا تجر رب إلا نكرة) أي موصوفة غالباً إن لم تكن هي وصفاً لا لزوماً خلافاً
للمبرد كما في التسهيل، ولا تتعلق بشيء وإنما تدخل لإفادة التكرير غالباً كحديث: «يَا رَبُّ كَاسِيَّةٍ
فِي الدُّنْيَا غَارِيَّةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَوْ التَّقْلِيلُ قَلِيلاً كَقَوْلِهِ:

منكرًا أي: واخضض ربُّ التَّكْرَةِ، وَقَدْ شَذَّ جَرُّهَا ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ، كَقَوْلِهِ:

[٢٠٢] وَأَوَّ رَأَيْتُ وَشَيْكََا صَدَعَ أَعْظَمِهِ وَرَبُّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِيَةٍ
كَمَا شَذَّ جَرُّ الْكَافِ لَهُ، كَقَوْلِهِ:

[٢٠٣] خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبًا وَأَمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا
وَقَوْلِهِ:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

فمجرورها إما مبتدأ كما ذكر وخبره في الحديث عارية. وفي البيت إما جملة ليس له أب وواوها زائدة كهي في آية: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] أو هو محذوف أو ثابت، والواو حالية، وذلك المولود هو عيسى، وذو ولد الخ هو آدم عليهما السلام أو مفعول به كمثال الشرح أو من باب الاشتغال إن قلت فيه: لقيته بالهاء. واعلم أن كونها حرف جر مذهب البصريين، وذهب الكوفيون والأخفش إلى اسميتها، وأيده الرضي بأنها مثل كم التكريرة، وهي اسم اتفاقاً. فكما أن معنى: كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك معنى رب رجل عندي كثير أو قليل من هذا الجنس عندي. وجنح إليه الدماميني قال: وعلة بنائها حينئذ تضمُّنها معنى الإنشاء كما قيل في كم أو شبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها، وحمل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور بإضافتها إليه، ومحل العامل لها نفسها مثل كم لا لمجرورها. وفيها سبع عشرة لغة: ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو معها ساكنة، أو مفتوحة ورب بضمين، وكل من هذه السبعة إما مع تخفيف الباء أو تشديدها وربُّنا بضم مفتوح مشدد وربُّ بضم الراء أو فتحها مع إسكان الباء، أفاده الصبان عن الهمع. وفي السجاعي ثمانية عشر منها عشرة هنا، والثمانية: ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها. وكل من الأربعة مع ما فقط أو مع ما والتاء فالتجمله خمسة وعشرون.

قوله: (وقد شذَّ جرُّها ضمير الغيبة) أي شذَّ قياساً لا استعمالاً لكثرة، ويلزم هذا الضمير الأفراد والتذكير عند البصريين، ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو: ربه رجلاً أو امرأة أو رجلاً أو نساء.

قوله: (واه) اسم فاعل من وهي أي ضعف مجرور برب محذوفة أي ورب واه ورأيت براء فهمزة فموحدة أي أصلحت. ووشيكاً أي سريعاً صفة لمصدر محذوف أي رأياً وشيكاً، وهن أعظمه مفعول رأيت، وعطياً بكسر الطاء أي مشرفاً على العطب وهو الهلاك بدليل: أنقذت أي أبعدته منه.

قوله: (وأمَّ أو عال الخ) صدره.

خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبًا

[٢٠٤] وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا
وهذا معنى قوله: «وَمَا رَوَّاهُ - الْبَيْتِ» أي: وَالَّذِي رَوَّى مِنْ جَرِّ «رُبَّ» الْمُضْمَرِ نَحْوُ:
«رُبَّهَ فَتَى» قَلِيلٌ، وَكَذَلِكَ جَرُّ الْكَافِ الْمُضْمَرِ نَحْوُ: «كَهَا».

٣٦٩ - بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدَى فِي الْأَمَكَةِ بِمَنْ، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدَاءِ الْأَرْمَنِ
٣٧٠ - وَزَيْدٌ فِي نَفْسِي وَشَيْبَةُ فِي جَنْبِي نَكْرَةً، كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ
تَجِيءُ «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، وَلِيَتَّانِ الْجِنْسِ،

وضمير خلي لحمار وحشي، والذنابات بالذال المعجمة اسم موضع، وشمال ظرف أي ناحية شماله، وكتبا بفتح الكاف والمثلثة أي قريباً منه، والمفعول الثاني لخلي إما شمالاً وكتباً حال أو بالعكس، وأم أوعال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات، أو مبتدأ خبره كها أي كالذنابات، وأقرب على الأولى عطف على محل كها وعلى الثاني عطف على الهاء.

قوله: (ولا ترى بعلاً) أي زوجاً ولا حلالاً أي زوجات. كه أي كالحمار الوحشي، ولا كهن أي الأثن إلا حاطلاً أي إلا بعلاً مانعاً أثناءه من التزوج بغيره كالعاصل. واعلم أن جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصونه بها، وجرها لغيره من الضمائر شاذ نثراً ونظماً كقول الحسن: أنا كك وأنت كي، وقولهم ما أنا كانت وما أنت كأنا وما أنا كإياك وما أنت كإياي.

قوله: (في الأمكة) متعلق بابتدى وبمن تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الأخير، وحذف من غيره ضميره لكونه فضلة. واعلم أن ما ذكر لهذه الحروف من المعاني المتعددة إن تبادرت كلها من الحروف كالابتداء والبيان والتبعيض في من والاستعانة والمصاحبة والبسبية في الباء كإن حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي فراراً من التحكم إذ المتبادر علامة الحقيقة، ولا يرد أن المجاز أولى من الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره، لأن محله عند تيقن حقيقة أحد المعاني، وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع. وإن لم تتبادر منها كالابتداء والانتها في الباء نحو: شرين بماء البحر، وأحسن بي فمذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياساً فلا ينوب بعضها عن بعض كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها وما أوهم ذلك فهو إما مؤول بما يقبله اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين شرين معنى روين وأحسن معنى لطف أو حمل على المجاز كالظرفية المجازية في جذوع النخل لتشبهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن. وفي تخييل وأما من باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذاً فالتجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ، وهذا الثاني محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلا شذوذ قال في المغني وهو أقل تعسفاً.

قوله: (للتبعيض) علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود: «حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا

وَلَا بُتْدَاءَ الْغَايَةِ: فِي غَيْرِ الزَّمَانِ كَثِيرًا، وَفِي الزَّمَانِ قَلِيلًا، وَزَائِدَةٌ.
فَمِثَالُهَا لِلتَّبْعِيضِ قَوْلُكَ: «أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ
أَمَنَّا بِاللَّهِ» [البقرة: ٨].

وَمِثَالُهَا لِيَبَانِ الْجِنْسِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَاجْتَنِبُوا الرُّجُسَ مِنَ الْأَوْثَانِ» [الحج: ٣٠].
وَمِثَالُهَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى» [الإسراء: ١].

وَمِثَالُهَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَمَسْجِدُ أُسُسٍ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ» [الشعراء: ١٠٨] وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٠٥] تُحَيِّرُنْ مِنْ أَزْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ، قَدْ جُرُبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

تُحَيِّرُنْ [آل عمران: ٩٢] وعلامة البيانية صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها. والابتدائية أن يحسن
في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها كأعوذ بالله من الشيطان. فإن معنى أعوذ به ألتجئ إليه منه فالباء
أفادت الانتهاء، والغالب فيها الابتداء حتى قيل إن سائر معانيها ترجع إليه، فكان ينبغي تقديمه.
والمراد بالغاية المسافة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل إذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا
يظهر معنى قولهم: إلى لانتها الغاية.

قوله: (في غير الزمان) إشارة إلى أن المراد بالأمكنة في المتن ما ليس زمنياً فيشمل نحو: من
فلان إلى فلان: «إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ» [النمل: ٣٠] ويمكن جعل الأشخاص أماكن بالتأويل لملازمة
المكان لها.

قوله: (ومن الناس من يقول) المتبادر أن من الناس خبر عن من يقول، ولا يظهر له فائدة
ولذا قال بعضهم: إن من اسم بمعنى بعض مبتدأ، ومن يقول خبر وممن صرح بأن التبعية اسم
الإمام الطيبي. وقال السعد بعد كلام قرره: فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ هـ،
وما قبل التبعية يكون أقل مما بعدها دائماً. فمن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقديراً
والبيانية بالعكس. فالرجس أكثر من الأوثان. وقد يكون أقل كخاتم من حديد.

قوله: (من أول يوم) إن أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الأساس فمن
بمعنى في كما قاله الرضي. قال: وَمِنْ فِي الظُّرُوفِ كَثِيرًا مَا تَقَعُ بِمَعْنَى فِي نَحْو: جِئْتُ مِنْ قَبْلِ
زَيْدٍ وَمِنْ بَعْدِهِ: «وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ جِجَابٌ» [فصلت: ٥] هـ صبان.

قوله: (تخيرن) ماض مجهول ونون النسوة للسيف، ويوم حليلة من أيام حروب العرب
المشهورة، وحليمة بنت الحارث بن أبي شمر ملك غسان، وجه أبوها جيشاً إلى المنذر بن ماء
السماء فطبيبتهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له: صاحبنا يدين لك ويعطيك
حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش، وقتلوا المنذر ويقال أنه

وَمِثَالُ الرَّائِدَةِ: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ» وَلَا تَزَادُ - عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ - إِلَّا بِشَرْطَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمَجْرُورُ بِهَا نَكْرَةً.

الثَّانِي: أَنْ يَسْبِقَهَا نَفْيٌ أَوْ شُبْهَةٌ، وَالْمُرَادُ بِشُبْهِ النَّفْيِ: النَّهْيُ، نَحْوُ: «لَا تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ»، وَالِاسْتِفْهَامُ، نَحْوُ: «هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ؟».

وَلَا تَزَادُ فِي الْإِيجَابِ، وَلَا يُؤْتَى بِهَا جَارَةً لِمَعْرِفَةٍ؛ فَلَا تَقُولُ: «جَاءَنِي مِنْ زَيْدٍ» خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤٤].

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ زِيَادَتَهَا فِي الْإِيجَابِ بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَجْرُورِهَا، وَمِنْهُ عِنْدَهُمْ: «قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ» أَيْ قَدْ كَانَ مَطَرٌ.

ارتفع في ذلك اليوم من العجاج أي الغبار ما غطى عين الشمس، والتجارب كمساجد جمع تجربة كما في الصباح.

قوله: (إلا بشرطين) بقي ثالث وهو كون مجرورها فاعلاً ك: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ﴾ [الأنبياء: ٢] أو مفعولاً كهل تحس منهم من أحد، أو مبتدأ ولو منسوخاً كهل من خالق غير الله، وما ظننت من رجل قائماً، أو مفعولاً مطلقاً على ما قاله ابن هشام نحو: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] أي من تفريط، فلا تزداد مع غير الأربعة عند الجمهور وفائدتها التنصيص على العموم إن لم تختص النكرة بالنفي كما مثل أو تأكيد النص عليه إن اختصت به كما قام من أحد. ومعنى زيادتها أن مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقحمة بين الطالب ومطلوبه لا أنها لا تفيد شيئاً إذ سقوطها يخل بالمراد منها.

قوله: (أن يسبقها نفي) فلا تزداد في الإثبات إلا في تمييز كم الخبرية إذا فصل منها بفعل متعدّد نحو: ﴿كُمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَاتٍ﴾ [الدخان: ٢٥] كما نقله السعد عن القوم.

قوله: (والاستفهام) أي بهل وكذا الهمزة على الأوجه، ولم تسمع مع غيرهما لأنه لا يطلب به إلا التصور بخلاف هل فللتصديق، والهمزة له وللتصور.

قوله: (خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ) أي في عدم الشرطين معاً.

قوله: (يغفر لكم الخ) أجاب عنه الجمهور بأن من فيه تبعية لا زائدة فهي، بمعنى بعض، مفعول به. وذنوبكم مضاف إليه ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الإسراء: ١] لأن هذا لنا معشر الأمة المحمدية والأولى لامة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام على أن الموجبة الجزئية لا يناقضها إلا السالبة الكلية لا الموجبة. وفي الإتيان عن بعضهم أن يغفر لكم حيث كانت للمؤمنين تجرد عن من بخلافها للكفار تفرقة بينهما.

قوله: (قد كان من مطر) أجيب بأنها تبعية كما مر. أو ببيانها لمحذوف أي قد كان شيء

٣٧١ - لِإِنْتِهَاءِ: حَتَّى، وَلَا مَ، وَإِلَى، وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا

يَذُلُّ عَلَى انْتِهَاءِ الْغَايَةِ «إِلَى، وَحَتَّى، وَاللَّامُ»: وَالْأَصْلُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ «إِلَى» فَلِذَلِكَ تَجْرُ الْآخِرَ وَغَيْرُهُ، نَحْوُ: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ، أَوْ إِلَى نِصْفِهِ» وَلَا تَجْرُ «حَتَّى» إِلَّا مَا كَانَ آخِرًا أَوْ مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ» [القدر: ٥] وَلَا تَجْرُ غَيْرَهُمَا؛ فَلَا تَقُولُ: «سِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ». وَاسْتِغْمَالُ اللَّامِ لِلانْتِهَاءِ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى» [الرعد: ٢].

وَيُسْتَعْمَلُ «مِنْ» وَالبَاءُ، بِمَعْنَى «بَدَلٍ»؛ فَمِنْ اسْتِغْمَالِ «مِنْ» بِمَعْنَى «بَدَلٍ» قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ» [التوبة: ٣٨] أَيْ: بَدَلِ الْآخِرَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ» [الزخرف: ٦٠] أَيْ: بَدَلَكُمْ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٠٦] جَارِيَةً لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا

أَيْ: بَدَلِ الْبُقُولِ، وَمِنْ اسْتِغْمَالِ الْبَاءِ بِمَعْنَى «بَدَلٍ» مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمُرُ النَّعَمِ» أَيْ: بَدَلُهَا، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

من مطر أو أن زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل: هل كان من مطر؟ فأجيب بذلك حكاية للسؤال. والظاهر صحة البيان في الآية أيضاً، وجملة ما ذكره هنا لمن أربعة معانٍ وسيأتي: البدلية، وبقي الظرفية ك: «إِذَا تُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» [الجمعة: ٩] والتعليل «وَمِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُغْرِقُوا» [نوح: ٢٥] والمجازة كعن «قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا» [الأنبياء: ٩٧] «حَتَّى يُمَيِّزَ الْحَبِيبُ مِنَ الطَّيِّبِ» والاستعانة كالباء «يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ» [الشورى: ٤٥] والاستعلاء كعلى «وَنَصْرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا» [الأنبياء: ٧٧] فالجملة عشرة.

قوله: (على انتهاء الغاية) أي المسافة في الزمان والمكان كما مر.

قوله: (حتى مطلع) مثال للثاني، وهي متعلقة بتنزل لا بسلام كما نقله يس عن ابن هشام أَيْ: «تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ فِيهَا» [القدر: ٤] إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ وَيُلْزَمُ عَلَيْهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِجُمْلَةِ سَلَامٍ هِيَ. ومثال الآخر: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا وَسَرَتْ حَتَّى آخِرِ اللَّيْلِ. واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للمفرد، ولا تكون إلا غائية وهي التي لا تجر إلا الآخر والمتصل به، والثانية جارة لأن والمضارع، وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سيأتي، ثم إن دلت قرينة على دخول الغاية في إلى وحتى أو عدم دخولها عمل بها وإلا فالصحيح دخولها في حتى لا في إلى حملاً على الغالب فيهما عند القرينة.

قوله: (ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل.

قوله: (لم تأكل المرققا) أي الرقيق، والبقول خضراوات الأرض.

٣٧٢ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا شَتُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَاناً
وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبِيهِهِ، وَفِي تَعْدِيَّةٍ - أَيْضاً - وَتَغْلِيلٍ قُفِّي

٣٧٣ - وَزَيْدٌ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنِ بِهَا وَ «فِي» وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا
تَقْدَمُ أَنَّ اللَّامَ تَكُونُ لِلانْتِهَاءِ، وَذِكْرُ هُنَا أَنَّهَا تَكُونُ لِلْمَلِكِ، نَحْوُ: «لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ
وَمَا فِي الْأَرْضِ» [البقرة: ٨٤] وَ «الْمَالُ لِرَزِيدٍ»، وَلَشَبِيهِ الْمَلِكِ، نَحْوُ: «الْجُلُ لِلْفَرَسِ، وَالْبَابُ
لِلدَّارِ»، وَلِلتَّعْدِيَّةِ، نَحْوُ: «وَهَبْتُ لِرَزِيدٍ مَالاً»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثْنِي
وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ» [مريم: ٥]، وَلِلتَّغْلِيلِ، نَحْوُ: «جِثَّتْكَ لِإِكْرَامِكَ»، وَقَوْلُهُ:

[٢٠٧] وَإِنِّي لَتَسْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ
وَرَأَيْتُهُ قِيَاساً، نَحْوُ: «لِرَزِيدٍ ضَرَبْتُ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ» [يوسف
٤٣] وَسَمَاعاً، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ لِرَزِيدٍ».

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنِ - إِلَى آخِرِهِ» إِلَى مَعْنَى الْبَاءِ وَ «فِي»؛ فَذَكَرَ أَنَّهَا اشْتَرَكَا
فِي إِفَادَةِ الظَّرْفِيَّةِ، وَالسَّبَبِيَّةِ؛ فَمِثَالُ الْبَاءِ لِلظَّرْفِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِنْ كُنْتُمْ تَعْبُرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ

قوله: (شنو الإغارة) أي فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة، والإغارة مفعول له ومفعول شنوا محذوف.

قوله: (للملك) هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما يملك كما مثله، وشبه الملك هو الاختصاص
وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك بفتح الياء كما مثله أيضاً أو أولهما لا يملك بضمها كانت
لي وأنا لك ولزيد أخ. فإن وقعت بين معنى وذات كالحمد لله «وَاللَّكَافِرِينَ الثَّارُ» [الأنفال: ١٤] أي
عذابها كانت للاستحقاق، وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص.

قوله: (الجل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للدابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه.

قوله: (وللتعدية) أي المجردة عن إفادة معنى فلا ينافي أنها في بقية المواضع لتعدية معنى
العامل لمجرورها.

قوله: (فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبه التمليك فتكون في: وهبت لزيد
مالاً للتمليك قال في المغني: والأولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحب زيداً لعمرو وما
أضره ليكر أي لأن ما بعدها مفعول حقيقي للفعل لكونه متعدياً له أصالة فلما بني للتعجب
صار لازماً بالنسبة إليه عند البصريين فعدي له باللام. وأما الهمزة فتعدي لمفعول آخر، وعند
الكوفيين باقي على تعديته الأصلية، فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل لضعفه
باستعماله في التعجب.

قوله: (ورائدة) أي إما لتقوية عامل بالتأخير عن معموله كمثالي الشرح أو بكونه فرعاً

وَبِاللَّيْلِ ﴿[الصفات: ١٣٧] أَي: وَفِي اللَّيْلِ، وَمِثَالُهَا لِلْسَّبِيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيُظْلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَهُمْ، وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٦٠]، وَمِثَالُ «فِي» لِلظَّرْفِيَّةِ قَوْلُكَ «رَبِّدْ فِي الْمَسْجِدِ» وَهُوَ الْكَثِيرُ فِيهَا، وَمِثَالُهَا لِلْسَّبِيَةِ قَوْلُهُ ﷺ: «دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا؛ فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

٣٧٤ - بِالْبَاءِ اسْتَعْنِ، وَعَدَّ، عَوَّضَ، أَلْصَقَ وَمِثْلُ «مَعَ» وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» بِهَا انْطَقَ

تَقَدَّمَ أَنَّ الْبَاءَ تَكُونُ لِلظَّرْفِيَّةِ فِيهِ وَلِلْسَّبِيَةِ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهَا تَكُونُ لِلْاسْتِعَانَةِ، نَحْوُ: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، وَقَطَعْتُ بِالسَّكِينِ» وَلِلتَّعْوِضِ، نَحْوُ: «دَهَبْتُ بِرَبِّدٍ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «ذَهَبَ اللَّهُ بِثَوْرِهِمْ» [البقرة: ١٧] وَلِلتَّعْوِضِ، نَحْوُ: «اشْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ» [البقرة: ٨٦] وَلِلْإِلْصَاقِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِرَبِّدٍ»

في العمل نحو: «مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ» [الرعد: ٣٥] «فَعَالًا لِمَا يُرِيدُ» [هود: ١٠٧] وإما لمجرد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد، أو بين المتضايقين كلا أبا لك، في قول. وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشيء أصلاً لكونها زائدة محضة، وأما الأولى فلا تتعلق بالعامل الذي قوته وإن لم تكن معدية لتعديده بنفسه، فهي واسطة بين المعدية والزائدة كما في التوضيح وشرحه.

قوله: (خشاش) مثلث الخاء والفتح أشهر وهو هوام الأرض وحشراتهما، وقيل غير ذلك.

قوله: (للاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى باء الآلة، وباء السبية هي الداخلة على سبب الفعل وعلته فلا تدرج إحداهما في الأخرى.

قوله: (وللتعدي) أي الخاصة وهي تعدي الفعل إلى مفعول كان قاصراً عنه بأن كان قبلها فاعلاً فتصير مفعولاً فهي كالهزمة في ذلك وأكثر ما تعدي الفعل القاصر كذهبت بزيد، أي أذهبته. ولذا قرئ: «أَذْهَبَ اللَّهُ ثَوْرَهُمْ» أما تعدي معنى العامل إلى المجرور فعامة في كل الحروف غير الزائدة.

قوله: (وللتعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الأعواض والأثمان، ففيها مقابلة شيء بشيء أي دفع شيء وأخذ آخر في مقابلته. أما باء البدل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشئيين على الآخر. واستظهر في الهمع أن باء البدل تدل على اختيار الشيء أعم من كونه مقابلاً بشيء آخر أم لا، فهي أعم مطلقاً.

قوله: (اشترؤا الحياة الخ) أي حيث بدلوا ما في التوراة مما يصدق نبينا ﷺ خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم، فكأنهم جعلوا الآخرة ثمناً دفعوه من عندهم بسبب الكتمان، وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو ثمن معنوي لا حسي كقوله تعالى: «ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» [النحل: ٣٢] لأن هذه باء التعويض أيضاً لدخولها على الثمن المعنوي وهو العمل، ومن المعلوم أن

وَبِمَعْنَى «مَعَ» نَحْوُ: «بَعَثَكَ الثَّوْبَ بِطِرَازِهِ» أَيْ: مَعَ طِرَازِهِ، وَبِمَعْنَى «مِنْ» كَقَوْلِهِ:

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ

أَيْ: مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، وَبِمَعْنَى «عَنْ» نَحْوُ: «سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ» [المعارج: ١٧] أَيْ: عَنْ عَذَابٍ، وَتَكُونُ الْبَاءُ - أَيْضاً - لِلْمُصَاحَبَةِ، نَحْوُ: «فَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ» [الحجر: ٩٨] أَيْ: مُصَاحِباً حَمْدَ رَبِّكَ.

٣٧٥ - عَلَى لِلِاسْتِغْلَا، وَمَعْنَى «فِي» وَ«عَنْ» بِعَنْ تَجَاوَزاً عَنِ مَنْ قَدْ فُطِنَ

ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجاناً وليست باء السببية خلافاً للمعتزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح، تعالى الله عن قولهم: «عُلُوّاً كَبِيراً» [الإسراء: ٤] بدليل حديث: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» فَإِنَّ الْمُنْفَى فِيهِ التَّسَبُّبُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ تَخْلُفُهُ، وَالْمُثَبَّتُ فِي الْآيَةِ التَّعْوِضُ وَالْمَجَازَاةُ.

قوله: (وللإلصاق) هذا المعنى لا يفارقها. ولذا اقتصر عليه سيويه فكان ينبغي تقديمه ثم هو إما حقيقي كأمسكت بزيد إذا قبضت على جسمه، أو ما يحبسه من ثوب أو غيره. أو مجازي كمثل الشارح فإن فيه إلصاق المرور بمكان يقرب من زيد لا يزيد نفسه. واستظهر الدماميني أنه في قبض الثوب مجازي كالمرور فقال الشمي لا يليق باللغة هذا التدقيق فماسك ثوب زيد يقال له في اللغة: ماسك زيدا بخلاف المرور.

قوله: (وبمعنى مع) أي المصاحبة فذكره لها بعد مكرر، وعلامتها أن يصلح في موضعها مع ويغني عنها وعن مدخولها الحال: كـ «أَهْبِطْ بِسَلَامٍ» [هود: ٤٨] أي معه أو مسلماً: «وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ» [المائدة: ٦١] كذلك قال في المغني وقد اختلف في الباء من قوله تعالى: «فَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ» [البقرة: ٣] فقليل للمصاحبة، والحمد مضاف للمفعول أي سبحه حامداً له أي نزهه عما لا يليق به. وأثبت له ما يليق به، وقيل للاستعانة، والحمد مضاف للفاعل أي سبحه بما حمد به نفسه إذ ليس كل تنزيه بمحمود، ألا ترى أن تسبيح المعتزلة عطل كثيراً من الصفات. وهذا معنى ما قاله ابن الشجري في قوله: فتسبحون بحمده. واختلف في: سبحانك اللهم وبحمدك، فقليل جملة واحدة على زيادة الواو فيأتي في الباء ما ذكر وقيل جملتان على أنها عاطفة، ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك فيأتي ما مر. وقال الخطابي: المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحولي يريد أنه من إقامة المسبب وهو الحمد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اهـ بتصرف.

قوله: (وبمعنى عن) أي المجاوزة قيل: وتختص حينئذ بالسؤال نحو: «فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْراً» [الفرقان: ٥٩] بدليل «يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ» [الأحزاب: ٢٠] وقيل لا بدليل «يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ» [الحديد: ١٢] أي وعن أيماهم.

قوله: (بعن الخ) متعلق بعنى، ومن قد فطن فاعله، وتجاوزاً بضم الواو مفعوله مقدم.

٣٧٦. وَقَدْ تَبَيَّنَ مَوْضِعُ «بَعْدَ» وَ «عَلَى» كَمَا «عَلَى» مَوْضِعُ «مِنْ» قَدْ جُعِلَا

تُسْتَعْمَلُ «عَلَى» لِلإِسْتِعْلَاءِ كَثِيرًا، نَحْوُ: «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ» وَبِمَعْنَى «فِي» نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا» [القصص: ١٥] أَيْ: فِي حِينٍ غَفْلَةٍ. وَتُسْتَعْمَلُ «عَنْ» لِلْمَجَاوِزَةِ كَثِيرًا، نَحْوُ: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنْ الْقَوْسِ» وَبِمَعْنَى «بَعْدَ» نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ» [الانشقاق: ١٩٠] أَيْ: بَعْدَ طَبَقٍ، وَبِمَعْنَى «عَلَى» نَحْوُ قَوْلِهِ:

[٢٠٨] لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي

قوله: (كما على الخ) ما مصدرية، وعلى مبتدأ خبره جعلاً، وألفه للإطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسي إلا أنه من غير مادته، والجملة الاسمية صلة ما وإن كان الغالب وصلها بالفعلية أي كجعل على الخ.

قوله: (للاستعلاء) أي العلو، فالسين والتاء زائدتان لا للطلب وهو حقيقي إن كان العلو على نفس المجرور حساً كمثاله أو معنى: كـ ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] ولهم علي ذنب. ومجازي إن كان العلو على ما يقرب من المجرور نحو: ﴿أَوْ أَجِدْ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠] أي هادياً، دمايني. قال الفارسي: وأما نحو توكلت على الله فمن باب الإضافة والإسناد أي أضفت توكلي وأسنده إلى الله، إذ لا يعلو عليه تعالى شيء، لا حقيقة ولا مجازاً.

قوله: (للمجاورة) هي بعد شيء مذكور أو غيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالأول: رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس بسبب الرمي، والثاني: رضي الله عنك أي جاوزتك المواخذة بسبب الرضا، ثم المجاوزة إما حقيقة كما ذكر أو مجاز كأخذت العلم عن زيد كأنه لما عرفك المسألة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالأخذ، أفاده سم. وكذا سألتك عن كذا كأنه لما عرفك بالمسؤول عنه جاوزته بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر إلا إذا أجيب عما سأل بخلاف ما إذا لم يجب فالأولى أن يقال: كأنك لما سألتك جاوزتك المسألة بسبب السؤال. ويلزم من مجاوزتها لك مجاوزتك إياها فيصدق أنه بعد شيء وهو السائل عن المجرور، فتأمل.

قوله: (طبقاً عن طبق) أي حالاً بعد حال ولم يذكر لها البصريون غير المجاوزة، وتأولوا غيرها ففي الآية متعلقة بمحذوف أي طبقاً متباعداً في الشدة عن طبق فكل حال أعظم مما قبله.

قوله: (لاه ابن عمك) أي لله در ابن عمك فحذف لام الجبر، واللام الأولى من الجلالة شذوذاً فيهما، وحذف المضاف وهو در وأتاب عنه المضاف إليه، وقد يستغني عن ذلك المضاف، وأفضلت أي زدت ودياني بشد التحتية أي مالكي والقائم بأمرني فتحزوني أي تسوسني وتقهرني، وهو بسكون الواو تخفيفاً وللقافية وإن كان منصوباً بعد فاء السببية أو هو مرفوع عطفاً على الجملة الاسمية قبله أي: ما أنت ديانِي، فما أنت تحزوني.

أَيُّ: لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسَبِ عَلَيٍّ، كَمَا اسْتَعْمِلْتَ «عَلَى» بِمَعْنَى «عَنْ» فِي قَوْلِهِ:

[٢٠٩] إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أَيُّ: إِذَا رَضِيتَ عَنِّي.

٣٧٧. شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّمْلِيلُ قَدْ يُغْنَى، وَزَانِدًا لِشُرُوكَيْهِ وَرَدَّ

تَأْتِي الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ كَثِيرًا، كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ»، وَقَدْ تَأْتِي لِلتَّغْلِيلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أَيُّ: لِهَدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ، وَتَأْتِي زَائِدَةً لِلتَّوَكِيدِ، وَجُعِلَ مِنْهُ قَوْلُهُ

تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أَيُّ مِثْلُهُ شَيْءٌ، وَمِمَّا زِيدَتْ فِيهِ قَوْلُ رُؤْبَةٍ:

قوله: (إذا رضييت علي) يحتمل أنه ضمن رضي معنى عطف فعلى على بابها، وقشير

بالتصغير.

قوله: (قد يعنى) التقليل بالنسبة إلى التشبيه وإلا فتعليلها كثير كما في شرح الكافية.

قوله: (أي لهدايته) أي فما مصدريه.

قوله: (ليس كمثله شيء) أي للزوم المحال على عدم زيادتها وهو إثبات المثل له تعالى لأن

النفي يعود إلى الحكم فقط، وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا إلى متعلقاته وهو لفظ مثل

ولفظ شيء فيكونان مثبتين ألا ترى أن قولك: ليس كابن زيد أحد يداً ظاهراً على أن لزيد ابناً وإن

احتمل أن نفي المشابهة للابن لعدمه. وإنما زيدت الكاف في الآية لتوكيد نفي المثل لأن زيادتها

كإعادة الجملة كذا قال الأكثرون، ومنع آخرون زيادتها فمنهم من قال: المثل بمعنى الصفة أو

الذات أي ليس كصفته أو كذاته شيء. والمحققون منهم على أنها باقية على حقيقتها من نفي مثل

مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للمبالغة في التنزيه كما في قولهم: مثلك لا يبخل حيث نفوا

البخل عن مثله. والمراد لازمه أي أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك تنزيهاً عن تعلق البخل به ولو

على سبيل النفي فكذا في الآية المراد لازمها وهو نفي المثل إذ لو كان له مثل لكان هو مثلاً لمثله

لأن المماثلة إنما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله. أما حقيقتها المقتضية لإثبات المثل

فليست مرادة أصلاً، وقد صرحوا بأنه لا يضر في الكناية استحالة المعنى الحقيقي فضلاً عن

استحالة لازمه هذا ما ذكره. وطالما كنت أجدر في نفسي منه شيئاً لأن محصل هذا الوجه أن نفي

المثل لازم لحقيقة الآية. وقد تقرر سابقاً أنها تقتضي إثباته، ولذا أولوها بهذه الأوجه فكيف يعقل

أن إثبات الشيء ونفيه يلزمان معاً لشيء واحد مع تصريحهم بأن تنافي اللوازم يقتضي تنافي

الملزومات، ويفرض صحة أن كلا منهما لازم لها فقصرها على هذا دون ذلك تحكم مع أن القصد

إبطال دلالتها على المحال. ولا يكفي فيه قولنا: إنه غير مراد كما لا يخفى. ثم ظهر أن إثبات

المثل ليس لازماً للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتمل نفيه وإن كان الأول أقرب نظير ما مر في

ليس كابن زيد أحد لكن عارضه في خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان له مثل الخ فبطل

[٢١٠] لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْتِ

أي: فيها المَقْتُ، أي: الطُّوْلُ وَمَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ أَنَّهُ قِيلَ لِبَعْضِ الْعَرَبِ: كَيْفَ تَصْنَعُونَ الْأَقْطَ؟ فَقَالَ: كَهَيْئِ، أي: هَيْئاً.

٣٧٨ - وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا «عَنْ» وَ«عَلَى» مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

اسْتُعْمِلَ الْكَافُ اسْمًا قَلِيلاً كَقَوْلِهِ:

[٢١١] أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطُّغْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

فَالْكَافُ: اسْمٌ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالْعَامِلُ «فِيهِ يَنْهَى»، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ مِثْلَ الطُّغْنِ.

وَاسْتُعْمِلْتُ «عَلَى، وَعَنْ» اسْمَيْنِ عِنْدَ دُخُولِ «مِنْ» عَلَيْهِمَا، وَتَكُونُ «عَلَى» بِمَعْنَى «فَوْقَ»

وَ«عَنْ» بِمَعْنَى «جَانِبَ» وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

ذلك الاحتمال من أصله. فالتعويل في نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهي قرينة الكناية بخلاف المثل فتفهم ذلك فإنه مما تحير فيه الإفهام. وقد أوضحناه والله الحمد.

قوله: (لواحق الإقرب) جمع لاحق بمعنى ضامر، والإقرب جمع قرب كعنتق. وقفل هي الخاصرة، أو من الشاكلة إلى مراق البطن، والمَقْتُ بفتح الميم والقاف الأولى الطول الفاحش مع رقة. وهو مبتدأ خبره فيها أي الخيل كما في العيني يصفها بضمور البطن والطول، وقيل الضمير لحمر الوحش.

قوله: (اسماً قليلاً) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة كقوله:

يضحكن عن كالبرد المنهم

أي عن سن مثل البرد الذائب وقوله:

بكاللقوة الشعواء جَلَّتْ فلم أَكُنْ لأُولَعَ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقْتَعِ

وأجازه كثيرون منهم الفارسي اختياراً فهي في: زيد كالأسد، إما خبر مضافة للأسد كما في المغني أو متعلقة بمحذوف هو الخبر.

قوله: (أنتهون الخ) الهمزة للإنكار والشطط الظلم والجور وجملة: ولن ينهى حال من واو تنتهون، وجملة يذهب حال من الطعن فإن قلت: يحتمل في هذه الشواهد أنها حرف، وهي ومجرورها صفة لمحذوف أي شيء كالطعن وبفرس كاللقوة أجيب بأن حذف الموصوف بالظرف كالجملة له مواضع ليس هذا منها.

قوله: (عند دخول من) ظاهره قصر اسميتها على ذلك. وليس كذلك فإن قولك: زيد على السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فإذا دخلت من تغيناً للاسمية وكذا غير من فإن

[٢١٢] غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا. تَصِلُ، وَعَنْ قَيْضِ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٍ
أَيُّ: غَدَتْ مِنْ قَوْفِهِ، وَقَوْلُهُ:

[٢١٣] وَلَقَدْ أَزَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيَّةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي
أَيُّ: مِنْ جَانِبِ يَمِينِي.

٣٧٩ - و «مُدٌّ»، وَمُنْدٌ أَسْمَانٍ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ: كَ «جِئْتُ مُدَّ دَعَا»

٣٨٠ - وَإِنْ يَجُورَ فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى «فِي» أَسْتَبْنُ
تُسْتَعْمَلُ «مُدٌّ»، وَمُنْدٌ اسْمَيْنِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا الْأِسْمُ مَرْفُوعاً، أَوْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا فِعْلٌ؛ فَمِثَالُ

عن جرت بعلى نادراً، ولذا جعل المتن دخولها شاهداً للاسمية لا ضابطاً فكان الأولى للمشارح موافقته. ومما يرد اسماً إلى بمعنى المنتهى، وترد منونة بمعنى النعمة، ومن بمعنى بعض كما مر عن الزمخشري والطبيبي، وترد علا فعلاً ماضياً من العلو ومن أمراً من المين، وهو الكذب فاستكملاً أقسام الكلمة.

قوله: (غدت الخ) أي سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم مهموزاً مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب إلى الشرب. قال الدماميني يستعمل في الإبل لكن استعاره لقطاة. ويروى خمسه بكسر الخاء وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضاً للإبل لا للطير لأنها لا تصير كذلك لكن ضربه مثلاً، وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أي تصوت أحشاؤها من العطش وعن قيض عطف على من عليه. وهو بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قشر البيض الأعلى، وزيزاء بزاءين معجمتين مكسورة أولاهما، وقد تفتح كما قاله السيوطي وبينهما تحتية أرض غليظة ومجهل كمقعد القفر الذي لا يهتدى فيه لعدم علاماته لا يثنى ولا يجمع كما في القاموس وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه لا نعت لها، لأن اسم المكان لا ينعت به عند البصريين فزيزاء مجرور بالكسرة لأن الإضافة تبطل منع صرفه بالألف الممدودة إلا أن يجعل بدلاً، فيجر بالفتحة.

قوله: (دريئة) بهمزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لأرى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن. وفي شرح شواهد المغني للسيوطي جواز باء موحدة بدل الهمزة.

قوله: (حيث رفعا) بالبناء للفاعل. وقوله أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ ماض مجهول والألف نائب فاعله. وهي مفعوله الثاني، والفعل مفعوله الأول لأنه الفاعل معنًى أي جعل الفعل، والياء لهما، والمراد الفعل الماضي فلا يقال: مذ يقوم لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً فلا يجتمع مع المستقبل ولو قال أَوْ أُولِيَا الْجُمْلَةِ نَحْو: مذ دعا لشمّل الجملة الاسمية أيضاً كقوله:

فَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ وَلَيْدَا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدَا

الْأَوَّلُ «مَا رَأَيْتُهُ مَذْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» أَوْ «مَذْ شَهْرَنَا» فَ «مَذْ»: اسْمٌ مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَكَذَلِكَ «مُنْذُ»، وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ خَبَرَيْنِ لِمَا بَعْدَهُمَا.

وَمِثَالُ الثَّانِي «جِئْتُ مَذْ دَعَا» فَ «مَذْ»: اسْمٌ مَتَّصِبُ الْمَحَلِّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ «جِئْتُ».

وَإِنْ وَقَعَ مَا بَعْدَهُمَا مَجْرُوراً فَهُمَا حَرْفَا جَرٍّ: بِمَعْنَى «مِنْ» إِنْ كَانَ الْمَجْرُورُ مَاضِيّاً، نَحْوُ:

لكن اقتصر على الفعل، وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد.

قوله: (اسم مبتدأ) وسوغه كونها معرفة في المعنى لأنها إن كان الزمان ماضياً كالمثال الأول فمعناها أول مدة عدم الرؤية كذا وإن كان حاضراً كالمثال الثاني، أو معدوداً كما رأيت مذ يومان. فمعناها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهر أو يومان.

قوله: (وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ، ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها كمذ وهو واجب التأخير فيهما إجراء لهما اسمين مجراهما حرفين في التقدّم على الزمان إلا أن اسمية مذ أغلب من الحرفية، ومنذ بالعكس.

قوله: (خبرين) أي ظرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر عما بعدهما فمعنى ما لقيت مذ يومان ببني، وبين لقائه يومان، واعترض بأن فيه ظرفية الشيء وهو يومان في نفسه. وهو مذ لأنها حينئذ زمانية بمعنى بين. وأجيب بأن هذا يرد على قولهم: بين وبين لقائه يومان وهو جائز بلا نكير فما كان جواباً عنه فهو الجواب عن هذا دمايني، وحاصل الجواب أن الزمان المتخيل يكون ظرفاً للحقيقي كما في قولهم: أمس قبل اليوم أي في زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه. بقي أن هذا التفسير لا يطرد فيما إذا قلت في يوم الأحد: ما رأيت مذ يوم الجمعة لأن بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط. وأجيب بأنه على حذف العاطف أي الجمعة وما بعده إلى الآن وجملة مذ وما بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافاً بيانياً. لا مرتبطة بالجملة الأولى، وقيل إنهما ظرفان مضافان لجملة فعلية لأن المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف أي مذ كان أو مضى يومان، وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره إلى أن التكلم فمعنى ما رأيت مذ يوم الجمعة انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضيه، واستمر إلى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده. وقبل التكلم حتى يتأفي المقصود وكذا يقال في: سرت مذ كذا، فتدبر.

قوله: (اسم منصوب الخ) أي فهو ظرف لمضمون ما قبله، ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت المار، ويأتي فيه ما مر من ملاحظة الاستمرار إلى أن التكلم ليوافق المقصود، وقيل إنهما حينئذ مبتدآن، والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن مضاف إليها، والتقدير في: جئت مذ دعا وقتاً لمجيء هو زمن دعائه، وفي البيت المار أول وقت طلبي الخير هو وقت كوني يافعاً أي مقارباً للبلوغ فجملة مذ الخ مستأنفة كما مر.

قوله: (بمعنى من) أي البيانية هذا إن كان مجرورهما معرفة كمثاله. فإن كان نكرة فهما

«ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» أي: من يوم الجمعة، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، نحو: «ما رأيته مُذْ يَوْمِنَا» أي: في يومنا.

٣٨١ - وَبَعْدَ «مِنْ وَعَنْ وَبَاءِ» زِيدَ «مَا» فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
تُرَادُ «مَا» بَعْدَ «مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءِ» فَلَا تَكْفُهُا عَنِ الْعَمَلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ
أَغْرَقُوا﴾ [نوح: ٢٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤] وَقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

٣٨٢ - وَزِيدَ بَعْدَ «رُبِّ، وَالْكَافِ» فَكَفَّ وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَجَرُّ لَمْ يَكْفَ
تُرَادُ «مَا» بَعْدَ «الْكَافِ، وَرُبِّ» فَتَكْفُهُمَا عَنِ الْعَمَلِ، كَقَوْلِهِ:

[٢١٤] فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

بمعنى من وإلى معاً، ولا تكون النكرة إلا معدودة لفظاً كمذ يومين أو معنى كمذ شهر لما مر من
أنهما لا يجزآن المبهم أي ما رأيته من ابتداء يومين إلى انتهائهما.

قوله: (إن كان حاضراً) ولا يجوز في الحاضر بعدهما إلا الجر عند أكثر العرب. أما
الماضي فبعد منذ يترجح جره وبعد مذ رفعه. والراجح أن أصل مذ منذ حذفت النون تخفيفاً بدليل
ضمامها لملاقة ساكن كمذ اليوم وإلا لكسرت على أصل التخلص، وبعضهم يضمها بلا ساكن
أصلاً. وقيل هما أصلان مطلقاً، وقيل عند كونهما اسمين فقط.

قوله: (وبعد من) متعلق بزید بكسر الزاي ماض مجهول، وما نائب فاعله، والضمير في يعق
عائد على ما أي فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لأنها لا تزيل اختصاصها
بالأسماء، وإنما يحكم بزيادتها مع الاسم المفرد كما مثله فإن وقع بعدها جملة فهي موصول حرفي
نحو: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] أي بنسيانهم.

قوله: (مما خطيئاتهم) الأولى التمثيل بقراءة مما خطيئاتهم كما في المغني لظهور جرها لا
يقال يحتمل في جميع ما ذكر أن ما اسم بمعنى شيء، والذي بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لأنه
خلاف الظاهر.

قوله: (وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كنائب فاعل زيد، وذكره باعتبار لفظها،
وضمير التثنية لرب والكاف.

قوله: (فتكفهما) أي غالباً، وحيثنذ يدخلان على الجمل كما مثله.

قوله: (فإن الحمر) جمع حمار وسكنت ميمه للضرورة أو تخفيفاً من الضم، والحبطات
مبتدأ خبره شر؛ وهم جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح المهملة وكسر الموحدة أو
بفتحتين وهو الحارث بن مالك بن عمر وسمي به لأنه أكل نباتاً بالبادية يسمى الزرق وهو

وَقَوْلِهِ:

[٢١٥] رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ
وَقَدْ تَزَادَ بَعْدَهُمَا وَلَا تَكْفُهُمَا عَنِ الْعَمَلِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، كَقَوْلِهِ:

[٢١٦] مَاوِيَّ يَا رَبِّمَا غَارَةٌ شَعَوَاءَ، كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ
وَقَوْلِهِ:

[٢١٧] وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

٣٨٣ - وَحُذِفَتْ «رَبِّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلْ» وَالْفَاءُ، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
لَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ وَإِبْقَاءُ عَمَلِهِ؛ إِلَّا فِي «رَبِّ» بَعْدَ الْوَاوِ، وَفِيمَا سَنَذْكُرُهُ، وَقَدْ

الحدقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحَبْطُ بفتححتين، والمتنفخ بطنه يسمى الحبط
بفتح فكسر، وجعل أبو حيان ما موصولاً حرفياً بناءً على جواز وصفها بالجملة الاسمية لا كافة
لأنها لا تكف الكاف عنده أي ككون الحبطات شر الخ.

قوله: (ربما الجامل) بالجيم وهو قطع الإبل مع رعاته، والمؤبل بشد الموحدة المعد
للقنية، والعناجيج بعين مهملة (حيمين الخيل الجياد)، والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو
ولد الفرس، والأنثى مهرة، وفيهم خبر الجامل، وحذف خبر العناجيج لعلمه منه، ودخول رب
المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسي يجب أن تجعل ما اسماً بمعنى شيء
والجامل خبر لمحذوف، والجملة صفة ما، وفيهم حال أي رب شيء هو الجامل حال كونه فيهم،
ولم تجعل جملة الجامل فيهم صفة لما لعدم الرابط فيها. والغالب دخولها على الماضي نحو:

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ

أو المضارع المنزل منزلته لتحقيق، وقوعه نحو: «رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا» [الجنز: ٢] كما
أن الغالب على غير المكفوفة كون العامل فيما بعدها ماضياً نحو: رب رجل كريم لقينته بل أوجهه
بعضهم.

قوله: (كما الناس) ما زائدة، والناس مجرور بالكاف، وقوله: مجرور عليه الخ من الجرم
وهو الظلم، وروي مظلوم عليه وظالم.

قوله: (ماوي الخ) منادى مرخم ماوية، ويا للتنبية، والشاهد في ربما غارة حيث زيد فيها ما
ولم تكفها عن جر غارة، والشعواء بالعين المهملة أي الغاشية المتفرقة، وكاللدعة خبر الغارة
والميسم بكسر الميم آلة الوسم، أي الكي بالحديد.

قوله: (وحذفت رب فجرت الخ) صريحه كالشارح أن الجر بعد المذكورات برب المحذوفة
لا بها، وهو الصحيح عند البصريين في الواو. وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل والفاء،

وَرَدَ حَدْفُهَا بَعْدَ الْفَاءِ، وَ «بَلَّ» قَلِيلاً؛ فَمِثَالُهُ بَعْدَ الْوَائِ قَوْلُهُ:

وَقَائِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُحْتَزِقِينَ

وَمِثَالُهُ بَعْدَ الْفَاءِ قَوْلُهُ:

[٢١٨] فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعٍ قَالَتْ هَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ

وَمِثَالُهُ بَعْدَ «بَلَّ» قَوْلُهُ:

[٢١٩] بَلَّ بَلَدٍ مِلءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ لَا يُشْتَرَى كَثَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

وَالشَّائِعُ مِنْ ذَلِكَ حَدْفُهَا بَعْدَ الْوَائِ، وَقَدْ شَذَّ الْجَرُّ بِ «رُبِّ» مَحذُوفَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَدَّمَ شَيْءٌ كَقَوْلِهِ:

[٢٢٠] رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيلِهِ كَذْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِيلِهِ

٣٨٤ - وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رَبِّ لَدَى حَذْفٍ. وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

الْجَرُّ بِغَيْرِ «رُبِّ» مَحذُوفًا عَلَى قِسْمَيْنِ: مُطَرِّدٍ، وَغَيْرِ مُطَرِّدٍ

ولعله لم يعتبر ما نقل عن بعضهم من أن الجر بهما لنيابتها مناب رب كما قال الكوفيون في الواو.

قوله: (قليلًا) أخذه من تقييد المصنف الشيوع بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء، ومع التجرد أقل منهما.

قوله: (فمثلك الخ) مجرور برب المحذوفة وهو مفعول طرقت، أي أتيتها ليلاً. وحبلَى بدل منه ومرضع عطف عليه وألهيتهما أشغلتها عن ذي تائم، أي عن ولد ذي تائم، أي تعاويز معلقة عليه لخوف العين، والمُحَوِّلُ بضم الميم أي عمره حول، ويروى مغيل بضم الميم وسكون المعجمة، وفتح الياء التحتية وهو الذي تَوَيَّ أُمُّهُ وهي ترضع، وإنما خص الحبلَى والمرضع لأنهما أزهد النساء في الرجال ومع ذلك تعلقنا به ومالتا إليه.

قوله: (بل بلد) أي رب بلد، والفيجاج بكسر الفاء جمع فج بفتحها وهو الطريق، والقتم بفتح القاف والمثناة الفوقية الخبار كالقتام، والقتم بفتح فسكون، وجهرمه بفتح الجيم أصله جهرمية بياء النسبة وهي بسط تنسب إلى جهرمة قرية بفارس فحذف ياء النسبة للضرورة، وقيل الجهرم بساط من الشعر، وجواب رب قطعت في بيت بعده.

قوله: (رسم دار) بالجر، أي رب رسم دار وهو ما بقي من آثارها لاصقاً بالأرض كالرماد، والطلل ما شخص أي ارتفع من آثارها كالوتد والأثافي، وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أي من أجله أو عظم شأنه لأن العجل يطلق بمعنى من أجل، وبمعنى عظيم وحقيق أيضاً، وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم.

فَغَيْرُ الْمُطَرِّدِ، كَقَوْلِ رُؤْبَةَ لِمَنْ قَالَ لَهُ: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟»: «خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ» التَّقْدِيرُ:
عَلَى خَيْرٍ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

[٢٢١] إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟ أَشَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِغِ
أَيُّ: أَشَارَتْ إِلَى كَلْبٍ، وَقَوْلِهِ:

[٢٢٢] وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ حَتَّى تَبْدَحَ فَازَتْقَى الْأَعْلَامِ
أَيُّ: فَازَتْقَى إِلَى الْأَعْلَامِ.

وَالْمُطَرِّدُ كَقَوْلِكَ: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا؟» فَدِرْهَمٍ.. مَجْرُورٌ بِمِنْ مَحذُوفَةٌ عِنْدَ سَيِّبُوهِ

قوله: (كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج، وهو من فصحاء العرب. قال
الزمخشري، وهو من أمضغ العرب للشيخ والقيصوم، يريد بذلك تحقيق كونه بدوياً لا حقيقة
المضغ لأن هذين النبتين لا يعضغهما الآدميون، تصريح.
قوله: (على خير) أي أو بخير.

قوله: (أشارت كلب) بالجر مصغراً اسم قبيلة، والأصابع فاعل أشارت، أي أشارت
الأصابع بالأكف إلى كلب، والباء إما بمعنى مع أي مع الأكف أو هو مقلوب أي أشارت الأكف
بالأصابع.

قوله: (وكريمة) أي ورب رجل كريمة، والتاء للمبالغة على غير قياس لأن أمثلتها فعالة
كنسابة، وفعولة كفروقة ومفعالة كمهذارة. وليس منها فعيلة كما في العيني وإن المعنى: ورب نفس
كريمة. وذكر في ألفته على تأويلها بالشخص، وقيس بمنع الصرف للعلمية والتأنيث على معنى
القبيلة، وألفته بفتح اللام من باب ضرب أي أعطيته ألفاً، وأما ألفته بالكسر فبمعنى أحبته. وتبدخ
بمثناة فوقية فموحدة فمعجمتين بمعنى تكبر وارتفع من البدخ بفتحين وهو الكبر، والأعلام الجبال
وهو محل الشاهد حيث جره إلى محذوفة.

قوله: (والمطرّد الخ) منه لفظ الجلالة في القسم بدون تعويض عن الباء نحو الله لأفعلن،
وكي المصدرية حيث يقدر قبلها اللام جارة لها مع صلتها وإن وأن مع صلتها لأنهما في محل جر
بالحرف المقدّر عند الخليل والكسائي أما عند سيبويه فمحلها نصب بنزع الخافض. وكذا يطرد
الحذف بعد ماتضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استفهام نحو: زيد بالجر، جواباً لمن قال: بمن
مررت؟ ونحو: أزيد بن عمرو جواباً لمررت بزيد أو بعد تحضيض كهلا دينار لمن قال: جئت
بدرهم أو شرط. كامرر بأيهم شئت إن زيد وإن عمرو بالجر أو عطف نحو: ﴿فِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ
مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: ٤] واختلاف أي وفي اختلاف فهو خبر عن آيات بعده،
وليس مجروراً بالعطف على خلقكم لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين العاملان في،
والابتداء. والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله:

وَالْخَلِيلِ، وَبِالإِضَافَةِ عِنْدَ الرَّجَاجِ؛ فَعَلَى مَذْهَبِ سَيِّوْنِيهِ وَالْخَلِيلِ يَكُونُ الْجَارُ قَدْ حُذِفَ وَأُبْقِيَ عَمَلُهُ، وَهَذَا مُطَرَّدٌ عِنْدَهُمَا فِي مُمَيِّزِ «كَمْ» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ.

مَا لِمُحِبِّ جَلَدٍ إِنْ هَجَرَ وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةً فَيَجْبُرَا

أي ولا لحبيب ونحو ذلك، وكذا يطرد الحذف في المعطوف على خبر ليس، وما الصالح لدخول الباء كقوله:

بدا لي أنني لستُ مُدْرِكُ ما مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً

بجر سابق على توهم الباء في مدرك.

خاتمة: لا بد لكل من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به لأن الظرف لا بد له من شيء يقع فيه، والجار موصل معنى الفعل إلى الاسم، فالواقع في الظرف، والموصل معناه إلى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو: إما فعل أو ما يشبهه من مصدر، أو اسم فعل أو وصف ولو تأويلًا نحو: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم، وإما مشير إلى معنى الفعل نحو: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢] فبنعمة متعلق بما لأنها تشير إلى معنى الفعل، وهو النفي بناءً على جواز التعلق بحروف المعاني، ومذهب الجمهور منعه. فالمتعلق هو الفعل الذي تشير إليه أي انتفى جنونك بنعمة ربك والله أعلم.

تم الجزء الأول من حاشية الخضري على ابن عقيل ويليهِ الجزء الثاني وأوله الإضافة

فهرس
الجزء الأول
من
حاشية الخضري

فهرس

١٨	الكلام وما يتألف منه
٤١	المعرب والمبني
٩١	النكرة والمعرفة
١١١	العلم
١٢٢	اسم الإشارة
١٢٨	الموصول
١٥٦	المعرف بأداة التعريف
١٦٥	الابتداء
٢١١	كان وأخواتها
٢٢٩	فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٢٣٩	أفعال المقاربة
٢٥١	إن وأخواتها
٢٧٩	لا التي لنفي الجنس
٢٩٣	ظن وأخواتها

- ٣١١ أعلم وأرى
- ٣١٥ الفاعل
- ٣٣٥ النائب عن الفاعل
- ٣٤٦ اشتغال العامل عن المعمول
- ٣٥٨ تعدي الفعل، ولزومه
- ٣٦٦ التنازع في العمل
- ٣٧٥ المفعول المطلق
- ٣٩١ المفعول له
- ٣٩٥ المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً
- ٤٠٤ المفعول معه
- ٤١٠ الاستثناء
- ٤٢٩ الحال
- ٤٥٠ التمييز
- ٤٥٩ حروف الجر